



حاشية محمد أمين بن صدر الدين الشرواني (1036هـ
/1626م) على تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل لسورة
الفاحة دراسةً وتحقيقاً

2023

أطروحة دكتوراه

قسم العلوم الإسلامية الأساسية

Zeyad Husham Mustafa MUSTAFA

المشرف

Doç.Dr Tuğrul TEZCAN

حاشية محمد أمين بن صدر الدين الشرواني (1036هـ
/1626م) على تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل لسورة
الفاتحة دراسةً وتحقيقاً

Zeyad Husham Mustafa MUSTAFA

المشرف

Doç.Dr Tuğrul TEZCAN

بِحْثٍ أَعَدَّ لِنَيْلِ دَرَجَةِ الدِّكْتُورَاهِ فِي قِسْمِ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْأَسَاسِيَّةِ بِمَعْهَدِ
الدِّرَاسَاتِ الْعَلِيَا بِجَامِعَةِ كَارَابُوكِ فِي تَرْكِيَا

كارابوك

تموز/2023

المحتويات

1	المحتويات
8	صفحة الحكم على الرسالة (باللغة التركية)
9	صفحة الحكم على الرسالة
10	DOĞRULUK BEYANI
11	تعهد المصادقية
12	الإهداء
13	شكر وتقدير
14	مقدمة
16	ملخص الرسالة باللغة العربية
17	ÖZET
18	ABSTRACT
20	ARŞIV KAYIT BİLGİLERİ
21	بيانات الرسالة للأرشفة (باللغة العربية)
22	ARCHIVE RECORD INFORMATION
23	الاختصارات
24	موضوع البحث
24	أسباب اختيار الموضوع
24	أسئلة البحث
25	أهمية البحث
26	أهداف البحث
26	منهج البحث
28	حدود البحث
28	الدراسات السابقة
29	المشكلات التي واجهت الباحث
30	التمهيد (التعريف بمحددات البحث)
30	أولاً: تعريف التفسير
30	ثانياً: تعريف الحاشية
31	ثالثاً: تاريخ ظهور الحواشي وفائدتها
32	رابعاً: الفرق بين الحاشية والشرح
33	القسم الأول: دراسة المخطوط

33.....	منهج الباحث في قسم الدراسة.....
34.....	الفصل الأول: التعريف بالمتن وصاحبه
34.....	المبحث الأول: ترجمة البيضاوي
34.....	المطلب الأول: اسمه وكُنيتة.....
34.....	المطلب الثاني: علمه وعمله
35.....	المطلب الثالث: مؤلفاته
35.....	المطلب الرابع: وفاته
36.....	المبحث الثاني: التعريف بتفسير البيضاوي.....
36.....	المبحث الثالث: منهج البيضاوي في تفسيره
38.....	المبحث الرابع: ثناء العلماء على التفسير
40.....	المبحث الخامس: الحواشي على تفسير البيضاوي
42.....	الفصل الثاني: ترجمة الشرواني.....
42.....	المبحث الأول: التعريف بالشرواني
42.....	المطلب الأول: اسمه ولقبه ونسبه
42.....	المطلب الثاني: مولده ونشأته
43.....	المبحث الثاني: مدينة شروان التي ينتمي إليها
44.....	المبحث الثالث: رحلاته و وظائفه
45.....	المبحث الرابع: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.....
46.....	المبحث الخامس: مذهبه وعقيدته.....
47.....	المبحث السادس: شيوخه وتلامذته.....
47.....	المطلب الأول: شيوخه
47.....	المطلب الثاني: تلامذته.....
48.....	المبحث السابع: آثاره العلمية ووفاته
48.....	المطلب الأول: آثاره العلمية
50.....	المطلب الثاني: وفاته
51.....	المبحث الثامن: الوضع السياسي الذي عاصره الشرواني
54.....	المبحث التاسع: نشأة الدولة العثمانية
59.....	المبحث العاشر: الحالة الفكرية في ظل الدولة العثمانية.....
64.....	الفصل الثالث: منهج الشرواني
64.....	المبحث الأول: منهجه العام
67.....	المبحث الثاني: ماوردته في المقدمة.....
68.....	المبحث الثالث: منهجه في الاستشهاد

- 68.....المَطْلَبُ الأوَّل: الاستشهادُ بِالآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ.....
- 71.....المَطْلَبُ الثَّانِي: الاستشهادُ بِالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ.....
- 72.....المَطْلَبُ الثَّلَاثُ: استشهادهُ بِالآيَاتِ الشَّعْرِيَّةِ.....
- 74.....المَبْحَثُ الرَّابِع: الاستدلالُ بِمَصْنَفَاتِ الْبِيضَاوِيِّ.....
- 74.....المَطْلَبُ الأوَّل: الاستدلالُ بِتَفْسِيرِ أَنْوَارِ التَّنْزِيلِ وَأَسْرَارِ التَّأْوِيلِ.....
- 76.....المَطْلَبُ الثَّانِي: الاستدلالُ بِالْكَتَبِ الْآخَرَى.....
- 77.....المَطْلَبُ الثَّلَاثُ: الاستدلالُ بِالْحَوَاشِي عَلَى تَفْسِيرِ الْبِيضَاوِيِّ.....
- 78.....المَبْحَثُ الْخَامِسُ: الْعُلُومُ الَّتِي تَنَاوَلَتْهَا الْحَاشِيَةُ.....
- 78.....المَطْلَبُ الأوَّل: النَّحْوُ.....
- 81.....المَطْلَبُ الثَّانِي: الصَّرْفُ.....
- 83.....المَطْلَبُ الثَّلَاثُ: الْبَلَاغَةُ.....
- 84.....المَطْلَبُ الرَّابِع: الْمَنْطِقُ.....
- 85.....المَطْلَبُ الْخَامِسُ: الْفِقْهُ.....
- 87.....المَطْلَبُ السَّادِسُ: أَصُولُ الْفِقْهِ.....
- 88.....المَطْلَبُ السَّابِعُ: تَارِيخُ الْقُرْآنِ.....
- 89.....المَطْلَبُ الثَّامِنُ: الْعَقِيدَةُ.....
- 92.....المَبْحَثُ السَّادِسُ: أُسْلُوبُهُ.....
- 92.....المَطْلَبُ الأوَّل: إِضْحَاحُ عِبَارَةِ الْبِيضَاوِيِّ لِعَهْدٍ وَاصْطِلَاحاً.....
- 94.....المَطْلَبُ الثَّانِي: الْفَتْوَلَةُ (السُّؤَالُ وَالْجَوَابُ).....
- 97.....المَطْلَبُ الثَّلَاثُ: الْاِقْتِبَاسُ مِنْ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ.....
- 98.....المَطْلَبُ الرَّابِع: التَّعَارِيفُ.....
- 99.....المَطْلَبُ الْخَامِسُ: شَرْحُ الْكَلِمَاتِ الْغَرِيبَةِ.....
- 100.....المَبْحَثُ السَّابِعُ: الْمُقَارَنَةُ بَيْنَ الرَّمَحْشَرِيِّ وَالْبِيضَاوِيِّ.....
- 101.....المَطْلَبُ الأوَّل: الْمُقَارَنَةُ مَعَ التَّعْلِيلِ.....
- 103.....المَطْلَبُ الثَّانِي: الْاِكْتِفَاءُ بِالْمُقَارَنَةِ.....
- 104.....المَطْلَبُ الثَّلَاثُ: الْمُقَارَنَةُ مَعَ التَّوْفِيقِ بَيْنَهُمَا.....
- 105.....المَطْلَبُ الرَّابِعُ: الْمُقَارَنَةُ مَعَ تَرْجِيحِ الْبِيضَاوِيِّ.....
- 107.....المَطْلَبُ الْخَامِسُ: الْمُقَارَنَةُ مَعَ تَرْجِيحِ الْكَشَافِ.....
- 109.....المَبْحَثُ الثَّامِنُ: مَا انْفَرَدَ بِهِ الشَّرْوَانِيُّ.....
- 112.....المَبْحَثُ الثَّاسِعُ: مَنْهَجُهُ فِي الْاِقْتِبَاسِ.....
- 113.....المَطْلَبُ الأوَّل: الْاِقْتِبَاسُ مَعَ ذِكْرِ اسْمِ الْكِتَابِ.....
- 115.....المَطْلَبُ الثَّانِي: الْاِقْتِبَاسُ مَعَ ذِكْرِ لَفْظٍ (قِيلَ) أَوْ (قَالَ).....

118	المطلب الثالث: الاقتباس مع ذكر اسم العالم
120	المبحث العاشر: ما أورد في الخاتمة
120	المبحث الحادي عشر: رأي الباحث في منهج الشرواني
122	مدخل إلى قسم التحقيق
122	أ- اسم المخطوط وإثبات نسبته للشرواني
123	ب- ملخص النص المحقق
129	ت- وصف النسخ الخطية المعتمدة
134	ث- منهج الباحث المتبع في التحقيق
139	ج- صور المخطوط
145	القسم الثاني: النص المحقق
147	المقدمة
150	الفصل الأول: التحشية على حُطبة الكتاب
151	المبحث الأول: التحشية على مقدمة البيضاوي
182	المبحث الثاني: التحشية على تمهيد البيضاوي
206	الفصل الثاني: التحشية على التعريف بسورة الفاتحة
207	المبحث الأول: تسمية السورة بـ"فاتحة الكتاب" أو "الفاتحة"
211	المبحث الثاني: تسميتها بـ"أم الكتاب"
213	المطلب الأول: اشتغالها على ما في القرآن
219	المطلب الثاني: اشتغالها على مجمل معاني القرآن
	المبحث الثالث: تسمية الفاتحة بـ"سورة الكنز، الوافية والكافية، سورة الحمد، والشكر، والدعاء، وتعليم المسألة والصلاة، والشافية والشفاء"
223	
227	المبحث الرابع: تسمية الفاتحة "السبع المثاني"
228	المطلب الأول: السبع "عدد آيات الفاتحة"
229	المطلب الثاني: المثاني (تثنيها في الصلاة) (تكرار نزولها)
235	المطلب الثالث: تعريف المكِّي والمدني
237	الفصل الثالث: التحشية على ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (1)﴾ الآية الأولى
238	المبحث الأول: مسألة البسملة
257	المبحث الثاني: الباء في بسم الله
282	المبحث الثالث: تحقيق لفظ الاسم
306	المبحث الرابع: لفظ الجلالة "الله"
306	المطلب الأول: القول الأول (لفظ الجلالة اسم مشتق)
331	المطلب الثاني: القول الثاني (لفظ الجلالة علم)

- 340 المَطْلَبُ الثَّلَاثُ: القَوْلُ الثَّلَاثُ (لفظُ الجلالة وصفٌ)
- 351 المَطْلَبُ الرَّابِعُ: القَوْلُ الرَّابِعُ (لفظُ الجلالة أصلُه لهما)
- 356..... المَبْحَثُ الخَامِسُ: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾
- 356 المَطْلَبُ الأوَّلُ: تحقيقُ لفظي الرَّحْمَنِ والرَّحِيمِ
- 364 المَطْلَبُ الثَّانِي: الفَرْقُ بَيْنَ الرَّحْمَنِ والرَّحِيمِ
- 370 المَطْلَبُ الثَّلَاثُ: أسبابُ تقديمِ الرَّحْمَنِ على الرَّحِيمِ
- 381 المَطْلَبُ الرَّابِعُ: صرفُ لفظِ الرَّحْمَنِ
- 387 الفَصْلُ الرَّابِعُ: التَّحْشِيَةُ على ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (2)﴾ الآيةُ الثَّانِيَةُ
- 388..... المَبْحَثُ الأوَّلُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾
- 388 المَطْلَبُ الأوَّلُ: تعريفُ (الحمد، المدح، الشكر)
- 401 المَطْلَبُ الثَّانِي: أقسامُ الشُّكْرِ
- 410 المَطْلَبُ الثَّلَاثُ: إعرابُ الحمد
- 418 المَطْلَبُ الرَّابِعُ: اللامُ في لفظِ الحمد
- 434..... المَبْحَثُ الثَّانِي: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾
- 434 المَطْلَبُ الأوَّلُ: تحقيقُ لفظِ رَبِّ
- 440 المَطْلَبُ الثَّانِي: تحقيقُ لفظِ العَالَمِ
- 462 الفَصْلُ الخَامِسُ: التَّحْشِيَةُ على ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (3) مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ (4)﴾ الآيةُ الثالثةُ والرَّابِعَةُ
- 463..... المَبْحَثُ الأوَّلُ: تكرارُ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
- 463..... المَبْحَثُ الثَّانِي: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾
- 463 المَطْلَبُ الأوَّلُ: القراءاتُ في مالِك
- 474 المَطْلَبُ الثَّانِي: ﴿يَوْمِ الدِّينِ﴾
- 476 المَطْلَبُ الثَّلَاثُ: إضافةُ مالِكِ إلى يومِ الدِّينِ
- 485 المَطْلَبُ الرَّابِعُ: استحاقُّ اللهُ تعالى للحمد
- 489 المَطْلَبُ الخَامِسُ: حَصْرُ الاستحقاقِ فيه تعالى
- 500 الفَصْلُ السَّادِسُ: التَّحْشِيَةُ على ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ (5)﴾ الآيةُ الخامسةُ
- 501..... المَبْحَثُ الأوَّلُ: اختصاصُ العبادةِ والاستعانةِ بالله
- 504 المَطْلَبُ الأوَّلُ: فوائدُ الالتفاتِ في سورةِ الفاتحةِ
- 507 المَطْلَبُ الثَّانِي: مراتبُ السَّيْرِ إلى اللهُ
- 512 المَطْلَبُ الثَّلَاثُ: الالتفاتُ
- 517..... المَبْحَثُ الثَّانِي: تحقيقُ ألفاظِ الآيةِ
- 517 المَطْلَبُ الأوَّلُ: تحقيقُ لفظِ إِيَّاكَ
- 523 المَطْلَبُ الثَّانِي: تحقيقُ لفظِ العبادةِ

- 529 المَطْلَبُ الثالث: تحقيق لفظ الاستعانة وأقسامها
- 538 المَطْلَبُ الرَّابِع: الضَّمِيرُ المُسْتَتِرُ فِي نَعْبُدُ وَنَسْتَعِينُ
- 541 المَبْحَثُ الثَّلَاثُ: تقديم إِيَّاكَ عَلَى نَعْبُدُ وَنَسْتَعِينُ فِي ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ الآية
- 542 المَطْلَبُ الأوَّل: وجوه التَّقْدِيم
- 546 المَطْلَبُ الثَّانِي: دَرَجَاتُ العِبَادَةِ
- 550 المَطْلَبُ الثَّلَاثُ: تَكَرُّرُ لَفْظِ (إِيَّاكَ) فِي ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ الآية
- 551 المَبْحَثُ الرَّابِع: تقديم (العِبَادَةِ) عَلَى (الاستعانة) فِي ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ الآية
- 551 المَطْلَبُ الأوَّل: وجوه التَّقْدِيم
- 557 المَطْلَبُ الثَّانِي: قِرَاءَةُ نَعْبُدُ وَنَسْتَعِينُ بِكسْرِ النُّونِ
- 560 الفَصْلُ السَّابِع: التَّحْشِيَةُ عَلَى ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ (6)﴾ الآية السَّادِسَةُ
- 561 المَبْحَثُ الأوَّل: ﴿أَهْدِنَا﴾
- 562 المَطْلَبُ الأوَّل: تحقيق لفظ الهداية
- 567 المَطْلَبُ الثَّانِي: الأجناسُ الأربعة لِلنِّعْمَةِ
- 582 المَطْلَبُ الثَّلَاثُ: الهدايةُ المطلوبةُ مِن قَوْلِنَا: ﴿أَهْدِنَا﴾
- 585 المَطْلَبُ الرَّابِع: السِّيَرُ إِلَى اللَّهِ وَالسِّيَرُ فِي اللَّهِ
- 595 المَطْلَبُ الخَامِسُ: الفرقُ بَيْنَ الأَمْرِ وَالدُّعَاءِ
- 598 المَبْحَثُ الثَّانِي: ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾
- 598 المَطْلَبُ الأوَّل: تحقيق لَفْظِ الصِّرَاطِ
- 605 المَطْلَبُ الثَّانِي: تحقيق لَفْظِ المُسْتَقِيمِ
- 608 الفَصْلُ الثَّامِنُ: التَّحْشِيَةُ عَلَى ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ (7)﴾ الآية السَّابِعَةَ
- 609 المَبْحَثُ الأوَّل: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾
- 609 المَطْلَبُ الأوَّل: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ بَدَل
- 615 المَطْلَبُ الثَّانِي: المُنْعَمُ عَلَيْهِمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾
- 619 المَطْلَبُ الثَّلَاثُ: بيانُ معنى الإِنْعَامِ
- 623 المَطْلَبُ الرَّابِع: أقسامُ النِّعْمَةِ
- 634 المَطْلَبُ الخَامِسُ: النِّعْمَةُ المطلوبةُ مِن قَوْلِنَا: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾
- 635 المَبْحَثُ الثَّانِي: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾
- 635 المَطْلَبُ الأوَّل: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ بَدَل
- 638 المَطْلَبُ الثَّانِي: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ صِفَةٌ
- 651 المَطْلَبُ الثَّلَاثُ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾
- 660 المَطْلَبُ الرَّابِع: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾
- 668 المَطْلَبُ الخَامِسُ: المقصود بالمغضوب عليهم والضالين في قوله تعالى: ﴿الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾

679	الفصل التاسع: التحشية على لفظ (أمين).....
680	المبحث الأول: تحقيق لفظ أمين.....
684	المبحث الثاني: مد الألف وقصرها في أمين.....
687	المبحث الثالث: عدم قرآنية أمين.....
690	المبحث الرابع: مسألة تأمين الإمام.....
694	الفصل العاشر: بيان فضيلة سورة الفاتحة.....
695	المبحث الأول: بيان فضيلة سورة الفاتحة (بالحديث الأول).....
700	المبحث الثاني: بيان فضيلة سورة الفاتحة (بالحديث الثاني).....
703	المبحث الثالث: بيان فضيلة سورة الفاتحة (بالحديث الثالث).....
706	المبحث الرابع: خاتمة الحاشية.....
707	الخاتمة والناتج.....
711	فهرس المصادر والمراجع.....
794	السيرة الذاتية.....

صفحة الحكم على الرسالة (باللغة التركية)

Zeyad Husham Mustafa MUSTAFA tarafından hazırlanan “HAŞİYETÜ TEFSİR-İ SÛRETİ’L-FÂTİHATİ ALÂ ENVÂRİ’T-TENZİL Lİ MUHAMMED EMİN SADRİDDİN EŞ-ŞİRVÂNÎ TAHKİKÂN VE DİRÂSETEN” başlıklı bu tezin Doktora Tezi olarak uygun olduğunu onaylarım.

Doç.Dr. Tuğrul TEZCAN

.....

Tez Danışmanı, Temel İslam Bilimleri

Bu çalışma, jürimiz tarafından Oy ile Tefsirinde Doktora tezi olarak kabul edilmiştir.
28/07/2023

Ünvanı, Adı SOYADI (Kurumu)

İmzası

Başkan: Doç.Dr. Tuğrul TEZCAN (KBÜ)

.....

Üye : Dr. Öğr. Salih DERŞEVİ (KBÜ)

.....

Üye : Doç. Dr. Aydın KUDAT (AYBÜ)

.....

Üye : Öğr. Üyesi. İbrahim İBRAHİMOĞLU (GOPÜ)

.....

Üye : Dr. Öğr. Üyesi: Ali Ali Gobaili SAGED (UM)

.....

KBÜ Lisansüstü Eğitim Enstitüsü Yönetim Kurulu, bu tez ile, Doktora Tezi derecesini onamıştır.

Doç. Dr. Zeynep ÖZCAN

.....

Lisansüstü Eğitim Enstitüsü Müdürü

صفحة الحكم على الرسالة

أصادق على أن هذه الأطروحة التي أعدت من قبل الطالب زياد هشام مصطفى بعنوان "حاشية محمد أمين بن صدر الدين الشرواني (1036هـ / 1626م) على تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل لسورة الفاتحة دراسةً وتحقيقاً" في برنامج الدكتوراه هي مناسبة كرسالة دكتوراه.

Doç. Dr. Tuğrul TEZCAN

المشرف على الرسالة، العلوم الإسلامية الأساسية

قبول

تم الحكم على رسالة الدكتوراه هذه بالقبول بإجماع من قبل لجنة المناقشة، بتاريخ

28.07.2023

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

رئيس اللجنة : Doç.Dr. Tuğrul TEZCAN (KBÜ)

عضوًا : Dr. Öğr. Salih DERŞEVİ (KBÜ)

عضوًا : Doç. Dr. Aydın KUDAT (AYBÜ)

عضوًا : Öğr. Üyesi. İbrahim İBRAHİMOĞLU (GOPÜ)

عضوًا : Dr. Öğr. Üyesi: Ali Ali Gobaili SAGED (UM)

تم منح الطالب بهذه الأطروحة درجة الدكتوراه في قسم العلوم الإسلامية الأساسية من قبل مجلس إدارة معهد الدراسات العليا في جامعة كارابوك.

Doç. Dr. Zeynep ÖZCAN

مدير معهد الدراسات العليا

DOĞRULUK BEYANI

Doktora tezi olarak sunduđum bu alıřmayı bilimsel ahlak ve geleneklere aykırı herhangi bir yola tevessül etmeden yazdıđımı, arařtırmamı yaparken hangi tür alıntıların intihal kusuru sayılacađını bildiđimi, intihal kusuru sayılabilecek herhangi bir bölüme arařtırmamda yer vermediđimi, yararlandıđım eserlerin kaynakada gösterilenlerden oluřtuđunu ve bu eserlere metin ierisinde uygun řekilde atıf yapıldıđını beyan ederim.

Enstitü tarafından belli bir zamana bađlı olmaksızın, tezimle ilgili yaptıđım bu beyana aykırı bir durumun saptanması durumunda, ortaya ıkacak ahlaki ve hukuki tüm sonuçlara katlanmayı kabul ederim.

Adı Soyadı: Zeyad Husham Mustafa MUSTAFA

İmza:

تعهد المصادقية

أقر بأنني التزمت بقوانين جامعة كارابوك، وأنظمتها، وتعليماتها، وقراراتها السارية المفعول المتعلقة

بإعداد أبحاث الماجستير والدكتوراه أثناء كتابتي هذه الأطروحة التي بعنوان:

"حاشية محمد أمين بن صدر الدين الشرواني (1036هـ / 1626م) على تفسير أنوار التنزيل وأسرار

التأويل لسورة الفاتحة دراسةً وتحقيقاً "

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الأبحاث العلمية، كما أنني أعلن بأن

أطروحتي هذه غير منقولة، أو مستلة من أطروحات أو كتب أو أبحاث أو أية منشورات علمية تم

نشرها أو تخزينها في أية وسيلة إعلامية باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد.

اسم الطالب: زياد هشام مصطفى

التوقيع:

الإهداء

إِلَى الْحَبِيبِ الْهَادِي، الَّذِي رَفَعَ اللَّهُ ذِكْرَهُ: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾، خَيْرِ الْوَرَى سَيِّدُنَا مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ.

إِلَى مَنْ أَوْصَانِي الرَّحْمَنُ بِهَيْمًا، الَّذِي أَحْمَلُ اسْمَهُ بِكُلِّ افْتِحَارٍ (وَالِدِي الْعَزِيزِ)، وَالَّتِي رَبَّنِي (أُمِّي الْحَبِيبَةُ)
إِلَى الْمَرْأَةِ الَّتِي صَنَعَتْ أَيَّامِي وَكَلَّتْهَا بِالْجَمَالِ، نَصَبِي الْأَجْمَلِ مِنَ الدُّنْيَا زَوْجَتِي الْعَالِيَةِ أُمِّ هِشَامِ.
إِلَى شُهَدَاءِ الشَّامِ وَالْعِرَاقِ، أَهْدِي جُهْدِي هَذَا.

شكر وتقدير

بداية الشكر والحمد كله لله عز وجل الذي منّ عليّ لإكمال هذا البحث، ووهبني الصبر والتوفيق لأجعل من هذه الأطروحة علماً ينتفع به.

وتصديقاً لقول رسولنا الحبيب صلى الله عليه وسلم: «مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللَّهَ»¹ أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي Doç.Dr. Tuğrul TEZCAN الذي أشرف على هذه الأطروحة، وأخذ بيدي وأرشدني في كل مراحل بناء هذا البحث، ولم يدخر نصيحة تنفعني إلا وأسداها، ولا فائدة تهمني إلا وأزجها.

وأتوجه بالشكر وعظيم الامتنان لوالدي الغالي على ما قدمه لي من دعمٍ ودعاء، أسأل الله أن يطيل بعمره بالصحة والإيمان. ولا يفوتني شكر زوجتي الفاضلة أم هشام التي لم تدخر جهداً ولا وقتاً من أجلي. وإلى كل من قدم لي مساعدة جزاكم الله عني خير جزاء.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والله ولي التوفيق.

¹ الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، الجامع الكبير (سنن الترمذي)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: بشار عواد معروف، (الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط1، 1996 م) ج3، ص505.

مقدمة

الحمد لله الذي أنزل علينا القرآن، وجعله منهجاً وطريقاً للجنان، وهو الفصل ليس بالهزل وحبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم والصراط المستقيم، هو الذي لا تزيع به الأهواء، ولا تلتبس به الألسنة، ولا يشبع منه العلماء، ولا تنفسي عجائبه، هو الذي قال الجبر حين سمعوه: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا (1) يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ﴾ وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، خاتم الأنبياء والمرسلين الذي أوتي جوامع الكلم وبلغ القرآن كما أوحى إليه.

أما بعد:

قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ يتعبد الإنسان الله بالقرآن تلاوةً، وتدبراً لمعانيه، وإن ذلك لا يتم إلا بالغوص في تفسيره، والتبحر في كتب العلوم الشرعية، فإنه لم يحظ أي كتاب في الوجود بالعناية التي حظي بها القرآن الكريم من قبل العلماء على مر العصور، فكتبوا حوله آلاف الكتب والمخطوطات، وواجب علينا أن نحقق آثارهم، ونُدرس مؤلفاتهم، لنستفيد من ثنايا تراثهم، ومن جميل ثناياه التراث التفسيري. وكان للعلامة البيضاوي رحمه الله بصمة في عالم التفسير، فكتب تفسيره المشهور أنوار التنزيل وأسرار التأويل، وقد لقي هذا التفسير قبولاً بين العلماء، فحشيت عليه ما يزيد عن مئة حاشية.

إن الاهتمام بتحقيق المخطوطات الدفينة، وإخراجها من ظلام الرُفوف إلى عالم النور ينسخها وتطريتها منتشر في العالم الإسلامي، وتعد تركيا من الدول التي كانت ولا زالت تهتم بالتراث الإسلامي، فجزاهم الله عن الإسلام خير جزاء.

وبفضل الله عليّ وتوفيقه إياي كان لي حظٌ بأن أحقق مخطوطة كانت حبيسة الظلمة لقرون عدة، أخذت بها الأمة الإسلامية، وهي حاشية محمد أمين بن صدر الدين الشرواني على تفسير البيضاوي

(أنوار التنزيل وأسرار التأويل) لسورة الفاتحة، وتميّزت هذه الحاشية عن غيرها بعناية صاحبها بالعلوم العربيّة من نحوٍ وصرفٍ وبلاغة، بالإضافة للعلوم الشرعيّة من أصولٍ فقهٍ وعقيدة، وذلك ليس بغريبٍ على الشيخ الشرواني؛ فإنّ مؤلفاته تشهد له بسعةٍ علمه، فكتب رحمه الله مئةً وأربعاً وثلاثين لوحاً في تحشيتِه على سورة الفاتحة (وذلك في نسخةٍ أ المعتمدة عندي في التحقيق).

ملخص الرسالة باللغة العربية

تناولت هذه الأطروحة حاشية محمد أمين بن صدر الدين الشرواني (ت1036هـ) على تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل لسورة الفاتحة تحقيقاً ودراسةً، الحاشية التي شرح فيها المؤلف خطبة كتاب تفسير البيضاوي (ت685هـ) ثم عرّف بسورة الفاتحة وفسر آياتها، وجاء على تفسير لفظ (أمين) وفضل سورة الفاتحة. تكوّنت خطة الدراسة من مُقدِّمة اشتملت على أهميّة البحث التي برزت في جانبين: الأول كونه مخطوط، والثاني من حيث الموضوع الذي تعالجه الحاشية. وهو الأمر الذي كان سبباً في اختيار البحث، بالإضافة لفضل صاحب المتن الإمام البيضاوي ومكانته العلمية. وكان هدف الباحث من الدراسة إبراز المؤلف الشرواني، والتعريف بآثاره القيمة من خلال نفض غبار الزمن عن مخطوطه هذا ونقله إلى رفوف المكتبات كي يستفيد منه الباحثون وطلبة العلم، وقد شكلت ندرة المعلومات عن حياته في كتب التراجم صعوبة واجهت الباحث أثناء تتبعها وتسجيلها، إضافة لعدم وجود دراسات سابقة. أقام الباحث دراسته على تمهيد يليه قسمان: الأوّل: (قسم الدراسة)، والثاني: (قسم التحقيق).

اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الاستقرائي الوصفي، وذلك من خلال التعريف بصاحب المتن والمؤلف بتتبع كتب التراجم، والحديث عن الحالة السياسية والاجتماعية للمجتمع الذي نشأ فيه مستفيداً من كتب التاريخ. أما قسم التحقيق فاعتمد فيه الباحث على منهج مركز البحوث الإسلامية (آسام). وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أنّ المؤلف نقل إلينا آراء كثير من العلماء، وخصص للمقارنة بين الزمخشريّ والبيضاوي حيزاً كبيراً في حاشيته. وتبيّن لنا أنّه عالمٌ ماتريدي العقيدة حنفي المذهب بارعٌ في العلوم الشرعية والعربية رغم أعجميته.

الكلمات المفتاحية: الشرواني، البيضاوي، تفسير، الفاتحة، حاشية، دراسة وتحقيق، أنوار التنزيل.

ÖZET

Bu çalışmada, 'Haşiyetü Tefsîr-i Sûreti'l-Fâtihati alâ Envâri't Tenzil li Muhammed Emin Sadriddin eş-Şîrvânî (ö. 1036 H.)' tahkik ve tahlil edilmiştir. Müellifin Tefsir-i El-Beydâvî (ö. 685 H.) kitabının hutbesini şerh edildiği, ardından Beydavi'nin Sûreti'l-Fâtihati tanıttığı ve ayetlerini tefsir ettiği ve (Amin) kelimesini ve surenin faziletini şerh ettiği görülmüştür.

Çalışma planı, bir giriş içerir ve araştırmanın önemi iki açıdan ortaya çıkar; birincisi metnin mahtut olması, ikincisi ise haşiyede işlenen konudur. Bu, araştırmanın seçilmesinin nedenlerinden biridir ve aynı zamanda metnin yazarı İmam Beydavi'nin fazileti nedeniyle önem taşımaktadır. Araştırmacının amacı, el-şerirvani'yi ön plana çıkarmak ve onun haşiyenin hayata geçirerek, araştırmacıların ve öğrencilerinin yararlanması için kütüphanelerin raflarına aktararak, onun değerli etkilerini tanıtmaktır. Daha önce yapılmış çalışmaların eksikliğine ek olarak, onun hayatı hakkında kaynaklarda yer alan bilgilerin azlığı, araştırmacının bunları takip etmesini ve belgelemesini zorlaştırmaktadır. Girişten sonra önsöz ve çalışmanın iki bölümü bulunmaktadır: Birincisi (Tahlil bölümü), ikinci bölümde ise (Tahkik bölümü yani Haşiy'e'nin metni).

Araştırmacı, yaşam öyküsü kitaplarını takip ederek metnin yazarını ve müellifi tanıtarak, tarih kitaplarından da yararlanarak büyüdüğü toplumun siyasi ve sosyal durumundan bahsederek, betimsel tümevarım yaklaşımından yararlanmıştır. İkinci bölümünde İslam Araştırmaları Merkezi'nin (ASAM) metodu yöntemi kullanılarak tahkik yapılmıştır.

Araştırmacının vardığı sonuçlara gelince, diğer birçok bilim adamından yapılan Müellif alıntılarının baskınlığı de dahil olmak üzere sonuçlara ulaşılmıştır. Bize onun Hanefî mezhebinden ve Maturidi inancına sahip olduğu görünüyor. Tefsir, konuşma bilimi ve Mantık âlimi olduğunu, yabancı olmasına rağmen Arapça'da maharetli olduğunu gösteriyor.

Anahtar kelimeler: Tefsir, Haşiy'e, Sûreti'l-Fâtihati, Tahkik ve Tahlil, Envâri't Tenzil, El-Şîrvânî, El-Beydâvî.

ABSTRACT

The Summary of Thesis; This thesis dealt with the footnote of Muhammad Amin bin Sadr al-Din al-Shirwani in 1036 AH in the interpretation of Anowar Al-tanzeel, and the secrets of the interpretation of Surat al-Fatihah in investigation and study.

In this footnote, the author explained the sermon of the book Tafsir Al-Baydawi in the year 685 AH, then he introduced Surat Al-Fatihah and explained its verses. Finally, he came to the interpretation of the word "Amen" and the virtue of Surat Al-Fatihah

The study plan consists of an introduction that included the importance of research, which emerged in two aspects: The first is that it is a manuscript, and the second is in terms of the topic that the footnote deals with, which was the reason for choosing the research. In addition to the virtue of the author of the text, Imam Al-Baydawi, and his scholarly status. The researcher's goal of the study was to highlight the Sherwani author and to introduce its effects of value by removing the dust of time from his manuscript and transferring it to the shelves of libraries for the benefit of researchers and students of knowledge. The scarcity of information about his life in the biographies made it difficult for the researcher to track and record it, in addition to the lack of previous studies.

The researcher based his study on an introduction, followed by two parts: the first obe is the study part, and the second is the Investigation part. In his study, the researcher relied on the descriptive inductive method. He did this by introducing the owner of the text and the author by tracking the books of translations. In addition to talking about the political and social situation of the society in which the author grew up, benefiting from the history books. However , the researcher in the investigation department relied on the approach of the Assam Islamic Research Center. The study reached a set of results, the most important of which was that the author conveyed to us the opinions of many scholars. Furthermore, He devoted a great deal of space to the comparison between al-Zamakhshari and al-Baydawi in his footnotes. Finally, it became clear to us that Al-Shirwani is a scholar, Maturidi in the creed, his school is

AlHanifia, and well versed in Sharia and Arabic sciences, even though , he is a foreigner.

Keywords: Interpretation; Alsherwani; Al-Baydawi; Al-Fatihah; footnote; study and investigatio; Anowar Altanzeel.

ARŞİV KAYIT BİLGİLERİ

Tezin Adı	Haşiyetü Tefsîr-i Sûreti'l-Fâtihati alâ Envâri't-Tenzil li Muhammed Emin Sadriddin eş-Şirvânî Dirâseten ve Tahkîkân
Tezin Yazarı	Zeyad Husham Mustafa MUSTAFA
Tezin Danışmanı	Doç.Dr. Tuğrul TEZCAN
Tezin Derecesi	Doktora
Tezin Tarihi	28.07.2023
Tezin Alanı	Temel İslam Bilimleri
Tezin Yeri	KBÜ/LEE
Tezin Sayfa Sayısı	794
Anahtar Kelimeler	Tefsir, Haşiyeye, Sûreti'l-Fâtihati, El-Şirvânî, El-Beydâvî, Tahkik ve Tahlil, Envâri't Tenzil.

بيانات الرسالة للأرشفة (باللغة العربية)

عنوان الرسالة	حاشية محمد أمين بن صدر الدين الشرواني (1036هـ / 1626م) على تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل لسورة الفاتحة دراسةً وتحقيقاً
اسم الباحث	زياد هشام مصطفى مصطفى
اسم المشرف	الأستاذ المشارك د. طغرل تيزجان
المرحلة الدراسية	الدكتوراه
تاريخ الرسالة	2023/07/28
تخصص الرسالة	العلوم الإسلامية الأساسية
مكان الرسالة	جامعة كارابوك - معهد الدراسات العليا
عدد صفحات الرسالة	794
الكلمات المفتاحية	التفسير، الفاتحة، الشرواني، البيضاوي، حاشية، دراسة وتحقيق، أنوار التنزيل.

ARCHIVE RECORD INFORMATION

Name of the Thesis	The footnote of Muhammad Amin bin Sadr al-Din al-Shirwani in 1036 AH in the interpretation of Anowar Altanzeel, and the secrets of the interpretation of Surat al-Fatihah in investigation and study
Author of the Thesis	Zeyad Husham Mustafa MUSTAFA
Advisor of the Thesis	Assoc. Prof. Dr. Tuğrul TECAN
Status of the Thesis	Ph.D
Date of the Thesis	28/07/2023
Field of the Thesis	Basic Islamic Studies
Place of the Thesis	UNIKA/IGP
Total Page Number	794
Keywords	Al-Baydawi. Interpretation . Al-Fatihah. footnote. study and investigatio . Anowar Altanzeel

الاختصارات

- (د.ت): لا زمان للطبع.
- ت: تاريخ الوفاة.
- تح: تحقيق.
- تر: ترجمة.
- ج: جزء.
- ح: حينئذ.
- الخ: إلى آخره.
- د: دكتور.
- ص: صحيفة.
- ط: طبعة.
- فح: فحينئذ.
- م: ميلادي.
- هـ: هجري.

موضوع البحث

حاشية محمد أمين بن صدر الدين الشرواني (1036هـ/1626م) على تفسير أنوار التنزيل وأسرار

التأويل لسورة الفاتحة تحقيق ودراسة

أسباب اختيار الموضوع

- . اهتمام العلماء قديماً، وحديثاً، بتفسير البيضاوي، فهو من التفاسير القديمة المعتمدة.
- . لسورة الفاتحة مكانة وأهمية؛ فهي ركنٌ من أركان الصلاة، فلا تصحُّ الصلاة إلا بها، وإنها رغم قصرها تشتمل على أنواع التوحيد الثلاثة (توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وتوحيد الأسماء والصفات)، كما تشتمل على معاني القرآن.
- . فضل ومكانة صاحب المتن وصاحب الحاشية بين العلماء المسلمين.
- . إن هذه الحاشية قيّمة؛ لأنها تناولت شرح بنية الكلمة في القرآن الكريم.
- . من حقّ العلماء الذين أفتوا أعمارهم في العلم والتدريس علينا كمسلمين، وخاصة كطلّابٍ في قسم العلوم الشرعية أن نُحبي آثارهم ونُقدّر جهودهم.
- . الأجر وخير الثواب من الله سبحانه لي وللشيخ الشرواني رحمه الله بنشر علمه بين طلبة العلم.
- . عدم كتابة دراسات سابقة حول الموضوع.
- . الرغبة باكتساب المهارة في تحقيق المخطوطات، والاستفادة منه.

أسئلة البحث

- . ما هي الحاشية؟ وما هي فوائدها؟
- . من هو الإمام البيضاوي (ت685هـ)؟ وما هي أشهر مؤلفاته؟ وما هو منهجه؟

. من هو الإمام الشرواني (ت1036هـ)؟ وما هي مؤلفاته؟

. ما هو المنهج الذي اتبعه الإمام محمد أمين الشرواني في حاشيته؟

. ما هي الحالة السياسية والاجتماعية والعلمية التي عاشها الشرواني؟

. ما هي أهم المصادر التي اعتمدها المؤلف؟

أهمية البحث

. أولاً: تكمن أهمية البحث بكونه مخطوطاً، وثانياً: من جهة موضوعه فهو يتناول تفسير سورة الفاتحة التي

هي ركنٌ من أركان الصلاة.

. إنّ المخطوط هو حاشية على تفسيرٍ معروفٍ أشادت الأُمَّةُ بأهميّته، ومكانته العلميّة، وبفضل صاحبه

العلامة البيضاوي رحمه الله.

. مكانة الحواشي بصفةٍ عامة وأهميّتها، لأنها عصارةُ جُهدِ العلماء، وخلاصةُ لعلمهم وثقافتهم.

. القيمة العلميّة لصاحب المخطوط فهو عالمٌ ذو فضلٍ في العلوم عامّة والعربيّة وعلم الكلام خاصّة؛ فإنّ

هذا أعطى حاشيته ميزة المناقشات النّحوية بالإضافة لالتفاتات البلاغيّة الرائعة.

. حاشية الشرواني حافلة جامعة لفوائد كثيرة متفرقة في كتب التفسير والحواشي، حيث ضمت فوائد غزيرة

ولطائف كثيرة.

. إنّ الكتب المنقول منها والعلماء المُستشهدَ بأقوالهم في المسائل المطروحة في الحاشية تُعطي للبحث

أهميّة؛ فقد أخذ الشّرواني من علماء اللّغة العربيّة كسيبويه وابن الحاجب والرّضي، وأسند معاني الكلمات

للقواميس العربيّة المعتمدة كالقاموس المحيط وغيره، بالإضافة إلى عزو عددٍ من الأحاديث للشيخين.

. اعتراضات الشرواني وترجيحاته مادة علمية قيمة.

أهداف البحث

- . إبراز المؤلف محمد أمين بن صدر الدين الشرواني، وقدراته العلمية في التفسير والتحشية.
- . التعريف بصاحب المتن الإمام البيضاوي وإلقاء الضوء على حياته، وإنجازاته القيمة.
- . التعريف بالإمام الشرواني، ومحاشرته على أنوار التنزيل وأسرار التأويل.
- . المساهمة في تحقيق التراث الإسلامي الدفين.
- . إضافة عمل جديد لعالم التفسير خاصةً وملكنة المخطوطات عامةً.
- . إخراج هذه الحاشية على شكل كتابٍ سليم، كما كتبه المؤلف ليتيسر على المسلمين قراءته بسهولة، ولينتفعوا بما فيه من شرح تفسير سورة الفاتحة.
- . إفادة المسلمين بتعلم المنهجية العلمية التي اتبعتها الشرواني في حاشيته.
- . تكملة تحقيق حواشي الشيخ الشرواني رحمه الله.
- . تحليل منهج الإمام محمد أمين في تحشيته على تفسير سورة الفاتحة للبيضاوي.

منهج البحث

- . اتبعت في منهجي بالبحث لقسمي الكتاب (الدراسة والتحقيق) منهج مركز البحوث الإسلامية (ISAM)، وأيضاً على النهج الوارد في نظام تحقيق المخطوطات المتبع للجامعات التركية. وتم ذلك بمساعدة مشرفي أطال الله عُمره وحفظه من كلِّ مكروه الدكتور طغرل توزجان الذي قدّم لي كتاب ((ما لا يسع المحقق جهله)) للدكتور محمود مصري.

. استشرتُ اختصاصيين في علم تحقيق المخطوطات؛ لإخراج في نهاية تحقيقي بمخطوطٍ مُحَقَّقٍ بالشكلِ الصَّحيحِ السليم من الأخطاء، فإنَّ أصبْتُ فهذا من فضلِ الله، وإنَّ أخطأتُ فمِتي ومن الشَّيطان.

. اتبعتُ المنهج الاستقرائي الوصفي، من خلال التعريف بالمتن وصاحبه، وترجمتُ المؤلف بتتبع كتب تراجم العلماء، بالإضافة لدراسة منهجه المتبع في التحشية، واستنتجتُ صحة نسبته لصدر الدين الشرواني.

. بفضلِ الله وتوفيقه وبعدَ إتمامِ مُقابلةِ النَّصِّ (نسخاً وتثبيتاً للفروق)، وعند البحثِ في المصادر التي نقل عنها الشَّرواني والعزو في المسائل المطروحة في الحاشية، خرَّجتها من الكتبِ الأقدمِ فالأقدم، واعتمدتُ على الكتبِ الموثوقةِ والمعتمدةِ عند العلماءِ والمُحَقِّقين في التخرُّج، عزوتُ الأحاديثَ معتمداً بشكلِ أساسي على كتابي ((صحيح البخاري)) و((صحيح مسلم))، ترجمتُ الأعلامَ من كتبٍ عديدةٍ أبرزها: كتاب ((سير أعلام النبلاء)) للحافظ شمس الدين الذهبي (ت 1374م)، و((كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون)) لحاجي خليفة (ت 1067)، و((خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر)) للمحبي، وغيرهم من الكتبِ القديمةِ المعتمدة. شرحتُ الكلماتِ الغريبةَ من معاجم اللُّغة العربية منها ((قاموس المحيط)) للفيروزآبادي و((مختار الصحاح)) لعبدالقادر الرازي و((لسان العرب)) لابن منظور وغيرهم. وعزوتُ أبياتِ الشِّعرِ إلى دواوينها، وإنَّ لم أجدها فمن الكُتُبِ التي عُنيت بالشواهد الشعرية مثل خزانة الأدب، وأما المسائلُ النَّحويةُ فأخذتُ من كتبِ ابن الحاجب والخليل وسيبويه.

. بحثتُ في كتبِ التَّراجمِ والمقالاتِ المختلفة؛ لأجمع المعلوماتِ عن حياةِ المؤلِّفِ وعصره، بالإضافة لكتبِ التَّراجمِ التي ذكرتها استعنتُ في ترجمة حياة الشَّرواني بكتاب ((الشقائق العُثمانيَّة في علماء الدَّولة العُثمانيَّة)) لطاش كبري زاده، وكتاب ((هدية العارفين أسماء المؤلِّفين وآثار المُصنِّفين)) للبغدادي،

بالإضافة لمقالة عمر جليك، المسماة ((الحياة الشخصية والآثار العلمية لمحمد أمين بن صدر الدين الشرواني))، ومقالة محمد زاهد الكوثري. ((مقالات الكوثري)).

. وبعد البحث، وجمع المعلومات، وترتيبها، توصلتُ للشكل النهائي لرسالتي وهي: مقدّمة، وتمهيد، وقسمان، وكلُّ قسمٍ يشتمل على فصولٍ وتحت كلِّ فصلٍ عددٌ من المباحث والمطالب، ثمّ الخاتمة التي تحتوي على النتائج والتوصيات.

حدود البحث

يتحدد البحث في استقصاء الجوانب الآتية:

. يقتصر هذا البحث على التحقيق الكامل لمخطوط حاشية الشرواني على البيضاوي . لتفسير سورة الفاتحة .، وأما الدراسة فلمعظم مسائل البحث.

. يقتصر هذا البحث على علمي التفسير واللغة.

. تتناول هذه الحاشية في جوانبها علمي الكلام والمنطق، وعلوم الشريعة.

الدراسات السابقة

إنّ الاطلاع على الدراسات السابقة هو أهم مايجب على المحقق القيام به، يتم ذلك من خلال الموسوعات العلمية الصادرة عن المختصين ممن يلتزم بالمقاييس العلمية، بالإضافة للبحوث والرسائل الجامعية، الصادرة عن جامعات ملتزمة النهج العلمي، وما توصل إليه الباحث بعد البحث والاطّلاع عدم وجود أيّ دراسةٍ حولَ هذه الحاشية، وقد تُرجم عن الشرواني بشكلٍ مختصر في بعض الكتب والمقالات (دُكرت في ترجمة الشرواني).

المشكلات التي واجهت الباحث

- . قِلَّةُ المصادرِ والكتبِ التي ترجمت للشَّرواني، فقد بحثُ واطَّلَعْتُ على الكثيرِ من الكتبِ القديمةِ والحديثةِ .
- فلم أجد إلاَّ المختصرَ والوجيزَ عنه، فلم يذكر أحدٌ عن حياته بالكامل.
- . صعوبةُ عباراتِ الشَّرواني في العديدِ من المواضع.
- . صعوبةُ عزوِّ بعضِ الأقوالِ التي نقلها الشَّرواني دون أن يذكرَ اسمَ القائلِ أو المصدر.
- . كونه مخطوط فلا بد من وجود لصعوبات عملية التحقيق كصعوبة قراءة بعض الكلمات، وعلى أي حال
- ليس في البحوث والدراسات العلمية سهولة إلاَّ ويرافقها صعوبة، نستعين بالله على إتمام العمل بما يرضاه،
- طامعين في نيل ثوابه ورضاه.

التمهيد (التعريف بمحددات البحث)

أولاً: تعريف التفسير

لغة: البيان، وكشفتُ المراد عن اللَّفْظِ المُشْكِلِ (2).

اصطلاحاً: عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ فَهْمُ كِتَابِ اللَّهِ الْمُنَزَّلِ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَيَانُ مَعَانِيهِ وَاسْتِخْرَاجُ أَحْكَامِهِ وَحِكْمِهِ وَاسْتِمْدَادُ ذَلِكَ مِنْ عِلْمِ اللُّغَةِ وَالتَّحْوِ وَالتَّصْرِيفِ وَعِلْمِ الْبَيَانِ وَأُصُولِ الْفِقْهِ وَالْقِرَاءَاتِ، وَيَحْتَاجُ لِمَعْرِفَةِ أَسْبَابِ التُّزْوِلِ وَالتَّنَاسُخِ وَالتَّمْنُوحِ (3).

ثانياً: تعريف الحاشية

لغة: فضلُ الكلام، وصغار الإبل، ونفس الرجل، وملء الوسادة وغيرها بشيء، جانب الثوب وغيره، وأهل الرجل، وخاصته، وناحيته، وظله⁴.

اصطلاحاً: توضيحٌ لعباراتِ الشُّروحاتِ والمتونِ وقضاياها، مع الكشفِ عن الغُمُوضِ في عباراتها، أو تكملةٌ ما يحتويه من نواقصٍ في المسائلِ والشُّروطِ التي لم يستوفها الشَّرح، وذلك يكونُ في الحواشي على الشَّرح، أو على المتن.

(2) مادة (فسر). مرتضى الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، المحقق: مجموعة من المحققين (الناشر: دار الهداية) ج13، ص 323؛ ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، لسان العرب، (الناشر: دار صادر - بيروت، ط3 - 1414 هـ) ج5، ص55.

(3) الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، البرهان في علوم القرآن، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم (الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1376هـ - 1957م) ج1، ص13.

(4) مادة (حشي). الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي (الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان الطبعة: الثامنة، 1426 هـ - 2005 م) ج1، ص 1274.

أو بعبارة أخرى: هي توضيحات مُطَوَّلَةٌ للعبارات ظهرت بعد انتشار الشُّروح والمتون، والهدفُ منها تبسيطُ ما استصعب من الشَّرح، وتعويضُ ما فاته، وتحديدُ الأخطاء، وزيادة المعلوماتِ النَّافعة، وإضافةُ الشُّواهدِ والأمثلة⁵.

ثالثاً: تاريخُ ظهورِ الحواشي وفائدتها

انتشرت ظاهرةُ الحواشي في القرنِ العاشرِ الهجريِّ انتشاراً واسعاً، وكان للدراساتِ الشرعيةِ حيزٌ كبيرٌ؛ فحظيت بنهضةٍ وازدهارٍ خاصةً في عصر المماليكِ والعثمانيين، فنشطت كتابةُ الحواشي والمختصرات، ولاشكَّ أنَّ لمُعظمها فوائدٌ وأثراً طيباً.

ومنشأُ الحواشي هو أنَّ نظامَ التَّعليمِ كان أساسه تدریس كتابٍ أو إقرأه، فكان المدرس يعالجُ المباحثَ التي يتضمَّنُها المتنُّ والشَّرح، فإذا صادفَ غموضاً أو قصوراً أو نقصاً كتبَ على حاشيةِ الكتاب ما يُعالج به ذلك، ثم يأتي من ينشرون الكتاب فيطبعونه مع الشَّرح، وأحياناً يجعلون الشَّرحَ على هامشِ الكتاب والحاشيةِ في الصُّلب، وأحياناً يكون العكس، وذلك حسب ما يقتضيه النَّظامُ الوضعيُّ في إخراجِ الكتاب.

ويُعَدُّ التدریجُ في التَّحصيلِ العلميِّ من فوائدِ هذا النَّظام، حيث يبدأ الطَّالِبُ بدراسةٍ وفهمٍ حقائقٍ ومواضيعِ الحاشيةِ الموجزة، وبعدها ينتقلُ إلى التَّفصیلِ أكثرَ وأوسعَ وهذا يكون في الشَّرح، ثم يعودُ لمتنِّ الحاشيةِ ويستوفي معلوماتها.

ويُعَدُّ نظامُ الكتابةِ السَّريعةِ المستخدمةِ في المتون وهي: أنَّ الكاتبَ يستبدلُ الكلماتِ برموزٍ أوَّلِ عباراتٍ مختصرة لتسريعِ الكتابة، بالإضافةِ إلى صعوبةِ الألفاظِ من عيوبِ هذا النظام. فيضيع وقتٌ كثيرٌ

⁵ ينظر: الأسعد، د. عبد الكريم محمد الأسعد، الوسيط في تاريخ النحو العربي، (دار الشواف، للنشر والتوزيع، ط1، 1992م) ص289.

من الطَّالِبِ أثنَاءَ فَهْمِ أَلْفَاظِ النَّصِّ ثُمَّ قِرَاءَةِ الشَّرْحِ وَالْحَوَاشِي الْمَكْتُوبَةِ لِفَهْمِ مَقْصُودِ الْمُؤَلِّفِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ تَحْلِيلَ وَسَبْرَ الْقَضَايَا وَالْحَقَائِقِ وَالْمِطَارِحَاتِ تَعَوُّدٌ عَلَى الطَّالِبِ بِفَوَائِدَ عَظِيمَةٍ مِنْ تَعَمُّقٍ فِي التَّفَكِيرِ، وَرَفْعِ مَسْتَوَى الْفَهْمِ وَتَنْمِيَةِ الْقُدْرَاتِ، وَذَلِكَ يَتِمُّ بِقَلْبِكَ مُعْضَلَةَ الْأَلْفَاظِ وَالْحَاكَاةِ الْعِلْمِيَّةِ.⁶

رَابِعاً: الْفَرْقُ بَيْنَ الْحَاشِيَةِ وَالشَّرْحِ

أولاً: الشَّرْحُ يَكُونُ عَلَى كُلِّ الْكِتَابِ، بَيْنَمَا الْحَاشِيَةُ تَكُونُ عَلَى مَوَاضِعَ مِنْهُ.
ثانياً: الشَّرْحُ يَكُونُ لِقَلْبِ مُبْهِمِ الْكِتَابِ، وَقَدْ يَبْرُدُ فِيهِ الْاسْتِدْلَالُ، بَيْنَمَا الْحَوَاشِي لَمْ تُجْعَلْ لِذَلِكَ أَصْلاً، وَإِنَّمَا جُعِلَتْ لِإِيرَادِ الْمَشْكَلِ فَقَدْ يَكُونُ خَطَأً فِي الْكِتَابِ فَيَسْتَدْرِكُ فِي الْحَاشِيَةِ، أَوْ تَنَاقُضُ بَيْنَ مَوَاضِعَ فَيَذْكَرُ فِي الْحَاشِيَةِ، أَوْ عِبَارَةً مَبْهَمَةً مُعْلَقَةً فَتَوْضِّحُ فِي الْحَاشِيَةِ، أَوْ تَعْرِضُ فَائِدَةً مَنْفَصِلَةً فَتُورَدُ فِي الْحَاشِيَةِ.
ثالثاً: الشَّرْحُ مُتَّصِلٌ وَمُتَعَلِّقٌ بِالْمَتْنِ أَكْثَرَ مِنَ الْحَاشِيَةِ، فَالشَّارِحُ يَلْتَزِمُ بِمَوَاضِعِ الْمَتْنِ، بَيْنَمَا الْمُحَاشِي يَخْرُجُ عَنِ الْمَوْضُوعِ وَيَتَوَسَّعُ فِيهِ، فَالْحَاشِيَةُ أَكْثَرُ سَعَةً وَمُرُونَةً مِنَ الشَّرْحِ.
إذاً الْحَوَاشِي لَهَا شَيْءٌ وَالشُّرُوحُ لَهَا شَيْءٌ آخَرَ، الْحَوَاشِي تَخْتَلِفُ عَنِ الشُّرُوحِ: فَطَالِبُ الْعِلْمِ إِذَا أَشْكَلَ عَلَيْهِ شَيْءٌ لَا يَرْجِعُ لِلْحَاشِيَةِ وَإِنَّمَا يَرْجِعُ لِلشَّرْحِ لِجَلِّ لَفْظِهَا، فَإِذَا لَمْ يَجِدْ فِي الشَّرْحِ حَلًّا ذَهَبَ لِلْحَاشِيَةِ.

⁶ ينظر: الأسعد، الوسيط في تاريخ النحو العربي، ص 289.

القسم الأول: دراسة المخطوط

منهج الباحث في قسم الدراسة

. نَسَقْتُ ما جَمَعْتُهُ عن الشَّرواني في عشرة مباحث

. لأنَّ الشَّرواني عاش تحت ظلالِ الدَّولةِ العُثمانيَّةِ كَتَبْتُ في مَبَحْثٍ من المباحثِ عن نشأةِ الدَّولةِ العُثمانيَّةِ.

. اسْتَخْدَمْتُ المَنْهَجَ الوَصْفِيَّ التَّارِيخِيَّ في كِتَابَةِ عَصْرِ المَوْلا.

. كَتَبْتُ عن المَوْلا الجغرافيِّ والأهميَّةِ التَّارِيخِيَّةِ لمدينةِ شروان.

. عَرَفْتُ بالمَتَرِ وصاحِبِهِ في ما يُقَارِبُ ثمانِ صفحاتٍ.

. فَسَمَّيْتُ المَنْهَجَ لِأحدي عَشَرَ مَبَحْثٍ، واتَّبَعْتُ المَنْهَجَ الوَصْفِيَّ التَّحْلِيلِيَّ.

. اسْتَدَلَلْتُ بالأَمْثَلِ على كُلِّ عَنَوانٍ في مَنهَجِ الشَّرواني المُتَّبَعِ في التَّحْشِيَةِ.

. وَضَّحْتُ الأَمْثَلَةَ بإضافةِ اسمِ القائلِ، وَحَصَّرَ قولَهُ بينِ الأهلَّةِ على الشَّكْلِ التَّالِي:

[قال البيضاوي: "....."]

الفصلُ الأوَّلُ: التعرُّيفُ بالمتنِ وصاحبه

المَبْحَثُ الأوَّلُ: ترجمةُ البيضاوي

المَطْلَبُ الأوَّلُ: اسمه وكنيته

هو عبدُ الله بنُ عمر بنُ محمد بنُ علي الشَّيرازي، أبو الخير، القاضي ناصرُ الدِّين الشَّافعي،

البيضاويّ نِسْبَةً إلى (البيضاء) في بلاد فارس.⁷

المَطْلَبُ الثَّانِي: عِلْمُهُ وَعَمَلُهُ

كان إماماً نحريّاً عارفاً بالفقه والتفسير وأصول الفقه والعربية والمنطق. نظاراً صالحاً متعبداً

شافعيّاً. قال عنه السُّبكيّ: كان إماماً مُبْرَراً نظاراً صالحاً خيراً متعبداً. وقال عنه ابنُ قاضي شهبة: صاحبُ

المصنّفات وعالمٌ أذربيجان وشيخُ تلك النّاحية، برعَ في الفقه والأصول، وجمعَ بين المعقول والمنقول، وُليّ

قضاءَ القضاة بشيراز، ودخل تبريز، وناظرَ بها، وصادفَ دخوله إليها مجلسَ دَرَسٍ قد عُقدَ بها لبعضِ

الفضلاء، فجلسَ القاضي ناصرُ الدِّين في أخرياتِ القوم بحيثُ لم يعلم به أحد، فذكرَ المُدرِّسُ نُكْتَةً زعم

أنَّ أحداً من الحاضرين لا يُقدِرُ على جوابها، وطلبَ من القوم حلّها والجوابَ عنها، فإن لم يقدروا فالحلّ

فقط، وإن لم يقدروا فإعادتها، فلمّا انتهى من دِكْرِها شرعَ القاضي ناصرُ الدِّين في الجواب، فقال له: لا

أسمعُ حتّى أعلمَ أنّك فهمتَها. فخبره بين إعادتها بلفظها أو معناها، فبُهِتَ المُدرِّسُ وقال: أعدّها بلفظها

فأعادها، ثمّ حلّها، وبينَ في تركيبه إيّاها خلافاً، ثمّ أجابَ عنها، وقابلها في الحال بمثلها، ودعا المُدرِّسَ إلى

⁷ ينظر: السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، طبقات الشافعية الكبرى، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو (الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1413هـ) ج8، ص 157؛ الشهي، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهيي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية، المحقق: د. الحافظ عبد العليم خان (دار النشر: عالم الكتب - بيروت، ط1، 1407هـ) ج2، ص 172؛ السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم (الناشر: المكتبة العصرية - لبنان / صيدا) ج2، ص50.

حلّها، فتعدّر عليه ذلك، فأقامه الوزير من مجلسه وأدناه إلى جانبه، وسأله: من أنت؟ فأخبر أنّه البيضاوي، وأنّه جاء في طلب القضاء بشيراز، فأكرمه، وردّه وقد قضى حاجته.⁸

المطلب الثالث: مؤلّفاته

صنّف الطّوابع وهو مختصّر في علم الكلام، والمنهاج مختصر من الحاصل، والمصباح في أصول الدين، ومختصر الكشاف في التفسير المسمّى بأنوار التنزيل وأسرار التأويل، وشرح المصايح في الحديث، والغاية القصوى في رواية الفتوى، وتعليقة على مختصر ابن الحاجب، وشرح المحصول، وشرح المنتخب، والإيضاح في أصول الدّين، وشرح التّنبية في أربعة مجلّدات، وشرح الكافية في النحو، وتهذيب الأخلاق في التّصوف، وكتاب في المنطق.⁹

المطلب الرابع: وفاته

توفيّ في تبريز، واختلف المؤرّخون في سنة وفاته، ولكنّ أكثر من ترجم له مثل ابن كثير والصفدي قال: توفيّ سنة 685هـ¹⁰، وقال الشّهاب الخفاجي في حاشيته على تفسير البيضاوي: " والمشهور الذي أعتمده وصحّحه المؤرّخون في التّواريخ الفارسيّة أنّه توفيّ في شهر جمادى الأولى سنة تسع عشرة وسبعمئة تقريباً"¹¹.

⁸ ينظر: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج8، ص 157؛ الشهي، طبقات الشافعية، ج2، ص 172؛ السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج2، ص50؛ الداوودي، طبقات المفسرين للداوودي، ج1، ص 248.

⁹ ينظر: ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، (الناشر: دار الفكر عام النشر: 1986 م) ج13، ص309؛ السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج8، ص 157؛ الشهي، طبقات الشافعية، ج2، ص 173. السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج2، ص50؛ الداوودي، طبقات المفسرين للداوودي، ج1، ص 248.

¹⁰ ابن كثير، البداية والنهاية، ج13، ص 309، ينظر: الصفدي، صلاح الدين خليل بن أبيك بن عبد الله، الوافي بالوفيات، المحقق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى (الناشر: دار إحياء التراث - بيروت عام النشر: 2000م) ج17، ص 206.

¹¹ الخفاجي، الشهاب أحمد بن محمد، حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، (1069هـ): المكتبة الإسلامية-محمد أزمير-ديار بكر -تركيا) ج1، ص3-4.

المَبْحَثُ الثَّانِي: التَّعْرِيفُ بِتَفْسِيرِ البِيضَاوِي

هو تفسِيرُ القرآنِ الكَرِيمِ المُسَمَّى (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، وهو من أشهرِ التَّفاسيرِ على الإطلاق، وأكثرها نسخاً، اعتنى به العُلَماءُ شرحاً وتحشيةً وتنقيحاً واختصاراً وتقريراً. إنَّ أكثرَ العُلَماءِ الذين اعتنوا بتفسيرِ البِيضَاوِي كانوا من علماءِ المشرقِ الإسلاميِّ، ولاسيَّما بلادُ فارسِ والعراقِ وبلادُ الشَّامِ ومصرُ في مرحلةٍ من المراحلِ ثُمَّ المغربُ الأقصى وبلادُ الهند، وانتشرَ في المَشْرِقِ والمغربِ، وعُنِيَ به العُلَماءُ في دروسهم وشروحهم، ولا يزالُ مثارَ اهتمامِ المُفسِّرينِ واللُّغويِّينِ على حدِّ سواء.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: مَنَهْجُ البِيضَاوِي فِي تَفْسِيرِهِ

يُصَنَّفُ تفسِيرُ البِيضَاوِي على أَنَّهُ من كُتُبِ التَّفاسيرِ التَّحليليَّةِ، وهو التَّفسيرُ الذي يتوقَّفُ مع الألفاظِ والعباراتِ والآياتِ والأحكامِ الفقهيَّةِ، أو كما يُسمِّيهِ بعضهم التَّفسيرَ بالرأيِ. وينقسمُ التَّفسيرُ بالرأيِ إلى تفسِيرٍ مذمومٍ وتفسِيرٍ محمودٍ، وتفسِيرُ الإمامِ البِيضَاوِي من التَّفاسيرِ المحمودة؛ لأنَّه وُظِّفَ فيه العِلْمُ والمعارفُ التي يَحْتَاجُ إليها المفسِّرُ توظيفاً جيِّداً فوظَّفَ عِلْمَ اللُّغَةِ بفروعه، التَّحْوِ، والبلاغةَ بفنونها، ووظَّفَ فيه عِلْمَ الفقه، وعِلْمَ أصولِ الفقه، وعِلْمَ السُّلوكِ. اعتمدَ البِيضَاوِيُّ في مَنهاجِه على مَصادرٍ أساسِيَّةٍ، عِلْماً أَنَّ البِيضَاوِي لم يُصَرِّحْ في مقدِّمته على المصادرِ التي اعتمدَ عليها، ولكنَّ العُلَماءَ الذين عاصروه وجاؤوا بعده بقليلِ ذكروا أَنَّهُ اعتمدَ في تأليفِ تفسيره على ثلاثةِ مَصادرٍ أساسِيَّةٍ:

الأوَّلُ: الكَشَّافُ للزمخشري (ت 538هـ).

الثَّانِي: التَّفسيرُ الكبيرُ لفخر الدِّينِ الرازي (ت 605هـ).

الثَّالِثُ: الرَّاغِبُ الأصفهاني (ت 502هـ).

الذين تَرَجَمُوا للإمام البيضاوي، كحاج خليفة وغيره قالوا: إِنَّهُ اعْتَمَدَ فِيهَا اعْتِمَاداً كَبِيراً فِي تَفْسِيرِهِ عَلَى هَذِهِ الْمَصَادِرِ الثَّلَاثَةِ. وَلَكِنَّهُ اعْتَمَدَ عَلَى مَصَادِرٍ أُخْرَى: مَصَادِرٍ فِي الْفِقْهِ، وَمَصَادِرٍ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَمَصَادِرٍ فِي الْحَدِيثِ.

وَمِنْ مَصَادِرِ الْإِمَامِ الْبَيْضَاوِيِّ الَّتِي تَظْهَرُ فِي تَفْسِيرِهِ، تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ بِالْقُرْآنِ، وَتَفْسِيرُ الْقُرْآنِ بِالسُّنَّةِ، حَيْثُ احْتَجَّ بِكَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ مِنَ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَمِنَ السُّنَنِ.

وَمِنْ الْمَصَادِرِ الَّتِي اعْتَمَدَ عَلَيْهَا كَتَبُ الْفِقْهِ، وَخَاصَّةً مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ: وَهُوَ مَذْهَبُهُ، فَيَهْتَمُّ بِهِ كَثِيراً، وَيُرْجِّحُهُ، دُونَ أَنْ يَهْمَلَ الْإِشَارَةَ لِمَذْهَبِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَيَعْنِي كَثِيراً بِكِتَابِ بَدَائِعِ الصَّنَائِعِ لِلْكَاسَانِيِّ، وَيَهْتَمُّ كَثِيراً بِكِتَابِ التَّنْبِيهِ لِفَقْهِ الشَّيْرَازِيِّ لِأَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْرَازِيِّ، وَأَيْضاً كِتَابَ الْوَجِيزِ لِلْغَزَالِيِّ فِي الْفِقْهِ، نَقَلَ مِنْهُ كَثِيراً، وَهُوَ لَا يَنْصُ فِي نَقْلِهِ وَلَكِنْ الَّذِينَ تَتَّبَعُوا نَقُولَاتِهِ وَجَدُوهَا فِي هَذِهِ الْكُتُبِ، لَكِنَّ الْإِمَامَ الْبَيْضَاوِيَّ لَمْ يَنْصُ فِي كِتَابِهِ، زُبْناً يَكُونُ ذَلِكَ مُرَاعَاةً لِلِاخْتِصَارِ؛ لِأَنَّ تَفْسِيرَ الْإِمَامِ الْبَيْضَاوِيِّ مَبْنِيٌّ عَلَى الْإِخْتِصَارِ، فَهُوَ يُودِعُ فِي السَّطْرِ الْوَاحِدِ أَوْ السَّطْرَيْنِ أَوْ الثَّلَاثَةِ مَسَائِلَ كَثِيرَةً جِدّاً، وَعِنْدَمَا يَنْقُلُ عَنِ الْمَالِكِيَّةِ يَنْقُلُ مِنَ الْمُدُونَةِ لِسُحْنُونَ وَهِيَ مِنْ كُتُبِ الْمَالِكِيَّةِ، وَأَمَّا مَصَادِرُهُ مِنْ كُتُبِ الْفِقْهِ فَأَبْرَزُ كِتَابِ اعْتَمَدَ عَلَيْهِ الْإِمَامُ فِي تَفْسِيرِهِ هُوَ كِتَابُ الْمَحْصُولِ فِي الْأَصُولِ لِفَخْرِ الدِّينِ الرَّازِيِّ.

وَسَارَ الْبَيْضَاوِيُّ فِي مَنَهْجِهِ فِي التَّفْسِيرِ مَنَهْجَ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ. وَمِنْ مَنَهْجِهِ الْأَخْذُ بِالْقَرَاءَاتِ السَّبْعِ الْمَشْهُورَةِ، وَلَمْ يَقْتَصِرْ عَلَيْهَا بَلْ أَخَذَ بِالْقَرَاءَاتِ الشَّادَّةِ. وَالْإِسْرَائِيلِيَّاتُ فِي هَذَا التَّفْسِيرِ قَلِيلَةٌ جِدّاً، وَلَكِنْ مِمَّا أَخَذَ عَلَيْهِ اشْتِمَالُهُ عَلَى بَعْضِ الرِّوَايَاتِ الْمَوْضُوعَةِ الَّتِي لَا تُدْرِكُ بِالْعَقْلِ وَالنَّظَرِ، وَإِنَّمَا يَعْرِفُ حَقِيقَتَهَا حَقًّا الْحَدِيثِ وَنُقَادَهُ، وَلَا سِيَّمًا فِي بَابِ الْفَضَائِلِ (فَضَائِلِ السُّورِ). وَمِنْ مَنَهْجِ الْإِمَامِ فِي التَّفْسِيرِ يُوظَّفُ أَصُولَ التَّفْسِيرِ وَتَارِيخَ الْقُرْآنِ، وَالْإِمَامُ الْبَيْضَاوِيُّ ذَكَرَ أَسْبَابَ التُّزْوِلِ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ فِيهَا

سبب نزول ثابت، وحاول الإمام أن يُظهر الإعجاز البياني، مستفيداً من الزمخشري كثيراً، ولكنه يُعير الصياغة بعبارة أكثر دلالة من عبارة الزمخشري المغلقة، ويتحدث عن المُطلق والمقيّد والخاصّ وهي مسائل أصولية، وهي مسألة دلالة الألفاظ، نجح في معالجتها في تفسيره، أيضاً الآيات التي يُوهم ظاهراً الاختلاف، كان البيضاوي يتوقف عندها ويبيّن دَفْعَ التّعارضِ الذي قد يُوهم في هذه الآيات.

المَبْحَثُ الرَّابِعُ: ثناء العلماء على التفسير

يقول جلال الدين السيوطي (ت911هـ) في حاشيته على هذا التفسير المُسمّاة ب «نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار» ما نصّه: "وإنّ القاضي ناصر الدين البيضاوي لخص هذا الكتاب فأجاد، وأتى بكلّ مُستجد، وماز فيه أماكن الاعتزال، وطرح موضع الدسائس وأزال، وحرّر مهمّات، واستدرك تمّات، فظهر كأنه سبيكة نضار، واشتهر اشتهاً الشّمس في رائعة النهار، وعكف عليه العاكفون، ولهج بذكر محاسنه الواصفون، وذاق طعم دقائقه العارفون، فأكبّ عليه العلماءُ تدريساً ومُطالعة، وبادروا إلى تليّقه بالقبول رغبةً فيه ومُسارعة."¹²

ووصّفه حاجي خليفة (ت1068هـ) في كُشف الظنون فقال: «وتفسيره هذا - يعني تفسير البيضاوي - كتابٌ عظيمُ الشّأن، غنيٌّ عن البيان، لخصّ فيه من «الكشاف» ما يتعلّق بالإعراب والمعاني والبيان، ومن «التفسير الكبير» ما يتعلّق بالحكمة والكلام، ومن «تفسير الرّاغب» ما يتعلّق بالاشتقاق وغوامض الحقائق ولطائف الإشارات. وضّمّ إليه ما ورى زناداً فكره من الوجوه المعقولة، فجلا رين الشكّ عن السّريرة، وزاد في العِلْمِ بسنطةً وبصيرة، كما قال مولانا المنشي:

¹² السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي، (الناشر: جامعة أم القرى - كلية الدعوة وأصول الدين، عام النشر: ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٥ م) ج1، ص13؛ المالكي، محمد حسين مخلوف العدوي، المدخل المنير في مقدمة علم التفسير، (طبع في جمادى الأولى سنة 1351هـ، مطبعة المعاهد قسم الجمالية بالقاهرة، إدارة محمد عبد اللطيف) ص41.

أولو الأبواب لم يأتوا بكشفِ قناعٍ ما يُتلى

ولكن كان للقاضي يدٌ بيضاء لا تبلى

ولكونه مُتبحراً جال في ميدانِ فُرسانِ الكلام، فأظهرَ مهارته في العلومِ حَسَبَما يليقُ بالمقام، كشفَ القناعَ تارةً عن وجوهِ محاسنِ الإشارة، ومَلَحِ الاستعارة، وهتكَ الأستارَ أخرى عن أسرارِ المعقولاتِ بيدِ الحكمةِ ولسانها، وتُرجمانِ المناطقِ وميزانها، فَحَلَّ ما أَشكَلَ على الأنام، وذللَّ لهم صِعباتِ المَرام، وأوردَ في المباحثِ الدَّقِيقَةِ ما يُؤمَن به عن الشُّبهِ المُضِلَّةِ وأوضحَ لهم مَناهِجَ الأدلَّةِ»¹³

وقال عنه ابنُ عاشور(ت1393هـ) في كتابهِ التفسيرِ ورجاله: "...وقد اعتمدَ البيضاوي في دراسته الثَّورانَ العظيمَ لتحريرِ تفسيره على التفسيرينِ العظيمين: وهما تفسيرُ الكشَّافِ للزمخشري، والتفسيرُ الكبيرُ للفخر الرازي، فجعلَ اعتماده في بيان الألفاظِ والتراكيبِ وتحليلِ المباني لاستخراجِ نكتِ المعاني على تفسيرِ الكشَّافِ، واعتمدَ في إبرازِ رُوحِ الحِكْمَةِ الثَّرائِيَّةِ وعَرَضَ نظريَّاتِها من نواحي الفلسفةِ وأصولِ الدِّينِ وأصولِ الفقه على المَرَجِّعِ في ذلك وهو تفسيرُ الإمامِ الرازي. وقد رأينا أنَّ البيضاوي كان يتوخَّى اتِّباعَ الإمامِ الرَّازي ويتوخَّى مسالكه في عامَّةِ تأليفه، واعتمدَ في تحريرِ المعاني الدَّقِيقَةِ، واستجلاءِ نُكَّتِ الإشاراتِ إلى دقائقِ المعارفِ على تفسيرِ الرَّاغِبِ الأصفهاني من مشاهيرِ المُفسِّرينِ من أهلِ السُّنَّةِ في القرنِ الرابع، وهو كتابُ "مفردات القرآن" المطبوعُ المشهور وإن كان المؤلفُ واحداً".

وحلَّلَ البيضاوي في تفسيره ما جمع من أفكارِ المُتقدِّمين وبجَتهَا ونقدَها واستخرجَ منها أحكاماً، واستظهاراتٍ شخصيَّة، وأبدعَ في كثيرٍ من الأحكامِ والاستظهاراتِ ما استقلَّ به وانفردَ بتحقيقه، ورُبَّما جمعَ الأوجهُ المتعدِّدة والاحتمالاتِ المختلفةَ، فرَبَّها بحسبِ الرَّجحانِ وأشارَ إلى ما هو المعتمدُ منها، وما هو

¹³ حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، (الناشر: مكتبة المثنى - بغداد "وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية" تاريخ النشر: 1941م) ج1، ص186.

ضعيفٌ أو مردود، وسبكٌ تلك الأنظارَ البعيدة، والتَّحاريرَ العالية سبكاً دقيقاً رقيقاً، بناءً على تنقيح العباراتِ وضَبْطِهَا وتهذيبِهَا واختصارِهَا الاختصارَ المُحْكَم، القابلَ لِلْبَسْطِ والإيضاحِ على ما هي الطَّرِيقَةُ المُختارَةُ المسلوكَةُ يومئذٍ في تحريرِ العلوم، وهي المشتهرة عند العلماء بـ"الطريقة الأعجمية". ومن هنالك أصبح تفسيرُ البيضاوي: بمحتواه، ومنهجِهِ، وأسلوبِهِ، أثراً ساميَ القيمة أسدى به القاضي يداً بيضاءً للباحثين والدارسين؛ إذ قَرَّبَ منهم المُستعصي، وجمعَ لهم المُتفرِّق، وضبطَ لهم تحريرَ غيرِ المُحرَّر، وسمَّى كتابه هذا "أنوار التنزيل وأسرار التأويل"¹⁴.

المَبْحَثُ الخَامِسُ: الحَوَاشِي عَلَى تَفْسِيرِ البِيضَاوِي¹⁵

عدَّ حاجي خليفة ما يزيدُ على أربعينَ حاشيةً، وعدَّ إسماعيل باشا البغدادي حوالي السبعين، أمَّا «الفهرسُ الشَّامِلُ للتراثِ العربيِّ الإسلاميِّ المخطوط» فقد عدَّ ثلاثمئةً وثلاثاً وثلاثينَ حاشيةً. من أهمِّهَا:

- 1- حاشيةُ الشَّهابِ الخفاجي (ت1069): التي سمَّاها: "عناية القاضي وكفاية الراضي".
- 2- حاشيةُ محيي الدين شيخ زاده محمد بن الشيخ مصلح الدين مصطفى التوجوي (951هـ).
- 3- حاشيةُ القونوي عصام الدين إسماعيل بن محمد الحنفي (ت1195هـ).
- 4- حاشيةُ مصلح الدين مصطفى بن إبراهيم المشهور ابن التمجيد (مُعَلِّمُ السُّلْطَانِ مُحَمَّدِ خَانَ الْفَاتِحِ) (ت880هـ).

5- حاشيةُ القاضي زكريَّا محمد الأنصاري المصري (926هـ).

6- حاشيةُ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (911هـ).

¹⁴ ابن عاشور، محمد الفاضل، التفسير ورجاله (الناشر: - مجمع البحوث الإسلامية سلسلة البحوث الإسلامية، ط2، سنة النشر: 1417هـ) ص110.

¹⁵ ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج1، ص181-191؛ البغدادي، إسماعيل باشا، إيضاح المكنون في الدليل على كشف الظنون، (الناشر: دار إحياء التراث العربي) ج1، ص142. مؤسسة آل البيت، الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، (الناشر: مآب - مؤسسة آل البيت، سنة النشر: 1987م) ج2، ص320.

- 7- حاشيةُ أبي الفضل القرشي الصِّدِّيقي الخطيب المشهور بالكازروني (ت 945هـ).
- 8- حاشيةُ جمال الدين إسحاق القراماني (ت 933هـ).
- 9- حاشيةُ محمود بن الحسين الأفضلي الحاذقي الشهير بالصادقي الكيلاني (ت 907هـ).
- 10- حاشيةُ أبي بكر بن أحمد بن الصائغ الحنبلي (ت 714هـ).
- 11- حاشيةُ سعد اللهب نعيسى الشَّهير بسعدي أفندي (ت 945هـ).

الفصل الثاني: ترجمة الشرواني

المبحث الأول: التعريف بالشرواني

المطلب الأول: اسمه ولقبه ونسبه

هو: محمد أمين بن صدر الدين الشرواني، لقب بالشرواني نسبةً إلى شروان، وهي من نواحي

بُخارى من بلاد فارس.¹⁶

المطلب الثاني: مولده ونشأته

لم تذكر كتب التراجم تاريخ ميلاده، لكنّها ذكرت تاريخ وفاته، فلا نستطيع تحديد السنوات التي

عاشها، ولكن نظراً لتاريخ وفاته فإنه وُلد في البصيف الأخير من القرن العاشر الهجري¹⁷.

نشأ الشرواني في بيت علم، فكان والده صدر الدين الشرواني من الشيوخ الصوفيّة، وكان معروفاً

بالورع والتقى فتلقّى منه الشرواني فنون العلم ونهل من معرفته، كما تعلّم لدى علماء عصره، ذلك أنّه

ترعرع في زمن مليء بالعلماء في شتى أنواع العلوم، ومن أبرزهم حسين الخلخالي¹⁸ وشهد له بالأسبقية

والفضل، حتّى إنّ الشيخ الخلخالي كان يعرض على الشرواني حاشيته على شرح العضدية¹⁹ فأصبح بارعاً

في كثير من العلوم، ومنها العلوم الشرعيّة كالتفسير والحديث، وأيضاً علوم الآلة من نحو وصرف وبلاغة،

¹⁶ حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج1، ص191؛ عادل نويهض، معجم المفسرين " من صدر الاسلام وحتى العصر الحاضر"، (بيروت: مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر 1988م) ج2، ص495.

¹⁷ ينظر: عمر جليك، الحياة الشخصية والاثار العلمية لمحمد أمين بن صدر الدين الشرواني، مقالة باللغة التركية (مجلة كلية الاهليات بجامعة مرمرة) العدد: 13-14، 1996م، اسطنبول 1997م ص212.

¹⁸ حسين بن حسن الحسيني الخلخالي، عالم بالكلام والتفسير، نسبته الى خلخال، مدينة باذريجان، من كتبه حاشية على شرح الدواني لتهديب المنطق، وحاشية على شرح العضدية، والمفتاح في حل المصاييح وحاشية على تفسير البيضاوي، وشرح الدائرة الهندية رسالة صغيرة في الظاهرية توفي سنة 1605م. ينظر: المحي، محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحي الحموي الأصل، الدمشقي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، (الناشر: دار صادر - بيروت) ج2، ص122.

¹⁹ ينظر: أحمد بن مصطفى طاش كيري زاده، الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985م) ص46.

وأيضاً كان عارفاً بالحكمة والمنطق، فأصبح عالماً مشهوراً يفوق علماء عصره حتى صار لديه تلاميذ أكثر يحضرون دروسه ويكتبون له وينهلون من علمه.

المَبْحَثُ الثَّانِي: مدينةُ شَروانِ التي ينتمي إليها

هي: شَروان أو شيروان بالفارسيَّة " شروان " وبالأذريَّة "sirvan"، وقد عُرفتْ بِكُلِّ العصورِ الإسلاميَّةِ القديمةِ والحديثةِ بهذا الاسم، وتعودُ نسبةُ اسمها الى أنوشروان وهو الذي بناها، ومع مرورِ الزَّمنِ حُقِّفتْ بإسقاط لفظ "أنو" منها فأصبحت شروان، وهي مدينةٌ تترجَع على ما يلي ضفاف نهر "الكر" على سواحلِ بحر قزوين "الخرز" حيث تنتهي فيها جبالُ الففُقاس تقع حالياً في دولة أذربيجان، قرية من "الكرج وجنزة" تحيطها جنوباً باكو وتبعدُ عنها بابُ الأبواب والمسماة عند الفُرس "الدربند" مئة فرَسَخ من الشمال.

وتُعدُّ شَروان منطقةً واسعةً فكان إقليمُ شروان يَضُمُّ العديدَ من المدن، منها العاصمةُ باكو وقصبتها الشماخية وتسمَّى اليوم: شماخي أو شماخي، ووصفها المقدسيُّ بقوله: "الشماخية على أسفلِ جبل، بُناهاهم حجارةٌ وجصٌّ ولها ماءٌ جارٍ وبساتين، وكان ولأئها- وهم خواقين الولاية- يُلقَّبون بشروان شاه، ويكثرُ فيها القمح." وعلى ما ذكر المُستوفي بأن صخرةَ موسى عليه السلام التي نسي عندها الحوتَ تقعُ بالقربِ من شروان، وقد أشار إليها القرآنُ في سورة الكهف، قال تعالى: ﴿قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ وَمَا أَنسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ، وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا﴾ [الكهف: 18/ 63] فقالوا: بأنَّ الصخرةَ هي صخرةُ شَروان، والبحرُ بحر جيلان، والقرية هي باجروان، وكلُّ هذه المناطقِ هي نواحي أرمينية قُربَ بابِ الأبواب.

يُنَسَّبُ الْمُحَدِّثُونَ إِلَى شَرَوَانَ الْعَدِيدِ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْفُضَلَاءِ، وَيُعَدُّ مُحَمَّدٌ أَمِينُ الشَّرَوَانِيِّ وَاحِداً مِنْهُمْ، بِالإِضَافَةِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَشِيرِ بْنِ مَعْرُوفِ الشَّرَوَانِيِّ، وَأَبِي الْقَاسِمِ بَكْرِ بْنِ عَمْرِ الشَّرَوَانِيِّ²⁰.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: رِحَالُهُ وَوِظَائِفُهُ

شَهِدَتِ الْعُلُومُ فِي الدَّوْلَةِ العُثْمَانِيَّةِ زَمَانَ الشَّرَوَانِيِّ نَحْضَةً وَازْدِهَاراً وَخَاصَّةً الْعُلُومَ الدِّيْنِيَّةَ؛ فَلَقَدْ اِهْتَمَّتْ بِالْعُلُومِ الشَّرْقِيَّةِ وَالتَّجَارِبِ وَالثَّقَافَاتِ المَعَاصِرَةِ؛ وَبِسَبَبِ اضْطِهَادِ الصَّفَوِيِّينَ لِعُلَمَاءِ السُّنَّةِ فِي إِيرَانَ سَافَرَ الشَّرَوَانِيُّ وَبَعْضُ طُلَّابِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ شَرَوَانَ إِلَى هَذِهِ البِيئَةِ الغَنِيَّةِ بِالمَعْرِفَةِ وَالعُلَمَاءِ، فَأَقَامُوا فِي الأَرَاضِ العُثْمَانِيَّةِ، وَكَانَتِ مَدِينَةُ حَلَبِ هِيَ أَوْلَى وُجْهَتِهِمْ، فَلَقَدْ اسْتَقَرُّوا فِيهَا مُدَّةً طَوِيلَةً، وَقَدْ كَانَ السُّلْطَانُ العُثْمَانِيُّونَ يُقَدِّرُونَ قِيَمَةَ الْعُلَمَاءِ وَيَعْرِفُونَهَا، وَكَانَ الشَّرَوَانِيُّ مِنَ الْعُلَمَاءِ القِيَمِينَ فَقامُوا بِتَوْظِيْفِهِ قَاضِياً هُنَاكَ فِي حَلَبِ.

وأيضاً كان له مكانة عند الأمير نصوح باشا (ت: 1023 هـ)، فبعد أن انتقل الشَّرَوَانِيُّ إِلَى دِيَارِ بَكْرِ الَّتِي كَانَ نَصُوحُ بَاشَا مَعِيناً فِيهَا لِقِتَالِ شَاهِ العِجَمِ آنَ ذِكِ فَرَحَّبَ بِهِ وَعَيَّنَهُ مُعَلِّماً لَهُ، وَبَدَلَ الأَمِيرُ مَجْهُوداً كَبِيراً لِيَنْهَلَ مِنْ عِلْمِ الشَّرَوَانِيِّ. ثُمَّ أَكْرَمَهُ بِتَعْيِينِهِ مُفْتِياً لِدِيَارِ بَكْرِ. فمَجَّدَهُ، وَبَالَغَ فِي إِحْتِرَامِهِ وَرَتَّبَ لَهُ التَّعَايِينَ الوَافِرَةَ، ثُمَّ صَحَبَهُ إِلَى الرُّومِ فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ النَّاسُ وَأَخَذُوا عَنْهُ²¹.

وَلَمْ يَكُنِ الأَمِيرُ نَصُوحٌ وَحْدَهُ الَّذِي قَدَّرَ الإِمَامَ الشَّرَوَانِيَّ، فَعِنْدَمَا سَافَرَ إِلَى القُسْطَنْطِينِيَّةِ لِيَسْتَقَرَّ فِيهَا رَحَّبَ بِهِ السُّلْطَانُ أَحْمَدُ وَأَكْرَمَهُ وَعَيَّنَهُ مُدِيراً عَلَى مَدْرَسَتِهِ، وَأَعْطَاهُ مُطْلَقَ الصَّلَاحِيَّةِ فِي شُؤُونِ المَدْرَسَةِ، ثُمَّ وَلَّاهُ القَضَاءَ فِي القُسْطَنْطِينِيَّةِ وَأَقْبَلَ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ وَالأَفَاضِلُ، وَكَانَ مِنْ بَيْنِهِمُ العَالِمُ المَشْهُورُ فِي الرِّيَاضِيَّاتِ "قَاضِي زَادَةُ الرُّومِي"، قَالَ المُحَبِّي: "وَكَانَ يَحْضُرُ دَرَسَهُ مَا يَزِيدُ عَلَى ثَلَاثِمِئَةٍ؟؟ تَلْمِيذِي، وَحَدَّثَنِي

²⁰ ينظر: الحموي، شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبد الله الرومي، معجم البلدان، (الناشر: دار صادر، بيروت، ط2، 1995م)

ج3، ص339؛ لسترنج، كي، بلدان الخلافة الشرقية (مطبعة الرابطة- بغداد، 1954م) ص214.

²¹ ينظر: عمر جليك، الحياة الشخصية والآثار العلمية لمحمد أمين بن صدر الدين الشرواني، ص214.

حفيده المولى الفاضل صادق قاضي القضاة بمصر أنّ جماعةً من قضاة العساكر كانوا يذهبون الى درسه ويستمعون من الشبايبك ولا يدخلون الى داخل الدرس حذراً من هضم جانبهم وحضورهم في زبيّ مُستفيد، وحكى لي من فطانتِه وتحقيقه واستحضاره للمسائل وأجوبتها ما يُبهر العقل قال: ولَمَّا قَدِمَ إلى قسطنطينية قاضي زاده الرومي حضر إلى مجلسه فقيل له: إنّ قاضي زاده يُريد الدُخول إليك فلم يكثر حتى وصل إليه فنَهَضَ قليلاً ثم جلس، فقال له قاضي زاده: عندي ثلاثون سؤالاً في أنواع من العلوم أريد جواباً منك، قال: وكان مُضطجعاً على الوسادة فقال: والله لا رَفَعْتُ جنبي عن الوسادة حتى أجيبك عنها هات ما عندك، فشرع قاضي زاده يُورد له السؤال فقبل أن يُتمّه يجيبه عنه من غير انفعال ولا ترؤف، وكل ما يجيبه به يقبله ويكتبه عنه²².

كانت الدولة العثمانية تحتضن العلماء ولم يكن اهتمامها ينحصر في العلوم الشرعية، بل كانت بيئة تضم مختلف العلوم، فكان التشجيع والإكرام الذي حظي به الإمام الشرواني سبباً لمكوته في هذا البلد، فأبدع بتأليفه للكتب، ويُعد كتابه " الفوائد الخاقانية " مثلاً لإبداعه، فقد ألفه على حساب الجمّل أخصّ به السلطان أحمد. وزار مكة والمدينة بعد أن أدّى فريضة الحج، وقابل العلماء هناك وتجاوز معهم في شتى فنون العلم وزادت معرفته ثم عاد إلى اسطنبول وعمل هناك معلماً في مدرسة "ادرنه السليمية"²³

المبحث الرابع: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه

الشيخ محمد أمين بن صدر الدين الشرواني من علماء أهل السنة والجماعة، مُفسّر ومُحقّق ومتبحّر، أخذ العلم من والده صدر الدين، وتلمذ على يد الملا حسّين الخلخالي (ت1014هـ)، وقال المُحبي (ت1082هـ) في خلاصة الأثر: "وكان يعرض عليه حاشيته على شرح العقائد العضدية للملا

²² ينظر: محمد زاهد الكوثري، مقالات الكوثري (القاهرة: المكتبة التوفيقية، د.ت)، ص 442 - 443؛ المحي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ج3، ص476.

²³ ينظر: عمر جيلك، الحياة الشخصية والآثار العلمية لمحمد أمين بن صدر الدين الشرواني، ص214.

جلال الدواني(ت918هـ) فَيَزِيْفُهَا لَهُ، حَتَّى شَهِدَ لَهُ بِأَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْهُ، وَمِنْ مَوْلَفَاتِهِ"، وله تعليقات على تفسير البيضاوي، وحاشيته تدل على أنه جمع فنون العلوم كلها.²⁴ وكان له مكانة علمية عند الأمراء، ومنهم: السلطان أحمد والوزير نصوح باشا²⁵.

وشهد له بالفضل الحموي(ت837هـ) في ترجمته فقال: "أجل أفراد الدنيا في التحقيق والتبحر من كل فن لم تر عين من وصل الى ثمة من ذكائه وتصلعه من العلوم في عصره"²⁶.

وقال في وصفه الزركلي(ت1396هـ): "مفسر"²⁷.

وأكد الثناء عليه عمر كحالة(ت1408هـ) فقال عنه: "عالم مشارك في أنواع من العلوم"²⁸.

المَبْحَثُ الخَامِسُ: مَذْهَبُهُ وَعَقِيدَتُهُ

ينتمي الشرواني لأهل السنة والجماعة، فإنه تشرب التصوف من والده الذي رباه في حجره، وأخذ منه أيضاً مذهب الشافعي، إلا أنه غير مذهب الـ الحنيفة بعد ما وصل إلى ديار بكر وعين مفتياً فيها، وذلك في عهد نصوح باشا. وشرح كتاباً للملا جلالى الدواني في العقيدة الأشعرية، واسمه " شرح العقائد العزضية"²⁹، ومما سبق ذكره آنفاً فإن الإمام الشرواني رحمه الله شافعي المذهب، ثم أصبح حنفيّاً، وعقيدته أشعرية وصوفي³⁰.

²⁴ المحي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ج3، ص476.

²⁵ ينظر: المحي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ج3، ص476؛ عمر جيلك، الحياة الشخصية والاثار العلمية لمحمد أمين بن صدر الدين الشرواني، ص214.

²⁶ نفس المصدر، ج3، ص475.

²⁷ الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الأعلام، (الناشر: دار العلم للملايين، ط15، 2002م) ج6، ص41.

²⁸ كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، (الناشر: مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت) ج9، ص73.

²⁹ ينظر: المحي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ج3، ص475.

³⁰ ينظر: البغدادي، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين (بيروت: دار إحياء التراث العربي 1955م) ج2، ص275.

المَبْحَثُ السَّادِسُ: شيوخُه وتلامذتُه

المطلبُ الأوَّلُ: شيوخُه

لم تذكر كتب التَّراجم جميعَ الشُّيوخ الذين تتلمذَ على أيديهم الشَّرواني، فالَّذين ذكرتهم كتبُ التَّراجم هم:

- 1- والدُه صدرُ الدِّين الشَّرواني، فلقد أخذ منه محمد أمين علومَ الفقه والتَّصوُّف؛ فقد كان والدُه صوفيًّا عارفاً بالله وعالماً ورعاً وتقيًّا وعارفاً بالعلوم الأديبيَّة؛ فكان له أثرٌ كبيرٌ على حياة الشَّرواني، فقد أمضى معه مُعظَمَ شبابه فنهلَ من علمه الكثير، كالفقه والتَّفسير والحديث وعِلْم الكلام والمنطق.³¹
- 2- المُلَّا حُسين الخَلخالي توفي سنة "1014هـ" وهو مُعلِّمٌ وعالمٌ، وله أيضاً اهتمامٌ بعلوم الفلك³²، كان للخَلخالي أثرٌ واضحٌ على الشَّرواني، لاسيَّما في المخطوطِ الذي نُحِنُ في صدِّده؛ فقد أخذَ منه الكثيرُ من العلوم لاسيَّما العقائد والمنطق. وكان الملا الخَلخالي يعرضُ على محمَّد أمين حاشيته على شرح العقائد العُصديَّة³³

المطلبُ الثَّاني: تلامذتُه

كما ذكرنا آنفاً أنَّه كان يحضر درسَ الإمام الشَّرواني أكثرُ من ثلاثمئة طالباً منهم:

- 1- ولدُه روحُ الله (ت1071هـ): وكان عالماً وأديباً
- 2- حفيده صادق بنُ روح الله بن محمد أمين الشَّرواني (ت1120هـ): المحقِّقُ العلامه كان مفتياً للديار الرومية، وقد أخذ عن جدِّه الشَّرواني.³⁴

³¹ ينظر: أحمد بن مصطفى طاش كبرى زاده، الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، ص46.

³² ينظر: عمر جليك، الحياة الشخصية والآثار العلمية لمحمد أمين بن صدر الدين الشرواني، ص213.

³³ ينظر: المحي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ج3، ص476.

³⁴ ينظر: المحي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ج3، ص476.

3- عبد الرّحيم بن محمد (ت1062هـ): وهو مُفتي الدّولة العُثمانية محقّق شهيرٌ وهو أحدُ أعيانِ

عُلماءِ الزّمان، وأخذ من الشّرواني شتّى العلوم منها: الشرعيّة، وعلومُ الحكمة والطّبيعة، وغيرها³⁵.

4- شمس الدّين محمد بن عبد الرحمن الغزّي (ت728هـ): وهو علامة، كان شيخاً كبيراً هراماً عندما

سمع من الإمام الشّرواني الفوائد الخاقانيّة، ونهل من علمه على ما ذكره المُحبيّ.

5- عبد المحسن بن السيّد محمد الاسكداري (ت1183هـ) وهو عالمٌ وشيخٌ حنفيّ، وُلِدَ بالمدينة

وترعرع فيها، وأخذ العلمَ عن الشّيخ السندي، وأبي الخير الشّرواني³⁶.

المَبْحَثُ السَّابِعُ: آثَرُهُ العِلْمِيَّةُ ووفاته

المطلبُ الأوّلُ: آثَرُهُ العِلْمِيَّةُ

إنّ للإمام الشّرواني مُصنّفاتٍ كثيرةً في شتّى أنواع العلوم من تفسيرٍ وعلمِ الكلام والمنطق وغيره.

ومن أهمّ كتبه:

- في علم التّفسير

. حاشيةٌ على تفسير البيضاوي " حاشية لم تكتمل "

. تفسيرُ سورة الفتح

. تفسيرُ سورة يس

. تفسيرُ سورة الاخلاص

- تعليقاتٌ في علم التّفسير:

. تعليقاتُ الشّرواني على أنوار التنزيل وأسرار التأويل " ومنها متعلّقٌ بسورة الفتح ويس والإخلاص "

³⁵ ينظر: المحي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ج2، ص411

³⁶ الحسيني، محمد خليل الحسيني، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر (بيروت: دار البشائر الإسلامية 1988 م) ج3، ص135.

. تعليقاتٌ متفرقةٌ على بعضِ سورِ القرآن.

- في علم الكلام

. شرحُ قواعدِ العقائد للغزالي.

. شرحُ الرسالةِ القدسيّةِ للإمام الغزالي.

. رسالةٌ في المبدأ والمعاد.

. تعليقاتٌ على "وحدَه لا شريك له".

- في المنطق:

. حاشيةُ الشَّرواني على مُقدِّمةِ الفوائدِ الفناريةِ في بيانِ جهةِ الوحدةِ

. حاشيةُ الشَّرواني على شرحِ الكافي على إيساغوجي

. حاشيةُ الشَّرواني على شرحِ الشَّمسيّةِ

- في الفرقِ الإسلاميّة:

. رسالةٌ في بيانِ مقالاتِ أهلِ العلمِ والمذاهبِ المختلفةِ لطوائفِ الأمم.

. رسالةٌ في الفرقِ والمذاهبِ.

. تُرجمانُ الأممِ في المذاهبِ المختلفةِ.

- في: المعارفِ العامّة:

. الفوائدُ الخاقانيّةُ الأحمد خانية.

. تعدُّدُ الجوامعِ.

. رسالةٌ في علمِ الحكمة.

. شرح الرسالة في علم الحكمة.³⁷

المطلب الثاني: وفاته

اختلف المترجمون في تاريخ وفاة الإمام الشرواني؛ فقد ذكر المحيي في كتابه "خلاصة الأثر" أنه سأل حفيده المولى الفاضل صادق قاضي القضاة عن وفاة جده فقال: توفي في سنة ست وثلاثين وألف³⁸، وأيضاً ذكر صاحب كتاب "كشف الظنون" فقال في موضع أنه توفي 1020هـ، وقال في موضع آخر سنة 1036هـ.³⁹ وأيضاً قال الحموي في كتابه فوائد الارتحال: "توفي سنة إحدى وعشرين وألف بالقسطنطينية، وأعقب ذريةً صالحين، ومن أحفاده: المولى صادق أفندي، صار شيخ الإسلام بالقسطنطينية مرتين، وهو من أعيان الفضلاء المحققين المشهورين"⁴⁰.

وقال جرجي زيدان في كتابه تاريخ آداب اللغة العربية: إن وفاته في سنة 1036هـ.⁴¹ كما أكد ذلك قول البروسوري في كتابه "عثمانلي مؤلفلري"، فذكر أيضاً أنه توفي في هذا التاريخ ودُفن في اوسكودار.⁴² وإنّ الراجح ممّا نقله المترجمون وخاصةً ما نقل عن حفيده صادق الشرواني أنه توفي رحمه الله سنة 1036هـ أي: مايقابل 1626م، والله اعلم.

³⁷ جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية (القاهرة: دار الهلال 1957م) ج3، ص355؛ البروسوي، محمد طاهر رفعت بك البروسوي، عثمانلي مؤلفلري، (اسطنبول مطبعة عامر 1333هـ) ج2، ص23؛ علي الرضا بلوطا- احمد طوران بلوط، معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم (قيصري: دار العقبة 2001م) ج5، ص3340-3342.

³⁸ ينظر: المحي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ج3، ص475-476.

³⁹ ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج2، ص1358.

⁴⁰ ينظر: فتح الله الحمودي، فوائد الارتحال ونتائج السفر في أخبار القرن الحادي عشر، تحقيق: عبدالله محمد الكندي (دمشق: دار النوادر 2011م) ج1، ص73.

⁴¹ ينظر: جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، ج3، ص355.

⁴² ينظر: البروسوي، عثمانلي مؤلفلري، ج2، ص23. عمر جليك، الحياة الشخصية والآثار العلمية لمحمد أمين بن صدر الدين الشرواني، ص213.

المَبْحَثُ الثَّامِنُ: الوَضْعُ السِّياسِيُّ الَّذِي عاصَرَهُ الشَّرْوانِي

حكَمَ المغولُ والتتارُ إيرانَ لِمَا يَقْرُبُ مِنْ قَرْنٍ مِنَ الزَّمانِ بِقيادةِ هولَكو وحلفائِهِ من عام 652 هـ إلى 744 هـ، ثُمَّ جاءَ التَّيموريُّونَ الَّذينَ حَكَموا من عام 771 هـ إلى 907 هـ، ثُمَّ أتى الصَّفويُّونَ الَّذينَ حَكَموا إيرانَ من عام 907 هـ إلى 1148 هـ، وخلالِ هذهِ الفِترَةِ كانَ العُثمانيُّونَ يَحْكُمونَ الدَّولَةَ الإسلاميَّةَ المتراميةَ الأطرافِ، وتمكَّنوا مِنْ وَقْتٍ لآخرٍ مِنْ ضَمِّ بعضِ مقاطعاتِ إيرانَ للدَّولَةِ الإسلاميَّةِ بِخروجِهِم مع الصَّفويِّينَ.

وفي عام (917 هـ) عَقِبَ الثَّورَةُ التي أشعلها شاه قولي بن حسن خليفة في ولاية تكة في الأناضول، وهو زعيمُ طائفةٍ تكلو القزلباشية، تجمَّعَ حولَهُ المتشدِّدون الشيعة في المنطقة، وكان يُمَثِّلُهُم الشاه إسماعيل الأول. فتلقَّوا المتمردين الإمداداتِ مِنَ الشيعة المنتشرين في جميع أنحاء الإمبراطوريَّة العُثمانيَّة، وقتلوا القائدَ العثمانيَّ الَّذي كلفَهُ السُّلطانُ بِقمعِ تمردِهِم، وعندما اشتدُّوا هاجموا مِنطَقَةَ قرمان وهزموا حاكمها فركوز باشا، وغزوا ولاية سيواس، مما دفعَ السُّلطانَ العثمانيَّ لإرسالِ الصَّدرِ الأعظمِ علي باشا على رأسِ جيشٍ كبيرٍ للقضاءِ على الثَّورَةِ، لذلك لجأَ الكَثيرُ مِنَ أتباعِ الشاه إلى إيران.

إنَّ الباحثَ في حياةِ الشَّرْوانِي يُدْرِكُ مدى حُجَّتِهِ وارتباطِهِ بسلاطينِ الدَّولَةِ العُثمانيَّةِ آنذاك، ويحدِّدُ أنَّ الشَّرْوانِي مِنَ أبرزِ العلماءِ الَّذينَ ساندوا الدَّولَةَ العُثمانيَّةَ في الحربِ والسِّلمِ. وكان للدَّولَةِ العُثمانيَّةِ في ذلكِ الوقتِ علاقاتٌ اجتماعيَّةٌ وتجاريَّةٌ وسياسيَّةٌ تربطُها معِ البُلدانِ الأخرى، سواءً كانت قريبةً منها أو بعيدةً عنها جُغرافيًّا، وكانت الإمبراطوريَّةُ العُثمانيَّةُ في عهدِ سليمِ الثاني، وللسُّلطانِ سليمِ أعمالٌ مهمَّةٌ، منها في 18 أغسطس عام 1567م بدأ تمردٌ في اليمن، وخرجت مناطقٌ كثيرةٌ في اليمن عن سيطرةِ العثمانيِّينَ. ولضبطِ النِّظامِ فيها عيَّنَ السُّلطانُ سليمٌ لهذا الأمرِ أوزديمير أوغلو عثمان باشا وفي 3 مايو أيار عام 1569م فُتحت قلعةُ القاهرةُ أهمُّ قلاعِ اليمن، وتمَّت استعادةُ عَدَنَ في 15 مايو عام 1569م،

وكذلك تَمَّت استعادةُ مدينةِ صنعاء من المتمرّدين في 26 تموز عام 1569م وبذلك استعادت الدّولة العثمانيّة سيطرتها وحكمتها على اليمن من جديد.

وفي عام 1569م جرت محاولةُ فتحِ قناةٍ بين نهرِ الفولغا ونهرِ الدون وذلك لِقَطْعِ الطّريقِ أمامِ الرّحفِ الرّوسي في سواحلِ بحرِ قزوين، ولإِنقَاذِ أَسْتَرَاخَانَ، وكذلك لإرسالِ العساكرِ والمُساعداتِ العسكريّةِ والدخائرِ ولوازمِ الحربِ عن طريقِ بحرِ قزوين في وقتٍ قصيرٍ، وذلك أثناءَ الحملاتِ على إيران. ولكن تعدّر إكمالُ هذا العملِ لُقْدومِ موسمِ الشّتاءِ.

وكانت جزيرةُ قُبرصِ بالذّات تُشكّلُ خطراً على البَحّارةِ العُثمانيّين؛ لأنّها كانت مَكْمَنَ القراصنةِ في البحرِ الأبيضِ المتوسّطِ. حيث كان القراصنةُ المتواجِدونَ فيها يُهاجمون سُفنَ المسلمين التي كانت تمرُّ من تلكِ المنطقة. وعلى ذلك فُتحت في قبرصِ قلعةٌ لافْتاري في 2 تموز عام 1570م، وقلعةٌ غَيْرُني في 9 تموز عام 1570م، وقلعةٌ نيقوسيا في 9 أيلول عام 1570م، وقلعةٌ مُوغَاسَا في 1 أغسطس عام 1571م.

وأمرَ سليمُ الثّاني بفتحِ تونس، ففتحَ قبطانِ البحارِ كيليجِ علي باشا مع قائدِ الجيشِ البريّ قوجا سنان باشا، تونس في 13 مايو عام 1574م. وبعدَ شَهْرٍ تمَّ تمديدُ مُعاهدةِ السّلامِ التي وُقِّعت مع ألمانيا بعد حملةٍ زَيعيت وار في 17 شباط عام 1568م ثماني سنوات، وذلك في 4 ديسمبر عام 1574م.

وفي زمنِ مراد خان الثّالث، توسّعت حدودُ الدّولةِ العُثمانيّةِ كثيراً، حيثُ تمَّ التوقيعُ على معاهدةِ السّلامِ بين الدّولةِ العُثمانيّةِ والنّمسا وبينَ الدّولةِ العُثمانيّةِ ولاخستان وذلك في 30 تموز عام 1577م، ووصلَ نُفوذُ الدّولةِ العُثمانيّةِ في الشّمالِ إلى بحرِ البلطيقِ، ووصلَ حُكْمُ العُثمانيّين في إفريقيا الوسطى حتّى حَطَّ الطُّولِ العاشر "خطّ الرّوال".

بينما كانت الدولة العثمانية منشغلةً بحرب البرتغال في إفريقيا الشمالية، كانت الدولة الصفوية تستمر في حركات التمرد، فبدأ السلطان مراد حملته على إيران. فقدم كارا مصطفى باشا من أردهان إلى جورجيا ثم ألحق الهزيمة بحاكم إيران توكمان خان في صحراء جيلدير وذلك في 9 أغسطس سنة 1578، وبسبب ذلك خضع بعض أمراء جورجيا للدولة العثمانية. واستمر زحف الجيش العثماني فدخلوا تفليس وحولوا المدينة إلى مركز لولاية تفليس، وبدؤوا بإعمارها وسيطر القائد أثناء زحفه على شيروان، وسيطر على مدينة "سماه" التي كانت مركزها وجعلها مركزاً لولاية كابي.

وكانت تحركات الصفويين لا تزال مستمرة، فقرّر الصفوي امام كولو خان والي كنجة هجوماً مفاجئاً ومباغتاً. ودام هجومه ثلاثة أيام وثلاث ليالٍ، انتصر القائد العثماني أوزديمير أغلو عثمان باشا نصراً كبيراً. وسميت هذه المعركة بـ "حرب المشاعل" بسبب إضاءة المشاعل في الليل لاستمرار المعركة ليلاً. وفي سنة 1588م فتح كنجة وبني قلعة حول المدينة.

وأثناء الحرب مع الصفويين تم تعزيز الهيمنة العثمانية في الجهة العراقية. وفي عام 1586م أصبحت مناطق دينفر، وشوشتر، والمحمرة، وديزيفل بالإضافة إلى سواحل الخليج العربي وألوية خوزستان ولورستان، وكرمان شاه، واردشان من الجنوب وحتى الشمال تحت الحكم العثماني. وبعد مدة اضطّر عباس شاه حاكم إيران إلى طلب الصلح والسلام، ووقع معاهدة اسطنبول في 21 مارس عام 1590م، وانتهت الحرب بين العثمانيين والصفويين. وفي 20 حزيران عام 1596م حاصر محمد خان الثالث قلعة أغري، عندما قوبلت دعوة السلطان لهم إلى الإسلام والاستسلام بالرّد، ففتح قلعة أغري في 12 أكتوبر سنة 1596م وعندما قدم الجيش الصليبي لاستعادة أغري حدثت معركة "هاج اوفان" انتهت بانتصار العثمانيين في 25 أكتوبر عام 1596م ولقب السلطان محمد الثالث بـ "فاتح أغري".

وفي ربيع سنة 1600م خرج الصَّدرُ الأعظم إبراهيم باشا في حملة وحاصرَ قلعةَ "ناجيكانيزسا"، وجعلها ولاية، وعيَّن عليها ترياقى حسن باشا. وأقيم احتفالٌ بهذا النَّصر في اسطنبول لمدة ثلاثة أيام.

تحالف حاكمُ الصَّفويِّين عباس الأوَّل ضدَّ الدَّولة العثمانيَّة مع الدَّولِ الأوربيَّة، مُستغِلاً انشغالَ الدَّولة العثمانيَّة في حربها مع النِّمسا، فاستولوا على تبريز، وارتكبوا مجازرَ في المدينة، واستولوا على "نخجوان" وحاصرَ قلعةَ اريوان. إلا أنَّ قائدَ القلعة شريف محمد باشا قامَ بثلاثِ مُناورات وكسَّر الجيشِ الصَّفوي. 43

المَبْحَثُ التَّاسِعُ: نشأةُ الدَّولةِ العُثمانيَّةِ

ينتمي الأتراكُ العُثمانيُّون إلى عشيرةٍ قباي، إحدى قبائلِ الغزو التركيَّة، التي نشأت في بلاد تُركستان. أقدمُ زعيمٍ معروفٍ لهذه العشيرة اسمُه "سليمان"، وتحوَّل في قبيلته في آسيا الصغرى بعد معركة "ملاذكرد". 44 وبعد أن قُتل "سليمان" في أطرافِ حلب، تردَّدت فروعُ القبيلة بين العودةِ إلى موطنها الأصليِّ أو الاستمرارِ في المغامرة، فانقسمت القبيلةُ في ذلك الوقتِ إلى قسمين، فقرَّر ابنُه "أرطغرل" الاستمرارَ في السَّيرِ فدخل آسيا الصغرى، وانضمَّ إلى خدمةِ الأمير السلجوقي علاء الدين الثاني، وساعده في صِراعِه ضدَّ البيزنطيين، فأقطعَه السلطانُ السلجوقي المستنقعاتِ على حدودِ الدَّولة البيزنطية، وتركه يوسِّع مملكته على حسابِ البيزنطيين، وفي عام سنة 656هـ رزقَ أرطغرل بمولودٍ أسماه "عثمان" وقام بتربيته بطريقةٍ عسكريَّة، فأصبح عُثمان أفضلَ مُساعدٍ لوالده في حروبه وأعماله، وفي هذه الأثناء كانت الحروبُ الصليبيَّةُ مستعرةً، وأخذت حيزاً كبيراً من نشاطِ البيزنطيين، ممَّا وفَّرَ فرصةً لاستقرارِ العثمانيين،

43 ينظر: يلماز، أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، مراجعة وتنقيح: دكتور محمود الانصاري (منشورات مؤسسة فيصل للتمويل تركيا اسطنبول 1988م) ج1، ص361؛ راشد كوندوغدو، السلاطين العثمانيون، (دار الرموز للنشر، ط1، 2017) ص79-107.

44 ينظر: شليبي، د. أحمد شليبي، موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية (مكتبة النهضة المصرية، 9 شارع عدلي باشا بالقاهرة، ط7، 1986م) ج5، ص814.

وتُوِّفِّي أرتغرل سنة 680 هـ وتولَّى ابنه عثمان مكانه، وأكمل مُساعدة أجداده للسلاجقة، فأعطاه علائق الدِّين جميع ما فتح من الأراضي، وأخذ السلطان عثمان يتوسَّع حتَّى وصل إلى بلاد الرُّوم الشرقية، وسيطر على مدينة (قره حصار) وجعلها عاصمته، واستغلَّ عُثمان فُرصة انشغال المغول بمحروبهم مع السلاجقة في قونية، فواصل غزواته ووسَّع مملكته، وبعدها تُوِّفِّي عثمان وتولَّى نجله "أورخان" مكانه عام 726 هـ، وغزا المدن البروسية وإزمير وأنقرة عام 755 هـ بقيادة نجله سليمان، وفي زمن حُكم أورخان تشكَّلت جماعة الطوائف الانكشارية، وتُوِّفِّي أورخان سنة 790 هـ. فخلفه ابنه مراد الأول وعَبَّر المضيق متَّجِّهاً نحو أوروبا، وأغار على شبه جزيرة البلقان، فاستحوذ على "أدرنة" سنة 767 هـ، واستمرَّت انتصاراته، فظفر بمقدونيا، وصوفيا، وسالونيك، وكامل شمال اليونان، وفي عام 791 هـ دارت معركة شريسة بين العثمانيين بقيادة "مراد" نفسه، وتحالفات النصارى، وانتصر مراد في المعركة، لكنه قُتل غدرًا على يد صربيّ، وتسلَّم "بايزيد الأول" مكان والده عام 791 هـ، وفي ذلك الوقت انتشر الدُّعْو في أنحاء أوروبا بسبب كثرة فتوحاتهم وسُرعة تقدُّمهم في أوروبا، ودعا البابا الشَّعب للحرب، وخرج جيشٌ أوروبيٌّ كبير بقيادة "سجِسْمند" ملك المجر، وهزمهم "بايزيد" هزيمة مُدبِّلة عام 798 هـ، وفي ذلك الوقت كان خطر المغول يتصاعد تحت قيادة الشَّهير "تيمورلنك"، وحدثت المعركة الأولى بين المغول بقيادة تيمورلنك والعثمانيين عام 802 هـ، وفاز بها المغول، وتوجَّهوا نحو أنقرة، وانتصروا على "بايزيد" وتُوِّفِّي في الاسر سنة 805 هـ، وبعده تولَّى "سليمان" الحكم ووافق على حكم البلاد تابعاً لسلطان المغول، ولم تستمر هذه الفترة طويلاً حيث أُصيب "تيمورلنك" بالحمى وتُوِّفِّي وهو في طريقه لغزو الصين عام 807 هـ.⁴⁵

وبعد موت تيمورلنك، انقسمت مملكته بسبب شقاق أبنائه؛ ممَّا أضعف سلطتهم، وبدأ العثمانيون في استعادة مملكتهم، وقام محمد الجليي يسترجع ما خسرت الدولة أيام حكم التتار، ومات عام

⁴⁵ ينظر: شلي، موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، ج5، ص814، 815.

824هـ، وخلفه "مراد الثاني" الذي وضع أسس الأمن والإصلاح، وكان عهده حِقبةً جهادٍ وحروبٍ مع
المجر، ومات سنة 855 هـ، وخلفه ولده (محمد الفاتح) أو (محمد الثاني) الذي قهر الثورَ في آسيا
الصغرى، وفتح القسطنطينية الكبرى عاصمة الدولة البيزنطية في عام (753) هـ، وكان عمره أربعاً
وعشرين عاماً، وبهذا الفتح انتهى ما تبقى من بيزنطة.⁴⁶

وواصل العثمانيون غزواتهم في أوروبا، واستحوذ "الفتح" على مدينة "أترانتو" عام 885 هـ، وتُوِّي "محمد
الفتح" عام 885 هـ، وأمر بالملك لولده الأصغر (جم)، ولكن الابن الأكبر "بايزيد" تغلب عليه،
واستحوذ على الملك بعدَ مناوشاتٍ حتى سنة 893 هـ، وفي نهاية عهده أمر بالملك لولده "أحمد"،
ولكن الولد الأصغر الثاني "سليم" تمرد على أخيه، ونشأ بينهما نزاعٌ وانتصر فيه سليم عام 918 هـ.

بعدَ خسارة الصفويين في معركة "جلديران" سنة 920 هـ تحوّلت عيون العثمانيين إلى المماليك
في سوريا ومصر، الذين دبّ الضعفُ فيهم بسبب تحويل التجارة إلى طريق رأس الرجاء الصالح؛ ممّا سهّل
الطريقَ لانتصار العثمانيين على المماليك بقيادة قانصوه الغوري في مرج دابق شمال حلب عام 922 هـ.
وتقدّم العثمانيون إلى مصر وانتصروا على السلطان المملوكي طومان باي في معركة الريدانية عام 923 هـ.
وأقرت المقدسات العثمانية نفوذاً وتبعيةً بعد هذا النصر، وفي عام 926 هـ تُوِّي "سليم"، وتولّى السلطنة
ولده "سليمان القانوني".⁴⁷

وُلد الشَّرواني في فترة السلطان سليم خان الثاني وهو ابنُ السلطان سليمان خان القانوني، وُلد في
28 مايو ايار 1524م في اسطنبول بقصر طوب قاي، ودام حكمه من 1566م إلى أن تُوِّي في 15
ديسمبر 1574م.

⁴⁶ ينظر: الندوي، أبو الحسن الندوي، ماذا خسر العالم بالخطايا المسلمين، (مكتبة الإيمان المنصورة، أمام جامعة الأزهر) ص131.
⁴⁷ ينظر: ارسلان، الأمير شكيب، تاريخ الدولة العثمانية، جمع أصوله وحقق عليه: حسن السماحي سويدان (دار ابن كثير، دمشق
بيروت، ط1، 2011م) ص115

عاش الشرواني في زمن السلطان مراد الثالث وهو ابنُ سليم خان الثاني، وُلد سليم في مانيسا في 4 تموز 1546 ودامَ حكمُه بين عامي 1574م-1595م وهو الثاني عشر من سلاطين الدولة العثمانية، وتوفي في 16 يناير 1595م. واستمرت حياته في زمن السلطان محمد الثالث وهو ابنُ السلطان مراد خان الثالث وُلد في مانيسا في 26 مايو أيار 1566م ودام حكمه 1595م-1603م وهو الثالث عشر من سلاطين الدولة العثمانية، وتوفي في 21 ديسمبر 1603م.

ودامت حياته أيضاً في زمن السلطان أحمد خان الاول: وهو ابنُ السلطان محمد خان الثالث، وُلد في مانيسا في 18 نيسان 1590م، ودام حكمه 1603م-1617م وهو السلطان الرابع عشر من سلاطين الدولة العثمانية، وتوفي في 22 ديسمبر 1617م. وأيضاً عاش الشرواني في زمن السلطان مصطفى خان الأول وهو ابنُ السلطان محمد خان الثالث، وُلد في مانيسا في 1592م، ودام حكمه 1617م-1623م، حيث إنّه لأول مرة في تاريخ الدولة العثمانية يتولى عرش الدولة أكبر المسنونين إلى السلالة العثمانية سنّاً حسب قاعدة "الأكبرية" أي: يرأس الحكم أخ السلطان، وليس ابنه.

ولكن السلطان مصطفى خان رفض تولي الحكم بحجة أنه ليس مُستعداً، إلا أنّ من حوله أصروا عليه وأجبروه على تولي الحكم. ولهذا السبب عمّت الفوضى والارتباك في أمور الدولة، وظهر أصحاب المصالح والمستغلين لضعف السلطان وعدم رغبته في الحكم. وزادت قوةُ أسياد القصر والانكشاريين، ولكن بعدما رأى رجال الدولة هذا الضعف في الإدارة رفضوا أن يستمر الأمر على هذا الحال، واستفتوا شيخ الإسلام لخلع السلطان من منصبه، بعد تولي السلطان مصطفى عرش الدولة بسِتّ وتسعين يوماً ثمّ خلعه من منصبه؛ ليتولى عرش الدولة العثمانية "كنج عثمان" في 26 شباط 1618م.

انزعج الانكشاريون من تولي "عثمان" عرش الدولة، وتمردوا عليه ليُنزلوا السلطان الشاب من منصبه، وساعدوا على تولي السلطان مصطفى عرش الدولة مرةً أخرى في 19 مايو 1622م. ولم يكتفوا

بهذا بل قاموا بتعيين "كارا داود باشا" الوزير الأعظم، وأرسلوا السلطان "كنج عثمان" إلى سجن يدي كوله ثم استشهد في السجن. وتدخل الانكشاريون في أمور الدولة وأحدثوا الشعب، وأثار قتلهم السلطان "كنج عثمان" الاضطراب بين الناس، فثار في الأناضول أمير إمارة طرابلس الشام "يوسف باشا"، وبعده أمير إمارة ارزوروم أباضي "محمد باشا" وقاموا بقتل الانكشاريين في منطقتهم، وعين "كمنكاش علي باشا" منصب الصدر الأعظم رئيس الوزراء في 20 اغسطس 1623م، واجتمع شيخ الإسلام يحي أفندي وباقي رجال الدولة وطالبوا السلطان مصطفى بلزوم تنحيه عن السلطة، فأعفى السلطان "مصطفى" من منصبه مرة ثانية في 10 أيلول 1623م وتوفي في 20 يناير 1634م.

ودامت حياة الشرواني أيضاً في زمن السلطان "كنج عثمان الثاني"، وهو ابن أحمد الأول الذي وُلد في اسطنبول في 3 نوفمبر 1604م، تقلد عرش الدولة العثمانية وعمره أربعة عشر عاماً؛ وذلك بسبب الضعف الإداري لعمه "مصطفى الأول" ولذلك أطلق عليه لقب الشاب. وقد تلقى تحصيلاً علمياً قوياً في العلوم الدينية والأدب، والتاريخ، والجغرافيا، والرياضيات، كما يجيد اللغة العربية، والفارسية، واللاتينية، واليونانية، والإيطالية. ولكن لم يستمر حُكمه طويلاً فأعاد الثوار والعصاة السلطان مصطفى للسلطنة مرة أخرى، وقاموا بإزاحة عثمان الشاب، وخوفاً من قيامه ضدهم أمر الصدر الأعظم داود باشا بحبس عثمان ولم يكتب بحبسه فقط أمر أيضاً بحنقه وذلك في 20 مايو أيار 1622م.

وعاش الشرواني ثلاث سنوات في زمن مراد خان الرابع وهو ابن السلطان أحمد خان الأول وُلد في اسطنبول في 27 تموز 1612م، وهو السلطان السابع عشر، كان يمتاز بالموهبة والقُدرة على فهم الأمور بسُرعة، وكما كان يلفت الانتباه بشخصيته المنضبطة وتفوقه في تعلم الرياضة والرماية. تولى الحكم سنة 1623م وكان عمره آنذاك 12 سنة، وبعد مُدة قصيرة من تولي السلطان مراد للحكم استولى عباس شاه حاكم الصفويين على بغداد في 12 يناير عام 1624م، وقتل آلاف المسلمين، وهدم أضرحة علماء

الدولة العثمانية، خرج السلطان مراد بعد استجماع قواته أثناء الهجمات الإيرانية على القلاع العثمانية في حملة إلى بغداد لفتحها، في 8 نيسان عام 1638م حيث كان حُلْمُه الأكبر هو فتح هذه المدينة. وفي 16 من شهر نوفمبر حاصر بغداد وفي 24 من شهر ديسمبر سيطر عليها وفتحها، فأضيفت بغداد التي كانت قد سقطت في أيدي الصفويين بسبب الخيانة قبل أربع عشرة سنة وأحد عشر شهراً إلى الأراضي العثمانية بشكل نهائي، وبعد هذا النصر عُرف مراد خان بلقب "فاتح بغداد"، واهتم بإعمار وتطوير الأماكن التي فتحها، وكذلك بإعمار مركز الدولة. حيث أمر بإنشاء قصر ريفان، وقصر بغداد داخل قصر طوبقابي، كذلك أمر بإنشاء الجسور والخانات الخيرية والخانات التجارية ونحوها من آثاره الخيرية الشامخة. ولمَّا رأى الأوربيون صلاح الأوضاع الداخلية للدولة العثمانية، وسيطرة السلطان مراد على إدارة الدولة بشكل أقوى بدؤوا بإرسال الصرائب التي لم يقوموا بدفعها منذ مُدَّة. وتوفي السلطان مراد خان الرابع وعمره 28 عاماً. في 9 شباط 1640م.⁴⁸

المبحث العاشر: الحالة الفكرية في ظل الدولة العثمانية

تسببت سيطرة التتار على بغداد وتدميرهم للحضارة الإسلامية القديمة والكتب الضخمة التي خلّفها في ضياع العديد من المصنّفات في مختلف مجالات العلوم، قال السيوطي في إشارة إلى الفجوة التي خلّفها التتار في التراث الفكري "حكى عن الصاحب بن عباد أنّ بعض الملوك أرسل إليه للقدوم عليه، فقال له في الجواب: أحتاج إلى ستين جملاً أنقلُ عليها كُتُب اللُّغة التي عندي. وقد ذهب جُلُّ الكتب في الفنّ الكائنة من التتار وغيرهم بحيث إنّ الكتب الموجودة الآن في اللُّغة من تصانيف المتقدّمين والمتأخّرين لا تجيء جمل واحد".⁴⁹

⁴⁸ ينظر: بلاماز، أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ص361-484؛ راشد كوندوغدو، السلاطين العثمانيون، ص79-119.

⁴⁹ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ضبطه ووضحه حواشيه: فؤاد علي منصور (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1418هـ-1998م) ج1، ص74.

ومع ذلك استطاع علماء ذلك العصر أن ينتزعوا ما بقي، ممّا جاء إليهم من كُتُبِ التُّراثِ، فدرسوه وفسّروه وكتبوا على نمطه، وألّفوا كُتُباً علميّة قيّمة، وشهدت الحواشي نهضة تاليفيّة في العصر العثمانيّ، وكانت مُعظَمُ كُتُبِهم تلخيصَ مُطوّلاتٍ أو حواشي على الشروح. فبعد غزو التتار والمغول الذي تسبّب بضياع الكثير من المؤلفات حرصوا على عدم ضياع ما تبقى من التُّراث فوضعوا النُصوصَ والمختصراتِ والحواشي والشُروح.⁵⁰

منذ عهد أورخان الأوّل ظهر اهتمامُ الدّولة العثمانيّة بالعلوم الشّرعيّة والحديثيّة، وهو ثاني السّلاطين العثمانيين. وكان كتاب "عجائب المخلوقات" لزكريّا القزويني من أهمّ الكتب في تلك الفترة.⁵¹ وفي عهد السُّلطان محمد الفاتح تطوّرت العلوم في كافّة مجالاتها، وازدهرت الثّقافات العثمانيّة وكان موسى باشا أوّل عالمٍ في علوم الفلك والرياضيات المشهور بـ "قاضي زاده رومي" من أبرز العلماء في ذلك الوقت، واهتمّت الإمبراطوريّة العثمانيّة بالمدارس، ومن أشهر المؤسسات التّعليميّة التي كان لها أثر كبير في توجيه التّعليم في تلك الفترة هي المدارس "صحن ثمان" و"المدرسة السُّليمانيّة"، الأولى: أسّسها السُّلطان محمد الفاتح، والثانية تأسّست على يد السُّلطان سليمان القانوني⁵² وتُعتبر مدارس صحن ثمان أعلى المدارس الدّينيّة في إسطنبول، وسمّيت بهذا الاسم أي "صحن" لأنّها بُنيت في مكانٍ واسعٍ ومُسطّح (لأنّ معناه باللّغة العربيّة السّاحة وسط الفلاة أو الطّبُق المُسطّح⁵³). وذلك حول المسجد أي "مسجد الفاتح اليوم"، وكان هذا المكانُ في زمن القسطنطين ساحة بناء كنيسة الحواريون والتي يُدفن فيها الملوّك

⁵⁰ ينظر: الطنطاوي، الشيخ محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، المحقق: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل (الناشر: مكتبة إحياء التراث الإسلامي الطبعة: الأولى 2005م) ج1، ص 233.

⁵¹ ينظر: الذهبي، محمد بن أحمد بن قَامِيّاز الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: بشار عوّاد معروف (بيروت: دار الغرب الإسلامي 2003 م، ط 1)، ج 15، ص 466.

⁵² ينظر: فخري اونان، كلية الفاتح منذ انشائها الى اليوم (انقرة: مؤسسة التاريخ التركي 2003م)؛ ينظر زكي صالح زنقي، مراحل تطور التعليم الديني العالمي في تركيا منذ العهد العثماني إلى عهد الجمهورية (انقرة: مجلة الديانة العلمية باللغة العربية 2019م) ص 271.

⁵³ الصحن: ساحة وسط الدار او ساحة وسط الفلاة ونحوها. ابن منظور، لسان العرب، ج13، ص 244.

آنذاك⁵⁴ في فترة السلاطين المُتتالين طرأ تغييرات كثيرة على منطقة الفاتح في اسطنبول مثل: مدارس الفاتح كما أنشأ بجانب مسجد السليمانية مدارس سُميت بمدارس السليمانية، وأنشئت المدارس العثمانية وتم تطبيق القوانين التي تنص على المنهاج المُتبع في التدريس وحقوق الطلاب وواجبات المُدرّسين، ولقد سنّها بشكلٍ شخصيٍّ كُلٌّ من السُلطان محمد الفاتح والسُلطان سليمان القانوني، ومن تلك القوانين: "يجب على الأساتذة الكبار دراسة العلوم الدّينية مثل الفقه والعقيدة والتفسير والحديث، بالإضافة إلى النَّحو، وأيضاً علومٌ أخرى مثل المنطق والقانون، وذلك ابتداءً من المستوى المتوسّط"⁵⁵، كما ذُكر في بداية هذا القانون أنّ للحاكم السُلطة المطلقة في فرض الأوامر والمحظورات وتعديلها وتغييرها حسب ظروف العصر.⁵⁶

كان خريجو المدرسة يُطلق عليهم اسم "الملازمة"، وذلك قبل أن يُصبحوا مُعلّمين أو قضاة، وتُسمى الفترة بين التخرُّج من المدرسة والأستدّة بفترة التّدريب. وبعد الانتهاء من فترة التّدريب (الملازمة) التي تستمرُّ مُدّة سبع سنوات يتمُّ تقييد أسماء الطلاب⁵⁷، ثم يُجرون الاختبار ويحصل الفائزون على شهادة تسمع لهم بأداء واجباتهم من أجل ممارسة العمل في تَخْصُصاتهم في مصر أو في الأناضول.⁵⁸ وكان الخريج الذي يريد البدء بالعمل يذهب إلى "قاضي الأناضول"، فيقوم القاضي بعد النَّظر في الكتب التي قام بدراستها بتحديد مستواه الدّيني، ولقد ذُكر في الحواشي مثل حاشيتي التجريد والمفتاح وغيرهما من كُتب الفقه تنظيم هيكله هذه المدارس العثمانية.

⁵⁴ ينظر: باكالين، محمد زكي، قاموس التعبيرات والمصطلحات التاريخية العثمانية (اسطنبول: دار أم إي بي للطباعة 1993م) ج3، ص93.

⁵⁵ ينظر: ياسمين بايزيد، القوانين العثمانية العلمية والتعليم المدرسي في القرن السادس عشر (بيتلين، 7 ديسمبر 2014)، ص96.

⁵⁶ ينظر: ياسمين بايزيد، القوانين العثمانية العلمية والتعليم المدرسي في القرن السادس عشر، ص960.

⁵⁷ ينظر: باكالين، قاموس التعبيرات والمصطلحات التاريخية العثمانية، ج 3، ص71.

⁵⁸ ينظر: إيشيرلي محمد، الملازمة (اسطنبول: موسوعة دي 2006 م) ج 31، ص537.

وما يُميّز المدارس الدّينيّة العثمانيّة أنّ الطُّلابَ تستطيع معرفة المنهج المتَّبَع في التَّعليم العُثمانيّ من اسمِ المدرسة؛ وذلك لأنَّها مسمّاة بأسماءِ الكتب، وكان أسلوبُ التَّدريس يميّ بطريقة التَّقدير وذلك وجهاً لوجه. كما كانت تتكوّن الحلقة من خمسة عشر إلى عشرين طالباً على الأكثر بالإضافة إلى المُعلِّم ومُساعدٍ له (مُعيد)⁵⁹.

لقد كان التَّدريس في مدارس الصَّحن والسُّليمانيّة يجري بنظامِ الحلقات العلميّة، ولقد تمَّ ابتكار هذه الطَّريقة لأنَّها تمنع تشتت تركيز الطُّلاب، وأيضاً له أسباب وفوائد عديدة، ومنها: الحرص على إعطاء الدروس بطريقة فعّالة، وعند الانتهاء من الدَّرس يقوم المُعيدُ بمُحاورة الطُّلاب حول الموضوع المُدرَّس. وكان يُطلق اسم "دانشمند"⁶⁰ على كُلِّ من وصل إلى مرحلة المُعيد. ولم يكن تخطّي الفصل أو النَّجاح بالعام الدِّراسي أساساً لتقييم الطُّلاب، بل كانت المهارة في الأداء المقياس لقبول الطَّالب. وفي نهاية العام الدِّراسي يأخذ الطُّلاب وثيقة تأكيد على نجاحهم للانتقال إلى المراحل الأعلى.⁶¹ ولقد تميّز المنهج المتَّبَع في نظام التَّدريس العُثمانيّ بالمرونة، ومثلاً على ذلك كان "طاش كبري زاده" يُدرِّس في مدارس اسطنبول كتباً مختلفة عن التي يُدرِّسها في مدرسة "اسحاق باي".⁶² ولهذا التصرف دوافع عديدة ربّما يكون اختلاف الطُّلاب المتلقين للتَّدريس وتنوعهم وتفاوتُ مستوياتهم هو الدَّفَع الرئيسيّ. كما أنّ اختلاف المهارة التَّعليميّة بحسب الاحتياج الإقليمي لها تأثير، فكانت اللامركزيّة عاملاً أساسياً في نظام التَّعليم، حيث إنّ للمعلِّم الحرّيّة المطلقة باختيار المنهج وطريقة تدرّسه في كُلِّ النّواحي.

⁵⁹ ينظر: يُسين يلماز، أساتذة في التربية النظامية العثمانية ومدارس السليمانية (جامعة حران، كلية الإلهيات)، مجلة السنة: 10، العدد: 14، ص 98.

⁶⁰ ينظر: عائشة زيشان فرات، طريقة التعليم في المدارس الدينية العثمانية الكلاسيكية، التعليم المدرسي العثماني، الإدارة والتمويل (إسطنبول: مجي للنشر 2019 م)، ص 125.

⁶¹ ينظر: توناي كاراكوك، تقييم المدارس الدينية في الدولة العثمانية كمؤسسة للتعليم العالي (مجلة جامعة بارتن التربوية)، المجلد 2، العدد 208 - 234، شتاء 2013 م، ص 221.

⁶² ينظر: عائشة زيشان فرات، طريقة التعليم في المدارس العثمانية الكلاسيكية، ص 125.

وعاش الشرواني في زمن السلطان مراد خان الثالث فقد ازدهرت الدولة العثمانية كثيراً بإنشاء مراكز العلم، والثقافة والفن. وفي زمن السلطان محمد خان الثالث الذي أدركه الإمام الشرواني فقد استمرّ الازدهار، حيث إنشاء أكبر مسجد في اسطنبول وأكثرها شموخاً مسجد بني جامع (المسجد الجديد). وفي زمن السلطان مراد الرابع نشأ في عهده العديد من العلماء والشعراء والمؤرخين والفنانين، وتركوا آثاراً قيّمة. وحدثت أول تجربة للطيران في العالم في عهده قام "هزارفن احمد جلي" بتجربة الطيران وطار من بُرج غلطة الى أشكودار باستخدام آلية طيرانٍ مُتطوّرة في ذلك الزمن. وكذلك حدثت تجربة إطلاق الصواريخ النارية في العالم في عهده لأول مرة.⁶³

⁶³ ينظر: راشد كوندوغدو، السلاطين العثمانيون، ص 91-97-119.

الفصل الثالث: منهج الشرواني

المبحث الأول: منهجه العام

تبيّن لي من دراستي لحاشية الشرواني أنه لِعَوِيّ، وكما هو نظام التحشية فإنّ المُحشّي لا يتناول جميع العبارات، يختار بعضها ويُعلّق عليها شرحاً وتوضيحاً مُبيناً المعنى المقصود، أو يُزيل إبهاماً في الجملة، وكذلك منهج الشرواني في التحشية فإنّه ينتقي بعض الجمل من أقوال البيضاوي، فإمّا أن يبدأ بقوله: "قوله" أو لا يذكر لفظ "قوله"، ثمّ يذكر الجملة كاملةً أو طرفها فقط ويقول: إلى آخره ثمّ يشرحها أو يقول المقصود منها، وقد يُبيّن عود الضمير أو يُعلّل أقوال البيضاوي ذكراً ترجيحاً، وقد يستشهد للبيضاوي بآراء النحاة أو العلماء أو بأقوال البيضاوي نفسه، فُمتّ بتفصيل كلّ منها في مبحث على حدة، وقد يكون التعليق فقط على لفظ غير مفهوم للقارئ بشرح معناه أو ضبط حركته، وكما رأيت من دراستي لحاشيته فإنّه بعد أن يذكر قول البيضاوي وفي بعض الأحيان يذكر ارتباط الكلام مع بعضه فيقول: قوله "كذا" مُتعلّق أو معطوف على قوله "كذا"، ثمّ يذكر المقصود، وبعدها يذكر آراء العلماء حول الموضوع، كما أنّه يختار بعض القضايا ويناقشها فيطيل الكلام لعدّة صفحات، ثمّ يذكر الآراء والاعتراضات المختلفة حول هذا الموضوع، ويُجيب عليها، فإنّه يُعطي للمسألة شمولاً وتفصيلاً، وأذكر مثلاً على ذلك:

(في تفسير قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَعْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ قال البيضاوي⁶⁴: "جعل غير معرفة بالإضافة... فيتعين تعيين الحركة من غير السكون. وعن ابن كثير نصبه على الحال من الضمير المجرور والعمل أنعمت."

⁶⁴ البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، (الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 1418 هـ)، ج1، ص 31.

قال الشَّرواني⁶⁵: قوله: "والعامل" أي: في الحال وذيها هو "أنعمت"، أمَّا في الحال فظاهر وأمَّا في ذي الحال أعني: الضَّميرَ المجرورَ في "عليهم" فَلأَنَّ حرفَ الجرِّ أداةٌ تُوصِلُ معنىَ الفعلِ إلى مجروره، فالمجرورُ وحده منصوبُ المحلِّ بالفعل، وبهذا الاعتبار وقعَ ذا حالاً، فلا يردُّ أنَّ العاملَ في الحال هو الفعلُ وفي ذي الحال هو الجارُ فقد اختلفَ عاملُ الحالِ وذيها وذا غيرُ جائزِ كذا في حاشيةِ قدِّس سرِّه على أنَّ الرضيَّ نقلَ عن المالكيِّ جوازَ اختلافِ العاملِ فيهما.

ثم قال قدِّس سرُّه وما يقال "من أنَّ الجارَّ والمجرورَ في محلِّ النَّصبِ أو الرَّفعِ فينبيل المُساهلةِ في العبارةِ اتِّكالاً على ما تقرَّرَ من القواعد، نعم محلُّ الظرفِ المُستقرِّ مُتعلِّقٌ بمجموعه الواقعِ موقعَ عامله؛ فإنَّ الخبرَ مثلاً هو مجموعُ في الدَّارِ لا الدارَ وحدها إلَّا أنَّ كلامنا في النَّصبِ أو الرَّفعِ الذي أوجبه معنىَ الفعلِ الذي أوصله الجارُّ إلى مابعدَه؛ فإنَّه للمجرورِ وحده "انتهى".

ثم ذكر اعتراضَ الجرجاني فقال: واعترضَ عليه قدِّس سرُّه بوجهين: الأوَّلُ أنَّ معنىَ الفعلِ إذا وُصلَ إلى مابعدَه بنفسه وجبَ رفعُه أو نصبُه، وأمَّا إذا وُصلَ بواسطةِ حرفِ الجرِّ إلى مابعدَه فإيجابُه لأحدهما ممنوعٌ، كيف؟! ولو كان كذلك لكانَ كُلُّ مجرورٍ بحرفِ الجرِّ إمَّا منصوبٌ المحلِّ أو مرفوعٌ، فكأنَّ البَصْرَةَ والكوفَةَ في: سِرْتُ من البَصْرَةَ، إلى الكوفَةَ منصوبٌ المحلِّ بوصولِ معنىِ السَّيْرِ بواسطةِ "من" و"إلى" إليهما ولم يقل به أحد. والثَّاني إنَّه لا حاجةَ في كونِ المجرورِ ذا حالٍ إلى كونهِ منصوبٌ المحلِّ لصحَّةِ وقوعِ الحالِ عن المجرورِ لا يكونُ منصوبٌ المحلِّ، كقوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النساء: 125/4] وقوله: ﴿النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [الانعام: 128/6].

وبعدَها أجابَ عن الاعتراضِ قائلاً: والجوابُ عن الأوَّلِ: أنَّ قولَه: (ولم يقل به أحد) ممنوعٌ؛ فإنَّ الرضيَّ قال به "إذا تعدَّى أي الفعلِ بحرفِ الجرِّ فالجارُّ والمجرورُ في محلِّ النَّصبِ على المفعولِ به، والتَّحقيقُ

⁶⁵ ينظر: قسم التحقيق، ص 654

أَنَّ المجرورَ وحدَه منصوبٌ محلّ لامع الجارِّ؛ لأنَّ الجارَّ هو المُوصل للفعل إليه كالمهززة والتضعيف، لكن لما كانت المهززة والتضعيفُ من تمامِ صيغةِ الفعل والجارُّ متصلاً به كالجُزء من المفعول به توسَّعوا في اللفظ وقالوا: هما في محلّ النصب " انتهى، وهذا نصٌّ منه في أَنَّ البَصْرَةَ والكوفةَ منصوبتا محلّ. وعن الثاني: أَنَّ المضاف في قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النساء: 125/4] لما صحَّ حذفه وإقامة المضاف إليه فكأنَّه المفعولُ، وكذا قوله تعالى: ﴿التَّائِبُ مَثْوَاكُمْ﴾ [الانعام: 128/6] معناه: موضعُ ثوابِكُم خالدين، فالحالُ فيهما حالٌ عن المفعولِ حقيقة كُلُّ ذلك مذكورٌ في الرِّضِيِّ فهو أحقُّ بالرِّضِيِّ).

كما ذكرنا آنفاً: إنَّ البيضاوي اعتمدَ في تفسيره على ثلاثة كُتُبٍ رئيسية وهي: الكشّاف للزمخشري، والكتاب الثاني لفخر الدِّين الرازي المسمّى " بمفاتيح الغيب " ويُعرف بالتفسير الكبير للرازي، والثالث تفسيرُ الرَّاغِبِ للأصفهاني، فأخذ المُصنِّفُ من الكشّافِ الأمورَ المُتعلِّقَةَ بالمعنى والإرادة، ومن الرازي الأمورَ المُتعلِّقَةَ بعلم الكلام، أمّا الإشاراتُ والتصوُّفُ فقد أخذَه من الأصفهاني، كذا قاله صدر الدين زاده، فكان لهؤلاء العلماء مكانةٌ في حاشيةِ الشَّرواني فكثيراً ما كان يُقارنُ بين صاحبِ الكشّافِ والمصنِّفِ، إمّا بترجيح وإمّا بمقارنةٍ فقط وقُمت بتفصيله في مَبْحَثٍ أُسميته: المقارنة بين الزمخشري والبيضاوي، كما أنَّه وجَّه بعضَ الانتقاداتِ إليهم في بعضِ المواضع، وأيضاً استشهدَ بأقوالٍ عديدةٍ للرازي والأصفهاني وذكرهم أيضاً تحت مبحثٍ أُسميته: الاستشهادَ بأراءِ العلماء، ويُعتبر الجرجاني مرجعاً لكثيرٍ من تأويلاته، وتُعَدُّ حاشيةُ الجرجاني على الكشّافِ هي أهم المصادر للشَّرواني، لقد تنوَّعت العلومُ التي ذكرها الشَّرواني في حاشيته منها علومُ اللُّغة العربيَّة من نَحْوِ وبلاغةٍ وصَرْفٍ وغيرها، أيضاً احتوت على فقهٍ وعقيدةٍ ومنطقٍ، وهذا يدلُّ على رُسوخِ الشَّرواني في العلم.

أتبع الشرواني في التحشية أنماطاً تجذب القارئ، منها: أسلوب الفئلة، وأيضاً كان يستخدم عباراتٍ في نهاية كلامه لئنبه القارئ على أهميَّة المعلومة المذكورة، فيقول⁶⁶: "أقول: هذا ينفَعُك في مواضع كثيرة في التفسير، فاحفظه."، أو "فاحفظ هذه القاعدة؛ فإنها تنفعك في مواضع."⁶⁷، أو يقول كلمات مثل: "فتأمل⁶⁸"، "فتبصر⁶⁹".

وعندما ينتهي من نقل كلامٍ لقائلٍ ما فإنه يقول⁷⁰: انتهى، أو يقول⁷¹: انتهى كلامه، أو هذا كلامه⁷². كان للشرواني اهتمامٌ يجعل عبارات النص واضحةً ومفهومة، فذكر القراءات المقارنة، وشرح الكلمات الغريبة، وفسر العديد من المفاهيم والمصطلحات، مثل: الفرقان، الإنزال والتنزيل، المُحكّم والمتشابه، التأويل والتفسير، الصحابة والتابعين. كما قام بشرح معاني الأحاديث ومفرداتها الواردة في تفسير البيضاوي، ويذكر نص الحديث كاملاً، وسيجيء تفصيله.

المبحث الثاني: ما أورده في المقدمة

أولاً- الدعاء: رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري وتمم بالخير.
ثانياً- الحمد والثناء على الله: الحمد لله الذي شرح صدر من تأدب، ورفع قدر من تأهل للعلم وتأهب، وجمل من تدرع لباس الفضل وتدرّب، وتحمل من ترقى إلى غاية ما ترقب.

⁶⁶ ينظر: قسم التحقيق، ص 521.

⁶⁷ ينظر: قسم التحقيق، ص 368.

⁶⁸ ينظر: قسم التحقيق، ص 441.

⁶⁹ ينظر: قسم التحقيق، ص 208.

⁷⁰ ينظر: قسم التحقيق، ص 217.

⁷¹ ينظر: قسم التحقيق، ص 398.

⁷² ينظر: قسم التحقيق، ص 456.

ثالثاً- الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: وَالصَّلَاةُ عَلَى مُحَمَّدٍ الْمَبْعُوثِ إِلَى كَافَّةِ الْوَرَى لِيُذْهَبَ عَنْهُمْ الرَّجْسَ وَيُطَهِّرَهُمْ تَطْهِيراً فَمَا أَتَوْهُ بِمَثَلٍ إِلَّا جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيراً، وَعَلَى آلِهِ وَ أَصْحَابِهِ الَّذِينَ سَلَكَوا سَبِيلَهُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلاً وَمَا تَشَابَهَ عَلَيْهِمْ رَدُّهُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى الرَّسُولِ وَمَا أَوْلُوا تَأْوِيلاً.⁷³

المَبْحَثُ الثَّلَاثُ: مِنْهَجُهُ فِي الِاسْتِشْهَادِ

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: الِاسْتِشْهَادُ بِالْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ

كثيراً ما استشهد الشَّرواني بالآيات، ومن ذلك:

1- ذكر البيضاوي أسباب تسمية الفاتحة بالسبع المثاني، ومنها تسميتها بسبب تثنيتها بالإنزال،

فقال: "أو الإنزال" قال الشَّرواني⁷⁴: بالجرِّ معطوفٌ على الصَّلَاةِ أَي: أَوْ تَثْنَى وَتُكْرَّرُ فِي الْإِنْزَالِ، فَيَلْزَمُ

أَنْ يَكُونَ النُّزُولُ وَالتَّكْرُّرُ فِيهِ مُتَرَقِّبًا غَيْرَ مُتَحَقِّقٍ وَقَدْ تَسْمِيَةٌ، فَهَذِهِ التَّسْمِيَةُ إِنْ كَانَتْ مِنْهُ تَعَالَى-

كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي﴾ [الحجر: 87/ 15] فلا إشكال

فِي صِيغَةِ الْمُسْتَقْبَلِ؛ إِذْ تَسْمِيَتُهُ تَعَالَى مُتَقَدِّمٌ عَلَى تَكْرُّرِ إِِنْزَالِهِ.

وَإِنْ كَانَتْ مِنْ غَيْرِهِ فَلَا بُدَّ أَنْ يُجْعَلَ مِنْ قَبِيلِ:

عَلِفْتُهَا تَبْنَاءً وَمَاءً بَارِداً

بِأَنْ يُقَدَّرَ الْعَامِلُ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ مِثْلَ: تَنَبَّتَ فَيَكُونُ الْمَعْنَى: أَوْ لِأَنَّهَا تُنَبِّتُ فِي الْإِنْزَالِ، لَا يُقَالُ عَلَى

تَقْدِيرِ تَكْرُّرِ نَزْوْلِهَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ عَدَدُ آيَاتِهَا أَرْبَعَةَ عَشَرَ، كَمَا فِي أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا

تُكذِّبان﴾ [الرحمن: 13/ 55] عَدَّ إِحْدَى وَثَلَاثِينَ آيَةً؛ لِأَنَّ نَقُولَ: تَعْيِينَ الْآيَةِ تَوْقِيفِيٌّ لِامْتِدْخَلِ فِيهِ لِلرَّأْيِ.

⁷³ ينظر: قسم التحقيق، ص 148.

⁷⁴ ينظر: قسم التحقيق، ص 232.

2- قال الشَّرواني⁷⁵: ثلاثة أسماء: إله والإله والله، فإنه باقٍ على عُمومه يقع على كُليِّ معبود، قال عزَّ وجل: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [المؤمنون: 23 / 117]، ولو قال: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ﴾ [الانبياء: 21 / 22] والإله يُطلقُ على غيره إطلاقَ النَّجمِ على غيرِ الثُّريا، ثم غلبَ على المعبودِ بالحقِّ فصارَ علماً له بالغلبة فيُصرف "الله" عندَ الإطلاقِ كسائرِ الأعلامِ الغالبة، وأمَّا "الله" فلم يُطلقَ على غيره أصلاً، هكذا حقَّقَ المقام.

3- قال البيضاوي: في الأصلِ الاشتقاقِي للفظِ الجلالة " مِنْ أَلْهَتْ إِلَى فُلَانٍ أَي: سَكُنْتُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْقُلُوبَ تَطْمَئِنُّ بِذِكْرِهِ، وَالْأَرْوَاحَ تَسْكُنُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ." قال الشَّرواني⁷⁶: قوله: "والأرواحُ تسكنُ"؛ فإنَّ الأرواحَ في سيره إلى الله لايزالُ مُتصاعداً في سلسلةِ الأسبابِ والمُسبِّباتِ؛ ومُتَرَقِّياً في المقاماتِ إلى أن ينتهيَ الواجبُ لذاته، فيستقرُّ دونه وإليه أشيرُ في قوله تعالى ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنْتَهَى﴾ [النجم: 42/53]، فما لمَ يصلِ العارف إلى هذا المقام فهو في مقام التَّلَوُّين، وإذا وصلَ إليه فهو في مقام التَّمَكِّين. ثم لايزالُ الرُّوحُ في السَّيرِ في الله ولا مُنتهى لهذا السَّيرِ؛ لأنَّه عبارةٌ عن التَّخَلُّقِ بِأَخْلَاقِ اللَّهِ وصفاته ولا نهايةَ له، وإليه أشيرُ في قوله تعالى: ﴿لَنَفِذَ الْبَحْرِ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي﴾ [الكهف: 109 / 18].

4- عندما تحدَّثَ البيضاوي عن الأصلِ الاشتقاقِي للفظِ الجلالة قال: "أو من "أله": إذا فرغَ من أمرٍ نزلَ عليه" قال الشَّرواني⁷⁷: أي: أو اشتقاقه من "أله" بكسرٍ أيضاً؛ إذا فرغَ كمنعَ وفرحَ أي التجي واستغاثَ مِنْ أمرٍ نزلَ عليه أي: مِنْ أَجْلِ أَمْرٍ نَازِلٍ عَلَيْهِ فَكَلِمَةُ "مِنْ" هَذِهِ تَعْلِيلِيَّةٌ، كَمَا فِي قَوْلِهِ

⁷⁵ ينظر: قسم التحقيق، ص314.

⁷⁶ ينظر: قسم التحقيق، ص320.

⁷⁷ ينظر: قسم التحقيق، ص321.

تعالى: ﴿سَمَا حَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ [نوح: 25/71] فلا يَرِدُ ما يُقَالُ مِنْ أَنْ "فزع" يجيء تارةً بمعنى "خاف"، ويُستعمل بمن، وتارةً بمعنى التجي.

5- في قراءات قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ قال البيضاوي: "مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ" قال الشَّرواني⁷⁸: على وزن "فاعل" قراءة عاصم والكسائي ويعقوب، ويعضده أي: يقوي ما ذكر من قراءة عاصم قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾ [الانفطار: 19/82]، ووجه كونه عاضداً أنّ "تملك" في هذه الآية من "الملك" بالكسر لامن المُلْك بالضم بقربة قوله: "شيئاً؛ إذ لامعنى لأن يُقال: يوم لا يكونُ نفسٌ ملكاً لنفسٍ شيئاً، بخلاف ما إذا قيل: لا يكونُ نفسٌ مالِكاً لنفسٍ شيئاً أي: نفعاً وضراً.

6- قال البيضاوي عندما تحدّث عن النعمة أنّها مُنحصرة في أربعة أجناس: "الثاني: نَصْبُ الدَّلَائِلِ الفارقة بين الحقِّ والباطلِ والصَّلاحِ والفساد"، قال الشَّرواني⁷⁹: قوله: "الفارقة بين الحق والباطل" أي: في الاعتقاد وإشارةً إلى الكمال بحسبِ القوّة النظرية كما أنّ قوله: "والصلاح والفساد" أي: في الأعمال والأخلاق إشارةً إلى الكمال بحسبِ القوّة العملية، وإليه إلى الثاني أشار تعالى حيث قال: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: 10/90] أي: هدينا الإنسانَ طريقَ الخير والشر؛ بأن نَصَبْنَا له دليلهما وأريناه مافيه خيره وشره، كما قال: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ [الشمس: 8/91] فشبهه الدليل الواضح بالنَّجْد الذي هو الطَّرِيقُ المرتفع؛ لأنّه لوضوحه كأنّه موضعٌ مُرتفعٌ يراه كلُّ أحد، فإراءةً طريقِ الخير ليسلكها وإراءةً طريقِ الشَّرِّ ليحترزَ عنها فهي من هذه الحِيثِيَّةِ خير.

⁷⁸ ينظر: قسم التحقيق، ص 465.

⁷⁹ ينظر: قسم التحقيق، ص 556.

المَطْلَبُ الثَّانِي: الاستشهادُ بالأحاديثِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ

استشهدَ الشَّرواني بأحاديثٍ كثيرةٍ، منها:

1- في تحشيتِهِ على قولِ المُصنِّفِ "أو للمحافظةِ على رؤوسِ الآي" قال الشَّرواني⁸⁰: وقيل الرأسُ

يستعمل بمعنى الطَّرْفِ، كما وقعَ في الحديث: أَنَّهُ بعثه اللهُ تعالى على رأسِ أربعينَ سنةً، إذ هو صلَّى

اللهُ عليه وسلم مبعوثٌ في آخرِ الأربعين، لافي أولِهِ، وآلا لكانَ سنُّهُ عليه السلام وقتَ البعثةِ تسعاً

وثلاثين.

2- في تحشيتِهِ على قولِ المُصنِّفِ: "الحمدُ هو الثَّنَاءُ على الجميلِ الاختياري" قال الشَّرواني⁸¹ بناءً على

ماذهب إليه المُحقِّقون: "إنَّ حقيقةَ الحمدِ إظهارُ الصِّفاتِ الكمالِيَّةِ"، وذلك قد يكونُ بالقولِ،

وقد يكونُ بالفعلِ، وهذا أقوى لكونِ دلالةِ الفعلِ فَطَعِيَّةً. وَحَمْدُ اللهُ تعالى وثناؤُهُ على ذاته من هذا

القبيلِ، كما قال عليه السلام: ((لا أحصي ثناءً عليكَ أنتَ كما أثنيتَ على نفسك)).... وأما

ماوقعَ في الحديث: ((من أنَّ مَنْ أثنيتُم عليه خيراً وجبت له الجنة، ومن أثنيتُم عليه شراً وجبت له

النار)) فَمِنْ قبيلِ المشاكلة.

3- نقل حديثاً ليستشهدَ به على أنَّ الحمدَ شُعبَةٌ من شُعبِ الشُّكرِ، فقال⁸²: قوله عليه الصَّلَاةُ

والسَّلَامُ: ((الحمدُ رأسُ الشُّكرِ، ما شكرَ اللهُ من لم يحمده)) يدلُّ على أنَّ الحمدَ جزءٌ من الشُّكرِ؛

لأنَّ رأسَ الشيءِ يكونُ جزءاً له، وعلى أنَّ الشُّكرَ ينتفي بانتفاءِ الحمدِ، وكانَ كُلُّ منهما مُنافياً لِمَا

ذكره من النَّسبة.

⁸⁰ ينظر: قسم التحقيق، ص382.

⁸¹ ينظر: قسم التحقيق، ص391.

⁸² ينظر: قسم التحقيق، ص404.

4- في تحشيتيه على قول البيضاوي: " الرَّبُّ في الأصل: مصدرٌ بمعنى التَّربية..... ولا يُطْلَقُ على غيره تعالى إلا مُقَيِّداً كقوله: ارجع إلى رَبِّكَ " قال⁸³: وقد يقال: يُنَافِي جوازَ إطلاقِ الربِّ على غيره تعالى مُقَيِّداً بالإضافة مارواه البخاريُّ ومُسَلِّمٌ عن أبي هريرةَ مرفوعاً أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم قال: ((لا يُقَلُّ أحدكم أطمع ربك، اسق ربك، ووضئ ربك، ولا يُقَلُّ أحدكم: ربي، وليُقَلِّ: سيدي ومولاي)).

5- في تحشيتيه على قول البيضاوي "غلب فيما يُعَلِّمُ به الصَّانِعُ من الجواهر والأعراض" قال الشَّرواني⁸⁴: وإطلاق الصَّانِعِ عليه تعالى وردَ في كلام النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم على ما أخرجهُ الحاكمُ في المستدرِك عن حذيفةَ أنَّه صَلَّى اللهُ عليه وسلم قال: ((إِنَّ اللهَ صَانِعُ كُلِّ شَيْءٍ صَانِعٍ وَصَنَعِيهِ)). وأخرج الطبرانيُّ أيضاً حديثاً آخر: ((اتقوا الله، فإنَّ اللهَ فاتحٌ لكم وصابغ))، والمراد بما يعلم به الصانع: ما يُسْتَدَلُّ به على وجود الصَّانِعِ وصفاته العُلى فالصِّفَاتُ غيرُ داخلَةٍ فيه؛ لأنَّها لا يُعَلِّمُ بها الصَّانِعُ، بل هي كالصَّانِعِ يُعَلِّمُ من المصنوع.

المَطْلَبُ الثَّالِثُ: استشهاده بالأبيات الشعريَّة

1- استشهد الشَّرواني في تحشيتيه بأبياتٍ شعريَّةٍ عديدة، فمثلاً ذكر بيتاً من قصيدة البردة في تحشيتيه على أسماء سورة الفاتحة التي ذكرها البيضاوي: "قال المصنِّف: "لذلك"، قال الشَّرواني⁸⁵: أي: سُمِّيت بهذه الأسماء لاشتغالها على ما فيه، أو على جُملة معانيه؛ فكأنَّها كنزٌ وافٍ كافٍ فأبى كنزٌ فيه مثله جواهر المعاني القرآنيَّة، وفي القصيدة البردة:

لها معانٍ كموجِ البحرِ في مددٍ وفوقِ جَوْهرِهِ في الحُسْنِ والقيَمِ"

⁸³ ينظر: قسم التحقيق، ص442.

⁸⁴ ينظر: قسم التحقيق، ص443.

⁸⁵ ينظر: قسم التحقيق، ص224.

2- وفي بعض الأحيان بعد أن يستشهد بالأبيات الشعرية يقوم مُفرداتها؛ فمثلاً في تحشيتِه على قول البيضاوي: "قال: بسم الذي في كُلِّ سورةٍ سُمِّه" قال الشرواني⁸⁶: "أي: اسمه والباءُ فيه مُتعلِّق بأرسل في قوله قبله أو بعده على اختلافِ التروايتين.

أرسل فيها بازلاً يقرمه فهو ينحو بها طريقاً يعلمه

والبازلُ من الإبل: الذي انشقَّ نابُه، وذلك في السَّنةِ التَّاسعةِ والإبلُ فيها يكونُ في كمالِ القُوَّة، فالمرادُ بالبازلِ القويُّ.

ويقرمه من القرم بالقاف والمهملة معناه الحفظُ والصيانة. يقال: قرمَ بعيره أي: حَفِظَه وصانَهُ عن الرُّكوبِ والحملِ، وترك استعماله ليتقوى للفحلة".

3- وأيضاً استشهد بأبياتٍ للأعشى وشرح مُفرداتها فقال⁸⁷:

"اقتسموا حلفاً جهاراً ونحن ما عندنا غرازُ

كحلفِ من أبي رباحٍ يسمعها لاهُ الكُبَّارُ

الحلْفَةُ بالفاء: المرَّةُ من الحلفِ بمعنى القَسَمِ، وأبو رباحٍ يَفْتَحُ الرِّاءَ المُهملةِ والمُوَحَّدةِ والحاءِ المُهملةِ: اسمُ رجلٍ، ولاههُ بمعنى: إلهه الكُبَّارُ بضمِّ الكافِ وتخفيفِ المُوحَّدةِ، فحَفَّفَ "كُبَّار" كزُمانٍ بمعنى: الكبير "

4- وعندما تحدَّث عن تقييدِ إطلاقِ لفظِ "الرب" في غيرِ الله قال⁸⁸: "وأما قولُ الحارثِ بنِ حِلِزةٍ في مدحِ

مُنذرٍ بنِ ماءِ السَّماءِ:

وهو الرِّبُّ والشَّهيدُ على يَوْ ... م الحِيارِينِ والبلاءُ بلاءً "

⁸⁶ ينظر: قسم التحقيق، ص 294.

⁸⁷ ينظر: قسم التحقيق، ص 331.

⁸⁸ ينظر: قسم التحقيق، ص 441.

5- وعندما تحدّث عن الهداية بنصب الدلائل استشهد بأبياتٍ لأبي فراسٍ الحمداني فقال⁸⁹: " قال

الشاعر:

عَرَفْتُ الشَّرَّ لَا لِلشَّرِّ لَكِنْ لِتَوَقُّيهِ

وَمَنْ لَا يَعْرِفِ الشَّرَّ مِنَ النَّاسِ يَقَعُ فِيهِ"

6- وذكر بيتاً شعرياً آخرَ ليستدلُّ به على أنّ الشهادةَ بمعنى الدلالة، فقال⁹⁰: "قال الشّاعر- في وصفِ

نَجَابَةِ الفَرَسِ:

وَتُسْعِدُنِي فِي عَمْرَةٍ بَعْدَ عَمْرَةٍ سَبُوحٌ لَهَا مِنْهَا عَلَيْهَا شَوَاهِدُ

أي: دلائلُ تدلُّ على نجابتها؛ فالشّهادة بمعنى الدّلالة".

المَبْحَثُ الرَّابِعُ: الاستدلالُ بمصنفاتِ البيضاوي

استشهد الشّرواني بأقوالٍ للبيضاوي منها: من تفسيره أنوار التنزيل "الغير سورة الفاتحة"، ومنها من كُتِبَ

أخرى للبيضاوي، ومنها من حواشٍ على البيضاوي

المَطْلَبُ الأوَّلُ: الاستدلالُ بتفسيرِ أنوارِ التَّنْزِيلِ وَأَسْرَارِ التَّأْوِيلِ

1- في تحشيتِه على قولِ البيضاوي: "من الحِكْمِ النَّظَرِيَّةِ والأحكامِ العمليَّةِ" قال الشّرواني⁹¹: بيان للمعاني

للجملة، وإلّا لا تُحدِّدُ المُجْمَلُ والمُفَصَّلُ لأن معانيه أيضاً هي تلك الحِكْمِ والأحكامِ. وتوضيحُ المقام

أنَّ للقرآنِ معانيَ وهي: الأمورُ المُفَصَّلَةُ، فيه مجملٌ وهو استكمالُ النَّفْسِ بحسبِ القوَّةِ النظريةِ

والعمليةِ، وهذا لا يحصلُ إلا بسلوكِ الصِّراطِ المستقيمِ.

⁸⁹ ينظر: قسم التحقيق، ص 575

⁹⁰ ينظر: قسم التحقيق، ص 614

⁹¹ ينظر: قسم التحقيق، ص 221

ثُمَّ اسْتَشْهَدَ بِتَفْسِيرِ الْبِيضَاوِيِّ فَقَالَ: قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ [آل عمران: 51/3] - "إِنَّهُ تَعَالَى شَرَعَ فِي الدَّعْوَةِ وَأَشَارَ إِلَيْهَا بِالْقَوْلِ الْمُجْمَلِ فَقَالَ: إِنَّ ﴿اللَّهُ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾ أَشَارَ إِلَى اسْتِكْمَالِ الْقُوَّةِ النَّظَرِيَّةِ بِالْإِعْتِقَادِ الْحَقِّ الَّذِي غَايَتُهُ التَّوْحِيدُ، وَقَالَ: ﴿فَاعْبُدُوهُ﴾ [آل عمران: 51/3] إِشَارَةً إِلَى اسْتِكْمَالِ الْقُوَّةِ الْعَمَلِيَّةِ، فَإِنَّهُ بِمَلَازِمَةِ الطَّاعَةِ الَّتِي هِيَ الْإِتْيَانُ بِالْأَمْرِ وَالِانْتِهَاءُ عَنِ النَّوَاهِي، ثُمَّ قَرَّرَ ذَلِكَ بِأَنَّ بَيْنَ أَنَّ الْجُمُعَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ هُوَ الطَّرِيقُ الْمَشْهُودُ لَهُ بِالِاسْتِقَامَةِ" انْتَهَى.

2- فِي تَحْشِيَّتِهِ عَلَى قَوْلِ الْبِيضَاوِيِّ: "لَأَنَّ الْقُلُوبَ تَطْمَئِنُّ بِذِكْرِهِ" قَالَ الشَّرَوَانِيُّ⁹²: مَعْنَى اطْمَئِنَانِ الْقُلُوبِ بِذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي سُورَةِ الرَّعْدِ الْأُنْسُ بِهِ وَالِاعْتِمَادُ عَلَيْهِ وَالرَّجَاءُ مِنْهُ.

3- قَالَ الشَّرَوَانِيُّ⁹³ فِي تَحْشِيَّتِهِ عَلَى قَوْلِ الْبِيضَاوِيِّ: "وَأَمَّا قَدَّمَ" أَي: لَفْظِ الرَّحْمَنِ الَّذِي هُوَ أَعْلَى؛ لِكَوْنِهِ أَبْلَغَ عَلَى لَفْظِ الرَّحِيمِ الَّذِي لَيْسَ بِأَبْلَغَ، وَالْقِيَاسُ أَي: الْمُنَاسِبُ فِي مَقَامِ الْمَدْحِ وَاللَّاتِقُ فِي نَظَرِ الْعَقْلِ التَّرَقِّيِّ مِنَ الْأَدْنَى إِلَى الْأَعْلَى؛ لِأَنَّهُ رَفَعُ بَعْدَ الْخَطِّ، وَهُوَ مِمَّا يُعْقَلُ، وَأَمَّا عَكْسُهُ فَهُوَ خَطُّ بَعْدَ رَفْعٍ وَهُوَ مِمَّا لَا يُعْقَلُ؛ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: هَذَا بَدْرٌ نَجْمٌ لَمَّا اسْتَحْسَنَهُ الْعَقْلُ، وَأَمَّا إِذَا قِيلَ: نَجْمٌ بَدْرٌ أَوْ بَدْرٌ شَمْسٌ لَكَانَ مَقْبُولَ الْأَسْمَاعِ عَنْ آخِرِهَا.

ثُمَّ اسْتَشْهَدَ بِتَفْسِيرِ الْبِيضَاوِيِّ لِسُورَةِ مَرْيَمَ فَقَالَ: وَأَمَّا نَقْضُ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا﴾ [مريم: 51/19] فَقَدْ أَجَابَ عَنْهُ الْمُصَنِّفُ حَيْثُ قَالَ فِي تَفْسِيرِهِ: "أَرْسَلَهُ اللَّهُ إِلَى الْخَلْقِ فَأَنْبَأَهُمْ عَنْهُ؛ وَلِذَلِكَ قَدَّمَ رَسُولًا مَعَ أَنَّهُ أَحْصَى وَأَعْلَى". هَذَا كَلَامُهُ.

⁹² ينظر: قسم التحقيق، ص 320.

⁹³ ينظر: قسم التحقيق، ص 371.

4- وأيضاً استشهد بتفسير البيضاوي للفظ الهداية فقال⁹⁴: "والهداية" وهي في اللغة الإرشاد، و في الاصطلاح دلالة أراد بها الدلالة الموصلة إلى البعية على ما صرح به في تفسير قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 2 / 2] في سورة البقرة، وإليه أشار أيضاً حيث قال: ﴿وَأَمَّا تَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ [فصلت: 17/41] فسّر المصنّف هذه الآية بقوله: "فَدَلَّلْنَاهُمْ عَلَى الْحَقِّ بِنَصْبِ الْحُجَجِ وَإِرْسَالِ الرُّسُلِ".

المطلب الثاني: الاستدلال بالكتب الأخرى

1- قال⁹⁵ في تحشيتة على قول البيضاوي: "والأمر والدعاء يتشاركان لفظاً ومعنى ويتفاوتان في الاستعلاء والتسفل" يعني: يُعَبَّرُ في الأمر أن يكون الطلب على وجه الاستعلاء؛ بأن يُعَدَّ الأمر نفسه عالياً سواء وجد فيه العلو أو لا، فقول الأذن للأعلى على وجه الاستعلاء: افعَلْ كذا أمر، ويُعْتَبَرُ في الدعاء أن يكون الطلب على وجه يُعَدُّ الطلب نفسه أسفلاً وإن لم يكن كذلك في نفسه، كما إذا قال الأعلى للأذن على وجه الخضوع: افعَلْ كذا.

ثم استدلل بقول البيضاوي في كتابه المنهاج قائلاً: واعلم أنّ المصنّف قال في منهاج الأصول: "طلب تحصيل الشيء مع الاستعلاء أمر، ومع التساوي التماس، ومع التسفل سؤال، ودعاء" موافقاً لما قاله ههنا غير أنّه طي التساوي هاهنا عن البين؛ لأنّ الغرض الأصلي هاهنا بيان الفرق بين الدعاء والأمر.

إلا أنّه قال في المنهاج أيضاً في موضع آخر: "لفظ الأمر حقيقة في القول الطالب للفعل، واعتبر المعتزلة العلو، وأبو الحسين الاستعلاء، ويفيدهما قوله تعالى حكاية عن فرعون ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الاعراف: 110/7] انتهى.

⁹⁴ ينظر: قسم التحقيق، ص 563

⁹⁵ ينظر: قسم التحقيق، ص 589

2- في تحشيتِهِ على قول البيضاوي: "فكأنَّهُ من البين الذي لا خفاء فيه أنّ الطريقَ المستقيم ليس إلا ما يكونُ طريقَ المؤمنين" قال⁹⁶ مستشهداً من كتابه شرح المصاييح: ثم اعلم أن المصنّف عبّر هاهنا عن صراطِ المُنعم عليهم تارةً بطريقِ المسلمين وتارةً بطريقِ المؤمنين فيدلُّ على اتّحادِ الإيمانِ و الإسلامِ عنده، لكنّ صرّح في شرح المصاييح: "بأنّ الإسلامَ والإيمانَ متباينان"، ونقل كلامَ القائِلين بالاتّحادِ وردَّ عليهم فَبينَ كلاميه تناهٍ، والتّوفيقُ أنّ تباينَ الإيمانِ والإسلامِ لا تناهٍ تصادقِ المؤمن والمسلم؛ فإنّ تباينَ مبدأ الاشتقاق لا يستلزمُ تباينَ المُشتقّين كالنطقِ والضحك؛ فإنَّهُما متباينان، وأما التّاطُقُ والضّاحكُ فمتصادقانِ كلياً من الجانبين.

المَطْلَبُ الثَّالِثُ: الاستدلالُ بالحواشي على تفسير البيضاوي

1- في تحشيتِهِ على قول المصنّف "والعبادة: أقصى غاية الخضوع والتذلل..... ولذلك لا تُستعمل إلا في الخُضوعِ لله تعالى." قال الشّرواني⁹⁷: نقل عنه في الحاشية قوله: "أي لا يجوزُ شرعاً ولا عقلاً فعلاً العبادة إلا لله؛ لأنّ المُستحقَّ لأقصى غاية الخضوع مَنْ يَكُونُ مُولياً لأعظم النِّعم من الوجودِ والحياة وتوابعهما؛ ولذلك يَحْرُمُ السُّجودُ لغيرِ الله تعالى لأنّ وَضَعَ أشرفِ الأعضاء على أهونِ الأشياءِ وهو التراب غاية الخضوع" انتهى.

2- في تحشيتِهِ على قول المصنّف: "والاستعانة: طلبُ المعونة وهي: إمّا ضرورية، أو غيرُ ضرورية. والضرورية ما لا يتأتّى الفعلُ دونَه كافتدَارِ الفاعلِ وتصوُّره وحصولِ آله" قال الشّرواني⁹⁸: ثُمَّ إنَّه نقلَ عن المصنّف ههنا حاشيةً، وهي قوله: "فإنّ الفعلَ الموقوفَ عليهما لا يتأتّى بدونهما" يريدُ به أنّ

⁹⁶ ينظر: قسم التحقيق، ص 616.

⁹⁷ ينظر: قسم التحقيق، ص 528.

⁹⁸ ينظر: قسم التحقيق، ص 535.

تمثيل ما لا يَتِمُّ الفِعْلُ بدونه بحصولِ المادَّةِ والآلةِ باعتبارِ أنَّ مُطْلَقَ الفعلِ أي مهيةُ المأخوذة لا بِشَرَطِ
لا يتأتى بدونهما في ضِمْنِ الفعلِ المأخوذِ بشرطِ التوقُّفِ عليهما.

المَبْحَثُ الخامسُ: العلومُ التي تناولتها الحاشية

المَطْلَبُ الأوَّلُ: النَّحوُ

يُعَدُّ عِلْمُ النَّحوِ من العلومِ الَّتِي ظهرت في حاشيةِ الشَّرواني، فكان يُناقِشُ القضيَّةَ النَّحويَّةَ التي
يذكرها البيضاوي، وقد يستشهد بآراء النُّحاة، أو يذكر رأيه فقط، ومن ذلك:

1- في تحشيتِه على قولِ البيضاوي "لِلْفَصْلِ بينهما وبين لامِ الابتداء" قال الشَّرواني⁹⁹: هي لامِ المفتوحةِ
الدَّاخِلَةِ على الجزءِ الأوَّلِ من الجملةِ الاسميَّةِ مبتدأً وخبراً، أو معمولاً للخبر، أو على خبرِ "إنَّ" أو
اسمِه إذا فصل بينه وبينها، أو ما بينهما إذا كان معمولاً لا مُطلقاً، ويُشترطُ أن يكونَ الخبرُ الذي
يدخله اللامُ اسماً أو مضارعاً أو ماضياً مع قد أو غير مُتصرِّفٍ، ولا يكونُ منفيّاً، فإنَّ قُلْتَ: فلو لم
يَعكِسْ مع أنَّ الفرقَ حاصلٌ أيضاً! قُلْتَ: إثرَ لامِ الإضافةِ لَمَّا كان جراً ناسباً أن تكونَ مكسورةً
لتوافقَ حركةَ العاملِ إثره.

2- في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾ [هود: 41 / 11] قال البيضاوي: مُتَّصِلٌ بركبوا،
حالٌ من الواوِ أي: اركبوا مُسمَّينَ الله، أو قائلين بسمِ الله وقتَ إجرائها وإرسالها أو مكانهما على
المَجْرَى والمَرْسَى للوقتِ أو المكانِ أو للمصدرِ والمضافِ محذوفٍ، كقولهم: آتيتُكَ حُفُوقَ النَّجْمِ،
وانتصابُهما بما قدَّرنَاهُ حالاً، ويجوزُ بسمِ الله على أنَّ المرادَ بهما المصدِرُ أو جملةٌ من مُبتدأٍ وخبرٍ أي:
إجزاؤها بسمِ الله على أنَّ بسمِ الله خبرٌ أو صلة والخبر محذوفٌ " انتهى.

⁹⁹ ينظر: قسم التحقيق، ص 283

قال الشَّرواني¹⁰⁰: فالآيةُ إنما تكونُ تمثيلاً لِمَا نَحْنُ فِيهِ عَلَى وَجْهِ الْأَخِيرِ، أعني: أن يكونَ بِسْمِ اللَّهِ صلةً أي: مُتعلِّقة بالمصدر والخبرُ محذوفاً، وأما على سائرِ الوجوه فلا، فَمَنْ قال: إنَّ هذا الكلامَ مبنيٌّ على أن يُجْعَلَ قولُه تعالى ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ [هود: 41 / 11] خبراً مجزأها فقد وَهَمَ؛ لأنَّ الظَّرْفَ ح يكون مستقراً والعامِلُ محذوف فلا يكونُ معمولاً مُقدِّماً للمصدر. نعم يكونُ تنظيراً لِمَا نَحْنُ فِيهِ من حيثُ إنَّ في كُلِّ منهما تقديمَ ماخُفِّه التَّأخِيرَ مع قَطْعِ النَّظَرِ عن كونه معمولاً أو غيره، وأما أنَّ معمولَ المصدر لا يتقدَّم عليه فعلى تقديرِ كونه مصدرًا يكونُ مبتدأً فُدِّمَ عليه خبرُه كما توهمه البعضُ، فمع مخالفتِه لِمَا جَوَّزَه الْمُصَنِّفُ من كونه صلةً للمصدر يَرِدُ عليه أنَّ الحَقَّ جوازُ تقديمِ معمولِ المصدرِ عليه إذا كان ظرفاً؛ لأنَّه ممَّا يكفيه رائحةُ الفعل.

3- في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿ربِّ العالمين﴾ قال البيضاوي: "وقرئ ربَّ العالمين بالنَّصب"، قال الشَّرواني¹⁰¹: أي: نُصِبَ لفظُ "ربِّ" على المدح بتقديرِ أعني أو النداء بتقديرِ: يا أي: ياربَّ العالمين، أو بالفعل الذي دلَّ عليه لفظُ الحمد، كأنه قيل: نحمدُ ربَّ العالمين، أو نحمدُ الله ربَّ العالمين، فعلى الأوَّلِ يكونُ مفعولاً لنحمد، وعلى الثَّاني صِفَةً لمفعوله، وأياً ما كان فهو منصوبٌ بنحمد، وإمَّا لم يُجْعَلْ منصوباً بلفظِ الحمد المذكور؛ لِمَا تَقَرَّرَ من أنَّ إعمالَ المصدرِ المُعرَّفِ باللام قليل، فلا يُصارُ إليه بلا ضرورة، سيِّما في فصيحِ الكلام، ولا ضرورةً هاهنا لظهورِ الوجهِ الصَّحيح.

4- في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿صراطِ الذين أنعمت عليهم﴾ قال البيضاوي: "﴿صراطِ الذين أنعمت عليهم﴾ بدل من الأوَّلِ" قال الشَّرواني¹⁰²: أي الصِّراطُ المضافُ لا المُنعمَ عليهم بدلٌ من الصِّراطِ الأوَّلِ الموصوفِ بالمستقيم بدلِ الكلِّ من الكلِّ، و هو أن يكونَ البَدَلُ مُتَّحِداً مع المُبْدَلِ منه ذاتاً،

¹⁰⁰ ينظر: قسم التحقيق، ص 268.

¹⁰¹ ينظر: قسم التحقيق، ص 458.

¹⁰² ينظر: قسم التحقيق، ص 611.

وإن تغايرَ مفهومًا نحو جاءني زيدٌ أخوك. وهاهنا كذلك؛ إذ لا شكَّ أنَّ صراطَ الذين أنعمتَ عليهم هو صراطُ المسلمين، ولا شكَّ في أنَّه مُتَّجِدٌ مع الصِّراطِ المستقيمِ و هو البدلُ مُطلقاً في حُكْمِ تَكْرِيرِ العاملِ يعني: إنَّ البدلَ ينفردُ عن سائرِ التَّوابعِ في أنَّه لا يَنْصَبُ عملُ العاملِ هاهنا على التَّابعِ والمتبوعِ انصباباً واحدةً كما في سائرِ التَّوابعِ، بل يُقدَّرُ على البدلِ عاملٌ من جنسِ عاملِ المُبدلِ منه، فكأنَّه قيلَ هاهنا: اهدنا الصِّراطَ المستقيمَ اهدنا صراطَ الَّذِينَ أنعمتَ عليهم، واستدلَّ عليه صاحبُ الكشافِ بقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ [الاعراف: 75/7].

5- في تحقيقِ لفظِ الرَّحْمَنِ قال البيضاوي: "والأظهرُ أنَّه غيرُ منصرفٍ"، قال الشَّرواني¹⁰³: أي الرَّاجِعُ في الاعتبارِ أنَّ لفظَ الرحمنِ غيرُ منصرفٍ، واعلم أنَّ النَّحاةَ اختلفوا في "رحمن" في أنَّه منصرفٌ أو غيرُ منصرفٍ؛ فإنَّه ليس له مؤنَّثٌ لا رُحْمَى ولا رَحْمَانَةٌ؛ لأنَّه صفةٌ خاصَّةٌ لله تعالى، لا يُطلقُ على غيره تعالى، لا على مُدَكَّرٍ ولا مُؤنَّثٍ، فعلى مذهبِ من شرطِ/[56ظ] انتفاءِ فعلايةِ فهو غيرُ منصرفٍ، وعلى مذهبِ من شرطِ وجودِ فعلى فهو منصرفٍ.

6- في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿وَالضَّالِّينَ﴾ قال البيضاوي: "ولامزيدة لتأكيدِ ما في "غير" من معنى النَّفْيِ"، قال الشَّرواني¹⁰⁴: يُريدُ أن: "لا" في قوله ﴿وَالضَّالِّينَ﴾ ليست بعاطفةٍ؛ لانتهاءِ شرطِ كونها عاطفةً. ثم استشهدَ بقولِ لابنِ هشامٍ فقال: قال في مغني اللبيب: "لها ثلاثة شروط: أحدها أن يتقدَّمها إثبات كجاء زيدٌ لاعمر، أو أمر كاضرب زيداً لاعمرًا. الثَّاني: أن لا يقتَرَنَ بعاطفٍ، فإذا قُلْتَ ماجاء زيدٌ لاعمر، فالعاطفُ الواوُ ولا توكيدٌ للنَّفْيِ، وفي هذا المثال مانعٌ آخر من العطفِ بلا وهو تقدُّم النَّفْيِ، وقد اجتمعَا أيضًا في ﴿وَالضَّالِّينَ﴾. انتهى. وليس المانعُ من كونها عاطفةً لزومُ اجتماعِ حَرْفِي

¹⁰³ ينظر: قسم التحقيق، ص 383.

¹⁰⁴ ينظر: قسم التحقيق، ص 661.

العطف كما تُؤهَّم؛ لأنه ليس بمحدور، كما في قولك: العددُ إمَّا زوجٌ وإمَّا فردٌ، وما جاءني زيدٌ ولكن عمرو.

المطلب الثاني: الصرف

كان لعلوم الصرف واللغة اهتمام واضح لدى الشرواني؛ فهو يقف على كثير من المعاني يشرحها ويحللها، وقد يُشير إلى اشتقاق الكلمة الصربي أو اللغوي، ومن ذلك:

1- قال البيضاوي: "ويشهد له تصريفه على أسماء وأسامي وسمى وسميت" قال الشرواني¹⁰⁵: وفي بعض

النسخ تصريفه على أن يكون المصدر مضافاً إلى المفعول أي: يدل دلالة ظاهرة على كون الاسم من

الأسماء المحذوفة الأعجاز لا محذوفة الأوائل كما ذهب إليه الكوفيون، تصريفهم أي تحويلهم إياه إلى

أمثلة مختلفة لا تصح شيء منها إلا بعد جعل أصل "اسم" سماً لا وسمماً مثل تحويله عند قصد الجمع

إلى أسماء وأسامي كلاهما جمع "اسم" إلا أن الثاني جمع الجمع؛ لأنه جمع "أسماء" جمع "اسم" صرح

به في القاموس، ومثل تحويله إلى سمي بضم السين وفتح الميم عند قصد تصغيره، ومثل تحويله إلى

"سميت" عند قصد بناء الفعل الماضي المسند إلى ضمير المتكلم أو المخاطب أو المخاطبة. فلو كان

أصل "اسم" وسمماً على ما ذهب إليه الكوفيون لجمع على أوسام وصعّر على وسمم، وبني الفعل

الماضي المسند إلى ضمير البارز منه، و"سميت"، لأن كلاً من التصغير وجمع التكسير يراد الأشياء

إلى أصولها، وكذا في بناء الفعل الماضي المسند إلى البارز يُظهر الأصل البتة مثل رميت وغزوت،

فأسماء أصله "اسماً"، وقُلبت الواو همزةً؛ لوقوعها طرفاً بعد ألف، وكذلك "أسامي" أصله أساميو

وسمي أصله سميّو، وسميت أصله سموت قُلبت الواو في الكلّ ياءً لتطرفها ووقوعها رابعةً على ما تقرّر

في محله.

¹⁰⁵ ينظر: قسم التحقيق، ص 286

2- قال البيضاوي: "والله أصله إله" قال الشرواني¹⁰⁶: شروع في تحقيق لفظ الجلالة؛ فإنه تحيّر فيه

العقول، كما تحيّر في مُسمّاه؛ وقدّم بيان أصله الإعلاليّ على أصله الاشتقاقي فقال: (والله) أي:

هذا الاسم الجليل أصله أي: من جهة الإعلال (إله) منكرًا على وزنِ فعال بمعنى مفعول كإمام.

3- في تحشّيته على قول البيضاوي: "﴿الرحمن الرحيم﴾ اسمان بُنيا للمبالغة، استشهد الشرواني بقول

للزّمخشري قائلًا¹⁰⁷: قال في الكشّاف: (الرحمن) فعّال من (رحم) كعَضبان وسَكَران من عَضِب

وسَكَر، وكذلك (الرَّحِيم) فَعِيل منه، كمريض وسَقِيم من مَرَض وسَقِم. ثمّ قال: "وفي (الرَّحْمَن) من

المبالغة ماليس في (الرحيم)"، والمُصنّف عدلٌ عنه؛ لأنّه يُوهم أنّ صيغةَ فعّالان وفَعِيل من الصّيحِ

الموضوعة للمبالغة كفَعّال مثلًا وليس كذلك، وإلا لدلّ كلُّ منهما في جميع المواد على المبالغة، ثم

ذكر رأيه قائلًا: والتّالي باطل؛ فإنّ "عطشان وسقيم ومريض" إنّما يدلُّ على مجرّد الثبوت من غير

مبالغة، وتوضيحه: كما أنّ المادّة أعني: الحروف الأصليّة في الأفعال والمُشتقّات موضوعة للحدث

المخصوص في ضَمْنِ أيّ صيغةٍ وهيئةٍ كانت الضّادُ والرّاءُ والبّاءُ؛ فإنّه يدلُّ على الحدثِ المخصوصِ

سواء عبّر عنه بصيغة الماضي أو المضارع أو اسمِ الفاعل أو اسمِ المفعول وغير ذلك. كذلك صيغتها

وهيئتها أيضًا موضوعة لمعانٍ مخصوصةٍ في ضَمْنِ أيّ مادّةٍ كانت كهيئةِ "فَعَل" بالفتحات الثّلاث؛

فإنّها تدلُّ على اقترانِ الحدثِ بالزّمانِ الماضي في أيّ مادّةٍ كانت، مثل "ضربَ ونصرَ وقتلَ" وغيرها،

وكذلك صيغةُ اسمِ الفاعلِ لِمَن قام به الفعلُ على وجهِ الحدوثِ، وصيغةُ المفعولِ لِمَن وقعَ عليه الفعلُ

سواء كانَ في مادّةِ الضّرْبِ أو النّصرِ أو القتلِ. فَمِن صِيغِ المُشتقّاتِ ماوُضِعَ لِمَن قامَ به الحدثُ

على وجهِ الثبوتِ لا الحدوثِ وهو الصّفةُ المُشبّهةُ، ومنها ماوُضِعَ للمبالغة في الفعلِ، ولِكُلِّ من

المبالغة والصّفةِ المُشبّهةِ صيغٌ مختلفةٌ؛ فصيغةُ فعّال كعَلام، وفَعول كعُفور، ومفعّال كمقّدام، وفَعِيل

¹⁰⁶ ينظر: قسم التحقيق، ص 307

¹⁰⁷ ينظر: قسم التحقيق، ص 357

كفسيق موضوعة للمبالغة في أي مادة كانت. وصيغة فعل كحسن وفعل كحشن وفعلان كعطشان
صفة مشبهة، وأما فعيل فتارة يجيء صفة مشبهة مثل مريض وسقيم، وتارة للمبالغة مثل مريض وسقيم، فعلم
أن ما أوهمه كلام الكشاف من كون فعلان وفعل من صيغ المبالغة ليس بسديد، وأن ما يئني في
بعض المواد المخصوصة لإفادة المبالغة- كما فيما نحن فيه- فهو من خصوص المادة لا مدلول
الصيغة لعدم اطرادها.

المطلب الثالث: البلاغة

1- قال البيضاوي في تعريف الغضب: "إرادة الانتقام"، قال الشرواني¹⁰⁸: معناه أن مبدء تلك الكيفية
العارضة المستتعبة لغيان الدم هو إرادة الانتقام وانبعث الشوق والميل إليه تدبر، قيل: فإن قلت:
لا حاجة هاهنا إلى صرف الكلام عن ظاهره، وإنما يحتاج إليه فيما أثبت له الغضب، وهاهنا نفي
عنه الغضب، قلت: نفى غضب الله عن جميع مخصوص يشعُر ثبوت غضبه تعالى لجمع آخر، قيل:
وأنت خير بما فيه؛ لأنه لا يلزم أن لا يكون المنفيات في المجازات كما أنبت الربيع البقل، وما بنى الأمير
المدينة منها، ولا يذهب إليه من له عقل سليم.

أقول: كون المنفيات في المجازات منها لكون إثباتاتها منها؛ لأن معنى الإسناد والمجازي في النفي أنه لو
اعتبر الكلام مجرداً عن النفي وأدب بصورة الإثبات كان مجازاً.

2- قال البيضاوي في خطبة الكتاب: "ويافاض الجود"، قال الشرواني¹⁰⁹: إمّا من "فاض الخبر" بمعنى
شاع فيكون حقيقة لغوية، أو من (فاض الماء) إذا: كثر حتى سأل من جوانب ممّره فيكون مجازاً عن

¹⁰⁸ ينظر: قسم التحقيق، ص 659

¹⁰⁹ ينظر: قسم التحقيق، ص 181

الكثرة؛ إذ السَّيْلَانُ لا يُتَصَوَّرُ إِلَّا فِي جَوْهَرٍ مُتَّصِلٍ عِنْدَ الْحَسَنِ مُمَكِّنٍ انْفِصَالِ أَجْزَائِهِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ،
وَالجَوْدُ إِفَادَةٌ مَا يَنْبَغِي لَا لِعَوَضٍ وَلَا لِعَرَضٍ، وَلَوْ كَسَبَ مُحَمَّدٌ أَوْ دَفَعَ نَقِيصَةً.

3- قال البيضاوي عندما عدَّد أسماء سورة الفاتحة: "والصَّلَاةُ" قال الشَّرواني¹¹⁰: أي وتُسَمَّى سُورَةُ
الصَّلَاةِ، وَمَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ((قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِ
نُضَيْبٍ)) وَفُيِّرَتْ بِالْفَاتِحَةِ، فَهُوَ أَيْضًا لَا يُفِيدُ تَسْمِيَتَهَا صَلَاةً لِمَا قَالُوا مِنْ إِنَّهُ مَجَازٌ مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ
اسْمِ الْكُلِّ وَإِرَادَةِ الْجُزْءِ الَّذِي هُوَ رَكْنٌ.

المَطْلَبُ الرَّابِعُ: المَنْطِقُ

1- قال البيضاوي عندما تحدَّث عن الأصلِ الاشتقائيِّ للفظِ الجلالة: "وهو حاصلٌ بينه وبينَ الأصولِ
المذكورة" قال الشَّرواني¹¹¹: يريدُ أنَّ المعنى المذكورَ للاشتقاقِ حاصلٌ بينَ لفظِ اللهِ وبينَ الأصولِ
المذكورة فيما سبقَ في بيانِ أصلِهِ الاشتقائيِّ وهي: أَلِهَ بمعنى: عَبْدٌ، أَوْ أَلِهَ بمعنى: تَحَيَّرَ، إِلَى آخِرِ مَا
ذَكَرَ هُنَاكَ فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ الاستدلالِ بَثْبُوتِ الحَدِّ عَلَى ثُبُوتِ المَحْدُودِ، كقولك: زَيْدٌ إنسانٌ؛ لِأَنَّ معنى
الإنسانِ: الحيوانُ النَّاطِقُ وهو حاصلٌ في زيدٍ.

2- في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ قال البيضاوي: "والعالمُ بِفَتْحِ اللَّامِ اسْمٌ لَا صِفَةٌ لِمَا يَعْلَمُ بِهِ"
قال الشَّرواني¹¹²: أي: وُضِعَ لِمَا يَكُونُ وَسِيلَةً إِلَى العِلْمِ بِالشَّيْءِ، فَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ العِلْمِ بِمعنى:
الإدراكِ، لَا مِنَ العِلْمِ بِفَتْحِ اللَّامِ بِمعنى العلامَةِ، والمقصودُ إنَّه اسْمٌ لِهَذَا المَفْهُومِ الكُلِّيِّ المُشْتَرَكِ بَيْنَ
مَجْمُوعِ المَوْجُودَاتِ وَبَيْنَ أَجْزَائِهِ مِنَ الأجناسِ والأنواعِ والأشخاصِ؛ لِأَنَّ هَذَا المَفْهُومَ الكُلِّيَّ كَمَا

¹¹⁰ ينظر: قسم التحقيق، ص 225.

¹¹¹ ينظر: قسم التحقيق، ص 351.

¹¹² ينظر: قسم التحقيق، ص 442.

يَصْدُقُ عَلَى الْجَمْعِ وَعَلَى كُلِّ جِنْسٍ وَنَوْعٍ يَصْدُقُ عَلَى كُلِّ شَخْصٍ فَيَصِحُّ إِطْلَاقُهُ عَلَى الْأَشْخَاصِ
نظراً إلى المعنى.

3- قال البيضاوي في تعريف الشكر: "والشكر: مُقَابَلَةُ النِّعْمَةِ قَوْلًا وَعَمَلًا وَاعْتِقَادًا... فهو أعمُّ
منهما"، قال الشَّرواني¹¹³: بِحَسَبِ الْمَوْرِدِ؛ إِذِ الشُّكْرُ بِهَذَا الْمَعْنَى عِبَارَةٌ عَنْ مَجْمُوعِ أَفْعَالِ الْمَوَارِدِ الثَّلَاثَةِ
لَاكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا فَهُوَ حَ كُلٌّ لَا كُلِّيٌّ، وَكُلٌّ وَاحِدٌ مِنْ تِلْكَ الْأَفْعَالِ جُزْءٌ لَا جُزْئِيٌّ؛ فَلَا تَنَائِي النَّسْبَةُ
الْمَذْكُورَةُ لِابْتِنَائِهَا عَلَى التَّصَادِقِ الْمُنَافِي لِلتَّفَارِقِ الْكُلِّيِّ الْمُتَحَقِّقِ بَيْنَ الْكُلِّ وَالْجُزْءِ. وَإِنْ حُمِلَ عَلَى
تَعْرِيفِهِ بِالْمَعْنَى اللَّغَوِيِّ الَّذِي هُوَ فِعْلٌ يُنْبِئُ عَنِ تَعْظِيمِ الْمُنْعَمِ بِسَبَبِ كَوْنِهِ مُنْعِمًا كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ النَّسْبَةُ
الْمَذْكُورَةُ؛ إِذْ هُوَ بِهَذَا الْمَعْنَى كُلِّيٌّ، وَكُلٌّ وَاحِدٌ مِنْ أَفْعَالِ تِلْكَ الْمَوَارِدِ جُزْئِيٌّ لَهُ وَصَادِقٌ عَلَيْهِ فَيَصِحُّ كُلُّ
وَاحِدٍ مِنَ الْوَاوِ الْفَاصِلَةِ، أَمَا "أَوْ" فَظَاهِرٌ وَأَمَا "الْوَاوُ" فَلِأَنَّهَا يُحْمَلُ التَّرْكِيبُ حَ عَلَى تَقْسِيمِ الْكُلِّيِّ إِلَى
الْجُزْئِيِّ كَقَوْلِهِمْ: "الْكَلِمَةُ اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ" أَي: مُنْقَسِمَةٌ إِلَى هَذِهِ الْأَقْسَامِ، وَلَا يُحْمَلُ عَلَى تَقْسِيمِ
الْكُلِّ إِلَى الْإِجْزَاءِ كَقَوْلِهِمْ: السَّرْكَانَجِبِينَ: حَلٌّ وَعَسَلٌ وَمَاءٌ.

المطلب الخامس: الفقه

ظهرت عناية الشَّرواني بالفقه ومسائله في مواضع قليلة، وكانت عنايته بِذِكْرِ أقوال المذاهب، ومن
أمثلة ذلك:

1- قال البيضاوي في تحقيقه للبسملة: "إِلَّا أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ عَدَّ التَّسْمِيَةَ آيَةً دُونَ ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾" قَالَ
الشَّرواني¹¹⁴: يَعْنِي بَعْدَ مَا اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهَا سَبْعُ آيَاتٍ اخْتَلَفُوا فَبَعْضُهُمْ وَهُمْ الشَّافِعِيُّ عَدَّ التَّسْمِيَةَ آيَةً
مِنْهَا دُونَ ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ أَي: دُونَ ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾؛ لظهور أَنَّ الصِّلَةَ بِدُونِ

¹¹³ ينظر: قسم التحقيق، ص 400

¹¹⁴ ينظر: قسم التحقيق، ص 229

الموصول لا يكون آية. فالمعنى: إنهم لم يعدوا قوله: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: 7 / 1] وحده آية، بل عدوه إلى آخر السورة آيةً واحدة.

وبعضهم عكس الأمر فعَدَّ قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: 7 / 1] وحده آيةً ومابعده إلى آخر السورة آيةً أخرى، ولم يعدد التسمية آيةً منها وهم المالكية والحنفية.

2- قال البيضاوي: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ قال الشرواني¹¹⁵: تعين التيمُّن؛ لأنه ناشٍ من عدم معرفة معنى اليمين في عُرف الشرع، وقيل: في هذا الفرز نظر؛ إذ يلزم أن لا يكون "بسم الله الرحمن الرحيم لأفعلن كذا يمينا، ولكنه يمين على ما صرح به فقهاء الحنفية والشافعية.

3- قال البيضاوي: في تحقيق لفظ "أمين": يُسَنُّ حَتْمُ السُّورَةِ به؛ لقوله عليه الصلاة والسلام لحديث رسول الله: ((علمني جبريل "أمين" عند فراغي من قراءة الفاتحة، وقال: إِنَّهُ كَالْحَتْمِ عَلَى الْكِتَابِ)). قال الشرواني¹¹⁶: إنهم اختلفوا في أنَّ الإمام هل يقول "أمين" في خاتمة الفاتحة ويجهر به في الجهرية، أو لا يقوله أصلاً، أو يقوله ويخفيه؟ فعند الشافعي: يقوله الإمام في كلِّ صلاةٍ ويجهر به في الجهرية؛ لما روي عن وائل - بالهمزة كقائل - بن حُجر بتقديم المهملة المضمومة ثم الجيم الساكنة ثم الراء المهملة: (إنه عليه السلام كان إذا قرأ ﴿وَالضَّالِّينَ﴾ قال: آمين، ورفع بها صوته) أي فيما يجهر به، وهذا الحديث وإن رواه الدارقطني وابن حبان وصحَّاحه، إلا أنَّ الأئمة الحنفية يميلون على تعليم الأصحاب. وروي عن أبي حنيفة أنه لا يقوله الإمام أصلاً؛ لأنه الداعي، ولأنَّ قوله صلى الله عليه وسلم: (إذا قال الإمام: ﴿وَالضَّالِّينَ﴾ فقولوا: آمين) قسمة فتنافي الشركة، وإليه ذهب مالك وعن الحسن أيضاً مثله؛ لكن هذه الرواية عن أبي ح غير مشهورة، والمشهور عنه - أي: الإمام - يقوله؛ لأنَّ حديث تأمين الإمام مما اتفق عليه الشَّيْخَان وصحَّحه غيرهما أيضاً، إلا أنَّه لا يجهر به في

¹¹⁵ ينظر: قسم التحقيق، ص 304.

¹¹⁶ ينظر: قسم التحقيق، ص 692.

الجهريّة بل يُخفيه مُطلقاً؛ لأنّه ذَكَرَ فلا يُجَهَّرُ به كسائر الأذكار، كما رواه أي: روى الإخفاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم عبدُ الله بنُ مُعَقَّلٍ بضمّ الميم وفتح العَيْنِ المُعْجَمَةِ والفاء المُشَدَّدَةِ: اسمُ مفعول: مِنَ التَّعْقُلِ، وأنسُ بنُ مالك، لكن الرِّبْلَعِي قال: لم أجدهُ عن واحدٍ منهما، والمأمومُ يُؤمُّنُ معه أي: مع تأمينِ الإمامِ باتِّفاقٍ من الحنفيّةِ والشّافعيّةِ، وأما الخلافُ في الجهرِ والإخفاء؛ فعند الشّافعيّةِ بالجهرِ في الجهريّة، وعند الحنفيّةِ بالإخفاء في الجميع.

المَطْلَبُ السَّادِسُ: أصولُ الفِقه

ذَكَرَ الشَّرَوَانِي مَسَائِلَ أصولِ الفِقهِ في بعضِ المواضع، ومنها:

- 1- قال البيضاويّ في أسماءِ سورةِ الفاتحة: " وسورة الكنزِ والوافية والكافية.... والصلاة لوجوبِ قراءتها أو استحبابها فيها" قال الشَّرَوَانِي¹¹⁷: قوله: "الوجوبِ قراءتها و استحبابها فيها"، الأوّل: إشارةٌ إلى مذهبِ الشّافعيّةِ؛ فإنّهم لا يُفَرِّقُونَ بين الفرضِ والواجبِ، والثّاني: إشارةٌ إلى مذهبِ الحنفيّةِ؛ فإنّهم قد يُطَلِّقُونَ المُستحبَّ على معنَى يُقَابِلُ الفرضَ، ويتناولُ الواجبَ والمُستحبَّ المُتعارَفَ، وهو ما يكونُ فعلاً أَوْلى ولا يبلُغُ إلى رتبةِ الفريضة.
- 2- قال البيضاويّ في حُطْبَةِ الكتاب: "ومهدّ لهم قواعدَ الأحكامِ وأوضاعها من نُصوصِ الآيات" قال الشَّرَوَانِي¹¹⁸: بالعطفِ على (بيّن لهم) أي: لأجلِ النَّاسِ، (قواعدَ الأحكامِ) وهي: القواعدُ المتعلّقةُ باستنباطِ الأحكامِ الشّرعيّةِ العمليّةِ من أدلّتها التّفصيليّةِ، فيكونُ إشارةً إلى مقاصدِ عِلْمِي أصولِ الفقه والفقه؛ لأنّ تلكَ القواعدَ هي المسائلُ الأصوليّةُ، والأحكامُ المستنبطَةُ منها من الحِلِّ والحُرْمَةِ والنّدبةِ والإباحةِ هي المسائلُ الفقهيّةِ."

¹¹⁷ ينظر: قسم التحقيق، ص 226

¹¹⁸ ينظر: قسم التحقيق، ص 175

3- قال البيضاوي في تعريف الاستعانة غير الضرورية: "كالراحلة في السفر للقادر على المشي"، قال الشرواني¹¹⁹: مثال لما يتيسر الفعل به لا لتحصيله؛ فإنه يمكن مشيه بدون الراحلة لكنه يعسر وصعوبة، فإن قلت: جعل الأصوليون الزاد والراحلة في سفر الحج من قبيل القدرة الممكنة، والمصنّف جعلها من قبيل القدرة الميسرة، قلت: السفر المذكور من غير حرج غالباً لا يتأتى بدون الزاد والراحلة، فهو مأخوذ بذلك القيد لا يمكن بدون الراحلة.

4- في تفسير قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ قال البيضاوي: "والاستعانة: طلب المعونة"، قال الشرواني¹²⁰: واعلم أنّ المعونة والإعانة والعون كلّها بمعنى واحد، وهو - لغةً - النصّر الذي يقال له في الفارسيّة: ياري دادن، والمراد هاهنا إفاضة القدرة على إيقاع الفعل المُفسّر في الأصول بما يتمكّن به المُكلّف من أداء ما لزمه وكُلّف به، المنقسمة: إلى ممكنة يتوقّف عليها أصل التمكّن من الفعل؛ بحيث لولاه لامتنع صدوره، وإلى ميسرة يتوقّف عليها يسير الفعل والتمكّن التأم منه دون أصله، ولا يجوز أن يُراد بها إفاضة القدرة المُفسّرة في الكلام بالصفة المؤثّرة على وفق الإرادة؛ لأنّها لا تصدق على شيءٍ ممّا ذكره المُصنّف سوى اقتدار الفاعل، وكذا لا يجوز إرادة نفس القدرتين؛ لأنّ إعانته تعالى ليست عين القدرة، بل القدرة قائمة بنا والمطلوب منه تعالى خلق تلك القدرة فينا وإفاضته علينا فهي أثر الإعانة وترتّبها علينا.

المطلب السابع: تاريخ القرآن

تظهر عناية الشرواني بتاريخ القرآن في مواضع قليلة جداً، ومن أمثلة ذلك:

¹¹⁹ ينظر: قسم التحقيق، ص 537

¹²⁰ ينظر: قسم التحقيق، ص 530

1- قَالَ الْبِيضَاوِي فِي حُطْبَةِ الْكِتَابِ: " فَتَحَدَّى"، قَالَ الشَّرَوَانِي¹²¹: وَالْمَعْنَى فَتَسَبَّبَ التَّنْزِيلُ إِلَى التَّحْدِي
 أَي: طَلِبَ الْمَعَارِضَةَ مِنْ حَيْثُ ارْتَابُوا مِنْ نَزُولِهِ مُدْرَجًا حَتَّى قَالُوا: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً
 وَاحِدَةً﴾ [الفرقان: 25/32] فَأَنْكَرُوا كَوْنَهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَتَحَدَّاهُمْ اللَّهُ وَقَالَ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا
 نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ [البقرة: 23/2]، وَعَلَى الثَّانِي يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلتَّعْقِيبِ أَيْضًا
 فَيَكُونُ إِشَارَةً إِلَى مَسَارَعَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى تَبْلِيغِ مَا نُزِّلَ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى
 مَسَارَعَتِهِ إِلَى التَّحْدِي بَعْدَ التَّنْزِيلِ.

2- قَالَ الْبِيضَاوِي عِنْدَمَا تَحَدَّثَ عَنِ النَّعْمَةِ أَمَّا مَنْحَصَرَةٌ فِي أَرْبَعَةِ أَجْناسٍ: "الرَّابِعُ: أَنْ يَكْشِفَ عَلَى
 قُلُوبِهِمُ السَّرَائِرَ وَيُرِيهِمُ الْأَشْيَاءَ كَمَا هِيَ بِالْوَحْيِ"، قَالَ الشَّرَوَانِي¹²²: قَوْلُهُ "بِالْوَحْيِ" وَالْوَحْيُ ثَلَاثَةٌ
 أَقْسَامٍ: مَا ثَبَتَ بِلِسَانِ الْمَلِكِ فَوْقَ فِي سَمْعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ عِلْمِهِ بِالْمُبَلِّغِ بآيَةٍ
 قَاطِعَةٍ، وَالْقُرْآنُ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ. وَالثَّانِي: مَا وَضَحَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِإِشَارَةِ الْمَلِكِ مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ
 بِالْكَلَامِ، كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ((إِنَّ رُوحَ الْقُدْسِ نَفَثَ فِي رُوعِي أَنَّ النَّفْسَ لَا تَمُوتُ حَتَّى تَسْتَكْمَلَ
 رِزْقَهَا))، وَيُسَمَّى هَذَا خَاطِرَ الْمَلِكِ. وَالثَّلَاثُ: مَا تَبَدَّى لِقَلْبِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَنْ أَرَاهُ اللَّهُ تَعَالَى بِنُورٍ
 مِنْ عِنْدِهِ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: 105/4]

المَطْلَبُ الثَّامِنُ: الْعَقِيدَةُ

تناول الشَّرَوَانِي مَوَاضِعَ عَدِيدَةً فِي مَسَائِلِ الْعَقِيدَةِ، وَمِنْهَا:

1- قَالَ الْبِيضَاوِي فِي اسْتِحْقَاقِ الْحَمْدِ لِلَّهِ تَعَالَى " وَالثَّانِي وَالثَّلَاثُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ مُتَفَضِّلٌ بِذَلِكَ مُخْتَارٌ
 فِيهِ، لَيْسَ يَصْدُرُ مِنْهُ لِإِجَابٍ بِالذَّاتِ أَوْ وَجُوبٍ عَلَيْهِ قَضِيَّةٌ لِسَوَابِقِ الْأَعْمَالِ حَتَّى يَسْتَحِقَّ بِهِ

¹²¹ ينظر: قسم التحقيق، ص 156

¹²² ينظر: قسم التحقيق، ص 581

الحمد."، قال الشَّرواني¹²³: قوله: "أو وجوبٍ عليه" عَطْفٌ على قوله: "لِإِيجَابِ بِالذَّاتِ" أي: وليس يصدرُ ذلك عنه لوجوبه عليه، كما يقوله المعتزلةُ من أنَّ الأعمالَ السَّابِقَةَ حقوقٌ للعبادِ، والإِخْلَالُ بها قبيحٌ وباطلٌ معه تعالى، فيجب على الله تعالى أن يُحِقَّ الحَقَّ وَيُبْطِلَ الباطِلَ، فيجبُ إثابَةُ المُطِيعِ وعقَابُ العاصي. "قَضِيَّةٌ" أي: قضاءٌ وحكماً "السوابقِ الأعمالِ" أي: لِأَجْلِ الأعمالِ السَّابِقَةِ المُوجِبَةِ للجزاء؛ بحيثُ يمتنعُ على الله تركه لكونه خلافَ ما يقتضيه الحكمةُ وهو على الله تعالى مستحيلٌ، فهذا الوجوبُ ليس كالواجبِ على العبدِ حتى لا ينافي الاختيارَ؛ فالمعتزلةُ وإن قالوا بكونه تعالى فاعلاً مُختاراً لكان لزمهم من حيثُ لا يشعرون القولُ بكونه غيرَ مُختارٍ لقولهم بالوجوبِ عليه تعالى.

2- في تفسير قوله تعالى ﴿الحمد لله﴾ قال البيضاوي: "الحمدُ في الحقيقة كُلُّه له، إذ ما من خيرٍ إلَّا وهو مؤليه بوسطٍ أو بغيرِ وسطٍ"، قال الشَّرواني¹²⁴: قوله: "بِوَسْطٍ" إشارةٌ إلى ما يرى المُعتزلةُ من نسبةِ أفعالِ العبادِ إلى اختيارهم، وقوله: "أو بغيرِ وسطٍ" إلى ما يرى الأشاعرةُ من نسبةِ الكُلِّ إلى القُدرةِ القديمةِ كما فعله البعضُ لا يلائمه ما ذكَّره في مَعْرِضِ الاستدلالِ من قوله: "كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: 53/16]؛ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُؤَثِّرَ فِي النَّعْمِ كُلِّهَا هُوَ اللَّهُ تعالى، فَإِنَّ مَعْنَى كَوْنِهَا مِنَ اللَّهِ صَدُورُهَا عَنْهُ تعالى.

3- في تفسير قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ قال البيضاوي: "إذ الحمدُ في الحقيقة كُلُّه له" قال الشَّرواني¹²⁵: لأنَّه تعالى في ذاته يستحقُّ كُلَّ الحمدِ؛ لأنَّ الحمدَ كُلُّه مُخْتَصُّ به تعالى، وإلَّا لزمَ المصادرةُ على المطلوبِ. ثُمَّ إِنَّ دَعْوَى حَصْرِ اسْتِحْقَاقِ الْحَمْدِ كُلِّهِ فِي اللَّهِ تَعَالَى مَبْنِيٌّ عَلَى عَدَمِ الْاِعْتِدَادِ بِحَمْدِ الْعَبْدِ

¹²³ ينظر: قسم التحقيق، ص 497.

¹²⁴ ينظر: قسم التحقيق، ص 432.

¹²⁵ ينظر: قسم التحقيق، ص 429.

بجعل الجنس في المقام الخطابي منصرفاً إلى الكامل، كأنه كلُّ الجنس، وإلا فلا يصحُّ تخصيصُ جنسِ الحمد ولا جميع أفرادهِ به سبحانه. أمّا عندَ أهلِ الحقِّ؛ فلأنَّ خالقَ أفعالِ العبادِ عندهم - وإن كان هو الله - لكنْ لِكسبِ فيه مدخلٌ فيرجعُ الحمدُ إليه أيضاً بهذا الاعتبار، كيف؟! وقد صرَّحَ أئمةُ الكلام: بأنَّ للعبادِ أفعالاً اختياريةً يُثابون بها ويُعاقبون عليها فيستحقُّون بها الحمدَ والدِّمَّ في الدُّنيا؛ ولهذا ذمَّ اللهُ الكافرين حيث قال عزَّ وجلَّ: ﴿وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾ [ال عمران: 3/188]؛ فإنَّه يدلُّ بمفهوميهِ على أنَّهم إن أحبُّوا أن يُحمدوا بما فعلوا من الأفعالِ الحسنةِ لَمَّا استحقُّوا هذا الدِّمَّ. وأمّا عندَ المعتزلة: فلأنَّ خالقَ أفعالِ العبدِ عندهم هو العبدُ وبمجردِ تمكينِ الله وإقداره عليهما لا يختصُّ الحمدُ عليها، غايةُ الأمر أن يرجع إليه سبحانه أيضاً كلُّ حمدٍ باعتبار، وهو لا يفيدُ التَّخصيصَ بل الاشتراك.

4- قال الشَّرواني¹²⁶: وتحقيقُ المقام أن كلَّ موجودٍ سوى الواجبِ جوهرًا كان أو عرضاً فله حقيقةٌ بحسبِ الظَّاهرِ ونظرِ العقلِ وهي ما يدلُّ عليه حدودُها، وله أيضاً حقيقةٌ في نفسِ الأمرِ وهي الصُّورُ العلميَّةُ التي هي أظلالٌ للوجودِ الواجبيِّ القائمِ بذاته. وإنَّ الشيخَ الأشعريَّ ومَن تبعه ومُحقِّقي الصوفيَّةِ وجمهورَ الحكماءِ ذهبوا إلى أنَّ الوجودَ الواجبيَّ قائمٌ بذاته، وأنَّ الصُّورَ العلميَّةَ المُرسَّمةَ في عَرْضِهِ علمُ اللهِ تعالى المُعبَّرَ عنها باللُّوحِ المحفوظِ ظهورُ ذلك الوجودِ في العلمِ، وأنَّ الأعيانَ الخارجيةَ ظهورُ تلك الصُّورِ العلميَّةِ/[102ظ] في العَيْنِ، وحدوثُ الحوادثِ خروجُها من العلمِ إلى العَيْنِ وهو الوجودُ الخارجيّ لا من العدمِ إلى الوجودِ؛ لأنَّها كانت موجودةً قبل الحدوثِ أيضاً، لكن في العلمِ لا في الخارجِ فلا تعدُّدٌ في الوجودِ الواجبيِّ ولا تعيُّرٌ وإمَّا التعدُّدُ والتكثُّرُ والتغيُّرُ في المظاهرِ، وهو الآن كما كان.

¹²⁶ ينظر: قسم التحقيق، ص 578.

المَطْلَبُ الأوَّلُ: إيضاحُ عبارةِ البيضاوي لغَةً واصطلاحاً

الأمثلةُ في حاشيةِ الشَّرواني كثيرةٌ في هذا السِّبَاقِ؛ فَإِنَّ توضيحَ المتن هو الهدفُ من الحواشي،

ومن ذلك:

1- قال البيضاوي: "لِيُذْهِبَ عَنْهُمْ الرَّجْسَ وَيُطَهِّرَهُمْ تَطْهِيراً" قال الشَّرواني¹²⁷: أي لِيُزِيلَ اللهُ عَنْ النَّاسِ

"الرَّجْسَ" أي: دنسَ الجهلِ وَرَيْنَ الكُفْرِ وَسَائِرِ المعاصي، لأنَّ إرسالَ الرسلِ وَإِنزَالَ الكُتُبِ وَشَرَعَ

الأحكامِ وَتَبَيَّنَ الحلالِ والحرامِ لِيُعَلِّمَ النَّاسَ مَا يَنْفَعُهُمْ فِي معاشِهِمْ وَمَعَادِهِمْ، وَيَعْمَلُوا بِمُوجِبِهِ

"وَيُطَهِّرَهُمْ" بِحُصُولِ الاعتقاداتِ الحَقَّةِ والأعمالِ الحسنةِ "تَطْهِيراً" أي: تطهيراً؛ إذ بالعلومِ

والاعتقاداتِ الحقةِ يزولُ دنسُ الجهالاتِ، وبالأعمالِ الصَّالحاتِ / [8و] دنسُ الذُّنُوبِ والمعاصي.

2- في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ قال المُصنِّفُ: "ويومُ الدِّينِ: يومُ الجزاءِ"، قال

الشَّرواني¹²⁸: أي: المرادُ بيومِ الدِّينِ ها هنا يومُ جزاءِ الأعمالِ - إن خيراً فخير وإن شراً فشرٌّ وذلك

يومُ القيمةِ، فاخْتِيارُ يومِ الدِّينِ على يومِ القيمةِ وسائرِ الأسماءِ قيل: لرعايةِ الفاصلةِ وإفادَةِ العمومِ؛

فإنَّ الجزاءَ يتناولُ جميعَ أحوالِ الآخرةِ إلى السَّرمَدِ.

3- في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ قال البيضاوي: "ولا يُطْلَقُ على غيرهِ تعالى إِلَّا مُقْتِداً، كقولِهِ:

ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ"، قال الشَّرواني: أي: لا يُستعملُ لفظُ الرَّبِّ استعمالاً شائعاً أو في الإسلامِ منفرداً في

غيرِ اللهِ تعالى إِلَّا مُقْتِداً أي: بالإضافةِ كَرَبِّ الدَّارِ، وَمِنْهُ قولُهُ تعالى حكايةً عن يوسفَ عليه السلامِ:

﴿ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ﴾ [يوسف: 50/12]. وأما قولُ الحارثِ بنِ حِلِيزَةَ في مدحِ منذرِ بنِ ماءِ السَّمَاءِ:

¹²⁷ ينظر: قسم التحقيق، ص 177

¹²⁸ ينظر: قسم التحقيق، ص 475

فنادرٌ وفي الجاهلية وإتما قلنا مفرداً لأنه يستعمل في غيره تعالى جمعاً سواء قيّد بالإضافة وأطلق.

4- في تفسير قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ قال البيضاوي: "ولما كان الحمد من شعب الشكر" قال الشرواني¹²⁹: ومعنى كونه من شُعبه أنه من أقسامه، وإتما عبّر عن الأقسام بالشُعب لِكُونِهَا مُتَشَعِّبَةً عن مَقْسَمِهَا إِلَّا أَنْ كَوْنَ الْحَمْدِ مِنْ شُعْبِ الشُّكْرِ بِاعْتِبَارِ الْمَوْرِدِ، أَمَا بِاعْتِبَارِ الْمُتَعَلِّقِ فَالشُّكْرُ مِنْ شُعْبِ الْحَمْدِ.

5- في تحقيق لفظ الجلالة قال البيضاوي: "وتفخيم لاه" قال الشرواني¹³⁰: أي: تغليظ لام لفظِ الله بمعنى تسمينها في التلْفُظِ فهو ضِدُّ الرَّقِيقِ، وقد يُطْلَقُ التَّفْخِيمُ على تركِ الإمالة وعلى إمالة الألف نحو مخرجِ الواو كما في الصَّلوةِ والزكوةِ، وهذا التَّفْخِيمُ "إذا انفتح ما قَبْلَهُ" أي: قبلَ لفظِ الله نحو ﴿قل هو الله﴾ "أو انضمَّ" نحو رحمة الله "سُنَّة" أي: طريقةٌ مسلوكَةٌ توارثَها الخلفُ من السلفِ؛ لما في تفخيمِ اللامِ تعظيمٌ للاسمِ المُقْتَضِي لتعظيمِ المُسَمَّى وَفَرَّقَ بينه وبينَ لفظِ اللَّاتِ، ولأنَّ التلْفُظَ بِالْمُفْخَمِ لاستلزامه توجُّهاً أكثرَ وتحمُّساً أوفرَ يوجبُ الثَّوابَ.

6- في تحقيق البسملة قال المصنف: "وطولت الباء عوضاً عنها" قال الشرواني¹³¹: أي: لم يُترك مُقْتَضِي وضعِ الخِطِّ بالكُلِّيَّةِ، بل طُوِّلتِ الباءُ في الخِطِّ لتكونَ عِوضاً عنِ الهمزةِ المتروكةِ في الكتابةِ، قيل: إتما عَوَّضتْ لتكونَ الباءُ بمنزلةِ الألفِ في اسمِ الله، فتكونُ الابتداءُ بسمِ الله ابتداءً باسمِ الله، وغرضُ هذا القائلِ دفعُ ما يُقالُ من أنَّ الابتداءَ حقيقةً بالباءِ الجارّةِ هي كلمةٌ مستقلّةٌ لا باسمِ الله.

¹²⁹ ينظر: قسم التحقيق، ص 405.

¹³⁰ ينظر: قسم التحقيق، ص 354.

¹³¹ ينظر: قسم التحقيق، ص 306.

المَطْلَبُ الثَّانِي: الفَنَقْلَةُ (السُّؤال والجواب)

يُعَدُّ الشَّرَوَانِي من العلماء الذين يستخدمون أسلوب الفَنَقْلَة، وهو: "طرح الأسئلة والإجابة عليها"، وإنَّ هذا المنهج هو الغالب في كتب الشُّرُوح والحواشي، فهو أسلوبٌ يجذبُ الذَّهْنَ ويُرَسِّخُ الكلامَ في ذاكرةِ القارئِ، فاستخدمَ هذا في مواضع كثيرةٍ في حاشيته بصيغة "فإن قلت:.... قلتُ أو أقول:...."، وإليك بعض الأمثلة:

1- قال الشرواني¹³²: ومعلومٌ أنَّ عدمَ العلمِ بوجودِ الشيءِ وكذا عدمَ المصادفةِ لا يستلزمُ عدمَ وجوده، وهذا هو المرادُ هاهنا. قلنا: هذا كنايةٌ عن عدمِ الوجودِ بأن يُرادَ من نفيِ العلمِ والمصادفةِ نفيُ وجودِ المعلومِ، كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [يونس:18/10] أي لا يوجد فيهما.

فإن قلت: هذا إنما يتأتى على تقديرِ أن يكونَ المُتحدِّي هو الله عزَّ وجلَّ؛ لأنَّه لا يعزُبُ عن علمهٍ مثقالُ ذرَّةٍ في السمواتِ ولا في الأرضِ، وأيضاً علمه تعالى فعليٌّ، ومن حَواصِّ العلومِ الفِعلِيَّةِ أنَّها لازمةٌ لتحقُّقِ معلوماتها فيلزمُ من انتفائها انتفاءُ معلوماتها، وأمَّا على تقديرِ أن يكونَ المُتحدِّي هو العبدُ فلا؛ لأنَّ علمه ليس بشامِلٍ ولا فعليٍّ بل انفعاليٌّ.

قلت: لمَّا طلب العبدُ منهم المعارضةَ فلم يُعارضوا حتَّى اختاروا المقارعةَ بالسُّيوفِ على المعارضةِ بالحروفِ مع كثرتهم وإفراطهم في المُضادَّةِ والمُضارَّةِ حصلَ له العِلْمُ بأنَّه لم يوجد أحدٌ يقدرُ عليها لا يُقال: لو لم يوجد لما تصدَّى أحدٌ لمعارضتهِ وقد تصدَّى كما قال: "وأفحَم من تصدَّى لمعارضتهِ"؛ لأنَّنا نقولُ: كم من مُعاجزٍ عن شيءٍ يتصدَّى له ويتبرَّرُ في مُبرَّرٍ من يقدرُ عليه وهو بمراحلٍ عنه كيف؟! وقد يتصدَّى للتدريسِ والتعليمِ والإفادَةِ من لا استحقاقَ له للتعلُّمِ والاستفادةِ.

¹³² ينظر: قسم التحقيق، ص 159

2- عندما تحدّث عن مكانة وأهميّة علم التّفسير قال البيضاوي: "مبنى قواعد الشرع"، قال الشّرواني¹³³:

والمراد بقواعد الشرع هي المسائل الكليّة المتعلّقة بالأحكام الشرعيّة الاعتقاديّة والعلميّة؛ لأنّ أدلّتها مأخوذة منه: إمّا نصّاً أو استنباطاً، ومن السنّة التي حُجّجَتها مستندةٌ إليه من جهة أنّه لإعجازه يدلُّ على حقيقة رسالة من جاء به، ولاشتماله على وجوب اتّباعها في قوله: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر 7/59]، فلا يردُّ أنّ علم الحديث أيضاً مبنى قواعد الشرع؛ فلا وجه لتخصيص علم التّفسير.

فإنّ قلّت: علم التّفسير مُستمدٌّ من علم الحديث؛ لأنّ مبناه على تأويلاتٍ وبياناتٍ صدرت من الشّارع / [11ظ] صلواتُ الله عليه وسلامه، فإنّ قوله: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: 43/2] مُجْمَلٌ، والمُعَرَّفُ لمقاديرها وأعداد ركعاتها وفرائضها ونوافلها وهيئاتها وآدابها هي السنّة. قلتُ: استمداده منه من هذه الجهة لا ينافي كون حُجّية السنّة مستندةً إلى الكتاب المُعجَزِ على ما بيّنا آنفاً.

فإنّ قلّت: ما بال علماء الكلام يدّعون أنّ شرف العلوم وأعلاها علم الكلام؟ حتّى إنّ المُصنّف قال في ديباجة الطّوابع في بيان جهات شرف علم الكلام: إنّه "أعظم العلوم موضوعاً وأقومها أصولاً وفروعاً" إلى أن قال: "مبنى قواعد الشّرع وأساسها ورئيس معالم الدّين ورأسها".

قلتُ: (أفعل) التّفصيل موضوعٌ للزيادة بوجه ما لا من جميع الوجوه نحو: زيد أعلم من عمرو، أي: في الطّب، وعمرو أعلم منه أي: في الفلاحة، وقد حُقّق هذا في موضعه، فعلم التّفسير أشرف وأعلى من الكلام من حيث إنّ العقائد يجب أن تُستفاد من الأدلّة السمعيّة القطعيّة في نصوص الكتاب والسنّة حتّى يُعتدَّ بها، ولهذا لا اعتداد بالهيات الفلاسفة وعقائدهم لابتنائها على الأدلّة العقليّة

¹³³ ينظر: قسم التحقيق، ص 186

الصِّرْفَةَ؛ إذ المعارفُ الإلهيةُ بما لا يستَقِلُّ بها العقلُ، وعِلْمُ الكلامِ أيضاً أشرفُ وأعلى من حيث إنَّ ثبوتَ الشَّرْعِ يتوقَّفُ على المسائلِ الكلاميةِ؛ إذ ما لم يثبُت وجودُ صانعٍ قادرٍ مُرسِلٍ للرسولِ مُنزِلٍ الكتبِ.

3- في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ قَالَ الْمُصَنِّفُ: "المُرَادُ هو القسمُ الأخيرُ وما يكونُ وُصْلَةً إلى نيله من الآخرة؛ فإنَّ ما عدا ذلك يشتركُ فيه المؤمنُ والكافر. ﴿عَبْرَ الْمَعْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ بدلٌ من ﴿الَّذِينَ﴾ قال الشَّرواني¹³⁴: قوله: "وذلك" أي جعلُ "عَبْرَ الْمَعْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ" صفةً للموصولِ الذي هو أقسامُ المعرفةِ إمَّا يَصِحُّ بأحدِ التَّأويلين؛ إذ بدونِ التَّأويلِ يلزمُ وصفُ المعرفةِ/[118ظ] بالنَّكْرَةِ؛ لأنَّ كلمةَ (غير) لكونها من الأسماءِ المتوغلة في الإبهام لا يكتسبُ التَّعْرِيفَ من المضافِ إليه المعرفة."

فإنَّ قُلْتُ: كما لا يجوزُ وصفُ المعرفةِ بالنَّكْرَةِ كذلك لا يجوزُ إبدالُ النَّكْرَةِ من المعرفةِ، إلَّا أن يكونَ موصوفةً نحوُ "بالناصيةِ ناصيةٍ كاذبةٍ" صرَّفوا به. فما وجهُ تخصيصِ التَّأويلِ بجعله وصفاً بل لا بدَّ في جعله بدلاً أيضاً، وإلَّا لم يَصِحَّ البَدَلُ لعدمِ كونه موصوفاً.

قلتُ: قال: الرضويُّ "الحقُّ أنَّه يجوزُ تركُ وصفِ النَّكْرَةِ المبدلةِ من المعرفةِ إذا استُفيدَ من البَدَلِ ما ليس في المبدلِ منه، كقوله تعالى ﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [طه: 12/20] إذا لم يجعلِ اسمَ الوادي من الطيِّ؛ لأنَّ قُدْسَ مرتين فكأنَّه طُوًى بالتَّقْدِيسِ" انتهى.

4- في تحقيقِ لَفْظِ (أمين) قال البيضاوي: "وعن ابنِ عَبَّاسٍ رضي اللهُ عنهما سألتُ رسولَ الله عليه السَّلَامُ عن معناه "أي: معنى أمين "فقال: افعَل" قال الشَّرواني¹³⁵: دليلٌ لكونه اسماً لفعلٍ استجب.

¹³⁴ ينظر: قسم التحقيق، ص 641.

¹³⁵ ينظر: قسم التحقيق، ص 684.

فإن قلت: فالدليل لا يوافق الدعوى! قلت: حاصل جميع صيغ الأمر هو (افعل)، وأنه المفهوم العام لها، فإن (استجب) معناه افعِل الإجابة واضرب: معناه افعِل الضرب، وانصُر افعِل النصر، وهكذا فهو تفسيرٌ بالحاصل قصراً للمسافة، فهو من جملة جوامع الكلم.

المطلب الثالث: الاقتباس من الآيات القرآنية

اختلفت أقواله بالآيات القرآنية، ويُسمي العلماء هذا الفن الاقتباس؛ لأن الكاتب يُقوي كتابته بقول الله تعالى ولم يُشر إليه ولم يقل: قال الله أو قال الرسول، وإنما يكتفي بكتابه دون إشارة إلى قائلها:

1- قال البيضاوي في الأصل الاشتقاقي لفظ الجلالة: "أو من أله الفصيل: إذا وُلِع بأمه؛ إذ العباد يُولعون بالتضرع إليه في الشدائد"، قال الشرواني¹³⁶: قوله: "إذ العباد" هذا اللفظ بصم العين وتشديد الباء: جمع عابد، وبكسر العين وتخفيف الباء: جمع عبد، والأخير أنسب هاهنا؛ إذ الإنسان كلهم مؤلعون بفتح اللام اسم مفعول أي يجعلون والعين "بالتضرع إليه في" نزول "الشدائد" والحن؛ لأن الإنسان خلق هلوياً: إذا مسه الشر جزوعاً، وإذا مسه الخير منوعاً.

2- في تفسير قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ قال البيضاوي: "قيل: المغضوب عليهم اليهود" قال الشرواني¹³⁷: في بعض النسخ بالواو فيكون عطفاً على ما يُفهم من الكلام السابق من جعل غير المغضوب عليهم ولا الضالين بدلاً من الذين أنعمت عليهم أو صفة له؛ إذ لا شك أن الذين أنعمت عليهم أعني: المؤمنين موصوفون بمغايرة مطلق الكفرة، لا بمغايرة اليهود والنصارى فقط، ومعلوم أيضاً أن مطلق الكفرة مغضوبون وضالون ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: 167/4].

¹³⁶ ينظر: قسم التحقيق، ص 324.

¹³⁷ ينظر: قسم التحقيق، ص 671.

المَطْلَبُ الرَّابِعُ: التّعَارِيفُ

ذَكَرَ الشَّرَوَانِيُّ تَعَارِيفَ لِمَصْطَلِحَاتٍ عَدِيدَةٍ، مِنْهَا:

1- التَّأْوِيلُ فِي الْأَصْلِ: التَّرْجِيحُ مِنَ الْأَوَّلِ وَهُوَ الرُّجُوعُ، وَفِي الْعَرَفِ صَرَفُ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ إِلَى بَعْضِ

مُحْتَمَلَاتِهِ، إِمَّا لِنَوْعِ خَلَلٍ فِي الْمَعْنَى الظَّاهِرِ؛ لِكَوْنِهِ مَخَالِفًا لِمُحْكَمِ الْكِتَابِ أَوْ الْحَدِيثِ الْمُتَوَاتِرِ أَوْ

الْإِجْمَاعِ أَوْ الدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ الْقَطْعِيِّ فَحَ يَكُونُ التَّأْوِيلُ وَاجِبًا.¹³⁸

2- عِلْمُ الْأَدَبِ: بَأَنَّهُ عِلْمٌ يُحْتَرَزُ بِهِ عَنِ الْخَطَأِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ لِفِظًا أَوْ كِتَابَةً.¹³⁹

3- الْمَكِّيُّ: مَا نَزَلَ قَبْلَ الْهِجْرَةِ.¹⁴⁰

4- وَالْمَدِينِيُّ: مَا نَزَلَ بَعْدَهَا سِوَاءَ نَزَلْ بِالْمَدِينَةِ أَوْ بِمَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ أَوْ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ أَوْ بِسَفَرٍ مِنْ

الْأَسْفَارِ.¹⁴¹

5- الْقُرْآنُ: هُوَ النَّظْمُ الْمُعْجَزُ الْمُنَزَّلُ مِنَ اللَّهِ.¹⁴²

6- الشُّكْرُ: هُوَ صَرْفُ الْعَبْدِ جَمِيعَ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ بِهِ إِلَى مَا خُلِقَ لِأَجَلِهِ.¹⁴³

7- الْهُدَايَةُ: فِي اللَّعَةِ الْإِرْشَادُ، وَفِي الْإِصْطِلَاحِ دَلَالَةٌ أَرَادَ بِهَا الدَّلِيلَ الْمُوصَلَةَ إِلَى الْبُغْيَةِ، عَلَى مَا صَرَّحَ

بِهِ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾.¹⁴⁴

¹³⁸ ينظر: قسم التحقيق، ص 171.

¹³⁹ ينظر: قسم التحقيق، ص 189.

¹⁴⁰ ينظر: قسم التحقيق، ص 236.

¹⁴¹ ينظر: قسم التحقيق، ص 236.

¹⁴² ينظر: قسم التحقيق، ص 257.

¹⁴³ ينظر: قسم التحقيق، ص 399.

¹⁴⁴ ينظر: قسم التحقيق، ص 562.

المَطْلَبُ الخَامِسُ: شرحُ الكلماتِ الغريبةِ

يُشرحُ الشَّرَوَانِيُّ بعضَ الكلماتِ الغريبةِ التي يصعبُ فهمُها على القارئِ، وقد يعزوها إلى المعاجمِ كالقاموسِ والصِّحاحِ، في الألواحِ الأولى لقلَّما فعلَ ذلكَ، وفي الألواحِ الأخيرةِ كثيراً ما كان يعزوها إلى مُعجمِ القاموسِ، وقد يُطيلُ في الشَّرْحِ أو يختصرُ، ومن ذلكَ:

1- في تحشيتِهِ على قولِ البيضاوي: "مصاعق الخطباء" قال: جمعُ مِصْقَعٍ بكسرِ الميمِ وفتحِ القافِ كَمِنْبَرٍ وهو: البليغُ العالِي الصوتِ يقال: حَطِيبٌ مِصْقَعٌ أي: بليغٌ مُجَهِّزٌ حُطِبْتَهُ: إما من صَقَعَ الدِّيكُ إذا صاحَ، وإما من الصُّقِعَ بمعنى الجانبِ؛ لأنَّهُ يأخذُ في كُلِّ جانبٍ من الكلامِ، وإما من صَقَّعَهُ: إذا ضربَهُ على صَوْقَعَتِهِ أي: وسطِ رأسِهِ¹⁴⁵.

2- أَفْحَمَ أَسْكَتَ أَبْلَغَ إِسْكَاتٍ حَتَّى لَا يَسْتَطِيعَ جَوَاباً.¹⁴⁶

3- حَجَبُهُ: سَتْرُهُ، المَحْجُوبُ: المَسْتَوْر.¹⁴⁷

4- آمين: كذلكَ فَلْيَكُنْ، كما في الصِّحاحِ؛ وفي القاموسِ: اللهمَّ اسْتَجِبْ، أو كذلكَ فَلْيَكُنْ، أو كذلكَ فافْعَلْ.¹⁴⁸

5- الشِّعَارُ: مايلي الجسدَ من الثِّيابِ وهو مِمَّا يُزَيَّنُهُ.¹⁴⁹

6- الرَّفَثُ: الفُحْشُ مِنَ الكلامِ.¹⁵⁰

7- الأَبْتَرُ: الأَقْطَعُ والأَجْدَمُ.¹⁵¹

¹⁴⁵ ينظر: قسم التحقيق، ص 158

¹⁴⁶ ينظر: قسم التحقيق، ص 161

¹⁴⁷ ينظر: قسم التحقيق، ص 329

¹⁴⁸ ينظر: قسم التحقيق، ص 686

¹⁴⁹ ينظر: قسم التحقيق، ص 289

¹⁵⁰ ينظر: قسم التحقيق، ص 297

¹⁵¹ ينظر: قسم التحقيق، ص 273

8- وشاح: وهو جليّ تشدّه المرأة على نحرها.¹⁵²

9- الذل: بضمّ بمعنى الانقياد ويُقابله العزُّ فوصفُ الطريق به باعتبار كثرة وطئه بالأقدام، وإما من الذلّ

بكسرِ الذال: بمعنى اللين ويُقابله الصعّب.¹⁵³

10- التطرية بالهمزة على ماهو الرواية المشهورة الإيراد والإحداث من طراً عليه: إذا ورد، وبالياء

التّجديد: أي جعلُ الشّيء كالتّجديد في الطّراوة والبريق: من طرئت الثّوب إذا عملت به/[86ظ]

ما يجعله كالجديد، فالطّراوة في الأجسام كناية عن صقالتها وبريقها، وفي الكلام عبارة عن اللطافة

وحسنِ قَبوله.¹⁵⁴

11- "النّعيمُ والنّعمى - بالضمّ - الحفّضُ والدّعةُ والمال كالتّعمة بالكسر"، وقال أيضاً: "النّعمةُ

بالكسرة: المسرةُ واليدُ البيضاء الصّالحة" كما قال في القاموس.¹⁵⁵

12- التّقيض: صوتُ كصوتِ الباب إذا فُتح.¹⁵⁶

13- الحماسة: الشّدّة والشّجاعة.¹⁵⁷

المَبْحَثُ السّابع: المُقارنَةُ بين الرّمخشري والبيضاوي

قارنَ الشّرواني بين الرّمخشري والبيضاوي في كثير من المواضع، كثيراً ما يذكرُ سببَ عدولِ

البيضاوي عن الرّمخشري، وقد يكتفي بالمقارنة، أو يُرجّح بينهما، أو يوافقهما معاً، وفي بعض الأحيان

يذكرُ رأيه مخالفاً لكليهما.

¹⁵² ينظر: قسم التحقيق، ص 326

¹⁵³ ينظر: قسم التحقيق، ص 526

¹⁵⁴ ينظر: قسم التحقيق، ص 512

¹⁵⁵ ينظر: قسم التحقيق، ص 621

¹⁵⁶ ينظر: قسم التحقيق، ص 702

¹⁵⁷ ينظر: قسم التحقيق، ص 475

المَطْلَبُ الأول: المقارنة مع التعليل

1- قال البيضاوي: "والإله في الأصل لِكُلِّ معبود"، قال صاحبُ الكشَّاف: "والإله مِنْ أسماءِ الأجناس كالرَّجُلِ والفَرَسِ اسمٌ يقعُ على كُلِّ معبودٍ بِحَقِّ أو باطل، ثُمَّ غلبَ على المعبودِ بِحَقِّ، كما أنَّ النَّجْمَ اسمٌ لِكُلِّ كوكبٍ ثم غلبَ على الثُّرَيَّا". قال الشرواني¹⁵⁸: المُصنِّفُ تصرَّفَ في كلامه حيث اكتفى عن قوله: "من أسماءِ الأجناسِ كالرَّجُلِ والفَرَسِ" بقوله: "في الأصل"؛ لأنَّ أصلَ الإله معرُفاً: إله، وهو اسمٌ جنسٍ دخلَ عليه الألفُ واللامُ وحُذِفَ لفظُ الاسمِ في قوله: "اسمٌ يقعُ" إلى آخره، ثمَّ ذَكَرَ التعليلَ فقال: لأنَّ المختارَ عند المصنِّفِ - كما سيجيء - أنَّه صفةٌ لا اسمٌ، والمختارُ عند صاحبِ الكشَّافِ - كما صرَّحَ به - عكسه.

2- في تفسيرِ قوله تعالى: "الحَمْدُ لِلَّهِ" قال البيضاوي: "الحمد هو الثناء على الجميل الاختياري"، قال الشرواني¹⁵⁹: واعلم أنَّ صاحبَ الكشَّافِ قال في تعريفِ الحمد: "وهو الثَّنَاءُ والنِّدَاءُ على الجميل"، فعقَّبَ الثَّنَاءَ بالنِّدَاءِ، وهو رفعُ الصَّوْتِ إظهاراً لِمَا ادَّعاه من اختصاصه باللسانِ وكونه أشيع وأدلُّ وأطلقَ الجميل. والمصنِّفُ تصرَّفَ فيه بحذفٍ وزيادة حيث حذفَ قَيْدَ النِّدَاءِ، وزادَ قيدَ الاختياريِّ. ثم علَّلَ الحذفَ والزيادةَ فقال: فوجهُ الحذفِ هو أنَّ الثناءَ قد يُطلقُ على ذِكْرِ مايدلُّ على التعظيمِ فلا يكونُ إلا باللسانِ/[57و]، وقد يُطلقُ على الإتيانِ بما يدلُّ عليه قولاً كانَ أو فعلاً، فقيل: إنَّه حقيقةٌ فيهما، وقيل حقيقةً في الأوَّلِ فقط، وأما في الثاني فمجازٌ مشهورٌ...

وأما وجهُ زيادةِ قيدِ الاختياريِّ فَلَمَّا اتفقوا على أنَّ المحمودَ عليه لابدُّ وأنَّ يكونَ فعلاً اختياريّاً للمحمود، حتى إنَّ شُرَّاحَ الكشَّافِ اعتذروا عليه وقال: فُدِّسَ سرُّه: "إنَّما تركَ قيدَ الاختياريِّ في

¹⁵⁸ ينظر: قسم التحقيق، ص 312

¹⁵⁹ ينظر: قسم التحقيق، ص 389

تفسير معنى الحمدِ إمّا اعتماداً على الأمثلة؛ فإنّها اختيارية، وإمّا لأنّه أرادَ الفعلَ الجميلَ وهو بالاختيارِ، فزيادة هذا القيدِ استغنى كلامُ المصنّفِ عن الاعتذارِ المنافي لمقامِ التعريفِ.

3- في قول البيضاوي: "ومن عادة العربِ التّفنُّنُ في الكلامِ والعدولُ من أسلوبٍ إلى آخرٍ تطريةً له وتنشيطاً للسامع" قال الشّرواني¹⁶⁰: واعلم أنّ صاحبَ الكشّافِ جعلَ التطريةَ والنشاطَ معاً فائدةً واحدةً بالنسبةِ إلى السامعِ حيثُ قال: "إذا نُقِلَ الكلامُ من أسلوبٍ إلى أسلوبٍ، كانَ ذلكَ أحسنَ تطريةً لنشاطِ السّامعِ". ثم ذكرَ سببَ التّغييرِ فقال: والمُصنّفُ غيّرَ عبارتهِ إلى ما ترى؛ ليكونَ كلُّ منهما إلى فائدةٍ على حدّةٍ تكثرُ للفائدة.

4- في تحقيقِ لُفْظِ (الرّحمن) قال البيضاوي: "ومنه الرّحِم" وقال الكشّاف: "ومِنْهَا الرّحِم". ذكر الشّرواني سببَ عدولِ المُصنّفِ عن الكشّافِ قائلاً¹⁶¹: فقد عدلَ فيه المُصنّفُ أيضاً عن عبارةِ الكشّافِ، حيثُ قال: "ومنها الرّحِم" بتأنيثِ الضّميرِ، وجهُ العدولِ أنّ الضّميرَ ح يرجعُ إلى الرّحمةِ فيكونُ المعنى ومن الرّحمةِ بمعنى الرّقةِ والانعطافِ النَّفسانيّ أُخِذَ الرّحِمُ لانعطافِها الجِسْمانيّ إلى ما فيها.

5- في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ قال البيضاوي: "والصِّراطُ"، قال الشّرواني¹⁶²: أي لفظُ الصِّراطِ بالصّادِ ليسَ أصلاً في اللّغة، بل إمّا حصلَ "مِنْ قَلْبِ السِّينِ صاداً" علّلهُ صاحبُ الكشّافِ بقوله: "لأجل الطّاء"، ولمّا كانَ المُتبادِرُ منه أنّ الطّاءَ مانعةٌ عن السِّينِ؛ لأجلِ الثّقَلِ مع أنّ الثّقَلِ لا يُوجِبُ القَلْبَ إلى الصّادِ، وعدلَ عنه المصنّفُ إلى قوله: "ليطابق" أي الصّادُ و"الطّاءُ في الإطباق" تنبيهاً على أنّ هذا القلبَ إمّا هو لتحصيلِ المُطابَقةِ في الإطباقِ أي: في كونها من

¹⁶⁰ ينظر: قسم التحقيق، ص 514

¹⁶¹ ينظر: قسم التحقيق، ص 365

¹⁶² ينظر: قسم التحقيق، ص 601

الحروف المُطبَّقة التي هي الصَّادُ ومعجمه، وأمَّا السِّينُ فلكونها من المنفِتحة لا يخلو الجميع بينهما وبين الطَّاءِ عن نوعٍ ثَقُلَ فبالقلبِ صار أَفْصَحَ. وقد يُعَلَّلُ سببُ سُكوتِ المُصنِّفِ على الكشاف.

6- قال الشَّرواني¹⁶³: قال في الكشَّاف: "وقد التفت امرؤ القيس ثلاثَ التفاتِ في ثلاثةِ أبياتٍ" والمصنِّفُ سكتَ عن دِكْرِ عددِ الالتفاتِ في هذه الأبياتِ؛ لأنَّ قولَه: "في ثلاثة" كالتَّصِّصِ على أنَّ في كُلِّ بيتِ التفاتة.

7- في تفسيرِ قولِه تعالى: "غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ" قال المصنِّف: "وعن ابنِ كثيرٍ نَصَبُهُ على الحالِ من الضَّميرِ المجرورِ" قال الشَّرواني¹⁶⁴: "أي: رُوي عن ابنِ كثيرٍ نصبُ (غير) على أن يكونَ حالاً من الضَّميرِ المجرورِ في (عليهم) و (أنعمت عليهم)، فيبقى ح لفظ (غير) على نَكَارَتِهِ الأَصْلِيَّةِ؛ لأنَّ شَرْطَ الحالِ أن تكونَ نكرةً. وقال في الكشاف: "وهي قراءةُ رسولِ الله صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ"، والمصنِّفُ سكتَ عن هذا؛ لأنَّه أوردَ عليه أن جميعَ [121ظ] القراءاتِ قراءتُه عليه السلام.

المَطْلَبُ الثَّانِي: الاكْتِفَاءُ بِالْمُقَارَنَةِ

1- قارَنَ الشَّرواني بين المصنِّفِ والرَّخْشَرِيِّ في تعريفِ الرَّحْمَةِ قائلاً¹⁶⁵: قوله - أي قول البيضاوي - "والرَّحْمَةُ في اللُّغَةِ: رِقَّةُ القلبِ"، قال صاحبُ الكشَّاف: "ومعناها". أي: معنى الرحمة - "العطفُ والحِنْوُ".

2- قال الشَّرواني¹⁶⁶: قوله - أي قول البيضاوي - "قولُه عليه السَّلَامُ عَلَّمَنِي جِبْرَائِيلَ"، وفي الكشَّافِ موافقاً لكتبِ الحديثِ: "لقنني" بدل "علَّمَنِي"، وهذا الحديثُ رواه البيهقي وغيره.

¹⁶³ ينظر: قسم التحقيق، ص 517

¹⁶⁴ ينظر: قسم التحقيق، ص 652

¹⁶⁵ ينظر: قسم التحقيق، ص 363

¹⁶⁶ ينظر: قسم التحقيق، ص 690

3- قال الشَّرواني¹⁶⁷: واعلم أنَّ صاحبَ الكشاف جعلَ كُلاً من ألهَ بالفتح وتألَّه واستألَّه مُشتقاً من الأله، ولمَّا لزمه اشتقاقُ الفعلِ مِنْ غَيْرِ المصدرِ استشهدَ عليه بقوله: "كما قيل: استنوقَ واستحجرَ في الاشتقاقِ من الحَجَرِ والنَّاقَةِ، ثُمَّ جعلَ الإلهَ مُشتقاً من ألهَ بالكسر بمعنى تحيَّرَ"..... لم يتبعهُ المُصنِّفُ فيما ذكره، بل خالفه وجعلَ الكلَّ مُشتقاً مِنْ (أله) بمعنى: عبدَ فقال بعدما صرَّحَ باشتقاقه: آله: من (أله) ومنه: تألَّه واستألَّه، أي: ومن أله بمعنى عبدَ اشتقاقُ تألَّه واستألَّه، فمعناهما: تعبَّدَ وستعبد، لاصارَ إلهاً، كما في تحجَّرَ واستحجرَ بمعنى صارَ حجراً، كما زعم صاحبُ الكشاف.

المَطْلَبُ الثَّالِثُ: المقارنَةُ مع التوفيقِ بينهما

1- قال الشَّرواني¹⁶⁸: إنَّهم بعد ما اتَّفَقوا في أنَّ (هُدَى) يتعدَّى إلى المفعولين، وأنَّ تعديته إلى المفعولِ الأوَّلِ بنفسه لا محالةً اختلفوا في أنَّ تعديته إلى المفعولِ الثاني: فذهب بعضهم إلى أنَّه يتعدَّى إليه بنفسه و بحرفِ الجرِّ مِنْ إلى و اللامِ إلى آخره، وذهب صاحبُ الكشافِ و تبعهُ المُصنِّفُ إلى أنَّ تعديته إليه بحرفِ الجرِّ، و أنَّ ما يُستعملُ مُتعدِّياً إليه بنفسه معدولٌ عن الأصل، وأنَّه بتقديرِ حَرْفِ الجرِّ.

2- قال البيضاوي في تحقيقِ لفظِ (الرَّحْمَن): "والأظهُرُ أنَّه غيرُ مُنصرفٍ" قال الشَّرواني¹⁶⁹: أي: الرَّاجِحُ في الاعتبارِ أنَّ لفظَ (الرَّحْمَن) غيرُ منصرفٍ. واعلم أنَّ النُّحاةَ اختلفوا في (رحمن) في أنَّه منصرفٌ أو غيرُ منصرفٍ؛ فإنَّه ليس له مؤنَّثٌ لا رُحْمَى ولا رُحْمَانَةٌ؛ لأنَّه صِفَةٌ خاصَّةٌ لله تعالى لا يُطلقُ على غيره تعالى، لا على مُذكَّرٍ ولا مؤنَّثٍ، فعلى مذهبِ مَنْ شرطَ/[56ظ] انتفاءً (فعلانية) فهو غيرُ منصرفٍ،

¹⁶⁷ ينظر: قسم التحقيق، ص 316

¹⁶⁸ ينظر: قسم التحقيق، ص 566

¹⁶⁹ ينظر: قسم التحقيق، ص 383

وعلى مذهبٍ مَنْ شرطَ وجودَ (فعلى) فهو منصرف. وذهب صاحبُ الكشَّافِ وتبعه المصنِّفُ إلى أنَّ الراجحَ عدمُ صرْفِهِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إلى الاختصاصِ العارضِ المانعِ لاعتبارِ التَّأْنِيثِ، وإليه أشارَ المصنِّفُ بقوله: "وإنَّ حَظَرَ أَي: مَنَعَ اختصاصُهُ باللهِ تعالى أن يكونَ لَهُ مُؤَنَّثٌ على فَعْلَانَةٍ أو فَعْلَى".

3- قال الشَّرواني¹⁷⁰: وقوله: "للدَّلالَةِ على أَنَّهُ الحَقِيقُ بالحمدِ" خبرٌ لقوله: "وإجراءُ هذه الأوصافِ" إلخ على ما نَبَّهنا عليه، قال في الكشَّافِ: "وهذه الأوصافُ الَّتِي أُجْرِيَتْ على اللهِ سُبْحانَهُ وتعالى مِنْ كونه ربًّا مالِكًا للعالمينَ، ومِنْ كونه مُنعمًا بالنِّعمِ كُلِّهَا، ومِنْ كونه مالِكًا للأمرِ كُلِّهِ بعدَ الدَّلالةِ على اختصاصِ الحمدِ به، وأنَّه به حَقِيقٌ في قوله الحمدُ لله دليلٌ على أنَّ مَنْ كانتَ هذه صفاتِهِ لم يكنْ أحدٌ أحقُّ منه بالحمدِ والتَّناءِ عليه بما هو أهله" انتهى.

المَطْلَبُ الرَّابِعُ: المِيقَانَةُ مَعَ تَرْجِيحِ البِيضَاوِي

1- في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ قال البيضاوي: "تقديمُ المعمولِ هاهنا أوقعٌ.... لأنَّه أَهَمُّ"، قال الشَّرواني¹⁷¹: فمعنى قوله: "لأنَّه أَهَمُّ"؛ لأنَّ المعمولَ هاهنا وهو اسمُ اللهِ نُصِبَ عَيْنِ المؤمنِ لا يخطرُ بقلبه شيءٌ إلا وقد خطرَ هو قلبه، وأمَّا ما ذكره الشَّيْخُ عبدُ القاهر "مِنْ أَنَّهُ لا يكفي أن يُقالَ: قدم" لأنَّه أَهَمُّ مِنْ غيرِ أنْ يذكرَ بِمِ كانَ أَهَمَّ فَإِنَّمَا هو في الأهميَّةِ المطلقةِ الشَّاملةِ، كما في الكشافِ حيثُ علَّلَ الأهميَّةَ بالدَّلالةِ على اختصاصِ، فالتَّخالفُ بينِ كلامِي القاضي والكشافِ لاختلافِ النَّظَرينِ، ونظرُ المصنِّفِ أدقُّ؛ لأنَّه جعلَ الدَّلالةَ على الاختصاصِ وجهًا مستقلًّا للتَّقديمِ لانتِمَّةِ للأهميَّةِ، تَبَصَّرَ.

¹⁷⁰ ينظر: قسم التحقيق، ص 490

¹⁷¹ ينظر: قسم التحقيق، ص 269

2- في تفسير قوله تعالى: ﴿عَبَّرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ قال البيضاوي: "و(عليهم) في محلِّ الرَّفْعِ؛ لأنَّه نائبُ مَنْابِ الْفَاعِلِ" قال الشَّرواني¹⁷²: "وأشارَ بقوله: "لأنَّه نائبُ مَنْابِ الْفَاعِلِ" إلى أنَّ مَفْعُولَ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ليس بفاعل، بل هو قائمٌ مقامَ الْفَاعِلِ وهو مُخْتَارُ ابْنِ الْحَاجِبِ وسائرِ الْمُحَقِّقِينَ، وأمَّا الْمُخْتَارُ عِنْدَ صَاحِبِ الْكَشَّافِ فهو أنَّه فاعلٌ وهو مذهبُ عبدِ الْقَاهِرِ؛ ولهذا أُطْلِقَ فِي الْمَفْصَلِ تَعْرِيفَ الْفَاعِلِ عَنِ قَيْدِ عَلِيٍّ جِهَةً قِيَامِهِ بِهِ، وَصَرَّحَ بِهِ فِي الْكَشَّافِ هَاهُنَا أَيْضاً حَيْثُ قَالَ: "وَمَحَلُّ الثَّانِيَةِ الرَّفْعِ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ"، فَالْمَصْنُفُ عَدَلَ عَنْهُ تَنْبِيهاً عَلَى أَنَّ الْمُخْتَارَ عِنْدَهُ مَازْهَبٌ/[123ظ] إِلَيْهِ ابْنُ الْحَاجِبِ، وَهُوَ الْمُنَاسِبُ تَسْمِيَةً بِمَفْعُولِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ كَمَا لَا يَخْفَى. "بِخِلَافِ" عَلَيْهِمُ "الْأَوَّلُ" أَي: الَّذِي فِي «أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ» وَالْمَرَادُ أَيْضاً: الْمَجْرُورُ وَحْدَهُ؛ فَإِنَّهُ مَنْصُوبٌ الْمَحَلَّ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ (أَنْعَمْتَ).

3- قال البيضاوي: "الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ اسْمَانِ بُنْيَا لِلْمَبَالِغَةِ" قال فِي الْكَشَّافِ: "الرَّحْمَنُ فَعْلَانٌ مِنْ رَحِمَ كَغَضِبَانَ وَسَكَرَانَ مِنْ غَضِبَ وَسَكَرَ، وَكَذَلِكَ الرَّحِيمُ فَعِيلٌ مِنْهُ كَمَرِيضٍ وَسَقِيمٍ مِنْ مَرَضَ وَسَقِمَ". ثم قال: "وَفِي الرَّحْمَنِ مِنَ الْمَبَالِغَةِ مَا لَيْسَ فِي الرَّحِيمِ" قال الشَّرواني¹⁷³: "وَالْمَصْنُفُ عَدَلَ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ يُؤْهِمُ أَنَّ صِيغَةَ فَعْلَانٍ وَفَعِيلٍ مِنَ الصِّيغَةِ الْمَوْضُوعَةِ لِلْمَبَالِغَةِ كَفَعَالٍ مِثْلًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِلَّا لَدَلَّ كُلُّ مَنْهَمًا فِي جَمِيعِ الْمَوَادِّ عَلَى الْمَبَالِغَةِ، وَالتَّالِي بَاطِلٌ؛ فَإِنَّ عَطَشَانَ وَسَقِيمٍ وَمَرِيضٍ إِذَا يَدُلُّ عَلَى مُجَرَّدِ الثُّبُوتِ مِنْ غَيْرِ مَبَالِغَةٍ، وَتَوْضِيحُهُ/[49ظ] كَمَا أَنَّ الْمَادَّةَ أَعْنَى الْحُرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ فِي الْأَفْعَالِ وَالْمُسْتَقْتَاتِ مَوْضُوعَةٌ لِلْحَدِيثِ الْمَخْصُوصِ فِي ضَمَنِ أَيِّ صِيغَةٍ وَهَيْئَةٍ كَانَتِ الضَّادُ وَالرَّاءُ وَالْبَاءُ؛ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْحَدِيثِ الْمَخْصُوصِ سِوَاءِ عَبَّرَ عَنْهُ بِصِيغَةِ الْمَاضِي أَوْ الْمَضَارِعِ أَوْ اسْمِ الْفَاعِلِ أَوْ اسْمِ الْمَفْعُولِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

¹⁷² ينظر: قسم التحقيق، ص 660

¹⁷³ ينظر: قسم التحقيق، ص 358

المطلب الخامس: المقارنة مع ترجيح الكشاف

1- في تحشية الشرواني على قول البيضاوي: "قيل: المغضوب عليهم اليهود"، قال¹⁷⁴: ومعلوم أيضاً أنّ مُطلق الكفرة مغضوبون وضالون ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء:4/167] وقوله: ﴿وَلَكِن مَّن شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ﴾ [النحل: 106/16] فكأنه قيل: هم مُطلق الكفرة. وقيل: لا بل المغضوب عليهم اليهود، والضالون النَّصارى، وبالجملة خصَّ هذا القائل المغضوب باليهود "لقوله تعالى فيهم" أي: في شأنهم، وفي بعض النسخ (منهم) بدل فيهم - وهو غلط - وقع من النَّاسخ؛ لأنَّ أول الآية ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِّنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ﴾ [المائدة:5/60] الآية من لَعَنَهُ اللَّهُ وَعَظِبَ عَلَيْهِ، والدليل على أنّ هذه الآية نزلت في شأن اليهود أنّ آخر الآية ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ﴾ [المائدة:5/60]. وقد أجمعوا على أنّ المسخَّ إلى القردة والخنازير لم يقع إلّا في اليهود. "والضالّين: النَّصارى لقوله تعالى: (في شأنهم) ﴿قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا﴾ [المائدة:5/77]"، والدليل عليه أنّ ما قبل الآية ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [المائدة:5/75] الآية، ثمَّ قال: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ﴾ [المائدة:5/77] بأن ترفعوا عيسى من مرتبة الرّسالة إلى مرتبة الألوهية ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ / [125] وَقَبْلُ﴾ [المائدة:5/77] وقالوا: عيسى ابن الله وأضلوا من شايعهم في ذلك كثيراً. ولما كانت الآيتان بظاهريهما لا تدلّان على أنّ المُدعى لأنّ الآية الأولى إنّما تدلُّ على أنّ اليهود مغضوب عليهم، لا على أنّ المغضوب عليهم هم اليهود، والمُدعى هو الثاني دون الأول، وكذا الآية الثانية إنّما تدلُّ على أنّ النَّصارى ضالّون، لا أنّ الضالّين هم النَّصارى وهو المُدعى. "مرّض صاحب الكشاف هذا القول حيث قال: "وقيل: المغضوب

¹⁷⁴ ينظر: قسم التحقيق، ص 671

عليهم اليهود" إلى آخره، والمصنّف أيضاً نقلَ القولَ المذكورَ، ولكنْ زادَ على الكشّافِ قولَه: "وقد رويَ هذا مرفوعاً" رداً عليه في تضعيفه أي: كيف يُمرّضُ القولُ المذكورُ ويُعدُّ ضعيفاً وقد ثبتَ أنه حديثٌ مرفوعٌ إلى النبيِّ غيرِ موقوفٍ على الصحابيِّ حتى يكونَ حديثاً ضعيفاً وهو ما أخرجه الترمذيُّ عن عديِّ بنِ حاتمٍ أنّ النبيَّ عليه السّلامُ قال: (المغضوبُ عليهم اليهودُ والضّالُّونَ النَّصاريُّ)، وفي مسندِ الإمامِ أحمد: (سألَ رجلٌ النبيَّ عليه السّلامُ فقال: يا رسولَ الله مَنْ هؤلاءِ المغضوبُ عليهم؟ فقال عليه السّلامُ: اليهودُ، وقال: مَنْ هؤلاءِ الضّالُّونَ، فقال عليه السّلامُ: النَّصاريُّ)..... أقولُ: هذا النَّصُّ المرفوعُ لا يجوزُ حملُهُ على ظاهره الذي هو التّقييدُ والتّخصيصُ؛ لأنَّهُ مع كونه خلافَ الأصلِ مخالفٌ للآياتِ النَّاطقةِ بعمومِ الغضبِ والضّلالِ لجميعِ الكفّارِ كما نقلناه سابقاً، فهو محمولٌ على أنّه بيانٌ من الشّارعِ عليه السّلامُ لما هو الأصلُ في ذلك لشدّةِ ظهورِ الغضبِ في اليهودِ والضّلالِ في النَّصاريِّ فيفسِّره بغيرِ ما فسّره الشّارعُ ممّا يحتمله اللَّفظُ لا يكونُ مخالفاً للنّصِّ وقولاً بالرأي؛ ولذا قال: "ويتجهُ عليه" أي: يصيرُ موجّهاً ومقبولاً، أو يسنّحُ ويظهُرُ بناءً على هذا التفسيرِ المنقولِ عن الشّارعِ/[126ظ] المبنيِّ على بيانِ ما هو الأصلُ من غيرِ اعتبارِ تقييدٍ وتخصيصٍ، وفاعلٌ يتّجهُ هو قوله: "أنّ يُقالَ: المغضوبُ عليهم العُصاةُ، والضّالِّينَ الجاهلونَ بالله" أي: الذي يتّجهُ ويسنّحُ بناءً على التفسيرِ المرويِّ من الشّارعِ هو هذا القولُ، أعني: تفسيرُ المغضوبِ عليهم بالعُصاةِ، والضّالِّينَ بالجاهلينَ بالله؛ لأنَّ الشّارعَ لما لم يُردِ التّقييدَ والتّخصيصَ، بل اكتفى ببيانِ ما هو الأصلُ فقد وسّع دائرةَ التفسيرِ، فلِكُلِّ أحدٍ أن يُفسِّره بما سنّحَ وظهّرَ له من غيرِ لزومِ مخالفةٍ للنّصِّ.

المَبْحَثُ الثامن: ما انفرد به الشرواني

يَتَّبِعُ الشَّرَوَانِي فِي مَنْهَجِهِ لِمُنَاقَشَةِ مَسْأَلَةِ مَا بَانَ يَذْكَرُ آرَاءَ الْعُلَمَاءِ، ثُمَّ يُظْهِرُ رَأْيَهُ وَقَدْ يَكُونُ مُوَافِقاً

لِرَأْيِ أَحَدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَوْ مُخَالَفاً لِلْجَمِيعِ، وَمِنْ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ:

1- فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ قَالَ الْبِيضَاوِيُّ: "وَإِيَّاءُ: ضَمِيرٌ مَنْصُوبٌ مَنْفَصِلٌ، وَمَا يَلْحُقُهُ مِنْ

الْيَاءِ وَالْكَافِ وَالْهَاءِ حُرُوفٌ زِيدَتْ لِبَيَانِ التَّكْلِيمِ وَالْخَطَابِ وَالْغَيْبَةِ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، كَالْتَّاءِ فِي

أَنْتَ وَالْكَافِ فِي أَرَأَيْتَكَ." ذَكَرَ الشَّرَوَانِي آرَاءَ الْعُلَمَاءِ فِي أَصْلِ (إِيَّاكَ) وَالْكَافِ فِيهَا، بَدَأَ بِقَوْلِ

الرَّجَاجِيِّ وَالسِّيْرَانِيِّ فَقَالَ¹⁷⁵: قَوْلُهُ: "وَإِيَّاءُ: ضَمِيرٌ" شَرْعٌ فِي تَحْقِيقِ لَفْظِ (إِيَّاكَ) يَعْنِي: إِنَّ (إِيَّاكَ) لَيْسَ

بِمَجْمُوعَةٍ كَلِمَةً وَاحِدَةً، بَلْ (إِيَّاءُ) وَحْدَهُ ضَمِيرٌ لَيْسَ بِاسْمٍ ظَاهِرٍ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الرَّجَاجِيُّ وَ

السِّيْرَانِيُّ؛ فَإِنَّهُمَا ذَهَبَا إِلَى أَنَّ: (إِيَّاءُ) اسْمٌ ظَاهِرٌ مُبْتَهَمٌ أُضِيفَ إِلَى الضَّمَائِرِ الَّتِي بَعْدَهُ لِإِزَالَةِ الْإِبْهَامِ،

"مَنْصُوبٌ" لَا مَرْفُوعٌ وَلَا مَجْرُورٌ "مَنْفَصِلٌ" لَا مُتَّصِلٌ، "وَمَا يَلْحُقُهُ مِنَ الْيَاءِ" فِي التَّكْلِيمِ نَحْوُ إِيَّاءِ

"وَالْكَافِ" فِي الْخَطَابِ نَحْوُ إِيَّاكَ، "وَالْهَاءِ" فِي الْغَيْبَةِ نَحْوُ إِيَّاهُ "حُرُوفٌ" فِي صُورَةِ الضَّمَائِرِ لَا ضَمَائِرٌ؛

لِدَلَالَتِهَا عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهَا. ثُمَّ قَالَ: وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُصَنِّفَ بَعْدَ مَا حَكَمَ عَلَى اللَّوَّاحِقِ بِإِيَّاءِ بِأَمْرَيْنِ:

بِكُونِهَا حُرُوفاً وَبِانْتِفَاءِ الْإِعْرَابِ عَنْهَا قَاسَهَا عَلَى التَّاءِ وَالْكَافِ حَيْثُ قَالَ: "كَالتَّاءِ فِي (أَنْتَ)

وَالْكَافِ فِي (أَرَأَيْتَكَ)". ثُمَّ ذَكَرَ قَوْلَ ابْنِ الْحَاجِبِ وَالرَّجَاجِيِّ قَائِلًا¹⁷⁶: فَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ مُرَادُ

الْمُصَنِّفِ قِيَاسَهَا عَلَيْهِمَا فِي كَوْنِهَا حُرُوفاً أَوْ فِي انْتِفَاءِ الْإِعْرَابِ عَنْهَا، وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ مَا قَالَ ابْنُ

الْحَاجِبِ: مِنْ "أَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى أَنَّ اللَّوَّاحِقَ الَّتِي تَلْحَقُ (إِيَّاءُ) حُرُوفٌ تَدُلُّ عَلَى أَحْوَالِ الْمَرْجُوعِ إِلَيْهِ لَا

مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ أَنَّهَا أَلْفَاظٌ اتَّصَلَتْ بِمَا لَفْظُهُ وَاحِدٌ، وَيَتَبَيَّنُ بِهَا مَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ فَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ

¹⁷⁵ ينظر: قسم التحقيق، ص 518

¹⁷⁶ ينظر: قسم التحقيق، ص 520

حروفاً كاللواحق / [87و] بَأَنْ فِي: أَنْتَ أَنْتُمْ أَنْتُمْ؛ فَإِنَّهَا حُرُوفٌ مَبْنِيَّةٌ لِأَحْوَالِ الْمَرْجُوعِ إِلَيْهِ " انتهى.... و يُؤَيِّدُ الثَّانِي مَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْكَشْفِ حَيْثُ قَالَ: "كَمَا لَا مَحَلَّ لِلْكَافِ فِي أَرَأَيْتَكَ".... قَالَ فُؤَيْدُ سِرِّهِ: "الْكَافُ وَأَخْوَاتُهَا فِي: أَرَأَيْتَكَ أَرَأَيْتَكُمْ أَرَأَيْتَكُمْ بِمَعْنَى طَلْبِ الْإِخْبَارِ حُرُوفٌ إِجْمَاعاً تَدُلُّ عَلَى أَحْوَالِ الْمُخَاطَبِ، وَ يَتَعَيَّنُ بِهَا مَا أُرِيدَ بِالتَّاءِ، فَكَانَتْ أَوَّلَى بِجَعْلِهَا مَقْيِساً عَلَيْهَا فِي انْتِفَاءِ الْإِعْرَابِ مَحَلًّا مِنَ اللُّوْحِقِ بِأَنْ" انتهى. ثُمَّ بَيَّنَّ رَأْيَهُ فَقَالَ: أَقُولُ: وَجْهُ الْأَوْلَوِيَّةِ أَنَّ اللُّوْحِقَ بِأَنْ لَيْسَتْ حُرُوفاً إِجْمَاعاً؛ لِأَنَّ مَذْهَبَ الْفَرَّاءِ: أَنَّ الضَّمِيرَ هُوَ (أَنْتَ) بِكَمَالِهِ، وَمَذْهَبُ بَعْضِهِمْ: أَنَّ اللُّوْحِقَ هِيَ الضَّمَائِرُ الَّتِي كَانَتْ مَرْفُوعَةً مُتَّصِلَةً، وَ(أَنْ) دَعَامَةٌ لَهَا دُعِمَتْ بِهَا حِينَ أُرِيدَ انْفِصَالُهَا، لِتَسْتَقِلَّ لَفْظاً وَكَأَنَّ مَقْصُودَ فُؤَيْدِ سِرِّهِ تَرْجِيحُ قِيَاسِ صَاحِبِ الْكَشْفِ عَلَى قِيَاسِ ابْنِ الْحَاجِبِ. وَأَنْتَ خَيْرٌ بِأَنَّ الْعِبَارَةَ الْمَنْقُولَةَ عَنِ ابْنِ الْحَاجِبِ نَصٌّ فِي أَنَّهُ جَعَلَ اللُّوْحِقَ مَقْيِساً عَلَيْهَا فِي كَوْنِهَا حُرُوفاً لَا فِي انْتِفَاءِ الْإِعْرَابِ، كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ آتِئاً، بَلْ رِمَا يَدَّعِي أَنَّ الْمُحْتَاجَ إِلَى الْقِيَاسِ هُوَ كَوْنُهَا حُرُوفاً؛ إِذْ انْتِفَاءُ الْإِعْرَابِ مِنْ لَوَازِمِ الْحَرْفِيَّةِ، نَعَمْ يَرِدُ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ أَنَّ الْكَافَ كَانَ هِيَ الْأَوْلَى بِجَعْلِهَا مَقْيِساً عَلَيْهَا فِي كَوْنِهَا حُرُوفاً أَيْضاً مِنَ اللُّوْحِقِ بِأَنْ؛ لِأَنَّ الْكَافَ حَرْفٌ إِجْمَاعاً بِخِلَافِ اللُّوْحِقِ بِأَنْ.

2- فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ قَالَ الْمَصْنِفُ: "وَ(لَا) مَزِيدَةٌ لِتَأْكِيدِ مَا فِي (غَيْرِ) مِنْ مَعْنَى النَّفْيِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: لَا الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ"، قَالَ الشَّرَوَانِيُّ¹⁷⁷: يُرِيدُ أَنْ (لَا) فِي قَوْلِهِ ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ لَيْسَتْ بِعَاطِفَةٍ لِانْتِفَاءِ شَرْطِ كَوْنِهَا عَاطِفَةً. ثُمَّ ذَكَرَ قَوْلَ ابْنِ هِشَامٍ فَقَالَ: قَالَ فِي مَغْنِيِّ اللَّيْبِ: "لَهَا ثَلَاثَةٌ شُرُوطٌ: أَحَدُهَا أَنْ يَتَقَدَّمَهَا إِثْبَاتُ كِبَاءِ زَيْدٍ لِاعْمُرٍ، أَوْ أَمْرُ كَاضِرِ زَيْدٍ لِاعْمُرٍ، الثَّانِي أَنْ لَا يَقْتَرَنَ بِعَاطِفٍ، فَإِذَا قُلْتَ: مَا جَاءَ زَيْدٌ لِاعْمُرٍ فَالْعَاطِفُ الْوَاوُ وَلَا تَوْكِيدٌ لِلنَّفْيِ وَفِي هَذَا الْمَثَلِ مَانِعٌ آخَرَ مِنَ الْعَطْفِ بِلَا وَهُوَ تَقَدُّمُ النَّفْيِ، وَقَدْ اجْتَمَعَا أَيْضاً فِي ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾

¹⁷⁷ ينظر: قسم التحقيق، ص 661

انتهى. وليس المانع من كونها عاطفة لزوم اجتماع حَرْفِي العطف، كما توهم؛ لأنه ليس بمحدود كما في قولك العددُ إمَّا زوجٌ وإمَّا فرد، وما جاءني زيدٌ ولكن عمرو. " ثم ذكر قولاً لصبغة الله (كما أثبتته من النسخة ب) قائلاً: والقولُ بأنَّ عبدَ القاهر وأبا عليٍّ منعاً كونَ (إمَّا) عاطفةً وأنَّ (لكن) في المثال المذكور مجرَّد الاستدراك تعسُّفٌ؛ لأنَّ النحاة عدُّوهما من حروفِ العطف، وإنَّ بعضَ المحقِّقين صرَّحوا بأنَّ (إمَّا) لعطفٍ مابعدَها على ماقبَلِها، وأنَّ الواوَ لعطفِ (إمَّا) الثانية على (إمَّا) الأولى، وإنَّ عدَّ صاحب المعنى عَطْفَ حرفٍ على الحرفِ غريباً، وقيل: أشار المصنِّف بقوله: "مزيدة لتأكيد ما في غير" الخ إلى أنَّ المزيدة لا تجيء إلا بعد النفي، كما لا يخفى. انتهى. ثم استشهد بقول لابن يعيش فقال: أقول: هذا الحصر ممنوعٌ؛ لأنَّ صاحب المُفَصَّل بعد ما عدَّ (لا) من حروفِ الزيادة وقال الله ﴿لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: 29/57] أي لِأَنَّ يَعْلَمُ، وقال ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ [الواقعة: 75/56] وقال العجاج: "في بئرٍ لاحور وما شَعَرَ" انتهى كلامه. وبعدها ذكر قول ابن الحاجب قائلاً: قال ابنُ الحاجب في الكافية ولا تُزادُ مع الواو بعد النَّفي لفظاً نحو ما جاءني زيدٌ ولا عمرو، أو معنًى نحو: ﴿غَيْرِ الْمَعْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾، وبعد (أن) المصدرية نحو قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ آلًا تَسْجُدُ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف: 12/7]. وقلَّت قَبْلَ أُقْسِمُ نحو لا أُقْسِمُ، وشدَّت مع المضافِ نحو بئرٍ لاحور وما شَعَرَ، وصرَّح في المعنى أيضاً "بأنَّها زيدت لمجرَّد التوكيد وتقوية الكلام، كما في ﴿لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: 29/57]. ثمَّ إنَّ فائدة تأكيد النَّفي فيه أنَّه يدلُّ على انسحاب النَّفي على كُلِّ واحدٍ من المعطوفِ والمعطوفِ عليه، ولا يبقى مجالٌ أن يُتوهم أنَّ المنفيَّ هو المجموعُ من حيثُ هو مجموعٌ، وقيل: يجوزُ أن يكون فائدة زيادة كلمة (لا) بعد الواو وهاهنا دفعُ أن يُتوهم في أوَّل الوهلة أنَّه معطوفٌ على الموصول، يعني: لو قيل: (والضالين) لئوهم أوَّل الوهلة أنَّه معطوفٌ على ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ وأنَّ المعنى: اهدنا صراطَ الذين أنعمت عليهم

وصراطِ الضَّالِّينَ. ثم ذكر رأيه فقال: أقول: لا يذهبُ إليه أحدٌ أصلاً لا أوَّلَ وهلةٍ، ولا في المنام، ولا في السكر ولا في البرسام، لأظنُّكَ في مِرْيَةٍ من ذلك، وقوله: "فكأنَّه قال: لا المغضوب عليهم ولا الضالين" تحقيقٌ لتضمَّن (غير) معنى النَّفي وتصويرٌ له.

3- قال البيضاوي في تقييد لفظ (رب): "ولا يُطْلَقُ على غيره تعالى إلا مُقَيِّداً كقوله: ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ"، قال الشَّرواني¹⁷⁸: أي: لا يُستعمل لفظُ الرَّبِّ استعمالاً شائعاً أو في الإسلام منفرداً في غير الله تعالى إلا مُقَيِّداً أي: بالإضافة كَرَبِّ الدَّارِ، ومنه قوله تعالى حكايةً عن يوسف عليه السلام: ﴿ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ﴾ [يوسف: 50/12]. وأما قول الحارث بن حِزْرَةَ في مدح منذر بن ماء السَّماء:

وهو الرَّبُّ والشَّهيدُ على يَوْمِ الحَيَارِينِ والبَلَاءِ بلاء

فنادرٌ وفي الجاهلية وإمَّا قلنا مفرداً لأنَّه يستعمل في غيره تعالى جمعاً سواء قيّد بالإضافة وأطلق. قال قُدْسِ سرُّه: "وأما لفظُ الأرباب فحيث لم يُطْلَق على الله وحده جاز تقييده بالإضافة وإطلاقه، كما يُقال: ربُّ الأرباب وقال تعالى: ﴿أَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ﴾ [يوسف: 39/12]". ثم ذكر رأيه فقال: أقول: المُقَيِّدُ بالإضافة في ربِّ الأرباب: هو الربُّ وليس بجمعٍ والجمعُ أعني الأرباب ليس بمقَيِّدٍ بالإضافة، إلا أن يُرادَ بالتقييدِ بالإضافة أن يكونَ واقعاً في التَّركيب التقييديِّ الإضافيِّ. فتأمل.

المَبْحَثُ التاسع: منهجهُ في الاقتباس

ينقلُ الشَّرواني من مصادرٍ عديدةٍ إمَّا أن يقتبسَ القولَ أو يصيغه صياغةً أخرى، ويتَّبَع في نقله مِمَّنْ نقلَ عنه ثلاثة طُرُق: إمَّا أن يذكرَ اسمَ الكتاب، أو يذكرَ اسمَ العالم أو يذكرَ لفظاً (قيل) أو (قال) دونَ ذِكْرِ اسمِ القائل، ومن ذلك:

¹⁷⁸ ينظر: قسم التحقيق، ص 440

المَطْلَبُ الأول: الاقتباس مع ذِكْرِ اسمِ الكتاب

نقلَ الشَّرواني كثيراً عن الجُرْجاني فنقل عنه أقوالاً غيرَ التي ذكرها في حاشيته على الرَّخشي مثل:

شرح المواقف، شرح المفتاح؛ ونقل أيضاً عن الرَّخشي مثل: القسطاس، والمفصل.

1- عندما ناقش الشَّرواني مسألة الجهر في التسمية قال¹⁷⁹: وبالجملة لم يصدر من الأئمة الحنيفة في

شأن التسمية بالتسبة إلى الفاتحة / [21ظ] شيء من النفي والإثبات، وقال في التفسير الكبير

"تورع أبو حنيفة وأصحابه في الوقوع في هذه المسألة؛ لأنَّ إثبات أحد الطرفين فيها عظيم، ثمَّ إنَّه

لا بُدَّ من تحرير محل الخلاف في التسمية وتعيين ما اختاره المصنّف من بين الأقوال حتى يُعلم أن كلَّ

دليل يورده لإثبات ما اختاره هل يدلُّ عليه أم لا.

2- في تفسير قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، ناقش الشَّرواني مسألة تقديم العبادة على

الاستعانة، فذكر قولاً للكشاف قائلاً¹⁸⁰: حيثُ قال - أي الرَّخشي -: "والتَّقدِيمُ لِقصْدِ

الاختصاص". ثمَّ قال: "قال ابنُ عبَّاس رضي الله عنه: معناه" أي: معنى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ

نَسْتَعِينُ﴾ "نعبدُك ولا نعبدُ غيرك"، وهذا معنى حصريٌّ، لأنَّ حقيقةَ الحصرِ مُركَّبةٌ من إيجابِ

للمقصودِ عليه ونفي عمَّا عداه بالاستشهادِ بما قاله ابنُ العبَّاس. ثمَّ نقلَ قولَ ابنِ الحاجبِ ذاكراً

اسمَ كتابه فقال: يُسقطُ ما ذكره ابنُ الحاجبِ في شرح المُفصَّل حيثُ قال: "قوله: الله أحمدُ على

طريقةِ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ تقديماً للأهمِّ، وما يُنقلُ عنه أنَّه للحصرِ لا دليلَ عليه، والتمسُّكُ فيه بمثلِ (بل

الله فاعبد) ضعيفٌ؛ لأنَّه قد جاء فاعبدِ الله" انتهى.

¹⁷⁹ ينظر: قسم التحقيق، ص 245

¹⁸⁰ ينظر: قسم التحقيق، 545

3- في تفسير قوله تعالى: ﴿ولا الضالين﴾ قال البيضاوي: "و(لا) مزيدة لتأكيد ما في (غير) من معنى النفي" قال الشَّرواني¹⁸¹: يريد أن (لا) في قوله ﴿ولا الضالين﴾ ليست بعاطفةٍ لانتفاء شرطِ كونها عاطفة. ثم استشهد بقول لابن هشام فقال: قال في مغني اللبيب: "لها ثلاثة شروط: أحدها أن يتقدمها إثبات: كجاء زيد لا عمرو، أو أمرٌ كضرب زيداً لاعمراً، الثاني: أن لا يقترب بعاطف فإذا قُلت: ماجاء زيدٌ ولا عمرو فالعاطف الواو ولا توكيد للنفي، وفي هذا المثال مانع آخر من العطف بلا وهو تقدم النفي، وقد اجتمعا أيضاً في ﴿ولا الضالين﴾ انتهى".

4- عندما ناقش الشَّرواني أهمية علم التفسير وعلاقة علوم اللغة العربية فيه قال¹⁸²: علم القافية؛ فإنه من تتمّة قرض الشعر، فله أيضاً مزيد مدخليته في البصيرة الكاملة فيما ذكروا، ما علم إنشاء الخطب والرسائل فلأنه يلتزم فيها رعاية القوافي والأسجاع، فمن مارس علم الإنشاء وعلم أساليب الخطب والرسائل علم أن القرآن ليس من قبيل الخطب والتعريضات، على أن علم التفسير لما كان مستمداً عن علمي المعاني والبيان وهما مستمدان من العروض والقافية وقرض الشعر والإنشاء كان التفسير أيضاً مستمداً منها. ثم قال مستشهداً: قال السكاكي في **صرف المفتاح**: "وحيث كان التدرّب في علمي المعاني والبيان موقوفاً على ممارسة باب النظم والنثر، ورأيت صاحب النظم يفتقر إلى علمي العروض والقوافي ثبث عنان القلم إلى إيرادهما".

5- تحدّث البيضاوي عن الأصل الإعلاي للفظ الجلالة قال: "لأنه محبوبٌ عن إدراك الأبصار"، قال الشَّرواني¹⁸³: قيل في عبارة المصنّف خطأً لا يمتثل التصحيح؛ لأنّ المحجوب هو المقهور على ما صرح به في شرح المواقف، وهو تعالى غالبٌ على كلّ شيء وقاهرٌ فوق عباده. أقول: يؤيدُه قوله

¹⁸¹ ينظر: قسم التحقيق، ص 661

¹⁸² ينظر: قسم التحقيق، ص 193

¹⁸³ ينظر: قسم التحقيق، ص 329

تعالى: ﴿كَأَلَا إِهْمَمَ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمْ يَخْجُوتُونَ﴾ [المطففين: 15/83]. وقيل أيضاً: هذا الدليل غير منطبقٍ على الدعوى؛ لأنه لما قال: "أصله مصدرٌ لاه يليه": إذا احتجب، كان المنطبق عليه أن يقال: لأنه تعالى محتجبٌ عن إدراكِ الأبصار... إلخ. ثم ذكر كتاباً للغزالي فقال: وفي الجواب عن الثاني: أن احتجب: معناه استتر فهو مطاوعٌ حجب، يقال: حجبته فاحتجب بمعنى ستره فاستتر، فكونُ الشيء محجوباً أي: مستوراً يستلزمُ كونه محتجباً أي: مستتراً، مع أن في العدول إلى لفظ المحجوبِ فائدةٌ جلييلةٌ هي الإشارةُ إلى أن احتجابه تعالى عن الإدراك إنما نشأ عن ذاته، فكأنه تعالى جعل ذاته مستوراً، وتوضيحه: أنه تعالى لوجوب وجوده بالذات يقتضي دوام ظهوره ووجوده، ودوام الظهور والوجود يصيرُ منشأً للخفاء، ألا يرى أن الشمس لو لم تغب لم يعلم أن الأنوار الحاصلة في الأرض وظهور الأشياء إنما هو سببها، فلو ارتفع الوجود الفاضل منه تعالى دائماً على هياكل الموجودات لظهور وجوده لكن لدوام وجوده وعدم انقطاعه لحظة لم يظهر فهو خفي من قرط الظهور، وهو نور النور وتام تحقيقه في مشكاة الأنوار للإمام الغزالي.

المطلب الثاني: الاقتباس مع ذكر لفظ (قيل) أو (قال)

1- في تفسير قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ قال البيضاوي: "بدل من الذين" قال الشرواني¹⁸⁴: أي: قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ بدل من الموصول في قوله: ﴿الذين أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ بدل الكل من الكل. ثم نقل الشرواني قولاً لأبي السعود دون أن يعزوه إليه فقال: قال بعضُ المفسرين من فضلاء المتأخرين رداً على الكشاف والقاضي في اختيارهما البدل على الصفة: "لا سبيل إلى جعلِ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ بدلاً من الموصول؛ لما عرفت من أن شأن البدل أن يُفيد متبوعه مزيد تأكيدٍ وتقريرٍ وفضلٍ إيضاحٍ وتفسيرٍ ولا ريب في أن قصارى أمرٍ ما نحن فيه أن

¹⁸⁴ ينظر: قسم التحقيق، ص 637

يكتسب مما أُضيفَ إليه نوعٌ تعرّفٍ مصحّحٍ لوقوعه صفةً للموصول، وأمّا استحقاقُ أن يكون مقصوداً بالنسبة مفيداً لما ذُكر من الفوائد فكل " انتهى.

2- في تفسير قوله تعالى: "وإياك نستعين" قال المصنّف: "والاستعانة: طلبُ المعونة" قال الشّرواني¹⁸⁵:.... المرادُ هاهنا إفاضةُ القُدرةِ على إيقاعِ الفعلِ المُفسّرِ في الأصولِ بما يتمكّنُ به المكلفُ من أداءِ ما لزمه..... ولا يجوزُ أن يُرادَ بها إفاضةُ القُدرةِ المُفسّرةِ في الكلامِ بالصّفةِ المؤثّرةِ على وَفقِ الإرادة؛ لأنّها لا تصدّقُ على شيءٍ مما ذكره المصنّفُ سوى اقتدارِ الفاعِلِ، وكذا لا يجوزُ إرادةُ نفسِ القُدرتين؛ لأنّ إعانته تعالى ليست عينَ القُدرةِ بل القُدرةُ قائمةٌ بنا، والمطلوبُ منه تعالى خلقُ تلكِ القُدرةِ فينا وإفاضةُ علينا، فهي أثرُ الإعانةِ وترتّبهُ علينا. ثم نقلَ قولاً عن مولانا خسرو (كما عزاه الناسخ في نسخة ب) فقال: قيل: لا يصحُّ إرادةُ القُدرةِ بالمعنى الأصوليِّ أيضاً؛ لما يرِدُ عليها من وجوه: أمّا أوّلاً؛ فلعدمِ صدّقِها على شيءٍ مما سيذكره المصنّفُ، وأمّا ثانياً؛ فلأنّ القسمَ الثّاني في كلامِ المصنّفِ لا يتوقّفُ عليه صحّةُ التّكليفِ، كما سيذكره. وأمّا ثالثاً؛ فلأنّ طلبَ قُدرةٍ يجبُ بها العبادةُ ممكّنةٌ أو مُيسّرةٌ ممّا لا معنى له؛ إذ حاصلُه طلبُ الوجوبِ عليه، والمقصودُ طلبُ الإعانةِ في تفرّيعِ الدّمةِ عمّا وجبَ عليه وأمّا رابعاً؛ فلأنّ قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: 6 / 1] الآية لا يصحُّ أن يكونَ بياناً للمعونة بهذا المعنى، وقد قال المصنّفُ: إنّه بيانٌ لها. انتهى.

3- استدللّ البيضاوي بحديثين عن البسمة فقال: "لنا أحاديثٌ كثيرة: منها ما روى أبو هريرة رضي الله تعالى عنه أنّه عليه الصلاة والسلام قال: «فاتحةُ الكتابِ سبعُ آيات، أوْلَاهُنَّ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ». وقولُ أمِّ سلمة رضي الله عنها «قرأ رسولُ الله صلّى الله عليه وسلّم الفاتحةَ وعدّ «بِسْمِ اللَّهِ

¹⁸⁵ ينظر: قسم التحقيق، ص 530

الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين» قال الشَّرواني¹⁸⁶: قوله: "منها ما روى أبو هريرة أنه عليه السلام قال: ((فاتحة الكتاب سَبْعُ آيَاتٍ أَوْلَاهُنَّ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ))" هذا الحديث والحديث الثاني إنما يدلان على كونها من الفاتحة لا على كونها من كُلِّ سورة، فالصَّحيح ما في أكثر النسخ من عدم التعرُّض لغير الفاتحة. ثم نقل قولاً عن ابن حِبَّان فقال: وأجيب عن الاحتجاج بهذا الحديث بأنه يرويه عبد الحميد بن جعفر عن نوح بن أبي بلال ونوح مجهول، ورواية المجهول مردودة. الخ وبعدها نقل عن عُبيد الله خان (كما أثبتته من نسخة ب) قائلاً: ثُمَّ إِنَّ بَعْضَ خَوَاقِينِ مَاوَرَاءَ النَّهْرِ مَنَّ لَهُ مُشَارَكَةٌ تَامَّةٌ فِي الْعُلُومِ قَالَ: يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: "أَوْلَاهُنَّ" تَعْيِينَ الْجُمْلَةِ الْأُولَى مِنْ هَذِهِ السَّبْعِ لِتَعْلِيمِ دُخُولِ الْبِسْمَلَةِ فِي الْفَاتِحَةِ لِاتِّعْيِينِ الْآيَةِ الْأُولَى انْتَهَى. وبعدها نقل عن بهاء الدين الفُزُونِي فقال: وقال بعضُ الفضلاءِ أيضاً: إِنَّهُ لَا مَخَالَفَةَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ؛ إِذْ كَوْنُ التَّسْمِيَةِ أَوْلَى الْآيَاتِ السَّبْعِ أَعْمٌ مِنْ كَوْنِهَا آيَةً بِرَأْسِهَا. وذكر قولَ حسين الخَلخَالِي (كما أثبتته من حواشي نسختي أ و ب) قائلاً: هذا وأفيد أنه لا مجالَ لشيءٍ من هذين القولين؛ لأنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ((أَوْلَاهُنَّ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)) مُجْمَلُ التَّسْمِيَةِ وَحَدَّهَا عَلَى لَفْظِ (أُولَى) الَّتِي هِيَ كَلِمَةٌ تَأْنِيثٌ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَوْصُوفَهَا الْآيَةَ، فَصَارَ الْحَاصِلُ أَنَّ الْآيَةَ الْأُولَى مِنْ تِلْكَ السَّبْعِ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) وَأَقُولُ: كَوْنُ لَفْظَةِ (أُولَى) كَلِمَةً تَأْنِيثٌ إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَوْصُوفَهَا أَمْرٌ مُؤَنَّثٌ كَائِنًا مَا كَانَ، وَأَمَّا عَلَى خُصُوصِيَّةِ الْآيَةِ فَلَا وَهُوَ ظَاهِرٌ، غَايَةُ الْأَمْرِ أَنْ يَكُونَ تَقْدِيرُ الْآيَةِ ظَاهِرًا، إِلَّا أَنَّ الْأُولَى وَالْجَمْعَ بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ الْمُتَعَارِضَيْنِ إِنْ أَمَكْنَ عَلَى مَا عُرِفَ فِي مَوْضِعِهِ.

¹⁸⁶ ينظر: قسم التحقيق، ص 248

4- في تفسير قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ قال المصنّف: "والعبادة: أقصى غاية الخضوع"، قال الشّرواني¹⁸⁷: استشكل في هذه العبارة بوجهين: أحدهما أنّ غاية الشّيء نهايته، والأقصى أيضاً بمعنى النّهاية، فأقصى الغاية يكون بمعنى نهاية النّهاية و هذا معنى غير صحيح؛ إذ النّهاية ليست أمراً ممتداً حتى يكون لها نهاية، وثانيهما أنّه قال الرضي في تحقيق إضافة اسم التفضيل ما حاصله: أنّ أفعال التّفصيل إذا أُضيف وأريد تفضيل موصوفه في معنى المَصْدَرِ المُشْتَقِّ هو منه على كُلِّ واحدٍ ممّا بقي بعده من أجزاء ما أُضيف إليه لم يَجْزِ إفراد ذلك المضاف إليه إذا كان معرفة..... إلخ، ثمّ نقل عن كازروني (كما عزاه الناسخ في نسخة ب) فقال: وما قيل من أنّ النّهاية مرّبة لا مرتبة بعدها فلا معنى لإثبات النّهيات للخضوع. نعم له مراتب ودرجات انتهى.

المطلب الثالث: الاقتباس مع ذكر اسم العالم

1- في تفسير قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ قال البيضاوي: "الدّم نقيض الحمد.....، وهو من المصادر التي تُنصبُ بأفعالٍ مضمرة لا تكاد تُستعمل معها"، قال الشّرواني¹⁸⁸: فكأنّه قال: يؤيّد كون أصله النَّصْبُ أنّهُ قُرئ به، وأنّه من المصادر التي يُحذف ناصبها وجوباً سماعاً. ثمّ نقل عن ابن الحاجب فقال: وهي على ما ذكره ابن الحاجب سبعة: "سَفِيّاً وَرَعِيّاً وَخَيِّبَةً وَجَدَعاً وَحَمْداً وَشُكْرًا وَعَجْبًا".

2- في تفسير قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ قال البيضاوي: "الاستعانة: طلبُ المعونة وهي: إمّا ضروريّة، أو غيرُ ضرورية..... إلخ" نقل الشّرواني عن الأصفهاني فقال¹⁸⁹: قال الرّاعب: "المعونة على القول المُجْمَلِ أربعة: بنيةٌ صحيحةٌ وهي للفاعل وتصوّره للفعل، وتأتي المادّة له والآلة التي يعملُ بها،

¹⁸⁷ ينظر: قسم التحقيق، ص 524

¹⁸⁸ ينظر: قسم التحقيق، ص 418

¹⁸⁹ ينظر: قسم التحقيق، ص 534

ويُصوِّرُ ذلك في الكاتب فهو يحتاج الى بِنْيَةٍ وهو العضو، وإلى تصوُّر لها وهو: المعرفة، وإلى آلات كالذِّوَاة والقلم، وإلى مادَّة تُوجِّهُ الفعل فيها وهو الكاغِد. " انتهى .

3- في مناقشة الشَّرواني لأسباب تقديم العبادة على الاستعانة في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ذكر قولاً لابن الأثير قائلاً¹⁹⁰: أورده ابن الأثير على صاحبِ الكشَّاف حيث صرَّح "بأنَّ التقديمَ في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ لمراعاة حُسْنِ النَّظْمِ"، لا للاختصاص على ما ذكره الرَّمَحْشَرِيُّ.

4- في تفسير قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ قال المُصنِّفُ: " المرادُ هو القِسْمُ الأخيرُ وما يكونُ وُصْلَةً إلى نيله من الآخرة؛ فإنَّ ما عدا ذلك يشترك فيه المؤمنُ والكافر. ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ بدل من الَّذِينَ" قال الشَّرواني¹⁹¹: قوله: "وذلك" أي جعلُ ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ صفةً للموصول الذي هو أقسامُ المعرفة إمَّا يَصِحُّ بأحد التَّأويلين؛ إذ بدونِ التَّأويلِ يلزمُ وصفُ المعرفة بالنَّكرة؛ لأنَّ كلمة (غير) لكونها من الأسماء المتوعَّلة في الإهْمَام لا يكتسبُ التَّعريفَ من المضاف إليه المعرفة، فإن قُلْتُ: كما لا يجوزُ وصفُ المعرفة بالنَّكرة كذلك لا يجوزُ إبدالُ النَّكرة من المعرفة، إلَّا أن يكونَ موصوفَةً نحوُ ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾ صرَّفوا به. فما وجهُ تخصيصِ التَّأويلِ بجعله وصفاً، بل لا بُدَّ في جعله بدلاً أيضاً والا لم يَصِحَّ البَدَلُ؛ لعدم كونه موصوفاً. ثُمَّ نقلَ عن الرِّضِيِّ فقال: قُلْتُ: قال الرِّضِيُّ: "الحقُّ أنَّه يجوزُ تَرْكُ وَصْفِ النَّكَرَةِ المُبَدَّلَةِ من المَعْرِفَةِ إذا اسْتُفِيدَ من البَدَلِ ما ليس في المُبَدَّلِ منه، كقوله تعالى ﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [طه: 12/20] إذا لم يجعل اسم الوادي من الطِّيِّ؛ لأنَّه قُدِّسَ مَرَّتَيْنِ فكأنَّه طُوًى بالتَّقديسِ "

¹⁹⁰ ينظر: قسم التحقيق، ص 545

¹⁹¹ ينظر: قسم التحقيق، ص 641

5- في تفسير قوله تعالى: ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾ قال البيضاوي: "والصِّراطُ مِنْ قَلْبِ السِّينِ صاداً ليطابقَ الطَّاءَ في الإطباق"، قال الشَّرواني¹⁹²: قوله: "والصِّراطُ" أي: لفظُ (الصِّراطِ) بالصَّادِ ليس أصلاً في اللُّغة، بل إنّما حصلَ مِنْ قَلْبِ السِّينِ صاداً... إلخ ثُمَّ نَقَلَ عن ابنِ خَلِّكان فقال: قال ابنِ خَلِّكان: "قلتُ أنا: والذي ذكره أربابُ اللُّغة في جوازِ إبدالِ الصَّادِ مِنَ السِّينِ أنَّ كلَّ كلمةٍ فيها سِينٌ وجاءَ بعدها أحدُ الحروفِ الأربعةِ وهي: الطَّاءُ والحاءُ والغينُ والقافُ فيجوزُ إبدالُ السِّينِ بالصَّادِ، فتقولُ في الصِّراطِ: الصِّراطُ، وتقولُ في سَحَرَ لَكُمْ: صَحَرَ لَكُمْ، وفي مَسْعَبَةَ: مَصْعَبَةَ، وفي سَقَلَ: صَقَلَ". انتهى.

المَبْحَثُ العاشِرُ: ما أُورِدَ في الخاتمةِ

أولاً: الحمدُ: تمَّ ما يتعلَّقُ بسورةِ الفاتحةِ، فللهُ الحمدُ في الأولى والآخرةِ.
 ثانياً: التَّاريخُ: يومُ الأربعاءِ الرَّابِعِ عَشَرَ من ربيعِ الأوَّلِ المنخرطِ في سِلْكِ شهورِ سنةٍ أربعٍ وثلاثينِ وألفٍ.
 ثالثاً: المَكانُ: بُمُسْطَنْطِينَةَ الحَمِيَّةِ حُرِسَتْ عن الآفاتِ والبليَّةِ.
 رابعاً: الشُّرُوعُ في التَّحْشِيَّةِ على سورةِ البقرةِ: ويتلوه إن شاء اللهُ تعالى ما يتعلَّقُ بسورةِ البقرةِ
 خامساً: سببُ إعادةِ كتابتهِ على الفاتحةِ: وقد كنا كتبنا قبلَ هذا التاريخِ بعشرينَ سنةً على سورةِ الفاتحةِ ما يتعلَّقُ لجلِّ مواضعها المُشْكِلةِ، لكن الآن وقعَ تَبْدِيلٌ كثيرٌ وتغيُّرٌ غيرُ يسيرٍ، والتَّعْوِيلُ على الأخيرِ، واللهُ على ما شاء قديرٌ.

المَبْحَثُ الحادي عشرُ: رأيُ الباحثِ في منهجِ الشَّرواني

الإمامُ الشَّرواني رحمه اللهُ ذو منزلةٍ عاليةٍ وقدرٍ رفيعٍ، وإنَّ الغرضَ من ذكرِ المآخذِ عليه بيانها فقط،

ومنها:

¹⁹² ينظر: قسم التحقيق، ص 601

أولاً: استشهاده في بعض المسائل بأحاديث ضعيفة وموضوعة.

ثانياً: استطراده في النقل لبعض المسائل النحوية، واختلاف الأقوال فيها.

ثالثاً: النقل لأقوال علماء دون أن يذكر أسماء قائلها.

مدخل إلى قسم التحقيق

أ- اسمُ المخطوط وإثباتُ نسبته للشرواني

اسمُ المخطوط (حاشيةُ محمد أمين بن صدرِ الدِّين الشَّرواني على تفسيرِ أنوارِ التَّنزيلِ وأسرارِ التأويلِ لسورةِ الفاتحة)، وجاء على غلافِ نسخةٍ مرادِ ملا (أ) "صدر الدين على البيضاوي"، واسمها في نسخةٍ راغب باشا (ب) "حاشية البيضاوي لصدر الدين (..)"، وفي نسخة السليمانية (ج) جاء اسمها "كتاب حاشية على أول البيضاوي لابن صدر الشرواني".

لاشكَّ أن هذ الحاشيةَ عائدةٌ إلى العلامةِ الشَّرواني فقد أثبتتها لنفسه حيث ذكرَ ذلك في مقدمته حين قال في المقدِّمة: "فيقول العبدُ الجاني محمد أمين بنُ صدرِ الدِّين الشَّرواني شرحَ اللهُ صدره وأعلى قدره إنَّ هذه تذكرةٌ فمن شاء ذكره علَّقْتُها على تفسيرِ القاضي المعترفِ بعلوِّ شأنه". وتتبع كتب التراجم والمعاجم ثبتت نسبة الحاشية للإمام الشرواني، ومنها:

1- خلاصة الأثر¹⁹³.

2- هداية العارفين¹⁹⁴.

3- معجم المؤلفين¹⁹⁵.

4- معجم المفسرين¹⁹⁶.

5- الأعلام¹⁹⁷.

6- كشف الظنون¹⁹⁸.

¹⁹³ الحموي، خلاصة الأثر، ج3، ص475

¹⁹⁴ البغدادي، هداية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، ج2، ص275

¹⁹⁵ رضاء كحالة، معجم المؤلفين، ج9، ص73

¹⁹⁶ عادل نويهض، معجم المفسرين، ج2، ص495

¹⁹⁷ الزركلي، الأعلام، ج6، ص41

ب- مُلَخَّصُ النِّصِّ المُحَقَّقِ

المخطوط المحقق، وفيه مقدّمةٌ وفصول.

المقدّمة والتمهيد: ابتدأ الشرواني المقدمة بالدعاء والصلاة على سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام، ثمّ بدأ التمهيد بإثبات نسبة الحاشية لنفسه، وأثنى على تفسير البيضاوي. وهي الصفحة الأولى من اللوح الأول [2ظ].

(الفصل الأول: التحشية على حُطبة الكتاب)، وفيه مبحثين:

. الأول: التحشية على مقدمة البيضاوي: تناول الشرواني جميع ألفاظ البيضاوي، وحشّى عليها، كما تحدّث عن الفرق بين الإنزال والتّنزيل وأردّفه بسبب تسمية القرآن بالفرقان، والفرق بين التّذير والإنذار، وبيان الحكمة من نزول القرآن منجّماً والفرق بين مصقع وصقع، وبيّن معنى (أفحم)، وفائدة البيان والتّنزيل، وتطرّق إلى مواضيع متعلّقة بالأصول فتناول القياس عند الشافعية، والمحكم عند الحنفية، والتأويل والتفسير، وشرح قول البيضاوي: "يا واجب الوجود، ويا فائض الجود، ويا غاية كلّ مقصود". الثاني: التحشية على تمهيد البيضاوي: بداية حشّى على أهمية علم التفسير، وعرف علم الأدب، وذكر أقسامه، وشرح المقصود من قول البيضاوي "عظماء الصحابة والتابعين والسلف الصالحين وأفاضل المتأخرين وأمائل

المحققين والأئمة الثمانية المشهورين والقراء المعترين". وهذا من اللوح [2ظ] إلى اللوح [14ظ]

(الفصل الثاني: التحشية على التعريف بسورة الفاتحة)، وفيه أربعة مباحث:

تحدّث فيها عن أسماء سورة الفاتحة وهي كالتالي " فاتحة الكتاب أو الفاتحة، أمّ الكتاب، سورة الكنز، الوافية والكافية، سورة الحمد، والشكر، والدعاء، وتعليم المسألة، والصلاة، والشفافية والشفاء، والسبع

المثاني"، وعُلِّل سبب التسمية لِكُلِّ منها، وعَرَّف المكي والمدني. وهذا من اللوح [14ظ] إلى اللوح

[19و]

(الفصل الثالث: التَّحْشِيَةُ عَلَى الآيَةِ الْأُولَى "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ")، وفيه خمسةٌ مباحث:

المبحثُ الأولُ: تحدَّث فيه عن البسمة:

ذكرَ أقوالَ المذاهب واختلافهم في البسمة إن كانت من القرآن أم لا؛ بدلالةِ الأحاديثِ التي تتحدث عن البسمة.

المبحثُ الثَّاني: تحدَّث عن الباءِ في "بسم الله" فناقش مسألة تعلقها بمحذوفٍ وبما يقدر، وإن كانت الباء للاستعانة، أو للمصاحبة، أو للابتداء، أو للتبرك.

المبحثُ الثالث: ناقش فيه لفظَ "اسم"، وذكرَ تصريفه واشتقاقه وأصله الإعلاليَّ عند الكوفيِّين والبصريِّين. وإن كان الاسم يدلُّ على ذات الشيء أو صفته، وتحدَّث عن التَّبرُّكِ باسمِ الله، ثم ذكر الفرقَ بين الاستعانةِ بالشيءِ والاستعانةِ من الشيءِ، وسببَ عدمِ كتابةِ الهمزةِ في "بسم" وعُلِّلَ تطويلَ رسمِ الباءِ فيها.

المبحثُ الرَّابِعُ: تحدَّث فيه عن لفظِ الجلالة، وفيه عدَّةُ مطالبٍ حولَ أصله:

المطلبُ الأولُ: أنَّ لفظَ الجلالةِ مُشتقٌّ وله أصلان: إعلاليٌّ واشتقائيٌّ، وذكر ستة أقوالٍ في أصله الاشتقائيِّ وهي: من أَلَهٍ أي عَبَدَ، ومن أَلِهٍ أي تَحَيَّرَ، ومن أَلِهٍ أي سكنَ واطمأنَّ، ومن أَلِهٍ أو أَلَهُهُ بمعنى فزِعَ أو أزال فزعه، ومن أَلِهٍ أي أُولِعَ واشتاق، ومن وِلِهٍ أي تَحَيَّرَ وتَحَبَّطَ عقله. وأصلين في الإعلاليِّ وهما: إله و لاه إلا أن الأصحَّ إله كما رجحه المصنف.

المطلب الثاني: يتحدث إن كان لفظ الجلالة علمً وحدد ثلاثة دلائل تبعاً لقول البيضاوي الأول: أنه يوصف ولا يوصف به فيصح أن يقال: الخالق المصور ولا يقال: الخالق الله، الثاني: أنه لا بد له من اسم تجري عليه صفاته، الثالث: لأنه لو كان وصفاً لم يكن قول القائل: لا إله إلا الله توحيداً.

المطلب الثالث: ناقش إن كان لفظ الجلالة وصف كما ذكر ثلاثة دلائل الأول: أنه لا يمكن أن يدل عليه تعالى بلفظ، والثاني: أنه لو لم يكن وصفاً في أصله بل علماً لدل على مجرد ذاته المخصوصة، فلم يفيد ظاهر قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ معنى صحيح. والثالث: أنه لا يناسب معنى الاشتقاق هو: أن تجد بين اللفظين (المشتق، والمشتق منه) تناسباً في المعنى والتركيب. وهذا القول الذي رجحه البيضاوي.

المطلب الرابع والأخير هو في أن لفظ الجلالة أصله (لاها) أي إنه لفظ عَرَب.

المبحث الخامس: تحدّث فيه عن "الرحمن الرحيم"، وفيه أربعة مطالب:

الأول: حقّق لفظي "الرحمن الرحيم".

والثاني: بيّن الفرق بينهما.

والثالث: ذكر أسباب تقديم الرحمن على الرحيم الأول: لتقديم رحمة الدنيا على رحمة الآخرة، والثاني: لأن الرحمن صار كالعلم لله تعالى، والثالث: لأن الرحمن يدل على جلائل النعم دون دقائقها والرحيم كالتممة له، والرابع: للمحافظة على رؤوس الآي.

والمطلب الرابع: تحدّث عن صرف لفظ "الرحمن". وهذا من اللوح [19و] إلى اللوح [57ظ]

(الفصل الرابع: التحشية على الآية الثانية "الحمد لله رب العالمين")، وفيه مبحثان:

المبحث الأول قوله تعالى: " الحمد لله": عرّف الحمد والمدح والشكر، وذكر أقسام الشكر، وأعرّب "الحمد" و"اللام" في لفظ "الحمد"، ثم ناقش مسألة انحصار استحقاق الحمد في الله تعالى.

المبحث الثاني: قوله تعالى "رب العالمين"، وينقسم إلى مطلبين:

الأول: حَقَّقَ فيه لفظَ "رب" إن كان مصدرًا أو نعتًا، وتقييدَ إطلاقه في غيرِ الله، والثَّاني: حَقَّقَ فيه لفظَ "العالمين" إن كان اسمًا مشتقًا أو لا، وناقش مسألةَ عِلَّةِ الافتقارِ إلى المؤثِّر: هل هي الإمكانُ أم الحدوثُ؟ ثمَّ تحدَّثَ عن سببِ جمعِ "العالم"، وعلَّلَ جمعه بالياء والنون، وما المقصودُ بالعالم، وختَمَ بذكرِ قراءةِ "رب العالمين" بالنَّصب. وهذا من اللوح [57ظ] إلى اللوح [74ظ]

(الفصل الخامس: التحشية على الآيتين الثالثة والرابعة "الرحمن الرحيم مالك يوم الدين")، وفيه

مبحثان: الأولُ تكرارُ لفظي "الرحمن" و"الرحيم"، والثاني تحقيقُ "مالك يوم الدين" وفيه خمسة مطالب.

المطلب الأول: قراءةُ مالك حيث ذكر سبع قراءات، والقراءة التي رجحها البيضاوي ذاكراً أسبابَ الترجيح، وفرَّقَ بين "مالك" و"ملك".

المطلب الثاني قوله تعالى "يوم الدين": شرح تفسيرَ البيضاوي للفظ "الدين" بالجزاء، وتحدَّثَ عن بيت الحماسة.

المطلب الثالث: إضافةُ (مالك) إلى "يوم الدين"، حيثُ عرَّفَ "الدين" وعلَّلَ الإضافةَ وذكر لها سببين الأول: إما لتعظيم يوم الدين بإضافة المالك الذي هو الله العلي العظيم كما في رب البيت العتيق فيكون لتعظيم المضاف إليه، أو لتعظيم اليوم بإضافته إلى الدين كما في عبد الخليفة فيكون لتعظيم المضاف. والثاني: لتفرد الله تعالى بنفوذ الأمر في ذلك اليوم العظيم.

المطلب الرابع: استحقاقُ الله للحمد، مشيراً إلى ثلاثة أسباب استناداً لتفسير البيضاوي: الأولُ كونه رباً للعالمين مُوجِداً لهم، والثَّاني: كونه منعمًا على العالمين، والثالث: كونه مالكاً لهم.

المطلب الخامس: حصرُ الاستحقاق فيه تعالى، ومنه: حصره بكونه رباً للعالمين، الرحمن الرحيم، ومالكاً أو

ملكاً ليوم الدين. وهذا من اللوح [74ظ] إلى اللوح [82و]

(الفصل السادس: التحشية على الآية الخامسة "إياك نعبد وإياك نستعين")، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول تحدّث فيه عن اختصاص العبادة والاستعانة بالله، وعدّد ثلاثاً للالتفات الأولى: ليكون الخطاب أدل على الاختصاص، الثانية: الترقّي من البرهان للعيان، الثالثة: انتقال العارف من مقام الغيبة إلى الشهود. وذكر مراتب السير إلى الله، ثم تحدّث مرة أخرى عن العدول من الخطاب إلى الغيبة، ثم إلى المتكلم ذاكراً فائدتها ومستشهداً بأبياتٍ لامرئ القيس.

المبحث الثاني: حقّق ألفاظ الآية فبدأ بلفظ "إياك"، إن كان مضاف أو لا. ثم حقّق لفظي العبادة والاستعانة ذاكراً المعونة بقسميها الممكنة (الضرورية)، والميسرة (غير الضرورية)، وتحدّث عن الضمير المستتر في "نعبد" و"نستعين".

المبحث الثالث: حدّد خمسة وجوه لتقديم "إياك" على الفعلين في الآية اعتماداً على تفسير البيضاوي، وذكر درجات العبادة، وفائدة تكرار لفظ "إياك" في الآية.

المبحث الرابع: عدّد ثلاثة أسباب لتقديم العبادة على الاستعانة في قولنا "إياك نعبد وإياك نستعين"، ختم الفصل بذكر قراءة (نعبد) و(نستعين) بكسر النون فيهما. وهذا من اللوح [82] إلى اللوح [97]

(الفصل السابع: التحشية على الآية السادسة "اهدنا الصراط المستقيم")، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: حقّق لفظ "اهدنا"، فعرّف الهداية واللطف لغةً واصطلاحاً، وذكر اشتقاق الهداية معدّداً أنواعها الأربعة: الهداية أولاً بإفاضة القوى، ثانياً بنصب الدلائل، ثالثاً بإرسال الرسل وإنزال الكتب معهم، رابعاً بكشف سرائر الأمور، وذكر أقسام الوحي والهداية المطلوبة من قولنا "اهدنا" وهي: إما زيادة الهدى، أو الثبات عليه، أو حصول المراتب المترتبة على الهدى، وعدّد أحد عشر درجةً في السير إلى الله، ثم تكلم بعدها عن السير في الله، وفرّق بين الأمر والدعاء.

المبحث الثاني: حَقَّقَ لفظَ "الصراط"، وعَلَّلَ سببَ إبدالِ السينِ صاداً ذاكراً القراءاتِ المختلفةَ له، وشروطَ القراءةِ الصحيحة، ثم فَرَّقَ بينَ الطريقِ والسبيلِ والصراطِ مُعَرِّفاً كلاً منها كما عَرَّفَ المستقيم. وهذا من اللوح [97و] إلى اللوح [109ظ]

(الفصل الثامن: التحشيةُ على الآيةِ السابعة " صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين")، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تحدَّثَ فيه عن الجزء الأول من الآية "صراط الذين أنعمت عليهم" فناقش إن كانت بدل أم لا، ومن هم المُنعمُ عليهم، ثم بيَّن معنى الإنعام، وقسَمِي النعمةِ الدنيويةِ والأخرويةِ، ثم وضح النعمةَ المطلوبةً من "أنعمت عليهم" وهي: نعمة الجنس الأخرى بجميع أقسامه الأربعة وبعض من الجنس الدنيوي.

المبحث الثاني: تحدَّثَ فيه عن "غير المغضوب عليهم ولا الضالين" إن كانت بدلاً أم صفةً للموصول، وعن نصبِ "غير"، وحَقَّقَ ألفاظَ كُلٍِّّ من الغضب، ولا، والضلال، وناقش مسألةً مَنْ هم "المغضوب عليهم" وَمَنْ هم "الضالين". وهذا من اللوح [109ظ] إلى اللوح [127و]

(الفصل التاسع: التحشيةُ على لفظ "أمين")، وفيه أربع مباحث:

المبحث الأول: حَقَّقَ فيه لفظَ "أمين" إن كان اسمَ فعلٍ أم صوتاً سُمِّيَ به الفعل.

المبحث الثاني: تحدَّثَ عن مَدِّ الألفِ وقَصْرِها، وعن تخفيفِ الميمِ مبيِّناً الأبياتِ التي استشهد بها البيضاوي.

المبحث الثالث: تناول فيه قرآنيَّةَ (أمين) وتشبيهه بالخنم.

المبحث الرابع: ناقشَ فيه مسألةَ تأمينِ الإمامِ وحُكْمِها عند كلٍِّّ من الشافعيةِ والحنفية. وهذا من

اللوحة [127و] إلى اللوح [131ظ]

(الفصل العاشر: بيان فضل سورة الفاتحة) وفيه أربع مباحث:

وفي كلِّ مبحثٍ من المباحث الثلاثة الأولى حشَى فيه عن حديثٍ استدلَّ به البيضاوي، في الحديث الأول تطرُق لموضوع اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه مستشهداً بالآيات القرآنية. وفي الحديث الثاني حقَّق ألفاظ الحديث، وأمَّا في الثالث فحقَّق لفظ الكتاب. وفي المبحث الرابع: الخاتمة ذكر فيها تاريخ الانتهاء من التَّحشِيَّة ومكانها فقال: "تمَّ ما يتعلَّق بسورة الفاتحة، فليلِّح الحمد في الأولى والأخرى يوم الأربعاء الرابع عشر من ربيع الأوَّل المنخرط في سبيلك شهر سنة أربع وثلاثين وألف بقسطنطينة الحميَّة حُرِسَتْ عن الآفاتِ والبليَّة." وهذا من اللوح [131ظ] إلى اللوح [134ظ]

ت- وصف النسخ الخطيَّة المعتمَدة

اعتمدتُ في تحقيق الكتاب على ثلاث نُسخ، كما سأذكر بيَّاناً:

أولاً: وصفُ النسخة الأولى (أ): وهذه النسخة كتبت على يد محمد بن شعبان الأركلي، وتم نسخها بتاريخ 7/ رجب/ 1083هـ، محفوظة في اسطنبول في مكتبة مراد ملا "MORAD MOLLA"، رقم القيد الجديد: 156، رقم القيد القديم: 232، رقم التصنيف: 1/297 المخطوط كاملاً 280 لوح (560صفحة)، وفيه التَّحشِيَّة على سورتي الفاتحة والبقرة. والقسم المحقَّق في دراستي هو سورة الفاتحة فقط. وأمَّا وصفُ المخطوط لسورة الفاتحة فهو الآتي:

- عدد لوحاتها 134 لوحة، (268 صحيفة).

- عدد الأسطر 21 سطر.

- عدد الكلمات في السطر الواحد 15 كلمة.

- نوعُ الخطِّ: حَطُّ فارسيّ (نستعليق)

- استخدم الناسخ نظام التعقيب في الانتقال بين صفحات المخطوط.

- وضع الناسخ خطأ باللون الأحمر فوق متن الحاشية (تفسير البيضاوي).
- كتب كلمة (قوله) باللون الأحمر، وباقي الكلام بالمداد الأسود.
- على الهوامش شيء من التصحيحات والتعليقات.
- الغلاف جلدُ عُثمانيُّ بلون أسود وأحمر.
- كُتِبَ نصُّ الحاشية في اللوح الثاني داخل إطارٍ مُزدوجٍ مُذهَّب، وباقي صفحات الحاشية داخل إطارٍ من خطٍّ واحد باللون الأحمر.
- في اللوح الأول ختمٌ مكتوبٌ فيه: وَقَفَ لَوَجهِ اللَّهِ تَعَالَى، أَفَقَرُ الْوَرَى أَبُو الْخَيْرِ أَحْمَدُ، الشَّهِيرُ بِدَامَادِ زَادِهِ، عَفَا اللَّهُ عَنْهُ وَعَنْ أَسْلَافِهِ وَأَخْلَافِهِ، سنة 1137هـ.
- وكتب أيضاً في اللوح الأول (استصحبه الفقير عارف كان الله له).
- في اللوح الثاني المقدمة ثم التمهيدُ وبدأ بالتحشية. (وتكرر الختم في نهاية المخطوط، في اللوح 280) ثانياً: وصفُ النسخة الثانية (ب): هي نسخةٌ محفوظةٌ في مكتبة راغب باشا في اسطنبول " RAGIP BASA عدد 102، رقم القيد: 142، لم يُذكر اسمُ الناسخ، ولا تاريخُ النسخ، المخطوطُ كاملاً فيه 337 لوحاً، تنتهي سورة الفاتحة في السطر الثاني من اللوح رقم 135، وهي كالتالي:
- عددُ لوحاتها 134 لوحة، (268 صحيفة).
- عددُ الأسطر 21 سطر.
- عددُ الكلمات في السطر الواحد 15 كلمة.
- نوعُ الخط: خطٌ فارسي (نَسْتَعْلِيْق)
- استخدم الناسخُ نظامَ التعقيبِ في الانتقالِ بين صفحاتِ المخطوط.
- وضعَ الناسخُ خطأً باللون الأحمر فوق متن الحاشية (تفسير البيضاوي).

- كُتِبَ كلمة (قوله) باللون الأحمر القاتم، وباقي الكلام بالمداد الأسود.
- كُتِبَ نصَّ الحاشية داخل إطارٍ ثخين باللون الذهبي، إضافةً لزخرفةٍ ملوَّنةٍ قبل البدء بالتحشية.
- كُتِبَ الناسخُ جميعَ الفواصل في مقدِّمة التحشية، وميَّزَ الفواصل باللون الأحمر.
- النُّسخة كثيرةُ التعليقات والتصحيحات في الهامش. وقد عزا الناسخُ الكثيرَ من الأقوال المنقولة، وهذا يدلُّ على أن الناسخَ ربما يكونُ عصرُه قريباً من عصرِ المؤلف.
- الغلافُ جلدُ عثمانيٍّ بنفسجيٍّ بإطارٍ مُذهَّب.
- وفي اللوحِ الأولِ طابَعُ من طوابعِ المُلكيَّة لوقفِ راغب باشا مكتوبٌ فيه: "حسبي الله وحده. من الكتب التي وقفها الفقير إلى آلاء ربه، ذي المواهب محمد المدعو بين الصدور بالراغب، وكفى عبده". (تكرر الختم في اللوح 199 وكذلك في اللوح الأخير).
- مكتوب في رأس اللوح الأول: "لا اله إلا الله محمد رسول الله"، إضافةً إلى بيتِ شعرٍ وجدَّته في ديوان اليافي للعارف بالله تعالى الشيخِ عمر بن محمد اليافي الحسيني (1759-1818م)، صفحة 157، يقول فيه:

ألم يُرْضِكَ الرَّحْمَنُ فِي سُورَةِ الضَّحَى وَحَاشَاكَ أَنْ تَرْضَى وَفِينَا مُعَذِّبٌ

- تنتهي التحشية على سورة البقرة في أول اللوح 294، وكتب في الخاتمة "تم بعونه"، ثم كتب تحشية الشرواني على تفسير البيضاوي لآياتٍ من سورٍ مختلفة، ابتداءً في اللوح 294 بالآية 54 من سورة الاعراف، ثم آيات من السور التالية: هود، الانفال، الانعام، الاعراف، التوبة، النساء، يونس، يوسف، النحل، بني اسرائيل، الكهف، مريم، طه، المؤمنين، السجدة، التوبة، المؤمنين، آخر سورة الانعام، البقرة، الفتح، الكهف، ثم تعليقات على بعض الحواشي على البيضاوي في سورة الكهف،

ثم من سورة الفتح، وانتهى آيات من سورة سبأ في اللوح 337، وميّز أسماء السور باللون الأحمر في هامش المخطوط.

ثالثاً: وصف النسخة (ج): وهي نسخة محفوظة في مكتبة السليمانية "SULEYMANIYE"، قسم تشورولو علي باشا رقم القيد القديم: 51، لم يذكر اسم الناسخ، ولكن استصحب هذه النسخة أبو الفضل محمود الشهير بقره چلبي زاده، عفى عنه، وكتب ذلك في اللوح الأول، تاريخ نسخها في غرة شهر ربيع الأول سنة 1057، وهي كالتالي:

- عدد لوحاتها 141 لوحة، (282 صحيفة).
- عدد الأسطر 21 سطر.
- عدد الكلمات في السطر الواحد 13 كلمة.
- نوع الخط: خط فارسي (تستعليق).
- استخدم الناسخ نظام التعقيب في الانتقال بين صفحات المخطوط.
- وضع الناسخ خطأ باللون الأحمر فوق متن الحاشية (تفسير البيضاوي).
- كتب كلمة (قوله) باللون الأحمر، وترك الناسخ في مواضع عديدة فراغاً بدلاً كلمة "قوله"، وكتب باقي الكلام بالمداد الأسود.
- لا يوجد إطار لهذه النسخة.
- الغلاف جلد عثمانيّ لونه بُي.
- نادرة الهوامش.

- يوجد ختم في اللوح الأول والثاني والأخير مكتوب فيه: "هذا ممّا وقفه الوزير الأعظم علي باشا بن الحاج محمد آغا عفا الله عنهما سنة 1130"، وقد تكرّر الختم في كُـلِّ من الألواح، (21- 40- 61- 80- 100- 121).

- كُـتِبَ في اللوح الأوّل فوق الختم: "قد وقف هذه النسخة الشريفة الوزير الأعظم، والمشير الأفخم علي باشا يسره الله تعالى ما يريد وما يشاء طلباً لنيل مرضاة الله وفقاً صحيحاً شرعياً بحيث لا يُباع ولا يُوهب ولا يُورث ولا يُرهن ولا يُخرج من الحجرة التي عينها حضرت الواقف لحفظ الكتب الموقوفة فمن بدله بعدما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم".

- وكُـتِبَ أيضاً " من محروم عثمان حلبي رحمه الله تعالى رحمة واسعة آمين".

- وكُـتِبَ " مما ساقه التقدير إلى العبد الفقير لله سبحانه موسى بن علي بن شعبان بن موسى بن علي غفر له ولهم وعفى عنه وعنهم آمين آمين آمين".

رابعاً: الترجيح في اختيار النسخة المعتمدة كنسخة للأصل:

بعد البحث والتدقيق، وتبعاً لمعايير مركز البحوث الإسلامية (أسام) في الترجيح بين النسخ، اخترت

النسخة (أ) لتكون النسخة الأصل، وذلك للأسباب التالية:

- قوبلت بالنسخة المقابلة بنسخة المؤلف، وقد كتب في نهاية المخطوط وذلك في اللوح 280 من هذه النسخة "قد وقع الفراغ من تحرير النسخة الشريفة في اليوم السابع من شهر رجب المرجب لسنة ثلاث وثمانين وألف عن يد محمد بن شعبان الأركلي غفر الله له ولوالديه، ولقارئه، ولناظره، ولجميع المؤمنين والمؤمنات، والمسلمين والمسلمات، آمين يارب العالمين، قد قوبلت هذه النسخة بالنسخة المقابلة بنسخة المؤلف المرحوم الشهير بابن صدر الدين الشرواني رحمه الله"

- كُـتِبَتْ بخطّ ناسخ متقن، فهي قليلة التصحيف والتحريف.

- السقط فيها نادر.

ث- منهج الباحث المتبع في التحقيق

1- منهج خدمة النص وضبطه:

تمَّ التحقيق باعتماد ثلاث نسخٍ من المخطوط نسخة أ، ب، وج. وفقاً لأسس تحقيق النصوص لمركز البحوث الإسلامية (ISAM).

- بعد تحديد النسخة الأم بالاعتماد على النسخة التي قوبلت بنسخة المؤلف (النسخة المسماة نسخة أ)، وترميز النسخ حسب الأبجدية، قمت بنسخ نص متن النسخة الأم بالرسم الإملائي الحديث مثنياً النص منها دون التلفيق بين النسخ.

- رقت صفحات المخطوط على الشكل التالي: [خط مائل + أرقام وحروف الورقات داخل قوسين معقوفين] مثال: [86و]

- وقابلت النسخ الثانوية (ب، ج) مع النسخة المختارة في التحقيق (أ) متبعاً مبدأ (اسام)، وبعدها قمت بإصلاح النص، وذلك بكتابة متن المخطوط المذكور في النسخة الأم، وإثبات الفوارق بينها وبين النسختين الأخرتين في الحاشية السفلية، سواء أكان نقصاً باستخدام إشارة (-) أو زيادةً باستخدام إشارة (+) - ماعداً أخطاء الآيات القرآنية-، وذكر اختلاف الكلمات أو العبارات بين النسخ باستخدام إشارة (:)، وربما لا يكون للفوارق فائدة ظاهرة، إلا أنني أثبتتها جميعاً للأمانة العلمية.

- جعلت كلام البيضاوي بين القويسات "...." للتفريق بينه وبين كلام الشرواني.

- أكملت الرموز والاختصارات مثل: اختصار "المص" لاسم المصنف، وكتبت جمل التعظيم والدعاء والتصلية بشكل كامل وأظهرت الفروق فيها بين النسخ - إن وجدت - مثل ((تعالى)) و((صلى الله عليه وسلم)).

- وضعت علامات الترقيم المناسبة.

- أثبتت في الحاشية السفلية التعليقات والفوائد المكتوبة في هوامش نسخ المخطوط على الشكل التالي [رمز النسخة+الفائدة التي ذكرت + لفظ "فائدة"] أما ما كان من متن النص، وكتبت في الهامش فأثبتته على الشكل التالي: [رمز النسخة+ إشارة(-) +الكلمة التي سقطت من المتن+ لفظ "صح هامش"]

- أقيمت النص لما فيه من تحريف وتصحيف بإثبات الصحيح في الحاشية.

- ثم رمت النص، بكتابة متن المصدر الأصلي الذي نقله المحشي عن غيره من العلماء.

- وفقرت النص، مُعَوِّناً لل فقرات، مع وضعها بين معقوفتين [] لتساعد على إيضاح المسألة، مع مراعاة ترك فراغ بمقدار 5مسافات مع بداية كل فقرة جديدة.

- وأخيراً قسمت النص المحقق إلى فصول ومباحث ومطالب.

2- منهج التعليق على المتن:

أولاً: الآيات القرآنية:

- عزوت الآيات القرآنية المذكورة في المتن، وضبطتها بالرسم العثماني الوارد في المصحف العثماني (مع الحفاظ على فروق القراءات)

- وضعتها بين هلالين مُزَهَّرَيْن.

- وثقتها على النحو التالي: [اسم السورة+رقم السورة+ رقم الآية] وكتبتها بخط أصغر درجتين من حجم خط المتن.

- فصلت بين رقم السورة ورقم الآية بخط مائل (/)

ثانياً: الأحاديث:

- وضعت الأحاديث بين الأهللة المزدوجة.

- خرّجتها من الصحيحين -إن وجدت فيهما-، وإلا فمن الكتب الستة، وإلا فمن كتب السنن والمصنفات والمسانيد.

- إذا كان الحديث في الكتب التسعة وثقته على الشكل التالي: [اسم الكتاب+اسم الباب+رقم الحديث] مثال: صحيح مسلم، الإيمان 65.

- فإن لم يكن في الكتب الستة وثقته بالشكل التالي: [اسم الكتاب+رقم المجلد+رقم الصفحة]

- إذا ذكر المؤلف الحديث بمعناه، كتبت بعد عزوه في الحاشية السفلية متن الحديث كما ورد في الكتاب المعزوّ إليه.

- عند العزو لأكثر من مصدر وضعت بين المصادر فاصلة منقولة (؛)

ثالثاً: أقوال الصحابة والتابعين:

- عزوتها إلى كتب السنن والمصنّفات والمسانيد إن وجدت فيها، وإلا فمن كتب التفسير التي نقلت أقوالهم.

رابعاً: التوثيق:

- وثقت المسائل التي ذكرت في التحشية من الكتب فعزوت الأقوال الفقهية والأصولية من مظانها.

- خرجت المسائل اللغوية والنحوية والصرفية من كتب اللغة الموثوقة.

- عزوتُ المسائلَ الكلامية إلى مصادرها.
- خرَّجْتُ الأقوال التي ذكرها المؤلف، فإن نسبها إلى عالم عزوتُها لكتبه-إن وجدتها-، وإلا فمن الكتب التي نقلت عنه، وإذا عزاها إلى كتاب خرَّجْتُها منه.
- أما إذا نقل دون تحديد القائل خرَّجته من الكتب التي عُنيت بالمسألة المطروحة.
- إذا غيرَ المؤلفُ في صيغة الكلام عند النقل عن غيره، وضعت كلمة "انظر" بعد أن أُثبتَ المصدر، أما إذا نقل حرفياً وضعت الكلام المنقول بين الأهله المزدوجة وكتبتُ في الحاشية السفلية اسم المصدر.
- إذا عزا المؤلفُ نقوله إلى المصدر الذي أخذ عنه، أو العالم الذي نقل عنه، ولم أجده فيما عزا إليه أو نقل عنه، كتبت في الحاشية "لم أجده".
- أذكر بيانات المصدر كاملةً لأوّل مرة أوردّه، بذكر لقبِ المؤلفِ ثم اسمه كاملاً ثم اسم الكتاب والمحقّق ثم أذكر بين قوسين (دار النشر، ورقم الطبعة، وتاريخ النشر) ثم الجزء والصفحة
- عند تكرار المصدر أكتفي بذكر لقبِ المؤلف، واسم الكتاب، مع الجزء والصفحة، تجنّباً للإطالة.
- نقلَ الشرواني في مواضع عديدة دون عزوٍ، مكتفياً بلفظ "قيل"، وقد عزا النُّسَاحُ بعضاً من هذه النقول في هوامش النسختين الثانويّتين (ب، ج) لعصام الخلخالي أو صبغة الله أو لارى وغيرهم.

خامساً: الشعر والأمثال:

- عزوتُ الأبياتَ الشعريةَ إلى دواوين شاعرها، وإن لم أجدها في مصادر الشواهد الشعرية وشرحها.
- خرَّجت الأمثالَ من كتب الأمثال.

سادساً: التعريفات:

- ترجمتُ الأعلامَ التي وردت في الحاشية، دون تكرار ترجمة العلم إذا تكرر ذكره.

- عرّفت الكتب فذكرت اسمها كاملاً, واسم مؤلفها, وذكرت إن كان مخطوطاً أم لا.
- ترجمت الأماكن والبلدان غير المشهورة.
- عرّفت المصطلحات اللغوية الغريبة وعزوتها إلى قواميس اللغة العربية.
- خزّجت المصطلحات العقديّة والفقهية والأصولية وعزوتها إلى مصادرها.

سابعاً: شرح المفردات الغريبة:

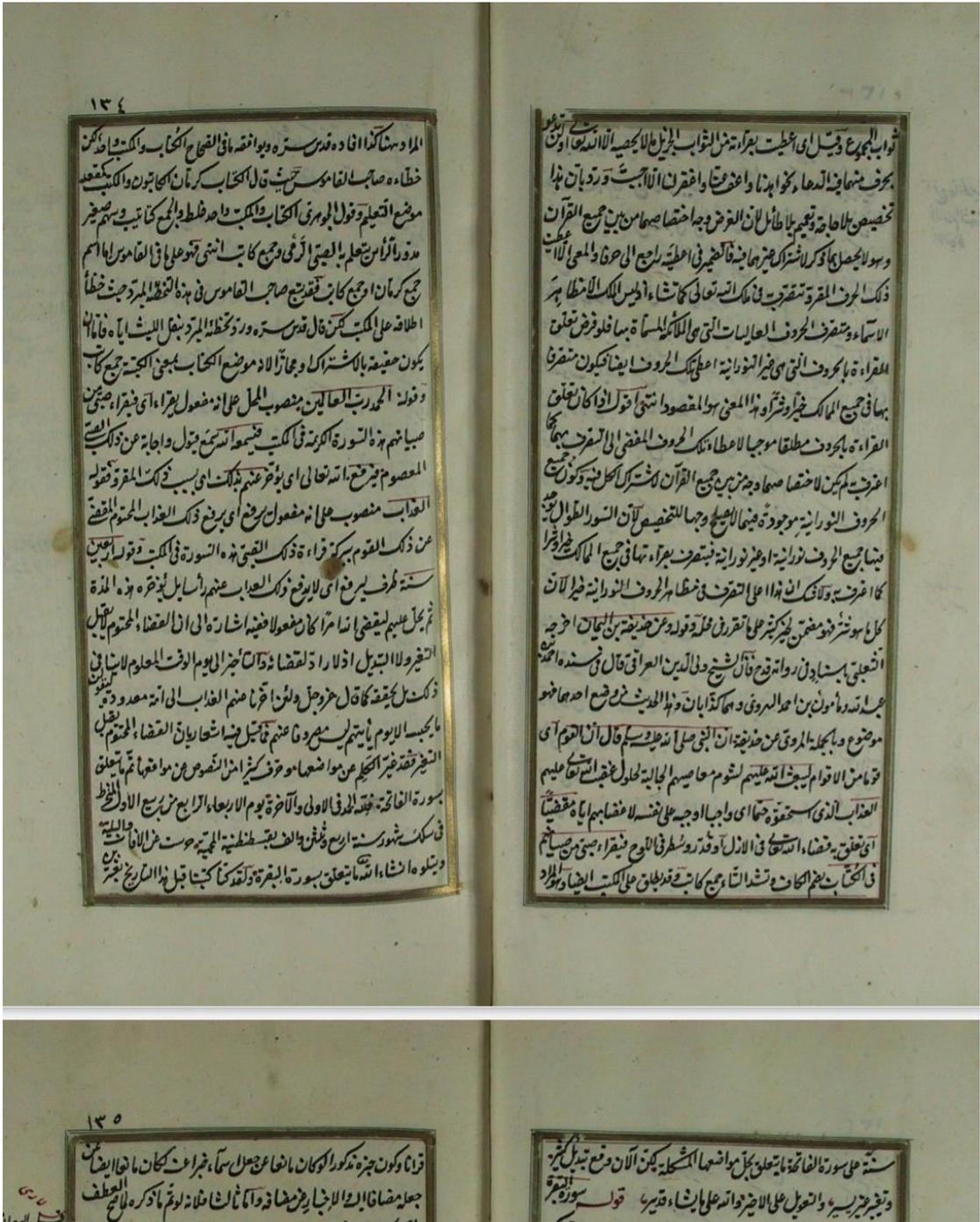
- شرحت الكلمات المبهمة التي يصعب فهمها على القارئ، بما ورد في معاجم اللغة، وقد أثبت المعجم الذي عزوت إليه مُرَفَقاً بلقب المؤلّف، وبطاقة المعجم، ورقم الصفحة.

منسوب الخ على انه مفعول بقرأ اي قرأه صلى الله عليه وسلم حينما نزلت هذه السورة الكريمة
 في الكتب بنسبها سمع قول ورضا عن ذلك الصنيع المعصوم في رفع الله تع
 اي يرفع عنهم بذلك اي سبب ذلك الموقوف قوله العذاب منصوب على انه مفعول
 يرفع اي يرفع ذلك العذاب المخوف المصطفى من ذلك القوم ببركة قرآه ذلك
 الصنيع هذه السورة في الكتب وقوله ربيع سنة ظرف ليرفع اي لا يرفع ذلك
 العذاب رأسا بل يوضح هذه المدة ثم يجعل عليهم بعض الله امر كان مفعولاً فيه
 اشارة الى ان القضاء المخوف لا يقبل التغيير ولا التبديل اذ لا يرتفع كما قضاه
 والتاخر الى يوم الوفاء المعلوم لان في ذلك بل يخفف كما قال عز وجل ولما
 اخبرنا عنهم العذاب امة معدودة ليقولن يا جبه الا يوم ياتيهم لم يمسسهم الله
 عنهم لما قبل فيه اشعار بان القضاء المخوف يقبل التغيير فقدره الله لهم عن
 مواضعها وحرف كثير من النصوص عن مواضعها ثم ما يتعلق بسورة الفاتحة
 غلقة الحمد في الاك والاحزاب يوم الاربعاء الرابع عشر من ربيع الاول المحظوظ
 سكتها سبوا سبوا ربيع وثلاثين والف بسطظنية الحكمة حرمت عن الافات
 والبلية وينلوه الشفاء الذي ما يتعلق بسورة البقرة وقد كنا كنا نكتب هذا
 التاريخ بعشرين سنة على سورة الفاتحة ما يتعلق بكل مواضعها المبتدئة
 الان وقع تبديل كثير وتغيير غير يسير والتعويل على الخبر والله اعلم بالصواب

قوله سورة البقرة استكروه بعرضهم ان يقال سورة البقرة وقال ينبغي ان
 يقال سورة البقرة التي يذكر فيها البقرة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم سورة التي يذكر
 فيها البقرة فسقط القرآن ففعلوا بها ولما كان لورده ما روى عنه عليه السلام من قراء
 الالبين من اخر سورة البقرة في ليلة كفتاه اطلق المص على سورة البقرة وسبى

وسبى تفصيل من في اخر السورة ان شاء الله فلو كانت قصة البقرة المذكورة فيها بيت
 بها قبل التسمية بالاسماء مختصة بالسور لا توجد في الآيات والآيات الكريمة في
 لا تسمية وفيه انه كما اطلقت على هذه السورة سورة البقرة لذكرها فيها كذلك اطلقت
 اية الكريمة عليها لذكره فيها ليكون اطلاق الاية تسمية والثاني في اضافة حكم
 مدينة ما روى في البخاري عن عائشة رضي الله عنها ما نزلت سورة البقرة الا وانا
 عنده صلى الله عليه وسلم ولم يدخل عليها الا في المدينة والتفوق على انها اول سورة
 نزلت بالمدينة الاية نزلت يوم النحر في حجة الوداع وهي قوله تع والقول لوما
 نزحون فيه الى الله والاية ولا ينافي هذا كون السورة مدينة لان الاصطلاح المسطور
 ان المدي ما نزلت بعد الهجرة وان نزل في غير المدينة فتلك الاية ايضا مدينة فلما
 الى الاستثناء **قوله** وايم ما يمان وسبع وثمانون هذا عند اليهود وسبى وثمانون
 عند الكوفيين وخمسة وثمانون عند الجاهليين واربعة وثمانون عند السيبين
قوله الم وسائر الالفاظ التي يتبع بها اسماء قبل الالفاظ وسائر الالفاظ
 فالعطف عليه معدروا ليس العطف على المذكور لانه قرآن وضره مذكور فلا
 يمكن جعل اسماء غير هذا لما يمكن لولم يكن بغير مذكور وفيه نظر اما اول فلان كون
 خبره مذكورا فاصح على بعض النماذج وعلى بعض النسخات كما في تفصيل
 في كلام المص وانما نينا فلان كون قرآنا وكون خبره مذكورا لو كان مانعا لم يحصل
 اسما خبره لكان مانعا ايضا عن جعله مضافا اليه والواجب من مضاف واما انما
 فلانه لو تم ما ذكره ملحق العطف لانه لا يحسن والطاهر انه لا حاجة الى تعويل المص
 وان العطف عليه باعتبار الحكمة دون الحكى والمعنى هذه الالفاظ الثلاثة التي تليها
 وسائر الالفاظ التي يتبعها اسماء هذا النهج والحق يحسن وهو على ما في النسخ
 تقطع الحكمة بوجوهها التي تجزئها بعد ادحر وفيها بذكر سائر تلك الوجوه

اللوحة رقم 134 من نسخة مكتبة مراد ملا تحررت على يد محمد بن شعبان الأركلي التي رمزت لها
 بالنسخة (أ)، عندها تنتهي التحشية على سورة الفاتحة.



الألواح (134، 135) التي انتهت عندها التحشية على سورة الفاتحة من نسخة مكتبة راغب باشا، والتي

رمرت لها بالنسخة (ب).



واعرف من بجرم العزب . فلما رث من كاس الكرام نصيب
 فلما انا شرح فيه ما بان افضل جملة . وابين مفضلاته حسب ما
 فادلى اليه ما حصله من سائر العديم . ولا يستدعي اليه بجرم العزب .
 او مستدر الكفة بنسب النحالي . من طلب العزب فقد سهر الليل
 ولم انجد ان يفسر في خطاه . ووقف ما اورده على موزانه . ولم اتم
 نقل الاقوال . فتمت القيل والقيل . وتوفير الاعراض والجدل على الله
 بجرم رجاله . فلما انا اذ فعل العاملون . وفي ذلك فليقتبس القائلون
 فاقول او بانه التوفيق . وبه الرتبة العتيق . وسك المصنف
 طريفة الاخبار . عملا بما ورد في الاخبار . فافتح كتابه بعد التبين النسبية
 بالتحديد . فليست من القرآن المحمدي . فاعمال المحمدي الذي نزل القرآن
 وبسبب ان يكون من لسان التوفيق . وتخص اللفظ الجملة . فليكن
 واما التوفيق فالتوفيق . فليكن من لسان التوفيق . فليكن
 فانه اعلم ان يكون تدرجها كقولنا اما انزلنا الكتاب الكتاب
 بالخطية او قوله سبحانه اما انزلنا النبوة الالهة لكل من تجزى بالوقت
 اوله ان انزلنا على محمد السارة . ان تجزى بالوقت . فليكن
 بطلان على الكتاب المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم . فليكن
 والباطل يتقربوا والحق المطل باعزازه او كونه موقفا ومفضلا بالآيات
 والسور . وكون اجزائه موقفا ومفضلا لبعضها من في الاقوال
 فيلما بالقرآن المشارة . بالتحريم ان اريد بالقرآن المنزل على كل من
 هو مفضلة بقرآنه بالقرآن . فليكن المظهر السليمة . فليكن
 المظهر العبودية فانه مظهر اول في المظهر العبودية . فليكن

والكلام الذي هو مفضل على الكلام الذي هو
 المنطق الذي هو من الكلام الذي هو
 ان المنطق الذي هو من الكلام الذي هو
 واما اللفظ الذي هو من الكلام الذي هو

بسم الله الرحمن الرحيم شرح في صدرى سيرة النبي صلى الله عليه وسلم
 الحمد لله الذي شرح صدر من تاوب . ووقف قدر من ما اهل
 ونايب . وحمل من تدبر في الفضل . وندرب
 وحمل من تدبر في غاية ما توفيق . والحمد لله على محمد الجويش
 التي كذا الوردى ليدرب عنم الرب في الطير تم تطهيره مما اتوه
 بسبل الاجاسم بالحيوان . فليكن من لسان التوفيق . فليكن
 سلكا بسببه ما بدلتوا سبب رطاه . وما شانه عليه روده الى الله
 والرسول . واما اولها واولها . فليكن من لسان التوفيق . فليكن
 محمد بن صدر الدين الشرواني . شرح فيه صدره . واما على قوله
 ان هذه مذكرة فليست . وكرهه . فليكن من لسان التوفيق . فليكن
 المعترف بعبادته الذي الفاضل . فليكن من لسان التوفيق . فليكن
 عن فضله عباراته عابس التحقيق . وسلا لا من مطالع السارة
 انوارها ليس اليه تيق . ولامه ما تسمت الفضلاء من الخلق
 وانحلت جميع حيا ممتدة الاعناق . فليكن من لسان التوفيق . فليكن
 في حقه . لكن احببت هب الخيران احمر في زمرتهم .

والحمد لله الذي شرح صدر من تاوب . ووقف قدر من ما اهل
 والحمد لله على محمد الجويش
 والرسول . واما اولها واولها . فليكن من لسان التوفيق . فليكن
 محمد بن صدر الدين الشرواني . شرح فيه صدره . واما على قوله
 ان هذه مذكرة فليست . وكرهه . فليكن من لسان التوفيق . فليكن
 المعترف بعبادته الذي الفاضل . فليكن من لسان التوفيق . فليكن
 عن فضله عباراته عابس التحقيق . وسلا لا من مطالع السارة
 انوارها ليس اليه تيق . ولامه ما تسمت الفضلاء من الخلق
 وانحلت جميع حيا ممتدة الاعناق . فليكن من لسان التوفيق . فليكن
 في حقه . لكن احببت هب الخيران احمر في زمرتهم .

اللوح الثاني من نسخة مكتبة السليمانية، قسم تشورلولو علي باشا، والتي رمزت لها بالنسخة (ج).

في الاول والاخرة • يوم الاربعاء الرابع عشر من ربيع الاول الخمر في سلك
شهر سنة اربع وخمسين في الف بفسطاطية الجية • حرمت عن الاناث
والعلمية • وبعده انشاء الله ما يتعلق بسورة البقرة • وقد كتبنا بعض القرائح
بشهر من سنة على سورة الفاتحة ما يتعلق بحل مواضعها المشككة كما كان
وقد تبدل كثير في غير تفسير • والتحويل على الاخير • وهو على كل مني قدوة

قد وقع الفراغ من هذه النسخة الشريفة

في غرة شهر ربيع الاول

شهر ربيع

والف



اللوح الاخير (141) من نسخة مكتبة السليمانية، قسم تشورلولو علي باشا، والتي رمزت لها بالنسخة

(ج).

القسم الثاني: النص المحقق

- المقدمة
- الفصلُ الأوَّل: التحشِيَةُ على حُطْبَةِ الكِتَاب
- الفصلُ الثَّانِي: التحشِيَةُ على التعرِيفِ بِسُورَةِ الفَاتِحَةِ
- الفصلُ الثَّالِث: التحشِيَةُ على الآيَةِ الأُولَى ﴿بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ (1)﴾
- الفصلُ الرَّابِع: التحشِيَةُ على الآيَةِ الثَّانِيَةِ ﴿الْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِیْنَ (2)﴾
- الفصلُ الخَامِسُ: التحشِيَةُ على الآيَةِ الثَّالِثَةِ والرَّابِعَةِ ﴿الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ (3) مَالِكِ یَوْمِ الدِّیْنِ (4)﴾
- الفصلُ السَّادِسُ: التحشِيَةُ على الآيَةِ الخَامِسَةِ ﴿إِیَّاكَ نَعْبُدُ وَإِیَّاكَ نَسْتَعِیْنُ (5)﴾
- الفصلُ السَّابِعُ: التحشِيَةُ على الآيَةِ السَّادِسَةِ ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِیْمَ (6)﴾
- الفصلُ الثَّامِنُ: التحشِيَةُ على الآيَةِ السَّابِعَةِ ﴿صِرَاطَ الَّذِیْنَ أَنْعَمْتَ عَلَیْهِمْ غَیْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَیْهِمْ وَلَا الضَّالِّیْنَ (7)﴾
- الفصلُ الثَّاسِعُ: التحشِيَةُ على لفظ (آمین)
- الفصلُ العَاشِرُ: بیاُنُ فَضِیْلَةِ سُورَةِ الفَاتِحَةِ

[1و] وَقَفَ لِوَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى أَفْقَرُ الْوَرَى أَبُو الْخَيْرِ أَحْمَدُ، الشَّهْرِيُّ بِدَامَادَ زَادَهُ، عَفَا اللَّهُ عَنْهُ وَعَنْ أَسْلَافِهِ

وَأَخْلَافِهِ، سَنَةَ 1137 هـ

/ [2ظ] ربّ، اشرح لي صدري، ويسّر لي أمري وتمّم بالخير.

الحمد لله الذي شرح صدر من تأدّب، ورفع قدر من تأهّل للعلم¹⁹⁹ وتأهّب²⁰⁰، وجمل من تدرّع²⁰¹ لباس الفضل وتدرّب وتحمل من ترقّى إلى غاية ما ترقّب، والصلاة على محمد المبعوث إلى كافة الورى²⁰² ليذهب عنهم الرجس ويطهرهم تطهيراً، فما أتوه بمثل إلا جاءهم بالحقّ وأحسن تفسيراً، وعلى آله وأصحابه الذين سلكوا سبيله وما بدلوا تبديلاً، وما تشابه عليهم ردّوه إلى الله وإلى²⁰³ الرسول، وما أولوا تأويلاً.

وبعد:

فيقول العبد الجاني محمد أمين بن صدر الدين الشرواني شرح الله صدره وأعلى قدره: إنّ هذه تذكرة فمن شاء ذكره علّقها على تفسير القاضي المعترف بغلو شأنه الداني²⁰⁴ والقاصي²⁰⁵، فإنّه كتاب

199 ج- للعلم، صح هامش.

200 تأهّب: استعدّ؛ مادة (هـب). الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي، مختار الصحاح، المحقق: يوسف الشيخ محمد، (الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، ط5، 1999م) ج1، ص25.

201 تدرّع: لبس الدرّع والمدرّعة أيضاً وزمما قيل: تمدرّع إذا لبس المدرّعة وهي لغة ضعيفة. وزجل (دارع) عليه درّع كأنه ذو درّع مثل لابن وتأمير؛ مادة (درع). الرازي، مختار الصحاح، ج1، ص104.

202 الورى: الخلق؛ مادة: (وري). الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين، معجم ديوان الأدب، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس (مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة، 2003م) ج3، ص217.

203 ج- وإلى

204 الداني: القريب؛ مادة (دنو) القيسي، أبو علي الحسن بن عبد الله، إيضاح شواهد الإيضاح، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني (الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط1، 1987م) ج2، ص619.

205 أ: القاضي. وما أثبتّه: من نسخة ب ج القاضي هو الصواب. / القاضي: البعيد. النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، تحرير ألفاظ التنبيه، المحقق: عبد الغني الدقر (الناشر: دار القلم - دمشق ط1، 1408هـ) ج1، ص317.

يتجلى عن منصّة عباراته غرائس²⁰⁶ التحقيق، ويتلألاً من مطالع إشاراته أنوار نفايس²⁰⁷ التّدقيق²⁰⁸،
ولأمراً ما اشتهر به²⁰⁹ الفضلاء من الحدّاق²¹⁰ و أضحت همّهم نحو حلّه ممتدّة الأعناق.

فإني وإن لم أكن معدوداً في جملتهم، لكن أحببت حبّ الخير أن أحشر في زمرتهم، واغترفت²¹¹
من بحرهم العذيب²¹².

فلأرض من كأس الكرام نصيب²¹³

فها أنا أشرّع فيه ناوياً أن أفصل مجملاته وأبيّن معضلاته²¹⁴ حسب ما قادني إليه ما حصلته من سائر
العلوم ولا يهتدى إليه بمجرد الفهوم؛ إذ

بقدر الكدّ تكتسب²¹⁵ المعالي من طلب العلا فقد سهر الليالي²¹⁶

ولم آل جهداً في تبين ملحوظاته، ورفع ما أورد على زموزاته²¹⁷، ولم ألتزم نقل الأقوال وتكثير القيل
والقال، وتوفير الاعتراض والجدال.

206 ج ب: عرائس

207 نفايس: أي يتنافس فيه ويؤعب. وهذا أنفُس مالي أي أحبّه وأكرّمه عندي؛ مادة (نفس). الرازي، مختار الصحاح، ج1، ص 316.

208 إثبات المسألة بدليل دقّ طريقه لناظريه. الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف، كتاب التعريفات، المحقق: ضبطه وصححه
جماعة من العلماء بإشراف الناشر (الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، 1983، م1)، ج1، ص54.

209 أ ب: يُقال اشتهر فلان على صيغة المجهول أي أولع. فائدة

210 الحدّاق: مهارة في كلّ شيء. والحدّاق مصدر حدّق وخرق معاً في عمله فهو حاذق؛ مادة (حدق). الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل
بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري، كتاب العين، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي (الناشر: دار ومكتبة الهلال) ج3،
ص42.

211 ب ج: اغترف

212 العذيب: الماء الطيب. وقد عذب غدوبة؛ مادة (عذب). الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح
العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار (الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، ط4، 1987 م) ج1، ص 178.

213 ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، المحقق: إحسان
عباس، (الناشر: دار صادر - بيروت، ط 1900) ج2، ص 264.

214 المعضلات: الشدائد؛ مادة (عضل). الرازي، مختار الصحاح، ج1، ص 211

215 أ ب: يكتب وهو خطأ. وما أثبتته: من نسخة ج تكتسب وهو الصواب.

216 الشافعي، الإمام أبو عبدالله محمد بن إدريس، ديوان الشافعي، تحقيق: الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، (ط2، مصر، القاهرة، الناشر
مكتبة الكليات الأزهرية)، 1985م، ص108.

خلق الله للحرب رجال²¹⁸ وللعلم رجال²¹⁹ فليمثل هذا فليعمل العاملون، وفي ذلك فليتنافس المتنافسون.

²¹⁷ ب ج: مرموزاته.

²¹⁸ ب ج: رجالا.

²¹⁹ ب ج: رجالا.

الفصلُ الأوَّلُ: التَّحْشِيَةُ عَلَى خُطْبَةِ الْكِتَابِ

- الْمَبْحَثُ الأوَّلُ: التَّحْشِيَةُ عَلَى مُقَدِّمَةِ الْبِيضَاوِيِّ

- الْمَبْحَثُ الثَّانِي: التَّحْشِيَةُ عَلَى تَمْهِيدِ الْبِيضَاوِيِّ

المَبْحَثُ الأول: التَّحْشِيَةُ على مقدمة البيضاوي

فأقول . وبالله التوفيق ويديه أَرْمَةُ التحقيق .: سلك المصنّف طريقة الأخبار عملاً بما ورد في الأخبار، فافتتح كتابه بعد التّيمّن بالتسمية بالتّحميد مُقتبساً من القرآن المجيد. فقال²²⁰: " الحمدُ الله الذي نزل الفرقان"، وسيجيءُ بيانُ معنى الحمد / [2و] ومعنى لام التعريف، وتحقيقُ لفظة الجلالة فكن بالمرصاد.

[الفرق بين التّنزيل والإنزال]

وأما التّنزيلُ فالمشهورُ أنّه تحريكٌ من أعلى إلى أسفل تدريجياً، بخلاف الإنزال فإنّه أعمُّ من أن يكون تدريجياً كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾ [النساء: 105/4] الآية، أو دفعةً كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ﴾ [المائدة: 44/5] الآية، لكن يحدّث²²¹ هذا الفرقُ قوله تعالى: ﴿إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً﴾ [الشعراء: 4/26] إلا أن يتجوّز.

[تسمية القرآن بالفرقان]

و"الفرقان" كالقرآن يُطلقُ على الكتابِ المُنزلِ على النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم: إما لفرقه بين الحقِّ والباطل بتقريره أو المُحقِّ والمُبطِلِ بإعجازه، أو لكونه مُفترقاً ومُفصّلاً بالآياتِ والسور، أو لكونِ أجزاءه مفروقاً ومفصلاً بعضها عن بعض في الإنزال، فيلائمُ التّنزيلَ لإشعاره بالتنجيم.

²²⁰ البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي، أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، (الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 1418 هـ) ج1، ص23.

²²¹ أ: خدش كرملا مق. فائدة

ثمَّ إن أُريدَ بالفرقان²²² المنزَّل كلامه²²³ الذي هو صفةٌ؛ فتنزُّله تحريكُه بالحركة المعنوية إلى مَظَاهِرِ السُّفْلِيَّةِ بعد ظهوره في المَظَاهِرِ العُلُوِّيَّةِ؛ فإنها تظهر أولاً في المَظَاهِرِ العَقْلِيَّةِ ثم النفسِيَّةِ ثم المِثَالِيَّةِ ثم الحسِّيَّةِ.

وإن أُريدَ به الكلماتُ المنتظمةُ من الحروفِ فتنزُّله تحريكُه من المعاني العِلْمِيَّةِ الإلهِيَّةِ إلى العَقْلِيَّةِ ثم إلى النَّفْسِيَّةِ ثم إلى صورِ الحروفِ والكلماتِ المِثَالِيَّةِ ثم الحسِّيَّةِ. فعلى هذا يكونُ التَّنْزِيلُ مستعملاً في المعنى المجازيِّ، ويكونُ من قبيلِ المجازِ المفردِ، ويجوزُ أن يكونَ مستعملاً في معناه الحقيقيِّ، ويكونُ المجازُ في نسبته إلى الفرقان باعتبار حامله الذي هو جبريل.

وسيجيءُ في كلامِ المصنِّفِ نوعُ تحقيقٍ لهذا، ثمَّ إنَّه لا حاجةَ هاهنا في جعلِ هذه الجملةِ صلةً إلى أن يُنزَلَ منزلةَ المعلومِ؛ لقوَّةِ دليلها كما فعله المصنِّفُ في المقتبس²²⁴ منه؛ لأنَّ السامعينَ هاهنا هم المسلمونَ العاملونَ بمضمونِ الصِّلَّةِ بخلافهم ثمة؛ فإنهم جميعُ الأمة، ولا عِلْمَ لهم بمضمونِ الصِّلَّةِ.

قوله²²⁵: "على عبده" عبَّرَ عن²²⁶ النبي صلى الله عليه وسلم بالعبد تعظيماً لشأنه عليه الصلاة والسلام؛ فإن العبوديةَ لكونها مُنبئةً عن الاضمحلال²²⁷ والاستهلاكِ في حضرة المولى تدلُّ على فناء الناسوت²²⁸ في اللاهوت، وهذا هو حقيقةُ الفقر الذي افتخرَ به عليه الصلاة والسلام فقال: ((الفقرُ

222 ب+ بالكلام

223 أ ب ج: والكلام الذي هو صفة الله هو الكلام النفسي المدلول للكلام اللفظي المنتظم من الحروف ولا شك أن النذير والبشير أولاً بالذات هو والمعنى وأما المعنى فبواسطة. فائدة

224 أي كتاب أنوار التنزيل وأسرار التأويل.

225 ب ج- قوله/ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 23.

226 أ- عن.

227 اضمحلَّ الشيء: انحلَّ شيئاً فشيئاً حتى تلاشى؛ مادة: (ضمح). معجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، (مكتبة الشروق الدولية، ط4،

2004م) ص 543

228 الناسوت: الطبيعة البشرية، ويقابله: اللاهوت بمعنى الألوهية؛ مادة: (نوس) المصدر نفسه، ص 895

فخري))²²⁹ ولهذا يُلقَّبُ القُطْبُ²³⁰ فيما بين الأولياء بعبدِ الله؛ لكونه على قلبِ محمد صلى الله عليه وسلم، وقد قال عز وجل: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ [الجن:19/72] الآية قوله²³¹ "ليكون" أي العبد وهو / [3ظ] الملائم لقوله تعالى: ﴿قُمْ فَأَنْذِرْ﴾ [المدثر: 2 / 74] أو الفرقان.

قوله²³²: "للعالمين" سيحيي في كلام المصنّف تحقيق معنى العالم ووجه جمعه على (العالمين) إلّا أنّ المراد هاهنا الجنّ والإنس كما صرح به المصنّف²³³ في المقتبس منه بدليل قوله²³⁴: "نذيراً" أي مُنذراً أو إنذاراً؛ إذ لا يُتصوّر²³⁵ الجمادات والحيوانات، وأمّا الملائكة فهم لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يُؤمرون فلا إنذار لهم أيضاً.

²²⁹ الصغاني، الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني، الموضوعات، تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف، (الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق، ط2، 1405 هـ) ج1، ص52، والحديث: موضوع

²³⁰ يقوم المعتقد الصوفي على أساس أن هناك مجموعة مميزة من الأولياء، ورتبهم على طبقات، وهم الذين وهبهم الله قدرة خاصة على ممارسة بعض الأعمال الغيبية. إن ترتيب طبقات رجال الغيب قد شهد اختلافاً وتضارباً بين المؤلفات الصوفية مثل: «قوت القلوب في معاملة المحبوب» لأبي طالب المكي، و«طبقات الصوفية» لأبي عبد الرحمن السلمى، و«كشف المحجوب» لأبي الحسن الهجویری، وإن أشهر ترتيب لهم ما أورده ابن عربي بقوله: "المجمع عليه من أهل الطريق أنهم - أي رجال الغيب - على ست طبقات أمهات: أقطاب، وأئمة، وأوتاد، وأبدال، ونقباء، ونجباء". والقطب هو عبارة عن "الواحد الذي هو موضع نظر الله من العالم في كل زمان، وهو على قلب إسرائيل عليه السلام؛ وقال الجرجاني: "القطب، وقد يسمى غوثاً باعتبار التجاء الملهوف إليه، وهو عبارة عن الواحد الذي هو موضوع نظر الله في كل زمان، أعطاه الطلسم الأعظم من لدنه، وهو يسري في الكون وأعيانه الباطنة، والظاهرة، سريان الروح في الجسد، بيده قسطاس الفيض الأعم، وزنه يتبع علمه، وعلمه يتبع علم الحق، وعلم الحق يتبع الماهيات غير المجمولة فهو يفيض روح الحياة على الكون الأعلى والأسفل". إن أهم أدلتهم للتأكيد على ذلك المعتقد، الحديث الذي أورده الطبراني في المعجم الكبير: (إِذَا أَضَلَّ أَحَدُكُمْ شَيْئًا، أَوْ أَرَادَ أَحَدُكُمْ عَوْنًا وَهُوَ بِأَرْضٍ لَيْسَ بِهَا أَيْسَرٌ، فَلْيَقُلْ: يَا عِبَادَ اللَّهِ أَغِيثُونِي، يَا عِبَادَ اللَّهِ أَغِيثُونِي، فَإِنَّ لِلَّهِ عِبَادًا لَا تَرَاهُمْ). ينظر، القاشاني، العارف بالله تعالى الشيخ عبد الرزاق، اصطلاحات الصوفية ويليهِ رشح الرُّلال في شرح الألفاظ المتداولة بين أرباب الأذواق والأحوال، ضبطهما وصحّهما وعلّق عليهما الشيخ الدكتور عاصم ابراهيم الكيالي الحسيني الشاذلي الرقايوي (دار الكتب العلمية بيروت لبنان) ص170؛ الجرجاني، كتاب التعريفات، ص177.

²³¹ ب ج - قوله/ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص23.

²³² ب ج - قوله/ نفس المصدر، ج1، ص23.

²³³ نفس المصدر، ج1، ص23.

²³⁴ نفس المصدر، ج1، ص23.

²³⁵ ب ج + إنذار.

وأما وجه جعله غايةً للتنزيل الدال على التجديد فعلى تقدير أن يكون النذير بمعنى المُنذر هو أن التعبير بصيغة المضارع التَّجَدُّدِيّ في قوله²³⁶: "ليكون نذيراً"²³⁷ لم يقل للإندار يدل على تجدد الإندار والمُنذر به بتجدد النزول؛ إذ بكلِّ جُملةٍ يقع إندار، وعلى تقدير جعله نفس الإندار مبالغةً هو²³⁸ كمال المبالغة²³⁹ في الإندار إنما هو في التدرج حتى يبقى بُرْهَةً²⁴⁰ من الزمان، بخلاف ما لو أنزل جُملةً، فإنّه ينقطع بانقطاع النزول، كذا قاله بعضُ المحققين²⁴¹.

ثم الاقتصار على النذير مع أنه بشيرٌ أيضاً: إمّا لأنّه من باب الاكتفاء أو لأنّ الإندار أبلغ من الإرشاد على ما صرّح به²⁴² المصنّف في مواضع، على أنّ الأصح²⁴³ أن الجنّ لا يدخلون الجنة ولا ثواب لهم إلا أن²⁴⁴ النجاة من العقاب، ثم يُقال لهم كونوا تراباً كالبهائم فلا يتعلق بهم البشارة.

وهذا التعليل وما يجيء بعده من تعليقات الأفعال على تقدير إسنادها²⁴⁵ إلى الله تعالى مبنيٌّ على ما²⁴⁶ ذهب إليه المحققون من أنّ أفعال الله تعالى معلّلة بمصالح العباد تفضُّلاً لا وجوباً²⁴⁷، فلا يلزم

²³⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص23.

²³⁷ ب ج + حيث

²³⁸ ج + أن

²³⁹ ب- هو كمال المبالغة

²⁴⁰ برهة من اللّهُر: أي مُدَّةٌ طَوِيلَةٌ مِنَ الزَّمان؛ مادة: (بره). الرازي، مختار الصحاح، ج1، ص33.

²⁴¹ ينظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، الإتيان في علوم القرآن، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم (الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة: 1974 م) ج1، ص155.

²⁴² البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج4، ص258؛ الحنفي، عصام الدين اسماعيل بن محمد، حاشية القونوي على تفسير الإمام البيضاوي، الشيرازي، ناصر الدين عبدالله بن عمر بن محمد، ومعه حاشية ابن التمجيد، مصلح الدين مصطفى، ضبطه وصححه عبدالله محمود محمد عمر (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ط1، 2001م) ج16، ص52

²⁴³ القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخرجي، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، (الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، ط2، 1964 م) ج16، ص217.

²⁴⁴ ب ج - ان.

²⁴⁵ ج: إسناد.

²⁴⁶ ج + ذكره.

²⁴⁷ قضية التعليل؛ هذا الخلاف تنازعه طائفتان من العلماء: طائفة علماء الكلام، وطائفة فقهاء الاجتهاد. والمسألة تطول إذا تحدّثنا عن تفاصيلها، ويمكن اختصارها بأن أصل هذا الخلاف بين المتكلمين والمعتزلة قائم على اختلاف فكري عقدي؛ لأن المعتزلة تقول: بوجود

الاستكمال بالغير على أن التحقيق²⁴⁸ أن نفي الاحتياج والاستكمال بالغير عنه تعالى إما²⁴⁹ هو بالنظر إلى كماله الذاتي²⁵⁰ له مرتبة الغنى عن العالمين، وهو صفة لا يحتاج الحق سبحانه في الاتصاف بها إلى ما سواه كوجوب وجوده ووحدته وحيوته وعلمه وغيرها، وإما بالنظر إلى كماله الأسمائي الذي²⁵¹ لا يتصف به إلا مقيساً إلى ما سواه كالحالقية و الرازقية، فليس له هذه المرتبة؛ فإن كمال الأسماء²⁵² إنما هو بظهور آثارها وترتب أحكامها عليها، وذلك لا يتم إلا بوجود المظاهر.

[نزول القرآن منجماً سبباً للتحدي]

وقوله²⁵³: "فتحدي عطف على "نزل" والمرفوع المستتر فيه راجع إلى الله تعالى، ويجوز رجوعه إلى العبد²⁵⁴ باعتبار إضافته إلى ضميره تعالى على أنه يجوز أن يكون من قبيل الذي يطير فيغضب زيد

تعليل أفعال الله عز وجل، ووجوب اشتغال هذه الأفعال على مصالح هي الغرض من الفعل. ويستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] للتأكيد على ما أورده.

أما المانردية، وجماعة من المحققين، وبعض الأشاعرة، ذهبوا إلى أن أفعال الله سبحانه وتعالى كلها معللة بمصالح، تفضلاً وإحساناً منه تعالى، وهو ما تقتضيه حكمته ورحمة سبحانه. قال التفتازاني: " أن أفعال الله تعالى معللة بمصالح العباد عندنا مع أن الأصلح لا يكون واجباً عليه خلافاً للمعتزلة، وما أبعد عن الحق قول من قال: إنما غير معللة بما فإن بعثة الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - لا هتداء الخلق، وإظهار المعجزات لتضديقهم فمن أنكر التعليل فقد أنكر النبوة"، وقد وقع الخلاف أيضاً بماهية العلة هل هي باعثة، أو مؤثرة. أما الأشاعرة فقد نفت تماماً تعليل أفعال الله، وقالوا باستحالة أن يكون فعل الله سبحانه وتعالى لغرض أو غاية. وقال ابن النجار الفتوحى: "فعله تعالى وتقدس، وأمره لا لعله، ولا لحكمة، في قول اختاره الكثير من أصحابنا، وبعض المالكية، والشافعية، وقاله الظاهرية، والأشعرية، والجهمية. والقول الثاني: أنهما لعله، وحكمة، اختاره الطوفي، والشيخ تقي الدين، وابن القيم، وابن قاضي الجبل، وحكاه عن السلف، وهو مذهب الشيعة والمعتزلة." التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر، شرح التلويح على التوضيح، (الناشر: مكتبة صبيح بمصر الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ) ج2، ص 126؛ ابن النجار الحنبلي، تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحى، شرح الكوكب المنير = المختبر المبتكر شرح المختصر، المحقق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، (الناشر: مكتبة العبيكان، ط2، 1418 هـ - 1997 م) ج1، ص312.

²⁴⁸ ب: قوله على أن التحقيق ح ما ضح إليه المحققون من الصوفية صرح به أفضل المتأخرين مولانا عبد الرحمن الجامي في مواضع من كتبه. فائدة.

²⁴⁹ ب ج: إنما

²⁵⁰ ب ج + الذي

²⁵¹ ب - الذي

²⁵² ج: الإسمائي

²⁵³ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص23.

²⁵⁴ ب: ويدل على رجوعه عليه السلام قوله تعالى: ﴿فَأَنزَلْنَا سُورَةَ مِّن مِّثْلِهِ﴾. فائدة

الذباب²⁵⁵ / [3و] والفاء على الأول للسببية، والمعنى فتسبب التنزيل إلى التحدي أي: طلب المعارضة من

حيث إنهم ارتابوا²⁵⁶ من نزوله مُدرجاً²⁵⁷ حتى قالوا: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ [الفرقان: 25/

32] فَأَنْكَرُوا كَوْنَهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَتَحَدَّاهُمْ²⁵⁸ الله وقال: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا

بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: 23/2]، وعلى الثاني يجوز أن يكون للتعقيب أيضاً فيكون إشارةً إلى مسارعته

صلى الله عليه وسلم إلى تبليغ ما نُزِّلَ عليه من حيث إنّه يدلُّ على مسارعته إلى التَّحَدِّي بعد التنزيل.

ومعلومٌ أنّ التحدي متأخّر عن الارتباب فيما نزل، وهو متأخّر عن تبليغ ما نزل، فالمسارعة إلى

التحدي يستلزم المسارعة إلى التبليغ، وقد يُستشكل في هذا المقام بأنَّ الفرقان إن أُريدَ به المجموع لم

يَصِحَّ²⁵⁹ إضافة السُّورِ إليه في قوله²⁶⁰: "بأقصر سورة من سوره"؛ لأنَّ السُّورَ للمجموع لا للقدر المشترك.

وأقول: يجوزُ إرادة كُلِّ منهما: أمَّا الأولُ فبأن يجعل الفاء ح²⁶¹ للسببية لا للتفريع، ولاشكَّ أنّ

نُزُولَهُ مُنْجَمًا تَسَبَّبَ إِلَى التَّحَدِّي فِي أَتْنَاءِ نَزُولِهِ، كَمَا بَيَّنَّا آنفًا فَصَحَّ الْإِخْبَارُ بَعْدَ نَزُولِ الْجَمْعِ؛ لِأَنَّ²⁶²

التحدي كان بسورة من سوره، وأمَّا الثاني فَلِأَنَّ السُّورَ أَجْزَاءً لِلْمَجْمُوعِ وَجُزْئِيَّاتٌ لِلْقَدَرِ الْمُشْتَرَكِ، فَكَمَا

²⁵⁵ قال ابن يعيش: "تقول: "يطير الذباب فيغضب زيد"، إن أخبرت عن الذباب، قلت: "الذي يطير فيغضب زيد الذباب"، فيكون "الذي" في موضع رفع؛ لأنه مبتدأ، و"يطير" صلته، وفيه ضمير يعود إلى "الذي"، وهو الفاعل، استكن فيه لكونه واحدا لغائب. وضمير الفاعل إذا كان بمجه الصفة، كان مستكنا في الفعل بلا علامة لفظية. وقوله: "فيغضب زيد" جملة معطوفة على "يطير"، والمعطوف والمعطوف عليه داخل في الصلة. و"الذباب" خبر المبتدأ، وقد كان قبل الإخبار فاعل "يطير". فلما أخبرت عنه، وضعت مكانه ضميره، وأخرته، فجعلته خبرا". ابن يعيش، يعييش بن علي بن يعييش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، شرح المفصل للزمخشري 643هـ، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب (الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 2001م) ج2، ص 398؛ ينظر، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (الناشر: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط20، 1980م) ج3، ص228. (وهو من شواهد الجمل)

²⁵⁶ ارتابوا: أي الشك؛ مادة: (ريب). الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي، الرازي، مختار الصحاح،

ج1، ص 132.

ج- مدرجا.

²⁵⁸ ج: فتحديهم.

²⁵⁹ ب ج+ تفريع التحدي على نزوله لأن التحدي لم يقع بعد نزول المجموع بل في تضاعيفه وإن أريد القدر المشترك لم تصح.

²⁶⁰ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص23.

²⁶¹ ب- ح

²⁶² ب ج: أن

تَصِحُّ إِضَافَتُهَا إِلَى الْأَوَّلِ بِعِلَاقَةٍ كَوْنِهَا أَجْزَاءً لَهُ كَذَلِكَ تَصِحُّ إِضَافَتُهَا إِلَى الثَّانِي بِعِلَاقَةٍ كَوْنِهَا جُزْئِيَّاتٍ لَهُ،
وهذه العِلَاقَةُ وَالْمَلَابِسَةُ لَيْسَتْ بِأَقْلَ وَأَدْنَى مِنَ الْمَلَابِسَةِ الَّتِي فِي كَوَكِبِ الْخِرْقَاءِ لِسُهَيْلٍ²⁶³

ثُمَّ إِنْ كَانَ الْمُتَحَدِّثِي هُوَ اللَّهُ تَعَالَى فَالْأَقْصَرِيَّةُ مُسْتَفَادَةٌ مِنَ التَّنْكِيرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي
رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ [البقرة: 23/2]، وَإِنْ كَانَ هُوَ الْعَبْدَ فَهِيَ مُسْتَفَادَةٌ مِنْهُ فِي
قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ [يونس: 38/10].

[مَعْنَى مِصْنَعٍ وَصَقَعٍ]

وَاتْتِصَابُ قَوْلِهِ²⁶⁴: "مِصَاقِعُ الْخُطْبَاءِ" عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ "تَحْدَى" جَمْعُ مِصْنَعٍ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَفَتْحِ
الْقَافِ كَمِنْبَرٍ وَهُوَ: الْبَلِيغُ الْعَالِي الصَّوْتِ يُقَالُ: حَطَبْتُ مِصْنَعًا أَي: بَلِغْتُ مَجْهَرًا حُطْبَتَهُ: إِذَا مِنْ صَقَعِ
الِدَّيْكَ إِذَا صَاحَ، وَإِذَا مِنْ الصَّقَعِ بِمَعْنَى الْجَانِبِ؛ لِأَنَّهُ يَأْخُذُ فِي كُلِّ جَانِبٍ مِنَ الْكَلَامِ، وَإِذَا مِنْ صَقَعِهِ:
إِذَا ضَرَبَهُ عَلَى صَوْفَعَتِهِ أَي: وَسَطِ رَأْسِهِ .

كُنِيَ بِذَلِكَ عَنْ تَمَامِ ظَهْوَرِهِ عَلَى مَنْ يُبَارِيهِ وَيَخَاطِبُهُ²⁶⁵ فِي الْفِصَاحَةِ وَالْبَلَاغَةِ²⁶⁶، فِإِضَافَةُ
الْمِصَاقِعِ إِلَى الْخُطْبَاءِ مِنْ إِضَافَةِ [4ظ] الصِّفَةِ إِلَى مَوْصُوفِهَا، وَكَلِمَةُ "مِنْ" فِي قَوْلِهِ²⁶⁷: "مِنْ الْعَرَبِ الْعَرَبَاءِ"

²⁶³كَوَكِبِ الْخِرْقَاءِ وَهُوَ قِطْعَةٌ مِنْ بَيْتِ:

(إِذَا كَوَكِبَ الْخِرْقَاءَ لِأَخٍ بِسِحْرَةٍ سُهَيْلٌ أَذَاعَتْ غَزْلَهَا فِي الْقِرَائِبِ)

عَلَى أَنَّ الشَّيْءَ قَدْ يُضَافُ إِلَى الشَّيْءِ لِأَدْنَى مُلَابِسَةٍ. وَهُوَ الشَّاهِدُ السَّادِسُ وَالسَّبْعُونَ بَعْدَ الْمِائَةِ مِنْ شَوَاهِدِ الْمَفْصَلِ. بَيَانُهُ: أَنَّ الْخِرْقَاءَ هِيَ
الْمَرْءَةُ الَّتِي لَا تَحْسَنُ عَمَلًا، وَمِنْهُ الْخِرْقَاءُ صَاحِبَةٌ ذِي الرِّمَّةِ؛ فَإِنَّهُ أَوَّلُ مَا رَأَاهَا أَرَادَ أَنْ يَسْتَطْعَمَ كَلَامَهَا فَقَدَّمَ إِلَيْهَا دَلْوًا فَقَالَ: اخْرِزِيهَا لِي
فَقَالَتْ: إِلَيَّ خِرْقَاءُ أَي: لَا أَحْسَنُ الْعَمَلِ، وَلَيْسَ الْخِرْقَاءُ هُنَا الْمَرْءَةُ الْحَمَقَاءُ كَمَا تَوَهَّمُوا فَأَضَافَ الْكَوَكِبُ إِلَى الْخِرْقَاءِ بِمَلَابِسَةٍ أَمَّا مَا فَرَطْتُ فِي
غَزْلِهَا فِي الصَّبْفِ وَلَمْ تَسْتَعِدْ لِلشِّتَاءِ اسْتَغْزَلْتَ قِرَائِبَهَا عِنْدَ طُلُوعِ سُهَيْلِ سِحْرًا وَهُوَ زَمَانٌ مَجِيءُ الْبُرْدِ فَبَسَبَبَ هَذِهِ الْمَلَابِسَةَ سُمِّيَ سُهَيْلُ كَوَكِبِ
الْخِرْقَاءِ. أَضَافَ "الْكُوكِبِ" إِلَيْهِمْ لِجَدِّهَا فِي عَمَلِهَا إِذَا طَلَع. وَالْإِضَافَةُ لِأَدْنَى مُلَابِسَةٍ مِنْ قَبِيلِ الْمَجَازِ اللَّغَوِيِّ عِنْدَ السَّيِّدِ وَمِنْ الْمَجَازِ الْعَقْلِيِّ
عِنْدَ التَّفَنُّازِيِّ. يَنْظُرُ: الْبَغْدَادِيُّ، عَبْدُ الْقَادِرِ بْنِ عَمْرِو، خِزَانَةُ الْأَدَبِ وَلَبَّ لِبَابِ لِسَانِ الْعَرَبِ، تَحْقِيقُ وَشَرَحَ: عَبْدُ السَّلَامِ مُحَمَّدُ هَارُونَ،
(النَّاشِرُ: مَكْتَبَةُ الْخَانِجِيِّ، الْقَاهِرَةُ، ط4، 1997 م) ج3، ص112؛ يَنْظُرُ: ابْنُ يَعِيشَ، شَرَحَ الْمَفْصَلِ، ج2، ص163 (وهو من شواهد
الجملة).

²⁶⁴البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص23.

²⁶⁵ب- على من يباريه ويخاطبه، صح هامش.

²⁶⁶ج- كنى بذلك عن تمام ظهوره على من يباريه ويخاطبه في الفصاحة والبلاغة.

أي: الخُلص منهم، وهم الذين لم يختلَطُوا بالأعجام: تبعيضيَّة؛ لأنَّ مصاقع²⁶⁸ الخطباء بعضٌ من مُطلقِ الفصحاء²⁶⁹.

والتركيبُ من قبيلِ ظليلٍ²⁷⁰ وليلٍ أليلٍ²⁷¹ فإنَّهم يأخذونَ من لفظِ شيءٍ صفةً يؤكِّدونه بها مبالغةً في ذلك الشيءِ "فلم يجد" أي الله أو العبدُ "به قديراً" أي أحداً يقدر²⁷² على الأقصر، فالباءُ بمعنى (على) كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ إِنْ تَأْمَنُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ [ال عمران: 75/3]، ومُتعلِّقٌ بـ "قديراً"، فُدمٌ للسَّجع²⁷³، والمجرورُ عائِدٌ إلى الأقصر، ويجوزُ أن يكونَ الباءُ للملابسة أي: لم يجد أحداً قادراً على المعارضةِ ملتبساً بأقصرِ سورة، وعلى أيِّ تقديرٍ فالقديرُ²⁷⁴ بمعنى القادر عدلٌ إليه للسَّجع ضرورةً أنَّ المرادَ نفيُّ أصلِ القدرة²⁷⁵ لا نفيُّ المبالغة فيها.

ويجوزُ أن يكونَ المبالغةُ راجعةً إلى النفي فيكونَ المرادُ المبالغةُ في النَّفي، لا نفي²⁷⁶ المبالغة، ويكونَ المعنى لم يجدِ البتَّةَ وقطعاً أحداً يقدر، فإن قيل: الوُجْدانُ إمَّا بمعنى العلم²⁷⁷ (كما) في: وجدتُ زيداً عالماً، أو بمعنى المصادفة كما في: وجدتُ الضَّالَّةَ أي: صادفتُها.

267 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص23.

268 ب- مصاقع

269 ب- الفصحاء، صح هامش.

270 ظليلٌ: وَمَكَانٌ ظَلِيلٌ أَيْ دَائِمُ الظِّلِّ؛ مادة: (ظلل). الرازي، مختار الصحاح، ص ١٩٦

271 ليلٌ أليلٌ: أي شديدُ الظلمة؛ مادة: (ليل). الفارابي، معجم ديوان الأدب، ج3، ص417.

272 ب، ج: بقدر.

273 والسَّجْعُ: الكَلَامُ المُقْفَى، وَالْجُمُعُ أُسْجَاعٌ وَأَسَاجِيْعٌ؛ وَكَلَامٌ مُسَجَّعٌ. وَسَجَّعَ يَسْجَعُ سَجْعاً وَسَجَّعَ تَسْجِيعاً: تَكَلَّمَ بِكَلَامٍ لَهُ فَوَاصِلُ كَفَوَاصِلِ الشَّعْرِ مِنْ غَيْرِ وَزْنٍ وَأَفْضَلِ السَّجْعِ مَا كَانَتْ فِقْرَاتُهُ مُتَسَاوِيَاتٍ؛ السَّجْعُ فِي عِلْمِ الْبَدِيعِ: تَوَاطُؤُ الْفَاصِلَتَيْنِ مِنَ النَّثْرِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ فِي النَّثْرِ كَالْقَافِيَةِ فِي الشَّعْرِ. الدمشقي، عبد الرحمن بن حسن حَبْنَكَةُ المِيدَانِي، البلاغة العربية، (الناشر: دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط1، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م) ج2، ص503؛ ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، لسان العرب، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، (الناشر: دار صادر - بيروت، ط3، ١٤١٤ هـ) ج8، ص ١٥٠.

274 في أ: فالتقدير. وما أثبتته: من نسخة ب ج فالتقدير وهو الصواب/ ج- القدير، صح هامش.

275 في أ: القدر. وما أثبتته: من نسخة ب ج القدرة وهو الصواب.

276 ج: لنفي

ومعلومٌ أنَّ عدمَ العلمِ بوجودِ الشيءِ وكذا عدمَ المصادفةِ لا يستلزمُ عدمَ وجوده، وهذا هو المرادُ هاهنا. قلنا: هذا كنايةٌ عن عدمِ الوجودِ بأن يُرادَ من نفيِ العلمِ والمصادفةِ نفيُّ وجودِ المعلومِ، كقوله تعالى:

﴿قُلْ أَتَنْتَبِهُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [يونس: 18/10] أي لا يوجد فيهما.

فإن قُلْتُ: هذا إنما يتأتى على تقديرِ أن يكونَ المُتحدِّي هو الله عز وجل؛ لأنه لا يعزبُ عن علمه مثقالُ ذرَّةٍ في السمواتِ ولا في الأرضِ، وأيضاً علمُه تعالى فعليٌّ، ومن حَواصِرِ العلومِ الفعليةِ أنَّها لازمةٌ لتحقيقِ معلوماتها فيلزمُ من انتفائها انتفاءُ معلوماتها، وأما على تقديرِ أن يكونَ المُتحدِّي هو العبدُ فلا؛ لأنَّ عِلْمَه ليس بشاملٍ ولا فعليٍّ، بل انفعاليٌّ!

قلتُ: لَمَّا طلبَ العبدُ منهم المعارضةَ فلم يُعارضوا²⁷⁸ حتى اختاروا المقارعةَ بالشُّيوفِ على المعارضةِ بالحروفِ مع كثرتهم وإفراطهم في المضادَّةِ والمضارَّةِ، حصلَ له العلمُ بأنَّه لم يُوجد أحدٌ يقدر²⁷⁹ عليها، لا يُقالُ: لو لم يُوجد لما تصدَّى أحدٌ لمعارضتهِ وقد تصدَّى، كما قال²⁸⁰: "وأفحم من تصدَّى لمعارضتهِ"، لأنَّ نقولُ: كم من مُعاجزٍ²⁸¹ عن شيءٍ يتصدَّى له ويتبرَّر في [4و] مبرز من يقدر عليه²⁸² وهو بمراحلٍ عنه كيف؟! وقد يتصدَّى للتدريسِ والتعليمِ والإفادَةِ مَنْ لا استحقاقَ له للتعلمِ والاستفادةِ.

ثمَّ إنَّ التَّسَخُّعَ هاهنا مختلفٌ في بعضها "أفحم" بدونِ العطفِ، فيكونُ استثناءً كأنَّه قيل: لم قُلْتُ: إنه لم يجد به قديراً؟ وبمِ عرفت ذلك؟ فأجاب: بأنَّه أفحم أي: أسكَّت مَنْ توجَّه لمعارضتهِ مِنْ (أفحمته)

277 أ- العلم.

278 ج: يعارضوه

279 ج: بقدر

280 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص23.

281 ب ج: عاجز

282 ج- عليه

أي: كَلَّمْتُهُ حتى أَسَكَّتُهُ، وفي بعضها بالعطف فيكون معطوفاً على تحدي، أو لم يجدوا على أيّ تقديرٍ،
فالمستترُ فيه راجعٌ إلى الله أو العبد²⁸³.

إلا أنه على الأول يُؤهم أنّ الإفحامَ للصرفة، وهي: أن يصرف الله تعالى القلوبَ عن المعارضة
بعد إمكانها، والمختارُ أنّ الإفحامَ والإعجازَ لِكَمالِ البلاغةِ لا للصرفة ولا لسائر الوجوه كما حَقَّقَهُ²⁸⁴ في
علم الكلام، ولو قال "وأفحم به" بزيادة لفظه "به" كما في الكشاف²⁸⁵ لكان دالاً على ما هو المختار؛
إذ المعنى ح أفحم بأقصر سورة فيكون فيه إشعاراً بأنّ الإفحامَ لِكَمالِ البلاغة، إلا أن يقال اكتفى عن
التقييدِ بلفظة "به" بدلالة سياق الكلام عليه، حيثُ قال²⁸⁶: "فتحدّى بأقصر سورة".

ثم قال²⁸⁷: "فلم يجد به قديراً، وأفحم" فإنه يُتبادرُ منه نظراً إلى هذا السياق . أنّ المراد (أفحم
بالأقصر) على أنه قال في بعض كتب اللغة²⁸⁸: إنّ معنى أفحم أسكت أبلغ إسكاتٍ حتى لا يستطيع
جواباً، من قولهم: فحم: إذا لم يُطِقَ جواباً ولا شكَّ أنّ الإسكاتَ البليغَ بحيثُ لا يتمكّن الخضمُّ من
المعارضة إنما يحصلُ بكمالِ البلاغة؛ إذ في الصرفة يمكن المعارضةُ إلا أنّ الله تعالى يصرف عنها "من

283 أ: ويدل على إرجاعه عليه الصلاة والسلام قوله تعالى: فأتوا بسورة من مثله. فائدة

284 ب ج: حقق./ الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي، على مختصر السعد، الامام سعد الدين مسعود بن عمر
بن عبدالله التفتازاني، شرح تلخيص المفتاح، للإمام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني، تحقيق: د. خليل ابراهيم خليل، (دار
الكتب العلمية، بيروت لبنان) ج1، ص206.

285 الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، (الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط3،
1407 هـ) ج1، ص1.

286 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص23.

287 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص23.

288 رينهارت بيتر آن دوزي، تكملة المعاجم العربية، نقله إلى العربية وعلق عليه: ج1 - 8: محمّد سليم النعيمي ج9، 10: جمال
الخياط، (الناشر: وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ط1، 2000 م) ج8، ص24؛ الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن
أحمد، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود (الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1998 م) ج1، ص465؛
مرتضى، الرّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، تاج العروس من جواهر القاموس، المحقق: مجموعة من المحققين
(الناشر: دار الهداية) ج4، ص563.

فُصحاءُ عدنانَ²⁸⁹ وهو الحادي والعشرون من أجدادِ النَّبيِّ عليه الصلاة والسلام؛ لأنَّه محمدٌ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ المطلبِ بنِ هاشمِ بنِ عبدِ منافِ بنِ قصيِّ بنِ كلابِ بنِ مُرَّةَ بنِ كعبِ بنِ لؤيِّ بنِ غالبِ بنِ فهرِ بنِ مالكِ بنِ نضرِ بنِ كنانةَ بنُ حُزَيْمةَ بنِ مُدْرِكَةَ بنِ إِيَّاسِ بنِ مِضَرَ بنِ نِزَارِ بنِ مَعَدِّ بنِ عدنانَ²⁹⁰، وهو عليه الصلاة والسلام ((عدُّ أجداده هكذا، فلمَّا انتهى إليه قال: كَذَبَ النَّسَائُونُ إِلَى مَا فَوْقَ عدنانَ))²⁹¹، قالوا²⁹²: "مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ المرءِ أَنْ يَحْفَظَ أَجْدَادَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ"²⁹³، ويجعلُه في أورادِه؛ فَإِنَّهُ يُسْتَنْزَلُ مِنْهُ الْبَرَكَاتُ، وَيُسْتَمَطَّرُ بِهِ فِي السَّنَوَاتِ؛ فَإِنَّمَا كَانُوا عَلَى التَّوْحِيدِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: لَمْ أَزَلْ أُنْقَلُ مِنْ أَصْلَابِ الطَّاهِرِينَ إِلَى أَرْحَامِ الطَّاهِرَاتِ²⁹⁴.

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ / [5ظ] نَجَسٌ﴾ [التوبة: 28/9] ولقوله تعالى: ﴿وَتَقَلُّبِكَ فِي

السَّاجِدِينَ﴾ [الشعراء: 26/219] أي: تَنَقَّلْ نوركِ مِنْ ساجِدٍ إِلَى ساجِدٍ.

[القبائل العربية وإفحام القرآن]

²⁸⁹ (عدنان) يعرف عند العرب بأنه هو جد النبي صلى الله عليه وسلم، وقال المؤرخون العرب: إنه من نسل إسماعيل بن إبراهيم. وتعود إليه قبائل العدنانيين أو العرب العدنانية، وهي قبائل من العرب العاربة والمتعربة، والمراد هاهنا بفُصحاءِ عدنان أولاده. ينظر: الحنفي، حاشية القونوي على تفسير البيضاوي ومعه حاشية ابن التمجيد، ج1، ص29؛ جواد علي، **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**، (الناشر: دار الساقية، ط4، 2001م) ج2، ص30

²⁹⁰ السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي، **الأنساب**، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، (الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، ط1، 1962م) ج1، ص13

²⁹¹ **الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج1، ص ٨٠**. خلاصة الحديث موضوع

²⁹² ب: قال الإمام السيوطي

²⁹³ ب- ويجعله في أوراده فإنه يستنزل منه البركات ويستمطر به في السنوات فإنهم كانوا على التوحيد لقوله عليه الصلاة والسلام لم أزل أنقل من أصلاب الطاهرين إلى أرحام الطاهرات وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ ولقوله تعالى: ﴿وَتَقَلُّبِكَ فِي السَّاجِدِينَ﴾ أي تنقل نورك من ساجد إلى ساجد.

²⁹⁴ الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، (الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان) ج1، ص320. خلاصة الحديث موضوع. وضعه بعض القصاص؛ الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، إشراف: زهير الشاويش، (الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط2، 1985م) ج6، ص331. خلاصة الحديث يقول الإمام الألباني: إسناده واه؛ من دون عكرمة لم أعرفهم.

"وَبُلْغَاءِ قَحْطَانَ"²⁹⁵ وهو أبو قبائل اليمن وشعوبها، ولمّا كان المشهورون بالبلاغة من قبائل العرب من نَسْلِ عدنانَ وقحطانَ بَيِّنَ مَنْ تَصَدَّى للمعارضةِ ببلغائيهما؛ إذ المرادُ من فُصْحَاءِ عدنانَ أيضاً بلغاؤها فإنَّ المقصودَ الإخبارُ عن إسكاتِ البليغِ فإنَّ إسكاته يستلزمُ إسكاتِ الفصيحِ دون العكس. واعلم أنَّه لا خِلافَ عند عُلماءِ الأنسابِ في أنَّ العربَ مُنحصرونَ في أولادِ عدنانَ وقحطانَ، وأنَّ عدنانَ من نَسْلِ إسماعيلَ قَطْعاً، وأَمَّا الخِلافُ في قحطانَ، والصَّحِيحُ أنَّه أيضاً من نَسْلِ إسماعيلَ عليه الصلاة والسلام؛ ويشهدُ له ما في الصحيحِ مِنْ أَنَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ عَلَى نَفَرٍ مِنْ أَسْلَمَ يَنْتَضِلُونَ²⁹⁶، فقال: ((أرموا بني إسماعيل؛ فإنَّ أباكم كان رامياً))²⁹⁷، وأسلم: بطن²⁹⁸ من الأنصار، وهم من أولادِ قحطان. 299.

فحاصلُ الكلام: إنَّ قبائلَ العربِ مع كثرتهم وكَمالِ بلاغَتِهِمْ عَجَزُوا عن المعارضة، فتَحَيَّرُوا في أمرهم "حتى حسبوا أنَّهم سُجِّروا" على بناءِ المفعولِ من بابِ التفعيلِ بدليلِ قوله³⁰⁰: "تَسْحيراً" والمعنى: حسبِ المُتَصَدِّقُونَ أَنفُسَهُمْ³⁰¹ سَحَرَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فجعلَهُم مسحورين، وحيث قالوا: ﴿بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَسْحُورُونَ﴾ [الحجر: 15/15]

²⁹⁵ اختلف النسابون إلى أصل قحطان فانقسم القولُ فيه إلى ثلاثة أقوال: منهم من نسبوه إلى إسماعيل عليه السلام وآخرين إلى عابر من نسل سام، وآخرين نسبوه إلى إرم بن سام. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن محمد، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، المحقق: خليل شحادة، (الناشر: دار الفكر، بيروت، ط2، 1988م) ج2، ص52

²⁹⁶ ينتضلون: يقال: انتضل القوم أي: رموا للسبق؛ مادة: (نضل). ابن منظور، لسان العرب، ج11، ص665

²⁹⁷ البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، صحيح البخاري، المحقق: د. مصطفى ديب البغا، (الناشر: دار ابن كثير، دار اليمامة - دمشق، ط5، 1414 هـ - 1993 م) ج3، ص1062، باب التحريض على الرمي 2743.

²⁹⁸ بطن: دُونَ الْقَبِيلَةِ؛ مادة: (بطن). الرازي، مختار الصحاح، ج1، ص36

²⁹⁹ وهما ابنا ربيعة بن سعد بن حمير. النويري، أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي، نهاية الأرب في فنون الأدب، (الناشر: دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط1، 1423هـ) ج2، ص294.

³⁰⁰ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص23.

³⁰¹ ب ج+ أنهم

"ثم بين" إما معطوف على "أفحم" فكلمة (ثم) للتنبيه على أن بين إلزام المدبرين وإرشاد المقبلين تفاوتاً وتباعداً³⁰².

وإما معطوف على "نزل" ³⁰³ على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [القيامة: 19/75] فالمستتر فيه ح راجع إلى الله عز وجل، كما هو الملائم للآيات الناطقة بإسناد البيان إلى الله تعالى، كقوله ³⁰⁴ تعالى: ﴿قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الحديد: 17/57]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: 115/9]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [القيامة: 19/75].

وإما معطوف على "تحدى"، وكلمة "ثم" لتراخي رتبة البيان عن رتبة التحدي؛ إذ بالتحدي يثبت كونه من عند الله تعالى، وبعد ما ثبت كونه من عند الله تعالى يحتاج إلى البيان، ثم إنَّه على هذا الاحتمال وعلى الاحتمال الأول يجوز أن يكون المستتر فيه راجعاً إلى العبد، كما هو الملائم للآيات المشتملة على إسناد التبيين إليه ³⁰⁵ عليه الصلاة والسلام، كقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: 44 / 16] / [5و]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا﴾ [النحل: 16 / 64]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [ابراهيم: 4/14].

ومعنى قوله ³⁰⁶: "للناس" لإرشادهم ورعاية مصالحهم، فلا يلزم حصول البيان لجميعهم وتخصيص الناس مع شمول البيانات الشرعية لجميع المكلفين من الثقلين للإرشاد ³⁰⁷ إلى أن المقصود الأصلي من التنزيل والبيان تكميل نوع الإنسان، وأما تكميل الجنِّ فالتبعية، وأما إظهاره في مقام الإضمار حيث لم يقل

302 ب- إما معطوف على أفحم فكلمة ثم للتنبيه على أن بين إلزام المدبرين وإرشاد المقبلين تفاوتاً وتباعداً. صح هامش.

303 ب ج + وكلمة ثم للتنبيه

304 ج- كقوله

305 ج- إليه

306 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص23.

307 ب ج: للإشارة

(ثم بين لهم) مع أنّ الظاهر كان ذلك؛ فللاشارة إلى أنّ من أرشدهم النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الفرقان غير من تحدّاه وغير من تصدّى للمعارضة.

ولمّا كان التبيين أعمّ من أن ينصّ³⁰⁸ بالمقصود ويُرشّد إلى ما يدلُّ عليه كالتقياس ودليل العقل على ما صرّح به المصنف³⁰⁹ في تفسير قوله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: 16 / 44] لم يتوجّه ما نُقِلَ عن عمر رضي الله تعالى عنه من قوله: "خرج النبي صلى الله عليه وسلم من الدنيا ولم يبين لنا أبواب الربا"³¹⁰؛ لأنّه عليه الصلاة والسلام نصّ بالأشياء الستة³¹¹، وأرشد إلى البواقي بالرّمز إلى العلة المستنبطة للتقياس.

وقد فصّل ذلك في الأصول فكان³¹² عمر رضي الله عنه أنّه لم يُبين لنا بياناً شافياً لا يحتاج إلى الاجتهاد والاستنباط، وأراد بقوله³¹³: "ما نُزِّلَ إِلَيْهِمْ" ما نزل³¹⁴ النبي صلى الله عليه وسلم لئليهمّ ما كُفِّوا به من الأحكام والمواعيد وبالجملة ما يتعلّق بأمر معادهم ومعاشهم؛ فالمُبين ليس ككلّ الفرقان، بل ما نزل فيه بواسطة النبي صلى الله عليه وسلم لأجلهم.

³⁰⁸ ب ج: ينص/ في أ: يتضمن. وما أثبتّه: من تفسير البيضاوي، ج3، ص228، ينص وهو الصواب

³⁰⁹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج3، ص228.

³¹⁰ وهذا القول مستنبط من الحديث: عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: «إِنَّ آخِرَ مَا نَزَلَتْ آيَةُ الرَّبِّ، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فُيْضَ وَمَ يُفَسِّرُهَا لَنَا، فَدَعَا الرَّبَّ وَالرَّبِيَّةَ» قال عنه الشيخ الألباني إنه صحيح سنن ابن ماجه، التعليل في الربا 2276.
³¹¹ ذكرت في حديث عبادة بن الصّاميت، فقال: " هَمَانَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْوَرَقِ بِالْوَرَقِ، وَالذَّهَبِ بِالذَّهَبِ، وَالْبُرِّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرِ بِالتَّمْرِ - قَالَ أَحَدُهُمَا: وَالْمَلْحُ بِالْمَلْحِ، وَمَ يَقْلُ الْأَخْرُ - وَأَمَرْنَا أَنْ نَبِيعَ الْبُرَّ بِالشَّعِيرِ، وَالشَّعِيرَ بِالْبُرِّ، يَدَا بَيْدٍ، كَيْفَ شِئْنَا " صحيح البخاري، الصرف وما لا يجوز متفاضلاً يداً بيد 2254.

³¹² ب ج+ مراد

³¹³ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص23.

³¹⁴ ج+ إلى

وإلى ما ذكرنا أشار المصنّف في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: 16 / 44] حيث قال³¹⁵: "ما³¹⁶ نُزِّلَ إِلَيْهِمْ فِي الذِّكْرِ بِنَوْسُطِ أَنْزَالِهِ إِلَيْكَ مِمَّا أَمُرُوا بِهِ وَهُمُ، أَوْ مِمَّا تَشَابَهَ عَلَيْهِمْ".

"حَسْبَمَا عَنَّ" أي: بياناً كائناً على قَدْرِ ما عَنَّ وَسَنَحَ³¹⁷ "مِنْ مَصَالِحِهِمْ" أي: مِمَّا يَصْلُحُ لَهُمْ فِي مَعَاشِهِمْ وَمَعَادِهِمْ.

[فائدة البيان أو التنزيل]

ثم بيّن فائدة البيان أو التنزيل بقوله³¹⁸: "لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ، وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ" فيه اقتباسٌ بتغيير³¹⁹ يسير، لا يقدح على ما صرّحوا به³²⁰.

قال المصنّف³²¹ في تفسير قوله: ﴿لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾ [ص: 29/38]³²² "لِيَتَفَكَّرُوا فِيهَا فَيَعْرِفُوا³²³ ما يدبّر ظاهرها من التأويلات / [6ظ] الصحيحة والمعاني المستنبطة".

أقول: لا يخلج³²⁴ في وهمك أنه لا يُحتاج بعد البيان إلى التفكّر لمعرفة ما ذكر؛ لأنّه لم يُبيّن جميع الآيات، وإمّا بيّن البعض ليتفكّر في نظائره، ويستنبط منها معاني صحيحة على وفق ما بيّنه، على

³¹⁵ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 3، ص 228.

³¹⁶ ج- ما

³¹⁷ ب+ لهم / سنح: سهل وتيسر؛ مادة: (سنح). مجمع اللغة العربية بالقاهرة إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار، المعجم الوسيط، (الناشر: دار الدعوة)، ج 1، ص 453.

³¹⁸ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 23.

³¹⁹ أ ب: بتفسير، وما أثبتته من نسخة ج بتغيير، وهو الصواب.

³²⁰ ينظر: الحنفي، عصام الدين إسماعيل بن محمد، حاشية القونوي على تفسير البيضاوي ومعه حاشية ابن التمجيد، المحقق: عبد الله محمود محمد عمر، (الناشر: دار الكتب العلمية، ط 1، سنة النشر: 2001م) ج 1، ص 30.

³²¹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 5، ص 28.

³²² أ ب: يقال دبره إذا تبعه والدابر التابع. فائدة.

³²³ ب ج: فيعرفوا/ في أ: فيصرفوا. وما أثبتته من تفسير البيضاوي. ج 5، ص 28، فيعرفوا وهو الصواب.

³²⁴ "اختلج" الشّيء خلج ويُقال اختلج في صدره كذا خطر مع شك؛ مادة: (خلج). المعجم الوسيط، ج 1، ص 248.

أنه قد لا يُمكنُ التَّفكُّرُ في اللفظِ إلَّا بعدَ بيانهِ في الجملة؛ لكمالِ صعوبته، وقال في تفسيرِ قوله³²⁵:
"﴿وَلِيَتَذَكَّرَ﴾ [ص:29/38] الآية وليتَعَطَّ³²⁶ ذُوو العُقُولِ أَي: ³²⁷ السلمية، أو ليستحضرُوا ما هو
كالمركوز في عقولهم من فَرْطِ تَمَكُّنِهِمْ مِنْ معرفتهِ بما نَصَبَ عليه من الدَّلَائِلِ؛ فَإِنَّ الكَتَبَ الإلهيةَ بيانٌ لِمَا
لا يُعرفُ إلا بالشرع وإرشادٌ إلى ما يستقلُّ به العقل."

ثمَّ قال المصنِّف³²⁸: "ولعلَّ التدبُّرَ للمعلومِ الأوَّلِ والتَّدكُّرَ للثاني" أراد بالأوَّلِ "ما لا يُعرف" إلى
آخره، وبالثاني "مالا يَسْتَقِلُّ" إلى آخره. وموضعُ التغييرِ اليسيرِ الغيرِ القادحِ في الاقتباسِ هو زيادةُ قوله:
"تذكيراً"؛ فهو³²⁹ مصدرٌ لقوله: "وليتذكروا" من غيرِ لَفْظِهِ على محاذةِ قوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ إِلَيْهِ تَبَيُّلٌ﴾
[مزمل: 8/73] رعايةً للسجع، ويجوز أن يُقدَّرَ عامِلهُ من بابهِ، أَي: وَيَدكُّرُوا³³⁰ تذكيراً، أو يكونَ حالاً
بمعنى: مذكورين³³¹، وعلى التقديرين يكونُ إشارةً إلى³³² فائدةِ البيانِ أن يعملوا بِمُوجِبِ عِلْمِهِمْ وَيُعَلِّمُوا
غيرهم.

ثم فصلَّ التبيينَ المذكورَ فقال³³³: "فكشفتِ قِناعَ الانغلاقِ"، القناعُ في الأصل: اللِّثامُ وما تسترُّ به
المرأةُ رأسها، والانغلاقُ انسدادُ البابِ، فيمتنعُ إرادةُ حقيقتيهما هاهنا³³⁴؛ لمكان³³⁵ قوله³³⁶: "عن

³²⁵ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج5، ص28.

³²⁶ ب: وليتلفظ.

³²⁷ ب ج - أي.

³²⁸ ب ج - المصنف/ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج5، ص28

³²⁹ ج: وهو.

³³⁰ ج: وليتذكروا.

³³¹ ج: مذكرين.

³³² ب ج + أن.

³³³ ج - فقال/ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص23.

³³⁴ ج - هاهنا.

³³⁵ ج: بالمكان.

³³⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص23.

آياتٍ؛ فالمرادُ هاهنا بالانغلاق كونُ الكلامِ مُشكِلاً، وإضافةُ القناعِ إليه من قبيل (لجِنِ الماءِ)³³⁷ فالمعنى: أزالَ الانغلاقُ الذي هو كالقناع "عن آياتِ محكماتٍ"، فسّرَ المصنّفُ المحكماتِ في سورة آل عمران لقوله³³⁸: "أحكمتَ عبارتها بأن حُفِظَت من الإجمالِ" وقال³³⁹: في تفسير قوله: ﴿هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [آل عمران: 7/3] "أصله يُرَدُّ إليها غيره". ثم قال³⁴⁰: "والقياسُ هنَّ أمّهاتُ الكتابِ، فأفردَ على تأويلِ كُلِّ واحدةٍ، أو على أنَّ الكُلَّ بمنزلةِ آيةٍ واحدةٍ."

أقول: هذا التفسير هو مُصطلحُ الشافعية، ويندرجُ فيه الظاهرُ³⁴¹ والنَّصُّ³⁴² والمُفسِّرُ³⁴³، بخلاف المُحكّمِ الذي هو مُصطلحُ أئمّةِ الحنفيةِ فإنهم فسّروه في الأصولِ بما ظهرَ معناه، وسبقَ له

³³⁷ قال الشاعر:

والريحُ تعبتُ بالغصونِ وقد جرى ذهبُ الأصيلِ على لجينِ الماءِ

البيت لابن خفاجة الأندلسي، وهو الأخير من مقطوعة من ستة أبيات من بحر الكامل، أولها:

لله تَهَرُّ سَأَلِ فِي بَطْحَاءِ أَشْهَى وُزُودًا مِنْ لَمَى الْحَشْنَاءِ

والشاهد فيه: "لجِنِ الماءِ" أصله: ماء كاللجين، وهو المقصود بالتمثيل، واللجين هو الفضة الخالصة، يشبه بما الماء في البياض والصفاء، والأصيل: الوقت بعد العصر وقبل المغرب والمقصود بقوله: ذهب الأصيل: أي شعاع الشمس الذهبي. الإضافة هنا تشبيهية، على تقدير كاف التشبيه، حيث أضيف المشبه به إلى المشبه. ديوان ابن جفاجة الأندلسي، شرحه وضبط نصوصه وقدم له: الدكتور عمر فاروق الطباع (دار القلم للطباعة والنشر، بيروت لبنان) ص13.

³³⁸ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج2، ص6.

³³⁹ نفس المصدر، ج2، ص6.

³⁴⁰ نفس المصدر، ج2، ص6.

³⁴¹ هو: اللفظ الذي يدل على معناه بصيغة من غير توقف على قرينة خارجية تبينه، مع احتمال التخصيص والتأويل وقبول النسخ. العكس، خالد عبدالرحمن، أصول التفسير وقواعده، (دار النفائس، ط2، 1986م) ص328.

³⁴² هو: اللفظ الذي يدل على الحكم الذي سيق لأجله الكلام دلالة واضحة، تحتمل التخصيص والتأويل احتمالاً أضعف من احتمال الظاهر، مع قبول النسخ في عهد النبوة. المصدر نفسه، ص329.

³⁴³ هو: اللفظ الذي يدل على الحكم دلالة واضحة، لا يبقى معها احتمال للتأويل أو التخصيص، ولكنه مما يقبل النسخ في عهد النبوة. المصدر نفسه، ص332.

الكلام، ولم يكن قابلاً للتأويل³⁴⁴ والتخصيص³⁴⁵ ونسخ المعنى³⁴⁶، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [الاعراف: 27/7] وهو لا يتناول [6و] تلك الثلاثة.

فإن قلت: المُحكّم بأيّ اصطلاحٍ أخذ لا انغلاقٍ فيه، فما معنى كشفِ قناعه؟ قلتُ: للقرآن ظهراً وبطن، ووضوح المعنى وظهوره لا يناهني الخفاء باعتبار بعض بطونه، على أن اتضح المعنى وظهوره أعمُّ من أن يكون بادي الرأي، أو بعد ورود الكشف، وقد يجاب: بأن المراد بكشفِ قناع الانغلاق عن المُحكّمات حفظها منه وجعلها مكشوفةً في أوّل الأمر على نحو: ضَيِّق فَمِ الرِّكِيَّة³⁴⁷، لا أنّها كانت منغلقةً، فكشف عنها الانغلاق كما في المتشابهات³⁴⁸.

ويردُّ عليه أنه ح يلزم استعمال لفظ واحد باعتبار إطلاق واحدٍ في معنيين مختلفين، وإذا لا يجوز؛ إذ لا عمومٌ للمشترك³⁴⁹ ولا جواز؛ لامتناع³⁵⁰ الجمع³⁵¹ بين الحقيقة والمجاز، والقول بأنَّ عمومَ المشترك

³⁴⁴ هو: صرف اللفظ عن الاحتمال الظاهر إلى احتمال مرجوح به لاعتضاده بدليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي دل عليه الظاهر. بن قدامة المقدسي، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد، روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل (الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2002م) ج1، ص508.

³⁴⁵ هو: كُلُّ لَفْظٍ وُضِعَ لِمَعْنَى وَاحِدٍ عَلَى الْإِنْفِرَادِ وَقَطَعَ الْمَشَارِكَةَ. الحنفي، عبد العزيز بن أحمد بن محمد، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، (الناشر: دار الكتاب الإسلامي) ج1، ص30.

³⁴⁶ أ- إذ قد يحتمل المحكمُ النسخَ لفظاً بأن لا يتعلق جواز الصلاة ولا حرمة القراءة على الجنب والحائض. فائدة.

³⁴⁷ في أ: الركيّة. وما أثبتته: من نسخة ب ومن نسخة ج الركيّة وهو الصواب. ومعناها البئر لم تُطو ج: ركايا، و ركيّ؛ مادة: (ركو) المعجم الوسيط، ج1، ص371.

³⁴⁸ المتشابه في اللغة: هو ما تشابه بعضه ببعض، بحيث يلتبس على الناظر فيه. المتشابه في اصطلاح الأصوليين: هو ما خفيت دلالة معناه لذاته، وتعذرت معرفته، إلا بالرجوع لصاحب الشرع. المتشابه في اصطلاح المفسرين: هو ما تشابهت ألفاظه الظاهرة مع اختلاف معانيه. المتشابه في اصطلاح المتكلمين: هو ما عرف معناه واستحال إرادة المعنى المعروف منه، كآيات الصفات. العك، أصول التفسير وقواعده، ص291.

³⁴⁹ الأصل أن يختص كل لفظ بمعنى معين، لأن اللغة وسيلة للتفاهم، ولكن ما يوجد في اللغة خلاف ذلك، فإن اللفظ يقسم إلى ثلاث: أولاً: خاص: فهو ما وضع لواحد منفرد. ثانياً: عام: فهو ما دل على أفراد كثيرين. ثالثاً: المشترك: لغةً، من الاشتراك وهو الاجتماع والمخالطة، يقال: أشرك فلانا في الأمر إذا دخل فيه معه، ولفظ مشترك، أي مجتمع فيه معان كثير. اصطلاحاً عرفه الإمام الرازي بقوله: "هو اللفظ الموضوع لحقيقتين مختلفتين، أو أكثر، وضماً أولاً من حيث هما كذلك" وفيه مشترك لفظي، ومشترك معنوي، أما المشترك اللفظي: أن تكون اللفظة محتملة لمعنيين أو أكثر. وأما المشترك المعنوي: يشترك لفظان أو أكثر في معنى واحد. إن المشترك اللفظي هو من الدلالات اللغوية والأصولية المهمة لفهم النصوص الشرعية، وهو سبباً من أسباب الاختلاف بين المذاهب في استنباط الأحكام الشرعية. فقال الحنفية،

جائز على مذهب المصنّف، أو لفظ كشف القناع مُقدّر على المعطوف مراد به المعنى الآخر بما تمجّه³⁵²

الفطرة السليمة، على أنه لا يصح ذلك على تقدير إسناد هذه الأفعال إلى العبد، أعني النبي صلى الله عليه وسلم "وأخر متشابهات" فسرها المصنّف³⁵³ بأنها محتملات لا يتضح مقصودها لإجمال أو مخالفة ظاهر إلا بالفحص والنظر، وهذا أيضاً غير ما اصطلاح عليه الأئمة الحنفية ليتناوله³⁵⁴ الحنفي³⁵⁵ والمُجمَل³⁵⁶ والمُشكَل³⁵⁷، بخلاف ما اصطلاحوا عليه فإنه مما استأثر الله بعلمه، ولا يعلم تأويله إلا الله، فيقابل الثلاثة المذكورة لا يتناولها.

وأكثر الخنابلة والإمامية، وبعض الشافعية: المنع من العموم، أي لا يستعمل المشترك في كل معانيه في إطلاق واحد، فلا يجوز إستعمال المشترك إلا في معنى واحد، وهذا هو معنى قولهم: "لا عموم للمشترك"، ومن أدلتهم: إن الألفاظ قوالب المعاني فمتى أفرغ المعنى في قالب لا يمكن إفراغ غيره معه، إذ القالب لا يتسع في التركيب إلا للمعنى واحد. وقال جمهور الشافعية والمالكية وبعض الحنفية وبعض الإمامية وبعض المعتزلة: إذا لم تقم قرينة على المراد بالمشترك وجب حمله على كل معانيه متى أمكن الجمع بينهما، فيكون كالعام في شموله على ما يدل عليه. قال: في معارج الأصول "يجوز أن يراد بالفظ الواحد كلا معنياه، حقيقة كان فيهما أو مجازاً أو في أحدهما." وعن الشافعي أنه ظاهر في المعنيين فيجب الحمل عليهما عند التجرد من القرائن، ولا يحمل على أحدهما خاصة إلا بقرينة، وهذا هو معنى "عموم المشترك" عندهم. الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، المحصول، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، (الناشر: مؤسسة الرسالة، ط3، 1418هـ - 1997م) ج1، ص 261؛ ينظر، ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، (الناشر: محمد علي بيضون، ط1، 1418هـ - 1997م) ص207؛ ينظر، أمير بادشاه، محمد أمين المعروف بأمر بادشاه الحسيني الحنفي الخراساني البخاري المكي، تيسير التحرير على كتاب التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاح الحنفية والشافعية لكمال الدين ابن همام الدين الإسكندري، (الناشر: مصطفى البابي الحلبي - مصر 1351 هـ - 1932 م، وصورته: دار الكتب العلمية - بيروت (1403 هـ - 1983 م)، ودار الفكر - بيروت، 1417 هـ - 1996 م) ج1، ص238؛ المحلى، الشيخ نجم الدين أبي القاسم جعفر بن الحسين بن يحيى بن سعيد الهذلي صاحب الشرائع، معارج الأصول، اعداد محمد حسين الرضوي (ط1، 1203هـ، مطبعة سيد الشهداء عليه السلام، إيران قم) ص53؛ الحلبي، الحسن بن يوسف ابن المطهر، مبادئ الوصول إلى علم الأصول، (ط1، مطبعة الادب النجف الأشرف، 1390هـ - 1970م) ص70.

350 أ - لامتناع. صح هامش.

351 ب ج - للجمع.

352 يُقال: كَلَامٌ تَمَجُّهُ الأَسْمَاعُ: تَسْتَكْرَهُهُ وَتَرْفُضُهُ، تَأْبَاهُ؛ مَادَةٌ: (مَجْج) المَعْجَمُ الوَسِيطُ، ج2، ص 854.

353 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج2، ص6.

354 ب ج: لتناوله.

355 هو: مَا اشْتَبَهَ مَعْنَاهُ وَخَفِيَ مُرَادُهُ بِعَارِضٍ غَيْرِ الصَّيغَةِ لَا يُنَالُ إِلَّا بِالطَّلَبِ. الحنفي، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، ج1/ص52.

356 وَهُوَ مَا أَدْحَمَتْ فِيهِ الْمَعَانِي وَاشْتَبَهَ الْمُرَادُ اشْتِبَاهًا لَا يُدْرِكُ بِنَفْسِ الْعِبَارَةِ بَلْ بِالرُّجُوعِ إِلَى الْإِسْتِفْسَارِ ثُمَّ الطَّلَبِ ثُمَّ التَّأَمُّلِ. الحنفي، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، ج1، ص54.

وقوله³⁵⁸: "هُنَّ رَمُوزُ الْخَطَابِ" أي: ما رمز به في الخطاب، فالإضافة من قبيل (ضرب اليوم)³⁵⁹

والمُرَادُ بِالْخَطَابِ: الْكَلَامُ الْمُوَجَّهَةُ نَحْوَ الْغَيْرِ؛ لِلإِفْهَامِ.

[التأويل والتفسير]

وانتصابُ قولهِ³⁶⁰: "تَأْوِيلًا وَتَفْسِيرًا" على التمييز عن نِسْبَةِ كَشْفٍ؛ لِأَنَّهُمَا فِي الْمَعْنَى فَاعْلَانٌ؛ إِذِ

الكَاشِفُ تَأْوِيلُهُ وَتَفْسِيرُهُ.

والتأويلُ في الأصل: التَّرْجِيحُ مِنَ الْأَوَّلِ وَهُوَ الرُّجُوعُ، وَفِي الْعَرَفِ صَرَفُ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ إِلَى بَعْضِ

مُحْتَمَلَاتِهِ، إِمَّا لِنَوْعِ خَلَلٍ فِي الْمَعْنَى الظَّاهِرِ؛ لِكَوْنِهِ مَخَالِفًا لِمُحْكَمِ الْكِتَابِ أَوْ الْحَدِيثِ الْمُتَوَاتِرِ أَوْ الإِجْمَاعِ أَوْ

الدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ الْقَطْعِيِّ فَحَ يَكُونُ التَّأْوِيلُ وَاجِبًا، وَإِمَّا الْفَائِدَةُ يُعْتَدُّ بِهَا فِي الْمَعْنَى الْمُحْتَمَلِ، وَمُعْظَمُ

الاجْتِهَادِيَّاتِ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ.

والتَّفْسِيرُ فِي الْأَصْلِ: هُوَ الْكَشْفُ وَالإِظْهَارُ، وَفِي الشَّرْعِ تَوْضِيحُ مَعْنَى الْآيَةِ، وَشَأْنُهَا وَقِصَّتُهَا، وَالسَّبَبُ

الَّذِي نَزَلَتْ فِيهِ بِلَفْظٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ دَلَالَةً ظَاهِرَةً.

فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ [الانعام: 95/6]، إِنْ أُرِيدَ مِنْهُ³⁶¹ إِخْرَاجُ الطَّيْرِ مِنَ الْبَيْضَةِ

[7ظ] كَانَ تَفْسِيرًا، وَإِنْ أُرِيدَ إِخْرَاجَ الْمُؤْمِنِ مِنَ الْكَافِرِ، وَالْعَالَمِ مِنَ الْجَاهِلِ كَانَ تَأْوِيلًا، فَالتَّفْسِيرُ

³⁵⁷ وَهُوَ: اسْمٌ لِمَا يَشْتَبُه الْمَرَادُ مِنْهُ بِدُخُولِهِ فِي أَشْكَالِهِ عَلَى وَجْهِ لَا يَعْرِفُ الْمَرَادَ إِلَّا بِدَلِيلٍ يَتَمَيَّزُ بِهِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْأَشْكَالِ. السَّرْخَسِيُّ، مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي سَهْلٍ شَمْسِ الْأُتَمَةِ، أَصُولُ السَّرْخَسِيِّ، (النَّاشِرُ: دَارُ الْمَعْرِفَةِ - بَيْرُوت) ج 1، ص 168.

³⁵⁸ الْبِيضَاوِيُّ، أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ وَأَسْرَارُ التَّأْوِيلِ، ج 1، ص 23.

³⁵⁹ مَا يَقُولُهُ أَغْلَبُ النُّحَوِيِّينَ أَنَّ الإِضَافَةَ إِذَا كَانَ فِيهَا الْمُضَافُ إِلَيْهِ جِنْسًا لِلْمُضَافِ، وَيُصَحُّ الإِخْبَارُ عَنْهُ فَتَكُونُ بِمَعْنَى (مَنْ) الْبَيَانِيَّةِ كَقَوْلِكَ: (هَذَا بَابٌ حَدِيدٍ) أَي: هَذَا بَابٌ مِنْ حَدِيدٍ، فَهَذَا الْمُضَافُ إِلَيْهِ جِنْسٌ لِلْمُضَافِ، وَتَسْتَطِيعُ أَنْ تَقُولَ: الْبَابُ حَدِيدٌ. وَتَصِيرُ الإِضَافَةُ بِمَعْنَى (اللام) الَّتِي تَدُلُّ عَلَى الْمَلِكِ، إِذَا فَقَدَ شَرْطَ مِنَ الشَّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ، نَحْوُ: (هَذَا غَلَامٌ زَيْدٍ)، فَمَعْنَاهَا: هَذَا غَلَامٌ لَزِيدٍ. وَقَالَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ قَدْ تَكُونُ الإِضَافَةُ بِمَعْنَى (فِي) الظَّرْفِيَّةِ، مِنْ قَبِيلِ: (أَعْجَبَنِي ضَرْبُ الْيَوْمِ زَيْدًا)، وَالْمَعْنَى (ضَرْبُ فِي الْيَوْمِ زَيْدًا)، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾، أَي: تَرِيصٌ فِي أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بَلْ مَكْرٌ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ أَي: مَكْرٌ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ. وَهَذَا قَالَ الشَّرَوَانِيُّ أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ: "هَذَا رَمُوزُ الْخَطَابِ" مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ أَي: هَذَا رَمُوزُ الْخَطَابِ. يَنْظُرُ، ابْنُ عَقِيلٍ، شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ عَلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ، ج 3، ص 43.

³⁶⁰ الْبِيضَاوِيُّ، أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ وَأَسْرَارُ التَّأْوِيلِ، ج 1، ص 23.

مَنُوطٌ³⁶² بِالرَّوَايَةِ³⁶³ وَالنَّقْلِ، وَلَا مُدْخَلَ لِلدِّرَايَةِ³⁶⁴ وَالْعَقْلِ فِيهِ. وَلِذَلِكَ أَوْعَدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مَنْ فَسَّرَ بِرَأْيِهِ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ((مَنْ فَسَّرَ³⁶⁵ بِرَأْيِهِ فَلْيَتَّبِعُوهُ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ))³⁶⁶ ثُمَّ الظَّاهِرُ أَنَّ التَّأْوِيلَ نَازِلًا إِلَى الْمُتَشَابِهَاتِ، وَالتَّفْسِيرَ نَازِلًا إِلَى الْمُحْكَمَاتِ؛ فَالْتَّشْرُ عَلَى غَيْرِ تَرْتِيبِ اللَّفِّ لِرِعَايَةِ السَّجْعِ، وَقِيلَ: كُلُّ مِنْهُمَا نَازِلٌ إِلَى الْمُتَشَابِهَاتِ؛ فَإِنَّمَا كَمَا يُحْتَمَلُ التَّأْوِيلُ لِأَجْلِ مُخَالَفَةِ الظَّاهِرِ؛ كَذَلِكَ يُحْتَمَلُ التَّفْسِيرُ لِأَجْلِ الإِجْمَالِ.

"وَأَبْرَزَ" عَطْفٌ عَلَى "كَشَفَ" دَاخِلٌ مَعَهُ تَحْتَ بَيَانِ التَّبْيِينِ أَي: أَظْهَرَ³⁶⁷ "غَوَامِضَ الْحَقَائِقِ" أَي: الْحَقَائِقَ الْغَامِضَةَ وَهِيَ الْأُمُورُ الثَّابِتَةُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ الَّتِي لَا يُهْتَدَى إِلَيْهَا لِعُمُوضِهَا وَإِشْكَالِهَا؛ فَإِنَّ الْغَامِضَ خِلَافَ الْوَاضِحِ، "وَلَطَائِفَ الدَّقَائِقِ" أَي: اللَّطَائِفَ الدَّقِيقَةَ أَي: الْأُمُورَ الْمُسْتَحْسِنَةَ الَّتِي يَدِقُّ مُدْرِكُهَا³⁶⁸ وَالْمَرَادُ بـ"غَوَامِضِ الْحَقَائِقِ" الْأَسْرَارَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِالْأَعْيَانِ الْمَوْجُودَةِ وَالْحَقَائِقِ الْكُونِيَّةِ الْمَحْسُوسَةِ وَبـ"لَطَائِفِ الدَّقَائِقِ" الْأَسْرَارَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِالْأُمُورِ الْغَائِبَةِ عَنِ الْحَسَنِ وَالشَّهَادَةِ.

361 ج: به.

362 مَنُوطٌ بِهِ: مُعْلَقٌ؛ مَادَةٌ: (نُوط). الْفَيْرُوزَابَادِي، الْقَامُوسُ الْخَيْطُ، ج1، ص691.

363 هُوَ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ نَفْسَهُ مِنَ الْبَيَانِ وَالتَّفْصِيلِ لِبَعْضِ آيَاتِهِ، وَمَا نُقِلَ عَنِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَا نُقِلَ عَنِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَمَا نُقِلَ عَنِ التَّابِعِينَ، مِنْ كُلِّ مَا هُوَ بَيَانٌ وَتَوْضِيحٌ لِمَرَادِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ نِصُوصِ كِتَابِهِ الْكَرِيمِ. الذَّهَبِيُّ، مُحَمَّدُ السَّيِّدُ حَسِينٌ، التَّفْسِيرُ وَالْمُفَسِّرُونَ، (النَّاشِرُ: مَكْتَبَةُ وَهْبَةَ، الْقَاهِرَةُ) ج1، ص112.

364 عِبَارَةٌ عَنِ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ بِالْإِجْتِهَادِ بَعْدَ مَعْرِفَةِ الْمَفْسَّرِ لِكَلَامِ الْعَرَبِ وَمُنَاحِيهِمْ فِي الْقَوْلِ، وَمَعْرِفَتِهِ لِلْأَلْفَاظِ الْعَرَبِيَّةِ وَوُجُوهِ دَلَالَتِهَا، وَاسْتَعَانَتِهِ فِي ذَلِكَ بِالشَّعْرِ الْجَاهِلِيِّ وَوَقُوفِهِ عَلَى سَبَابِ النَّزُولِ، وَمَعْرِفَتِهِ بِالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ مِنْ آيَاتِ الْقُرْآنِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَدْوَاتِ الَّتِي يَحْتَاجُ إِلَيْهَا الْمَفْسِّرُ. الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ، ج1، ص138.

365 ب+ الْقُرْآنُ.

366 "حَسَنٌ" التَّرْمِذِيُّ، مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى بْنِ سُوْرَةَ بْنِ مُوسَى بْنِ الضَّحَّاكِ، سَنَّ التَّرْمِذِيُّ، تَحْقِيقٌ وَتَعْلِيْقٌ: أَحْمَدُ مُحَمَّدُ شَاكِرٌ، (النَّاشِرُ: شَرِكَةُ مَكْتَبَةِ وَمَطْبَعَةُ مِصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ - مِصْرَ، ط2، 1975 م)، هَذَا "حَدِيثُ حَسَنٍ" مَا جَاءَ فِي الَّذِي يَفْسِرُ الْقُرْآنَ بِرَأْيِهِ 2951. ((كَتَبَ بِصِيغَةِ أُخْرَى، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَلْيَتَّبِعُوهُ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)).

367 ب: ظَهَرَ.

368 ج: أَوْ.

ويُلائمُهُ التَّعليلُ بقوله³⁶⁹: "لِيتَجَلَّى لَهُمْ" أي: للنَّاسِ، وِعدَمُ حِصُولِ التَّجَلِّي لِأَكْثَرِهِمْ لِقِصُورِ اسْتِعْدَادِهِمْ لَا يُنَافِي كَوْنَ المَقْصُودِ بِالكِشْفِ وَ الإِبْرَازِ ذَلِكِ التَّجَلِّي؛ إِذْ لَا يَلِزِمُ تَرْتِيبَ العِلَّةِ الغَائِثَةِ عَلى الفِعْلِ³⁷⁰ فِي الوُجُودِ وَ³⁷¹ كَمَنْ بَينِي بَيتاً لِيَسْكُنَ فِيهِ؛ فَكثيراً مَا لَا يَتيسَّرُ لَهُ السُّكْنَى فِيهِ؛ وَلَوْ أُرْجِعَ الضَّميرُ إِلَى أَوَّلِي الأَلْبَابِ لكَانَتْ مِنْ قَبيلِ الغَايَاتِ المُرْتَبِيةِ، لَكِنَّهُ تَخْصِيسٌ بِلا ضَرُورَةٍ دَاعِيةٍ. وَالمِرَادُ بِالتَّجَلِّيِ الانْكِشَافُ التَّامُّ أَي لِيُنْكَشَفَ لَهُمْ انْكِشَافاً تَاقِماً "خَفَايَا المُلْكِ وَالمَلَكُوتِ، وَخَبَايَا قُدْسِ الجَبْرُوتِ".

اعْلَمِ أَنَّهُمْ رَبُّوا المَوْجُودَاتِ³⁷² فَسَمَّوْا المَوْجُودَ المُدْرِكَ بِالحِيسِّ كالأَجْسامِ وَالجِسمَانِيَّةِ³⁷³ مُلْكَاً وَخَلْقاً وَشَهَادَةً، وَغَيْرَ المُدْرِكَ بِهِ كالتُّفُوسِ الإِنْسَانِيَّةِ وَالمَلَكِيَّةِ مَلَكُوتاً وَأَمراً وَغَيْباً، وَسَمَّوْا صِفَاتِ الوَاجِبِ تَعَالَى أعْنِي: صِفَاتِ العِظْمَةِ وَالعُلُوِّ جَبْرُوتاً مِنْ الجَبْرِ بِمعْنَى القَهْرِ؛ لِاسْتِهْلَاكِ سَائِرِ الصِّفَاتِ فِي صِفَاتِهِ تَعَالَى، كَمَا سَيَجِيءُ بَيَانُهُ.

³⁶⁹ البيضاوي، انوار التنزيل واسرار التأويل، ج1، ص23.

³⁷⁰ ج: العقل.

³⁷¹ ب ج- و.

³⁷² قال في الفتوحات الألهية:.

وعلموا مراتب الوجود كالأم والوالد والمولود
واستشعروا شيئاً سوى الأبدان يدعونه بالعالم الروحاني

فشرح ابن عجيبة بقوله: "مراتب الوجود هي العوالم الثلاثة: الملك والملكوت والجبروت، وذلك أن الوجود له ثلاثة اعتبارات: وجود أصلي أزلي، وهو الذي لم يدخل عالم التكوين، ويسمى عالم الأمر، وعالم الغيب، وهو المسمى بعالم الجبروت. ووجود فرعي، وهو النور المتدفق من بحر الجبروت، وهو كل ما دخل عالم التكوين لطيفاً كان أو كثيفاً، ويسمى عالم الشهادة، وعالم الخلق، وهو المسمى بعالم الملكوت" وقال بعضهم: العوالم أربعة، عالم الشهادة وعالم الغيب وعالم الملكوت وعالم الجبروت. فالأول كالكنائف المحسوسة والثاني كاللطائف الغيبية، كالجن والملائكة والأرواح، وهذا كله داخل في عالم الملك والثالث وهو عالم الملكوت، هو جمع لهذه الأشياء، وضمها إلى أصلها وتحقيق الشهود فيها والرابع الذي هو الجبروت، هو العظمة الأصلية اللطيفة الأزلية قبل ظهورها. ابن عجيبة، أحمد بن محمد بن عجيبة الحسيني، الفتوحات الألهية، تحقيق: عبد الرحمن حسن محمود عفا الله عنه، (عالم الفكر، ميدان سيدنا الحسين - الأزهر الشريف) ص65.

³⁷³ ج: الجسمانيات.

وإضافةً القدس أعني: الطهارة والتنزه إليها³⁷⁴ باعتبار أن جميع صفات العليّ ثبوتية أو سلبية مقدسة عن شوائب النقص، فإنّ علّمنا مثلاً حادثٌ وناقصٌ وعلّمه تعالى قديمٌ وشاملٌ، وهكذا. وسمّوا [7] الذّات الأحدىّة لاهوتاً، وأوّل من تكلم بهذا اللفظ النصارى حيث قالوا³⁷⁵ في عيسى عليه السلام: "تدرّع اللاهوت بالناسوت"³⁷⁶، نقله الشّيخ الثّوري³⁷⁷، وتبعه أربابُ التّصوف، واشتهر³⁷⁸ بينهم³⁷⁹.

ولمّا كان التّفكّر في ذات الله تعالى تضييعاً للوقت وطلباً للمُحال؛ إذ لا يمكن معرفته للبشر بطريق الفِكْر، كما ورد في الحديث ((تفكّروا في آلاء الله، ولا تفكّروا في ذات الله))³⁸⁰ طوى المصنّف هاهنا حديث اللاهوت، واكتفى بِذِكْرِ المُلْكِ والمَلَكوتِ والجبروت.

نعم، أسرارُ اللاهوتِ تنكشفُ عن أستارِ الجبروت، كما أشار إليه المصنّف³⁸¹ وفي ديباجة الطوابع³⁸² إلّا أنّ سياق الكلام هاهنا ناء³⁸³ عنه؛ لأنّ ذلك الانكشاف إنّما يحصلُ بعد التّفكّر، فكيف يكون التّفكّر عِلَّةً غائبةً له و متأخراً عنه في الحصول كما جعله هاهنا؟!.

374 ب: إليه.

375 الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد، الملل والنحل، تحقيق: محمد سيد كيلاني، (الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1404هـ) ج 1، ص 219.

376 ب ج + ثم.

377 أبو الحسين النوري واسمه أحمد بن مُحَمَّد، يعرف أيضاً بـ(ابن البغوي) المُنَوَّى 907هـ، من علماء أهل السنة والجماعة ويعد من أعلام التصوف السني. النيسابوري، محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم، طبقات الصوفية، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط 1، 1998م) ج 1، ص 135.

378 ج: وأشهر.

379 ج: منهم.

380 معجم الطبراني الأوسط، 6، 250.

381 ينظر الأصفهاني، أبو الثناء شمس الدين بن محمود بن عبدالرحمن الأصفهاني، مطالع الأنظار على متن طوابع الأنوار، وهو شرح لكتاب طوابع الأنوار، للفاضل عبد الله بن عمر البيضاوي، ويليهِ حاشية السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (دار الكتب) ص 5.

382 هو مخطوط عنوانه: شرح ديباجة طوابع الأنوار من مطالع الأنظار، المؤلف: محمد بن أسعد (أحمد) الدوّاني، الباطني.

383 ناء: بَعْد، وناء عني؛ مادة: (نوء) أبو منصور، محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي، تهذيب اللغة، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط 1، 2001م) ج 15، ص 390.

[خَفَايَا الْمُلْكِ وَالْمَلَكُوتِ]

ثُمَّ الْمُرَادُ "خَفَايَا الْمُلْكِ وَالْمَلَكُوتِ" دَقَائِقُ الْحِكْمَةِ وَعَجَائِبُ الْفِطْرَةِ الْمُوَدَّعَةِ فِي الْمَوْجُودَاتِ الْعَيْنِيَّةِ وَالْغَيْبِيَّةِ، أَعْنِي الْآيَاتِ الْآفَاقِيَّةَ وَالْأَنْفُسِيَّةَ الدَّالَّةَ عَلَى وَجُودِ الصَّانِعِ وَصِفَاتِهِ الْعُلَى، وَالْمُرَادُ بِخَبَايَا قُدْسِ الْجَبْرُوتِ الْأُمُورَ الْحَقِيقِيَّةَ الدَّالَّةَ عَلَى الصِّفَاتِ الْمُقَدَّسَةِ كَاتِّقَانِ الْأَفْعَالِ وَاشْتِمَالِهَا عَلَى الْخَلْقِ الْعَجِيبِ وَالصُّنْعِ الْبَدِيعِ الْغَرِيبِ، وَلَمَّا كَانَتْ تِلْكَ الْخَفَايَا دَالَّةً عَلَى وَجُودِ الصَّانِعِ وَصِفَاتِهِ، وَهَذِهِ الْخَبَايَا عَلَى كَمَالِ تِلْكَ الصِّفَاتِ وَتَقَدُّسِهَا عُلِّلَ ذَلِكَ التَّجَلِّيَ وَالْإِنْكِشَافَ بِالتَّفَكُّرِ فَقَالَ³⁸⁴: "لِيَتَفَكَّرُوا فِيهَا" أَي: فِي تِلْكَ الْعَوَالِمِ "تَفَكُّيرًا" أَي: تَفَكُّرًا، آثَرُهُ لِلسَّجْعِ، وَالْمُرَادُ بِالتَّفَكُّرِ فِيهَا أَنْ يَنْظُرُوا فِيهَا بِعَيْنِ الْإِعْتِبَارِ فَيَسْتَدِلُّوا بِهَا عَلَى إِثْبَاتِ الصَّانِعِ وَصِفَاتِهِ الْعُلَى وَتَوْحُّدِهِ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ وَتَنْزِهِهِ³⁸⁵ عَمَّا³⁸⁶ لَا يَلِيْقُ بِالْعِظْمَةِ وَالْجَلَالِ. فَقَوْلُهُ³⁸⁷: "ثُمَّ بَيَّنَّ لِلنَّاسِ" مَعَ "مَا" عَطْفٌ عَلَيْهِ مِنَ الْكَشْفِ، وَ الْإِبْرَازُ إِشَارَةٌ إِلَى الْكَمَالِ بِإِعْتِبَارِ الْقُوَّةِ النَّظَرِيَّةِ فَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى مَقَاصِدِ عِلْمِ الْكَلَامِ بِقَرِينَةٍ تَعْلِيلِ تِلْكَ الْأَفْعَالِ بِالْغَايَاتِ الْمَذْكُورَةِ؛ فَإِنَّ كَمَالَ النَّفْسِ بِإِعْتِبَارِ الْقُوَّةِ النَّظَرِيَّةِ اعْتِقَادَاتٌ يَقِينِيَّةٌ نَظَرِيَّةٌ يَتَوَقَّفُ حُصُولُهَا عَلَى التَّدَبُّرِ³⁸⁸ وَالتَّفَكُّرِ.

[قَوَاعِدُ الْأَحْكَامِ]

ثُمَّ شَرَعَ فِي الْإِشَارَةِ إِلَى بَيَانِ³⁸⁹ كَمَالِ الْقُوَّةِ الْعَمَلِيَّةِ، وَهُوَ الْعَمَلُ بِمَا³⁹⁰ يُفْضِي³⁹¹ إِلَى نِظَامِ الْمَعَاشِ وَالنَّجَاةِ فِي الْمَعَادِ فَقَالَ³⁹²: "وَمَهَّدَ" بِالْعَطْفِ عَلَى "بَيَّنَّ" لَهُمْ أَي: لِأَجْلِ النَّاسِ "قَوَاعِدَ الْأَحْكَامِ"

³⁸⁴ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص23.

³⁸⁵ ج: وتنزه.

³⁸⁶ ب: مما

³⁸⁷ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص23.

³⁸⁸ ب ج+ والتذكر.

³⁸⁹ ج- بيان.

³⁹⁰ ج: لا.

³⁹¹ ب: يقضي.

³⁹² البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص23.

وهي القواعد المتعلقة باستنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية، فيكون إشارة إلى مقاصد علمي أصول الفقه والفقه³⁹³؛ لأن تلك القواعد هي المسائل/[ظ8] الأصولية، والأحكام المستنبطة منها من الحلال والحرم والتدبير³⁹⁴ والإباحة³⁹⁵ هي المسائل الفقهية.

ويجوز أن يُراد بقواعد الأحكام نفس الأدلة التفصيلية التي يُستنبط منها الأحكام الفقهية من الآيات والأحاديث، لكن يكون الكلام ح عارياً عن الإشارة المذكورة، ثم ضمير "مهّد" إن كان راجعاً إلى الله تعالى يكون المراد: و³⁹⁶ بتهميد تلك القواعد تدقيق³⁹⁷ المجتهدين لتحصيلها وإقداؤهم على استخراجها، وإن كان راجعاً إلى العبد يكون المراد به بيان تلك الآيات وتبليغها ووضع تلك الأحاديث.

وقوله³⁹⁸: "وأوضاعها" أي: أوضاع الأحكام إمّا مجرورٌ معطوفٌ على المضاف إليه، أعني "الأحكام" أي: ومهّد لهم قواعد أوضاع الأحكام، و إمّا منصوبٌ عطفت³⁹⁹ على المضاف أعني "القواعد" أي ومهّد لهم أوضاع الأحكام، و أيّاً ما كان فالمراد بأوضاع الأحكام، وأمّا الأحكام الوضعية كجعل الدلوك⁴⁰⁰ سبباً لوجوب الصلاة، والطهارة شرطاً لها وكجعل شهود الشهر سبباً لوجوب الصوم، و الزّنا سبباً للجلد، و المَحْرَمِيَّة مانعاً من النّكاح، وأمّا العِللُ الموضوعَةُ لإفادة الأحكام.

393 أ- والفقه.

394 ب ج: والندب/ هو ما طلب الشارع فعله طلباً غير جازم. ابن الفراء، القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي، العدة في أصول الفقه، حققه وعلق عليه وخرج نصه: د أحمد بن علي بن سير المباركي، الأستاذ المشارك في كلية الشريعة بالرياض - جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية، (بدون نشر، ط2، 1410 هـ - 1990 م) ج1، ص162؛ الزحيلي، الأستاذ الدكتور محمد مصطفى، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، (الناشر: دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - سوريا، ط2، 2006م) ج1، ص299.

395 وهي التخيير بين الفعل والترك، المصدر نفسه، ج1، ص301.

396 ب ج- و.

397 ب ج: توفيق.

398 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص23.

399 ب ج: معطوف.

400 الدلوك: وهي دلوك الشمس أي ميلها للغروب لقوله تعالى: أقيم الصلاة للدلوك الشمس؛ مادة: (دلو). أبو منصور، تهذيب اللغة، ج10، ص301.

ثم إن أُريد بقواعد الأحكام المسائل الأصولية يكون قوله⁴⁰¹: "من نصوص الآيات" حالاً منها، أو صفة لها، أي: حال كون تلك القواعد مستنبطة أو المستنبطة من تلك النصوص⁴⁰².

قوله⁴⁰³: "والماعها" بالجر عطف على "نصوص الآيات"، والضمير راجع إلى الآيات؛ فإن أُريد بالنصوص العبارات التي لا تتحمل إلا معنى⁴⁰⁴ واحداً كما ذهب إليه المصنف في مناهجه فالمراد بالإلماع التي هي جمع (لَمَع) كأضواء وضوء لفظاً ومعنى: ما يُستضاء به في فهم قواعد الأحكام وأوضاعها، فيندرج فيها الظواهر والإشارات والدلالات والافتضاءات، وإن أُريد بهم ما يقابل الاستنباط ويُرادف العبارات المُقابلة للإشارة والدلالة والافتضاء فالمراد باللماع هي الثلاثة الأخيرة؛ لأن الظواهر تندرج ح في النصوص.

ثم علل التمهيد بقوله⁴⁰⁵: "ليذهب عنهم" أي ليزيل الله عن الناس "الرجس" أي: دنس الجهل ورين الكفر وسائر المعاصي، لأن إرسال الرسل وإنزال الكتب وشرع الأحكام وتبيين الحلال والحرام ليعلّم الناس ما ينفعهم في معاشهم ومعادهم، ويعملوا⁴⁰⁶ بموجبه "ويطهّروهم" بحصول الاعتقادات الحقّة والأعمال الحسنة "تطهيراً" أي: تطهير؛ إذ بالعلوم والاعتقادات الحقّة يزول دنس الجهالات، وبالأعمال الصالحات⁴⁰⁷ [و8] دنس الذنوب والمعاصي.

401 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص23.

402 ب+ وأما على تقدير أن يراد بها الأدلة التفصيلية فهو بيان لها وهو ظاهر.

403 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص23.

404 ج- معنى.

405 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص23.

406 ج: ويعلموا.

407 ب: الصالحة.

قيل قوله⁴⁰⁸: "لِيُذْهِبَ عَنْهُمْ"⁴⁰⁹ إلى آخره اقتباساً مع تغييرٍ يسيرٍ أقول: الواقع في التنزيل:

﴿لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ البَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ [الاحزاب:33/33] وهذا التَّغْيِيرُ . كما ترى . غيرُ

يسير⁴¹⁰ "فمن كان له قلب" تفرُّعٌ على ما سبق، وإشعارٌ بأنَّ الناسَ متفاوتون في قَبُولِ ما بيّن لهم من

الهُدَى والبَيِّنَات، فمنهم مَنْ قَبِلَهُ، وهم طائفتان:

الأولى: المجتهدون، وهو المرادُ بـ "من كان له قلب" أي: قلبٌ واعي يتفكَّرُ في حقائق ما بيّن، ويطلِّعُ على

نُكْتِهِ، ويقفُ على دقائقهِ، فيستخرجُ مكنوناته، ويستنبطُ مرموزاته؛ إذ تنكيرُ القلبِ للتفخيم.

والثانية: المقلِّدون، وإليه أشارَ بقوله⁴¹¹: "أو ألقى السَّمْعَ" أي: أصغى لاستماعه، "وهو شهيد" أي:

حاضرٌ بقلبه ليفهمَ معانيه أو شاهدٌ بصدِّقه غيرُ مكذِّبٍ إيَّاه، "فهو في الدارين حميد وسعيد" أي: يستحقُّ

الحمدَ، ويكونُ في أعدادِ⁴¹² السُّعْداءِ في الدُّنيا والآخرةِ أو حميدٌ في الدُّنيا سعيدٌ في الآخرة.

ومنهم من لم يقبله وغلبت⁴¹³ عليه شقوئته، وإليه أشارَ بقوله⁴¹⁴: "ومن لم يرفع إليه رأسه" أي:

لم يلتفت إليه لغاية كِبَرِهِ ونهاية جهله، "وأطفاً نبراسه" بكسرِ التَّوْنِ وسكونِ المُوَحَّدَةِ: المصباح، استعير

هاهنا للفطرة التي فطر الله الناسَ عليها، وكلُّ مولودٍ يولدُ عليها بجامعِ أمِّها كالمصباحِ في أمِّها يهتدى بها؛

408 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص23.

409 ب+ الرجس/ ج- عنهم.

410 ب: لا يقال إن قوله وهذا التغيير كما ترى غير يسير ليس بصحيح لائق القوم عزفوا الاقتباس أن يتضمن الكلام شيئاً من القرآن الحديث لا على أنه منه وقالوا لا بأس بتغيير يسير للوزن أو غيره كقوله إن خفتا أن يكونا إنا إلى الله راجعون فإن فيه تغييراً فأى تغيير مع أنه ذهبوا إلى أن هذا التغيير يسير لا يقدر الاقتباس لأننا نقول إن عدم الاقتباس هاهنا مع قطع النظر عن التغيير الكثير العدول عن الحكاية إلى الغيبة فهذا العدول يقدر الاقتباس كذا سمعت. فائدة.

411 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص23.

412 ب ج: عداد.

413 ب: وغلب

414 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص23.

لأنها عبارة عن استعداد قبول الهدى والتمكّن من تحصيله، وإطفأؤه إبطال ذلك الاستعداد بالدّنس⁴¹⁵
بالعقائد الباطلة، والمملكات⁴¹⁶ الرويّة⁴¹⁷، وتقليد الآباء والإلف بالمحسوسات.

واعلم أنّ هذا التقسيم المُشار إليه في كلام المصنّف مأخوذ من حديث⁴¹⁸ نُقِل في الصّحاحين،
وهو قوله عليه الصّلاة والسّلام: ((مَثَلُ ما بعثني الله به من الهدى والعلم كَمَثَلِ الغيثِ الكثيرِ أصاب أرضاً
فكانت منها طائفةٌ طيِّبةٌ قبلت الماءَ فأنبتت الكلاءَ والعُشبَ⁴¹⁹ الكثيرَ فكانت⁴²⁰ منها أجادِبُ
أمسكتِ الماءَ فينفع⁴²¹ الله به النَّاسَ فشربوا وسَقَّوا وزرعوا، وأصاب طائفةٌ أخرى إمّا هي قيعانٌ⁴²² لا
تُمسِكُ ماءً ولا تُنبِتُ كلاً، فذلك مَثَلُ من فُقِّه في دينِ الله، ونفعه ما بعثني الله، ومَثَلُ من لم يرفعْ بذلك
رأساً ولم يقبلْ هدى الله الذي أُرسِلْتُ به))⁴²³، والأجادِبُ: جمعُ أجدب من الجَدْب بفتح الجيم وسكونِ
الدَّالِّ ضدَّ الخِصْب.

"يَعِشْ" بالجزم على أنّه جزاءُ الشرط "ذميماً" مستحِقّاً للدّم في الدُّنيا "ويَصِلْ"⁴²⁴ مجزومٌ معطوفٌ
/[9ظ] على "يَعِشْ" أي: يحترق، أو: يدخل "سعيراً" في الآخرة، فلهم خِزْيٌ في الدُّنيا ولهم في الآخرة
عذابٌ عظيم . وفي بعض النسخ "سيصلى" بالرفع معطوفاً على المجزوم لِمكانِ السِّينِ الدالّةِ على

415 ب ج: بالتدنس.

416 مملكات: صفة راسخة في النفس؛ مادة: (ملك). المعجم الوسيط، تأليف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة "إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات /
حامد عبد القادر / محمد النجار" (الناشر: دار الدعوة) ج3، ص 2123.

417 النظر والتفكير في الأمور وهي خلاف البديهة، نفس المصدر ج1، ص 384.

418 أ ب: في الحديث الشريف ثلثت القسمة أولاً وثبتت ثانياً فأدرج القسمان الأولان في الأول والثاني وتماّم تحقيقه في شرح المصنّف
للمصابيح. فائدة.

419 ب: والغيث.

420 ب ج: وكانت.

421 ب ج: فنفع.

422 (القاع) المُستوي من الأرض، والجَمْعُ (أَقْوَع) وَ (أَقْوَع) وَ (قِيَعَان) . وَ (الْقِيَعَةُ) مِثْلُ القَاعِ. وَتَعْصُهُمْ يَقُولُ: هُوَ جَمْعٌ. وَ (قَاعَةُ) الدَّارِ
سَاحَتُهَا؛ مادة: (قيع). الرازي، مختار الصحاح، ص262.

423 صحيح البخاري، فضل من علم وعلم 79؛ صحيح مسلم، مثل ما بعث به النبي صلى الله عليه وسلم من الهدى والعلم 2282.

424 أ ب: يقال صليت الرجل ناراً إذا أدخلته النار وجعلته يصلها ويقال أيضاً صلى فلان النار يصلها أي احترق. فائدة

الاستئناف، والجزم بدخول السَّعِير؛ فَإِنَّ السَّيْنَ كَمَا تَدُلُّ عَلَى التَّسْوِيفِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَدْخُولَهُ مَقْطُوعٌ
 الوقوع بخلاف العيش، إذ رُبَّمَا يَكُونُ عَيْشُ الْكَافِرِ طَيِّبًا لَا ذَمِيمًا اسْتِدْرَاجًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا
 ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: 43/6]، وكَمَا أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْنَا⁴²⁵ حَمْدُ اللَّهِ عَزَّ
 شَأْنُهُ بِإِزَاءِ نِعْمِهِ الَّتِي لَا تُحْصَى، كَذَلِكَ يَجِبُ عَلَيْنَا تَبْجِيلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَبَبِ هِدَايَتِهِ لَنَا إِلَى
 طَرِيقِ الرَّشَادِ، فَحَاوِلِ الْمَصْنُفُ تَعْقِيبَ التَّحْمِيدِ بِالتَّصْلِيَةِ.

ولكن لَمَّا كَانَ الْقِرَاءَةُ⁴²⁶ السَّابِقَةُ مُتَضَمِّنَةً لِكَوْنِهِ تَعَالَى وَاجِبَ الْوُجُودِ وَفَائِضَ الْجُودِ وَغَايَةَ كُلِّ
 مَقْصُودٍ، أَمَّا الْأَوَّلُ: فَيَتَضَمَّنُهُ كَوْنُ الْقُرْآنِ مُعْجِزًا، إِذِ الْمُمْكِنُ الْوُجُودِ لَا يَقْدِرُ عَلَى مِثْلِ الْقُرْآنِ، وَ إِلَّا لَمْ
 يَكُنْ مُعْجِزًا، وَأَمَّا الثَّانِي: فَيَتَضَمَّنُهُ كَوْنُ الْقُرْآنِ مُفِيدًا لِكَمَالِ الْقَوَاتِينِ، وَأَمَّا الثَّلَاثُ: فَيَتَضَمَّنُهُ الْغَايَاتُ
 الْمَذْكُورَةُ، إِذِ الْمَقْصُودُ مِنَ التَّدْبِيرِ وَالتَّذَكُّرِ وَتَجَلِّيِ خَفَايَا الْمُلْكِ وَالْمَلَكُوتِ وَالتَّطَهُّرِ عَنِ الْأَرْجَاسِ إِمَّا هُوَ
 التَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَتَحْصِيلُ رِضَاهِ.

[واجب الوجود]

قال⁴²⁷: -مُفْرَعًا عَلَى مَا سَبَقَ⁴²⁸- "فيا واجب الوجود" أي: بالذات؛ لأنَّه الْمُتَبَادِرُ عِنْدَ
 الْإِطْلَاقِ، وَوُجُوبُ الْوُجُودِ وَاسْتِحْقَاقُ الشَّيْءِ الْوُجُودَ لِذَاتِهِ بِأَنَّ يَكْفِي فِيهِ ذَاتَهُ وَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ
 الْمُتَكَلِّمِينَ⁴²⁹، أَوْ يَكُونُ ذَاتُهُ عَيْنَ الْوُجُودِ الْمُتَأَكِّدِ الْقَائِمِ بِنَفْسِهِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْحُكَمَاءِ وَمُحَقِّقِي الصُّوفِيَّةِ
 وَالمُتَكَلِّمِينَ.

⁴²⁵ ب: عليه

⁴²⁶ في أ: القرآن وما أثبتته: من نسخة ب ج القرائن، وهو الصواب.

⁴²⁷ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 23.

⁴²⁸ ج + بيانه

⁴²⁹ "واجب الوجود" هذه من اصطلاحات المتكلمين، الوجود عندهم نوعان: واجب وجائز، الواجب: هو وجود الله سبحانه وتعالى لأنه لم يسبقه عدم ولن يلحقه فناء، وأما المخلوق فهو جائز الوجود أو ممكن الوجود، لأن وجوده ليس لذاته، وإنما ييجاد الله سبحانه وتعالى له. أما وجود الله سبحانه وتعالى فهو لذاته، وقال العلماء: إن أول من ذكرها هو ابن سينا، وهو من كبار المتكلمين.

ثُمَّ إِنَّ الْوَجُوبَ وَكَذَا الْإِمْكَانَ وَالْامْتِنَاعَ جِهَاتٍ لِلنِّسْبَةِ كَمَا حَقَّقَ فِي مَحَلِّهِ؛ فَوَجُوبُ الْوُجُودِ عِبَارَةٌ
عَنْ كَوْنِ انْتِسَابِ الْوُجُودِ إِلَى الْمَوْضُوعِ بِالْإِجْتِابِ ضَرُورِيًّا مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَمَّا عَدَاهُ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ الْمَحْمُولُ
مَنْشَأَ النِّسْبَةِ وَمَحَطُّ الْفَائِدَةِ كَثِيرًا مَا يُسْنَدُ إِلَى الْمَحْمُولِ فَيُقَالُ: إِذْ⁴³⁰ وَاجِبُ الْوُجُودِ وَاجِبٌ⁴³¹ وَجُودُهُ، ثُمَّ
إِنَّهُ يَلْزَمُ وَجُوبَ الْوُجُودِ امْتِنَاعُ الْعَدَمِ؛ لِمَا تَقَرَّرَ فِي الطَّبَقَاتِ إِنَّ وَاجِبَ أَنْ يُوْجَدَ يَلْزَمُهُ مَمْتَنِعٌ أَنْ لَا يُوْجَدَ؛
وَلِذَا قَدْ يُعْرَفُ وَاجِبُ الْوُجُودِ بِمَا يَمْتَنِعُ عَدْمُهُ لِذَاتِهِ.

وَلَمَّا كَانَ هَذَا الْإِطْلَاقُ بِطَرِيقِ التَّوْصِيفِ لَا التَّسْمِيَةِ لَمْ يَتَّجِهْ عَلَيْهِ أَنْ أَسْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى تَوْقِيفِيَّةٌ
تَتَوَقَّفُ عَلَى إِذْنِ الشَّرْعِ، وَلَمْ يَرِدْ فِي الشَّرْعِ إِطْلَاقُ وَاجِبِ الْوُجُودِ عَلَيْهِ؛/[9و] إِذِ التَّوْقِيفُ⁴³² فِي التَّسْمِيَةِ
الَّتِي هِيَ تَصْرُفٌ فِي الْمُسَمَّى.

[فَائِضُ الْجُودِ]

"و يا فائض الجود" إِمَّا مِنْ فَاضِ الْخَبْرِ بِمَعْنَى شَاعٍ فَيَكُونُ حَقِيقَةً لِعَوِيَّةً، أَوْ مِنْ فَاضِ الْمَاءِ إِذَا كَثُرَ
حَتَّى سَالَ مِنْ جَوَانِبِ مَمْرِهِ فَيَكُونُ مَجَازًا عَنِ الْكَثْرَةِ؛ إِذِ السَّيْلَانُ لَا يُتَصَوَّرُ إِلَّا فِي جَوْهَرٍ مُتَّصِلٍ عِنْدَ
الْحَسَنِ⁴³³ مِمَّا⁴³⁴ انْفِصَالُ أَجْزَائِهِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَالْجُودُ إِفَادَةٌ مَا يَنْبَغِي لَا لِعَوْضٍ وَلَا لِعَرَضٍ وَلَوْ كَسَبَ
مُحَمَّدًا أَوْ دَفَعَ نَقِيسَتَهُ.

[غَايَةُ كُلِّ مَقْصُودٍ]

430 ب ج: هو.

431 ج: ووجب/ ب: ووجوب.

432 ب: التوقف.

433 ج: الحسن.

434 ب: يمكن

"ويا غاية كُـلِّ مقصود" فَإِنَّ كل ما يُقصدُ ويُراد فهو إمَّا لِصلاح المعاشِ أو المعادِ، وصلاحُهما إمَّا هو بامتنالِ الأوامرِ واجتنابِ المناهي المُؤدِّينِ إلى مرضاة الله؛ فهو المبدأ لكونه واجب الوجود والمنتهي لكونه غاية كُـلِّ مقصود، فهو الأوَّل والأخر.

"صَلِّ عليه" أي أفضْ أنوارَ رحمتِكَ على العبد الذي نَزَلتِ الفرقانُ عليه "صلاةٌ تُوازي" أي: تُقابل "غناءً" بفتح المُعجمةِ والمَدِّ: النَّفْعُ الذي حصلَ منه عليه الصلاة والسلام، ولَمَّا كان نفعُه عليه الصلاة والسلام في الكثرةِ بحيثُ لا يُتصوَّرُ عليها مزيدٌ فالصَّلَاةُ المساوية⁴³⁵ له أيضاً كذلك، فكأنَّه قال: صلِّ عليه صلواتٍ غيرَ متناهية، فسلكَ مسلكَ الكنايةِ لكونه أبلغ⁴³⁶.

"وتُجازي عناءَه" بفتح المُهملةِ والمَدِّ: التَّعبُ أي: تكون⁴³⁷ جزاءً وعِوضاً لِمَا حصل له عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ من التَّعبِ في تحمُّلِ أعباءِ الرِّسالةِ أو التبليغِ من الله تعالى، وجهادِ أعدائه وإعلاءِ كلمته. "وعلى من أعانَه" وهم أصحابه عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ.

"ومن⁴³⁸ قرَّرَ تبيانه" أي: بيانهُ البليغُ الكاملُ إن قرئَ بِكسْرِ التَّاءِ الفوقيةِ، أو ما بناه ومهدَّه من الأمورِ الدِّينيةِ إن قرئَ بِضَمِّ الباءِ المُوحَّدةِ وهم الخلفاءُ الرَّاشدون⁴³⁹.

"تقريباً" أي: تقريرَ شُكْرِ الله سَعِيهِمْ "وأفضْ علينا مِنْ بركاتِهِمْ" أي: خيراتهم الكثيرةِ مِنْ علومِهِمْ ومعارفِهِمْ وصلاحِ أعمالِهِمْ ومكارمِ أخلاقِهِمْ؛ إذ البركةُ: الخيرُ الكثيرُ.

435 ب+ الموازية

436 ب: أنفع/ ج- فكأنه قال صلِّ عليه صلوات غير متناهية فسلك مسلك الكناية لكونه أبلغ .

437 ب: لكونه/ ج: يكون

438 ب- من

439 ب ج+ والمجتهدون

"واسلُك بنا" أي: أدخِلنا "مَسَالِكَ كراماتهم" أي: طُرُقاً وصلوا بسلوكها إلى إكرامك لهم؛ فإنَّ

الكرامة اسمٌ بمعنى الإكرام، ووَسَطَ هذا الدُّعاءَ بين الصَّلَاةِ على النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم وبين السلام عليهم ليكونَ أقربَ إلى الاجابة لتوسُّطِ⁴⁴⁰ بين دعوتين مُستجابتين.

"وسلِّم عليهم وعلينا تسليماً كثيراً" أي: اجعلهم وإيانا من الذين قلتَ فيهم: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ

عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ * سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ / [10ظ] فِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴿﴾ [الرعد: 13 / 23-24].

المَبْحَثُ الثَّانِي: التَّحْشِيَةُ عَلَى تَهْيِيدِ البِيضَاوِي

[أهميَّةُ علم التَّفْسِيرِ]

"وبعد؛" أي: بعد أن فرغنا عن الحمدِ والصَّلَاةِ أردنا أن نُبيِّنَ شرفَ العِلْمِ المشروع: فيه بيانُ

جِهاتِ شرفِ العلم؛ فهي من الطُّروفِ الغاياتِ التي تُبنى على الضَّمِّ، ولمَّا كان ما قبلُ⁴⁴¹ مَظَنَّةً لوقوعِ

(إمَّا) نُزِلَتِ المَظَنَّةُ منزلةً المَئِنَّةِ⁴⁴² فأُدخِلتِ الفاءُ⁴⁴³ في قوله⁴⁴⁴: "فإن" ⁴⁴⁵، أمَّا تقديرها في نَظْمِ

الكلامِ فمشروطٌ بِكونِ ما بعدها أمراً أو نهيّاً، وما قَبَلُها منصوباً به "أعظمَ العلوم" بأسرها؛ إذ الجمعُ

المُحَلَّى باللامِ يُفيدُ الاستغراقَ في المقامِ الخطابي "مِقْداراً" أي: من جهةِ المِقْدَارِ، وحاصلُه أعظمُ مِقْدَارِ

العلوم؛ لأنه تَمَيُّزٌ⁴⁴⁶ عن نسبتهِ الأعظمِ إلى العلومِ "وأرفعها شرفاً" أي: من جهةِ الشَّرْفِ والعزَّةِ.

440 ب ج: لتوسطه.

441 ب ج+ بعد.

442 المَئِنَّةُ: عَلامَةُ الشَّيْءِ، يُقَالُ: إن قَصْرَ الخُطْبَةِ مئنة من فقه الرجل. وكل شيء دلَّ على شيءٍ فَهُوَ مئنة لَهُ؛ مادة: (مئن). المعجم

الوسيط، ج2، ص852.

443 ب+ حلت.

444 البِيضَاوِي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص23.

445 ب+ أي فنقول إن و/ ج+و.

446 ب ج: تمييز.

"ومناراً"⁴⁴⁷ أي: مِنْ جِهَةٍ كَوْنَهَا مَنَارًا وَعِلَامَةً يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى الْمَسَائِلِ الدِّينِيَّةِ، لَا مِنْ جِهَةِ مَنَارِهِ وَدَلَائِلِهِ لِيَرْجِعَ إِلَى وَثَاقَةِ الْبَرَاهِينِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَلَائِمٍ هَاهُنَا. وَ(الْمَنَارُ) بِفَتْحِ الْمِيمِ: الْعِلَامَةُ⁴⁴⁸.

"علم التفسير" أي: مَقْدَارُهُ وَشَرَفُهُ لِيَصِحَّ حَمْلُهُ عَلَى أَعْظَمِ مَقْدَارِ الْعُلُومِ وَأَرْفَعِهِ، وَوَجْهُ أَعْظَمِيَّتِهِ وَأَرْفَعِيَّتِهِ مَقْدَارًا وَشَرَفًا أَنْ قَدَّرَ الْعِلْمَ وَشَرَفَهُ إِنَّمَا هُوَ بِاعْتِبَارِ مَوْضُوعِهِ وَمَعْلُومِهِ وَغَايَتِهِ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي مَحَلِّهِ. وَعِلْمُ التَّفْسِيرِ جَامِعٌ لِهَذِهِ الْجِهَاتِ كُلِّهَا؛ لِأَنَّهُ عِلْمٌ بَاخِثٌ عَنِ أَحْوَالِ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى بِاعْتِبَارِ دَلَالَتِهِ عَلَى مُرَادِهِ، وَيَنْقَسِمُ إِلَى تَفْسِيرٍ وَتَأْوِيلٍ، فَالْأَوَّلُ: مَا لَا يُدْرِكُ إِلَّا بِالنَّقْلِ، كَأَسْبَابِ نَزُولِ الْآيَاتِ وَالْقِصَصِ فَهُوَ يَتَعَلَّقُ بِالرَّوَايَةِ، وَالثَّانِي: مَا يُمَكِّنُ إِدْرَاكَهُ بِقَوَاعِدِ الْعَرَبِيَّةِ فَهُوَ يَتَعَلَّقُ بِالدِّرَايَةِ.

قالوا: الْقَوْلُ فِي الْأَوَّلِ بِلَا نَقْلِ خَطَأً، وَكَذَا الْقَوْلُ فِي الثَّانِي بِمَجْرَدِ التَّشْبِيهِ وَإِنْ أَصَابَ فِيهِمَا، وَأَمَّا اسْتِنْبَاطُ الْمَعَانِي عَلَى قَانُونِ اللَّغَةِ فَمَا يُعَدُّ فَضْلًا وَكَمَالًا، وَقَدْ سَبَقَ لِهَذَا نَوْعٌ تَفْصِيلٌ فِيمَا سَبَقَ فَمَوْضُوعُهُ كَلَامُ اللَّهِ وَهُوَ مَنْبَعُ كُلِّ حِكْمَةٍ وَمَعْدِنُ كُلِّ فَضِيلَةٍ، وَمَعْلُومُهُ مُرَادُ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ كَلَامِهِ، وَغَايَتُهُ الْإِعْتِصَامُ بِالْعُرْوَةِ الْوَثْقَى⁴⁴⁹ لَا انْفِصَامَ لَهَا، وَهُوَ⁴⁵⁰ الْفَوْزُ بِسَعَادَةِ الدَّارَيْنِ. لَا يَقَالُ: مَوْضُوعُ الْكَلَامِ ذَاتُ اللَّهِ وَصِفَاتُهُ، وَمَعْلُومُهُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالذَّاتِ وَالصِّفَاتِ؛ فَمَوْضُوعُهُ وَمَعْلُومُهُ أَشْرَفُ / [10و] وَأَعْلَى مِنْ مَوْضُوعِ التَّفْسِيرِ وَمَعْلُومِهِ؛ لِأَنَّ نَقْلَ: التَّحْقِيقُ أَنَّ مَوْضُوعَ الْكَلَامِ الْمَوْجُودُ بِمَا هُوَ مَوْجُودٌ، أَوْ الْمَعْلُومُ مِنْ حَيْثُ يَتَعَلَّقُ بِهِ إِثْبَاتُ الْعُقَايِدِ تَعَلُّقًا قَرِيبًا أَوْ بَعِيدًا؛ لِأَنَّ مَوْضُوعَ الْعِلْمِ يَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ فِيهِ عَوَارِضُهُ الدَّائِيَّةُ عَلَيْهِ، وَحَمْلُهَا عَلَيْهِ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ الْعِلْمِ ثَبُوتُهُ. كَيْفَ؟ وَالْهَلِيَّةُ الْبَسِيطَةُ⁴⁵¹ لِلْمَوْضُوعِ مِنَ الْمَبَادِيِ التَّصَدِّيقِيَّةِ⁴⁵²؛

447 ب- أي من جهة الشرف والعزة ومناراً، صح هامش.

448 في أ: العلاقة، وما أثبتته: من نسخة ب ج العلامة وهو الصواب.

449 ب ج + التي.

450 ب: وهي.

451 أ: الهلية البسيطة التصديق بوجود الشيء كذا قاله. فائدة

452 إنَّ (هل) موضوعة لطلب التصديق أي للدلالة على طلب التعرُّف على وقوع النسبة أو عدم وقوعها.

ولهذا قالوا: موضوع العلم يجب أن يكون مُسَلَّم الثبوت فيه؛ إمَّا لكونه بَيِّنًا بنفسه، أو مُبَيَّنًا في عِلْمٍ آخَرَ؛ وثبوت الصَّانِع وصفاته العلى ليس بَيِّنًا بنفسه ولا مُبَيَّنًا في عِلْمٍ آخَرَ، شرعيٌّ وهو ظاهرٌ، وتسلمه من الحكمة الإلهية يقضي⁴⁵³ إلى احتياج المُلبِّين في أعلى مطالبهم إلى الفلسفة وهم لا يرضون به، كيف وإثبات الواجب وصفاته العلى مِنْ مُعْظَمٍ مقاصدهم؟! فأنتي يتسلَّمون⁴⁵⁴ منهم⁴⁵⁵؟!.

وغاية ما يُمكنُ في تصحيح القول يكون⁴⁵⁶ موضوع الكلام هو الذات والصفات استفهام⁴⁵⁷ أن يُقال: إنَّ وجودَ الموضوع إذا لم يكن بَيِّنًا أو مُبَيَّنًا في عِلْمٍ آخَرَ يجبُ أن يسلم مصادره ويبحث عن أحواله إلى أن يثبت وجوده بالدليل على ما هو شأنُ المصادرات، لكن لا⁴⁵⁸ يلائم عدَّهم الهليَّة البسيطة مُطلقاً من المبادئ التصديقية.

[عِلْمُ التَّفْسِيرِ رِئِيسُ العِلْمِ الخَمْسَةِ وَمَبْنَى قَوَاعِدِهَا]

ثم⁴⁵⁹ المصنِّفُ أشارَ إجمالاً إلى ما ذكر من جهات الشَّرْفِ بتوصيفه بقوله⁴⁶⁰: "الذي هو رِئِيسُ العِلْمِ الخَمْسِ الدِّينِيَّةِ" وهي عِلْمُ التَّفْسِيرِ⁴⁶¹ والحديث⁴⁶² والفقهِ⁴⁶³ والكلام⁴⁶⁴ وأصول الفقهِ⁴⁶⁵،

ويقسم الحمل الشائع إلى بسيط ومركب، يسميان الهليَّة البسيطة: ما كان المحمول فيها وجود الموضوع؛ أي إذا كان السؤال به عن ثبوت الوجود لشيء أو عدم ثبوته نحو: (زيد موجود)، فيكون جوابها ثبوت الوجود لشيء، ومفادها هو مفاد كان التامة والحمل البسيط. ومثالاً عليها أيضاً السؤال عن وجود الجزئ. أما الهليَّة المركبة: ما كان المحمول فيها أثراً من آثار وجوده نحو: (زيد ضاحك) ويكون مفادها هو مفاد كان الناقصة. فيكون مثال لها هل الجزئ يأكلون؟ ينظر، الطباطبائي، السيد محمد حسين، بداية الحكمة، (مؤسسة المعارف الإسلامية) ص132

453 ب ج: يفضي.

454 ب ج: يتسلمونه.

455 ب- منهم.

456 ب ج: بكون.

457 ب ج- استفهام.

458 ج- لا.

459 ب ج+ إن.

460 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص23.

461 هو: علم باحث عن معنى نظم القرآن بحسب الطاقة البشرية وبحسب ما تقتضيه القواعد العربية. القنوجي، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني، أبعاد العلوم، (الناشر: دار ابن حزم، ط1، 2002 م) ج1، ص335.

وَيُسَمَّى الثَّلَاثَةُ الْأَوَّلُ بِالْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ، وَعِلْمُ التَّفْسِيرِ مِنْ بَيْنِ هَذِهِ الْخَمْسِ رَئِيسُ الْأَرْبَعَةِ الْبَاقِيَةِ لِنَفَازِ حُكْمِهِ فِيهَا.

"ورأسها" أي: أشرفها وأعلاها؛ لما ذكر في جهات الشرف، ولكونه مرجع معظم أدلتها. "ومبنى قواعد الشرع وأساسها" بالرفع عطْفُ تفسير لقوله⁴⁶⁶: "مبنى قواعد الشرع"، والمراد بقواعد الشرع هي المسائل الكليّة المتعلّقة بالأحكام الشرعيّة الاعتقاديّة⁴⁶⁷ والعلميّة؛ لأنّ أدلتها مأخوذة منه: إمّا نصّاً أو استنباطاً، ومن السنّة⁴⁶⁸ التي حُجِّتْهَا مُسْتَنَدَةً إِلَيْهِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ لِإِعْجَازِهِ يَدُلُّ عَلَى حَقِيْقَةِ رِسَالَةِ مَنْ جَاءَ بِهِ، وَلا شَتْمَالَهُ عَلَى وَجُوبِ اتِّبَاعِهَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: 7/59]، فلا يَرُدُّ أَنَّ عِلْمَ الْحَدِيثِ أَيْضاً مَبْنَى قَوَاعِدِ الشَّرْعِ؛ فَلا وَجْهَ لِتَخْصِيصِ عِلْمِ التَّفْسِيرِ.

فإن قُلْتُ: عِلْمُ التَّفْسِيرِ مُسْتَمَدٌّ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ مَبْنَاهُ عَلَى تَأْوِيلَاتٍ وَبَيِّنَاتٍ صَدَرَتْ مِنَ الشَّرْعِ / [11ظ] صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ، فَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: 43/2] مُجْمَلٌ، وَالْمُعْرِفُ لِمَقَادِيرِهَا وَأَعْدَادِ رَكَعَاتِهَا وَفَرَائِضِهَا وَنَوَافِلِهَا وَهَيْئَاتِهَا وَأَدَابِهَا هِيَ السُّنَّةُ.

⁴⁶² تتبع أقوال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وأفعاله، وما يتصل بهما مما يُفِيدُ أَحَدَ الْأَحْكَامِ الْحُمُسَةِ. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، المحقق: أ. د محمد إبراهيم عبادة (الناشر: مكتبة الآداب - القاهرة / مصر، ط1، 2004م) ج1، ص41.

⁴⁶³ ويسمى هو وعلم أصول الفقه بعلم الدراية أيضاً على ما في مجمع السلوك. وهو معرفة النفس ما لها وما عليها، هكذا نقل عن أبي حنيفة. التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: د. علي دحروج، (الناشر: مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، ط1، 1996م) ج1، ص40.

⁴⁶⁴ وهو علم يقتدر معه على إثبات الحقائق الدينية، بإيراد الحجج عليها، ودفع الشبه عنها. أبو الخير، أحمد بن مصطفى بن خليل، مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، (الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1985م) ج2، ص132.

⁴⁶⁵ معرفة دلائل الفقه إجمالاً، وكيفية الاستفادة منها، وحال الاستفادة. السيوطي، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، ج1، ص62.

⁴⁶⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص23.

⁴⁶⁷ ب ج: أو.

⁴⁶⁸ في نسخة أ: الستة، وما أثبتته من نسخة ب ج السنة وهو الصواب.

قلت: استمداده منه من هذه الجهة لا يُنافي كون⁴⁶⁹ حُجِّيَّةِ السُّنَّةِ مستندةً إلى الكتابِ المُعْجِزِ على ما
بَيَّنَّا آنفًا.

[المُقارَنَةُ بَيْنَ عِلْمِي الكَلَامِ وَالتَّفْسِيرِ]

فَإِنَّ قُلْتُ: ما بالُ عُلَمَاءِ الكَلَامِ يَدَّعُونَ أَنَّ أَشْرَفَ⁴⁷⁰ العُلُومِ وأَعْلَاهَا⁴⁷¹ عِلْمُ الكَلَامِ؟ حَتَّى إِنَّ
المُصَنِّفَ قالَ في دِيباجَةِ الطَّوَالِعِ⁴⁷² في بَيانِ جِهاتِ شَرَفِ عِلْمِ الكَلَامِ: إِنَّهُ "أَعْظَمُ العُلُومِ مَوْضوعاً
وأَقْوَمُها أَصولاً وفُرُوعاً" إلى أن قال⁴⁷³: "مبنى قواعدِ الشَّرْعِ وأساسها ورئيسُ معالمِ الدِّينِ ورأسُها".

قلت: (أفعل) التفضيل موضوعٌ للزيادة بوجه ما لا من جميع الوجوه نحو: زيدٌ أعلمُ من عمرو،
أي: في الطَّبِّ، وعمرو أعلمُ منه أي: في الفِلاحة، وقد حُقِّقَ هذا في موضعه، فَعِلْمُ التَّفْسِيرِ أَشْرَفُ وأَعْلَى
من الكَلَامِ من حيثُ إِنَّ العَقائِدَ يَجِبُ أن تُسْتَفادَ من الأدلَّةِ السَّمعيَّةِ القطعيَّةِ في نصوصِ الكتابِ والسُّنَّةِ
حَتَّى يُعْتَدَّ بها، ولهذا لا اعتدادَ بِالهَيَّاتِ الفلاسفةِ وعقائدهم لابتنائها على الأدلَّةِ العقليةِ الصِّرْفَةِ؛ إذ
المعارفُ الإلهيةُ مِمَّا لا يَسْتَقِلُّ بها العقلُ، وَعِلْمُ الكَلَامِ أيضاً أَشْرَفُ وأَعْلَى من حيثِ إِنَّ ثبوتَ الشَّرْعِ
يَتَوَقَّفُ على المسائلِ الكلاميةِ؛ إذ ما⁴⁷⁴ لم يَثْبُتْ وجودُ صانعٍ قادرٍ مُرْسِلٍ للرسولِ مُنْزِلٍ للكتبِ⁴⁷⁵ لم
يُتَصَوَّرْ عِلْمٌ شرعيٌّ أصلاً لا تفسيرٌ ولا حديثٌ ولا فقهٌ ولا أصولٌ؛ فكلُّها متوقِّفةٌ على عِلْمِ الكَلَامِ فالأخذُ
فيها بدونَه كَبانٍ على غيرِ أساسٍ، وإذا سئلَ عَمَّا هو فيه لم يَقْدِرْ على بُرْهانٍ وقياسٍ.

469 ب: لون.

470 أ ج: شرف.

471 ب ج + هو.

472 الأصفهاني، مطالع الأنظار على متن طوابع الأنوار، ص2.

473 نفس المصدر، ص2.

474 ب- ما.

475 ب ج: للكتب.

ثم شرع في بيان حال من يليق أن يخوض فيه فقال⁴⁷⁶ مستأنفاً: "لا يليق لتعاطيه" أي: الاشتغال به إفادة واستفادة "والتصدي للتكلم فيه" أي: التعرض بالإقبال عليه، والحاصل إنّه لا يليق لتعلمه واستفادته وتعليمه وإفادته "إلا من برع" بالزّاء المضمومة والعين المهملتين، من برع الرجل: إذا فاق على أقرانه، وجوز أن يكون بالزّاء والغين المعجمتين من بزغت الشمس: إذا طلعت، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً﴾ [الأنعام: 78/6] أي: طالعة، فح يكون المعنى (إلا من اشتهر اشتهار الشمس الطالعة) "في العلوم الدّينية" وهي التي ذكرنا⁴⁷⁷ قبيل⁴⁷⁸ هذا، "كلّها" وهو⁴⁷⁹ تأكيد للعلوم.

[أصول وفروع العلوم الشرعية]

وقوله⁴⁸⁰: "أصولها وفروعها" بيان وتفصيل⁴⁸¹ لقوله⁴⁸²: "كلّها"، ثم إن أصولها/[11و]: علم التفسير والحديث والكلام وأصول الفقه، ولكن المراد هاهنا غير علم التفسير، وأمّا فرعها فعلم الفقه وعلم الخلافات⁴⁸³ وعلم الأخلاق⁴⁸⁴. فإن قيل: علم القراءة⁴⁸⁵ مما له دخل تام في التفسير، فيجب أن يكون من العلوم الدّينية؛ إذ العلوم العربيّة لا اختصاص لها بالألفاظ القرآنية. قلت: الظاهر أنّه من

⁴⁷⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص23.

⁴⁷⁷ ب ج: ذكرناها.

⁴⁷⁸ ب: قيل.

⁴⁷⁹ ب ج- وهو.

⁴⁸⁰ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص23.

⁴⁸¹ ج: وتفضيل.

⁴⁸² البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص23.

⁴⁸³ هو علم يعرف به كيفية إيراد الحجج الشرعية ودفع الشبه وقوادح الأدلة الخلافية بإيراد البراهين القطعية وهو الجدل الذي هو قسم من المنطق إلا أنه خص بالمقاصد الدينية. القوّجي، أجدد العلوم، ج1، ص392.

⁴⁸⁴ هو قسم من الحكمة العملية. قال الأرنؤقي في مدينة العلوم: هو علم يعرف منه أنواع الفضائل وهي اعتدال ثلاث قوى وهي القوة النظرية والغضبية والشهوية منها أوساط بين الرذيلتين. القوّجي، أجدد العلوم، ج1، ص253.

⁴⁸⁵ هو: علم يبحث فيه عن صور ونظم كلام الله تعالى من حيث وجوه الاختلاف المتواترة ومبادئه مقدمات وتواترية وله أيضاً استمداد من العلوم العربيّة. المصدر نفسه، ج1، ص473.

فروعها، لكن كلاً من المصنّف فيما سيجيء يُشير إلى أنه داخلٌ في التفسير، وإليه ذهب بعض المحقّقين. 486

"وفاق" بعض⁴⁸⁷ عطفٌ على "برع" وبمعناه على الاحتمال الأوّل "في الصناعات العربيّة" أي:

العلوم العربيّة، سمّيت بالصناعات؛ لأنّها علومٌ آليّةٌ متعلّقةٌ بكيفيّة العمل، والصناعات هي العلم⁴⁸⁸ المتعلّق بكيفيّة العمل، ويُقصدُ منه العملُ سواءً أمكنَ حصولُه بمجردِ النَّظَرِ والاستدلالِ كالطَبِّ، أو يتوقّفُ على مُزاولةِ العملِ والتمرُّنِ عليه كالحياطةِ والحياكةِ، وقد يُخصُّ بالأخير.

[تعريفُ علمِ الأدب، وأقسامه]

486 إن علمي القراءات والتفسير أهم علمين يتعلقان بالكتاب العزيز، فعلم التفسير يتعلق بمعانيه، وعلم القراءات يتعلق بألفاظه. والمعنى نبع للفظ فهنا تظهر العلاقة بينهما. وللعلماء مذهبان في بيان هذه العلاقة فذهب بعضهم أن علم القراءات جزء لا ينفك من التفسير. وهو مذهب الإمام البيضاوي وأوضح ذلك أبو حيان في تعريفه للتفسير بقوله: "هو علمٌ يُبحثُ فيه عن كَيْفِيَّةِ النَّطْقِ بِالْفَاطِ الْقُرْآنِ، وَمَدْلُولَاتِهَا، وَأَحْكَامِهَا الْإِفْرَادِيَّةِ وَالزَّكِيَّةِ، وَمَعَانِيهَا الَّتِي تُحْمَلُ عَلَيْهَا حَالَةُ التَّرْكِيبِ، وَتَبَيَّنَاتِ لِدَلِّكَ." قوله: "كيفية النطق بألفاظ القرآن" دلالة على إدخال القراءات في التفسير. وهكذا يصنع الإمام البيضاوي رحمه الله فإنه يذكر الاختلاف بالقراءات في تفسيره كما سيجيء. وهو أيضاً مذهب الشيخ الذهبي فبعد نقله تعريفين للتفسير لم يذكر فيهما علم القراءات قال: "والناظر لأول وهلة في هذين التعريفين الأخيرين يظن أن علم القراءات وعلم الرسم لا يدخلان في علم التفسير، والحق أنهما داخلان فيه، وذلك لأن المعنى يختلف باختلاف القراءتين أو القراءات." أما الثاني: ما ذهب إليه البعض ويظهر أنه لا حاجة للقراءات في التفسير، يتضح ذلك من تعريفهم للتفسير، وأيضاً لأن تفاسيرهم تكاد تخلو من القراءات، (إلا من المشهور). والاختلاف في القراءات يكون إما اختلاف تغاير: وهو الاختلاف في الألفاظ؛ كاختلاف القراء في حروف الكلمات مثل اختلافهم في قراء مالك بقوله تعالى: مالك يوم الدين. فقرأ بعضهم "مالك" من الملك، وقرأ آخرون "ملك" من الملك، وكذلك اختلاف الحركات الذي يختلف معه معنى الفعل كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُون﴾ [الزخرف: 57] قرأ نافع (يَصِدُونَ) بضم الصاد، فيكون معناها يصدون غيرهم عن الإيمان، وقرأ حمزة (يَصِدُونَ) بكسر الصاد فيها، بمعنى صدودهم في أنفسهم، وكلا المعنيين حاصل. أما اختلاف أداء: وهو اختلاف القراء في وجوه نطق الألفاظ أي اختلاف اللهجات العربية كما يسمونه كالمدة والإمالة والتفخيم والترقيق والجهر والهمس والغنة وغيرها وهذا الاختلاف له ميزاته كتحديد كصفات نطق العرب بالحروف في مخارجها وصفاتها، وهو غرض مهم لكن لا تأثير له على التفسير لعدم اختلاف معنى الآي باختلافه. قال ابن عاشور: "أرى أنّ لِقَرَاءَاتِ حَالَتَيْنِ إِخْدَاهُمَا هَا لَا تَعْلُقُ لَهَا بِالتَّفْسِيرِ بِحَالٍ، وَالثَّانِيَةُ لَهَا تَعْلُقُ بِهِ مِنْ جِهَاتٍ مُتَفَاوِتَةٍ." وقال أيضاً: "وأنا أرى أنّ عَلَى الْمُفَسِّرِ أَنْ يُبَيِّنَ الْخِطَابَ الْقَرَاءَاتِ الْمُتَوَاتِرَةَ لِأَنَّ فِي الْخِطَابِ تَوْفِيرًا لِمَعَانِي الْآيَةِ غَالِيًا فَيَقُومُ تَعَدُّدُ الْقَرَاءَاتِ مَقَامَ تَعَدُّدِ كَلِمَاتِ الْقُرْآنِ" وهذا ما يرجحه الباحث في هذه المسألة لأن التفسير بحاجة إلى القراءات إذا توقف عليها اختلاف معنى أي في اختلاف التغاير. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، المحقق: صدقي محمد جميل، (د.ط)، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط 1420 هـ، ج 1، ص 26؛ الذهبي، الدكتور محمد السيد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، (الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة) ج 1، ص 13؛ ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، التحرير والتنوير "تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد"، (الناشر: دار التونسية للنشر - تونس سنة النشر: 1984 هـ) ج 1، ص 51، ص 56.

487 ج - بعض.

488 في نسخة أ: العلوم، وما أثبتته: من نسخة ب ج العلم، وهو الصواب.

"والفنون الأدبية" عطفُ تفسيرٍ للصناعات العربية؛ فإن العلوم العربية كما سُميت صناعاتٍ لما ذكر سُميت أدبيةً أيضاً؛ لتوقفِ حُسنِ تناولِ كلامِ العربِ في الدرس⁴⁸⁹ والمحاوراتِ عليها. والأدبُ حسنُ التناولِ "بأنواعها" أي: أقسامها التي تتنوعُ إليها؛ فإنهم عَرَفُوا عِلْمَ الأدبِ⁴⁹⁰ بأنه عِلْمٌ يُحْتَرزُ به عن الخطأِ في كلامِ العربِ لفظاً أو كتابةً، وقسموه⁴⁹¹ على ما صرحَ به الزمخشريُّ⁴⁹² في القسطاس⁴⁹³ والأساس، ونقله الشريفُ⁴⁹⁴ في شرح المفتاح⁴⁹⁵ إلى اثني عشرَ فَنّاً: ثمانيةٌ منها أصولٌ وهي: علمُ اللُّغة⁴⁹⁶ والصَّرْفِ⁴⁹⁷ والاشتقاق⁴⁹⁸ والنحو⁴⁹⁹ والمعاني⁵⁰⁰ والبيان⁵⁰¹ والعروض⁵⁰² والقافية⁵⁰³، وأربعةٌ منها

489 ب ج: الدروس.

490 هو علم يحتز به عن الخلل في كلام العرب لفظاً أو كتابة. القنوجي، أجد العلوم، ج1، ص261

491 في نسخة أ: ونسموه، وما أثبتته: من نسخة ب ج وقسموه، وهو الصواب.

492 أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري لقب جار الله لأنه سافر إلى مكة وجاور بها زماناً، إمام كبير في الحديث والتفسير واللغة والآداب (٤٦٧ - ٥٣٨ هـ)، كان الزمخشري معتزلياً في الأصول حنفياً في الفقه وله تأليف في الحديث والتفسير والنحو والبلاغة ولعل أشهرها على الإطلاق تفسير الكشاف، وفي النحو المفصل في صنعة الإعراب. ينظر: السمعي، الأنساب، ج6، ص316.

493 الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، القسطاس في علم العروض، المحقق: الدكتور فخر الدين قباوة (الناشر: مكتبة المعارف بيروت - لبنان، ط2 المجددة، 1989 م) ج1، ص15.

494 هو علي بن محمد بن علي الشريف الحسيني ويعرف بشريف الجرجاني (٨١٦ هـ)، فلكي وفقه وموسيقي وفيلسوف ولغوي، له نحو خمسين مصنفاً، منها: التعريفات، و شرح مواقف الإيجي، شرح كتاب الجعيني. ينظر، الداودي، محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداودي المالكي، طبقات المفسرين، (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت) ج1، ص428؛ ينظر، الزركلي، الأعلام، ج5، ص7.

495 الجرجاني، علي بن محمد، المصباح في شرح المفتاح (=شرح القسم الثالث من مفتاح العلوم) للسيد الشريف أبي الحسن (تاريخ النسخ: القرن 9 تقديراً) لوحة 2.

496 هو: علم باحث عن مدلولات جواهر المفردات وهيئاتها الجزئية التي وضعت تلك الجواهر معها لتلك المدلولات بالوضع الشخصي وعمما حصل من تركيب كل جوهر وهيئاتها من حيث الوضع والدلالة على المعاني الجزئية. القنوجي، أجد العلوم، ج1، ص496.

497 هو: علم يعرف منه أنواع المفردات الموضوعية بالوضع النوعي ومدلولاتها وهيئات الأصلية العامة للمفردات وهيئات التغييرية وكيفية تغيراتها عن هيئاتها الأصلية على الوجه الكلي بالمقاييس الكلية كذا في الموضوعات. القنوجي، أجد العلوم، ج1، ص427

498 هو علم باحث عن كيفية خروج الكلم بعضها عن بعض بسبب مناسبة بين المخرج والمخارج بالأصالة والفرعية بين الكلم لكن لا بحسب الجوهرية بل بحسب الهيئة. القنوجي، أجد العلوم، ج1، ص272.

499 علم باحث عن أحوال المركبات الموضوعية وضعا نوعيا نوع نوع من المعاني التركيبية النسبية من حيث دلالتها عليها. القنوجي، أجد العلوم، ج1، ص547.

500 هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الإشتحسان وغيره؛ ليحتز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره. السيوطي، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، ج1، ص93.

فروع وهي: عِلْمُ الخط⁵⁰⁴ وقرض الشعر⁵⁰⁵ وإنشاء الرسائل والخطب⁵⁰⁶ وعلم المحاضرات⁵⁰⁷ ومنه التواريخ⁵⁰⁸، وأما البديع⁵⁰⁹ فقد جعلوه ذيلًا⁵¹⁰ لعلم البلاغة⁵¹¹ لاعلماً برأسه.

[علاقة العلوم العربيّة بعلم التفسير]

وقد يُقال إنَّ التفسير لا يَسْتَمِدُّ مِنْ بعضِ هذه الأنواع، وهو عِلْمُ الخطِّ والعروض والقافية وقرض الشعر والإنشاء⁵¹²، وقد يُجاب بأنَّ المراد الأنواع الكاملة المعترضة، وأقول: استمدادُ عِلْمٍ من عِلْمٍ أعمُّ

⁵⁰¹ هو معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مُتخلِّفة بِالزِّيَادَةِ في وضوح الدلالة عَلَيْهِ وَالتَّقْصَانِ؛ ليعتز بالوُفُوفِ على ذَلِكَ عَنِ الخُطِّاءِ فِي مُطَابَقَةِ الكَلَامِ لِتمام المراد مِنْهُ. السيوطي، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، ج1، ص98.

⁵⁰² هو علم يبحث فيه عن أحوال الأوزان المعتبر للشعر العارضة للألفاظ والتراكيب العربية. القنوجي، أجد العلوم، ج1، ص447.

⁵⁰³ هِيَ الكَلِمَةُ الأَخِيرَةُ مِنَ البَيْتِ، وَقِيلَ هِيَ حَرْفِ الرُّوْيِ، وَقِيلَ: آخِرُ سَاكِنٍ فِي البَيْتِ إِلَى أَوَّلِ سَاكِنٍ يَلْقَاهُ مَعَ حَرَكَةٍ مَا قَبْلَهُ. السيوطي، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، ج1، ص115.

⁵⁰⁴ هو: معرفة كيفية تصوير اللفظ بحروف هجائه إلى أسماء الحروف إذا قصد بها المسمى. القنوجي، أجد العلوم، ج1، ص385.

⁵⁰⁵ هو: علم باحث عن أحوال الكلمات الشعرية لا من حيث الوزن والقافية بل من حيث حسنها وقبحها من حيث إنها شعر. القنوجي، أجد العلوم، ج1، ص476.

⁵⁰⁶ وهو: علم يبحث فيه عن المنثور من حيث إنه بليغ وفصيح ومشمتمل على الآداب المعترضة عندهم في العبارات المستحسنة واللائقة بالمقام وموضوعه وغرضه وغايته: ظاهرة مما ذكر.

ومباده: مأخوذة من تتبع الخطب والرسائل بل له استمداد من جميع العلوم سيما الحكمة العملية والعلوم الشرعية وسير الكمل وحكايات الأمم ووصايا الحكماء العقلاء وغير ذلك من الأمور الغير المتناهية هذا ما ذكره الأرنقي وأبو الخير. القنوجي، أجد العلوم، ج1، ص303.

⁵⁰⁷ وهو علم يحصل منه ملكة إيراد كلام للغير، مناسب للمقام من جهة معانيها الوضعية، أو من جهة تركيبه الخاص. أبو الخير، مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، ج1، ص208.

⁵⁰⁸ وهو معرفة أحوال الطوائف، و بلدانهم، ورسومهم، وعاداتهم، وصنائع اشخاصهم وانسابهم، ووفياتهم، إلى غير ذلك. أبو الخير، مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، ج1، ص231.

⁵⁰⁹ هو ما يعرف به وُجُوهُ تَحْسِينِ الكَلَامِ بعد رِغَايَةِ المُطَابَقَةِ، ووضوح الدلالة. السيوطي، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، ج1، ص100

⁵¹⁰ في نسخة أ: ذيلًا، وما أثبتته: من نسخة ب ج ذيلًا، وهو الصواب.

⁵¹¹ هو عبارة عن علم البيان والبديع والمعاني والغرض من تلك العلوم: أن البلاغة سواء كانت في الكلام أو في المتكلم. القنوجي، أجد العلوم، ج1، ص309

⁵¹² علم يبحث فيه عن المنثور، من حيث إنه بليغ وفصيح، ومشمتمل على الآداب المعترضة عندهم في العبارات المستحسنة واللائقة بالمقام. أبو الخير، مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، ج1، ص204.

⁵¹³ ب ج - قد.

من أن يتوقف أصلُ تعاطيه عليه ولا يمكن التصدي له بدونه، أو يتوقف التعاطي والتصدي على وجه البصيرة⁵¹⁴ يُستمد من تلك العلوم المذكورة.

مثلاً قال المفسرون⁵¹⁵ في تفسير قوله تعالى ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ﴾ [آل عمران: 178/3] "إنَّ "ما" مصدرية" فكان حقها أن تُفصل في الخط، ولكنها وقعت متصلة في الإمام، فمن لم يعرف علم الخط ورسوم الكتابة / [12ظ] وآدابها لا يصير على بصيرة في هذا الكلام.

وكذا قالوا⁵¹⁶ في تفسير قوله تعالى ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾ [يس: 69/36]: إنَّ مثل قوله عليه الصلاة والسلام: ((أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب))⁵¹⁷، ((وهل أنت إلا إصبع دُميت، وفي سبيل الله ما لقيت؟!))⁵¹⁸ مما يُتوهم أنه شعر، ليس بشعر؛ لأنَّ الخليل⁵¹⁹ وهو واضع فنِّ العروض

514 ب ج + الكاملة عليه صرحوا به، ولا شك أن تعاطي التفسير والتصدي المتكلم فيه على وجه كمال البصيرة.
515 قال الرازي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ لِيُزَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [آل عمران 178] "ما" في قوله: (أما) يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى (الَّذِي) فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ الَّذِي نُمَلِّيهِ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ، وَحَدَفَ الْهَاءُ مِنْ "نُمَلِّي" لِأَنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ الْهَاءِ مِنْ صِلَةِ الَّذِي كَقَوْلِكَ: الَّذِي رَأَيْتُ زَيْدًا. وَالْآخَرُ: أَنْ يُقَالَ: "ما" مَعَ مَا بَعْدَهَا فِي تَقْدِيرِ الْمَصْدَرِ، وَالتَّقْدِيرُ: لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ إِثْمَانِي لَهُمْ خَيْرٌ.
قَالَ صَاحِبُ الْكَشَافِ: "ما" مَصْدَرِيَّةٌ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَكَانَ حَقُّهَا فِي قِيَاسِ عِلْمِ الْخَطِّ أَنْ تُكْتَبَ مَفْصُولَةً وَلَكِنَّهَا وَقَعَتْ فِي مُصْحَفِ عُثْمَانَ مُتَّصِلَةً، وَاتِّبَاعَ خَطِّ الْمَصَاحِفِ لِذَلِكَ الْمُصْحَفِ وَاجِبٌ، وَأَمَّا فِي قَوْلِهِ: ﴿أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ﴾ فَهَذَا يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مُتَّصِلَةً لِأَنَّهَا كَافَّةٌ بِخِلَافِ الْأُولَى." وَقَالَ النَّسْفِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ: "وَإِنْ مَعَ اسْمِهِ وَخِيَرِهِ فِي قَوْلِهِ ﴿أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ﴾ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِينَ لِيَحْسَبَنَّ وَالتَّقْدِيرُ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِثْمَانًا خَيْرًا لِأَنفُسِهِمْ وَمَا مَصْدَرِيَّةٌ وَكَانَ حَقُّهَا فِي قِيَاسِ عِلْمِ الْخَطِّ أَنْ تَكْتَبَ مَفْصُولَةً وَلَكِنَّهَا وَقَعَتْ فِي الْإِمَامِ مُتَّصِلَةً فَلَا يَخَالَفُ". الرَّازِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ التِّيمِيِّ الرَّازِيِّ الْمَلْقَبُ بِفَخْرِ الدِّينِ الرَّازِيِّ خَطِيبِ الرَّيِّ، التَّفْسِيرُ الْكَبِيرُ، (النَّاشِرُ: دَارُ إِحْيَاءِ التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ - بَيْرُوتَ، ط 3، 1420 هـ) ج 9، ص 438؛ الرَّيْحَانِيُّ، الْكَشَافُ عَنْ حَقَائِقِ غَوَامِضِ التَّنْزِيلِ ج 1، ص 444؛ الْبَيْضَاوِيُّ، أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ وَأَسْرَارُ التَّأْوِيلِ، ج 2، ص 50؛ النَّسْفِيُّ، أَبُو الْبَرَكَاتِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ حَافِظَ الدِّينِ، تَفْسِيرُ النَّسْفِيِّ (مَدَارِكُ التَّنْزِيلِ وَحَقَائِقُ التَّأْوِيلِ)، حَقَّقَهُ وَخَرَجَ أَحَادِيثَهُ: يَوْسُفُ عَلِيٌّ بَدْيَوِيُّ، رَاجَعَهُ وَقَدَّمَ لَهُ: حَمِيدُ الدِّينِ دَيْبُ مَسْتَوٍ، (النَّاشِرُ: دَارُ الْكَلِمِ الطَّيِّبِ، بَيْرُوتَ، ط 1، 1998م) ج 1، ص 314.

516 القوجي، محمد بن مصلح الدين مصطفى، حاشية محي الدين شيخ زاده، على تفسير القاضي البيضاوي، ضبطه وصححه وخرج آياته محمد عبد القادر شاهين، (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1971م) ج 7، ص 96.

517 صحيح البخاري، من قاد دابة غيره في العرب 2864.

518 صحيح البخاري، من ينكب في سبيل الله 2802.

ماعدًا المشطوراً من بحر الرجز شِعراً⁵²⁰، فَمَنْ عَلِمَ فَنَّ العَرُوضِ وضبطَ البحورَ وتميَّزَ عنده بعضُها عن بعض
يكونُ في فهمِ هذا الكلامِ عن⁵²¹ بصيرة .

وكذا قالوا في تفسيرِ قوله تعالى ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ . وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَّا
تَذَكَّرُونَ﴾ [الحاقة: 41-42] إِنَّ ذِكْرَ الإِيمَانِ مع نفي الشاعرية والتذكُّرِ مع نفي الكاهنية؛ لأنَّ عدمَ
مشابهةِ القرآنِ للشِّعرِ⁵²² أمرٌ بيِّنٌ لا يُنكرُها إلا مُعاندٌ بخلافِ الكهانة، فَمَنْ عَلِمَ فَرَضَ الشِّعرَ يصيرُ على
بصيرةٍ في فهمِ هذا الكلامِ.

وكذا علمُ القافية؛ فإنَّه من تتمَّةِ قرضِ الشِّعرِ، فلَهُ أيضاً مزيدٌ مُدخليةٌ في البصيرةِ الكاملةِ فيما
دُكِرَ، وأما علمُ إنشاءِ الحُطْبِ والرِّسائلِ فلأنَّه يُلتزمُ فيها رعايةُ القوافي والأسجاع⁵²³، فمن مارسَ علمَ
الإنشاءِ وعلمَ أساليبِ الحُطْبِ والرِّسائلِ علمَ أنَّ القرآنَ ليس من قبيلِ الحُطْبِ والتَّعريضاتِ⁵²⁴، على أنَّ
علمَ التفسيرِ لمَّا كان مُستمدداً عن⁵²⁵ علمي⁵²⁶ المعاني والبيان وهما مُستمددان⁵²⁷ من العَرُوضِ والقافيةِ
وقرضِ الشعرِ والإنشاءِ كان التفسيرُ أيضاً مُستمدداً منها.

519 الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي، أبو عبد الرحمن، شاعر وعالم من علماء اللغة والأدب العربيين (100-174هـ)،
ومن أبرز أعماله علم العروض، ومعجم العين. ولقد نهل من علمه العديد من العلماء الذين أصبحوا ذا شأن عظيم في مجال اللغة العربية ولعلَّ
أبرزهم سيبويه. ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج2، ص244؛ الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن
عثمان بن قَائمَز، سير أعلام النبلاء، المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط(الناشر : مؤسسة الرسالة، ط3،
1985 م) ج7، ص430.

520 الفراهيدي، كتاب العين، ج6، ص64.

521 ب ج: على.

522 ج- للشعر.

523 تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد. السيوطي، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، ج1، ص106.

524 ب ج: والتقريضات.

525 ب ج: من.

526 ج: علم.

527 ج ب: يستمدان.

قال السكاكي⁵²⁸ في صرف المفتاح⁵²⁹: "وحيث كان التدرب في علمي المعاني والبيان موقوفاً على ممارسة باب النظم والنثر، ورأيتُ صاحبَ النظم يفتقرُ إلى علمي العروض والقوافي ثنيتُ عنانَ القلم إلى إيرادِهما".

ثم إنَّ اللازمَ من كَوْنِ التفسيرِ مبيّناً للعلومِ الدينِيَّةِ وأساساً ورأساً لها ورئيساً أن يكونَ في ذاته مُقدِّماً عليها، وهذا لا يُنافي⁵³⁰ كونَ⁵³¹ تعاطيه وتعلُّمه⁵³² وتعليمه مُتأخراً عنها، فلا يلزمُ الدَّور، وقد يُجابُ بأنَّ تقدُّمه على العلومِ الدينِيَّةِ⁵³³ بالنظرِ إلى السلفِ من الصَّحابةِ والتابعين⁵³⁴؛ فإنَّهم ببركةِ صُحبةِ النَّبيِّ وقُربِ عهدِهِم بعهدِ النَّبيِّ صلى اللهُ عليه وسلم⁵³⁵ يقتبسون أنوارَ حقائقِ القرآنِ من مشكاةِ النبوةِ؛ فهُم بيَّنوا المعاني وأوضحوا المباني، فتيسَّرَ بناءُ القواعدِ الدينِيَّةِ عليها وربطُ أدلَّتِها إليها. وأمَّا تأخُّره فبالنظرِ إلى الخلفِ؛ فإنَّهم مُحتاجون إلى⁵³⁶ تحقيقِ حقائقِ القرآنِ واستخراجِ نُكتهِ ولطائفِهِ إلى أن يلتجئوا بالعلومِ الدينِيَّةِ والفنونِ الأدبيَّةِ، كيف/[12و] والعلومُ لم تكن مُدوَّنةً في عهدِ السلفِ؟! فكيفَ يُتصوَّرُ احتياجُهم إليها؟!

⁵²⁸ هو يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب، (1169 - 1229م) وكان عالماً بالعربية والأدب والعروض والشعر، متكلماً فقيهاً متفنناً في علوم شتى. ومن أهم كتبه: مفتاح العلوم، كتاب الجمل، رسالة في علم المناظرة. ومن شيوخه سديد الخياطي ومحمود بن صاعد بن محمود الحارثي شيخ الإسلام وغيرهما. القرشي، عبد القادر بن محمد بن نصر الله، الجواهر المضوية في طبقات الحنفية، (الناشر: مير محمد كتب خانة - كراتشي) ج2، ص225؛ ينظر: الزركلي، الأعلام، ج8، ص222.

⁵²⁹ السكاكي، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي، مفتاح العلوم، ضبطه وكتبه هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، (الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط2، 1987م) ج1، ص6.

⁵³⁰ ب ج + أن.

⁵³¹ ب ج: يكون.

⁵³² ج - وتعلمه.

⁵³³ ج - الدينية.

⁵³⁴ أ - والتابعين.

⁵³⁵ ب ج + كانوا.

⁵³⁶ ب ج: في.

"ولطالما" أي: والله لَطالما، فاللَّام لأم جواب القسم المحذوف، و "ما" مصدرية تجعل ما بعدها بتأويل المصدر فاعلاً، فمعنى "ولطالما أحدث نفسي"⁵³⁷ ولطالما تحديثي لنفسي، ويجوز أن يكون موصولةً أو موصوفةً بحذف العائد، فتكون هي مع صلتها أو صفتها فاعله، وتكون عبارةً عن الزمان أي: لطلال الزمان الذي أحدث فيه أو زمان أحدث فيه⁵³⁸. وتجويز كونها كافةً للفعل عن طلب الفاعل يُفضي إلى جواز أن يكون فعلٌ لا فاعل له، وهم صرَّحوا بعدم جواز حذف الفاعل⁵³⁹، كيف والنسبة إلى الفاعل المعين جزءٌ مدلول الفعل، والقول بأن كتابتها مُتصلة⁵⁴⁰ في بعض النسخ يُؤكِّد⁵⁴¹ كونها كافةً يرده أن المصدرية أيضاً تُكتب مُتصلة⁵⁴²، كما في قوله تعالى ﴿أَمَّا نَمَلِي لَهُمْ خَيْرٌ﴾ [إل عمران: 178/3].

537 ج- ولطالما أحدث نفسي.

538 ج- أي لطلال الزمان الذي أحدث فيه أو زمان أحدث فيه.

539 وقع خلاف بين البصريين والكوفيين في مسألة حذف الفاعل، فقد منع البصريون حذفه لأنه عمدة ولأنَّ الفاعل مع الفعل كالكلمة الواحدة ولا يجوز أن يستغني أحدهما عن الآخر. يقول ابن جني: "الفاعل لا يُحذف". وقد سمى البصريون ما وجدوه في القرآن الكريم والحديث الشريف من كلام لم يذكر فيه الفاعل إضماراً. أمَّا الكوفيون وعلى رأسهم الكسائي فقد جوزوا حذف الفاعل إذا دلَّ عليه دليل، ووافقهم السهيلي وابن مضاء القرطبي. ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، (ط4، مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.تا): ج2، ص370، ج2، ص435؛ ينظر: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، المسائل البصريات، تحقيق: محمد الشاطر أحمد، (ط1، مصر، القاهرة، مطبعة المدني، 1405هـ / 1985م): ج1، ص538؛ ابن مضاء القرطبي، أحمد بن عبد الرحمن، الرد على النحاة، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، (ط1، مصر، القاهرة، دار الاعتصام، 1399هـ / 1979م): ص78؛ السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، (ط1، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، 1412هـ / 1992م): ص74؛ ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، 206؛ أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، (ط1، مصر، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1418هـ / 1998م): ج4، ص2144؛ أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، (ط1، لبنان، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1406هـ / 1986م): ص52؛ ينظر: الرضي الأستربادي، محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، (ط2، ليبيا، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1996م)، 4، 128.

540 ب+ كما.

541 ب: يؤيد.

542 ج- في بعض النسخ يؤكِّد كونها كافةً يرده أن المصدرية أيضاً تُكتب متصلة.

قيل: لا يُلحق "ما" هذه إلا بثلاثة فعال: قلَّ وكَثُرَ وطال⁵⁴³، أُحدِثَ وأناجي⁵⁴⁴ نفسي مفعولٌ

أول لقوله⁵⁴⁵: "أُحدِثَ"، ومفعولُه الثاني وهو قوله⁵⁴⁶: "أَنْ أُصنِّفَ فِي هَذَا الفَنِّ العَظِيمِ المَقْدَارِ الرَّفِيعِ

المنار "كتاباً يحتوي" أي: يشتمل "على صفة" بالمُهْمَلَةِ المُثَلَّثَةِ: ما صفا من الشّيءِ وخُلِصَ.

[عُظْمَاءُ الصَّحَابَةِ]

"ما بلغني من عظماء الصحابة" اسمُ جمع⁵⁴⁷ كالصَّحْبِ، وقيل: جمعُ صحابي، وهو عند أصحابِ

الحديث: مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُؤْمِناً وَمَاتَ مُؤْمِناً⁵⁴⁸.

والمرادُ بعظمتهم الخلفاءُ الرَّاشِدُونَ، وابنُ عباس⁵⁴⁹، وابنُ مسعود⁵⁵⁰، وأبيُّ بن كعب⁵⁵¹، وزيد

بن ثابت⁵⁵²، وابن الزُّبَيْرِ⁵⁵³، وابن عمر⁵⁵⁴، وأبو موسى الأشعري⁵⁵⁵ رضوانُ اللهُ عليهم أجمعين.

543 ب+ وقوله.

544 ب- أُحدِثَ وأناجي.

545 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص23.

546 نفس المصدر، ج1، ص23.

547 في نسخة أ: جميع، وما أثبتته: من نسخة ب ج جمع، وهو الصواب.

548 المباركفوري، أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام بن خان محمد بن أمان الله، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (الناشر: إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء - الجامعة السلفية - بنارس الهند، ط3، 1984) ج1، ص398.

549 هو: عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم، ويكنى ابن عباس، حَبْرُ الأُمَّةِ، وَفَقِيهُ العَصْرِ، وَإِمَامُ التَّفْسِيرِ، كان من فقهاء المدينة، توفي في سنة 68هـ. ينظر: ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي، الطبقات الكبرى، المحقق: إحسان عباس، (الناشر: دار صادر - بيروت، ط1، 1968م) ج2، ص365؛ الجزري، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، أسد الغابة في معرفة الصحابة، المحقق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، (الناشر: دار الكتب العلمية، ط1، 1994م) ج3، ص291؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج4، ص380.

550 هو عَبْدُ اللهِ بْنِ مَسْعُودِ الهَدَلِيِّ، من السابقين في الاسلام، يقال: إنه سادس ستة أسلموا، وهو فقيه وأحد رواة الحديث، ومن الذين هاجروا المهجرتين ينظر: العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1415 هـ) ج4، ص198، ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة، ج3، ص318.

551 أَبِيُّ بْنُ كَعْبٍ تَوَفِّيَ 30 هـ النجاري الخزرجي، المتوفى (30هـ) ولد بيثرب، أسلم وشهد بيعة العقبة الثانية مع السبعين من الأنصار، وكان من القراء ومن الفقهاء ومن كتاب الوحي. ينظر: المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المحقق: د. بشار عواد معروف، (الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1، 1980م) ج2، ص262؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج1، ص389؛ ابن الأثير، أسد الغابة، ج1، ص61.

إِلَّا أَنْ أَكْثَرَ مَا يُرَوَى عَنْهُ هُوَ عَلِيٌّ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَسَيَمَا ابْنُ عَبَّاسٍ⁵⁵⁶ تَجَرَّدَ لِهَذَا الشَّأْنِ حَتَّى قِيلَ فِيهِ: إِنَّهُ تُرْجَمَانِ الْقُرْآنِ، وَدَعَا لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ: ((اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ))⁵⁵⁷، وَلَكِنْ لَيْسَ كُلُّ مَا يُرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ يَثْبُتُ؛ لِأَنَّهم قَالُوا⁵⁵⁸: "إِذَا رَوَى الْكَلْبِيُّ⁵⁵⁹ عَنْ صَالِحٍ⁵⁶⁰ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَانْضَمَّ إِلَيْهِ رِوَايَةُ مُحَمَّدِ بْنِ مِرْوَانَ السُّدِّيِّ⁵⁶¹ فَهِيَ سِلْسَلَةُ الْكُذْبِ".

[عَلَمَاءُ التَّابِعِينَ]

⁵⁵² زيد بن ثابت بن الضحاک المتوفى 45هـ، كان من كتبة الوحي ورواة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان شيخ القراء ومفتي المدينة، وأعلم الصحابة بالفرائض. ينظر: ابن الأثير، أسد الغابة، ج2، ص126؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج2، ص426.

⁵⁵³ عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي القرشي، المتوفى 73هـ، وهو من الذين أمرهم عثمان بن عفان بنسخ المصاحف. ينظر: ابن كثير، البداية والنهاية، ج8، ص332؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج3، ص363، العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ج4، ص78.

⁵⁵⁴ عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، توفى سنة 73هـ، كان محدثاً وفتياً، ومن المكثرين في رواية الحديث النبوي. ينظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج15، ص332؛ ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج4، ص105.

⁵⁵⁵ عبد الله بن قيس بن سليم الأشعري، المتوفى 44هـ، شارك في الفتوحات الإسلامية في الشام وفارس، وكان يدرس أهل البصرة ويفقههم في الدين، ويعد أنس بن مالك من تلامذته المشهورين، ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج4، ص78؛ ابن الأثير، أسد الغابة، ج3، ص364؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج2، ص380.

⁵⁵⁶ ب+ فإنه.

⁵⁵⁷ صحيح البخاري، وضع الماء عند الخلاء 143.

⁵⁵⁸ السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج4، ص239.

⁵⁵⁹ هشام بن محمد بن السائب بن بشر بن عبد الحارث الكلبي، ويكنى ابن الكلبي، المتوفى 204هـ، مؤرخ وعالم أنساب، لديه الكثير من المؤلفات، وقيل إنها أكثر من 150 كتاباً لعل أبرزها: كتاب الجماهرة، كتاب الأصنام. ينظر، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج8، ص281؛ الزركلي، الأعلام، ج8، ص87.

⁵⁶⁰ هو ذكوان بن عبد الله مولى أم المؤمنين جويرية بنت الحارث، لقبه أبو صالح السمان، المتوفى 101هـ من التابعين ورواة الحديث النبوي ومن كبار العلماء ولد في زمن الخليفة أمير المؤمنين عمر. ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج5، ص230؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج5، ص36.

⁵⁶¹ السُّدِّيُّ الصغِير، وهو محمد بن مروان السُّدِّيُّ الكوفي، وهو من التابعين. روى عن: محمد بن السائب الكلبي، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وسليمان الأعمش، وله رواية للتفسير عن ابن عباس، رواها عن محمد بن السائب الكلبي، عن أبي صالح السمان عن ابن عباس وجمعه الفيروزآبادي في كتاب تحت مسمى "تنوير المقباس من تفسير ابن عباس". ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج5، ص265؛ الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج4، ص966؛ السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج4، ص239.

"وعلماء التابعين" وهو جمع تابع وهو من لقي الصحابة، والمُرَاد منهم فقهاء مكة والمدينة

والكوفة؛ فإنَّ 562 فقهاء مكة كمجاهد⁵⁶³ وعطاء⁵⁶⁴ وعكرمة⁵⁶⁵ وسعيد بن جبير⁵⁶⁶ وطاوس⁵⁶⁷

أصحاب ابن عباس وكذا فقهاء المدينة، والكوفة أصحاب ابن مسعود، فهؤلاء تلقوا أقوالهم من الصحابة،

[السلف الصالحون]

ثم جاءت من بعدهم طائفة كسفيان / [13ظ] بن عيينة⁵⁶⁸ ووکیع بن الجراح⁵⁶⁹ وشعبة بن

الحجاج⁵⁷⁰ ويزيد بن هارون⁵⁷¹ وعبد الرزاق⁵⁷² ومحمد بن جرير⁵⁷³ وأبو حاتم⁵⁷⁴ وابن ماجه⁵⁷⁵،

562 ج- فقهاء مكة والمدينة والكوفة فإن.

563 مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي الأسود، مؤل السائب بن أبي السائب المخزومي، المتوفى 722م وكان من مشايخه ابن عباس حيث روى عنه الكثير، وأخذ عنه القرآن، والتفسير، والفقه. وروى الحديث عنه الكثير منهم عطاء والأعمش وعكرمة وغيرهم، وكان من أعلم الناس بالقرآن حتى قال الإمام الثوري خذوا التفسير منه، وله تفسير اسمه تفسير مجاهد، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج4، ص449.

564 عطاء بن أبي رباح أسلم بن صفوان، أبو محمد، (27-114هـ)، من سادات التابعين فقهاً وعلماً، نحل العلم من صحابة وعلماء منهم عبد الله بن عباس حبر الأمة، وعبد الله بن عمر، وسمع من أبي هريرة والسيدة عائشة رضي الله عنها، وتعلم على يده العديد من التلامذة منهم عبد الرحمن الأزاعي، وقتادة بن دعامة، وأيوب السختياني، ينظر: العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب، (الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط1، 1326هـ) ج4، ص11؛ ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج6، ص267.

565 هو: عكرمة بن عمرو بن هشام بن المغيرة وكان يكنى بأبي عثمان، استشهد 13هـ، وتعلم القراءة والكتابة والأنساب على يد أفضل المعلمين في قحامة، وبعد وفاة رسول الله قاتل المرتدين وشارك في معركة عمان، واليمن، والشام. واستشهد في معركة اليرموك. ينظر: العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ج4، ص443.

566 أبو محمد، ويقال: أبو عبد الله الأسدي الوالي، الكوفي، سعيد بن جبير الأسدي (46-95هـ)، أحد التابعين مقرر ومفسر، درس العلم عن عبد الله بن عباس حبر الأمة وعن عبد الله بن عمر وعن السيدة عائشة أم المؤمنين في المدينة المنورة، أقام في الكوفة وعلم وفقه أهلها فأصبح إماماً ومعلماً لأهلها. ينظر: ابن كثير، البداية والنهاية، ج9، ص96؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج5، ص187.

567 أبو عبد الرحمن طاووس بن كيسان اليماني، المتوفى 106هـ، أدرك الكثير من صحابة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وأخذ عنهم العلم، وكان فقيهاً ومحدثاً، وقد تأثر طاووس بمنهج ابن عباس، فأكثر من رواية الحديث والتفسير عنه، حتى عد أكثر تلامذة ابن عباس حفظاً للمأثور عنه. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج5، ص38؛ الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، صفة الصفوة، المحقق: أحمد بن علي (الناشر: دار الحديث، القاهرة، مصر، ط2000م) ج1، ص452؛ المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج13، ص357.

568 سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ الْهَلَالِيُّ، المتوفى 198هـ، كان إماماً ومحدثاً، أجمع الناس على صحة حديثه وروايته. درس الحديث وهو صغير، وجالس الكبار وحمل عنهم علماً جماً ومنهم: الزهري وأبي اسحق السبيعي وعمرو بن دينار، وأنتهى إليه علو الإسناد، وروى عنه عدد كبير من العلماء الأجلء والأئمة الكبار. منهم: الأعمش، وابن جريح، وشعبة بن الحجاج. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج8، ص454.

569 وكيع بن الجراح، (129- 197هـ)، كان عالماً ومُحدِّثاً ومُفبِّراً للدولة العباسية، ومن شيوخه: أسامة بن زيد اللبثي. حماد بن سلمة، جرير بن حازم. ومن تلاميذه: أحمد بن حنبل، إسحاق بن راهويه، أبو عمر حفص بن عمر الدوري المقرئ، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج9، ص140.

570 شعبة بن الحجاج بن الورد، أبو بَشْطَام مولى الأشاقر من كبار علماء البصرة (85- 160هـ)، تعلم لدى قتادة بن دعامة، وأيوب السخيتاني، وحيد بن هلال، و تعلم على يده الكثير من التلامذة المشهورون كابن إسحاق، وسفيان الثوري، وعبد الله بن المبارك، ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج2، ص469؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج7، ص202؛ التميمي، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر، الجرح والتعديل، (الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - مجيد آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 1952 م) ج4، ص369؛ النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، تهذيب الأسماء واللغات، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، (يطلب من: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان) ج1، ص245. البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب، تاريخ بغداد، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، (الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط1، 2002 م) ج10، ص353.

571 يزيد بن هارون أبو خالد الواسطي. شيخ الإسلام، (118- 206هـ)، محدث موثق، سمع من عاصم الأحول ويحيى بن سعيد الأنصاري وسليمان بن طرخان التيمي وشعبة بن الحجاج، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج8، ص98.

572 هو الإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ويلقب بـ محدث اليمن، المتوفى 211 - 126هـ، من حفاظ الحديث الثقات. ومن كتب الامام عبد الرزاق: مصنف عبد الرزاق الصنعاني، تفسير عبد الرزاق، الأمالي في آثار الصحابة. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج8، ص222.

573 محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الشهير بالإمام أبي جعفر الطبري، مفسر ومؤرخ وفتي، ويلقب بإمام المفسرين، المتوفى 310هـ. ومن مؤلفاته: تفسير الطبري المسمى بجامع البيان عن تأويل آي القرآن. تاريخ الطبري (تأريخ الأمم والملوك). التبصير في معالم الدين. ينظر: الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله، الوافي بالوفيات، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، (الناشر: دار إحياء التراث-بيروت، 2000م) ج2، ص212، ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص145؛ الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي، معجم الأديباء، المحقق: إحسان عباس (الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993 م) ج6، ص2441؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج11، ص165.

574 أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني ثم البصري، المتوفى 255هـ، مقرئ نحوي لغوي، أخذ عن: يزيد بن هارون، وأبي عبيدة بن المثني؛ كان إماماً في علوم الآداب، وعنه أخذ علماء عصره، كأبي بكر محمد بن دريد والمبرد وابن قتيبة الدينوري وغيرهم، حدث عنه أبو داود والنسائي وأبو بكر البزاز في مسنده، ومن كتبه: إعراب القرآن، ما يلحن فيه العامة، الطير، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج10، ص7.

575 محمد بن يزيد بن ماجه الربعي القزويني، أبو عبد الله (209- 273هـ)، مفسر ومؤرخ وأحد أهم الأئمة في علم الحديث. سمع من أبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن رمح وغيرهم الكثير، تتلمذ على يده: ابن سيبويه ومحمد بن عيسى الصفار وإسحاق بن محمد وغيرهم من مشاهير الرواة. وله مؤلفات عديدة أهمها: سنن ابن ماجه. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج13، ص277؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص52؛ البعلبكي، منير، معجم أعلام الموارد، إعداد الدكتور رمزي البعلبكي (دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1992م) ص35.

وإيَّاهم أراد المصنّف بقوله⁵⁷⁶: "وَمَنْ دُوِّنَهُمْ مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِينَ" وهؤلاء أيضاً ألفوا تفاسير، وجمعوا فيها بين أقوال الصحابة والتابعين، ولم يذكروا فيها غير ذلك سوى أنّ ابن جرير تعرّض لتوجيه الأقوال وترجيح بعضها على بعض.

ثمّ ألفت طائفة أخرى فاختصروا الأسانيد، واقتصروا على نقل الأقوال، ثمّ خاض فيه قوم آخرون، فكلُّ مَنْ سَنَحَ له قولٌ أوردَه وخطرَ بباله شيءٌ اعتمده حتى ينقل ذلك عنه كلُّ من يجيء بعده على ظنِّ أنّ له أصلاً.

ثمّ انتهى الأمر إلى الخلف فاقصر كلُّ في تفسيره على ما هو غالبٌ عليه، فالزجاج⁵⁷⁷ والواحدي⁵⁷⁸ وأبو حيان⁵⁷⁹ والزخشري⁵⁸⁰ أكثروا في تفسيرهم ذكر قواعد النحو، والقرطبي⁵⁸⁰ والماوردي⁵⁸¹

⁵⁷⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص13.

⁵⁷⁷ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري بن سهل الزجاج البغدادي، (241-311هـ)، شاعر ولغوي وعالم، ومن تلاميذه أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي، صاحب كتاب الجمل في النحو، له مؤلفات عديدة من أشهرها كتاب معاني القرآن في التفسير، وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف وكتاب تفسير أسماء الله الحسنى. ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج1، ص49.

⁵⁷⁸ أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري الشافعي، المتوفى 468هـ. عالم بالتفسير والعقيدة وأسباب النزول والعربية والتاريخ و علم الحديث، تعلم لدى أبي إسحاق الثعلبي، و من تلامذته المشهورين عبد الغافر الفارسي، أشهر آثاره: «أسباب النزول»، وله تفاسير الثلاثة: «البيسط»، و«الوسيط»، و«الوجيز». ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج18، ص339.

⁵⁷⁹ محمد بن يوسف بن حيان، أثير الدين، أبو حيان، الغرناطي الأندلسي، المتوفى 745هـ، درس علوم اللغة العربية في غرناطة على يد أبي الحسن الأبيدي وأبي جعفر الطباع، والحديث على يد العلامة ابن دقيق العيد، ومن تلامذته: تقي الدين السبكي وابنه تاج الدين السبكي، وبدر الدين بن جماعة، وجمال الدين الأسنوي، ومن مؤلفاته: تفسير البحر المحيط، التذليل والتكميل، ينظر: ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، المحقق: مراقبة / محمد عبد المعيد ضان، (الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد/ الهند، ط2، 1972م) ج6، ص58.

⁵⁸⁰ محمد بن أحمد (شمس الدين القرطبي) المفسر، المتوفى 671هـ، له مؤلفات عدة أبرزها الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى. تأثر به الكثير من المفسرين منهم: الحافظ بن كثير، أبو حيان الأندلسي. ينظر: الزركلي، الأعلام، ج5، ص322.

⁵⁸¹ علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي، أبو الحسن، (364-450هـ)، فقيه وعالم اجتماع وسياسي وعمل في مجالي التفسير وعلم الكلام، تعلم على يد علماء منهم الخطيب البغدادي، وأبو القاسم الصيمري، ومن مؤلفاته: تفسير القرآن "النكت والعيون" وكتاب الحاوي الكبير. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج13، ص311؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج3، ص282.

وإمام الحرمين⁵⁸² أكثروا ذكروا الفروع الفقهية وصاحب العقليات كالإمام الرازي⁵⁸³ ذكر أقوال الحكماء، وأكثر من القول حتى قيل في شأن تفسيره: كل شيء فيه إلا التفسير⁵⁸⁴.

"وينطوي" عطف على "يحتوي" ومعناه "على نكت" أي: لطائف مُستخرجة بقوة الفكر: جمع نكتة من نكت الأرض: إذا أثر فيها. "بارعة" أي: فائقة "ولطائف رائعة" أي: مُعجبة من راعني بمعنى: أعجبتني، أو كاملة وزائدة من ربع⁵⁸⁵ "أستنبطها أنا" والاستنباط في الأصل إخراج النبط⁵⁸⁶، وهو أول ماء يظهر في البئر.

⁵⁸² أبو المعالي الجويني الشافعي الملقب بـ"إمام الحرمين" هو عبد الملك بن عبد الله، (419-478هـ)، كان والده أستاذه الأول، وتعلم الفقه عند "أبي القاسم الإسفراييني"، كما تلقى علوم القرآن الكريم على يد شيخ القراء أبي عبد الله النيسابوري وغيرهم. من تلاميذه أبو قاسم الأنصاري، أبو حامد الغزالي الطوسي. ألف كتباً ومصنفات كثيرة بمجالات متعددة منها: نهاية المطلب في دراية المذهب. وكتاب البرهان. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج14، ص17؛ البغدادي، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، (الناشر: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلية في مطبعتها البهية استانبول 1951، دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان، ج1، ص626.

⁵⁸³ محمد بن عمر فخر الدين الرازي، أبو عبد الله (543-606هـ)، الشافعي مذهباً والأشعري عقيدة عالم من عظماء علماء الدين الإسلامي في علم الكلام، وعلم التفسير، ألف الكثير من المؤلفات في جميع علوم عصره، من أهمها: التفسير الكبير الذي سماه "مفاتيح الغيب" والمحصل. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج21، ص500؛ الحنبلي، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العسكري، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، حققه: محمود الأرنؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط، (الناشر: دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط1، 1986 م) ج7، ص40؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج4، ص248.

⁵⁸⁴ بحثت عن هذه العبارة الشهيرة في نقد تفسير فخر الدين الرازي التي يقول قائلها: (فيه كل شيء إلا التفسير) ولكن لم أجد جذر لها وكل ما وجدته هو نقلاً مبهمًا في تفسير بحر المحيط لأبي حيان بقوله: "حكى عن بعض المتطرفين من العلماء أنه قال: فيه كل شيء إلا التفسير". ووجدت نقلاً آخر عند الصفدي ينسب فيه هذه العبارة إلى شيخ الإسلام ابن تيمية (لم أجد لها في كتبه) بقوله: "قلت يوماً للشيخ الإمام العلامة قاضي الفضاة أبي الحسن عليّ السبكي قال الشيخ تقي الدين ابن تيمية وقد ذكر تفسير الإمام فيه كل شيء إلا التفسير فقال قاضي الفضاة ما الأمر كذا إنما فيه مع التفسير كل شيء انتهى". الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، الوافي بالوفيات، المحقق: أحمد الأرنؤوط وتركبي مصطفى، (الناشر: دار إحياء التراث - بيروت، عام النشر: ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م) ج4، ص١٧٩؛ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ج1، ص٥٤٧.

⁵⁸⁵ ب ج: الربع.

⁵⁸⁶ النبط: أول ما يخرج من ماء البئر عند حفرها؛ مادة: (نبط). المعجم الوسيط، ج2، ص898. الحنفي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص35.

ثُمَّ نُقِلَ إِلَى إِخْرَاجِ الْمَعَانِي مِنَ الْبَاطِنِ إِلَى الظَّاهِرِ بِالْقُوَّةِ الْفِكْرِيَّةِ، فَمَعْنَى اسْتِنْبَاطِهَا⁵⁸⁷.
استخراجها⁵⁸⁸ بِالكَدِّ وَالْاجْتِهَادِ، وَالتَّأَكِيدُ بِالْمَنْفَصْلِ لِيَصِحَّ أَنْ يَعْطَفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ الْمَرْفُوعِ.
[أَفْضَلُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَأَمَثَلُ الْمُحَقِّقِينَ]

قوله⁵⁸⁹: "وَمَنْ قَبْلِي مِنْ أَفْضَلِ الْمُتَأَخِّرِينَ وَأَمَثَلِ الْمُحَقِّقِينَ" وَأَرَادَ بِهِمْ صَاحِبَ الْكِشَافِ
وَالإِمَامَ الرَّازِي وَالرَّاعِبَ الْأَصْفَهَانِي⁵⁹⁰؛ فَإِنَّ أَكْثَرَ مَا فِي هَذَا الْكِتَابِ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِلَطَائِفِ الْمَعَانِي وَالْإِعْرَابِ
مُسْتَنْبَطَةٌ⁵⁹¹ مِنَ الْكِشَافِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِعِلْمِ الْكَلَامِ فَمِنَ التَّفْسِيرِ الْكَبِيرِ للإِمَامِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِالِاشْتِقَاقِ
وَالإِشَارَاتِ وَلَطَائِفِ الْاِعْتِبَارَاتِ فَمِنَ تَفْسِيرِ الرَّاعِبِ.

"وَيُعْرَبُ" عَطْفٌ عَلَى "يَنْطَوِي" أَي: يُفْصِحُ ذَلِكَ الْكِتَابُ "عَنْ وَجْهِ الْقِرَاءَاتِ" أَي: طُرُقِهَا
وَجِهَاتِهَا، أَوْ يَكْشِفُ التَّقَابَ عَنْ وَجْهِهَا، وَهَذَا مَوْضِعُ الإِشَارَةِ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ إِلَى أَنَّ عِلْمَ الْقِرَاءَةِ⁵⁹²
دَاخِلٌ فِي⁵⁹³ عِلْمِ التَّفْسِيرِ "الْمَعْرُوءَةِ" بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَالرَّازِي الْمَعْجَمَةَ مِنْ عَزَيْتِهِ [13و]: إِذَا نَسَبْتَهُ أَي:
الْمَنْسُوبَةَ "إِلَى الْأَثْمَةِ" جَمْعُ إِمَامٍ، وَهُوَ مِنْ يُقْتَدَى بِهِ، قُلِبَتِ الْهَمْزَةُ⁵⁹⁴ الثَّانِيَةُ يَاءً؛ لِاسْتِكْرَاهِمُ اجْتِمَاعَ

587 ب ج: استنبطها.

588 ب ج: استخراجها.

589 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص13.

590 هو الحسين بن محمد بن الفضل، أبو القاسم الأصفهاني. المتوفى 502هـ، أديب ومفسر، من مؤلفاته البارزة: المفردات في غريب القرآن،
محاضرات الأدباء، جامع التفاسير، أخذ عنه البيضاوي في تفسيره. ينظر: الزركلي، الأعلام، ج2، ص255.

591 ب ج: مستنبط.

592 وهو علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن، وموضوعه القرآن من حيث إنه كيف يقرأ. التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي
محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: د. علي دروج، (الناشر: مكتبة لبنان
ناشرون - بيروت، ط1، 1996م) ج1، ص35.

593 ج- في.

594 ب: همزة / ج: همزته.

الهمزتين⁵⁹⁵، ولم تُقلب الياءُ ألفاً مع تحريكها وانفتاح ما قبلها؛ لأنَّ الواوَ والياءَ إذا كانتا فائتين لم تُقلبا ألفاً وإن كانتا أصليتين.

"الثمانية المشهورين" سبعة منهم من ذكرهم⁵⁹⁶ صاحبُ التيسير⁵⁹⁷ والشاطبي⁵⁹⁸: وهم نافع⁵⁹⁹ وابنُ كثير⁶⁰⁰، وأبو عمرو⁶⁰¹ وابنُ عامر⁶⁰² وعاصم⁶⁰³ وحمزة⁶⁰⁴ والكسائي⁶⁰⁵ وثامنهم أبو محمد يعقوبُ بنُ إسحاقِ الحضرميِّ البصريِّ⁶⁰⁶ كان إماماً كبيراً عالماً صالحاً إليه انتهت الرِّياسةُ في القراءة بعدَ أبي عمرو.

⁵⁹⁵ قال في شرح شافية ابن الحاجب: "قال: "والهمزتان في كلمة إن سكنت الثانية وجب قلبها كآدم وايت وأومن؛ وإن تحركت وسكن ما قبلها كسئال تثبت، وإن تحركت وتحرك ما قبلها قالوا: وجب قلب الثانية ياء إن انكسر ما قبلها أو انكسرت، وواو في غيره، نحو جاء وأئمة، وأويدم وأوادم" وأقول: اعلم أن الهمزتين إذا اجتمعتا، فيما أن يكون اجتماعهما في كلمة أو في كلمتين. فإن كان في كلمة فيما أن تتحرك الأولى فقط، أو تتحرك الثانية فقط، أو تتحركا معاً، وسكوتهما معاً لا يجوز. "الرضي الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين، شرح شافية ابن الحاجب، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما الأساتذة: محمد نور الحسن - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية محمد الزفزاف - المدرس في كلية اللغة العربية محمد محيي الدين عبد الحميد - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، (تصوير: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، عام النشر: ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م) ج3، ص52.

⁵⁹⁶ الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو، التيسير في القراءات السبع، المحقق: اوتو تريزل، (الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط2، 1984م) ج1، ص3؛ الشاطبي، القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعيني، أبو محمد، متن الشاطبية = حرز الأمانى ووجه التهنائي في القراءات السبع، المحقق: محمد تميم الزعبي، (الناشر: مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، ط4، 2005 م) ج1، ص3.

⁵⁹⁷ هو: عبد الكريم بن هوازن أبو القاسم القشيري، المتوفى 465هـ، من كبار العلماء في الفقه والتفسير والحديث والأصول والأدب والشعر، تتلمذ على يد أبي علي الدقاق، وأبي بكر بن فورك. من مؤلفاته: الرسالة القشيرية. لطائف الإشارات. كتاب نحو القلوب الصغير، والكبير. ينظر: ابن كثير، البداية والنهاية، ج12، ص131؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج3، ص205.

⁵⁹⁸ هو أبو القاسم بن فيره الشاطبي الأندلسي الرعيني الضرير. الشافعي (538-590هـ)، تلقى القراءات على أبي عبد الله محمد بن أبي العاصم النفري، وعرض التيسير من حفظه والقراءات على الإمام ابن هذيل وسمع منه الحديث وروى عنه وعن غيره. ينظر: القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، (الناشر: المكتبة العنصرية، بيروت، ط1، 1424 هـ) ج4، ص160، الجزري، شمس الدين أبو الخير، غاية النهاية في طبقات القراء، (الناشر: مكتبة ابن تيمية، ط، عني بنشره لأول مرة عام 1351هـ ج. برجستراسر) ج2، ص20؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج4، ص71.

⁵⁹⁹ هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي الكناني، ويلقب بأبي رويم، المتوفى 169هـ، وكان إماماً في علم القرآن وفي علم العربية. وأحد القراء العشرة وإمام القراء في المدينة. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج10، ص35.

⁶⁰⁰ هو عبد الله بن كثير المكي، ويلقب أبا عَبَّادٍ، (45 - 120هـ)، قرأ القرآن على عبد الله بن السائب المخزومي وعلى مجاهد ودرباس مولى ابن عباس، وكانت قراءته إحدى القراءات السبعة المتواترة، ويعد من قراء أهل مكة، وهو من التابعين، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج5، ص318.

⁶⁰¹ هو: أبو عمرو بن العلاء، المتوفى 774م، أحد القراء السبعة، أخذ اللغة والنحو من نصر بن عاصم الليثي، قرأ القرآن على سعيد بن جبير ومجاهد، والحسن البصري وعاصم بن أبي النجود، أخذ عنه الأدب أبو عبيدة معمر بن المثنى والأصمعي وغيرهما الكثير. ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج3، ص466.

"والشَوَّاذُ" عطفٌ على "المعزَّوة" والقراءةُ الشاذَّةُ هي التي لم يتواتر نقلها، فهل يجوز بها الصَّلَاةُ

أولاً؟ فيه خلاف فصلت⁶⁰⁷ في الفقه. 608

⁶⁰² هو: عبد الله بن عامر اليحصبي، ابن عامر الشامي، أبي عمران (21 - 118هـ)، أحد القراء السبعة. وهو قارئ أهل الشام، أخذ القراءة عرضاً على أبي الدرداء الأنصاري وعن المغيرة بن أبي شهاب صاحب عثمان. ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج7، ص312؛ الزركلي، الأعلام، ج4، ص95.

⁶⁰³ هو: عاصم بن أبي النُّجُود، أبو بكر الكوفي الأسدي، المتوفى 158هـ، أحد القراء العشرة. وكان شيخ الإقراء بالكوفة، ومن طلابه الذين رووا عنه: الأعمش والمفضل بن محمد الضبي وحماد بن شعيب. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج5، ص256.

⁶⁰⁴ أبو عَمَّار، حمزة بن حبيب الكوفي، المتوفى 699م، من القراء السبعة حافظاً للحديث، قرأ عليه خلق كثير أبرزهم: علي بن حمزة الكسائي. ينظر: العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج3، ص27، ينظر: الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي، معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، المحقق: إحسان عباس (الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت ط1، 1993 م) ج3، ص1219، ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج2، ص216؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج7، ص90.

⁶⁰⁵ هو: علي بن حمزة الكسائي، أبو الحسن (119 - 189هـ)، تتلمذ على الخليل بن أحمد الفراهيدي، وشعبة بن الحجاج، من القراء السبعة، من أشهر تلاميذه: هشام بن معاوية الضرير ويحيى الفراء. وللکسائي العديد من المؤلفات منها: معاني القرآن، ومقطوع القرآن وموصله، وكتاب النوادر الكبير. ينظر: الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، المحقق: إبراهيم السامرائي، (الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ط3، 1985م) ج1، ص58؛ الحموي، معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ج4، ص1737؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج3، ص295؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج7، ص554.

⁶⁰⁶ هو يعقوب بن إسحاق الحضرمي البصري، المتوفى 205هـ، من القراء العشرة. ينظر: الحموي، معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ج6، ص2842؛ ينظر: العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج11، ص381؛ الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج5، ص231.

⁶⁰⁷ ج: فصل.

⁶⁰⁸ اختلف الفقهاء في مسألة جواز الصلاة بقراءة الشاذ على قولين؛ الأول: وهو ما ذهب إليه أكثر العلماء وهو مذهب المالكية والحنابلة في إحدى الروايتين عنهما. قال الفتوحى رحمه الله تعالى: "وَنُكِرَ قِرَاءَتُهُ" أَي قِرَاءَةُ مَا صَحَّ مِنْ غَيْرِ الْمُتَوَاتِرِ. نَصَّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقال النووي رحمه الله تعالى: "قال أصحابنا وغيرهم: تجوز القراءة في الصلاة وغيرها بكل واحدة من القراءات السبع، ولا تجوز القراءة في الصلاة ولا غيرها بالقراءة الشاذة، لأنها ليست قرآناً، فإن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر؛ وأيضاً نقل عنه أنه قال: "الصلاة بالقراءة الشاذة تحرم".

أما القول الثاني: وهو جواز الصلاة بالقراءة الشاذة؛ وهو ما ذهب إليه الإمامان مالك وأحمد في إحدى الروايتين عنهما، وقال به بعض أصحابهما، وهذا أيضاً ما ذهب إليه بعض الشافعية. قال ابن وهب رحمه الله تعالى: "قيل لمالك: أتري أن يقرأ بمثل ما قرأ عمر بن الخطاب: "فامضوا إلى ذكر الله"؟ فقال: ذلك جائز. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أنزل القرآن على سبعة أحرف فافقهوا منه ما تيسر). وقال مالك: لا أرى باختلافهم في مثل هذا بأساً، وقد كان الناس ولهم مصاحف، والستة الذين أوصى إليهم عمر بن الخطاب رضي الله عنهم كانت لهم مصاحف".

قال ابن القيم -رحمه الله تعالى-: "وكذلك لا يجب على الإنسان التقييد بقراءة السبعة المشهورين باتفاق المسلمين، بل إذا وافقت القراءة رسم المصحف الإمام، وصحت في العربية، وصح سندها جازت القراءة بها وصحت الصلاة بها اتفاقاً، بل لو قرأ بقراءة تخرج عن مصحف عثمان وقد قرأ بها رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة بعده جازت القراءة بها ولم تبطل الصلاة بها على أصح الأقوال".

وقوله⁶⁰⁹: "المروية عن القرءاء المعتبرين" كأبي جعفر القعقاع⁶¹⁰، وأبو حاتم السجستاني احترز

عن الشواذ المروية عن غير المعتبرين؛ فإنها ساقطة عن درجة الاعتبار فلا تعرض لها في الكتاب.

"إلا أن فصور بضاعتي" في هذا الفن "يبتطني" أي: يشغلني من تبطه عن الأمر أي: شغله عنه

"عن الإقدام" على هذا المرام "ويعني عن الانتصاب في هذا المقام" أي: مقام تصنيف كتاب في هذا

الفن حاو لما ذكر من الأوصاف "حتى سنح لي" أي: استمر ذلك التشييط والمنع إلى أن سنح وظهر لي

"بعد الاستخارة" أي: سؤال تيسير ما هو خير "ما صمم به" أي: خلص ومضى بسببه متعلق⁶¹¹

"بعزمي"⁶¹² وتأكيد بحيث ارتفع التردد من صمم على أمره أي: مضى على رأيه "على الشروع" متعلق

ب"عزمي" "فيما أردته" متعلق ب"الشروع".

وقد استدلل هذا الفريق على صحة قولهم بأن المسلمون كانوا يصلون خلف أصحاب هذه القراءات كالحسن البصري، والأعمش، وغيرهما، ولم ينكر ذلك أحد عليهم.

يرجح الباحث عدم جواز الصلاة بالقرءاء الشاذة وذلك لأنها تنزل منزلة الخير، فهي ليست قرآنا على الأصح. قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: "هذه القراءات لم تثبت متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وإن ثبتت فإنها منسوخة بالعرضة الأخيرة". ابن النجار الفتوحى، شرح الكوكب المنير = المختبر المبتكر شرح المختصر، ج2، ص140؛ النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي، المجموع شرح المهذب، (الناشر: إدارة الطباعة المنيرية، مطبعة التضامن الأخوي - القاهرة عام النشر: 1344 - 1347 هـ) ج3، ص395؛ ابن وهب، أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القرشي، تفسير القرآن من الجامع لابن وهب، المحقق: ميكوش موراني، (ط1، الناشر: دار الغرب الإسلامي، 2003م) ج3، ص60؛ ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان شارك في التحرير: أبو عمر أحمد عبد الله أحمد (الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 1423 هـ) ج6، ص205؛ ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، الفتاوى الكبرى لابن تيمية، (الناشر: دار الكتب العلمية، ط1، 1408 هـ - 1987م) ج4، ص418.

⁶⁰⁹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص23.

⁶¹⁰ يزيد بن القعقاع الإمام أبو جعفر المخزومي المدني. المتوفى 130هـ، ثامن القراء العشرة من شيوخه: مولا عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة، وأبو هريرة، وعبد الله بن عباس، وروى عنهم الحديث. وكان من تلاميذه نافع بن أبي نعيم المدني. ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج6، ص274؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج5، ص287.

⁶¹¹ ب ج - متعلق.

⁶¹² ب: عزمي / ج: عزم.

"والإتيان" عطفٌ على "الشروع"، "بما قصدته" من تأليف كتابٍ في هذا الفرعٍ وجعله محتويًا على الأوصافِ المذكورةِ "ناويًا" في قلبي "أن أسميه بعد ما أتممه" فيه إشعارٌ بأنَّ الديباجةَ كانت قبلَ التصنيفِ، وفي بعض النسخِ أوسمه بالواو من الوسم⁶¹³ وهو العلامة "بأنوار التنزيل" لاشتماله على بيان معاني التنزيل التي⁶¹⁴ هي أنوارٌ معنويَّةٌ "وأسرار التَّأويل" لاحتوائه على أسرارٍ ولطائفٍ متعلِّقةٍ بالتأويل، وحاصله حال كوني ناويًا أن أجعلَ لفظَ "أنوار التنزيل وأسرار التأويل" اسماً أو علماً لهذا الكتاب.

"فها" أي: تنبَّه أيُّها السامع "أنا أشرعُ" الآن في المأمول وهو ما أردته وقصدته وملتبساً/[14ظ] "بمُحسن توفيقه" أي: توفيقِ الله إياي يجعل⁶¹⁵ أسبابَ ما أريد مساعدةً "أقولُ" أي: أحدثُ القولَ، فهو مُنزَّل منزلةَ اللازمِ وليس لي⁶¹⁶ مقول "وهو الموقِّقُ" لوجوبِ انتهاءِ سلسلة⁶¹⁷ الأسبابِ إليه "لكُلِّ خيرٍ" قولاً أو فعلاً دينياً أو دنيوياً "ومعطي" السائلينَ بلسانِ الاستعداد و"كُلِّ مسؤلٍ" على صيغةِ اسمِ المفعول، وفي بعض النسخِ (سؤل) وهو ما يسأله الإنسان، وجاء بالهمزة وبدونها، لكنَّ المناسبَ هاهنا أن يكونَ بدونِ الهمزة ليزدوجَ مع "أقول".

613 ج- الوسم.

614 ب- التي.

615 ج- يجعل

616 ب ج: له

617 ج: اسلسلة

الفصل الثاني: التَّحْشِيَةُ عَلَى التَّعْرِيفِ بِسُورَةِ الْفَاتِحَةِ

- المَبْحَثُ الأوَّل: تَسْمِيَةُ السُّورَةِ بـ"فاتحة الكتاب" "أو الفاتحة".
- المَبْحَثُ الثَّانِي: تَسْمِيَتُهَا بـ"أُمِّ الْكِتَابِ".
- المَبْحَثُ الثَّلَاث: تَسْمِيَةُ الْفَاتِحَةِ بـ"سورة الكنز، الوافية والكافية، سورة الحمد، والشكر، والدُّعَاءِ، وتعليم المسألة والصلاة، والشافية والشفاء".
- المَبْحَثُ الرَّابِع: تَسْمِيَةُ الْفَاتِحَةِ "السبع المثاني".

المَبْحَثُ الأوَّل: تسمية السُّورَةِ بِ"فاتحة الكتاب" "أو الفاتحة"

[تسمية السُّورَةِ بالفاتحة]

قولُه⁶¹⁸: "سورة فاتحة الكتاب" أي: هذه سورةٌ اسمُها فاتحةُ الكتاب⁶¹⁹؛ لأنَّ الظاهرَ وما يدلُّ عليه الأحاديثُ النبويَّةُ⁶²⁰ أنَّ عَلمَ السُّورَةِ الكريمة هو فاتحةُ الكتاب لا سورةُ فاتحةِ الكتاب كما تُؤمَّم. كيف؟! وسيجيءُ في أوائلِ سورةِ البقرة أنَّه يمتنعُ التَّسميةُ بثلاثةِ أسماءٍ فصاعداً إذا رُكِّبت وجُعِلت اسماً واحداً⁶²¹ كَبَعْلَبَك⁶²²؛ فإضافةُ السُّورَةِ إلى فاتحةِ الكتاب⁶²³ من إضافةِ المُسمَّى إلى اسمِهِ، أو من إضافةِ

⁶¹⁸ إن نسخة كتاب البيضاوي الذي عزوت إليه سميت السورة فيه "سورة الفاتحة" وليس كما ذكر الشرواني "سورة فاتحة الكتاب" فإن النسخ تختلف. البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

⁶¹⁹ لهذه السورة الكريمة أسماءٌ كثيرٌ وهذا دليل على شرفها، ومكانتها، فكل اسم يوضح جانباً من جوانبها، وقد بلغ عدد أسمائها عشرين اسماً؛ ذكر منها الإمام البيضاوي ثلاث عشر اسماً، وذكر غيره من العلماء أسماءً أخرى، فسمهاها الرازي "السؤال" وسمهاها الألوسي، وغيرهما بـ"سورة السؤال". وأيضاً تسمى "الرقية" و"المناجاة" و"التفويض"؛ وذكر أبو حيان، وابن جزري بأن سفيان بن عيينة سماها "الواقية".

وروي عن أبي هريرة قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (هي أم القرآن وهي السبع المثاني وهي القرآن العظيم) أي تسمى بالقرآن العظيم. وذكر السيوطي في حاشيته على البيضاوي أو في الإتيان أنها تسمى سورة النور. الرازي، التفسير الكبير، ج1، ص159؛ الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، المحقق: علي عبد الباري عطية، (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1415هـ) ج1، ص40؛ أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، ج1، ص55؛ ابن جزري، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزري الكلبي الغرناطي، التسهيل لعلوم التنزيل، المحقق: الدكتور عبد الله الخالدي (الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، ط1 - 1416هـ) ج1، ص63؛ السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، نواهد الأبقار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي، (الناشر: جامعة أم القرى - كلية الدعوة وأصول الدين المملكة العربية السعودية "3 رسائل دكتوراه" عام النشر: 1424هـ - 2005م) ج1، ص51.

⁶²⁰ كقول الحافظ حدثني أمية بن عبد الله الهمداني قال أنا محمد بن شعبان قال أنا أحمد بن سلمة بن الضحَّاك قال أنا إسماعيل بن محمد قال أنا محمد بن زبور أبو صالح المكي قال أنا الحارث بن عمير قال أنا جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله فاتحة الكتاب وآية الكرسي و ﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو﴾ و ﴿قل اللهم مالك الملك﴾ هذه الآيات معلقة بالعرش ليس بينهن وبين الله حجاب. كما جاء عن الحسن بن يزيد، قال: سمعت السدي، يحدث عن عبد خير، قال: سمعت علياً يقول: في قوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي﴾ [الحجر: 87] قال: «هي فاتحة الكتاب». الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، البيان في عد آي القرآن، المحقق: غانم قدوري الحمد، (الناشر: مركز المخطوطات والتراث - الكويت، ط1، 1414هـ - 1994م) ص27؛ أبو عبيد، القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي، فضائل القرآن للقاسم بن سلام، تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، (الناشر: دار ابن كثير - دمشق - بيروت، ط1 1415هـ - 1995م) ص221.

⁶²¹ قال المصنف في تفسير الآية الثانية لسورة البقرة: "لأن التسمية بثلاثة أسماء فصاعداً مستكره" البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص35.

العالم إلى الخاصّ مثل شجر الأراك⁶²⁴ وعلم النحو⁶²⁵. وأما إضافة الفاتحة إلى الكتاب⁶²⁶ فَلَامِيَّةٌ مثل

رأس زيد، ولا يجوز أن يكونَ سورة فاتحة الكتاب من قبيل حبّ زَمَانِكَ⁶²⁷ فتبصّر⁶²⁸.

622 ب- كيف وسيجيء في أوائل سورة البقرة أنه يمتنع التسمية بثلاثة أسماء فصاعداً إذا ركبت وجعلت اسماً واحداً كعبلبك.

بعبلبك: مدينة لبنانية تقع في سهل البقاع، وفيها محاصيل زراعية لامتداد أراضيها وغزارة مياه نهر الليطاني، وهي مدينة قديمة، فيها أبنية عجيبة، وآثار عظيمة، وقصور على أساطين الرخام لا نظير لها في الدنيا، بينها وبين دمشق ثلاثة أيام، وقيل: اثنا عشر فرسخاً من جهة الساحل. ينظر: الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي، معجم البلدان، (الناشر: دار صادر، بيروت، ط2، 1995، ج1، ص453.

623 قيل في مسألة إضافة سورة إلى فاتحة الكتاب أربعة أقوال:

الأول: أن الإضافة من إضافة المسمّى إلى الاسم نحو: يوم السبت وقد رجحه الألوسي.

الثاني: أن الإضافة من إضافة الموصوف إلى الصفة كقولك: مسجد الجامع فيكون معناها سورة موصوفة بأنها فاتحة الكتاب، وقد أجاز هذا القول ابن عاشور بقوله: "ويصح عندي أن تكون إضافة السورة إلى فاتحة الكتاب من إضافة الموصوف إلى الصفة".

الثالث: أن الإضافة من إضافة العالم إلى الخاصّ إضافة لامية لأن المضاف إليه ليس ظرفاً للمضاف، وقد صرح النحاة بعدم اشتراط صحة ظهور اللام في الإضافة اللامية.

الرابع: أن الإضافة من إضافة العالم إلى الخاصّ إضافة بيانية أي بتقدير (من) البيانية مثل: شجر الأراك. حققه القونوي بقوله: مما غفل عنه كثير من الناس فاحفظه، الأول كون الإضافة بيانية بمعنى (من) البيانية فإن صاحب الكشاف ذهب إلى أن إضافة البهيمة إلى الأنعام وإلى أن إضافة اللهو إلى الحديث في قوله تعالى: ﴿أَجَلْتُ لَكُمْ بَيْمَةَ الْأَنْعَامِ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾ بيانية، ورضي به المصنف مع أن البهيمة عامة والأنعام خاصة. الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج1، ص36؛ ابن عاشور، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، ج1، ص132؛ القونوي؛ حاشية القونوي على تفسير البيضاوي ومعه حاشية ابن التمجيد، ج1، ص45.

624 شجرة الأراك: شجرة تنمو في الأماكن الحارة والاستوائية، وتكثر عادة في أودية الصحاري، وتوجد في المملكة العربية السعودية، وأكثر ما تكون في منطقة عسير وجيزان. وتوجد شجرة الأراك في اليمن والسودان ومصر، وخاصة في الصعيد وسيناء، كما توجد في إيران وشرق الهند، وأماكن أخرى. وفروعها شائكة، وأوراقها بيضاوية ملساء، متقابلة، دائمة الخضرة، وإذا أكلت منها الماشية اكتسب لبنها رائحة طيبة. وتنتشر أغصان شجرة الأراك على الأرض لمسافة كبيرة، وأزهارها صفراء مخضرة، وغرقتها صغيرة في حجم حبة الحمص، أو أكبر قليلاً، يكون لونها أخضر أول الأمر، ثم تحمر وتسدود، وبها بذرة واحدة، وتجتمع الثمار على شكل عنقود، وعند نضج الثمرة تصبح حلوة الطعم، حاذقة، وقد تؤكل. وتستخدم سيقانها الطويلة في صناعة السواك. الدُّبِّيَّان، أبو عمر دُبِّيَّان بن محمد، موسوعة أحكام الطهارة، (الناشر: مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط2، 2005 م) ج4، ص857.

625 هو علم يعرف به كيفية التركيب العربي صحة وسقاماً، وكيفية ما يتعلّق بالألفاظ من حيث وقوعها فيه، من حيث هو أو لا و وقوعها فيه؛ كذا في الإرشاد. الحنفي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص23.

626 قال القونوي في إضافة الفاتحة إلى الكتاب إضافة بمعنى اللام: "لامية من إضافة الجزء إلى الكل إذ المراد بالكتاب الكل كما هو الظاهر لا المعنى الكلي فإن الكلي لا أول له فالمختار أن الكتاب هو مجموع المنزل وهو ما نقل إلينا بين دفتي المصاحف تواتراً كما في التنقيح" وهذا ما رجحه أبو السعود ووافقهم الشرواني. القونوي؛ حاشية القونوي على تفسير البيضاوي ومعه حاشية ابن التمجيد، ج1، ص50.

627 قال الشرواني بعدم جواز أن تكون إضافة سورة فاتحة الكتاب إضافة بحسب المعنى ثانياً، فتكون السورة كما أضيفت للفاتحة أولاً أضيفت للكتاب. قال في شرح ملا جامي على متن الكافية: "إن المضاف بحسب المعنى ثانياً كما في حب رمانك فإنه مع كونه مضافاً إلى الرمان مضاف إلى الكاف؛ إذ الحب أضيف إلى الرمان أولاً فالتسبب منه بعض التعريف ثم أضيف إلى المخاطب ثانياً لزيادة

والسورة طائفة مترجمة من القرآن أفلها ثلاث آيات، وسيجيء تفصيلها في كلام المصنف.⁶²⁹ وفتحة الشيء يُطلق على أوله كالحاتمة على آخره، فلا بدّ هناك من أمورٍ متميزةٍ مرتبةٍ ترتيباً حسبياً أو عقلياً سواءً كانت مجتمعةً في الوجود كالسور القرآنية باعتبار وجودها الخطي، أو متعاقبةً فيه كالسور المذكورة باعتبار وجودها اللفظي، وسواءً كانت تلك الأمور أجزاءً للكُلِّ، أو جزئياتٍ للكُلِّ فيما⁶³⁰ لا ترتب فيه كالباب وإن تعلّق به الفتح، لكن لا فاتحة له⁶³¹ ثم اختلفوا في أصلها⁶³²، فقيل: هي في الأصل مصدرٌ بمعنى الفتح كالكاذبة بمعنى الكذب، والثاء من أصل الكلمة كرحمة ونعمة وبركة، ثم أُطلقت على أول الشيء تسميةً للمفعول بالمصدر؛ لأنّ الفتح يتعلّق به أولاً وبالذات وبواسطته يتعلّق بالمجموع ثانياً، وبالعرض فهناك فتحٌ واحد يتعلّق به حقيقةً، وبالمجموع مجازاً كحركة جالس السفينة، فيكون واسطةً في الغروض، ولا يجوز أن يكون واسطةً في الثبوت؛ إذ لا بدّ فيها⁶³³ من عُروضين: أحدهما للواسطة، والثاني

التعريف". جامي، عبد الرحمن بن احمد، شرح ملا جامي على متن الكافية في النحو، محقق: مصطفى، على محمد (ناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان) ج1، ص367.

⁶²⁸ أ: أي الشيء المسمى بهذا الاسم. فائدة.

⁶²⁹ قال المصنف في تفسير الآية الثلاثة والعشرين لسورة البقرة: "والسورة الطائفة من القرآن المترجمة التي أفلها ثلاث آيات". البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص57.

⁶³⁰ ج: مما.

⁶³¹ ب: لا يكون له فاتحة.

⁶³² فيها عدة أقوال الأول: أنها صفة مشتقة، والثاني: أن الفاتحة مصدر، وهذا ما ذهب إليه الجرجاني بقوله: "الفاتحة كالكاذبة بمعنى الكذب، ثم أطلق على أول الشيء تسميةً للمفعول بالمصدر لأنّ الفتح يتعلّق به أولاً، ثم بواسطته يتعلّق بالمجموع، فهو المفتوح الأول." الثالث: قيل وصف والثاء فيه للمبالغة. ويرد القول الثاني: قلة فاعلة في المصادر كما قاله الشريف. ويرد الثالث عدم ظهور قصد المبالغة. الجرجاني، أبي الحسن علي بن محمد، الحاشية على الكشاف للزمخشري، تحقيق: رشيد بن عمر أعرضي، (دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، سنة 2016) ص127.

⁶³³ ب+ إن كانت محمولة.

لِذِي الْوَاسِطَةِ، وَيَكُونُ الْأَوَّلُ عَلَّةً لِلثَّانِي / [14و] كَمَا⁶³⁴ حَقَّقَ فِي مَوْضِعِهِ⁶³⁵، وَلَا يَتَأْتِي هَذَا فِي الْخَاتِمَةِ؛
لَأَنَّ الْحَتْمَ لَا يَتَعَلَّقُ حَقِيقَتُهُ إِلَّا بِالْآخِرِ.

وقيل: صفةٌ جُعِلَتْ اسماً لأوَّلِ الشَّيْءِ؛ إذ به يَتَعَلَّقُ الْفَتْحُ بِمَجْمُوعِهِ؛ فَهُوَ كَالْبَاعِثِ عَلَى الْفَتْحِ،
فَكَمَا يُطْلَقُ صَيْغَةُ الْفَاعِلِ عَلَى الْبَاعِثِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ﴾ [الأنبياء: 63 / 21] أُطْلِقَتْ
الْفَاتِحَةُ أَيْضاً عَلَيْهِ. وَالتَّاءُ⁶³⁶ عِلَامَةٌ لِلنَّقْلِ مِنَ الْوَصْفِيَّةِ إِلَى الْاسْمِيَّةِ كَمَا فِي الذَّبِيحَةِ، وَاسْتَحْسَنَهُ الْعَلَامَةُ
الشَّرِيفُ وَقَالَ⁶³⁷: "هَذَا هُوَ الْوَجْهُ لِأَنَّ (فَاعِلَةً) فِي الْمَصَادِرِ قَلِيلَةٌ. وَالْكِتَابُ كَالْقُرْآنِ يُطْلَقُ عَلَى الْمَجْمُوعِ
الْمَنْزَلِ الْمَكْتُوبِ فِي الْمُصْحَفِ، وَعَلَى الْقَدْرِ الْمَشْتَرَكِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَجْزَائِهِ وَهُوَ الْمَنْزَلُ" إِلَى آخِرِهِ بِمَحْذَفٍ قَيَّدَ
الْمَجْمُوعَ فِيهِ⁶³⁸.

فمَعْنَى فَاتِحَةِ الْكِتَابِ أَوَّلُ أَجْزَائِهِ، أَوْ أَوَّلُ أَفْرَادِهِ؛ لِأَنَّ مَنَاطَ الْأَوَّلِيَّةِ هُوَ التَّرْتِبُ وَالِاخْتِصَاصُ لَهُ
بِالْأَجْزَاءِ، كَيْفَ؟! وَقَدْ قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾ [آل عمران:

634 ب+ في برهان الكلمى على ما.

635 ب+ وإن كانت مبيانية فلا بد أن يكون علة في نفس الأمر للثبوت الذي الواسطة كتبوت السطح للجسم بواسطة الانتهاء وما نحن فيه
ليس منهما في شيء.

636 القول الأول: إن التاء في الفاتحة للنقل من الوصفية إلى الاسمية، وهو ما رجحه الشرواني، واستحسنه الجرجاني. قال الرضي في أنواع
التاء: "الثالث عشر: دخولها أمانة للنقل من الوصفية إلى الاسمية، وعلامة لكون الوصف غالباً غير محتاج إلى موصوف، كالنطيحة والذبيحة." فتكون
الفاتحة كالدابة في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ﴾ كما قاله الألويسي في كتابه روح المعاني: "والتاء فيها للنقل إلى الاسمية لا
للتأنيث، وقيل دابة واحد داب كخائنة وخائن". وقيل: إنها للمبالغة وهي التي تؤكد أحياناً وزن الفاعل كـ "زاوية" و "نابغة". والتاء التي تلحق
بالأسماء لها دلالات كثيرة باللغة منها: تاء التأنيث للدالة على أنه مؤنث عن تذكير نحو: (عائشة وقائمة)، وبيان مفرد الجنس نحو: (تمرة)،
وتأكيد المبالغة كـ (علامة)، ومعاقبة الياء، والنسب، وتأكيد التأنيث وغيرهم. قال ابن عاشور: "قال التفتزاني في شرح الكشاف: ولعدم
اختصاص الفاتحة والخاتمة بالسورة ونحوها كانت التاء للنقل من الوصفية إلى الاسمية وليست لتأنيث الموصوف في الأصل، لأنهم يقولون فاتحة
وخاتمة دائماً لا في خصوص جريانه على موصوف مؤنث كالسورة والقطعة، وذلك كقولهم فلان خاتمة العلماء، وكقول الحريري في المقامة
الأولى أدتني خاتمة المطاف، وهدتني فاتحة الألطاف." الأسترابادي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر،
(الناشر: مؤسسة الصادق طهران، 1975م) ص 329؛ الألويسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج3، ص 384؛

ابن عاشور، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، ج1، ص 131.

637 الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص 127.

638 ب ج- فيه.

[96/3]639. ولا شك أن مفهوم (بيت وضع للناس) مفهوم كلي، (والذي بيكّة) فردٌ أوّل منه، فلا تُصغّر

إلى ما يُقال كونها أوّلاً إنّما هو بالقياس إلى المجموع، لا القدر المشترك. وبالجملة: ما ذكر معنى التركيب

الإضافي للفظ (فاتحة الكتاب)، ثمّ صارت بالغلبة علماً لسورة الحمد، فإن اعتبر التعدّد بتعدّد المحالّ

واختلاف المتلقّطين فعلم جنسي كما هو التحقيق في أسامي الكتب على ما تقرّر في محله، وإن لم يُعتبر

ذلك التعدّد بناءً على أنّها تدقيق حكمي لا يُلتمت إلى أمثاله في الصناعات العربية⁶⁴⁰ فعلم شخصي.

وقد يُطلق عليها "الفاتحة" وحدها، فإنّما أن يكون اللام عوضاً عن المُضاف إليه، أو يكون علماً آخر

بالغلبة أيضاً بجعل اللام لازمةً مثل الصعق.

المبحث الثاني: تسميتها بـ "أم الكتاب"

[تسمية الفاتحة بأم القرآن]

قوله⁶⁴¹: "وتُسمّى أمّ القرآن"⁶⁴² معطوفٌ على ما تضمّنه قوله⁶⁴³: "سورة فاتحة الكتاب" فإنّه

بالمعنى الذي ذكرناه في فؤة قولنا: تُسمّى هذه السورة باسم فاتحة الكتاب.

639 أ: وأول البشر آدم عليه السلام. فائدة.

640 ب- العربية.

641 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

642 لقد ثبت تسمية الفاتحة بأم القرآن أو أم الكتاب بعدد من الأحاديث النبوية الشريفة منها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (كل صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج) أي منقوصة مخدوجة؛ خداجا نقص، والحامل ألقت ولدها قبل تمام أيامه وإن كان تام الخلق فهي خداج. علل المفسرون سبب تسميتها "أم القرآن" بعدة أسباب فذهب الزمخشري والبيضاوي والألوسي وقدمه الرازي وغيرهم إلى أنّها سميت أمّاً لأن الأم هي الأصل والمنشأ. ولاشتمال على جميع أغراض القرآن من إثبات الثناء على الله وتوحيد الألوهية والربوبية، وإخلاص العبادة له تعالى وبيان الوعد والوعيد، فجمعت المعاني التي فُرقت في القرآن الكريم. وطلب الهداية الذي جاء القرآن لتفصيله. أما القول الثاني ما ذكره البخاري بقوله: (سميت أم الكتاب لأنها يبدأ بكتابتها في المصحف وبقراءتها في الصلاة). فإن العرب تسمي كل مبتدئ متقدم لأمر إذا كانت له توابع تتبعه أمّاً. فسميت أم القرآن أو أم الكتاب لأنها أمتته وتبع لها باقي السور. قال السيوطي في الإتقان: "وَإِخْتِلافٌ لِمُ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ فَقِيلَ: لَأَنَّهَا يُبْدَأُ بِكِتَابَتِهَا فِي الْمَصَاحِفِ وَبِقِرَاءَتِهَا فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ السُّورَةِ قَالَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ فِي تَجَاوِزِهِ وَجَزَمَ بِهِ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ وَاسْتَشْكَلَ بِأَنَّ ذَلِكَ يُنَاسِبُ تَسْمِيَتَهَا فَاتِحَةَ الْكِتَابِ لَا أُمَّ الْكِتَابِ وَأَجِيبُ بِأَنَّ ذَلِكَ بِالنَّظَرِ إِلَى أَنَّ الْأُمَّ مَبْتَدَأُ الْوَلَدِ قَالَ الْمَاوَرِدِيُّ: سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِتَقْدِيمِهَا وَتَأَخُّرِ مَا سِوَاهَا تَبَعًا لَهَا لِأَنَّهَا أُمَّهُ أَيْ تَقْدَمُ وَهَذَا يُقَالُ لِزَيْتَةِ الْحَرْبِ أُمَّ لِتَقْدِيمِهَا وَاتِّبَاعِ الْجَيْشِ لَهَا. وَيُقَالُ لِمَا مَضَى مِنْ سِنِي الْإِنْسَانِ أُمَّ لِتَقْدِيمِهَا وَلِمَكَّةَ أُمَّ الْقُرَى لِتَقْدِيمِهَا عَلَى سَائِرِ الْقُرَى" هذا الوجه اختاره الطبري وابن عطية وابن كثير وغيرهم. وذكر الألوسي وجوهاً أخرى قائلاً: "بما قيل في وجه التسمية بذلك لأنها أفضل السور، أو لأن حرمتها كحرمة القرآن كله، أو لأن مفرغ أهل الإيمان إليها،

قوله⁶⁴⁴: "لأنَّها مَفْتَتَحُه ومَبْدُؤُه" توهم بعضهم أنَّ الأوَّل بيانٌ لوجه التسمية بفاتحة الكتاب، والثاني لوجه التسمية⁶⁴⁵ بِأَمِّ القرآن، أقول: لفظ المَفْتَتَح وإن كان له مزيدٌ مُناسبةٌ للتسمية الأولى إلا أنَّ قوله⁶⁴⁶: "فكأنَّها أصلُه ومنشؤُه" لا يُناسبه؛ لأنَّ كونها مُشابهةً للأصل والمنشأ إنما يلائم التسمية بالأم، ولا يلائم التسمية بالفاتحة، وهو ظاهرٌ على أنَّ التسمية الأولى لم تُذكر صريحاً في كلام المصنّف.

نعم، ينقدح من هذا وجهٌ آخرٌ للتسمية بالفاتحة غيرُ الوجوه المتروكة⁶⁴⁷ لظهورها، فالحقُّ الحقيقُ بالقبول أنَّهما / [15ظ] وجهانٌ للتسمية الثانية، أي: سُميت هذه السورة بِأَمِّ الكتاب لوجهين: أحدهما أنَّها مُفتتحة، أي: محلُّ افتتاحه أو آلهُ افتتاحه كتابةً وقراءةً ونزولاً أيضاً على قول الأقلين، وثانيهما: أنَّها مَبْدُؤُه، أي: جُزؤه الأوَّل. ولما لم تكن المفتتحة بالمعنى المذكور وكذلك المبدئية مُلائمةً للتسمية بالأم بحسب الظاهر - لأنَّ الأمَّ ليست مُفتتحة الولدِ ولا أوَّلُه - أوضحها بقوله⁶⁴⁸: "فكأنَّها أصلُه ومنشؤُه" وتوضيحه أنَّها باعتبار كونها مُفتتحةً يُشبهه الأصل في أنَّ تحقُّق الشيء متأخِّر عن تحقُّق مفتتحة، كما أنَّ تحقُّق الفرع متأخِّر عن تحقُّق الأصل، وكذا باعتبار كونها مبدئاً و⁶⁴⁹ أولاً يشبهه المنشأ أي العلة في أنَّ تحقُّق البواقي متأخِّر عن تحقُّق الأوَّل، كما أنَّ تحقُّق المعلول بالنسبة إلى العلة كذلك، فأشبهت الأمَّ التي هي أيضاً أصلٌ للولد ومنشأً له، فسُميت لهذه المناسبة التامة بِأَمِّ الكتاب، هذا ما قصده. والله أعلم بالصواب.

أو لأنها محكمة والمحكمات أم الكتاب" إلا أنه ضعفهم بقوله: "قيل". الألويسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج1، ص38-45؛ الرازي، التفسير الكبير، ج1، ص ١٥٦؛ السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج1، ص ١٨٩.

⁶⁴³ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

⁶⁴⁴ نفس المصدر، ج1، ص25.

⁶⁴⁵ ج- بفاتحة الكتاب والثاني لوجه التسمية.

⁶⁴⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

⁶⁴⁷ أ: والوجوه المتروكة هو ما أشير إليه سابقاً كونها متعلق بالفتح أولاً وكونها كالباعث على الفتح وغير ذلك. فائدة.

⁶⁴⁸ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

⁶⁴⁹ ج- و.

قوله⁶⁵⁰: "ولذلك تُسمَّى أساساً" أي: ⁶⁵¹تُسمَّى الفاتحة أساساً⁶⁵² لذلك الوجه المذكور من كونها كالأصل والمنشأ، فقوله⁶⁵³: "وتُسمَّى أساساً" معطوفٌ على قوله⁶⁵⁴: "وتُسمَّى أمَّ القرآن" إلا أنه قدَّم الجارَ والمجرورَ إشعاراً بأنَّ وجهَ هذه التَّسميةِ منحصرٌ في المُشارِ إليه بذلك، بخلافِ التسميةِ بأمَّ القرآن؛ فإنَّ لها وجوهاً أُخرى، كما سيُجيءُ بُعيدَ هذا⁶⁵⁵.

قيل: المُشارُ إليه بذلك هو كونها مُفتَّحة ومبدأه، ولا دَخَلَ للأصلِ والمنشئةِ في تسميتها أساساً. أقول: بل لهما مدخلةٌ تامَّةٌ في تلك التَّسميةِ، فإنَّ الأصلَ ما يُبتنى عليه الشَّيءُ، والمنشأُ ما ينشأُ منه الشَّيءُ، ولا شكَّ أنَّ أساسَ البناءِ أصلٌ له، وعليه يُبتنى ومنه ينشأُ البناءُ.

المطلبُ الأوَّلُ: اشتمالها على ما في القرآن

قوله⁶⁵⁶: "أو لأَنَّها تشتمِلُ على ما فيه" أي: أو نقولُ: تُسمَّى أمَّ القرآن؛ لاشتمالها على ما فيه فهو معطوفٌ على قوله⁶⁵⁷: "لأنَّها مُفتَّحة".

⁶⁵⁰ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

⁶⁵¹ ب ج و.

⁶⁵² قيل سُميت الأساس ذكر الشعبي أنه سمع عبد الله بن عباس يقول: أساس الكتب القرآن، وأساس القرآن فاتحة الكتاب، وأساس الفاتحة "بسم الله الرحمن الرحيم" فإذا اعتللت أو اشتكيت فعليك بالأساس تشف بإذن الله تعالى. وعلل المفسرون سبب تسميتها بالأساس إما لأنها أول سورة في القرآن الكريم؛ وإما لاشتمالها على أشرف المطالب وهو الأساس. وذكر الرازي وجهاً آخر أن أشرف العبادات بعد الإيمان هو الصلاة، ولا تتم الصلاة إلا بالفاتحة. النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، المحقق: الشيخ زكريا عميرات، (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1416 هـ) ج1، ص 83؛ البنسني، أبو عبد الله محمد بن علي البنسني، تفسير مبهمات القرآن «الموسوم بصلة الجمع وعائد التذييل لموصول كتابي الإعلام والتكميل»، دراسة وتحقيق: الدكتور حنيف بن حسن القاسمي، (الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط1، 1411 هـ - 1991 م) ج1، ص 115؛ الرازي، التفسير الكبير، ج1، ص 109.

⁶⁵³ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

⁶⁵⁴ نفس المصدر، ج1، ص25.

⁶⁵⁵ أي أن الوجهين اللذان ذكرهما الشرواني بقوله: "سُميت هذه السورة بأمَّ الكتاب لوجهين: أحدهما أنَّها مُفتَّحة، أي: محلُّ افتتاحه أو آلهُ افتتاحه كتابةً وقراءةً ونزولاً أيضاً على قول الأفلين، وثانيهما: أنَّها مبدؤه، أي: جزؤه الأوَّل" هما تعليل أيضاً لتسميتها أساساً. وأما تسميتها بأمَّ القرآن فله سببان آخران الأوَّل: اشتمالها على ما في القرآن من ثناء على الله وتعبد بأمره وتحميه وبيان الوعد والوعيد والثاني: اشتمالها على مجمل معاني القرآن كما سيُجيءُ ذكره.

⁶⁵⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

ثُمَّ لَمَّا لَمْ تَكُنِ الْفَاتِحَةُ مُشْتَمِلَةً عَلَى جَمِيعِ مَا فِي الْقُرْآنِ لَمْ يَكْتَفِ بِقَوْلِهِ⁶⁵⁸: "مَا فِيهِ" لِكَوْنِ كَلِمَةِ "مَا" ظَاهِرَةً فِي الْعَمُومِ، بَلْ أَخْرَجَهَا مِنَ الْعَمُومِ بِأَنَّ بَيْنَهُمَا بِقَوْلِهِ⁶⁵⁹: "مِنَ الشَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ، وَالتَّعْبُدِ بِأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ، وَبَيَانِ وَعْدِهِ وَوَعِيدِهِ" فَيَرْجِعُ بَعْدَ الْبَيَانِ إِلَى أَهْمَا تَشْتَمِلُ عَلَى مُعْظَمِ مَا فِيهِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي بَعْضِ النُّسخِ مِنْ قَوْلِهِ⁶⁶⁰: "تَشْتَمِلُ عَلَى أَصُولِ مَا فِيهِ".

قال الإمام حُجَّةُ الْإِسْلَامِ⁶⁶¹: إِنَّ الْأُمُورَ الثَّلَاثَةَ مُشْتَمِلَةً عَلَى مُعْظَمِ مَا فِيهِ، وَبَيَّنَّهُ بِقَوْلِهِ: "إِنِّي وَجَدْتُ جَمِيعَ مَعَانِي الْقُرْآنِ مَنْحَصِرَةً فِي عَشْرَةِ أَشْيَاءَ: مَعْرِفَةِ ذَاتِهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ وَأَحْوَالِ الْآخِرَةِ، وَبَيَانِ تَحْلِيَةِ النَّفْسِ/[15و] بِالْأَخْلَاقِ الْجَمِيلَةِ، وَتَحْلِيلِهَا عَنِ الْأَوْصَافِ الرَّذِيلَةِ، وَبَيَانِ أَحْوَالِ السُّعْدَاءِ، وَأَحْوَالِ الْأَشْقِيَاءِ، وَمُحَاجَّةِ الْكُفَّارِ، وَأَحْكَامِ الْفَقْهِ".

"فَالشَّنَاءُ عَلَى اللَّهِ" يَشْتَمِلُ عَلَى الْأَرْبَعَةِ الْأَوَّلِ، أَعْنِي: مَعْرِفَةَ ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ⁶⁶³ وَأَحْوَالِ الْآخِرَةِ، "وَالتَّعْبُدُ بِأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ" يَشْتَمِلُ عَلَى الْاِثْنَيْنِ اللَّذَيْنِ بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ، أَعْنِي: التَّحْلِيَةَ وَالتَّحْلِيَةَ، "وَبَيَانُ الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ" يَشْتَمِلُ عَلَى الْاِثْنَيْنِ اللَّذَيْنِ بَعْدَهُمَا، أَعْنِي: بَيَانَ أَحْوَالِ السُّعْدَاءِ وَأَحْوَالِ الْأَشْقِيَاءِ، فَيَبْقَى مِنْ مَعَانِيهِ الْعَشْرَةَ مُحَاجَّةَ الْكُفَّارِ وَأَحْكَامِ الْفَقْهِ، فَتَحَقَّقَ كَوْنُ الْفَاتِحَةِ مُشْتَمِلَةً عَلَى مُعْظَمِ مَا فِي الْقُرْآنِ، هَذَا كَلَامُ الْإِمَامِ.

[تعيينُ مواضعِ اشتمالِ الفاتحةِ على ما في القرآن]

⁶⁵⁷ نفس المصدر ، ج 1، ص 25.

⁶⁵⁸ نفس المصدر ، ج 1، ص 25.

⁶⁵⁹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 25.

⁶⁶⁰ لم أجد لها.

⁶⁶¹ الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، جواهر القرآن، المحقق: الدكتور الشيخ محمد رشيد رضا القباني، (الناشر: دار إحياء العلوم، بيروت، ط 2، 1986 م) ج 1، ص 34.

⁶⁶² أبو حامد محمد الغزالي (505.450هـ) الطوسي النيسابوري، تتلمذ على إمام الحرمين أبو المعالي الجويني، وكان تلامذته كُثُر منهم: أبو النصر أحمد الخمقدي، وأبو سعيد محمد بن أسعد التوقاني. أهم الكتب المنسوبة للغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد. وإحياء علوم الدين. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 14، ص 267؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج 4، ص 216.

⁶⁶³ ج+ وأحواله/ ج- أفعاله.

فإن قُلتَ: في القرآن سوى العشرة المذكورة أمور، وهي القَصَصُ والأمثالُ والمواعظُ، قلتُ: هي

راجعةٌ إلى الثلاثة المذكورة؛ لأنها تُفيدُ تسليمةَ الرسولِ عليه الصلاةُ والسلامُ، والترغيبُ إلى الطاعة، والترهيبُ عن المعصية فيندرجُ فيها.

ثمَّ لا بدَّ هاهنا من تعيينِ مواضعِ اشتمالِ هذه السورةِ الكريمةِ على هذه المقاصدِ الثلاثة: أمَّا التَّنَائُ

أعني: إجراءَ صفاتِ الكمالِ على الله عزَّ وجلَّ، ففي أوَّلِ السُّورةِ إلى قوله: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة]:

[4/1]، وأمَّا التَّعْبُدُ أعني: إيجابُ العبادة⁶⁶⁴ والتَّكْلِيفَ فيكونُ فعلاً له تعالى، أو التَّنَسُّكُ⁶⁶⁵ والعملُ

بموجبِ التَّكْلِيفِ فيكونُ فعلاً للعبد. فقد قال⁶⁶⁶ سيِّدُ المحقِّقين⁶⁶⁷: "هو في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة]:

[5/1] فإنَّ العبادةَ قيامُ العبدِ بحقِّ العبوديَّةِ، وتعبُّدٌ⁶⁶⁸ به من امتثال أو أمرِ المولى ونواهيهِ، أو في قوله:

⁶⁶⁴ عزفت العبادة بأكثر من تعريف الأول: أمَّا اسم جامع لكل الأقوال والأعمال التي يجهها الله ويرضاها، ما ظهر وما بطن منها. الثاني: كل ما يتقرب به العبد إلى الله - جل وعلا - ممتثلاً به الأمر والنهي. قال القوجوي في حاشيته: "فإن قيل: امتثال أوامر المولى ونواهيهِ ليس داخلياً في معنى العبادة ولا لازماً له وإلا لوجب أن تختص العبادة بمن له أمر ونهي وليس كذلك لقوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾ فإذا لا يلزم من اشتمال الفاتحة على قوله: إياك نعبد اشتمالها على التعبد بأمره ونهيهِ وهو المدعي: قلنا: قوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ من قبيل الاستعارة التصريحية التبعية تشبيهاً للتدلل المشركين للأصنام بعبادتهم لها بناء على زعمهم الفاسد فلا ينافي ذلك كون العبادة من لوازم التعبد واشتمال سورة الفاتحة على التعبد المذكور" إن هذين التعريفان وضعاً للعبادة بالمعنى العام الذي هو الطاعة، فهنا لا تقع دون قصد التقرب لله تعالى. ولم توضع للمعنى الخاص وهو الخضوع الذي يقصد به التعبد ويجاز عليه ثواباً، فيكون تدللاً بقصد التعبد، فإن أدَّى لغيره سبحانه كان شركاً. فإن الكثير من الأفعال التي يرضاه الله قد يفعاها المرء دون أن يكون شركاً وعبادة لغيره، كإمالة الأذى عن الطريق، وإطعام جائع. وقد يعبد الله بأفعال لم تذكر بالشرع فتكون عبادته فاسدة غير مقبولة. أما التعريف الثالث ذكر في مدارج السالكين: "هي الحب مع الذل؛ فكل من ذللت له وأطعته وأحبهته دون الله فأنت عابد له." وهذا التعريف ليس بجامع فهناك الكثير من الأفعال التي أمرنا بها وهي ليست بعبادة كالتدلل للوالدين مع حبهم. وذكر أيضاً تعريفاً آخر قال فيه: "العبادة تجمع أصلين: غاية الحب بغاية الذل والخضوع، والعرب تقول: طريق معبد أي مذلل، والتعبد التدلل والخضوع، فمن أحبهته ولم تكن خاضعاً له لم تكن عابداً له، ومن خضعت له بلا محبة لم تكن عابداً له حتى تكون محبا خاضعاً." وهذه المرتبة من العبادة يصلها الأنبياء والأولياء، فينقض التعريف بأن عبادة المسلمين التي لم تصل إلى غاية الخضوع وغاية الحب لا تخرج عن حدِّ العبادة. القوجوي، حاشية محي الدين شيخ زاده، ج1، ص24؛ ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، المحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي، (الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط3، 1416 هـ - 1996 م) ج2، ص 179؛ نفس المصدر، ج1، ص115.

⁶⁶⁵ تنسكُ: تعبَّد؛ مادة: (نسك). الرازي، مختار الصحاح، ج1، ص309.

⁶⁶⁶ المرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص130.

⁶⁶⁷ هو علي بن محمد بن علي الشريف الحسيني ويعرف بشريف الجرجاني. وقد مر ترجمته.

⁶⁶⁸ ب ج+ وما تعبد.

﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: 6/1] إذا أُريدَ به مِلَّةُ الإسلامِ المُشتمَلَةُ على الأحكام، أو في قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: 1/1] لأنَّه لتعليمِ العبادِ فمألٌ معناه قولوا: الحمد لله، والأمرُ بالشَّيءِ إيجاباً يستلزمُ النَّهْيَ عن ضِدِّه.

وأما الوعدُ والوعيدُ ففي قوله: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: 7 / 1] و ﴿الْمَعْصُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: 7/1]، أو في قوله: ﴿يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: 4 / 1] أي: الجزاء؛ فإنَّه يتناولُ الثَّوابَ والعقاب". انتهى كلامه فُدِّسَ سِرُّه.

واعترضَ عليه⁶⁶⁹ سيِّدُ المُدَقِّقِينَ⁶⁷⁰ بوجوهٍ ثلاثة:

أحدها أنَّ امتثالَ أوامرِ المولى ونواهيه ليس مأخوذاً في معنى العبادة ولا لازماً له، وإلَّا لزم أن يختصَّ العبادةُ بمن له أمرٌ ونهي وليس كذلك، قال الله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾ [يونس: 18/10]، فإذاً لا يلزمُ من اشتمالِ الفاتحةِ على التَّعبُدِ اشتمالها⁶⁷¹ على التَّعبُدِ⁶⁷² بالأمرِ والنَّهْيِ الذي هو الدَّعوى. وثانيها⁶⁷³ ما ذكرَ من أنَّ الأمرَ بالشَّيءِ إيجاباً يستلزمُ النَّهْيَ عن ضِدِّه إمَّا يُفيدُ [16ظ] هاهنا لو كان الأمرُ المُقَدَّرُ - وهو قولوا - للوجوبِ، وذلك ممنوعٌ ألا يرى أنَّ تاركه لا يُلام عند كثيرٍ من العلماء؟ وثالثها أنَّ الإِنعامَ كثيراً ما لا يكونُ مسبوقاً بالوعدِ فاشتمالُ "أنعمت عليهم" غيرُ مُسَلِّمٍ، وكذلك بالقياس إلى الوعيد. انتهى.

⁶⁶⁹ القوجوي، حاشية محي الدين شيخ زاده، ج 1، ص 24.

⁶⁷⁰ محمد (محيي الدين) بن مصطفى (مصلح الدين) القوجوي، الحنفي المتوفى (951هـ) درس بمدرسة خواجه خير الدين بالقسطنطينية، وكان مفسراً، وفقهياً من فقهاء الحنفية. من آثاره: شرح وقاية الرواية في مسائل الهداية في فروع الفقه الحنفي، شرح مفتاح العلوم للسكاكي، شرح البردة في مدح النبي صلى الله عليه وسلم. ينظر: الزركلي، الأعلام، ج 7، ص 99؛ الغزي، نجم الدين محمد بن محمد، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، المحقق: خليل المنصور، (الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1997، م 1) ج 2، ص 58؛ الدمشقي، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة، معجم المؤلفين، (الناشر: مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت) ج 12، ص 32.

⁶⁷¹ ج - اشتمالها، صح هامش.

⁶⁷² ج - على التَّعبُد.

⁶⁷³ ب ج + أن.

والجواب عن الأول: أن الكلام ليس في مُطلقِ العبادة، بل في عبادة المؤمنِ لله تعالى، كما يدلُّ عليه⁶⁷⁴ قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: 5/1]، ولا شكَّ أنَّ امتثالَ الأمرِ والنهي مأخوذٌ في عبادته تعالى وإن لم يكن مأخوذاً في المُطلق.

وعن الثاني: أنَّ كونَ تاركه مَلوماً عند الجمهور يكفي⁶⁷⁵ كونَ الأمرِ للوجوب؛ إذ هو تابعٌ لهم على أنَّ تعلمَ القرآن⁶⁷⁶ سَيِّما في أوائل الإسلام كان فرضاً وهو يستلزمُ القراءة.

وعن الثالث: أنَّ المشتَمِلَ على الشيء لا يلزم أن يكون دالاً عليه، بل يكفي فيه أن يكون ما أُريد منه مُستلزماً لذلك الشيء، وهاهنا كذلك؛ إذ المرادُ بالمنعم عليهم على ما ذكره المفسِّرون⁶⁷⁷ الأنبياءُ، وبالمغضوب عليهم والضَّالِّين اليهودُ والنصارى، وهو الواردُ عن النبي صلى الله عليه وسلم⁶⁷⁸ والصَّحابةِ والتابعين وأتباعهم حتى قال⁶⁷⁹ ابنُ أبي حاتم⁶⁸⁰: "لا أعلم في ذلك خِلافاً بين المفسِّرين". وقد يُجاب عن الثَّالثِ: بأنَّ المرادَ بالإنعام وهو الإنعامُ الأخرى أو ما يشتمله⁶⁸¹، أو ما يترتَّب عليه الثَّواب في الآخرة، ففيه إشارةٌ إلى الوعد، وكذلك المرادُ بالغضبِ هو الغضبُ الأخرى، ففيه⁶⁸² إشارةٌ إلى الوعيد.

674 ج - عليه.

675 ب ج + في.

676 أ: القراءة، وما أثبتته: من ب ج القرآن، وهو الصواب.

677 السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، الدر المنثور، (الناشر: دار الفكر - بيروت) ج1، ص41؛ ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1422 هـ) ج1، ص75.

678 الدارمي، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مُعَبَّد، التميمي، أبو حاتم، صحيح ابن حبان، المحقق: شعيب الأرنؤوط، (الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط2، 1993م) ج14/ ص139.

679 السيوطي، الدر المنثور، ج1، ص42.

680 هو أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس التميمي الحنظلي الرازي، الملقب بابن أبي حاتم، المتوفى (327هـ)، صنف في الفقه والعقيدة والحديث، من شيوخه: أبو حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي الرازي ويونس بن حبيب الأصبهاني. ومن كتبه: المسند، الجرح والتعديل، التفسير. ينظر: صلاح الدين، محمد بن شاکر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاکر بن هارون بن شاکر، فوات الوفيات، المحقق: إحسان عباس، (الناشر: دار صادر - بيروت، ط1، 1974م) ج2، ص287.

681 ج: يشملها/ أ: أي معنى الاشتمال الاستلزام كذا قاله فائدة.

682 ب ج: وفيه

ثُمَّ قَالَ 683 قُدِّسَ سِرُّهُ 684: "والوجهُ في انحصارِ مقاصدِ الكتابِ المجيدِ في الأصولِ الثلاثةِ أنَّ القرآنَ أنزلَ إرشاداً للعباد، وإلى معرفةِ المبدأ والمعاد؛ لِيُؤدُّوا حقَّ المبدأ بامتثال ما أمرَ ونهى، ويَدَّخروا بذلك للمعاد مثوبةَ كبرى". وقد يُظنُّ أنَّ هاهنا مَقْصِداً رابعاً هو الدُّعاء والسُّؤالُ في قوله: ﴿أَهْدِنَا﴾ [الفاتحة: 6/1]، ويُجابُّ بأنَّه مُتَّفَرِّعٌ على ما ذكر؛ فَإِنَّ المُعْتَدَّ به من الدُّعاء ما كان في أمرِ الآخرةِ و⁶⁸⁵أداءِ الطَّاعةِ وتركِ المعصيةِ. انتهى.

ويُرَدُّ 686 على هذا أنَّ الوعدَ والوعيدَ أيضاً يتفرَّعان عن 687 التَّعَبُّدِ بالأمر والنَّهي فَلْيَتَرَكَ ذِكْرَهُمَا 688، بل الحقُّ في الجواب أنَّ المقصودَ بالدُّعاء في قوله: ﴿أَهْدِنَا﴾ [الفاتحة: 6/1] الآية طلبُ الثباتِ على الصِّراطِ المستقيمِ الذي هو مِلَّةُ الإسلامِ 689، وهو عينُ 690 التَّعَبُّدِ بالأمر والنَّهي. وأمَّا ما يُقال: كثيرٌ

683 الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص 130.

684 هو علي بن محمد بن علي الشريف الحسني ويعرف بشريف الجرجاني. وقد مر ترجمته.

685 ب ج: أو.

686 ج: ويرده.

687 ب ج: علي.

688 ب+ ما ذكرهما.

689 الصراط المستقيم فسره العلماء بأكثر من قول، فذهب بعضهم أنه القرآن الكريم، وقيل أنه طريق الأنبياء، والقول الجامع أنه دين الإسلام. قال محمد بن الحنفية في قوله عز وجل: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾: هو دين الله الذي لا يقبل من العبادة غيره. وقال ابن عاشور: "عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ دِينُ الْحَقِّ، وَنُقِلَ عَنْهُ أَنَّهُ مِلَّةُ الْإِسْلَامِ، فَكَلَامُهُ يُفَسِّرُ بَعْضُهُ بَعْضًا". قال ابن القيم: "والقول الجامع في تفسير الصراط المستقيم هو الطريق الذي نصبه الله لعباده على ألسنة رسله وجعله موصلاً لعباده إليه ولا طريق لهم سواه، وهو أفراد بالعبودية وإفراد رسله بالطاعة، وهو مضمون شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، ونكتة ذلك وعقده أن تحبه بقلبك كله وترضيه بجهدك فلا يكون في قلبك موضع إلا معمور بحبه ولا تكون إرادة إلا متعلقة بمرضاته وهذا هو الهدى ودين الحق وهو معرفة الحق والعمل به وهو معرفة ما بعث الله به رسله والقيام به، فقل ما شئت من العبارات التي هذا أحسنها وقطب رحاها" قيل: أنه طريق الحج، وهذا القول خاص للعام وأول، ذكره الفضيل بن عياض. ابن عاشور، التَّحْرِيرُ وَالتَّنْوِيرُ «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» ج 1، ص 191؛ ابن قيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، المحقق: علي بن محمد العمران، راجعه: سليمان بن عبد الله العمير (ج 1 - 5)، محمد أجمل الإصلاحي (ج 1 - 2)، جديع بن محمد الجديع (ج 1 - 5)، (الناشر: دار عطاءات العلم "الرياض" - دار ابن حزم "بيروت" ط 5، 1440 هـ - 2019 م) ج 2، ص 52، 690 ج: غير.

من السُّورِ يشتملُ على هذه المعاني ولم يُسَمَّ أُمَّ الْقُرْآنِ فجوابه التَّحْقِيقِيُّ أَنَّ وَجَهَ التَّسْمِيَةِ لَا يَجِبُ إِطْرَافُهُ،
ولقد أَطَبْنَا⁶⁹¹ في هذا المقام لما اقتضاه تحقيقُ المَرَامِ وليس عرضي⁶⁹² سوى ذلك.

المطلبُ الثاني: اشتمالها على مُجْمَلِ معاني القرآن

قوله⁶⁹³: "أو على جُمْلَةٍ معانيه" أي⁶⁹⁴ تُسَمَّى أُمَّ الْقُرْآنِ⁶⁹⁵ لاشتمالها على مُجْمَلِ معانيه
وَمُحْصَلِهَا⁶⁹⁶ فهو معطوفٌ/[16و] على قوله⁶⁹⁷: "ما فيه"، ووجهُ آخرٌ للتَّسْمِيَةِ، وحاصلُ هذين
الوجهين أنَّها سُمِّيَتْ أُمَّ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّهَا لاشتمالها على مُعْظَمِ ما فيه أو على مُجْمَلِ ما فيه اشتبهت⁶⁹⁸ الجِلْدَةَ
الرَّقِيقَةَ المُشْتَمَلَةَ على الدِّمَاغِ وقواها الخمس، فكما سُمِّيَتْ تلك الجِلْدَةُ بِأَمِّ الدِّمَاغِ سُمِّيَتْ هذه بِأَمِّ الْقُرْآنِ؛
وقيل: لَمَّا اشتملت على معاني القرآن مُجْمَلَةً على أحسنِ ترتيب، ثمَّ صارت تلك المعاني مُفَصَّلَةً في سائر
السُّورِ نُزِّلَتْ مِنْزَلَةً مَكَّةَ مِنْ سَائِرِ الْقُرَى، حيث مُهِّدَتْ أَوَّلًا، ثُمَّ دُجِّحَتْ⁶⁹⁹ الأَرْضُ مِنْ تَحْتِهَا، فكما
سُمِّيَتْ مَكَّةُ أُمَّ الْقُرَى سُمِّيَتْ هذه السُّورَةُ أُمَّ الْقُرْآنِ⁷⁰⁰.

691 ج: أطبنا/ أطبنا: أي أطب في الكلام: بالغ في مدح أو ذم؛ مادة: (طب). اليمني، نشوان بن سعيد الحميري، شمس العلوم ودواء
كلام العرب من الكلوم، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإيراني - د يوسف محمد عبد الله (الناشر: دار الفكر
المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية) ط1، 1999 م) ج7، ص 4165.

692 ب: غرضي.

693 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

694 ب ج + أو.

695 ج + لأنها.

696 ج- على مجمل معانيه ومحصلها.

697 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

698 ج: أشبهت.

699 دُجِّحَتْ: أي بسطت؛ مادة: (دحو). الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج6، ص2334.

700 قالوا: إن سورة الفاتحة سميت بأَمِّ الْقُرْآنِ لاشتمالها على المعاني التي فرقت في القرآن الكريم، فكأنَّ سورة الفاتحة موجز القرآن كله تفصيل
لهذا الإيجاز. ولم يوافق الشرواني هذا القول، لأنه لا يصح إلا إذا كانت الفاتحة أَوَّلَ سُورَةٍ نزلت.

أقول: هذا إما يتمُّ إذا كانت الفاتحةُ أوَّلُ سُورَةٍ نزلت وهو قولُ أَقْلٍ الأَقْلِيَّينَ⁷⁰¹، وإنَّ قال⁷⁰²

صاحبُ الكشاف: إنَّه "قولُ الأكثرين". وممَّا ذكرنا عُلِمَ أنَّ "الجملة" بمعنى المُجْمَل لا بمعنى الجميع

على⁷⁰³ ما⁷⁰⁴ توهمه البعض؛ لأنَّ الفاتحةَ ليست مشتملةً على جميع معانيه على التفصيل، وهو المتبادرُ من

لَفْظِ جميع معانيه، فتأمل.

[الحِكْمُ النَّظَرِيَّةُ والأحكامُ العمليَّةُ]

⁷⁰¹ قيل في اختلاف أول ما نزل على رسول الله صل الله عليه وسلم عدة أقول منها -وهو الصحيح-: إن أول ما نزل قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ ولهذا الوجه كثيراً من الأحاديث، روى الشيخان قول عائشة رضي الله عنها: (جاءه الحق وهو في غار حراء، فجاءه الملك فيه، فقال: اقرأ. قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : فقلت: ما أنا بقارئ، فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني، فقال: اقرأ، فقلت: ما أنا بقارئ فغطني الثانية، حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني فقال: اقرأ، فقلت: ما أنا بقارئ الثالثة حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني، فقال: اقرأ باسم ربك الذي خلق حتى بلغ ما لم يعلم، فرجع بها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ترجف بوادره؛ وقالت رضي الله عنها: (أول سورة نزلت من القرآن اقرأ باسم ربك.) كما أخرجه الحاكم والبيهقي وصححاه. أما القول الثاني: أن أول ما نزل قولى تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، قال: سألت جابر بن عبد الله: أي القرآن أنزل قبل؟ قال: يا أيها المدثر، قلت: أو اقرأ باسم ربك؟ قال: أحدثكم ما حدثنا به رسول الله - صلى الله عليه وسلم - . قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (إني جاورت بحراء، فلما قضيت جوارى، نزلت فاستبطنت الوادي، فنظرت أمامي، وخلفي وعن يميني وشمالي، ثم نظرت إلى السماء، فإذا هو - يعني جبريل - فأخذتني رجفة، فأتيت خديجة، فأمرتهم فدثروني، فأنزل الله ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنْذِرْ﴾ ولكن يرد هذا القول بأن السؤال كان عن نزل أول سورة كاملة فيكون نزول سورة المدثر قبل تمام سورة العلق. قال ابن حجر: "أن المراد أول ما نزل بسبب متقدم، وهو ما وقع من التدثر الناشئ عن الرعب، وأما (اقرأ) ابتداء فنزلت بغير سبب متقدم." وقال الكرماني: "أن جابراً استخرج ذلك باجتهاده، وليس هو من روايته، فيقدم عليه ما روته عائشة". القول الثالث: أن أول ما نزل سورة الفاتحة، قال الزمخشري: ذهب ابن عباس ومجاهد إلى أن أول سورة نزلت (اقرأ)، وأكثر المفسرين إلى أن أول سورة نزلت فاتحة الكتاب. ردّ قوله ابن حجر قائلاً: "والذي ذهب إليه أكثر الأئمة هو الأول. وأما الذي نسبته إلى الأكثر فلم يقل به إلا عدد أقل من القليل بالنسبة إلى من قال بالأول". عن جابر بن زيد قال: أول ما أنزل الله من القرآن بمكة: اقرأ باسم ربك، ثم ن والقلم، ثم يا أيها المزمل ثم يا أيها المدثر ثم الفاتحة.. الخ. اعتمد الجعبري على هذا القول في قصديته "تقريب المأمول في ترتيب النزول" فقال في مطلعها:

مَكِّيَّهَا سِتًّا تَمَانُونَ اغْتَلَّتْ نُظِمْتُ عَلَى وَفْقِ النَّزُولِ لِمَنْ تَلَا
اقْرَأْ وَتُونَ مُرْتَمِلًا مُدَّثِّرًا وَالْحَمْدُ تَبَّتْ كَوْرَتِ الْأَعْلَى عَالَا

ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، (الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1379) ج8، ص 678؛ السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج1، ص94؛ ابن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج8، ص 714.

⁷⁰² الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج4، ص775.

⁷⁰³ ج- على.

⁷⁰⁴ ج: كما.

قوله⁷⁰⁵: "مِنَ الْحِكْمِ النَّظَرِيَّةِ وَالْأَحْكَامِ الْعَمَلِيَّةِ" بيانٌ للمعاني⁷⁰⁶ للجُمْلَةِ، وإلَّا لَاتَّحَدَّ الْمُجْمَلُ⁷⁰⁷ والمُفْصَّلُ⁷⁰⁸؛ لأنَّ معانيه أيضاً هي تلك الحِكْمُ والأَحْكَامُ، وتوضيحُ المقام أنَّ للقرآن معاني، وهي الأمورُ المُفْصَّلَةُ فيه⁷⁰⁹ مُجْمَلٌ وهو استكمالُ النَّفْسِ بِحَسَبِ الْقُوَّةِ النَّظَرِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ، وهذا لا يحصل إلا بسلوكِ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ.

قال⁷¹⁰ المصنف في تفسير قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَأَعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ [آل عمران: 51/3]: "إنَّه تعالى شَرَّعَ في الدَّعْوَةِ وأشار إليها بالقولِ المُجْمَلِ فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾ أشار إلى استكمالِ الْقُوَّةِ النَّظَرِيَّةِ بِالْإِعْتِقَادِ الْحَقِّ الَّذِي غَايَتُهُ التَّوْحِيدُ وقال: ﴿فَاعْبُدُوهُ﴾ [آل عمران: 51/3] إشارةً إلى استكمالِ الْقُوَّةِ الْعَمَلِيَّةِ؛ فَإِنَّهُ بِمُلَازِمَةِ الطَّاعَةِ⁷¹¹ التي هي الإتيانُ بالأوامرِ والانتهاؤُ عن النَّوَاهِي، ثم قرَّر ذلك بأنَّ بَيَّنَّ أَنَّ الْجَمْعَ بين الأمرين هو الطَّرِيقُ الْمَشْهُودُ له بِالْإِسْتِقَامَةِ" انتهى.

⁷⁰⁵ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

⁷⁰⁶ ب ج + لا.

⁷⁰⁷ الجمل: ما تردد بين محتملين فأكثر على السواء، مثلاً: لفظ "قرء" أو القرء يطلق في لسان العرب على الظهر وعلى الخيض، فإذا استعمل في الكتاب والسنة - حينئذ - نعب عنه باعتبار نفسه دون نظر إلى المبين نقول هذا لفظ جمل لأنه تردد بين محتملين على السواء ليس هو في أحدهما أظهر من الآخر ولذلك قال: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: 228]. ابن النجار، شرح الكوكب المنير = المختبر المبتكر شرح المختصر، ج3، ص414.

⁷⁰⁸ المفصل: ما يلي المثاني من قصار السور؛ سميت مفصلاً لقصورها وكثرة الفضول فيها بسطر: بسم الله الرحمن الرحيم. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، غريب القرآن، المحقق: أحمد صقر، (الناشر: دار الكتب العلمية "لعلها مصورة عن الطبعة المصرية" السنة: 1398 هـ - 1978 م) ص36.

⁷⁰⁹ ب ج + من مقاصد الحكميتين وتلك المعاني المفصلة فيه

⁷¹⁰ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج2، ص18.

⁷¹¹ الطاعة: إنما فهي موافقة الأمر، وقالت المعتزلة: الطاعة موافقة المراد، والمعصية مخالفة المراد. ينظر، ابن عقيل، أبو الوفاء، علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الظفري، الواضح في أصول الفقه، المحقق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، (الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط1، 1420 هـ - 1999 م) ج1، ص134؛ ابن الفراء، العدة في أصول الفقه، ج1، ص163.

فقوله⁷¹²: "التي هي سلوك الطريق المستقيم" في محل الجر على أنه صفة لجملة معانيه، لا للحكم

النظرية والأحكام العملية، ولا للأخير وحدها على ما توهم. ومن هاهنا تبين الفرق بين هذين الوجهين للتسمية، حيث أُشير إلى أن مبنى هذا الوجه الأخير على جعل مقاصد القرآن الحكمة النظرية والعملية المتضمنة للأمور الثلاثة المذكورة في الوجه الأول وغيرها، وإن اشتمال الفاتحة عليها باعتبار أن بعض⁷¹³ أجزائها مشتمل على مجملها ومحصّلها وهو قوله: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: 6/1] إلى الآخر، وإن مبنى الوجه الأول / [17ظ] على جعل مقاصده ما ذكر من الأمور الثلاثة، وإن اشتمال الفاتحة عليها باعتبار جميع أجزائها.

ثم إن المراد بالحكم النظرية الأصول الاعتقادية⁷¹⁴ التي يكون المقصود فيها الاعتقادات الحاصلة بالنظر، فيندرج فيها الإلهيات والنبوات وما يتعلّق بأحوال المعاد⁷¹⁵، وما يتعلّق بأحوال أعيان الموجودات التي ليس لقدرتنا واختيارنا مدخل فيها كالسّماء والأرض؛ فإنّ التفكّر فيها لئسندلّ بها على وجود الصّانع وصفاته العلى من جملة⁷¹⁶ مقاصد القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ الآية [ال عمران: 3/191].

والمراد "بالأحكام العملية" الأحكام المتعلقة بكيفية العمل من وجوب الواجبات وحرمة

المحرّمات.

⁷¹² البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 25.

⁷¹³ ج - بعض.

⁷¹⁴ ب ج + أي.

⁷¹⁵ ب - وما يتعلّق بأحوال المعاد، صح هامش.

⁷¹⁶ ج: جهة.

قوله⁷¹⁷: "والاطِّلاعُ على مراتب السُّعداءِ ومنازل الأشقياءِ" بالرَّفْعِ عطفٌ⁷¹⁸ على السُّلوكِ داخلٌ معه في بيانٍ مُجْمَلٍ معانيه إلا أنَّ العُمدةَ هو السلوكُ والاطِّلاعُ المذكورُ من تَمَّتِهِ؛ إذ بذلك الاطِّلاعُ تحسُّلُ الرغبةِ في الثَّوابِ والرَّهبةِ عن العقابِ، ولهما مزيدٌ مُدخِلِيَّةٌ في سُلوكِ الصِّراطِ المستقيمِ.

المَبْحَثُ الثالثُ: تسميةُ الفاتحةِ بـ "سورةِ الكنزِ، الوافيةِ والكافيةِ، سورةِ الحمدِ، والشُّكرِ، والدُّعاءِ، وتعليمِ المسألةِ والصَّلَاةِ، والشَّافيةِ والشفاءِ".

[تسميةُ الفاتحةِ بسورةِ الكنزِ وبالوافيةِ والكافيةِ، وتعليلُ التَّسميةِ]

قوله⁷¹⁹: "وسورةِ الكنزِ" بالنصبِ عطفٌ على قوله⁷²⁰: "أمَّ القرآنِ"⁷²¹ أي: كما تُسمَّى أمُّ القرآنِ تسمى سورةُ الكنزِ أيضاً، وأمَّا قوله⁷²²: "والوافيةِ والكافيةِ" فإنَّما منصوبتان عطفاً على المُضافِ فيكونُ المعنى: وتسمى الوافيةِ والكافيةِ، وإمَّا⁷²³ مجرورتان عطفاً على المُضافِ إليه فيكونُ المعنى: وتسمى سورةِ الوافيةِ وسورةِ الكافيةِ، وفي هذا وإن لزم بحسبِ الظاهرِ العطفُ على جُزءِ العَلَمِ، وحذفُ بعضِ العَلَمِ إلا أنَّ الظاهرَ أنَّ كُلاًَّ من الكنزِ والوافيةِ والكافيةِ بدون لفظِ السُّورةِ أيضاً عَلِمَ كما في رمضانَ وشهرِ رمضانَ.

قوله⁷²⁴: "لذلك" أي سُمِّيَتْ بهذه الأسماءِ لاشتغالها على ما فيه، أو على جملةِ معانيه؛ فكأنَّها

كنزٌ وافٍ كافٍ فأبى كنزٍ فيه مثلُ جواهرِ المعاني القرآنيَّةِ؟!، وفي القصيدةِ البردة⁷²⁵:

⁷¹⁷ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

⁷¹⁸ ب: معطوف/ج- عطف.

⁷¹⁹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

⁷²⁰ نفس المصدر، ج1، ص25.

⁷²¹ ج- بالنصب عطف على قوله: أم القرآن، صح هامش.

⁷²² البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

⁷²³ ج- وأما.

⁷²⁴ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

⁷²⁵ البوصيري، شرف الدين محمد بن سعيد بن حماد الصنهاجي، بردة المديح (من منشورات دار التراث البوديلمي) ص16.

لها معانٍ كمَوْجِ البحرِ في مدَدٍ وفوقِ جوهرِهِ في الحسنِ والقيمِ.

[تسميةُ الفاتحةِ بسورةِ الحمدِ، والشكرِ والدعاءِ وتعليمِ المسألة]

قوله⁷²⁶: "وسورةُ الحمدِ" بالنصبِ أي: وتسمَّى سورةُ الحمدِ فقوله⁷²⁷: "والشُّكرِ والدُّعاءِ وتعليمِ

المسألة"⁷²⁸ بالجرِّ عطفٌ على الحمدِ، أي: وتسمَّى سورةُ الشكرِ وسورةُ الدعاءِ وسورةُ تعليمِ المسألة.

قوله⁷²⁹: "لاشتمالها عليها" أي: لاشتمالِ الفاتحةِ على كُليِّ من الأمورِ المذكورةِ. أمَّا اشتمالها

على الحمدِ فظاهر، وأمَّا اشتمالها على الشُّكرِ فَلِأَنَّ هذا الحمدَ مادَّةُ اجتماعِهِ مع الشُّكرِ لوقوعه في

مُقابِلَةِ النِّعمةِ، وهي تربيةُ العالمين؛ فَإِنَّ وصفَهُ / [17و] تعالى بأنَّه ربُّ العالمين يُشعرُ بأنَّ استحقاقَهُ تعالى

للحمدِ⁷³⁰ والثناءِ لكونه ربًّا فهو شُكْرٌ أيضاً لوجوبِ كونه في مُقابِلَةِ النِّعمةِ. وأمَّا اشتمالها على الدُّعاءِ

فظاهرٌ؛ لِأَنَّ (اهدنا الصِّراط) طلبُ الهدايةِ، والدُّعاءُ هو الطَّلِبُ. وأمَّا اشتمالها على تعليمِ المسألةِ أي:

تعليمِ طريقِ السُّؤالِ من الله عزَّ وجل، فَلِأَنَّ فيها إشارةً إلى أَنَّ اللائقَ بحالِ الدَّاعي من حيثُ إِنَّه داعٍ أن

بِحمدِ⁷³¹ الله أولاً بما هو أهله ويُثني عليه بربوبيته للعالمين وبكمالِ رحمته، وكونه مالِكاً للأُمورِ ثانياً،

⁷²⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

⁷²⁷ نفس المصدر، ج1، ص25.

⁷²⁸ سميت سورة الحمد لافتتاحها بقوله تعالى ﴿الحمد لله﴾. وسميت بالشكر لاشتمالها على الشكر مقابلة للنعم كالربوبية والرحمة بقوله تعالى: "رب العالمين الرحمن الرحيم" وسميت بسورة الدعاء لقوله تعالى: ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾ وسميت بسورة تعليم المسألة لاشتمالها على المسألة التي هي السؤال وتعليم كيفية طلبه، قال ابن القيم: "ولما كان سؤال الله الهداية إلى الصراط المستقيم أجلّ المطالب ونيله أشرف المواهب: علم الله عباده كيفية سؤاله، وأمرهم أن يقدموا بين يديه حمده والثناء عليه، وتمجيده ثم ذكر عبوديتهم وتوحيدهم، فهاتان وسيلتان إلى مطلوبهم. توسل إليه بأسمائه وصفاته. وتوسل إليه بعبوديته. وهاتان الوسيلتان لا يكاد يرد معهما الدعاء. ويؤيدهما الوسيلتان المذكورتان في حديثي الاسم الأعظم اللذين رواهما ابن حبان في صحيحه، والإمام أحمد والترمذي. أحدهما: حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه قال: «سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً يدعو، ويقول: اللهم إني أسألك بأني أشهد أنك الله الذي لا إله إلا أنت، الأحد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوا أحد. فقال: والذي نفسي بيده، لقد سألت الله باسمه الأعظم، الذي إذا دعي به أجاب، وإذا سئل به أعطى". ابن قيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تفسير القرآن الكريم ابن القيم، المحقق: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية بإشراف الشيخ إبراهيم رمضان، (الناشر: دار ومكتبة الهلال - بيروت، ط 1، 1410 هـ) ص27.

⁷²⁹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

⁷³⁰ ج- للحمد.

⁷³¹ ب ج: بحمد.

ونخص⁷³² عبادته واستعانته به ثالثاً، ثُمَّ يَشْرَعُ فِي طَلْبِ مَآرِيهِ⁷³³، فَإِنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ أَقْرَبُ مِنْ⁷³⁴ الإجابة، وأدعى إلى القبول؛ لما فيه من الإقرار بكمال وجوده تعالى وفرط رحمته، ومن الاعتراف بكمال عجز نفسه واحتياجه.

[تسمية الفاتحة بسورة الصلاة]

قوله⁷³⁵: "والصلاة" أي: وتسمى سورة الصلاة فهو مجرور معطوف على المضاف إليه، ولا يجوز نصبه عطفًا على السورة؛ لأن ما ذكره من وجه التسمية لا يفيد. وما رواه⁷³⁶ أبو هريرة رضي الله عنه انه قال الله عز وجل: ((قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نَصْفَيْنِ))، وقُتِبَتْ بالفاتحة فهو أيضاً لا يُفيد تسميتها صلاة؛ لِمَا قالوا من أنه مجازٌ من باب إطلاق اسم الكلِّ وإرادة الجزء الذي هو ركن، كقوله عليه السلام⁷³⁷: ((الحجُّ عرفة))، ومعلوم أن الإطلاق بطريقة التجوز لا يُسمى تسمية.

[الفرض والواجب عند الحنفية والشافعية]

قوله⁷³⁸: "لوجوب قراءتها أو استحبابها فيها" الأول إشارة إلى مذهب الشافعية⁷³⁹؛ فإنهم لا يُفرقون بين الفرض والواجب⁷⁴⁰ والثاني إشارة إلى مذهب الحنفية؛ فإنهم قد يُطلقون المُستحب⁷⁴¹ على معنى يقابل الفرض، ويتناول الواجب والمُستحب المُتعارف، وهو ما يكون فعله أولى ولا يبلغ إلى رتبة الفريضة⁷⁴².

⁷³² ب ج: ويخص.

⁷³³ مآريه: أي حاجته؛ (عرب). الشيباني، أبو عمرو إسحاق بن مزار الشيباني بالولاء، الجيم، المحقق: إبراهيم الأبياري، راجعه: محمد خلف أحمد (الناشر: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، عام النشر: 1974 م) ج 2، ص 9.

⁷³⁴ ج: إلى.

⁷³⁵ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 25.

⁷³⁶ صحيح مسلم، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، وإِنَّهُ إِذَا لَمْ يُحْسِنِ الْفَاتِحَةَ، وَلَا أَمَكَّنْهُ تَعَلُّمَهَا قَرَأَ مَا تَبَسَّرَ لَهُ مِنْ غَيْرِهَا 395.

⁷³⁷ سنن الترمذي، ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج 889.

⁷³⁸ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 25.

⁷³⁹ الرملي، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أحمد بن حمزة، فتح الرحمن بشرح زيد ابن رسلان، عنى به: الشيخ سيد بن شلتوت الشافعي، باحث شرعي وأمين فتوى بدار الإفتاء ال(مصري الناشر: دار المنهاج، بيروت - لبنان، ط 1، 2009 م) ص 519.

ثُمَّ إِنَّ الْمُصَنِّفَ عَدَلَ عَنْ عِبَارَةِ الْكَشَافِ هَاهُنَا، وَهِيَ قَوْلُهُ⁷⁴³: "لَأَنَّهَا تَكُونُ⁷⁴⁴ فَاضِلَةً أَوْ مُجْزِئَةً بِقِرَاءَتِهَا فِيهَا"؛ لِأَنَّهُ أوردَ عَلَيْهَا أَنَّ الْأَوْلَى أَنْ يُقَالَ: لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ فَاضِلَةً أَوْ مُجْزِئَةً إِلَّا بِقِرَاءَتِهَا فِيهَا لِيُفِيدَ مَا قَصَدَهُ مِنْ تَوْقُفِ الْفَضِيلَةِ وَالْإِجْزَاءِ عَلَى الْفَاتِحَةِ بَيَانًا لِلْمَذْهَبَيْنِ، وَإِنْ أَجَابَ عَنْهُ بَعْضُ شُرَاحِ الْكَشَافِ⁷⁴⁵.

[تَسْمِيَةُ الْفَاتِحَةِ بِالشَّافِيَةِ أَوْ الشِّفَاءِ]

قَوْلُهُ⁷⁴⁶: "وَالشَّافِيَةُ أَوْ الشِّفَاءُ" أَي: وَتُسَمَّى الشَّافِيَةَ أَوْ⁷⁴⁷ الشِّفَاءَ أَي⁷⁴⁸: وَتُسَمَّى سُورَةَ الشَّافِيَةِ، أَوْ سُورَةَ الشِّفَاءِ، فَيَجُوزُ فِيهِمَا النَّصْبُ وَالْجَرُّ.

⁷⁴⁰ ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه. الشافعي، جلال الدين محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المحلي، شرح الورقات في أصول الفقه، قدّم له وحققه وعلّق عليه: الدكتور حسام الدين بن موسى عفانة، صف وتنسيق: حذيفة بن حسام الدين عفانة، (الناشر: جامعة القدس، فلسطين، ط1، 1999م) ج1، ص71.

⁷⁴¹ ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه. أبو زهرة، أصول الفقه، (ملتزم الطبع والنشر دار الفكر العربي)، ص39.
⁷⁴² لم يفرّق الشافعيّة بين لفظي (الفرض) و(الواجب)، فالواجب مثل الفرض تمامًا في مذهب الإمام الشافعيّ، ولا فرق بينهما إلّا في باب الحجّ. فالواجب في باب الحجّ: هو ما لا يتوقّف عليه صحّة الحجّ مثل رمي الجمار والإحرام من الميقات، في حين أنّ الفرض في الحجّ هو ما يتوقّف عليه صحّة الحجّ مثل الوقوف بعرفة وطواف الإفاضة. أمّا الحنفية فقد فرّقوا بين (الفرض) و(الواجب)، فالفرض عندهم هو ما ثبت بدليل قطعيّ، في حين إنّ أطلقوا لفظ (الواجب) على ما ثبت بدليل ظنيّ. ينظر: ابن عقيل، أبو الوفاء عليّ بن عقيل، الواضح في أصول الفقه، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركيّ، (ط1، لبنان، بيروت، مؤسّسة الرسالة، 1420هـ/ 1999م): ج3، ص163. وابن قدامة المقدسيّ، عبد الله بن أحمد، روضة الناظر وجنّة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، (ط2، لبنان، بيروت، مؤسّسة الريان، 1423هـ/ 2002م): ج1، ص103. وفخر الدين الرازيّ، محمّد بن عمر، المحصول، تحقيق: طه جابر قياض العلوانيّ، (ط3، لبنان، بيروت، مؤسّسة الرسالة، 1418هـ/ 1997م): ج1، ص97.

⁷⁴³ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص1.

⁷⁴⁴ ج: لا تكون.

⁷⁴⁵ قال الشريف الجرجاني: "وقد يتوهم أن يقال لأنّها لا تكون فاضلة أو مجزئة إلا بقراءتها فيها لتنفيذ ما قصده من توقف الفضيلة أو الإجزاء على الفاتحة بيانا للمذهبيين. وجوابه: أن التوقف مفهوم من السببية فلا حاجة إلى القصر في العبارة - لا يقال: لعل هناك سبباً آخر. لأننا نقول: الأصل عدمه، وهذا القدر واف بتأدية المقصود في متعارف أهل اللغة." الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص133.
⁷⁴⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

⁷⁴⁷ ب: و.

⁷⁴⁸ ب ج: أو.

⁷⁴⁹ ب ج: و.

قوله⁷⁵⁰: "قوله عليه السلام⁷⁵¹: ((هي شفاء لكلِّ داءٍ))"⁷⁵² يعني: تُسمَّى بهذين الاسمين

لقيام معنى الشفاء بها، وكونه وصفاً/[18ظ] قائماً بها ومحمولاً عليها كما في الحديث، فيكون مُصَحِّحاً للتسمية، وليس المراد أنها تُسمَّى بها⁷⁵³ لتسمية النبي صلى الله عليه وسلم إياها بالشفاء؛ فإنَّ حَمَلَ شيءٍ على شيء لا يدلُّ على تسمية الموضوع بالمحمول⁷⁵⁴، فلا يُقال زيدٌ يسمَّى حيواناً؛ لأنه حيوان.

المَبْحَثُ الرَّابِعُ: تسمية الفاتحة " السبع المثاني "

قوله⁷⁵⁵: "والسَّبْعُ المَثَانِي"⁷⁵⁶ أي: وتُسمَّى السَّبْعُ المَثَانِي مُعَرَّفاً باللام، مثل النجم والصَّعق، ولا

تُسمَّى المَثَانِي بدون ذكر السَّبْع كما وقع في الكشف⁷⁵⁷. وكذلك لا تُسمَّى سورة السَّبْع المَثَانِي؛ لأنَّ المذكورَ في الأحاديثِ النبويَّةِ⁷⁵⁸ هو السَّبْع المَثَانِي لا غير، فهو منصوبٌ عطفاً على السورة.

⁷⁵⁰ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

⁷⁵¹ الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بجرام بن عبد الصمد، مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، تحقيق: حسين سليم أسد الدارمي، (الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 2000م) ج4، ص2122، رقم الباب3413.

⁷⁵² قال الرازي: " عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فَاتِحَةُ الْكِتَابِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ سُوءٍ، وَمَرَّ بَعْضُ الصَّخَابَةِ بِرَجُلٍ مَضْرُوعٍ فَقَرَأَ هَذِهِ السُّورَةَ فِي أُذُنِهِ فَبَرِيءَ فَذَكَرُوهُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: هِيَ أُمُّ الْقُرْآنِ، وَهِيَ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ. وَأَقُولُ: الْأَمْرَاضُ مِنْهَا رُوحَانِيَّةٌ، وَمِنْهَا جُسْمَانِيَّةٌ، وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ تَعَالَى سَمَّى الْكُفْرَ مَرَضًا فَقَالَ تَعَالَى: فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ [البقرة: 10] وَهَذِهِ السُّورَةُ مُشْتَمَلَةٌ عَلَى مَعْرِفَةِ الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ وَالْمُكَاشَفَاتِ، فَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ سَبَبٌ لِحُصُولِ الشِّفَاءِ فِي هَذِهِ الْمَقَامَاتِ الثَّلَاثَةِ". الرازي، التفسير الكبير، ج1، ص109.

⁷⁵³ ج: بهما.

⁷⁵⁴ ج : بالمجهول/ اختلف العلماء في أسماء السور هل هي توقيفية أم اجتهادية، فذهب بعضهم إلى أنها توقيفية واستدلوا على ذلك بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: (شَبَّيْتَنِي هُوْدٌ، وَالوَاقِعَةُ، وَالْمَرْسَلَاتُ، وَعَمَّ يَتَسَاءَلُونَ، وَإِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ)، وبعض العلماء قالوا: أنها اجتهادية، اجتهادها الصحابة عندما جمعوا القرآن الكريم، أما القول الثالث: فهو التوفيق بين القولين، أي أن بعض السور توقيفية وبعضها اجتهادية. ويرى الباحث: إن السور التي ثبت فيها التسميات توقيفية، وأما ما زاد عن ذلك مما لا يثبت عن رسول الله فهي اجتهادية، والهدف من التسمية الدلالة على المسمى فإذا لم نجد للسورة إلا اسماً واحداً مثل سورة العنكبوت وسورة الروم ونحو ذلك، نقول هذه الأسماء توقيفية.

⁷⁵⁵ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

⁷⁵⁶ سميت ب(السبع المثاني) أما السبع فاتفق العلماء لأن عدد آيات الفاتحة سبع آيات. واختلفوا بعد التسمية آية منها أم لا. فعَدَّ الشافعية البسملة آية دون أنعمت عليهم، أي أنهم لم يعدلوا قوله: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ وحده آية، بل عدوه إلى آخر السورة آيةً واحدة. وبعضهم عكس الأمر، وهم المالكية والحنفية. وأما المَثَانِي فقالوا: إنما لأنها تثنى في الصلاة، وهذه العلة ذكرها أكثر العلماء، تثنى أي تقرأ في

المطلب الأول: السبع "عدد آيات الفاتحة"

قوله⁷⁵⁹: "لأنها سبع آيات بالاتفاق" تعليلٌ لتسميتها بالسبع، والآية في الأصل العلامة الدالة

على الشيء، فيطلق على الموضوع⁷⁶⁰؛ لدلالته على وجود الصانع⁷⁶¹، ويُخصُّ بالتكوينية ثم نُقل في

الشرع إلى طائفةٍ مُعيَّنة من القرآن مترجمٌ أو لها وآخرها توفيقاً ويُخصُّ باسم التنزيلية، وهي المراد هاهنا⁷⁶².

وأراد "بالاتفاق" اتفاق القراء والأئمة الأربعة، وإلا فبعض العلماء ذهب⁷⁶³ إلى أنها ست آيات،

وبعضهم إلى أنها ثمان، وبعضهم إلى أنها تسع⁷⁶⁴.

كل ركعة سورة الفاتحة. أو بسبب الانزال، أي لأنها نزلت مرتين مرة بمكة ومرة بالمدينة، وهذا القول ضعيف، وقد قدم البيضاوي التعليل الأقوى. وهذا منهجه حيث يقدم القوي ثم يؤخر القول الضعيف.

⁷⁵⁷ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج2، ص587.

⁷⁵⁸ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ أُمُّ الْقُرْآنِ وَأُمُّ الْكِتَابِ وَالسَّبْعُ الْمَائِي» سنن الترمذي، وَمِنْ سُورَةِ الْحَجْرِ، 3124.

⁷⁵⁹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

⁷⁶⁰ ب ج: المصنوع.

⁷⁶¹ ب ج: صانعه.

⁷⁶² آيات الله نوعان: آيات الله التنزيلية (القرآن الكريم)، وآيات الله التكوينية (في الأنفس والآفاق)، أما آيات الله في الأنفس: قال تعالى: ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: 21].؛ فإن في خلق الإنسان آيات، ومن تفكر في نفسه وجد عبرة وعظة. قال سيد قطب في تفسيره لهذه الآية: "وهذا المخلوق الإنساني هو العجيبة الكبرى في هذه الأرض، ولكنه يغفل عن قيمته وعن أسرارها الكامنة في كيانه حين يغفل قلبه عن الإيمان، وحين يُجرّم نعمة اليقين. إنَّه عجيبة في تكوينه الجسماني في أسرار هذا الجسد، عجيبة في تكوينه الرُّوحي في أسرار هذه النفس، وهو عجيبة في ظاهره وعجيبة في باطنه، وهو يمثل عناصر هذا الكون وأسراره وخفاياه، وحيثما وقف الإنسان يتأمل عجائب نفسه التي بأسرار تدهش وتحير تكوين أعضائه وتوزيعها، وظائفها وطريقة أدائها لهذه الوظائف"، وأما آيات في الآفاق: فمن تفكر في خلق السماء والأرض والنجوم والشمس والقمر والشجر والبحار وتفكر في دقة وعظمة صنعه وروعته وانسجامه رأى آيات الله وعظمته في الآفاق. قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ آيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ * الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [آل عمران: 190 - 191]. أما الآيات التنزيلية فهي كلامه سبحانه وتعالى. قال محمد قطب في كتابه ركائز الإيمان: "إنَّ السائر في رحلة يحتاج إلى دليل يبيِّن له من أن أين تبدأ وأين تنتهي، وأي شيء يجد في الطريق، وأين يمضي وأين يتوقف ليتزود بالزاد، فإن لم يكن معه هذا الدليل فإنه يخطئ ويخطئ عشواء، ونهايته إلى البوار، والرحلة البشرية الكبرى في حاجة إلى دليل يبيِّن للسائر فيها معالم الطريق، والقرآن مرشد السالكين في رحلة الحياة، فهو الذي يُعرِّفنا حقيقة الإنسان ودوره في الأرض، وغاية خلقه وحدود طاقاته، ومنشأه ومصيره، بعبارة أخرى: هو دليل الرحلة البشرية من مبدئها إلى منتهاها". سيد قطب، في ظلال القرآن، (دار الشروق، أسسها محمد المعلم، ط1، 1972م) ج6، ص3379؛ محمد قطب، ركائز الإيمان، حققه وخرج أحاديثه ونسقه، الباحث في القرآن والسنة، علي بن نايف الشحود، (ط1، 1430 هـ - 2009م "مناج - دار المعمور") ج1، ص198.

⁷⁶³ ج- ذهب.

قوله⁷⁶⁵: "إِلَّا أَنْ مِنْهُمْ مَنْ عَدَّ التَّسْمِيَةَ آيَةً دُونَ ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾"⁷⁶⁶ يعني بعدما اتفقوا على أنّها سبع آياتٍ اختلفوا: فبعضُهم وهم الشافعية عدَّ التسمية آيةً منها⁷⁶⁷ دون ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ أي: دُونَ ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ لظهور أَنَّ الصِّلَةَ بدون الموصول لا يكونُ آيةً. فالمعنى أنّهم لم يعدُّوا قوله: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: 7 / 1] وحده آيةً، بل عدُّوه إلى آخر السورة آيةً واحدةً. وبعضُهم عكس الأمر فعَدَّ قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: 7 / 1] وحده آيةً، وما بعده إلى آخر السورة آيةً أخرى، ولم يعدَّ التسمية آيةً منها، وهم المالكية⁷⁶⁸ والحنفية⁷⁶⁹.

المطلب الثاني: المثاني (تنبيتها في الصلاة) (تكرار نزولها)

[وصف الفاتحة بالمثاني]

أ- [السبب الأول: تنبيتها في الصلاة]

⁷⁶⁴ ب: سبع / إن ما اجمع عليه جمهور العلماء بأن سورة الفاتحة سبع آيات، بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجر: 87]. وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((أُمُّ الْقُرْآنِ: هِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي، وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ)).
إِلَّا أَنَّ الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ شَدَّ عَنْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: "إِنَّهُنَّ ثَمَانِ آيَاتٍ". ونسبه القرطبي لعمرو بن عبيد وقيل: بأئمن ست آياتٍ، نُسِبَ هَذَا الْقَوْلَ لِحُسَيْنِ الْجَعْفِيِّ وَنَسَبَهُ ابْنُ عَاشُورٍ إِلَى عَمْرِو بْنِ عَبِيدٍ. قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: "أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ سَبْعُ آيَاتٍ، إِلَّا مَا رُوِيَ عَنْ حُسَيْنِ الْجَعْفِيِّ: أَنَّهَا سِتٌّ، وَهَذَا شَاذٌّ. وَإِلَّا مَا رُوِيَ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُبَيْدٍ أَنَّهُ جَعَلَ "إِيَّاكَ نَعْبُدُ" آيَةً، وَهِيَ عَلَى عِدَّةِ ثَمَانِ آيَاتٍ، وَهَذَا شَاذٌّ". وَقَالَ ابْنُ عَاشُورٍ: "وَهِيَ سَبْعُ آيَاتٍ بِإِتِّفَاقِ الْقُرَّاءِ وَالْمُفَسِّرِينَ، وَلَمْ يَنْبَدْ عَنْ ذَلِكَ إِلَّا الْحُسَيْنُ الْبَصْرِيُّ، قَالَ هِيَ ثَمَانِ آيَاتٍ، وَنُسِبَ أَيْضًا لِعَمْرِو بْنِ عُبَيْدٍ وَإِلَى الْحُسَيْنِ الْجَعْفِيِّ قَالَ هِيَ سِتُّ آيَاتٍ، وَنُسِبَ إِلَى بَعْضِهِمْ غَيْرُ مُعَيَّنٍ أَنَّهَا تَسْعُ آيَاتٍ". الْقُرْطُبِيُّ، الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ، ج 1، ص 114؛ ابن عاشور، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، ج 1، ص 136.

⁷⁶⁵ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 25.

⁷⁶⁶ ج+ إلى آخره.

⁷⁶⁷ البغوي، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي، التهذيب في فقه الإمام الشافعي، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض (الناشر: دار الكتب العلمية، ط 1، 1997 م) ج 2، ص 94؛ الغيتاني، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، (الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت) ج 18، ص 81.

⁷⁶⁸ الثعلبي، أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي، المعونة على مذهب عالم المدينة "الإمام مالك بن أنس"، المحقق: حميش عبد الحق (الناشر: المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز - مكة المكرمة أصل الكتاب: رسالة دكتوراة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة) ص 217؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، ج 1، ص 117.

⁷⁶⁹ الزيلعي، عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، (الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، ط 1، 1313 هـ) ج 1، ص 112.

قوله⁷⁷⁰: "وثُنِّيَ في الصلاة"⁷⁷¹، وصيغة المضارع المجهول مُشَدِّدًا أو مُخَفَّفًا عَطْفٌ على قوله⁷⁷²:

"لأنَّها سبعُ آياتٍ"، وتعليلٌ في الحقيقة لوصفِ السَّبْعِ بالمثاني فيرجعُ إلى أَنَّهُ إنما وصفَ السَّبْعَ بالمثاني؛ لأنَّها

ثُنِّيَ أي: تُكْرَرُ قِرَاءَتُها في الصلاة، ففيه إشارةٌ إلى أَنَّ المثاني جمعٌ مُثْنِيٌّ أو مثناةٌ على صيغةِ اسمِ المفعول بمعنى

مُرَدِّدٍ⁷⁷³، وإلا فقد يُثَلَّثُ وَيُرْبَعُ، أو جمعٌ مَثْنِيٌّ أو مثناةٌ بفتح الميم على صيغةِ مَفْعَلٍ أو مَفْعَلَةٌ من الثَّنِي

بمعنى التثنية، أي: التَّكْرِيرُ والإعادة⁷⁷⁴، ورجح الأخير؛ لأنَّه على الأوَّل يكونُ من المجموع⁷⁷⁵ الشَّاذَّةُ؛

لأنَّ القياسَ بقاءُ حروفِ المفردِ في الجمع، فالقياسُ المُثْنِيَّاتِ/[18و] كالمُرْبَعَاتِ والمُثَلَّثَاتِ في جمعِ

المُرْبَعِ والمُثَلَّثِ، وهاهنا حُذِفَ أحدُ التَّوْنَيْنِ. وَجَوَّزَ المصنِّفُ في سورةِ الحِجْرِ وسورةِ الرُّمِّ أن يكونَ من

الثَّنَاءِ، وقال⁷⁷⁶ في وجهه: لأنَّ كُلَّ واحدٍ مُثْنِيٌّ عليه بالبلاغةِ والإعجاز، ومُثْنِيٌّ على الله بما هو أصله⁷⁷⁷

انتهى. ولا مجالَ له هاهنا لمكانِ قوله⁷⁷⁸: "في الصَّلَاةِ" تَأَمَّلْ يَطْهَرُ، والمرادُ بالصَّلَاةِ مُطْلَقًا⁷⁷⁹ إن لم يُجَوَّزْ

⁷⁷⁰ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

⁷⁷¹ ج + على.

⁷⁷² البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

⁷⁷³ ب ج + ومكرر.

⁷⁷⁴ قال ابن عاشور: - في تفسيره التحرير والتنوير - لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْءَانَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجر: 87]

"(المثاني) يجوز أن يكون جمع مُثْنِيٍّ بضم الميم وتشديد التَّوْنِ اسم مفعول مشتقاً من ثُنِّيَ إذا كَرَّرَ تكريرة . قيل: "المثاني" جمع مثناة بفتح الميم

وسكون التاء المثلثة وبهاء تأنيث في آخره . فهو مشتق من اسم الاثنين. والأصح أن السبع المثاني هي سورة فاتحة الكتاب لأنَّها يثنى بها، أي

تعاد في كلِّ ركعة من الصلاة فاشتقاقها من اسم الإثنين المراد به مطلق التكرير ، فيكون استعماله هذا مجازاً مرسلاً بعلاقة الإطلاق ، أو كناية

لأن التَّكْرِيرَ لازم كما استعملت صيغة التثنية فيه في قوله تعالى : ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [سورة الملك : 4] أي كَرَّاتٍ وفي قولهم : لَيْتَنِكَ

وسعديك ودواليتك. أو هو جمع مثناة مصدرًا ميميًّا على وزن المفعلة أطلق المصدر على المفعول. " ابن عاشور، التحرير والتنوير «تحرير المعنى

السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، ج14، ص80.

⁷⁷⁵ ج: المجموع.

⁷⁷⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج3، ص216.

⁷⁷⁷ ج: أهله.

⁷⁷⁸ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

⁷⁷⁹ ب ج: مطلقها.

التَّنْفُلَ بِرُكْعَةٍ وَاحِدَةٍ⁷⁸⁰، وَإِنْ جَوَّزَ فَالْمُرَادُ أَوْ⁷⁸¹ أَكْثَرُهَا، وَأَمَّا صَلَاةُ الْجَنَازَةِ فِإِطْلَاقُ الصَّلَاةِ عَلَيْهَا بِمَعْنَى الدُّعَاءِ. ثُمَّ إِنَّ المَصْنِفَ عَدَلَ هَاهُنَا عَنْ عِبَارَةِ الكَشَافِ؛ فَإِنَّهُ قَالَ⁷⁸²: -مُوَافِقاً لِمَا فِي الصِّحَاحِ الجَوْهَرِيِّ⁷⁸³ - "لَأَنَّهَا تُتَنَّى فِي كُلِّ رُكْعَةٍ"، وَوَجْهُ العُدُولِ عَدْمُ صِحَّةِ ظَاهِرِهَا وَاحْتِيَاجِهَا إِلَى تَأْوِيلَاتٍ بَعِيدَةٍ كَمَا فَعَلَ⁷⁸⁴ شارحون⁷⁸⁵.

ب- [السبب الثاني: تكرار نزولها]

قوله⁷⁸⁶: "أو الإنزال" بالجرِّ معطوفٌ على "الصَّلَاةِ"، أي: أو تُتَنَّى وتُكْرَرُ فِي الإنزَالِ، فيلزمُ أن يَكُونَ النُّزُولُ وَالتَّكْرُّرُ فِيهِ مُتَرَقِّبًا غَيْرَ مُتَحَقِّقٍ وَقَتَ التَّسْمِيَةِ، فَهَذِهِ التَّسْمِيَةُ إِنْ كَانَتْ مِنْهُ تَعَالَى كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ المَثَانِي﴾ [الحجر: 15/ 87] فلا إشكالٌ فِي صِبْغَةِ

⁷⁸⁰ عدم جواز التنقل بركعة واحدة وهو ما ذهب إليه الحنفية والمالكية؛ قال ابن عثيمين: "صحح بعض العلماء أنه يجوز للإنسان أن يتطوع بركعة لكن مع الكراهة، والذي يظهر لي أنه لا يصح التطوع بركعة، وما ورد عن بعض السلف فهو كغيره من الاجتهادات التي قد تخطئ وقد تصيب، ودليل ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: (صلاة الليل مثنى مثنى) وفي رواية: (صلاة الليل والنهار مثنى مثنى) وهذا يدل على أنه لا يتطوع بركعة واحدة." حكى ابن رشد عن الجمهور أنه لا يتنفل بواحدة. واستدلوا على ذلك بحديث عن ابن عمر رضي الله عنهما: ((أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصَّبْحَ صَلَّى رُكْعَةً وَاحِدَةً، تُؤْتِرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى)). ابن نجم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (2، تصوير: دار الكتاب الإسلامي) ج2، ص61؛ القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، الكافي في فقه أهل المدينة، المحقق: محمد محمد أحمد ولد مادريك الموريتاني، (الناشر: مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط2، 1400هـ/1980م) ج1، ص257؛ ابن عثيمين، محمد بن صالح العثيمين، الشرح الممتع على زاد المستقنع، (دار النشر: دار ابن الجوزي، ط1، 1422 - 1428 هـ) ج4، ص84؛ ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، (الناشر: دار الحديث - القاهرة، د.ط، 1425هـ - 2004م) ج1، ص217؛ الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، المحقق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، (الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1419هـ - 1999م) ج2، ص289.

⁷⁸¹ ب ج - أو.

⁷⁸² الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص1.

⁷⁸³ الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج6، ص2296.

⁷⁸⁴ ج: فعله.

⁷⁸⁵ ب ج: شارحوه/ قال الجرجاني: "فإن قلت: هل يمكن لمن جوز التنفل بها أن يعلل التسمية بأنها تنفى في كل ركعة على أحد التأويلين؟ قلت: نعم على أن يجعل عاماً مخصوصاً، فإن تكررها في أكثر الصلوات والركعات كاف في تسميتها بالمثاني، وأما صلاة الجنابة فلا يرد على أحد في هذه العبارة لأنها لا تسمى ركعة صلا". الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص131.

⁷⁸⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

المستقبل؛ إذ تسميته تعالى مُتَقَدِّمٌ على تَكَرُّرِ إنزاله. وإن كانت من غيره فلا بُدَّ أن يُجَعَلَ من قبيل (علفتها تيناً وماءً بارداً⁷⁸⁷) بأن يُقَدَّرَ العاملُ في المعطوف⁷⁸⁸ عليه⁷⁸⁹ مثل (تُنَيَّبِت) فيكون المعنى أو لأنها تُنَيَّبِت في الإنزال. لا يُقال على تقدير تَكَرُّرِ نزولها يلزم أن يكونَ عددُ آياتها أربعة عشر، كما في⁷⁹⁰ أن قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: 55/ 13]⁷⁹¹ عدَّ إحدى وثلاثين آية؛ لأننا نقول: تعيينُ الآيةِ توقيفي لا مُدْخَل فيه للرأي.

⁷⁸⁷ لم يذكر العلماء نسبة هذا البيت، وأيضاً أُخْتَلَفَ فيه فقال بعضهم هو صدر بيت وعجزه: (حتَّى شنت همالة عينها) وقيل: هو عجز بيت وصدره: (لما حططت الرحل عنها واردا). شاهد من البحر الوافر، ومثله: (زججن الحواجب والعيونا) والشاهد في الأول قوله: (ماء)، وفي الثاني قوله: (العيونا). وهنا لا يصح عطف الماء على ما قبله، حيث لا يصح اشتراك لفظ "الماء" مع لفظ "التين" بعامل واحد أي بقوله: (علفتها)، فيقدر العامل، وتقديره سقيتها؛ أي علفتها تيناً وسقيتها ماء بارداً. وقال ابن عقيل: "قيل إنه معطوف على "تيناً" لأن الشاعر ضمن الفعل (علفتها) معنى الفعل (أنتها)، أو (قدمت لها). "أي: قدمت لها تيناً وماء بارداً. وقال ابن مالك: "موطن الشاهد: "وماء". وجه الاستشهاد: استشهد بهذا البيت على عدم صحة مجيء "ماء" مفعولاً معه - كما زعم ابن عقيل - لانتفاء المصاحبة؛ حيث إن الماء لا يصاحب التين في العلف، أو إن الدابة لا تشرب الماء في أثناء تناولها العلف، فلا يتحد الزمان، وبالتالي فلا ينتصب على المفعولية "المفعول معه"؛ لأن من شرط انتصاب الاسم على أنه مفعول معه أن يكون مشاركاً لما قبله في زمان تسلط العامل عليه؛ لاشتراطهم أن تكون الواو السابقة عليه دالة على المصاحبة. وذهب بعضهم كالجرمي والمازني والمبرد وأبي عبيدة والأصمعي واليزيدي وغيرهم من العلماء إلى أن "ماء" معطوف على قوله "تيناً" بعد التأويل في العامل؛ أي: لا يبقى معنى علفتها: "أطعمتها" و"قدمت لها ما تأكله" - كما هو معناه الوضعي - بل يضمن معنى أعم منه؛ كأن يراد به: "قدمت لها" أو: "أنتها" أو: أعطيتها ونحو ذلك.

لما حططت الرحل عنها واردا ... علفتها تيناً وماء بارداً. شُرَّاب، محمد بن محمد حسن، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري»، (الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط1، 2007 م) ج1، ص295؛ الفارضي، شمس الدين محمد الفارضي الحنبلي، شرح الامام الفارضي على ألفية ابن مالك، المحقق: أبو الكميته، محمد مصطفى الخطيب، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان - بيروت، ط، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م) ج2، ص233؛ ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، (الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع) ج2، ص٢١٧.

⁷⁸⁸ ب ج + غير عامل في المعطوف.

⁷⁸⁹ أ: أي وأسقيتها ماء بارداً فائدة.

⁷⁹⁰ ب - في.

⁷⁹¹ ب + بأن.

نعم يلزم من تكرر نزولها كوثها سورتين، إلا أنه لما لم⁷⁹² يختلف معناها باعتبار تكرار نزولها لم
تجعل سورتين، وقد يقال: إنما يلزم القول بكونها سورتين من تكرار نزولها لو كان نزولها ثانياً على أنها سورة
أخرى، وليس كذلك بل النزول ثانياً لتقرير السورة وإظهار تعظيمها.

وقيل: لا بد لمن يقول بنزولها مرتين أن ينكر نزولها قرآناً حتى لا يلزم كونها سورتين، ويلتزم أن
النزول على النبي صلى الله عليه وسلم وحياً متلوّاً لا يستلزم القرآنية، وفيه أهم فارقاً بين القرآن والحديث
القدسي⁷⁹³ بأن الأول وحي⁷⁹⁴ متلوّ دون الثاني، على أنه لا ضرورة تدعو إلى⁷⁹⁵ ارتكاب ذلك الوجه
البعيد للعنية عنه بما ذكرنا.

[الفاحة مكية أم مدنية!]

قوله⁷⁹⁶: "إن صحح أنها نزلت مرة⁷⁹⁷ بمكة" إلى آخره يعني/[19ظ]: أن تكررهما في الإنزال
يتوقف على صحة القول بأنها نزلت مرتين مرة بمكة حين فرضت الصلاة، ومرة بالمدينة حين حوّلت القبلة
من الصخرة إلى الكعبة⁷⁹⁸.

792 ج-م.

793 ذكر محمد إسماعيل في كتابه سبع وجوه للفرق بين القرآن والحديث القدسي قائلاً: "الأول: أن القرآن معجزة تحدى الله به الإنس
والجن، والحديث القدسي ليس كذلك. الثاني: أن القرآن الكريم متعبد بتلاوته، والحديث القدسي ليس كذلك. الثالث: القرآن متواتر، نقله
الجمع الغفير ممن بلغ الغاية في العدالة والضبط عن مثلهم، إلى النبي -صلى الله عليه وسلم، والحديث القدسي منه الصحيح ومنه الحسن،
ومنه الضعيف. الرابع: لا تجوز رواية القرآن بالمعنى، بخلاف الحديث القدسي، فإنه يجوز أن يروى بمعناه، بشرط أن يكون الراوي محيطاً
بالمعاني، فقيهاً بمباني الألفاظ واشتقاقها. الخامس: لا يجوز للجنب قراءة القرآن ولا مسّ المصحف، ويجوز له قراءة الحديث القدسي ومسّ
الكتاب الذي يحتويه. السادس: أن الله تكفل بحفظ القرآن، فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾. فلا يضيع حرف من حروفه حتى
يأتي أمر الله. بخلاف الحديث القدسي، فإنه قد يبدل لفظ من ألفاظه، أو ينسى بعضه بمرور الزمان، وذهاب الحافظين. السابع: أنه من أنكر
لفظاً من ألفاظ القرآن الكريم كفر؛ لأنه متواتر كله، بخلاف الحديث القدسي، فإنه من أنكر شيئاً منه لم يُعَلِّم من الدين بالضرورة لا يكفر،
وهذا ظاهر لا يحتاج إلى بيان." محمد بكر إسماعيل، دراسات في علوم القرآن، (الناشر: دار المنار، ط2، 1999م) ص21.

794 ج- وحي.

795 ب ج: علي.

796 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

797 ج- مرة.

"وقد صحَّ وثبت "أئها" أي: الفاتحة "مكيّة"، فبقي الشكُّ في مدنيّتها، فإن صحَّ ذلك أيضاً تمَّ الأمر، ثم استدللَّ على صحَّة كونها مكيّة بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي﴾ [الحجر: 87/15].

وأشار إلى وجه الاستدلال به بقوله⁷⁹⁹: "وهو مكيّ" أي: هذا القول مكيّ، وتوضيحه أن المراد بالسبع المثاني في هذا القول هي الفاتحة، وأن هذا القول مكيّ بالنص، فيلزم أن تكون الفاتحة مكيّة. أمّا الأوّل فلأن ابن عباس فسره⁸⁰⁰ به، وتبعه جمهور المفسرين، وأشار إليه المصنّف في سورة الحجر⁸⁰¹ حيث فسره أولاً بالفاتحة ثم نقل الأقوال الأخر من كون المراد السبع الطوال⁸⁰²، أو الحواميم⁸⁰³، أو الأسباع بصيغة التمريض، وأمّا الثاني فلأن سورة الحجر المشتملة على هذه الآية مكيّة بجميع أجزائها بنصّ أئمّة التفسير⁸⁰⁴ عليها. وأشار⁸⁰⁵ المصنّف أيضاً هناك حيث قال⁸⁰⁶: "سورة الحجر مكيّة" ولم يستثن منها

⁷⁹⁸ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: بَيْنَا النَّاسُ يُبْنَاءُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ، فَقَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أَنْزَلَ عَلَيَّ اللَّيْلَةَ فُرْآنًا، وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْكَعْبَةَ، فَاسْتَقْبَلُوهَا، وَكَانَتْ وَجْهُهُمْ إِلَى الشَّامِ، فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ» صحيح البخاري، باب ما جاء في القِبْلَةِ، وَمَنْ لَمْ يَزِ الْإِعَادَةَ عَلَى مَنْ سَهَا، فَصَلَّى إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ 403.

⁷⁹⁹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

⁸⁰⁰ السمرقندي، نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم، بحر العلوم، تحقيق الشيخ علي محمد معوض، (الناشر: دار الكتب العلمية، 1993م) ج1، ص87.

⁸⁰¹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج3، ص216.

⁸⁰² السبع الطول: البقرة وآل عمران والنساء والمائدة والأنعام والأعراف. السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج1، ص220

⁸⁰³ الحواميم: ويقصد بها سور القرآن، والتي تبدأ بلفظ "حم" وعددها "سبع سور" وهي سورة (غافر)، وسورة (فصلت)، وسورة (الشورى)، وسورة (الزخرف)، وسورة (الدخان)، وسورة (الجاثية)، وسورة (الأحقاف)، وكلها تبدأ بالحرفين: (ح) و (م). ينظر: الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسيني، الكحلاني ثم الصنعاني، التَّنْوِيرُ شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ، المحقق: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم (الناشر: مكتبة دار السلام، الرياض، ط1، 2011 م) ج5، ص440.

⁸⁰⁴ أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى، تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، (الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت) ج5، ص63؛ السيوطي، الدر المنثور، ج5، ص61؛ النسفي، حافظ الدين، تفسير النسفي "مدارك التنزيل وحقائق التأويل"، ج2، ص182.

⁸⁰⁵ ب ج+ إليه

⁸⁰⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج3، ص206

شيئاً، فلو لم تكن الفاتحة⁸⁰⁷ مكيّة بل مدنيّة لَمَا صحَّ الإخبارُ في مَكَّةَ بإيثارها في الزمانِ الماضي؛ إذ لا مجال للتجوُّزِ هاهنا بأن يكونَ من قبيلِ التَّعبيرِ عن المستقبلِ المُتَحَقِّقِ بلفظِ الماضي مثل ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ [الاعراف: 44/7] لأنَّ الماضيَ المقرونَ بـ(قد) المُقَرَّبَةَ لِلزَّمانِ الماضيِ إلى الحالِ نَصٌّ في الماضي، كما أنَّ المضارعَ المقرونَ بِعَلِمِ الاستقبالِ كالسَّتينِ وسوف لا يحتَمِلُ غيرَ الاستقبالِ. وما يُتوهَّمُ من أنَّ عَطَفَ القُرْآنِ العظيمِ على السَّبْعِ المثاني يدلُّ على أنَّ الماضيَ بمعنى المستقبلِ فأقول في دفعه: هذا إذا أُريدَ بالقُرْآنِ العظيمِ المجموعُ، وأمَّا إذا⁸⁰⁸ أُريدَ به القَدْرُ المُشْتَرَكُ فلا حاجةَ إلى التجوُّزِ، وهو ظاهر.

المطلبُ الثَّالثُ: تعريفُ المَكِّيِّ والمدنيِّ

ثمَّ إنَّ المَكِّيِّ والمدنيِّ للعلماءِ فيهما اصطلاحاتٌ⁸⁰⁹ أشهرُها:

إنَّ المَكِّيِّ ما نَزَلَ قبلَ الهجرةِ، والمدنيِّ ما نزلَ⁸¹⁰ بعدها سواءً نزلَ بالمدينةِ أو بمَكَّةَ عامَ الفتحِ أو عامَ حَجَّةِ الوداعِ، أو بسَفَرٍ من الأسفارِ. وقد يُطلقُ المَكِّيُّ على ما نزلَ بمَكَّةَ، والمدنيُّ على ما نزلَ بالمدينةِ، فيكونُ النَّزْلُ في سفرِ الهجرةِ وسائرِ الأسفارِ واسطةً. وقد يُطلقُ⁸¹¹ على ما وقعَ خطاباً لأهلِ مَكَّةَ، والمدنيُّ ما وقعَ خطاباً لأهلِ المدينةِ، فعلى هذا المعنى الأخيرِ ليستِ الفاتحةُ مَكِّيَّةً ولا مدنيّةً، وهو ظاهر. وأمَّا على المعنى الثَّاني، وإن جازَ ذلك لكن لا يبيِّنُ الاستدلالُ بالآيةِ المذكورةِ [19و] على كونها مَكِّيَّةً؛ لجوازِ أن تكونَ الفاتحةُ نازلةً بالمدينةِ، وتكونُ سورةُ الحجِّ المُشْتَمِلَةُ على ذلك القولِ الدَّالِّ على ما⁸¹² تقدَّمَ نزولُ

807 ب ج + أيضا.

808 ب- إذا.

809 محيسن، محمد سالم، تاريخ القرآن الكريم، (سنة النشر: 1402) ج1، ص55.

810 ج: فأنزل.

811 ب+ المكي.

812 ب ج- ما.

الفاحة⁸¹³ نازلةً بمكةً عند عَوْدِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم إلى مكة⁸¹⁴ عامَ الفتحِ أو عامِ حجَّةِ الوداعِ، فالاستدلالُ بما موقوفٌ على أن يُرادَ به أشهرُ الاصطلاحاتِ.

وقد نبّه عليه المصنّفُ حيث قال⁸¹⁵: "نزلت مرةً بمكةً حين فُرِضت الصلاةُ، ومرةً بالمدينة حين حُوِّلت القبلة"، فلا بُدَّ من بيانٍ أن سورةَ الحجرِ مكيّةٌ بالمعنى الأشهرِ حتّى يتمَّ هذا الدليلُ، وكونه مشهوراً ومُتفقاً عليه عند الجمهورِ المُصنِّحين بكونها مكيّةً يكفي مؤنثه⁸¹⁶ بيانه بخلافِ الأخيرين؛ فإنّه اصطلاحُ البعض. وقد بيّن ذلك بأنّها لو لم تكن مكيّةً بذلك المعنى لزم أن تكونَ الصلاةُ بمكةً بغيرِ فاتحةٍ، وهو بعيدٌ، وأيضاً لو استمرَّ عليه السلامُ على عدمِ قراءةِ فاتحةِ الكتابِ بمكةً قبل الهجرةِ لحُفِظَ ونُقِلَ إلينا كما حُفِظَ سائرُ أحواله؛ لكونه مما يتوفَّرُ الدواعي على نقله، فالاستمرارُ على هذه الحالة مع عدمِ التّقليلِ ممّا لا يقبله العقولُ.

قوله⁸¹⁷: "بالنص" أي: بالتّصريح من ابنِ عباسٍ وسائرِ أئمّةِ التّفسير، وإطلاقُ (النص) على هذا المعنى شائعٌ، كما يقال: نصّ أبو حنيفةً في هذه المسألةِ بكذا، أو نصّ الشافعيُّ فيها⁸¹⁸ بكذا. ومن هذا القبيل ما سيجيءُ في كلامِ المُصنّف من قوله⁸¹⁹: "ولم يُنصَّ أبو حنيفةً" فليس المرادُ بالنصِّ نصّاً الكتابِ والسُنّةِ حتى يردَّ أنّه لم يثبت مكيّةً بشيءٍ من ذلك

813 ج- الفاتحة.

814 ينظر: الحنفي، حاشية القونوي على تفسير البيضاوي ومعه حاشية ابن التمجيد، ج1، ص65.

815 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

816 ب ج: مؤنة.

817 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

818 ج- فيها.

819 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

الفصل الثالث: التَّحْشِيَةُ عَلَى ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ (1) الآية الأولى

- المَبْحَثُ الأول: مسألة البسملة
- المَبْحَثُ الثاني: الباءُ في قوله تعالى: { بِسْمِ اللَّهِ }
- المَبْحَثُ الثالث: تحقيق لفظ "اسم"
- المَبْحَثُ الرابع: لفظُ الجلالة "الله"
- المَبْحَثُ الخامس: الرحمن الرحيم

المَبْحَثُ الأوَّل: مسألة البِسْمَلَةِ

قوله⁸²⁰: "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: من الفاتحة"⁸²¹ مبتدأ وخبر أي هذا القول الكريم جزء من

الفاتحة، بل⁸²² من كُلِّ سورة ويؤيده ما في بعض النسخ⁸²³ "وَمِنْ كُلِّ سُورَةٍ" فالتخصيص بالفاتحة لكون الكلام فيها.

⁸²⁰ نفس المصدر، ج1، ص25.

⁸²¹ اختلف العلماء في حكم البِسْمَلَةِ، هل هي آية من الفاتحة أم من القرآن؟ أو من كل سورة سوى سورة البراءة؟ بعد إجماعهم على أنها بعض آية من سورة النمل. وما ذهب إليه الشافعي في قوله الجديد أنها آية من الفاتحة ومن كلِّ سورة، وهذا القول اختاره البيضاوي ووافقه الشرواني، وروي عن عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، وأبي هريرة - رضي الله عنهم - وإلى هذا القول ذهب قُرَاءة مكة أي: (عبد الله بن كثير، حميد بن قيس الأعرج، محمد بن محيصن). وقراء الكوفة أي (هم: يحيى بن وثاب، عاصم بن أبي النجود، سليمان الأعمش، حمزة، الكسائي). وفقهائهما، وذهب من المفسرين الواحدي. ومن أدلتهم: الحديث الأوَّل: عن نُعَيْمِ المَجْمُورِ قال: صَلَّيْتُ وراءَ أَبِي هُرَيْرَةَ فَقَرَأْتُ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، ثُمَّ قرَأَ بِأَمْرِ الْقُرْآنِ حَتَّى إِذَا بَلَغَ ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فَقَالَ: «آمِينَ». فقال الناس: آمين، ويقول كلما سجد: «الله أكبر»، وإذا قام من الجلوس في الاثنتَين قال: «الله أكبر»، وإذا سلم قال: «والذي نفسي بيده، إني لأشبهُكُمْ صلاةَ رسولِ الله - صلى الله عليه وسلم -». الحديث الثاني: عن سلمة أم المؤمنين كان رسولُ الله صلى الله عليه وسلم إذا قرأَ يَقْطَعُ قِراءَتَهُ آيةَ آيةٍ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ. الحديث الثالث: عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه، أنه عليه الصلاة والسلام قال: «فاتحة الكتاب سبع آيات، وأولهن بسم الله الرحمن الرحيم». آثار السلف: عن علي عليه السلام أنه سُئِلَ عن السبع المثاني، فقال: الحمد لله رب العالمين، فقيل له: إنما هي ست آيات، فقال: بسم الله الرحمن الرحيم، وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: السبع المثاني فاتحة الكتاب قيل: فأين السابعة قال: بسم الله الرحمن الرحيم. ينظر النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، القطع والانتشاف، المحقق: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، (الناشر: دار عالم الكتب - المملكة العربية السعودية ط: 1، 1413 هـ - 1992 م) ج1، ص26؛ ينظر الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي، الوسيط في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: وتعليق الشيخ عادل احمد عبد الموجود، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس قدمه وقرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي (الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1415 هـ - 1994 م) ج1، ص61؛ النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة (الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ط2، 1406 - 1986)، باب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم، ج2، ص 134؛ السَّجِسْتَانِي، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي، سنن أبي داود، المحقق: محمد يحيى الدين عبد الحميد (الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت) كتاب الحروف والقراءات، رقم: 4001، ج4، ص37؛ البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الحُسْرُوْجَرْدِي الخراساني، أبو بكر، السنن الصغرى للبيهقي، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي (دار النشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان، ط1، 1410 هـ - 1989 م) باب تخصيص الفاتحة بالذكر، رقم 952، ج1، ص336؛ الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي، سنن الدارقطني، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الانزوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم (الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط1، 1424 هـ - 2004 م) باب وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة والجمهور بها واختلاف الروايات في ذلك، رقم: 1194، ج2، ص 87؛ ابن البيع، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعَيْمِ بن الحكم الضبي

قوله⁸²⁴: "وفقهاؤهُما" أي فقهاء مكة والكوفة سوى الإمام أبي حنيفة بقرينة ما سيأتي من ذكر مذهبه. قوله⁸²⁵: "والشَّافِعِيّ" قيل⁸²⁶ هذا قوله الجديد، وأما قوله القديم فهو أُنْهَى ليست من القرآن. قوله⁸²⁷: "وخالفهُمُ قُرَاءُ المدينة" إلخ لما كان المختارُ عند المصنّف كونهما جزءاً جعله أصلاً، ونسب المخالفة إلى من اختار عدمَ جُرْتِئْتِها.

قوله⁸²⁸: "وفقهاؤهُما" بضميرِ التثنية أي فقهاء البصرة والشَّام، ففيه عُدولٌ عن عبارة الكشاف؛ فَإِنَّ الواقعَ فيها ضميرُ الجمعِ الرَّاجِعُ إلى البلادِ الثَّلَاثَةِ؛ ووجهُ العُدولِ أَنَّ جماعةً من فقهاء المدينة من الصَّحابةِ والتَّابعينِ كعبدِ الله بن عمر / [20ظ] والزُّهريِّ⁸²⁹ وغيرهم ذهبوا⁸³⁰ إلى أَنَّ التَّسميةَ جُزْءٌ مِنْ جميعِ السُّورِ، فما وقعَ في بعضِ النُّسخِ بضميرِ الجمعِ مُوافقاً لما في الكشَّافِ فكأنَّه من تصريفِ⁸³¹ النَّاسِخِ زعماً منه أَنْ لا مُقتضي لتغييرِ عبارة الكشَّافِ، وقد عرفت المُقتضي وأنَّه تغييرٌ لقصدِ الإِصلاحِ.

الطهماني النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1411 - 1990) ج1، ص737.

⁸²² ب+ أو منهما و.

⁸²³ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25

⁸²⁴ نفس المصدر، ج1، ص25.

⁸²⁵ نفس المصدر، ج1، ص25.

⁸²⁶ الإيجي، عضد الدين عبد الرحمن، شرح المواقف، تأليف: الجرجاني، السيد الشريف علي بن محمد، ومعه حاشيتا السيلالكوتي والجلبي، على شرح المواقف، ضبطه وصححه محمود عمر الدمياطي، (ط1، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1419هـ - 1998م)، ج7، ص275.

⁸²⁷ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

⁸²⁸ نفس المصدر، ج1، ص25.

⁸²⁹ ابن شهاب القرشي الزهري، المتوفى: 127هـ جمع الكثير من العلوم الشرعية أشهرها علم القرآن والسنة وأنساب العرب، من شيوخه: أبان بن عثمان بن عفان، ومن تلامذته: مالك بن أنس. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج5، ص326؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج4، ص177.

⁸³⁰ ابن عادل، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني، اللباب في علوم الكتاب، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان ط1، 1998م) ج1، ص248.

⁸³¹ ب ج: تصرف.

فقوله⁸³²: "ومالك" معطوف على فقهاء البصرة والشام أي خالفهم فقهاؤهما ومالك أيضاً من فقهاء المدينة، وأما على نسخة ضمير الجمع فلعلَّ ذَكَرَهُ بعد ذكر فقهاء المدينة مع دخوله فيهم لدفع توهم مخالفته لهم كما خالف أبو حنيفة فقهاء الكوفة مع كونه أعظمهم⁸³³.

قوله⁸³⁴: "ولم يُنصَّ أبو حنيفة فيه بشيء" إلخ أي: لم يصدر منه نصٌّ في شأن التسمية بشيءٍ من النَّفي والإثباتِ فصارَ عدمُ نصِّه سبباً لأنَّ يُظنَّ أنَّها ليست عنده من السُّورة أي: من سورة الفاتحة، كما هو المصرَّحُ في الكشاف⁸³⁵ أو من جنسِ السُّورة، كما هو الظَّاهر من العبارة حيثُ لم يُقل منها. وهاهنا مناقشةٌ مشهورةٌ وهو أنَّ عدمَ النَّصِّ بشيءٍ من طَرَفِي النَّفي والإثباتِ لا يستلزمُ الظَّنَّ بأحدهما⁸³⁶، وهو ظاهر. فقال بعضهم⁸³⁷: المرادُ أنَّه لَمَّا لم يُنصَّ بشيءٍ من النَّفي والإثباتِ مع كونه من فقهاء الكوفةِ القائلين بأنَّها من الفاتحة صار ذلك سبباً لذلك الظَّنِّ، ويخُدُّه أنَّه لم لا يجوز أن يكون منشأ سكوتِهِ وعدم نصِّه بشيءٍ رضاًؤه بقولهم كيف؟! ولو لم يَرْضَ لَمَنَعَهُم عن هذا القول لأنه رحمه الله كان رئيسهم وأعلمهم، والعادة قاضيةٌ في مثله مِنْ مثله بأن يصدعَ بالحقِّ. وبعضهم أنَّ عدمَ ثبوتِ الجزئيةِ أصلٌ لا يَحْتَاجُ إلى الدَّلِيلِ، فانتفاءُ دليلِ ثبوتِ الجزئيةِ يُفيدُ الظَّنَّ باستمرارِ العدمِ الأصليِّ.

⁸³² البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

⁸³³ أ: أعظم، وما أثبتته من ب ج: أعظمهم، وهو الصواب.

⁸³⁴ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

⁸³⁵ قال الزمخشري: "أنَّ التسمية ليست بأية من الفاتحة ولا من غيرها من السور، وإنما كتبت للفصل والتبرك بالابتداء بها، كما بدأ بذكرها في كل أمر ذي بال، وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله ومن تابعه، ولذلك لا يجهر بها عندهم في الصلاة." الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص1.

⁸³⁶ إنَّ الأصل في جميع المسائل الشرعية أن لا يُحكَم فيها، نفيًا أو إثباتًا إلا بدليل. وكذلك إذا سكت أحد العلماء عن مسألة ما، فلا يجوز أن يُحكَم بأنه نفاهاً أو أثبتها. ومن القواعد الفقهية أنه لا ينسب لساكت قول. روى الطبري: عن قتادة قال: لا تقل رأيت ولم تر، وسمعت ولم تسمع، وعلمت ولم تعلم، فإنَّ الله سائلك عن ذلك كله. الشافعي، الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الشافعي، المنشور في القواعد الفقهية، حققه: د تيسير فائق أحمد محمود، راجعه: د عبد الستار أبو غدة، (الناشر: وزارة الأوقاف الكويتية، طباعة شركة الكويت للصحافة، ط2، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م) ج2، ص208؛ الطبري، تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج14، ص٥٩٤.

⁸³⁷ الحنفي، حاشية القنوي على تفسير البيضاوي ومعه حاشية ابن التمجيد، ج1، ص70.

وأقول (النَّصُّ): القولُ الصَّريحُ، أي: الدَّالُّ على الشَّيءِ بطريقِ العبارةِ، فمعنى لم يُنصَّ بشيءٍ: لم يُقلَّ قولاً صريحاً، وإلاَّ بعبارة⁸³⁸ "على شيءٍ" من النَّفيِّ والإثباتِ، فيُحكَّمُ رجوع⁸³⁹ النَّفيِّ إلى القيدِ في الكلامِ يلزمُ ثبوتُ الأصلِ القولِ الدَّالِّ على شيءٍ منهما، لكن لا بطريقِ العبارة⁸⁴⁰. والأمرُ كذلك؛ لأنَّه قال⁸⁴¹: "842" بعدمِ الجَهْرِ بالتَّسميةِ ولو في الصَّلواتِ الجهريةِ مع وجوبِ الجَهْرِ بالفاتحةِ بالجهريَّاتِ"، وهذا يدلُّ بطريقِ الاقتضاءِ على أنَّها ليست جزءاً عنده؛ إذ لا يحسُنُ القولُ بوجوبِ الجَهْرِ في بعضِ أجزاءِ السُّورةِ والإسراءِ⁸⁴³ في بعضها. وأيضاً إنَّه رحمه الله ذكر في مُسنِّده أحاديثَ دالَّةً على أنَّها ليست من الفاتحة⁸⁴⁴، والظاهر / [20و] منه أنَّه مُعتقِدٌ لمدلولها، فهذا أيضاً يقتضي أنَّها ليست عنده جزءاً منها، وقد ثبت أنَّ الدلالةَ الاقتضائيةَ⁸⁴⁵ إنَّما تُفيدُ الظَّنَّ لا الجزمَ، ففي كلامِ المُصنِّفِ تعريضٌ بالردِّ على الكشَّافِ؛ حيث جزم بأنَّ مذهبَ أبي حنيفة أنَّها ليست من الفاتحة.

838 ب ج: بعبارة.

839 ب: برجوع.

840 ج: العبادة.

841 الرازي، التفسير الكبير، ج 1، ص 179.

842 ب + بسم الله الرحمن الرحيم يشير بما على ما صرح به في التفسير الكبير / ب: ويؤيد ما ذكرنا ما قال الإمام في التفسير الكبير، وأما أبو حنيفة فلم ينص عليه، وإنما قال بسم الله الرحمن الرحيم يسر بما انتهى. وجه التأيد أنه نفى عنه أبا حنيفة رضي الله عنه النص وأن لها قد لا يصلح لأن يكون منشأ لعدم كونها جزء وأن كلام المصنف اختصار لكلام الإمام. فائدة/ ب- بعدم الجهر بالتسمية ولو في الصلوات الجهرية مع وجوب الجهر بالفاتحة بالجهريَّات.

843 ب: الإسراء.

844 ذكر حديثاً عن أنس رضي الله عنه قال: صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم؛ وعن يزيد بن عبد الله بن مغفل عن أبيه أنه صلى خلف إمام فجهر بسم الله الرحمن الرحيم، فلما انصرف قال: يا عبد الله احبس نعمتك هذه فإني صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلف أبي بكر، وخلف عمر وعثمان، فلم أسمعهم يجهرن بما أي بالبسملة. الكوفي، أبو حنيفة النعمان بن ثابت، شرح مسند أبي حنيفة، مع شرح الإمام الهمام ناصر السنة الملا علي القاري الحنفي (دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط 1، 1985م) ص 84-316.

845 هي دلالة اللفظ على معنى مسكوت عنه يجب تقديره لصدق الكلام أو لصحته شرعاً أو عقلاً. السلمي، عياض بن نامي السلمي، أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، (الناشر: دار التدمرية، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط 1، 1426هـ - 2005م) ص 375.

قوله⁸⁴⁶: "وسئِل الإمامُ مُحَمَّدٌ⁸⁴⁷ عنها" إلى آخره: أقول: غَرَضُ الْمُصَنِّفِ من نَقْلِ هذا السُّؤالِ والجوابِ ومن قوله⁸⁴⁸: - سابقاً- "ولم يُنصَّ أبو حنيفةَ بشيءٍ" إلى آخره بيانٌ أنَّ ما اختاره⁸⁴⁹ مِنْ كَوْنِ التَّسْمِيَةِ من الفاتحةِ أمرٌ لم يَقْطَع فيه بمخالفتهِ جميعِ الأئمةِ؛ فَإِنَّ أعظمَ الأئمةِ لم يَثْبُتْ منه ما يُفيدُ القطعَ بالمخالفةِ لعدمِ نَصِّهِ⁸⁵⁰ في شأنِ التَّسْمِيَةِ بشيءٍ فغايةُ ما ثبت⁸⁵¹ منه ما يفيِدُ الظَّنَّ بالمخالفةِ.

وكذا الإمامُ مُحَمَّدُ بنُ حَسَنِ الشَّيبَانِيِّ. وهو من أكبرِ أصحابِ أَبِي حنيفةَ. لم يُنصَّ أيضاً بشيءٍ من النَّفي والإثباتِ؛ لأنَّه لما سأل⁸⁵² عنه رجلٌ من أصحابِه اسمُه المُعلَى⁸⁵³ بأنَّها "هل هي من الفاتحةِ أم لا؟" أجاب بأنَّ ما بين الدَّفْتينِ كلامُ اللهِ، ومُراده أنَّ الثابتَ عندي أنَّها من القرآن، وأما أنَّها من الفاتحةِ أم لا فلم يَثْبُتْ عندي. فلو لم يُحْمَلْ ما ذكره في الجوابِ على هذا لم يُطابقِ السُّؤالُ؛ إذ⁸⁵⁴ اللّازِمُ منه كَوْنُها من القرآن، وهو لا يستلزمُ شيئاً من النَّفي والإثباتِ بالنِّسبةِ إلى الفاتحةِ. ولا يجوزُ أن يُحْمَلَ السُّؤالُ على أنَّها هل هي من القرآن أم لا؟ كما فعله بعضُ النَّاظِرِينَ لِيطابقَ الجوابُ السُّؤالَ؛ لأنَّ الكلامَ في أنَّ التَّسْمِيَةَ من الفاتحةِ عند هؤلاءٍ وليست منها عندُ مخالفيهم.

⁸⁴⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

⁸⁴⁷ محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني، (131 - 189هـ) ولد بمدينة واسط بالعراق، ونشأ بالكوفة وكان مذهبه حنفياً، درس بالكوفة على يد شيخه أبي حنيفة النعمان، ودرس في المدينة المنورة ثلاث سنوات مع مالك بن أنس، من مؤلفاته: المبسوط والجامع الكبير والجامع الصغير والسير الكبير، ومن تلامذته: محمد بن إدريس الشافعي، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج7، ص555؛ ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج7، ص242.

⁸⁴⁸ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

⁸⁴⁹ أ: اختصاره، وما أثبتته: من ب ج اختاره، وهو الصواب.

⁸⁵⁰ أ: نصيه، وما أثبتته: من ب ج نصه، وهو الصواب.

⁸⁵¹ ج: ما يثبت.

⁸⁵² السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة، المبسوط، (الناشر: دار المعرفة - بيروت، - 1993م) ج1، ص16.

⁸⁵³ معلى بن منصور الرازي ويكنى أبو يعلى البغدادي، الممتوِّقُ²¹¹هـ، أصله من الري وسكن بغداد، روى عن مالك والليث بن سعد وأبي يوسف القاضي، من كتبه: النوادر، و الأمالي، ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج7، ص341؛ العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج10، ص238.

⁸⁵⁴ ج: أو.

فالقول بأنها عند محمدٍ من القرآن والسكوت عن أنها ماذا من الفاتحة خارج عن الصددِ محلٌّ لنظام الكلام، وأيضاً يُناني هذا الحمل ما نُقل عن المعلّى أنّه قال⁸⁵⁵: "ثم سألتُ محمداً أو قلتُ له: فلم لا تجهر بها في الجهرية؟ فسكت⁸⁵⁶ ولم يجبني"، فإنه⁸⁵⁷ صريحٌ في أنّ السؤال كان هل هي من الفاتحة أم لا؟ لا أنها هل هي من القرآن أم لا؟.

فإن قلت: فما وجهُ سكوتِ محمدٍ رحمه الله في السؤال الثاني؟ قلتُ: التنبية على حماقة السائل؛ فإنه . رحمه الله . لما نبّه في جواب السؤال الأول أنّه لم يتبّت عنده كوثها من الفاتحة، وإنما الثابت كوثها من القرآن كان تفرّيع السائل السؤال الثاني عليه بقوله⁸⁵⁸: "فلم لا تجهر بها في الجهرية كما تجهر⁸⁵⁹ الفاتحة⁸⁶⁰" غايةً في حماقة ونهايةً في السفاهة لا جواب له سوى السكوت. ومن بالجملة لم يصدر من الأئمة الحنفية في شأن التسمية بالنسبة إلى الفاتحة / [21ظ] شيء من النفي والإثبات، وقال⁸⁶¹ في التفسير الكبير: "تورّع أبو حنيفة وأصحابه في الوقوع في هذه المسألة؛ لأنّ إثبات أحد الطرفين فيها عظيم، ثمّ إنّّه لا بُدّ من تحرير محلّ الخلاف في التسمية وتعيين ما اختاره المصنّف من بين الأقوال حتى يُعلّم أنّ كلّ دليلٍ يورده لإثبات ما اختاره هل يدلُّ عليه أم لا.

[قول المذاهب بالبسملة]

⁸⁵⁵ السرخسي، المبسوط، ج1، ص16؛ الكاساني، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (الناشر: دار الكتب العلمية، ط2، 1986م) ج1، ص203.

⁸⁵⁶ ب ج: فسكت.

⁸⁵⁷ ب- فإنه.

⁸⁵⁸ الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج1، ص203.

⁸⁵⁹ ج- بما في الجهرية كما تجهر.

⁸⁶⁰ ب، ج: بالفاتحة.

⁸⁶¹ الرازي، التفسير الكبير، ج1، ص172.

فاعلم أنهم بعدما اتفقوا على أن التسمية بعض آية في أثناء سورة التمل اختلفوا في شأنها في

أوائل السورة⁸⁶² الكريمة، وأشهر الأقوال فيها ثلاثة⁸⁶³:

الأول: أنها ليست من القرآن أصلاً وهو المشهور من مذهب قدماء الحنفية، وإليه ذهب مالك والشافعي في قوله القديم.

والثاني: أنها آية فذة من القرآن ليست جزءاً لشيء من السور بل أنزلت للفصل بينها تبركاً بها⁸⁶⁴، وهو الصحيح من مذهب الحنفية.

والثالث: أنها آية من كل سورة صدرت بها، وهو القول الجديد للشافعي. وبما حررنا من محل الخلاف اندفعت الشبهة التي استصعبها⁸⁶⁵ بعض أرباب الحواشي حيث قال⁸⁶⁶: "عندي في هذا المقام شبهة

862 ب ج: السور.

863 أبو السعود، تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ج 1، ص 8.

864 ذهبت طائفة من أهل العلم منهم الإمام أحمد، وأبو بكر الرازي، وشيخ الإسلام وغيرهم أن البسمة آية مستقلة من القرآن وليست من الفاتحة، أنزلت للفصل بين السور. قال ابن تيمية: "وهو قول سائر من حقق القول في هذه المسألة وتوسط فيها جمع من مقتضى الأدلة وكتابتها سطرًا مفصلاً عن السورة" وقال أيضاً: "وهذا أعدل الأقوال" وما يستدل به ما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه قال: (بيننا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم بين أظهرنا، إذ أغفى إغفاءً، ثم رفع رأسه متبسماً، فقلنا: ما أضحكك يا رسول الله؟ قال: أنزلت عليّ آنفاً سورة، فقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكُؤْتْرَ﴾ [الكوثر: 1]). ووجه الدلالة: أن العلماء أجمعوا على أن سورة الكوثر ثلاث آيات، وفي الحديث السابق ذكره قرأ الرسول صلى الله عليه وسلم قرأ، ولم تعد آية منها مع أنه صل الله عليه وسلم أخبر بأنها أنزلت مع هذه السورة، ولم تعد آية منها.

وأيضاً ما رواه عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: (كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعرف فصل السورة، حتى تنزل عليه: "بسم الله الرحمن الرحيم").

ووجه الدلالة: فقوله: (حتى تنزل) دليلاً على أنها آية من القرآن، وقوله: (لا يعرف فصل السورة) دليلاً على أنها ليست آية من السور؛ وإنما هي آية مستقلة. ابن تيمية، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم رحمه الله، وساعده: ابنه محمد وفقه الله، (الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة - السعودية، عام النشر: ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م) ج 22، ص ٤٣٥؛ البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، كشاف القناع عن متن الإقناع، راجعه وعلق عليه: هلال مصيلحي مصطفى هلال - أستاذ الفقه والتوحيد بالأزهر الشريف، (الناشر: مكتبة النصر الحديثة بالرياض، لصاحبها: عبدالله ومحمد الصالح الراشد، د. ط، دار الفكر بيروت، ودار عالم الكتب بيروت) ج 1، ص ٣٣٦؛ ينظر، ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، الاستلكار، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط 1، ١٤٢١ - ٢٠٠٠) ج 1، ص ٤٥٦.

865 أ: المستصعب: ابن التمجيد، فائدة.

866 الحنفي، حاشية القونوي على تفسير الإمام البيضاوي، ج 1، ص 75.

وهي أنَّ البسملة في سورة النَّملِ من القرآنِ اتِّفاقاً، ومع هذا الاتِّفاقِ ما معنى الاختلافِ في أنَّ ما في أوائلِ السُّورِ من القرآنِ، أم لا؟ فَإِنَّ آيَةَ من القرآنِ أو بعضَ آيَةٍ إِذَا كُتِبَتْ⁸⁶⁷ في موضعٍ آخَرَ من المُصْحَفِ أو فُرِّتْ لا تَخْرُجُ عن كونها من القرآنِ فكذا هذا⁸⁶⁸. انتهى؛ لأنَّ معنى ذلك الاختلافِ أنَّها هل هي من القرآنِ في أوائلِ السُّورِ الكريمةِ؟ أم ليست منه في تلك الأوائِلِ أصلاً؟ لا، أنَّها هل هي منه في الجملة أم ليست منه أصلاً؟، والذي لا يُجامع هذا الاتِّفاقَ هو هذا الأخيرُ لا الأوَّلُ، فإذا قلنا مثلاً: قوله تعالى ﴿فِي آيِ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: 55 / 13] جزءٌ من القرآنِ في مواضعٍ مُتعدِّدَةٍ من سُورَةِ الرَّحْمَنِ وليس جزءاً منه في موضعٍ من سائرِ السُّورِ لم يكن تناقضاً؛ لأنَّ وحدةَ المكانِ مُعتبرَةٌ في التَّنَاقُضِ.

ثُمَّ إِنَّ سَيِّدَ الْمُحَقِّقِينَ بعدما صرَّح⁸⁶⁹ في شَرْحِ الكَشَّافِ بأنَّ محلَّ النَّزاعِ إمَّا هو التَّسْمِيَةُ في أوائلِ السُّورِ قال⁸⁷⁰ في شرحه للمواقف: "الخلافاً في كونها آيةً من كُلِّ سُورَةٍ كما هو القولُ الجديدُ للشَّافعي، أو من الفاتحةِ فقط وفي البواقي كُتِبَتْ للتَّيْمُنِ كما في⁸⁷¹ قوله القديم، أو كونها آيةً فردةً⁸⁷² أَنْزِلَتْ مرَّةً كما اختاره الحنفيَّة، لافي كونها من القرآنِ / [21و] في أوائلِ السُّورِ؛ إذ لا خلافاً فيه، ومن قالَ به فقد تَوَهَّم". انتهى. وهذا غريبٌ منه، وأيضاً قَرَّرَ مذهبَ الشَّافعيِّ على خلافِ ما قَرَّرَهُ المُفسِّرونَ على ما نقلناه⁸⁷³، فتأمَّلِ قوله⁸⁷⁴: "لنا أحاديثٌ" أي: لنا في الاستدلالِ على أنَّها من الفاتحةِ على ما في أكثرِ

867 ج: كتب.

868 أ: متعلق بقوله اندفعت الشبهة، فائدة.

869 الجرجاني، حاشية على الكشاف للزمخشري، ص 136.

870 الإيجي، شرح المواقف للجرجاني مع حاشيتي السيبالكوتي والفناري، ج 8، ص 251.

871 ب- في / ب ج+ هو.

872 أ: فذة، وما أثبتته: من القول الأصلي فردة وهو الصواب. ونسخة ب ج: فردة.

873 ب: ما نقلنا.

874 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 25.

النُّسخِ مِنْ عَدَمِ التَّعَرُّضِ لِغَيْرِ الْفَاتِحَةِ أَوْ عَلَى أَهْلِهَا "من الفاتحة"، "ومن كُلِّ سُورَةٍ" على ما في 875 بعض النُّسخ.

[الأحاديث في البسملة]

ثُمَّ نَقُولُ:

إِنَّ بَنِي عَمِّكَ فِيهِمْ رِمَاحٌ. 876.

فَإِنَّ لَنَا أَيْضاً أَحَادِيثَ كَثِيرَةً ذَكَرَهَا الْخُصَمَاءُ، دَعَا مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ فِي مُسْنَدِهِ؛ فَإِنَّ الْفَضْلَ فِيمَا 877 شَهِدَتْ بِهِ الْخُصَمَاءُ، فَمِنْهَا مَا فِي الصَّحِيحِينَ 878 عَنْ أَنَسٍ 879 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ((صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ، وَكَانُوا يَفْتَتِحُونَ الْقِرَاءَةَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَلَا يَذْكُرُونَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)). وَمِنْهَا مَا رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ 880 ((كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)). وَمِنْهَا مَا فِي مُسْنَدِ

875 ج- في.

876 الشاهد لحجل بن نضلة قال فيه:

جاء شقيق عارضاً رحمه إن بني عمك فيهم رماح

ويستشهد بهذا البيت لإنزال غير المنكر منزلة المنكر، لظهور بوادر وإمارات تدل على إنكار الحقيقة؛ وهو كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾ فنسيان حقيقة الموت، والعيش كأن الدنيا دار بقاء وتخليد، لا دار فناء هما إشارة على إنكار أن موت في الدنيا حقيقة، فنزلوا منزلة المنكر وأكد الخبر بـ «إن» و «لام الابتداء». وقوله: إن بني عمك فيهم رماح، فمعناه: أن "شقيق" وهو اسم رجل، جاء إلى بني عمه واضعاً رحمه على العرض، وهو لا ينكر رماح بني عمه، ولكنه جاء إليهم شاهراً رحمه مدلاً بشجاعته فيكون مجيئة هكذا دليل على اعتقاده أنهم عزل وإشارة على إنكاره وجود السلاح معهم. فألقى الخبر إليه مؤكداً بـ «إن». ذكر في المؤلف والمختلف، ودلائل الإعجاز، شراب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري»، ج 1، ص 272.

877 ب: ما.

878 صحيح البخاري، ما يقول بعد التكبير 743؛ صحيح مسلم، حجة من قال لا يجهر بالبسملة 13.

879 هو أبو حمزة أنس بن مالك النجاري الخزرجي صحابي خادم النبي، ولد في يثرب قبل الهجرة النبوية بعشر سنين، وتوفي في البصرة 93 هـ، حيث أقام فيها يحدث الناس بما يحفظ من الحديث النبوي. ينظر: ابن الأثير، أسد الغابة، ج 1، ص 151؛ العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ج 1، ص 281؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 4، ص 417؛ المزني، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين بن الزكي أبي محمد القضاعي الكلي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المحقق: د. بشار عواد معروف، (الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط 1، 1980م) ج 3، ص 353.

880 صحيح مسلم، باب ما يجمع صفة الصلاة وما يفتتح به ويختم به. وصفة الركوع والاعتدال منه، والسجود والاعتدال منه. والتشهد بعد كل ركعتين من الرباعيَّة. وصفة الجلوس بين السجدين، وفي التَّشَهُدِ الأوَّلِ 498.

أحمد⁸⁸¹ عن أنس رضي الله عنه ((لم يكونوا يستفتحون القراءةَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)) قيل: لا يخفى على الخبير المُنْصِف⁸⁸² أنَّ هذا أقوى مما ذكره المُنْصِف.

قوله⁸⁸³: "منها ما روى أبو هريرة أنه عليه السلام قال⁸⁸⁴: ((فاتحة الكتاب سبع آيات: أولاهنَّ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ))" هذا الحديث والحديث الثاني إنما يدلان على كونها من الفاتحة، لا على كونها من كلِّ سورة، فالصحيح ما في أكثر النسخ من عدم التعرض لغير الفاتحة، وأجيب عن الاحتجاج بهذا الحديث بأنه يرويه عبد الحميد بن جعفر⁸⁸⁵ عن نوح بن أبي بلال⁸⁸⁶ ونوح مجهول ورواية المجهول مردودة⁸⁸⁷.

قوله⁸⁸⁸: "وقول أم سلمة" إلخ أي: ولنا أيضاً قول أم سلمة⁸⁸⁹ إلخ، وأجيب عن هذا أيضاً بأنه يرويه عمرو بن هارون البلخي⁸⁹⁰ عن ابن جريج⁸⁹¹، قال⁸⁹² يحيى⁸⁹³: "هو ليس بشيء"⁸⁹⁴.

881 "إسناده صحيح" الشيباني، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد، مسند الإمام أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، (الناشر: مؤسسة الرسالة، ط1، 2001م) ج21، ص386، باب 13957.

882 ج: الخبر المصنف.

883 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

884 البيهقي، السنن الصغير للبيهقي، ج1، ص336، باب952.

885 هو عبد الحميد بن جعفر الأنصاري المدني الأوسي (83 . 153) أبو الفضل، من أساتذته: أبو بكر بن عمارة بن روية، إبراهيم بن عبد الله بن حنين، إسماعيل بن ثوبان، ومن تلاميذه: أسود بن عامر، حماد بن أسامة بن زيد، سعيد بن أبي هلال. ينظر: العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج6، ص111.

886 هو نوح بن أبي بلال الخيري المدني، الأموي، القرشي، المتوفى 160هـ من موالى معاوية بن أبي سفيان، من أساتذته: زيد بن أبي عتاب، سعيد بن كيسان، عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل، ومن تلاميذه: زيد بن الحباب بن الريان، علي بن ثابت، داود بن إسماعيل بن إبراهيم. ينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج4، ص241.

887 ينظر: ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، الثقات، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، (الناشر: دائرة المعارف العثمانية بمحدر آباد الدكن الهند، ط1، 1973م) ج7، ص541.

888 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

889 هي أم المؤمنين أم سلمة هند بنت أبي أمية المخزومية، المتوفىة 59هـ، ثاني أكثر النساء رواية بعد أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها. ينظر: ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ج8، ص404؛ القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، المحقق: علي محمد الجاوي، (ط1، 1992م) ج4، ص1920؛ ابن الأثير، اسد الغابة، ج6، ص340.

قوله⁸⁹⁵: "وَمِنْ أَجْلِهِمَا" إلى الآخر أي: مِنْ أَجْلِ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ وَصِحَّتَهُمَا وَقَعَ الْاِخْتِلَافُ بَيْنِ الْقَائِلِينَ بِكُونِهَا جُزْءًا مِنَ الْفَاتِحَةِ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ "وَمِنْ أَجْلِهِ" أَي: مِنْ أَجْلِ اِخْتِلَافِ الْحَدِيثَيْنِ وَالْمَرْجِعِ وَاحِدًا، وَالْمُرَادُ أَنَّ الْاِخْتِلَافَ فِي أَهْمَا آيَةٍ مُسْتَقَلَّةٍ مِنَ الْفَاتِحَةِ أَمْ لَا إِنَّمَا نَشَأَ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ، فَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَهْمَا آيَةٍ مُسْتَقَلَّةٍ مِنْهَا تَمَسَّكَ بِالْحَدِيثِ الْأَوَّلِ حَيْثُ يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهَا آيَةً تَامَّةً، وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَهْمَا بَعْضِ آيَةٍ مِنْهَا / [22ظ] تَمَسَّكَ بِالْحَدِيثِ الثَّانِي حَيْثُ يَدُلُّ عَلَى أَهْمَا مَعَ مَا بَعْدَهَا آيَةً لَا وَحْدَهَا.

وأقول: إنَّ أُرِيدَ أَنَّ الشَّافِعِيَّةَ اِخْتَلَفُوا بَيْنَهُمْ فِيمَا دَكَّرْنَا⁸⁹⁶ كَمَا ذَكَرَهُ بَعْضُ الشُّرَاحِ⁸⁹⁷ فَيَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّ الْإِمَامَ النَّوَوِيَّ⁸⁹⁸ وَغَيْرَهُ مِنَ الْأَثَمَةِ الشَّافِعِيَّةِ صَرَّحُوا⁸⁹⁹ بِأَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الشَّافِعِيَّةِ فِي أَهْمَا آيَةٍ تَامَّةٍ

⁸⁹⁰ هو عمر بن هارون البلخي الثقفي (114 . 194)، ويكنى أبو حفص، من شيوخه: أسامة بن زيد، أيمن بن نابل، ثور بن يزيد بن زياد، ومن طلابه: أحمد بن حاتم بن يزيد، قاسم بن سلام، سعيد بن يعقوب. ينظر: البغدادي، تاريخ بغداد، ج13، ص15؛ الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج4، ص1173.

⁸⁹¹ هو أبو الوليد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم. ويلقب بابن جريج، ويكنى أبو خالد (80 . 150هـ)، وكان من الثقات، من شيوخه: إسحاق بن أبي طلحة، وزيد بن أسلم، وصالح بن كيسان ومن تلاميذه: الأوزاعي، والليث بن سعد، والأوزاعي، ومن مؤلفاته: السنن في الحديث، وتفسير القرآن. ينظر: النووي، تهذيب الأسماء واللغات، ج2، ص297؛ الزركلي، الاعلام، ج4، ص160؛ ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج6، ص37؛ الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج6، ص325.

⁸⁹² الحنبلي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الحجابي (دار النشر: أضواء السلف - الرياض، ط1، 2007 م) ج2، ص167.

⁸⁹³ هو يحيى بن معين الغطفاني، البغدادي (158 . 233هـ)، يكنى بأبي زكريا، وكان قريباً للإمام أحمد بن حنبل، من شيوخه: أحمد بن جميل بن يوسف، إسماعيل بن أبان، ومن طلابه: مهنا بن يحيى، إسحاق بن إبراهيم بن كاجرا. ينظر: النووي، تهذيب الأسماء واللغات، ج2، ص156؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج6، ص139؛ الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج9، ص123؛ ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج11، ص280.

⁸⁹⁴ المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج21، ص528.

⁸⁹⁵ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

⁸⁹⁶ ب: ذكر/ج-ذكرنا.

⁸⁹⁷ عدّ ابن الشهاب عشرة أقوال في مسألة البسملة الثالث منها: أنها آية من الفاتحة دون غيرها. والرابع: أنها بعض آية منها فقط. الخفاجي، للقاظي شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر، حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، الإمام أبو سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ عبد الرزاق المهدي (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1971م)، ج1، ص26.

⁸⁹⁸ هو أبو زكريا يحيى بن شرف الحزامي النووي الشافعي، المشهور باسم "النووي" وقد لقب بمحبي الدين، المتوفى 276هـ، من شيوخه: إبراهيم بن عيسى المرادي الأندلسي، أبا الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر، ومحمد بن أحمد المقدسي، ومن تلاميذه: علاء الدين بن العطار، ابن عباس أحمد بن إبراهيم. ومن أهم مؤلفاته: رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين (في الحديث)، روضة الطالبين وعمدة المفتين. ينظر:

من الفاتحة، وإن أُريدَ أنَّ القائِلينَ بجزئيتها غيرُ الشَّافعيةِ اختلفوا بينهم فيما ذُكر، فَيُردُّ عليه ح أنَّ الحديثَ الثاني ناطقٌ بخلافِ مذهبِ الشَّافعيِّ، فكيفَ يَصِحُّ استدلالُ المُصنِّفِ به في هذا المقام؟! إلا أن يُقالَ: مقصودُ المُصنِّفِ إثباتُ أنَّها جزءٌ من الفاتحةِ سواءً كانت آيةً تامَّةً كما يدلُّ عليه الحديثُ الأوَّلُ أو بعضَ آيةٍ كما يدلُّ عليه الثاني. ثُمَّ إنَّ بعضَ خواقين⁹⁰⁰ ما وراءَ النَّهرِ مَنَّ له مشاركةٌ تامَّةٌ في العلوم قال⁹⁰¹: "يُمكنُ الجُمعُ بينَ الحديثينِ بأنَّ المرادَ بقوله⁹⁰²: "أولاهنَّ" تعيينُ الجملةِ الأولى من هذه السَّبْعِ لتعليمِ دخولِ البسملةِ في الفاتحة، لا تعيينُ الآيةِ الأولى" انتهى.

وقال: ⁹⁰³ بعضُ الفضلاءِ أيضاً إنَّه لا مخالفةَ بينَ الحديثينِ، إذ كَوْنُ التَّسميةِ أُولَى الآياتِ السَّبْعِ أعمُّ من كَوْنِها آيةً برأسها هذا⁹⁰⁴، وأفيد⁹⁰⁵: أنَّه لا مجالَ لشيءٍ من هذينِ القولينِ؛ لأنَّ قولَه عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ⁹⁰⁶: ((أولاهنَّ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)) مُجْمَلُ التَّسميةِ وحدها على لَفْظِ (أولى) التي هي كلمةٌ تأنيث⁹⁰⁷ يدلُّ على أنَّ موصوفها الآية، فصار الحاصلُ أنَّ الآيةَ الأولى من تلكِ السَّبْعِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

الزركلي، الاعلام، ج8، ص149؛ ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج1، ص55؛ السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج8، ص395.

⁸⁹⁹ النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، المجموع شرح المهذب ((مع تكملة السبكي والمطيعي))، (الناشر: دار الفكر) ج3، ص333.

⁹⁰⁰ خواقين: لقب للملك عند التُّرك والتُّتر؛ مادة: (خوق). د. أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، (الناشر: عالم الكتب، ط1، 2008م) ج1، ص603.

⁹⁰¹ أ ب: وهو عبيد الله خان كان المحشى مولانا عصام في عصره، فائدة.

⁹⁰² البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

⁹⁰³ أ ب: هو الشيخ بهاء الدين القزويني، فائدة.

⁹⁰⁴ ج-هذا.

⁹⁰⁵ أ ب: المفيد هو أستاذنا مولانا حسين الخلخالي سلمه الله، فائدة.

⁹⁰⁶ البيهقي، السنن الصغير للبيهقي، ج1، ص149.

⁹⁰⁷ ب- يدل على أنَّ موصوفها الآية فصار الحاصل أنَّ الآية الأولى من تلك السبع بسم الله الرحمن الرحيم وأقول كون لفظة أولى كلمة تأنيث.

وأقول: كون لفظه (أولى) كلمة تأنيثٍ إنما تدلُّ على أنَّ موصوفها أمرٌ مؤنَّثٌ كائناً ما كان، وأما على خصوصية الآية⁹⁰⁸ فلا وهو ظاهرٌ، غاية الأمر أن يكون تقدير الآية ظاهراً، إلا أنَّ الأولى والجمع بين الدليلين المتعارضين إنَّ أمكنَ على ما عرِفَ في موضعه.

قوله⁹⁰⁹: "والإجماع" بالرفع، وكذا قوله⁹¹⁰: "والوفاق" معطوفان على قوله⁹¹¹: "أحاديث"، فيكون المعنى: ولنا في الاستدلال على أنَّها من الفاتحة الإجماع والوفاق، فيردُّ عليه أنَّهما⁹¹² يدلان على أنَّها جزءٌ من القرآن وأما أنَّها جزءٌ من الفاتحة أو من كُلِّ سورة فلا؛ لأنَّ كونها جزءاً من القرآن بجامع كونها آيةً فذَّةٌ منه غيرَ جزءٍ من سورة، والجواب أنَّ كونها من الفاتحة يستلزم كونها من القرآن.

فقول⁹¹³ المصنِّف: إنَّها "من الفاتحة" في قوَّة قولنا: إنَّها من القرآن ومن الفاتحة، فالمُدَّعى مُرَكَّبٌ، والمخالفون [22و] فيه بعضهم وافقوا في كونها من القرآن وقصروا المخالفة على كونها من الفاتحة، وبعضهم بالغوا في المخالفة حتى نفوا قرأتها رأساً⁹¹⁴؛ ليلزم نفي جزئيتها من الفاتحة بالطريق

908 ب: آياته

909 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

910 نفس المصدر، ج1، ص25.

911 نفس المصدر، ج1، ص25.

912 ب ج + إنما

913 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

914 ج: رأسها/ ممن ذهب إلى أنَّها ليست آية من الفاتحة، ولا من القرآن، إلا في سورة النمل فهي بعض آية منها، ووضعت للفصل بين السور، للاستفتاح، والتبرك، والتمن بما، وذهب من المفسرين ابن جرير الطبري، وابو الليث السمرقندي، والقرطبي، ويروى هذا عن قراء المدينة، وفقهاء البصرة، والشام، ومالك، والاوزاعي. ومن أدلتهم: الحديث الأول: عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((قال الله تعالى: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، قَالَ اللَّهُ: حَمِدَنِي عَبْدِي، فَإِذَا قَالَ: الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ، قَالَ اللَّهُ: أَثْنَى عَلَيَّ عَبْدِي، فَإِذَا قَالَ: مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ، قَالَ: مَجَّدَنِي عَبْدِي، فَإِذَا قَالَ: إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ، قَالَ: هَذَا بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ: اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ، قَالَ: هَذَا لِعَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ)) وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ: أَنَّ الْبَسْمَلَةَ لَوْ كَانَتْ آيَةً، لَعَدَّهَا وَبَدَأَ بِهَا، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ آيَةً مِنَ الْفَاتِحَةِ. وَأَجِيب: إِنَّ الْإِمَامَ النَّوَوِيَّ نَاقَشَ الْحَدِيثَ النَّبَوِيَّ مِنْ أَوْجِهٍ أَهْمَتُهَا:

1- أَنَّ الْبَسْمَلَةَ إِنَّمَا لَمْ تُذَكَّرْ لِأَنَّهُ رَاجِعَةٌ فِي الْآيَاتِ بَعْدَهَا، وَهِيَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ.

2- أَنَّ مَعْنَى إِذَا قَالَ الْعَبْدُ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)، أَي إِذَا انْتَهَى الْعَبْدُ فِي قِرَاءَتِهِ إِلَى الْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ جِيئَ بِدَلِيلٍ تَكُونُ الْبَسْمَلَةُ دَاخِلَةً.

الأولى، فالمُصنّف أيضاً بالغَ حيثُ لم يكتفِ بإثباتِ كونها من الفاتحةِ مع استلزامه إثباتَ أنّها من القرآن، بل استدلَّ على كُليِّ منهما استقلالاً مُبالغاً في ردِّ المُبالغينَ في المخالفة.

ويؤيّدُ هذا الجوابَ ما نُقلَ⁹¹⁵ عن المُصنّفِ أنّه كتبَ في الحاشيةِ على قولهِ (والإجماع والوفاق):

"هذانِ دليلانِ على أنّ البَسْمَلَةَ من القرآنِ لا على أنّها من الفاتحة⁹¹⁶" انتهى.

3- يحتمل أن النبي عليه الصلاة والسلام قاله قبل نُزولِ البَسْمَلَةِ فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَنْزِلُ عَلَيْهِ الْآيَةُ فَيَقُولُ اجْعَلُوهَا فِي سُورَةٍ كَذَا.

4- ورد حديث عن النبي عليه الصلاة والسلام في رواية الدارقطني والبيهقي قال: فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ يَقُولُ اللهُ ذَكَرَنِي عَبْدِي.

الحديث الثاني: عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إِنَّ سُورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ ثَلَاثُونَ آيَةً شَفَعَتْ لِرَجُلٍ حَتَّى غُفِرَ لَهُ وَهِيَ سُورَةُ تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ). وَجْهُ الدَّلَالَةِ: أَنَّهَا ثَلَاثُونَ آيَةً بَدُونَ الْبَسْمَلَةِ ، وَلَوْ كَانَتْ آيَةً لَعَدَّهَا وَبَدَأَ بِهَا. وَأُجِيبَ: قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي كِتَابِهِ:

1- معنى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من العَدِّ هو ما سَوَى الْبَسْمَلَةِ مِمَّا اخْتَصَّتْ بِهِ السُّورَةُ وَحَسَبَ الْبَسْمَلَةَ لِأَنَّهَا غَيْرٌ مُحْتَصَّةٌ بِهَذِهِ السُّورَةِ.

2- يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْحَدِيثُ قَبْلَ نُزُولِ الْبَسْمَلَةِ فِيهَا فَلَمَّا نَزَلَتْ أُضِيفَتْ إِلَيْهَا بِدَلِيلِ كِتَابَتِهَا فِي الْمَصْحَفِ.

الحديث الثالث: عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: (صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعَمْرٍ؛ فَكَانُوا لَا يَذْكُرُونَ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ، وَلَا فِي آخِرِهَا).

وأُجِيبَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ، فِي كِتَابِ الْقَطْعِ وَالِاتِّتَافِ: فَهَذَا فِيهِ غَيْرُ جَوَابٍ مِنْهَا أَنَّهُ قَالَ: لَمْ أَسْمَعْهُمْ، وَقَدْ سَمِعْتُهُمْ غَيْرَهُ، وَلَا حُجَّةَ لِلنَّافِيِ مَعَ الْمُثَبِتِ. وَيُرَى الْبَاحِثُ: إِنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّهَا آيَةٌ مِنَ الْفَاتِحَةِ، وَمِنْ كُلِّ سُورَةٍ هُوَ الرَّاجِحُ، وَذَلِكَ لِقُوَّةِ أَدْلَتِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ. يَنْظُرُ النَّحَّاسُ، الْقَطْعُ وَالِاتِّتَافِ، ج1، ص27؛ المديني، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي، المدونة، (الناشر: دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ - 1994م) ج1، ص162؛ العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج1، ص12؛ ينظر، الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر، جامع البيان في تأويل القرآن، المحقق: أحمد محمد شاكر (الناشر: مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ - 2000م) ج1، ص147؛ السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم، بحر العلوم، ج1، ص13؛ ينظر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، ج1، ص93؛ البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الحُسْرُوْجَرْدِي الخراساني، أبو بكر، السنن الكبرى، المحقق: محمد عبد القادر عطا (الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ط3، 1424هـ - 2003م) ج2، ص58؛ ينظر، النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، المجموع شرح المهذب، (الناشر: دار الفكر) ج3، ص338؛ الترمذي، محمد بن عيسى بن سَورَةَ بن موسى بن الضحّاك، سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف، (الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، ط2، 1395هـ - 1975م) باب ما جاء في فضل سورة الملك، رقم: 2891، ج5، ص164؛ ينظر، النووي، المجموع شرح المهذب، ج3، ص340؛ صحيح مسلم، باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة، 13.

⁹¹⁵ الحنفي، حاشية القونوي على تفسير البيضاوي ومعه حاشية ابن التمجيد، ج1، ص79.

⁹¹⁶ ب+ اللهم إلا أن يضم إلى دليل الأول في كل محل أثبت فيه وإلى الثاني عما ليس بقرآن في المحل والقيدان في حيز المنع.

فإنه يدلُّ على أنَّ المُدَّعى أمران، والأدلةُ مُوزَّعةٌ عليهما، فمعنى قوله⁹¹⁷: "لنا"⁹¹⁸ إلى آخره:

أنَّه لنا هذه الأدلةُ في إثباتِ ما ادَّعيناُه على التَّفصيلِ والتَّحقيقِ، وقيل في الجواب معنى قوله "لنا": أنَّ⁹¹⁹

هذه الأمور لنا؛ لأنَّها إمَّا أن تُبيِّنَ بها مذهبنا⁹²⁰، أو نُرَدِّدَ بها قولَ مخالفتنا⁹²¹ فالحديثانِ يُشَبِّهانِ مذهبنا،

والإجماعُ والوفاقُ يَرُدَّدانِ قولَ المُخالفِ ولا يخفى بَعْدَه، ثُمَّ إِنَّ المُرادَ بالإجماعِ هاهنا الإجماعُ القويُّ

وبالوفاقِ الإجماعُ الفعليُّ⁹²²، ولكونِ الأوَّلِ أقوى من الثَّاني عَبَّرَ عنه بلفظِ الإجماعِ، وعن الثَّاني بلفظِ

الوفاقِ، كذا قيل.

⁹¹⁷ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

⁹¹⁸ إن المقصود بقول البيضاوي: "ولنا أحاديث كثيرة" أي لدينا في المذهب الشافعي أحاديث كثيرة، لأن البيضاوي شافعي المذهب، وهذا أسلوب العلماء في كتب المختصرات، فإذا قالوا: "ولنا" يُقصد للمذهب الذي ينتمي إليه.

⁹¹⁹ ج: أي.

⁹²⁰ ج: مذهباً.

⁹²¹ ب ج: مخالفنا.

⁹²² الإجماع لغة : العزم والاتفاق.

واصطلاحاً: اتفاق مجتهدي هذه الأمة بعد النبي صلى الله عليه وسلم على حكم شرعي. هكذا قاله الشيخ ابن عثيمين رحمه الله. وهو حجة شرعية بدليل قوله صلى الله عليه وسلم: (لا تجتمع أمتي على ضلالة). للإجماع نوعان صريح وسكوتي. إن الإجماع القوليّ والإجماع الفعليّ (العمليّ) هما قسمي للإجماع البياني (الصريح). وتعريفهما كما ذكرنا في كتاب الإجماع في الشريعة الإسلامية: "الإجماع القولي: هو أن يصرح كل واحد من جماعة المجتهدين بما يفيد قبوله للرأي المعلن للاتفاق عليه.

الإجماع العملي: وهو أن يقع العمل من كل واحد من جماعة المجتهدين كعملهم جميعاً في المضاربة والاستصناع فإذا وقع منهم ذلك كان إجماعاً عملياً وحجة شرعية.

الإجماع السكوتي: وهو أن يصرح بعض المجتهدين برأيه في مسألة اجتهادية أو يقوم بعمل ما ويشتهر ذلك بين المجتهدين من أهل عصره ويسكتون بعد علمهم بذلك من غير تكبر. وهذا النوع من الإجماع اختلف أعلام الأمة في تسميته إجماعاً كما اختلفوا في حجته، ولهم في ذلك عدة آراء، أهمها ثلاثة.

الرأي الأول: أنه إجماع وحجة، وهو لأكثر الأحناف، وأحمد بن حنبل وأبي إسحاق الإسفراييني من الشافعية.

الرأي الثاني: أنه ليس إجماعاً ولا حجة، وهو للإمام الشافعي وأكثر أتباعه، وأكثر المعتزلة، والمالكية.

الرأي الثالث: أنه حجة وليس إجماعاً وهو لبعض المعتزلة. "الطوفي، سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين، شرح مختصر الروضة، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، (الناشر: مؤسسة الرسالة، ط1، 1407 هـ / 1987 م) ج3، ص5؛ ابن عثيمين، محمد بن صالح العثيمين، الأصول من علم الأصول، (الناشر: دار ابن الجوزي، ط4، 1430 هـ - 2009 م) ص64؛ رشدي عليان، الإجماع في الشريعة الإسلامية، (الناشر: الجامعة الإسلامية، ط10، العدد الأول، جمادى الآخرة 1397 هـ مايو - يونيو 1977 م) ص74.

وأقول: فيه نظر؛ لما صرحوا⁹²³ من أن دلالة الأفعال لكونها عقليةً فطعيةً أقوى من دلالة

الألفاظ؛ لكونها لفظيةً ظنيةً، وسيجيء في بحث الحمد ما إذا اعطفته⁹²⁴ على هذا الموضع نفعك.

قوله⁹²⁵: "على أن ما بين الدفتين" أي: دفتي المصاحف، الدفة بفتح الدال الجنب، والمراد بما

بينهما ما هو مكتوب⁹²⁶ بينهما، لكن في المصاحف القديمة التي كانت في زمن السلف أو ما فيه

احتمال القرآنية، وإلا لورد أن أسماء السور وكونها مكيةً أو مدنيةً وعدد الآي والتنقيط⁹²⁷ والتعشير⁹²⁸ مما

بين الدفتين وليست بقرآن.

ثم إن دلالة الإجماع المذكور على كونها من القرآن باعتبار أن القرآن عبارة عن كلام الله، وأن

التسمية مكتوبةً فيما بين الدفتين فينتظم قياساً هكذا التسمية مكتوبة فيما بين⁹²⁹ الدفتين، وكل ما هو

مكتوب فيه فهو كلام الله أي: قرآن، فينتج أن التسمية قرآن، أمّا الصغرى فبيئة لا تحتاج إلى بيان، وأمّا

الكبرى فلإجماع المذكور.

وأفيد⁹³⁰ أن وجه الدلالة هو أن من البين أن المراد بما بين الدفتين كل ما له مدخل^[23ظ]

في صيرورة إحدى الدفتين بعيدة عن الأخرى، وظاهره بأن لتفاصيل التسمية مَدْخلاً في ذلك، فيكون كل

منها في محله كلام الله تعالى، وهذه⁹³¹ وإن لم تكن قطعية فلا أقل كون ظنيةً والمسألة ظنيةً انتهى.

923 العلامة الشيخ سليمان بن محمد بن عمر، حاشية البجيرمي، على شرح منهج الطلاب، للإمام زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري الشافعي، ومع شرح تقريرات وتعليقات، الشيخ محمد بن أحمد المرصفي، ضبطه وصححه: عبدالله محمود محمد عمر (دار الكتب العلمية بيروت لبنان) ج 1، ص 16.

924 ج- عطفته.

925 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 25.

926 أ: فخرج الكرايس والقرطيس، فائدة.

927 أي نَقَطُ الْمُصْحَفِ وَهُوَ إِظْهَارُ إِغْرَابِهِ. داماد أفندي، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، (الناشر: دار إحياء التراث العربي) ج 2، ص 554.

928 التَّعْشِيرُ أَنْ يُجْعَلَ عَلَى كُلِّ عَشْرِ آيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ عَلَامَةٌ. داماد أفندي، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، ج 2، ص 554.

929 ب- بين.

930 أ: مولانا حسين الخلخالي.

أقول: قد صرَّح المفيد المرحوم في هذا المقام "أنَّ قوله⁹³²: "والإجماع عطفٌ على قوله⁹³³:
"أحاديثٌ"، وكذا قوله⁹³⁴: "والوفاق" أي: لنا أحاديثٌ في إثباتِ مذهبنا، وهو أنَّها من الفاتحة، ولنا
الإجماعُ والوفاقُ في إبطالِ مذهبِ مَنْ خالفنا، وهو أنَّها ليست من القرآنِ في شيءٍ من أوائلِ السُّور"، هذا
كلُّه⁹³⁵ وأنت خبيرٌ بأنَّه يكفي بهذا⁹³⁶ الإبطالِ صدقُ مفهوم ما بين الدفتين عليها، ولاشكَّ أنَّ حصولها
فيما بينهما ولو في محلٍّ واحدٍ يكفي في ذلك الصِّدق؛ إذ نقيضُ السَّلْبِ الكَلْبِيُّ الإيجابُ الجُرِّيُّ.
وأما تفاصيلُ التَّسميةِ وأنَّ لها مدخلاً في صيرورةِ إحدى الدفتين بعيدةً عن الأخرى فَمِمَّا لا
مِساسَ له في ذلك الإبطالِ، وهو ظاهرٌ على أنَّ المرادَ بما بين الدفتين إنَّ كان ما ذكره لزم أن يكونَ
الكراريسُ والقراطيسُ أيضاً كلامَ الله؛ إذ لهما مدخليةٌ تامَّةٌ فيما ذكره، وأيضاً القولُ بأنَّ تفاصيلِ التَّسميةِ
مدخلاً في ذلك البُعدِ ظاهرٌ المنع؛ إذ الظَّاهرُ أنَّ محالَّ التَّسميةِ لو تُركت خاليةً ولم تُكتب فيها لكانت
ضخامةً المُصَحَّفِ وتُحْنُها لها⁹³⁷. نعم لها مدخلٌ ما في نقلها بواسطة⁹³⁸ الجِسْمِ المِدادِي ثَقِيلٌ في
الجُملة، وأين الثَّقَلُ مِنَ التَّخْنِ؟!!

بقي هاهنا إشكالٌ قويٌّ وهو أنَّه كيف يدَّعي الإجماعُ والوفاقُ على أنَّ ما بين الدفتين كلامُ الله
مع أنَّ الصَّحابةَ اختلفوا في بعض ما بينهما؛ إذ روي⁹³⁹ أنَّ ابنَ مسعود رضي الله عنه أنكرَ كونَ الفاتحةِ

931 ب ج + الدلالة.

932 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

933 نفس المصدر، ج1، ص25.

934 نفس المصدر، ج1، ص25.

935 ب ج: كلامه.

936 ب ج: لهذا.

937 ب ج: بحالها.

938 ب ج + أن.

939 الأمدى، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي، الأحكام في أصول الاحكام، المحقق: عبد الرزاق عفيفي،
(الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- لبنان) ج1، ص161.

والمعوذتين من القرآن مع أنّها أشهر سورة⁹⁴⁰، وأجاب عنه⁹⁴¹ الإمام الرازي بأنّ هذه الرواية مختلفة⁹⁴²؛ لأنه قد ثبت أنّ النبيّ صلى الله عليه وسلّم هو الذي تولّى جمع القرآن⁹⁴³، لكن يرده ما نُقل⁹⁴⁴ عن ابن حجر⁹⁴⁵ أنّه صحّ منه الإنكار في المعوذتين، وأنّه كان يحكهما من مصاحفه ويقول: إنّهما ليسا من كتاب الله. وأمّا الفاتحة فقليل: لم يُنكر قراءتها بل لم يكتبها لعدم الحاجة عنده؛ إذ كتابة القرآن لخوف الفوت، وهي لوجوب قراءتها محفوظة لكلّ مسلم، ومنهم من أجاب⁹⁴⁶ "بأنّ إنكار ابن مسعود⁹⁴⁷ / [23و] وكان يُنكر كون الفاتحة والمعوذتين من القرآن، وبقي على إنكاره في زمن أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، ولم يمنعه انتهى.

⁹⁴⁰ روى أحمد في مسنده: عن عبد الرحمن بن يزيد قال كان عبد الله يحك المعوذتين من مصاحفه ويقول انهما ليستا من كتاب الله. قال النووي: "أجمع المسلمون على أن المعوذتين والفاتحة وسائر السور المكتوبة في المصحف قرآن. وإن من جحد شيئاً منه كفر. وما نقل عن ابن مسعود في الفاتحة والمعوذتين باطل ليس بصحيح عنه"، وأنكره الإمام ابن حزم في كتاب القدر المعلى قائلاً: "هذا كذب عن ابن مسعود، وموضوع"، وضعفه بأنه قد صحت قراءة عاصم عن زر بن حبيش عن عبد الله بن مسعود وفيها أم القرآن والمعوذتان. وقال القرطبي في تفسيره: "قال يزيد بن هارون: المعوذتان بمنزلة البقرة وآل عمران، من زعم أنّهما ليستا من القرآن فهو كافر بالله العظيم" النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي، المجموع شرح المهذب، باشر تصحيحه: لجنة من العلماء، (إدارة الطباعة المنيرية، مطبعة التضامن الأخوي، القاهرة، : 1344 - 1347 هـ) ج3، ص 399؛ ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، المحلى بالآثار، المحقق: عبدالغفار سليمان البنداري (دار الفكر - بيروت، د.ط، د.ت) ج1، ص32؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج1، ص53.

⁹⁴¹ الرازي، التفسير الكبير، ج1، ص190.

⁹⁴² أ: المختلقة بالقاف المنقوطة الاقشيري، فائدة.

⁹⁴³ الرومي، فهد بن عبد الرحمن بن سليمان، جمع القرآن الكريم في عهد الخلفاء الراشدين، (فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، مكتبة الملك فهد الوطنية اثناء النشر، ط1، 2003م) ص10.

⁹⁴⁴ العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل، فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، (الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1379) ج8، ص742.

⁹⁴⁵ هو أحمد بن علي بن حجر الكنايني، العسقلاني، الشافعي، كان يُلقب بـ « شهاب الدين»، ويكنى: «أبا الفضل»، (773 - 852هـ) من شيوخه: إبراهيم بن أحمد التنوخي، ابن القطان المصري، ومن تلامذته: شمس الدين السخاوي، زكريا الانصاري، ومن مؤلفاته: فتح الباري، تهذيب التهذيب، لسان الميزان. ينظر: العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ج1، ص90؛ ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج1، ص74؛ السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان، الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، المحقق: إبراهيم باجس عبد المجيد، (الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط1، 1999م) ج1، ص102.

⁹⁴⁶ الإيجي، شرح المواقيف للجرجاني مع حاشيتي السيبالكوتي والفتاوي، ج7، ص275.

⁹⁴⁷ ب ج+ كان قبل أن يتواتر عنده والتواتر مما يختلف زماناً وأشخاصاً ويده مقال الإمام روى أن ابن مسعود

فنقول: فمضى تواتر عنده ما لم يتواتر في قريب من ثلاثين سنة وأجاب صاحب المواقف⁹⁴⁸ عن أصل الإنكار⁹⁴⁹ بوجهين:

"الأول أن هذا الاختلاف مروى بالآحاد المفيدة للظن، ومجموع القرآن منقول بالتواتر المفيد لليقين الذي يضمحل الظن عنده، فتلك الآحاد مما لا يلتفت إليه، والثاني أنه لا اختلاف ولا شك في نزوله على النبي صلى الله عليه وسلم وإعجازه، وإنما الشك في⁹⁵⁰ كونه قرآناً."

واعترض عليه بأن تعريف القرآن هو النظم المعجز المنزل من الله، فعند الاعتراف بالنزول من الله والإعجاز لا يتصور إنكار قرآنيته وأجيب⁹⁵¹ بأن القرآن عرف بالنظم المنزل للإعجاز، فلا يكفي مجرد كونه معجزاً؛ إذ لا يوجب كونه معجزاً أن يكون إنزاله للإعجاز، فلا يلزم من كونه منزلاً من الله معجزاً أن يكون قرآناً وجزءاً من المجموع.

ونظيره ما ذهب إليه بعض الأئمة⁹⁵² في التسمية أنها ليست من القرآن، لكنها كلام أنزلت للتبرك في أوائل السور وقراءة القرآن، بل في ابتداء كل أمر ذي بال، فكان في قولهم⁹⁵³: "ما بين الدفتين كلام الله" حيث لم يقولوا ما بينهما قرآن بل قالوا: كلام الله نوع إيماء إلى هذا؛ فإن الكلام على هذا التحقيق أعم من القرآن، وصدق الأعم⁹⁵⁴ على شيء لا يستلزم صدق الأخص عليه، وهو ظاهر.

948 الإيجي، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد، كتاب المواقف، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، (الناشر: دار الجيل - بيروت، ط1، 1997م) ج3، ص399.

949 ب ج: الاشكال.

950 ب ج + مجرد.

951 الإيجي، شرح المواقف للجرجاني مع حاشيتي السيلكوتي والفناري، ج7، ص275.

952 العطار، العلامة الشيخ حسن بن محمد بن محمود، حاشية العطار، على شرح الجلال المحلى، على جمع الجوامع في أصول الفقه الشافعي، للإمام تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، خرج أحاديثه وعلق عليه محمد محمد تامر (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان 1971م) ج1، ص409؛ الكوفي، للإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان بن ثابت، شرح كتاب الفقه الأكبر، شرحه الامام الملا علي القاري، خرج آياته واحاديثه وعلق عليه علي محمد دندل، (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان 1971م) ج1، ص279.

953 السرخسي، المبسوط، ج1، ص16؛ الرازي، التفسير الكبير، ج1، ص175.

954 ج- الأعم.

"فالإجماع على أنّ ما بين الدفتين كلامُ الله" لا يُنافي الاختلافَ في أنّ بعضاً منه ليس بقرآن، هذا لكنْ يردُّ عليه أنّ الاستدلالَ بالإجماعِ على أنّها كلامُ الله على كونها من القرآنِ كان مَبِيناً على التساوي بينهما، فلا يَتِمُّ الاستدلالُ على تقريرِ الأعمية⁹⁵⁵.

قوله⁹⁵⁶: "والوفاقُ على إثباتها" من الثَّبتِ بمعنى: الكتب، ولمَّا كان هاهنا مجالٌ أن يُتوهَّم أنَّه لم لا يجوزُ الوفاقُ على إثباتها مع عدمِ كونها من القرآنِ لغرضٍ من الأغراضِ ضُمَّ إليه قوله⁹⁵⁷: "مع المُبالغة في تجريدِ القرآن" أي: عمّا ليس بقرآن، فلو لم يكن قرآناً لَمَا اتَّفَقوا على إثباتها مع تحقُّق⁹⁵⁸ المُبالغة. حتى "لم تُكْتَبْ لفظة أمين" حتى لا يُتوهَّم كونه قرآناً⁹⁵⁹.

المَبْحَثُ الثَّانِي: الباءُ في بسمِ الله

قوله⁹⁶⁰: "والباءُ مُتعلِّقةٌ بمحذوف" ⁹⁶¹ أي: الباءُ / [24ظ] في بِسْمِ الله؛ لكونها من الحُرُوفِ الجارّةِ التي وُضِعَتْ لإفضاءٍ معاني الأفعالِ أو شَبْهها إلى ما يليه لا بُدَّ له من مُتعلِّقٍ، وإذ ليس مذكوراً فهو

⁹⁵⁵ ج- لكن يرد عليه أن الاستدلال بالإجماع على أنّها كلام الله على كونها من القرآن كان مَبِيناً على التساوي بينهما فلا يتم الاستدلال على تقرير الأعمية.

⁹⁵⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

⁹⁵⁷ نفس المصدر، ج1، ص25.

⁹⁵⁸ ب ج + تلك.

⁹⁵⁹ خلاصة القول: اختلف الفقهاء في عدّ البسملة آية من سورة الفاتحة، ومن أول كلّ سورة من القرآن على أقوال ومنها: أنّها آية من القرآن كله، من الفاتحة ومن غيرها في بدايات السور، وهو مذهب الشافعي في قوله الجديد، فتبعه البيضاوي ووافقه الشرواني، والقول الثاني: أنّها آية من القرآن أنزلت للفصل بين السور، أما القول الثالث: أنّها ليست آية من القرآن وأنما وضعت بين السور للتبرك بها. ويرجح الباحث القول الأول، والله تعالى اعلم.

⁹⁶⁰ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

⁹⁶¹ الباء متعلقة بمحذوف مقدر، وفيه مسألتان، الأولى: هل يقدر هذا المحذوف مقدماً أو مؤخراً؟ والثانية: هل يُقدر خاصاً أو عاماً، وهذه مسألة بلاغية. رَجَّح البيضاوي تأخير المقدر، وعلل ذلك: بأنّ تقديم اسم الله أوّل، وذلك لأنه أهم، وأدلّ على الاختصاص، وأدخل في التعظيم، أي تعظيم اسم الله، وأوفق للوجود، أي أنه أكثر مطابق للوجود، وسيجئ تفصيله في تحشية الشرواني، واستدل على ذلك بحديث: قوله عليه الصلاة والسلام، ((كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله فهو أبت))؛ ورجح في المسألة الثانية أن يقدر خاصاً، وعلل ذلك قائلاً: "لزيادة إضمار فيه" استناداً على القاعدة النحوية: أنه كلما قلّ الإضمار كان أوّل. وهنا نقرأ البسملة لنقرأ الفاتحة، فيكون التقدير فيها: بسم الله أقرأ. ويكون متعلقها فعل؛ لأن الأفعال هي الأصل في العمل. والفعل محذوف، تبركاً بالاختصار على اسم الله جل وعلا، ولكنرة الاستعمال. ويرجح الباحث تقدير المحذوف متأخراً لأن في تقديره متأخراً فائدتين: أحدها: التبرك بتقديم اسم الله سبحانه وتعالى، والثاني:

محدوفٌ مُقدَّرٌ في نظم الكلام؛ فإن لم تُوجد هناك قرينة تدلُّ على حُصوص المُقدَّرِ فيقدَّرُ العامُّ ويكونُ الطرفُ مُستقرًّا، وإن وُجدت قرينة الحُصوص يُقدَّرُ الحَاصُّ، ويُقال له: الطرفُ اللُّغو⁹⁶².

قوله⁹⁶³: "تقديره بسم الله أقرأ" عدلٌ عن عبارة الكشاف⁹⁶⁴ وهو "أقرأ أو أتلو"؛ لأنَّ تقدير

أحدهما في تقدير قُوَّة⁹⁶⁵ الآخر؛ لترادُفهما وإِحَادِهما معنًى، والترديدُ يُوهِمُ التَّغَايِرَ المعنوي⁹⁶⁶.

قوله⁹⁶⁷: "لأنَّ الذي يتلوه مقرؤٌ" قال⁹⁶⁸ فُدِّسَ سرُّه: "هذا بيانٌ للقرينة المُعَيَّنة؛ فإنَّ حرفَ الجَرِّ

وإن اقتضى فعلاً يجرُّ معناه إلى مجروره، لكنَّه لا يتخطى دلالته مُطلقُ الفعل؛ فاحتجَّ في تعيينه إلى قرينة

الحصر؛ لأن تقديم المعمول يفيد الحصر. وأيضاً يُقدَّرُ مناسب للمقام؛ لأنه أدلُّ على مقصود الميسمل، فإنك إذا قلت: بسم الله، وأنت تريد القراءة، فالتقدير بسم الله أقرأ، وهذا أخص مما لو قلت: التقدير: بسم الله أبتدىء؛ لأن القراءة أخص من مطلق الابتداء والله اعلم. ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص 232؛ ابن عثيمين، الشرح الممتع على زاد المستقنع، ج3، ص56.

⁹⁶² الطرفُ اللُّغو: سمي به لإلغائه عن أن يقوم مقام مُتعلِّقه لكونه مذكوراً مثل زيد كائن في الدار. وإن كان مُقدراً فهو الطرف المستقر. نكري، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمدي نكري، دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحصى، (الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت، ط1، 1، 421هـ - 2000م) ج2، ص207.

⁹⁶³ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

⁹⁶⁴ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص2.

⁹⁶⁵ ب ج: قوة تقدير.

⁹⁶⁶ المغايرة أي: المخالفة، وقد يقصد بها النقيض والضد، وهو: تغير في معنى أحد الطرفين ليكون مخالفاً للطرف الآخر. وقد عرفه سيبويه بقوله: "أحد البناءين مختصاً به شيء، أي: جهة من المعنى دون شيء". وعرف الفراهيدي مصطلح (المطابقة) وهو ما يخالف "المغايرة" قائلاً: "والطبق كل غطاء الزم، وطابقت بين الشئين جعلتهما على حدو واحد، وألزقتهما فيسمى هذا المطابق"، ومن فوائد المغايرة اللغوية تعدد الأوجه اللغوية، وإيجاد توازن لغوي. وفيها مغايرة لفظية ومغايرة معنوية. جاء في كتاب الكناش لأبو الفداء: "تقول: ما جاء زيد لكنَّ عمراً جاء، فالتغاير هنا حاصل لفظاً ومعنى، وتقول: سافر زيد لكنَّ عمراً حاضر، فالتغاير هاهنا حاصل معنى لا لفظاً." سيبويه، الكتاب، ج2، ص 102؛ الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، كتاب العين، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، (الناشر: دار ومكتبة الهلال) ج5 ص 108؛ أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، الكناش في فني النحو والصرف، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام (الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان عام النشر: 2000 م) ج2، ص100.

⁹⁶⁷ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

⁹⁶⁸ الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص137.

أخرى". قيل في صلوح ما ذكره المُصنّف؛ لأن يكون قرينةً مُعيّنة نظراً؛ لأنّ الذي يتلوه كما وقع عليه القراءة والتلاوة وقع عليه كثيرٌ من الأفعال؛ إذ هو ملفوظٌ⁹⁶⁹ ومُحدَثٌ ومُصَوّتٌ به⁹⁷⁰ ومُؤَلَّفٌ وغير ذلك. أقول: المراد بالمقروء ماله مزيد اختصاص⁹⁷¹ القراءة به ووقوعها عليه. وهو القرآن. فإنّ القراءة إذا أُطْلِقَتْ يُتبادَرُ منها قراءةُ القرآنِ بخلافِ ما ذكر من الأفعال، فإذا قيل: لَفِظْتُ أو أَدِخْتُ⁹⁷² أو أَلْفَيْتُ لم يُتبادر منه أنّ المراد: لَفِظْتُ القرآنَ أو أَدِخْتُه أو أَلْفَيْتُهُ.

ثمّ إنّ المُصنّفَ عَيَّرَ هاهنا أيضاً عبارةَ الكشاف، وهي قوله⁹⁷³: "لأنّ الذي يتلو التسميةَ مقروء" إلى قوله⁹⁷⁴: "لأنّ الذي يتلوه مقروء" لله، ووجهه⁹⁷⁵ أنّ المُتبادَرَ مِنَ التَّسْمِيَةِ المعنى المَصْدَرِيُّ وهو ليس بمراد هاهنا؛ لأنّ حروفَ الجَرِّ إنّما دخلت على العبارةِ المخصوصةِ، فالمعنى الذي يتلوه⁹⁷⁶ أي: يقع عَقِبَ⁹⁷⁷ هذه العبارةِ المخصوصةِ وهو قولنا "بسم الله".

969 اللّامُ وَالْفَاءُ وَالظَّاءُ كَلِمَةٌ صَحِيحَةٌ تُدَلُّ عَلَى طَرِحِ الشَّيْءِ؛ وَغَالِبُ ذَلِكَ أَنَّ يَكُونُ مِنَ الْقِمِّ. تَقُولُ: لَفِظْتُ بِالْكَلامِ يَلْفِظُ لَفْظًا. وَلَقِظْتُ الشَّيْءَ مِنْ قِمِي. وَاللَّافِظَةُ: الدِّبْكُ، وَيُقَالُ الرَّحَى، وَالْبَحْرُ. وَعَلَى ذَلِكَ يُفسَّرُ قَوْلُهُ: فَأَمَّا الَّتِي سَبَّيْهَا يُرْتَجَى فَأَجُودٌ جُودًا مِنْ اللَّافِظَةِ، وَهُوَ شَيْءٌ مَلْفُوظٌ وَلَفِيظٌ. ابن فارس. أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، (الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م). ج 5، ص ٢٥٩.

970 صَوْتٌ يُصَوّتُ تَصْوِيئًا فَهُوَ مَصَوّتٌ، وَذَلِكَ إِذَا صَوّتَ بِإِنْسَانٍ فَدَعَاهُ. وَيُقَالُ: صَاتَ يَصُوتُ صَوْتًا فَهُوَ صَائِتٌ، مَعْنَاهُ: صَائِحٌ. وَقَدْ يُسَمَّى كُلُّ صَرْبٍ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ صَوْتًا، وَالْجَمِيعُ الْأَصْوَاتُ. وَرَجُلٌ صَيّْتُ: شَدِيدُ الصَّوْتِ. الْحِزَانِيُّ عَنِ ابْنِ السَّكَيْتِ: الصَّوْتُ، صَوْتُ الْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ. وَالصَّيْتُ: اللَّيْكُرُ، يُقَالُ: قَدْ ذَهَبَ صَيْتُهُ فِي النَّاسِ، أَي: ذَكَرَهُ. الْأَزْهَرِيُّ، مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْأَزْهَرِيِّ الْهَرَوِيِّ، أَبُو مَنْصُورٍ، تَهْدِيبُ اللُّغَةِ، الْمُحَقَّقُ: مُحَمَّدُ عَوْضُ مَرْعَبٍ، (الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط 1، ٢٠٠١م) ج 12، ص ١٥٦.

971 ب+ بتعلق/ ج+ من الأفعال بتعلق/ ج- ماله مزيد اختصاص.

972 ج: أحدث.

973 الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج 1، ص 2.

974 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 25.

975 ج: ووجه.

976 ب ج: يتلو.

977 ب: عقب.

فَإِنْ قِيلَ: فَالْأَنْسَبُ أَنْ يَقُولَ: لِأَنَّ الَّذِي يَتْلُوهُ قِرَاءَةً؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ افْتِتَاحَ الْقِرَاءَةِ⁹⁷⁸ بِقَوْلِنَا: بِسْمِ اللَّهِ، قُلْتُ: قَالَ⁹⁷⁹ قُدَّسَ سِرُّهُ: "أَجِيبَ عَنْهُ بِمَا حَاصِلُهُ: إِنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ الْمَخْصُوصَةَ يَتْلُوهَا شَيْئَانِ: أَحَدُهُمَا مِنْ جِنْسِهَا، وَيَتْلُو ذِكْرَهُ ذِكْرَهَا وَهُوَ الْمَقْرُوءُ أَعْنِي: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ مِثْلًا، وَالثَّانِي مِنْ غَيْرِ جِنْسِهَا، وَيَتْلُو وَجُودَهُ ذِكْرَهَا وَهُوَ الْقِرَاءَةُ وَتَلُو كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَسْتَلْزِمُ تَلُوَ الْآخَرَ، فَصَرَّحَ بِتَلُوِ الْأَوَّلِ لَتَفْهِيمِ الثَّانِي / [24و] مَعَ الْمَحَافِظَةِ⁹⁸⁰ عَلَى التَّجَانُسِ⁹⁸¹، وَإِنَّمَا قُلْنَا هَاهُنَا؛ لِأَنَّ تَسْمِيَةَ الذَّابِحِ مِثْلًا لَا يَتْلُوهَا إِلَّا الذَّبِيحُ؛ فَإِنَّهُ يَتَّبِعُ وَجُودَهُ ذِكْرَهَا، وَأَمَّا الْمَذْبُوحُ فَلَا يَتَّبِعُ ذِكْرَهَا لَا فِي الْوُجُودِ، لَا فِي ذِكْرِهَا فَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يُقَالَ: الَّذِي يَتْلُو التَّسْمِيَةَ مَذْبُوحٌ" أَنْتَهَى.

وَاعْلَمَ أَنَّ عِبَارَةَ الْقَاضِي لِكُونِهَا مُوَافِقَةً لِعِبَارَةِ الْكَشَافِ فِي أَكْثَرِ الْمَوَاضِعِ انْتَحَلَ شُرَاحُ الْقَاضِي مَا ذَكَرَهُ شُرَاحُ⁹⁸² الْكَشَافِ، سَيِّمًا السَّيِّدَ قُدَّسَ سِرُّهُ وَقَرَّرُوهُ عَلَى وَجْهِ يَتَرَاوَى أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ، وَنَحْنُ مَارِضِينَ بِهَذَا بَلِ نُصَرِّحُ بِالنَّقْلِ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

قَوْلُهُ⁹⁸³: "وَكَذَلِكَ يُضْمَرُ كُلُّ فَاعِلٍ مَا يَجْعَلُ التَّسْمِيَةَ مَبْدَأً" أَي: كَمَا أَضْمَرَ الْقَارِئُ هَاهُنَا لَفْظَةَ⁹⁸⁴ أَقْرَأَ لَجْعَلِهِ التَّسْمِيَةَ مَبْدَأً لِلْقِرَاءَةِ، كَذَلِكَ يُضْمَرُ كُلُّ فَاعِلٍ فِعْلًا يَجْعَلُ التَّسْمِيَةَ مَبْدَأً لَهُ، هَذَا مَا يَقْتَضِيهِ ظَاهِرُ الْعِبَارَةِ وَيَرُدُّ عَلَيْهِ "أَنَّ التَّسْمِيَةَ إِنَّمَا جُعِلَتْ مَبْدَأً لِلْفِعْلِ الْحَقِيقِيِّ أَعْنِي: الْحَدِثَ كَالْقِرَاءَةِ وَالْحُلُولِ وَالْإِرْتِحَالِ، وَالْمُضْمَرُ إِنَّمَا هُوَ الْفِعْلُ النَّحْوِيُّ الدَّالُّ عَلَيْهِ، فَفِي الْكَلَامِ إِضْمَارٌ أَي يُضْمَرُ لَفْظُ مَا

978 ج: القرآن

979 الجرجاني، حاشية على الكشاف للزمخشري، ص137.

980 أ: المخالفة، وما أثبتته: من القول الأصلي المحافظة، وهو الصواب. وفي نسخة ب ج: المحافظة.

981 أ ب: قوله "مع المحافظة على التجانس" وجه المحافظة عليه أن المتلو عليه أعني هذه العبارة المخصوصة أيضاً مقرو كالثاني فيتجانسان، فائدة.

982 ج: شرح.

983 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

984 ج- لفظة.

يَجْعَلُ"985، كذا أفاده986 فُدِّسَ سِرُّهُ وَتَبِعَهُ الْبَاقُونَ، قيل عليه987: "هذا الإضمارُ إِنَّمَا يَحْتَسُنُ لو كَانَ الْمُقَدَّرُ مَصْدَرًا" أقول: المرادُ "وَبَلَفَظٍ"988 ما يَجْعَلُ" إلى آخِرِهِ اللَّفْظُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ما يَجْعَلُ إلى آخِرِهِ، وَيَشْتَقُّ مِنْهُ.

قوله989: "وذلك أَوَّلِي مِنْ أَنْ يُضْمَرَ أَوَّلًا" أي: إضمارُ كُلِّ فاعِلٍ ما يجعلُ التَّسْمِيَةَ مَبْدَأً له أَوَّلِي مِنْ أَنْ يُضْمَرَ فِي جَمِيعِ الْمَوَادِّ (أبدأ) يُرِيدُ به تَرْجِيحَ ما اختاره مِنْ تَقْدِيرِ حُصُوصِيَّاتِ الْأَفْعَالِ الْمُنَاسِبَةِ لِكُلِّ مَقَامٍ مقال990، ويتضمَّنُ الرَّدَّ عَلَى مَنْ زَعَمَ مِنَ النُّحَاةِ أَنَّ تَقْدِيرَ الْإِبْتِدَاءِ أَوَّلِي991، فيقال . مثلاً992: بِسْمِ اللَّهِ أَوَّلُ الْقِرَاءَةِ أَوْ الْحُلُولِ أَوْ الْإِرْتِحَالِ993 مُسْتَدِلًّا عَلَى ذلك بوجهين: الْأَوَّلُ أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ أَعْمُ مِنْ

985 ب ج + إلخ.

986 الجرجاني، حاشية على الكشاف للزمخشري، ص138.

987 الخفاجي، حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الرازي، ج1، ص53.

988 ج: بلفظ.

989 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

990 ب- مقال/ جاء في كتاب الفاخر أن أول من قال ذلك طرفة بن العبد في شعر يعتذر فيه إلى عمرو بن هند:

تصدَّق عليَّ هداك المليكُ فإنَّ لكلِّ مقامٍ مقالاً

وقيل: إن الشاعر بشار بن برد هو أول من قال هذه الجملة الشهيرة، إذ أراد يوماً أن يمدح جارية فقال:

ربابة ربة البيت تصب الخل في الزيت

لها عشر دجاجات وديك حسن الصوت

فقال له أحد الجلساء: أمثلك أيها الشاعر الفحل يقول هذا الشعر؟ لا يليق بك. فرد عليه بشار بقوله: هذا الشعر في مقامة أقوى... ولكل مقام مقال. فالمقام هو ما يقتضيه الواقع على المتكلم، والمقال ما يريد المتكلم تبليغه والمقالات مختلفة، وروي عن رسول الله صل الله عليه وسلم أنه قال: (انزلوا الناس منازلهم). أبو طالب، المفضل بن سلمة بن عاصم، الفاخر، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، مراجعة: محمد علي النجار، (الناشر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ط1، 1380 هـ) ج1، ص314؛ الدمشقي، البلاغة العربية، ج2، ص10.

991 ينظر: أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد الجاوي، (د.ط، مصر، القاهرة، مكتبة عيسى البابي الحلبي، د.تا): ج1، ص3. ابن يعيش، شرح المفصل: ج4، ص485. والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الموامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (د.ط، مصر، القاهرة، المكتبة التوفيقية، د.تا): ج3، ص117.

992 ب- مثلاً.

993 ينظر: الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، (ط3، لبنان، بيروت، دار الكتاب العربي، 1407هـ): ج1، ص2. وابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، (ط6، سوريا، دمشق، دار الفكر، 1985م) ص496.

خُصُوصِيَّاتِ تِلْكَ الْأَفْعَالِ فَهُوَ بِالتَّقْدِيرِ أُولَى، وَالثَّانِي أَنَّ فِعْلَ الْإِبْتِدَاءِ مُسْتَقِلٌّ بِمَا قَصَدَ بِالتَّسْمِيَةِ مِنْ وُقُوعِهَا مُبْتَدَأً بِهَا، فَتَقْدِيرُهُ أَوْفَعُ فِي الْمَعْنَى.

وَاسْتَدْلُ الْمُصَنِّفُ عَلَى مَا اخْتَارَهُ بِوَجْهِ يَتَضَمَّنُ الْجَوَابَ عَنْ وَجْهِهِ الْإِسْتِدْلَالِ الْمَذْكُورِ، وَحَاصِلُهُ أَنَّ مُجَرَّدَ أَعْمِيَّةِ الْمُقَدَّرِ وَاسْتِقْلَالِهِ بِمَا قَصَدَ لَا يُفِيدُ أَوْلَوِيَّةَ تَقْدِيرٍ⁹⁹⁴ مَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَا يُطَابِقُ الْمُقَدَّرَ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ. **وَلَيْسَ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ. مَا يُطَابِقُ أَبْدَأُ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ.**

ثُمَّ إِنَّ النَّسَخَ هَاهُنَا مُخْتَلَفَةٌ، فَفِي بَعْضِهَا "لِعَدَمِ مَا/[25ظ] يُطَابِقُهُ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ" بِعَطْفِ "يَدُلُّ" عَلَى "مَا يُطَابِقُ"⁹⁹⁵ فَيَكُونُ الْمَعْنَى لِعَدَمِ شَيْءٍ يَكُونُ جَامِعاً بَيْنَ وَصْفِي الْمُطَابَقَةِ وَالِدَّالَةِ⁹⁹⁶ بِأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الشَّيْءُ مُطَابِقاً لِأَبْدَأُ وَدَالاً عَلَى تَقْدِيرِهِ، بِخِلَافِ أَقْرَأُ؛ فَإِنَّ الَّذِي يَتَلَوُ التَّسْمِيَةَ لِكُونِهِ مَقْرُوراً يُطَابِقُ أَقْرَأُ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ دَلَالَةً ظَاهِرَةً، وَفِي بَعْضِهَا "لِعَدَمِ مَا يُطَابِقُ"⁹⁹⁷ وَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَالْمَعْنَى لِعَدَمِ مَا يُطَابِقُ أَبْدَأُ وَلِعَدَمِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ بِخِلَافِ أَقْرَأُ، فَإِنَّ مَا يَتَلَوُّهَا يُطَابِقُهُ لِكُونِهِ مَقْرُوراً وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضاً دَلَالَةً ظَاهِرَةً.

فَإِنَّ قُلْتُ: وَقُوعُهَا حَالَ الْإِبْتِدَاءِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الَّذِي يَتَلَوُّهَا مَبْدُوءاً، فَيُوجَدُ هُنَاكَ⁹⁹⁸ مَا يُطَابِقُ أَبْدَأُ⁹⁹⁹ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ عَلَى نَحْوِ مَا ذَكَرْتُمْ فِي أَقْرَأُ سِوَاءِ¹⁰⁰⁰.

قُلْتُ: الْمُرَادُ مَا يُطَابِقُهُ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ بِحَسَبِ خُصُوصِ كُلِّ مَحَلٍّ¹⁰⁰¹؛ فَإِنَّ فِيهِ رِعَايَةَ حَقِّ خُصُوصِيَّةِ كُلِّ مَقَامٍ. وَلَا شَكَّ أَنَّ مَحَلَّ الْقِرَاءَةِ مِثْلاً مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَحَلُّ الْقِرَاءَةِ لَا يُوجَدُ فِيهِ إِلَّا مَا يُطَابِقُ أَقْرَأُ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَتَلَوُّهَا مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ هُوَ الْمَقْرُوءُ لَا غَيْرَ، وَأَمَّا كَوْنُهُ مَبْدُوءاً فَلَا اخْتِصَاصَ لَهُ بِمَحَلِّ دُونَ مَحَلٍّ مَعَ

⁹⁹⁴ ج، د- تقديره.

⁹⁹⁵ ج- ما.

⁹⁹⁶ ج، د- والدلالة.

⁹⁹⁷ ب: يطابقه.

⁹⁹⁸ ج- هناك.

⁹⁹⁹ ج: ابتداء.

¹⁰⁰⁰ ب ج + بسواء.

¹⁰⁰¹ ب ج + محل.

أنَّ الوقوعَ في حالٍ لو كفى قرينةً على تقديرٍ ما يقتضيه تلك الحالُ لكفى وقوعها في النِّهاية قرينةً على تقديرِ الانتهاء، ووقوعها في الوسط قرينةً على تقديرِ التوسُّطِ، وذلك مُستبعد.

وقيل: المرادُ على النُّسخةِ الأخيرة أنَّه لا يُطابقُ تَقْدِيرَ الابتداءِ مَوْضِعٌ من مواضعِ ذِكْرِ مُتَعَلِّقٍ باسمِ الله بِخِلافِ القراءة؛ فإنَّها المذكورُ عندَ عدمِ الحذفِ، كما في قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: 1/96] فيُطابقُ هذا تَقْدِيرَ إقْرَأْ لا إبدأ، وكذلك ليس هناك ما يَدُلُّ على تَقْدِيرِ الابتداءِ بأنَّ يكونَ قرينةً عليه؛ إذ القرينةُ ليست إلا المقارنةُ بالفعلِ، وهذه داعيةٌ إلى تَقْدِيرِ ذلك الفعلِ لا إلى تَقْدِيرِ الابتداءِ.

وأما حديثُ¹⁰⁰² أنَّه يكفي قرينةً لتقديرِ (أبدأ) الحديثُ المشهورُ المُستدعي للابتداءِ بالبسملةِ، وأنَّه يترجَّحُ بالعمومِ فضعيفٌ؛ لأنَّ الحديثَ الشَّرِيفَ إمَّا يَسْتَدْعِي التَلْفُظَ بها في ابتداءِ كُلِّ أمرٍ ذي بالٍ، ولا يستدعي أن يتعلَّقَ الباءُ بأبدأ، وحديثُ العمومِ أيضاً ضعيفٌ؛ لأنَّ البدءَ مخصوصاً بما¹⁰⁰³ إذا كان الفعلُ ذا هويَّةٍ اتِّصاليَّةٍ لها بدايةٌ ونهايةٌ/[25و] كالقراءةِ والحركةِ والأكلِ والشُّربِ، وأمَّا الآياتُ كالوصولِ واللاصولِ وسائرِ ما لا هويَّةً اتِّصاليَّةً له فلا يستقيمُ فيها تَقْدِيرُ (أبدأ) كما لا يخفى.

واعلم أنَّ بعضَ¹⁰⁰⁴ أربابِ الحواشي قال: وهانها بحثٌ: أمَّا في تَقْدِيرِ أقرأ، فَلِأَنَّ أقرأ إخبارٌ عن القراءةِ، ولا يلزمُ من تلبُّسِ الإخبارِ عنها بالتَّسميةِ تلبُّسُ القراءةِ بها، إذ يجوزُ أن يكونَ الإخبارُ عن القراءةِ متلبِّساً بها، والقراءةُ غيرها، وكذا لو قُدِّرَ ابتداءً؛ إذ هو إخبارٌ عن ابتداءِ القراءةِ، ولا يلزمُ من تقدُّمها عليه وقوعها في ابتداءِ القراءةِ ولا تعلُّقها بها؛ فالتَّقديران لا يُطابقان ما قصدَ القارئُ هانها؛ إذ ظاهرٌ أنَّ مقصودَه وقوعها في ابتداءِ القراءةِ التي هي أمرٌ ذو بالٍ، وكذا المسافرُ مثلاً إذا تَلَفَّظَ بها لا يَحْسُنُ تعلُّقه

¹⁰⁰² قوله عليه الصلاة والسلام ((كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدأ فيه بيسم الله فهو أبت)).

¹⁰⁰³ ج: لما.

¹⁰⁰⁴ ب: وهو الصدر الشيرازي وتبعه اللاري، فائدة.

بأسافر؛ لأنه إخبارٌ عن السفر، ومقصوده تلبُّسُ السفرِ بها لا الإخبارُ عنه، وكذا لو كان تقديرُهُ باسمِ الله ابتداءً السفرِ كان إخباراً عن ابتداءِ سفره، ولا يلزمُ من تقديمِ البسملةِ عليه وقوعها في ابتداءِ السفرِ¹⁰⁰⁵؛ لجوازِ أن يتلبَّسَ الإخبارُ عن السفرِ بها ويتلبَّسَ السفرُ بغيرها.

أقول: لا يخفى على من أنصف أن معنى أقرأ وأسافرُ وأبدأُ مثلاً: أُحدثُ القراءةَ والمُسافَرةَ والابتداءَ وأباشِرُها، وأنَّ مُرادَ مَنْ قال: بسمِ الله أقرأُ وأسافرُ: أباشِرُ به القراءةَ والسفرَ، ولا يخطرُ بباليه الإخبارُ عنهما، بل ربّما يُمكن¹⁰⁰⁶ أن يدعى أن بسمِ الله أفعل كذا **الإِنشاءُ** التبرُّك والتيمُّن مثل جملة (الحمد لله)، وأيضاً الإخبارُ إمَّا هو بالنسبةِ إلى السَّماعِ، ولاشكَّ أنَّ القارئَ من حيثُ إنَّه قارئٌ لا يقصدُ أن يُخبرَ السَّماعَ عن قراءته، نعم يتضمَّنُ (أقرأُ) مثلاً الإخبارَ عن القراءةِ على تقديرِ عدمِ نَقْلِهِ إلى الإِنشاءِ، لكنَّ ليس ذلك معنى حاقِّ اللفظ؛ لما تقرَّرَ أنَّ معنى الفعل مُركَّبٌ من ثلاثة أمور: الحدثِ ونسبتهِ إلى الفاعلِ المعينِ وزمانِ ذلك الحدثِ المنسوبِ.

قوله¹⁰⁰⁷: "أو ابتدائي" إلى آخره عطفٌ على قوله¹⁰⁰⁸: "أبتدئ" أي: إضماماً أقرأُ مثلاً¹⁰⁰⁹ هاهنا كما هو أولى من إضمام: أبدأ، كذلك أولى من إضمامٍ ابتدائي بالمصدرِ المُضَافِ إلى ياءِ المُتَكَلِّمِ.

قوله¹⁰¹⁰: "الزيادةُ الإضمامِ فيه"¹⁰¹¹ أي: وجهُ الأولويَّةِ أنَّ في تقديرِ المُتعلِّقِ مصدرًا مضافاً زيادةً إضمامٍ/[26ظ] ليست في تقديرِ أقرأ؛ لأنَّ مجرَّدَ تقديرِ ذلك المصدرِ وجعلِ الباءِ مُتعلِّقَةً به لا

¹⁰⁰⁵ ب- كان إخباراً عن ابتداء سفره ولا يلزم من تقديم البسملة عليه وقوعها في ابتداء السفر.

¹⁰⁰⁶ ج: يكن.

¹⁰⁰⁷ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

¹⁰⁰⁸ نفس المصدر، ج1، ص25.

¹⁰⁰⁹ ب- مثلاً.

¹⁰¹⁰ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

يكفي لأنه ح يكون تركيباً تقييدياً، بل لا بد من تقدير رُكن آخر لِيَتِمَّ الكلام مثل حصل أو حاصل، بخلاف الفعل؛ فإنه يَتِمُّ به الكلام ولا يحتاج إلى إضمار أمرٍ آخر، ولا يجوز أن يكون "ابتدائي" مبتدأ "وبسم الله" خبره كما توهم، إذ¹⁰¹² يمتنع أن يتعلّق الظرف ح بابتدائي بل يكون مستقراً، ويجوز أن يكون المعنى أن محذور تقدير أبدأ وهو عدم ما يُطابقه ويدلُّ عليه مُتَحَقِّقٌ في تقدير المصدر أيضاً مع زيادة أمرٍ هي إضمار رُكنٍ آخر للكلام سوى إضمار ذلك المصدر، وأفيد أنه يجوز أن يُجعل زيادة الإضمار دليلاً لأولوية إضمار أقرأ من إضمار أبدأ؛ لأنَّ مُحْصَلَ الثاني أبدأ في القراءة بسم الله. هذا كلامه.

أقول: إن أراد أنه يجوز ذلك الجعل في عبارة المُصنِّف فلا مجال له فيها وهو ظاهر، وإن أراد أنه يجوز ذلك في نفس الأمر مع قطع النظر عن عبارة المُصنِّف فيردُّ عليه أنَّ مُحْصَلَ الأوَّل¹⁰¹³ أقرأ مستعينا أو متبركاً باسم الله، كما صرَّح به المفيد فُيَبِّلُ هذا بسطر، فما أعجل نسيانه على أن الظاهر أنَّ مُحْصَلَ الثاني أُوَقِّعُ البداية بسم الله من غير تقدير قولنا في القراءة.

قوله¹⁰¹⁴: "وتقديم المعمول هاهنا أُوَقِّعُ"¹⁰¹⁵ يُريد: بيان وجه تقدير العامل هاهنا¹⁰¹⁶ مؤخراً المستلزم لتقديم المعمول الذي حُفُّه التأخير مع أنَّ الواقع في بعض صور ذكر العامل هو تقديم العامل¹⁰¹⁷ على ما هو الأصل، كقوله تعالى: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: 1/96].

¹⁰¹¹ إذا قلنا أهما: بسم الله أقرأ نحن اضمرنا فقط فعل أقرأ، لكن إذا قلنا أهما: ابتدائي بسم الله اضمرنا "ابتدائي" وابتدائي جملة فيها مضاف ومضاف إليه. والقاعدة النحوية تقول أنه كلما قلَّ الإضمار كان أول، فإذا تعارض عندك تقديران، تقدير فيه المحذوف واحد وتقدير فيه المحذوف اثنان تأخذ بالتقدير الذي فيه واحد، لأن التقليل في المحذوف أولى من التكثر منه، وهذه قاعدة نحوية وقاعدة تفسيرية أيضاً.

¹⁰¹² ب: إذ.

¹⁰¹³ ب ج + أيضاً.

¹⁰¹⁴ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 25.

¹⁰¹⁵ ذكرنا سابقاً أنه يوجد اشكالين في تعلق الحرف بمحذوف مقدر، الأول: هل يقدر هذا المحذوف مقدماً أم مؤخراً، والثاني: هل يقدر خاصاً أم عاماً. وقد اختار المصنف أن الباء في بسم الله، متعلقة بمحذوف تقديره بسم الله أقرأ. أي أن المحذوف مقدر ب أقرأ وهو مؤخر خاص.

¹⁰¹⁶ ج- هاهنا.

¹⁰¹⁷ ج- هو تقديم العامل.

فقوله¹⁰¹⁸: "هاهنا" أي: في التسمية الواقعة في أوائل السورة¹⁰¹⁹ الكريمة احترازٌ عن مقامٍ يكونُ

فيه تقديمُ العاملِ أولى، كما في ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: 1/96]؛ لأنَّ الأهمَّ هناك فعلُ القراءة؛ فلذلك صرَّحَ بها وقُدِّمت، لا **الابتداءُ بالاسم** كما في البسملة.

ومعنى قوله¹⁰²⁰: "أوقع" أزيدُ وقعاً عند السامع من تقديمِ العامل؛ فإنَّه - وإن كان فيه أصلُ

الواقع¹⁰²¹ بناءً على أنَّ مَنْ قال: اقرأ باسم الله - فلدلالتُه على تلبُّسِ قراءتِه باسمِ الله يحصلُ له وقعٌ في

قلبِ السامعِ إلا أنَّ الواقع¹⁰²² الحاصلُ على تقديرِ تقديمِ المعمولِ أزيدُ منه، وسيجيءُ وجهُه،

قوله¹⁰²³: "كما في قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾" [هود: 41 / 11] قال¹⁰²⁴ المُصنِّفُ في

تفسيرِ هذه الآيةِ الكريمة: "متَّصِلٌ بـ ﴿اركبوا﴾ حالٌ من الواو أي: اركبوا مُسمِّينَ الله، أو قائلين باسمِ الله

وقتَ [26و] إجرائها وإرسائها أو مكائهما على أنَّ المجرى والمُرسى للوقتِ أو المكانِ أو المصدرِ،

والمُضافُ محذوفٌ كقولهم: آتيك خفوقَ النَّجمِ¹⁰²⁵، وانتصاهما بما قدَّرنَاهُ حالاً، ويجوزُ رفعُهُما¹⁰²⁶ بـ

﴿بسمِ الله﴾ على أنَّ المرادَ بهما المصدرُ أو جُملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ أي: إجراؤها بسمِ الله على أنَّ بسمِ الله

خبرٌ أو صلةٌ، والخبرُ محذوفٌ "انتهى".

1018 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

1019 ب: السور

1020 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

1021 ج: الوقع.

1022 ج: الوقع.

1023 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

1024 نفس المصدر، ج3، ص135.

1025 الأصل: آتيك وقت خفوق النجم، كثيراً ما ينوب المصدر عن ظرف الزمان، فيحذف المضاف ويعرب المضاف إليه بإعرابه، قال ابن

عقيل: " وقد ينوب عن مكان مصدر ... وذلك في ظرف الزمان يكثر". ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2،

ص200.

1026 أ- رفعهما.

فالأية إنما تكون تمثيلاً لما نحن فيه على وجه الأخير أعني: أن يكون بسم الله صلة أي: مُتعلِّقة بالمصدر والخبرُ محذوفاً، وأما على سائر الوجوه فلا، فمن قال¹⁰²⁷: إنَّ هذا الكلام مبنِيٌّ على أن يُجعل قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ [هود: 41 / 11] خبراً لمُجرها فقد وهم؛ لأنَّ الظرفَ ح يكون مستقراً والعامِلُ محذوفٌ، فلا يكون معمولاً مُقدِّماً للمصدر، نعم يكون تنظيراً لما نحن فيه من حيث إنَّ في كُلِّ منهما تقديمٌ ماحقُّهُ التَّأخِيرُ مع قطع النَّظَرِ عن كونه معمولاً أو غيره، وأما أنَّ معمولَ المصدرِ لا يتقدَّمُ عليه، فعلى تقديرِ كونه مصدرًا يكونُ مبتدأً قُدِّمَ عليه خبرُهُ كما توهمه¹⁰²⁸ البعض¹⁰²⁹، فمَعَ مُخالفتِهِ لما جَوَّزه المُصنِّفُ من كونه صلةً للمصدر يَرِدُ¹⁰³⁰ عليه أنَّ الحقَّ جوازُ تقديمِ معمولِ المصدرِ عليه إذا كان ظرفاً؛ لأنَّه إمَّا يكفيه راتحةُ الفعل.

قوله¹⁰³¹: "لأنَّه أهمُّ" تعليلٌ لقوله¹⁰³²: "أوقع"، والضميرُ راجعٌ إلى المعمولِ ونظم الدليل هكذا المعمول هاهنا أهمُّ وكُلُّ ما هو أهمُّ تقديمُهُ أوقع، فتقديمُ المعمول هاهنا أوقع، فتقديمُ¹⁰³³ ثُمَّ إِنَّ المصنِّفَ حيث اكتفى بقوله¹⁰³⁴: "لأنَّه أهمُّ" ولم يُبيِّن وجه الأهميَّة أرادَ بالأهميَّة الأهميَّة¹⁰³⁵ بحسبِ اعتناء المُتكلِّم؛ فَإِنَّ ذَكَرَ اللهُ نُصِبَ عَيْنِ المؤمن به يطمئنُّ قلبه.

1027 أ ب: القائل الشيخ زاده، فائدة.

1028 الحنفي، حاشية القونوي على تفسير البيضاوي ومعه حاشية ابن التمجيد، ج 1، ص 88.

1029 أ- في بعض الحواشي، صح هامش. / ب+ في بعض الحواشي.

1030 ج- يرد.

1031 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 25.

1032 نفس المصدر، ج 1، ص 25.

1033 ب ج- فتقديم.

1034 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 25.

1035 ب ج- الأهمية.

فمعنى قوله¹⁰³⁶: "لأنه أهم"؛ لأنَّ المعمول هاهنا وهو اسمُ الله نُصِبَ عَيْنِ المؤمن لا يخطرُ بقلبه شيءٌ إلا وقد خطرَ هو قلبه، وأمَّا ما ذكره¹⁰³⁷ الشَّيْخُ عبدُ القاهر¹⁰³⁸ مِنْ أَنَّهُ لا يكفي أن يُقال: قدم لأنه أهمُّ من غيرِ أن يذكرَ بِمَ كانَ أهمَّ فإمَّا هو في الأهميَّة المطلقة الشَّاملة، كما¹⁰³⁹ في الكشاف¹⁰⁴⁰ حيثُ علَّل الأهميَّة بالدَّلالة على اختصاص، فالتَّخالفُ بين كلامي القاضي والكشاف لاختلافِ النَّظَرين، ونظرُ المُصنِّف أدقُّ؛ لأنَّه جعل الدَّلالة على الاختصاص¹⁰⁴¹ وجهاً مستقبلاً للتَّقديم لا تيمُّناً للأهميَّة، تَبَصَّرَ.

قوله¹⁰⁴²: "وأدُلُّ على الاختصاص"¹⁰⁴³ هذا مع ما عُطِفَ عليه من قوله¹⁰⁴⁴: "وأدخل في التَّعظيم وأوفقُ للوجود"¹⁰⁴⁵ ومعطوفٌ على قوله¹⁰⁴⁶: "أوقع"، فيكونُ تقديمُ المعمول مُعلَّلاً بوجودِ

¹⁰³⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

¹⁰³⁷ الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، دلائل الإعجاز في علم المعاني، المحقق: محمود محمد شاكر أبو فهر، (الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بمجدة، ط3، 1992م) ج1، ص108؛ الجرجاني، حاشية على الكشاف للزمخشري، ص141.

¹⁰³⁸ هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، فارسي الأصل، المتوفى 471هـ، وكان نحويًا ومتكلمًا، أخذ العلم عن أبي الحسين محمد الفارسي، أهمُّ كتبه: دلائل الإعجاز، والعوامل المثة. ينظر: الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج13، ص505؛ الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ج1، ص264، ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج5، ص308.

¹⁰³⁹ ب ج + فعله.

¹⁰⁴⁰ قال الزمخشري: "قلت: لأنَّ الأهم من الفعل والمتعلق به هو المتعلق به لأهم كانوا يبدءون بأسماء آلهتهم فيقولون: باسم اللات، باسم العزى، فوجب أن يقصد الموحد معنى اختصاص اسم الله عزَّ وجلَّ بالابتداء، وذلك بتقديمه وتأخير الفعل كما فعل في قوله: إِيَّاكَ نَعْبُدُ، حيثُ صرح بتقديم الاسم إرادة للاختصاص. والدليل عليه قوله: (يسم الله تجراها ومُرساها). فإن قلت: فقد قال: (قَرَأَ بِاسْمِ رَبِّكَ)، فقدَّم الفعل. قلت: هناك تقديم الفعل أوقع لأنها أول سورة نزلت فكان الأمر بالقراءة أهم." الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص3.

¹⁰⁴¹ ج- الاختصاص، صح هامش.

¹⁰⁴² البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

¹⁰⁴³ لأن ترتيب الجملة عند العرب فعل، وفاعل، ومفعول به، فإذا قدم المفعول به على الفاعل فهنا علة بلاغية، كما في قوله سبحانه ((إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)) وهو تقديم المفعول به على الفاعل. إِيَّاكَ: مفعول به مقدم مبني على الفتح لاتصاله بضمير. نَعْبُدُ: فعل وفاعل ضمير مستتر تقديره نحن قدم المفعول به لدلالة على الاختصاص فمعنى اياك نعبد أي لا نَعْبُدُ إِلَّا يَّاكَ.

¹⁰⁴⁴ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

¹⁰⁴⁵ ج: في الوجود.

¹⁰⁴⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

أربعة،¹⁰⁴⁷ ولا يحسن/[27ظ] عطفه على قوله¹⁰⁴⁸: "أهم" ليكون الأوقعية مُعلَّلة بأربعة أوجه؛ لأنَّ العطفَ عليه وإن كان قريباً لفظياً¹⁰⁴⁹ إلا أنه بعيدٌ من حيث المعنى؛ لأنَّ الضَّميرَ في (لأنَّه) راجعٌ إلى المعمول، لا إلى التَّقديم كما عرفت، فيكونُ المعنى فَلِأَنَّ¹⁰⁵⁰ المعمولَ أدلُّ على الاختصاص وأدخُلُ في التَّعظيمِ وأوْفُقُ للوجودِ ومعلومٌ أنَّ¹⁰⁵¹ ما هو كذلك¹⁰⁵² إنما هو تقديمُ المعمول لا المعمولُ نفسه، إلا أن يُقَيَّدَ¹⁰⁵³ كُلُّ من المعطوفاتِ بقولنا باعتبارِ تقديمه، ووجهُ دلالةِ التَّقديمِ على الاختصاص على ما بينه قُدِّسَ سِرُّه¹⁰⁵⁴: هو أنَّ المُشركين "كانوا يبدوونَ في أفعالهم بأسماءِ آلهتهم فيقولون عند الشُّروعِ باسم اللات والعزى¹⁰⁵⁵ هذا التَّقديم منهم لمجردِ الاهتمامِ النَّاشئِ مِنْ قَصْدِ التَّبَرُّكِ والتَّعظيمِ لا للاختصاص؛ إذ لم يكونوا يَنفُون التَّبَرُّكِ باسمِ الله، بل كانوا يتبرَّكون به أيضاً؛ فوجبَ على المُؤجِّد أن يقصِدَ بعبادته¹⁰⁵⁶ فَطَعِ شَرِكَةَ الأصنامِ؛ كيلا يُتوهَّم منه تجويزُ الابتداءِ بأسمائها فيكونَ قَصْرَ إفرادٍ؛ لأنَّه يكفي فيه تَوَهُُّمُ الشَّرِكَةِ ولا يجبُ اعتقادُ الشَّرِكَةِ انتهى.

وأما أدلِّيَّتُهُ المُشعِرةُ بتحقيقِ الأصلِ¹⁰⁵⁷ الدَّلالة على الاختصاص في صورةِ تقديمِ العاملِ أيضاً هو أنَّ التَّخصيصَ لازمٌ لتقديمِ المعمولِ غالباً على ما صرَّحوا به¹⁰⁵⁸، بخلافِ العاملِ؛ فإنَّه قد يَعرِضُ له

¹⁰⁴⁷ وهي أنه "أوقع": أي يحصلُ له وقعٌ في قلبِ السَّماعِ، "وأدلُّ على الاختصاص" أي اختصاص الاستعانة باسمِ الله تعالى لا بغيره، "وأدخل في التَّعظيم" أي يُعظم اسمِ الله تعالى بالبدءِ فيه وتقديمه، "وأوفق للوجود" أي أكثرُ مطابَقةً للوجود، لكونه تعالى واجب الوجود فهذا يقتضي تقدمه على جميع الممكنات، فاسمه تعالى مقدماً على القراءة التي هي من جملة الممكنات.

¹⁰⁴⁸ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

¹⁰⁴⁹ ب: لفظاً/ ج- لفظياً.

¹⁰⁵⁰ ج: ولأن.

¹⁰⁵¹ ب ج + الموصوف بهذه الصفات.

¹⁰⁵² ب ج - ما هو كذلك.

¹⁰⁵³ ب ج: يفيد.

¹⁰⁵⁴ الجرجاني، حاشية على الكشاف للزمخشري، ص141.

¹⁰⁵⁵ ب ج + وكان.

¹⁰⁵⁶ ب ج: بعبارته.

¹⁰⁵⁷ ب ج: أصل.

الدلالة على التخصيص باعتبار ما يُقارنُه من العوارضِ كالتقييدِ وأداةِ الحصرِ ودلالةِ المقامِ، فدلالةُ تقديمِ المعمولِ عليه؛ لِكَونهِ لازماً له أقوى وأظهرُ من دلالة¹⁰⁵⁹ تقديمِ العاملِ عليه لعدمِ لزومه وتوقُّفه على ما يلحقُه من الأمورِ الخارجة.

قوله¹⁰⁶⁰: "وأدخل في التعظيم" يعني أنَّ مُجَرَّدَ إيقاعِ القراءةِ باسمه تعالى . وإن كان له دخل في تعظيمه . إلا انه جرى العرف على تقديم الأشراف فالأشرف كان في تقديمه مزيد مدخلية في التعظيم.

قوله¹⁰⁶¹: "وأوفق للوجود" أي: تقديمُ المعمولِ أوفقُ لما عليه الوجودُ في نفسه وبينه بقوله¹⁰⁶²: "فإنَّ اسمه تعالى مُقَدَّمٌ على القراءة" أي: في الوجود؛ لأنَّ مُسمَّاهُ بكونه¹⁰⁶³ واجب الوجود المقتضي لكونه قديماً مُقَدَّمٌ على جميعِ الممكناتِ واسمُ المُقَدَّمِ مقدَّم¹⁰⁶⁴، فاسمُه تعالى مُقَدَّمٌ على القراءةِ التي هي أيضاً من جُملةِ الممكناتِ، فلو قدَّم في اللَّفْظِ أيضاً لكانَ الوجودُ اللفظي على [27و] وفق الوجود في نفسه وفي صورةِ تقديمِ العاملِ، وإن كان موافقاً أيضاً¹⁰⁶⁵ بوجهٍ ما لما عليه الوجودُ، ولكونه مُقَدَّمًا على القراءةِ وغيرها ممَّا شرع فيه بعدَ البسملة، إلا أنَّه مؤخَّرٌ عن الفعل، ففي صورةِ تقديمِ المعمولِ زيادةً موافقةً للوجود، وفي¹⁰⁶⁶ نفسه لتقدُّمه على الفعل أيضاً، وقد يُقالُ: صيغُ التَّفْضِيلِ في هذا المقامِ مُنْسلِخةٌ عن الزيادةِ ومستعملةٌ بمعنى اسم¹⁰⁶⁷ الفاعل فتخفُّ مؤنَّه التَّوجِيه، فتبصَّر.

¹⁰⁵⁸ ينظر، الحنفي، إبراهيم بن محمد بن عريشاه عصام الدين الحنفي، الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، حققه وعلق عليه: الدكتور عبد الحميد، (منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت لبنان) ج1، ص528.

¹⁰⁵⁹ أ: دلة.

¹⁰⁶⁰ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

¹⁰⁶¹ نفس المصدر، ج1، ص25.

¹⁰⁶² نفس المصدر، ج1، ص25.

¹⁰⁶³ ج: لكونه.

¹⁰⁶⁴ ب- واسم المقدم مقدم، صح هامش.

¹⁰⁶⁵ ج+ لكان الوجود اللفظي على وفق الوجود في نفسه وفي صورة تقديم العامل وإن كان موافقاً أيضاً.

¹⁰⁶⁶ ب: في.

¹⁰⁶⁷ ب- اسم.

قوله¹⁰⁶⁸: "كيف لا؟! وقد جُعِلَ آلهَ لها" إشارة إلى ما يدلُّ على تقدُّم اسمه تعالى على القراءة
دلالةً ظاهرةً أي: كيف لا يكونُ اسمه تعالى مُقدِّماً على القراءة وقد جعل آلهَ لها¹⁰⁶⁹ بناءً على أنَّ الباءَ
للاستعانة¹⁰⁷⁰ والآلة مُقدِّمةٌ في الوجودِ على ما هي آلهَ لها¹⁰⁷¹ لأنَّها يُستعانُ بها في إيقاعه، قيل¹⁰⁷²: لا
يَصِحُّ جعلُ اسمِ الله، آلهَ لقراءة الفاتحة عند مَنْ يجعلُ بسمِ الله جزءاً من الفاتحة كما اختاره المصنِّفُ،
وأُجيب¹⁰⁷³ بأنَّ (آلهَ) ليست لفظَ اسمِ الله، بل (ذات) ¹⁰⁷⁴ يصدِّقُ عليه مفهومُ اسمِ الله، وهو سائرُ
الأسماءِ الحسنَى؛ إذ¹⁰⁷⁵ المستعانُ به هو الذات كما أفصحَ عنه قوله تعالى: ﴿وَأَيُّكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة]:

¹⁰⁶⁸ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

¹⁰⁶⁹ ج- إشارة إلى ما يدل على تقدم اسمه تعالى على القراءة دلالة ظاهرة أي كيف لا يكون اسمه تعالى مقدماً على القراءة وقد جعل آلهَ لها، صح هامش.

¹⁰⁷⁰ إن الباء في قوله تعالى: "بسم الله الرحمن الرحيم" هي حرف من حروف المعاني، واختلف المفسرون في معناها، فذهب بعضهم: إنها للاستعانة، وهو ما قرره أبو حيان، والسمين الحلبي، ومال إليه البيضاوي. فتكون الباء في البسملة كقولك: كتبت بالقلم، أي كتبت مستعيناً بالقلم. واتفق جمهور المفسرين أنَّ الباء هنا للمصاحبة، أو الملازمة، أو الإلصاق، والثلاثة مترادفة كقوله تعالى: ﴿إهبطُ بسلام﴾، كما قرره ابن عاشور، واختاره الزمخشري. وقيل: أنها للابتداء كالباء في قوله تعالى: ﴿وقال اركبوا فيها باسمِ الله﴾، ومن قال بذلك: الماوردي، وابن عطية، السمعاني. ومنهم من ذهب إلى أنها للترك، أي أقرأ متبركاً بسمِ الله كقوله تعالى: ﴿أقرأ باسمِ رَبِّكَ﴾ مثل ابن جزى الكلبي. ويرجح الباحث رأي الجمهور، لأنَّ الاستعانة، والابتداء، والترك، ليس الأصل، وإنما هو للمجاز، ولا يصار للمجاز إلا إذا تعذرت الحقيقة. وأيضاً جعلها للمصاحبة أعرب، لأنَّ باء المصاحبة أكثر استعمالاً، خاصةً في المعاني. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد مراجعة: رمضان عبد التواب (الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ط: 1، 1418 هـ - 1998 م) ج4، ص1699؛ السمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط (الناشر: دار القلم، دمشق) ج1، ص14؛ الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، تفسير الماوردي = النكت والعيون، المحقق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان) ج1، ص48؛ السمعاني، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي، تفسير القرآن، المحقق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم (الناشر: دار الوطن، الرياض - السعودية ط1، 1418 هـ - 1997 م) ج1، ص32؛ ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت ط1، - 1422 هـ) ج1، ص61؛ ابن عاشور، التحرير والتنوير "تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد"، ج12، ص89؛ الكلبي، التسهيل لعلوم التنزيل، ج2، ص496.

¹⁰⁷¹ ج- له.

¹⁰⁷² الحنفي، حاشية القونوي على تفسير البيضاوي ومعه حاشية ابن التمجيد، ج1، ص92.

¹⁰⁷³ ج: والجواب

¹⁰⁷⁴ ب+ ما.

¹⁰⁷⁵ ب- أو.

[5/1] 1076، وأفيد في الجواب أن المراد أنه آله لقراءة ما يتلوه، وكونه جزءاً من الفاتحة لا يُنافي جعله آله لقراءة ما بعده. انتهى.

وهو كما ترى قوله¹⁰⁷⁷: "من حيث إنَّ الفِعْلَ لا يَتِمُّ" إلى آخره¹⁰⁷⁸ إشارة إلى دَفْعِ ما يُتَوَهَّمُ مِنْ أَنَّ جَعَلَ اسمِهِ تعالى آله يَسْتَلْزِمُ التَّبَعِيَّةَ والابْتِدَالَ¹⁰⁷⁹ فَيُنَافِي التَّعْظِيمَ والإِجْلَالَ، وحاصِلُ الدَّفْعِ أَنَّ الآليَّةَ كما تَسْتَلْزِمُ التَّبَعِيَّةَ تَسْتَلْزِمُ كَوْنَهَا مَوْقُوفاً عَلَيْهِ، والملحوظُ هاهنا هو هذه الجهة¹⁰⁸⁰، فلا منافاة. قوله¹⁰⁸¹: "لقوله عليه السلام¹⁰⁸² ((كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ))" تعليلٌ لقوله¹⁰⁸³: "ولا يُعْتَدُّ بِهِ شَرَعاً"، وأمَّا أَنَّ الفِعْلَ لا يَتِمُّ بدونَه فلا يَحْتَاجُ إلى تَعْلِيلٍ؛ لأنَّ مَلاحِظَةَ مَفهومِ الآلةِ كَافيةٌ في ذلك. تبصَّر.

ومعنى الحديث الشريف: إنَّ كُلَّ أَمْرٍ ذِي شَأْنٍ وَشَرَفٍ لَمْ يَبْدَأْ ذَلِكَ الأَمْرَ حينَ ابْتَدَأَ بِاسْمِ اللَّهِ فهو أبتَر، أي: ناقص لا يُعْتَدُّ بِهِ، وقد يُروى بَدَلَ الأَبْتَرِ: الأَقْطَعُ والأَجْذَمُ¹⁰⁸⁴، والمُرَادُ مِنَ الكُلِّ واحِدٌ، وهو التَّقْصَانُ وَفَقْدُ البَرَكَةِ.

1076 ب+ وسيجيئ لهذا زيادة تحقيق.

1077 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

1078 ب- إلى آخره.

1079 الابتدال: نقيض المنع، وكل من طابت نفسه بشيء فهو باذل، والبذلة من الثياب ما تُلبس ولا تُصان والمبتذل من الرجال الذي يلي الأعمال بنفسه. والمبازل من الثياب: الخلقان التي تُبتذل، والواحد مبذلة؛ مادة: (بذل). الصُّحاري، سَلَمَةُ بن مُسَلِّم العَوْتِي، الإِبَانَةُ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، المَحْقَق: د. عبد الكريم خليفة - د. نصرت عبد الرحمن - د. صلاح جرار - د. محمد حسن عواد - د. جاسر أبو صفية، (الناشر: وزارة التراث القومي والثقافة - مسقط - سلطنة عمان، ط1، 1420 هـ - 1999 م) ج2، ص283.

1080 ب: الجملة.

1081 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

1082 سنن ابن ماجه، حُطْبَةُ النِّكَاحِ 1894؛ النَسَائِي فِي السِّنَنِ الكَبْرِي، مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الكَلَامِ عِنْدَ الحَاجَةِ 10255؛ النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، الأذكار، تحقيق: عبد القادر الأرئوط رحمه الله، (الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، 1994م) ج1، ص112.

1083 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

1084 عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لا يُبْدَأُ بِالحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَقْطَعُ. وفي رواية: بحمدِ اللَّهِ. وفي رواية بالحمد فهو أَقْطَعُ. وفي رواية: أجذم، وفي رواية: لا يُبْدَأُ فِيهِ بِذِكْرِ اللَّهِ. وفي رواية: بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط2، 1392م) ج1، ص43.

وقد يُتوهَّم أنَّ الابتداءَ بقولنا: بسم الله ليس ابتداءً باسم الله بل ابتداءً بالباء ولفظِ اسم، وليس شيءٌ منهما اسماً لله تعالى، وأجاب عنه¹⁰⁸⁵ [28ظ] قُدِّسَ سِرُّهُ: "بأنَّ تصديرَ الفعلِ باسمِ الله لا يكونُ إلاّ بذكرِ اسمِهِ، ويقعُ على وجهين: أحدهما أن يُذكرَ اسمٌ خاصٌّ من أسمائه كلفظِ الله مثلاً، والثاني أن يُذكرَ لفظٌ دالٌّ على اسمِهِ، كما في التسمية؛ فإنَّ لفظَ (اسم) مُضافاً إلى الله يُرادُ به اسمُهُ، لكن لا بخصوصِهِ بل بلفظِ دالٍّ عليه مُطلقاً، فيستفادُ أنَّ التبرُّكُ أو الاستعانةُ بجميعِ أسمائه. وأمَّا الباءُ فهي وسيلةٌ إلى ذكرِهِ على وجهٍ يُؤدِّنُ بجعلِهِ مبدأً للفعل، فهي من تنمَّةِ ذكرِهِ على الوجهِ المطلوب". انتهى.

فتصديُرُ الفعلِ وابتدأُوهُ باسمِهِ يدلُّ على أنَّ المرادَ ذِكْرُ اسمِهِ بأحدِ الوجهين؛ فلذا¹⁰⁸⁶ لم يُدرجِ المصنِّفُ لفظَ الذِّكرِ هاهنا، كما أدرجه صاحبُ الكشَّافِ حيث قال¹⁰⁸⁷: "حتى يصدر بذكر اسم الله" تصريحاً بالمراد؛ فإن قلت: فما وجهُ ترجيحِ الوجهِ الثَّاني على الوجهِ الأوَّلِ؟ قلت: سيحييُ وجهُهُ في كلامِ المصنِّفِ حيثُ قال¹⁰⁸⁸: "وإنما قال: بسم الله، ولم يقل بالله إلى آخره".

قوله¹⁰⁸⁹: "وقيل: الباءُ للمصاحبة" عطفٌ على ما يُفهمُ من قَوْلِهِ¹⁰⁹⁰: "وقد جعل آلة لها؛ فإنَّه يتضمَّنُ كونَ الباءِ للاستعانة، كأنَّه قال: الباءُ للاستعانة، وقيل للمصاحبة، فأشارَ أولاً إلى أنَّ المختارَ عنده كونهُ لآلة حيثُ لم يُصرِّحْ بها، بل ساقها مساقَ الأمرِ المُقرَّرِ المفروغِ عنه.

واكتفى بدلالةِ الحديثِ الشَّريفِ عليه؛ لأنَّه يدلُّ على أنَّ الفِعْلَ بدونِ التَّسميةِ وإن كان موجوداً لكنَّه لعدمِ الاعتدادِ به شرعاً كالمعدوم، فنسبَتْها إلى الفعلِ كَنَسَبَةِ القلمِ إلى الكتابة؛ فكما أنَّ الكتابةَ بدونِ

¹⁰⁸⁵ الجرجاني، حاشية على الكشاف للزمخشري، ص 145.

¹⁰⁸⁶ ج: ولذا.

¹⁰⁸⁷ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج 1، ص 3.

¹⁰⁸⁸ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 26.

¹⁰⁸⁹ نفس المصدر، ج 1، ص 25.

¹⁰⁹⁰ نفس المصدر، ج 1، ص 25.

القلم لا توجد، كذلك الفعل بدون التسمية لا يوجد، إلا أن الأول لا يوجد وجوداً حسيّاً وما نحن فيه لا يوجد وجوداً شرعياً.

ثم مرّض القول بكونها للمصاحبة؛ لكونه خلاف ما يدل عليه الحديث، ففيه تعريض¹⁰⁹¹ على الكشاف أيضاً¹⁰⁹²، حيث رجّح كونها للمصاحبة؛ لأنه قال¹⁰⁹³ بعد ما جَوَزَ الأمرين: "وهذا الوجه أعرب وأحسن"، وبينه فُدِسَ سِرُّه فقال¹⁰⁹⁴: "أما أنه أعرب أي: أدخل في لغة العرب وأفصح وأبين؛ فلأن باء المصاحبة والملابسة أكثر استعمالاً من باء الاستعانة، لاسيما في المعاني وما يجري مجراها من الأقوال، وأما أنه [28و] أحسن أي: أوفق لمقتضى المقام فلوجه:

الأول: أن التبرُّك باسم الله تأدب وتعظيم له بخلاف جعله آله؛ فإنها مبتدلة وغير مقصودة بذاتها.
الثاني: أن ابتداء المشركين بأسماء آلهتهم كان على وجه التبرُّك بها، فينبغي أن يُردَّ عليهم في ذلك.
الثالث: أن الباء إذا حُمِلت على المصاحبة والمعية كانت أدل¹⁰⁹⁵ على مُلابسة جميع أجزاء الفعل لاسم الله منها إذا جُعِلت داخله على الآلة.

الرابع: أن التبرُّك باسم الله معنى مكشوف يفهمه كلُّ أحدٍ ممن يتدبَّر به في أمره، والتأويل المذكور في كونه آله لا يُهتدى إليه إلا بنظر دقيق.

الخامس: أن كون اسم الله آله للفعل ليس إلا باعتبار أنه يُتوسَّل إليه ببركته، فقد رجع بالآخرة إلى التبرُّك وليس في اعتباره زيادة معنى يُعتدُّ به. " انتهى.

1091 ج+ أيضاً.

1092 ج- أيضاً.

1093 الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص4.

1094 الجرجاني، حاشية على الكشاف للزمخشري، ص146.

1095 ب: وجه الأدلية أنه إذا لم يصاحبه معنى لجميع أجزاء الفعل لا يقال: إنه مصاحب الفعل بل يقال: إنه مصاحب بعض أجزائه وإذا استُعين بشيء وجزء من أجزاء الفعل بشيء صدق أنه يستعان في تحصيل ذلك الفعل بذلك الشيء إذ لو لم يكن ذلك الشيء لم يكن الجزء ولو لم يكن الجزء لم يكن الكل، فائدة.

وَالنَّاطِرُونَ فِيهِ افْتَرَقُوا إِلَى مُجِيبٍ وَمُعْتَرِضٍ¹⁰⁹⁶؛ فَطَوَّلُوا الْكَلَامَ تَطْوِيلًا يَكَادُ يَمْتَنِعُ عَنِ الْإِحَاطَةِ، فَأَعْرَضْنَا عَنْهُ مَخَافَةَ أَنْ يُفْضِيَ إِلَى الْمَلَالَةِ¹⁰⁹⁷.

قَوْلُهُ¹⁰⁹⁸: "وَالْمَعْنَى" ¹⁰⁹⁹ أَي: مَعْنَى قَوْلِنَا بِسْمِ اللَّهِ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِ الْبَاءِ "لِلْمُصَاحِبَةِ مُتَبَرِّكًا بِاسْمِ اللَّهِ أَقْرَأُ" أَي: أَقْرَأُ مُلْتَبِسًا بِاسْمِ اللَّهِ عَلَى وَجْهِ التَّبَرُّكِ، فَقَوْلُهُ¹¹⁰⁰: "مُتَبَرِّكًا" لِيَبَيِّنَ أَنَّ التَّلْبُسَ عَلَى وَجْهِ التَّبَرُّكِ لَا لِيَبَيِّنَ مُتَعَلَّقِي الْبَاءِ¹¹⁰¹ سِوَاءَ كَانَتْ لِلآلَةِ أَوْ لِلْمُصَاحِبَةِ إِمَّا تَتَعَلَّقُ بِالْقِرَاءَةِ، وَلَكِنَّ الْمَقْصُودَ فِي كُلِّ مِنْهُمَا أَنْ يُتَوَسَّلَ إِلَيْهَا بِبِرْكَةِ الْاسْمِ الشَّرِيفِ، فَالْمَرْجِعُ هُوَ التَّبَرُّكُ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ قُدِّسَ سِرُّهُ¹¹⁰².

قَوْلُهُ¹¹⁰³: "وَهَذَا وَمَا بَعْدَهَا إِلَى آخِرِ السُّورَةِ مَقُولٌ عَلَى أَلْسِنَةِ الْعِبَادِ لِيَعْلَمُوا"¹¹⁰⁴ إِلَى آخِرِهِ، أورد صاحبُ الكَشَّافِ هَذَا الْكَلَامَ جَوَابًا عَنْ سِوَالِ فَرَعُهُ عَلَى الْوَجْهِ الْمُخْتَارِ عِنْدَهُ مِنْ كَوْنِ الْبَاءِ لِلْمُصَاحِبَةِ، حَيْثُ قَالَ بَعْدَمَا رَجَّحَهُ بِقَوْلِهِ¹¹⁰⁵: "وَهَذَا أَعْرَبُ وَأَحْسَنُ، فَإِنْ قُلْتُ: فَكَيْفَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى مُتَبَرِّكًا بِاسْمِ اللَّهِ أَقْرَأُ؟ قُلْتُ: هَذَا مَقُولٌ عَلَى أَلْسِنَةِ الْعِبَادِ" إِلَى آخِرِهِ.

وَلَمَّا كَانَ مَسَاقُ هَذَا الْكَلَامِ مُوَهِّمًا؛ لِإِخْتِصَاصِ السُّؤَالِ بِالْوَجْهِ الْمُخْتَارِ عِنْدَهُ وَكَانَ السُّؤَالُ مُتَوَجِّهًا عَلَى الْوَجْهِ الْآخِرِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْإِسْتِعَانَةَ أَيْضًا لَا يُتَوَوَّرُ مِنْهُ تَعَالَى إِلَّا بِلِسَانِ الْعِبَادِ سَاقِ الْمُصَنِّفِ

¹⁰⁹⁶ أ ب: قوله إلى مجيب ومعترض أي إلى مجيب عن هذه الوجوه من قبل القاضي ومعترض على ذلك المجيب، فائدة.

¹⁰⁹⁷ ب ج: الملامه.

¹⁰⁹⁸ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 25.

¹⁰⁹⁹ ب ج + متبركاً.

¹¹⁰⁰ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 25.

¹¹⁰¹ ب ج + فإن الباء.

¹¹⁰² الجرجاني، حاشية على الكشاف للزمخشري، ص 146.

¹¹⁰³ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 25.

¹¹⁰⁴ ب - ليعلموا.

¹¹⁰⁵ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج 1، ص 4.

كلامه على نحوٍ لا يُوهِم¹¹⁰⁶ الاختصاصَ بوجهٍ ذُوْن وجه¹¹⁰⁷ / [29ظ] حيثُ أوردَ جُمْلَةً مُستأنَفَةً لِذَفْعِ السُّؤالِ، ولم يُفَرِّعْهُ على ما نقلَهُ بِقولِهِ: "قيل" كما فعلَ في الكَشَّافِ.

فإن قُلْتُ: في كلامِ المُصنِّفِ أيضاً¹¹⁰⁸ ما يُوهِمُ الاختصاصَ بالوجهِ الأخيرِ حيثُ قال¹¹⁰⁹:
"ليعلموا كيفَ يُتَبَرِّكُ بِاسْمِهِ" فعلى ما ذَكَرْتِ مِنْ عَدَمِ الاختصاصِ كانَ الظَّاهِرُ أنَ يقولُ: ليعلموا كيفَ يُستعانُ أو يُتَبَرِّكُ، قُلْتُ: قَدْ نقلنا عنه قُدِّسَ سِرُّهُ أنَ مَرَجَعَ الاستعانةَ بِاسْمِ اللَّهِ وَجَعَلَهُ آلَةً لِلْفِعْلِ بِالْآخِرَةِ إِلَى التَّبَرُّكِ، وقال¹¹¹⁰: هاهنا أيضاً في أصلِ الحاشيةِ: "قولُهُ فكيفَ قالَ اللَّهُ تعالى مُتَبَرِّكاً بِاسْمِ اللَّهِ أَقْرَأُ تَفْرِيعٌ على الوجهِ المُختارِ، وإن كانَ السُّؤالُ متوجِّهاً على الوجهين، ثُمَّ كتبَ في الحاشيةِ: بل يجوزُ أنَ يكونَ مُتَفَرِّعاً على الوجهِ الأوَّلِ أيضاً؛ لأنَّهُ يَتَضَمَّنُ التَّبَرُّكُ"¹¹¹¹. انتهى.

فمَنْ قالَ: قولُ المُصنِّفِ هذا وما بعده مِنْ مَقولِ (قيل) وجوابُ عَمَّا يُقالُ¹¹¹²: "كيفَ قالَ اللَّهُ تعالى مُتَبَرِّكاً بِاسْمِ اللَّهِ أَقْرَأُ" كما يظهِرُ مِنَ النَّظَرِ في الكَشَّافِ فقد ضيَّعَ ما قصدهُ المُصنِّفُ بتغييرِ أسلوبِ الكَشَّافِ مِنْ عَدَمِ اختصاصِ السُّؤالِ بالوجهِ الأخيرِ.

ثُمَّ إنَّ صاحبَ الكَشَّافِ مَثَّلَ كونهَ مَقولاً على ألسنةِ العبادِ بِأنَّ يقولَ الرَّجُلُ الشَّعْرَ على لسانِ غيره، وبما إذا أمرَكَ إنسانٌ أنَ تكتبَ رسالةً مِنْ جِهَتِهِ إلى غيره، فَإِنَّكَ تكتبُ "كتبْتُ هذهَ الأحرفَ"، وإمَّا تفعلُ على لسانِ أمرِكَ.

1106 ج: يوهم.

1107 ب- وجه.

1108 ج- أيضاً.

1109 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

1110 الجرجاني، حاشية على الكشاف للزمخشري، ص147.

1111 ب: بالتبرك.

1112 الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص4.

قوله¹¹¹³: "كيف يُتبركُ باسمه ويُحمدُ على نعمائه ويُسألُ مِنْ فَضْلِهِ"¹¹¹⁴؟! قال¹¹¹⁵ قُدَّسَ

سِرُّهُ: "أيُّ بآيِّ عبارةٍ يتبركون، فلا يردُّ أن ذلك تعليمٌ للتبرُّك باسمه لا تعليمٌ لكيفيته" انتهى.

وتوضيحه أن قولنا: كيف يُتبركُ؟! سؤالٌ عن كيفية التبرُّك، والواقعُ في تعليمِ الجوابِ أعني: قولنا:

(بسم الله) إنما يصلح جواباً عن نفس التبرُّك باسمه، لا عن كفيته، فلا بُدَّ أن يُعتبر¹¹¹⁶ العبارةُ ويُصَرَّفَ

الكلامُ عن السؤالِ عن الكيفيةِ إلى السؤالِ عن العبارة، ثمَّ أن علَّمَ العبادَ بأنه كيف يُتبركُ باسمه يحصلُ من

قوله "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ"، وبأنه كيف يُحمدُ على نعمه يحصلُ من قوله ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ إلى قوله

﴿اهْدِنَا﴾، وبأنه كيف يُسألُ مِنْ فَضْلِهِ يُستفادُ مِنْ قوله ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ﴾/ [29و] الْمُسْتَقِيمَ﴾ إلى آخر

السُّورة.

قوله¹¹¹⁷: "وإنما كُسرَت، ومن حقِّ الحروفِ المفردةِ أن تُفْتَحَ" أي: إنما كُسرَت الباءُ في بسم الله

مع أنَّها من الحروفِ المفردةِ ومن حقِّ الحروفِ المفردةِ أن تُفْتَحَ¹¹¹⁸ فمن حقِّ الباءِ أن تُفْتَحَ؛ أمَّا أنَّها من

الحروفِ المفردةِ فببأنه أن الحروفَ تُطْلَقُ تارةً على ما يتركَّبُ منه الكلماتُ وتُسمَّى حروفَ المباي¹¹¹⁹

¹¹¹³ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

¹¹¹⁴ ب ج - ويحمد على نعمائه ويسأل من فضله.

¹¹¹⁵ الجرجاني، حاشية على الكشاف للزمخشري، ص147.

¹¹¹⁶ ب: يغير.

¹¹¹⁷ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

¹¹¹⁸ تخفف الحروف المفردة بنائها على الفتح، لأن الفتح أخف الحركات. قال الزجاج: أصل الحروف التي يتكلم بها وهي على حرف واحد

الفتح أبداً إلا أن تجيء علة تزيله؛ لأن الحرف الواحد لا حظ له في الإعراب. وقال في موضع آخر: فيقع مبتدأ في الكلام، ولا يبتدأ بساكن

فاختير له الفتح؛ لأنه أخف الحركات. الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، المحقق: عبد الجليل

عبد شلي، (الناشر: عالم الكتب - بيروت، ط1، 1408 هـ - 1988 م) ج1، ص41.

¹¹¹⁹ هي الحروف الهجائية التي تبنى منها الكلمة، وليس للحرف منها معنى مستقل في نفسه، ولا في غيره. ويطلق عليها حروف التهجي.

ينظر: المعجم الوسيط، ج1، ص72.

وحروف الهجاء¹¹²⁰، وتُطلق تارةً على ما يُقابلُ الأسماء والأفعال وتُسمى حروف المعاني¹¹²¹؛ لكونها موضوعاً بإزاء المعاني، وهي تنقسم إلى:

مُفْرَدَةٌ: وهي ما جاء على حرفٍ واحدٍ كالباءِ واللامِ والواوِ والكافِ، ومُرَكَّبَةٌ: وهي ما جاء على حرفين فَصَاعِدًا كَمِنْ وإلى وليتِ وكَأَنَّ.

وأما أَنَّ "مِنْ حَقِّ الحروفِ المُفْرَدَةِ"¹¹²² أَنَّ تُفْتَحَ "أي: تُبنى على الفتح؛ فَلِأَنَّ الحرفَ مَبْنِيٌّ الأصلِ والبناءُ لعدمِ اختلافِهِ بتعاقبِ العواملِ كان الأصلُ فيه السُّكُونُ لِخِفَّتِهِ؛ فَإِنَّ الدَّائِمَ بالخفيفِ أولى.

وأيضاً لَمَّا كان البناءُ مُقابلاً للإعرابِ الَّذي أصلُهُ أن يكونَ وجودياً لكونِهِ أثراً للعاملِ وعِلماً للمعاني كان أصلُهُ أن يكونَ عَدَمِيًّا لِمَا تَقَرَّرَ في محلِّه أَنَّ أَشَدَّ أقسامِ التَّقابُلِ تقابُلُ الإيجابِ والسَّلبِ¹¹²³،

¹¹²⁰ وهي ما تتركب منها الألفاظ من الألف إلى الياء وترتيبها مستمد من ترتيب الأجدية بوضع الحروف المتشابهة في الرسم بعضها بجوار بعض. المعجم الوسيط، ج2، ص 975.

¹¹²¹ وهي الحروف التي ترتبط بالأسماء بالأفعال والأسماء بالأسماء. وتدل على معنى في غيرها ويطلق عليها حروف الربط. ينظر: بن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي، المخصص، المحقق: خليل إبراهيم جفال، (الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 1996م) ج4، ص 225.

¹¹²² ج- المفردة.

¹¹²³ يقسم التقابل إلى أربعة أجناس.

الأول: تقابل التضاد يكون فيه اللفظان من أصل مختلف. كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكٌ وَأَبْكِي﴾.

الثاني: تقابل الإيجاب والسلب يكون فيه اللفظان من نفس الأصل إلا أن أحدهما مثبت والآخر منفي. كقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

الثالث: تقابل عدم وملكية إذا كان معنى اللفظان لا يجتمعان كقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ﴾.

الرابع: تقابل اعتباري يكون التنافي باعتبار متعلق اللفظ، كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتٌ وَأَحْيَا﴾ فالإماتة والإحياء متعلقان بنفس واحدة. وجاء في كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: "المتنوع إلى الأنواع الأربعة، أعني تقابل السلب والإيجاب وهو راجع إلى القول والعقد؛ والعدم والملكية وهو الأوّل مأخوذاً باعتبار خصوصيّة ما ؛ وتقابل الضدّين وهما وجوديّان ، ويتعاكس هو وما قبله في التحقيق والمشهوريّة ؛ وتقابل التضايّف". ثم قال: "ومقوليته عليها بالتشكيك وأشدها فيه الثالث" وقال " أقول : التقابل لا يقال على أصنافه الأربعة بالسويّة بل بالتشكيك ؛ فإنّ تقابل الضدّين أشدّ في التقابل من تقابل السلب والإيجاب ؛ وذلك لأنّ ثبوت الضدّ يستلزم سلب الآخر ، وهو أخصّ منه، دون العكس، فهو أشدّ في العناد للآخر من سلبه. وفي بعض النسخ : (السلب) مكان (الثالث) ولهذا قيل : إنّ تقابل السلب والإيجاب أشدّ من تقابل التضادّ ؛ لأنّ الخير له عقدان : الأوّل أنّه خير ، والثاني أنّه ليس بشرّ ، وعقد أنّه خير ذاتيّ وأنّه ليس بشرّ عرضيّ، واعتقاد ضدهً بأنّه شرّ يرفع العرضيّ، وسلبه بأنّه ليس بخير يرفع الذاتيّ، فتكون منافاة السلب أشدّ". الدسوقي، محمد بن عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني، ومختصر السعد هو شرح تلخيص مفتاح العلوم لجلال الدين القزويني، المحقق:

وَأَنَّ الْمُنَافَاةَ فِيمَا عَدَاهُمَا تَابِعَةٌ لِمُنَافَاةِهَا¹¹²⁴، وَلَمَّا تَعَدَّرَ الْبِنَاءُ عَلَى السُّكُونِ فِي الْحُرُوفِ الْمُفْرَدَةِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ حَيْثُ إِهْمَا كَلِمَةٌ بِرَأْسِهَا مَظِنَّةٌ لَوْقُوعِهَا فِي ابْتِدَاءِ الْكَلَامِ، وَقَدْ رَفَضُوا الْإِبْتِدَاءَ بِالسَّاكِنِ، فَحَقُّهَا أَنْ تُبْنَى عَلَى الْفَتْحِ الَّذِي هُوَ أُحْتُ السُّكُونِ فِي الْحِقَّةِ، وَإِنْ كَانَتْ الْكِسْرَةُ أَيْضًا أُخْتًا لَهُ فِي قُرْبِ الْمَخْرَجِ¹¹²⁵؛ لِأَنَّهَا أَدَوَاتٌ كَثِيرَةٌ الدَّوْرِ عَلَى الْأَلْسِنَةِ، فَاسْتَحَقَّتْ الْأَخْفَ.

قوله¹¹²⁶: "لاختصاصها بلزوم الحرفية والجرّ لتعليل" لقوله¹¹²⁷: "وإنما كسرت"، لا لقوله¹¹²⁸: "أن تُفْتَحَ"، فالمعنى عدلٌ في الباءِ الجارّةِ عمّا هو الأصلُ من البناءِ على الفتحِ إلى الكسرِ؛ لاختصاصِ الباءِ بلزومِ الأمرينِ الحرفيّةِ والجرّ، بإضافةِ اللزومِ إلى الحرفيّةِ والجرّ إنْ جُعِلَتْ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى الْمَفْعُولِ بِمَعْنَى أَنَّهَا مَخْتَصَّةٌ بِكَوْنِهَا لَازِمَةٌ لِلْحَرْفِيَّةِ وَالْجَرِّ كَانَتْ الْحَرْفِيَّةُ وَالْجَرُّ¹¹²⁹ ملزومتين، فلا يَصِحُّ حَمْلُ اللُّزُومِ عَلَى مِصْطَلَحِ الْحُكَمَاءِ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ أَنْ لَا يَتَحَقَّقَ الْحَرْفِيَّةُ وَالْجَرُّ بِدُونِ الْبَاءِ لِامْتِنَاعِ وَجُودِ الْمَلْزُومِ¹¹³⁰ بِدُونِ الْبَاءِ وَإِنْ جَازَ الْعَكْسُ، وَاللَّازِمُ بَاطِلٌ فَيَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ اللُّزُومُ / [30ظ] عَلَى الْمَعْنَى الْعَرَبِيَّةِ وَهُوَ عَدَمُ مَفَارِقَتِهَا¹¹³¹ بِمَعْنَى: أَنَّهَا لَا تَوْجَدُ بِدَوْنِهَا، يُقَالُ: لَزِمَ فُلَانٌ بَيْتَهُ: إِذَا لَمْ يَفَارِقْهُ وَلَمْ يُوجَدْ فِي غَيْرِهِ.

ومنه قولهم: أم المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام أي: لا توجد بدونها¹¹³² وح يكون معنى قوله¹¹³³: "لاختصاصها باللزوم" إلى الآخر لتفردها وامتيازها من بين الحروف المفردة بعدم مفارقتها عن

عبد الحميد هندأوي، (الناشر: المكتبة العصرية، بيروت) ج4، ص10؛ الطوسي، سلطان المحققين الخواجة نصير الدين محمد بن الحسن الطوسي، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، (انتشارات شكوري - قم خيaban آيت الله نجفي ارم) ج1، ص160.
1124 ب ج: لمنافاتها.

1125 ب: ومعنى كونها أختا للسكون في المخرج أنه مخرج الكسرة لخفتها قريب من العدم، فائدة.

1126 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

1127 نفس المصدر، ج1، ص25.

1128 نفس المصدر، ج1، ص25.

1129 ب- كانت الحرفية والجرّ.

1130 ج: جودها للزوم.

1131 ج: مفارقتها/ ب ج+ عنهما.

1132 ج: بدونها.

الحرفية والجرّ وعدم وجودها بدونهما، فتكون الباء داخله على المختص كما (في) واختصّ بواوٍ إن جعلت من إضافة المصدر إلى فاعله بمعنى أنّها مختصة بكون الحرفية والجرّ لازمتين لها كانت الباء ملزومة لهما، فيجوز حمل اللزوم على مصطلح الحكماء؛ لأنّ الحرفية والجرّ لازمتان للباء يمتنع وجود الباء بدون الحرفية¹¹³⁴، وإن تحققت الحرفية والجرّ بدون الباء على ما هو شأن اللّازم الأعمّ.

والاختصاص أيضاً بمعنى الامتياز، ثمّ هاهنا مقدّمة أخرى مطوية وهي: أنّ كلّاً من الحرفية والجرّ يُناسب الكسر¹¹³⁵؛ فلذا كسرت، أمّا المقدّمة الأولى فظاهرة؛ لأنّ الباء لم يجرّ إلا حرف جرّ، بخلاف سائر الحروف؛ فإنّها قد تجيء اسماً كما بيّن في النحو¹¹³⁶. وأمّا المقدّمة الثانية فوجه مناسبة الجرّ الكسر حصول التوافق بين حركة الباء وبين أثرها، وأمّا¹¹³⁷ مناسبة الحرفية للكسر¹¹³⁸؛ فلاقتضاء الحرفية السكون وكون الكسر أختاً للسكون وكون الساكن إذا حرك حرك بالكسر، ثمّ إنّ مجموع الحرفية والجرّ معاً دليل واحد لا كلّ واحد منهما؛ فلا يردّ النقص بواو العطف وفائه اللّازمتين للحرفية ولا يكاف التشبيه، اللّازمة للجرّ، لكن بقي النقص بواو القسم وتائه لوجود مجموع اللّازمتين في كلّ منهما، وأجيب عنه بأنّ عملهما بنباية الباء فكان الجرّ ليس أثراً لهما.

¹¹³³ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

¹¹³⁴ ب ج + والجرّ.

¹¹³⁵ ب ج+ فنظم الدليل هكذا الباء يلزمها الحرفية والجرّ وكل منهما يناسب الكسر فالباء تناسب الكسر.

¹¹³⁶ تستعمل حروف الجرّ اسماً كحرف الجرّ "على" إذا جاء بمعنى فوق ومثلاً عليه قول الشاعر مزاحم بن الحارث العقيلي في البحر الطويل:

"غدت من عليه بعد ما تمّ ظمؤها" تصل وعن قيض بزبلاء مجهل.

قال الإصمعي: "ف"على" هنا اسم بمعنى "فوق" لدخول "من" عليها، وكونها بمعنى "فوق". قال ابن مالك في ذلك:

واستعمل اسماً، وكذا "عن" و"على" من أجل ذا عليهما "من" دخلاً.

ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج3، ص28؛ الأزهرى، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط1، 1، 421هـ - 2000م) ج1، ص660.

¹¹³⁷ ب ج + وجه.

¹¹³⁸ ب: لكسر.

قوله¹¹³⁹: "كما كُسِرَت لامُ الأمر¹¹⁴⁰ ولاُم الإضافة" هي لامُ الجارة؛ فإنَّ الحروفَ الجارةَ تُسمَّى

حروفَ الإضافة¹¹⁴¹ أيضاً؛ لكونها موضوعةً لإفشاءٍ معاني الأفعالِ إلى الأسماءِ والإفشاءِ **الإضافة**.

قوله¹¹⁴²: "داخِلَةٌ على المُظْهَر" فُيَدَّ به؛ لأنَّها إذا دخلت على المُضْمِر كانت مفتوحةً؛ لأنَّ

الفرقَ بينهما¹¹⁴³ وبين لامِ الابتداء ح حاصلٌ بجوهرِ المدخولِ عليه؛ فإنَّ لامَ الابتداء لا تدخلُ إلا على

المرفوع، فالضَّميرُ بعدها لا يكون إلا مُنفصِلاً/ [30و] مثل (هو) بخلافِ لامِ الإضافة¹¹⁴⁴؛ فإنَّ الضَّميرَ

بعدها مجرورٌ مُتَّصِل، وأمَّا لامُ الاستغاثة¹¹⁴⁵ ولاُم التعجُّب¹¹⁴⁶ ولاُم التَّهْدِيد¹¹⁴⁷ فهي وإن كانت داخِلةً

على المَظْهَر، لكنَّه واقعٌ مَوْقِعَ المُضْمِر أعني: كاف (أدعوك) ولذا فُتِيحت.

1139 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

1140 ب ج- كما كسرت لام الامر.

1141 "حروف الإضافة" تسمية كوفية؛ لأنها تضيف الفعل إلى الاسم، أي: تربط بينهما. الوقاد، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط1، 2000م) ج1، ص630.

1142 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

1143 ب: بينها.

1144 ولاُم الإضافة على أربعة أوجه: الملك نحو قولك: دار لزيد وثوب له وعبد له وما أشبه ذلك، والنسب نحو: أب له وابن له وأخ له وعم له وما أشبه ذلك، والفعل نحو ضرب له وشم له والمفعول يجري هذا المجرى نحو قولك: حركة للحجر، والاختصاص: نحو حركة للحجر، وسقوط للحائط. الروماني، أبي الحسن علي بن عيسى، معاني الحروف، حققه وخرج شواهده، الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شليبي (دار الشروق، جدة المملكة العربية السعودية ، للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، 1981م) ص166.

1145 ب: الاستعانة، لام الاستغاثة: وهي تُستعملُ مفتوحةً مع المستغاث، ومكسورةً مع المستغاثِ له، نحو "يا لَحَالِدٍ لِيَكْر!" . الغلابيني، مصطفى بن محمد سليم، جامع الدروس العربية، (الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط28، 1993م) ج3، ص184.

1146 لام التعجب: هي التي تُستعملُ مفتوحةً بعد "يا" في نداء المتعجب منه ، نحو "يا لَلْفَرَحِ" ومنه قول الشاعر [امرئ القيس - من الطويل]

فيا لك من ليل! كأنَّ نجومه
بكلِّ مغارِ الفتل شدَّتْ يَبْدُل.

الغلابيني، جامع الدروس العربية، ج3، ص184.

1147 لام التهديد: وهي المسماة بلام الأمر، والأولى أن يقال لام الطلب ليشمل الأمر والدعاء، والتهديد والالتماس، وغيرها من بقية أقسام الطلب. فمثال التهديد: نحو قوله تعالى ﴿وليتمتعوا فسوف يعلمون﴾. المرادي، الحسن بن قاسم، الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والاستاذ: محمد نديم فاضل، (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1992م) ص110.

قوله¹¹⁴⁸: "للفصل بينهما وبين لام الابتداء" هي لام المفتوحة الداخلة على الجزء الأول من الجملة الاسمية مبتدأ وخبراً، أو معمولاً للخبر، أو على خبر أن أو اسمه إذا فصل بينه وبينها، أو ما بينهما إذا كان معمولاً¹¹⁴⁹ لا مطلقاً، ويشتراط أن يكون الخبر الذي يدخله اللام اسماً أو مضارعاً أو ماضياً مع قد، أو غير متصرف ولا يكون منفياً.

فإن قلت: فلو¹¹⁵⁰ لم يعكس مع أن الفرق حاصل أيضاً قلت: أثر لام الإضافة لما كان جرّاً ناسب أن تكون مكسورة لتوافق حركة العامل¹¹⁵¹ أثره.

المبحث الثالث: تحقيق لفظ الاسم

قوله¹¹⁵²: "من الأسماء التي حذفت أعجازها" بفتح الهمزة جمع (عجز) بفتح المهملة وضمة المعجمة وهو الآخر، فأصل اسم: سمو بكسر السين كينصف، أو سمو بضمها كعضو.

ثم إن المصنف عدل هاهنا عن عبارة الكشاف حيث قال¹¹⁵³: "والاسم أحد الأسماء العشرة التي بُنيت أوائلها على السكون"؛ لأنّ انحصار الأسماء التي بُنيت أوائلها على السكون في العشرة غير مقطوع، حتى إن صاحب الكشاف صرح في المفضل¹¹⁵⁴ بأنّها إحدى عشرة وهي: ابن وابنة وابنم واثنان واثنتان وامرأ وامرأة واسم¹¹⁵⁵ واسن وإيمن الله¹¹⁵⁶ وإيم الله، وأيضاً كلُّ مصدرٍ كان بعد ألفٍ فعله الماضي أربعة أحرفٍ فصاعداً مثل: احمرار واستخراج يُبنى أوّله على السكون.

¹¹⁴⁸ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

¹¹⁴⁹ ب ج + للخبر.

¹¹⁵⁰ ب ج: فلم.

¹¹⁵¹ ب: الإعراب.

¹¹⁵² البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

¹¹⁵³ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص4.

¹¹⁵⁴ الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، المفصل في صناعة الإعراب، المحقق: د. علي بو ملحم، (الناشر: مكتبة الهلال - بيروت، ط1، 1993م) ج1، ص497.

¹¹⁵⁵ أ- واسم، وهذا خطأ.

قوله¹¹⁵⁷: "لكثرة الاستعمال" أي: لا لعلّة موجبة للحذف، وإلا لكان الحرف الأخير منوياً لا منسبياً فيكون محلاً للإعراب فلا يصحّ جريان الإعراب على ما قبله؛ ولهذا يكون إعرابه تقديرية كما في عصاً، وأما إذا حذف مجرد التخفيف الذي يقتضيه كثرة الاستعمال كان منسبياً ويصير ما قبله محلاً للإعراب كيد ودم وأخ وأب.

قوله¹¹⁵⁸: "وبُنيّت أوائلها على السكون" يعني: لم تُحذف نفس الأوائل كالأواخر؛ لئلا يلزم زيادة الإحجاف¹¹⁵⁹ في الكلمة لمجرد التخفيف، بل اكتفي بحذف حركتها وإبقائها على السكون؛ لتكون مخفوفة¹¹⁶⁰ بالتخفيف بلا لزوم محذور زيادة الإحجاف.

قوله¹¹⁶¹: "وأُدخلَ عليها مبتدأً بها همزة الوصل" عطف على (بُنيّت) أي: أُدخِلت همزة الوصل / [31ظ] على تلك الأوائل حال كونها واقعة في الابتداء، ولم يكتفِ بأن يقول: أُدخِلَ عليها همزة بل أضاف همزة إلى الوصل؛ ليشعر بسقوطها في الدرج فلا يُنابي التخفيف المطلوب من حذف الأعجاز وتُسكين الأوائل.

قوله¹¹⁶²: "لأنّ من دأبهم أن يبتدؤوا بالمتحرّك ويقفوا على الساكن" تعليل لقوله¹¹⁶³: "وأُدخلَ عليها إلى آخره" قال¹¹⁶⁴ قُدس سرّه: "التعليل بذلك دون الامتناع إشارة إلى جواز الابتداء بالساكن وهو

1156 ج - الله.

1157 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

1158 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

1159 الإحجاف: ضرر، خسارة، ظلم، تحيز؛ مادة: (جحف). دُوزي، رينهارت بيتر آن، تكملة المعاجم العربية، ج6، ص503.

1160 ب: مخفوفة.

1161 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص25.

1162 نفس المصدر، ج1، ص25.

1163 نفس المصدر، ج1، ص25.

1164 المرجاني، حاشية على الكشاف للزمخشري، ص149.

الحقّ، وَمَنْ قال بامتناعه لا يُسْمَعُ مِنْهُ إِلَّا حكايتُهُ عن لسانه، نعم يمتنعُ الابتداءُ بالمدّاتِ إِلَّا أَنْ ذلكَ لدوائِها لا لسكونِها" انتهى.

وَتَبَعَ قُدْسَ سِرُّهُ فِي ذلكَ السَّكاكي حيثُ قال¹¹⁶⁵ في قِسْمِ الصَّرْفِ من المفتاح "التزامُ تحريكِ الفاءِ إمّا لامتناعِ سكونه عندَ بعضِ أصحابنا أو لأدائه إلى الكُلفةِ عندَ آخرين وهو المختار، وأمّا امتناعُ الابتداءِ بالألفِ والياءِ والواوِ المَدِّيَّتينِ فلذواتها عندي، ودعوى امتناعِ الابتداءِ بالسَّاكِنِ فيما سِواها حتماً غيرَ مُدْعَمٍ ومُدْعَمًا ممنوعة، اللهمَّ إِلَّا إذا حَكَيْتَ عن لسانك، لكنَّ ذلكَ غيرُ مُجَدِّ عليك" انتهى.

وتمامُ تحقيقِ هذا البحثِ وتفصيله في شرحِ المواقفِ¹¹⁶⁶ فَلْيُطالِعْ ثَمَّةً. بَقِيَ أَنَّهُ لَمَّا لم يمتنعِ الابتداءُ بالسُّكُونِ فلم يَجْرِ¹¹⁶⁷ دَأْبُهُم على الابتداءِ بالمتحرِّكِ والوقفِ على السَّاكِنِ فبيَّنه صاحبُ الكشَّافِ بقوله¹¹⁶⁸: "لسلامة¹¹⁶⁹ لُغَتِهِم عن كُلِّ لُكْنَةٍ وبشاعةٍ، ولِوَضْعِها على غايةٍ عن الإحْكامِ والرِّصانةِ"، قال¹¹⁷⁰ قُدْسَ سِرُّهُ: "الأوَّلُ عِلَّةٌ للابتداءِ بالمتحرِّكِ دونَ السَّاكِنِ؛ إذ في الابتداءِ بالسَّاكِنِ لُكْنَةٌ وَعِيٌّ في اللِّسانِ وبشاعةٍ، أي: أَخْذٌ في الحلقِ، والثَّانِي عِلَّةٌ¹¹⁷¹ ولا اضطرب، فغايةُ الإحكامِ والرِّصانةِ¹¹⁷² يقتضي أن لا يُتوقَّفَ على المتحرِّكِ؛ لأنَّ الحركةَ تُفَلِّقُ الحرفَ وتُزَعِّجُه عن مَخْرَجِه كما يشهدُ به الوُجْدانُ"

[تصريفُ كلمةِ اسم]

¹¹⁶⁵ السكاكي، مفتاح العلوم، ج1، ص33.

¹¹⁶⁶ ينظر: الإيجي، شرح المواقف للجرجاني مع حاشيتي السيبالكوتي والفتاري، ج5، ص276.

¹¹⁶⁷ ب ج: جرى.

¹¹⁶⁸ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص4.

¹¹⁶⁹ ج+ لسانه.

¹¹⁷⁰ الجرجاني، حاشية على الكشاف للزمخشري، ص150.

¹¹⁷¹ أ- للوقفِ على السَّاكِنِ دونَ المتحرِّكِ؛ لأنَّ الوقْفَ كالفرّاغِ من البناءِ وإمّا يكونُ بما لا قلقَ فيه، صح هامش./ ب ج+ للوقفِ على السَّاكِنِ دونَ المتحرِّكِ؛ لأنَّ الوقْفَ كالفرّاغِ من البناءِ، وإمّا يكونُ بما لا قلقَ فيه.

¹¹⁷² ج- والرِّصانةُ.

قوله¹¹⁷³: "ويشهد له تصريفه على أسماء وأسامي وسمي وسميت"¹¹⁷⁴، وفي بعض النسخ "تصريفه على أن يكون المصدر مضافاً إلى المفعول" أي: يدلُّ دلالةً ظاهرةً على كون الاسم من الأسماء المحذوفة الأعجاز لا محذوفة الأوائل، كما ذهب إليه الكوفيون¹¹⁷⁵، تصريفهم: أي تحويلهم إيّاه إلى أمثلة مختلفة لا تصحُّ شيءٌ منها إلا بعد جعل أصل اسمٍ سموً لا وسمًا مثل تحويله عند قصد الجمع إلى أسماء وأسامي: كلاهما جمع اسم، إلا أن الثاني / [31و] جمع الجمع؛ لأنه جمع (أسماء) جمع اسم، صرح به في القاموس¹¹⁷⁶، ومثل تحويله إلى سمي بضم السين وفتح الميم عند قصد تصغيره، ومثل تحويله إلى سميت عند قصد بناء الفعل الماضي المسند إلى ضمير المتكلم أو المخاطب أو المخاطبة.

فلو كان أصل اسم وسمًا على ما ذهب إليه الكوفيون لجمع على أوسام، وصغر على وسميم، وبني الفعل الماضي المسند إلى ضمير البارز منه¹¹⁷⁷ وسميت¹¹⁷⁸؛ لأنَّ كلاً من التصغير وجمع التفسير يردُّ الأشياء إلى أصولها، وكذا في بناء الفعل الماضي المسند إلى البارز يظهر الأصل البتة مثل رميت وغزوت، فأسماء أصله اسم وقلبت الواو همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف، وكذلك أسامي أصله أساميو، وسمي أصله سمو¹¹⁷⁹، وسميت أصله سموت فُلبت الواو في الكلِّ ياءً لتطرفها ووقوعها رابعةً على ما تقرّر في محلّه.

¹¹⁷³ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 26.

¹¹⁷⁴ ب ج - على أسماء وأسامي وسمي وسميت.

¹¹⁷⁵ الأقسهري، علي بن عثمان، تلخيص الأساس في التصريف، وهو تلخيص لكتاب أساس البناء، لرشدي احمد مفتي قره طاغ، وكتاب الأساس هو شرح على كتاب بناء الأفعال، للمولى عبد الله، وبليه شرح البناء والأساس، للشيخ أبي الفيض محمد بن حميد الكفري، تحقيق وتعليق محمد علي المالح (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1971م) ص 9.

¹¹⁷⁶ الرّبيدي، تاج العروس، ج 34، ص 34.

¹¹⁷⁷ ب ج + على.

¹¹⁷⁸ ج: وسمت.

¹¹⁷⁹ ب ج: سمو.

قوله¹¹⁸⁰: "ومجىء سُمى كهُدَى لغةً فيه"¹¹⁸¹ أي: ومما يشهد لِمَا ذَكَرَ مجيءُ سُمى على وزنِ هُدَى حال كونها لغةً في الاسم؛ فإنهم قالوا¹¹⁸²: في الاسم خمس لغات: "اسم بكسر الهمزة، وأسم بضمها، وسِم بكسر السين، وسُم بضمها" وسُمى على وزن¹¹⁸³ هُدَى فأصلُ سُمى سُمُو فُلبت الواو ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلها، فالتقى الساكنان الألف والتنوين فحذفت الألف، ووجهُ شهادته أن الناقص لا يجيء لغةً في المِثال فعلم أن أصله ناقص.

قوله¹¹⁸⁴: "والله أسماكٌ أي: سَمَكٌ" سُمى أي: اسماً "مباركاً"، والاسمُ المبارك: ما يُتفأل به ويُسرُّ به مثلُ محمد وسعيد ومبارك، "أترك الله به" أي: اختارك الله بهذا الاسم المبارك "إيتاركاً" أي: كاختيارك به نفسك، والألفُ للإشباع لتجانس قوله¹¹⁸⁵: "مباركاً".

قوله¹¹⁸⁶: "والقلبُ بعيدٌ" تزييفٌ لما أجاب به الكوفيون عن التمسُّكاتِ المذكورةِ للبصريين حيث قالوا¹¹⁸⁷: ما ذكرتم من الجمع والتصغير وغيرهما لا يدلُّ على أن أصلَ (اسم) سمو كما ذكرتم؛ إذ¹¹⁸⁸ يجوز أن يكون أصله وسَم فأجر الواو إلى الآخر فصار سمو ثم جمع، وصغر، وصيغ منه سميت وسُمى بعد قلب الواو عن مكانه الأول إلى الآخر، ويسمى قلباً مكاتياً؛ ومع قيام هذا الاحتمال لا يتيمُّ الجزمُ بأن أصله سمو، وإلا يلزم التزجيج بلا مرجح، وحاصلُ التزييف أنه احتمالٌ بعيدٌ لكونه خلافَ

¹¹⁸⁰ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

¹¹⁸¹ أ: عطف على يعرفه، فائدة.

¹¹⁸² أ: على ما حكى عن ابن الأنباري، فائدة. أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، (الناشر: المكتبة العصرية، ط2003، م1) ج1، ص15.

¹¹⁸³ ب ج: زنة.

¹¹⁸⁴ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

¹¹⁸⁵ نفس المصدر، ج1، ص26.

¹¹⁸⁶ نفس المصدر، ج1، ص26.

¹¹⁸⁷ الجواليقي، موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن، أبو منصور، شرح أدب الكاتب لابن قتيبة، قدّم له: مصطفى صادق الرافعي، (الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت) ج1، ص19.

¹¹⁸⁸ ج: او.

الأصل؛ لأنَّ الأصلَ في كُلِّ كلمةٍ أن يُثَبِّتَ كُلُّ حَرْفٍ / [32ظ] منها في مكانها، فلا يُعَدَّلُ عن الأصلِ إلا لضرورةٍ داعيةٍ، ولا ضرورةً مع وجودِ الوجهِ الصَّحيحِ، ومع بُعْدِهِ غيرُ مُطَرِّدٍ أيضاً في جميعِ تصاريهِ الكلمة؛ فَإِنَّ التَّصْغِيرَ وجمعَ التَّكْسِيرِ يَرُدُّانِ الشَّيْءَ إلى أصلِهِ، فلا يُتَصَوَّرُ فيهما مُخالفةُ الأصلِ، فالترجيحُ مَعَنَا.

[اشتقاق اسم من السُّمُو عند البصريين]

قوله¹¹⁸⁹: "واشتقاقه من السُّمُو" عَطْفٌ على قوله¹¹⁹⁰: "مِنَ الأَسْمَاءِ الَّتِي حُذِفَتْ أَعْجَازُهَا" أي: الاسمُ عند البصريين¹¹⁹¹ مِنَ الأَسْمَاءِ المَحذُوفَةِ الأَعْجَازِ، ومُشْتَقٌّ من السُّمُو كالعَلُوِّ وزناً وَمَعْنَى. فَإِنَّ قُلْتُ: كونه من تلك الأسماءِ يدلُّ على أَنَّ أصلَهُ سُمُو بالتَّخْفِيفِ وكَسْرِ السِّينِ أو ضَمِّهَا كَابنِ أصلِهِ بَنُو فِينَا فِي كونه مُشْتَقًّا من السُّمُو المُشَدَّدِ؛ لأنَّ المُشْتَقَّ منه أصلٌ للمشتقِّ، قُلْتُ: الأصلُ أعمُّ من المُشْتَقِّ منه، ومادَّةُ الافتراقِ الأصلُ الإعلاليُّ؛ فَإِنَّ قَوْمَ مثلاً أصلٌ بحسبِ الإعلالِ¹¹⁹² لِقَامِ¹¹⁹³ وليس أصلاً لهُ

¹¹⁸⁹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

¹¹⁹⁰ نفس المصدر، ج1، ص25.

¹¹⁹¹ اختلف الكوفيون والبصريون في مسألة (أصل اشتقاق الاسم). ذهب الكوفيون الى أنه مشتق من الوسم، أي العلامة. وذهب البصريون إلى أن الاسم مشتق السمو أي: العلو والارتفاع، واحتجوا بأن الاسم يعلو على المسمى، ويدل على ما تحته من المعنى. قال: المبرد: "الاسم ما دلَّ على مسمى تحته، وهذا القول كافٍ في الاشتقاق، لا في التحديد، فلما سُمِّي الاسم على مُسَمَّاهِ وَعَلَا على ما تحته من معناه دلَّ على أنه مشتقٌ من السُّمُو، لا من الوَسْمِ." وهذا ما ذهب الخليل، والزجاج، والبغوي، والكرماني، والزحشري، والقرطبي، وابن عادل الحنبلي، والشوكاني. أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ج1، ص8؛ ينظر، البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، ج1، ص50؛ ينظر، الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم، كتاب العين، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، (الناشر: دار ومكتبة الهلال) ج7، ص318؛ ينظر، الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق، معاني القرآن وإعرابه، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي (الناشر: عالم الكتب - بيروت الطبعة: الأولى 1408 هـ - 1988 م) ج1، ص40؛ ينظر، البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن تفسير البغوي، ج1، ص50؛ ينظر، الكرماني، محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين، غرائب التفسير وعجائب التأويل، (دار النشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن - بيروت) ج1، ص90؛ ينظر، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، ج1، ص101؛ ينظر، الدمشقي، اللباب في علوم الكتاب، ج1، ص؛ ينظر، الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله، فتح القدير، (الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت ط1414، 1هـ) ج1، ص21.

¹¹⁹² ب: الأصل.

¹¹⁹³ ج+ ولكنه ليس بمشتق منه له.

بحسب الاشتقاق¹¹⁹⁴، بل أصله الاشتقائي هو القيام؛ لأنَّ الفعلَ مُشتقٌّ من المصدر، فكَمَا يَصْدُقُ أَنَّ
أَصْلَ قَامٍ قَوْمٌ¹¹⁹⁵ مُشتقٌّ من القيام، كذلك يَصْدُقُ أَنَّ أَصْلَ إِسْمٍ سِمٌّ بِالتَّخْفِيفِ، وَأَنَّ اسْمًا¹¹⁹⁶ مُشتقٌّ
من السُّمِّ بِالتَّشْدِيدِ، فلا مُنافاةَ، وقَسْ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ¹¹⁹⁷: "واشتقاقه من السِّمَّةِ عند الكوفيِّين؛ فَإِنَّهُ لَا
يَنَافِي كَوْنُ¹¹⁹⁸ أَصْلِهِ عِنْدَهُمْ هُوَ الْوَسْمُ.

قوله¹¹⁹⁹: "لأنَّه رفعةٌ للمُسَمَّى وشعارٌ له" بيانٌ لوجهِ المُناسبةِ المعنويَّةِ المُصَحِّحَةِ لجعلِ الاسمِ
مُشتقًّا من السُّمِّ بمعنى العلوِّ والرِّفعةِ، والمرادُ أَنَّهُ سَبَبٌ لرفعةِ المُسَمَّى وزينةٌ له مِنْ حَيْثُ إِنَّ مَالًا اسْمٌ لَهُ
لَا يُعْبَأُ بِشَأْنِهِ، وَلَا يُعَدُّ شَيْئًا كَمَا يُقَالُ لِمَنْ لَا يُتَلَفَتُ إِلَيْهِ وَلَا يُعْتَدُّ بِشَأْنِهِ: فُلَانٌ لَا اسْمَ لَهُ وَلَا شِعَارًا؛ لِأَنَّ
الشِّعَارَ يَفْتَحُ الشِّينَ وَكَسْرَها ما يلي الجسدَ من الثِّيَابِ وهو مِمَّا يُزَيِّنُهُ، وزينةٌ الموجودِ بِكونِهِ فِي العِدَادِ، وَقَدْ
يُطْلَقُ الشِّعَارُ عَلَى العِلامَةِ، وليس بِمُرَادٍ بل المرادُ ما ذُكِرَ فلا يَرِدُ أَنَّ الشِّعَارَ يُنَاسِبُ الْوَسْمَ، فالْمُنَاسِبُ
ذِكْرُهُ مَعَهُ، ثُمَّ إِنَّ الْمُرَادَ بِالاسْمِ الْمَذْكُورِ مَعْنَاهُ اللُّغَوِيُّ الشَّامِلُ لِلْفِعْلِ وَالْحَرْفِ أَيْضًا، لَما يُقَابَلُ الْفِعْلَ
وَالْحَرْفَ؛ فَإِنَّهُ مِصْطَلَحُ النُّحَاةِ.

[اشتقاق اسم من السِّمَّةِ عند الكوفيِّين]

قوله¹²⁰⁰: "ومن السِّمَّةِ" بكسرِ الشِّينِ بمعنى العِلامَةِ، ومِعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: "من السُّمِّ" أَي:
واشتقاقه "عند الكوفيِّين"¹²⁰¹ بِمَعْنَى أَنَّ أَصْلَ الْاِشْتِقَاقِ¹²⁰² فِي¹²⁰³ السِّمَّةِ بِتَعْوِيضِ التَّاءِ عَنِ الْوَاوِ

1194 ج- وليس أصلاً له بحسب الاشتقاق.

1195 ب ج + وإن قام.

1196 ج: اسم.

1197 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

1198 ب: كونه.

1199 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

1200 نفس المصدر، ج1، ص26.

1201 ذهب الكوفيون إلى أنه مشتق من الوسْم أي: العِلامَةِ، فاحتجوا بأن الاسمَ وَسَمَ عَلَى الْمَسْمَى فَهُوَ عِلامَةٌ تَدُلُّ عَلَيْهِ. وَقَدْ وَافَقَ الْإِمَامُ
البيضاوي رحمه الله هذا القول، وقال أبو العباس (ثعلب): "الاسم سمةٌ تُوضَعُ عَلَى الشَّيْءِ يَعْرِفُ بِهَا. وَالْأَصْلُ فِي اسْمٍ وَسَمٌ، إِلَّا أَنَّهُ حُذِفَتْ

المحدوفة بعد [32و] نَقَلَ حركتها إلى ما بعدها؛ فَإِنَّ أَصْلَ السِّمَةِ وَسم بكسر الواو فنُقِلَتْ كسرة الواو إلى السِّين، ثُمَّ حُدِفَتْ وَعُوِضَتْ عنها التَّاءُ فصارت سِمة.

قوله¹²⁰⁴: "وأصله" أي: أصل الاسم بحسب الإعلال عندهم "وسم" بفتح الواو "حُدِفَتْ الواو" لكثرة الاستعمال الموجبة للتخفيف المُقتضي للحذف، ثُمَّ "عُوِضَتْ عنها همزة الوصل"؛ لئلا يلزم إحجاف الكلمة، وكُسِرَتْ؛ لأنها تُرَادُ ساكنةً، والسَّاكِنُ إذا حُرِّك حُرِّك بالكسْرِ.

قوله¹²⁰⁵: "لِيَقِلَّ إِعْلَالُهُ" يعني¹²⁰⁶ الكوفيين إِمَّا جعلوا أصل اسم وِسْمًا لا سَمَوًا¹²⁰⁷ بالتخفيف كما فعله البصريون لِيَقِلَّ إِعْلَالُهُ¹²⁰⁸؛ فَإِنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِعْلَالِ، وَالْقِلَّةُ تُنَاسِبُ الْعَدَمَ، وَوَجْهٌ قِلَّةُ الْإِعْلَالِ ح أَنَّ إِعْلَالَهُ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِ أَصْلِهِ سَمَوًا بِحَذْفِ الْوَاوِ إِسْكَانًا¹²⁰⁹ السِّينِ وَتَعْوِضُ هَمْزَةِ الْوَصْلِ فِي أَوَّلِهِ عَمَّا حُدِفَ فِي آخِرِهِ.

وأما على تقدير كون أصله وِسْمًا فلا حاجة إلى الإسكان؛ لِكَوْنِ السِّينِ سَاكِنَةً، فَقَوْلُهُ¹²¹⁰: "لِيَقِلَّ إِعْلَالُهُ" عِلَّةٌ لِجَعْلِ أَصْلِ الْوَسْمِ، وَجَوِّزُ أَنْ يَكُونَ عِلَّةً لِلتَّعْوِضِ أَي: عَوْضُ الْهَمْزَةِ مِنَ الْوَاوِ لِيَقِلَّ

منه الفاء التي هي الواو في وِسْمٍ، وزيدت الهمزة في أوله عَوْضًا عن المحدوف، ووزنه إِعْلٌ؛ لحذف الفاء منه. " قيل: أنه خطأ لأن الساقط منه لامه. وفي هذا الوجه فساداً من جهة اللفظ، وتفصيل هذه المسألة ذكرها الأنباري في كتابه مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. يرى الباحث: أن الأقرب للصواب، كون لفظ "اسم" مشتق من السمو أي: العلو والارتفاع، وهو مذهب البصريين، لما أوجبه اللغة، وهذا ما مال إليه أكثر المحققين من النحويين، والله اعلم. ينظر، البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، ج1، ص50؛ الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري، أبو البركات، كمال الدين، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، (الناشر: المكتبة العصرية، ط1، 1، 1424هـ - 2003م) ج1، ص9.

¹²⁰² ب ج: أصله الاشتقاقي.

¹²⁰³ ب ج- في.

¹²⁰⁴ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

¹²⁰⁵ نفس المصدر، ج1، ص26.

¹²⁰⁶ ب ج + أن.

¹²⁰⁷ ب- لا سموا.

¹²⁰⁸ أ: لأن في قول البصرة ثلاث إعلالات والكوفة إعلالين فقِلَّةُ الإعلال من المرجحات، فائدة.

¹²⁰⁹ ب ج: وإسكان.

¹²¹⁰ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

إعلالُه أي: تغييرُه؛ لأنَّ أصلَ الحذفِ يُوجبُ التَّقْصَانَ في أجزاءِ الكلمةِ، وحَدَفَ هذه الحروفَ¹²¹¹ يوجبُ زوالَ خصوصيَّةِ المحذوفِ، وبالتَّعويضِ ينجر¹²¹² التَّقْصَانُ، فيَقِلُّ التَّغْيِيرُ بخلافِ ما إذا جُعِلَ أصلُه سموًّا فإنَّ زيادةَ الهمزةِ هناك كان لرفضهم الابتداءَ بالسَّاكنِ لا للتعويضِ.

وأما تجويزُ أن يكونَ علَّةً لقوله¹²¹³: "من السِّمَّة"، ويكونَ المرادُ قِلَّةَ الإعلالِ بالنِّسبةِ إلى كونه من السُّمو؛ إذ الإعلالُ على الأوَّلِ في أوَّلِهِ فقط، وعلى الثَّاني في أوَّلِهِ وآخره معاً.

فأقول: فيه نظر؛ إذ على الأوَّلِ أيضاً في آخره إعلالٌ كأوَّلِهِ بحذفِ التَّاءِ، إلا أنَّ المحذوفَ من السُّمو الحرفُ الأصليُّ، ومن السِّمَّةِ التَّاءُ الزائدةُ المُعوَّضَةُ عن الواوِ المحذوفةِ في الأوَّلِ. ثُمَّ إنَّكَ قد عَرَفْتَ أنَّ الأصلَ الإعلايَّ للسِّمَّةِ هو الوِسْمُ بِكسْرِ الواوِ، فاشتقاقُ الاسمِ من السِّمَّةِ يؤوِّلُ إلى اشتقاقِهِ من الوِسْمِ بالكسرِ، وبهذا يُوافق¹²¹⁴ بين قولِ مَنْ قال: إنَّ الاسمَ مُشتقٌّ من السِّمَّةِ عندهم كالمصنِّفِ، وبين قولِ مَنْ قال¹²¹⁵: إنَّه عندهم مُشتقٌّ من الوِسْمِ بالكسرِ.

فخُلاصةُ الكلامِ وزُبْدَةُ المَرامِ في هذا المَقامِ أنَّ للاسمِ عند كُلِّ من الفريقينِ أصلين: إعلايًّا واشتقاقِيًّا، فأصلُه الإعلايُّ/[33ظ] عند البصريِّينِ سموً بالتَّخفيفِ، والاشتقاقِيُّ سموً بالتَّشديدِ، وعند الكوفيِّينِ أصلُه الإعلايُّ الوِسْمُ بالفتحِ، والاشتقاقِيُّ السِّمَّةُ التي أصلُها الإعلايُّ الوِسْمُ بالكسرِ، فأصلُه الاشتقاقِيُّ عندهم بالآخرة هو الوِسْمُ بالكسرِ.

¹²¹¹ ب ج: هذا الحرف

¹²¹² ج: ينجر

¹²¹³ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

¹²¹⁴ ب ج: يوفق

¹²¹⁵ الوارداري، عبد الكريم أفندي، فصل الخطاب في تفسير ام الكتاب، تحقيق: الدكتور الخضر السيد أحمد عجلان (دار الكتب العلمية

بيروت لبنان) ص86

قوله¹²¹⁶: "لم تُعْهَدَ دَاخِلَةٌ عَلَى مَا حُذِفَ صَدْرُهُ فِي كَلَامِهِمْ" أي: لم يُعْهَدَ¹²¹⁷ تعويضُها¹²¹⁸

فِي الْأَوَّلِ عَمَّا حُذِفَ فِي الْأَوَّلِ أَيْضًا، وَإِنَّمَا الَّذِي عُهِدَ فِي كَلَامِهِمْ تَعْوِضُهَا فِي الْأَوَّلِ¹²¹⁹ عَمَّا حُذِفَ فِي
الْآخِرِ كَابِنِ أَصْلِهِ بِنَوِّ حُذِفَتِ الْوَاوُ فِي الْآخِرِ، وَعُوِّضَتْ عَنْهَا هَمْزَةُ الْوَصْلِ فِي الْأَوَّلِ.

وَأَمَّا مَا حُذِفَ صَدْرُهُ فَالَّذِي عُهِدَ فِيهِ أَنْ يُعْوِضَ عَنْهُ التَّاءُ فِي الْآخِرِ كَعِدَةِ وَزْنَةٍ وَصِفَةٍ وَأَصْلُهَا
وَعَدٌ وَوَزْنٌ وَوَصْفٌ، فَحُذِفَ صَدْرُهَا وَعُوِّضَ عَنْهُ التَّاءُ فِي الْآخِرِ، ثُمَّ حُرِّكَتِ الْأَوَائِلُ بِالْكَسْرِ؛ لِكَوْنِهَا
سَاكِنَةً، لَا يُقَالُ: هَذَا مَنْقُوضٌ بِصَيْغِ الْأَمْرِ الْحَاضِرِ؛ فَإِنَّ أَصْلَ اضْرِبْ تَضْرِبْ فَحُذِفَ¹²²⁰ صَدْرُهُ أَعْنِي:
حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ، وَزِيدَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ فِي مَوْضِعِهِ¹²²¹؛ لِأَنَّ نَقُولَ: الْمُرَادُ بِمَا حُذِفَ صَدْرُهُ مَا كَانَ
التَّغْيِيرُ¹²²² فِيهِ فِي الصَّدْرِ فَقَطْ، وَيَكُونُ الْحَاصِلُ بَعْدَ هَذَا التَّغْيِيرِ بَاقِيًا عَلَى مَعْنَاهُ الْأَوَّلِ كَالِاسْمِ وَالْوِسْمِ،
وَفِي صَيْغَةِ الْأَمْرِ¹²²³ وَقَعَ فِي اللَّفْظِ تَغْيِيرٌ إِنْ حُذِفَ حَرْفُ¹²²⁴ الْمُضَارَعَةِ وَجُزِمَ الْآخِرُ وَلَمْ يَبْقِ الْحَاصِلُ
بَعْدَ التَّغْيِيرِ عَلَى الْمَعْنَى الْأَوَّلِ، بَلْ نُقِلَ إِلَى الْمَعْنَى الْإِنْشَائِيَّةِ الطَّلِبِيَّةِ تَدَبَّرْ.

وَأَمَّا إِشْحَاحٌ وَإِعْاءٌ فِي إِشْحَاحٍ وَوِعْاءٌ فَالْهَمْزَةُ فِيهِمَا لِلْقَطْعِ لَا لِلْوَصْلِ؛ لِأَنَّهَا مُبْدَلَةٌ مِنَ الْوَاوِ عَلَى مَا

تَقَرَّرَ فِي إِبْدَالِ الْحُرُوفِ بَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ.

¹²¹⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 26.

¹²¹⁷ ج- لم يعهد.

¹²¹⁸ ج: تعويضا.

¹²¹⁹ ج- عما حذف في الأول أيضاً وإنما الذي عهد في كلامهم تعويضها في الأول.

¹²²⁰ ج: محذوف.

¹²²¹ ج- في موضعه.

¹²²² ب ج: التغيير.

¹²²³ ج- الأمر.

¹²²⁴ ب- حرف/ج+ الجر.

قوله¹²²⁵: "ومن لُغَاتِهِ سِمٌ وَسُمٌ" أي: ومن اللُّغَاتِ الْوَاقِعَةِ فِي لَفْظِ الْاسْمِ . سِوَاءِ جُعِلَ مُشْتَقًّا مِنْ

السُّمِّ أَوْ مِنَ السِّمَةِ . سِمٌ وَسُمٌ بِكَسْرِ السِّينِ¹²²⁶ وَضَمِّهَا بَعْدَ طَرِحِ الْأَلْفِ .

قال¹²²⁷ الثَّعْلَبِيُّ¹²²⁸: مَنْ جَعَلَ الْاسْمَ مِنْ سَمِيٍّ يَسْمِي كَرَمِيٍّ يَرْمِي قَالَ: إِسْمٌ وَسِمٌ بِكَسْرِ

الْأَلْفِ وَالسِّينِ، وَمَنْ جَعَلَهُ مِنْ سَمَا يَسْمُو كَغَزَا يَغْزُو قَالَ: أَسْمٌ وَسُمٌ بَضْمِ الْأَلْفِ وَالسِّينِ¹²²⁹ .

وَالْمَنْقُولُ عَنِ الْكَسَائِيِّ¹²³⁰ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ إِسْمٌ بِكَسْرِ الْأَلْفِ، وَبَعْضُهُمْ: أَسْمٌ بَضْمِهَا،

فَالَّذِينَ لُغَتُهُمْ كَسَرُ الْأَلْفِ قَالُوا بَعْدَ طَرِحِ الْأَلْفِ: سِمٌ بِكَسْرِ السِّينِ بِنَقْلِ حَرَكَتِهَا إِلَى السِّينِ، وَالَّذِينَ لُغَتُهُمْ

ضَمُّ الْأَلْفِ قَالُوا بَعْدَ طَرِحِهَا وَنَقْلِ حَرَكَتِهَا / [33و] إِلَى مَا بَعْدَهَا: سُمٌ بَضْمِ السِّينِ .

قوله¹²³¹: "قال بِسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سَمُهُ" أي: إِسْمُهُ، وَالْبَاءُ فِيهِ مُتَعَلِّقٌ بِأَرْسَلٍ فِي قَوْلِهِ قَبْلَهُ أَوْ

بَعْدَهُ عَلَى اخْتِلَافِ الرَّوَايَتَيْنِ

أَرْسَلَ فِيهَا بَازِلًا يُفْرَمُهُ فَهُوَ يَنْحُو بِهَا طَرِيقًا يَعْلَمُهُ¹²³²

¹²²⁵ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

¹²²⁶ ب ج + الساكنة.

¹²²⁷ يقول ابن خالويه: "مَنْ قَالَ اسْمٌ وَسِمٌ أَخَذَهُ مِنْ سَمِيٍّ يَسْمِي، مِثْلُ: عَلِيٌّ يَعْلى. وَمَنْ قَالَ اسْمٌ وَسُمٌ أَخَذَهُ مِنْ سَمَا يَسْمُو، وَكِلَاهِمَا مَعْنَاهُ الْعَلْوُ وَالرَّفْعُ". ينظر: ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، (د.ط، لبنان، بيروت، دار ومكتبة الهلال، 1985م): ص10. وينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج1، ص215. ومكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم الضامن، (ط2، لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1405هـ): ج1، ص66. وأبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص15. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي، (الناشر: جامعة أم القرى - كلية الدعوة وأصول الدين، 2005 م) ج1، ص119.

¹²²⁸ هو أبو إسحاق، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري، الثعلبي يقال له أيضاً الثعالبي، ولد في نيسابور في القرن10 ودفن فيها سنة 1035م. 427 هـ كان الواحدي النيسابوري من التلامذة المشهورين للثعلبي، وأيضاً من تلاميذه الشريحي وأبي معشر الطبري. الكشف والبيان في تفسير القرآن، وعرائس المجالس في قصص الأنبياء. ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج1، ص79.

¹²²⁹ بعد البحث والتتبع لم أجد هذا الرأي في مجالس ثعلب.

¹²³⁰ ينظر: أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي صابوني، (ط1، السعودية، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، 1409هـ)، ج1، ص52. وفخر الدين الرازي، محمد بن عمر، مفاتيح الغيب، (ط3، لبنان، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1420هـ): ج1، ص104. الكرمانلي، محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين، غرائب التفسير وعجائب التأويل، تحقيق الدكتور شمران سركال يونس العجلي، (دار النشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن - بيروت) ج1، ص93.

¹²³¹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

والبازل من الإبل الذي انشق نابه وذلك في السنة التاسعة، والإبل فيها يكون في كمال القوة، فالمراد بالبازل¹²³³ القوي ويقرمه من القرم بالقاف والمهمله معناه الحفظ والصيانة. يُقال قَرَمَ بغيره أي: حَفِظَهُ وصانَهُ عن الرُّكوبِ والحَمْلِ، وترك استعماله ليتقوى للفحلة، والمعنى باسمِ الله أرسلَ الرَّاعي في الإبل بغيراً قوياً حفظه وصانَهُ عن الرُّكوبِ والحَمْلِ للفحل، فذلك البعيرُ البازلُ يقصدُ بالإبل طريقاً يعلمه لاعتياده بذلك الطريق، وبذلك¹²³⁴ الطريق كنايةً عن الجماع، ويجوزُ أن يكونَ تعلمه بالخطاب¹²³⁵ أي: يقصدُ ذلك البعيرُ بتلك الإبل طريقاً تعرفه أنت ما هو¹²³⁶ فهو كنايةً أيضاً عن الجماع بالطف طريق.

قوله¹²³⁷: "والاسم" أي: لفظُ الاسمِ المضافِ إلى الله في قولنا¹²³⁸: بِسْمِ الله بقرينة أنَّ الكلامَ فيه، وهذا هو الموافق لما ذهب إليه الأستاذ أبو نصر بن أتيوب في تعيين محلِّ النزاع؛ فإنهم بعدما اتفقوا في أنَّ النزاعَ ليسَ في (اس م)، ولا في الألفاظِ التي يُطلقُ عليها لفظُ الاسمِ كلفظِ فارس¹²³⁹؛ إذ لا يتصوَّرُ النزاعُ من عاقلٍ في أنَّ (اس م) هل هو نفسُ مُسمَّاهُ الذي هو المفهوم¹²⁴⁰ الكلِّيُّ الصادقُ على الألفاظِ المخصوصة، أو غيره؟ ولأنَّ¹²⁴¹ لفظ (ف ر س) بل¹²⁴² هو نفسُ الحيوانِ المخصوصِ أو غيره؛ فإنَّ شيئاً منهما ممَّا لا يشتبهُ على أحد.

¹²³² الأنصاري، أبو زيد، النوار في اللغة، تحقيق ودراسة: الدكتور محمد عبد القادر أحمد، (الناشر: دار الشروق، ط1، 1981م) ج1، ص461.

¹²³³ ج+ بازل.

¹²³⁴ ب ج: وذلك.

¹²³⁵ ب ج: بالخطاب.

¹²³⁶ ب ياهو.

¹²³⁷ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

¹²³⁸ أ: قوله، وهو خطأ.

¹²³⁹ ب ج: ف ر س.

¹²⁴⁰ أ ب: وهو في اللغة اللفظ الدالُّ مطلقاً وفي الاصطلاح يفيد عدم الاقتران بأحد الأزمنة، فائدة.

¹²⁴¹ ب ج + ولا في أن.

فذهب صاحبُ المواقف¹²⁴³ إلى أنَّ محلَّ النَّزاعِ ما يصدِّقُ عليه مفهومُ لفظِ الاسمِ، وأنَّ النَّزاعَ في أنَّ مدلولَ اللَّفظِ الذي يصدِّقُ عليه الاسمُ هو¹²⁴⁴ المُسمَّى أو غيره، وذهب الأستاذُ أبو نصر¹²⁴⁵ إلى أنَّ النَّزاعَ إنما هو في لفظِ ا س م "أي: في أنَّ ما يُراد منه إذا أُضيف إلى شيءٍ هل هو المُسمَّى أي: المضافُ إليه أو غيره؟ فجزم ابنُ فورك¹²⁴⁶ بأنَّ¹²⁴⁷: "الاسم عينُ المُسمَّى"، والغزالي¹²⁴⁸: "بأنَّ غيره، والأشعري¹²⁴⁹ فَصَّلَ وقال¹²⁵⁰: "قد يكونُ عينه، وقد يكونُ غيره، وقد يكونُ لا هو ولا غيره"¹²⁵¹.

¹²⁴² ب ج: هل.

¹²⁴³ الإيجي، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد، كتاب المواقف، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة (الناشر: دار الخيل - بيروت، ط1، 1997م) ج3، ص301.

¹²⁴⁴ ب ج: أهو

¹²⁴⁵ الإيجي، كتاب المواقف، ج3، ص303.

¹²⁴⁶ هو محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني. أبو بكر لقب بألقاب عديدة منها الأستاذ الإمام، رأس الأشاعرة، وشيخ المتكلمين. سمع مسند أبي داود الطيالسي من عبد الله بن جعفر بن فارس الأصبهاني، وسمع أيضا من ابن خرزاد الأهوازي، وأبي الحسن الباهلي، التلامذة المشهورون: أبو القاسم القشيري، وأبو عثمان المغربي، وأبو إسحاق الإسفراييني. من مؤلفاته: كتاب مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري، ومشكل الحديث وبيانه، تفسير ابن فورك. يُنظر: ابن الغزي، شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن، ديوان الإسلام، المحقق: سيد كسروي حسن (الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1990 م) ج3، ص443؛ ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج13، ص24.

¹²⁴⁷ ابن فورك، محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، أبو بكر، تفسير ابن فورك، دراسة وتحقيق: غلال عبد القادر بندويش (ماجستير) عدد الأجزاء: (الناشر: جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية، ط2009، 1 م) ج3، ص245؛ سيد شريف، علي بن محمد بن علي الشريف الحسيني الجرجاني، شرح المواقف للجرجاني مع حاشيتي السيلكوتي والفناري، حاشية الفناري: حسن جلبي بن محمد شاه الفناري الحنفي، حاشية السيلكوتي: عبد الحكيم بن شمس الدين الهندي السيلكوتي البنجابي، (ط1)، الناشر: مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر) ج8، ص208.

¹²⁴⁸ أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى، المحقق: بسام عبد الوهاب الجابي (الناشر: الجفان والجابي - قبرص، ط1، 1987) ص24؛ الإيجي، شرح المواقف للجرجاني مع حاشيتي السيلكوتي والفناري، ج8، ص208.

¹²⁴⁹ هو علي بن إسماعيل بن إسحاق، (260 - قبل أو بعد 330هـ)، كنيته أبو الحسن، تتلمذ الأشعري على يد أبي علي الجبائي شيخ المعتزلة إلا أنه ترك المعتزلة وانضم إلى أهل السنة والجماعة، ومن تلامذته المشهورين: أبو الحسن الباهلي، وأبو عبد الله بن مجاهد الطائي، وعبد الله بن جعفر الأصبهاني. من مصنفاته (تفسير القرآن والرد على من خالف البيان من أهل الإفك والبهتان)، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، الإبانة عن أصول الديانة. ينظر: البغدادي، تاريخ بغداد، ج13، ص260؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج3، ص284؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج11، ص392.

¹²⁵⁰ ينظر: محمد بن خليفة بن علي التميمي، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى، الناشر: أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1999م) ص303؛ الحنفي، حاشية القونوي على تفسير البيضاوي ومعه حاشية ابن التمجيد، ج1، ص111.

فالمصنّف أرادَ المُحاكمة / [34ظ] فأرجع هذا النزاع إلى النزاع اللفظي فقال¹²⁵²: "إن أُريدَ به" أي بالاسم المضاف إلى الشيء "اللفظ" كما في قوله تعالى: ﴿فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: 110/18] أي: له ألفاظٌ مخصوصةٌ تُطلقُ عليه تعالى مثلُ الله والرحمن والرحيم بدليلِ قوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: 110/18].

ومنه ما تقول لصاحبك إذا لم تعرف اسمه: ما اسمك؛ لأنَّ مُرادك ما اللفظ الموضوعُ علماً لك "فغير المسمى لأنه" أي: اللفظُ "يتألف" أي: في الأغلب؛ إذ قد يكونُ مفرداً كالباءِ الجارةِ "من أصواتٍ مُقطّعة" أي: حروفٍ؛ فإنَّ المُختارَ أنَّ الحروفَ عبارةٌ عن أصواتٍ جُعِلتْ قطعاً متمايزةً بعضها عن بعضٍ بالاعتمادِ على المخرج، وذهب بعضهم¹²⁵³ إلى أنَّ الحرفَ كيفيةٌ تُعرضُ للصوت، واختاره المصنّف في الطوابع¹²⁵⁴، فكأنَّه رجع عنه ها هنا. "غير قارة" أي: غير مُتجمعةٍ أجزاءها في الوجود؛ لكونها من الأعراسِ السبّالة¹²⁵⁵ التي يمتنع وجودُ جزءٍ¹²⁵⁶ منها ما لم ينعدم الجزءُ الآخر.

وأيضاً يختلفُ اسمُ شيءٍ واحدٍ باختلافِ الأممِ وطوائفِ بني آدم؛ إذ ما من شيءٍ إلا واسمُه في لغةٍ يُخالفُ اسمه في لغةٍ أخرى مثلُ الله واحداً وتكري¹²⁵⁷ أسماءُ اللذاتِ الأحديّة: كُلُّ اسمٍ في لغةٍ

¹²⁵¹ أقول أن الاسم هو اللفظ الدال على المسمى. فإننا نقول: هذا الرجل مسمى بزيد، ولا نقول: هذا الرجل اسم زيد، وقد قال بذلك سيبويه فقوله: (اسم وفعل وحرف)، كالنص على أن الاسم غير المسمى، لأنه صرح بأن الاسم كلمة فكيف تكون الكلمة هي المسمى والمسمى شخص، ثم قال بعد هذا: (تقول: سميت زيدا بهذا الاسم، كما تقول: علمته بهذه العلامة). وقال الإمام ابن القيم رحمه الله: "اللفظ المؤلف من الزاي والياء والدال مثلاً له حقيقة متميزة متحصلة، فاستحق أن يوضع له لفظ يدل عليه؛ لأنه شيء موجود في اللسان مسموع بالأذان." وأما التسمية: فهي عبارة عن فعل المسمى ووضعه الاسم للمسمى.

¹²⁵² البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

¹²⁵³ التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص 644.

¹²⁵⁴ البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي، طوابع الأنوار من مطالع الأنظار، المحقق: عباس سليمان، دار النسر: المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة، دار الجيل - بيروت، تاريخ 1991م)، ص119.

¹²⁵⁵ ب ج: السبالة.

¹²⁵⁶ ج: جزئها.

¹²⁵⁷ ب: وخداى وتنكرى/ إن الله يسمى خداى باللغة الفارسية وتنكري باللغة التركية. قال الرازي في تفسيره: "وقولهم بالفارسية «خداى» معناه أنه واجب الوجود لذاته لأن قولنا: «خداى» كلمة مركبة من لفظين في الفارسية: إحداهما: خود، ومعناه ذات الشيء ونفسه وحقيقته

ويختلف أيضاً اسمُ شيءٍ واحدٍ باختلافِ الأعصار، فكَم مِنْ شَيْءٍ اسْمُهُ فِي عَصْرِ يُخَالِفُ اسْمَهُ فِي عَصْرِ آخَرَ، وهذا كثيرٌ في أسامي البلدان.

وأيضاً يتعدّد اسمُ الشَّيْءِ تارةً مع اتِّحَادِ المُسَمَّى كما في التَّرَادُفِ، وتارةً أُخْرَى يَتَّحِدُ الاسْمُ مع تعدّد المُسَمَّى كما في اللفظِ المُشْتَرَكِ، وما يكونُ وضعُهُ عامّاً والموضوعُ له خاصّاً والمُسَمَّى لا يكونُ كذلك مُرْتَبِطٌ بالكُلِّ أي: والمُسَمَّى لا يلزمه أن يكونَ مُتَأَلِّفاً¹²⁵⁸ من الأصواتِ، ولا أن يكونَ مِظَنَّةً للاختلافِ والتَّعدّدِ والاتِّحَادِ، فإن اتَّفَقَ فيه شيءٌ من ذلك فَمِنْ حُصُوصِ المادَّةِ.

قوله¹²⁵⁹: "وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ ذَاتُ الشَّيْءِ" كما في قوله تعالى ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً سَمِيئُوهَا﴾ [يوسف: 40/12]؛ لأنَّهم ما كانوا يعبدون الألفاظَ، وإنما عبدوا الدَّوَاتِ والأعيانَ التي كانوا ينجِّتون.

قوله¹²⁶⁰: "وقوله تعالى: ﴿سَبِّحْ / [34و] اسْمَ رَبِّكَ﴾" [الأعلى: 1 / 87] إلى آخره¹²⁶¹ دَفَعُ لِمَا يُورَدُ مِنْ أَنَّ لَا نُسَلِّمَ¹²⁶² أَنَّهُ لَمْ يَشْتَهَرِ الاسْمُ بِمَعْنَى الدَّاتِ، والسَّنَدُ مجيئه في القرآن كقوله تعالى:

وَالثَّانِيَةُ قَوْلُنَا: «أَيُّ» وَمَعْنَاهُ جَاءَ، فَقَوْلُنَا: «خَدَائِي» مَعْنَاهُ أَنَّهُ بِنَفْسِهِ جَاءَ، وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ بِنَفْسِهِ وَذَاتِهِ جَاءَ إِلَى الْوُجُودِ لَا بِغَيْرِهِ، وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ فَيَصِيرُ تَفْسِيرُ قَوْلِهِمْ: «خَدَائِي» أَنَّهُ لِذَاتِهِ كَانَ موجوداً. "قال في الكافي: "ألا ترى أن الله تعالى يسمي غلها باللغة العربية، ويسمي خدائي باللغة الفارسية، ويسمي تنكري باللغة التركية، ويسمي في كل لسان بلغة على حدة". الرازي، التفسير الكبير، ج1، ص122؛ البيهقي، حسام الدين حسين بن علي بن حجاج بن علي، الكافي شرح أصول البرودي، دراسة وتحقيق: فخر الدين سيد محمد قانت، أصل التحقيق: رسالة دكتوراه من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، (الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ط1، 1422هـ- 2001م) ج1، ص328.

1258 ج: متابقا.

1259 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

1260 نفس المصدر، ج1، ص26.

1261 ب- إلى آخره.

1262 ب: لانم.

﴿سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: 1/87] وقوله: ﴿تَبَرَّكَ اسْمُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: 78/55]؛ لأنَّ التنزيه والتَّعالي في الدَّاتِ ومجيبه فيه¹²⁶³ دليلُ الاستشهاد.

قوله¹²⁶⁴: "عَنِ الرَّفَثِ وَسُوءِ الْأَدَبِ" الرَّفَثُ¹²⁶⁵ الفُحْشُ من الكلام؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ تَنْزِيهَ اسْمِهِ مِنْ الْفُحْشِ بِأَنَّ لَا يُسَمَّى بِلَفْظٍ قَبِيحٍ أَوْ غَيْرِ حَسَنٍ أَوْ غَيْرِ فَصِيحٍ، وَيَجِبُ أَيْضاً تَنْزِيهَ اسْمِهِ مِنْ إِسَاءَةِ الْأَدَبِ بِأَنَّ يُذَكَّرَ عَلَى وَجْهِ التَّعْظِيمِ، وَلَا يُسَمَّى الْغَيْرُ بِهِ، وَلَا يُذَكَّرُ فِي زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ غَيْرٍ لِاتِّقٍ بِذِكْرِهِ.

قوله¹²⁶⁶: "أَوِ الْاسْمِ فِيهِ مُفْحَمٌ"¹²⁶⁷ أي: زائدٌ بمعنى أَنَّهُ لَا يَحْتَلُّ أَصْلُ الْمَعْنَى بِطَرْحِهِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ فَوَائِدُ كَتَحْسِينِ اللَّفْظِ وَالتَّأْكِيدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الزَّائِدَ الصَّرْفَ لَا يَقَعُ فِي بَلِيغِ الْكَلَامِ.

قوله¹²⁶⁸: "كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ" وهو لبيد بن ربيعة¹²⁶⁹ كان صحابياً، وكان من الشعراء المُحْضَرِّمِينَ¹²⁷⁰ الَّذِينَ أَدْرَكُوا الْجَاهِلِيَّةَ وَالْإِسْلَامَ وَعَاشَ مِئَةً وَخَمْساً وَأَرْبَعِينَ سَنَةً، مِنْهَا خَمْسٌ وَخَمْسُونَ فِي الْإِسْلَامِ، فَلَمَّا حَضَرَ الْمَوْتَ وَعِنْدَهُ ابْنَتَاهُ أَنْشَدَ شِعْراً، وَمَا نَقَلَهُ صَدْرُ بَيْتٍ مِنْهُ عَجْزُهُ:

وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَدَرَا

وَقَبَلَهُ

تَمَّتْ ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رِبِيعَةَ أَوْ مُضْرَا

¹²⁶³ ب+ فيه.

¹²⁶⁴ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

¹²⁶⁵ الرَّفَثُ: صرح بكلام قبيح؛ مادة: (رفث). المعجم الوسيط، ج1، ص358.

¹²⁶⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

¹²⁶⁷ مقحمٌ أي زائد، كما يقول النحويين: زائدة لا محل لها من الإعراب، يقصدون أنها زائدة في الإعراب لا في المعنى، وليس في القرآن شيء زائد، وإنما للدلالة على التأكيد.

¹²⁶⁸ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

¹²⁶⁹ هو لبيد بن ربيعة بن مالك العامري، من قبيلة هوازن. (٤١ هـ)، صحابي وأحد أصحاب المعلقات في الجاهلية. ينظر: الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، الشعر والشعراء، (الناشر: دار الحديث، القاهرة، عام النشر: 1423 هـ) ج1، ص266؛ الأصبهاني، أبي علي بن الحسين، الأغاني، تحقيق: إحسان عباس، (ط1، دار صادر بيروت، 1423 هـ-2002 م)، ج15، ص246.

¹²⁷⁰ مَنْ أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ وَالْإِسْلَامَ، ابن منظور، لسان العرب، ج12، ص185

فَإِنْ كَانَ يَوْمًا أَنْ يَمُوتَ أَبُوكُمْ وَلَا تَحْمَسْنَا وَجْهًا وَلَا تَحْلِقَا شَعْرًا
 وَقُولَا هُوَ الْمَرْءُ الَّذِي لَا خَلِيلَهُ أَضَاعَ، وَلَا خَانَ الصَّدِيقَ، وَلَا غَدَرَا
 إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَدَرَا¹²⁷¹

يُوصِي بِنْتِيهِ وَيَقُولُ: لَسْتُ أَنَا إِلَّا مِنْ قَبِيلَةِ رِبِيعَةَ أَوْ مُضَرَ، فَكُلُّمَا لَمْ يُحْلَدْ مِنْهُمَا أَحَدٌ فَلَا أُحْلَدُ، فَلَا تَتَمَنَّى خُلُودِي، بَلْ قُولَا وَادْكُرَا فِضَائِلِي، وَعَدَا مُحَاسِنِي بِشَرِّ أَنْ تَتَرَكَ عَادَةَ الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ حَمْسِ الْوَجْهِ، وَحَلْقِ الشَّعْرِ، وَافْعَلَا مَا وَصَّيْتُكُمَا إِلَى أَنْ يَتِمَّ الْحَوْلُ، ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا أَي: أُوَدِّعُكُمَا وَأَقْبَلُ مَعْدِرَتِكُمَا بَعْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ فِي تَرْكِ النَّدْبَةِ¹²⁷² وَالْبُكَاءِ، فَإِنَّ مَنْ يَبْكُ وَيَنْدُبُ حَوْلًا كَامِلًا فَهُوَ مَعْدُورٌ لَا يُلَامُ، وَحَلُّهُ الْاسْتِشْهَادُ قَوْلُهُ¹²⁷³: "ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا" وَالْمُرَادُ: ثُمَّ السَّلَامُ عَلَيْكُمَا.

[هل الاسم يدلُّ على الصِّفَةِ]

قَوْلُهُ¹²⁷⁴: "وَأِنْ أُرِيدَ بِهِ الصِّفَةُ كَمَا هُوَ رَأْيِي / [35ظ] الشَّيْخُ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ"¹²⁷⁵ أَي: إِنْ أُرِيدَ بِالْاسْمِ الصِّفَةُ الْكَائِنَةُ عَلَى رَأْيِ الشَّيْخِ¹²⁷⁶ بَأَنَّ يُرَادَ مِنَ الْاسْمِ الْمَعْنَى الَّذِي أَرَادَهُ الشَّيْخُ مِنَ الصِّفَةِ وَهُوَ الْأَمْرُ الْقَائِمُ بِالْعَيْرِ وَيُسَمُّونَهُ صِفَةً مَعْنَوِيَّةً¹²⁷⁷ كَالْعِلْمِ¹²⁷⁸ وَالْقُدْرَةِ¹²⁷⁹ وَالْإِرَادَةِ¹²⁸⁰، وَبِالْجُمْلَةِ مَبْدَأُ الْاِشْتِقَاقِ الَّذِي هُوَ يُسَمَّى مَصْدَرًا، وَأَمَّا الصِّفَةُ عَلَى رَأْيِ غَيْرِهِ فَهِيَ الْمَشْتَقَاتُ كَالْعَالِمِ وَالْقَادِرِ.

¹²⁷¹ أبو عقيل العامري، لبيد بن ربيعة بن مالك، ديوان لبيد بن ربيعة العامري، اعتنى به: حمدو طمّاس، (الناشر: دار المعرفة، ط1، 2004م) ج1، ص50، 51.

¹²⁷² النَّدْبَةُ: تَعْدَادُ مُحَاسِنِ الْمَيِّتِ؛ مَادَّة: (نَدْب). الزَّيْدِي، تَاجُ الْعُرُوسِ، ج4، ص254.

¹²⁷³ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

¹²⁷⁴ نفس المصدر، ج1، ص26.

¹²⁷⁵ أ ب: يعني أن قوله كما هو رأي الأشعري قيد للصفة لا للإرادة إذ لا يريد الشيخ بالاسم الصفة، فائدة.

¹²⁷⁶ الشعراني، الامام أبو المواهب عبد الوهاب بن أحمد، اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الاكابر، ضبطه وصححه: الشيخ عبد الوارث محمد علي (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان) ج1، ص102.

¹²⁷⁷ جاء في كتاب شرح أم البراهين للسنوسي - في الفرق بين صفات المعاني والصفات المعنوية قوله: "والفرق بينهما أن صفات المعاني هي صفات واحدة الوجود، قائمة بذاته العلية. وأما الصفات المعنوية فهي صفات توصف بما الذات، وليست موجودة، بل الموجودة صفات

قوله¹²⁸¹: "انقسم انقسام الصفة عنده إلى ما هو" إلى آخره أي: إذا أُريد بالاسم المعنى الذي

أرادَه الشَّيْخُ من الصِّفَةِ أعني: الأمر القائم بالغير ينقسم إلى الأقسام الثلاثة كما تنقسم الصِّفَةُ عنده إلى

تلك الأقسام.¹²⁸²

قال¹²⁸³ الأمدى¹²⁸⁴: "ذهب الشَّيْخُ إلى أن من الصِّفَات ما هو عينُ الموصوفِ كالوجود،

ومنها ما هو غيره وهي كُلُّ صفةٍ أمكنَ مُفَارَقَتُهَا عن الدَّاتِ كصفاتِ الأفعالِ من كونه خالقاً ورازقاً،

المعاني فقط دون المعنوية، فكونه تعالى قادراً عبارة عن قيام القدرة بذاته تعالى، وكونه تعالى مريداً عبارة عن قيام الإرادة بذاته تعالى وكونه تعالى عالماً عبارة عن قيام العلم بذاته تعالى. قيل في شرح منظومة ابن الشحنة لقوله:

فَقَصُرُ صِفَةٍ عَلَى الْمُوصُوفِ وَعَكْسُهُ مِنْ نَوْعِهِ الْمَعْرُوفِ

أَنَّ الْمُرَادُ بِالصِّفَةِ هُنَا: الصِّفَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ؛ أَي الْمَعْنَى الْقَائِمُ بِالْغَيْرِ؛ كَالْقِيَامِ وَالْقُعُودِ وَنَحْوِهَا، لَا النَّعْتُ النَّحْوِيُّ؛ أَعْنِي التَّابِعَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي مُتْبَعِهِ غَيْرَ الشُّمُولِ. السنوسي، للإمام أبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي التلمساني، أم البراهين، ويليها شرح أم البراهين، لتلميذ السنوسي الشيخ أبي عبد الله محمد بن عمر بن إبراهيم، تحقيق: الدكتور خالد زهري (دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط2، 2009م) ص65؛ الطَّرَابُلسِيُّ، ابن عَبْدِ الْحَقِّ الْعُمَرِيُّ الطَّرَابُلسِيُّ، دُرُرُ الْفَرَائِدِ الْمُسْتَحْسِنَةِ فِي شَرْحِ مَنْظُومَةِ ابْنِ الشَّحْنَةِ "في علوم المعاني والبيان والبدیع"، تحقيق ودراسة: الدكتور سُلَيْمَانُ حُسَيْنُ الْعُمَيْرَاتِ، (الناشر: دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط1، 1439هـ - 2018م) ص209.

¹²⁷⁸ وهو صفة أزلية تنكشف المعلومات عند تعلقها بما. التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله، شرح العقائد النسفية، تحقيق: د / أحمد حجازي السقا، (الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - ط1، 1987م) ج1، ص40.

¹²⁷⁹ وهي صفة أزلية تؤثر في المقدورات عند تعلقها بما. التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ج1، ص40.

¹²⁸⁰ صفة توجب للحج حلالاً يقع منه الفعل على وجهٍ دون وجه، وفي الحقيقة: هي ما لا يتعلق دائماً إلا بالمعدوم، فإنها صفة تخصص أمراً لحصوله ووجوده، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ الجرجاني، ، كتاب التعريفات، ج1، ص16.

¹²⁸¹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

¹²⁸² قسم أهل العلم الصفات إلى أقسام ثلاث باعتبار الدليل التي تدل عليه، الأول: الصفات العقلية كالحياة والعلم والقدرة. أما القسم الثاني هو الصفات الفعلية وهي متعلقة بالمشيئة وفيها نوعان ذاتية، وفعلية (اختيارية). أما القسم الثالث يكون باعتبار النفي والاثبات كنفى صفة السنة والنوم في قوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: 250]. وقد قسم الأشاعرة والماتريدية الصفات إلى أربعة أقسام وهي: صفات المعاني، والصفات المعنوية، والصفات السلبية، والصفة النفسية. ينظر، الجبرين، عبد الله بن عبد العزيز بن حمادة الجبرين، تسهيل العقيدة الإسلامية، (الناشر: دار الصمعي للنشر والتوزيع، ط2؛ 1424 هـ - 2004 م) ص101.

¹²⁸³ الأمدى، علي بن محمد بن سالم التعلبي، أبو الحسن، سيف الدين، أبقار الأفكار في أصول الدين، تحقيق: أ. د. أحمد محمد المهدي، (الناشر: دار الكتب والوثائق القومية - القاهرة، ط2، 2004م) ج1، ص475.

¹²⁸⁴ هو سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد، المتوفى 631هـ، سمع من الشيخ محمد الصفار، وعمار الأمدى، من مصنفاته: أبقار الأفكار في أصول الدين، غاية المرام في علم الكلام، والإحكام في أصول الأحكام. وبعد العز بن عبد السلام أكبر تلاميذ الأمدى. ينظر: الزركلي، الاعلام، ج4، ص332؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج22، ص364.

ومنها ما يُقال: لا عَيْنَ ولا عَيْرَ، وهي ما يمتنع انفكاكها عن الذاتِ كالعِلْمِ والقدرة. انتهى. وموضع تحقيق هذه المسألة هو علمُ الكلام.

قوله¹²⁸⁵: "وإنما قال: بسم الله، ولم يُقل: بالله" إلى آخره¹²⁸⁶ يريد: بيان وجه ترجيح قولنا: بسم الله على قولنا: بالله مع استوائهما في أن كلاً منهما يُفيد امتثال حديث الابتداء؛ لأن تصدير الفعل باسم الله إنما يكون بذكر اسمه فإما بخصوصه بأن يُذكر اسم خاص من أسمائه كلفظ الله مثلاً، وإما بلفظ دال على اسمه، لكن لا بخصوصه بل مُطلقاً كلفظ الاسم المُضاف إلى الله؛ فإن ذكره في قوّة ذكر جميع أسمائه¹²⁸⁷.

وحاصل وجه الترجيح أن قوّة¹²⁸⁸ قولنا: بسم الله¹²⁸⁹ فيما هو الغرض من تصدير الفعل بذكر اسم الله؛ لأن الغرض منه إما التبرُّك إن جعلت الباء للمصاحبة، وإما الاستعانة إن جعلت للآلة، ومعلوم أن التبرُّك والاستعانة إنما¹²⁹⁰ بذكر اسمه؛ لأن باء المصاحبة وباء الاستعانة يشتركان في إفادة المُلابسة

¹²⁸⁵ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 26.

¹²⁸⁶ ب- إلى آخره

¹²⁸⁷ ذكر العلماء أن لفظ الجلالة "الله" هو الاسم الأعظم، لأنه لم يطلق على غيره سبحانه، فاختصاص هذا الاسم به تعالى وجب أن يكون أشرف أسمائه، بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: 25]. وهذا الاسم هو الأصل وباقي أسمائه الحسنی مضافة إليه بدليل قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: 180]. وأيضاً إنك تقول: الملك القدوس العزيز الرحمن من أسماء الله الحسنی ولا تقول: الله من أسماء العزيز. وقد ذكر الرازي في كتابه شرح أسماء الله الحسنی حُجج أخرى لمن قال أن الاسم الأعظم هو "الله". روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سمع رجلاً يقول: اللهم إني أسألك؛ أي أشهد أنك أنت الله لا إله إلا أنت، الأحد الصمد؛ الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد. فقال: "لقد سألت الله بالاسم الذي إذا سُئِلَ به أُعْطِيَ، وإذا دُعِيَ به أجاب". قال ابن القيم: فاسم "الله" دال على جميع الأسماء الحسنی؛ والصفات العليا؛ بالدلالات الثلاث، فإنه دال على إلهيته؛ المتضمنة لثبوت صفات الإلهية؛ مع نفي أضدادها عنه. وصفات الإلهية: هي صفات الكمال، الميزجة عن التشبيه والمثال؛ وعن العيوب والنقائص، ولهذا يُضيف الله تعالى سائر الأسماء الحسنی؛ إلى هذا الاسم العظيم، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: 180]. الرازي، فخر الدين محمد بن عمر الخطيب الرازي، شرح أسماء الله الحسنی، عني بتصحيحه السيد بدر الدين أبو فراس الحلبي، (ط 1، 2010م) ص 65؛ ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تفسير القرآن الكريم، المحقق: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية بإشراف الشيخ إبراهيم رمضان، (الناشر: دار ومكتبة الهلال - بيروت، ط 1، 1410 هـ) ص 35.

¹²⁸⁸ ب- قوّة.

¹²⁸⁹ ب ج + نص.

¹²⁹⁰ ب ج + هو.

بمدخوليَّهما، وإمَّا الامتيازُ في نحوِ المُلابسةِ؛ فهي¹²⁹¹ التبرُّكُ أنْ يلبسَ الفاعلُ بمدخولها بأنْ يأتيَ به على وَجْهِ اليُمنِ والبركةِ، وفي الاستعانةِ بأنْ يلبسَ به بِجَعْلِهِ آلَةً للفاعلِ، ولاشكَّ أنَّ الَّذِي يلبسُ به الفاعلُ إمَّا هو اسمه لا ذاته المُقدَّسةُ عن أن/[35و] يلبسَ به أحد.

فإنْ قُلْتُ: ما دُكِّرَ¹²⁹² وإنْ¹²⁹³ سلِّمَ في التبرُّكِ، لكنْ ليس بمُسلِّمٍ في الاستعانةِ؛ لأنَّ

الاستعانةُ¹²⁹⁴ حقيقةٌ بالذاتِ دونَ الاسمِ¹²⁹⁵ كما في قوله تعالى: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاحة: 5/1]

[الفرقُ بين الاستعانةِ بالشيءِ والاستعانةِ مِنَ الشيءِ]

قُلْتُ: فَرَّقُ بينَ أنْ يُستعانَ مِنَ الشيءِ وبينَ أنْ يُستعانَ بالشيءِ؛ فَإِنَّهُ في الأوَّلِ يكونُ مُستعاناً،

وفي الثَّانِي¹²⁹⁶ مُستعاناً به، فمعنى نستعينُ اللهَ نجعلُه مُستعاناً، وحقيقةُ هذه الاستعانةِ طلبُ المعونةِ منه

تعالى على إيقاعِ الفِعْلِ¹²⁹⁷ بإفاضةِ القُدرةِ الَّتِي بها يتمكَّنُ العبدُ¹²⁹⁸ منْ إحداثِ الفِعْلِ، فهي بهذا المعنى

لا يكونُ إلَّا بذاتِهِ تعالى.

ومعنى نستعينُ باللهِ نجعلُه مُستعاناً به أي آلَةً لتحصيلِ الفِعْلِ، وحقيقتُها طلبُ المُعاونةِ¹²⁹⁹ في

كَوْنِ الفِعْلِ مُعتدّاً به شرعاً، وهي بهذا المعنى لا يكونُ إلَّا بالاسمِ إِذِ الفِعْلُ¹³⁰⁰ لم يصدُرْ باسمِهِ يكونُ

معدوماً شرعاً، والَّتِي هي مدلولُ باءِ الاستعانةِ هذا المعنى، فلمَّا كانت كُلاً من الاستعانتين واقعةً وجب

دُكْرُ الاسمِ لتعيينِ المُرادِ؛ إِذِ المتبادرُ من قولنا: باللهِ سَيِّما عندَ الوصفِ بالرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ هي الاستعانةُ

1291 ب ج + في.

1292 ب: ما ذكره.

1293 ب: إن.

1294 ج- لأن الاستعانة.

1295 ج: لا بالاسم.

1296 ب ج + يكون.

1297 ب ج: الفاعل.

1298 ب- العبد.

1299 ب ج: المعونة.

1300 ب ج + ما.

بالذات، لا بالاسم على أن كَوَّنَ اسم الله آله للفعل إنما هو باعتبار أنه يُتوسَّلُ إليه ببركته، فقد رجَعَ بالآخرة إلى التبرُّك؛ ولهذا قدَّمَ المُصنِّفُ هاهنا التبرُّك على الاستعانة، مع أنه اختارَ فيما ما¹³⁰¹ سبق كونَ الباءِ للاستعانةِ أولاً، ثُمَّ مرَّضَ القولَ بكونها للمُصاحبة.

قوله¹³⁰²: "أو للفرق بين اليمين واليمين" معطوفٌ على قوله¹³⁰³: "لأنَّ التبرُّك والاستعانة" إلى آخره أي: أو نقول: "إنما قال: بسم الله ولم يقل: بالله" "للفرق بين اليمين" أي: القسم "وبين التيمُّن" أي: التبرُّك؛ فإنَّ قولنا: بالله كذا لما احتملها لم يُعلم أنَّ المراد أيُّهما¹³⁰⁴ بخلاف قولنا: بسم الله؛ فإنه متعيَّنٌ للتيمُّن؛ لأنَّ اليمينَ تقويةُ الخبرِ بذكرِ اسمِ الله، أو اسمٍ من أسمائه كالرحمن والرحيم، أو صفةٍ من صفاتِ الله تعالى كعزة الله وجلاله.

ولفظُ الاسمِ ليس اسماً من أسماءِ الله، ولا صفةً من صفاته، ثُمَّ إنَّ كونَ القسمِ عبارةً عما ذكر مخصوص بالقسم الجاري على¹³⁰⁵ لسان العبد، وأمَّا أقسامُ الله باليتين والزيتون والشمس والليل وأمثالها فليس بقسمٍ عُزِّي ولا يُسألُ عما يفعل.

وبعد ما عرفت من أن القسمَ تقويةُ الخبرِ بذكرِ اسمِ الله إلى آخره/[36ظ] لا تُضغ إلى ما قيل في بيان وجه الفرق من أن اليمينَ يكونُ بذاته تعالى، فلو قال: بالله لالتبسَ بكونه يمينا؛ لكون لفظِ الله اسماً للذات، فلما قال: بسم الله تعيَّن التيمُّن؛ لأنَّه ناشٍ من عدم معرفة معنى اليمين في عُزفِ الشرع¹³⁰⁶.

1301 ج- ما.

1302 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

1303 نفس المصدر، ج1، ص26.

1304 ج: بجم.

1305 ب: عن.

1306 اليمين لغة: القسم والحلف. وتسمى الحلف يمينا، لأنهم كانوا إذا تحالفوا ضرب كل واحدٍ منهم يمينا على يمين صاحبه. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، (الناشر: المكتبة العلمية - بيروت) ج2، ص ٦٨١.

وقيل: في هذا الفرقِ نظر؛ إذ يلزم¹³⁰⁷ أن لا يكونَ (بسمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ لأفعلنَ كذا) يميناً، ولكنَّهُ يمينٌ على ما صرَّح به فُفهاءُ الحنفيَّة¹³⁰⁸ والشَّافعيَّة¹³⁰⁹.

وأقول: بسمِ اللهِ إلى آخره ليسَ مِنْ صَيَغِ اليمينِ شَرْعاً إِلَّا أَنَّهُ جُعِلَ فِي المِثَالِ المذكورِ مجازاً عن اليمينِ؛ لقربنَةِ صارفَةٍ وهي قولُه: لأفعلنَ كذا، والتَّقديِرُ فيما نحن فيه باسمِ اللهِ أَقرأ و¹³¹⁰أبدأ، فلا ضرورةٌ تدعو إلى جعله مجازاً عن القسمِ.

[عدمُ كتابةِ الهمزةِ في بسمِ الله]

تأمل قولُه¹³¹¹: "ولم تُكتبِ الألفُ"¹³¹² أي: لم تُكتبِ الهمزةُ التي في أولِ الاسمِ في بسمِ الله، وإِنَّمَا عُبِّرَ عنها بالألفِ؛ لأنَّهَا تكونُ في الخِطِّ على صورةِ الألفِ إذا كانت في أولِ الكلمة، وأمَّا على¹³¹³

اليمينُ اصطلاحاً: توكيدُ الحُكْمِ بِذِكْرِ اسمِ اللهِ سُبحانَهُ وتعالى، أو صِفةٍ مِنْ صِفاتِهِ؛ على وَجْهِ مَحْصُوصِ. النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، روضة الطالبين وعمدة المفتين، تحقيق: زهير الشاويش (الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - عمان، ط3، 1412 هـ / 1991 م) ج11، ص3.

¹³⁰⁷ ج: لا يلزم.

¹³⁰⁸ النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين، البحر الرائق، شرح كنز الدقائق في فروع الحنفية، والشرح البحر الرائق، الشيخ زين الدين بن إبراهيم، ومعه الحواشي المسماة: منحة الخالق على البحر الرائق، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه الشيخ زكريا عميرات، طبعة جديدة راجعها وحققتها تسليم الدين الهندي، (الناشر: دار الكتب العلمية بيروت لبنان، 1971 م). ج4، ص473.

¹³⁰⁹ الهيثمي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، (الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، 1983 م) ج1، ص6.

¹³¹⁰ ب ج: أو.

¹³¹¹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

¹³¹² حُذِفَتِ الألفُ بالبسملة لِكثرةِ الاستعمال، لفظاً وكتابةً، وهذا مذهب البصريين وما اتفق عليه جمهرة العلماء، ويشترط لهذا الحذفُ ألا يُذكر متعلق الباء، لا متقدماً ولا متأخراً، فإذا ذُكِرَ كقولك: اتبرك باسمِ الله، أو باسمِ الله افتتح، لا تحذف. وقد جَوَزَ الكسائي حذفها مضافة إلى سائر الأسماء والصفات، إلا أنَّ الفراء خالفه، مُعللاً اقتصار حذفها مع لفظ الجلالة، لكثرة استعمالها، وبشرط دخول الباء دون سائر حروف الجر، وحذفت أيضاً لانعدامها من اللفظ. وأورد فخر الدين الرازي ما جاء عن الخليل: "إِنَّمَا حُذِفَتِ الألفُ فِي قَوْلِهِ: «بِسْمِ اللهِ» لِأَنَّهَا إِذَا دَخَلَتْ بِسَبَبِ أَنَّ الإِبْتِدَاءَ بِالْبَيْتَيْنِ السَّاكِنَتَيْنِ غَيْرُ مُمَكِّنٍ، فَلَمَّا دَخَلَتِ البَاءُ عَلَى الإِسْمِ نَابَتْ عَنِ الألفِ فَسَقَطَتْ فِي الخِطِّ، وَإِنَّمَا لَمْ تَسْقُطْ فِي قَوْلِهِ: أَقرأ بِاسْمِ رَبِّكَ لِأَنَّ البَاءَ لَا تُنَوِّبُ عَنِ الألفِ فِي هَذَا المَوْضِعِ كَمَا فِي (بِسْمِ اللهِ) لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ حَذْفَ البَاءِ مِنْ أَقرأ بِاسْمِ رَبِّكَ مَعَ بقاءِ المَعْنَى صَحِيحاً، فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ أَقرأ اسْمَ رَبِّكَ صَحَّ المَعْنَى، أَمَا لَوْ حَذَفْتَ البَاءَ مِنْ «بِسْمِ اللهِ» لَمْ يَصِحَّ المَعْنَى فَظَهَرَ الفَرْقُ".

وذهب الأخفش بقوله: حذفت لعدمها من اللفظ، ويلزمه ذلك في كل ألف وصل لأنها معدومة أبدأ في اللفظ في الوصل، لكنه قال: مع كثرة الاستعمال يجعل حذفها لاجتماع العلتين. ينظر، الكسائي، لعلي بن حمزة، معاني القرآن، اعاد بناءه وقدم له: الدكتور عيسى شحاته عيسى، (الناشر: دار انباء للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة عبده غريب، تاريخ النشر: 1998 م) ص59؛ ينظر، الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد

قول المُصنّف فيما سبق: "حُذِفَت الواوُ¹³¹⁴ وُعُوِضَت عنها همزةُ الوصل" فباعتبارِ التلْفُظِ؛ فإنَّها تكونُ متحرّكة.

قوله¹³¹⁵: "على ما هو وضع الخطّ" ووضع الخطّ¹³¹⁶ أن يُكتب كُلُّ كلمةٍ على صورةٍ لفظها إذا وقعَ الابتداءُ بها؛ لأنّ وضعَ الخطّ على الابتداءِ دونَ الدَّرَجِ فهمزُهُ اسمٌ لوقوعِها في الابتداءِ يجبُ أن تُكتبَ على صورةِ الألفِ وإن سقطَ في الدَّرَجِ كما كُتِبَ¹³¹⁷ في باسمِ رَبِّكَ.

قوله¹³¹⁸: "لكثرة الاستعمال" عِلَّةٌ لقوله¹³¹⁹: "ولم تُكْتَبْ" يعني: عِلَّةٌ عدمِ كتابةِ همزةِ الاسمِ في باسمِ¹³²⁰ الله مع مُخالفتِهِ لوضعِ الخطّ¹³²¹ كثرةُ استعمالِ بسمِ¹³²² الله لفظاً وكتابةً بالنسبةِ إلى باسمِ رَبِّكَ، ولاشكَّ أنّ كثرةَ الاستعمالِ مُوجِبَةٌ للتخفيفِ المؤدِّي إلى الحذفِ، فحُذِفَ في الخطّ كما حُذِفَ في التلْفُظِ.

[تطويل رسم الباء في البسملة]

بن عبد الله بن منظور الديلمي، معاني القرآن، المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشليبي (الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط1) ج1، ص2؛ الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين، التفسير الكبير، (الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط3 - 1420 هـ) ج1، ص103؛ ينظر، الاخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، معاني القرآن، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراة (الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الأولى، 1411 هـ - 1990 م) ج1، ص1.

¹³¹³ ب ج - على.

¹³¹⁴ ب: اللالف.

¹³¹⁵ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

¹³¹⁶ ج - ووضع الخط.

¹³¹⁷ ج: كتبت.

¹³¹⁸ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

¹³¹⁹ نفس المصدر، ج1، ص26.

¹³²⁰ ب ج: بسم.

¹³²¹ ب: لفظ.

¹³²² ب: باسم.

قوله¹³²³: "وَطُوِّلتِ الباءُ عِوضاً عنها"¹³²⁴ أي: لم يُترك مُقتَضِي وضع الحِطِّ بالكُليَّة، بل طُوِّلتِ الباءُ في الحِطِّ لتكونَ عِوضاً عن الهمزة المتروكة في الكتابة، قيل: إمَّا عُوِّضت لتكونَ الباءُ بمنزلة الألفِ في¹³²⁵ اسم الله، فتكون الابتداء بيسم الله ابتداءً باسم الله، وغرضُ هذا القائل¹³²⁶ دفعُ ما يُقالُ من أنَّ الابتداءَ حقيقةً بالباءِ الجارَّة¹³²⁷ هي كلمةٌ مستقلةٌ لا باسم الله.

ورُدَّ¹³²⁸ عليه بأنَّ كونَ طولِ الباءِ في الكتابةِ عِوضاً عن كتابةِ الألفِ لا يُوجبُ كونَ لفظِ الباءِ عِوضاً عن¹³²⁹ الألفِ حتَّى يكونَ الباءُ / [36و] بمنزلةِ أَلِفِ اسمِ الله.

أقول: كونُ طولِ الباءِ في الكتابةِ عِوضاً عن كتابةِ الألفِ كافٍ في كونِ الباءِ بمنزلةِ أَلِفِ اسمِ الله، ولا يتوقَّفُ ذلك على كونِ لفظِ الباءِ عوضاً عن لفظِ الألفِ؛ لأنَّ الكتابةَ تدلُّ على العبارة، فإذا كانت كتابةُ الباءِ بمنزلةِ كتابةِ الألفِ كانت الباءُ المدلولةُ لتلك الكتابةِ بمنزلةِ الألفِ المدلولةِ لهذه الكتابة.

¹³²³ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

¹³²⁴ اختلفوا العلماء في تطويل الباء بالبسملة: فذهب البيضاوي والشرواني، وجماعة من المفسرين أن سبب تطويل الباء: أنه لما حذفت ألف الوصل بعد الباء طوِّلوا هذه الباء؛ ليدل طولها على الألف المحذوفة التي بعدها، ألا ترى أنهم لما كتبوا ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ بالألف ردوا الباء إلى صفتها الأصلية. وقال القتيبي: إمَّا طولوا الباء، لأنهم أرادوا ألا يستفتحوا كتاب الله - تَعَالَى - إلا بحرف مُعْظَم وَكَانَ عمر بن عبد العزيز رضي الله تَعَالَى عَنْهُ يَقُولُ لكتابه: طَوَّلُوا الباء، وأظهروا البتين، ودوروا الميم تَعْظِيمًا لكتاب الله تَعَالَى. ويرى ابن حمدون أن تطويل الباء في بسم الله، للتفخيم والتعظيم، لأنها مبدأ كتاب الله العظيم. ويرى الباحث: أن جميع الأقوال يجمعها تعظيم القرآن، فهي في معنى واحد، وما ذهب إليه البيضاوي، والشرواني: أنه لما حذفت ألف الوصل بعد الباء طوِّلوا هذه الباء؛ ليدل طولها على الألف المحذوفة التي بعدها هذا معنى لغوي، زائد على التعظيم: ولا يتعارض مع ما قاله العلماء من تعظيم القرآن. والله اعلم. البغوي، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود، معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، المحقق: حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش (الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع الطبعة: الرابعة، 1417 هـ - 1997 م) ج1، ص49؛ ينظر، حاشية أبي العباس سيّد أحمد بن محمد ابن حمدون بن الحاج، على شرح الإمام أبي زيد سيدي عبد الرحمن المكودي، إشراف مكتب البحوث والدراسات (دار الفكر للطباعة والتوزيع، بيروت لبنان، 1424هـ، 2003م) ج1، ص7.

¹³²⁵ ب - ج - في

¹³²⁶ أ ب: القائل مولانا عصام الدين، فائدة.

¹³²⁷ ب ج + التي

¹³²⁸ أ ب: الراد مولانا حسين الخليلي، فائدة.

¹³²⁹ ب ج + لفظ

المَبْحَثُ الرَّابِعُ: لفظُ الجلالة "الله"

المَطْلَبُ الأوَّلُ: القولُ الأوَّلُ (لفظُ الجلالة اسمٌ مشتقٌّ)

أولاً: أصله الإعلاليُّ الأوَّلُ من (إله)

قوله¹³³⁰: "والله أصله إله"¹³³¹ شروع في تحقيق لفظ الجلالة؛ فإنه تحيّر فيه العقول كما تحيّر في

مُسَمَّاه، وقدّم بيان أصله الإعلاليِّ على أصله الاشتقائيِّ فقال¹³³²: "والله" أي: هذا الاسم الجليلُ

"أصله" أي: من جهة الإعلال "إله" مُنكراً على وَزْنِ فِعَالٍ بمعنى مفعول كإمام¹³³³.

وعدل¹³³⁴ عمّا في¹³³⁵ الكشّاف¹³³⁶: مِنْ جَعَلٍ "أصله الإله" مُعرِّفاً بلام التّعريف؛ لأنّه كان

يَرِدُ عليه أنّ أصله لَمَّا كان هو الإله مُعرِّفاً باللام لم يكن حرفُ التّعريفِ عوضاً عن الهمزة المحذوفة؛

لاجتماعيهما في الأصل فلا يَصِحُّ قوله¹³³⁷: "فَحَذِفَتْ الهمزة وَعُوِّضَتْ عنها حرفُ التّعريف"، وأجاب

شُرَّاحُ الكشّافِ¹³³⁸ عن هذا الإيرادِ بوجوهٍ لا تخلو عن تَمَحُّلٍ.

¹³³⁰ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

¹³³¹ وهذا هو أصله الأعلالي الأول، وهو ما ذهب إليه سيبويه حيث قال في الكتاب - عن لفظ الجلالة "الله" - : "كأن الاسم والله أعلم إله، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفاً منها. فهذا أيضاً مما يقويه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف". وسُيذكر في نهاية المبحث أصله الإعلالي الثاني من (لاه). سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الكتاب، المحقق: عبد السلام محمد هارون، (الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ - 1988 م) ج2، ص 195.

¹³³² البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

¹³³³ ب ج - كإمام.

¹³³⁴ ج+ عن عبارة.

¹³³⁵ ج - عما في.

¹³³⁶ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص5.

¹³³⁷ نفس المصدر، ج1، ص5.

¹³³⁸ جاء في حاشية الطيب على الكشاف: "قال المالكي: قول من زعم أن اللام في "الله" عوض عن الهمزة باطل؛ لحذفهما معاً في "لاه أبوك" بمعنى: لله أبوك، والعوض لا يحذف. جوابه: ما وقع في كلام أبي علي: أنهم يحذفون من نفس الكلمة في نحو: لم يك، ولا أدرك، إذا كان في الذي أبقى دليل على ما ألقى سبجيء بعيد هذا تمامه في لاه أبوك. قوله: (ولذلك قيل في النداء: يا الله)، أي: ولأجل أن حرف التّعريف عوض عن الهمزة استحييز قطع الهمزة الموصولة الداخلة على لام التّعريف في النداء. فإن قيل: ما بال الهمزة قطعت في النداء ووصلت في غيره؟ قلت: قال صاحب "الضوء": إنما تجردت للتعويض في النداء؛ لأن التّعريف الندائي أغنى عن تعريفها، فجرت مجرى الهمزة الأصلية، فقطعت. وفي غير النداء لما لم ينخلع عنه معنى التّعريف رأساً وصلوا الهمزة. وقال المصنف في "مرم": أخلصت الهمزة في "يا الله" للتعويض

واستشهد صاحب الكشاف¹³³⁹ على هذا بوقوعه في قول الشاعر¹³⁴⁰:

معاذَ الإله أن يكونَ كظبية¹³⁴¹

ووجهه أنه استعمله الشاعر في معناه، والضرورة تُرَدُّ الشيء إلى أصله.

قوله¹³⁴²: "فحذفت الهمزة" أي: همزة إله، اتفقوا إلا أبا البقاء¹³⁴³ على أن هذا الحذف غير

قياس¹³⁴⁴؛ إذ قياس حذف الهمزة نقل حركتها إلى ما قبلها، ونقل الحركة مُتَوَقِّفٌ على وجود اللام

واضحل عنها التعريف". ينظر، الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرب (حاشية الطيبي على الكشاف)، تحقيق: جميل بني عطا، (ط1، الإمارات، دبي، جائزة دبي الدولية.

للقرآن الكريم، 1434هـ/ 2013م): ج1، ص699. الشريف الجرجاني، علي بن محمد بن علي، حاشية على الكشاف للزمخشري، (مصر، الإسكندرية، مخطوطات المكتبة المركزية)، المخطوط رقم: 6818، الورقة رقم: 16.

الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص5.

¹³⁴⁰ هو حبيب بن أوس بن الحارث الطائي، (188 - 231هـ) كان شاعراً فصيحاً، له تصانيف عديدة منها فحول الشعراء، وديوان الحماسة، ومختار أشعار القبائل. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج9، ص119.

¹³⁴¹ أ: تمامه: ولا دمية ولا عقلية ربرب، القطيع من البقر والضباع، فائدة./ قال الشاعر:

معاذ الإله أن تكون كظبية ولا دمية ولا عقيلة ربرب

هو بيت شعر من عشرة أبيات للبعيث بن حريث يُستشهد بهذا البيت على أن أل في الله بدل من همزة إله، وأولها:

خيال لأم السلسليل ودونها مسيرة شهر للبريد المذبذب

قال في شرح ديوان الحماسة للتبريزي: "معاذ الإله أي أعوذ بالله معاذاً بالدمية هي الصورة المنقوشة والعقيلة الكريمة من كل شيء والربرب القطيع من البقر كأنه يأنف أن تكون صديقته مثل الظبية أو الصورة المنقوشة أو الكريمة من بقر الوخش بل هذه الأشياء عنده دون صديقته في الحسن". التبريزي، يحيى بن علي بن محمد الشيباني التبريزي، أبو زكريا، شرح ديوان الحماسة، (الناشر: دار القلم - بيروت) ج1، ص٤٢؛ الفارسي، أبو القاسم زيد بن علي، شرح كتاب الحماسة للفارسي، المحقق: د. محمد عثمان علي (الناشر: دار الأوزاعي - بيروت، ط1) ج2، ص224.

¹³⁴² البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

¹³⁴³ هو أيوب بن موسى الحسيني القريني الكفوي، الملقب بأبي البقاء الكوفي. المتوفى 1094هـ، ويعد كتاب "الكليات" من أشهر مؤلفاته، وله أيضاً كتاب بالفقه الحنبلي "تحفة الشاهان" وهو باللغة التركية. ينظر: الزركلي، الاعلام، ج2، ص38؛ كحالة، معجم المؤلفين، ج3، ص31؛ البغدادي، هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، ج1، ص229.

¹³⁴⁴ ب ج: قياسي/ الحذف ظاهرة مشتركة في جميع اللغات، ألا أنها في اللغة العربية أكثر وضوحاً. ويعرّف الحذف لغةً: "حذف الشيء؛ إسقاطه" كما جاء في الصحاح. وقد ميّز اللغويون بين الحذف والإضمار. فالإضمار ما لا يستغنى عنه كالفاعل، أما المحذوف فهو ما يمكن الاستغناء عنه، والمضمر يبقى معناه وأثره، بينما المحذوف يبقى معناه فقط. قال الفارسي: "وقد يحذف حرف الجر، فيصل الفعل إلى الاسم المحلوف به وذلك نحو: الله لأفعلن، وربما أضمر حرف الجر، فقيل: الله لأفعلن" إلا أن بعض منهم أجاز الخلط بينهما، ومن ذلك أبو حيان حيث يقول: "وهو موجود في اصطلاح النحويين، أعني أن يسمى الحذف إضماراً". وقال الخفاجي: "وقد يستعمل كل منهما بمعنى الآخر كما يعلم بالاستقراء" انتقد القرطبي هذا الخلط قائلاً: "الفاعل يضم ولا يحذف". وللحذف نوعان قياسي وغير قياسي. أما القياسي ما كان لعله تصريف غير التخفيف. وأما الحذف الغير قياسي (اعتباطي): هو يكون لغير علة تصريفية، أي سمع من لغة العرب كحذف الياء من كلمة يد

المُتَوَقِّفِ عَلَى حَذْفِ الهمزة؛ لأنَّ العَوَظَ لا يُؤْتَى به إِلَّا بعد حَذْفِ المُعَوِّضِ عنه¹³⁴⁵، فلو كان حَذْفُ الهمزة بعد نقل حركتها إلى اللام لزم الدَّور.

أقول: هذا إنما يَتِمُّ إذا جُعِلَ أصلُه (إله) مُنْكَرًا كما فعله المُصنِّف، وأمَّا إذا جُعِلَ أصلُه الإله مُعَرَّفًا فاللَّامُ موجودةٌ قبل حَذْفِ الهمزة فينقل حركتها إلى اللام، ثم يعتبر عوضاً عنها، قال¹³⁴⁶ قُدِّس سِرُّه: ويدلُّ على أنَّ هذا "حذفٌ من غير قياس وجوب الإدغام والتعويض؛ فإنَّ المحذوفَ قياساً¹³⁴⁷ في حُكْمِ الثَّابِت، وقولهم لاه أبوك" انتهى.

توضيحه أنَّ المحذوفَ القياسيَّ لَمَّا كَانَ في حُكْمِ الثَّابِتِ كانت الهمزة المحذوفةُ ح ثابتةً حُكْمًا، فكما يَمْنَعُ الإدغامُ ثبوتها / [37ظ] حقيقةً، فكذا يَمْنَعُه ما في حكمه؛ إذ لا يتحقَّقُ ح شرطُ جوازِ الإدغام وهو التقاء المثلين، وكذا لا يتحقَّقُ شرطُ التعويض، وهو عدمُ المُعَوِّضِ عنه عند وجودِ العَوَظِ. وأمَّا دلالةُ قولهم لاه أبوك في الله أبوك¹³⁴⁸؛ فَلأنَّه لَمَّا حُذِفَتِ الهمزةُ واللَّامُ فيه جميعاً عَلِمَ أنَّ اللَّامَ ليست عوضاً عن الهمزة؛ لأنَّه كما لم يُجْزِ الجمعُ بين العَوَظِ والمُعَوِّضِ عنه في الإثبات لم يُجْزِ الجمعُ بينهما في الحذف.

فإن أصلها يدي. وللحذف أسباب وهي: كثرة الاستعمال، طول الكلام، الضرورة الشعرية، الحذف للإعراب، الحذف للتركيب، الحذف لأسباب قياسية صرفية أو صوتية (كالتقاء الساكنين، والحذف للوقف، وصيغ الجمع والتصغير، وغيرها)، الحذف لأسباب قياسية تركيبية. الفارسي، أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، المحقق: د. حسن شاذلي فرهود "كلية الآداب - جامعة الرياض" (ط1، 1389 هـ - 1969 م). ص 265؛ الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ج2، ص 86؛ الخفاجي، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المُسمَّاة: عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، ج1، ص 179؛ ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مضاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس، الرد على التحاة، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البناء، (الناشر: دار الاعتصام، ط1، 1399 هـ - 1979 م) ص 83.

1345 أ ب: مثل ما قالوا إن معنى عوضت اعتبرت عوضاً أو عوضت لازمته حرف التعليل أو اللام من الحكاية، فائدة.

1346 الجرجاني، حاشية على الكشاف للزمخشري، ص 154.

1347 ب: قياس.

1348 قال ابن عيش في شرحه: "اعلم أنهم يقولون: لاه أبوك، ولاه ابن عمك، يريدون: لله أبوك، ولله ابن عمك." وهي كلام مدح. كقول ذي الإصبع الغدواني - من البسيط -:

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسبي
عبي ولا أنت ديتاني فتخزوني

وأما أبو البقاء¹³⁴⁹ فاختار أنه على قياس تخفيف الهمزة بنقل حركتها إلى لام التعريف ثم

الإدغام، فلزوم الحذف والتعويض مع وجوب الإدغام من خواص هذا¹³⁵⁰ الاسم. وأقول: هذا أيضاً إنما يتم إذا كان أصله الإله دون إله.

[تعويض همزة إله بالألف واللام]

قوله¹³⁵¹: "وعوض عنها الألف واللام" عدل عن عبارة الكشاف وهي قوله¹³⁵²: "وعوض

عنها حرف التعريف؛ لأنها لا يصح أن يُراد منها اللام الساكنة المُجْتَلِبَةُ قَبْلَهَا الهمزة، كما¹³⁵³

ذهب¹³⁵⁴ سيويه¹³⁵⁵؛ لأنَّ العوضَ ح هو اللام فلا يظهر وجه قطع الهمزة، فيجب أن يُراد منها الألف

واللام كما هو مذهب الخليل¹³⁵⁶، ولذا فسّر فُدِّسَ سِرُّه "حرف¹³⁵⁷ التعريف" في كلامه¹³⁵⁸

ويرى سيويه: إن معناه لله ابن عمك، فحذفت لام الجر ولام التعريف، وبقيت اللام الأصلية. إلا أن المراد أنكر حذف لام الجر، لأنه غير جائز لغوياً حذفها فقال أن المحذوف هو لام التعريف ولام لفظ الجلالة الأصلية. ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج5، ص ٢٦١؛ الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي، كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب، تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي، (الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط1، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م) ص41.

¹³⁴⁹ حيث قال في كتابه: "أصل اسم الله الَّذِي هُوَ اللهُ (إله) ثم دخلت عَلَيْهِ الألف واللام فَصَارَ (إله) ثم تخفف الهمزة التَّخْفِيفِ الصَّنَاعِي بِأَنْ تَلِينِ وتلقى حركتها على الساكن قبلها وَهُوَ لَامِ التَّعْرِيفِ فَصَارَ (اللاه) بِكَسْرِ اللّامِ الأُولَى وَفَتْحِ الثَّانِيَةِ، فأدغموا الأُولَى فِي الثَّانِيَةِ بعد إِسْكَانِهَا وَفَحَمَوْهَا تَعْظِيمًا" أبو البقاء، أيوب بن موسى الحسيني القريفي الكفوي، أبو البقاء الحنفي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، المحقق: عدنان درويش - محمد المصري (الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت) ص172.

¹³⁵⁰ ب- هذا

¹³⁵¹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

¹³⁵² الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص5.

¹³⁵³ ب ج + هو

¹³⁵⁴ ب ج: مذهب/ سيويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الكتاب، المحقق: عبد السلام محمد هارون، (الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988 م) ج2، ص195.

¹³⁵⁵ هو عمرو بن عثمان بن قنبر، يُكنى بأبي بشر، الملقب سيويه، المتوفى (١٤٨ - ١٨٠ هـ). ينظر: ابن كثير، البداية والنهاية، ج10، ص176؛ الزركلي، الاعلام، ج5، ص81؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج3، ص463.

¹³⁵⁶ المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، (الناشر: دار الفكر العربي، ط1، 2008 م) ج1، ص460.

¹³⁵⁷ ج- حرف

¹³⁵⁸ ج- في كلامه

بقوله: 1359 "أي: الألف واللام معاً كما هو مذهب الخليل" 1360، ثم قال 1361: "وحيث يظهر قطع الهمزة، لأنها جزء العوض من الحرف الأصلي انتهى".

فلما وجب أن يُراد بحرف التعريف في عبارته الألف واللام فليُصرح بما هو المراد أولاً قطعاً لتطويل المسافة، فما ذكره المصنّف أصرح في المراد، وقد يتكلف في حمل حرف التعريف على اللام الساكنة بارتكاب تأويل، وهو أن همزة الوصل لما اجتلبت للنطق باللام جرت منها مجرى الحركة، فلما عوضت اللام من حرف متحرك كان للهمزة مدخلاً ما في التعويض؛ فلذلك جاز قطعها.

[كتابة يا الله بالقطع]

قوله 1362: "ولذلك قيل: يا الله بالقطع" أي: ليكون الألف واللام معاً أعني (أل) عوضاً عن الحرف الأصلي أعني: همزة إله، قيل يا الله بقطع همزة (أل) وعدم إسقاطها بالدرج على ما هو شأن همزة الوصل؛ لأنّ العوض وإن كان هو مجموع (أل) إلا أنّ اللام الساكنة لإدغامها في لام (لاه) كان في حكم العدم، فصارت الهمزة كأنها هي العوض، فلو حذفت بالدرج لزم حذف العوض والمعوّض عنه جميعاً / [37و]، وذا غير جائز.

وأما وجه اختصاص القطع بالبداء مع أنّ العوضيّة قائمة في غير البداء أيضاً مثل هو الله وإلى الله وبالله فهو أنّه هناك يتمخض الحرف للعوضيّة، ولا يُلاحظ معها شائبة تعريف أصلاً حذراً من اجتماع الّتي التعريف، وأما في غير البداء فيجري الحرف على أصله الذي هو التعريف؛ لأنّ المحافظة على الأصل واجبة ما لم يُعارضه موجّب أقوى كالتعريض 1363.

1359 ب+ قطع الهمزة في بالله. / الجرجاني، حاشية على الكشاف للزمخشري، ص 155.

1360 المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج 1، ص 460.

1361 الجرجاني، حاشية على الكشاف للزمخشري، ص 155.

1362 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 26.

1363 ب: كالتعويض.

قوله¹³⁶⁴: "إِلَّا أَنَّهُ مُخْتَصَّ بِالْمَعْبُودِ بِالْحَقِّ" لَمَّا أَوْهَمَ قَوْلُهُ¹³⁶⁵: "أَصْلُ اللَّهِ إِلَهٌ أَنْ يَكُونَ مُسَمَّاهُ مُطْلَقَ الْمَعْبُودِ كَأَصْلِهِ اسْتَدْرَكَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ¹³⁶⁶: "إِلَّا إِنَّهُ" إِلَى آخِرِهِ أَي¹³⁶⁷: ليس الأمر كما أوهمه ما ذكر، بل هو مُخْتَصَّ بِالْمَعْبُودِ بِالْحَقِّ الَّذِي هُوَ الْوَاجِبُ الْوَجُودَ؛ لِأَنَّ مَا سِوَاهُ مِنَ الْمُمْكِنَاتِ الْمَوْجُودَةِ لَا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ؛ وَلِذَا يُقَالُ: إِنَّ اللَّهَ أَعْلَمُ¹³⁶⁸ لِلذَّاتِ الْوَاجِبِ الْوَجُودَ لِذَاتِهِ.

[تحقيق لفظ الإله]

قوله¹³⁶⁹: "والإله في الأصل" يقع على كلِّ معبود قال صاحبُ الكشَّاف¹³⁷⁰: "والإله من أسماء الأجناس كالرَّجُلِ والفَرَسِ اسمٌ يقع على كلِّ معبودٍ بحقٍّ أو باطل، ثُمَّ غلبَ على المعبودِ بحقٍّ، كما أنَّ النَّجْمَ اسمٌ لكلِّ كوكبٍ ثم غلبَ على الثُّرَيَّا".

والمُصنِّفُ تصرَّفَ في كلامه حيث اكتفى عن قوله¹³⁷¹: "من أسماء الأجناس كالرَّجُلِ والفَرَسِ" بقوله¹³⁷²: "في الأصل"؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْإِلَهِ مَعْرُفًا: إِلَهٌ، وَهُوَ اسْمٌ جَنَسٍ دَخَلَ عَلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ وَخُذِفَ لَفْظُ الْاسْمِ فِي قَوْلِهِ¹³⁷³: "اسمٌ يقع" إلى آخِرِهِ لِأَنَّ الْمُخْتَارَ عِنْدَ الْمُصنِّفِ . كما سيجيء . أَنَّهُ صِفَةٌ لَا اسْمٌ، وَالْمُخْتَارُ عِنْدَ صَاحِبِ الْكَشَّافِ . كما صرَّحَ بِهِ . عَكْسُهُ.

¹³⁶⁴ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

¹³⁶⁵ نفس المصدر ، ج1، ص26.

¹³⁶⁶ نفس المصدر ، ج1، ص26.

¹³⁶⁷ ب- أي

¹³⁶⁸ ب ج: علم

¹³⁶⁹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

¹³⁷⁰ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص6.

¹³⁷¹ نفس المصدر ، ج1، ص6.

¹³⁷² البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

¹³⁷³ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص6.

وطوى أيضاً قوله¹³⁷⁴: "بحقّ أو باطل"؛ لأنه يُوهِمُ أَنَّ المقصودَ أَنَّهُ¹³⁷⁵ يقع على كُلِّ معبودٍ

مأخوذاً مع اعتبارِ أحدِ الوصفين من الحَقِّيَّةِ والبُطلانِ، لا بعَيْنِهِ وليس كذلك، بل المقصودُ أَنَّهُ يقع على كُلِّ معبودٍ مع قَطْعِ النَّظَرِ عن وصفِ الحَقِّيَّةِ والبُطلانِ وشَتَّانِ ما بينهما.

ثُمَّ إِنَّ الْمُتَبَادِرَ¹³⁷⁶ مِنْ قَوْلِهِ¹³⁷⁷: "يقع على كُلِّ مَعْبُودٍ" أَنَّهُ مُرَادِفٌ للمعبود فتكونُ صِفَةً مثله،

فِيئَابِي¹³⁷⁸ ما اختاره صاحِبُ الكَشَافِ¹³⁷⁹ مِنْ أَنَّهُ اسْمٌ لا صِفَةٌ، وَيُنَاسِبُ ما اختاره الْمُصَنِّفُ مِنْ أَنَّ الأظْهَرَ أَنَّهُ وَصَفٌ.

قَوْلُهُ¹³⁸⁰: "ثُمَّ غَلَبَ على المعبودِ بالحقِّ" أَي: غَلَبَ هكذا مُعَرِّفاً بِاللَّامِ على الدَّاتِ المخصوصةِ

الذي يُعْبَدُ على الحقِّ، لا على هذا / [38ظ] المفهومِ الكَلْبِيِّ الذي هو اِخْتَصَّ¹³⁸¹ مِنْ معناه الأَصْلِيِّ

على ما زعم بعضهم¹³⁸²، فصارَ المُعَرِّفُ بِاللَّامِ عَلَماً للدَّاتِ المخصوصةِ بالغلبة، ثُمَّ أُريدَ تأكيدُ

الاختصاصِ بالتَّعْيِيرِ فحذفتْ همزةُ الإلهِ، وأُدْغِمَ اللَّامُ في اللَّامِ فصارَ (الله) وجعلَ بحذفِ الهمزةِ مُخْتَصَّاً بالمعبودِ بالحقِّ.

فهنا ثلاثةُ أسماءِ إلهٍ والإلهِ والله¹³⁸³ فإنه: باقٍ على عُمومه يقعُ على كُلِّ معبودٍ، قال عزَّ وجل:

﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [المؤمنون: 23 / 117] ولو¹³⁸⁴ قال: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ﴾ [الانبياء:

1374 الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج 1، ص 6.

1375 ج - أنه.

1376 ج: المراد.

1377 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 26.

1378 ج: ويناوي.

1379 الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج 1، ص 6.

1380 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 26.

1381 ب ج: أخص.

1382 الفوجوي، حاشية محي الدين شيخ زاده، ج 1، ص 51.

1383 ج+ قوله/ إن لفظ إله يطلق على العموم، فيقصد به كل ما يُعبد، سواء بحق أو بغير حق، كالأصنام التي عبدها المشركون، فإن المشركين يسمون هذه الأصنام إله، قال تعالى: ﴿أَنْ امْسُوا وَاصْبِرُوا عَلَيَّ أَهْتِكُمْ﴾. أما لفظ الإله أطلق على العموم ثم صار بالغلبة علماً

[22/21]، والإله يُطلق¹³⁸⁵ على غيره إطلاق النَّجْمِ على غير الثُّرَيَّا، ثُمَّ غلبَ على المعبودِ بالحقِّ فصار
علماً له بالغلبة، فيُصرف إليه عند¹³⁸⁶ الإطلاق كسائر الأعلام الغالبة، وأمَّا الله فلم يُطلق على غيره
أصلاً، هكذا حقَّق المَقَام.

ثُمَّ إِنَّ الشَّرِيفَ قُدِّسَ سِرُّهُ قَالَ¹³⁸⁷: "واعلم أَنَّ العُقَلَاءَ كما تحيروا¹³⁸⁸ فِي ذَاتِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ
لِاحتجاجِهِمَا بِأنوارِ العِظَمَةِ وأستارِ الجبروتِ كذلك تحيِّروا فِي لفظِ اللَّهِ كأنَّه انعكس إليه من مُسمَّاه أشعةٌ
من تلك الأنوار فبهزَّت أعينُ المستبصرين عن إدراكِهِ فاختلَفوا أسريانيُّ هو أو عربيُّ؟ اسمٌ أو صفةٌ مشتقةٌ
ومِمَّ اشتقاقُهُ وما أصلُهُ؟ أو غيرُ مشتقٍّ علمٌ أو غيرُ علمٍ، واختار¹³⁸⁹ العَلَّامةُ أَنَّهُ عربيُّ وَأَنَّهُ كان فِي الأصلِ
اسمٌ جنسٍ ثُمَّ صارَ علماً لذاتِ المعبودِ بالحقِّ، وَأَنَّ أصلَهُ الإلهُ، وَأَنَّهُ مشتقٌّ مِن إلهٍ بمعنى تحيِّرٍ انتهى.

أقول: لِحُصِّ المُصنِّفِ هذه الاحتمالاتِ، وجعلَ أصولها أربعةَ أقوال: أولها ما اختاره العَلَّامةُ وهو
الذي ذكره المُصنِّفُ بقوله¹³⁹⁰: "والله أصله إله" مع شُعْبِها السَّبْعِ إلى قوله¹³⁹¹: "وقيل: علَّم لذاته"،

للمعبود بالحق سبحانه وتعالى. أما لفظ الجلالة "الله" مع أنهم يقولوا أن أصله الاشتقاعي "إله" ثم حذفت الهمزة وأبدلت بالألف واللام فأصبح "الله"، إلا أنه لا يطلق إلا على الأله المعبود بحق وهو الله سبحانه وتعالى. جاء عن الصابوني في كتابه: "الفرق بين لفظ (الله) ولفظ (الإله) أن الأول اسم علم للذات المقدسة لا يشاركه فيه غيره، ومعناه المعبود بحق، والثاني يطلق على الله تعالى وعلى غيره، وهو مشتق من (أله) ومعناه المعبود، سواء كان بحق أو غير حق، فالأصنام التي كان يعبدها العرب تسمى (ألهة) جمع (إله) لأنها عُبدت بباطل من دون الله، وما كان أحد يسمي الصنم (الله) بل كان العربي في الجاهلية إذا سئل: من خلقك؟ أو من خلق السماوات والأرض؟ يقول: الله، وفيهم يقول القرآن الكريم: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ الصابوني، محمد علي الصابوني، روائع البيان تفسير آيات الأحكام، طبع على نفقة: حسن عباس الشربتلي، (لناشر: مكتبة الغزالي - دمشق، مؤسسة مناهل العرفان - بيروت، ط3، 1400 هـ - 1980 م) ج1، ص38.

1384 ب ج - لو.

1385 ب ج: أطلق.

1386 أ: الله عنده، وهو خطأ.

1387 الجرجاني، حاشية على الكشاف للزمخشري، ص 156.

1388 في النسخة المعرو إليها: تاهوا بدل تحيروا.

1389 ج: واختاره.

1390 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

1391 ج- قوله،/ نفس المصدر، ج1، ص26.

ومَّا يَجِبُ أَنْ يُتَبَّهَ لَهُ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْمُشْتَقِّ هَاهُنَا الْمَأْخُودُ مِنْ أَصْلِ بِنُوعِ تَصَرُّفٍ فِيهِ لَا مَا يُرَادُ الصِّفَةَ، يُقَابِلُ¹³⁹² الْعِلْمَ وَاسْمَ الْجِنْسِ؛ لِأَنَّهُ ذُكِرَ هَاهُنَا كَوْنُهُ اسْمًا مُشْتَقًّا فِي مُقَابَلَةِ كَوْنِهِ صِفَةً.

ثَانِيًا: أَصْلُهُ الْاِشْتِقَاقِيُّ (وَفِيهِ سِتَّةُ أَقْوَالٍ)

قَوْلُهُ¹³⁹³: "وَاشْتِقَاقُهُ" شُرُوعٌ فِي بَيَانِ أَصْلِهِ الْاِشْتِقَاقِيِّ بَعْدَمَا بَيَّنَّ أَصْلَهُ الْإِعْلَالِيَّ أَي: اِشْتِقَاقَ لَفْظِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهِ، وَيَجُوزُ رَجُوعُ الضَّمِيرِ إِلَى لَفْظِ الْإِلَهِ أَيْضًا وَالْمَالُ وَاحِدٌ؛ لِأَنَّ الْإِلَهَ أَصْلُ اللَّهِ فَاشْتِقَاقُهُ مِنْ شَيْءٍ هُوَ عَيْنُ اِشْتِقَاقِ لَفْظِ اللَّهِ مِنْ آلِهِ كَعَبَدَ وَزَنًا وَمَعْنَى إِلَهَةٍ بِكَسْرِ الِهمزةِ وَفَتْحِ اللَّامِ مَعَ مَدِّهَا وَالْوَهْمَةُ وَالْوَهْيَةُ بِضَمِّ / [38و] الِهمزةِ وَاللَّامِ فِيهِمَا، وَفَتْحِ الْهَاءِ فِي الْأَوَّلِ وَكَسْرِهَا مَعَ فَتْحِ الْيَاءِ الْمَصْدَرِيَّةِ فِي الثَّانِي، فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ مَصَادِرُ: آلَةٌ بِمَعْنَى عِبَادَةٍ وَعُبودَةٍ وَعِبُودِيَّةٍ، فَإِلَهُ فَاعِلٌ بِمَعْنَى الْمَالُوهِ أَي: الْمَعْبُودِ كَالْكِتَابِ بِمَعْنَى الْمَكْتُوبِ.

[الْفِعْلُ أَصْلُ الْاِشْتِقَاقِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ]

ثُمَّ إِنَّ قَوْلَهُ¹³⁹⁴: "مِنْ آلِهِ" إِمَّا مَبْنِيٌّ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ مِنْ¹³⁹⁵ الْفِعْلِ أَصْلُ¹³⁹⁶ فِي الْاِشْتِقَاقِ¹³⁹⁷، أَوْ الْمُضَافُ مَحذُوفٌ أَي: مِنْ مَصْدَرٍ آلِهِ عَلَى مَا هُوَ الْمَخْتَارُ عِنْدَهُمْ مِنْ كَوْنِ الْمَصْدَرِ

¹³⁹² ب ج: ويقابل.

¹³⁹³ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

¹³⁹⁴ نفس المصدر، ج1، ص26.

¹³⁹⁵ ب ج + أن.

¹³⁹⁶ ب: أصلي/ ج- أصل.

¹³⁹⁷ قال العلماء بأن الكلم منه مشتق ومنه غير مشتق وقيل: بأن الكلم كله مشتق نسب هذا القول للزجاج. واختلفوا في أصل الاشتقاق، ولكل فريق حجج يستدلون بها على صحة قولهم. فذهب البصريون إلى أن أصل الاشتقاق هو المصدر، واحتجوا على ذلك بأن المصدر يدل على حدث دون الزمن فهو مطلق، أما الفعل يدل على حدث وزمن، فيكون المصدر هو الأصل. وأيضاً لأن العرب أخذت من الأسماء أفعال كفعل تبنى من ابن، والمصدر اسم. وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن الفعل الماضي هو أصل الاشتقاق، وأن المصدر مشتق منه. ومن حجج الكوفيون أن المصدر يصح ويعتل تبعاً للفعل كقولك: قام قياماً فأصلها قوم قواماً، وإن المصدر يؤكد الفعل كقولك: شددت الحبل شدةً، وأيضاً هناك أفعال لا مصادر لها مثل: نعم و بئس و عسى. وغيرها من الحجج، ذكر ابن الأنباري تفصيلاً هذه المسألة، ولأنه بصري المذهب ردّ على حجج الكوفيين وضعفها. ينظر، الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين

أصلاً في الاشتقاق وح وجه اختيار صيغة الماضي على المصدر التنبية على الحروف المُعتبرة في الاشتقاق؛ إذ بعض المصادر كالخروج والقبول يشتمل على حروف لا تُعتبر فيه.

الأصل الاشتقائي الأول: [من أله، أي: عبَد]

واعلم أنّ صاحب الكشاف جعل كُلاً من أله بالفتح وتألّه واستألّه مُشتقاً من الأله، ولمّا لزمه اشتقاق الفعل من غير المصدر استشهد عليه بقوله¹³⁹⁸: "كما قيل: استنوّق واستحجر في الاشتقاق من الحجر والنّاقة، ثمّ جعل الإله مُشتقاً من أله بالكسر¹³⁹⁹ بمعنى تحيّر" لمّا¹⁴⁰⁰ كان يرُدُّ عليه أنّ ما ذكره تحكّم لجواز العكس¹⁴⁰¹، وأنّ اشتقاق الفعل من الأعيان على خلاف القياس¹⁴⁰² سيّما في الثلاثي المُجرّد فإنّه نادرٌ جدّاً لا يُصارُ إليه ما أمكن الحمل على غيره.

الأبّاري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، (الناشر: المكتبة العصرية، ط1، 1، 424هـ - 2003م) ج1، ص190.

¹³⁹⁸ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص6.

¹³⁹⁹ ج - بالكسر

¹⁴⁰⁰ ب ج: وما

¹⁴⁰¹ أ ب: قوله: "لجواز العكس" أي يجوز أن يقال أله وتألّه واستألّه مشتق من الأله وإنه كما يجوز أنه مشتق من أله بمعنى تحيّر يجوز أن يقال إنه له بمعنى تحيّر مشتق من الأله، فائدة.

¹⁴⁰² إن الخلاف بين العلماء في الاشتقاق باللغة العربية مرتبط بمسألة القياس، لأن الاشتقاق هو عملية استخراج لفظ من لفظ آخر؛ والقياس هو الهيكل الذي تبنى عليه هذه العملية، اجمع علماء اللغة أن لغة العربية قياساً، إلا أن البعض منهم شدّد عن ذلك، فتوهّموا أن كلام العرب جميعه توقيفي، لا قياس فيه. فحاولوا تعريب الكلمات أو تعليل بعض الأسماء كقول ابو عمرو بن العلاء عندما سُئل عن أصل لفظ الخيل، فلم يعرف، إذ مرّ إعرابي فسأله فأجاب: "اشتقاق الاسم من فعل المسمى"، فلم يعرف من حضر ما أراد الإعرابي، فسألوا أبا عمرو عن ذلك فقال: "ذهب إلى الخيلاء التي في الخيل والعجب، ألا تراها تمشي العرصة خيلاء وتكبر". كما توهم ابن دريد أن لفظ "الفردوس" مشتق من "الفردسة" حيث قال: "والفردسة: السعة، وصدر مفردس: واسع، ومنه اشتقاق الفردوس". وحذر علماء اللغة من الوقوع في هذا الخطأ، كابن السراج حيث قال: "مما ينبغي إن تحذر منه غاية الحذر، وإن يشتق من لغة لشيء قد اخذ من لغة العجم. قال: فيكون بمنزلة من ادعى إن الطير ولد الحوت". فيكون الاشتقاق بالقياس على خلاف الاشتقاق من الأعيان حيث قال من انتصر للمدرسة البصرية أن العرب اشتقوا من الأسماء أفعال. جاء في فقه اللغة قوله: "ولاشك أن كل اسم من أسماء الأعيان، وهو أصل المشتقات من مادته، إذ لا يعقل أن الفعل: تأبل، أي اتخذ ابلاً، قد وضع قبل أن يوضع لفظ: إبل نفسه، ولا الفعل تأرّض، أي لصق بالأرض، وضع قبل لفظ الأرض". الزبيدي، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر، طبقات النحويين واللغويين، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (الناشر: دار المعارف، ط2) ص36؛ ابو دريد، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، جبهة اللغة، المحقق: رمزي منير بعلبكي، (الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، ط1، 1987م) ج2، ص 1146؛ السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، المحقق: فؤاد علي منصور، (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1418هـ - 1998م)

لم يَتَّبِعُهُ الْمُصَنِّفُ فيما ذكر، بل خالفه وجعل لكلِّ مُشتقًّا من أله بمعنى عبد، فقال¹⁴⁰³ بعدما صرَّح باشتقاقه¹⁴⁰⁴ الإله "مِنْ أله"1405، "ومنه تألَّه واستأله" أي: "بمعنى عبد" اشتقاق تأله **واستأله**، فمعناها تعبد واستعبد، لا صار إلهًا كما في تحجَّر واستحجر بمعنى صار حجرًا كما زعم صاحب الكشاف.

الأصلُ الاشتقائيُّ الثَّاني: [أله، أي: تحيَّر]

قوله¹⁴⁰⁶: "وقيل: مِنْ أله"1407 أي: قيل: اشتقاقُ الإله من أله بِكسرِ اللامِ كَعَلِمَ إذا تحيَّر؛ القائلُ صاحبُ الكشاف¹⁴⁰⁸، وأما مرَّضه؛ لأنَّ النزاعَ بين أئمةِ اللُّغةِ إمَّا وقعَ في أنَّ الإلهَ مُشتقٌّ اشتقاقاً صغيراً¹⁴⁰⁹ أو لا؟ ويُشترطُ فيه بقاءُ معنى المُشتقِّ منه بتمامه في المُشتقِّ؛ ولذلك رجَّح اشتقاق الفعلِ

ج1، ص 278؛ الصالح، د. صبحي إبراهيم الصالح، دراسات في فقه اللغة، (الناشر: دار العلم للملايين، ط1، 1379هـ - 1960م) ص 182.

1403 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

1404 ب ج: باشتقاق.

1405 اختلف علماء العربية في لفظ الجلال "الله" فذهب بعضهم إلى أنه اسم أصلي لله سبحانه وتعالى، لا اشتقاق له، وأثبت جمهور النحويين أنه مشتق إلا أنهم اختلفوا في أصله الاشتقائي فذهب معظمهم إلى أنه مشتق من أله بمعنى عبد، ومن قال بذلك الكسائي، والفراء، وقطرب، والأخفش، وهؤلاء يقولون: "إن أصله الإله ثم حذفت الهمزة تخفيفاً فاجتمعت لامان، فأدغمت الأولى في الثانية فقبل (الله). فإنه (فعال) بمعنى (مفعول) كأنه مألوه أي معبود مستحق للعبادة، يعبد الخلق ويؤلهونه والتأله: التعبد. ونظير قولهم: اله والله في الحذف قولهم (أناس) ثم قالوا: (الناس) وأصله (الأناس) فحذفت الهمزة فقبل (الناس) فكان الألف واللام في الله عوض عن الهمزة المحذوفة، فلزمنا ولم تفارقا الاسم كأنهما بعض حروفه، فلذلك دخل عليه حرف النداء فقبل: (يا الله اغفر لنا)". ورجح هذا القول الإمامان البيضاوي والزخشري رحمهم الله. الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي، اشتقاق أسماء الله، المحقق: د. عبد الحسين المبارك، (الناشر: مؤسسة الرسالة ط2 1406هـ - 1986م) ص23.

1406 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

1407 قيل في اشتقاق لفظ الجلالة الله أنه مشتق من أله بمعنى تحيَّر، جاء في كتاب الراغب الأصفهاني: إن معنى التحير أنّ العبد إذا تفكَّر في صفاته تحيَّر فيها. وعلل ابن الأنباري سبب اشتقاقه من أله بمعنى تحيَّر قائلاً: "فسمي "ها" لتحير العقول في كنه ذاته وصفاته، ثم أدخلت عليه الألف واللام، وحذفت الهمزة، وألقيت حركتها على اللام الأولى، فاجتمع حرفان متحركان من جنس واحد، فأسكنت اللام الأولى، وأدغمت في الثانية، والزم التفخيم" الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، تفسير الراغب الأصفهاني، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسبوي (الناشر: كلية الآداب - جامعة طنطا ط1 1420 هـ - 1999 م) ج1، ص49؛ ابن الانباري، ابو البركات، البيان في غريب اعراب القرآن، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400هـ - 1980م) ج1، ص33.

ج - الكشاف.

1409 يقسم الاشتقاق إلى أربع أقسام وهي: صغير وكبير وأكبر وكثَّار.

من المصدر على عكسه، وليس معنى أله بمعنى تحيّر موجوداً في معنى الإله، ولا في معنى الله؛ لأنّ معنى الأوّل المعبود مُطلقاً ومعنى الثّاني الذّات وحدها، فالمقصود في الأوّل هو الذّات مع وصف المعبودية وفي الثّاني هو الذّات¹⁴¹⁰ فقط.

غاية ما في الباب أنّ التّحيّر / [39ظ] مُرَجِّحٌ للتّسمية وهو خارجٌ عن المُسمّى لازمٌ له، وإنّما يدخل فيه لو كان مُصحّحاً للتّسمية، وقد حُقِّق ذلك في موضعه، وقس على هذا سائر الوجوه في الاشتقاقات الآتية بُعيد هذا؛ فإنّ الكلّ مُرَجِّحٌ للتّسمية خارجٌ عنها، إلاّ أنّه¹⁴¹¹ يُكتفى في الاشتقاق الصغير بمجرّد اللّزوم، ولو كان اللّازم خارجاً، وهو خلاف ما صرّحوا به، هذا ثمّ إن جعل المُصنّف اشتقاقه من أله بمعنى تحيّر مُقابلاً لاشتقاقه من ولّه بمعنى تحيّر على ما سيجيء يدلُّ على أنّه ذهب إلى أنّ همزة أله أصليةٌ غير مُنقلبة عن واو كما ذهب إليه¹⁴¹² الجوهري¹⁴¹³؛ لكونه مُعارضاً بقول غيره من أئمّة اللّغة.

قوله¹⁴¹⁴: "إذ¹⁴¹⁵ العقول تتحيّر في معرفته" اكتفى في بيان معنى أله بالهمزة بقوله¹⁴¹⁶: "إذا

تحيّر"، ثمّ علّله¹⁴¹⁷ بأنّ العقول تتحيّر في معرفته أي¹⁴¹⁸ معرفة المعبود.

والاشتقاق الصغير هو أن يكون بين اللفظين أي: المشتق والمشتق منه توافق في ثلاث أشياء المعنى والحروف والترتيب مثلاً عليه: كتب كاتبة مكتبة. الساريسي، عمر عبد الرحمن الساريسي، الراغب الأصفهاني وجهوده في اللغة، (الناشر: الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، ط13، العدد الثاني والخمسون - ١٤٠١ هـ/٢٠٠١م) ص ٢٣٨.

¹⁴¹⁰ ج: وفي الذات هو الثاني

¹⁴¹¹ ب ج: أن

¹⁴¹² الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، منتخب من صحاح الجوهري، (الكتاب مرقم آلياً، الغالب أن هذه نسخة إلكترونية لا توجد مطبوعة) ص134.

¹⁴¹³ إسماعيل بن حماد الجوهري يُكنّى بأبي نصر (٣٩٣ هـ)، عالم ولغوي، من أشهر كتبه تاج اللغة وصحاح العربية المعروف بالصحاح. وله أيضاً منتخب من صحاح الجوهري. ينظر: الزركلي، الاعلام، ج1، ص 313، الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج12، ص 433، الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ج1، ص 252.

¹⁴¹⁴ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

¹⁴¹⁵ في مصدر البيضاوي المقتبس منه عندي لفظ "لأن" بدل "إذا"

¹⁴¹⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

ولم يَكْتَفِ في بيانِ معنى وَلِه بالواو، وبقوله¹⁴¹⁹: "إذا تحيّر"، بل ضمَّ إليه قوله¹⁴²⁰: "وتخبّط"¹⁴²¹ عقله"، ولم يُعلِّله بشيء؛ لأنَّ المُرادَ في الأوَّل تحيُّرُ الواصلين إلى أوج¹⁴²² المعرفة بالتَّفكُّرِ في كبرياءِ ذاته وصفاته؛ لأنَّهم وصلوا إلى عرصة¹⁴²³ العظيمةِ وفسحةِ الكبرياءِ، فتحيَّروا في مبادئِ تلك البواديِ قائلين: سُبْحانَكَ! ما عرفناكَ حقَّ مَعْرِفَتِكَ. وهذا التحيُّرُ عينُ العلمِ وناشٍ من كمالِ العقلِ، وفي شأنه وردَ: من ازداد عِلْماً ازداد تحيُّراً¹⁴²⁴، وإليه أشارَ المُصنِّفُ بقوله¹⁴²⁵: "فإنَّ العقولَ تتحيَّروا في معرفته"، وأمَّا التحيُّرُ الذي هو معنى وَلِه بالواو فالمرادُ منه¹⁴²⁶: تحيُّرُ النَّازلين إلى حضيض¹⁴²⁷ الظُّلمةِ والجهالةِ؛ فإنَّ المحرومين من لَذَّةِ المعرفةِ لوقوعهم في ظلماتِ الحيرةِ وتيه الضَّلالةِ والجهالةِ¹⁴²⁸، كأنَّهم فقدوا أرواحهم وعقولهم، وإلى هذا أشارَ المُصنِّفُ بقوله¹⁴²⁹: "وتخبّطَ عقله".

الأصلُ الاشتقاقِي الثَّالثُ: [من أله، أي: سكنَ واطمأنَّ]

قوله¹⁴³⁰: "أو من ألهتُ" معطوفٌ على قوله¹⁴³¹: "من أله" داخلٌ معه تحتَ القولِ والمعنى، وقيل: اشتقاقه من أله "أو من ألهتُ إلى فلانٍ" بكسْرِ اللَّامِ أيضاً إذا "سكنتُ إليه" أي: استأنستُ به.

1417 ب: علل.

1418 ب+ بي.

1419 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

1420 نفس المصدر، ج1، ص26.

1421 أ: تخطه، وهو خطأ.

1422 أوج: قَمَّة، ذروة أو علوٌّ وارتفاع؛ مادة: (ءوج). د أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج1، ص137.

1423 عرصة: كلُّ بُقْعَةٍ بَيْنَ الدُّورِ واسِعَةٍ ليس فيها بناءٌ؛ مادة (عرض). الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ج1، ص623.

1424 أ: وتحيُّراً، وهو خطأ.

1425 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

1426 ب- منه.

1427 حضيض: تدنى؛ مادة: (حضض). معجم اللغة العربية المعاصرة، ج1، ص515.

1428 ب- فإنَّ المحرومين من لذة المعرفة لوقوعهم في ظلمات الحيرة وتيه الضَّلالة والجهالة.

1429 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

1430 نفس المصدر، ج1، ص26.

1431 نفس المصدر، ج1، ص26.

قوله¹⁴³²: "لأنَّ القلوبَ تَطْمَئِنُّ بِذِكْرِهِ": بيانٌ لوجهِ اشتقاقِهِ مِنْ أَلِهٍ بِمعنى سَكَنَ، ومعنى اطمئننانِ القلوبِ بِذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ على¹⁴³³ ما ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ¹⁴³⁴ في سورة الرَّعد: "الأنسُ بِهِ والاعتمادُ عليه والرجاءُ منه".

قوله¹⁴³⁵: "والأرواحُ تَسْكُنُ" إليه؛ فَإِنَّ الأرواحَ في سيرِهِ إلى اللَّهِ لايزال [39و] مُتصاعِداً في سِلْسِلَةِ الأسبابِ والمُسَبِّباتِ، ومُتَرَقِّياً في المقاماتِ إلى أن ينتهي¹⁴³⁶ الواجبُ لِذاتِهِ فيستقرُّ ذُوتهُ، وإليه أُشيرُ في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنْتَهَىٰ﴾ [النجم: 42/53] فما لم يَصِلِ المعارف¹⁴³⁷ إلى هذا المقام فهو في مقامِ التَّلَوِينِ¹⁴³⁸، وإذا وصلَ إليه فهو في مقامِ التَّمَكِينِ¹⁴³⁹. ثُمَّ لايزالُ الرُّوحُ في السَّيرِ في اللَّهِ ولا مُنتهى لهذا السَّيرِ؛ لأنَّه عبارةٌ عن التَّحَلُّقِ بِأخلاقِ اللَّهِ وصفاتِهِ ولاهُيَاةَ لَهُ، وإليه أُشيرُ في قوله تعالى: ﴿لَنفَعَدَّ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَعَدَّ كَلِمَاتُ رَبِّي﴾ [الكهف: 18 / 109].

ثُمَّ إِنَّ جريانَ هذينِ الوجهينِ في المعبوداتِ الباطلةِ باعتبارِ أَنَّ عبدتَهُمَ تحيَّرَ فيها عقولُهُم القاصرةُ، وسكَنَ إليها قلوبُهُم القاسيةُ؛ وذلكَ لأنَّ¹⁴⁴⁰ كُلُّ مَنْ يَعْبُدُ شيئاً فَإِنَّه يَعتقدُ أَنَّ ذلكَ الشَّيءَ هو المعبودُ بالحَقِّ، وإنَّ أخطأَ في اعتقادِهِ، وإليه أشارَ عَزَّ وَجَلَّ بقوله: ﴿يَحْسَبُونَ أَنَّهُم يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: 18 / 104].

¹⁴³² نفس المصدر ، ج 1، ص 26.

¹⁴³³ ب- على.

¹⁴³⁴ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 3، ص 187.

¹⁴³⁵ نفس المصدر، ج 1، ص 26.

¹⁴³⁶ ب ج+ إلى.

¹⁴³⁷ ب ج: العارف.

¹⁴³⁸ هو مقام الطلب والفحص عن طريق الاستقامة. الجرجاني، كتاب التعريفات، ص 65.

¹⁴³⁹ هو مقام الرسوخ والاستقرار على الاستقامة، وما دام العبد في الطريق فهو صاحب تمكين؛ لأنه يرتقي من حال إلى حال، وينتقل من

وصف إلى وصف، فإذا وصل واتصل فقد حصل التمكين. الجرجاني، كتاب التعريفات، ص 66.

¹⁴⁴⁰ ب: أ.

ولاشك أن المعبود بالحق من شأنه أن يكون في¹⁴⁴¹ العظمة والكمال بحيث يتحير العقل في إدراك كمال كهذا، وإذا ذكره اطمئن به وسكن إليه، على أنه قال الإمام¹⁴⁴²: إن عبدة الأوثان إنما يعبدونها¹⁴⁴³ باعتبار أنها صور ومظاهر لله اتخذوها قبلة، لتذكّر الله كالقبلة للمسلمين، والمعبود مطلقاً بهذا المعنى مما يتحير فيه العقول وتسكن إليه، ولا يخفى أن تميم جريان وجوه الاشتاقات إنما يحتاج إليه إذا كان المقصود الأصلي بيان اشتقاق الإله، وأما إذا كان المقصود بيان اشتقاق الله فلا.

الأصل الاشتقائي الرابع: [من أله، أي: فرع، أو من آله، بمعنى: أزال فرعه]

قوله¹⁴⁴⁴: "أو من أله: إذا فرع من أمر نزل عليه"¹⁴⁴⁵ أي: أو اشتقاقه من أله بكسر أيضاً: إذا فرع كمنع وفرح أي: التجي واستغاث من أمر نزل عليه أي: من أجل¹⁴⁴⁶ أمر نازل عليه فكلمة (من) هذه تعليلية¹⁴⁴⁷ كما في قوله تعالى: ﴿مَّا خَطِيئَتُهُمْ أُعْرِفُوا﴾ [نوح: 25/71] فلا يراد ما يقال من أن (فرع) يجيء تارة¹⁴⁴⁸ بمعنى خاف، ويستعمل بمن، وتارة بمعنى التجي ويستعمل بالي، فقول المصنف¹⁴⁴⁹: "إذا فرع من أمر نزل صريح في أنه مشتق من أله بمعنى فرع: الذي جاء بمعنى خاف، وقوله¹⁴⁵⁰ في بيان وجه الاشتقاق "إذ العائد يفرع إليه" صريح في أنه بمعنى فرع الذي جاء بمعنى التجي.

1441 ج: من.

1442 الرازي، التفسير الكبير، ج30، ص 657.

1443 ب: يعبدون.

1444 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

1445 ج: إليه.

1446 ج- أجل.

1447 أ ب: لأن مدار الإيراد أن كلمة (من) صلة فإذا لم يكن صلة بل تعليلية انقطع الإيراد، فائدة.

1448 ب: تامة.

1449 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

1450 نفس المصدر، ج1، ص26.

قوله¹⁴⁵¹: "والهه" بالهمزة الممدودة ماضٍ مبني للفاعل / [40ظ] مِنْ بَابِ الْأَفْعَالِ أصله¹⁴⁵²

أَهْهُ بهمزتين: إحداهما أصليّة، والأخرى همزة الأفعال حُففت الثانية بِقَلْبِهَا ألفاً فصارت آههُ ممدود
الهمزة، والضمير البارز مفعوله، وقوله¹⁴⁵³: "غيره" مرفوع، فاعله مُضافٌ إلى ضمير المفعول، فيقال آله
زيداً عمرو، وبمدّ الهمزة إذا: أجاره أي: أنقذه وأزال الجور عنه، فالهمزة للسلب.

ومّا يجبُ أن يُنبّه عليه أن المُصنّف لم يُردّ بقوله¹⁴⁵⁴: "والهه غيره" إلى آخره بياناً مبدئياً آخر

لاشتقاق الإله، وإلا لقال: أو¹⁴⁵⁵ مِنْ آله كما في أخواته، كيف؟ ولا يُتصوّر اشتقاق الإله من آله¹⁴⁵⁶،
بل هو لكونه مزيداً مشتقاً من آله بالكسر، أو من الأله، إلاّ أنّه لازمٌ لهما، فهذا الاعتبار يُمكن القول
بأخذ الإله من آله كما يُقال: الوجه من المواجهة باعتبار أنّها لازمة له.

فالمقصود أنّ تحقّق العلاقة بين الإله وبين آله بالكسر مُستلزمٌ لتحقيق العلاقة بينه وبين لازمه،

فكأنّه مشتقٌّ من مجموع آله بمعنى فرع، وآله¹⁴⁵⁷ بمعنى أجاره؛ ولذلك جَمَعَ بينهما في بيان وجه الاشتقاق

أيضاً فقال¹⁴⁵⁸: "إذ العائدُ يفرغُ إليه وهو¹⁴⁵⁹ يُجيره"؛ فإنّه لفٌّ ونشرٌ مُرتبٌ؛ إذ الأوّل ناظرٌ إلى معنى آله

بالكسر، والثاني ناظرٌ إلى معنى آله بالمدّ، فالإله مفزوعٌ إليه ومُجبر.

1451 نفس المصدر ، ج1، ص26.

1452 ج- أصله.

1453 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

1454 نفس المصدر ، ج1، ص26.

1455 ب:و.

1456 ب ج: آله.

1457 ب- وآله.

1458 ج- فقال،/ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

1459 ج: فإنه.

وقوله¹⁴⁶⁰: "حقيقةً أو يزعمه" معناه أن الإله إن كان حقاً فيجبر¹⁴⁶¹ العائد إجارة¹⁴⁶² حقيقةً

كما قال عز وجل: ﴿وَهُوَ يُجِيزُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ﴾ [المؤمنون: 23/ 88]، وكما قال: ﴿فَقَرُّوا إِلَى اللَّهِ﴾

[الذاريات: 50/51] أي: ليُجِيرَكُم مَّا نَفَزَعُونَ، وإن كان باطلاً، فيجبره إجارة يزعم العائد لا حقيقة.

الأصل الاشتقاقى الخامس: [من أله، أي: أولع واشتاق]

قوله¹⁴⁶³: "أو من أله الفصيل" أي: أو اشتقاه من أله بالكسر أيضاً في قولهم: أله الفصيل: إذا

أولع على صيغة الماضي المجهول من باب الأفعال؛ فإنَّ (أولع) جاء مُتَعَدِّياً لِقَالَ¹⁴⁶⁴ أولعته فهو مُولَع

بفتح اللام، أي: جعلته والعا فهو مجعول¹⁴⁶⁵.

فمعنى أولع الفصيل بأمه: جعلَ والعا أي: مُشتاقاً إليها وحريصاً عليها بسبب فصله عن أمه؛

فإنَّ الفصيل هو ولد النَّاقَةِ إذا فُصِلَ عن أمه، وعند ذلك يكون حريصاً على الاجتماع بأمه ومُشتاقاً إليها

فمعنى أله الفصيل في الحقيقة: ولع الفصيل¹⁴⁶⁶ بمعنى صار والعا، إلا أن هذا الؤلوع لما كان أثراً لإيلاعه

وفصله عن أمه قال: إذا أولع.

فحاصل الكلام أنه¹⁴⁶⁷ [40و] يُقال: أله الفصيل بمعنى ولع: إذا ولع¹⁴⁶⁸ الفصيل وفُرق عن

أمه؛ فإنَّ الؤلوع¹⁴⁶⁹ مطاوع الإيلاع، يُقال: أولعته بأمه فولع كحسب وكحسُن¹⁴⁷⁰ أي: جعلته والعا

بأنَّ أغربته بأمرها وألجأته¹⁴⁷¹ إليها بسبب فصله وقطعه عن أمه فولع، فصار والعا.

¹⁴⁶⁰ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

¹⁴⁶¹ ج: فيجيره.

¹⁴⁶² ج- إجارة.

¹⁴⁶³ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

¹⁴⁶⁴ ب ج: يقال.

¹⁴⁶⁵ ج- فهو مجعول والعا.

¹⁴⁶⁶ ج- الفصيل.

¹⁴⁶⁷ ب ج: إنما

¹⁴⁶⁸ ب: أولع.

قوله¹⁴⁷²: "إذ العباد" هذا اللفظ بضم العين وتشديد الباء: جمع عابد، وبكسر العين وتخفيف الباء: جمع عبد¹⁴⁷³، والأخير أنسب هاهنا؛ إذ الإنسان كلهم مؤلعون بفتح اللام اسم مفعول أي مجعلون والعين "بالتضرع إليه"¹⁴⁷⁴ في "نزول الشدائد" والمحن؛ لأن الإنسان خلق هلوياً: إذا مسه الشر جزوعاً، وإذا مسه الخير منوعاً.

الأصل الاشتقاقى السادس: [من وله، أي: تحير وتخبط عقله]

قوله¹⁴⁷⁵: "أو من وله"¹⁴⁷⁶ أي: أو اشتقاقه من وله بفتح الواو وكسر اللام يقال: وله فلان: إذا تحير وتخبط عقله، وقوله¹⁴⁷⁷: "وتخبط عقله": إشارة إلى أن التحير المعتبر في وله وهو¹⁴⁷⁸ الناشئ عن تخبط العقل وفرط الجهالة، وقد سبق تفصيله، ويجوز أن يراد بتخبط العقل: تلاشيها؛ فإن العقول كلها متلاشى¹⁴⁷⁹ دون معرفة ذاته وصفاته وملاحظة جماله ومشاهدة كماله كالحفافيش في مُقابله الشمس.

قوله¹⁴⁸⁰: "وكان" من الحروف المشبهة¹⁴⁸¹ بدليل قوله¹⁴⁸²: "أصله ولاه؛ إذ لو كان من الأفعال الناقصة"¹⁴⁸³ لكان الواجب ولاهاً بالنصب، إلا أن يراد به اللفظ المحكي بناءً على أن الكلام

1469 أ: الوقوع وفي النسخ ب ج: الولوع، وهو الصواب.

1470 ب: وحسن.

1471 ج: إجماعه.

1472 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 26.

1473 أ: عبده، وفي النسخ ب ج: عبد، وهو الصواب.

1474 ج- إليه، صح هامش.

1475 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 26.

1476 قيل أيضاً في أصل اشتقاق لفظ الجلالة أنه مشتق من وله ولاه، أي من الوله والتحير، بإبدال الواو ألفاً قال الزجاج: "أبدلت الواو همزة لانكسارها فقيلاً: (إله) كما قيل في وعاء إعاء، وفي شاح إشاح ثم أدخلت عليه الألف واللام وحذفت همزة فقيلاً: الله" الزجاجي، اشتقاق أسماء الله، ص 27.

1477 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 26.

1478 ب: هو.

1479 ب ج: تتلاشى.

1480 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 26.

في أصلِ إليه مع قطع النَّظَرِ عن وقوعِهِ في التَّركِيبِ، لكنَّه بعيدٌ وجزْمٌ بالأصلِ المتروكِ في الاستعمالِ، والفضلُ للمتقدِّمِ، فالمعنى يُشْبِهُه أو أَظُنُّ أَنَّ الأصلَ الإعلاليَّ لِإِلهِ وِلاهُ، وإِنَّمَا لم يَجْزِمِ لعدمِ استعمالِ وِلاه في كلامِهِم.

قوله¹⁴⁸⁴: "فَقُلِبَتِ الواوُ همزةً لاستتقالِ الكسرةِ عليها" أي: على الواو "استتقالَ الضمَّةِ" أي:

مثل استتقالِ الضمَّةِ على الواو¹⁴⁸⁵ "في وُجوه"1486، حيثُ قُلبَتِ¹⁴⁸⁷ الواوُ فيه¹⁴⁸⁸ همزةً فقيل:

أُجوه¹⁴⁸⁹، وما قيل مِنْ أَنَّ أصلَ وُجوه¹⁴⁹⁰ أُجوه قُلبتِ الهمزةُ فيه وَاوًا على عكسِ مانحن فيه فمُخالفٌ

1481 الأحرَفُ المشبَّهَةُ بالفعلِ سِنَّةٌ، هي "إِنَّ وَأَنَّ وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ". وحكمتُها أَنها تدخلُ على المبتدأ والخبرِ فتَنْصِبُ الأولَ، ويُسمَّى اسمَها، وترْفَعُ الآخرَ، ويُسمَّى خبرَها، نحو "إِنَّ اللَّهَ رَحِيمٌ". وكأَنَّ العَلَمَ نَوْزٌ". (وسميت مشبَّهةً بالفعلِ لفتحِ أواخرِها، كالماضي، ووجودِ معنى الفعلِ في كلِّ واحدةٍ منها. فان التأكيدَ والتشبيهَ والاستدراكَ والتمنيَ والترجيَّ، هي من معاني الأفعال). الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني، جامع الدروس العربية، (الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط28، 1414 هـ - 1993 م) ج2، ص 298.

1482 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

1483 وهي كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات وما زال وما برح وما انفك وما فتئ وما دام وليس، يدخلن دخول الأفعال القلوب على المبتدأ والخبر، إلا أنهن يرفعن المبتدأ وينصبن الخبر. ويسمى المرفوع إسمًا، والمنصوب خبرًا. ونقصانن من حيث أن نحو ضرب وقتل كلام متى أخذ مرفوعه، وهؤلاء ما لم يأخذن المنصوب مع المرفوع لم يكن كلامًا. الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص 349.

1484 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

1485 ب ج: الهمزة.

1486 ج + وفيما نحن فيه عكس الأمر فقلبت.

1487 ج- حيث قلبت.

1488 ج- فيه.

1489 جاء في شرح شافية ابن الحاجب عند -إبدال الهمزة من حروف اللين- قوله: "أما إبدالها من حروف اللين فواجب، نحو: كساء ورداء وقائل وبائع وأواصل. أصلها: كساؤ، ورداي، وقاول، وبايغ، ووواصل، أبدلت الهمزة عنها وجوبًا، لما مر، وجائز في نحو: أجوه وأوري. أصلهما: وجوه ووري؛ أبدلت الهمزة من الواو جوازًا، لما مر." وقال أبو الفداء في كتابه الكنش في فني النحو والصرف: "وإبدال الهمزة من حروف اللين إبدالًا جائزًا مطردًا فله أيضًا صور، منها: إبدالها من الواو المضمومة ضمًّا لازماً سواء كانت الواو فاء كوجوه وكوقنت أو عينا غير مدغم فيها كأدور وأثوب فإذا وقعت كذلك جاز إبدال الهمزة منها جوازًا حسنا استتقالًا للواو المضمومة لأنها كالواوين، وجاز إبقاء الواو لأنه هو الأصل فتقول مخيرًا في ذلك بين أجوه وأقتت بالهمز، وبين وجوه ووقنت بالواو". الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص856؛ أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة، الكنش في فني النحو والصرف، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، (الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، عام النشر: 2000 م) ج2، ص221.

1490 ب + كان.

لما في المُفصَّل¹⁴⁹¹ وسائر كُتُبِ الصَّرْفِ¹⁴⁹²، "فَقِيلَ" في وِلاهِ "إِلَه"، وفي بعض النُّسخِ "وقيل" بالواوِ عطفاً على قوله¹⁴⁹³: "فَقِيلَتْ"¹⁴⁹⁴، وليس بصيغة التَّمْرِيطِ.

ثُمَّ أوردَ نَظيراً لما هو بصدده فقال¹⁴⁹⁵: "كِإِعاء"¹⁴⁹⁶ وإِشاح؛ فَإِنَّ أَصلَهُما / [41ظ] وِعاء وِوشاح فُلبِت وَاوهُما هِمْزَةً لاسْتِثقالِ الكِسرَةِ على الواوِ، فِقالِ في وِعاء: إِعاء وهو الظَّرْفُ، وفي وِشاح إِشاح وهو جِليٌّ تشدُّهُ المرأةُ على نحرِها.

ثُمَّ رَدَّ المُصنِّفُ كَوْنَ أَصلِ إِلَه وِلاهِ بقوله¹⁴⁹⁷: "ويزدُّه" أي: يردُّ هذا الأَصْلَ، أو يردُّ القَوْلَ باشتقاقِ الإِلَه من وِلَه "الجمْع" أي: جَمْعُ الإِلَه على "أَلِهَة" بالهمزة الممدودة وكسر اللّامِ، وأصلُه أَهْلَه بالهمزتين على وزن¹⁴⁹⁸. أَفْعَلَةٌ خُفِّفَتِ الهمزةُ الثَّانِيَةُ بِقَلْبِها أَلْفاً، فصارت أَلِهَةً "دُون" أن يُجمَع على "أَوَلِهَة"، فلو كان الأَصْلُ¹⁴⁹⁹ اله¹⁵⁰⁰ وِلاهِ جُمِعَ على أَوَلِهَة كأَوَعِيَة وأَوَشِحَة في جَمْعِ وِعاء وِوشاح؛ لأنَّ جَمْعَ التَّكْسِيرِ كالتَّصْغِيرِ يردُّ الأَشياءَ إلى أَصولِها، والقَوْلُ بِأنَّه مَبْنِيٌّ على توهُمِ أَصالةِ الهمزة؛ لكثرة استعمالِ إِلَه وعدمِ استعمالِ وِلاهِ¹⁵⁰¹ حَمَلُ اللَّفْظِ على غَلَطِ¹⁵⁰² أربابِ الاشتقاقِ مِنْ غَيْرِ ضرورةٍ تدعو إليه.

1491 حيث قال في المفصل أن الهمزة في "أَوْلَقُ" أصلٌ غير منقلبة؛ لقولهم: "أَلِقَ الرَّجُلُ، فهو مَأْلُوقٌ". وهذا ثبت في كون الهمزة أصلاً، والواو زائدةً، ووزنه إذاً "فَوَعَلٌ" كـ "جَوَّهَر"، فلو سميت به رجلاً، انصرف. هذا مذهب سيبويه، والشاهد في "مألوق". فأما "أَلِقَ" فيحتمل أن تكون الهمزة أصلها الواو، وإنما قلبت همزةً لانضمامها، كما قالوا: "وَجْوَه" و "أَجْوَه". ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج5، ص319.

1492 ج- فقيل أجوه وما قيل من أن أصل وجوه أجوه قلبت الهمزة فيه واواً على عكس ما نحن فيه فمخالف لما في المفصل وسائر كتب الصرف.

1493 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

1494 ب ج: فنقلت.

1495 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

1496 ج: في وِعاء.

1497 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

1498 ب ج: زنة.

1499 ب ج: أصل.

1500 ب: إلاه.

1501 ب- وعدم استعمال وِلاه.

1502 ب- غلط.

ثالثاً: أصله الإعلاليُّ الثاني من (لاه)

الأصلُ الإعلاليُّ الثاني: [لاه، بمعنى الاحتجاب والارتفاع]

قوله¹⁵⁰³: "وقيل: أصله لاه"¹⁵⁰⁴ عطفٌ على قوله¹⁵⁰⁵: "والله: أصله اله" فيكونُ في قُوَّةِ أَنْ

يُقَالَ: إِنَّ الْأَصْحَحَّ أَنَّ أَصْلَهُ إِلَه، وقيل: لا، بل أصله أي: أصله الإعلاليُّ لاه بدونِ الهمزة "مصدرُ لاه يليه

لَيْهًا"، ففُلبِتْ ياءُ (لَيْهًا) أَلِفًا، فَصَارَ لَاهًا، ثُمَّ أُدْخِلَتْ عَلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ¹⁵⁰⁶، ثُمَّ جُعِلَ عَلَمًا لِلذَّاتِ

الواجبِ ابتداءً، أو بعد نقله من المعنى المصدريِّ وجعله بمعنى المعبودِ بالحقِّ، فصارت اللَّامُ جُزْءًا من

الكلمة كما في النَّجم؛ لأنَّ العَلَمِيَّةَ وَضِعَ ثَانٍ، وَكُلُّ حَرْفٍ وَضِعَتْ الكلمةُ عليها فهي جُزْءٌ مِنْهَا.

وإنَّما مُرِّضَ هذا القولُ، إذ لا يظهرُ ح وجهُ قطعِ الهمزة في يا الله؛ إذ لا يكونُ ح عَوْضًا عن

الحرفِ الأصليِّ إِلَّا أن يُتَكَلَّفَ ويُقالَ: لَمَّا اسْتغْنَى عن التَّعْرِيفِ اللَّامِيِّ في صُورَةِ النَّدَاءِ تَمَحَّضَتِ اللَّامُ

لِلجُزْئِيَّةِ، فلو حُذِفَ الْأَلْفُ كَانَ كحَذَفِ جُزْءِ الكلمةِ وفي غيرِ النَّدَاءِ فيه شائِئَةُ التَّعْرِيفِ؛ ولذا يُقالُ: هو

اللهُ بِاسْقَاطِ الهمزةِ في الدَّرَجِ.

¹⁵⁰³ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

¹⁵⁰⁴ ذكر الإمام الأصل الإعلالي الأول للفظ الجلالة "الله" وهو إله، حذفت ألفه و عوض عنها الالف واللام. والأصل الإعلالي الثاني: أنه مشتق من لاه يلوه لوهاً، بمعنى احتجب أو استتر وقيل من: لاه يليه لهما، بمعنى ارتفع. قيل: وَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ الشَّمْسُ إِلهَةً، بِكسْرِ الهمزة وَفَتْحِهَا. أي أنه على وزن (فعل يفعل) ثم أُدْخِلَتْ عَلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لِلتَّعْرِيفِ فَقِيلَ: اللهُ، أي: لاه+ أل= الاله ثم حذفت الألف وادغمت الهاء في اللام فصار الله. ويستشهد أصحاب هذا القول بقول الأعشى:

كحلفة من أبي رباح يسمعها لاهه الكبار.

الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، ج1، ص28؛ بنظر، الزجاجي، اشتقاق أسماء الله، ص27.

¹⁵⁰⁵ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

¹⁵⁰⁶ ج- واللام.

قوله¹⁵⁰⁷: "إذا احتجب وارتفع" يعني: إنَّ لاه يليه يُستعملُ تارةً بمعنى احتجب، وتارةً بمعنى ارتفع، فهو مُشْتَرِكٌ بَيْنَهُمَا يَصِحُّ النَّقْلُ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا، لا أَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ فِيهِمَا معاً حَتَّى يَرِدَ عَلَيْهِ أَنَّهُ استعمالٌ للمشترك في معنیه / [41و] جميعاً، وهو لا يجوزُ إلا عند الشافعية¹⁵⁰⁸.

قوله¹⁵⁰⁹: "لأنَّه محجوبٌ عن إدراكِ الأبصار" ناظرٌ إلى قوله¹⁵¹⁰: "من لاه يليه: إذا احتجب"، قيل¹⁵¹¹: في عبارة المُصنِّفِ خطأ لا يَحْتَمِلُ التَّصْحِيحُ؛ لأنَّ المحجوبَ هو المقهور¹⁵¹² على ما صرَّح به في شرح المواقف¹⁵¹³، وهو تعالى غالبٌ على كُلِّ شيءٍ وقاهرٌ فوق عبادِهِ.

¹⁵⁰⁷ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

¹⁵⁰⁸ تُعرف هذه المسألة عند الأصوليين بمسألة (عموم المشترك)، ويُقصد بها: أن يُطلق اللفظ المشترك ويُراد به جميع معانيه في وقت واحد. كأن يُقال: (العين مخلوقة) ويُراد أنَّ كلَّ ما يُطلق عليه لفظ (العين) هو مخلوق. وقد تباينت أقوال العلماء في مسألة استعمال المشترك في معانيه في آن واحد، وانقسموا إلى أربعة مذاهب:

- المذهب الأول: يصح إطلاق المشترك وإرادة جميع معانيه، وهذا مذهب المالكية، وجمهور الشافعية والحنابلة وقدماء المعتزلة. ينظر: الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب، التقريب والإرشاد، تحقيق: عبد الحميد أبو زيد، (ط2، لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1418هـ/1998م): ج1، ص424. والزرکشي، بدر الدين، محمد بن عبد الله، البحر المحیط في أصول الفقه، (ط1، مصر، القاهرة، دار الكتيبة، 1414هـ/1994م): ج2، ص385. وابن مفلح، شمس الدين محمد، أصول الفقه، تحقيق: فهد بن محمد السدحان، (ط1، السعودية، الرياض، مكتبة العبيكان، 1420هـ/1999م): ج2، ص815.

- المذهب الثاني: لا يصح إطلاق المشترك وإرادة جميع معانيه، فإذا ورد لفظ مشترك يحمل أكثر من معنى في آن واحد، ولا قرينة تبين المراد منه، وجب التوقف فيه وعدّه مجملاً حتى يقوم الدليل على تعيين المراد منه. وهذا مذهب أبي حنيفة، واختاره الكرخي والرازي والغزالي من الشافعية. ينظر: السرخسي، أصول السرخسي، ج1، ص126. والغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، المستصفي، تحقيق: محمد عبد السلام الشافعي، (ط1، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ/1993م): ص240. وفخر الدين الرازي، المحصول: ج1، ص278.

- المذهب الثالث: يجوز استعمال المشترك في معانيه في حالة النفي دون الإثبات، وذلك لأنَّ النكرة في سياق النفي تعم. ومَن قال بهذا الرأي المرغينائي والكمال بن الهمام من الحنفية، وأورده احتمالاً الرازي. ينظر: أبو الحسين المعتزلي، محمد بن علي، المعتمد في أصول الفقه، قدّم له وضبطه: (ط1، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، 1403هـ): ج1، ص304. وفخر الدين الرازي، المحصول: ج1، ص279.

- المذهب الرابع: يجوز استعمال المشترك في معانيه في حالة الجمع دون الأفراد سواء في حالي الإثبات والنفي، لأنَّ الجمع في حكم تعديد الأفراد، فكأنَّه ذكر ألفاظاً وأراد بكلاً معنى، بخلاف المفرد. وهذا القول حكاه الماوردي عن بعض الشافعية. ينظر: أبو الحسين المعتزلي، المعتمد في أصول الفقه، ج1، ص304.

وللمزيد من التفصيل حول مسألة (المشترك) ينظر: الحوري، عبد الإله: أسباب اختلاف المفسرين في تفسير آيات الأحكام، (بحث مقدّم لنيل درجة الماجستير في جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم الشريعة الإسلامية، إشراف: أحمد يوسف سليمان، 1422هـ/2001م): ص243 وما بعدها. الديرشوي، عبد الله بن محمد نوري، مذاهب الأصوليين في استعمال المشترك في معانيه معاً، (جامعة قطر، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ع20، 2002م): ص231 وما بعدها. وأبو زينة، منصور محمود، حمل المشترك اللفظي على معانيه عند ابن عاشور في تفسيره (دراسة مقارنة)، (الجامعة الأردنية، مجلة علوم الشريعة والقانون، مج47، ع1، 2020م): ص343-344.

¹⁵⁰⁹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

أقول: يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَأَلَّا إِيْتَمُّ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمْ حُجُّوا نُورًا﴾ [المطففين: 15/83] وقيل

أيضاً: هذا الدليل غير مُنطِقٍ على الدَّعْوَى؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ¹⁵¹⁴: "أصله: مصدرُ لآه يَلِيهِ": إذا احتجب كان المُنطِقُ عليه أن يُقالَ: لِأَنَّهُ تَعَالَى مُحْتَجِبٌ عَنِ إِدْرَاكِ الْأَبْصَارِ¹⁵¹⁵.

أقول في الجوابِ عنِ الأوَّلِ: إِنَّ عِبَارَةَ الْمُصَنِّفِ تَحْتَمِلُ التَّصْحِيحَ اِحْتِمَالاً ظَاهِراً؛ لِأَنَّ مَجِيءَ

(حجبه) بمعنى ستره ممَّا صرَّحَ به في الصحاح¹⁵¹⁶ والقاموس¹⁵¹⁷، فالحجوبُ معناه المستورُ، وَيَصْدُقُ عَلَيْهِ

تعالَى أَنَّهُ مَسْتورٌ عَنِ إِدْرَاكِ الْأَبْصَارِ، بِمَعْنَى: أَنَّهُ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ فِي الدُّنْيَا، وَلَا¹⁵¹⁸ البصائرُ كُنْهَ ذَاتِهِ فِي الدَّارَيْنِ.

¹⁵¹⁰ نفس المصدر ، ج 1، ص 26.

¹⁵¹¹ أ: قال الإمام إن حقيقة الصمدية محتجة عن العقول ولا يجوز أن يقال محجوبة لأن المحجوب مقهور لا يليق إلا بالعد أما الحق فظاهر فظهر أن في العبارة ساهرة، فائدة.

¹⁵¹² ج: المعهود/ ينظر: الليثي أبو القاسم بن أبي بكر، حاشية الليثي على تفسير البيضاوي لسورة الفاتحة، إستانبول، المكتبة السلিমانيّة (مخطوط)، رقم المخطوط: 79، الورقة: 29. وشهاب الدين الخفاجي، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ج 1، ص 56. والقونوي، عصام الدين إسماعيل بن محمد الحنفي، حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، ضبطه وصححه: عبد الله محمود محمد عمر، (ط 1، لبنان، بيروت، دار الكتب العلميّة، 1422هـ/ 2001م): ج 1، ص 127.

¹⁵¹³ ينظر: الشريف الجرجاني، شرح المواقف: ج 8، ص 239.

يقول ابن تيمية: إن "أصحابنا قالوا: إنّه لا يجوز أن يُقالَ: إنّه تَعَالَى مُحْتَجِبٌ عَنِ الْخَلْقِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إنّه مُحْتَجِبٌ عَنْهُمْ لِأَنَّ لَفْظَ الْاِحْتِجَابِ مَشْعُرٌ بِالْقُوَّةِ وَالْقُدْرَةِ، وَالْحَجْبُ يُشْعِرُ بِالْعِزِّ وَالذَّلَّةِ. يُقَالُ: اِحْتَجَبَ السُّلْطَانُ عَنْ عِبِيدِهِ، وَيُقَالُ: فَلَانَ حُجِبَ عَنِ الدُّخُولِ عَلَى السُّلْطَانِ". ينظر: ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، بيان تلبيس الجهميّة في تأسيس بدعهم الكلاميّة، (ط 1، السعودية، الرياض، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1426هـ): ج 8، ص 79-80. وينظر: فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج 1، ص 147.

¹⁵¹⁴ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 26.

¹⁵¹⁵ ب ج: البصائر، ينظر: الراغب الاصفهاني، الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان الداودي، (ط 1، سوريا، دمشق، دار القلم، 1412هـ): ص 83. والسمين الحلبي، شهاب الدين أحمد بن يوسف، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، (ط 1، لبنان، بيروت، دار الكتب العلميّة، 1417هـ/ 1996م): ج 1، ص 107. والطبي، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطبي على الكشاف)، ص 73.

¹⁵¹⁶ مادة: (حجب). الجوهرى، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج 1، ص 107.

¹⁵¹⁷ مادة: (حجب). الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ج 1، ص 72.

¹⁵¹⁸ ب- لا.

وفي الجواب عن الثاني: أن احتجب معناه: استتر¹⁵¹⁹ فهو مُطَوِّعٌ حَجَبٌ، يقال: حَجَبَهُ

فاحتجب بمعنى: ستره فاستتر¹⁵²⁰، فكون الشيء محجوباً أي: مستوراً يستلزم كونه محتجباً أي: مستتراً.

مع أن في العدول إلى لفظ المحجوب فائدة جليظة هي الإشارة إلى أن احتجابه تعالى عن الإدراك

إنما نشأ عن ذاته، فكأنه تعالى جعل ذاته مستوراً، وتوضيحه أنه تعالى لوجوب وجوده بالذات يقضي¹⁵²¹

دوام ظهوره ووجوده، ودوام الظهور والوجود يصير منشأ للخفاء، ألا يرى أن الشمس لو لم تغب لم يعلم

أن الأنوار الحاصلة في الأرض وظهور الأشياء إنما هو سببها؟¹⁵²²، فلو ارتفع الوجود الفاضل منه تعالى

دائماً على هياكل الموجودات لظهر وجوده، لكن لدوام وجوده وعدم انقطاعه لحظة لم يظهر، فهو خفي

من قِطْرِ الظهور، وهو نور النور، وتام تحقيقه في مشكاة الأنوار¹⁵²³ للإمام الغزالي.

وقوله¹⁵²⁴: "ومرتفع عن كل شيء وعمّا لا يليق به" ناظرٌ إلى قوله¹⁵²⁵: "إذا ارتفع" والمراد

/[42ظ] بارتفاعه تعالى عن كل شيء وعمّا لا يليق به تعالىه¹⁵²⁶ عن صفات الممكنات وسمات

المحدثات، وتنزهه عمّا لا يليق بكبريائه من الأقوال والأفعال.

1519 ج: استتر.

1520 ج- فاستتر.

1521 ب ج: يقتضي.

1522 ب: لسببها.

1523 حيث حققه في فصل:- في بيان أن النور الحق هو الله تعالى وأن اسم النور لغيره مجاز محض لا حقيقته له- ابتدأ الفصل بقوله: "وبيانه بأن يعرف معنى النور بالوضع الأول عند العوام، ثم بالوضع الثاني عند الخواص، ثم بالوضع الثالث عند خواص الخواص. ثم تعرف درجات الأنوار المذكورة المنسوبة إلى خواص الخواص وحقائقها لينكشف لك عند ظهور درجاتها أن الله تعالى هو النور الأعلى الأقصى، وعند انكشاف حقائقها أنه النور الحق الحقيقي وحده لا شريك له فيه." الطوسي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، مشكاة الأنوار، حققها وقدم لها: الدكتور أبو العلا عفيفي، (الناشر: الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة) ج1، ص41.

1524 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

1525 نفس المصدر، ج1، ص26.

1526 ج: بعاليه.

قوله¹⁵²⁷: "ويشهد له" أي: لكون أصل (الله) لآه؛ فإن شهادة البيت وإن كانت لكون

أصل¹⁵²⁸ إله: لآه إلا أن أصل الأصل أصل، فالشهادة للأول شهادة للثاني، والشاهد له¹⁵²⁹ "قول

الشاعر" وهو الأعشى، اسمه ميمون بن قيس¹⁵³⁰.

اقتسموا خلفاً جهاراً ونحْنُ ما عندنا غرأراً

كخلفَةٍ مِنْ أَبِي رَبَاحٍ يَسْمَعُهَا لَاهُهُ الْكُبَارُ¹⁵³¹

الخلفَةُ بالفاء: المرّة من الخلف بمعنى القسم، وأبو رباح بفتح الراء المهملة والموحدة والحاء المهملة: اسم

لرجل، ولأهه بمعنى: إلهه، الكُبار: بضم الكاف وتخفيف الموحدة، فخفف كُبار كُرمان بمعنى الكبير، إلا

أنّه أبلغ منه كما أنّ المُشدّد¹⁵³² أبلغ منه، وهو صفة (لأهه) يريد أنّ قسمهم في الجهر يُشبهه قسم أبي

رباح؛ فإنه يجهر في القسم حتى يسمع قسمه لإلهه الكبير، والحال أنّه لاجابة إلى الجهر في قسمهم؛ إذ

ليس لنا إنكارٌ حتى يُؤكّد بالقسم¹⁵³³.

واعلم أنّا قد أسلفنا لك¹⁵³⁴ أنّ المصنّف لخص الوجوه المختلفة¹⁵³⁵ في لفظة الجلالة، وجعل

حاصلها أربعة أقوال، ولمّا فرغ من بيان القول الأول مع شعبيها حان أن يشرع في بيان الثلاثة الباقية، فأنا

أُخصّ لك حاصل ما ذكره المصنّف من أوّل شروعه في بيان القول الأول إلى هاهنا.

¹⁵²⁷ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

¹⁵²⁸ ج- أصل.

¹⁵²⁹ ب- له.

¹⁵³⁰ هو ميمون بن قيس، المتوفى (629)، كان شاعراً جاهلياً من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية لقب بالأعشى لأنه كان ضعيف البصر.

ينظر: المرزباني، للإمام أبي عبيد الله محمد بن عمران، معجم الشعراء، بتصحيح وتعليق: الأستاذ الدكتور ف. كزوكو، (الناشر: مكتبة

القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط2، 1982 م) ج1، ص401؛ الزركلي، الأعلام، ج7، ص341.

¹⁵³¹ أعشى قيس، ميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير، ديوان الأعشى، المحقق: محمد حسين، (الناشر

مكتبة الآداب بالجماهيريات) ج1، ص14.

¹⁵³² ب: المشددة.

¹⁵³³ ب+ وجه الشهادة أن الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها.

¹⁵³⁴ ب: أسلفناك.

فأقول¹⁵³⁶: حاصلُ القولِ الأوَّلِ أنَّ لفظَةَ الجلالةِ أعني: اللهُ¹⁵³⁷ أصلُهُ الإعلاليُّ¹⁵³⁸ إله،

حُذِفَتِ الهمزةُ وَعَوِّضَتْ عنها حرفُ التَّعْرِيفِ، وفي أصلِهِ الاشتقاقِي سِتَّةُ أقوال:

الأوَّلُ: أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ أَلِهَ بِمَعْنَى عَبَدَ.

والثَّانِي: أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ أَلِهَ بِمَعْنَى: تَحَيَّرَ.

والثَّالِثُ: أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ أَلِهَ بِمَعْنَى: سَكَنَ واطمَأَنَّ.

والرَّابِعُ: أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ أَلِهَ بِمَعْنَى فَرَعَ، ومن أَلِهَهُ بِمَعْنَى: أزالَ فِرْعَه.

والخَامِسُ: أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ أَلِهَ¹⁵³⁹: إِذَا وَلِعَ

والسَّادِسُ: أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ وَلِهَ بِمَعْنَى: تَحَيَّرَ وَتَجَبَّطَ عَقْلُهُ.

والقولُ السَّابِعُ: أَنَّ أصلَهُ الإعلاليُّ ليس إلهاً، بل لاهاً بمعنى الاحتجابِ والارتفاعِ كما أشار إليه المُصنِّفُ

بقوله¹⁵⁴⁰: "وقيل: أَصْلُهُ لَاهٌ".

المَطْلَبُ الثَّانِي: القولُ الثَّانِي (لفظُ الجلالةِ عَلم)

قوله¹⁵⁴¹: "وقيل: عَلمٌ لِذاتِهِ المخصوصة"¹⁵⁴² شروعٌ / [42و] في بيانِ القولِ الثَّانِي مِنَ الأقوالِ

الأربعة، فهو معطوفٌ على القولِ الأوَّلِ، وهو قوله¹⁵⁴³: "والله¹⁵⁴⁴: أَصْلُهُ إله"، ولا يَصِحُّ عطفُهُ على

1535 ب ج: المحتملة.

1536 أ: في لفظ الجلالة ستة أقوال، فائدة.

1537 ب+ مشتق من وله أصل إعلالي واشتقافي و.

1538 ب+ الأصح أَنَّهُ.

1539 ج: له.

1540 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

1541 نفس المصدر، ج1، ص26.

1542 ذهب كثير من العلماء أن لفظ الجلالة "الله" اسم مُرتجَل، غير مشتق، كأسماء الأعلام للعباد. والألف واللام لازمة له، لا لتعريف ولا لغيره، بل هكذا وضع الاسم. ومنهم السهلي، والشافعي، والخليل، والمازني، والزجاج، والرازي، والسمن الحلبي. فقال المازني: "أن لفظ الجلالة الله إنما هو اسم هكذا موضوع لله عز وجل، وليس أصله (إله) ولا (ولاه) ولا (لاه)". وجاء في كتاب نتائج الفكر في النحو للسهلي: "أن لفظ الجلالة ليس قديماً ولكنه متقدم على كل لفظ وعبرة، إذ سبق الأشياء التي زعموا أنه مشتق منها، لا نقول: إن اللفظ قديم، ولكنه

قوله¹⁵⁴⁵: "واشتقاقه" من كذا وكذا؛ لأنه بيانُ شُعَبِ القولِ الأوَّلِ، فيلزمُ أن يكونَ القولُ بكونه علماً من شُعَبِ القولِ بكونه¹⁵⁴⁶ أصله إليه، وليس كذلك؛ فإنَّ القائلَ بأنه علَمٌ يقول: إنَّه لا أصلَ له ولا اشتقاقَ فيه، بل علَمٌ مرَّجَلٌ غيرُ منقولٍ، وهذا أحدُ قَوْلِي الخليلِ وسيبويه¹⁵⁴⁷، وتُسببُ إلى أبي حنيفةَ والشافعي¹⁵⁴⁸ رضي الله عنهما، والخطابي¹⁵⁴⁹ وأكثرِ الفقهاءِ والأصوليين¹⁵⁵⁰، وحكي أنَّ الأشعريَّ رُئيَ في المنام فقال: غفرَ اللهُ لي؛ لقوله¹⁵⁵¹ بعلميةِ الله¹⁵⁵².

مقدم على كل لفظ وعبارة ويشهد بصحة ذلك قوله عز وجل: (هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا) ؟ فهذا نص فيعدم المسمى، وتنبه على عدم المادة المأخوذ منها الاسم مع أننا إذا قلنا بالاشتقاق فيه تعارضت علينا الأقوال، فمن قائل يقول: من إله إذا عبد، فإنه هو المعبود ومن قائل يقول: من الولد، وهي الحيرة، يريد أن العقول تحار في عظمتها، وهمزة إله عند هؤلاء بدل من واو ومن قائل يقول: إنه من (لاه) إذا علا. وقال الرازي: "أنه لو كان لفظاً مشتقاً لكان معناه معنى كلياً، لا يمنع نفس مفهومه من وقوع الشركة فيه، لأن اللفظ المشتق لا يفيد إلا أنه شيء ما مبهم حصل له ذلك المشتق منه، وهذا المفهوم لا يمنع من وقوع الشركة فيه بين كثيرين، فثبت أن هذا اللفظ لو كان مشتقاً لم يمنع وقوع الشركة فيه بين كثيرين، ولو كان كذلك لما كان قولنا: (لا إله إلا الله) توحيداً حقيقياً مانعاً من وقوع الشركة فيه بين كثيرين، لأن بتقدير أن يكون الله لفظاً مشتقاً كان قولنا: «الله» غير مانع من أن يدخل تحته أشخاص كثيرة، وحينئذ لا يكون قولنا: (لا إله إلا الله) موجباً للتوحيد المحض، وحيث أجمع العقلاء على أن قولنا: (لا إله إلا الله) يوجب التوحيد المحض علمناً أن قولنا: (الله) اسم علم موضوع لتلك الذات المعينة، وأما ليست من الألفاظ المشتقة. وتابعه الفيروزآبادي. وذهب الخليل بقوله: "لفظ الجلالة الله لا تُطْرَحُ الألفُ من الاسم إنما هو الله على التمام، وليس الله من الأسماء التي يجوز منها اشتقاق فعل، كما يجوز في الرحمن الرحيم." السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد، نتائج الفكر في النحو للسهيلي، (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت ط1: 1412 - 1992 م) ص14؛ الرازي، التفسير الكبير، ج1، ص143-144؛ الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، المحقق: محمد علي النجار، (الناشر: المجلس الأعلى للثقون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، عام النشر: ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م) ج2، ص12؛ الفراهيدي، كتاب العين، ج4، ص91؛ الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاندي، اشتقاق أسماء الله، المحقق: د. عبد الحسين المبارك، (الناشر: مؤسسة الرسالة ط2 ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م) ص٢٣.

¹⁵⁴³ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

¹⁵⁴⁴ ج- وهو قوله والله.

¹⁵⁴⁵ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

¹⁵⁴⁶ ب ج: بكون.

¹⁵⁴⁷ سيبويه، الكتاب، ج2، ص195.

¹⁵⁴⁸ الحنفي، ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي، رد المختار على الدر المختار، (الناشر: دار الفكر-بيروت، ط2، 1992م) ج1، ص6.

¹⁵⁴⁹ هو أبو سليمان حمد ويقال أحمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب الخطابي البستي، المتوفى (388هـ) أحد المشاهير الأعيان، والفقهاء المجتهدين المكثرين، له من المصنفات «معالم السنن» و «شرح البخاري» وغير ذلك. ابن كثير ، البداية والنهاية، ج ١١، ص324.

¹⁵⁵⁰ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، ج1، ص103.

¹⁵⁵¹ ب ج: لقولي.

¹⁵⁵² الحنفي، حاشية القونوي على تفسير البيضاوي ومعه حاشية ابن التمجيد، ج1، ص128.

وأقول: هذا هو اللائق بكمال التعظيم صوتاً لهذا الاسم الأعظم من أن يكون مَلْعَبَةً لأصحاب الأقوال، لا يقال: إنهم عَرَفُوا العَلَمَ¹⁵⁵³ بما وُضِعَ لشيءٍ بعينه، وأرادوا به على ما صرَّح به¹⁵⁵⁴ في الرسالة الوضعية العَضُدِيَّة¹⁵⁵⁵ اللَّفْظَ الَّذِي يَكُونُ مَدْلُولُهُ مَشَخَّصًا، وَيَكُونُ وَضْعُهُ لَهُ وَضْعًا شَخْصِيًّا: بَأَن يَكُونُ مَلْحُوظًا بِخُصُوصِهِ وَمُتَصَوِّرًا بِعَيْنِهِ، فَيَلْزَمُ أَنْ لَا يُمَكِّنَ تَسْمِيَتُهُ مَنْ لَا يُتَصَوَّرُ بِعَيْنِهِ كَالْوَلَدِ وَالْمَمْلُوكِ الْغَائِبِينَ، وَأَيْضًا مِنَ الْأَعْلَامِ مَا لَا يُتَصَوَّرُ مُسَمِّيَاتُهَا عَلَى وَجْهِ جُزْئِيٍّ غَيْرِ قَابِلٍ لِعَرْضِ¹⁵⁵⁶ الْإِشْتِرَاكِ مِثْلُ اسْمِ اللَّهِ وَأَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ، فَيَلْزَمُ أَنْ لَا يَكُونُ مِثْلَهَا عِلْمًا؛ لِأَنَّا نَقُولُ: الْحَقِيقُونَ عَلَى أَنَّ الْوَاجِبَ فِي الْعَلَمِ كَوْنُ مَدْلُولِهِ مُشَخَّصًا.

1553 أ: وضع الاعلام، فائدة./ العَلَمَ لَعَةً: هو اسم يطلق على الراية أو العلامة أو الجبل. أما اصطلاحاً عند أهل النحو: هو ما دل على مسماه مطلقاً أي دون قيود، فهو علامة على مسماه تميز به على غيره. قال ابن مالك في ألفيته:

اسمٌ يُعَيِّنُ الْمَسْمَى مَطْلَقًا عِلْمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخَرْنَقًا

وقال في شرح التصريح: "هو اسم يعين مسماه تعييناً مطلقاً من غير قيد زائد عليه، بل بمجرد الوضع والغلبة." قسم النحويون اسم العَلَمِ حسب مدلوله إلى أربع أقسام، الأول: اسم العلم بدلالة الأفراد والتركيب (وفيه العلم المفرد والعلم المركب، ويقسم المركب إلى 1- مركب تركيباً إضافياً نحو: عبد الرحمن. 2- مركب تركيباً مزجياً نحو بعلبك وبورسعيد. 3- مركب تركيباً إسنادياً، نحو: جاد الله).

القسم الثاني: اسم العلم بدلالة الوضع وفيه: 1- الاسم (مفرد نحو: أحمد ومركب نحو: سر من رأى)، 2- اللقب (يكون بمدح أو ذم نحو: المتنبي، المأمون)، 3- الكنية (وهي ما يتبدأ بأبي، أم، ابن، أخ... إلخ، نحو: أبو أسامة).

القسم الثالث: اسم العلم حسب تشخيص المعنى وفيه: 1- اسم العلم الشخصي: وهو ما دل على شخص بعينه، دون قرينة داخلية في الكلام لتفهيمه كأسماء الناس أو المدن أو القبائل أو النجوم وغيرها. 2- اسم علم الجنس: وهو اسم يوضع بشكل مجرد عقلي كقولك فرعون اسم لكل شخص يتجبر في الأرض.

القسم الرابع: اسم العلم بحسب أصل استخدامه وفيه: 1- اسم علم مرتجل: هو الاسم الذي يوضع -قبل أي استخدام آخر- في أوله مقصوداً به العلمية. (ويكون إما علم مرتجل قياسي، وإما علم مرتجل شاذ) 2- اسم العلم المنقول: وهي الأسماء التي نقلت من الوصفية إلى الاسمية. فتكون استخدمت قبل استخدامها علماً نحو: حامد وفاضل. الحارمي، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية، (الناشر: مكتبة الأسد، مكة المكرمة، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م) ص ٤٣١؛ الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م) ج1، ص ١٠٩؛ الأزهرى، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط1، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م) ج1، ص ١٢٣؛ الأفغاني، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية، (الناشر: دار الفكر - بيروت - لبنان، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م) ص ١٦٥؛ الغلابي، جامع الدروس العربية، ج1، ص ١٠٩.

1554 السمرقندي، أبو القاسم بن أبي بكر، شرح الرسالة الوضعية العَضُدِيَّة (تاريخ النسخة 14 هـ) لوحة 7 ظ.

1555 ب: العَضُدِيَّة الوضعية.

1556 ج: لفرض.

وأما¹⁵⁵⁷ كون¹⁵⁵⁸ وضعه له شخصياً بالمعنى المذكور فلا، قال سيّد المُحقِّقين في شرح
المواقف¹⁵⁵⁹: يجوز أن يُعقل ذاتٌ بوجهٍ من الوجوه، ويُوضع الاسمُ لخصوصِ تلك الذاتِ، ويُقصد
تفهيها¹⁵⁶⁰ باعتبارٍ ما لا بكنهها، ويكونَ ذلك الوجهُ مُصَحِّحاً للموضع¹⁵⁶¹ وخارجاً عن مفهوم¹⁵⁶²
هذا¹⁵⁶³.

وما قيل: هذا الكلامُ منظورٌ فيه، إذ الوجهُ الكلِّيُّ لا يكونُ مُصَحِّحاً لوضعِ الاسمِ بإزاءِ خصوصِ
الذاتِ كما لا يخفى، أقول: هذا إذا كان الوجهُ الكلِّيُّ عاماً؛ فإنّه ح يلزمُ التَّخصيصَ بلا مُحصِّصٍ، وأما إذا
كان من الصِّفاتِ المُختصَّةِ كواجبِ الوجودِ وخالقِ الأرضِ والسَّماءِ فيما نحن فيه فيصحُّ أن يكونَ
مُصَحِّحاً ومُحصِّصاً تبصّر¹⁵⁶⁴.

وقيل: قوله¹⁵⁶⁵: "المخصوصة" أي المتشخصَّة، احترازٌ عن قولِ الوجوديَّةِ من¹⁵⁶⁶ ذاته تعالى
كلِّيُّ طبيعيُّ هو الوجود / [43ظ]، أقول: الوجوديَّةُ لم يقولوا بأنّه تعالى¹⁵⁶⁷ كلِّيُّ طبيعيُّ، بل قالوا: إنّه
الوجودُ المُطلقُ أي: المُعرى عن التَّقييدِ بغيره والانضمامِ إليه، فلا يُتصوَّرُ عُروضُه للمهيئاتِ المُمكنة،
فليس معنى كونِ تلك المهيئاتِ موجودةً إلّا أنّ لها نسبةً إلى حَضرةِ الوجودِ القائمِ بذاته، فالوجودُ جُزئيُّ
حقيقيُّ، والموجودُ كلِّيُّ، نعم أوردوا الكلِّيُّ الطبيعيُّ تمثيلاً له، وأين هذا مما ذكره؟!

1557 ج+ إن.

1558 ج- كون.

1559 الإيجي، شرح المواقف للجرجاني مع حاشيتي السبالكوتي والفتناري، ج8، ص 209.

1560 ج: تفهيمها/ ب: تفهيمها

1561 ب: للوضع.

1562 ب ج+ الاسم.

1563 ب- هذا.

1564 ب+ هذا.

1565 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

1566 ب ج+ أنّ.

1567 ج- تعالى.

[الدليل الأول على أن لفظ الجلالة علماً]

1568 «1569 لأنه يُوصَفُ" نحو هو الله الخالق البارئ المصور، "ولا يُوصَفُ به"، فلا يُقال: هو الخالق الله، وأما ما وقع في قوله تعالى في سورة إبراهيم: ﴿الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ (1) اللَّهُ﴾ [إبراهيم: 1/14] "فهو عَطْفٌ بيانٍ للعزيز" صرَّح به المُصنِّف¹⁵⁷⁰ هناك.

واعلم أن صاحب الكشاف استدلل بهذا الدليل على كون الإله اسماً غيرَ صفةٍ حيثُ قال¹⁵⁷¹:
"فإن قلت: اسمٌ هو أم صفة؟ قلت: بل اسمٌ غيرُ صفةٍ، ألا تراك تصفه ولا تصفُ به؟؛ فإنك لا تقول:
شيءٌ إله، كما لا تقول: شيءٌ رجلٌ، وتقول: إلهٌ واحد كما تقول: رجلٌ كريمٌ" انتهى.

وأما المُصنِّف فقد استدلل به على كون لفظِ الله علماً، وردَّ عليه أكثرُ الشَّارحين¹⁵⁷² بأنَّه إنَّما يُفيدُ كونه اسماً غيرَ صفةٍ، لا كونه¹⁵⁷³ علماً؛ لجواز أن يكونَ اسمَ جنسٍ، وأجاب الآخرون عنه بتكلفاتٍ باردة، فبعضُهم¹⁵⁷⁴ بأنَّ كونه علماً يتضمَّنُ كونه غيرَ صفةٍ، فلا استدلالٌ عليه، لا على كونه علماً، وبعضُهم¹⁵⁷⁵ بأنَّ هذا الدليلَ لمَّا دلَّ على كونه اسماً غيرَ صفةٍ، ولا فائلاً بأنَّه اسمٌ غيرُ علمٍ فقد دلَّ على كونه علماً.

¹⁵⁶⁸ ب ج + قوله.

¹⁵⁶⁹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 26.

¹⁵⁷⁰ حيث قال في تفسيره للآيتين 3/2 من سورة إبراهيم: "اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ عَلَى قِرَاءَةِ نَافِعِ ابْنِ عَامِرٍ مَبْتَدَأُ وَخَبِرَ، أَوْ اللَّهُ خَبِرَ مَبْتَدَأُ مَحذُوفٌ وَالَّذِي صَفْتُهُ وَعَلَى قِرَاءَةِ الْبَاقِينَ عَطْفٌ بَيَانٌ لِ الْعَزِيزِ لِأَنَّهُ كَالْعِلْمِ لِأَخْتِصَاصِهِ بِالْمَعْبُودِ عَلَى الْحَقِّ". نفس المصدر، ج 3، ص 192.

¹⁵⁷¹ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج 1، ص 6.

¹⁵⁷² الخفاجي، حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي، ج 1، ص 91.

¹⁵⁷³ ج: لكونه.

¹⁵⁷⁴ أ ب: الخللخالي، فائدة.

¹⁵⁷⁵ أ ب: صبغة الله، فائدة.

وأقول: لا اسم غير العلم يَصِحُّ أن يُوصَفَ، ولا يَصِحُّ أن¹⁵⁷⁶ يُوصَفَ به؛ لأنَّ مناطَ صحَّةِ الوصفِ بالشيءِ أنْ يَدُلَّ ذلكَ الشيءُ على معنى¹⁵⁷⁷ في الغير، سواءً كان في جميع الاستعمالات كالمشتقِّ وما في حُكْمِهِ، أو في بعض الاستعمالات بأنْ يَدُلَّ في بعض المواضع على حصولِ معنى لذات ما فحينئذٍ يَصِحُّ أن يُوصَفَ به، وفي بعضها لا يَدُلُّ، فلا يَصِحُّ أن يُوصَفَ به نحوُ مررت برجل أيِّ رجل، أي: كاملٍ في الرُّجولِيَّةِ، ومررتُ بهذا الرَّجُلِ، وقد حُقِّقَ هذا في الكافية وشروحه¹⁵⁷⁸.

فَعَلِمَ أَنَّ اسْمَ الْجِنْسِ كَمَا يَصِحُّ أَنْ يُوصَفَ يَصِحُّ أَنْ يُوصَفَ بِهِ، كَيْفَ؟ وَاسْمُ الْجِنْسِ مَدْلُولُهُ كَلْبِيٌّ، وَالْكَلْبِيَّةُ مُصَحَّحَةٌ لِلْوَصْفِ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمَفْهُومَاتِ الْكَلْبِيَّةَ لِكُونِهَا غَيْرَ مُتَّصِلَةً فِي الْوُجُودِ وَأُظْلَالًا لِأُمُورٍ أُخْرٍ مُفْتَضِيَّةٍ لِلرِّبَاطِ بِهَا / [43]، وَمَا هَذَا شَأْنُهُ فَيَصِحُّ أَنْ يُوصَفَ بِهِ.

ولما¹⁵⁷⁹ الأعلام الشخصية فمدلولاتها لكونها جزئيات حقيقية متصلة لا يقتضي الارتباط بالغير، فلا يَصِحُّ جَرِيه على غيره وصفاً أو خبراً أو حالاً ونحوه، ويقرب من هذا ما أجاب به بعضهم من أنَّ الوصفَ يلزمه الجريان، وظاهر أنَّ ما لا يجري على الغير من الأسماء الظاهرة ليس إلا العلم؛ لأنَّ المُشْتَقَّ يجري على فَرْدِهِ، وكذا اسم الجنس في مثل: هذا الرجل.

[الدليل الثاني على أنَّ لفظَ الجلالة عَلَمٌ]

قوله¹⁵⁸⁰: "ولأنَّه لا بُدَّ له" إلى آخره دليلٌ ثانٍ على علميَّته، وحاصله أنَّ كُلَّ شيءٍ يتوجَّه إليه الأذهانُ لا بُدَّ له بمقتضى العرفِ والاستعمالِ "من اسمٍ" يخصُّه وضعاً ليُفيدَ إحضاره بعينه حتَّى "تجري عليه

1576 ب- يصح أن.

1577 ب: مضي.

1578 ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبالي، أبو عبد الله، جمال الدين، شرح الكافية الشافية، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي (الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط1) ج1، ص 286.

1579 ب ج: وأما

1580 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

صِفَاتُهُ"، أي: الصِّفَاتُ التي تخصُّه، كيف؟! والعربُ ما أهملوا شيئاً إلا وضعوا له¹⁵⁸¹ اسماً يجري عليه صِفَاتُهُ، فكيف أهملوا خالقَ الأشياءِ ومُبدِعَهَا؟! فلمَّا وجب أن يكونَ له اسمٌ بهذه الصِّفَةِ، والحالُ أنَّه "لا يصلحُ له ممَّا يُطَلَّقُ عليه" مِنَ الأسماءِ الحُسنى "سِوَاهُ"؛ لأنَّ ما سوى هذا الاسمِ الأعظمِ صفاتٌ تجري على هذا الاسمِ، فهو الموضوعُ له بعينه، وبِهِ يحضُرُ في الدِّهْنِ بِمُحْصِوِصِهِ، ويجري عليه صفات¹⁵⁸²، فَكُلُّ اسمٍ هذا شأنُهُ فهو عَلَمٌ، فهذا الاسمُ عَلَمٌ.

ومِنَ العجائبِ ما قيل: إذا لم يَصِحَّ¹⁵⁸³ له¹⁵⁸⁴ من الأسماءِ سوى هذا اللَّفْظِ فلو لم يكن غيرَ صِفَةٍ لم يكن له اسمٌ يُفَصِّدُ به شخصه، ويجري عليه أحكامه، فظهر أنَّ هذا دليلٌ على عدمِ كونه وصفاً، لا على كونه علماً فلا تَعَقَّلَ انتهى.

أقول: إنَّ كونه غيرَ صِفَةٍ لا يكفي في كونه اسماً يُفَصِّدُ به شخصه، بل لا بُدَّ من كونه علماً، وإلَّا فاسمُ الجنسِ أيضاً غيرُ صِفَةٍ، فظهر أنَّه دليلٌ على كونه علماً، لا على كونه وصفاً. فلا تَعَقَّلَ.

[الدَّلِيلُ الثَّلَاثُ عَلَى أَنَّ لَفْظَ الْجَلَالَةِ عَلَمٌ]

قوله¹⁵⁸⁵: "ولأنَّه لو كان وصفاً" إلى آخره: دليلٌ ثالثٌ على عِلْمِيَّتِهِ؛ إذ المرادُ من كونه وصفاً كونه أمراً كُليّاً، وصفاً كانَ أو اسمَ جنسٍ؛ لأنَّ الدَّلِيلَ المذكورَ ينفيهما جميعاً؛ لأنَّ كُلاًَّ منهما لا يَمْنَعُ الشَّرْكَةَ، إلا أنَّ تخصيصَ الوصفِ بالدِّكْرِ؛ لأنَّ الأظْهَرَ عنده كما سيجيءُ أنَّه في الأصلِ وَصْفٌ، وللتَّخصيصِ على رَدِّ مَنْ زَعَمَ¹⁵⁸⁶ أنَّه اسمٌ لمفهومِ الواجبِ الوجودِ أو المعبودِ بِالْحَقِّ / [44ظ]، فلا تأييدَ

1581 ج- له.

1582 ب ج: صفاته

1583 ج: يصلح.

1584 ج- له.

1585 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

1586 الهيثمي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر، تحفة المحتاج في شرح المنهاج 1049، روجعت وصححت: على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء، (الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، دار إحياء التراث العربي - بيروت، 1983 م) ج1، ص8.

فيه لِمَنْ قَالَ¹⁵⁸⁷ في قوله¹⁵⁸⁸: "ولأنه لو كان وصفاً" تأييداً لما ذكرنا من أن المقصود هاهنا نفياً وصفيته لا إثبات علميته، ثم قال هذا القائل: ولا يخفى أن هذا الدليل كما يدل على عدم وصفيته يدل على عدم كونه اسم جنس؛ فإنه ح يكون كليباً.

أقول: لا يخفى أن هذا اعترافٌ بدلالة هذا الدليل على علميته، وهو المذكور صريحاً في الدعوى أيضاً، فالقول بأن المقصود هاهنا نفياً وصفيته بمجرد أن في دلالة بعض هذه الدلائل على علميته¹⁵⁸⁹ نوع خفاء بما لا ينبغي أن يُصغى إليه، فحاصل هذا الدليل أنه لو كان اسماً لمفهوم كلي ولم يكن علماً للفرد الموجود منه "لم يكن قول القائل: لا إله إلا الله توحيداً" أي: مفيداً¹⁵⁹⁰ للتوحيد بحسب دلالة اللفظ، فكان في عدم¹⁵⁹¹ إفادته التوحيد¹⁵⁹² "مثل: لا إله إلا الرحمن فإنه" لا يفيد التوحيد بالاتفاق¹⁵⁹³؛ فإنه على تقدير كونه¹⁵⁹⁴ اسماً لمفهوم كلي "لا يمنع الشركة" بين كثيرين؛ لأن الكلية عبارة

1587 الخليلي، فائدة.

1588 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

1589 ب: علميته.

1590 ج: يفيد.

1591 ب- عدم.

1592 ب: للتوحيد.

1593 إن العلماء قد جوزوا قولنا: لا إله إلا الرحمن، لأن لفظ الرحمن أختص به سبحانه. قال تعالى في كتابه الكريم: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: 110]. استدل ابن حجر بهذا الآية على حكم من حلف باسم من أسماء الله انعقد بمينه. إلا أن قولنا: لا إله إلا الرحمن لا يفيد التوحيد لأنه لا يمنع الشركة، لأن اسم "الرحمن" على الرغم أنه خاص في التسمية فهو عام بالفعل. ذكر هذا الكلام البيهقي عن عبد الرحمن بن يحيى بقوله: "إن الرحمن خاص في التسمية عام في الفعل، والرحيم عام في التسمية خاص في الفعل". ورغم جواز قولنا: لا إله إلا الرحمن، إلا أن أهل العلم استحسبوا التقيد بالألفاظ التي وردت في السنة، وهو قولنا: لا إله إلا الله. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز (الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1379)، ج13، ص 435؛ البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، الأسماء والصفات للبيهقي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي، قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، (الناشر: مكتبة السوادبي، جدة - المملكة العربية السعودية، ط1، 1413هـ - 1993م) ج1، ص 141.

1594 ج- كونه.

عن إمكانِ فَرَضِ الاشتراكِ بينَ كثيرين كما حُقِّقَ في محلِّه، فلا يلزمُ إلَّا وجودَ ذلك المفهومِ الكُلِّيِّ¹⁵⁹⁵،
فيحتملُ أن يكونَ في ضمَّنِ أفرادٍ مُتعدِّدة.

فمعنى لا إله إلَّا الله ح: لا معبودَ بِالْحَقِّ في الوجودِ إلَّا مفهومٌ واجبِ الوجودِ مثلاً، أي: فردُه،
فجازَ أن يكونَ الفردُ الموجودُ منه كثيرٌ إلَّا واحداً، فإنَّ قُلْتُ: على تقديرِ كَوْنِه علماً للفردِ الموجودِ منه
أيضاً لا يَمُ المقصودُ لأنَّه لا يحصلُ في عقولنا إلَّا بمفهومِ كُلِّيِّ، والمُتَّصِفُ به يَحتملُ المُتعدِّد.

قُلْتُ: إذا كانَ علماً للفردِ الموجودِ كانَ واحداً مُعَيَّناً في نفسه، وإن لم يَحصلُ في عقولنا¹⁵⁹⁶ إلَّا
بمفهومِ كُلِّيِّ مُختَصِّ به كمفهومِ واجبِ الوجودِ، أو¹⁵⁹⁷ خالقِ الأرضِ والسَّماءِ، فيكونُ المستثنى جُزئياً
حقيقياً¹⁵⁹⁸، وهو الفردُ الواحدُ الَّذي لاحظناه بِعنوانِ خالقِ الأرضِ والسَّماءِ مثلاً، بخلافِ ما إذا كانَ
اسماً للمفهومِ الكُلِّيِّ؛ فإنَّ المُستثنى ح يكونُ مفهوماً كُلِّيَّاً لا فرداً¹⁵⁹⁹ مُعَيَّناً، والكُلِّيُّ مِنْ حيثُ إنَّه كُلِّيُّ
يَحتملُ الكثرةَ، فلا يُفيدُ التَّوحيدَ.

ومُلخَّصُ الكلامِ: إنَّ حَصَرَ كُلِّيِّ في كُلِّيِّ لا يُفيدُ انحصارَ الأوَّلِ في فردٍ واحدٍ/[44و]، بخلافِ
حَصْرِ الكُلِّيِّ في فردٍ مُعَيَّن، لا أَظنُّكَ في مَرِيَّةٍ منه، وقد نُقِلَ عن المُصنِّفِ¹⁶⁰⁰ هاهنا حاشيةً، وهي
قولُه¹⁶⁰¹: "وفيه نظرٌ؛ لجوازِ أن يكونَ التَّوحيدُ مُستفاداً من الشَّرْعِ أو من القرائنِ" انتهى.

أقولُ: قد عَرَفْتَ أنَّ المرادَ بكونِ هذا القولِ مُفيداً للتَّوحيدِ إفادتهُ إيَّاه بحسبِ دلالةِ اللَّفظِ، أي:
مع قَطْعِ النَّظَرِ عن جعلِ الشَّارِعِ وانضمامِ القرائنِ الخارجِيةِ، فلا يَتوجَّهُ النَّظَرُ المذكورُ، وأمَّا اعتبارُ القيدِ

1595 ج- الكلي.

1596 ب ج: عقلنا.

1597 ب ج: و.

1598 ج- حقيقياً.

1599 ج: لأفراد.

1600 ج- عن المصنف.

1601 ج- وهي قوله/ الحفاجي، حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي، ج 1، ص 92.

المذكورِ فما¹⁶⁰² صرَّحوا به، ثُمَّ إِنَّ الْمُصَنِّفَ يَرُدُّ هَذِهِ الْأَدْلَةَ الثَّلَاثَةَ فِي أَثْنَاءِ تَقْرِيرِ إِلَى الْقَوْلِ الْمُخْتَارِ
عِنْدَهُ¹⁶⁰³ كَمَا سَتَطَّلِعُ عَلَيْهِ، وَهَذَا مَرَضَ الْقَوْلِ بِعِلْمِيَّتِهِ وَلَمْ يَرْتَضِهِ.

المَطْلَبُ الثَّلَاثُ: الْقَوْلُ الثَّلَاثُ (لَفْظُ الْجَلَالَةِ وَصَفٌ)

قَوْلُهُ¹⁶⁰⁴: "وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ وَصَفٌ فِي أَصْلِهِ" شُرُوعٌ فِي بَيَانِ الْقَوْلِ الثَّلَاثِ الْمُخْتَارِ عِنْدَهُ، وَفِي بَعْضِ
النُّسخِ "وَالْحَقُّ أَنَّهُ وَصَفٌ"، وَعَلَى أَيِّ تَقْدِيرٍ مُرَادُهُ أَنَّ الْمُخْتَارَ عِنْدِي أَنَّهُ لَيْسَ بِاسْمٍ وَلَا بِعَلَمٍ¹⁶⁰⁵ مُرْتَجِلٌ،
بَلْ هُوَ مَنْقُولٌ مِنَ الْوَصْفِ، وَأَنَّهُ فِي أَصْلِ وَضْعِهِ مُشْتَقٌّ مِنْ أَلَةٍ بِمَعْنَى عَبْدٍ؛ لِأَنَّهُ الْمُخْتَارُ عِنْدَهُ مِنْ وَجوهِ
الاشْتِقَاقِ الْمَذْكُورَةِ سَابِقًا، فَهُوَ فِي أَصْلِ وَضْعِهِ بِمَعْنَى الْمَعْبُودِ.

وَلَمَّا تَوَقَّفَ إِثْبَاتُ كَوْنِهِ وَصْفًا عَلَى دَفْعِ الْأَدْلَةِ الَّتِي أُقِيمَتْ عَلَى عِلْمِيَّتِهِ قَرَّرَ مَا هُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَهُ
عَلَى وَجْهِ يَتَضَمَّنُ دَفْعَ تِلْكَ الْأَدْلَةِ حَيْثُ أَخَذَ قِيوداً يُشِيرُ كُلُّ مِنْهَا إِلَى دَفْعٍ وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الْأَدْلَةِ كَمَا
نُبِّهَكَ عَلَيْهِ¹⁶⁰⁶، فَقَالَ¹⁶⁰⁷: "لَكِنَّهُ لَمَّا عُذِّبَ عَلَيْهِ تَعَالَى" بِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ فِيهِ بِحَيْثُ صَارَ مَخْصُوصًا بِهِ،
غَيْرَ جَارٍ عَلَى شَيْءٍ أَصْلًا وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ¹⁶⁰⁸: "بِحَيْثُ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهِ تَعَالَى فَصَارَ كَالْعَلَمِ"
الشَّخْصِيِّ¹⁶⁰⁹ فِي الْاِخْتِصَاصِ بِذَاتٍ مُعَيَّنَةٍ مُسْتَعْمَلًا فِيهَا غَيْرَ جَارٍ عَلَى غَيْرِهَا، فَهُوَ مِنَ الْأَعْلَامِ الْغَالِبَةِ
"مِثْلَ الثُّرَيَّا" بِضَمِّ الثَّاءِ وَفَتْحِ الرَّاءِ الْمُهْمَلَةِ "وَالصَّعِقُ" بِفَتْحِ الصَّادِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَتَيْنِ؛ فَإِنَّهُمَا وَصَفَانِ
فِي الْأَصْلِ عَلَمَانِ بِالْغَلْبَةِ.

¹⁶⁰² ب ج: مما.

¹⁶⁰³ ج- عنده.

¹⁶⁰⁴ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

¹⁶⁰⁵ ج- ولا بعلم.

¹⁶⁰⁶ ب: عليك.

¹⁶⁰⁷ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

¹⁶⁰⁸ نفس المصدر، ج1، ص26.

¹⁶⁰⁹ ج: الشخص.

أما أن الثرياً في الأصل وصف؛ فلائها تصغيرُ تُروى مؤنث ثروان صفةً مُشبهة، يُقال امرأةٌ تُروى أي: مُتموِّلة، ثمَّ صارت علماً لِكواكبٍ مخصوصةٍ بعلبة الاستعمال فيها لكثرتها، فإنها سِتَّةٌ عند أرباب الأرصَادِ وسبعةٌ عند بعضهم / [45ظ]، وروى أن رسولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يراها أحد عشر 1610.

وأما الصَّعق؛ فلائنه صفةٌ مُشبهةٌ معناه الوصفِيُّ مَنْ أَصَابَتْهُ الصَّاعِقَةُ، ثمَّ صار علماً لخويلد بن نُفيل فارسِ بني كِلاب 1611 بعلبة الاستعمال؛ لائنه أصابته الصَّاعِقَةُ فمات منها 1612.

إلا أن الغلبة في الثرياً تقديرية، وفي الصَّعق تحقيقيَّة 1613؛ فإنَّ الغلبة مُطلقاً عبارةٌ عن أن يكون اللَّفْظُ الموضوعُ للمعنى العامِّ مُختصاً ببعض أفرادِه بواسطة كثرة استعماله فيه بحيث لا يُحتاج في فهمه منه

1610 جاء عن العياض في كتابه: " وقد حكى عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يرى في الثرياً أحدَ عشرَ نجماً وهذه كُلهَا مُحمولةٌ على رُؤية العينِ وهو قولُ أحمدَ بنِ حنبلٍ وعَدُوِّهِ وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى رَدِّهَا إِلَى الْعِلْمِ". عياض، أبو الفضل القاضي، الشفا بتعريف حقوق المصطفى - مديلاً بالحاشية المسماة مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء، الحاشية: أحمد بن محمد بن محمد الشمني، (الناشر: دار الفكر الطباعة والنشر والتوزيع، 1988 م) ج 1، ص 68.

1611 هو خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب، كان سيداً فارساً يطعم بعكاظ، لقب بالصعق لأنه عمل طعاماً لقومه بعكاظ فجاءت ريحٌ بغيار فسبها ولعنها، فأرسل الله عليه صاعقةً فأحرقتة. ينظر: القرطبي، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، جمهرة أنساب العرب، تحقيق: لجنة من العلماء (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط 1، 1983 م) ج 1، ص 286؛ المرزباني، معجم الشعراء، ج 1، ص 494؛ البغدادي، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج 1، ص 430.

1612 ينظر: المثني، أبو عبيدة معمر، شرح نقائص جرير والفرزدق، تحقيق: محمد إبراهيم حور - وليد محمود خالص، (الناشر: المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات، ط 2، 1998 م) ج 2، ص 556.

1613 الغلبة التقديرية: هي أن يختص اللفظ بمعنى ما، مع إمكانية استعماله في غيره، أما الغلبة الحقيقية: فهي غلبة اللفظ في غير ما اختص به بأن سبق له استعمال في غير معنى العلمية. وجاء في حاشية البحرمي على الخطيب عند-مَبْحَثِ الْعَلْبَةِ وَتَقْسِيمِهَا- "قَوْلُهُ: (عَلَّمَ) أَي بِالْعَلْبَةِ التَّقْدِيرِيَّةِ إِنَّ رُوعِي أَصْلُهُ الثَّانِي وَهُوَ الْإِلَهُ، أَوْ بِالْعَلْبَةِ التَّحْقِيقِيَّةِ إِنَّ رُوعِي أَصْلُهُ الْأَوَّلُ وَهُوَ إِلَهُ لِسَبْقِ اسْتِعْمَالِهِ فِي غَيْرِ ذَاتِهِ تَعَالَى، لِأَنَّ الْعَلْبَةَ التَّحْقِيقِيَّةَ هِيَ غَلْبَةُ اللَّفْظِ فِي غَيْرِ مَا اخْتَصَّ بِهِ بِأَنْ سَبَقَ اسْتِعْمَالُهُ فِي غَيْرِ مَعْنَى الْعِلْمِيَّةِ، وَأَمَّا الْعَلْبَةُ التَّقْدِيرِيَّةُ فَهِيَ اخْتِصَاصُ اللَّفْظِ بِمَعْنَى مَعَ إِفْئَاكِ اسْتِعْمَالِهِ فِي غَيْرِهِ بِحَسَبِ الْوَضْعِ لِكَيْتَهُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِيهِ حِينَئِذٍ فَلَا يُطْلَقُ الْقَوْلُ بِأَنَّهَا غَلْبَةٌ تَقْدِيرِيَّةٌ أَوْ تَحْقِيقِيَّةٌ لِأَنَّهَا بِالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْلَ الْعِلْمِيَّةِ تَحْقِيقِيَّةٌ، وَإِلَى مَا بَعْدَهَا تَقْدِيرِيَّةٌ أَي بِحَسَبِ أَصْلِهِ وَهُوَ الْإِلَهُ، وَأَمَّا اللَّهُ فَلَيْسَ فِيهِ غَلْبَةٌ أَصْلًا لِأَنَّهُ عَلَّمَ شَخْصًا لِأَنَّ الْعَلْبَةَ أَنْ يَكُونَ لِلِاسْمِ بِحَسَبِ الْوَضْعِ عُمُومٌ فَيُعْرَضُ لَهُ بِحَسَبِ الْإِسْتِعْمَالِ لِحُصُوصٍ، فَإِنْ اسْتَعْمَلَ فِي غَيْرِ مَا غَلَبَ عَلَيْهِ فَتَحْقِيقِيَّةٌ وَإِلَّا فَتَقْدِيرِيَّةٌ". وقال الخضري في تعريف العلم بالغلبة: "هي أن يكون للاسم عموم بحسب وضعه فيعرض له الخصوص في استعماله لغلبة إطلاقه على شيء بعينه، ثم إن كان قد استعمل في غير ما غلب عليه كالعقبة والنجم فالغلبة حقيقية. وإن لم يستعمل في غيره أصلاً مع صلوحه لذلك بحسب وضعه. كالإله بال تقديرية، وأما الله فعلم بالوضع الشخصي على الصحيح فلا يصلح لغيره تعالى وضعاً، ولا استعمالاً، وأما إله بغير أل فليس علماً بالغلبة، ولا بالوضع بل يطلق على كل معبود بحق، أو باطل على السواء". البُجَيْرِي، سليمان بن محمد بن عمر البُجَيْرِي، تحفة الحبيب

إلى انضمام قرينةٍ مُخصَّصة، فإنَّ كان¹⁶¹⁴ استُعْمِلَ هذا اللَّفْظُ في المعنى العامِّ قبلَ عُروضِ الاختصاصِ له ببعضِ أفرادِهِ فالغلبةُ تحقيقيَّةٌ، وإن لم يُستعمل بعد وضعه للمعنى العامِّ إلا في الفردِ المُعيَّنِ منه فالغلبةُ تقديريَّةٌ؛ لأنَّه لَمَّا كان مُقتضى الوضعِ والقياسِ أن يَصِحَّ استعمالُه في المعنى العامِّ فيُقَدَّرُ كأنَّه استُعْمِلَ فيه، ثُمَّ عرَضَ له الاختصاصُ ببعضِ الأفراد. ولفظُ (الله) من هذا القبيلِ كالثَّريَّا؛ إذ لم يُستعمل لا في الإسلام ولا في الجاهليَّةِ في غيرِ الدَّاتِ المُقدَّسةِ عزَّ شأنه.

[تحديدُ دفعِ الاستدلالات]

وقوله¹⁶¹⁵: "أجرِي مجراه" جواب "لَمَّا"، أي: لَمَّا غلبَ عليه وصارَ كالعلمِ الشَّخصيِّ أُجرِي مجرى العلمِ الشَّخصيِّ "في إجراءِ الأوصافِ عليه" وبهذا يندفعُ الاستدلالُ على كونه علماً مُرتجلاً بأنَّه لا بُدَّ له من اسمٍ يجري عليه أوصافُه.

وبقوله¹⁶¹⁶: "وامتناعِ الوصفِ به" بالجرِّ عطفاً على قوله¹⁶¹⁷: "إجراءِ الأوصافِ عليه" يندفعُ الاستدلالُ عليه بأنَّه يُوصَفُ ولا يُوصَفُ به.

وبقوله¹⁶¹⁸: "وعدمِ تطرُقِ احتمالِ الشَّرْكَةِ" بجرِّ العدمِ عطفاً على ما ذكره¹⁶¹⁹ أيضاً يندفعُ الاستدلالُ عليه بقوله¹⁶²⁰: "ولأنَّه لو كان وصفاً" إلى آخره، ووجهُ الاندفاعِ أنَّ كُلاًَّ من هذه الدَّلَائِلِ إمَّا يستدعي

على شرح الخطيب = حاشية البجيرمي على الخطيب، الناشر: دار الفكر، ط. ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م) ج 1، ص ٢٣؛ ابن مالك، محمد بن عبد الله، حاشية محمد الحضري على شرح ابن مالك محمد بن عبد الله، ص 143.

1614 ج - كان.

1615 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 26.

1616 نفس المصدر، ج 1، ص 26.

1617 نفس المصدر، ج 1، ص 26.

1618 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 26.

1619 ب ج: ذكر.

1620 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 26.

كونه علماً مُطلقاً لا كونه علماً مُرتجلاً، فلم لا يجوز أن يكون من الأعلام الغالبة سيمًا الغلبة التَّقديريَّة؛
فإنَّها أقربُ إلى الارتجال؟

قيل¹⁶²¹: القول¹⁶²² بأنَّه وَصَفَ في أصله¹⁶²³ لكنَّه لَمَّا غَلَبَ عليه صارَ كالعلمِ يرُدُّه امتناعُ
الوصفِ به، أقول: هذا غريب / [45و] بعد ما أشار إليه¹⁶²⁴ المُصنِّفُ إلى دَفْعِهِ بقوله¹⁶²⁵: "أجرى
مجره في امتناعِ الوصفِ به".

وأيضاً قد عرفتُ أنَّ مناطَ صحَّةِ الوصفِ بالشيءِ دلالتُّه على المعنى في الغير، ولو في بعضِ
الاستعمالاتِ والعلميَّةِ، سواءً كانت على سبيلِ الارتجالِ أو الغلبةِ ثنائي¹⁶²⁶ ما ذكر، لا يُقال: إذا كان في
الأصلِ وصفاً لا تضرُّه الغلبةُ؛ لأنَّنا نقولُ ذلك على¹⁶²⁷ مَنعِ الصَّرفِ. وأمَّا الوصفُ النَّحويُّ فلا بُدَّ أن
يُدلَّ على معنى قائمٍ بمتبوعه، والعلمُ الشَّخصيُّ مُرتجلاً كان أو منقولاً بمَعزِلٍ من ذلك، فكُنْ على بصيرة.
[الدليلُ الأوَّلُ على ترجيحِ البيضاوي وصفيَّةِ لفظِ الجلالة]

ثمَّ شرَّعَ في الاستدلالِ على ما اختاره بقوله¹⁶²⁸: "لأنَّ ذاته تعالى مِنْ حَيْثُ¹⁶²⁹ هو" أي¹⁶³⁰:
"بلا اعتبارِ أمرٍ آخرٍ حقيقيٍّ كالعلمِ، أو إضافيٍّ كالحلْقِ "غيرُ معقولٍ للبَشَرِ" بالاتِّفاق.

1621 أ ب: العلامة أبو السعود رحمه الله، فائدة. أبو السعود، تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ج1،
ص10.

1622 ب+ الوصف.

1623 ب ج: الأصل.

1624 ب ج- إليه.

1625 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

1626 ج: تتناقى.

1627 ب ج: في.

1628 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

1629 ج+ سوى.

1630 ج- هو أي.

وإنما النزاع بين الفلاسفة والمُتكلِّمين بعد اتِّفاقهم على عدم وقوعه في امتناعه وإمكانه، فلا يُمكنُ للبشر أن يدُلَّ عليه غيره بأن يُحضِّره¹⁶³¹ بعينه في ذهن السَّامع بلفظٍ مُختصٍّ به على¹⁶³² ما شأنُ الأعلام، وتعلُّل ذاته تعالى بوجهٍ كُلِّيٍّ وإن كان كافياً في وَضْعِ الاسمِ لِخُصُوصِهَا¹⁶³³ وقصدِ تفهيمِهَا¹⁶³⁴ باعتبار ما لا بكنهها على ما نُقلَ عن الشَّريفِ العلامِ¹⁶³⁵، إلا أنَّ فائدةَ وضعِ¹⁶³⁶ العَلَمِ هي إحضارُ معناه المُشخَّصِ بعينه في ذهنِ السَّامعِ ابتداءً باسمٍ مُختصٍّ به على ما صرَّحوا به¹⁶³⁷، وهذه¹⁶³⁸ الفائدةُ لا تترتَّبُ على وضعه على النَّحوِ المذكورِ فلا وجهَ لارتكابه.

وإلى ما ذكرنا مُفصَّلاً أشارَ المُصنِّفُ مُجْمَلاً بقوله¹⁶³⁹: "فلا يُمكنُ أن يدُلَّ عليه بلفظٍ" حيثُ لم يُقل: لا يُمكنُ أن يُوضعَ له لفظٌ¹⁶⁴⁰ إشارةً إلى أنَّ المانعَ عدمُ إمكانِ إفادته بعينه لا عدمُ إمكانِ الوضعِ، فإنَّ قُلت: الإحضارُ المذكورُ لا يتحقَّقُ في جميعِ الأعلامِ كمن سَمَّى ولده الَّذي لم يرهُ بعدُ باسمِ زيد، قُلت: يكفي تحقُّقه في بعضِ الأوقاتِ والأحوالِ، وأمَّا تحقُّقه في جميعِ الأوقاتِ والأحوالِ فلم يدَّعه¹⁶⁴¹ أحدٌ؛ لأنَّ قولنا: كُلُّ عَلمٍ فهو لإحضارِ معناه بعينه في ذهنِ السَّامعِ باسمٍ مُختصٍّ مُطلقةً عامَّةً لا دائمةً.

[الدَّلِيلُ الثَّانِي عَلَى تَرْجِيحِ الْبِيضَاوِيِّ وَصِفِيَّةِ لَفْظِ الْجَلَالَةِ]

-
- 1631 ج: يحصره
1632 ب ج+ ما هو
1633 ج: بخصوصها
1634 ج: تفهيمها
1635 الايجي، شرح المواقف للجرجاني مع حاشيتي السيلكوتي والفتاري، ج 8، ص 209.
1636 ج: وضع فائدة
1637 عبد المتعال الصعدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، (الناشر: مكتبة الآداب، ط 17، 2005م) ج 1، ص 78
1638 ج: هذه
1639 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 26.
1640 ج- لفظ
1641 ج: يدعيه

قوله¹⁶⁴²: "ولأنه" إلى آخره دليل ثانٍ على ما اختاره، وتقريره أنه لو لم يكن وصفاً في أصله
 [46ظ] بل علماً لدل على مجرد ذاته المخصوصة، "ولو دل على مجرد ذاته المخصوصة لما أفاد ظاهراً
 قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الانعام: 3/6] معنى صحيحاً، فينتج: لو لم يكن في
 أصله وصفاً لما أفاد ظاهراً هذه الآية الكريمة معنى صحيحاً، ويلزمه أن يتوقف إفادة ظاهره معنى صحيحاً
 على كونه وصفاً في الأصل¹⁶⁴³.

أما الملازمة الأولى؛ فلأن ذلك هو مقتضى وضع العلم الشخصي، وأما الثانية فلأن حروف
 الجارة وضعت لإفضاء معنى الفعل إلى ما يليه، فلا بد أن يكون متعلقاً معنى حديثاً؛ ولأنه لا يظهر لقولنا
 وهو: زيد في الدار معنى صحيح يُعتد به¹⁶⁴⁴.

فإن قلت¹⁶⁴⁵: إن كثيراً من الآيات لا تُفيد ظواهرها معنى صحيحاً، فيُصرف عن الظواهر¹⁶⁴⁶
 وتؤول بما تُفيد معنى صحيحاً، فليكن مانحاً فيه كذلك، فعدم إفادة الظاهر معنى صحيحاً ليس محذور.
 قلت: قد تقرر في محله أن صرف النصوص عن ظاهرها¹⁶⁴⁷ من غير ضرورة تدعو إليه مما لا
 ينبغي أن يرتكب، بل يجب محافظة ظواهرها ما أمكن، وظاهر هذه الآية أن الظرف متعلق باسم الله،
 ومحافظة هذا الظاهر وعدم صرفه إلى خلافه موقوف على كون معناه¹⁶⁴⁸ مما يصلح لأن يكون متعلق
 الظرف، فيجب القول بأنه في الأصل وصف ولا أقل من أن يكون القول به أظهر¹⁶⁴⁹، وتعلقه بـ يعلم أو

¹⁶⁴² البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

¹⁶⁴³ ب- ويلزمه أن يتوقف إفادة ظاهره معنى صحيحاً على كونه وصفاً في الأصل / ج: أصله.

¹⁶⁴⁴ ب- به.

¹⁶⁴⁵ ج + فائدة في قولك ويلزمه أن يتوقف إفادة ظاهره معنى صحيحاً على كونه وصفاً في الأصل.

¹⁶⁴⁶ ب ج: الظاهر.

¹⁶⁴⁷ ب ج: ظواهرها.

¹⁶⁴⁸ ج: معنا.

¹⁶⁴⁹ ج+ أن ذلك عليه.

كونه ظرفاً مُستقراً خبراً، والله بدلاً أو خبراً ثانياً أو مُتعلّقاً به¹⁶⁵⁰ بملاحظة الوصف اللازم الخارج عن مفهومه معه كما في أسد عليّ ونعامه¹⁶⁵¹، وإن أفاد كلُّ منها معنى صحيحاً، إلا أنه خلاف الظاهر.

قال¹⁶⁵² المُصنّف في تفسير هذه الآية¹⁶⁵³: إنَّ الظرفَ "مُتعلّقٌ باسمِ الله، والمعنى هو المُستحقُّ"¹⁶⁵⁴ للعبادة فيهما، ثمَّ قال¹⁶⁵⁵: أو "بقوله: يَعْلَمُ سِرُّكُمْ وَجَهْرَكُمْ، والجملة خبرٌ ثانٍ، أو هي الخبرُ، والله بدلٌ، ويكفي لصحّة الظرفيّة كونُ المعلومِ فيهما كقولك: رميتُ الصيّدَ في الحرم: إذا كنتَ خارجَه، والصيّدُ فيه، أو ظرفٌ مُستقرٌّ وقعَ خبراً بمعنى: أَنَّهُ تَعَالَى لِكَمَالِ عِلْمِهِ بِمَا فِيهِمَا كَأَنَّهُ فِيهِمَا".

فأشارَ بتقديمِ بيانِ تعلقِ الظرفِ باسمِ الله باعتبارِ كونه بمعنى المُستحقِّ للعبادة إلى كونه ظاهرَ الآية / [46و]، وإلى إفادته معنى صحيحاً. ولَمَّا كَانَ يَرِدُ عَلَى تَعْلُقِهِ بِعِلْمِ أَنَّ عِلْمَهُ تَعَالَى لَا يَتَقَدَّرُ¹⁶⁵⁶ بِزَمَانٍ وَلَا مَكَانٍ، وَكَانَ يَرِدُ عَلَى كَوْنِهِ ظَرْفًا¹⁶⁵⁷ مُسْتَقَرًّا أَنَّهُ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنِ أَنْ يَكُونَ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَشَارَ إِلَى تَوْجِيهِ الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ¹⁶⁵⁸: "وَيَكْفِي لِصِحَّةِ الظَّرْفِيَّةِ" إِلَى آخِرِهِ وَالِى تَوْجِيهِ الثَّانِي بِقَوْلِهِ¹⁶⁵⁹: "بِمَعْنَى أَنَّهُ" إِلَى آخِرِهِ تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّ تَعْلُقَهُ بِهُمَا خِلَافُ الظَّاهِرِ يَحْتَاجُ فِي تَصْحِيحِهِ إِلَى تَأْوِيلٍ. فَمَا أَدَقَّ نَظْرَهُ.

فإنَّ قُلْتَ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْوَصْفِ بِهِ وَبَيْنَ تَعْلُقِ الظَّرْفِ بِهِ حَتَّى امْتِنَعَ الْأَوَّلُ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ فِي الْأَصْلِ وَصْفًا، وَجَازَ الثَّانِي بِذَلِكَ الْاعْتِبَارِ؟ قُلْتَ: يَكْفِي فِي تَعْلُقِ الظَّرْفِ رَائِحَةُ مِنَ الْفِعْلِ حَتَّى جَوَزُوا

1650 ب- به.

1651 ب ج- ونعامه.

1652 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج2، ص 154.

1653 ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرُّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ [سورة الأنعام (6): آية 3].

1654 ب: المستى.

1655 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج2، ص 154.

1656 ج: لا يتقيد.

1657 ب- ظرفا.

1658 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج2، ص 154.

1659 نفس المصدر، ج2، ص 154.

تعلُّقه بالضمير الرَّاجع إلى الحديث¹⁶⁶⁰، وأما الوصفُ فلا بُدَّ أن يدلَّ على معنى في متبوعه حينَ ما يُوصفُ به، ولا يكفي أنه كان في الأصلِ دالًّا على معنى في الغيرِ مع كونِ ذلك الأصلِ مهجوراً في الاستعمال كما في العَلَمِ الغالبِ.

[الدليلُ الثالثُ على ترجيحِ البيضاوي وصفيَّة لفظِ الجلالة]

[معنى الاشتقاق]

قوله¹⁶⁶¹: "ولأنَّ معنى الاشتقاق"1662 إلى آخره دليلٌ ثالثٌ على ما اختاره، وما ذكره من معنى الاشتقاق هو أحدُ معانيه، وتحقيقُ المقامِ وتوضيحُ المرامِ على ما ذكره سيِّدُ المُحقِّقين¹⁶⁶³ في حواشي مُختصرِ الأصول¹⁶⁶⁴: "هو أنَّ الواضعَ لمَّا وجدَ في المعاني ما هو أصلٌ يتفرَّع عنه معانٍ كثيرةٌ بانضمامِ زياداتٍ إليه" كمعنى الحدثِ المخصوصِ المُعبرِّ عنه بالضربِ؛ فإنَّه يتفرَّع عنه معنى الماضي والمستقبلِ والحالِ بانضمامِ اقترانه إلى أحدِ الأزمنةِ، ومعنى الأمرِ والنَّهي¹⁶⁶⁵ بانضمامِ طلبِ الفعلِ والتَّركِ إليه.

وهكذا في سائرِ تصاريفه عيَّنَ بإزائه حُرُوفاً مُعيَّنةً مثلُ (ض ر ب)، وأخذَ منها ألفاظاً كثيرةً

مُوافقةً له في الحُرُوفِ الأصولِ، وأصلُ المعنى بإزاء تلك المعاني المُتفرِّعة كلفظِ الضَّاربِ والمضروبِ

¹⁶⁶⁰ ب ج: الحدث.

¹⁶⁶¹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 26.

¹⁶⁶² الاشتقاق لغة هو: أَخَذَ شَيْقَ الشَّيْءِ وَهُوَ نَصْفُهُ، كَمَا فِي الْعُبَابِ، أما اصطلاحاً: أَخَذَ كَلِمَةً مِنْ كَلِمَةٍ، بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْكَلِمَتَيْنِ تَنَاسُبٌ فِي الْمَعْنَى وَالْحُرُوفِ وَالتَّرْتِيبِ. وقد عرَّفَ الجرجانيُّ الاشتقاق بأنه: "نوع لفظ من آخر بشرط تناسبهما معنيً وتركيباً، وتغايرهما في الصيغة بحرف أو حركة، وأن يزيد المشتق على المشتق منه بشيء، كضارب أو مضروب يوافق ضرباً في جميع ذلك". وعرفه الميداني قائلاً: أن تجد بين اللفظين تناسباً في المعنى والتَّركيبِ، فتردُّ أحدهما إلى الآخر. الرُّبَيْدِي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج25، ص522؛ الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج1، ص 208؛ ينظر: الجرجاني، عبد القاهر، المفتاح في الصرف، تحقيق: علي توفيق الحمد، (ط1)، لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1407هـ/1987م): ص62.

¹⁶⁶³ ب ج+ قدس سره.

¹⁶⁶⁴ المالكي، للإمام أبي عمر وعثمان بن الحاجب، شرح مختصر المنتهى الاصولي، شرحه العلامة القاضي عضد الدين عبد الرحمن الإيجي، وعلى المختصر الشرح حاشية العلامة سعد الدين التفتازاني، وحاشية السيد الشريف الجرجاني، وحاشية المحقق الشيخ حسن الهروي الفناري، وعلى المختصر وشرحه وحاشية السعد والجرجاني، حاشية الشيخ محمد ابو الفضل الوراق الجيزاوي، تحقيق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان) ج1، ص617.

¹⁶⁶⁵ أ: مطلب الاشتقاق عندهم، فائدة.

وضرب¹⁶⁶⁶، وغير ذلك على ما يقتضيه رعاية المناسبة بين الألفاظ والمعاني. وأكثر ما يُطلق عليه لفظ الاشتقاق هو هذا الأخذ، فإن اعتبر من حيث إنه صادر عن الواضع احتجنا إلى العلم به، فيعرف ح بحسب العلم كما قال¹⁶⁶⁷ الميداني¹⁶⁶⁸: "هو أن تجد بين اللفظين تناسباً في المعنى والتّركيب، فترد¹⁶⁶⁹ أحدهما إلى الآخر"، فيكون الحاصل من هذا التعريف / [47ظ] العلم بالاشتقاق، فكأنه¹⁶⁷⁰ قيل: العلم بالاشتقاق أن تجد بين اللفظين ذلك التّناسب، فتعرف ارتداد أحدهما إلى الآخر وأخذه منه.

وإن اعتبرناه من حيث يحتاج أحدنا إلى عمله عرفناه باعتبار العمل، فتقول: هو أن تأخذ من اللفظ لفظاً يناسبه في التّركيب فتجعله دالاً على معنى يناسب معناه، وقد يُطلق لفظ الاشتقاق على الموافقة المذكورة اللازمة للأخذ المذكور، وهو بهذا المعنى صفة قائمة باللفظ.

ويعرف ح بما ذكره المصنّف¹⁶⁷¹: "وهو كون أحد اللفظين" كالضرب وضرب "مشاركاً" أي: موافقاً "للآخر في" أصل "المعنى والتّركيب" أي: الحروف الأصول، ولا يتميز¹⁶⁷² المشتق عن المشتق

¹⁶⁶⁶ ب: ويضرب/ ج+ ويضرب.

¹⁶⁶⁷ الميداني، تأليف الشيخ الأوحّد صدر الأفاضل أبي الفضل، أحمد بن محمد الميداني، كتاب نزهة الطرف في علم الصرف، ويليّه النموذج في النحو، تأليف أستاذ الزمان، وفريد العصر والأوان، فخر خوارزم الشيخ العلامة محمد بن عمر الزنجشيري، وفي آخره الإعراب، تأليف إمام العربية أفضل المتأخرين جمال الدين أبي محمد، عبدالله بن يوسف بن هشام، (ط1، طبع بمطبعة الجوائب، قسطنطينية، 1299) ص5؛ الإيجي، عضد الدين عبد الرحمن، شرح مختصر المنتهى الأصولي للإمام أبي عمرو عثمان ابن الحاجب المالكي، وعلى المختصر والشرح/ حاشية سعد الدين التفتازاني، وحاشية السيد الشريف الجرجاني، وعلى حاشية الجرجاني/ حاشية الشيخ حسن الهروي الفناري، وعلى المختصر وشرحه وحاشية السعد والجرجاني/ حاشية الشيخ محمد أبو الفضل الوراق الجيزاوي، المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، (الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 2004 م) ج1، ص 611؛ المرادوي، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرادوي الدمشقي الصالحي الحنبلي، التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، المحقق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح (الناشر: مكتبة الرشد - السعودية / الرياض، ط2000، م1) ج2، ص 545.

¹⁶⁶⁸ هو أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني، ولد ونشأ في محلة في نيسابور اسمها ميدان زياد وإليها ينسب، شاعرٌ وأديب ولغوي وكتّاب، من أشهر تلاميذه يوسف بن طاهر الخوي، وله كتب عديدة منها مجمع الأمثال و «نزهة الطرف في علم الصرف» و «السامي في الأسامي» في اللغة، و «المهادي للشادي» في النحو. ينظر: الحموي، معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ج2، ص 512.

¹⁶⁶⁹ ج: فرد.

¹⁶⁷⁰ ج: مكانه.

¹⁶⁷¹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 26.

¹⁶⁷² ب: قوله ولا يميز رد على من قال لا بد في التعريف من قيد آخر ليفيد تمايزهما، فائدة.

منه في هذا المعنى، وإنما يتمايزان في الاشتقاق بمعنى الأخذ؛ فإنَّ الاشتقاقَ لَمَّا كان هو الأخذَ فيكونُ المشتقُّ هو المأخوذَ، والمُشتقُّ منه هو المأخوذُ منه، والسرُّ فيه أنَّ المُوافقةَ من الإضافات¹⁶⁷³ المُتوافقةِ الأطرافِ، فإذا تحققت بين الشَّيئينِ يكونُ كُلُّ منها مُوافقاً للآخر كالقُرْبِ والبُعْدِ مثلاً¹⁶⁷⁴ بخلافِ الأخذِ؛ فإنَّه من الإضافاتِ المُتخالفةِ الأطرافِ كالولادةِ؛ فإنَّ أحدَ طرفيها والدُّ والآخر مولود.

[أقسام الاشتقاق]

ثمَّ إنَّهم قسموا الاشتقاقَ¹⁶⁷⁵ إلى صغيرٍ وكبيرٍ وأكبرٍ¹⁶⁷⁶؛ لأنَّه إن اعتُبرَ فيه المُوافقةُ في الحروفِ الأصولِ مع التَّرتيبِ بينها كضربٍ من الضَّرْبِ فصغيرٌ، أو بدون التَّرتيبِ كجَبَدَ مِنَ الجُدْبِ فكبيرٌ¹⁶⁷⁷، اعتُبرتِ المُناسبةُ في الحروفِ الأصولِ أعمُّ من أن يكونَ بينها¹⁶⁷⁸ توافقٌ كُلاًّ أو بعضاً، أولاً يكونَ هناك مُوافقةٌ أصلاً، فأكبرُ كنعقَ من النَّهَقِ، وأرادَ المُصنِّفُ هاهنا القِسْمَ الأوَّلَ، والمُرادُ¹⁶⁷⁹ بالمشاركةِ في التَّركيبِ المُوافقةُ في الحروفِ الأصولِ مع التَّرتيبِ.

1673 أ: الإضافات المتوافقة الأطراف والإضافات المتخالفة الأطراف، فائدة.

1674 أ ب: فإذا تحقق بين الشئيين فكل منهما قريب من الآخر وكذلك البعيد فإن كل من طرفي بعيد من الآخر، فائدة.

1675 أ: يقسم الاشتقاق إلى صغير وإلى كبير وأكبر، فائدة.

1676 ومن علماء اللغة من قسمها إلى أربع أنواع الأول: الاشتقاق الصغير ويكون فيه المشتق يشترك مع المشتق منه في أصل المعنى، والحروف، والترتيب، نحو: ضرب ضارب، وهو أشهر الأنواع. الثاني: الاشتقاق الكبير (ويعرف أيضاً بالقلب) وفيه يشترك اللفظان (المشتق والمشتق منه) في أصل المعنى والحروف، دون ترتيبها، نحو: مدح وحمد، وجذب وجذب. النوع الثالث: الاشتقاق الأكبر ويكون الاشتراك بين اللفظين بالمعنى فقط؛ نحو: نعت ونعت، وهديل وهدير. أما الاشتقاق الرابع فهو الاشتقاق الكُبار (النحت) ويكون فيه المشتق مأخوذاً من كلمتين أو جملة. كقولك: حوقل في لا حول ولا قوة إلا بالله. ونحوها بسمل وحمدل... وهذا نحت فعلي، أي أشتق فعل من جملة. ويوجد أيضاً نحت اسمي كقولك جلمد من جلد وحمد، ونحت نسبي حيث يشتق من كلمتين أو أكثر شيئاً يشتق إليه كقول سيد مدحج:

وتضحك مني شيخة عبشمية كأن لم ترى قبلي أسيراً يمانياً.

فكلمة عبشمية نحت نسبي من: عبد شمس. نكري، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، (الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت، ط1، 1421هـ - 2000م) ج1، ص 83؛ الساريسي، الراغب الأصفهاني وجهوده في اللغة، ص 238؛ الزخشي، المفصل في صنعة الإعراب، ص 538.

1677 ب ج+ وإن.

1678 ج: بينهما.

1679 ج: فالمراد.

وقوله¹⁶⁸⁰: "وهو حاصل بينه وبين الأصول المذكورة" يريد أن المعنى المذكور للاشتقاق حاصل

بين لفظ الله وبين الأصول المذكورة فيما سبق في بيان أصله الاشتقائي، وهي أله بمعنى عبد أو أله بمعنى تحيّر إلى آخر ما ذكر هناك، فهو من قبيل الاستدلال بثبوت الحدّ على ثبوت الحدود كقولك: زيد إنسان؛ لأنّ معنى الإنسان/[47و]: الحيوان الناطق، وهو حاصل في زيد.

واعترض على المصنّف بأنّ هذا الدليل لا يُفيد المدعى، وهو كونه وصفاً، وإنما يُفيد كونه مشتقاً فجاز أن يكون اسماً مشتقاً، لا وصفاً مشتقاً كالإله؛ فإنّ صاحب الكشاف ذهب إلى أنّه اسم مشتق، لا صفة كما سلف، وكأسماء الزمان والمكان والآلة؛ فإنّها مشتقات، وليست أوصافاً عندهم لما أنّ الذات المأخوذة في مفهومات تلك الأسماء مُتعيّنة نحو تعيّن، بخلاف الوصف؛ فإنّ الذات فيه لا بُدّ وأن يكون مُبهمه صرفة.

وأيضاً القائل بأنّه علم مُرتجل يُنكر اشتقاقه، فلا يُسلم حصول معنى الاشتقاق فيه، فلا يقوم¹⁶⁸¹ حجة عليه، وجوابه أنّه قد ثبت بالدلائل القطعية المذكورة أنّه مشتق، فلا يُتصور كونه علماً ابتداءً؛ للتناهي بين كون اللفظ علماً شخصياً وبين كونه مشتقاً؛ لأنّ الأوّل من أقسام ما مدلوله جزئي حقيقي، والثاني من أقسام ما مدلوله كلي، وهذا مُصرّح به¹⁶⁸² في الرسالة الوضعية¹⁶⁸³.

فدار الأمر بين كونه اسماً مشتقاً وبين كونه وصفاً مشتقاً، والأوّل مُنتفٍ لما صرّحوا من أنّ الذات المُعتبرة في الاسم المُشتق الذي لا يكون وصفاً مُتعيّنة تعيّن ما غير باقية على صرافة إبهامها كما

1680 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 26.

1681 ج: يتقدم.

1682 ج- به.

1683 السمرقندي، أبو القاسم بن أبي بكر، شرح الرسالة الوضعية العضدية (تاريخ النسخة 14هـ) لوحة 7ظ.

في الوصف¹⁶⁸⁴، ومعلوم أنه لا يتعين أصلاً بحسب الوضع في مفهوم الأصل الاشتقائي للفظ الله؛ فإنه على تقدير اشتقاقه من آله¹⁶⁸⁵ بمعنى عبد مثلاً مفهومه بحسب أصل¹⁶⁸⁶ الوضع المعبود كائناً ما كان¹⁶⁸⁷، فتعين كونه وصفاً مشتقاً، فحاصل هذا الدليل أنه مشتق من الأصول المذكورة، ومثل هذا المشتق وصف.

أما الأول؛ فلحصول معنى الاشتقاق فيه، وأما الثاني؛ فلأن اشتقاقه من الأصول المذكورة يدُل على أن¹⁶⁸⁸ الذات المُعتبرة في مفهومه الأصلي مُبهمة صِرفة فيكون وصفاً؛ فذلك ما كنا نبع، على أن المُدعى أن كونه وصفاً أظهر، فيكفي فيه الظن بوصفيته، والدليل يُفيد، والقول بأن المُدعى نفي كونه علماً للذات البحث، لا إثبات وصفيته، وأن هذا للدليل¹⁶⁸⁹ يُفيد هذا المُدعى مما ياباه الطبع السليم¹⁶⁹⁰.

المطلب الرابع: القول الرابع (لفظ الجلالة أصله لاها)

قوله¹⁶⁹¹: "وقيل أصله لاها" هذا هو رابع / [48ظ] الأقوال التي ذكرها المُصنّف¹⁶⁹² أي:

قيل: أصل الله لاها بآلف في آخره باللُّغة السِّريانية¹⁶⁹³، ومعناه: مَنْ لَهُ القُدرة، وقال الإمام¹⁶⁹⁴: زعم

¹⁶⁸⁴ ينظر: الفراهيدي، كتاب العين، ج4، ص91، مادة (آله). والزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، اشتقاق أسماء الله، تحقيق: عبد الحسين المبارك، (ط2، لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1406هـ/1986م): ص28. والتعليق، أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق مجموعة من الباحثين، (ط1، السعودية، جدة، 1436هـ/2015م): ج2، ص290.

¹⁶⁸⁵ ينظر: الزمخشري، محمود بن عمر: الكشاف: ج1، ص5.

¹⁶⁸⁶ ب- أصل.

¹⁶⁸⁷ ب: كان.

¹⁶⁸⁸ ب- أن.

¹⁶⁸⁹ ب ج: الدلائل.

¹⁶⁹⁰ ب ج + قوله.

¹⁶⁹¹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص26.

¹⁶⁹² و خلاصة الأقوال الأربعة:

القول الأول: أن لفظ الجلالة "الله" اسم مشتق

القول الثاني: أنه اسم علم مرتجل

بعضهم أهما عِبْرِيَّةٌ أو سُريانيَّةٌ، إذ هم يقولون: لاها رحماناً رحيماً ويقولون: رُوحاً وقُدُسا ونُورا في رُوح
وقُدُس¹⁶⁹⁵ ونور "فَعْرَب" أي: نُقل إلى اللُغة العِربيَّة: بأن تَصَرَّفوا فيه "بِحذف الألف" عن الآخر؛
للتخفيف كما فعلوا ذلك في رُوح ونور وقُدُس "وإدخال اللام" أي: لام التَّعريف "عليه" فصارَ (الله).

وإنما أحرَّ هذا القولَ ومرَّضه؛ لأنَّه قولٌ بوقوعِ كَلِمَةٍ غيرِ عِربيَّةٍ كثيرة الاستعمال في القرآن العِربيِّ
بلا دليلٍ يدلُّ عليه وداع¹⁶⁹⁶ يقتضيه بمجرَّد المشابهة اللَّفظيَّة، وذلك مُستبعدٌ جدًّا.

[تفخيمُ اللام في لفظِ الجلالة "الله"]

قولُه¹⁶⁹⁷: "وتفخيمُ لامه"¹⁶⁹⁸ أي: تغليظ لام لفظِ الله بمعنى تسمينها في التلُّظ فهو ضدُّ
الرَّقيق¹⁶⁹⁹، وقد يُطلقُ التَّفخيمُ على تركِ الإمالة وعلى إمالة الألف نحو مخرجِ الواو كما في الصَّلوة والزَّكوة،
وهذا التَّفخيمُ "إذا انفتح ما قَبَله" أي¹⁷⁰⁰: قَبْل لفظِ الله نحو¹⁷⁰¹ ﴿قل هو الله﴾¹⁷⁰² "أو انضمَّ" نحو

القول الثالث: أنه وصف (وهذا القول الذي رجحه الإمام البيضاوي).

القول الرابع: أنه لفظ أجنبي ثم عُرِّب.

ويرى الباحث: إن الذي يبدو -والله اعلم- رجحان القول الأول، أي أنه مشتق، بدليل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ ۗ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام: 3]، فإن "في السموات" متعلق بلفظ الجلالة، يعني: وهو المألوه في السموات وفي الأرض.
ومعنى "الله" الإله، وإله بمعنى مألوه، أي معبود.

¹⁶⁹³ قيل في لفظ الجلالة أنه ليس بعربي، إنما العرب اخذته من السريانية أو العبرانية. نقل أبو حيان عن أبو يزيد البلخي أنه قال: "هو
أعجمي، فإن اليهود والنصارى يقولون لها" لكنه استغرب قوله فاسبق نقله قائلاً: "ومن غريب ما قيل: إن أصله لها بالسريانية فعرب" أيضاً قال الأصفهاني في كتاب مفردات غريب القرآن: "وأصل اللات الاله، فحذفوا منه الهاء، وأدخلوا التاء فيه، وأثوه تنبيها على قصوره
عن الله تعالى، وجعلوه مختصاً بما يتقرب به إلى الله تعالى في زعمهم". أي يرجع لفظ اللات إلى أصل عربي هو أله وأن الهاء حذفت وأثوه
بالتاء. يرى الباحث أن لفظ الجلالة من الألفاظ العربية، وأصله إله، فهو ليس من اللغة الآرامية، أو السريانية. والله اعلم. الاندلسي، البحر
المحيط في التفسير، ج 1، ص 28. الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن،
المحقق: صفوان عدنان الداودي، (الناشر: دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، ط 1، 1412هـ) ص 749.

¹⁶⁹⁴ السيوطي، نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي، ج 1، ص 144.

¹⁶⁹⁵ أ: القدس، وهو خطأ.

¹⁶⁹⁶ ج: ولا داع.

¹⁶⁹⁷ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 26.

¹⁶⁹⁸ ج: لأنه.

¹⁶⁹⁹ ب ج: التزيق.

¹⁷⁰⁰ ب ج + ما.

رحمة الله "سنة" أي: طريقةً مسلوكة توارثتها الخلف من¹⁷⁰³ السلف؛ لما في تفخيم اللام تعظيم للاسم
المقتضي لتعظيم المسمى وفرق بينه وبين لفظ¹⁷⁰⁴ اللات، ولأن التلطف¹⁷⁰⁵ بالمفحّم لاستلزامه توجّهاً
أكثر وتحمّماً¹⁷⁰⁶ أوفر يوجب الثواب، وأما إذا انكسر ما قبله فلا يفحّم، "وقيل: يفحّم مطلقاً" أي:
سواء انفتح ما قبله أو انضمّ أو انكسر. القائل صاحب الكشاف، حيث قال¹⁷⁰⁷: "فإن قلت: 1708
هل يفحّم لأمه؟ قلت: نعم قد ذكر الزجاج¹⁷¹⁰ أن تفخيمها سنة"، وأما مرّضه لما قال قيس
سره¹⁷¹¹: وهو أنه "اعترض عليه بأنه يدلّ على جريان التفخيم في اللام مطلقاً ولا تفخيم بعد الكسر
اتفاقاً لاستثقال علو التفخيم بعد استثقال¹⁷¹² الكسرة"، ثم قال¹⁷¹³: "وأجيب بأنّ السؤال عن جريانه
على سنن الاستقامة، أو تولّده من تحريفات العامة¹⁷¹⁴، لاعتنا محلّه؛ لشهرته، فأجاب بصحّته وأنه سنة"
انتهى.

1701 ج- نحو.

1702 ب ج+ أحد.

1703 ب ج: عن.

1704 ج- لفظ.

1705 ج: التعليل.

1706 ب ج: وتحمّماً.

1707 الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص6.

1708 ج- فإن قلت.

1709 ج- قلت.

1710 هو أبو إسحاق، إبراهيم بن محمد بن السري بن سهل الزجاج البغدادي، المتوفى 310هـ، شاعر ولغوي وعالم، من شيوخه: المبرد
وثعلب، ومن تلامذته: أبو العباس بن ولاد التميمي، أبو علي الفارسي، أبو جعفر النحاس، ومن مصنفاته: تفسير أسماء الله الحسنى،
العروض، الاشتقاق. ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج1، ص49؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج11،
ص222.

1711 الجرجاني، حاشية على الكشاف للزمخشري، ج1، ص163.

1712 أ: تسفل، وما أثبتته: من القول الأصلي، استثقال وهو الصواب.

1713 الجرجاني، حاشية على الكشاف للزمخشري، ج1، ص163.

1714 أ: العوام، وما أثبتته: من القول الأصلي، العامة وهو الصواب.

قوله¹⁷¹⁵: "وَحَذَفُ أَلِفِهِ" واعلم أن الألف التي بين الهاء واللام¹⁷¹⁶ من لفظ الله بما أوجبوا حذفه

خطاً فرقاً بينه وبين اللات / [48و] في الخط؛ فإن منهم من يتلفظ به في الوقف مقلوباً تاؤه هاءً، ويكتبه كذلك على وفق التلفظ به، ولكن حذفه في التلفظ كأن يقال بـ "لحن" أي: خطأ في القراءة.

وقوله¹⁷¹⁷: "تفسد به الصلاة" صفة لقوله¹⁷¹⁸: "لحن"، فائدتها الاحتراز عن لحن لا تفسد به

الصلاة؛ لأنها لا تفسد بكل لحن¹⁷¹⁹، وإنما كان هذا لحناً مُفسداً للصلاة؛ لأن الألف جزء من اسم الله الذي هو جزء من الفاتحة في الموضعين في "بسم الله"، وفي "الحمد لله"، وانتفاء الجزء يوجب انتفاء الكل فيكون صلاة بلا فاتحة، لكن هذا على مذهب المصنّف.

¹⁷¹⁵ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 26.

¹⁷¹⁶ ب ج: اللام والهاء.

¹⁷¹⁷ ج- وقوله،/ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 26.

¹⁷¹⁸ نفس المصدر ج1، ص 26.

¹⁷¹⁹ قال أكثر الفقهاء إلى أن اللحن في قراءة الفاتحة بالصلاة يبطلها وذلك إذا كان عمداً. واختلفوا في حكمه إذا كان في غير الفاتحة أو لم يعتمد. قال المالكية إن اللحن إن لم يكن متعمداً لا يفسد الصلاة سواء كان بالفاتحة أو غيرها. قال الدسوقي في حاشيته على الشرح الكبير في الفقه المالكي: "وَحَاصِلُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْأَجْنَ إِذَا كَانَ عَامِداً بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَصَلَاةُ مَنْ خَلْفَهُ بِاتِّفَاقٍ وَإِنْ كَانَ سَاهِبًا صَحَّحَتْ بِاتِّفَاقٍ وَإِنْ كَانَ عَاجِزًا طَبَعًا لَا يَقْبَلُ التَّعْلِيمَ فَكَذَلِكَ لِأَنَّهُ أَلْكُرُ وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا يَقْبَلُ التَّعْلِيمَ فَهُوَ مَحَلُّ الْخِلَافِ سِوَاءَ أَنْ يَكُنْهُ التَّعْلِيمُ أَمْ لَا وَسِوَاءَ أَنْ يَكُنْهُ الْإِقْتِدَاءُ بِمَنْ لَا يَلْحَنُ أَمْ لَا وَإِنْ أُرْجِحَ الْأَقْوَالُ فِيهِ صِحَّةُ صَلَاةِ مَنْ خَلْفَهُ وَأُخْرَى صَلَاةُ هُوَ لَا يَتَّقَى اللَّحْمِيَّ وَابْنُ رُشْدٍ عَلَيْهِ وَأَمَّا حُكْمُ الْإِقْتِدَاءِ عَلَى الْإِقْتِدَاءِ بِاللَّاحِنِ فَبِالْعَامِدِ حَرَامٌ وَبِالْأَلْكُرِيِّ جَائِزٌ وَبِالْجَاهِلِيِّ مَكْرُوهٌ إِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يَقْتَدِي بِهِ وَإِلَّا فَحَرَامٌ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ النَّقْلُ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ اللَّحْنِ الْجَلِيِّ وَالْحَقِيْقِيِّ فِي جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ". وأصح الأقوال عندهم: أن الصلاة لا تبطل بلحن في القراءة ولو بالفاتحة، وإن غير اللحن المعنى، وعلى من يصلي في جماعة إن وجد من يحسن القراءة فلا يجوز للمقتدي أن يصلي خلف اللاحن فيأثم. أما الشافعية والحنابلة فقالوا في لحن الإمام وجواز الصلاة خلفه: إن كان اللحن لا يغير المعنى كرفع الهاء في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ فتكون إمامته مكروهة - كراهة تنزيهية-، وتصح صلاته والاعتداء به. وقال الحنفية: تفسد الصلاة باللحن الذي يغير المعنى تغييراً فاحشاً حيث يكون اعتقاده كفرةً سواء وجد مثله في القرآن أم لا. كما جاء عن الشرواني في حاشيته على تحفة المحتاج في الفقه الشافعي: "قوله: (فإن غير المعنى الخ) خرج به ما لو لحن لنا لا يغير المعنى كفتح النون من مالك يوم الدين، فإن كان عامداً عالماً حرم ولم تبطل به صلاته، وإلا فلا حرمة ولا بطلان، ومثله فتح دال نعبد، ولا تضر زيادة ياء بعد كاف مالك، لأن كثيراً ما تتولد حروف الإشباع من الحركات ولا يتغير بها المعنى. انتهى". الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، (الناشر: دار الفكر، د.ط، د.ت) ج1، ص ٣٢٩؛ الهيثمي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، روجعت وصححت: على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء، (الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، د.ط، ١٣٥٧ هـ - ١٩٨٣ م) ج2، ص ٣٨.

وأما عند الأئمة الحنفيّة فيجوزُ الحذفُ عند الوقوف¹⁷²⁰، ولكنَّ إثباته أفصحُ صرَّح به في التيسير¹⁷²¹ وكما تفسدُ به الصلَاة "لا ينعقدُ به صريحُ اليمين" أيضاً¹⁷²²، وهو الذي لا يُحتاج فيه إلى التبيّة، بل ينعقدُ بمجردِ اللَّفظِ، وإمّا لا ينعقدُ به صريحُه لوجوبِ وجودِ الاسمِ فيه ولم يوجد.

قال الغزالي¹⁷²³: "ولو قال: بله، على قصدِ التلبُّس¹⁷²⁴، وهو الرُّطوبةُ فليس بيمين، وإن نوى به اليمينَ انعقدَ، ومُحَلِّ حَذْفِ الألفِ على اللَّحن".

"وقد جاءَ لِضَرُورَةِ الشَّعْرِ"، وفاعِلٌ (جاء) قوله¹⁷²⁵: "ألا لا باركَ اللهُ¹⁷²⁶ في سُهَيْلٍ¹⁷²⁷" أي: جاء هذا المِصْرَعُ بِحَذْفِ أَلِفِ (الله) فيه، وإن كان لحناً لأجلِ الضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ؛ فَإِنَّ الضَّرُورَاتِ تُبِيحُ المَحْظُورَاتِ¹⁷²⁸، والمِصْرَعُ الثَّانِي: "إذا ما اللهُ باركَ في الرِّجالِ"، ومَحَلُّ الاستِشْهادِ وهو المِصْرَعُ الأوَّلُ، وسُهَيْلٌ اسمُ رجلٍ يدعُو الشَّاعِرُ عليه، ويقولُ: إذا جعلَ اللهُ الرِّجالِ ذا بركةٍ فلا يجعلُ اللهُ سُهَيْلاً ذا بركةٍ.

¹⁷²⁰ ب ج: الوقف/ ينظر: العيني، محمود بن أحمد بن موسى، البناية شرح الهداية، (ط1، لبنان، بيروت، دار الكتب العلميّة، 1420هـ/2000م): ج11 ص546. والحصفي، محمد بن علي، الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، (ط1، لبنان، بيروت، دار الكتب العلميّة، 1423هـ/2002م): ص281. وابن عابدين، محمد أمين بن عمر، ردّ المختار على الدر المختار، (ط2، مصر، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1386هـ/1966م): ج3، ص720.

¹⁷²¹ ينظر: الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، التيسير في القراءات السبع، تحقيق: أوتو تريبزل، (ط2، لبنان، بيروت، دار الكتاب العربي، 1404هـ/1984م): ص60. والمالقي، عبد الواحد بن محمد، الدر النثير والعذب المنير، تحقيق: أحمد عبد الله المقرئ، (د.ط، السعودية، جدّة، دار الفنون، 1411هـ/1990م): ج4، ص162.

¹⁷²² ب- أيضاً

¹⁷²³ الغزالي، حجة الاسلام أبو حامد محمد بن محمد، الوجيز في فقه مذهب الامام الشافعي، قدم له وضبطه طارق فتحي السيد، ويليهِ التذنيب في الفروع على الوجيز للغزالي، لشيخ الاسلام عبد الكريم بن محمد الرفاعي، تحقيق احمد فريد المزيدي (دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، 1971م) ج1، ص468.

¹⁷²⁴ ج: تلبيس

¹⁷²⁵ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

¹⁷²⁶ ب- الله

¹⁷²⁷ ألا لا باركَ اللهُ في سُهَيْلٍ إذا ما اللهُ باركَ في الرِّجالِ. البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج10، ص341؛ ابن سيده، المخصص، ج5، ص224.

¹⁷²⁸ ب: المحذورات

المَبْحَثُ الخَامِسُ: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾

المَطْلَبُ الأوَّلُ: تحقيقُ لفظي الرَّحْمَنِ والرَّحِيمِ

قوله¹⁷²⁹: "الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ اسمان بُنِيَا للمبالغة"¹⁷³⁰ قال¹⁷³¹ في الكشَّاف: "الرَّحْمَنُ فعْلان من رَجَمَ كغَضبانَ وسكرانَ من غَضِبَ وسَكِرَ، وكذلك الرَّحِيمُ فَعِيلٌ منه كمريض وسَقِيمٌ مِنْ مَرَضَ وسَقِمَ". ثم قال¹⁷³²: "وفي الرَّحْمَنِ مِنَ المبالغةِ ما ليس في الرَّحِيمِ" والمُصَنَّفُ عدلٌ عنه؛ لأنَّه¹⁷³³ يُوهِمُ أَنَّ صِغَةَ فعْلانٍ وفَعِيلٍ مِنَ الصَّيغِ الموضوعةِ للمبالغةِ كفعال¹⁷³⁴ مثلاً وليس كذلك، وإلا لدلَّ كُلُّ منهما في جميع المواجِدِ على المبالغةِ، والثَّالِثي¹⁷³⁵ باطل؛ فَإِنَّ عطشان وسَقِيمٌ ومريضٌ إِثْمًا يدلُّ على مُجَرَّدِ الثُّبوتِ مِنْ غيرِ مبالغةِ، وتوضيحهُ / [49ظ] كما أَنَّ المادَّةَ أعني الحروفَ الأَصْلِيَّةَ في الأفعالِ والمُشتَقَّاتِ موضوعةٌ

¹⁷²⁹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 27.

¹⁷³⁰ "الرحمن" و"الرحيم" من أسماء الله تعالى الحسنى، وهما مشتقان من الرحمة، ورغم أن كليهما مشتق من الرحمة إلا أن بينهما فروق ومنها: أولاً: اختلافهما بالوزن، "الرحمن" على وزن فعْلان، و"الرحيم" على وزن فَعِيل، فاسم الرحمن أشد مبالغة من الرحيم. لأنَّ زيادةَ البناءِ تُدلُّ على زيادةِ المعنى.

ثانياً: الرحمن خاصاً بالله تعالى، قال الحسن البصري: "الرحمنُ اسمٌ مُتَّبِعٌ لا يُسَمَّى به غيرُ الله". أما الرحيم فيسمى به غيره. كقوله تعالى عن نبينا عليه الصلاة والسلام: ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: 128]. وهذا الفرق هو أحد وجوه تقديم الرحمن على الرحيم.

ثالثاً: إن اسم "الرحمن" دال على الصفة الذاتية (أي من الصفات التي لا تنفك عنه سبحانه)، أما اسم "الرحيم" دال على الصفة الفعلية (أي من الصفات المتعلقة بالمشيئة، إن شاء الله سبحانه اتصف بها، وإن لم يشأ لم يتصف بها). قال ابن القيم رحمه الله: "إن الرحمن دالٌّ على الصفة القائمة به سبحانه، والرحيم دالٌّ على تعلُّقها بالمرحوم، فكان الأوَّلُ للوصف، والثاني للفعل، فالأوَّلُ دالٌّ على أن الرحمةَ صفتُهُ، والثاني دالٌّ على أنه يَرَحِمُ خلقه برحمته".

رابعاً: إن "الرحمن" عام وشامل فهو يعم المؤمن والكافر، بدليل قوله تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: 156]، وقوله: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: 7]. أما "الرحيم" فهو خاص بالمؤمنين قال تعالى: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: 43]. وهنا التقديم أفاد الحصر، أي كان بالمؤمنين لا بغيرهم رحيماً.

¹⁷³¹ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص6.

¹⁷³² نفس المصدر، ج1، ص6.

¹⁷³³ ج: لأهم.

¹⁷³⁴ ج: وفعال.

¹⁷³⁵ ج: والثاني.

للحدثِ المخصوصِ في ضِمْنِ أيِّ¹⁷³⁶ صيغةٍ وهيئةٍ كانت الضاد والراء والباء؛ فإنه يدلُّ على الحدثِ المخصوصِ سواءً عبَّرَ عنه بصيغةِ الماضي أو المضارع أو اسمِ الفاعل أو اسمِ المفعول وغير¹⁷³⁸ ذلك كذلك صيغتها¹⁷³⁹ وهيئتها أيضاً موضوعاً لمعانٍ مخصوصةٍ في ضِمْنِ أيِّ مادَّةٍ كانت كهيئةِ فَعَلٍ بالفتحاتِ الثلاثِ؛ فإنَّها تدلُّ على اقترانِ الحدثِ بالزَّمانِ الماضي في أيِّ مادَّةٍ كانت مثل ضربٍ ونصرٍ وقتلٍ وغيرها، وكذلك صيغةُ اسمِ¹⁷⁴⁰ الفاعلِ لِمَنْ¹⁷⁴¹ قامَ به الفِعْلُ على وجهِ الحدوثِ، وصيغةُ المفعولِ لِمَنْ وقعَ عليه الفِعْلُ، سواءً كان في مادَّةِ الضَّرْبِ أو النَّصْرِ أو القتلِ.

فَمِنْ صِيغِ المُشْتَقَّاتِ ما وُضِعَ لِمَنْ قامَ به الحدثُ على وجهِ الثُّبوتِ لا الحدوثِ، وهو الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ، ومنها¹⁷⁴² ما وُضِعَ للمبالغةِ في الفِعْلِ، ولكُلِّ من المبالغةِ والصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ صيغٌ مختلفةٌ¹⁷⁴³، فصيغةُ فَعَّالٍ كَعَلَّامٍ، وفَعُولٍ كَعَفُورٍ، ومِفْعَالٍ كَمِقْدَامٍ¹⁷⁴⁴، وفَعِيلٍ كَفِسِّيْقٍ موضوعَةٌ للمبالغةِ في أيِّ مادَّةٍ كانت، وصيغةُ فَعَلٍ كَحَسَنٍ، وفَعِلٍ كَحَشِنٍ، وفَعْلانٍ كَعَطْشانٍ صفةٌ مُشَبَّهَةٌ، وأَمَّا فَعِيلٌ فتارةً يبيِّهُ صِفَةً مُشَبَّهَةً مثل مَرِيضٍ وسَقِيمٍ، وتارةً للمبالغةِ مثل عليمٍ، فَعِلِمٌ أَنَّ ما أوهمه كلامُ الكَشَّافِ مِنْ كَوْنِ فَعْلانٍ

1736 ب- أي.

1737 ب ج- اسم.

1738 ب: أو غير.

1739 ب ج: صيغها.

1740 ب ج- اسم.

1741 ج: كمن.

1742 ج: هاهنا.

1743 إن صيغ المبالغة تشترك مع الصفة المشبهة ببعض الأوزان ك(فَعِيلٍ)، يمكن التمييز بينهما بأصل الصفة، حيث تشتق صيغة المبالغة من الفعل المتعدي نحو: سميع من الفعل المتعد سمع، أما الصفة المشتقة فإنها تؤخذ من الفعل اللازم نحو: كريم من الفعل اللازم كرم. وأيضاً يمكن التمييز بينهما من دلالة الصفة فصيغة المبالغة تدل على كثرة وقوع الفعل من الفاعل، وأما الصفة المشبهة فهي اتصاف الفاعل بصفة ملازمة له. وأيضاً قيل في الرحيم تكون صيغة مبالغة إذا أخذت من (رَحِم) بكسر الحاء فيها، وهو فعل متعد، وتصير صفة مشبهة إذا أخذت من (رَحِم) بضم الحاء، وهو فعل لازم. جاء في شرح ابن عقيل: "الصفة المشبهة لا تصاغ من فعل مُتَعَدٍ، فلا تقول: زيدٌ قاتلُ الأبِ بكَراً تريد قاتلُ أبوه بكَراً، بل لا تصاغ إلا من فعل لازم، نحو: طاهر القلبِ وجميل الظاهرِ، ولا تكون إلا للحال، وهو المراد بقوله: لحاضرٍ فلا تقول: زَيْدٌ حَسَنُ الوجهِ غَدًا، أو أمس" ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج3، ص 141.

1744 ج: ومقدام.

وفعيل من صَيِّغِ الْمُبَالِغَةِ ليس بسديد، وأنَّ ما يُبْنَى¹⁷⁴⁵ في بَعْضِ الْمَوَادِّ الْمَخْصُوصَةِ لِإِفَادَةِ الْمُبَالِغَةِ كما فيما نَحْنُ فيه فهو من حُصُوصِ الْمَادَّةِ لَا مَدْلُولِ الصِّيغَةِ؛ لَعَدَمِ اطِّرَادِهِ.

فَعَدَلَ الْمُصَنِّفُ عَنْهُ إِلَى قَوْلِهِ¹⁷⁴⁶: "اسْمَانِ بُنْيَا لِلْمُبَالِغَةِ"؛ لِيَكُونَ أْبَعَدَ مِنْ ذَلِكَ الْوَهْمِ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ

بِالاسْمِ الْمَعْنَى الْأَعْمَ الْمُقَابِلَ لِلْفِعْلِ وَالْحَرْفِ، لَا الْمَعْنَى الْأَخْصَّ الْمُقَابِلَ لِلصِّفَةِ، وَالاسْمُ بِالْمَعْنَى الْأَعْمِ بِمَا هُوَ اسْمٌ لَا يَدُلُّ صِيغَتُهُ وَهَيْئَاتُهُ عَلَى أَمْرٍ وَرَاءَ مَدْلُولِ مَوَادِّهِ¹⁷⁴⁷، فَضْلاً عَنِ الدَّلَالَةِ عَلَى الْمُبَالِغَةِ.

وَلَمْ يَثُلْ أَيْضاً "وُضِعَا لِلْمُبَالِغَةِ"؛ لِأَنَّ الْمُتَبَادِرَ أَنَّ اللَّامَ حَ صِلَةُ الْوَضْعِ، لَا لِلْأَجْلِ¹⁷⁴⁸، بِخِلَافِ

(بُنْيَا) / [49و] لِفَلَانِ¹⁷⁴⁹، فَإِنَّهَا لِلْأَجْلِ، فَالْمَعْنَى أَكْثَرُ اسْمَانِ بُنْيَا أَي: أَخِذَا وَاشْتُقَّا لِإِفَادَةِ الْمُبَالِغَةِ بِمَعُونَةِ

الْمَقَامِ وَخُصُوصِ الْمَادَّةِ، وَليست بِصِيغَتَيْنِ دالَّتَيْنِ¹⁷⁵⁰ يَهَيِّئُهُمَا عَلَى الْمُبَالِغَةِ بِأَنَّ تَكُونَ الْمُبَالِغَةُ مَدْلُولَ

الْهَيْئَةِ كَمَا أَوْهَمَهُ عِبَارَةُ الْكَشَّافِ حَيْثُ عَبَّرَ عَنْهُمَا بِوُزْنِهِمَا وَصِيغَتِهِمَا، فَقَوْلُهُ¹⁷⁵¹: "مِنْ رَجَمٍ" مُتَعَلِّقٌ

بِقَوْلِهِ¹⁷⁵²: "بُنْيَا" أَي: هُمَا اسْمَانِ أَخِذَا مِنْ رَجَمٍ لِإِفَادَةِ الْمُبَالِغَةِ.

ثُمَّ إِنَّ¹⁷⁵³ قُدِّسَ سِرُّهُ قَالَ فِي شَرْحِ الْكَشَّافِ¹⁷⁵⁴: "فَإِنْ قُلْتَ: الرَّحْمَنُ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ فَلَا يُشْتَقُّ إِلَّا

مِنْ فِعْلٍ لَازِمٍ، فَكَيْفَ اشْتَقَّ مِنْ رَجَمٍ وَهُوَ فِعْلٌ مُتَعَدٍّ، وَأَمَّا الرَّحِيمُ فَإِنْ جُعِلَ صِيغَةً مُبَالِغَةٍ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ

سَيَبُوهُ فِي قَوْلِهِمْ: هُوَ رَحِيمٌ فَلَاناً فَلَا إِشْكَالَ، وَإِنْ جُعِلَ صِفَةً مُشَبَّهَةً كَمَا يُشْعِرُ بِهِ تَمَثُّلُهُ بِمَرِيضٍ وَسَقِيمٍ

يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ السُّؤَالُ أَيْضاً؟ قُلْتَ: الْفِعْلُ الْمُتَعَدِّيُّ قَدْ يُجْعَلُ لَازِماً بِمَنْزِلَةِ الْغَرَايِزِ فَيُنْقَلُ إِلَى فِعْلِ بَضْمِ الْعَيْنِ،

1745 ج: بني

1746 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 27.

1747 ج: مادته

1748 ب: لأجل

1749 ب: للفلان/ ج: للفلان

1750 ج: ليسا بصفتين دالين

1751 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 27.

1752 نفس المصدر، ج1، ص 27.

1753 ب: إنه

1754 الجرجاني، حاشية على الكشاف للزمخشري، ص 164.

تَمَّ يُشْتَقُّ مِنْهُ الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ، وَهَذَا مُطَرِّدٌ فِي بَابِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ، نَصَّ عَلَيْهِ فِي صَرْفِ الْمَفْتاحِ، وَذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي الْفَائِقِ فِي فَقِيرٍ وَرَفِيعٍ "انتهى.

وَنُقِلَ عَنْهُ قُدِّسَ سِرُّهُ فِي الْحَوَاشِي 1755: "فَإِنْ قُلْتِ: إِذَا جُعِلَ الْمُتَعَدِّي لَازِمًا فَمَا الْحَاجَةُ إِلَى نَقْلِهِ إِلَى فُعْلٍ بِضَمِّ الْعَيْنِ؟ قُلْتِ: لِإِفَادَةِ الْمُبَالَغَةِ؛ لِأَنَّهَا تَحْصُلُ مِنْ جَعْلِ الْمُتَعَدِّي بِمَنْزِلَةِ الْغَرَايِزِ وَمَا فِي حُكْمِهَا".

أقول: توضيحه أن معنى رَجَمَ على تقدير جعله لازماً فِعْلُ الرَّحْمِ، وَالْمَقْصِدُ 1756 ليس إلا أن ثبوتَه كَثْبُوتِ الْغَرَايِزِ، أَي: الْأُمُورِ الطَّبِيعِيَّةِ اللَّازِمَةِ كَالْحُسْنِ وَالْقُبْحِ، وَمَا فِي حُكْمِهَا مِمَّا صَارَ مَلَكَةً، فَعِلْمُ أَكْثَرِهَا مَأْخُودَانِ مِنْ رَحْمٍ بِضَمِّ الْعَيْنِ وَهُوَ مَأْخُودٌ مِنْ رَحِمٍ بِكَسْرِ الْعَيْنِ.

فَقَوْلُهُ 1757: "مِنْ رَحِمٍ" يَجُوزُ أَنْ يُقْرَأَ بِكَسْرِ الْعَيْنِ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى مِنْ رَحِمٍ الْمُتَعَدِّي بَعْدَ جَعْلِهِ لَازِمًا بِنَقْلِهِ إِلَى رَحْمٍ مَضْمُومٍ الْعَيْنِ، وَأَنْ يُقْرَأَ بِضَمِّ الْعَيْنِ 1758، فَيَكُونُ الْمَعْنَى مِنْ رَحْمٍ اللَّازِمِ بَعْدَ نَقْلِهِ 1759 الْمُتَعَدِّي إِلَيْهِ 1760. قِيلَ: لَا يُنَاسِبُهُ قَوْلُهُ 1761: "كَالْعِلْمِ" مِنْ عِلْمٍ أَقُولُ: قِيلَ مَعْنَاهُ أَيْضًا مِنْ عِلْمِ الْمُتَعَدِّي

1755 الجمل، سليمان بن عمر بن منصور العجيلي المصري الشافعي، حاشية الجمل على شرح المنهاج، على شرح منهاج الطلاب لشيخ الاسلام زكريا بن محمد بن أحمد الانصاري، وهو مختصر منهاج الطالبين للإمام محي الدين يحيى بن شرف النووي، علق عليه الشيخ عبد الرزاق غالب المهدي (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1971م) ج 1، ص 22.

1756 ج: والمقصود.

1757 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 27.

1758 ج- وأن يقرأ بضم العين.

1759 ب ج: نقل.

1760 لقد ذكر اسم الله "الرحمن" في الكثير من الآيات، كقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: 5] وقوله: ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ ونحوها من الآيات. اتفق أهل العلم أن هذا الاسم العظيم اختص به تعالى، وأنه مشتق من الرحمة، وبنائه من فعلان. جاء عن أبو حيان قوله: "الرحمن: فعلان من الرحمة، وأصل بنائه من اللازم من المبالغة، وشذ من المتعدي، وأل فيه للغلبة كهي في الصعق، فهو وصف لم يستعمل في غير الله كما لم يستعمل اسمه في غيره... ووصف غير الله به من تعنت الملحدين" يقصد القول في مسيلة الكذاب:

سموت بالمجد يا بن الأكرمين أبا وأنت غيث الورى لا زلت رحمانا

وقال السهيلي: "الرحمن من أبنية المبالغة كغضبان ونحوه، وإنما دخله معنى المبالغة من حيث كان في آخره ألف ونون كالتثنية؛ فإن التثنية في الحقيقة تضعيف وكذلك هذه الصفة، فكان غضبان وسكران كامل لضعفين من الغضب والسكر فكان اللفظ مضارعاً للفظ التثنية؛ لأن التثنية ضعفان في الحقيقة، ألا ترى أنهم أيضاً قد شبهوا التثنية بهذا البناء إذا كانت لشئيين متلازمين فقالوا: الحكمان والعلمان، وأعربو النون

بَعْدَ جَعَلِهِ لَازِمًا، فَيَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ جَعْلَهُ لَازِمًا لَا يَكْفِي، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ نَقْلِهِ إِلَى [50ظ] فَعَلَّ بِضَمِّ الْعَيْنِ كَمَا عَرَفْتُ.

وَفِي قَوْلِهِ 1762: "كَالْعَضْبَانِ مِنْ عَضِبَ، وَالْعَلِيمِ مِنْ عَلِمَ" إِشَارَةٌ إِلَى مَا قَصَدَ بِتَغْيِيرِ عِبَارَةِ الْكَشَافِ مِنَ الْإِيمَاءِ إِلَى أَهْمَا لَيْسَا مِنْ صَيِّغِ الْمُبَالَغَةِ، بَلْ هُمَا 1763 صِفَتَانِ مُشَبَّهَتَانِ؛ فَإِنَّ تَشْبِيهَ لَفْظِ الرَّحْمَنِ بِالْعَضْبَانِ وَهُوَ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ مَبْنِيَّةٌ مِنَ عَضِبَ اللَّازِمِ، وَتَشْبِيهَ الرَّحِيمِ بِالْعَلِيمِ الَّذِي هُوَ أَيْضًا 1764 صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ مَبْنِيَّةٌ مِنَ عَلِمَ الْمُتَعَدِّيِّ بَعْدَ جَعْلِهِ لَازِمًا عَلَى مَا قِيلَ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَهْمَا أَيْضًا صِفَتَانِ مُشَبَّهَتَانِ. وَأَمَّا أَنَّ الْعَضْبَانَ مِنَ عَضِبَ اللَّازِمِ يَنْفَسِيهِ، وَالرَّحْمَنُ مِنَ رَحِمَ الْمُتَعَدِّيِّ بَعْدَ جَعْلِهِ لَازِمًا، فَلَا يَكُونُ نَظِيرًا لَهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، فَالْأَمْرُ فِيهِ سَهْلٌ؛ إِذِ الْمَقْصُودُ بِالتَّنْظِيرِ كَوْنُهُ صِفَةً مُشَبَّهَةً مِثْلَهُ، وَهَذَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى كَوْنِ مَأْخِذِ الْاِشْتِقَاقِ فِيهِمَا مُتَّحِدًا.

كَأَنَّهُ اسْمٌ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ فَقَالُوا: اشْتَرَكِ بَابَ فَعْلَانِ وَبَابَ التَّنْيَةِ، وَمِنْهُ قَوْلُ فَاطِمَةَ: يَا حَسَنَانُ يَا حَسِينَانُ -بَرَفِ النَّوْنِ لِابْنَيْهَا- وَمُلْضَاعَةٌ التَّنْيَةُ امْتِنَعَ جَمْعُهُ فَلَا يُقَالُ: غَضَابِينَ، وَامْتِنَعَ تَأْنِيثُهُ فَلَا يُقَالُ: غَضْبَانَةٌ، وَامْتِنَعَ تَنْوِينُهُ كَمَا لَا تَنْوِنُ نَوْنُ الْمُثَنَّى، فَجَرَتْ عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنْ أَحْكَامِ التَّنْيَةِ؛ لِمُضَارَعَتِهِ إِيَّاهَا لَفْظًا وَمَعْنَى. وَقَدْ تَوَهَّمَ الْبَعْضُ أَنَّ الرَّحْمَنَ لَا اِشْتِقَاقَ لَهُ إِثْمًا هُوَ لَفْظٌ مَعْرَبٌ، ذَكَرَ هَذَا الْقَوْلَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ عَنِ الْمِرْدَادِ: "أَنَّ الرَّحْمَنَ اسْمٌ عِبْرَانِيٌّ لَيْسَ بِعَرَبِيٍّ"، وَقَالَ مَعَانِي الْقُرْآنِ: "وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى: الرَّحِيمُ عَرَبِيٌّ، وَالرَّحْمَنُ عِبْرَانِيٌّ، فَلِهَذَا جُمِعَ بَيْنَهُمَا." ثُمَّ قَالَ الزَّجَّاجُ: وَهَذَا الْقَوْلُ مَرْغُوبٌ عَنْهُ. وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ مَعْرَبٌ غَرِيبٌ. لِأَنَّ لَفْظَ "الرَّحْمَنِ" عَلَى وَزْنِ فَعْلَانِ وَهِيَ مِنَ الصَّيْغِ كَثِيرَةُ الْاِسْتِخْدَامِ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ كَعَطْشَانَ وَظَمَانَ وَنَدْمَانَ. وَقَدْ رَدَّ الْقُرْطُبِيُّ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ قَائِلًا: "وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مَا خَرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: [أَنَا الرَّحْمَنُ خَلَقْتُ الرَّحْمَ وَشَقَقْتُ لَهَا اسْمًا مِنْ اسْمِي، فَمَنْ وَصَلَهَا وَصَلْتَهُ وَمَنْ قَطَعَهَا قَطَعْتَهُ]». قَالَ: وَهَذَا نَصٌّ فِي الْاِشْتِقَاقِ فَلَا مَعْنَى لِلْمَخَالَفَةِ وَالشَّقَاقِ." الْاِنْدَلِسِيُّ، الْبَحْرُ الْخَيْطُ فِي التَّفْسِيرِ، ج 1، ص ٢٨؛ دُرَيْشٌ، مِحْبِي الدِّينِ بْنِ أَحْمَدَ مَصْطَفَى دُرَيْشٍ، إِعْرَابُ الْقُرْآنِ وَبَيَانُهُ، (دَارُ الْإِرْشَادِ لِلشُّعُونَ الْجَامِعِيَّةِ - حَمَصَ - سُورِيَّةَ، "دَارُ الْيَمَامَةِ - دِمَشْقَ - بَيْرُوتَ"، "دَارُ ابْنِ كَثِيرٍ - دِمَشْقَ - بَيْرُوتَ"، ط 4) ج 5، ص ٦٠٧؛ السَّهْلِيُّ، نَتَائِجُ الْفِكْرِ فِي النَّحْوِ لِلسَّهْلِيِّ، ص ٤٢؛ السَّيُوطِيُّ، عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، جَلَالُ الدِّينِ السَّيُوطِيُّ، الْمَهْذُوبُ فِيمَا وَقَعَ فِي الْقُرْآنِ مِنَ الْمَعْرَبِ، الْمُحَقَّقُ: التَّهَامِيُّ الرَّاجِحِيُّ الْهَاشِمِيُّ، (النَّاشِرُ: مَطْبَعَةُ فَضَالَةَ - بِإِشْرَافِ صَنْدُوقِ إِحْيَاءِ التَّرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ، الْمَشْتَرِكِ بَيْنَ الْمَمْلَكَةِ الْمَغْرِبِيَّةِ وَدَوْلَةِ الْإِمَارَاتِ الْعَرَبِيَّةِ الْمُتَّحِدَةِ) ص ٩١؛ النَّحَّاسُ، أَبُو جَعْفَرِ النَّحَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، مَعَانِي الْقُرْآنِ، الْمُحَقَّقُ: مُحَمَّدُ عَلِي الصَّابُونِيُّ (النَّاشِرُ: جَامِعَةُ أُمِّ الْقُرَى - مَكَّةَ الْمَكْرَمَةَ، ط 1، ١٤٠٩) ج 1، ص ٥٦؛ ابْنُ كَثِيرٍ، تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، ج 1، ص ١٢٥.

1761 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 27.

1762 نفس المصدر، ج 1، ص 27.

1763 ج: همان.

1764 ج- أيضاً.

وَبِهِ يَنْدَفِعُ¹⁷⁶⁵ أَيْضاً مَا يُتَوَهَّمُ أَنَّ فِي هَذَا التَّشْبِيهِ سُوءَ أَدَبٍ؛ لِأَنَّ سُوءَ الْأَدَبِ إِثْمًا هُوَ فِي التَّشْبِيهِ

مَدْلُولُ الرَّحْمَنِ بِمَدْلُولِ الْعُضْبَانِ، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ الْمَقْصُودَ تَشْبِيَهُ لَفْظِ الرَّحْمَنِ بِلَفْظِ الْعُضْبَانِ فِي كَوْنِ كُلِّ

مِنْهُمَا صِفَةً مُشَبَّهَةً، عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَ أَيْضاً فِي حَيْزِ الْمَنْعِ؛ لِمَا وَرَدَ إِطْلَاقُ لَفْظِ عُضْبَانٍ عَلَيْهِ تَعَالَى فِي

بَعْضِ الْأَحَادِيثِ، وَيُمْكِنُ إِثْبَاتُهُ بِدَلَالَةِ النَّصِّ أَيْضاً¹⁷⁶⁶؛ إِذْ وَرَدَ¹⁷⁶⁷ فِيهِ غَضَبُ اللَّهِ عَلَيْهِ¹⁷⁶⁸، وَهَذَا

يُصَحِّحُ¹⁷⁶⁹ إِطْلَاقَ الْعُضْبَانِ عَلَيْهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ غَضَبَهُ شَدِيدٌ، وَكَوْنُ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى تَوْقِيفِيَّةً¹⁷⁷⁰ مَوْقُوفَةٌ

عَلَى إِذْنِ الشَّارِعِ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْإِذْنُ صَرِيحاً أَوْ ضَمْنًا.¹⁷⁷¹

[تعريفُ الرَّحمة]

¹⁷⁶⁵ ب: يتدفع.

¹⁷⁶⁶ ب- أيضاً.

¹⁷⁶⁷ ج: ورا.

¹⁷⁶⁸ جاء في الأدب المفرد للإمام البخاري عن أبي هريرة أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: "مَنْ لَمْ يَسْأَلِ اللَّهَ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهِ". ينظر: البخاري، محمد بن إسماعيل، الأدب المفرد، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (ط2، مصر، القاهرة، المطبعة السلفية، 1379هـ): ص229، الحديث رقم: 658.

¹⁷⁶⁹ ج: يصح.

¹⁷⁷⁰ جاء في كتاب شرح القواعد المثلى - عند القاعدة الخامسة - وهي: هل أسماء الله تعالى توقيفية أم للعقل مجال فيها؟ قد أجمع أهل العلم أن أسماء الله توقيفية لا مدخل للعلم فيها؛ أي لا يجوز الاجتهاد أو التأويل أو التحريف فيها؛ لأنها من الأمور الغيبية التي لا تُعلم إلا بما جاء عن الله وعن رسوله صلى الله عليه وسلم؛ فهذا الباب ليس من أبواب الاجتهاد. فلا يجوز أخذ اسم أو صفة لله سبحانه إلا من القرآن والسنة، وهذه العقيدة أخذت بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَا تُقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء 36]. وأيضاً لا يجوز أن يدعو العبد الله عز وجل بغير اسمه قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾. وقد استدلت المفسرون بهذه الآية على عدم جواز استنباط اسم لله تعالى ما لم يسمي به نفسه. قد شذ معتزلة البصرة عن هذا القول وذهبوا إلى أنه يجوز إجراء اسم على الله عز وجل إذا تصور معنى شريفاً دون أن يرد في النصوص. وقد أورد هذا الكلام الهمداني في كتابه "شرح الأصول الخمسة" حيث قال: "إنه ثبت عقلاً أنه يصح أن يسمي المخلوق بأسماء إذا كانت معانيها صحيحة، وبناءً على هذا فكذلك الخالق يصح من باب قياس الغائب على الشاهد، كما يقولون" ويرى الباحث أن هذا الكلام باطل لا صحة له، وهو من الإلحاد بأسماء الله سبحانه. والرد على هذا القول: لا يصح عقلاً أن يسمي زيداً محموداً لأنه ذو أخلاق حسنة فهمو محمود بين الناس. فيكون هذا القول ناشئ من عدم التفريق بين الأسماء والأعلام. وقد عرّف العلم: هو كالعلامة يتميز به مسماه عن غيره.

وقد خالف معتزلة بغداد معتزلة البصرة في قولهم هذا. فقالوا بأنها توقيفية. واتفق الأشاعرة أيضاً على ذلك إلا الباقلاني ذهب بقوله: "يصح أن يسمي الله سبحانه وتعالى من غير توقيف". التميمي، محمد بن خليفة التميمي، شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، (الناشر: دار منار التوحيد للنشر - المدينة المنورة، ط1، 1441هـ) ص80.

¹⁷⁷¹ ب- أو.

قوله¹⁷⁷²: "والرَّحْمَةُ فِي اللُّغَةِ: رِقَّةُ الْقَلْبِ"، قال صاحبُ الكَشَّافِ¹⁷⁷³: "ومعناها" أي: معنى الرَّحْمَةِ "العَطْفُ والحُنُو"، ولا يخفى أَنَّ المتبادِرَ من العَطْفِ والحُنُوِّ الميلُ الجِسْمَانِيَّ حَتَّى إِنَّ بعضَ شُرَاحِهِ حملَهُما عليه، وقال¹⁷⁷⁴: "أراد المَيْلَ الجِسْمَانِيَّ".

ولمَّا كانتِ الرَّحْمَةُ مِنْ صِفَاتِ الْقَلْبِ، وَمِنْ الكَيْفِيَّاتِ النَّفْسَانِيَّةِ دُونَ الصِّفَاتِ الجِسْمَانِيَّةِ فَسَرَّهَا الْمُصَنِّفُ بِرِقَّةِ الْقَلْبِ؛ لِيَكُونَ نَصًّا فِي كَوْنِهَا مِنْ صِفَاتِ النَّفْسِ دُونَ الجِسْمِ، حَتَّى إِنَّ السَّيِّدَ قُدِّسَ سِرُّهُ صَرَفَ عِبَارَةَ الكَشَّافِ أَيْضاً عَمَّا يَتْبَادَرُ مِنْهَا، وَرَدَّ عَلَى مَنْ حَمَلَهَا عَلَى ظَاهِرِهَا حَيْثُ قَالَ¹⁷⁷⁵ قُدِّسَ سِرُّهُ¹⁷⁷⁶: "أراد بالعَطْفِ والحُنُوِّ الميلَ النَّفْسَانِيَّ، أي: الشَّفَقَةَ والرِّقَّةَ، وهي مِنْ / [50] الكَيْفِيَّاتِ التَّابِعَةِ لِلْمِزَاجِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُنَزَّةٌ عَنْهَا".

ثُمَّ قَالَ¹⁷⁷⁷: "وقيل: أَرَادَ المَيْلَ الجِسْمَانِيَّ، أي: الانعطافَ والانحناءَ، وليس بصحيح؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمَعْنَى الرَّحْمَةِ، وَإِنْ كَانَ مُشَابِهًا لِمَعْنَاهَا، وَمُسَبَّبًا عَنْهَا، وَمَدْلُولًا لِبَعْضِ مَا يُبْلَغُ فِيهَا فِي الاِشْتِقَاقِ كَالرَّحْمِ¹⁷⁷⁸، أَوْ لَا تَرَى أَنَّهُ جَعَلَ الإِنْعَامَ مُسَبَّبًا عَنِ الرِّقَّةِ، لِاعْنِ الانحناءَ". انتهى.

فَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ¹⁷⁷⁹: "والانعطافُ يَقْتَضِي التَّفَضُّلَ والإِحْسَانَ" إِلَى مَا تَتَعَلَّقُ بِهِ أَعْنِي: المَرْحُومَ، أَرَادَ بِهِ المَيْلَ النَّفْسَانِيَّ لَا الجِسْمَانِيَّ، لِكَوْنِهِ مَعْطُوفًا عَلَى قَوْلِهِ¹⁷⁸⁰: "رِقَّةُ الْقَلْبِ"، وَهِيَ مَيْلٌ نَفْسَانِيٌّ.

¹⁷⁷² البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 27.

¹⁷⁷³ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص8.

¹⁷⁷⁴ الجرجاني، حاشية على الكشاف للزمخشري، ص 171.

¹⁷⁷⁵ نفس المصدر، ص 171.

¹⁷⁷⁶ ب ج - قلَس سره

¹⁷⁷⁷ الجرجاني، حاشية على الكشاف للزمخشري، ص 171.

¹⁷⁷⁸ ج: كالرحيم

¹⁷⁷⁹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 27.

¹⁷⁸⁰ نفس المصدر، ج1، ص 27.

وقوله¹⁷⁸¹: "ومنه" أي: من قبيل الرحمة، ومما يُلاقيها¹⁷⁸² في الاشتقاق؛ لمناسبة معنوية لفظ "الرحم" التي هي وعاء الولد في بطن أمه "لانعطافها على ما فيها" أي: علة كون الرحم من قبيل الرحمة انعطافها على ما فيها من الولد؛ فإن هذا الانعطاف وإن كان ميلاً جسمانياً، إلا أنه شبيه بالميل النفساني الذي هو معنى الرحمة في اقتضاء الحفظ، ومُسبَّب عنه كما أُشير إليه في كلامه فُدِسَ سيره، فالضمير المذكور في قوله: "ومنه" راجع إلى الرحمة بتقدير المضاف المنفهم من سياق الكلام، وهو ما أشرنا إليه بقولنا، أي: من قبيل الرحمة، فالمرجع في الحقيقة هو المضاف المُقدَّر.

فقد عدل فيه المصنّف أيضاً عن عبارة الكشف، حيث قال¹⁷⁸³: "ومنها الرحم" بتأنيث الضمير، وجه العُدول أن الضمير ح يرجع إلى الرحمة فيكون المعنى ومن الرحمة بمعنى الرقة والانعطاف النفساني أخذ الرحم لانعطافها الجسماني إلى ما فيها. ولا يخفى أن هذا كلام غير مُنتظم بظاهره، فلا بد من ارتكاب تكلف بأن يُقال: المراد أن هذه مأخوذة من تلك لمجرد أن في كلٍ منهما انعطافاً مع قطع النظر عن¹⁷⁸⁴ الانعطاف في أحدهما نفساني، وفي الآخر جسماني.

ثم لما كانت الرحمة بمعنى رقة القلب وانعطافه النفساني من الكيفيات النفسانية التابعة للمزاج المنزه عنه سبحانه وتعالى أشار إلى وجه صحّة إطلاق اسم الرحمن الرحيم عليه تعالى ببيان قاعدة كلياته تنطبق على جميع أسماء الصفات التي مبادؤها أعراض نفسانية كالرحمة والغضب والحياء والفرح والمكر والخداع والاستهزاء/[51ظ]؛ فإنها مبادٍ يترتب عليها غايات فقال¹⁷⁸⁵: "وأسماء الله تعالى" مُطلقاً، أي:

1781 ب- وقوله/ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 27.

1782 ج: وما تلاقها.

1783 الزمخشري، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص8.

1784 ج ب + أن.

1785 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

في أمثال هذه المقامات "إِنَّمَا تُؤَخِّدُ بِاعْتِبَارِ الْغَايَاتِ الَّتِي هِيَ أَفْعَالٌ" وتأثيرات كالتفضيل¹⁷⁸⁶ والإحسان هاهنا على ما أشار إليه الْمُصَنِّفُ بقوله¹⁷⁸⁷: "يَقْتَضِي التَّفْضِيلَ وَالْإِحْسَانَ".

وَأَمَّا إِرَادَةُ الْإِنْعَامِ وَإِنْ كَانَتْ مُسَبَّبَةً عَنْ رِقَّةِ الْقَلْبِ، لَكِنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ مَقُولَةِ الْفِعْلِ، فَلَا يَجُوزُ إِرَادَتُهَا¹⁷⁸⁸ بَعْدَ التَّصْرِيحِ بِأَنَّهَا "إِنَّمَا تُؤَخِّدُ بِاعْتِبَارِ الْغَايَاتِ الَّتِي هِيَ أَفْعَالٌ دُونَ الْمَبَادِي الَّتِي تَكُونُ انْفِعَالَاتٍ" وتأثيرات¹⁷⁸⁹ مُسْتَحِيلَةً عَلَيْهِ تَعَالَى، الْمُرَادُ بِالْانْفِعَالَاتِ مَا هُوَ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ انْفِعَالًا حَقِيقِيًّا أَوْ مُسَبَّبَةً عَنْهُ؛ فَإِنَّ الرِّقَّةَ وَإِنْ كَانَتْ كَيْفَاءً، لَكِنَّهَا مُسَبَّبَةٌ عَنِ الْمَزَاجِ الْمُسَبَّبِ عَنِ الْانْفِعَالِ.

المَطْلَبُ الثَّانِي: الْفَرْقُ بَيْنَ الرَّحْمَنِ وَالرَّحِيمِ

قَوْلُهُ¹⁷⁹⁰: "وَالرَّحْمَنُ أْبْلَغُ مِنَ الرَّحِيمِ"¹⁷⁹¹ يعني: أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا بَعْدَ اشْتِرَاكِهِمَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى أَصْلِ الْمُبَالِغَةِ كَمَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُمَا بُنِيَا لِلْمُبَالِغَةِ هُوَ أَنَّ الْمُبَالِغَةَ فِي الرَّحْمَنِ أَكْثَرُ مِنْهَا فِي الرَّحِيمِ وَأَزِيدُ؛ لِأَجْلِ قَاعِدَةٍ كَلِمِيَّةٍ أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ¹⁷⁹²: "لِأَنَّ زِيَادَةَ الْبِنَاءِ تَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْمَعْنَى"¹⁷⁹³ حَتَّى قِيلَ: لَا يُقَالُ: رَجُلٌ

¹⁷⁸⁶ ب ج: كالتفضل.

¹⁷⁸⁷ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

¹⁷⁸⁸ ب: نعم يجوز إرادتها في كلام الكشاف إذ لم يصرح بذلك، فائدة.

¹⁷⁸⁹ ج: وتأثيرات.

¹⁷⁹⁰ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

¹⁷⁹¹ قال جمهور العلماء، إن الرحمن أبلغ من الرحيم، فهما مختلفان، ومن قال بذلك الزمخشري، والسمين الحلبي، وغيرهم، وذهب أبو حيان بقوله: "والذي يظهر أن جهة المبالغة مختلفة، فلذلك جمع بينهما، فلا يكون من باب التوكيد فمبالغة فعلان مثل غضبان وسكران من حيث الامتلاء والغلبة، ومبالغة فعيل من حيث التكرار والوقوع بمجال الرحمة، ولذلك لا يتعدى فعلان، ويتعدى فعيل"؛ ومنهم من ذهب إلى أن (الرحمن، والرحيم) صفتان مشتبهتان يدلان على معنى واحد، فهما متساويتان. قال قطرب: "أن الرحمن والرحيم يدلان على معنى واحد من الصفة المشبهة فهما متساويان، وجعل الجمع بينهما في الآية من قبيل التوكيد اللفظي". يرى الباحث أن الراجح ما ذهب إليه الجمهور، وهو أن الرحمن أبلغ من الرحيم بناء على القاعدة التي تقول: أن زيادة المبنى تدل على الزيادة في المعاني. الاندلسي، أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، ج1، ص31؛ ابن عاشور، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، ج1، ص1٧٢؛ ينظر، السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج1، ص30.

¹⁷⁹² نفس المصدر، ج1، ص27.

¹⁷⁹³ الزيادة لغة: هي ما زاد على الشيء، وزاد يزيد وزيادة نما وكثر. ويقولون: "زاد الشيء يزيد فهو زائد". أما اصطلاحاً عند أهل النحو: فهي الحرف الزائد على الحروف الأصلية للفظ ما، ويطلق أيضاً على ما لا فائدة له، وقد يطلق على اللفظ الذي لا يخل حذفه بالمعنى الأصلي. وقد ذكر هذه القاعدة ابن عاشور في كتابه التحرير والتنوير قائلاً: "وهي قاعدة أغلبية لا تتخلف إلا في زيادات معروفة موضوعة

عُريَانِ إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ ثَوْبٌ أَصْلًا، وَأَمَّا إِذَا كَانَ عَلَيْهِ ثَوْبٌ خَلَقَ¹⁷⁹⁴ فَلَا يُقَالُ لَهُ: عُريَانِ، بَلْ يُقَالُ لَهُ¹⁷⁹⁵: إِنَّهُ عَارٍ.

وَمِنْ لَطَائِفِ الْكَشَافِ مَا أوردَهُ هَاهُنَا حَيْثُ قَالَ¹⁷⁹⁶: "وَمِمَّا طَنَّ عَلَى أُذُنِي مِنْ مِلْحِ الْعَرَبِ أَهَمُّ يُسْمُونَ مَرْكَبًا مِنْ مَرَائِبِهِمْ بِالشَّقْدَفِ، وَهُوَ مَرْكَبٌ خَفِيفٌ لَيْسَ فِي ثِقَلِ مَحَامِلِ الْعِرَاقِ، فَقُلْتُ فِي طَرِيقِ الطَّائِفِ لِرَجُلٍ مِنْهُمْ: مَا اسْمُ هَذَا الْمَحْمَلِ¹⁷⁹⁷؟ أَرَدْتُ الْمَحْمَلِ الْعِرَاقِيَّ، فَقَالَ: أَلَيْسَ ذَلِكَ اسْمُهُ¹⁷⁹⁸ الشَّقْدَفِ؟ قُلْتُ: بَلَى، فَقَالَ: هَذَا اسْمُهُ الشَّقْدَفِ، فَزَادَ فِي بِنَاءِ الْاسْمِ لَزِيَادَةِ الْمُسَمَّى" انْتَهَى.

ثُمَّ إِنَّ قُدْسَ سِرِّهِ قَالَ¹⁷⁹⁹: "تَقَصَّتْ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ بِمِثْلِ حَذِرٍ؛ فَإِنَّهُ أْبْلَغُ مِنْ حَازِرٍ، وَأَجِيبٌ: بَأَنَّ الشَّرْطَ فِي ذَلِكَ بَعْدَ تَلَاقِي الْكَلِمَتَيْنِ فِي الْاِشْتِقَاقِ اتِّحَادُهُمَا فِي النَّوْعِ كَصَدِّ¹⁸⁰⁰ وَصَدْيَانِ، وَغَرْتِ¹⁸⁰¹ وَغَرْتَانِ، وَفَرِحَ وَفَرِحَانِ، فَانْدَفَعَ النَّقْضُ؛ لِأَنَّ حَذِرًا وَحَازِرًا مُخْتَلِفَانِ نَوْعًا".

لزيادة معنى جديد دون زيادة في أصل المعنى المادة، مثل زيادة ياء التصغير فقد أفادت معنى زائداً على أصل المادة وليس زيادة في معنى المادة. وأما نحو حذر الذي هو من أمثلة المبالغة، وهو أقل حروفاً من حاذر، فهو من مستثنيات القاعدة لأنها أغلبية" وبناءً على هذه القاعدة رجح أن الرحمن أبلغ من الرحيم. وقد ذكر الألويسي هذه القاعدة في تفسيره قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾. قائلاً: "إن الاستحسار أبلغ من الحسور؛ لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى". وقال البقاعي في تأويل بلاغة القرآن: "ومن البين أن أيّ تغيير يطرأ على أيّ وحدة (حرف أو حركة) في بناء الكلمة إما يؤثر في دلالة الكلمة، وقدرتها الدلالية تأثيراً بيئياً عند قوم، وخفياً عند آخرين، إى أنه تأثير قائمٌ مختلفٌ ظهوراً وخفاءً اختلافاً نسبياً لأمورٍ ترجع إلى ملكات المتلقين". وهذا القاعدة أعني "زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى" أكثرية لا كلية لأن حذر أبلغ من حاذر، مع أن الزيادة في حاذر. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، (الناشر: المكتبة العلمية - بيروت) ج1، ص 261؛ النعيم، عبير بنت عبد الله النعيم، قواعد الترجيح المتعلقة بالنص عند ابن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير، أصل الكتاب: أطروحة دكتوراة، تقديم: أ. د. فهد بن عبد الرحمن الرومي، (الناشر: دار التدمرية، الرياض - المملكة العربية السعودية، 1436 هـ - 2015 م) ص 825؛ محمود توفيق محمد سعد، الإمام البقاعي ومنهجه في تأويل بلاغة القرآن، (القاهرة، ط1، 1424هـ) ج1، ص146.

¹⁷⁹⁴ بلي ورث. د أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج1، ص 687.

¹⁷⁹⁵ ج- له.

¹⁷⁹⁶ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص6.

¹⁷⁹⁷ ب: المراد بالمركب المحمل، فائدة.

¹⁷⁹⁸ أ+ حجازي، وهو خطأ.

¹⁷⁹⁹ الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص166.

¹⁸⁰⁰ ب: الصدى العطش، فائدة.

¹⁸⁰¹ ب: الغرت الجوع، فائدة.

أقول: لأنَّ (حَذِرَ) 1802 صفةٌ مُشَبَّهَةٌ، وحاذِرًا اسمُ فاعلٍ، وهما 1803 نَوَعَانِ مُخْتَلِفَانِ [51و]،

بِخِلَافِ الْأَمْثَلِ الْمَذْكُورَةِ؛ فَإِنَّ كِلَيْهِمَا فِيهَا مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ.

ثُمَّ قَالَ 1804: "وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْقَاعِدَةَ أَكْثَرِيَّةٌ لَا كَلْبِيَّةٌ فَلَا نَقْضَ، وَبِأَنَّ حَذِرًا إِنَّمَا كَانَ أَبْلَغَ لِإِلْحَاقِهِ

فِي الثُّبُوتِ بِالْأُمُورِ الْجَبَلِيَّةِ كَشَرِهِ وَهَمِّهِ وَقَطْنِهِ، وَذَلِكَ لَا يُنَاقِي كَوْنَ حَازِرٍ أَبْلَغَ بَوَاجِهِ آخَرَ، فَجَازَ أَنْ يَدُلَّ عَلَى زِيَادَةِ الْحَذَرِ، وَإِنْ لَمْ يَدُلَّ عَلَى ثُبُوتِهِ وَلِزُومِهِ" انْتَهَى.

أقول: هذا الجوابُ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا أَسْلَفْنَاكَ مِنْ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي (أَفْعَلِ) التَّفْضِيلَ الزِّيَادَةَ بَوَاجِهِ 1805

مَا، فَيَجُوزُ مِثْلًا تَفْضِيلُ كُلِّ مِنْ زَيْدٍ وَعَمْرٍو عَلَى الْآخَرِ، فَاحْفَظْ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ؛ فَإِنَّهَا تَنْفَعُكَ فِي مَوَاضِعَ.

وَإِنَّمَا مَرَّضَ قُدِّسَ سِرُّهُ مَا نَقَلَهُ مِنَ الْأَجْوِبَةِ 1806؛ لِأَنَّهُ مَنَعَ اخْتِلَافَ (حَذِرَ) وَ(حَازِرَ) نَوْعًا مُسْتَنَدًا بِمَا

ذَكَرَهُ 1807 ابْنُ الْحَاجِبِ 1808 مِنْ أَنَّ الْأَوَّلَ أَيْضًا اسْمُ فَاعِلٍ لِلْمُبَالَغَةِ، وَأَمَّا مَنَعُ اتِّحَادِهِمَا نَوْعًا فِيمَا نَحْنُ فِيهِ

1802 ج: حذراً.

1803 ب: وهو.

1804 الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص 166.

1805 ج: يوجد.

1806 حيث قال الجرجاني في حاشيته: "ونقضت القاعدة بمثل حذر فإنه أبلغ من حاذر. وأجيب بأن الشرط في ذلك بعد تلاقي الكلمتين في الاشتقاق اتحادهما في النوع كصد وصديان وعرث وعرثان وفرح وفرحان، فاندفع النقض لأن حذرا وحاذر مختلفان نوعا. وقد يجاب بأن القاعدة أكثرية لا كلية فلا نقض، وبأن حذرا إنما كان أبلغ لإلحاقه في الثبوت بالأمور الجلية كشره وفهمه وفطن، وذلك لا يناهي كون حاذر أبلغ بوجه آخر فجاز أن يدل على زيادة الحذر وإن لم يدل على ثبوته ولزومه" الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص 165.

1807 الاسترآبادي، محمد بن الحسن الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهد العالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزنة الأدب، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأستاذة: محمد نور الحسن - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية محمد الزفراف - المدرس في كلية اللغة العربية محمد محي الدين عبد الحميد - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية (الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، 1975 م) ج 1، ص 148.

1808 هو أبو عمرو، جمال الدين عثمان بن عمر المتوفى 646هـ، المقرئ النحوي الأصولي، والفقير المالكي المعروف بابن الحاجب المصري، من مشايخه: الإمام الشاطبي. ومن طلابه: كمال الدين عبد الرحمن بن عبد الكريم الزملكاني، وله تصانيف منها: «الجامع بين الأهمات»، و«المختصر»، و«الكافية»، و«الشافية» في النحو والصرف. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 23، ص 264. اليعمري، إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت) ج 1، ص 189، ابن كثير، البداية والنهاية، ج 13، ص 176، ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج 3، ص 248، المخولف، محمد بن محمد بن عمر بن علي بن سالم، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، علق عليه: عبد المجيد خيالي، (الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، ط 1، 2003 م) ج 1، ص 241.

فمدفوعٌ بما سبق مِنْ أَنْ التَّحْقِيقَ أَنَّ كُلاًَّ مِنَ الرَّحْمَنِ وَالرَّحِيمِ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ حَيْثُ مَثَلُ صَاحِبِ
 الكَشَّافِ¹⁸⁰⁹: "الرَّحِيمُ بِمَرِيضٍ وَسَقِيمٍ"، وَرَدَّ الْجَوَابَ الْأَخِيرَ أَيْضاً بِأَنَّهُ لَا يَثْبُتُ أْبْلَغِيَّةُ الرَّحْمَنِ هَاهُنَا
 إِذَا¹⁸¹⁰ كَثُرَ اسْتِعْمَالُ فَعِيلٍ فِي الْعَرَبِيَّاتِ كَشَرِيفٍ وَكَرِيمٍ، وَفَعْلَانِ فِي الْعَارِضِيَّاتِ كَغَضْبَانَ وَسُكْرَانَ، فَالْحَقُّ
 هُوَ الْجَوَابُ الْأَوْسَطُ، أَعْنِي¹⁸¹¹: أَنَّ الْقَاعِدَةَ أَكْثَرِيَّةً لَا كُليَّةً، وَلِهَذَا غَيَّرَ فِيهِ الْأَسْلُوبَ حَيْثُ قَالَ¹⁸¹²: وَقَدْ
 يُجَابُ دُونَ أُجِيبُ، فَخَيَّرَ الْأُمُورَ أَوْسَطُهَا.

وقوله¹⁸¹³: "1814" فِي قَطَعَ وَقَطَعٌ "بِتَخْفِيفِ أَحَدِهِمَا وَتَشْدِيدِ الْآخَرِ تَمَثِيلٌ لِتِلْكَ الْقَاعِدَةِ مِنْ
 الْأَفْعَالِ؛ فَإِنَّ الْمُشَدَّدَ يَدُلُّ عَلَى الْكَثْرَةِ، إِنَّمَا فِي أَصْلِ الْفَعْلِ أَوْ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ عَلَى مَا بَيَّنَّ فِي
 الصَّرْفِ¹⁸¹⁵، بِخِلَافِ الْمُخَفَّفِ؛ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَصْلِ الْقَطْعِ¹⁸¹⁶.

وقوله¹⁸¹⁷: "وَكُبَّارٌ وَكُبَّارٌ بِضَمِّ الْكَافِ فِيهِمَا وَتَخْفِيفِ الْمُوَحَّدَةِ فِي أَحَدِهِمَا وَتَشْدِيدِهَا فِي الْآخَرِ
 مِثَالُهَا¹⁸¹⁸ مِنَ الْأَسْمَاءِ، إِلَّا أَنَّ الْمُشَدَّدَ أَكْثَرُ مُبَالِغَةً؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الْمُفْرَطِ فِي الْكِبَرِ وَالْعَظْمَةِ.

¹⁸⁰⁹ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج 1، ص 6.

¹⁸¹⁰ ج: إذ.

¹⁸¹¹ ج: أعلى.

¹⁸¹² الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص 165. ينظر، الحنفي، حمد بن مصلى الدين مصطفى القوجوي، حاشية محي
 الدين شيخ زاده، على تفسير البيضاوي، ضبطه وصححه وخرج 3 آياته حمد عبد القادر شاهني (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان،
 1131م)، ج 1، ص 56.

¹⁸¹³ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 27.

¹⁸¹⁴ ب+ كما.

¹⁸¹⁵ ينظر: أبو عليّ الفارسيّ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الحجّة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، (ط2،
 سوريا، دمشق/ لبنان، بيروت، دار المأمون للتراث، 1413هـ/ 1993م): ج3، ص 416. وابن الشجريّ، أبو السعادات هبة الله بن عليّ،
 أمالي ابن الشجريّ، تحقيق: محمود محمد الطناحي، (ط1، مصر، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1413هـ/ 1991م): ج3، ص 189. وابن
 عصفور، عليّ بن مؤمن، الممتع في التصريف، (ط1، لبنان، بيروت، مكتبة لبنان، 1996م): ص 291. والصّبّان، محمّد بن عليّ، حاشية
 الصّبّان على شرح الأشمونيّ، (ط1، لبنان، بيروت، دار الكتب العلميّة، 1417هـ/ 1997م): ج2، ص 466.

¹⁸¹⁶ قال سيبويه في التشديد والتخفيف: " تقول: كسرتما وقطعتها، فإذا أردت كثرة العمل قلت: كسرته وقطعته ومرّفته.. واعلم أن التخفيف
 في هذا جائز كله عربي إلا أن فَعَلت إدخالها هاهنا لتبيين الكثير. " كما ذهب ابن جني بقوله: " أن تكرير عين الفعل دليل على تكرير
 الفعل، وأن قوة اللفظ المتمثلة بتشديد العين لا بد أن تعبر عن قوة الفعل". سيبويه، الكتاب، ج4، ص 64؛ الموصلي، أبو الفتح عثمان بن
 جني الموصلي، الخصائص، (الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4،) ج2، ص 107.

قوله¹⁸¹⁹: "وذلك" أي¹⁸²⁰: المذكور من زيادة المعنى في الرحمن، أو كونه أبلغ من الرحيم "إِنَّمَا يُؤَخِّدُ تَارَةً بِاعْتِبَارِ الْكَمِّيَّةِ" إِنَّ أُرِيدَ بِالْكَمِّيَّةِ الْكَثْرَةَ، فَالْمُرَادُ كَثْرَةُ أَفْرَادِ الْمَرْحُومِينَ فِي الرَّحْمَنِ وَقَلَّتْهَا فِي الرَّحِيمِ، وَإِنْ أُرِيدَ بِهَا مُجَرَّدُ التَّعَدُّدِ فَالْمُرَادُ شَمُولُ¹⁸²¹ الرَّحْمَنِ لِلدَّارَيْنِ وَاسْتِخْصَاصُ¹⁸²² [52ظ] الرَّحِيمِ بِالدُّنْيَا، وَتُؤَخِّدُ تَارَةً "أُخْرَى بِاعْتِبَارِ الْكَيْفِيَّةِ" أَي جَلَالَةِ النَّعْمِ وَعِظَمِهَا فِي الرَّحْمَنِ وَدِقَّتِهَا وَحَقَارَتِهَا فِي الرَّحِيمِ. "فَعَلَى¹⁸²³ الْأَوَّلِ" وَهُوَ الْأَخْذُ بِاعْتِبَارِ الْكَمِّيَّةِ "قِيلَ: يَا رَحْمَنَ الدُّنْيَا" بِإِضَافَةِ الرَّحْمَنِ إِلَى الدُّنْيَا فَقَطْ لِكَثْرَةِ الْمَرْحُومِينَ فِيهَا¹⁸²⁴، "لِأَنَّهُ" أَي: لِأَنَّ الرَّحْمَنَ حَ بِاعْتِبَارِ التَّعَلُّقِ فِي الدُّنْيَا¹⁸²⁵ "يَعْمُ الْمُؤْمِنَ وَالْكَافِرَ"؛ لِأَنَّ رَحْمَنَ الدُّنْيَا مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى مَعْنَى¹⁸²⁶ الظَّرْفِ اتِّسَاعًا كَمَا فِي ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾، فَمَعْنَى¹⁸²⁷ رَحْمَنَ الدُّنْيَا: الرَّحْمَنُ فِي الدُّنْيَا، وَهُوَ يَعْمُ الْكُلَّ؛ لِأَنَّهُ خَلَقَهُمْ وَرَزَقَهُمْ كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ﴾ [الروم:30/40] فَيُنَاسِبُ لَفْظَ¹⁸²⁸ الدَّالِّ عَلَى الْكَثْرَةِ "وَرَحِيمَ الْآخِرَةِ" أَي: الرَّحِيمَ فِي الْآخِرَةِ؛ لِقَلَّةِ الْمَرْحُومِينَ فِيهَا؛ "لِأَنَّهُ" أَي: مَعْنَى الرَّحِيمِ بِاعْتِبَارِ التَّعَلُّقِ فِي الْآخِرَةِ "يَخْصُ الْمُؤْمِنَ"؛ لِأَنَّ الْكُفَّارَ مَحْرُومُونَ عَنِ الرَّحْمَةِ الْآخِرِيَّةِ، فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ، وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ. "وَعَلَى الثَّانِي" وَهُوَ الْأَخْذُ بِاعْتِبَارِ الْكَيْفِيَّةِ "قِيلَ: يَا رَحْمَنَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ" بِإِضَافَةِ الرَّحْمَنِ إِلَيْهِمَا "وَرَحِيمَ الدُّنْيَا"¹⁸²⁹ بِإِضَافَةِ

¹⁸¹⁷ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

¹⁸¹⁸ ب ج: مثال لها.

¹⁸¹⁹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

¹⁸²⁰ ب ج+ ذلك.

¹⁸²¹ ب: فيشمل.

¹⁸²² ب: ويختص.

¹⁸²³ ب ج: وعلى.

¹⁸²⁴ ب- فيها.

¹⁸²⁵ ب ج- في الدنيا.

¹⁸²⁶ ب ج- معنى.

¹⁸²⁷ ج: بمعنى.

¹⁸²⁸ ج+ الرحمن.

¹⁸²⁹ ج: الآخرة.

الرَّحِيمِ إِلَى الدُّنْيَا¹⁸³⁰ فقط؛ "لأنَّ نِعَمَ الأُخْرَوِيَّةِ كُلِّهَا جِسَامٌ" بكسرِ¹⁸³¹ الجيمِ بمعنى العِظَامِ: جمعُ جسيمِ
بمعنى العظيم، "وأَمَّا النِّعَمُ الدُّنْيَوِيَّةُ فَجَلِيلَةٌ وَحَقِيرَةٌ" أي: متبَعِضَةٌ: مِنْهَا مَا هُوَ نِعْمَةٌ جَلِيلَةٌ كَنِعْمَةِ الإِسْلَامِ
والتَّوْفِيقِ وَالكَوْنِ مِنْ خَيْرِ الأُمَّةِ وَالْعِلْمِ النَّافِعِ الْمُقْرُونِ بِالْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَمِنْهَا مَا هُوَ نِعْمَةٌ حَقِيرَةٌ كَمَتَاعِ الدُّنْيَا
﴿قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾، فَيَصِحُّ بِنَاءُ الثَّانِي إِضَافَةَ الرَّحْمَنِ إِلَى الدُّنْيَا بِاعْتِبَارِ نِعْمِهَا الْجَلِيلَةِ، وَإِلَى الآخِرَةِ
بِاعْتِبَارِ جَمِيعِ نِعْمِهَا الَّتِي هِيَ جِسَامٌ، وَلَا يَصِحُّ إِضَافَةُ الرَّحِيمِ عَلَى الثَّانِي إِلَى الآخِرَةِ، إِذْ لَا نِعْمَةٌ حَقِيرَةٌ
فِيهَا، وَيَصِحُّ إِضَافَتُهُ ح إِلَى الدُّنْيَا بِاعْتِبَارِ نِعْمِهَا الْحَقِيرَةِ.

ثُمَّ إِنَّ المُصَنِّفَ عَدَلَ¹⁸³² فِي هَذَا الْمَقَامِ عَنِ لَفْظِ الكَشَافِ¹⁸³³، وَهُوَ لَفْظٌ "قَالُوا" بِصِيغَةِ
الْجَمْعِ مِنَ الْمَاضِي الْمَعْلُومِ إِلَى لَفْظِ "قِيلَ"؛ لِأَنَّ تِلْكَ الصِّيغَةَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ الْمَذْكُورَ بَعْدَهُ مَأْثُورٌ مِنَ
السَّلْفِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ¹⁸³⁴ قُدِّسَ سِرُّهُ.

وَقَدْ طَعَنَ بَعْضُ أَرْبَابِ الْحَدِيثِ فِيهِ بِأَنَّ شَيْئاً مِنَ الْقَوْلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ لَيْسَ بِمَأْثُورٍ، وَإِنَّمَا الْمَأْثُورُ
الْمَعْرُوفُ: يَا رَحْمَنَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَرَحِيمَهُمَا عَلَى مَا أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ¹⁸³⁵/[52و] مَرْفُوعاً،
فَأَشَارَ المُصَنِّفُ¹⁸³⁶ بِلَفْظِ "قِيلَ" إِلَى أَنَّ الْقَوْلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ¹⁸³⁷ لَيْسَا مِنَ الأَدْعِيَةِ الْمَأْثُورَةِ الْمَرْفُوعَةِ، غَايَةُ
مَا فِي الْبَابِ أَنْ يَكُونَ مِنَ أقْوَالِ الأَخْبَارِ¹⁸³⁸.

1830 ج: الآخرة.

1831 ج: بضم.

1832 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

1833 الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص6.

1834 حيث قال -في تحشيطه على قول الزمخشري(ويقولون)-: "استدل أولاً بالمأثور عن السلف فجاء بصيغة الماضي، وهو استدلال
بالاستعمال، وثانياً بالقول الدائر فيما بين العلماء فعبر عنه بالمضارع، وهو استدلال بالقياس." الجرجاني، الحاشية على الكشاف
للزمخشري، ص165.

1835 ابن البيع، المستدرك على الصحيحين، ج1، ص696، رقم 1898.

1836 ب- المصنف.

1837 ب ج: المنقولين.

1838 ج: الأخبار.

المَطْلَبُ الثَّالِثُ: أسبابُ تقديمِ الرَّحْمَنِ عَلَى الرَّحِيمِ

قوله¹⁸³⁹: "وَأَمَّا قُدِّمَ" أي: لفظُ الرَّحْمَنِ الَّذِي هُوَ أَعْلَى؛ لِكَوْنِهِ أْبْلَغَ عَلَى لَفْظِ الرَّحِيمِ الَّذِي لَيْسَ بِأَبْلَغَ "والقياسُ" أي: المُنَاسِبُ فِي مَقَامِ المَدْحِ، وَاللَّائِقُ فِي نَظَرِ العَقْلِ "التَّرْقِيّ" مِنَ الأَدْنَى إِلَى الأَعْلَى¹⁸⁴⁰؛ لِأَنَّهُ رَفَعَ بَعْدَ الحِطِّ¹⁸⁴¹ وَهُوَ بِمِثْلِ يُعْقَلُ، وَأَمَّا عَكْسُهُ فَهُوَ حِطٌّ¹⁸⁴² بَعْدَ رَفْعٍ وَهُوَ بِمِثْلِ لَا يُعْقَلُ؛ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: هَذَا بَدْرٌ نَجْمٌ لَمَّا اسْتَحْسَنَهُ العَقُولُ، وَأَمَّا إِذَا قِيلَ: نَجْمٌ بَدْرٍ، أَوْ بَدْرٌ شَمْسٍ لَكَانَ

¹⁸³⁹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

¹⁸⁴⁰ تعد قاعدة "الترقي من أدنى إلى أعلى" من الأساليب البلاغية القيمة، وهي مرتبطة بأحد فروع علم المعاني، وهو مسألة التقديم والتأخير. الترقى لغة: الصعود والرفعة والتنقل من حال إلى حال. وجاء الترقى بالمعنى الحسي في قوله تعالى: ﴿أَوْ يَكُونُ لَكَ بَيْتٌ مِّنْ تُرْحُفٍ أَوْ تَرَقَى فِي السَّمَاءِ وَلَنْ نُؤْمِنَ لِإِخْتِكَ حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَّعْرِضُهُ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا﴾ [الإسراء: 93]. قال ابن كثير في تفسيره لهذه الآية: "أي تصعد في سلم ونحن ننظر إليك" وأما اصطلاحاً عند النحويين: أن يذكر لفظ ثم يردفه بلفظ أبلغ منه، نحو: عالم نحير. قال أبو حيان في الترقى اصطلاحاً: "أن ما أخبر به فاضل عما قبله". فتكون العلاقة بين الترقى وبحث التقديم والتأخير علاقة الفرع بالأصل. قال السيوطي - بعد ما قسم التقديم في القرآن الكريم إلى عشر أنواع - : "التاسع: الترقى من الأدنى إلى الأعلى كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ بَدْرٌ إِذْ يُبْطِشُونَ بِمَا أَمْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ بَدْرٌ إِذْ يُبْطِشُونَ﴾ الآية [الأعراف: 195]، بدأ بالأدنى لغرض الترقى؛ لأن البد أشرف من الرجل، والعين أشرف من اليد، والسمع أشرف من البصر"؛ وقال الدرويش في مسألة التقديم بتفسيره لسورة الصافات: "خلاصة ما يقال فيه أن للعرب في التقديم مذهبان أولهما:

1- الاعتناء بالأهم فهم يقدمون ما هو أولى بالعناية وأجدر بأن يقرع السمع.

2- الترقى من الأدنى إلى الأعلى، ومنه قوله:

بمائل منهم جعفر وابن أمه علي ومنهم أحمد المتخير

ولا يقال إن هذا إنما ساغ لأن الواو لا تقتضي رتبة فإن هذا غاية أنه عذر وما ذكرناه بيان لما فيه من مقتضى البديع والبلاغة" ثم قال: "من المعلوم أنه لا يمكن النطق بأجزاء الكلام دفعة واحدة بل لا بد من تقديم بعض الأجزاء وتأخير البعض وليس شيء منها في نفسه أولى بالتقدم من الآخر لاشتراك جميع الألفاظ من حيث هي ألفاظ في درجة الاعتبار فلا بد لتقديم هذا على ذلك من داع يوجبه". ينظر، د أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج2، ص ٩٣١؛ ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج5، ص ١١١؛ السِّقَاقِسي، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم القيسي السِّقَاقِسي، المجيد في إعراب القرآن المجيد، المحقق: حاتم صالح الضامن، (الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ط1، ١٤٣٠ هـ) ص34؛ أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، ج2، ص ٣٧٦؛ عقيلة، محمد بن أحمد بن سعيد الحنفي المكي، شمس الدين، الزيادة والإحسان في علوم القرآن، المحقق: أصل هذا الكتاب مجموعة رسائل جامعية ماجستير للأساتذة الباحثين: محمد صفاء حقي، وفهد علي العندس، وإبراهيم محمد محمود، ومصالح عبد الكريم السامدي، خالد عبد الكريم اللاحم، (الناشر: مركز البحوث والدراسات جامعة الشارقة الإمارات ط1، ١٤٢٧ هـ) ج5، ص ١٩٢؛ درويش، إعراب القرآن وبيانه، ج8، ص ٢٤٥.

¹⁸⁴¹ ج: الخط.

¹⁸⁴² ج: خط.

مقبول الأسماع عن آخرها. وأما نقض هذه القاعدة¹⁸⁴³ بقوله¹⁸⁴⁴ تعالى: ﴿وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ [مريم: 54/19] فقد أجاب عنه المصنّف حيث قال¹⁸⁴⁵ في تفسيره: "أرسله الله إلى الخلق، فأنبأهم عنه؛ ولذلك قدّم رسولاً مع أنّه أخصّ وأعلى". هذا كلامه. وأما قوله تعالى: ﴿رُؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: 117/9] مع أنّ الرُّؤْفَ شِدَّةُ الرَّحْمَةِ فهو أبلغ وأعلى، فهو من باب التيمّم¹⁸⁴⁶ كما سيجيء فيما نحن فيه أيضاً، فمقتضى القياس العقلي هاهنا تقديم الرحيم، لكنّه قدّم الرحمن لوجوه أربعة¹⁸⁴⁷:

¹⁸⁴³ وقد نقضت هذا القاعدة في قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ [مريم/54]، حيث قدم الرسول على النبي، وقد فرّق المفسرون بينهما بأن النبي من أوحى إليه الله ولم يؤمر بتبليغه، أما الرسول من أوحى إليه بشرع وأمر بتبليغه. وذكر الفرق شيخ الإسلام قائلًا: "النبي هو الذي ينبئه الله، وهو ينبي بما أنبأ الله به؛ فإن أرسل مع ذلك إلى من خالف أمر الله ليلبغه رسالة من الله إليه؛ فهو رسول". وقد ذكر المفسرون أسباباً لهذا التقديم منها ما قاله ابن كثير في تفسيره: "وقوله: (وكان رسولاً نبياً) في هذا دلالة على شرف إسماعيل على أخيه إسحاق؛ لأنه إنما وصف بالنبوة فقط، وإسماعيل وصف بالنبوة والرسالة" وذكر السيوطي: "أنه قيل: قدم (رسولاً) على (نبياً) لمراعاة الفاصلة، أي: مراعاة مناسبة خواتيم الآيات لبعضها على طريقة واحدة." - وأيضاً تنقض بقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمْ لَرُؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [النحل: 7]. وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحج: 65]. ونحوها في سورة التوبة والحديد... حيث قدم الرؤوف على الرحيم. مع أن الرأفة شدة الرحمة، قال الزجاج: "يقال إن الرأفة والرحمة واحد، وقد فرّقوا بينهما أيضاً، وذلك أن الرأفة هي المنزلة الثانية، يقال: فلان رحيم، فإذا اشتدّت رحمته، فهو رؤوف". وقال ابن جرير: "﴿إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾: إن الله بجميع عبادِهِ دُو رَأْفَةٍ، والرأفة أعلى معاني الرحمة، وهي عامة لجميع الخلق في الدنيا، ولبعضهم في الآخرة." وقد رد الإمام الشرواني على هذا النقض كما سيجيء. ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلّيم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، النبوات، المحقق: عبد العزيز بن صالح الطويان، (الناشر: أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1420هـ/2000م) ج2، ص 714؛ ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج5، ص 212؛ السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمّى إعجاز القرآن ومعترك الأقران، (دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط1، 1408هـ - 1988م) ج1، ص 135؛ الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، تفسير أسماء الله الحسنى، المحقق: أحمد يوسف الدقاق، (الناشر: دار الثقافة العربية) ص 62؛ ابن جرير، تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج2، ص 654.

1844 ج: لقوله.

1845 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج4، ص13.

1846 ج: التتميم.

¹⁸⁴⁷ الأول: قدّم الرحمن على الرحيم لتقديم رحمة الدنيا على الرحمة الآخوية تقدماً زمانياً. الثاني: لأن الرحمن كالعالم لله تعالى. الثالث: لأنّ الرحمن دلّ على جلال نعم واصولها. الرابع: المحافظة على رؤس الآي. جاء في كتاب التسهيل لأبن جزي: "إنما قدّم الرحمن لوجهين: اختصاصه بالله، وجريانه مجرى الأسماء التي ليست بصفات". وقال الحافظ في تفسيره للبسملة: "ولهذا بدأ باسم الله ووصفه بالرحمن؛ لأنه أخصّ وأعرف من الرحيم". ذهب ابن عاشور بقوله: "وتقديم الرحمن على الرحيم لأنّ الصيغة الدالة على الاتصاف الدائري أولى بالتقديم في التّوصيف من الصيغة الدالة على كثرة متعلقاتها". يرى الباحث: أن تقديم الرحمن على الرحيم، لتقديم رحمة الدنيا على الرحمة الآخوية تقدماً زمانياً، ولفظ (الرحمن) عام للمؤمنين والكافرين في الدنيا، و(الرحيم) خاص بالمؤمنين في الآخرة، ولأنه أبلغ من الرحيم، ففي الرحمن مبالغة

[السَّبَبُ الأوَّل: لتقديم الرَّحْمَنِ]

أولها ما ذكره بقوله¹⁸⁴⁸: "لِتَقْدُمَ رَحْمَةُ الدُّنْيَا"، وحاصلُ هذا الوجه أنه قُدِّمَ ليكونَ نَظْمُ الكلامِ على وَفْقِ التَّرتِيبِ في الوجودِ؛ لأنَّ الرِّحْمَةَ التي تدلُّ عليها (الرَّحْمَنُ) مُتَقَدِّمَةٌ في الوجودِ على الرَّحْمَةِ المدلولةِ للفظِ الرَّحِيمِ، أمَّا باعتبارِ الكميَّةِ فِلْتَقْدُمُ النِّعَمِ الدُّنيويَّةِ التي هي الرَّحْمَةُ الدُّنْيَا على نِعَمِ الأُخرويَّةِ تقدُّماً زمنيّاً. وأمَّا باعتبارِ الكيفيَّةِ فلا نَّ نِعْمَةَ الوجودِ والحياةِ وما يتبعُهما من الحواسِّ والقوى واستعدادِ الحقِّ الذي يُؤلِّدُ عليه كُلُّ مولودٍ من جلائِلِ النِّعَمِ¹⁸⁴⁹ الدُّنيويَّةِ، ومدلولة¹⁸⁵⁰ للفظِ الرَّحْمَنِ بالاعتبارِ الثاني، ولاشكَّ أنَّها مُتَقَدِّمَةٌ ذاتاً وزماناً على النِّعَمِ الحقيرةِ الدُّنيويَّةِ التي لا يدلُّ الرَّحِيمُ بالاعتبارِ الثَّاني إلاَّ عليها، فناسبُ أن يُقَدَّمَ اللَّفْظُ الدَّالُّ على رِحْمَةِ الدُّنْيَا بالاعتبارينِ على اللَّفْظِ الذي لا يدلُّ عليها أصلاً باعتبارِ، ويدلُّ على بعضها الحقيرةِ باعتبارِ آخر، هذا ما قصدته. فتبصَّر.

[السَّبَبُ الثَّاني: لتقديم الرَّحْمَنِ]

وثانيها¹⁸⁵¹ ما ذكره بقوله¹⁸⁵²: "ولأِنَّه" أي: الرَّحْمَنُ "صارَ/[53ظ] كالعَلَمِ"، وإنَّ لم يَصِلْ إلى حَدِّ العَلَميَّةِ؛ لكونه بإزاء المعنى دونَ الذاتِ بدليلِ وقوعه صفةً له تعالى على ما أشارَ إليه في ضِمْنِ بيانِ وَجْهِ الشَّبهِ بقوله¹⁸⁵³: "مِنْ حَيْثُ إِنَّه لا يُوصَفُ"¹⁸⁵⁴ به غيرُه "أي غيرُ اللهِ تعالى؛ فإنَّه يدلُّ بمفهوم¹⁸⁵⁵ على أنَّه يُوصَفُ به اللهُ تعالى خاصَّةً، فهو وَصْفٌ حقيقيٌّ لكنَّه يُشْبِهُ العَلَمَ في اختصاصه به تعالى

الرحمة فتقدم ليتصل مع لفظ الجلالة العام. والله اعلم. ابن جزري، التسهيل لعلوم التنزيل، ج1، ص49؛ ابن عاشور، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، ج1، ص 172.

1848 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

1849 ب- النعم.

1850 ج: ومدلوله.

1851 ج: وثانيهما.

1852 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

1853 نفس المصدر، ج1، ص27.

1854 ب: يوصف.

1855 ج: بمفهومه.

اختصاصَ لَفْظِ الْجَلَالَةِ بِهِ تَعَالَى¹⁸⁵⁶، فَنَاسَبَ أَنْ يَتَوَسَّطَ بَيْنَ الْعَلَمِ وَمَا يَتِمَخَّضُ لِلْوَصْفِيَّةِ؛ لِيَكُونَ كَالرَّدِيفِ لِلْعَلَمِ وَبِمَنْزِلَةِ الْمُوصُوفِ لِلْوَصْفِ، وَأَمَّا إِطْلَاقُ أَتْبَاعِ مُسَيِّمَةِ الْكُذَّابِ عَلَيْهِ رَحْمَنَ الْيَمَامَةِ حَتَّى قَالَ شَاعِرُهُمْ¹⁸⁵⁷: "لَا زِلْتَ رَحْمَانًا" فَقَدْ أَجَابَ عَنْهُ صَاحِبُ الْكَشَّافِ¹⁸⁵⁸: بِأَنَّهُ "بَابٌ مِنْ تَعَنُّتِهِمْ فِي كُفْرِهِمْ" أَي: بِالغَوَا فِي الْكُفْرِ حَتَّى خَرَجُوا عَنْ طَرِيقَةِ اللَّعَةِ.

وقوله¹⁸⁵⁹: "لأنَّ معناه المُنْعِمَ الحقيقيَّ البَالِغُ فِي الرَّحْمَةِ غَايَتَهَا" تعليلٌ لقوله¹⁸⁶⁰: "لا يُوصَفُ بِهِ غَيْرُهُ" يعني: أَنَّ عَدَمَ وَصْفِ غَيْرِهِ تَعَالَى بِهِ لَيْسَ بِمَجْرَدِ مَانِعٍ لَفْظِيٍّ وَهُوَ أَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ فِي الِاسْتِعْمَالِ، بَلْ هُنَاكَ مَانِعٌ مَعْنَوِيٌّ وَهُوَ أَنَّ مَعْنَاهُ أَي: الْمَعْنَى الْمُرَادَ لِلْفِظِ¹⁸⁶¹ الرَّحْمَنُ لِامْعْنَاهُ الْحَقِيقِيِّ؛ لَمَا عَرَفْتَ أَنَّ إِطْلَاقَهُ عَلَيْهِ تَعَالَى بِمَجَازٍ بِاعْتِبَارِ غَايَتِهَا الَّتِي هِيَ التَّفْضُّلُ وَالْإِنْعَامُ، فَالْمُرَادُ أَنَّ مَعْنَاهُ الْمُرَادُ الْمُنْعِمَ الْحَقِيقِيَّ الَّذِي بَلَغَ فِي الرَّحْمَةِ أَي: الْإِنْعَامِ غَايَةً وَمَرْتَبَةً لَا يُنْصَوِّرُ مَا هُوَ الْحَمْلُ¹⁸⁶² مِنْهَا، فَقَدْ أُخِذَ فِي مَعْنَاهُ الْمُرَادِ أَمْرَانِ: أَحَدُهُمَا: كَوْنُهُ مُنْعِمًا حَقِيقِيًّا أَي: مُوجِدًا لِلنِّعْمَةِ وَخَالِقًا لَهَا، وَالْآخَرُ: بَلوغُهُ فِي الرَّحْمَةِ غَايَتَهَا أَي: كَوْنِ إِنْعَامِهِ بِلا عِوَضٍ وَغَرَضٍ.

فمعنى الرَّحْمَنِ: هُوَ الَّذِي يُوجِدُ النِّعْمَةَ وَيَخْلُقُهَا وَلَا يَطْلُبُ فِي مُقَابَلَتِهَا عِوَضًا وَلَا غَرَضًا؛ وَهَذَا مُنْحَصِرٌ فِي اللَّهِ تَعَالَى عَلَى مَا سَيَبِينُهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ أَنَّ مَنْ عَدَاهُ طَالِبُ عِوَضٍ وَكَالْوَاسِطَةِ، وَأَنَّهُ تَعَالَى هُوَ الْمُوجِدُ لَهَا وَلِذَا تَتَوَقَّفُ هِيَ عَلَيْهَا. ثُمَّ إِنَّ الدَّلَالَ عَلَى كَوْنِ الْأَمْرَيْنِ مَأْخُودَيْنِ فِي مَفْهُومِ الرَّحْمَنِ هُوَ مَا

1856 ج- اختصاص لفظ الجلالة به تعالى

1857 حيث قال:

سموت بالمجد يا بن الأكرمين أبا وأنت غوث الورى لازلت رحمانا.

السفاريني، شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم، غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب، (الناشر: مؤسسة قرطبة - مصر، ط2، 1993م) ج1، ص16.

1858 الرمحشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص7.

1859 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

1860 نفس المصدر، ج1، ص27.

1861 ج: لفظ.

1862 ج: أكمل.

عَرَفَتْ مِنْ أَمَّهَا صِفَتَانِ مُشَبَّهَتَانِ بُنِيَتَا¹⁸⁶³ لِلْمُبَالِغَةِ، وَأَنَّ الرَّحْمَنَ أْبْلَغَ مِنَ الرَّحِيمِ فِيمَا بُنِيَ لَهُ كَمًّا وَكَيْفًا، فَكَوْنُهُ صِفَةً مُشَبَّهَةً يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَعْنَاهُ ذَاتٌ مُتَّصِفَةٌ بِوَصْفِ الرَّحْمَةِ، وَكَوْنُهُ لِلْمُبَالِغَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الْوَصْفَ فِيهِ كَامِلٌ، وَكَوْنُهُ أْبْلَغَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ فِيهِ فِي أَقْصَى الْمَرَاتِبِ.

[أَقْصَى مَرَاتِبِ الرَّحْمَةِ هِيَ الْإِنْعَامُ]

وَلَاشِكُّ أَنَّ أَقْصَى مَرَاتِبِ الْإِنْعَامِ/ [53و] بِالرَّحْمَةِ أَي: الْإِنْعَامُ أَنْ يَكُونَ إِنْعَامُهُ بِلَا عَوَظٍ وَلَا

غَرَضٍ، وَيَكُونُ مُوجِدًا لِلنِّعْمَةِ وَخَالِقًا لَهَا¹⁸⁶⁴، وَسَيُصْرَحُ الْمُصَنِّفُ¹⁸⁶⁵ بِهِ، فَمَا قِيلَ هَاهُنَا بِحَثٍ:

أَمَّا أَوَّلًا فَلِأَنَّ كَوْنَ الْمُنْعَمِ الْحَقِيقِيِّ مَأْخُودًا فِي مَعْنَى الرَّحْمَنِ غَيْرُ ظَاهِرٍ؛ إِذْ هُوَ مِنَ اللَّصِيفَاتِ¹⁸⁶⁶ الْمَشْتَقَّةِ، وَالْوَضْعُ فِي أَمْثَالِهَا نَوْعِيٌّ، فَلَا فَرْقَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَائِرِهَا إِلَّا الْمُبَالِغَةُ، وَالْمُبَالِغَةُ لَا تَدُلُّ عَلَى كَوْنِ الْمُنْعَمِ حَقِيقِيًّا.

وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّ اعْتِبَارَ الْمُنْعَمِ الْحَقِيقِيِّ فِيهِ يُخْرِجُهُ عَنِ الْمَعْنَى الْوَضْعِيِّ¹⁸⁶⁷؛ إِذْ الْوَصْفُ لَا يَدُلُّ إِلَّا عَلَى ذَاتٍ مُبْهَمَةٍ، وَمُلَاخَظَةُ الذَّاتِ بِكَوْنِهِ مُنْعَمًا حَقِيقِيًّا يُوجِبُ تَعْيُنًا لَهُ وَيُنَائِي الْوَصْفِيَّةَ.

وَأَمَّا ثَالِثًا فَلِأَنَّ اشْتِمَالَ مَعْنَاهُ عَلَى بُلُوغِ الرَّحْمَةِ غَايَتِهَا غَيْرُ ظَاهِرٍ؛ إِذْ لَا يَلْزِمُ مِنَ الْإِشْتِقَاقِ وَلَا مِنَ الْمُبَالِغَةِ.

وَأَمَّا رَابِعًا فَلِأَنَّهُ يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ الْمُنْعَمَ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ مُنْعَمٌ مَجَازًا لَعْنًا أَوْ عُرْفًا، وَهَذَا أَيْضًا غَيْرُ ظَاهِرٍ؛ إِذْ لَا يَصْدُقُ تَعْرِيفُ الْمَجَازِ عَلَيْهِ. انْتَهَى.

1863 ب: بنيا.

1864 ب- لها.

1865 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

1866 ب ج: الصفات/ ب+ المشبه.

1867 ج: الوصفي.

فأقول: قد ظهر لك بما حَقَّقْنَا أَنفَاءً أَنَّ الدَّالَّ عَلَى كَوْنِ الْمُنْعِمِ الْحَقِيقِيِّ مَأْخُوداً فِي مَعْنَى الرَّحْمَنِ، وَعَلَى اشْتِمَالِ مَعْنَاهُ عَلَى بَلُوغِ الرَّحْمَةِ غَايَتِهَا هُوَ الْأَبْلَغِيَّةُ لَا الْمُبَالِغَةُ، فَمِنْشَأُ الْبَحْثِ الْأَوَّلِ وَالثَّلَاثِ الدُّهُوْلُ عَنِ الْأَبْلَغِيَّةِ الْمُسْتَلْزِمَةِ لِلْأَمْرَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ اسْتِلْزَاماً ظَاهِراً.

وأقولُ فِي جَوَابِ الْبَحْثِ الثَّانِي: إِنَّ مَعْنَى لَفْظِ الْمُنْعِمِ الْحَقِيقِيِّ ذَاتُ مَا اتَّصَفَ بِالْإِنْعَامِ الْحَقِيقِيِّ، وَتَعَيَّنَهُ فِي الْوَاقِعِ وَانْحِصَارُهُ فِي اللَّهِ تَعَالَى لَا يُخْرِجُهُ عَنِ كَوْنِهِ وَصَفَاءً مُشْتَقاً وَأَمراً كَلِيّاً كَمَا فِي مَفْهُومِ وَاجِبِ الْوُجُودِ عَلَى مَا صَرَّحُوا بِهِ¹⁸⁶⁸.

وَأَمَّا جَوَابُ الْبَحْثِ الرَّابِعِ فَهُوَ أَنَّهُ قَدْ عَرَفْتَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُنْعِمِ الْحَقِيقِيِّ هَاهُنَا لَيْسَ مَا يُقَابَلُ الْمَجَازِيَّ، بَلْ مَنْ كَانَتْ النَّعْمَةُ مَخْلُوقَةً لَهُ وَهُوَ مُوجِّدٌ لَهَا، وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ هَذَا الْقَائِلُ، فَالَّذِي يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ الْمُنْعِمَ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ لَيْسَ بِخَالِقٍ لِلنَّعْمَةِ، وَأَنَّهُ مُسْتَفِيضٌ بِإِنْعَامِهِ، وَهُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ شَأْنٌ أَحَدٍ إِلَّا اللَّهُ، وَصَرَّحَ بِهِ أَيْضاً هَذَا الْقَائِلُ. وَقَوْلُهُ¹⁸⁶⁹: "وَذَلِكَ" إِشَارَةٌ إِلَى الْمَعْنَى الْمَذْكُورِ الَّتِي هِيَ كَلْبِيَّةٌ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ¹⁸⁷⁰: "لَا يَصْدُقُ عَلَى غَيْرِهِ" تَعَالَى أَنَّهُ مِنَ الْكَلْبِيَّاتِ الْمُنْحَصِرَةِ / [54ظ] فِي فَرْدٍ كَمَفْهُومِ وَاجِبِ الْوُجُودِ وَخَالِقِ كُلِّ شَيْءٍ، وَبَيَّنَّهُ بِقَوْلِهِ¹⁸⁷¹: "لَأَنَّ مَنْ عَدَاهُ" بِمَنْ يُوصَفُ بِالْإِنْعَامِ "فَهُوَ مُسْتَعِيضٌ بِلُطْفِهِ وَإِنْعَامِهِ" أَي: طَالِبٌ عَوَظٍ فِي مُقَابَلَةِ لُطْفِهِ وَإِنْعَامِهِ، فَالْمُسْتَعِيضُ بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ لَا بِالْفَاءِ كَمَا فِي بَعْضِ النُّسخِ السَّقِيمَةِ، لِأَنَّ قَوْلَهُ¹⁸⁷²: "يُرِيدُ بِهِ جَزِيلٌ ثَوَابٍ أَوْ جَمِيلٌ ثَنَاءٌ" إِلَى قَوْلِهِ¹⁸⁷³: "ثُمَّ إِنَّهُ" إِلَى آخِرِهِ بَيَانٌ وَتَفْصِيلٌ، وَلَا يَسْتَقِيمُ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِسْتِفَاضَةِ؛ لِأَنَّ إِرَادَةَ الثَّنَاءِ الْجَمِيلِ مِنَ الْخَلْقِ وَإِزَالَةَ عَارِ الْخِسَّةِ

¹⁸⁶⁸ الحنفي، حاشية محي الدين شيخ زاده، على تفسير البيضاوي، ج 1، ص 58

¹⁸⁶⁹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 27.

¹⁸⁷⁰ نفس المصدر، ج 1، ص 27.

¹⁸⁷¹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 27.

¹⁸⁷² نفس المصدر، ج 1، ص 27.

¹⁸⁷³ نفس المصدر، ج 1، ص 27.

من النَّفسِ أو رِقَّةِ الجَنَسِيَّةِ ليست استفاضةً أي: طلباً للفيض منه تعالى، فهو تفضيل¹⁸⁷⁴ وبيانٌ لكونه مُستعيضاً أي: طالباً للعَوْضِ. لأنَّ العَوْضَ¹⁸⁷⁵ الذي يطلُّه والغرضَ الذي يتوقَّاه¹⁸⁷⁶ وهو¹⁸⁷⁷ هذه المذكوراتُ على ما نصَّ عليها المُصنِّفُ في شرحِ الأسماءِ الحسنى حيثُ قال¹⁸⁷⁸: فَإِنَّ غَيْرَهُ تَعَالَى إِثْمًا يَفْعَلُ¹⁸⁷⁹ ما يتعاطاهُ من التَّفضيلِ والإِنعامِ لغرضِ¹⁸⁸⁰ نفسه يستعيضُ به جزيلِ الثَّوابِ أو جميلِ الثَّنَاءِ أو يُزِيلُ عن النَّفسِ رِقَّةَ الجَنَسِيَّةِ، أو عن القلبِ حُبَّ المالِ و¹⁸⁸¹ رذيلةَ البُخلِ إلى غيرِ ذلك من الأغراضِ. انتهى.

فقوله هاهنا¹⁸⁸² "أو يُزِيلُ به رِقَّةَ الجَنَسِيَّةِ" على ما في بعضِ النُّسخِ هو المُوافقُ لما نقلَ مِنْ شَرْحِ الأسماءِ الحسنى؛ إِلَّا أَنَّهُ هَاهُنَا مَعطوفٌ على (يريدُ) داخلٌ تحتِ تَفصِيلِ العَوْضِ بِجَعْلِهِ أعمَّ مِنْ جَلْبِ النَّفْعِ وَدَفْعِ الضَّرِّ، وهناك معطوفٌ على (يُستعيضُ)، داخلٌ تحتِ الغرضِ، خارجٌ عن العَوْضِ؛ لكونه مُقابلًا له.

وفي بَعْضِ النُّسخِ "أو مزيلٌ" على صِيغَةِ اسمِ الفاعلِ بدلَ "يُزِيلُ" فهو معطوفٌ على (مستعيض) مُقابلٌ له، فيرجعُ مِنْ حيثُ المعنى إلى ما ذكر في الشَّرْحِ المذكورِ، وما وقعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ¹⁸⁸³ "أو يُزِيحُ" بصيغَةِ المُضارعِ المعلومِ بدلَ "يُزِيلُ"، وفي بَعْضِهَا "مُزِيحٌ" على صِيغَةِ اسمِ الفاعلِ بدلَ "مُزِيلٌ"، فلا فَرْقَ

1874 ب: تفصيل.

1875 ب ج- لأن العوض.

1876 ب ج: يتوخاه.

1877 ج: هو.

1878 لم أجد هذا الكلام في شرح أسماء الله الحسنى للبيضاوي، غير أنه موجود في كتابه الموسوم بـ(تحفة الأبرار)، ينظر: البيضاوي، ناصر الدين عبد الله بن عمر، تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة، (الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1433هـ/2012م): ج2، ص26.

1879 ج: يفصل.

1880 ج: لعرض.

1881 ب: أو.

1882 ج- فقوله هاهنا، صح هامش.

1883 الخفاجي، حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي، ج1، ص109.

بينه وبين نُسخَتَي "يُزِيل" و"مُزِيل" إلا بحسب اللفظ؛ إذ الإزاحة هي الإزالة. ثُمَّ إِنَّ معنى إِزَاحَةِ رِقَّةِ الْجِنْسِيَّةِ وَإِزَالَتِهَا: إِزَالَةُ رِقَّةِ نَشَأَتٍ عَنِ الْمُجَانَسَةِ وَالِاتِّحَادِ النَّوْعِيِّ بَيْنَ الْمُنْعَمِ وَالْمُنْعَمِ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ إِنْسَانًا إِذ رَأَى إِنْسَانًا آخَرَ عَلَى أَسْوَأِ حَالٍ **فَبَحَّكُمُ الْجِنْسِيَّةَ يَعْطِفُ** [54و] عَلَيْهِ وَتَرَقُّ لَهُ نَفْسُهُ وَيَتَأَلَّمُ مِنْهُ وَيَحْصُلُ فِي نَفْسِهِ اضْطِرَابٌ رُبَّمَا يُفْضِي إِلَى الْمَرِيضِ¹⁸⁸⁴، فَإِذَا أَحْسَنَ إِلَيْهِ زَالَ اضْطِرَابُهُ وَاسْتَرَاحَ مِنْ أَلَمِهِ.

والمذكور في بعض النسخ¹⁸⁸⁵ بدل "رِقَّةِ الْجِنْسِيَّةِ" "أَنْفَةَ الْحِسَّةِ" أي: يُرِيحُ و¹⁸⁸⁶ يُزِيلُ به عَارِ الْحِسَّةِ وَالِدَّنَاءَةِ عَنِ نَفْسِهِ¹⁸⁸⁷؛ فَإِنَّ مَنْ أَمْسَكَ وَلَمْ يَقْضِ حَوَائِجَ الْمُحْتَاجِينَ بِالْإِنْعَامِ عَلَيْهِمْ بَعْدَ حَسِيْسٍ¹⁸⁸⁸ النَّفْسِ وَشَحِيحَهَا، وَهِيَ أُمُّ الرِّذَائِلِ، قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَنْ يُوقِ شَحْحَ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: 9/59].

وقوله¹⁸⁸⁹: "أَوْ حُبَّ الْمَالِ" بِالنَّصْبِ، عَطْفٌ عَلَى مَفْعُولِ (يُزِيلُ) وَ(يُزِيحُ) أَي: أَوْ يُزِيحُ وَيُزِيلُ بِلُطْفِهِ وَإِنْعَامِهِ حُبَّ الْمَالِ الَّذِي هُوَ رَأْسُ كُلِّ خَطِيئَةٍ، وَاسْتَحْلَ¹⁸⁹⁰ مَعْصِيَةً. وَقَوْلُهُ¹⁸⁹¹: "عَنِ الْقَلْبِ" مُتَعَلِّقٌ بِكُلِّ مَنْ إِزَاحَةَ الرِّقَّةِ وَحُبِّ الْمَالِ، إِلَّا أَنَّهُ عَلَى نُسخَةِ "أَنْفَةَ الْحِسَّةِ" يَكُونُ الْمَعْنَى: يُزِيحُ بِهِ عَارِ الْحِسَّةِ عَنِ الْقَلْبِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُرَادَ بِالْقَلْبِ النَّفْسُ.

واعلم أَنَّ قَوْلَهُ¹⁸⁹²: "لِأَنَّ¹⁸⁹³ مَنْ عَدَاهُ" إِلَى هَاهُنَا أَفَادَ أَنَّهُ لَا يَصْدُقُ الْبَالِغُ غَايَةَ الرَّحْمَةِ عَلَى غَيْرِهِ؛ لِأَنَّكَ قَدْ عَرَفْتَ أَنَّ الْبَالِغَ غَايَتَهَا مَنْ يَكُونُ إِعْنَامُهُ بِلا عِوَضٍ وَعَرَضٍ¹⁸⁹⁴.

1884 ج: المرض.

1885 الخفاجي، حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الرازي، ج1، ص109.

1886 ج- يزيع و.

1887 ج: نفسها.

1888 ب ج: يعد خسيس.

1889 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

1890 ج: وأسّ جلّ.

1891 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

1892 نفس المصدر، ج1، ص27.

[بيان عدم صدق المنعم الحقيقي على غيره تعالى]

وقوله¹⁸⁹⁵: "ثم إنه" شروع في بيان عدم صدق المنعم الحقيقي على غيره تعالى، ومعناه أن من عداه بعد ما علم أنه طالب عوض و غرض في إنعامه "كالواسطة في" إنعامه إلى الخلق كخدّام السلطان بالنسبة إلى إحسانه إلى أحد؛ إذ لا مدخل له في النعمة سوى أنها يظهر من يده؛ "لأن ذات النعم" أي: مهيتها؛ لأن التحقيق أن الجعل الإبداعي إنما يتعلق بنفس الماهية بمعنى: أنها بنفسها أثر للفاعل، وبهذا الجعل الذي يُسمى بالفيض الأقدس تُوجد الأشياء علماً، ويُسمى عيناً ثابتاً ومهيةً، "ووجودها" أي: خارجاً "والقدرة" في جانب المنعم "على إيصالها" إلى المنعم عليه، "والداعية الباعثة" في جانبه أيضاً؛ لأن الإنعام فعل اختياري لا يتصور صدوره بلا داعٍ و باعثٍ "عليه" أي: على إيصاله، "والتمكن من الانتفاع بها" أي: بتلك النعمة في جانب المنعم عليه، "والقوى" الظاهرة والباطنة التي بها يحصل بالفعل ذلك "الانتفاع إلى غير ذلك" من الشروط والآلات كلها "من خلقه" أي: من مخلوقه أو ناشيته من إيجاده وتأثيره / [55ظ]؛ إذ لا مؤثر في الوجود إلا الله.

واعلم أن قوله¹⁸⁹⁶: "ذات النعم" مع ما عطف عليه منصوبٌ على أنه اسمٌ لأنّ، وقوله¹⁸⁹⁷: "من خلقه" مرفوع المحلّ على أنه خبرٌ لها. وقوله¹⁸⁹⁸: "لا يقدر عليها أحدٌ غيره" إمّا تأكيدٌ لقوله¹⁸⁹⁹: "من خلقه"، أو خبرٌ بعد خبر، وأياً ما كان فيفيد أنه تعالى¹⁹⁰⁰ مُنعمٌ حقيقيٌّ بمعنى أنه مُوجدٌ للنعمة مُستقلٌّ في إيجادها، وذلك ما كنّا نَبغ.

1893 ج- لأنّ.

1894 ج: ولا غرض.

1895 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

1896 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

1897 نفس المصدر، ج1، ص27.

1898 نفس المصدر، ج1، ص27.

1899 نفس المصدر، ج1، ص27.

[السَّبَبُ الثَّالِثُ لِتَقْدِيمِ الرَّحْمَنِ]

وثالثُ الوجوه ما ذكرَ المُصنِّفُ بقوله¹⁹⁰¹: "أو لأنَّ الرحمنَ لَمَّا دَلَّ" أي باعتبار الكيفيَّة "على جلائلِ النَّعمِ وأصولِها" وكانت دقائِقُها ومُحَقِّراتُها خارجةً عنها "ذكرَ الرَّحِيمِ لِيَتَنَاوَلَ ما حَرَجَ منها، فيكونُ كالنَّعمَةِ والرَّدِيفِ له" والتميمُ أن يُؤْتَى في الكلامِ بِفَضْلَةٍ لِنُكْتَةٍ¹⁹⁰² كالمبالغة في قوله تعالى: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ﴾ [الانسان: 8 / 76] أي مع الاحتياجِ إليه والنُّكْتَةُ فيما نحن فيه أيضاً المبالغة وإفادة أن المُوَلَّى لِلنَّعمِ كُلِّها هو الله، واقتصرَ صاحبُ الكشَّاف¹⁹⁰³ على هذا الجواب.

ولخصَّه فُدِّسَ سِرُّه حيثُ قال¹⁹⁰⁴: "وتلخيصُ الجوابِ أنَّ الأبلغَ إذا كان أخصَّ ممَّا هو دونه ومُشتَمِلاً على مفهومه تَعَيَّنَ هُنَاكَ طَريقَةُ التَّرْقِي¹⁹⁰⁵؛ إذ لو قدَّمَ الأبلغَ كأن ذكرَ الآخرَ عارياً عن الفائدةِ كما في الأمثلةِ المذكورة، أي: في الكتابِ وهي قوهم: فُلاَنُ عالمٌ نَحْرِيْرٌ، وشُجاعٌ باسِلٌ، وجوادٌ فَيَّاضٌ؛ فَإِنَّ النَّحْرِيْرَ يشتمِلُ على مفهومِ العالمِ وزيادة، وكذا الباسِلُ والفَيَّاضُ بالقياسِ إلى الشُّجاعِ والجوادِ، وأمَّا إذا لم يكن الأبلغُ مُشْتَمِلاً على مفهومِ الأدنى كالرَّحْمَنِ والرَّحِيمِ إذا أُريدَ بالأوَّلِ جلائلُ النَّعمِ، والثَّانِي دقائِقُها جاز سَلوكُ كُلِّ واحدٍ مِنْ طَريقَي التَّميمِ والتَّرْقِي نظراً إلى مُقتضى الحال. ولمَّا كان المُلتَفِتُ¹⁹⁰⁶ بالفَصْدِ الأوَّلِ في مقامِ العظمةِ والكبرياءِ جلائلِ النَّعمِ وعظائِمِها دُونَ دقائِقِها ولطائِفِها، قدَّمَ الرَّحْمَنَ على الرَّحِيمِ

1900 ب - تعالى / ب ج + يقال.

1901 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 27.

1902 ب: لنكته.

1903 الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج 1، ص 210.

1904 الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص 172.

1905 ب - الترقى.

1906 ب: المتفت.

وأردف بالرحيم كالتبئة تنبيهاً على أن الكل منه، وأن عنايته¹⁹⁰⁷ شاملة لذرات الوجود؛ كيلا يُتوهم أن مُحفّرات الأمور لا يليق بذاته فيتحشّم منه عن سؤالها" انتهى.

[السبب الرابع لتقديم الرحمن]

ورابع الوجوه ما ذكره بقوله¹⁹⁰⁸: "أو للمحافظة على رؤوس الآي" أي: آيات الفاتحة لا جميع السور، والمراد برؤوسها أو آخرها؛ فإن¹⁹⁰⁹ كل شيء رأس له / [55و] من ذلك الطرف، لا من حيث إنه آخر، بل من حيث إنه أول من ذلك الطرف.

وقيل: الرأس يُستعمل بمعنى الطرف كما وقع في الحديث¹⁹¹⁰: إنه بعثه الله تعالى على رأس أربعين سنة؛ إذ هو صلى الله عليه وسلم مبعوث في آخر الأربعين لاني أوله، وإلا لكان سنه عليه السلام وقت البعثة تسعاً وثلاثين.

أقول: طرف الشيء الممتد يُعمّ أوله وآخره، فلا يصح إرادته في الحديث، بل المراد فيه أيضاً ما ذكرنا، فلا تغفل.

والمراد بالمحافظة عليها أن¹⁹¹¹ تلك الأواخر متوافقة ومُناسبة في هيئة مخصوصة، وهي في هذه السورة الكريمة كون ما قبل¹⁹¹² الأخير ياء ساكنة مكسوراً ما قبلها كالرحيم، والعالمين، يوم الدين،

1907 ب ج: غايته.

1908 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

1909 ج+ آخر.

1910 حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ بِالطَّوِيلِ الْبَائِنِ وَلَا بِالْقَصِيرِ، وَلَيْسَ بِالْأَبْيَضِ الْأَمْهَقِ وَلَيْسَ بِالْأَدَمِ، وَلَيْسَ بِالْجُعْدِ الْقَطِطِ وَلَا بِالسَّبِطِ، بَعَثَهُ اللَّهُ عَلَى رَأْسِ أَرْبَعِينَ سَنَةً، فَأَقَامَ بِمَكَّةَ عَشْرَ سِنِينَ وَبِالْمَدِينَةِ عَشْرَ سِنِينَ، وَتَوَفَّاهُ اللَّهُ عَلَى رَأْسِ سِتِّينَ سَنَةً وَلَيْسَ فِي رَأْسِهِ وَخَلْقِهِ عَشْرُونَ شَعْرَةً بَيْضَاءَ.» صحيح البخاري، باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم 3548.

1911 ج+ تكون.

1912 ج+ حرف.

ونستعين، والمستقيم، والضَّالِّين، وجَوَّز¹⁹¹³ أن يكون المراد بالآيِ العلاماتِ التي تُكْتَبُ بالحُمْرةِ في
المفاصِلِ، وبالرُّوسِ ما قبلَ تلكَ العلاماتِ أي: أواخرَ الآياتِ.

أقول: وأنتَ خبيرٌ بأنَّ المُتبادِرَ مِنْ رَأْسِ الشَّيْءِ جُزْؤُهُ الأوَّلُ، وإِطلاقُهُ على ما قَبْلَهُ غيرُ
مُتعارَفٍ، ثُمَّ إِنَّ المُحافظَةَ المذكورةَ إِنما تَتِمُّ في هذه السُّورةِ كما أَشرْنَا إِلَيْهِ بِتفسيرِ الآيِ بِآياتِ هذه السُّورةِ؛
لِكونِ الكلامِ في¹⁹¹⁴ بِسْمَلَتِهَا، ولا تَتِمُّ في كلِّ سُورةٍ كيف؟! وهذه المُحافظَةُ تفتضي في سُورةِ الرَّحْمَنِ
تقديمَ الرَّحِيمِ، والقولُ بِأَنَّها قُدِّمَتْ في هذه السُّورةِ لتلكَ المُحافظةِ، وفي سائرِ السُّورِ لتكونَ التَّسمِيَةُ في
الْكُلِّ¹⁹¹⁵ على وتيرةٍ واحدةٍ إِنما تَتِمُّ إِذا كانتِ الفاتِحَةُ مع التَّسمِيَةِ أوَّلَ سُورةٍ نزلتْ، على أَنَّهُ لا يَتَمَشَّى في
بِسْمَلَةِ سُورةِ التَّمْلِ؛ لِأَنَّها حكايةُ كتابِ سُلَيْمانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إلى بلقيسَ، هذا وكأَنَّه لِهَذَا أَخَّرَ المُصنِّفُ
هذا الوجهَ وجعلَهُ رابعاً.

المَطْلَبُ الرَّابِعُ: صَرْفُ لَفْظِ الرَّحْمَنِ

قوله¹⁹¹⁶: "والأظْهَرُ أَنَّهُ غيرُ مُنصرفٍ" أي: الرَّاجِحُ في الاعتبارِ أَنَّ لَفْظَ (الرَّحْمَنِ) غيرُ
منصرفٍ¹⁹¹⁷. واعلم أَنَّ التُّحاةَ اختلفوا¹⁹¹⁸ في (رحمن) في أَنَّهُ منصرفٌ أو غيرُ منصرفٍ؛ فَإِنَّه ليس له

¹⁹¹³ ب: المحوز صبعة الله، فائدة.

¹⁹¹⁴ ج- في.

¹⁹¹⁵ ج- في الكل.

¹⁹¹⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

¹⁹¹⁷ رحمن على وزن فعلان، وهذا الصيغة تكون ممنوعة من الصرف على قسمين؛ الأول: صفة والثاني: علم ونحن في صدد الصفة، حيث
تمنع الصفة من الصرف على شرطين الأول أن تكون وصفيته أصلية ثابتة، والثاني: إن لم يكن له مؤنث نحو: رحمن؛ أو أن يكون مؤنثه
(فعلى) نحو: عطشان. وأجمع جمهور المفسرين أن لفظ الرحمن مختص به تعالى وهو غير منصرف. وقال البعض أنه منصرف بشرط وجود فعلى
أي: رحمى. ذهب الرضي بقوله: "لأنهم خصصوا هذه اللفظة بالبارئ تعالى فلم يطلقوه على غيره ولم يضعوا منه مؤنثاً لا من لفظه أعني
بالتاء، ولا من غير لفظه أعني فعلى، فيجب أن يكون غير منصرف" جاء في كتاب القرطبي: "أنَّ الرَّحْمَنِ" مُخْتَصٌّ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، لا يَجُوزُ أَنْ
يُسَمَّى بِهِ غَيْرُهُ، أَلَا تَرَاهُ قَالَ: "قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ" « فَعَادَلِ الْإِسْمَ الَّذِي لا يَشْرِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ. وقال: "وَسئَلُ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ
مَنْ رُسُلْنَا أَجْعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِلَهًا يُعْبَدُونَ" « فَأَخْبَرَ أَنَّ الرَّحْمَنَ "هُوَ الْمُسْتَحَقُّ لِلْعِبَادَةِ جَلَّ وَعَزَّ. وَقَدْ نَجَّسَ الْمُسَيِّئَةُ الْكُذَّابُ لَعْنَهُ
اللَّهُ فَتَسَمَّى بِرَحْمَانِ الْيَمَامَةِ، وَلَمْ يَتَسَمَّ بِهِ حَتَّى قَوَّعَ مَسَامِعَهُ نَعَثَ الْكُذَّابِ فَالزَّيْمَةُ اللَّهُ تَعَالَى نَعَثَ الْكُذَّابِ لِدَلِّكَ، وَإِنَّ كَانَ كُلُّ كَافِرٍ كَاذِبًا،
فَقَدْ صَارَ هَذَا الْوَصْفُ لِمُسَيِّئَةٍ عَلَمًا يُعْرَفُ بِهِ، أَلَزَمَهُ اللَّهُ إِيَّاهُ. وَقَدْ قِيلَ فِي اسْمِهِ الرَّحْمَنِ: إِنَّهُ اسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمُ". قال في شرح ملا جامي على

مؤنث لا رحمی ولا رحمانه؛ لأنه صفة خاصة لله تعالى لا يُطلق على غيره تعالى، لا على مُدكرٍ ولا¹⁹¹⁹ مؤنث، فعلى مذهب من شرط/[56ظ] انتفاء (فعلانية) فهو غير منصرف، وعلى مذهب من شرط وجود (فعلى) فهو منصرف.

وذهب¹⁹²⁰ صاحب الكشاف وتبعه المُصنّف إلى أن الرَّاجح عدم صرّفه من غير نظرٍ إلى الاختصاص العارض المانع لاعتبار التأنيث، وإليه أشار المُصنّف بقوله¹⁹²¹: "وإن حَظَرَ أي: منع" اختصاصه بالله تعالى أن يكون له مؤنث على فعلاية أو فعلى، يعني: ليس الحُكْم بأظهرية منع صرفه مبنياً على انتفاء فعلاية بالنظر إلى ذلك الاختصاص؛ فإن الاختصاص¹⁹²² المذكور كما أوجب انتفاء (فعلانية) أوجب انتفاء (فعلى) أيضاً، فاعتباره يُوجب اجتماع الصّرفِ وعدمه، وبيانه على ما حقّقه قُدّس سرّه¹⁹²³: "إن نُظِرَ إلى انتفاء فعلى وجب أن لا يُمنع صرّفه؛ لأن وجود فعلى هو الشرط ومناط الحُكْم في الظاهر، وإن نُظِرَ إلى انتفاء فعلاية وجب أن يُمنع صرّفه لانتفائها"¹⁹²⁴ هو مناط الحُكْم في الحقيقة؛

متن الكافية: "اختلف في رحمن في أنه منصرف أو غير منصرف، فإنه ليس له مؤنث، لا رحمی و لا رحمانه؛ لأنه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره، لا على مُدكر و لا على مؤنث، فعلى مذهب من شرط انتفاء (فعلانية) فهو غير منصرف و على مذهب من شرط وجود (فعلى) فهو منصرف.... قال بعضهم: إنه غير منصرف؛ لوجود شرطه و هو انتفاء فعلاية؛ لأن الشرط عند ذلك البعض هو ذلك الانتفاء، و قال بعضهم: إنه منصرف؛ لانتفائه شرطه و هو وجود فعلى؛ لأن الشرط عند ذلك، و إنما لم يجيء منه فعلاية و فعلى؛ لأنه لما كان مختصاً بالله تعالى لم يتصور فيه تأنيث لا بالتاء و لا بالصيغة، فامتناعه فيه ليس لأمر يرجع إلى اللفظ بل إلى الموصوف." الرضي الاسترآبادي، محمد بن الحسن، نجم الدين، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: د. حسن بن محمد إبراهيم الحفظي، طبعة: جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية. ج1، ص172؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج1، ص106، الجامي، شرح ملا جامي على متن الكافية في النحو، ج1، ص131.

¹⁹¹⁸ ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمر المعروف، شرح مُلا جامي على متن الكافية في النحو الفوائد الضبابية، يليه حواشي وتعليقات لدولوزاده، المحقق: أحمد عزو عناية، على محمد مصطفى، (دار النشر، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط1، تاريخ النشر 2009م) ج1، ص131.

¹⁹¹⁹ ب ج + على.

¹⁹²⁰ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص8.

¹⁹²¹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

¹⁹²² ج- فإن الاختصاص.

¹⁹²³ الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص170.

¹⁹²⁴ ب ج: لأن انتفاءها.

إذ¹⁹²⁵ بانتفائها بتحقيق مُضارعتها لِإلْفِي التَّائِيثِ فِي عَدَمِ قَبُولِ التَّاءِ، إِلَّا أَنَّهُ لِحِفَائِهِ جُعِلَ وَجُودُ فَعْلَى أَمَارَةً عَلَيْهِ، وَمَنَاطًا لِحُكْمِهِ، فَاعْتِبَارُ الْاِخْتِصَاصِ يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ غَيْرِ مَمْنُوعٍ مِنْهُ وَهُوَ مُحَالٌ، فَوَجِبَ أَنْ لَا يُعْتَبَرُ امْتِنَاعُ التَّائِيثِ أَي: انْتِفَاءُ فَعْلَى وَانْتِفَاءُ فَعْلَانَةٍ بِسَبَبِ الْاِخْتِصَاصِ الْعَارِضِيِّ، وَأَنْ يُرْجَعَ إِلَى أَصْلِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ قَبْلَ الْاِخْتِصَاصِ، وَيُعْرَفُ حَالُهَا قَبْلَهُ، وَذَلِكَ بِالْقِيَاسِ عَلَى نِظَائِرِهَا مِنْ بَاهَا".

وإيَّاهُ أَرَادَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ¹⁹²⁶: "الْحَاقًا لَهُ بِمَا¹⁹²⁷ هُوَ الْغَالِبُ¹⁹²⁸ فِي بَابِهِ؛ فَإِنَّ الْغَالِبَ فِي بَابِ 1929 فَعِلَ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُنْصَرَفٍ كَسَكْرَانَ وَغَضْبَانَ وَعَطَشَانَ، وَإِنْ جَاءَ نَادِرًا مُنْصَرَفًا كَحَشْيَانَ؛ لِأَنَّ مُؤَنَّتَهُ حَشْيَانَةَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ¹⁹³⁰ الْمَرْزُوقِيُّ¹⁹³¹ وَكَأَنَّ الْمُصَنِّفَ ارْتِضَاهُ؛ وَلِذَا ذَكَرَ قَيْدَ الْغَالِبِ.

وَلَكِنَّ الْمَفْهُومَ مِنَ الصِّحَاحِ¹⁹³²: أَنَّ الصِّفَةَ مِنْ حَشْيِي حَشْيَانَ فِي الْمُدَكَّرِ وَحَشْيِي فِي الْمُؤَنَّتِ، وَكَأَنَّ صَاحِبَ الْكَشَّافِ ارْتِضَاهُ حَيْثُ لَمْ يَذْكَرْ قَيْدَ الْغَالِبِ، وَقَالَ¹⁹³³: "الْحَاقًا لَهُ بِإِخْوَتِهِ، وَبِالْجُمْلَةِ لَمَّا عَلِمَ بِالْقِيَاسِ إِلَى بَابِهِ وَاعْتَبَرَ أَغْلَبَ أَفْرَادِهِ الَّذِي هُوَ فِي حُكْمِ الْكُلِّ أَنَّهُ أَيْضًا فِي أَصْلِهِ مِمَّا تَحَقَّقَ فِيهِ وَجُودُ

1925 ج: أو.

1926 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

1927 ج- بما.

1928 أ: الأغلِب، وفي المقتبس منه الغالب، وهو الصواب.

1929 ب- في باب.

1930 حيث قال في شرح ديوان الحماسة:

كأن ربك لم يخلق لخشيتيه سواهم من جميع الناس إنساناً

الخشية والخشى والمخشاة: مصدر خشى. ويقولون: هذا المكان أخشى من ذلك، وهو نادر لأن المكان يخشى فهو مفعول. ورجل خشيان وامرأة خشيانة". المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، المحقق: غريد الشيخ، وضع فهرسه العامة: إبراهيم شمس الدين، (الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 2003م) ج1، ص26.

1931 هو أبو علي أحمد بن محمد، الملقب بالمرزوقي، المتوفى ٤٢١ هـ؛ عالم بالأدب واللغة والنحو، من مشايخه: أبو علي الفارسي، ومن طلابه: سعيد البقال، ومن مؤلفاته: شرح ديوان الحماسة، شرح الفضليات. ينظر: الحموي، معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ج2، ص506.

1932 الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج6، ص2327.

1933 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

فِعْلِيٌّ كَانَ الْحُكْمُ بَعْدَهُ / [56و] صَرَفَهُ إِحْقَاقاً لَهُ بِمَا هُوَ الْغَالِبُ فِي بَابِهِ أَظْهَرَ مِنَ الْحُكْمِ بِصَرَفِهِ إِحْقَاقاً لَهُ بِمَا هُوَ النَّادِرُ فِي بَابِهِ. فَلَمَّا¹⁹³⁴ كَانَ الْحُكْمُ بِأَظْهَرِيَّةٍ مَنَعَ صَرَفَهُ مُتَضَمِّناً لِاعْتِبَارِ كُلِّ مِنَ الصَّرْفِ وَعَدَمِهِ جَازِ كَلِمَةً (أَنْ) الْوَصْلَةَ¹⁹³⁵ الْمُفْتَضِيَّةُ لِكَوْنِ خِلَافِ الشَّرْطِ أَوَّلَى بِالْجِزَاءِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ مَنَعِ الْإِخْتِصَاصِ يَكُونُ لَهُ مُؤَنَّثٌ عَلَى فَعْلَى أَوْ فَعْلَانَةٍ، فَالْحُكْمُ عَلَيْهِ بِاعْتِبَارِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ أَوَّلَى.

قَوْلُهُ¹⁹³⁶: "وَأَمَّا خَصَّ التَّسْمِيَةَ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ" بَيَانٌ لَوْجِهِ اخْتِيَارِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الثَّلَاثَةِ مِنْ بَيْنِ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى "لِيَعْلَمَ الْعَارِفُ" بِأَسَالِيْبِ الْكَلَامِ وَخَوَاصِّ التَّرَاكِيْبِ "أَنَّ الْمُسْتَحَقَّ لِأَنْ يُسْتَعَانَ بِهِ" مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْبَاءَ لِلِاسْتِعَانَةِ عَلَى مَا اخْتَارَهُ "فِي مَجَامِعِ الْأُمُورِ" أَي: فِي كُلِّ الْأُمُورِ "هُوَ الْمَعْبُودُ الْحَقِيقِيُّ" الَّذِي دَلَّ¹⁹³⁷ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْجَلَالَةِ "الَّذِي هُوَ مُوَلِي التَّعَمِّمِ" أَي: مُعْطِيهَا "كُلَّهَا عَاجِلَهَا وَآجِلَهَا جَلِيلَهَا وَحَقِيرَهَا" عَلَى مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ كَلِمَتَا الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، عَلَى مَا مَرَّ تَحْقِيقُهُ، وَكَانَ الْأَنْسَبُ أَنْ يَقُولَ بَدَلَ الْحَقِيرِ: الدَّقِيقُ؛ فَإِنَّ وَصْفَ نِعْمَةِ اللَّهِ بِالْحَقَّارَةِ بَعِيدَةٌ¹⁹³⁸ عَنِ¹⁹³⁹ كَمَالِ الْأَدَبِ.

وَوَجْهُ إِفَادَةِ التَّخْصِيصِ الْمَذْكُورِ¹⁹⁴⁰ الْعِلْمُ هُوَ تَعْلِيْقُ الْإِسْتِعَانَةِ بِالْوَصْفِ الصَّالِحِ لِلْعَلِيَّةِ؛ فَيُشْعِرُ بِعَلِيَّةِ¹⁹⁴¹، وَهَذَا جَمًّا لَا يَهْتَدِي إِلَيْهِ¹⁹⁴² إِلَّا الْعَارِفُ بِخَوَاصِّ تَرَكَيبِ الْكَلَامِ وَمَزَايَاهُ، وَلَوْ حُمِلَ الْعَارِفُ عَلَى مَا هُوَ مُصْطَلَحُ الصُّوفِيَّةِ؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا¹⁹⁴³: "الْعَارِفُ هُوَ الْمُنْصَرِفُ لِفِكْرِهِ إِلَى قُدْسِ الْجَبْرُوتِ،

1934 ج- فلما

1935 ب ج: الوصلية.

1936 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

1937 ب ج: يدل.

1938 ج: بعيد.

1939 ب: من.

1940 ج+ هذا.

1941 ج: بعليته.

1942 ج- إليه.

1943 ابن سينا، أبو علي، الاشارات والتنبهات، مع شرح نصير الدين الطوسي، تحقيق: د. سليمان دنيا، (مؤسسة النعمان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت الغبيري، ط2، 1993م) ص58.

ومستديماً¹⁹⁴⁴ لِشُرُوقِ نُورِ الْحَقِّ لِكَانَ أَشَدَّ مُلَائِمَةً لِقَوْلِهِ¹⁹⁴⁵: "فِي تَوَجُّهِهِ؛ فَإِنَّهُ مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ (أَنْ) بَعْدَ الْفَاءِ السَّبْبِيَّةِ عَطْفًا عَلَى (يَعْلَمُ) فِي (لِيَعْلَمُ).

وَلَا شَكَّ أَنَّ الْعِلْمَ الَّذِي يَصِيرُ سَبَبًا لِأَنْ يَتَوَجَّهَ الْعَالِمُ "بِشْرَاشِرِهِ" أَي: بِكُلِّيَّتِهِ وَمَجَامِعِ مَشَاعِرِهِ هُوَ عِلْمُ الْعَارِفِ بِهَذَا الْمَعْنَى، وَبِالْجُمْلَةِ فَائِدَةُ ذَلِكَ التَّخْصِيصِ أَنْ يَتَوَجَّهَ الْعَارِفُ بِسَبَبِ ذَلِكَ الْعِلْمِ تَوَجُّهًا تَامًّا "إِلَى جَنَابِ الْفُؤْدُسِ" أَي: إِلَى جَنَابِ اللَّهِ الْمُقَدَّسِ عَنِ شَائِبَةِ النَّقْصِ، وَالْمُرَادُ التَّوَجُّهُ¹⁹⁴⁶ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ تَوَجُّهًا بِالسَّرِّ بِلَا جِهَةٍ وَلَا مَكَانٍ، فَلَفِظُ الْجَنَابِ مُفْحَمٌ¹⁹⁴⁷ لِلتَّعْظِيمِ، وَإِلَّا فَهُوَ عَزَّ وَجَلَّ مُنَزَّهٌ عَنِ الْجَنَابِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ الْفَنَاءُ وَمَا قَرَّبَ مِنْ مَحَلَّةِ الْقَوْمِ.

وَقَوْلُهُ¹⁹⁴⁸: "وَيَتَمَسَّكَ" بِالنَّصْبِ أَيْضًا عَطْفًا عَلَى يَتَوَجَّهَ، وَالْمَعْنَى: وَيَصِيرُ ذَلِكَ الْعِلْمُ سَبَبًا / [57ظ] أَيْضًا لِأَنَّ يَتَمَسَّكَ "مَجْبَلِ التَّوْفِيقِ" أَي: بِالتَّوْفِيقِ الْإِلَهِيِّ الَّذِي هُوَ كَالْحَبْلِ الْمَتِينِ فِي أَنْ مَنْ تَشَبَّهَتْ بِهِ فَقَدْ اسْتَمَسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا.

وَقَوْلُهُ¹⁹⁴⁹: "وَيُشْغِلُ" بِضَمِّ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ عَلَى بِنَاءِ الْفَاعِلِ مِنْ بَابِ الْأَفْعَالِ مَنْصُوبٌ مَعْطُوفٌ عَلَى مَا سَبَقَ، أَي: وَيَجْعَلُ "سِرَّهُ" أَي: رُوحَهُ الَّذِي هُوَ مِنْ عَالَمِ السِّرِّ وَالْأَمْرِ مَشْغُولًا "بِذِكْرِهِ"، بَأَنَّ لَا يَكُونُ فِي قَلْبِهِ إِلَّا ذِكْرُ اللَّهِ. وَقَوْلُهُ¹⁹⁵⁰: "وَالِاسْتِمْدَادُ" ¹⁹⁵¹ بِهِ "بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى ذِكْرِهِ أَي: لَا يَسْتَمِدُّ بِقَلْبِهِ إِلَّا مِنَ اللَّهِ، وَلَا يَسْتَعِينُ إِلَّا بِإِيَّاهِ، وَنَصَبُهُ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ: "سِرَّهُ" كَمَا تُؤْهِمُ وَهْمٌ لَا يُسَاعِدُهُ

1944 ب ج: مستديماً

1945 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

1946 ب: والتوجه

1947 ج: مفحم

1948 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

1949 نفس المصدر، ج1، ص27.

1950 نفس المصدر، ج1، ص27.

1951 في النسخة المقتبس منه "الاستعداد به" بدل "الاستمداد به"

العقل. وقوله: "عَنْ غَيْرِهِ" مُتَعَلِّقٌ بِشُغْلِ، ومعنى يُشْغِلُ¹⁹⁵² عنه: أَعْرَضَ عنه؛ أي: يَجْعَلُ سِرَّهُ مَشْغُولًا
وَمُعْرَضًا عَمَّا سِوَاهُ؛ بسبب فَتْصُرِهِ عَلَى ذِكْرِهِ وَالِاسْتِمْدَادِ بِهِ.

¹⁹⁵² ب ج: شغل

الفصل الرابع: التحشية على ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ (2) الآية الثانية

- المبحث الأول: ﴿الحمد لله﴾

- المبحث الثاني: ﴿رب العالمين﴾

المَبْحَثُ الأوَّلُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾

المَطْلَبُ الأوَّلُ: تعريفُ (الحمد، المدح، الشكر)

[تعريفُ الحمد]

قوله¹⁹⁵³: "الحمدُ هو الثناءُ على الجميلِ الاختياريِّ"، هذا تعريفُ لفظيِّ للحمد؛ إذ هو بيانٌ

لمعناه اللغويِّ¹⁹⁵⁴، وأمَّا معناه العرقيُّ فهو فعلٌ يبنى¹⁹⁵⁵ عن تعظيمِ المنعمِ بسببِ كونه مُنعماً، وهو

الشُّكْرُ اللُّغويُّ أيضاً.

¹⁹⁵³ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

¹⁹⁵⁴ "عرّف الحمد لغةً: الثناء باللسان على الجميل الاختياري على قصد التعظيم سواء تعلق بنعمة أم لا. والمراد بالجميل: ما يليق بالشخص ويحسن به، فهو متناول للفضائل والفواضل." هذا ما ذكر في كتاب شرح حدود النحو. أما اصطلاحاً قال في حاشية الروض: "هو فعل يبنى عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً على الحامد أو غيره." وقد عرف الطبري الحمد في قوله تعالى: (الْحَمْدُ لِلَّهِ) قائلاً: "معناه الشكر خالصاً لله جل ثناؤه، دون سائر ما يُعبد من دونه". وعرف المكي "الحمد" في تفسير الهداية قائلاً: "الحمد معناه الثناء الكامل والشكر الشامل لله يكون لأفعاله الحسنة وفضائله الكاملة". ورد كثيراً من الأحاديث عن عظمة حمد الله منها ما رواه البخاري عن رفاعة بن رافع: ((كُنَّا يَوْمًا نَصَلِّي وِرَاءَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَلَمَّا رَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رَأْسَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ. قَالَ رَجُلٌ وِرَاءَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ فَلَمَّا انصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ بِهَا أَنفًا. فَقَالَ الرَّجُلُ أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَقَدْ رَأَيْتُ بِضْعَةَ وَثَلَاثِينَ مَلَكًا يَتَدَرَوْنَهَا أَتُهُمْ يَكْتُبُهَا أَوْلَى)) وأيضاً ما رواه مسلم: ((إِنَّ اللَّهَ لَيَرْضَى مِنَ الْعَبْدِ أَنْ يَأْكُلَ الْأَكْلَةَ فِيحَمْدَهُ عَلَيْهَا وَيَشْرَبَ الشَّرْبَةَ فِيحَمْدَهُ عَلَيْهَا)). الفاكهي، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي، شرح كتاب الحدود في النحو، المحقق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، المدرس في كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر، والأستاذ المساعد في كلية التربية بالمدينة المنورة جامعة الملك عبد العزيز، (الناشر: مكتبة وهبة - القاهرة، ط2، 1414 هـ - 1993 م) ص 38؛ النجدي، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي، حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع، (د.ن، ط1، 1397 هـ) ج1، ص32؛ الطبري، تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج1، ص 135؛ مكي، أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي، الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، المحقق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، (الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، ط1، 1429 هـ - 2008 م) ج1، ص94؛ صحيح البخاري، فضل اللهم ربنا ولك الحمد، 766؛ صحيح مسلم، استحباب حمد الله تعالى بعد الأكل والشرب، 2734.

¹⁹⁵⁵ ج: يبنى.

ثُمَّ إِنَّ لَفْظَ الْحَمْدِ يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْمَعْنَى الْمَصْدَرِيَّةِ، أَعْنِي: الْإِتْيَانُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِ الْحَمْدِ مُتَّصِفًا بِالْجَمِيلِ، وَعَلَى الْمَعْنَى الْمَبْنِيَّةِ لِلْفَاعِلِ أَعْنِي: الْحَامِدِيَّةَ، وَعَلَى الْمَعْنَى¹⁹⁵⁶ الْمَبْنِيَّةِ لِلْمَفْعُولِ أَعْنِي: الْحَمْدِيَّةَ عَلَى¹⁹⁵⁷ الْأَثَرِ الْمُتَرْتَّبِ عَلَى الْمَعْنَى الْمَصْدَرِيَّةِ، أَعْنِي: الْحَاصِلَ بِالْمَصْدَرِ¹⁹⁵⁸.

والتَّعْرِيفُ الْمَذْكُورُ مُنْطَبِقٌ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي؛ لِأَنَّ لَفْظَ الثَّنَاءِ أَيْضًا مَصْدَرٌ يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ الْمَعَانِي الْمَذْكُورَةِ، فَأَيُّ مَعْنَى أُرِيدَ بِلَفْظِ الْحَمْدِ أُرِيدَ بِلَفْظِ الثَّنَاءِ أَيْضًا ذَلِكَ الْمَعْنَى¹⁹⁵⁹؛ لَوْجُوبِ تَطْبِيقِ الْمُعْرِفِ عَلَى الْمَعْرِفِ¹⁹⁶⁰، فَلِأَنَّ الْمَلِكَ عَلَى الْأَوَّلِينَ؛ لِاخْتِصَاصِ الْمُتَعَلِّقِ بِكَسْرِ اللَّامِ - بِالْمُتَعَلِّقِ - بِفَتْحِ اللَّامِ - وَعَلَى الْآخِرِينَ؛ لِاخْتِصَاصِ الصِّفَةِ بِالْمَوْصُوفِ.

[تعريفُ الحمدِ عند الرَّمَحْشَرِيِّ]

واعلم أنَّ صاحبَ الكَشَّافِ قال¹⁹⁶¹ في تعريفِ الحمد: "وهو الثَّنَاءُ وَالنِّدَاءُ عَلَى الْجَمِيلِ"، فَعَقَّبَ الثَّنَاءَ بِالنِّدَاءِ، وَهُوَ رَفْعُ الصَّوْتِ إِظْهَارًا لِمَا ادَّعَاهُ مِنْ اخْتِصَاصِهِ بِاللِّسَانِ وَكَوْنِهِ أَشْيَعٌ وَأَدَلُّ¹⁹⁶²، وَأَطْلَقَ الْجَمِيلَ.

1956 ج - المعنى.

1957 ب ج: وعلى.

1958 ج: للمصدر.

1959 جاء في التحرير والتنوير: "والحمد هو الثناء على الجميل أي الوصف الجميل الاختياري فعلا كان كالكرم وإغاثة الملهوف أم غيره كالشجاعة . وقد جعلوا الثناء جنسا للحمد فهو أعم منه ولا يكون ضده . فالثناء الذكر بخير مطلقا وشذ من قال يستعمل الثناء في الذكر مطلقا ولو بشر ، ونسبا إلى ابن القطاع وغره في ذلك ما ورد في الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم من أثبتتم عليه خيرا وجبت له الجنة ومن أثبتتم عليه شرا وجبت له النار وإنما هو مجاز دعت إليه المشاكلة اللفظية والتعريض بأن من كان متكلمًا في مسلم فليتكلم بثناء أو ليدع ، فسمى ذكرهم بالشكر ثناء تنبيها على ذلك" ابن عاشور، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» ج1، ص1٥٤.

1960 ج - والتعريف المذكور منطبق على كل واحد من هذه المعاني لأن لفظ الثناء أيضاً مصدر يطلق على كل واحد من المعاني المذكورة فأى معنى أريد بلفظ الحمد أريد بلفظ الثناء أيضاً ذلك المعنى لوجوب تطبيق المعرف على المعرف.

1961 الرمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص8.

1962 أُذْخِلَ فِي إِشَاعَةِ النِّعْمَةِ وَالْإِعْتِدَادِ بِشَأْنِهَا. أَبُو السَّعُودِ، الْعِمَادِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُصْطَفَى، تَفْسِيرُ أَبِي السَّعُودِ = إِرْشَادُ الْعَقْلِ السَّلِيمِ إِلَى مَزَايَا الْكِتَابِ الْكَرِيمِ، (النَّاشِرُ: دَارُ إِحْيَاءِ التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ - بَيْرُوت) ج1، ص12.

والمصنّف تصرّف فيه بحذفٍ وزيادة حيث حذفَ قَيْدَ النَّدَاءِ، وزادَ قَيْدَ الاختياريّ فوجهُ الحذفِ هو أنّ الثَّنَاءَ قد يُطْلَقُ على¹⁹⁶³ ذِكْرٍ ما يدلُّ على التَّعْظِيمِ، فلا يكونُ إِلَّا باللِّسَانِ/[57و]، وقد يُطْلَقُ على الإتيانِ بما يدلُّ عليه قولاً كان أو فعلاً¹⁹⁶⁴، فقيل: إنَّه حقيقةٌ فيهما¹⁹⁶⁵، وقيل: حقيقةٌ في الأوَّلِ فقط، وأمَّا في الثَّانِي فَمَجَازٌ مشهور، فإن أُريدَ بالثَّنَاءِ الواقعُ في تعريفِ الحمدِ المعنى الأوَّلُ بناءً على ما ذهب إليه صاحبُ الكشَّاف¹⁹⁶⁶ من اختصاصِ الحمدِ بما يكونُ باللِّسَانِ فالثَّنَاءُ يدلُّ عليه، فيكونُ تعقيبه بالنِّدَاءِ¹⁹⁶⁷ مُستدركاً نظراً إلى أصلِ المعنى.

وإن أُريدَ المعنى الثَّانِي بناءً على ما ذهب إليه المُحَقِّقون¹⁹⁶⁸: "مِنْ أنّ حَقِيقَةَ الحمدِ إظهارُ الصِّفَاتِ الكَمَالِيَّةِ"، وذلك قد يكونُ بالقول¹⁹⁶⁹، وقد يكونُ بالفعل¹⁹⁷⁰، وهذا أقوى؛ لكونِ دلالةِ

ج + ما¹⁹⁶³

بعد أن اختلف العلماء بلفظي الحمد والشكر، فمنهم من قال بالاتفاق ومنهم من فرق. فعَدَّ من قال بالاختلاف بأن الحمد يكون باللسان أما الشكر يكون باللسان والقلب والجوارح، قال ابن كثير: "الحمد هو الثناء بالقول على المحمود بصفاته اللازمة والمتعدية، والشكر لا يكون إلا على المتعدية، ويكون بالجنان واللسان والأركان، كما قال الشاعر:

أفادتكم النعماءُ مني ثلاثةً
يدي ولساني والضميرُ الميخجبا

ولكنهم اختلفوا أيهما أعمّ الحمد، أو الشكر على قولين، والتحقيق أن بينهما عموماً وخصوصاً، فالحمد أعم من الشكر من حيث ما يقعان عليه؛ لأنه يكون على الصفات اللازمة والمتعدية، تقول حمدته لفروسيته، وحمدته لكرمه. وهو أخص لأنه لا يكون إلا بالقول، والشكر أعم من حيث ما يقعان عليه؛ لأنه يكون بالقول والفعل والنية، كما تقدم. وهو أخص؛ لأنه لا يكون إلا على الصفات المتعدية: لا يقال شكرته لفروسيته، وتقول شكرته على كرمه وإحسانه إلخ، هذا حاصل ما حرره بعض المتأخرين والله أعلم" أما الطبري فلم يفرق بينهما فذهب بقوله: "ولا تَمَازُجُ بين أهل المعرفة بلغات العرب من الحُكْمِ لقول القائل: "الحمد لله شكراً" بالصحة، فقد تبين - إذ كان ذلك عند جميعهم صحيحاً - أنّ الحمد لله قد يُنطق به في موضع الشكر، وأن الشكر قد يوضع موضع الحمد؛ لأن ذلك لو لم يكن كذلك، لما جاز أن يُقال: "الحمد لله شكراً" ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج1، ص 128؛ الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج1، ص 138.

ج: فيها.¹⁹⁶⁵

الرمحشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص9.¹⁹⁶⁶

ج- تعقيبه بالنداء.¹⁹⁶⁷

1968 الحنفي، محمد بن محمد بن مصطفى بن عثمان، أبو سعيد الخادمي، بريقة محمودية في شرح طريقة محمدية وشريعة نبوية في سيرة أحمدية، (مطبعة الحلبي) عدد الاجزاء 4، ج1، ص10؛ بديع الزمان سعيد النورسي، إشارات الإعجاز في مظان الإيجاز، المحقق: إحسان قاسم الصالحى (الناشر: شركة سوزلر للنشر - القاهرة، ط2، 2002) ج1، ص27؛ الحفاجي، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المُسَمَّاة: عناية القاصي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، ج1، ص72.

ج: بالقولي.¹⁹⁶⁹

الفعلِ قَطْعِيَّةٌ¹⁹⁷¹، وحمدُ اللهِ تعالى وثناؤه على ذاته من هذا القبيلِ كما قال¹⁹⁷² عليه السَّلام: ((لا أُحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك)) فلا بُدَّ ح¹⁹⁷³ من حَذْفِ ما يدلُّ على اختصاصه باللسان؛ لِغَلَا يُجَرِّحُ حمده الفِعْلِيُّ على ذاته، فقيَّدَ البَدَاءَ واجبُ الحَذْفِ حذراً عن لزوم الاستدراكِ على تقدير، وعن لزوم انتقاضِ تعريفِ الحمدِ عكساً¹⁹⁷⁴ على تقدير، ثُمَّ إِنَّ الثَّنَاءَ بِأَيِّ معنى أخذَ يَخْتَصُّ بالخبرِ على ما يَظْهَرُ من التَّأْمُلِ في المَعْنَيْنِ.

وأما ما وَقَعَ¹⁹⁷⁵ في الحديث¹⁹⁷⁶: ((مَنْ أُنِّمَ مِنْهُ خَيْرٌ وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، وَمَنْ أُنِّمَ عَلَيْهِ¹⁹⁷⁸ شَرٌّ وَجِبَتْ لَهُ النَّارُ)) فَمِنْ قَبِيلِ المُشَاكَلَةِ¹⁹⁷⁹.

1970 إن فعل الحمد يكون إما فعل القلب أو فعل اللسان أو فعل الجوارح وهو فعل لتعظيم المنعم لكونه منعماً، جاء في مفاتيح الغيب: "أما فعل القلب فهو أن يعتقد فيه كونه موصوفاً بصفات الكمال والإجلال، وأما فعل اللسان فهو أن يدكر اللفظاً دالةً على كونه موصوفاً بصفات الكمال. وأما فعل الجوارح فهو أن يأتي بأفعالٍ دالةٍ على كونه ذلك المنعم موصوفاً بصفات الكمال والإجلال، فهذا هو المراد من الحمد" الرازي، التفسير الكبير، ج1، ص197.

1971 ج- قطعية.

1972 صحيح مسلم، باب ما يقال في الرجوع والسجود 486.

1973 ب- ح.

1974 ب- عكساً.

1975 ب- وقع.

1976 صحيح البخاري، باب ثناء الناس على الميت 1367.

1977 ج- من.

1978 ب ج: له.

1979 جاء في خزانة الأدب للحموي شرح للفظ المشاكلة في قول الشاعر:

إن اعتدى فبعدون يشاكله
لحكمة هو فيها خير منتقم

"المشاكلة: في اللغة هي المماثلة، والذي تحور في المصطلح، عند علماء هذا الفن، أن المشاكلة هي ذكر الشيء بغير لفظه، لوقوعه في صحبته، كقوله تعالى: ﴿وَجَزَاءٌ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾، فالجزاء عن السيئة في الحقيقة، غير سيئة، والأصل: وجزاء سيئة عقوبة مثلها. " وقال ابن عاشور معرفة المشاكلة: "استعارة لفظ لغير معناه مع مزيد مناسبة مع لفظ آخر مثل اللفظ المستعار. فالمشاكلة ترجع إلى التلميح، أي إذا لم تكن لإطلاق اللفظ على المعنى المراد علاقةً بين معنى اللفظ والمعنى المراد إلا محاكاة اللفظ، سميت مشاكلة". الحموي، ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزراقي، خزانة الأدب وغاية الأرب، المحقق: عصام شقيو، (الناشر: دار ومكتبة الهلال- بيروت، دار البحار-بيروت، د. ط، 2004م) ج2، ص 252؛ ابن عاشور، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» ج5، ص 239.

وأما وجهُ زيادةِ قيد الاختياريِّ فلِما اتَّفَقوا على أنَّ المحمودَ عليه لا بُدَّ وأن¹⁹⁸⁰ يكونَ فعلاً اختياريّاً للمحمود، حتَّى إنَّ شُرَّاحَ الكَشَّافِ اعتدروا عليه¹⁹⁸¹، وقال¹⁹⁸² قُدِّسَ سِرُّهُ: "إِذَا تَرَكَ قَيْدَ الاختياريِّ في تَفْسِيرِ معنى الحمدِ إمَّا اعتماداً على الأمثلةِ فإنَّها اختياريَّة، وإمَّا لِأنَّه أرادَ الفِعْلَ الجميلَ وهو بالاختيارِ" فَبِزيادةِ هذا القيدِ استغنى كَلامُ المُصنِّفِ عن الاعتذارِ المُنافيِ لمقامِ التَّعريفِ.

فَإِن قُلْتُ: إذا حُصَّ الحمدُ بالأفعالِ الاختياريةِ يلزمُ أن لا يُحمدَ اللهُ على صفاتهِ الدَّائِيَّةِ كالعلمِ والقدرةِ والإرادةِ، سواءً جُعِلَت عَيْنَ ذاتِهِ أو زائدةً عليها، بل على إنعاماتهِ الصَّادِرةِ عنه بالاختيارِ، قُلْتُ: إنَّ تلكَ الصِّفَاتِ لِكُونِ¹⁹⁸³ ذاتِهِ تعالى كافيةً فيها، وكونها مبادئَ أفعالٍ اختياريَّةٍ نُزِلَتْ منزلةَ أفعالٍ اختياريَّةٍ¹⁹⁸⁴ يَسْتَقِلُّ بها فاعِلُها، كذا حَقَّقَهُ¹⁹⁸⁵/[58ظ] قُدِّسَ سِرُّهُ في تصانيفه.

بَقِيَ أَنَّ المُصنِّفَ تَرَكَ في تعريفِ الحمدِ قَيْدَيْنِ شاعَ اعتبارُهُما فيه:

أحدُهُما المحمودُ به لِكُونِهِ رُكْنًا كالمحمودِ عليه، والثَّاني كونه على جِهَةِ التَّعْظِيمِ، احترازاً عن الاستهزاء، فالشَّائِعُ في تعريفِهِ هو الوَصْفُ بالجميلِ¹⁹⁸⁶ الاختياريِّ على جِهَةِ التَّعْظِيمِ، ووجهُ تَرْكِ المُصنِّفِ هذينِ القيدَيْنِ هو أنَّه أَخَذَ الثَّنَاءَ بدلَ الوصفِ، والثَّنَاءُ يدلُّ عليهما دونَ المحمودِ عليه.

وقولُهُ¹⁹⁸⁷: "مِنْ نِعْمَةٍ أو غيرها"¹⁹⁸⁸ أي: هو¹⁹⁸⁹ سواءً كان ذلكَ الجميلُ الاختياريُّ الَّذي

يقعُ محموداً عليه إنعاماً أو غيره، فكَلِمَةُ (مِنْ) بيانيَّة، والمُرَادُ بالنِّعْمَةِ الإِنْعَامُ؛ لِأنَّه الفِعْلُ دونَ النِّعْمَةِ،

1980 ج: أن.

1981 ب ج: عنه.

1982 الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص 173.

1983 ج: لكونه.

1984 ج- نزلت منزلة أفعال اختيارية.

1985 فإنه قال فيه حاشيته على الكشاف: "واعلم أن الحمد إذا خص بالأفعال الاختيارية يلزم أن لا يحمده الله تعالى على صفاته الذاتية كالعلم والقدرة والإرادة سواء جعلت عين ذاته أو زائدة عليها بل على إنعاماته الصادرة عنه باختياره، اللهم إلا أن تجعل تلك الصفات لكون ذاته كافية فيها بمنزلة أفعال اختيارية يستقل بها فاعلها." الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص 173.

1986 ب ج+ على الجميل.

والمقصود¹⁹⁹⁰ إنعام نعمة، أو¹⁹⁹¹ غيرها كالعلم والشجاعة¹⁹⁹² إشارة¹⁹⁹³ إلى أن الحمود عليه أي¹⁹⁹⁴:

يقع الحمد بإزائه، وإنَّ وجب أن يكون فعلاً اختياريّاً إلا أنه أعمُّ من أن يكون من قبيل الفواضل أو الفضائل¹⁹⁹⁵.

لا يُقال: لزومُ تعلُّقِ الحمدِ بالفعلِ الاختياريِّ يقتضي أن لا يتحقَّقَ الاستحقاقُ الذاتيُّ للحمد، وهو خلافُ ما صرَّحوا به¹⁹⁹⁶، لأننا نقول: استحقاقه تعالى للثناء والتَّعظيمِ بإزاءِ فعله الاختياريِّ وصفٌ يقتضيه ذاته تعالى كسائرِ الصِّفاتِ الكمالية؛ إذ لا فاعلَ في الوجودِ إلا هو، وإنَّ كُلَّ ما يفعله فهو جميلٌ وحسنٌ؛ لما تقرَّرَ في محلِّه من أن دخولَ الشرِّ في القضاءِ إمَّا هو بالتَّبَعِ¹⁹⁹⁷، فثناؤنا عليه وتعظيمنا إيَّاه،

1987 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

1988 ب: يريد أن المراد بالنعمة الانعام مجازاً أو بحذف المضاف لأن الحمود عليه لا بد وأن يكون فعلاً اختياريّاً والنعمة ليست فعلاً أصلاً فضلاً عن أن يكون اختياريّاً، فائدة.

1989 ب- هو.

1990 ج- أو غيرها أي هو سواء كان ذلك الجميل الاختياري الذي يقع محموداً عليه إنعاماً أو غيره فكلمة من بيانية والمراد بالنعمة الإنعام لأنه الفعل دون النعمة والمقصود.

1991 ج: و.

1992 ب- إنعام نعمة أو غيرها كالعلم والشجاعة.

1993 ب: الإشارة.

1994 ب + ج + ما.

1995 جاء في معجم الوسيط "الفضيلة: الدرجة الرفيعة في حسن الخلق، (ج) فضائل. (و) أمهات الفضائل (هي: الحكمة والعفة والشجاعة والعدل. الفضل: الإحسان ابتداء بلا علة.. يقال أفضّل عليه: أحسن إليه. فضّل الشيء: فضّلاً: اتّصف بالفضيلة، ومن الرجال: المتصف بالفضيلة (الفاضلة): التّعمة العظيمة. (ج) فواضل. قال السيبالكوتي في حاشيته على كتاب المطول: "الفواضل المزاي المتعدية بمعنى أن النسبة إلى الغير مأخوذة في مفهومها كالإنعام والفضائل المزاي الغير المتعدية كالعلم والقدرة" مادة: (فضل). المعجم الوسيط، ج2، ص 693؛ السيبالكوتي، عبد الحكيم بن شمس الدين، حاشية السيبالكوتي على كتاب المطول للتفتازاني، تحقيق: محمد السيد عثمان (دار الكتب العلمية بيروت لبنان، 2012م) ج1، ص104.

1996 العطار، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، ج1، ص16.

1997 لقد فصل ابن القيم رحمه الله هذه المسألة بكتابه "طريق المهجرتين وباب السعادتين" في الفصل السادس المسمى (في كيفية دخول الشر في القضاء الإلهي). وفصل (في بيان ما للناس في دخول الشر في القضاء الإلهي من الطرق والأصول التي تفرعت عنها هذه الطرق) وقال أيضاً في تفسير قوله تعالى: ﴿مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء 79] "والمراء بالحسنة والسّيئة هنا التّعم والمصائب التي تُصيب العبد من الله، ولهذا قال (ما أصابك) ولم يُقل (ما أصبت)". ثم قال: "كُلُّ ما تراه في الوجود من شرٍّ وألمٍ وعقوبةٍ وجذبٍ، ونقصٍ في نفسك وفي غيرك فهو من قيام الرّبّ تعالى بالقسط." وجاء في الموافق للإيجي: "الخير واقعاً بالقصد الأول داخلاً في القضاء دخلاً أصلياً ذاتياً وكان الشر واقعاً بالضرورة وداخلاً في القضاء دخلاً

وإن كان مُعلِّلاً بذلك الفعل لكونه باعثاً له، إلا أن استحقاقه لهذا التعظيم وصف ذاتي له تأمل؛ فإنه دقيقٌ وبه حقيقٌ.

فإن قلت: قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الاسراء: 79/17] وقولهم¹⁹⁹⁸: الصَّبْرُ محمودٌ يدلُّ كلُّ منهما على أنه لا يجبُ في الحمدِ أن يقع بإزاء أمرٍ اختياريٍّ¹⁹⁹⁹، قلتُ: الحمدُ قد يجيءُ بمعنى الرِّضاء²⁰⁰⁰، فالمقامُ المحمودُ وهو المقامُ المرصِيُّ وكذا الصَّبْرُ مرصِيٌّ.

[تعريفُ المدح]

بالتبع والعرض". أما المعتزلة اجمعوا على خمسة أصول وهي: (التوحيد والعدل والوعد والوعيد والمنزلة بين المنزلتين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) وفي العدل أكثر من مسألة منها: أن خالق أفعال العباد هو العبد نفسه، والصلاح والأصلح، فقالوا أن الله تعالى لا ينسب إليه الشر، ومسألة أن من الحمكة رعاية مصالح العباد، فتكون أفعال الله معللة بغاية، وهي منفعة العباد. وما يصيب الإنسان من شر فهو من صلاح وخير للعباد. قال القاضي عبد الجبار في العدل الإلهي عندهم: "اعلم أن العدل مصدر عدل يعدل عدلا، كما أن الضرب مصدر ضرب يضرب ضربا، والشم مصدر شتم، يشتتم شتما... وأما في الاصطلاح، فإذا قيل إنه تعالى عدل فالمراد به أن أفعاله كلها حسنة، وأنه لا يفعل القبيح ولا يخل بما هو واجب عليه" ثم كفر كل من لم يؤمن بأصل العدل عندهم قائلًا: "وأما من خالف في العدل وأضاف إلى الله تعالى القباح كلها من الظلم والكذب، وإظهار المعجزات على الكذابين وتعذيب أطفال المشركين بذنوب آبائهم والإخلال بالواجب، فإنه يكفر أيضاً" وقالوا بأن الشر من البشر وليس من الله، قال الشهرستاني في كتابه الملل والنحل: "فأرب منزه عن أن يضاف إليه شر وظلم". ابن قيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، طريق المهجرتين وباب السعادتين، (الناشر: الدار السلفية، القاهرة، مصر، ط2، 1394 هـ) ص 147؛ ابن قيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، مدارج السالكين في منازل السائرين، (الناشر: دار عطاءات العلم الرياض - دار ابن حزم بيروت، ط2، 1441 هـ - 2019 م) ج2، ص43؛ الجرجاني، السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، شرح المواقف للقاضي عضد الدين عبد الرحمن الأيجي، ومعه حاشيتا السيلالكوتي والجلبي، على شرح المواقف، ضبطه وصححه محمود عمر الدمياطي (دار الكتب العلمية بيروت لبنان، 2012م) ج7، ص200؛ القاضي، عبد الجبار بن أحمد، شرح الاصول الخمسة، تعليق الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، حققه: الدكتور عبد الكريم عثمان، (الناشر مكتبة وهبة، القاهرة، ط3، 1996م، 1416هـ) ص131؛ نفس المصدر، ص135؛ الشهرستاني، الملل والنحل، ص45.

¹⁹⁹⁸ ذكر في أكثر من موضع، ومنها بيت الشعر:

الصبرُ محمودٌ إلى غايةٍ فيبين الغايةَ حتى متى.

الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور، المنتحل، المحقق: الشيخ أحمد أبو علي (الناشر: المطبعة التجارية - عزروزي وجاويش - الإسكندرية، 1901 م) ص 202.

¹⁹⁹⁹ ملاحظة: وقع تأخير اللوح كامل في النسخة (ب) من (يقع بإزاء أمر اختياري..... إنعامه الواقع ثم إن) وضعت بين (إطلاقه على فعل_ القلب والجوارح).

²⁰⁰⁰ قد يجيء الحمد بمعنى الرضا كما جاء في تفسير القرطبي: "ويذكر الحمد بمعنى الرضا؛ يقال: بلوته فحمدته، أي رضيته. ومنه قوله تعالى: ﴿مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الاسراء: 79]. وقال عليه السلام: «أحمد إليكم غسل الإحليل» أي أرضاه لكم". القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج1، ص 134.

واعلم أن المصنّف لمّا فسّر الحمد وكان كلٌّ من المدح والشُّكر قريباً منه في المعنى، وقريناً له في الاستعمال ناسب أن يُفسّر كلاًّ منهما على وجهٍ يُظهر النسبةَ بينهما، فعقبه بتفسير المدح؛ لا تبادها في الحروفِ الأصولِ²⁰⁰¹، ثمّ بالشُّكر فقال²⁰⁰²: "والمدح: هو الثناء على الجميل مطلقاً" أي: من غير تقييدٍ بكونه اختياريّاً، فالممدوح عليه أعمُّ من [58و] أن يكون اختياريّاً أو غير اختياريّ، بخلاف الحمد عليه. ثمّ استشهد عليه بقوله²⁰⁰³ "حمدتُ زيدا على علمه وكرمه" الأوّل من الفضائل، والثاني من الفواضل، وكلُّ منهما اختياريّ. أمّا العلمُ فلأنّ المراد به العلمُ الكسبيُّ الحاصلُ بمباشرة أسبابه بالاختيار؛ إذ لا يمدح الرجلُ بالعلمِ الضّروريّ، فلا يُقال: حمدتُ زيدا على علمه بأنّ الواحدِ نصفُ الاثنين، وبأنّ السماءَ فوقنا حمدت، وأمّا (الكرم) فلأنّ المراد منه الإنعام، ولا شكَّ في²⁰⁰⁴ أنّه فعلٌ اختياريّ "ولا تقول: حمدته على حسنه"؛ لأنّ الحسَنَ ليس فعلاً اختياريّاً له، "بل مدحته" أي: بل تقول: مدحته على حسنه. فنبوت القول الأوّل في الحمد يدلُّ على أنّه يقع بإزاء الفعلِ الاختياريّ بقسميه، وانتفاء القولِ الثاني فيه يدلُّ على اختصاصه بالاختياريّ، وأمّا أنّ القولَ المنتفيّ في الحمد ثابتٌ في المدح فلا

2001 ذكر الرازي في تفسيره أربعة فروق بين المدح والحمد قائلاً: "الفرق بين الحمد والمدح من وجوه: الأوّل: أنّ المدح قد يحصلُ للحيِّ ولغيرِ الحيِّ، ألا ترى أنّ من رأى لؤلؤةً في غايّة الحسَنِ أو ياقوتةً في غايّة الحسَنِ فإنّه قد تمدّحها، ويستحيلُ أن يتمدّها، فنبت أنّ المدح أعمُّ من الحمد.

الوجهُ الثاني في الفرق: أنّ المدح قد يكون قبل الإحسان وقد يكون بعده، أمّا الحمد فإنّه لا يكون إلا بعد الإحسان. الوجهُ الثالث في الفرق: أنّ المدح قد يكون منهياً عنه، قال عليه الصلوة والسلام: "اخثوا الثراب في وجوه المدّاحين" أمّا الحمد فإنّه مأثورٌ به مطلقاً، قال ﷺ: "من لم يحمد الناسَ لم يحمد الله".

الوجهُ الرابع: أنّ المدح عبارةٌ عن القولِ الدالِّ على كونه مختصّاً بنوعٍ من أنواع الفضائل، وأمّا الحمد فهو القولُ الدالُّ على كونه مختصّاً بفضيلةٍ معيّنة، وهي فضيلةُ الإحسان. فنبت بما ذكرنا أنّ المدح أعمُّ من الحمد. وقال أيضاً: "أنّ المدح أعمُّ من الحمد، لأنّ المدح يحصلُ للعاقلِ ولغيرِ العاقلِ، ألا ترى أنّه كما يحسُنُ مدحُ الرجلِ العاقلِ على أنواعِ فضائله، فكذلك قد يمدّح اللؤلؤُ الحسَنَ شكليه ولطافةِ خلقته، ويستحيلُ أن يمدّها. أمّا الحمد: فإنّه لا يحصلُ إلا للفاعلِ المختارِ على ما يصنُدُ منه من الإنعام والإحسان، فنبت أنّ المدح أعمُّ من الحمد". الرازي، التفسير الكبير، ج1، ص190؛ نفس المصدر، ج12، ص472.

2002 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

2003 ج+ تقول / البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

2004 ب- في.

2005 ج: أمر.

يدلُّ على أعميِّه مُطلقاً²⁰⁰⁶ المدح وعدم اختصاصه بالاختياري؛ لأنَّه لا يُعلَمُ منه أنَّه يقع بإزاء الاختياريِّ

أيضاً؛ إذ على تقدير اختصاص المدح بغير الاختياريِّ ثبت ذلك القول أيضاً.

[تضعيف القول بتراذف الحمد والمدح]

لكن لما كان غرض المُصنِّف الردَّ على مَنْ قال بتراذفهما²⁰⁰⁷ حيث عبَّه بتمريض القول

بالتراذف اكتفى ببيان مادّة الافتراق ولو من جانب واحد؛ إذ يكفي ذلك في حصول هذا الغرض²⁰⁰⁸،

هكذا حقَّق المقال.

"وقيل" القائل صاحبُ الكشَّاف: "هُما" أي: لفظُ الحمدِ والمدحِ "أخوان"، نُقِلَ عن المُصنِّفِ

في تفسيرِ قوله²⁰⁰⁹: "هُما أخوان" حاشية، وهي قوله²⁰¹⁰: "أي: مُترادفان؛ لاختصاصهما بالأفعال

الاختياريَّة، وهو اختيارُ صاحبِ الكشَّافِ في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَبٌ إِلَيْكُمْ الْإِيمَانَ﴾

2006 ج - مطلق.

2007 الحمد والمدح من الألفاظ متقاربة المعنى. فذهب جمهور العلماء للقول بأن المدح أعم من الحمد، ومنهم الرازي بقوله: "المدح أعم من الحمد، لأن المدح يحصل للعاقل وغير العاقل، أما الحمد: فإنه لا يحصل إلا للفاعل المختار على ما يصدُرُ منه". وخالفهم البعض فقالوا: بأحما مترادفان، وهو ما ذهب إليه ذهب أبو جعفر الطبري بقوله: "ولا تمنع بين أهل المعرفة بلغات العرب من الحُكْم لقول القائل: "الحمد لله شكراً" بالصحة، فقد تبين - إذ كان ذلك عند جميعهم صحيحاً - أن الحمد لله قد يُنطق به في موضع الشكر، وأن الشكر قد يوضع موضع الحمد؛ لأن ذلك لو لم يكن كذلك، لما جاز أن يُقال: "الحمد لله شكراً". ووافقهُ أبو العباس المبرد، والنسفي. وقد حكى القرطبي هذا القول عن ابن عطاء، حيث قال: "قَالَ ابْنُ عَطَاءٍ: مَعْنَاهُ الشُّكْرُ لِلَّهِ، إِذْ كَانَ مِنْهُ الْإِمْتِنَانُ عَلَى تَعْلِيمِنَا إِيَّاهُ حَتَّى حَمَدْنَاهُ". وأيضاً فسر شرح الكشاف قول الزمخشري: "أخوان" أي مترادفان، واستدلوا بقول للزمخشري من كتابه "الفائق في غريب الحديث" وهو قوله: "الحمد هو المدح والوصف بالجميل" الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، الفائق في غريب الحديث والأثر، المحقق: علي محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم (الناشر: دار المعرفة - لبنان، ط2) ج1، ص314؛ الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص173؛ النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين، تفسير النسفي مدارك التنزيل وحقائق التأويل، حققه وخرج احاديثه: يوسف علي بديوي راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو (الناشر: دار الكلم الطيب، بيروت، ط1، 1419 هـ - 1998 م) ج1، ص29.

2008 ب: أما قضية توهم التباين فساقط عن درجة الاعتبار إذا لا قائل فكيف يتوهم الناس، فائدة.

2009 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

2010 أبادي، وجيه الدين العلوي الاحمد، حاشية العلوي على تفسير البيضاوي، حققه: محمد حنيف خان الرضوي الريلوي (دار الكتب العلمية، دار التراث، بيروت لبنان، 1971م) ج1، ص22.

[الحجرات: 7/49] حيث قال: لا يُمدَّحُ شيءٌ بِفِعْلِ غيره، والمدَّحُ بالْحُسْنِ والجمالِ مُؤَوَّلٌ، وهو قولُ المعتزلةِ ومذهبُ²⁰¹¹ علمائهم في الأصول " انتهى كلامه.

ووافقهُ فُدِّسَ سِرُّهُ في هذا التَّفْسِيرِ حيثُ قال²⁰¹² في تفسيره: قوله: "الحمدُ والمدحُ أخوان" "أي: هما²⁰¹³ مُترادِفان، ويدلُّ على ذلك أنَّه قال في الفائق: الحمدُ هو المدحُ والوصفُ بالجميل، وإنَّه جعلَ هاهنا نقيضَ المدح، أعني: الذمَّ نقيضاً للحمد، لا يُقال: نقيضُ المدح هو الهجو لا الذمُّ؛ لأنَّنا نقول: المدحُ / [59ظ] يُطْلَقُ على الثَّناءِ الخاصِّ، أي: الوصفِ بالجميلِ ويُقابله الذمُّ، وقد يُخصُّ بِعَدِّ المآثر، ويُقابله الهجو أي عَدُّ المآلِب²⁰¹⁴، والكلامُ في المعنى الأوَّل " انتهى.

واعترض عليه²⁰¹⁵ بأنَّ ما نقله في الفائق لا يدلُّ على التَّرادِف؛ لجوازِ ان يكون المدحُ أعمَّ، ويكونَ حمُّهُ عليه من حمْلِ العامِّ على الخاصِّ كما في قولك: الإنسانُ هو الحيوان، أقول: يَأبَاهُ مقامُ التَّعريفِ؛ لاشتراطِ المساواة فيه. واعترض أيضاً²⁰¹⁶ على ما ذكره من جعلِ الذمِّ نقيضاً للحمد أنَّه يجوزُ

2011 ب: وذهب.

2012 الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص 173.

2013 ج- هما.

2014 المثالب: الغُيُوبُ؛ مادة: (ثلب). الرازي، مختار الصحاح، ج، 1، ص 49.

2015 القونوي؛ حاشية القونوي على تفسير البيضاوي ومعه حاشية ابن التمجيد، ج 1، ص 161

2016 المعتز اللارى في حاشيته على البيضاوي حيث قال- في تحشيته على قول المصنف: " وقيل: هما اخوان"- "هذا قول صاحب الكشاف فقيل مراده بالإخوة الترادف، لأن الحمد أعم من الاختياري عنده أو المدح مختص به كالحمد ويدل على الثاني ما ذكر فيه قوله تعالى: ولكن الله حبيب اليكم الايمان من أن المدح لا يكون بفعل الغير ووجوب اختصاص اطلاق الفعل عن المتكلمين بالاختياري وقيل: ارادة الاشتقاق الكبير الشائع في كتبه ورد بما في الفائق من أن الحمد هو المدح والوصف بالجميل وأن جعل نقيض المدح وهو الذم نقيضاً للحمد واعترض عليه: بأن الأدباء يعرفون بالأعم واحتمال كون النقيض بالمعنى اللغوي وكون أمر نقيضاً لأمرين وفيه نظر". حاشية اللارى على تفسير البيضاوي، محمد بن صلاح بن جلال الملتوي الانصاري مصلح الدين اللارى (ت 979هـ) وهي مخطوطة بدار الكتب القومية - مصر - برقم (216) ظ 60.

أن يكونَ النَّقِيضُ بالمعنى اللُّغَوِيِّ، فَيَصِحُّ أن يكونَ أمرٌ واحِدٌ نقيضاً لُغَوِيًّا للأمرين، وأُجِيبَ عنه²⁰¹⁷: بِأَنَّ النقيضَ بالمعنى اللُّغَوِيِّ بمعنى المُقَابِلِ، وكونِ أمرٍ مُقَابِلًا لِأمرينِ غيرِ ظاهرٍ.

ثمَّ قالَ 2018: "وقيل: أرادَ أهما أَحْوانَ في الاشتقاقِ الكبيرِ²⁰¹⁹، ويشهدُ له وجهان:

الأوَّلُ: أَنَّ الشَّاعِرَ في كُتُبِ المُصَنِّفِ استعمالُ الأُخُوَّةِ فيما بينَ لفظينِ يتَلاقِيانِ²⁰²⁰ في الاشتقاقِ الكبيرِ أو الأكبرِ²⁰²¹.

الثَّاني: أَنَّ الحَمْدَ مَحْضُوصٌ بِالجميلِ الاختياريِّ، والمَدْحُ يَعْمَهُ وغيره.

يقال: مَدَحْتُ اللُّؤلؤَ على صِفائِها، ولا يُقالُ حَمَدْتُها. فاخْتيرَ هاهنا الحَمْدُ على المَدْحِ؛ لِشِعْرِ بالاختيارِ، وعلى الشُّكْرِ؛ ليتناولَ الفضائلَ والفواضِلَ. ورُدَّ الأوَّلُ بأنَّ ما ذكرناه من الدَّلِيلينِ أُوجِبَ حَمَلَ الأُخُوَّةِ هاهنا على التَّرادِفِ، والثَّاني بِأَنَّ المُصَنِّفَ صرَّحَ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿وَلِكُرِّ اللَّهُ حَبَبَ إِلَيْكُمْ الإِيْمَانَ﴾ [الحجرات:7/49] بِأَنَّ المَدْحَ لا يكونُ بِفِعْلِ الغيرِ، وتَأوَّلَ التَّمَدُّحَ بِالجمالِ وحُسْنِ الوجهِ، فالمدحُ عِنْدَهُ أيضاً مَحْضُوصٌ بِالاختياريِّ" انتهى.

[تعريفُ الشُّكْرِ]

²⁰¹⁷ جاء في حاشية الكازروني: في حاشيته على البيضاوي: "وأما مقاله: من أن الهم نقيض الحمد فهو ليس بنص في الترادف، لأن المراد من النقيض المقابل ولاشك ان الهم مقابل للحمد والمدح وإن كانا غير مترادفين ولذا جعل المصنف نقيض الحمد الهم مع تصريحه بعدم الترادف بينهما" الكازروني، ابي الفضل القرشي الخطيب المشهور الكازروني، حاشية الكازروني على البيضاوي، (دار الكتب العربية الكبرى مصر) ج1، ص21.

²⁰¹⁸ الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص173.

²⁰¹⁹ ب: أما الكبير فإن يشتركا في الحروف الأصول من غير ترتب مع اتحاد في المعنى أو تناسب في كجذب والجذب وكالحمد والمدح وأما الأكبر فبان يشتركا في أكثر تلك الحروف فقط مع الاتحاد التناسب في المعنى كإله و وله وكالفلق والفلق كما ذكره العلامة التفتازاني في هذا المقام، فائدة.

²⁰²⁰ ج: يتلافيان.

²⁰²¹ كقول السيوطي في حاشيته على البيضاوي: "قوله: (وأنفق الشيء وأنفده أخوان). قال القطب في " الحاشية ": أي بينهما الاشتقاق الأكبر، فإن بينهما تناسبا في التركيب، وفي المعنى؛ لاشتغال كل منهما على معنى الخروج" السيوطي، نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي، ج1، ص306.

قوله²⁰²²: "والشُّكْرُ: مُقَابَلَةُ النِّعْمَةِ": إضافة المُقَابَلَةِ إِلَى النِّعْمَةِ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى الْمَفْعُولِ،
والمُرَادُ بِالنِّعْمَةِ الْإِنْعَامُ، أَي: الشُّكْرُ مُقَابَلَةُ الْمُنْعَمِ عَلَيْهِ، وَمَكَافَأَتُهُ الْإِنْعَامَ الْوَاصِلَ إِلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْمُنْعَمِ
"قولاً" أَي: مُقَابَلَةً بِالْقَوْلِ؛ بَأَنَّ يُنْبِي الْمُنْعَمُ بِلِسَانِهِ "وعملاً" أَي: مُقَابَلَةً بِالْعَمَلِ؛ بَأَنَّ يَخْدُمَهُ بِجَوَارِحِهِ
"واعْتِقَاداً" أَي مُقَابَلَةً بِالْإِعْتِقَادِ بَأَنَّ يَعْتَقِدُ اتِّصَافَهُ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ، وَيُحِبُّهُ فِي قَلْبِهِ؛ لِأَجْلِ إِنْعَامِهِ
الواقع²⁰²³، ثُمَّ إِنَّ الْوَاقِعَ فِي بَعْضِ النُّسَخِ "أو" الْفَاصِلَةُ بَدَلُ الْوَائِ الْوَاصِلَةِ، فَإِنَّ قُلْتَ: أَيُّهُمَا أَصْح؟
قُلْتَ: إِنَّ حُجْلَ عَلَى تَعْرِيفِ الشُّكْرِ بِالْمَعْنَى الْعُرْبِيَّةِ الَّذِي هُوَ صَرَفٌ/[59و] الْعَبْدِ جَمِيعَ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ بِهِ²⁰²⁴
إِلَى مَا خُلِقَ لِأَجْلِهِ فَالصَّحِيحُ هُوَ الْوَائُ، إِلَّا أَنَّهُ يَأْتِي²⁰²⁵ عَنْ هَذَا الْحَمَلِ مَا سَيَجِيءُ مِنْ قَوْلِهِ²⁰²⁶: "فَهُوَ
أَعْمٌ مِنْهُمَا"²⁰²⁷ بِحَسَبِ الْمَوْرِدِ؛ إِذِ الشُّكْرُ بِهَذَا الْمَعْنَى عِبَارَةٌ عَنْ مَجْمُوعِ أَفْعَالِ الْمَوَارِدِ الثَّلَاثَةِ، لِأَكْلِ وَاحِدٍ

²⁰²² البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 27.

²⁰²³ ب ج - الواقع.

²⁰²⁴ ج - به.

²⁰²⁵ ب ج: يأتي.

²⁰²⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 27.

²⁰²⁷ اختلف العلماء في تعريف المدح، والحمد، والشكر وفي المسألة قولان:

_ أحدهما: أن هناك فرق بين المدح والحمد والشكر وهذا ما ذهب إليه جمهرة العلماء والمفسرين، منهم البيضاوي، والسمعاني، والراغب
الاصفهاني، والبغوي، وابن عطية، وابن الجوزي، والقرطبي. أما مسألة الفرق بين المدح والحمد فقد سبق التعليق عليها، أمّا الأقوال في لفظي
الحمد، والشكر فاختلَف أهل العلم هل بينهما فرق أم لا؟ قال جمهور العلماء أن بينهما فرق منهم البغوي، والاصفهاني، والقرطبي، وغيرهم.
وقال صاحب مجمع البيان في توضيح الفرق بين الحمد والشكر، أن الحمد نقيض الذم، وقد يكون من غير النعمة، أمّا الشكر نقيضه
النكران، ويختص بالنعمة. وبعد أن اتفقوا أن بينهما فروق، اختلفوا أيهما أعمّ الحمد، أو الشكر. فمنهم قالوا أن الحمد أعم من الشكر،
واستدلوا على ما ذهبوا إليه، بقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾، وجه الاستدلال: "الحمد أعم
من الشكر، لأنه يكون على المحاسن والإحسان، فإن الله يحمد على ما له من الأسماء الحسنى، وما خلقه في الأولى والآخرة" والبعض الآخر
قال أن الشكر أعم من الحمد، من أدلتهم قوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا﴾ وجه الاستدلال: أَنَّ الشُّكْرَ يَكُونُ بِالْإِعْتِقَادِ وَالْقَوْلِ
وَالْعَمَلِ، فَهُوَ أَعْم. وقيل: أن بينهما عموم وخصوص، فالحمد أعم من جهة المتعلقات، والشكر أعم من جهة المورد. ذكره ابن القيم في كتابه
مدارج السالكين؛ وابن كثير.

_ والثاني: هو ما ذهب إليه بعض من المفسرين بأن الحمد والشكر بمعنى واحد، وأحما مترادفان. قال بذلك، ابن جرير الطبري، وحكي
هذا القول عن أبي العباس المبرد، وجعفر الصادق. قال الطبري: "ولا تَمَازُجُ بَيْنَ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِلُغَاتِ الْعَرَبِ مِنَ الْحُكْمِ، لِقَوْلِ الْقَائِلِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ
شُكْرًا - بِالصَّحَّةِ. فَقَدْ تَبَيَّنَ - إِذْ كَانَ ذَلِكَ عِنْدَ جَمِيعِهِمْ صَحِيحًا - أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ قَدْ يُنْطَقُ بِهِ فِي مَوْضِعِ الشُّكْرِ، وَأَنَّ الشُّكْرَ قَدْ يَوْضَعُ
مَوْضِعَ الْحَمْدِ. لِأَنَّ ذَلِكَ لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، لَمَا جَازَ أَنْ يُقَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ شُكْرًا، فَيُخْرَجُ مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ مُصَدَّرًا: أَشْكُرُ، لِأَنَّ الشُّكْرَ
لَوْ لَمْ يَكُنْ بِمَعْنَى الْحَمْدِ، كَانَ خَطَأً أَنْ يُصَدَّرَ مِنَ الْحَمْدِ غَيْرُ مَعْنَاهُ وَغَيْرُ لَفْظِهِ". ورد ابن كثير رحمه الله على كلام ابن جرير بقوله: "أن الذي

منها فهو ح كُلٌّ لا كُلِّيٌّ، وكُلٌّ واحدٍ من تلك الأفعالِ جُزْءٌ لا جُزْئِيٌّ، فلا تتأتَّى النسبةُ المذكورةُ لابتنائها على التَّصَادُقِ المُنافِي لِلتَّفَارُقِ الكُلِّيِّ المُتَحَقِّقِ بَيْنِ الكُلِّ والجُزْءِ.

وإنَّ حُجْلَ على تعريفه بالمعنى اللُّغويِّ الَّذِي هو فِعْلٌ يُنبِئُ عن تعظيمِ المُنْعَمِ بسببِ كونه مُنْعِماً كما يدلُّ عليه النسبةُ المذكورةُ؛ إذ هو بهذا المعنى كُلِّيٌّ، وكُلٌّ واحدٍ من أفعالِ تلك المواردِ جُزْئِيٌّ له وصادقٌ²⁰²⁸ عليه، فَيَصِحُّ كُلٌّ واحدٍ²⁰²⁹ من الواوِ²⁰³⁰ الفاصلةِ، أمَّا (أو) فظاهراً، وأمَّا (الواو) فَلأَنَّهُ يُحْمَلُ التَّرْكِيبُ ح على تقسيمِ الكُلِّيِّ إلى الجُزْئِيِّ كقولهم²⁰³¹: "الكلمةُ اسمٌ وفِعْلٌ وحرفٌ" أي: مُنْقَسِمةٌ إلى هذه الأقسام. ولا يُحْمَلُ على تقسيمِ الكُلِّ إلى الأجزاءِ كقولهم السركنجبين²⁰³² حَلٌّ وَعَسَلٌ وماءٌ.

ادعاه فيه نظر، فقد اتفق العلماء من المتأخرين أن الحمد هو الثناء بالقول على الحمود بصفاته اللازمة والمتعدية، والشكر لا يكون إلا على المتعدية". يرحح الباحث رأي من قال من العلماء : بأن بينهم فروق، وأن الشكر أعم من الحمد، بدليل قوله عليه الصلوة والسلام : ((الحمد رأسُ الشُّكر، ماشكُر الله مَنْ لم يحمده))، ولأن الحمد يكون فقط باللسان أمَّا الشكر فيكون باللسان والقلب والجوارح. ويميل الباحث إلى رأي الإمام الرازي في مسألة المدح بأنه أعم من الحمد ومن الشكر أيضاً. الطبري، تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج1، ص137؛ ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج1، ص128؛ ابن قيم، مدارج السالكين في منازل السائرين، ج2، ص593؛ ينظر، السمعي، تفسير القرآن، ج1، ص35؛ ينظر، الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص256؛ ينظر، البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، ج1، ص52؛ ينظر، ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج1، ص66؛ ينظر، ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، زاد المسير في علم التفسير، المحقق: عبد الرزاق المهدي (الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط1 - 1422 هـ) ج1، ص18؛ ينظر، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، ج1، ص133؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج1، ص133؛ ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، المحقق: سامي بن محمد السلامة، (الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2، 1420 هـ - 1999 م) ج1، ص128؛ ينظر، الطبري، أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: الدكتور عبدالله بن عبد المحسن التركي، (الناشر: دار هجر للطباعة والنشر) ج1، ص137؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، ج1، ص133؛ الطبري، أبو جعفر، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، (توزيع: دار التربية والتراث - مكة المكرمة) ج1، ص138.

2028 ب: صادق.

2029 ب ج - واحد.

2030 ب+ الواصلة وواو/ ج+ الواو.

2031 سيبويه، الكتاب، ج1، ص12.

2032 ب: السكنجبين.

المَطْلَبُ الثَّانِي: أَقْسَامُ الشُّكْرِ

وقوله²⁰³³:

" أفادتكم النعماء مِثِّي ثلاثةٌ يدي ولساني والضَّميرُ المُحجَّبُ ²⁰³⁴"

قيل²⁰³⁵: قاله أعرابيٌّ سألَ علياً رضي الله عنه، فأعطاه دِرْهماً، فرأى رضي الله عنه في وجهه الكراهةَ ولم يكن معه إلا دِرْعُهُ فأعطاه، فقال الأعرابيُّ هذا البيت، ومعناه: أفادتكم إنعاماتكم عليَّ لِإِعْظَمِها لَدَيَّ استيفاءُ الأنواعِ الثلاثةِ للشُّكرِ، الَّتِي هي المُكافأةُ باليدِ، ونشرُ المحامدِ باللسانِ، ووقفُ الفؤادِ على المحبَّةِ والاعتقادِ.

وبالغِ في ذلك حتَّى جعلَ المواردَ الثلاثةَ واقعةً في مُقابَلَةِ النِّعماءِ ملكاً لأصحابها مُستفاداً منها، كأنَّه قال يدي ولساني وقلبي لكم، فليسَ في القلبِ إلا نُصْحُكم ومَحَبَّتُكم، ولا في اللِّسانِ إلا ثناؤُكم ومَحْمَدَتُكم ولا في اليدِ والجوارحِ إلا مُكافأتُكم وخِدْمَتُكم.

وفي وصفِ الضَّميرِ بالمُحجَّبِ إشارةٌ إلى أنَّهم ملكوا ظاهره وباطنه، واعلم أنَّ مُفْتَضَى سَوِّقِ الكلامِ أنْ يُرادَ البيتُ للاستشهادِ، وعلى إطلاقِ لَفْظِ الشُّكْرِ على أفعالِ المواردِ الثلاثةِ مع أنَّه ليسَ لِلْفِظِ الشُّكْرِ دِكْرٌ في البيتِ؛ ولهذا جعله²⁰³⁶ العلامَةُ التَّفْتازانيُّ²⁰³⁷ لِتمثيلِ جميعِ أقسامِ الشُّكْرِ.

²⁰³³ ج+ قال/ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

²⁰³⁴ البيت بلا نسبة، السمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط (الناشر: دار القلم، دمشق) ج1، ص36.

²⁰³⁵ الصاوي، سيدى أحمد، حاشية على شرح الخريدة البهية، (مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1947م) ص11.

²⁰³⁶ التفتازاني، سعد الدين، مختصر المعاني " في البلاغة" وهو شرح لكتاب " تلخيص المفتاح" للخطيب القزويني الذي وضعه تلخيصاً للقسم الثالث الخاص ب " البيان والمعاني" من كتاب " مفتاح العلوم " للسكاكي، تحقيق خليل إبراهيم خليل (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان 1971م) ص41.

²⁰³⁷ هو سعد الدين، مسعود بن فخر الدين عمر بن عبد الله التفتازاني، المُنَوَّى (٧١٢ - ٧٩٣ هـ) من أئمة العربية والبلاغة والمنطق والفقه وعلم الكلام والتفسير، من شيوخه: عضد الدين الإيجي، وقطب الدين محمود الرازي، وبهاء الدين السمرقندي الحنفي. ومن طلابه: حيدر بن أحمد الحنفي المعروف بشيخ التاج، ومحمد بن عطاء الله بن محمد الرازي، ومن مؤلفاته: شرح تصنيف الزنجاني، الشرح المختصر على تلخيص المفتاح، ينظر: ابن عريشاه، أبو محمد أحمد بن محمد، عجائب المقدور في أخبار تيمور، (الطبعة: طبعة كلكتا سنة 1817)

ولمّا كان المَقَامُ يَنبُو عنه؛ لِكَوْنِهِ بِمَراجِلٍ عَن السِّياقِ لَمْ يَرِضَ بِهِ قُدِّسَ سِرُّهُ،
وقال²⁰³⁸: [60ظ] "البيتُ استشهادٌ مَعنويٌّ على أَنَّ الشُّكْرَ يُطْلَقُ على أفعالِ المواردِ الثَّلَاثَةِ، وبَيَّن ذلك
بأنَّ جعلَها بِإِزاءِ النِّعْمَةِ جِزاءً لها مُتفَرِّعاً عليها، وكُلُّ ما هو جِزاءٌ لِلنِّعْمَةِ عَرَفاً يُطْلَقُ عليه الشُّكْرُ لُغَةً".
ثمَّ رَدَّ على المُحَقِّقِ فقال²⁰³⁹: "ومن لَمْ يَتَنَبَّهْ لذلكِ زَعَمَ أَنَّ المَقْصودَ مُجَرَّدُ التَّمثِيلِ²⁰⁴⁰ لجمِيعِ
شُعَبِ الشُّكْرِ، لا الاستشهادُ على أَنَّ لفظَ الشُّكْرِ يُطْلَقُ عليها؛ فَإِنَّهُ غيرُ مذكورٍ هاهنا".
أقول: حاصِلُ كِلامِهِ قُدِّسَ سِرُّهُ أَنَّ البَيْتَ يَدُلُّ على مُقَدِّمَةِ نَجْعِها صُغرى لِمُقَدِّمَةِ كُليَّةِ معلومة
لنا من الخارج، فينتَظِمُ قياسٌ مُنتَجٌ لما هو المَطْلوبُ مِنْ إِطلاقِ لَفْظِ الشُّكْرِ على تلكِ الأفعالِ، فكأنَّهُ قيل:
كُلُّ مِنْ هَذِهِ الأفعالِ يَقَعُ²⁰⁴¹ في مُقابَلَةِ النِّعْمَةِ جِزاءً لها، وكُلُّ ما يَقَعُ في مُقابَلَةِ النِّعْمَةِ جِزاءً لها يُطْلَقُ
عليه لفظُ²⁰⁴² الشُّكْرِ، فَكُلُّ مِنْ هَذِهِ الأفعالِ يُطْلَقُ عليه الشُّكْرُ، أمَّا الصُّغرى فَلِما ذَكَر²⁰⁴³ البيتُ،
وأمَّا الكُبرى فَلِما يُبيِّنُ في اللُّغَةِ.
واعترَضَ عليه قُدِّسَ سِرُّهُ²⁰⁴⁴ بِما حاصِلُهُ أَنَّهُ على تَقديرِ كَوْنِهِ استشهاداً يَتوقَّفُ الدَّعوى، وهي
هاهنا إِطلاقُ الشُّكْرِ لُغَةً على الأفعالِ الثَّلَاثَةِ على الاستشهادِ وقد جعلَ الدَّعوى جزءَ لإثباتِ
الاستشهادِ؛ لِأَنَّها مُتَّحِدَةٌ مع الكُبرى المَأخوذةِ في إثباتِ كَوْنِ البَيْتِ استشهاداً فيدور.

ص466، السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج2، ص285، ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج8،
ص547، الهندي، أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي، الفوائد البهية في تراجم الحنفية، عنى بتصحيحه وتعليق بعض الزوائد عليه:
محمد بدر الدين أبو فراس النعساني، (الناشر: طبع بمطبعة دار السعادة بجوار محافظة مصر - لصاحبها محمد إسماعيل، ط1) ص128؛
البغدادي، هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، ج2، ص429.

²⁰³⁸ الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص174.

²⁰³⁹ نفس المصدر، ص174.

²⁰⁴⁰ ب: التمثل.

²⁰⁴¹ ب- يقع.

²⁰⁴² ب ج- لفظ.

²⁰⁴³ ج+ في.

²⁰⁴⁴ الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص174.

والجواب أن هذه الدعوى ليست عين تلك الكبرى، بل هي مُندرجةٌ تحتها، وتلك الكبرى؛ لكونها كُليَّةٌ مُشمِلةٌ عليها على ما هو شأنُ الشكْلِ الأوَّل؛ فإنَّ كُبراهُ لِكُليَّتها تشتملُ على النَّتِيجَةِ مِنْ غيرِ لزومِ دَوْرٍ ومُصادرةٍ؛ لاختلافِ الأحكامِ بَداهِيَّةً ونظريَّةً ومعلوميَّةً²⁰⁴⁵ ومجهوليَّةً، باختلافِ العُنوانِ وتفاوتِ بالإجمالِ والتفصيلِ، وقد حُقِّق ذلك في مَوْضِعِهِ بما لا مزيدَ عليه.

بقي أنَّ الشَّاعَرَ جعلَ المجموعَ بإزاءِ النِّعمةِ، فالمفهومُ مِنْهُ إطلاقُ الشُّكرِ على المجموعِ، لا على كُلِّ واحدٍ من الثَّلَاثَةِ وهو المطلوب، وأجاب عنه فُدِّسَ سِرُّهُ²⁰⁴⁶: "2047 الشُّكْرُ يُطْلَقُ على فِعْلِ اللِّسانِ اتِّفَاقاً، وإمَّا الاشتباهُ في إطلاقِهِ على فِعْلِ القلبِ والجوارحِ، حتَّى توهمَ كثيرٌ من النَّاسِ أنَّ الشُّكْرَ في اللُّعَةِ باللِّسانِ وحده [60و]، ولَمَّا جمعه الشَّاعِرُ مع الأخيرين وجعلها ثلاثةً عَلِمَ أنَّ كُلَّ واحدٍ شُكْرٌ لِلنِّعمةِ، وأنَّه أرادَ أنَّ نِعَمائِكُم كَثُرَتْ عِنْدِي وَعَظُمَتْ، فاقتضتْ استيفاءَ أنواعِ الشُّكْرِ".

وقوله²⁰⁴⁸: "فهو أعمُّ مِنْهُمَا" تفرُّعٌ على تعريفِ الشُّكْرِ؛ للإشارةِ إلى أنَّ النَّسْبَةَ المذكورةَ مِمَّا تُستفادُ من ملاحظةِ مفهومِ التَّعريفِ المذكورِ أي: لَمَّا كان الشُّكْرُ عبارةً عمَّا ذَكَرْتَ²⁰⁴⁹ النَّسْبَةَ بينَهُ وبينِ الحمدِ والمَدْحِ العمومِ والخصوصِ "من وجه" فَهُوَ إلى²⁰⁵⁰ الشُّكْرِ أعمُّ مِنْهُمَا²⁰⁵¹ مِنْ وَجْهِ؛ لأنَّ مَوْرَدَهُ يَعُمُّ الثَّلَاثَةَ بخلافِهما؛ لأنَّ مَوْرَدَهُما يَخْصُ اللِّسانَ على ما هو المُتبادِرُ مِنْ تعريفِهما، "وأخَصُّ" مِنْهُمَا

2045 ج: معلومية.

2046 الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص174.

2047 ب+ بأن.

2048 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

2049 ب ج: ذكر/ ج+ كانت.

2050 ج: أي.

2051 ب- من وجه فهو إلى الشكر أعمّ منهما.

"من" وَجِهٍ "آخِرٍ"؛ لِأَنَّ مُتَعَلِّقَ الشُّكْرِ يُخَصُّ الإِنْعَامَ لوجوبِ كونهِ في مُقَابَلَةِ الإِنْعَامِ بِخِلَافِهِمَا؛ فَإِنَّ كَلِمَةَ
مِنْهُمَا يَعْنِي الإِنْعَامَ وَغَيْرَهُ²⁰⁵².

[الْحَمْدُ شُعْبَةٌ مِنْ شُعَبِ الشُّكْرِ]

وَلَمَّا كَانَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ²⁰⁵³: ((الْحَمْدُ رَأْسُ الشُّكْرِ، مَا شَكَرَ اللَّهُ مَنْ لَمْ يَحْمَدْهُ))
يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَمْدَ جُزْءٌ مِنَ الشُّكْرِ؛ لِأَنَّ رَأْسَ الشَّيْءِ يَكُونُ جُزْءًا لَهُ، وَعَلَى أَنَّ الشُّكْرَ يَنْتَفِي بِانْتِفَاءِ
الْحَمْدِ، وَكَانَ كُلُّ مِنْهُمَا مُنَافِيًا لِمَا ذَكَرَهُ مِنَ النَّسْبَةِ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ الْجُزْءَ إِنْ كَانَ خَارِجِيًّا فَمُبَازِينٌ لِلْكُلِّ،
وَإِنْ كَانَ عَقْلِيًّا فَأَعْمٌ أَوْ مُسَاوٍ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّ مَا يَنْتَفِي الشَّيْءُ بِانْتِفَائِهِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ جُزْءًا وَلَا زَمًا أَعْمً
أَوْ مُسَاوِيًّا.

وَأَيًّا مَا كَانَ، فَلَا يُتَصَوَّرُ هُنَاكَ الْعَمُومُ وَالْخُصُوصُ مِنْ وَجْهِ أَرَادَ تَوْجِيهَ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ عَلَى وَجْهِ
لَا يَقْدَحُ فِي النَّسْبَةِ الْمَذْكُورَةِ فَقَالَ²⁰⁵⁴: "وَلَمَّا كَانَ الْحَمْدُ مِنْ شُعَبِ الشُّكْرِ" أَي: الْكَائِنِ مِنْ شُعْبِهِ عَلَى
أَنْ يَكُونَ الظَّرْفُ صِفَةً أَوْ كَائِنًا مِنْ شُعْبِهِ عَلَى أَنْ يَكُونَ حَالًا أَوْ خَبْرًا، وَمَعْنَى كَوْنِهِ مِنْ شُعْبِهِ أَنَّهُ مِنْ
أَقْسَامِهِ، وَإِنَّمَا عَبَّرَ عَنِ الْأَقْسَامِ بِالشُّعْبِ لِكَوْنِهَا مُتَشَعِّبَةً عَنْ مَقْسَمِهَا إِلَّا أَنَّ كَوْنَ الْحَمْدِ مِنْ شُعَبِ الشُّكْرِ
باعتبارِ الموردِ، أَمَّا بِاعتبارِ المُتَعَلِّقِ فَالشُّكْرُ مِنْ شُعَبِ الْحَمْدِ²⁰⁵⁵.

²⁰⁵² ب ج: وغيرها.

²⁰⁵³ البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الحُسْرُو جردِي الخراساني، أبو بكر، شعب الإيمان، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه:
الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخرجه أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي - الهند
(الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط1، 2003 م) ج6، ص230، رقم الحديث،
4085.

²⁰⁵⁴ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

²⁰⁵⁵ هذا ما ذكره العلماء في الفرق بين الحمد والشكر. كما قال ابن القيم: "والفرق بينهما: أن الشكر أعم من جهة أنواعه وأسبابه،
وأخص من جهة متعلقاته، والحمد أعم من جهة المتعلقات، وأخص من جهة الأسباب. ومعنى هذا: أن الشكر يكون: بالقلب خضوعاً
واستكانة، وباللسان ثناء واعترافاً، وبالجوارح طاعة وانقياداً. ومتعلقه: النعم دون الأوصاف الذاتية، فلا يقال: شكرنا الله على حياته
وسمعه وبصره وعلمه، وهو الحمود عليها كما هو محمود على إحسانه وعدله. والشكر يكون على الإحسان والنعم، فكل ما يتعلق به الشكر
يتعلق به الحمد من غير عكس، وكل ما يقع به الحمد يقع به الشكر من غير عكس، فإن الشكر يقع بالجوارح والحمد يقع بالقلب

وقوله²⁰⁵⁶: 2057 "أشيع للنعمة" خبرٌ لكان أو خبرٌ بعد خبر²⁰⁵⁸، وهو إمّا الشُّيوع أي: أكثرُ شُيوعاً وتناولاً؛ إذ كلُّ نعمةٍ يُمكن أن يُعبَّرَ عنها باللسان ويُحمدَ بإزائها، أو من الإشاعة على ما جوَّزه²⁰⁵⁹ سيبويه²⁰⁶⁰ بناء اسمِ التَّفْضِيلِ مِنَ الأفعالِ أي: الأكثرِ إشاعةً وإظهاراً لها، "وأدُلُّ على مكانها" أي: مكانِ النِّعمة²⁰⁶¹ ووجودها، والمُفضَّلُ عليه في كلِّ/[61ظ] مِنْ صِغَتِي التَّفْضِيلِ²⁰⁶² هو الشُّعْبَتَانِ الباقيتانِ أعني: الاعتقادَ وعملَ الجوارحِ أي لِمَا²⁰⁶³ كان أشيعَ وأدُلُّ من الاعتقادِ وعملِ الجوارحِ. إمَّا مِنَ الاعتقادِ فأشارَ إلى وجهه بقوله²⁰⁶⁴: "لِحَفَاءِ الاعتقادِ" أي: لِحَفَاءِ هذه الشُّعبة؛ لِكَونه أَمراً قَلْبِيّاً لا تُدرِكُه الحواسُّ، وإمَّا²⁰⁶⁵ مِنْ 2066 عَمَلِ الجوارحِ، فأشارَ إلى وجهه بقوله²⁰⁶⁷: "وما في آدابِ الجوارحِ" أي:

واللسان". وقال ابن كثير: "أَنَّ بَيْنَهُمَا عُمُومًا وَخُصُوصًا، فَالْحَمْدُ أَعْمٌ مِنَ الشُّكْرِ مِنْ حَيْثُ مَا يَقَعَانِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ عَلَى الصِّفَاتِ اللَّازِمَةِ وَالْمُتَعَدِّيَةِ، تَقُولُ: حَمَدْتَهُ لِفُرُوسِيَّتِهِ وَحَمَدْتَهُ لِكَرَمِهِ. وَهُوَ أَحْصُ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْقَوْلِ، وَالشُّكْرُ أَعْمٌ مِنْ حَيْثُ مَا يَقَعَانِ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ يَكُونُ بِالْقَوْلِ وَالْعَمَلِ وَالنِّيَّةِ، كَمَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ أَحْصُ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى الصِّفَاتِ الْمُتَعَدِّيَةِ، لَا يَقَالُ: شَكَرْتُهُ لِفُرُوسِيَّتِهِ، وَتَقُولُ: شَكَرْتُهُ عَلَى كَرَمِهِ وَإِحْسَانِهِ إِلَيَّ. هَذَا حَاصِلُ مَا حَرَّزَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ." وقال التفتازاني في مقدمة كتابه: "و الشكر فعل يبنى عن تعظيم المنعم لكونه منعما سواء كان باللسان او بالحنان او بالاركان، فمورد الحمد لا يكون الا باللسان و متعلقه يكون النعمة و غيرها و متعلق الشكر لا يكون الا النعمة و مورده يكون اللسان و غيره فالحمد اعم من الشكر باعتبار المتعلق و اخص منه باعتبار المورد و الشكر بالعكس." ابن قيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، المحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي، (الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط3، 1416 هـ - 1996 م) ج2، ص237؛ ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج1، ص43، التفتازاني، مسعود بن عمر، مختصر المعاني، (الناشر دار الفكر، 2016) ج1، ص9.

²⁰⁵⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

²⁰⁵⁷ ج- وقوله.

²⁰⁵⁸ ج- للنعمة خيراً كان أو خبر بعد خبر.

²⁰⁵⁹ ج: جوَّز.

²⁰⁶⁰ لم يعرف سيبويه اسم التفضيل تعريفاً دقيقاً، فقد أضافه تحت باب (ما جرى من الأسماء التي تكون صفة، مجرى الأسماء التي لا تكون صفة) ثم قال: "وذلك أفعالٌ منه ... وأفعالٌ شيءٍ نحو خيرٌ شيءٍ وأفضلٌ شيءٍ، وأفعالٌ ما يكون، وأفعالٌ منك." سيبويه، الكتاب، ج2، ص24.

²⁰⁶¹ ج: النسبة.

²⁰⁶² ج: التفضيل.

²⁰⁶³ ج: بلا.

²⁰⁶⁴ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

²⁰⁶⁵ ج: وإنما.

²⁰⁶⁶ ج- من.

²⁰⁶⁷ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

أُتْعَاهَا؛ فَإِنَّ الْأَدَابَ كَالْأَتْعَابِ وَزناً ومعنى "من الاحتمال": بيان لكلمة (ما) أي: إِنَّ عملَ الجوارح وإن²⁰⁶⁸ ظاهراً إلا أنه يَحْتَمِلُ خِلَافَ ما قُصِدَ به؛ فَإِنَّكَ إِذَا قُضِيَ تَعْظِيماً لأحدٍ اِحْتِمَلِ لِقِيَامِ أمرٍ آخر إذا لم يُعَيَّنِ الْقِيَامُ لِلتَّعْظِيمِ.

وأما النطق²⁰⁶⁹ فهو الذي يُفْصِحُ عن كُلِّ حَفِيٍّ، فلا خفاءَ فيه ويُجْلِي كُلَّ مُشْبِهٍ²⁰⁷⁰ فلا احتمالَ له، بل هو ظاهرٌ في نفسه ومُعَيَّنٌ لِمَا أُريدَ وصفاً²⁰⁷¹، كذا قال²⁰⁷² قُدْسِ سِرُّهُ في حاشية الكشاف. وقد يُتَوَهَّمُ المُنَافَاةُ بَيْنَ كَلَامِهِ هَذَا وَبَيْنَ ما ذَكَرَهُ²⁰⁷³ في حاشية المَطَالَعِ²⁰⁷⁴ في بيان²⁰⁷⁵ كَوْنِ الحَمْدِ الفِعْلِيِّ أَقْوَى من القَوْلِيِّ مِنْ أَنَّ²⁰⁷⁶ الأفعالَ الَّتِي هي آثارُ السَّنْحَاوَةِ²⁰⁷⁷ تَدُلُّ عَلَيْهَا دَلَالَةٌ عَقْلِيَّةٌ قَطْعِيَّةٌ لا يُتَصَوَّرُ فِيهَا تَخَلُّفٌ، بخلافِ الأقوالِ؛ فَإِنَّ دَلالَتَها عَلَيْها وَضْعِيَّةٌ، وقد يَتَخَلَّفُ عنها مدلولُها، ودفعه بأنَّ قَطْعِيَّةَ الدَّلالةِ بعدَ تَحَقُّقِها لا يُنَافِي بُعْدَها عن التَّحْقِيقِ²⁰⁷⁸؛ لِتَطَرُّقِ الاحتمالِ، لا يُقالُ: كما أَنَّ دَلالةَ القَوْلِ لا يَتَحَقَّقُ بدونِ العِلْمِ بالوَضْعِ ويتوقَّفُ عليه، كذلك دَلالةُ الفِعْلِ يتوقَّفُ على عَلاقةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ المدلولِ.

²⁰⁶⁸ ب ج+ كان

²⁰⁶⁹ يُقالُ: نَطَقَ الرَّجُلُ أَي بَيَّنَّ وَأَوْضَحَ. وجاءَ -عن النطقِ- في كتابِ إعرابِ القرآنِ وبيانه: "أَي تَكَلَّمَ بصوتِ وحروفٍ تعرفُ بها المعاني". وقد قال الإمامُ البيضاوي: "والنطقُ والمنطقُ في المتعارفِ كلُّ لفظٍ يعبرُ به عما في الضميرِ مفرداً كان أو مركباً مفيداً كان أو غير مفيد وقد يطلقُ على كلِّ ما يصوتُ به على التشبيهِ أو التبعِ كقولهم نطقت الحمامةُ ومنه الناطقُ والصامتُ للحيوانِ والجمادِ." درويش، إعراب القرآن وبيانه، ج7، ص ١٧٥؛ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج4، ص ١٥٦.

²⁰⁷⁰ ج: مشتبهِه.

²⁰⁷¹ ج: وضعا.

²⁰⁷² الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص196.

²⁰⁷³ الهندي، الشيخ عبد الحكيم البالكوتي، حاشية علي حاشية السيد الشريف الجرجاني على شرح المطالع، لوحة 17، و، 18ظ.

²⁰⁷⁴ ج: الطوالع.

²⁰⁷⁵ ب- بيان.

²⁰⁷⁶ ج- أن.

²⁰⁷⁷ ب ج: السخاوة.

²⁰⁷⁸ ب: التحقق.

وظاهرٌ أنه بعدَ حصولِ هذينِ العَلَمينِ يتخَلَّفُ المدلولُ في القولِ، ولا يتخَلَّفُ في الفعلِ؛ لأنَّنا نقولُ: فَلَمَّا يَنْفَعُ²⁰⁷⁹ اللَّفْظُ في المُحاوراتِ وبيانِ المقاصدِ عن العِلْمِ بالوَضْعِ، فبِمُجَرَّدِ التَّلَفُّظِ بهِ في المُحاوراتِ يَتَحَقَّقُ دلالتُه على مدلوله، وإنْ لم يحصلِ القَطْعُ بِتَحَقُّقِ مدلوله بِمُجَرَّدِ التَّلَفُّظِ بخلافِ الفِعْلِ؛ فَإِنَّ مدلوله وإنْ كانَ بعدَ فَهْمِهِ مقطوعَ التَّحَقُّقِ؛ إلاَّ أنَّ العِلْمَ بالعلاقةِ بينهما لا يَحْصُلُ بِمُجَرَّدِ صُدُورِهِ عن الفاعِلِ، بل لا بُدَّ في الأكثرِ من نَظَرٍ وَفِكْرٍ حتَّى يَحْصُلَ العِلْمُ بالعلاقةِ.

وجوابُ (لَمَّا) في قوله²⁰⁸⁰: "ولمَّا كانَ الحمدُ" هو قوله²⁰⁸¹: "جُعِلَ" على بناءِ المحمولِ²⁰⁸² أي: لأجلِ كونِ الحمدِ مِنْ بَيْنِ شُعَبِ الشُّكْرِ أشيعٌ وأدَلُّ مِنْ سائرِ الشُّعَبِ جُعِلَ الحمدُ "رَأْسَ الشُّكْرِ" والعُمدةُ فيه"، فكما أنَّ الرَّأْسَ أظهرُ الأعضاءِ/[61و] وأعلاها، وهو أصلٌ لها وَعُمدةٌ لبقائِها، كذلكِ الحمدُ أظهرُ أنواعِ الشُّكْرِ وأشهرُها وأشملُها على حقيقةِ الشُّكْرِ الَّتِي هي الإبانَةُ عَنِ النِّعْمَةِ وَكَشْفُهَا حتَّى إذا انتفى كانَ ما عداه كالمُنْتَفِي.

فقال²⁰⁸³: أي: بناءً على هذا الجعلِ "قال عليه السَّلَامُ²⁰⁸⁴: الحمدُ رأسُ الشُّكْرِ، ما شكرَ اللهُ مَنْ لَمْ يَحْمَدْهُ" "فإنَّه إذا لم يَعْرِفْ²⁰⁸⁵ بالإنعامِ ولم يُثْنِ على المُنْعَمِ بما يدُلُّ على تعظيمِهِ وإكرامِهِ لم يَظْهَرْ مِنْهُ شُكْرٌ، وإنْ اعتقدَ وَعَمِلَ فلم يُعَدَّ شاكِرًا؛ لأنَّ حقيقةَ الشُّكْرِ إظهارُ النِّعْمَةِ والكَشْفُ عنها، كما أنَّ كُفْرانَها إخفاؤها وَسَتْرُها²⁰⁸⁶"، كذا قال قُدِّسَ سِرُّهُ²⁰⁸⁷.

²⁰⁷⁹ ب: ينفَعُ.

²⁰⁸⁰ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

²⁰⁸¹ نفس المصدر، ج1، ص27.

²⁰⁸² ج: المجهول.

²⁰⁸³ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

²⁰⁸⁴ البيهقي، شعب الإيمان، ج6، ص230، رقم الحديث، 4085.

²⁰⁸⁵ أ ب: يعرف.

²⁰⁸⁶ ج: وسرها.

²⁰⁸⁷ الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص175.

وإخلاصة الكلام أن قوله عليه السلام: "رأس الشُّكر" محمولاً على ظاهره بأن يُراد أنه جزءٌ حقيقةً من الشُّكر، وكذا قوله: "ما شكر الله من لم يحمده" ليس المراد منه أنه يُنتفى الشُّكر حقيقةً بانتفاء الحمد حتى يُنابى النسبة المذكورة، بل كلٌّ منهما مَبْنِيٌّ على المُبالغة في تمثيل الحمد بالقياس إلى سائر الشُّعبِ بالرَّأس بالقياس إلى²⁰⁸⁸ الأعضاء في كونه أصلاً وعمدةً، وكون ما عداه بالنسبة إليه كالعدم، فلا يقدح في النسبة المذكورة فاندفع توهمُ المنافاة.

قوله²⁰⁸⁹: "والدمُّ نقيضُ الحمد، والكفرانُ نقيضُ الشُّكر" لَمَّا كان معرفة²⁰⁹¹ نقيضِ الشَّيءِ تُفيدُ زيادةَ معرفةٍ لذلك الشَّيءِ لِمَا تقرَّر من أن كمالَ معرفةِ الأشياءِ إنما هو بمعرفةِ أصدادها تعرَّضَ لبيان نقيضيهما؛ إذ المراد بالنقيض هاهنا الضدُّ، لا النقيضُ المُصطلحُ الَّذي هو عبارةٌ عن رُفْعِ الشَّيءِ وسلبه؛ لأنَّ الدَّمَّ وجوديٌّ كالحمدِ والمدحِ؛ لأنَّه وَصِفٌ بالقبح²⁰⁹² على جِهَةِ التَّحْقِيرِ ثُمَّ إِنَّ المشهورَ أنَّ الدَّمَّ نقيضُ المدحِ²⁰⁹³، فالحكُّمُ بِكونِهِ نقيضاً للحمدِ إمَّا يَصِحُّ على تقديرِ تَرادُفِ الحمدِ والمدحِ على ما ذهب إليه²⁰⁹⁴ صاحبُ الكشَّافِ.

وأما على تقديرِ كونِ المدحِ أعمَّ من الحمدِ على ما مشى إليه المُصنِّفُ فلا يَصِحُّ ذلك الحُكْمُ، وما يُقالُ: لا شُبُهَةٌ في أنَّ كُلَّ ما هو نقيضٌ لِلأعمِّ فهو نقيضٌ لِلأخصِّ، ألا يُرى أنَّ²⁰⁹⁵ اللاحيوان كما

²⁰⁸⁸ ب ج + سائر.

²⁰⁸⁹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 27.

²⁰⁹⁰ النقيضُ لغةً: المخالف والمعارض، وهو من كل شيء: عكسه. النقيضان: ما لا يمكن اجتماعهما بشروط معينة. وقال في الوسيط: "يُقال فلان نقيضك وهذا القول نقيض ذلك و (نقيض الدَّعوى) (في الفلسفة) قَضِيَّةٌ تعارض دَعْوَى مُعَيَّنة (مُقابل دَعْوَى)؛ مادة: (نقض)." قلعجي، محمد رواس قلعجي، معجم لغة الفقهاء، (الناشر: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2، 1408 هـ - 1988 م) ص 487؛ المعجم الوسيط، ج 2، ص 947.

²⁰⁹¹ ج - معرفة.

²⁰⁹² ب: بالقبح.

²⁰⁹³ ج: للمدح.

²⁰⁹⁴ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج 1، ص 8.

²⁰⁹⁵ ج - أن.

هو نقيضٌ للحيوانِ نقيضٌ للإنسانِ، لأنَّ كُلَّ لا حيوانٍ لا إنسانٌ بدون العكس، فنأشٍ مِنْ عدمِ الفَرْقِ بين كونِ نقيضِ أحدِ المفهومين عينَ نقيضِ المفهوم الآخر، وبينَ صِدْقِ نقيضِ أحدهما على جميع ما يَصْدُقُ عليه نقيضُ الآخر، والمطلوبُ هو الأوَّل، والمُتَحَقِّقُ / [62ظ] فيما ذكره من التَّنْوِيرِ هو الثَّانِي؛ إذ اللَّاحِيَاوَانِ الَّذِي هو نقيضُ الأعمِّ ليس عينَ اللَّاحِيَاوَانِ الَّذِي هو نقيضُ الأخصِّ²⁰⁹⁶، كيف؟! وهما مفهومان مُتغَايِرَانِ يُمَكِّنُ تَصَوُّرَ كُلِّ مِنْهُمَا بِدُونِ الأخر. نعم، يَصْدُقُ مفهومُ اللَّاحِيَاوَانِ على كُلِّ ما يَصْدُقُ عليه اللَّاحِيَاوَانِ بِحُكْمِ²⁰⁹⁷ ما تَقَرَّرَ عِنْدَهُمْ مِنْ أَنَّ نقيضَ الأخصِّ أعمُّ مُطلقاً من نقيضِ الأعمِّ، وصوروه في المِثَالِ المذكورِ، كيف؟! ولو²⁰⁹⁸ استلزمَ صِدْقُ أحدِ المفهومينِ على كُلِّ ما يَصْدُقُ عليه الأخرُ اتِّحَادَهُمَا لِاتِّحَادِ الحَيَاوَانِ مع الإنسانِ؛ لأنَّ كُلَّ إنسانٍ حيوانٌ.

وبقي في المقامِ حَلْلُ آخِرِ أَيْضاً، وهو أَنَّهُ على تقديرِ عدمِ التَّرَادُفِ بين المدحِ والحمدِ يكونُ كُلُّ مِنْهُمَا نقيضاً وُضِدّاً لِلدَّمِّ؛ إذ التَّضَادُّ²⁰⁹⁹ من الطَّرَفَيْنِ، وقد تَقَرَّرَ عِنْدَهُمْ أَنَّ ضِدَّ الواحدِ لا يكونُ إِلَّا واحداً، فالأولى أَنَّ المُرَادَ من التَّقْيِيزِ المُنَافِي ومُنافِ العامِ مُنافٍ للخاصِّ، أو يُقال: إِنَّ قولَ

2096 ج- الأخص.

2097 ج: يحكم.

2098 ج- لو.

2099 التضاد هو نوع من أنواع العلاقات بين المعاني، وهو أحد خصائص اللغة، ويعتبر سيبويه أول من أشار لهذه الخاصية قائلاً: "اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين، فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين نحو جلس وذهب، واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو ذهب وانطلق، واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك: وجدت عليه من الموجودة، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة، وأشبه هذا كثير" وعرفه ابن الانباري في كتابه الأضداد: "الحروف التي توقعها العرب على المعاني المتضادة، فيكون الحرف منها مؤدياً عن معنيين مختلفين". سيبويه، الكتاب، ج1، ص ٢٤؛ الأنباري، أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن قروة بن قطن بن دعامة الأنباري، الأضداد، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (الناشر: المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م) ص1.

المُصَنِّف²¹⁰⁰: "هُمَا أَخْوَانٌ" إِلَى هَاهُنَا دَاخِلٌ تَحْتَ مَقُولِ (قِيلَ)، وَحِكَايَةُ لِكَلَامِ الْكَشَافِ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى التَّرَادُفِ فَلَا يَرِدُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا ذُكِرَ²¹⁰¹.

المَطْلَبُ الثَّلَاثُ: إِعْرَابُ الْحَمْدِ

[الرَّفْعُ فِي الْحَمْدِ لِلَّهِ]

قَوْلُهُ: ²¹⁰² "وَرَفَعَهُ" أَي رَفَعَ لَفْظَ الْحَمْدِ فِي قَوْلِنَا الْحَمْدُ لِلَّهِ "بِالْإِبْتِدَاءِ" أَي بِسَبَبِ كَوْنِهِ مَبْتَدَأً قَالَ ²¹⁰³ قُدِّسَ سِرُّهُ: "رُبَّمَا يُتَوَهَّمُ أَنَّ الْمَجْرُورَ مَعْمُولٌ لِلْمَصْدَرِ، وَاللَّامُ لِتَقْوِيَتِهِ كَمَا فِي قَوْلِكَ: أَعْجَبَنِي الْحَمْدُ لِلَّهِ، فَذَكَرَ أَنَّ ارْتِفَاعَهُ بِالْإِبْتِدَاءِ مَعَ ظَهْوَرِهِ لِیُبَيِّنَ أَنَّ الظَّرْفَ هَاهُنَا مُسْتَقَرٌّ وَقَعَ خَيْرًا لَهُ، وَ²¹⁰⁴ لِيَرْتَبَطَ بِهِ بَيَانُ أَصْلِهِ، أَعْنِي: النَّصْبُ" انْتَهَى.

قَدْ يُقَالُ: الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: وَجْهُ التَّعْرُضِ لِرَفْعِ الْحَمْدِ حَالًا، وَنَصْبِهِ فِي الْأَصْلِ: التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الْحَمْدَ يَسْتَحِقُّ التَّقْدِيمَ عَلَى اللَّهِ بِاعْتِبَارِ الْحَالِ وَالْأَصْلِ، وَتَوَهَّمُ كَوْنِ الظَّرْفِ أَوْ الْمَجْرُورِ مَعْمُولًا لِلْحَمْدِ يَرْتَفِعُ بَيَانِ كَوْنِ (لِلَّهِ) خَيْرًا، وَلَا دَخَلَ فِيهِ ²¹⁰⁵ لِلتَّعْرُضِ لِرَفْعِ الْحَمْدِ ²¹⁰⁶، وَدَفَعَهُ ²¹⁰⁷ اللَّهُ يُرِيدُ بِهِ أَنَّ الظَّرْفَ لَيْسَ لِعَوًا مُتَعَلِّقًا بِالْحَمْدِ؛ بَأَنَّ يَكُونُ قِيدًا لِلْمَبْتَدَأِ، وَيَكُونُ الْخَيْرُ مَحذُوفًا؛ فَإِنَّهُ لَا ضَرُورَةَ تَدْعُو إِلَيْهِ.

[الأصل هو الحمد لله بالنصب]

²¹⁰⁰ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

²¹⁰¹ ج: ذكره

²¹⁰² ج- قوله/ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

²¹⁰³ الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص176.

²¹⁰⁴ ج: أو.

²¹⁰⁵ ب- فيه.

²¹⁰⁶ ب+ انتهى.

²¹⁰⁷ ب+ بأن التعرض لرفعه توطئة لبيان كون الظرف خيراً وهو لدفع التوهّم المذكور بالجملة قوله وخيره.

قوله²¹⁰⁸: "وأصله" أي: أصل الحمد "النَّصْبُ" يعني: أن يكون منصوباً، أو الأصل فيه النَّصْبُ أو أصل هذا الرَّفْعِ النَّصْبُ بمعنى: أنه مُعَيَّرٌ من النَّصْبِ ومعدولٌ منه. وأياً ما كان فالمراد²¹⁰⁹ أنَّ الأصل في إعرابِ الحمد أن يكون منصوباً، وإن كان مرفوعاً حالاً، وبين قُدْسِ سِرِّهِ²¹¹⁰: "كون الأصل فيه النَّصْبُ بِأَنَّ المصادرَ أحداثٌ مُتعلِّقَةٌ بحالها كأَنَّها تقتضي أن تُدَلَّ على نِسْبَتِهَا / [62و] إليها، والأصل في بيان النَّسْبِ والتَّعلُّقاتِ هو الأفعال، فهذه مناسبةٌ تستدعي أن يُلاحظَ مع المصادرِ أفعالها النَّاصِبَةُ لها؛ وقد تأيَّدت هذه المُناسبةُ في مصادرٍ مخصوصةٍ بكثرة استعمالها منصوبةً بأفعالٍ مُضمرةٍ؛ فلذلك حُكِمَ بأنَّ أصله النَّصْبُ وأيدَه بِأنَّه قِراءةٌ بَعْضُهُم".

[التأييدُ الأوَّلُ على أنَّ أصلَ الحمد النَّصْبُ]

وأشار إليه المُصنِّفُ أيضاً بقوله²¹¹¹: "وقد قُرئَ به" ²¹¹² أي: قد قُرئَ الحمدَ لله بالنَّصْبِ على الأصل؛ لأنَّهم قالوا²¹¹³: أصله حَمِدْتُ الله حمداً، حُذِفَ الفِعْلُ لدلالة المصدرِ عليه، وأُدخِلَ اللَّامُ²¹¹⁴

²¹⁰⁸ ج- قوله/ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 27.

²¹⁰⁹ ج: لمراد.

²¹¹⁰ الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص 176.

²¹¹¹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 27.

²¹¹² قُرئت الآية بأربع قراءات مختلفة، إلا أن هناك قراءتان قرأ بها الجمهور (القراءة الأولى، والثانية):

_الأولى: (وهي أشهر القراءات) برفع الحمد وكسر اللام ((الحَمْدُ لِلَّهِ))، أي رفع الحمد بالابتداء وخبرها ما بعدها من جاراً ومجروراً، وهي ما اجتمع عليه القراء، قال العكبري: "الرفع أجود لأن فيه عموماً في المعنى". وقال أبو السعود في تفسيره: " وإيثار الرفع على النصب الذي هو الأصل للإيدان بأن ثبوت الحمد له تعالى لذاته، لا لإثبات مثبت، وأن ذلك أمر دائم مستمر، لا حادث متجدد كما تفيد قراءَةُ النصب، وهو السر في كون تحية الخليل للملائكة عليهم التحية والسلام أحسن من تحيتهم له في قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلَاماً قَالَ سَلَامٌ﴾ . وجاء عن الزمخشري بما يتعلق بالكلام السابق عن أبو السعود: "رفع السلام الثاني للدلالة على أنَّ إبراهيم عليه السلام حياهم بتحية أحسن من تحيتهم، لأن الرفع دال على معنى ثبات السلام لهم دون تجدده وحدثه. والمعنى: نحمد الله حمداً". كما جاء في البحر المحیط أيضاً: "قِراءةُ الرَّفْعِ أَفْكَرُ فِي الْمَعْنَى، وَلِهَذَا أَجْمَعَ عَلَيْهَا السَّبْعَةُ، لِأَنَّهَا تُدَلُّ عَلَى ثُبُوتِ الْحَمْدِ وَاسْتِقْرَارِهِ لِلَّهِ تَعَالَى، فَيَكُونُ قَدْ أَخْبَرَ بِأَنَّ الْحَمْدَ مُسْتَقَرٌّ لِلَّهِ تَعَالَى، أَيْ حَمْدُهُ وَحَمْدُ غَيْرِهِ".

_والقراءة الثانية: بنصب الحمد وكسر اللام ((الحَمْدُ لِلَّهِ)) ، وهي قراءة رؤبة بن العجاج. قُرئ بالنصب على أنه مفعول به لفعل محذوف، تقديره: أحمد الله، أو حمدتُ الله حمداً. قال أبو حيان الأندلسي: "فَيَتَخَصَّصُ الْحَمْدُ بِتَخْصِيصِ فَاعِلِهِ، وَأَشْعَرُ بِالتَّجَدُّدِ وَالْحُدُوثِ، وَيَكُونُ فِي حَالَةِ النَّصْبِ مِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي حُدِثَتْ أفعالها، وأُقيمتْ مقامها، وذلك في الأخبار، نحو شُكْرًا لَا كُفْرًا. وَقَدَّرَ بَعْضُهُمُ الْعَامِلَ لِلنَّصْبِ فِعْلاً

على المفعول، وقُدِّمَ الحمدُ، وعُرِفَ باللامِ فصار الحمدُ لله بفتح الدالِ على النَّصْبِ بالفعلِ المحذوف. ثُمَّ عَدَلَ من النَّصْبِ إلى الرَّفْعِ لما ذكره المصنّف بقوله²¹¹⁵: "وإنما عدل عنه": أي عن النَّصْبِ "إلى الرَّفْعِ"، بأنَّ جعلَ مرفوعاً بعد ما كان منصوباً؛ "ليُدلَّ" أي: العدولُ أو الرَّفْعُ "على عمومِ الحمدِ وثباته"²¹¹⁶، أمّا دلالة العدولِ على ما دُكر؛ فَلأنَّ العدولَ عن الأصلِ يقتضي نُكتةً، وما دُكرَ يصلحُ نُكتةً فيُحتملُ عليه،

عَبَّرَ مُشْتَقِي مِنَ الْحَمْدِ، أَيْ أَقُولُ الْحَمْدَ لِلَّهِ، أَوْ الزُّمُّوا الْحَمْدَ لِلَّهِ، كَمَا حَدَّثَنِيهِ مِنْ نَحْوِ اللَّهُمَّ صَبَّحًا وَذَيْبًا، وَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّحِيحُ لِدَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَيْهِ. وَفِي قِرَاءَةِ النَّصْبِ، اللَّامُ لِلتَّبْيِينِ "وجاء في تفسير البحر المحيط: "قَرَأَ هَارُونُ الْعَتَكِيُّ، وَرُوْبَةُ، وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ الْحَمْدَ بِالنَّصْبِ".

— أمّا القراءة الثالثة: بجر الحمد وكسر اللام (الحمد لله)، وهي قراءة الحسن البصري، ولغة تميم، وبعض غطفان، فإنهم يجعلوا الحرف الأول تابعاً للثاني ليكون بينهما تجانس. وجاز هنا في كلمتين، تنزيلهم منزلة الكلمة الواحدة لكثرة استعمالهم مقترنين. — سبق التعليق على مسألة الإتياع— كما جاء في كتاب القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب: "وهي لغة تميم وبعض غطفان. جعلوا الحرف الأول تابعاً للثاني في حركته، ليكون بينهما تجانس في الحركة، وإنما جاز الإتياع هنا في كلمتين مع أنه إنما يكون في كلمة واحدة، لتنزيل الكلمتين هنا منزلة الكلمة الواحدة نظراً لكثرة استعمالها مقترنين."

وَأُنشِدَ لِلتُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ

وَيْلَ امْرَأَتِهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةً وَلَا كَهَذَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبُ

الأصل: وَيْلٌ لِامْرَأَتِهَا، فَحَذِفَتِ اللَّامُ الْأَوَّلَى، وَاسْتَنْقَلَتِ صَمُّ الْهَمْزَةِ بَعْدَ الْكَسْرِ فَنَقَلَهَا لِلامِ ثُمَّ اتَّبَعَ اللَّامُ الْمِيمَ. وَرُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ وَزَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ: الْحَمْدُ لِلَّهِ بِكَسْرِ الدَّالِ عَلَى اتِّبَاعِ الْأَوَّلِ الثَّانِي. وقد رجحها الزمخشري.

— والقراءة الرابعة: هي برفع الحمد، وضم اللام (الحمد لله)، قرأ بها إبراهيم بن أبي عبلة، قال ابن جني: هي قراءة أهل البادية. وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُبَيْلَةَ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ) بِضَمِّ الدَّالِ وَاللَّامِ عَلَى اتِّبَاعِ الثَّانِي الْأَوَّلِ، وَلِيَتَجَانَسَ اللَّفْظُ، وَطَلَبُ التَّجَانُسِ فِي اللَّفْظِ كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ، نَحْوُ: أَجْوَدُكَ، وَهُوَ مُنْحَدَرٌ مِنَ الْجَبَلِ، بِضَمِّ الدَّالِ وَالْجِيمِ.

قَالَ: اضْرِبِ السَّاقَيْنِ أُمَّكَ هَابِلُ بِضَمِّ التَّوْنِ لِأَجْلِ صَمِّ الْهَمْزَةِ. وَفِي قِرَاءَةِ لِأَهْلِ مَكَّةَ "مُرْدِفِينَ" بِضَمِّ الرَّاءِ اتِّبَاعًا لِلْمِيمِ، وَعَلَى ذَلِكَ "مُفْتَلِينَ" بِضَمِّ الْقَافِ. وَقَالُوا: لِإِتْمَاقِكَ، فَكَسَرُوا الْهَمْزَةَ اتِّبَاعًا لِلَّامِ.

— علل الشرواني عدم ترجيح الإمام البيضاوي أي قراءة منهم بسبب كثرة تعارض الوجوه. يرى الباحث ان الراجح هو قراءة جمهور المفسرين (الحمد لله) بالرفع.

أبو السعود، العمادي محمد بن محمد بن مصطفى، تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، (الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت) ج1، ص ١٣؛ الاندلسي، أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، ج1، ص34؛ نفس المصدر، ج1، ص34؛ نفس المصدر، ج1، ص34؛ القاضي، عبد الفتاح، القراءات الشاذة وتوجيهها في لغة العرب، (الناشر دار الكتاب العربي بيروت لبنان، 1981م) ص 24؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج1، ص ١٣٦.

²¹¹³ البُجَيْرِيُّ، سليمان بن محمد بن عمر، تحفة الحبيب على شرح الخطيب = حاشية البجيرمي على الخطيب، (الناشر: دار الفكر، تاريخ النشر: ١٩٩٥م) ج1، ص ٢٧.

²¹¹⁴ ب+ الجارة.

²¹¹⁵ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 27.

²¹¹⁶ إن الاسم يدل على الاستمرار في اللغة العربية، والفعل يدل على التجدد والحدوث.

وأما دلالة الرَّفْعِ عليه فَلِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْفِعْلِيَّةَ ح تَنْقَلِبُ اسْمِيَّةً وَالْاسْمِيَّةُ صَالِحَةٌ لِأَنَّ يُقْصَدَ بِهَا مَا ذُكِرَ، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ إِنَّمَا يَتِمُّ الْكَلَامُ لَوْ لَمْ يَدُلَّ النَّصْبُ أَوْ الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ عَلَى الْعُمُومِ وَالثَّبَاتِ.

فأقول: إن أريد بالعموم الدوام، وجعل الثبات عطفًا تفسيريًا له فالأمر ظاهر؛ لأن الفعلية إنما تدل على الحدوث والتجدد دون الدوام والثبات، وأما الاسميّة فهي وإن دلت بنفسها على الثبوت المطلق²¹¹⁷ أي: لا بشرط التجدد ولا بشرط عدمه على ما صرح به²¹¹⁸ الشيخ عبد القاهر بأنه: لا دلالة في (زيد منطلق) على أكثر من ثبوت الانطلاق لزيد، إلا أنها بمعونة المقام وانضمام العدول إليها عما يفيد التجدد تدل على أنه أريد تجدد ذلك الثبوت المطلق على²¹¹⁹ التجدد، والثبوت المجرد عن التجدد هو الدوام والثبات على أن الاسميّة وإن لم تدل دلالة لفظية إلا على الثبوت المطلق كما ذكره الشيخ.

إلا أنها تدل دلالة عقلية على الدوام على ما قال²¹²⁰ الرضي في الصفة المشبهة أنها لما لم تدل على التجدد ثبت الدوام بمقتضى العقل؛ إذ الأصل في كل ثابت دوامه، أي: ما لم يظهر ما يقطع عنه. وإن أريد [63ظ] بالعموم عموم الحمد وشموله لجميع أفراده بحيث لا يشد فرد منها حتى يكون المعنى: أن كل فرد من أفراد الحمد من الأزل إلى الأبد من أي حامد كان ثابت لله تعالى، فالاسميّة تدل عليه بمعونة اللام، وأما فعلية فإنها لا تدل عليه ولو بمعونة اللام؛ لأنها إن قدر أن الأصل حدث حمداً كما هو المشهور فغاية الأمر أن يفيد بعد دخول لام الاستغراق على المصدر شموله لجميع أفراد²¹²¹ المتكلم

²¹¹⁷ فرق اللغويون بين الجملة الاسمية والفعلية من حيث الدلالة فقالوا: إن الاسمية تدل على الثبوت والاستقرار، وفيها نوع من التوكيد. أما الفعلية فإنها تدل الحدوث في زمن محدد وقد تفيد الاستمرار التجديدي بالقرائن. الصعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، ج1، ص ١٨٧.

²¹¹⁸ الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ج1، ص 174.

²¹¹⁹ ج: عن.

²¹²⁰ الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، ج3، ص 431.

²¹²¹ ب ج: حمد.

وحدّه، وإن قُدِّرَ أَنَّ الْأَصْلَ (نَحْمَدُ) عَلَى مَا فَعَلَهُ²¹²² صَاحِبُ الْكَشَافِ²¹²³ فَإِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ أَفْرَادِ الْحَمْدِ الصَّادِرَةِ مِنَّا ثَابِتٌ لَهُ تَعَالَى، وَلَا يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ الْأَفْرَادِ الْأَزَلِيَّةِ لَهُ تَعَالَى كَالْحَمْدِ الصَّادِرِ مِنْهُ تَعَالَى فِي الْأَزَلِ.

وقوله²¹²⁴: "دُونَ تَجْدُدِهِ وَحُدُوثِهِ" يُؤَيِّدُ كَوْنَ الثَّبَاتِ تَفْسِيرًا لِلْعُمُومِ حَيْثُ تَعَرَّضَ لِلتَّجْدُدِ الْمُقَابِلِ لِلثَّبَاتِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِمَا يُقَابِلُ الْعُمُومَ، ثُمَّ إِنَّ عَطْفَ الْحَدُوثِ عَلَى التَّجْدُدِ عَطْفٌ تَفْسِيرِيٌّ²¹²⁵، وَفَائِدَتُهُ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ التَّجْدُدَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ بِمَعْنَى الْحَدُوثِ، لَا بِمَعْنَى التَّقْضِيِّ شَيْئًا فَشَيْئًا.

قال²¹²⁶ فُلَيْسَ سِرُّهُ فِي حَوَاشِي الْمَطْوَلِ: "إِنَّ دُخُولَ الزَّمَانِ الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ التَّعْيِيرُ فِي مَفْهُومِ الْفِعْلِ يُؤْذَنُ بِاعْتِبَارِ التَّجْدُدِ فِي الْحَدَثِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُنَاسِبَةَ بَيْنَهُمَا حَ أَكْثَرُ، وَاعْتِبَارُ الْاِقْتِرَانِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَوْلَى وَأَنْسَبُ". ثُمَّ قَالَ²¹²⁷: هَذَا إِذَا أُرِيدَ بِالتَّجْدُدِ الْحَدُوثُ، وَأَمَّا إِنْ أُرِيدَ بِهِ التَّقْضِيِّ شَيْئًا فَشَيْئًا فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَيْسَ دَاخِلًا فِي مَفْهُومِ الْفِعْلِ وَضَعًا²¹²⁸، بَلْ يُفْهَمُ مِنْ حُصُوصِيَّةِ الْحَدَثِ أَوْ اِقْتِضَاءِ الْمَقَامِ،

²¹²² ج: فعل.

²¹²³ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص9.

²¹²⁴ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

²¹²⁵ قد يعطف اللفظ على ضده أو على مرادفه، فيما أن يكون عطف مغايرة وعطف تفسير. العطف المغاير: هو عطف ضد على ضد. والعطف التفسيري هو عطف المترادفين. كقوله تعالى: ﴿الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ﴾ [البقرة: 53]، قال المفسرون أن عطف الفرقان على الكتاب هو عطف تفسيري. فيكون معنى الآية: الكتاب هو الفرقان أي الذي يفرق بين الحق والباطل. وأيضاً كقول الشاعر عدي بن زيد:

وَقَدَّتِ الْأَدِيمَ لِرَاهِشِيهِ وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمِينَا

والكذب هو المين، فهما مترادفان.. وقد ذكر هذا النوع من العطف ابن عاشور في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَأَهْدِيكَ إِلَى رَبِّكَ فَتَخْشَى﴾ [النازعات - 19] بقوله: "يُسْتَعْنَى بِالْعَطْفِ عَنْ دَكْرِ حَرْفِ التَّفْسِيرِ فِي الْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ الَّذِي يَكُونُ الْوَاوُ فِيهِ بِمَعْنَى (أَي) التَّفْسِيرِيَّةِ فَإِنَّ أَنَّ تَزَكَّى وَأَهْدِيكَ فِي قُوَّةِ الْمُفْرَدِ. وَالتَّقْدِيرُ: هَلْ لَكَ فِي التَّزَكِّيَةِ وَهَدَايَتِي إِيَّاكَ فَخَشَيْتَكَ اللَّهُ تَعَالَى." الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، (الناشر: دار عطاءات العلم، الرياض - دار ابن حزم، بيروت، ط5، 1441 هـ - 2019م) ج1، ص 92؛ ابن عاشور، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، ج30، ص77.

²¹²⁶ الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد بن علي، الحاشية على المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم " في علوم البلاغة"، قرأ وعلق عليه، د. رشيد أعرضي (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1971م) ص183.

²¹²⁷ الجرجاني، الحاشية على المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم " في علوم البلاغة"، ص184.

²¹²⁸ ب: وصفاً.

لَكِنَّهُ يُخَالِفُ بظَاهِرِهِ مَا ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ الْكَشَافِ حَيْثُ قَالَ فِيهِ²¹²⁹: "وَلَمَّا كَانَ الرَّفْعُ دَالًّا عَلَى الثَّبُوتِ مُجَرَّدًا عَنْ قَيْدِ التَّجَدُّدِ وَالْحُدُوثِ نَاسِبٌ أَنْ يَقْصِدَ بِهِ الثَّبَاتَ وَالِدَّوَامَ بِمَعُونَةِ الْمَقَامِ، بِخِلَافِ النَّصْبِ الْمُسْتَلْزِمِ لِتَقْدِيرِ الْفِعْلِ الدَّالِّ بِوَضْعِهِ عَلَى الْحُدُوثِ وَالتَّقْضِيِّ؛ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى²¹³⁰ التَّقْضِيِّ دَاخِلٌ فِي مَفْهُومِ الْفِعْلِ وَضَعًا²¹³¹ تَدَبَّرَ.

فَإِنْ قُلْتُ: الْجُمْلَةُ الْاسْمِيَّةُ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى الثَّبَاتِ دُونَ التَّجَدُّدِ وَالْحُدُوثِ إِنَّمَا هِيَ الْاسْمِيَّةُ الصَّرْفَةُ، وَأَمَّا الْاسْمِيَّةُ الَّتِي خَبَرَهَا جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ فَقَدْ صَرَّحُوا²¹³² بِأَنَّهَا كَالْفِعْلِيَّةِ الصَّرِيحَةِ فِي إِفَادَةِ التَّجَدُّدِ، وَالَّتِي خَبَرَهَا ظَرْفِيَّةٌ كَمَا فِيهَا نَحْنُ فِيهِ إِنَّ قُدِّرَ الظَّرْفُ بِالْفِعْلِ فَهِيَ أَيْضًا اسْمِيَّةٌ خَبَرَهَا فِعْلِيَّةٌ، وَإِنْ قُدِّرَ بِاسْمِ الْفَاعِلِ؛ فَلِكَوْنِهِ بِمَعْنَى [63] الحدوثِ بِقَرِينَةٍ عَمَلِهِ فِي الظَّرْفِ يَكُونُ فِي حُكْمِ الْفِعْلِ.

قُلْتُ: فَتَرَفَّقُوا بَيْنَ الْفِعْلِيَّةِ الصَّرِيحَةِ وَبَيْنَ الْاسْمِيَّةِ الَّتِي خَبَرَهَا فِعْلِيَّةٌ²¹³³ بِأَنَّ الْمَقْصُودَ فِي الْفِعْلِيَّةِ نِسْبَةُ الْفِعْلِ إِلَى فَاعِلِهَا، وَأَنَّهَا عَلَى التَّجَدُّدِ وَالثَّبَاتِ، وَالْمَقْصُودُ فِي الْاسْمِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ نِسْبَةُ الْفِعْلِيَّةِ إِلَى الْمَبْتَدَأِ، وَكُونُ النَّسْبَةِ فِي الْفِعْلِيَّةِ الَّتِي وَقَعَتْ خَبْرًا عَلَى التَّجَدُّدِ لَا يَسْتَلْزِمُ كَوْنَ نِسْبَتِهَا إِلَى الْمَبْتَدَأِ كَذَلِكَ. فَيَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ

²¹²⁹ الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص 177.

²¹³⁰ ب ج + أن.

²¹³¹ ب: وصفاته.

²¹³² جاء في كتاب علم المعاني عن الفرق بين الجملة الاسمية الصرفة والاسمية التي خبرها جملة فعلية قوله:

"والجملة الاسمية تفيد بأصل وضعها ثبوت شيء لشيء ليس غير، فجملة: الناجح مسرور. لا يفهم منها سوى ثبوت شيء لشيء للناجح من غير نظر إلى حدوث أو استمرار، ولكن الجملة الاسمية قد يكتنفها من القرائن والدلالات ما يخرجها عن أصل وضعها فتفيد الدوام والاستمرار، كأن يكون الكلام في معرض المدح أو الذم، والجملة الاسمية لا تفيد الثبوت بأصل وضعها ولا الدوام والاستمرار بالقرائن إلا إذا كان خبرها مفرداً أو جملة اسمية، أما إذا كان خبرها جملة فعلية فإنها تفيد التجدد فإذا قلت: الدولة تكرم العاملين من أبنائها، كان معنى هذا أن تكريم الدولة للعاملين من أبنائها أمر متجدد غير منقطع." وقال أبو البقاء: "الجُمْلَةُ الْاسْمِيَّةُ مَوْضُوعَةٌ لِلْإِخْبَارِ بِثُبُوتِ الْمُسْنَدِ لِلْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِلَا دَلَالَةٍ عَلَى تَجَدُّدِ أَوْ اسْتِمْرَارِ، وَإِذَا كَانَ خَبَرَهَا اسْمًا فَقَدْ يَقْصِدُ بِهِ الدَّوَامَ وَالِاسْتِمْرَارَ الثَّبُوتِيَّ بِمَعُونَةِ الْقَرَائِنِ، وَإِذَا كَانَ خَبَرَهَا مَضَارِعًا فَقَدْ يُفِيدُ اسْتِمْرَارًا تَجَدُّدِيًّا إِذَا لَمْ يُوجَدْ دَاعٍ إِلَى الدَّوَامِ فَلَيْسَ كُلُّ جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ مُفِيدَةً لِلدَّوَامِ فَإِنَّ (زَيْدٌ قَائِمٌ) يُفِيدُ تَجَدُّدَ الْقِيَامِ لَا دَوَامَهُ وَالْجُمْلَةُ الظَّرْفِيَّةُ تَحْتَمِلُهُمَا. وَالْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ مَوْضُوعَةٌ لِأَحْدَاثِ الْحُدُوثِ فِي الْمَاضِي أَوْ الْحَالِ فَتَدُلُّ عَلَى تَجَدُّدِ سَابِقٍ أَوْ حَاضِرٍ وَقَدْ يَسْتَعْمَلُ الْمَضَارِعُ لِلِاسْتِمْرَارِ بِلَا مُلَاحَظَةِ التَّجَدُّدِ فِي مَقَامِ خَطَابِي يُنَاسِبُهُ" ينظر: أبو البقاء الكفوي، (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، ص 341؛ عتيق، عبد العزيز عتيق، علم المعاني، (الناشر: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط 1، 1430 هـ - 2009 م) ص 48.

²¹³³ ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص 218. والبغدادي، خزانة الأدب ولب لباب العرب، ج 2، ص 36.

هذه الاسمىة على الدوام عند وجود الداعي كالعُدول بخلاف الفعلية، لكنّه يُشكّل فيما إذا كان المُسنَد إليه في الفعلية الواقعة خبراً ضميرَ المبتدأ نحو زيدٌ قام؛ فإنَّ النسبة إلى ضميرِ الشّيءِ نسبتُه²¹³⁴ إليه حقيقةً، فمقتضى الفعلية أن يكونَ نسبتُه²¹³⁵ القيامَ إلى زيد على التجدد، ومقتضى الاسمىة أن تكونَ تلك النسبة على سبيلِ الدوام فيلزمُ تحقُّقُ المُتتافيين، ولا يُمكنُ أن يُجابَ عنه بأنَّ اللّازمَ تحقُّقُ الدّالّتين، ولا تنافيَ بينهما، وإمّا التّنافي بين مدلوليهما ولا تحقُّقَ لهما؛ إذ²¹³⁶ لا يلزمُ من تحقُّقِ الدّالّتين تحقُّقُ المدلولين، فالمتحقِّقُ لا تنافي فيه والذي فيه التّنافي لم يتحقَّق²¹³⁷؛ لأنَّ كونَ الكلامِ دالّاً على المُتتافيين محذورٌ أيضاً.

بل التّحقيقُ في الجواب هو أنّ المنسوبَ إلى المبتدأ ليسَ عينَ المنسوبِ إلى الضّمير، بل المنسوبُ إليه هو مُجرّدُ القيام، والمنسوبُ إلى المبتدأ هو مضمونُ الجملةِ الفعلية، وهو القيامُ في الزّمانِ الماضي فيجوزُ أن يكونَ ثبوتُ القيامِ لزيد²¹³⁸ هو الزّمانِ الماضي فقط، وظرفُ كونِ زيدٍ قائماً في الزّمانِ الماضي هو جميعُ الأزمنة، مثلاً إذا كان زيدٌ ضاحكاً وقتَ العصرِ فكونُه ضاحكاً وإن اختصَّ بالعصرِ إلّا أنّ كونه ضاحكاً في العصرِ ليس مُختصّاً بالعصر، بل دائميٌّ لِصِدقِ قولنا: دائماً زيدٌ ضاحكٌ في العصر.

[التأييدُ التّاني على أنّ أصلَ الحمدِ النَّصبُ]

وقوله²¹³⁹: "وهو" أي: الحمدُ "من المصادر التي تُنصبُ بأفعالٍ مُضمرةٍ لا تكادُ تُستعملُ معها"²¹⁴⁰ تأييدُ ثانٍ لقوله²¹⁴¹: "وأصلُهُ النَّصبُ" على ما ظهرَ بما نقلنا منه فُدسَ سرُّه، فكأنه قال: يُؤيّدُ

2134 ج: نسبة.

2135 ج: نسبة.

2136 ج: و.

2137 ب: عكسة لقوله ولا يمكن أن يجاب، فائدة.

2138 ب ج+ على سبيلِ التجدد وفي الزمانِ الماضي ويكون القيام المتجدد الواقع في الزمانِ الماضي ثابتاً له وإنما (ج: دائماً) يكون ظرف ثبوت قيام لزيد.

2139 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

كون أصله النَّصَبُ أَنَّهُ فُرِيَ بِهِ، وَأَنَّهُ مِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي يُحْدَفُ نَاصِبُهَا وَجوباً سماعاً، وهي على ما ذكره ابن الحاجب²¹⁴² سبعة²¹⁴³: "سقياً ورعياً وخبيبةً وجدعاً وحمداً وشكراً وعجباً".

ومعنى قوله²¹⁴⁴: "لا تكادُ تُستعملُ معها" لا تكادُ يُستعملُ تلك الأفعال²¹⁴⁵ / [64ظ] مع

تلك المصادر، أو تلك المصادر²¹⁴⁶ مع تلك الأفعال. ثُمَّ إِنَّ الْمُصَيِّفَ غَيْرَ هَاهُنَا²¹⁴⁷ أُسْلُوبَ

الكشَّاف؛ فَإِنَّهُ ذَكَرَ هَذَا التَّأْيِيدَ فِي جَنْبِ قَوْلِهِ²¹⁴⁸: "وَأَصْلُهُ النَّصَبُ". كما هو المناسب²¹⁴⁹.

وَالْمُصَيِّفُ آخَرُهُ بِالْفَصْلِ بَيْنَهُمَا بِمَا هُوَ مِنْ تَبَيُّنِ السَّابِقِ، وَتُعَلِّقُ بِهِ تَعْلُقاً تَامّاً دَفْعاً لِأَنَّ يُتَوَهَّمُ أَنَّ مَعْنَى

أَصَالَتِهِ²¹⁵⁰ كَثْرَةُ اسْتِعْمَالِ الْمَصْدَرِ مَنْصُوباً بِفِعْلِ مُضْمَرٍ.

²¹⁴⁰ قال في شرح المفصل: "ذهب الآخرون إلى أنّ الفعل لا يعمل في شيء من المصادر إلا أن يكون من لفظه، نحو: "فمّث قياماً"، لأنّ لفظه يدلُّ عليه إذ كان مشتقاً منه. وما كان ممّا تقدّم ذكره، نحو: "قعدتُ جلوساً"، و "حبستُ منعاً"، فهو منصوبٌ بفعل مقدّر دلّ عليه الظاهر، فكأنك قلت: "قعدتُ، فجلستُ جلوساً"، و "حبستُ، فمنعتُ منعاً". وكذلك كلُّ ما كان من هذا الباب، وهو رأي سيبويه حيث قال في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء: "(من ذلك قولك حمداً وشكراً لا كفرًا وعجباً، وأفعل ذاك وكرامةً ومسرّةً ونعمة عين، وحبّاً ونعام عين، ونعمى عين، ولا أفعل ذاك ولا كيدا ولا همّاً، ولأفعلنّ ذاك رغماً وهواناً)". ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص277؛ السيرافي، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، المحقق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، (الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 2008 م) ج2، ص 211.

²¹⁴¹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

²¹⁴² هو الشيخ الإمام عثمان بن عمر أبو عمرو بن الحاجب الكردي المالكي (1175-1249)، كان فقيهاً مفتياً مناظراً، من شيوخه: الإمام الشاطبي، والإمام أبو الحسن الشاذلي، حماد الحراني. ومن مؤلفاته: كتاب الجامع بين الأمهات في الفقه، كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب، الإيضاح في شرح المفصل للزمخشري. ينظر: الحنفي، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري، المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، حققه ووضع حواشيه: الدكتور محمد محمد أمين، تقديم: الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور (الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب) ج7، ص421؛ الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، (الناشر: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2000 م) ج1، ص196؛ ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ج1، ص508؛ السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج2، ص134.

²¹⁴³ الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، ج1، ص305.

²¹⁴⁴ ب ج: كونه/ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

²¹⁴⁵ ج- الأفعال.

²¹⁴⁶ ج- المصادر.

²¹⁴⁷ ب- هاهنا.

²¹⁴⁸ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

²¹⁴⁹ ج: المناسب.

²¹⁵⁰ ب ج: أصالة/ ب ج+ النصب.

المَطْلَبُ الرَّابِعُ: اللّامُ في لفظِ الحمد

قوله²¹⁵¹: "والتعريفُ فيه للجنس" لَمَّا ذَكَرَ²¹⁵² الحَمْدَ وإِعْرَابَهُ وما يَتَعَلَّقُ بِهَا شَرَعَ في بَيَانِ مَعْنَى

اللّامِ ولم يَقُلْ: واللّامُ فيه لتعريفِ الجنس تنبيهاً على أن كَوْنَ اللّامِ فيه للتعريفِ أمرٌ مفروغٌ عنه؛ لا نزاعَ فيه أصلاً، وإِثْمًا التَّرَدُّدُ في أَنَّهُ لتعريفِ الجنس أو الاستغراق.²¹⁵³

قوله²¹⁵⁴: "ومعناه" أي: مَعْنَى التَّعْرِيفِ الجِنْسِيِّ في الحمد "الإشارةُ إلى ما يَعْرِفُهُ"²¹⁵⁵ كُلُّ أَحَدٍ أَنْ

الحمد ما هو؟" يُرِيدُ بِهِ أَنَّ مَعْنَاهُ الإِشَارَةُ إلى ماهِيَّةِ الحمد وحقِيقَتِهِ؛ لِأَنَّ قولَهُ²¹⁵⁶: "إنَّ الحمد" ما هو:

²¹⁵¹ ج- قوله/ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

²¹⁵² أ- معنى، صح هامش.

²¹⁵³ اختلف المفسرون في (ال) الحمد بقوله تعالى: ﴿الحمد لله﴾ فقالوا فيها أقوال: أنها للجنس أو للاستغراق. وقد فسرها الجمهور بأنها للاستغراق أي: الحمد كله لله على سبيل الإحاطة وشمول جميع أفراد وأنواع الحمد لله سبحانه. ومنهم من قال بأنها للجنس كما في التحرير والتنوير: "التعريف فيه بالألف واللام تعريف الجنس لأن المصدر هنا في الأصل عوض عن الفعل فلا جرم أن يكون الدال على الفعل والساد مسده دالا على الجنس، فإذا دخل عليه اللام فهو لتعريف مدلوله لأن اللام تدل على التعريف للمسمى، فإذا كان المسمى جنسا فاللام تدل على تعريفه. ومعنى تعريف الجنس أن هذا الجنس هو معروف عند السامع." وهذا ما ذهب إليه صاحب الكشف بقوله: "والاستغراق الذي توهمه كثير من الناس وهم منهم غير" وعلق ابن عاشور على قول الزمخشري قائلاً: "أن معنى الاستغراق حاصل هنا بالمثال لأن الحكم باختصاص جنس الحمد به تعالى لوجود لام تعريف الجنس في قوله (الحمد) ولام الاختصاص في قوله " الله " يستلزم إحصاء أفراد الحمد في التعلق باسم الله تعالى لأنه إذا اختص الجنس اختصت الأفراد؛ إذ لو تحقق فرد من أفراد الحمد لغير الله تعالى لتحقق الجنس في ضمنه فلا يتم معنى اختصاص الجنس المستفاد من لام الاختصاص الداخلة على اسم الجلالة، ثم هذا الاختصاص ادعائي فهو بمنزلة القصر الادعائي للمبالغة" قال السيوطي في حاشيته على البيضاوي المسماة "نواهد الأبيكار وشواهد الأفكار": "وحاصله أنه رَدَّدَ بين كون اللام للجنس والاستغراق، منكرًا بالمعنى على الزمخشري حيث قصرها على الأول ووهم من ذهب إلى الثاني وقد قيل إن ذلك منه نزعة اعتزالية" أي هذا اختيار الزمخشري أن اللام للجنس مستنداً على ما ذهب إليه المعتزلة من أن خالق أفعال العبد هو نفسه، فيكون للعبد قدر من الحمد. وقد بيّن هذه الدسيسة شيخ الإسلام قائلاً: "إذا أثبت جنس الحمد من غير استغراق فإن هذا لا يثبت خصائص الرب التي بما يمتاز عن غيره، فإن الحمد إذا كان للجنس أوجب أن يكون لغيره أفراد من أفراد هذا الجنس كما تقوله القدرية، وأما أهل السنة فيقولون: الحمد لله كله. قاعدة حسنة في الباقيات الصالحات" ابن عاشور، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، ج1، ص109، 160؛ الزمخشري، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص10؛ السيوطي، نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي، ج1، ص164؛ ابن تيمية، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية، جامع المسائل، تحقيق: محمد عزيز شمس، (الناشر: دار عطاءات العلم، الرياض - دار ابن حزم، بيروت، ط2، 1440 هـ - 2019 م) ج3، ص284.

²¹⁵⁴ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

²¹⁵⁵ في النسخة المقتبس منها ما يعرف بدل ما يعرفه.

²¹⁵⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

بيان لقوله²¹⁵⁷: "ما يعرفه" بتقدير: مِنْ أَيِّ مِنْ أَنَّ الحمدَ ما هو، والمُرَاد بما هو: ما يقع في جوابِ السؤالِ عن الحمد بما هو. وقد تقرّر في محلّه أنّ الواقعَ في جوابِ السؤالِ عن²¹⁵⁸ النوعِ بما، إنّما هو الحدُّ المُبَيَّنُّ لماهيّةِ المحدودِ وحقيقته، فحاصلُه أنّ معنى تعريفِ جنسِ الحمدِ الإشارةُ إلى حقيقته المعلومةِ المُتميّزةِ عند كُلِّ مَنْ هو عالمٌ بالوضع.

ولذا قال²¹⁵⁹ قُدّسَ سرّه: "في قوله: "ومعناه الإشارةُ" إلى آخره: تصريحٌ بأنّ معنى تعريفِ الجنسِ الإشارةُ إلى حضورِ الماهيّةِ في الدّهْنِ وتُمييزها هناك من سائرِ المهيّات؛ فإنّ المُنكَرَ وإن دَلَّ على ماهيّةٍ معقولةٍ مُتميّزةٍ في الدّهْنِ حاضرةً عنده، إلّا أنّه لا إشارةَ فيه إلى تعيُّنها وحضورها، فاذا عُرِّفَ بلامِ الجنسِ فقد أُشيرَ إلى ذلك، والفرقُ بين حضورها وتعيُّنها في الدّهْنِ وبين الإشارةِ إلى تعيُّنها وحضورها ممّا لا يخفى". ثمّ قال²¹⁶⁰ قُدّسَ سرّه: "وتحقيقُ الكلامِ أنّ معنى التّعريفِ مُطلقاً هو الإشارةُ إلى أنّ مدلولَ اللَّفْظِ معهودٌ، أي: معلومٌ مُتعيَّنٌ حاضرٌ في الدّهْنِ".

[تعريفُ النّكرةِ والمعرفة]

وقد صرّح به بعضُ الفضلاءِ حيث قال²¹⁶¹: "التّعريفُ أنّ²¹⁶² يُفصّدَ به مُعيَّنٌ عند السّامعِ مِنْ حَيْثُ هو مُعيَّنٌ كأنّه أشارَ إليه بذلك الاعتبارِ، وأمّا النّكرةُ فيُقصدُ بها التفاتٌ²¹⁶³ النَّفسِ إلى مُعيَّنٍ من

²¹⁵⁷ نفس المصدر ، ج1، ص27.

²¹⁵⁸ ب: من.

²¹⁵⁹ الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص180.

²¹⁶⁰ نفس المصدر ، ص180.

²¹⁶¹ الجرجاني، الحاشية على المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم " في علوم البلاغة"، ص108؛ الحنفي، حاشية القونوي على تفسير

الامام البيضاوي، ج1، ص174.

²¹⁶² ب- أن.

²¹⁶³ ج: التفات.

[64و] حيث ذاته، ولا يُلاحظُ فيها تعيُّنه، وإن كان مُعيَّناً في نفسه، لكن بين مُصاحبةِ التَّعْيُنِ ومُلاحظتهِ فَرْقٌ جَلِيٌّ²¹⁶⁴.

ومَهَّدَ في تصويرِ ذلك مُقدِّمةً هي أنَّ فَهَمَ المعاني من الألفاظِ بمَعونةِ الوضعِ والعلمِ به فلا بُدَّ أن يكونَ المعاني مُتصوِّرةً ممتازةً²¹⁶⁵ بعضُها عن بعضٍ عند²¹⁶⁶ السَّماعِ. فإذا دَلَّ باسمٍ على معنى فلا يخلو إمَّا أن يكونَ ذلك الاعتبارُ أي: كونُ المعنى مُعيَّناً عند السَّماعِ مُتميِّزاً في ذهنه ملحوظاً معه²¹⁶⁷ أو لا، فالأوَّلُ يُسمَّى معرفةً، والثَّاني نكرةً، ثُمَّ الإشارةُ إلى تعيُّنِ المعنى وحُضوره إن كانَ بجوهرِ اللَّفْظِ تُسمَّى علماً إمَّا جنسياً إن كان المعهودُ الحاضرُ جنساً وماهيةً كأسماء، وإمَّا شخصياً إن كان فرداً منها كزيد، وإلا فلا بُدَّ من أمرٍ خارجٍ عنه يُشارُ به إلى ذلك²¹⁶⁸.

[تعريفُ لامِ العهدِ، ولامِ الجنسِ، ولامِ الحقيقةِ، ولامِ الاستغراقِ]

فاللَّامُ إذا دخلت على اسمٍ فإمَّا أن يُشارَ بها إلى حصَّةٍ مُعيَّنةٍ من مُسمَّاهُ فرداً كانت أو أفراداً مذكورةً تحقيقياً أو تقديرأً، وتُسمَّى لامُ العهدِ²¹⁶⁹، ونظيره العَلَمُ الشَّخْصِيّ. وإمَّا أن يُشارَ بها إلى مُسمَّاهُ

²¹⁶⁴ جاء في كتاب البرعومة في النحو: "والتَّكْرَةُ: اسمٌ يَدُلُّ عَلَى غَيْرِ مُعَيَّنٍ؛ مِثْلُ: (رَجُلٍ)، و (طَالِبٍ). وَالْمَعْرِفَةُ: اسمٌ يَدُلُّ عَلَى مُعَيَّنٍ؛ مِثْلُ: (الرَّجُلِ)، و (عَلِيٍّ). وَعَلَامَةُ التَّكْرَةِ: قَبُولُ: (أَل)، أَوْ (رُبِّ). وَالْمَعَارِفُ سَبْعَةٌ: الضَّمَايِرُ، وَالْعَلَمُ، وَأَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ، وَالْأَسْمَاءُ الْمُوصُولَةُ، وَالْمَبْدُوءُ بِ (أَل) التَّعْرِيفِ، وَالْمُضَافُ إِلَى وَاحِدٍ مِمَّا دُكِرَ مِنَ الْمَعَارِفِ، وَالتَّكْرَةُ الْمُقْصُودَةُ" وعزفت النكرة بأنها "أصل للمعرفة، لاندرج كل معرفة تحتها من غير عكس". ويرى النحاة بأنها أخف من المعرفة صرَّح به سيبويه قائلاً: "اعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة، وهي أشد تمكناً؛ لأن النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تعرّف به، فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة". حازم خنفر، البرعومة في النحو، سلسلَةُ مُثُونِ الكُتُبِ وَمُختَصَرَاتِهَا، ص7؛ الفاكهي، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي، شرح كتاب الحدود في النحو، المحقق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، المدرس في كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر، والأستاذ المساعد في كلية التربية بالمدينة المنورة جامعة الملك عبد العزيز، (الناشر: مكتبة وهبة - القاهرة، ط2، 1414 هـ - 1993 م) ص 133؛ سيبويه، الكتاب، ج1، ص22.

²¹⁶⁵ ج: مختارة.

²¹⁶⁶ ج- عند.

²¹⁶⁷ ج: منه.

²¹⁶⁸ ب: قوله: "يشار به إلى ذلك" فضله قدس سره حيث قال: "مثل الإشارة أسماء الإشارة كونية التكلم والخطاب والغيبة في الضمائر وكانسبة المعلومة جمالية وغير جمالية في الموصولات والمضائف إلى المعارف وكذا في اللام والنداء في المعارف بما"، فائدة.

²¹⁶⁹ ج- العهد/ لام العهد، أنواع ثلاثة: الذكري، الذهني، الحضور.

وُتَسَمَّى لَامَ الْجِنْسِ²¹⁷⁰، وَحَ إِمَّا أَنْ يُقْصَدَ الْمُسَمَّى مِنْ حَيْثُ هُوَ كَمَا فِي التَّعْرِيفَاتِ، وَنَحْوِ قَوْلِنَا: الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ، وَتُسَمَّى لَامَ الْحَقِيقَةِ²¹⁷¹ وَالطَّبِيعَةِ، وَنَظِيرُهُ الْعِلْمُ الْجِنْسِيُّ²¹⁷²، وَإِمَّا أَنْ يُقْصَدَ الْمُسَمَّى مِنْ حَيْثُ هُوَ مَوْجُودٌ فِي الْأَفْرَادِ بِقَرِينَةِ الْأَحْكَامِ الْجَارِيَةِ عَلَيْهِ الثَّابِتِ²¹⁷³ لَهُ فِي ضَمْنِهَا، فَإِمَّا فِي جَمِيعِهَا كَمَا فِي الْمَقَامِ الْخَطَائِيَّ بَعْلَةً إِيهَامٌ أَنَّ الْقَصْدَ إِلَى بَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ تَرْجِيحٌ لِأَحَدِ الْمُتَسَاوِينَ عَلَى الْآخَرِ وَتُسَمَّى لَامَ الْاسْتِغْرَاقِ، وَنَظِيرُهُ كَلِمَةُ (كُلِّ) مُضَافَةً إِلَى النَّكْرَةِ، وَإِمَّا فِي بَعْضِهَا كَقَوْلِكَ: ادْخُلِ السُّوقَ²¹⁷⁴، حَيْثُ لَا عَهْدَ²¹⁷⁵ ذَهْنِيًّا، وَمُؤَدَّاهُ أَي²¹⁷⁶: مُؤَدَّى النَّكْرَةِ؛ وَلِذَلِكَ تَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُهَا، فَظَهَرَ أَنَّ اللَّامَ

1-العهد الذكري: بأن يكون هذا المعرف مذكوراً في أول الكلام نكرة ثم يذكر معرفة ومثاله: أن تذكر رجلاً في كلامك منكراً ثم تقول: فجاء هذا الرجل فيكون المراد هو الرجل المذكور آنفاً في أول الكلام. وقال تعالى: (اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ). فالمصباح المعرف هنا ينصرف إلى المذكور في أول الكلام.

2-العهد الذهني: بأن يكون المعرف مصحوباً ذهنياً كما في قوله تعالى: (إِذْ هُمَا فِي الْعَارِ). ومعروفٌ في أذهان السامعين ما هو هذا الغار. وكقولنا: (و رب هذا البيت). فينصرف البيت عند السامع إلى بيت الكعبة.

3-العهد الحضوري: بأن يكون مصحوباً حاضراً حال الخطاب كما جاء في قوله تعالى: (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ). وهنا يتكلم الله عز وجل عن يوم الحج الأكبر لحضوره. فإذا تكلمت وأدخلت أُل في كلمة حاضرة سميت هذه أُل للعهد الحضوري. البليهد، خالد سعود، إيضاح مسائل العربية على متن الأجرورية، (تاريخ النشر، 30 يناير 2016) ص 87.

²¹⁷⁰ تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

1- تعريف ماهية الشيء: تبين حقيقة الجنس ومثال ذلك في قوله تعالى: (وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ). والمعنى وجعلنا من ماهية الماء.

2- استغراق أفراد الجنس: تبين أفراد الجنس فهي تدل على العموم، كقوله تعالى: (إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ). ف (أل) هنا تفيد استغراق أفراد العموم أي كل أنواع الإنسان وأفراده خاسر إلا من استثناه الله عز وجل.

3- استغراق خصائص الأفراد: تبين صفات الجنس كقولك: (أنت المرأة كرامة). والمعنى اجتمع فيك ما لم يجتمع في غيرك من النساء جميع صفات الكرامة و يسمى هذا استغراق الصفات. البليهد، إيضاح مسائل العربية على متن الأجرورية، ص 87.

²¹⁷¹ هي ما يشار بها إلى الحقيقة، بقطع النظر عن عمومها، وخصوصها، وتسمى لام الجنس، كقولهم: أهلك الناس الدينار والدرهم، وشربت الماء، قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾. المراغي، أحمد بن مصطفى، علوم البلاغة «البيان، المعاني، البديع»، (الناشر: دار الكتب العلمية، ط4) ج1، ص119.

²¹⁷² الْفَرْقُ بَيْنَ اسْمِ الْجِنْسِ وَعَلْمِ الْجِنْسِ بِخُصُوصِ الصُّورَةِ الذَّهْنِيَّةِ. وَالْفَرْقُ بَيْنَ عَلْمِ الْجِنْسِ وَعَلْمِ الشَّخْصِ: أَنَّ عَلْمَ الشَّخْصِ مَوْضُوعٌ لِلْحَقِيقَةِ بِقَيْدِ التَّشْخِصِ الْخَارِجِيِّ، وَعَلْمُ الْجِنْسِ مَوْضُوعٌ لِلْمَاهِيَّةِ بِقَيْدِ التَّشْخِصِ الذَّهْنِيِّ. الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بھادر الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، (الناشر: دار الكنتي، ط1، 1414 هـ - 1994 م) ج2، ص 293.

²¹⁷³ ج: الثابتة.

²¹⁷⁴ ب: النوق.

²¹⁷⁵ ج+ ويسمى عهداً.

²¹⁷⁶ ج- أي.

إمّا²¹⁷⁷ لتعريفِ الجنسِ أو لتعريفِ العهدِ، وإنَّ الاستغراقَ ليس معنى تعريفِ الجنس، وإن كان مُستفاداً من المُعرَّفِ بلامِ الجنسِ في المواضعِ الخِطابِيَّةِ وقرائنِ الأحوالِ. انتهى.

فَعَلَى هَذَا التَّحْقِيقِ مَعْنَى قَوْلِ²¹⁷⁸ المُصَنِّفِ: "والتَّعْرِيفُ فِيهِ لِلْجِنْسِ": أَنَّ التَّعْرِيفَ فِيهِ لِلْحَقِيقَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ بِقَرِيبَةٍ جَعَلَهُ مُقَابِلًا لِلِاسْتِغْرَاقِ حَيْثُ قَالَ²¹⁷⁹: "أَوْ لِلِاسْتِغْرَاقِ" أَي: لِلْجِنْسِ بِاعْتِبَارِ الْقَصْدِ إِلَيْهِ مِنْ [65ظ] حَيْثُ تَحَقُّقُهُ فِي ضِمْنِ جَمِيعِ أَفْرَادِهِ جِسْمًا تَقْتَضِيهِ الْمَقَامُ؛ إِذِ الْعَهْدُ الذَّهْنِيُّ مِمَّا لَا يُسَاعِدُهُ الْمَقَامُ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ "وَقِيلَ لِلِاسْتِغْرَاقِ" قِيلَ هَذَا الْقَائِلُ هُوَ السَّكَّاكِيُّ²¹⁸⁰.

[اللامُ فِي لَفْظِ الْحَمْدِ عِنْدَ الْبِيضَاوِيِّ وَ الرَّمَحْشَرِيِّ]

ثُمَّ إِنَّ المُصَنِّفَ رَجَّحَ كَوْنَهَا لِلْجِنْسِ حَيْثُ قَدَّمَهَا، وَمَرَّضَ الْقَوْلَ بِالِاسْتِغْرَاقِ فِي بَعْضِ النُّسخِ، وَتَبَعَ ذَلِكَ²¹⁸¹ صَاحِبُ الْكَشَّافِ؛ فَإِنَّهُ بَتَّ الْقَوْلَ بِكَوْنِهَا لِلْجِنْسِ، وَرَدَّ الْاسْتِغْرَاقَ حَيْثُ قَالَ²¹⁸²: "وَالِاسْتِغْرَاقُ الَّذِي يَتَوَهَّمُهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَهُمْ مِنْهُمْ". وَاخْتَلَفَ النَّاطِرُونَ فِي الْكَشَّافِ فِي وَجْهِ اخْتِيَارِهِ الْجِنْسَ وَرَدَّهُ الْاسْتِغْرَاقَ، وَذَكَرُوا وَجُوهًا، وَالشَّرِيفُ قَدِّسَ سِرُّهُ زَيَّفَ جَمِيعَ تِلْكَ الْوُجُوهِ، ثُمَّ قَالَ²¹⁸³: "وَالْحَقُّ أَنَّ السَّبَبَ فِي الْاِخْتِيَارِ هُوَ أَنَّ اخْتِصَاصَ الْجِنْسِ مُسْتَفَادٌ مِنْ جَوْهَرِ الْكَلَامِ وَمُسْتَلزِمٌ لِاخْتِصَاصِ جَمِيعِ الْأَفْرَادِ، فَلَا حَاجَةَ فِي تَأْدِيَةِ الْمَقْصُودِ الَّذِي هُوَ ثَبُوتُ الْحَمْدِ لِلَّهِ²¹⁸⁴ وَانْتِفَاؤُهُ عَنْ غَيْرِهِ إِلَى أَنْ يُلَاحَظَ الشُّمُولَ وَالْإِحَاطَةَ وَيُسْتَعَانَ فِيهِ بِالْأُمُورِ الْخَارِجَةِ".

²¹⁷⁷ ج: وما

²¹⁷⁸ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

²¹⁷⁹ نفس المصدر، ج1، ص27.

²¹⁸⁰ ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ج1، ص215.

²¹⁸¹ ب+ج في

²¹⁸² الرمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص10

²¹⁸³ الجرجاني، الحاشية على الكشاف للرمخشري، ص157.

²¹⁸⁴ ب+ تعالى

فَإِنْ قُلْتَ: إِذَا اسْتُعِينَ بِهَا صَارَ اخْتِصَاصُ أَفْرَادِ الْحَمْدِ مُصْرَحًا بِهِ وَإِذَا اِكْتَفَى بِدَلَالَةِ جَوْهَرِ الْكَلَامِ صَارَ مَفْهُومًا ضَمْنِيًّا، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى، فَلِمَ اخْتَارَ الثَّانِي؟ قُلْتَ: أَجَابَ عَنِ هَذَا قُدِّسَ سِرُّهُ فِي حَوَاشِي الْمُطَوَّلِ²¹⁸⁵: "بِأَنَّ الْاِخْتِصَاصَ²¹⁸⁶ مُتَلَازِمَانِ، فَإِنْ كَانَ الْمَقْصُودُ اخْتِصَاصَ الْجِنْسِ فَالْأَمْرُ ظَاهِرٌ، وَإِنْ كَانَ اخْتِصَاصَ الْأَفْرَادِ فَقَدْ جُعِلَ اخْتِصَاصُ الْجِنْسِ دَلِيلًا عَلَيْهِ. وَسُلُوكُ طَرِيقَةِ الْبُرْهَانِ فَنَّ²¹⁸⁷ مِنْ الْبَلَاغَةِ" انْتَهَى²¹⁸⁸.

وَأَنْتَ خَيْرٌ بِأَنَّ هَذَا الْوَجْهَ الَّذِي ذَكَرَهُ قُدِّسَ سِرُّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى أَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّ²¹⁸⁹ الْاِخْتِصَاصَ الْمُسْتَفَادَ مِنَ اللَّامِ بِمَعْنَى الْحَضَرِ، وَثَانِيَهُمَا أَنَّ اخْتِصَاصَ الْجِنْسِ أَجْلَى وَأَعْرَفُ مِنَ اخْتِصَاصِ جَمِيعِ الْأَفْرَادِ، حَتَّى يَكُونَ الْأَوَّلُ دَلِيلًا عَلَى الثَّانِي، وَكِلَا الْأَمْرَيْنِ مَحَلٌّ بِحِثِّ²¹⁹⁰.

أَمَّا الْأَوَّلُ فَقَدْ قَدِّحَ فِيهِ الْعَلَامَةُ الدَّوَابِي²¹⁹¹ حَيْثُ قَالَ²¹⁹² فِي حَوَاشِي مُخْتَصِرِ الْأَصُولِ "قَوْلُهُ قُدِّسَ سِرُّهُ: "قَدْ دَلَّ بِالْأَمْرِيِّ²¹⁹³ التَّعْرِيفِ وَالتَّخْصِيسِ عَلَى اخْتِصَاصِ الْجِنْسِ الْمُسْتَلَزِمِ لِاخْتِصَاصِ الْحَمَادِ

²¹⁸⁵ الجرجاني، الحاشية على المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم " في علوم البلاغة"، ص36.

²¹⁸⁶ ج: الاختصاصين.

²¹⁸⁷ ج: من.

²¹⁸⁸ ب ج - انتهى.

²¹⁸⁹ ج - أن.

²¹⁹⁰ قال المفسرون في اللام بقوله "الحمد لله" أنها تحتمل أكثر من وجه: منها: الاختصاص، والاستحقاق، والملك، والقدرة والاستيلاء. وقد عدَّ ابن هشام في كتابه مغني اللبيب اثنان وعشرون معنى للام الجارة وعدَّ اللام في قوله تعالى: الحمد لله لام الاستحقاق قائلاً: "اللام الجارة اثنان وعشرون معنى: أحدها: الاستحقاق، وهي الواقعة بين معنى وذات، نحو (الحمد لله) والعزة لله، الثاني: الاختصاص "ولام الاختصاص: هي الداخلة بين اسمين يدل كل منهما على الذات، والداخلة عليه لا يملك الآخر، وسواء أكان يملك غيره أم كان ممن لا يملك أصلاً." نحو (الجنة للمؤمنين، والمنبر للخطيب) والثالث: الملك، نحو (له ما في السماوات وما في الأرض) وبعضهم يستغنى بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الآخرين، ويمثل له بالأمثلة المذكورة ونحوها." وقال ابن عاشور في التحرير والتنوير: "واللام في قوله تعالى: (لله) يجوز أن يكون للاختصاص على أنه اختصاص ادعائي كما مر، ويجوز أن يكون لام التقوية قوت تعلق العامل بالمفعول لضعف العامل بالفرعية وزاده التعريف باللام ضعفاً لأنه أبعد شبيهه بالأفعال، ولا يفوت معنى الاختصاص لأنه قد استفيد من تعريف الجزئين." وقال شيخ الإسلام: "حمد على إحسانه إلى عباده وهذا من الشكر، وحمد لما يستحق بنفسه من نعوت الكمال، فهذا الحمد لا يكون إلا على ما هو في نفسه مُسْتَحَقُّ لِلْحَمْدِ، يعني: لصفات كماله يُحْمَدُ" وقال الرازي في تفسيره: "أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ يَدُلُّ أَنَّ هَذَا الْحَمْدَ حَقٌّ وَمَلَكُهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ هَذَا الْاِسْتِحْقَاقِ قَبْلَ نَجْيِ الشَّرْعِ." ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص275؛ ابن عاشور، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، ج1، ص 160؛ ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج6، ص84.

كُلِّهَا"، ولي فيه بحث؛ لأنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ اللَّامَ إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ بِمَعْنَى التَّعْلُقِ لَا بِمَعْنَى الْاِنْخِصَارِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَهْمٌ/[65و]لم²¹⁹⁴ يَعُدُّوهُ مِنْ طُرُقِ الْقَصْرِ كَمَا عَدُّوا سَائِرَ الْحُرُوفِ الْمُشْعِرَةِ بِالْحَصْرِ مِنْهَا، وَأَنَّ قَوْلَكَ: الْمَالُ لِزَيْدٍ، لَوْ كَانَ دَالًّا عَلَى قَصْرِ الْمَالِ عَلَى زَيْدٍ كَانَ قَوْلُكَ: مَا الْمَالُ²¹⁹⁵ لَزَيْدٍ مُفِيدًا لِحَصْرِ الْمَالِ فِي صِفَةِ الْاِنْخِصَارِ فِي زَيْدٍ، لَا حَصْرِ الْمَالِ فِي زَيْدٍ؛ لِحِصُولِ هَذَا الْمَعْنَى عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ قَبْلَ وِرْوَدِ مَا²¹⁹⁶، وَإِلَّا لَكَانَ²¹⁹⁷ قَوْلُكَ: اللَّهُ الْحَمْدُ مُفِيدًا لِقَصْرِ الْحَمْدِ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ بِاللَّهِ تَعَالَى، لَا²¹⁹⁸ قَصْرِهِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ لَمَّا كَانَ دَالًّا عَلَى اِخْتِصَاصِ الْحَمْدِ بِهِ بِمَعْنَى كَوْنِهِ مَقْصُورًا عَلَيْهِ تَعَالَى لَمْ يَكُنْ تَقْدِيمُ الظَّرْفِ مُفِيدًا لِهَذَا اِخْتِصَاصِ الْحَاصِلِ²¹⁹⁹ بَدُونِهِ، بَلِ الْقَصْرِ²²⁰⁰ ذَلِكَ اِخْتِصَاصِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، وَاللَّازِمُ مُنْتَفٍ، كَيْفَ لَا؟! وَصَاحِبُ الْكَشَافِ نَفْسُهُ²²⁰¹ قَالَ²²⁰² فِي سُورَةِ التَّغَابِنِ: "قُدِّمَ الظَّرْفَانِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ﴾ [التَّغَابِنِ: 1 / 64] لِيَدُلَّ بِتَقْدِيمِهَا²²⁰³ عَلَى اِخْتِصَاصِ الْمُلْكِ وَالْحَمْدِ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ"، وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ هَذَا الْحَصْرَ لَمْ يَكُنْ حَاصِلًا بَدُونِ التَّقْدِيمِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ

²¹⁹¹ هو محمد بن أحمد وقيل أسعد الصديقي البكري، الملقب جلال الدين الدواني، المتوفى (1502م)، شرح عدداً من الكتب المشهورة في الفلسفة والتصوف. وله العديد من المصنفات منها: شرح العقائد العضدية، شرح هياكل النور للسهروردي، حاشية على شرح آداب الفاضل للشرواني. ينظر: الباباني، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، ج2، ص 224.

²¹⁹² ابن الحاجب، للإمام أبي عمرو عثمان، شرح مختصر المنتهى الاصولي، شرحه العلامة القاضي عضد الدين عبد الرحمن الإيجي، وعلى المختصر والشرح حاشية العلامة سعد الدين التفتازاني، وحاشية السيد الشريف الجرجاني، وعلى حاشية الجرجاني حاشية المحقق الشيخ حسن الهروي الفناري، وعلى المختصر وشرحه وحاشية السعد والجرجاني حاشية الشيخ محمد أبو الفضل الوراقي الجيزاوي، تحقيق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل (منشورات محمد علي بيضون، لنشر كتب السنة والجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان) ج1، ص 17.

²¹⁹³ ب: بلام

²¹⁹⁴ ج- لم.

²¹⁹⁵ ج+ إلا.

²¹⁹⁶ ب: ورودها.

²¹⁹⁷ ب ج: ولكان.

²¹⁹⁸ ب ج+ على.

²¹⁹⁹ ج- الحاصل.

²²⁰⁰ ب ج: لقصر.

²²⁰¹ ب- نفسه.

²²⁰² الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج4، ص545.

²²⁰³ ج: بتقدمهما.

حاصلاً بدونهُ²²⁰⁴ لم يكن التَّقْدِيمُ مُفيداً لهذا الحصر؛ لكونه ح مدلولُ الكلامِ بجوهره لاشتماله على اللّام " انتهى.

وأقولُ في الجوابِ يكفي في²²⁰⁵ دلالة اللّام على الاختصاص بمعنى الانحصار كونُ مقصودِ المقامِ حصرَ جميعِ المحامدِ فيه تعالى، فالقصرُ في مقامِ الحمدِ مُستفادٌ من²²⁰⁶ اللّامِ باستعانةِ المقامِ، ولا يلزمُ أنْ يكونَ دالّاً على القصرِ في جميعِ موادِّ استعمالها، فاندفع جميعُ ما ذكره من وجوه الدلالةِ سوى ما نقله ممَّا ذكرَ في سورةِ التغابن. وجوابهُ أيضاً²²⁰⁷ يُستفادُ ممَّا قال قُدِّسَ سرُّه في شرحِ المفتاح²²⁰⁸: "من أنْ كونَ اللّامِ الجازّةِ في ﴿لكم دينكم﴾ مفيدةٌ للاختصاصِ بمعنى الحصرِ إنْ سلمَ لم يُنافِ دلالةَ التَّقْدِيمِ عليه لجوازِ اجتماعِ الأدلّةِ على مدلولٍ واحدٍ"، وقال في الحاشيةِ هناك: يعني أنْ الاختصاصَ المُستفادَ من اللّامِ ليس هو الحصرَ، ولو سُئِلَ فلا مُنافاة. انتهى.

ففي كلامه قُدِّسَ سرُّه أيضاً إشارةٌ إلى أنْ الاختصاصَ الحصريَّ ليس معنى لامِ الاختصاصِ، لكن لا يُنافي²²⁰⁹ هذا أنْ يُستعانَ²²¹⁰ فيه بالمقامِ كما أنْ الاستغراقَ ليس معنى تعريفِ الجنسِ، لكنّه يُستفادُ من المُعرِّفِ بلامِ الجنسِ باستعانةِ المقامِ على ما سبق تحقيقه. وقد يُقالُ في الجوابِ: إنَّ الاختصاصَ/[66ظ] المُستفادَ من اللّامِ هو الاختصاصُ في الإثباتِ، والمُستفادَ من التَّقْدِيمِ هو الاختصاصُ في الثُّبوتِ، وأنتَ خبيرٌ بما فيه من التكلُّفِ من غيرِ ضرورةٍ تدعو إليه.

2204 ج- بدونهُ.

2205 ج- في.

2206 ج: أن.

2207 ج- أيضاً.

2208 المرجاني، السيد الشريف علي بن محمد بن علي، المصباح في شرح المفتاح، (رسالة دكتوراه، إعداد يوكسل جليك، إشراف الأستاذ الدكتور أحمد طوران أرسلان، استنبول، 2006م، جامعة مرمرة) ص227. / ب: في أحوال المسند في بيان الحالة المقتضية لتقديم المسند، فائدة.

2209 ج: ينافي.

2210 ج: يستفان.

[اختصاصُ الجنسِ أجلى وأعرفُ من اختصاصِ جميعِ الأفرادِ]

وأما الثاني فَلِأَنَّهُ يجوزُ أن يستدلَّ باختصاصِ جميعِ الأفرادِ على اختصاصِ الجنسِ لكونِ الاختصاصِ²²¹¹ مُتلازمينَ فليس الاستدلالُ بأحدهما على الآخرِ أولى من²²¹² العكسِ²²¹³ إذ ليس أحدهما أوضحُ مِنَ الآخرِ، والدليلُ لا بُدَّ أن يكونَ أوضحَ مِنَ المُدعى فهما في مرتبةٍ واحدة، فلا يتعينُ كونُ أحدهما دليلاً والآخرُ مُثبتاً به²²¹⁴. وجوابه أنَّ الاستدلالَ من اختصاصِ الجنسِ على اختصاصِ جميعِ الأفرادِ استدلالٌ بُرهابيٌّ وعكسه استقرائيٌّ، وأينَ البُرهابيُّ من الاستقرائيِّ؟! وأما أنَّ الاختصاصينِ في مرتبةٍ واحدةٍ؛ إذ ليس أحدهما أعرفَ وأجلى، فكيفَ يُستدلُّ به على الآخرِ!؟.

فأقولُ: تعقُّلُ اختصاصِ الجنسِ لا يتوقَّفُ على تعقُّلِ الأفرادِ وملاحظةِ وجودِ الجنسيِّ في ضمَنِها، حتَّى لو فُرضَ وجودُ الجنسِ من حيثُ هو هو بدونَ تحقُّقه في ضمنِ الأفرادِ تجوز²²¹⁵ العقلُ تحقُّقَ اختصاصِ الجنسِ، بخلافِ الاختصاصِ الاستقرائيِّ²²¹⁶ الذي هو اختصاصُ الجنسِ في ضمنِ جميعِ الأفرادِ؛ فَإِنَّهُ يتوقَّفُ تعقُّله على تعقُّلِ أمرٍ زائد، وهو وجودُ الجنسِ في ضمنِ الأفرادِ.

وقد تقرَّرَ في محلِّه أنَّ ما يكونُ شرطاً تعقُّله أكثرَ كان عندَ العقْلِ أخفى، وما كان أقلَّ كان عندَه أوضحَ وأعرفَ، واعلمَ أنَّنا قد لاقينا في بعضِ أسفارنا واحداً من فضلاءِ العصرِ فقال²²¹⁷: عندي وجهٌ وجيهٌ لاختيارِ الجنسِ دونَ الاستغراقِ غيرُ الوجوهِ المذكورة، أفادتهُ بعضُ أساتيدي هو أنَّه لما كان المقصودُ

2211 ب ج: اختصاصين.

2212 ج+ فلا يتعين كون أحدهما دليلاً والآخر مثبتاً به فهما في مرتبة واحدة.

2213 ج- العكس.

2214 ج- فهما في مرتبة واحدة فلا يتعين كون أحدهما دليلاً والآخر مثبتاً به.

2215 ج: لجوز.

2216 ج: الاستغراقي.

2217 السبيلكوتي، عبد الحكيم، حاشية السبيلكوتي على كتاب المطول، (الناشر: منشورات الشريف الرضي) ج 1، ص 6.

هو الدوام والثبات حتى عدل عن النَّصْبِ إلى الرَّفْعِ لِأَجْلِهِ وَجِبَ الحُمْلُ عَلَى الجِنْسِ دون الاستغراق؛ إذ لا دوام ولا ثبات لِكُلِّ فَرْدٍ، وَإِنَّمَا الدَّوَامُ وَالثَّبَاتُ لِلجِنْسِ وَالطَّبِيعَةِ.

فقلت: بحدُّ أفرادِ الموضوع لا يُنابِي اتِّصافَ طبيعِيَةِ الموضوعِ فِي ضِمْنٍ²²¹⁸ تلك الأفرادِ المُتجدِّدَةِ بالحمولِ على وَجِهِ الدَّوَامِ وَالاستمرارِ، وَالَّذِي تَفِيدُهُ اسْمِيَّةُ الجُمْلَةِ هو هذا، على أَنَّ بحدُّ الأفرادِ يستلزمُ بحدُّ الطَّبِيعَةِ بل عَيْنَ بحدُّهَا لِمَا تَقَرَّرَ فِي مَحَلِّهِ أَنَّ/[66] اتِّصافَ الفردِ بِأمرٍ هو عَيْنُ²²¹⁹ اتِّصافِ الطَّبِيعَةِ لا يُشْتَرَطُ²²²⁰ بذلك الأمرِ، ولقد أَطَبْنَا فِي الكَلَامِ لِمَا اقْتَضَاهُ تَحْقِيقُ المَقَامِ²²²¹.

وقوله²²²²: "إذ الحمدُ فِي الحَقِيقَةِ كُلهُ لله تَعَالَى": ذَهَبَ أَكْثَرُ النَّاطِرِينَ إِلَى أَنَّهُ دَلِيلُ الاستغراقِ، وَالأوَّلَى أَنَّ يُجْعَلُ دَلِيلًا لِكُلِّ مِنَ الجِنْسِ وَالاستغراقِ؛ لِأَنَّ الغَرَضَ مِنْ تَخْصِصِ الجِنْسِ أَيْضًا تَخْصِصُ جَمِيعِ الأَفْرَادِ، لَكِنْ بِطَرِيقِ البُرْهَانِ عَلَى مَا عَرَفْتَ، فَالمَقْصُودُ الأَصْلِيُّ سِوَاهُ جَعَلَتْ الأَلَامَ لِلجِنْسِ أَوْ الاستغراقِ هو إثباتُ جَمِيعِ المَحَامِدِ لَهُ تَعَالَى، فَصَرَفُ الدَّلِيلِ إِلَى الأَخِيرِ يُوهِمُ أَنَّ هَذَا المَقْصُودَ إِنَّمَا يَحْصُلُ عَلَى تَقْدِيرِ الاستغراقِ.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ²²²³: "إذ الحمدُ فِي الحَقِيقَةِ كُلهُ له" تَعَالَى **أَنَّهُ تَعَالَى**²²²⁴ فِي ذَاتِهِ يَسْتَحِقُّ كُلَّ الحَمْدِ؛ لِأَنَّ²²²⁵ الحَمْدَ كُلهُ مُخْتَصٌّ بِهِ تَعَالَى، وَإِلَّا لَزِمَ المَصَادَرَةُ عَلَى المَطْلُوبِ.

2218 ج- ضمن.

2219 ج: غير.

2220 ب ج: لا بشرط.

2221 ب- تحقيق المقام، صح هامش./ ج: المرام.

2222 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

2223 نفس المصدر، ج1، ص27.

2224 ج- أنه تعالى.

2225 ج: لا أن.

ثُمَّ إِنَّ دَعْوَى حَصْرِ اسْتِحْقَاقِ الْحَمْدِ كُلِّهِ فِي اللَّهِ تَعَالَى مَبْنِيٌّ عَلَى عَدَمِ الْاِعْتِدَادِ بِحَمْدِ الْعَبْدِ بِجَعْلِ

الْجِنْسِ فِي الْمَقَامِ الْخَطَائِي مَنْصَرِفًا إِلَى الْكَامِلِ، كَأَنَّهُ كُلُّ الْجِنْسِ، وَإِلَّا فَلَا يَصِحُّ تَخْصِيصُ جِنْسِ الْحَمْدِ وَلَا جَمِيعِ أَفْرَادِهِ بِهِ سُبْحَانَهُ.

أَمَّا عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ، فَلِأَنَّ خَالِقَ أَفْعَالِ الْعِبَادِ²²²⁶ عِنْدَهُمْ وَإِنْ كَانَ هُوَ اللَّهُ، لَكِنَّ لِكَسْبِ فِيهِ

مُدْخَلٌ فَيَرْجِعُ الْحَمْدُ إِلَيْهِ أَيْضًا بِهَذَا الْاِعْتِبَارِ، كَيْفَ؟! وَقَدْ صَرَّحَ أَئِمَّةُ الْكَلَامِ²²²⁷ بِأَنَّ لِلْعِبَادِ أَفْعَالًا

²²²⁶ ج: العبد/ انقسم الرأي في مسألة "خالق أفعال العباد" إلى ثلاث، فذهب أهل الحق إلى أن خالق أفعال العباد هو الله، بدليل قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفافات: ٩٦]. فالعبد وفعله لله، إلا أنه محيّر، ومشيئته تابعة لمشيئة الله. وقد ألف البخاري رحمه الله كتاب "خلق أفعال العباد" ذكر فيه أدلة أهل السنة على ما ذهبوا إليه. ومنهم من شدّ وهم الجبرية فيأثم قالوا أن الله خالق كل شيء، فلا قدرة ولا اختيار للإنسان، وكل أفعاله مجبراً عليها. أما المعتزلة فإن لهم خمسة أصول اجمعوا عليها، وهي القول بكل من التوحيد، العدل، الوعد والوعيد، بالمتزلة بين المنزلتين، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. قال الحيات وهو من كبار المعتزلة: "ليس يستحق أحد منهم اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة: التوحيد، العدل، والوعد والوعيد، والمتزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ فإذا كملت فيه هذه الخصال فهو معتزلي". تعدّ مسألة خلق أفعال العباد عندهم من الأصل الثاني (العدل)، وهي مسألة متممة من مسألة الخير والشر. فقال المعتزلة بأن خالق أفعال العبد هو العبد نفسه، فأفعاله من الطاعات والمعاصي هو خالقها استقلالاً دون الله. قال ابن عثيمين رحمه الله في كتاب شرح العقيدة الوسطية: "الأصل الثاني: أفعال الله: قال المؤلف _ اي ابن تيمية رحمة الله تعالى _ (وهم وسط في باب أفعال الله بين الجبرية والقدرية).

الشرح: في باب القدر انقسم الناس إلى ثلاثة أقسام:

_ قسم امنوا بقدر الله عز وجل وغلوا في اثباته، حتى سلبوا الانسان قدرته واختياره، وقالوا: ان الله فاعل كل شئ وليس للعبد اختيار ولا قدرة، وانما يفعل الفعل مجبراً عليه، بل أن بعضهم ادعى أن فعل العبد هو فعل الله، ولهذا دخل من باهم أهل الاتحاد والحلول وهؤلاء هم الجبرية.

_ والقسم الثاني قالوا: ان العبد مستقل بفعله وليس لله فيه مشيئة ولا تقدير حتى غلا بعضهم، فقال: ان الله لا يعلم فعل العبد إلا إذا فعله، أما قبل، فلا يعلم عنه شيئاً وهؤلاء هم القدرية مجوس هذه الأمة.

فالاولون غلوا في اثبات أفعال الله وقدره وقالوا: ان الله عز وجل يجبر الإنسان على فعله وليس للإنسان اختيار.

والاخرين غلوا في اثبات قدرة العبد وقالوا: ان القدرة الإلهية والمشيئة الإلهية لا علاقة لها في فعل العبد فهو الفاعل المطلق الاختيار.

_ والقسم الثالث: أهل السنة والجماعة، قالوا: نحن نأخذ بالحق الذي مع الجانبين، فنقول: ان فعل العبد واقع بمشيئة الله وخلق الله، ولا يمكن أن يكون في ملك الله ما لا يشاؤه ابداً والإنسان له اختيار واردة، ويفرق بين الفعل الذي يضطر إليه والفعل الذي يختاره، فأفعال العباد باختيارهم واردة ومع ذلك فهي واقعة بمشيئة الله وخلقها.

* ولكن سيبقى عندنا إشكال: كيف يكون خلقاً لله وهي فعل الانسان!؟

والجواب أن أفعال العباد صدرت بإرادة وقدرة والذي خلق فيه الإرادة والقدرة هو الله عز وجل.

لو شاء الله تعالى لسلبك القدرة فلم تستطع. ولو أن أحدا قادرا لم يرد فعلا لم يقع الفعل منه. كل إنسان قادر يفعل الفعل فانه بإرادته، اللهم إلا من أكره. فنحن نفعل باختيارنا وقدرتنا والذي خلق فينا الاختيار والقدرة هو الله.

وقال التفتازاني: "إن فعل العبد واقع عندنا بقدرة الله وحدها. و عند المعتزلة بقدرة العبد وحدها، و عند الأستاذ بمجموع القادرتين على أن يتعلقا جميعا بأصل الفعل، و عند القاضي على أن تتعلق قدرة الله تعالى بأصل الفعل، و قدرة العبد بكونه طاعة أو معصية. و عند الحكماء

اختياريةً يُثابون بها ويُعاقبون عليها، فيستحقُّون بها الحمدَ والذمَّ في الدُّنيا؛ ولهذا ذمَّ اللهُ الكافرين حيثُ قال عزَّ وجلَّ: ﴿وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾ [ال عمران: 188 / 3] فإنه يدلُّ بمفهومه على أنَّهم إن أحبُّوا أن يُحمدوا بما فعلوا من الأفعالِ الحسنةِ لما استحقُّوا هذا الذمَّ".

[استحقاقُ الحمدِ عند المُعتزلة]

وأما عند المعتزلة²²²⁸: فلأنَّ خالقَ أفعالِ العبدِ عندهم هو العبدُ، ومُجَرِّدُ تمكينِ اللهِ وإقداره عليهما²²²⁹ لا يَخْتَصُّ الحمدُ عليها²²³⁰، غايةُ الأمرِ أن يُرجعَ إليه سُبْحانَه أيضاً كُلَّ حمدٍ باعتبار، وهو لا يُفيدُ التَّخصيصَ، بل الاشتراك²²³¹.

وقوله²²³²: "إذ ما مِنْ خَيْرٍ إِلَّا وهو مُولِيه" ²²³³: تعليلٌ لقوله²²³⁴: "الحمدُ كُلُّه اللهُ"، يعني: أنَّ كُلَّ حمدٍ فإمَّا يقعُ بإزاء ما هو خيرٌ وجميل، وما²²³⁵ مِنْ خَيْرٍ وجميلٍ²²³⁶ إلا ومُعطيهِ ومُوجِده²²³⁷ هو

بقدره يخلقها اللهُ تعالى في العبد، و لا نزاع للمعتزلة في أن قدرة العبد مخلوقة لله تعالى و شاع في كلامهم أنه خالق القوى و القدر، فلا يمتاز مذهبهم عن مذهب الحكماء، و لا يفيد ما أشار إليه في المواقف من أن المؤثر عندهم قدرة العبد. و عند الحكماء مجموع القدرتين على أن تتعلق قدرة الله بقدره العبد" قال ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾: "يحتمل أن تكون " ما " مصدرية ، فيكون تقدير الكلام : والله خلقكم وعملكم . ويحتمل أن تكون بمعنى " الذي " تقديره : والله خلقكم والذي تعملونه . وكلا القولين متلازم ، والأول أظهر ؛ رواه البخاري في كتاب " أفعال العباد " ، عن علي بن المديني ، عن مروان بن معاوية ، عن أبي مالك ، عن ربي بن حراش ، عن حذيفة مرفوعاً قال : ((إن الله يصنع كل صانع وصنعه)) الخياط، أبي الحسين عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الخياط، الانتصار، تحقيق: الدكتور نيرج، (مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة، 1925م) ص126؛ ابن عثيمين، محمد بن صالح بن محمد العثيمين، شرح العقيدة الواسطية، خرج أحاديثه واعتنى به: سعد بن فواز الصميل، (الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط6، ١٤٢١ هـ) ج2، ص ٦٧؛ تفتازاني، سعد الدين تفتازاني، شرح المقاصد، (ناشر: الشريف الرضي)، ج4، ص 223؛ ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج7، ص ٢٦.

²²²⁷ التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ج1، ص 57.

²²²⁸ الأسد آبادي، القاضي أبو الحسن عبد الجبار الأسد، المغني في أبواب التوحيد والعدل، المخلوق، تحقيق: د. توفيق الطويل، راجعه: د. إبراهيم مدكور، سعد زايد، بإشراف د. طه حسين، (وقفية الأمين غازي للفكر القرآني) ص3.

²²²⁹ ب ج: عليها.

²²³⁰ ب ج+ به تعالى.

²²³¹ ب+ وإلى ما ذكرنا مفصلاً أشار.

²²³² ب: بقوله/ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

²²³³ ب+ فهو.

²²³⁴ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

الله لا غير، وبهذا الاعتبار يكون حمد العبد بإزاء الخيرات الحاصلة له بكسبه راجعاً إلى حمد الله تعالى. ولهذا قيد كَوْنُ كُلِّ الْحَمْدِ له تعالى بقوله²²³⁸: "في الحقيقة" [67ظ]، فلا يُراد²²³⁹ أن هذا الدليل لا يدلُّ على المُدْعَى؛ إذ حمد العبد في مُقابله أفعاله الكسبية حمدٌ يَسْتَحِقُّه العبد؛ لأنَّنا نقول: نعم، لكن بحسب الظاهر لا في الحقيقة؛ لأنَّ كُلَّ ما هو محمودٌ عليه منه تعالى إما بواسطة كالنعم الواصلة إلينا من يد غيرنا²²⁴⁰، أو بغيرِ وسط كالنعم الفائضة علينا ابتداءً بلا مُدخلةٍ الغير مثلُ الوجود وما يتبعه من الكمالات.

وجعل قوله²²⁴¹: "بوسط" إشارةً إلى ما يرى المُعتزلة²²⁴² من نسبة أفعال العباد إلى اختيارهم،

وقوله²²⁴³: "أو بغيرِ وسط" إلى ما يرى الأشاعرة²²⁴⁴ من نسبة الكلِّ إلى القُدرة القديمة كما فعله البعض

لا يلائمه ما ذكره في معرض الاستدلال من قوله²²⁴⁵: "كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ

الله﴾ [النحل: 53/16]؛ فإنه يدلُّ على أنَّ المؤثِّر في النعم كلها هو الله تعالى، فإنَّ معنى كونها من الله

صدورها عنه تعالى.

²²³⁵ ج: إما.

²²³⁶ ب ج: أي.

²²³⁷ ج: ويوجده.

²²³⁸ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

²²³⁹ ج: يرد.

²²⁴⁰ ب: غيره.

²²⁴¹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

²²⁴² آبادي، المغني في أبواب التوحيد والعدل، ص3.

²²⁴³ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

²²⁴⁴ التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ج1، ص55-56.

²²⁴⁵ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص27.

قوله²²⁴⁶: "وفيه" أي: في إثبات الحمد له تعالى "إشعاراً بأنه تعالى حيّ قادرٌ مُريدٌ عالمٌ، أي:

مُتَّصِفٌ بهذه الصِّفَات؛ "إذ الحمدُ" لوجوبِ كونه واقعاً بإزاء الفعلِ الاختياريِّ "لا يَسْتَحِقُّهُ إِلَّا مَنْ كَانَ هذا" المذكورُ من الصِّفَاتِ "شأنه"، أي: حاله ووصفه، بأن يكونَ مُتَّصِفاً بها؛ لأنَّ الاختيارَ يستلزمُها لامتناعِ صدورِ الفعلِ عن الفاعلِ باختياره بدونِ حَيَوْتِهِ وَقُدْرَتِهِ وَإِرَادَتِهِ وَعِلْمِهِ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّهَا مَبَادٍ لِلأفعالِ الاختياريَّةِ.

[الحمدِ لله بالكسر]

قوله²²⁴⁷: "وقرئ الحمد لله" بالكسر، أي: بكسر الدال "بإتباع الدال اللام" أي: بجعل الدال

تابعاً للام الجرّ في الله²²⁴⁸ في الكسر، وقرئ أيضاً بالكسر، أي: بضمّ لام الجرّ في الله²²⁴⁹ بإتباع اللام

الدال، بجعلها مضمومةً مثل الدال، والأوّلُ لغّةُ بني تميم²²⁵⁰، وبعض غطفان²²⁵¹، وقرأ بها²²⁵² الحسنُ

²²⁴⁶ نفس المصدر ، ج 1، ص 27.

²²⁴⁷ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 27.

²²⁴⁸ ب ج: لله.

²²⁴⁹ ب ج: لله.

²²⁵⁰ هي قبيلة بني تميم بن مرّ بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، ويُذكر أنّ عدنان هو من ولد إسماعيل، وهذا ما كان يُميّزها عن غيرها من القبائل، كما أنّها عُرِفَتْ بإسلامها، وجهادها إلى جانب النبي -صلى الله عليه وسلم-، بالإضافة إلى اجتماع نسبها مع نسبه من جهة إلياس بن مضر؛ تَشْتَهَرُ قبيلة بني تميم بالفصاحة، ولها لهجة مُتميِّزة عند العلماء؛ منها (عنعة تميم)؛ وهي إبدال الهمزة عيناً في بداية الكلمة، مثل: (إنّا)؛ حيث يقولون (عنا)، وذكروا كذلك (كشكشة تميم)؛ أي إبدال الشين بالكاف في آخر الكلمة، مثل (رأيتك)؛ حيث يقولون (رأيتش)، ومن ما يميّز لهجة بني تميم عن غيرهم، أنّ هجنتهم تميل نحو الإدغام، والتخفيف في المفردات والصيغ، ومن بطون بني تميم: بنو سعد، بنو يربوع، بنو العنبر، بنو أسيد، بنو مازن، بنو الهجيم، بنو طهية، وإنّ ديار هذه القبيلة امتدّت من سفوان قُرب البصرة شمالاً، إلى نواحي الرُّبْع الخالي جنوباً، ومن الخليج العربيّ والبحرين شرقاً، إلى الحجاز غرباً، ومن أبرز صحابة رسول الله من بني تميم: الأسود بن سريع التميمي، الأقرع بن حابس، الزبير بن بدر، التلب بن زيد التميمي، الخشخاش بن الحارث العنبري، أعشى بن مازن التميمي، أبو حية التميمي. ينظر: القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي، نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، المحقق: إبراهيم الإيباري (الناشر: دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، 1980 م) ج 1، ص 40، 325، ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، ج 1، ص 207، ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة، ج 1، ص 264، راضي، محمد فخري، تاريخ وأجداد قبائل البحرين، (الناشر: دار أجد للناشر والتوزيع، 2015/01/01) ص 67.

²²⁵¹ هي من قبائل القيسية المضرية العدنانية حيث ينتسبون إلى غطفان بن سعد بن قيس عيلان بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان من بني إسماعيل ابن إبراهيم عليهما السلام، تنقسم القبيلة إلى قسمين:

البصري²²⁵³، و"العكس" لغةً بعض قيس، قرأ بها إبراهيم بن أبي عبلة²²⁵⁴، ورجح²²⁵⁵ صاحبُ الكشافِ هذه القراءة من حيث إنَّ فيها جعلَ الحركةِ البنائيةِ تابعةً للإعرابيةِ التي هي أقوى لدلائلها على المعنى، ومما يُقوي هذه القراءة ويُرجحها أنَّ فيه تفخيمَ لفظِ الجلالة²²⁵⁶.

ورجح بعضهم²²⁵⁷ قراءة الحسن؛ لكونها في قبيلتين، ولكون الأكثر في اللغة جعل الثاني متبوعاً، ولأنَّ في قراءة الحسن جعلَ الحركةِ اللازمةِ متبوعةً، وغيرَ اللازمةِ تابعة وهو أولى من العكس؛ إذ غيرُ اللازم يزولُ فيسهلُ حذفُه للإتباع.²²⁵⁸

- أ- بنو عبد الله بن غطفان: وكانوا يسمون قبل الإسلام بنو عبد العزى فسماهم النبي محمد صلى الله عليه وسلم باسم بني عبد الله. وينقسمون إلى عشرة أقسام: وهي بنو بختة، بنو قُطبة، بنو عدِي، بنو عُذرة، بنو كلب، بنو باعث، بنو غنم بنو عوف بنو منبّه.
- ب- بنو ريث بن غطفان: وتنقسم إلى أربعة أقسام: بنو أشجع، بنو ذبيان، بنو عباس، بنو انمار. وهي قبيلة عربية كبيرة، سكنوا بادية نجد والحجاز جهة وادي القرى وبوادي المدينة المنورة. ينظر: ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ج2، ص364، ينظر: النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، ج15، ص358.
- ²²⁵² ونسب أبو حيان هذه القراءة إلى الحسن البصري وزيد بن علي. النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص17.
- ²²⁵³ هو الحسن بن يسار، أبو سعيد، ويلقب بالحسن البصري المتوفى سنة (٢١ - ١١٠ هـ)، فقيه، محدث، رأى عدداً كبيراً من الصحابة وروى عنهم مثل: النعمان بن بشير، وجابر بن عبد الله، وابن عباس، وأنس، ومن طلابه: قتادة بن دعامه، وواصل بن عطاء، وأيوب السخيتاني، وميمون بن سياه. ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج2، ص69، الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، (الناشر: السعادة - بجوار محافظة مصر، 1394 هـ - 1974م، دار الكتاب العربي - بيروت) ج2، ص131، الاعلام، للزركلي، ج2، ص226.
- ²²⁵⁴ هو إبراهيم بن أبي عبلة المقدسي، وقيل اسمه شمر بن يقظان بن عامر بن المرتحل العقيلي، المتوفى 152 هـ، من صغار التابعين، ومن شيوخه: أبان بن صالح، أنس بن مالك. ومن طلابه: عبد الرحمن الأوزاعي، والليث بن سعد، ومالك بن أنس. ينظر: ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكرم، الكامل في التاريخ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، (الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط1، 1997م) ج5، ص177، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج6، ص323.
- ²²⁵⁵ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص10.
- ²²⁵⁶ وجاء عن الرازي في كتابه: " وَإِنَّمَا اسْتَحْسَنُوا تَفْخِيمَ اللَّامِ وَتَغْلِيظَهَا مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ فِي خَالَ كَوْنِهَا مَرْفُوعَةً أَوْ مَنْصُوبَةً". الرازي، التفسير الكبير، ج1، ص101.
- ²²⁵⁷ ينظر: السفاقي، إبراهيم بن محمد، المجيد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: حاتم الضامن، (ط1، السعودية، الدمام، دار ابن الجوزي، 1430هـ): ص37. والزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط1، مصر، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، 1376هـ/1957م): ج3، ص377.
- ²²⁵⁸ ينظر، الفراء، معاني القرآن، ج1، ص3.

[67و] ولما تعارضت وجوه التّرجيح من الطّرفين توقّف المُصنّف ولم يُرَجِّح شيئاً مِنْهُمَا، ولَمَّا

كا هاهنا مَظَنَّةٌ أَنْ يُقَالَ: إِتْبَاعُ أَحَدِ الْحَرْفَيْنِ الْآخَرَ فِي حَرَكَتِهِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ مِثْلُ مُنْحَدِرِ الْجَبَلِ

بِضْمِ الدَّالِ إِتْبَاعاً لِلرَّاءِ، وَمِغْيِرَةٌ بِكَسْرِ المِيمِ إِتْبَاعاً لِلغَيْنِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَلِمَتَانِ، فَكَيْفَ وَقَعَ الإِتْبَاعُ فِي

كَلِمَتَيْنِ²²⁵⁹؟ أَشَارَ إِلَى وَجْهِ جَوَازِهِ بِقَوْلِهِ²²⁶⁰: "تَنْزِيلاً لِهَـمَا" أَي: لِلْفِظِ²²⁶¹ (الحمد) وَلِلفِظِ (الله) مِنْ

²²⁵⁹ الإِتْبَاعُ لَعْنَةٌ: "تَبِعْتَ الشَّيْءَ تَبِيعاً: سَبَرْتُ فِي إِثْرِهِ... ، وَأَتْبَعَهُ الشَّيْءُ: جَعَلَهُ لَهُ تَابِعاً" أَمَا اصطلاحاً فَيَعِدُّ النُّعَالِيُّ أَوَّلَ مَنْ قَالَ بِالإِتْسَاعِ فِي اللُّغَةِ وَعَدَّ الإِتْبَاعَ أَحَدَ مَظَاهِرِ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ. فَعَرَفَهُ قَائِلًا: "أَنَّ تَبِيعَ الكَلِمَةُ الكَلِمَةَ عَلَى وَزْنِهَا وَرَوِيَّهَا إِشْبَاعاً، وَتَوَكِيداً إِتْسَاعاً: كَقَوْلِهِمْ: جَائِعٌ نَائِعٌ، وَسَاعِبٌ، لِأَغْبٍ وَعِطْشَانٌ نِطْشَانٌ، وَصَبٌّ، وَخَرَابٌ بِيَابٌ" وَعَرَفَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ قَائِلًا: "الإِتْبَاعُ أَعْنَى أَنْ يَحْرُكَ السَّاكِنُ بِحَرَكَةِ مِثْلِهِ حَرَكَةً مَا قَبْلَهُ"

وَلِلإِتْبَاعِ ثَلَاثُ أَنْوَاعٍ: الْحَرْكِيُّ وَاللُّفْظِيُّ وَالنَّحْوِيُّ.

وَالإِتْبَاعُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ مِنَ النُّوعِ الْأَوَّلِ، الإِتْبَاعُ الْحَرْكِيُّ: هُوَ ظَاهِرَةٌ صَوْتِيَّةٌ يَتَّبِعُ الْحَرْفُ حَرَكَةَ مَا قَبْلَهُ لِتَقْلِيلِ الجُهْدِ فِي اللُّفْظِ وَمِنْ أَجْلِ الإِنْسِجَامِ الصَّوْقِيِّ. ذَكَرَ سَبِيحُوهُ هَذِهِ الظَّاهِرَةَ بِعَنْوَانِ (مَا تَكْسَرُ فِيهِ الهَاءُ الَّتِي هِيَ عِلْمَةٌ الإِضْمَارِ) قَائِلًا: "أَعْلَمُ أَنَّ أَصْلَهَا الضَّمُّ وَبَعْدَهَا الْوَاوُ، لِأَنَّهَا فِي الْكَلَامِ كَلِمَةٌ هَكَذَا، إِلاَّ أَنَّ تَدْرِكُهَا هَذِهِ الْعِلَّةُ الَّتِي أَذْكَرُهَا لَكَ. وَلَيْسَ يَمْنَعُهُمْ مَا أَذْكَرُهَا لَكَ أَيَّضًا مِنْ أَنْ يَخْرُجُوا عَلَى الْأَصْلِ، فَالْهَاءُ تَكْسَرُ إِذَا كَانَ قَبْلَهَا يَاءٌ أَوْ كَسْرَةٌ.. فَكَمَا أَمَالُوا الْأَلْفَ فِي مَوَاضِعٍ اسْتِخْفَافًا، كَذَلِكَ كَسَرُوا هَذِهِ الهَاءَ.. فَالْكَسْرَةُ هُنَا كَالِإِمَالَةِ فِي الْأَلْفِ لِكَسْرَةِ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا نَحْوُ كَلَابٍ وَعَابِدٍ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: مَرَرْتُ بِهِيَ وَكَلْدَيْهِيَ مَالٍ وَمَرَرْتُ بِدَارِيهِ... وَأَهْلُ الْحِجَازِ يَقُولُونَ مَرَرْتُ بِمُوِّ قَبْلَ، وَكَلْدَيْهُو مَالٍ، وَيَقْرَءُونَ "فَخَسَفْنَا بِمُوِّ وَبِدَارِيهُو الْأَرْضُ". فَإِذَا لَحِقَتْ الهَاءُ المِيمِ فِي عِلْمَةٍ الجَمْعِ كَسَرَتْهَا كِرَاهِيَةَ الضَّمَّةِ بَعْدَ الْكَسْرَةِ، أَلَّا تَرَى أَنَّهُمَا لَا يَلْزِمَانِ حَرْفًا أَبَدًا. فَإِذَا كَسَرْتَ المِيمِ قَلْبْتَ" يَعْتَبِرُ الإِتْبَاعُ الْحَرْكِيُّ مِمَّا يَتَّمِيزُ بِهِ بَيْنَ اللُّهْجَاتِ، وَهُوَ مِنْ خِصَائِصِ لُهْجَةِ تَمِيمٍ، عَلَى عَكْسِ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَمِنْ الْأَقْوَامِ مِنَ الْبَالِغِ فِي الإِتْبَاعِ، وَقَدْ اسْتَنَكَرَ هَذَا سَبِيحُوهُ بِقَوْلِهِ: "وَأَعْلَمُ أَنَّ قَوْمًا مِنْ رِبْعِيَّةٍ يَقُولُونَ: مَيْمُهُمْ، بِكَسْرِ المِيمِ وَهَاءِهَا وَأَتْبَعُوهَا الْكَسْرَةَ، وَلَمْ يَكُنِ الْمَسْكُونُ حَاجِزًا عِنْدَهُمْ. وَهَذِهِ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ، إِذَا فَصَلْتَ بَيْنَ الهَاءِ وَالْكَسْرَةِ فَالزَّمِ الْأَصْلَ" وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ بِتَرْجِيحِ الإِتْبَاعِ فِي (الحمد لله) فَرَجَّحَ ابْنُ جَنِّي الْقِرَاءَةَ بِإِتْبَاعِ الضَّمِّ قَائِلًا: "إِلاَّ أَنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ - بِضَمِّ الْحَرْفَيْنِ أَسْهَلُ مِنْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ - بِكَسْرِهَا مِنْ مَوْضِعَيْنِ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ إِتْبَاعًا، فَإِنَّ أَقْبَسَ الإِتْبَاعُ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي تَابِعًا لِلأَوَّلِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ جَارٌ مَجْرَى السَّبَبِ وَالْمَسْبُوبِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ أَسْبَقَ رَتْبَةً مِنَ الْمَسْبُوبِ. وَالْآخَرُ: أَنَّ ضَمَّةَ الدَّالِ فِي الْحَمْدِ - إِعْرَابٌ، وَكَسْرَةُ اللَّامِ فِي اللَّهِ بِنَاءٌ، وَحَرْمَةُ الإِعْرَابِ أَقْوَى مِنْ حَرْمَةِ الْبِنَاءِ، فَإِذَا قُلْتَ: (الحمد لله) حَتَّى الْبِنَاءُ الْأَضْعَفُ عَلَى الإِعْرَابِ الْأَقْوَى، وَالأَوَّلَى أَنْ يَغْلِبَ الْأَقْوَى الْأَضْعَفُ، إِضَافَةً إِلَى كَثْرَةِ بَابِ عُتُقُ وَ طُنُبُ فِي قِلَّةِ بَابِ إِبْلِ وَإِطْلُ" وَضَعَفَ الْأَنْبَارِيُّ الْقِرَاءَتَيْنِ بِقَوْلِهِ: "الحمد لله، بِكَسْرِ الدَّالِ وَاللَّامِ، وَقِرَاءَةِ الْحَمْدِ لِلَّهِ بِضَمِّ الدَّالِ وَاللَّامِ إِذَا سَبَبَ الإِتْبَاعَ، وَهَاتَانِ الْقِرَاءَتَانِ ضَعِيفَتَانِ وَقَلِيلَتَانِ فِي الاسْتِعْمَالِ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِمَا، وَقَدْ جَاءَتَا فِي الْفَافِظِ سِيرَةً". وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ أَنَّ هَاتَيْنِ الْقِرَاءَتَيْنِ لَتَجَانِسَ الْلفْظِ. وَقَدْ عَوَمَلَتِ الْحَمْدُ لِلَّهِ مَعَامِلَةَ الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ وَعَلَلَّ الْفَرَاءُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: "سَبَبُ الْكَسْرِ فِي" الْحَمْدُ لِلَّهِ؛ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ فِي السَّنِّ الْعَرَبِ كَثِيرٌ، حَتَّى صَارَتْ مِثْلَ الْاسْمِ الْوَاحِدِ، فَاتَّبَعُوا كَسْرَةَ الدَّالِ لِكَسْرَةِ اللَّامِ، وَمِثْلَ ذَلِكَ بـ (إِبِلُ)، وَأَمَّا الرَّفْعُ * الْحَمْدُ لِلَّهِ * فَإِنَّهُ بِسَبَبِ كَثْرَةِ وَرُودِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي يَجْتَمِعُ فِيهَا الضَّمَّتَانِ، وَمِثْلَ ذَلِكَ بـ (الْحَلْمُ وَالْعَقَبُ) وَقَدْ صَارَتِ الْكَلِمَتَانِ كَالوَاحِدَةِ لِكَثْرَةِ الْكَلَامِ بِهِنَّ" أَمَا النُّوعُ الثَّانِي الإِتْبَاعُ الْلفْظِيُّ: وَهُوَ إِتْبَاعُ كَلِمَةٍ لِكَلِمَةٍ أُخْرَى فَيَكُونُ إِذَا لَتَوَكِيدِ بِلِفظَيْنِ مُتَرَادِفَيْنِ، أَوْ يَكُونُ الأَوَّلُ بَغِيرَ مَعْنَى الثَّانِي: كَقَوْلِ الْأَصْمَعِيِّ عَلَى لِسَانِ امْرَأَةٍ: (إِنِّي لِأُبْغِضُ مِنَ الرِّجَالِ الأُمْلُخَ الأَقْلُخَ) الأُمْلُخُ: أَيْبُضُ الشَّعْرِ، وَالْأَقْلُخُ: مِصْفَرُ الْأَسْنَانِ. وَالثَّلَاثُ: الإِتْبَاعُ النَّحْوِيُّ. ذَكَرَهُ سَبِيحُوهُ قَائِلًا: (وَمَّا جَرَى نَعْتًا عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الْكَلَامِ: (هَذَا الْجَحْرُ صَبٌّ حَرْبٍ) فَالْوَجْهُ الرَّفْعُ، وَهُوَ كَلَامٌ أَكْثَرَ الْعَرَبِ وَأَفْصَحُهُمْ. وَهُوَ الْقِيَّاسُ، لِأَنَّ الحَرْبَ نَعْتُ الْجَحْرِ وَالْجَحْرُ رَفْعٌ، وَلَكِنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يُجْرُهُ. وَلَيْسَ بِنَعْتٍ لِلضَّبِّ، وَلَكِنَّهُ نَعْتٌ لِلَّذِي أُضِيفَ إِلَى الضَّبِّ، فَجَرَّوهُ لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ كَالضَّبِّ، وَلِأَنَّهُ فِي مَوْضِعٍ يَقَعُ فِيهِ نَعْتُ الضَّبِّ، وَلِأَنَّهُ صَارَ هُوَ وَالضَّبُّ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ،.. وَالْجَحْرُ وَالضَّبُّ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ مَفْرَدٍ، فَانْجَرَّ الحَرْبُ عَلَى الضَّبِّ كَمَا أَضْفَتِ الْجَحْرُ إِلَيْكَ مَعَ إِضَافَةِ الضَّبِّ، وَمَعَ هَذَا أَهْمُ

حَيْثُ "إِنَّهُمَا يُسْتَعْمَلَانِ" فِي الْمُحَاوَرَاتِ "مَعًا"، بِحَيْثُ لَا يَنْفَكُ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ غَالِبًا "مَنْزِلَةً كَلِمَةً وَاحِدَةً" فَعُومِلَ بِهَمَا مَا عُومِلَ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، فَجَرَى فِيهِمَا الْإِتْبَاعُ.

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ: تَحْقِيقُ لَفْظِ رَبِّ

[الرَّبُّ أَصْلُهُ مَصْدَرٌ]

قَوْلُهُ²²⁶²: "الرَّبُّ فِي الْأَصْلِ" أَي: أَصْلُ وَضَعِهِ بِمَعْنَى التَّرْبِيَةِ، أَي: "مَصْدَرٌ" يُسْتَعْمَلُ "بِمَعْنَى التَّرْبِيَةِ"²²⁶³، يُقَالُ: رَبَّهٗ رَبًّا بِمَعْنَى رَبَّاهُ تَرْبِيَةً، فَهُمَا مُتْرَادِفَانِ، وَأَمَّا حَدِيثُ أَنَّ زِيَادَةَ اللَّفْظِ تَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْمَعْنَى فَلَيْسَ بِمُطَرِّدٍ كَمَا سَبَقَ، وَهُوَ أَي: الرَّبُّ بِمَعْنَى التَّرْبِيَةِ، أَوْ التَّرْبِيَةِ وَالتَّذْكِيرِ بِاعْتِبَارِ الْخَبَرِ "تَبْلِيغُ الشَّيْءِ"

اتَّبَعُوا الْجَزَّ الْجَزًّا كَمَا اتَّبَعُوا الْكَسْرَ الْكَسْرَ، نَحْوَ قَوْلِهِمْ: يَمُّ وَبِدَارِهِمْ، وَمَا أَشْبَهَ هَذَا. وَكَلَا التَّفْسِيرَيْنِ تَفْسِيرَ الْخَلِيلِ (الرِّيْدِي، تَاجُ الْعُرُوسِ مِنْ جَوَاهِرِ الْقَامُوسِ، ج 20، ص 372؛ التَّعَالِي، عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلِ أَبُو مَنْصُورِ التَّعَالِي، فَهْهُ لُغَةٌ وَسِرُّ الْعَرَبِيَّةِ، الْمُحَقَّقُ: عَبْدِ الرَّزَّاقِ الْمَهْدِيِّ، (النَّاشِرُ: إِحْيَاءُ التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ، ط 1، 1422هـ - 2002م) ص 264؛ ابْنُ عَصْفُورٍ، أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مَوْمَنَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ ابْنِ عَصْفُورٍ، شَرْحُ الْجَمَلِ الرَّجَاجِيِّ، قَدَّمَ لَهُ وَوَضَعَ هَوَامِشَهُ وَفَهَّرَسَهُ فَوَازُ الشُّعَارِ، أَشْرَافُ الدُّكْتُورِ امِيلِ بَدِيْعِ يَعْقُوبِ، (دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ بِبَيْرُوتِ لُبْنَانَ، ط 1) ج 3، ص 5؛ سَيِّوِيَّةٌ، الْكِتَابُ، ج 4، ص 195؛ نَفْسُ الْمَصْدَرِ، ج 5، ص 67؛ ابْنُ جَنِّيٍّ، أَبُو الْفَتْحِ عَثْمَانُ بْنُ جَنِّيٍّ الْمَوْصِلِيُّ، الْمُخْتَسَبُ فِي تَبْيِينِ وَجُوهِ شَوَازِ الْقُرْآنِ وَالْإِيضَاحِ عَنْهَا، تَحْقِيقٌ: عَلِيُّ النَّجْدِيِّ نَاصِفِ، عَبْدِ الْحَلِيمِ النَّجَّارِ، عَبْدِ الْفَتْحِ إِسْمَاعِيلِ شَلْبِيِّ، (النَّاشِرُ: وَزَارَةُ الْأَوْقَافِ - الْمَجْلِسُ الْأَعْلَى لِلشُّعُورِ الْإِسْلَامِيَّةِ، مِصْرَ، 1386 - 1389 هـ، 1966 - 1969 م) ج 1، ص 37؛ الْإِنْبَارِيُّ، الْبَيَانُ فِي غَرِيبِ الْقُرْآنِ، ج 1، ص 35؛ الْفَرَّاءُ، مَعَانِي الْقُرْآنِ، ج 1، ص 3.

²²⁶⁰ الْبِيضَاوِيُّ، أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ وَأَسْرَارُ التَّأْوِيلِ، ج 1، ص 27.

²²⁶¹ ج: لَفْظٌ.

²²⁶² الْبِيضَاوِيُّ، أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ وَأَسْرَارُ التَّأْوِيلِ، ج 1، ص 28.

²²⁶³ جَاءَ فِي كِتَابِ تَفْسِيرِ الْأَلُوسِيِّ "رُوحَ الْمَعَانِي" قَوْلُهُ: أَنَّ "الرَّبَّ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى التَّرْبِيَةِ، وَهِيَ تَبْلِيغُ الشَّيْءِ إِلَى كِمَالِهِ بِحَسَبِ اسْتِعْدَادِهِ الْأَزْلِيِّ شَيْئًا فَشَيْئًا وَكَأَنَّهَا مِنْ رَبِّهَا الصَّغِيرِ كَعَمَلًا إِذَا نَشَأَ فَعَدِي بِالضَّعِيفِ وَوَصَفَ بِهِ لِلْمَبَالِغَةِ الْحَقِيقِيَّةِ وَالصُّورِيَّةِ فَالْتَجَوُّزُ فِيهِ إِذَا عَقِلِي مِنْ قَبِيلٍ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ أَوْ لُغَوِيٌّ كَأَسْأَلِ الْقَرِيْبَةِ وَقِيلَ هُوَ صِفَةٌ مُشْبَهَةٌ، وَفِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ أَنَّهُ مَمْنُوعٌ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ مَبَالِغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ أَوْ هُوَ اسْمُ فَاعِلٍ وَأَصْلُهُ رَابٌ فَحَذَفَتْ أَلْفَهُ كَمَا قَالُوا رَجُلٌ بَارٌ وَبَرٌّ قَالَهُ أَبُو حَيَّانٍ، وَيُؤَيِّدُهُ إِضَافَتُهُ إِلَى الْمَفْعُولِ وَقَدْ ذَكَرُوا أَنَّ الصِّفَةَ الْمَشْبَهَةَ تَضَافُ إِلَى الْفَاعِلِ" جَاءَ أَيْضًا فِي غَرِيبِ الْقُرْآنِ: أَنَّ "الرَّبَّ فِي الْأَصْلِ التَّرْبِيَةُ وَهُوَ إِنْشَاءُ الشَّيْءِ حَالًا فَحَالًا إِلَى حُدِّ التَّمَامِ، يُقَالُ رَبَّهُ وَرَبَّاهُ وَرَبِيهِ. وَقِيلَ لِأَنَّ يَرْبِيهِ رَجُلٌ مِنْ قَرِيْبٍ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ يَرْبِيهِ رَجُلٌ مِنْ هَوَازِنٍ فَالْرَبُّ مَصْدَرٌ مُسْتَعَارٌ لِلْفَاعِلِ وَلَا يُقَالُ الرَّبُّ مَطْلَقًا إِلَّا لِلَّهِ تَعَالَى الْمُنْتَكَلِ بِمَصْلُحَةِ الْمَوْجُودَاتِ نَحْوَ قَوْلِهِ: ﴿بَلَدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ عَفُورٌ﴾". الْأَلُوسِيُّ، شَهَابُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنِيِّ، رُوحُ الْمَعَانِي فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ وَالسَّبْعِ الْمَثَانِي، الْمُحَقَّقُ: عَلِيُّ عَبْدِ الْبَارِيِّ عَطِيَّةٌ، (النَّاشِرُ: دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ - بَيْرُوتَ، ط 1، 1415 هـ) ج 1، ص 80؛ الْأَصْفَهَانِيُّ، الْمَفْرُودَاتُ فِي غَرِيبِ الْقُرْآنِ، ص 336.

وإيصاله "إلى كماله"، وهو ما يتيمُّ به النَّوعُ إمَّا في ذاته كهيئة السَّرير، فإنَّها²²⁶⁴ كمالٌ للخشبِ السَّريريِّ، إذ لا يتيمُّ السَّريرُ في حدِّ ذاته إلاَّ بها، ويُطلَقُ عليه الكمالُ الأوَّلُ، أو في²²⁶⁵ صفاته كالبياض، فإنَّه كمالٌ للجسمِ الأبيضِ لا يكتملُ في صِفَتِهِ إلاَّ به، ويختصُّ²²⁶⁶ باسمِ الكمالِ الثَّاني، والقولُ بأنَّ المراد هاهنا هو الثَّاني ممَّا لا وَجَهَ له فإنَّه تعالى مُكَمَّلٌ جميعَ ما سِواه ذاتاً وصفةً، فالتَّخصيصُ بالأخيرِ تحكُّمٌ تدبَّر.

فالتَّربيةُ إيصالُ الشَّيءِ إلى ما يتيمُّ به ذاتاً وصفةً "شَيْئاً فشيئاً" أي: تبليغاً تدريجياً كتبليغِ النُّطفَةِ إلى مرتبةِ الإنسانِيَّةِ مُتدرِّجاً في أطوارِ الخلقِ كما نطقَ به الكِتَابُ العزيز²²⁶⁷. "ثمَّ وُصِفَ به" المُرَبِّيُّ ابتداءً مِنْ غَيْرِ أن يُجْعَلَ بمعنى الفاعلِ أو يُقَدَّرَ (ذو) "للمبالغةِ" في تلبُّسِهِ بالتَّربيةِ، كأنَّه عَيْنُ التَّربيةِ ومُتجسِّمٌ منها "كالصَّومِ" في رَجُلٍ صَوْمٍ "والعدْلِ" في رَجُلٍ عدْلٍ؛ فَإِنَّهُمْ حَقَّقُوا أَنَّ جَعَلَ مِثْلَ هَذِهِ التَّرَاكِيِبِ مِنَ المِجَازِ العَقْلِيِّ أبلَغُ من اعتبارِ المِجَازِ في الظَّرْفِ بِجَعْلِ العَدْلِ مثلاً بمعنى العادلِ، أو ذو عدلِ بتقديرِ المُضَافِ²²⁶⁸ قيل²²⁶⁹ وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّ كَلِمَةَ "تَمَّ" فِي قَوْلِهِ²²⁷⁰: "تَمَّ وَصِفَ بِهِ" لَيْسَ وَاقِعاً مَوْقِعَهُ؛ لِأَنَّ الوَصْفَ بِهِ لَيْسَ

2264 ب: فإنهما.

2265 ج- أو في، ج+ وأما.

2266 ب ج: ويخص.

2267 ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نُرَابٍ مِّنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُوا شُيُوخًا وَمِنْكُمْ مَّنْ يُتَوَفَّى مِنْ قَبْلٍ وَلِتَبْلُغُوا أَجْلاً مُّسَمًّى وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [غافر: 67/40].

2268 : الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله، حاشية الطيبي على الكشاف: ج1، ص729. والرعيبي، أحمد بن يوسف، تحفة الأقران فيما فُرى بالتثليث من حروف القرآن، (ط2، السعودية، الرياض، كنوز إشبيلية، 1482هـ/2007م) ص20. والنيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد، غرائب القرآن ورجائب الفرقان، تحقيق: زكريا عميرات، (ط1، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، 1416هـ): ج1، ص84.

2269 ب: صبغة الله سم الله، فائدة.

2270 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص28.

بعد نَقْلِهِ مِنْ مَعْنَاهُ الْمَصْدَرِيِّ، بل في حال كونه مصدرًا لِيُفِيدَ الْمُبَالَغَةَ²²⁷¹ / [68ظ]؛ لِيَكُونَ الْمَجَازِ حِ عَقْلِيًّا.

أقول: قد عَرَفْتَ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ²²⁷²: "هو في الأصل بمعنى التَّربِيَةِ": أَنَّهُ فِي أَصْلِهِ وَضَعَهُ يُسْتَعْمَلُ مَصْدَرًا بِمَعْنَى التَّربِيَةِ يُقَالُ: رَبَّهُ رَبًّا بِمَعْنَى تَرْبِيَةِ. فَمَعْنَى قَوْلِهِ²²⁷³: "ثُمَّ وَصِفَ بِهِ": ثُمَّ اسْتَعْمِلَ وَصْفًا أَي: محمولًا على الغير، ولا شكَّ أَنَّ اسْتِعْمَالَهِ وَصْفًا مُتَأَخَّرٌ عَنِ اسْتِعْمَالِهِ مَصْدَرًا.

[الرَّبُّ أَصْلُهُ نَعْتُ]

"وقيل" القائل هو صاحبُ الكَشَافِ؛ فَإِنَّهُ جَعَلَ كَوْنَهُ نَعْتًا أَصْلًا حَيْثُ قَالَ²²⁷⁴: "ويجوزُ أن يكون وصفًا بالمصدر للمبالغة"²²⁷⁵ بعدما قال²²⁷⁶ أولًا: هو نعت، أي: صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ²²⁷⁷:

²²⁷¹ ينظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيّد ومحمد بدوي المختون، (ط1، مصر، القاهرة، دار هجر، 1410هـ/ 1990م): ج3، ص313. وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب: ج4، ص1919. وابن أم قاسم المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج2، ص957.

²²⁷² البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص28.

²²⁷³ نفس المصدر، ج1، ص28.

²²⁷⁴ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص10.

²²⁷⁵ قال القرطبي في تفسيره: "واختلف في اشتقاقه ف قيل: إنه مشتق من التربية، فالله سبحانه وتعالى مدبر لخلقهم ومربيهم ومنه قوله تعالى ﴿وَرَبَّائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ [النساء: 23]. فسمى بنت الزوجة ربيبة لتربية الزوج لها. فعلى أنه مدبر لخلقهم ومربيهم يكون صفة فعل، وعلى أن الرب بمعنى المالك والسيد يكون صفة ذات." فذهب جمهور المفسرين أن لفظ "رب" مصدر، ومنهم من خالف كقول محيي الدين درويش في إعرابه: "والمرابي: الذي يسوس من يربيه ويدبره فهو اسم فاعل حذف ألفه كما قيل: بارَّ وبرَّ وقيل: مصدر وصف به ويقيد بالاضافة نحو رب الدار من ربه يرته وقيل: هو صفة مشبهة مصوغة من فعل متعد فلا بد من تقديره لازما بالنقل إلى فعل بالضم" وأيضاً ما قاله الزمخشري من أنه صفة مشبهة. يقول ابن عاشور: "وصفٌ لِاسْمِ الْجَلَالَةِ فَإِنَّهُ بَعْدَ أَنْ أُسْنَدَ الْحَمْدُ لِاسْمِ ذَاتِهِ تَعَالَى تَنَبُّهُهَا عَلَى الْإِسْتِحْقَاقِ الدَّائِي، عَقَّبَ بِالْوَصْفِ وَهُوَ الرَّبُّ لِيَكُونَ الْحَمْدُ مُتَعَلِّقًا بِهِ أَيْضًا لِأَنَّ وَصْفَ الْمُتَعَلِّقِ مُتَعَلِّقٌ أَيْضًا، فَلِذَلِكَ لَمْ يَقُلِ الْحَمْدُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ كَمَا قَالَ: يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ لِيُؤْذَنَ بِإِسْتِحْقَاقِهِ الْوَصْفِي أَيْضًا لِلْحَمْدِ كَمَا اسْتَحَقَّهُ بِذَاتِهِ. وَقَدْ أُجْرِيَ عَلَيْهِ أَرْبَعَةٌ أَوْصَافٍ هِيَ: رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنُ، الرَّحِيمُ، مَلِكُ يَوْمِ الدِّينِ، لِإِلْبَانِ بِالْإِسْتِحْقَاقِ الْوَصْفِي فَإِنَّ ذِكْرَ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْمُشْعِرَةِ بِالصِّفَاتِ يُؤْذِنُ بِقَصْدِ مِلَاحَظَةِ مَعَانِيهَا الْأَصْلِيَّةِ، وَهَذَا مِنَ الْمُسْتَفَادَاتِ مِنَ الْكَلَامِ بِطَرِيقِ الْإِسْتِثْنَاءِ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ فِي ذِكْرِ الْوَصْفِ غُنْيَةٌ عَنِ ذِكْرِ الْمَوْصُوفِ لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ الْوَصْفُ مُنَزَّلًا مُنْزَلَةَ الْإِسْمِ كَأَوْصَافِهِ تَعَالَى وَكَانَ فِي ذِكْرِ لَفْظِ الْمَوْصُوفِ أَيْضًا غُنْيَةٌ فِي التَّنْبِيهِ عَلَى اسْتِحْقَاقِ الْحَمْدِ الْمَقْصُودِ مِنَ الْجُمْلَةِ عَلَيْنَا أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ مَا جَمَعَ بَيْنَهُمَا إِلَّا وَهُوَ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ كِلَا مَذَلُولِي الْمَوْصُوفِ وَالصِّفَةِ جَدِيدٌ بِتَعَلُّقِ الْحَمْدِ لَهُ مَعَ مَا فِي ذِكْرِ أَوْصَافِهِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِ مِنَ التَّكْبِيرِ بِمَا يَجْمَعُهُ عَنِ الْإِلَهَةِ الْمَرْغُومَةِ عِنْدَ الْأُمَمِ مِنَ الْأَصْنَامِ وَالْأَوْثَانِ وَالْعَنَاصِرِ". ابن عاشور، التحرير والتنوير "تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد" ج1، ص166؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج1، ص137.

"مِنْ رَبِّهِ يَرْبُّهُ" بِفَتْحِ الْعَيْنِ فِي الْمَاضِي وَضَمِّهَا فِي الْغَابِرِ، فَهُوَ رَبٌّ؛ فَإِنَّ الرَّبَّ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ بِمَعْنَى الرَّابِّ، وَوَجْهُ التَّمْرِيطِ هُوَ أَنَّهُ جَعَلَهُ صِفَةً مُشَبَّهَةً مِنَ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّأْوِيلِ بِأَن يُقَالَ: أَرَادَ أَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنْ رَبِّهِ بَعْدَ جَعْلِهِ لَازِمًا بِالتَّقْلِيلِ إِلَى فَعَلٍ بِالضَّمِّ كَمَا سَلَفَ فِي الرَّحِيمِ. وَأَيْضًا فِيهِ تَفْوِيتٌ لِلْمُبَالَغَةِ الْمُسْتَفَادَةِ مِنَ الْوَصْفِ بِالْمَصْدَرِ؛ فَإِنَّ الصِّفَةَ الْمُشَبَّهَةَ وَإِنْ بُنِيَتْ لِلْمُبَالَغَةِ إِلَّا أَنَّهُمَا أَيْنَ مِنَ الْمُبَالَغَةِ الَّتِي يُجْعَلُ فِيهَا الذَّاتُ عَيْنَ الْوَصْفِ الْقَائِمِ بِهِ، وَلَمَّا كَانَ مَجِيءُ الصِّفَةِ عَلَى فَعَلٍ مِنْ بَابِ نَصَرَ يَنْصُرُ نَادِرًا اسْتَشْهَدَ لَهُ فِي الْكَشَافِ بِمَثَالٍ هُوَ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ²²⁷⁸: "كَقَوْلِكَ نَمَّ" الْحَدِيثُ "نَيْمٌ" بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ "فَهُوَ نَمٌّ" أَي نَمَامٌ، وَالتَّمِيمَةُ: رَفْعُ الْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِ الْإِفْسَادِ وَلَا بُدَّ فِيهِ أَيْضًا مِنْ اعْتِبَارِ النَّقْلِ الْمَذْكُورِ، قَالَ²²⁷⁹ قُدِّسَ سِرُّهُ: "وَكَانَ فِي تَرْكِ الْمَفْعُولِ نَوْعٌ إِشَارَةٌ إِلَيْهِ".

وقوله²²⁸⁰: "نَمٌّ نَمِّي بِهِ الْمَالِكُ"²²⁸¹ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ مُرَادَ صَاحِبِ الْكَشَافِ مِنْ قَوْلِهِ²²⁸²:

"الرَّبُّ: الْمَالِكُ" أَنَّهُ سَمِيَ بِهِ الْمَالِكُ بِأَنَّ نُقِلَ إِلَى مَعْنَى الْمَالِكِ بَعْدَ كَوْنِهِ نَعْتًا بِمَعْنَى الْمُرِّيِّ، وَإِشَارَةٌ إِلَى الْمُنَاسَبَةِ الْمُصَحِّحَةِ لِلنَّقْلِ بِقَوْلِهِ²²⁸³: "لَأَنَّهُ يَحْفَظُ مَا يَمْلِكُهُ وَيُرِيئُهُ" يَعْنِي: أَنَّ الْحِفْظَ وَالتَّرْبِيَةَ لَازِمٌ لِلْمَلِكِ عَادَةً، لَكِنَّ عِبَارَةَ الْكَشَافِ ظَاهِرَةٌ فِي أَنَّ مَعْنَى الرَّبِّ هُوَ الْمَالِكُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ نُقْلٌ مِنْ مَعْنَى آخَرَ.

²²⁷⁶ ب: يَعْنِي أَنَّ صَاحِبَ الْكَشَافِ لَمْ يَقُلْ هُوَ نَعْتٌ بَلْ قَالَ: الرَّبُّ، الْمَالِكُ إِلَّا أَنَّ قَوْلَهُ: "مِنْ رَبِّهِ يَرْبُّهُ فَهُوَ رَبٌّ" يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ جَعَلَهُ نَعْتًا وَصِفَةً مُشَبَّهَةً، فَائِدَةٌ.

²²⁷⁷ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 28.

²²⁷⁸ نفس المصدر، ج 1، ص 28.

²²⁷⁹ الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص 187.

²²⁸⁰ ج- وقوله/ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 28.

²²⁸¹ كما جاء في تفسير البغوي: "قوله: رب العالمين؛ فالرب يكون بمعنى المالك؛ كما يقال لملك الدار: رب الدار، ويقال: رب الشيء إذا ملكه، ويكون بمعنى التربية والإصلاح، يقال: رب فلان الضيعة يربها إذا أتمها وأصلحها فهو رب مثل طب، وبر. فالله تعالى مالك العالمين ومربيهم، ولا يقال للمخلوق هو الرب مُعَرَّفًا إِنَّمَا يُقَالُ رَبُّ كَذَا مِضَافًا، لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لِلتَّعْمِيمِ وَهُوَ لَا يَمْلِكُ الْكُلَّ." البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، ج 1، ص 73.

²²⁸² الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج 1، ص 10.

²²⁸³ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 28.

وعِبَارَةُ الْمُصَنِّفِ أَيْضاً²²⁸⁴ فِي شَرْحِ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى صَرِيحَةٌ فِي أَنَّ الرَّبَّ بِمَعْنَى الْمَالِكِ مِنْ غَيْرِ نَقْلِ

حَيْثُ قَالَ²²⁸⁵: وَقِيلَ: مَعْنَاهُ الْمَالِكُ مِنْ رَبِّهِ يَرْتَبُهُ فَهُوَ رَبٌّ: إِذَا مَلَكَهُ، وَذَكَرَ أَيْضاً بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ²²⁸⁶

أَنَّ الرَّبَّ يُطْلَقُ لُغَةً بِالِاشْتِرَاكِ اللَّفْظِيِّ عَلَى الْمَالِكِ وَالسَّيِّدِ وَالْمُرَبِّيِّ وَالْمُنْعِمِ وَالْمُصَلِّحِ وَالْمَعْبُودِ، وَالْكُلُّ هَاهُنَا مُعْتَبَرٌ. 2287.

[تَقْيِيدُ إِطْلَاقِ لَفْظِ الرَّبِّ فِي غَيْرِ اللَّهِ]

قَوْلُهُ²²⁸⁸: "وَلَا يُطْلَقُ عَلَى/[68و] غَيْرِهِ تَعَالَى إِلَّا مُقَيِّدًا كَقَوْلِهِ: اِرْجِعْ إِلَى رَبِّكَ"²²⁸⁹ أَيْ: لَا

يُسْتَعْمَلُ لَفْظُ الرَّبِّ اسْتِعْمَالًا شَائِعًا أَوْ فِي الْإِسْلَامِ مُنْفَرِدًا²²⁹⁰ فِي غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا مُقَيِّدًا أَيْ: بِالإِضَافَةِ

2284 ب- أيضاً

2285 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص28.

2286 القرطبي، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، ج1، ص262.

2287 جاء عن الطبري - في تأويل قوله: رَبٌّ - : "إنَّ الرَّبَّ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مُنْصَرَفٌ عَلَى مَعَانٍ: فَالسَّيِّدُ الْمُطَاعُ فِيهَا يَدْعَى رَبًّا". ثُمَّ قَالَ: "وَالْمَالِكُ لِلشَّيْءِ يَدْعَى رَبَّهُ. وَقَدْ يَنْصَرَفُ أَيْضًا مَعْنَى "الرَّبِّ" فِي وَجْهِهِ غَيْرِ ذَلِكَ، غَيْرَ أَنَّهُ تَعُودُ إِلَى بَعْضِ هَذِهِ الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ. فَرَبُّنَا جَلَّ ثَنَاؤُهُ: السَّيِّدُ الَّذِي لَا شَيْبَةَ لَهُ، وَلَا مِثْلَ فِي سُودَدِهِ، وَالْمُصَلِّحُ أَمْرٌ خَلَقَهُ بِمَا أَسْبَغَ عَلَيْهِمْ مِنْ نِعْمَةٍ، وَالْمَالِكُ الَّذِي لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ." وَقَالَ أَبُو مَنْظُورٍ: "وَالرَّبُّ يَطْلُقُ فِي اللُّغَةِ عَلَى الْمَالِكِ وَالسَّيِّدِ وَالْمُدَبِّرِ وَالْمُرَبِّيِّ وَالْمُنْعِمِ، وَبِالْإِلَامِ لَا يَطْلُقُ لِغَيْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، إِلَّا بِالإِضَافَةِ" كَمَا جَاءَ فِي رُوحِ الْمُعَانِي قَوْلُهُ: "وَيَطْلُقُ أَيْضًا عَلَى الْخَالِقِ، وَالسَّيِّدِ، وَالْمَلِكِ، وَالْمُنْعِمِ، وَالْمُصَلِّحِ، وَالْمَعْبُودِ، وَالصَّاحِبِ"؛ قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ فِي تَفْسِيرِهِ: "وَالرَّبُّ فِي اللُّغَةِ: الْمَعْبُودُ، وَالسَّيِّدُ الْمَالِكُ، وَالْقَائِمُ بِالأُمُورِ الْمُصَلِّحُ لِمَا يَفْسُدُ مِنْهَا، وَالْمَلِكُ، - تَأْتِي اللَّفْظَةُ لِهَذِهِ الْمَعَانِي " ثُمَّ ذَكَرَ شَوَاهِدَ شَرْعِيَّةً لِكُلِّ اسْتِعْمَالٍ وَقَالَ: "وَهَذِهِ الاسْتِعْمَالَاتُ قَدْ تَتَدَاخَلُ، فَالرَّبُّ عَلَى الْإِطْلَاقِ الَّذِي هُوَ رَبُّ الأَرْبَابِ عَلَى كُلِّ جِهَةٍ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى." الأَلُوسِيُّ، رُوحُ الْمُعَانِي فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ وَالسَّيِّدِ الْمَالِكِ، ج1، ص80؛ الطَّبْرِيُّ، جَامِعُ الْبَيَانِ عَنِ التَّوِيلِ آيِ الْقُرْآنِ، ج1، ص141؛ ابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانُ الْعَرَبِ، ج1، ص399. ابْنُ عَطِيَّةٍ، الْمَحْرَرُ الْوَجِيزُ فِي تَفْسِيرِ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ، ج1، ص67.

2288 ج- قوله/ نفس المصدر، ج1، ص28.

2289 جاء في كتاب المصباح المنير: "الرَّبُّ يُطْلَقُ عَلَى اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مُعَرَّفًا بِالأَلْفِ وَالأَلَمِ وَمُضَافًا وَيُطْلَقُ عَلَى مَالِكِ الشَّيْءِ الَّذِي لَا يَعْقَلُ مُضَافًا إِلَيْهِ فَيُقَالُ رَبُّ الدَّيْنِ وَرَبُّ المَالِ وَمِنْهُ «قَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فِي ضَالَّةِ الإِبِلِ حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا» وَقَدْ اسْتَعْمَلَ بِمَعْنَى السَّيِّدِ مُضَافًا إِلَى الْعَاقِلِ أَيْضًا وَمِنْهُ قَوْلُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - «حَتَّى تَلِدَ الأُمَّةُ رَبَّتَهَا وَفِي رِوَايَةٍ رَبُّهَا وَفِي التَّنْزِيلِ حِكَايَةُ عَنْ يُونُسَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - ﴿أَمَّا أَحَدُكُمَا فَيَسْتَمِئِ رَبَّهُ هَٰذَا حَرًّا﴾ [يوسف: 41] قَالُوا وَلَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ بِالأَلْفِ وَالأَلَمِ لِلْمَخْلُوقِ بِمَعْنَى الْمَالِكِ لِأَنَّ الأَلَمَ لِلْعُمُومِ وَالْمَخْلُوقَ لَا يَمْلِكُ جَمِيعَ الْمَخْلُوقَاتِ وَرَبُّهَا جَاءَ بِالأَلَمِ عَوَضًا عَنْ الإِضَافَةِ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى السَّيِّدِ. قَالَ الْحَارِثُ:

فَهُوَ الرَّبُّ وَالشَّهِيدُ عَلَى يَوْمِ الْحَيَازِينِ وَالبَلَاءِ بِلَاءِ

وَبَعْضُهُمْ يَمْتَنِعُ أَنْ يُقَالَ هَذَا رَبُّ العَبْدِ وَأَنَّ العَبْدَ هَذَا رَبِّي وَقَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «حَتَّى تَلِدَ الأُمَّةُ رَبُّهَا» حِجَّةٌ عَلَيْهِ

وجاء عن الفيروزآبادي: "وأصل الربِّ، التَّربِيَّةُ: وهى إنشَاءُ شَيْءٍ حَالًا فَحَالًا إِلَى حَدِّ التَّمَامِ، يُقَالُ: رَبُّهُ وَرَبَّاهُ وَرَبَّبَهُ، فَالرَّبُّ مُصَدَّرٌ مُسْتَعَارٌ لِلْفَاعِلِ. وَلَا يُقَالُ الرَّبُّ مُطْلَقًا إِلَّا لِلَّهِ تَعَالَى الْمُتَكَفِّلِ بِمُصَلِّحَةِ الْمَوْجُودَاتِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿بَلَدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبُّ غَفُورٌ﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ

كرب الدار، ومنه قوله تعالى حكايةً عن يوسف عليه السلام: ﴿ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ [يوسف: 50/12].

وأما قول الحارث بن حلزة²²⁹¹ في مدح مُنذر بن ماء السماء²²⁹²

وهو الرَّبُّ والشَّهيدُ على يَوْمِ الحِيارينِ والبلاءِ بلاءً²²⁹³.

فنادراً وفي الجاهلية، وإما قلنا: مفرداً؛ لأنه²²⁹⁴ يُستعملُ في غيره تعالى جمعاً²²⁹⁵ سواءً قُيِّدَ بالإضافةِ و²²⁹⁶أطلق.

قال²²⁹⁷ فُدس سرُّه: "وأما لفظُ الأربابِ فحيثُ لم يُطلق على الله وحده جازَ تقييدهُ بالإضافةِ؛

وإطلاقه كما يُقال: ربُّ الأرباب، وقال تعالى: ﴿أَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ﴾ [يوسف: 39/12]، "أقول: المُفَيِّدُ

تَتَّخِذُوا الملائكةَ والنبيينَ أَرْبَاباً أَي آلهة، وتزعمون أنها الباري تعالى مسبب الأسباب والمتولي لمصالح العباد. وبالإضافة يقال لله تعالى ولغيره: نحو رب العالمين، ورب الدار وقوله: ﴿إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ﴾ قيل: إنه عنى به الله تعالى، وقيل: عنى به الملك الذي رثاه، والأول أليق بقوله ويجمع على أرباب، وكان من حقه ألا يُجمع إذ كان إطلاقه لا يتناول إلا الله تعالى، لكن أتى بلفظ الجمع في قوله: ﴿أَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ﴾ على حسب اعتقادهم، لا على ما عليه ذات الشيء في نفسه، والرَّبَّابُ سُمِّيَ بذلك لأنه يَرُبُّ النبات. وبهذا النظر سُمِّيَ المطر دَرًّا وخالفهم ابن عاشور بقوله: "وَجَعُّهُ عَلَىٰ أَرْبَابٍ أَذَلُّ دَلِيلٍ عَلَىٰ إِطْلَاقِهِ عَلَىٰ مُتَعَدِّدٍ فَكَيْفَ تَصِحُّ دَعْوَى تَخْصِيصِ إِطْلَاقِهِ عِنْدَهُمْ بِاللَّهِ تَعَالَى؟" واستدل ابن عاشور: أن لفظ (الرب) يطلق على غيره تعالى بغير إضافة، بقوله تعالى: ﴿أَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ﴾ فَهَذَا إِطْلَاقٌ لِلرَّبِّ مُضَافًا وَغَيْرَ مُضَافٍ عَلَىٰ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى". ويرى الباحث: رجحان ما ذهب إليه معظم العلماء، من أن لفظ (رب) يطلق على غير الله مقيداً بالإضافة. بدلالة قول النبي صلى الله عليه وسلم ((لا يقل أحدكم: اطعم ربك، اسق ربك، وضئ ربك، ولا يقل: أحدم ربك، وليقل: سيدي ومولاي))، والله اعلم. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، (الناشر: المكتبة العلمية - بيروت) ج 1، ص 214؛ الفيروزآبادي، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، ج 3، ص 29؛ ابن عاشور، التحرير والتنوير "تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، ج 1، ص 167.

ج: مفرداً.²²⁹⁰

²²⁹¹ هو الحارث بن حلزة، شاعر جاهلي من أصحاب المعلقات، المتوفى (580م)، ينظر: الأصبهاني، الأغاني، ج 11، ص 29، الأندلسي، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري، سبط اللاتي في شرح أمالي القاضي، (الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان) ج 1، ص 638.

²²⁹² هو المنذر بن القيس بن النعمان، يلقب بماء السماء، ثالث المنذرين الذين امتلكوا الحيرة والمناطق المحيطة بها في فترة ما قبل الإسلام في العراق. قتل في غزوة يوم حليلة بينه وبين ملك الغساسنة الحارث بن جبلة سنة 554. ينظر: المرزباني، معجم الشعراء، ج 1، ص 366.

²²⁹³ الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (الناشر: دار المعارف، ط 5) ج 1، ص 475.

ج - لأنه.²²⁹⁴

ج: جميعاً.²²⁹⁵

ب: أو.²²⁹⁶

²²⁹⁷ الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص 187.

بالإضافة في رَبِّ الأربابِ هو الرَّبُّ، وليس بِجَمْعٍ، والجمعُ . أعني الأربابَ . ليس بِمَقِيدٍ . بالإضافة، إلا أن يُرَادَ بالتَّقْيِيدِ بالإضافة أن يكونَ واقعاً في التَّركيبِ التَّقْيِيدِيّ الإِضَافِيّ فتأمل. ثُمَّ إِنَّ معنى قوله²²⁹⁸: "إلا مُقَيِّداً": أنه يجوزُ استعماله في غيره تعالى حال كونه مُضافاً في الجملة، لا أنه في جميع صورِ الإضافة يَصِحُّ استعماله في غيره تعالى؛ إذ لا يَصِحُّ إطلاقُ ربِّ العالمين وربِّ الخلق أجمعين على غيره تعالى.

وقد يُقال: يُنابي جوازَ إطلاقِ الربِّ على غيره تعالى مُقَيِّداً بالإضافة ما رواه البخاريُّ ومُسلمٌ عن أبي هريرة مرفوعاً أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال²²⁹⁹: ((لا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: أَطْعِمَ رَبَّنَا 2300، اسْقِ رَبَّنَا، وَصِيَّ 2301 رَبَّنَا، ولا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: رَبِّي، وَلْيَقُلْ: سَيِّدِي ومولاي))، ولا يَلْزَمُ من جوازِهِ في شريعةِ يُوْسُفَ عليه السَّلَامُ على ما حكاها اللهُ عنه: ﴿إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ﴾ [يوسف:23/12] ﴿رَجِعْ إِلَى رَبِّكَ﴾ [يوسف: 50/12] جوازُهُ في شريعتنا؛ لأنَّ قِصَّ الشَّرَائِعِ السَّابِقَةِ بلا إنكارٍ إنما يكونُ شريعةً لنا إذا لم يَثْمِ دليلٌ على بُطلانِهِ في شريعتنا، وكفائِكَ دليلاً عليه هذا الحديثُ المرفوع، ويُجاب: بأنَّ النَّهْيَ في الحديثِ للتَّنْزِيهِ لا التَّحْرِيمِ، وقيل: الأَسْلَمُ أن يُتَمَسَّكَ بظاهرِ الحديثِ، ويُجْتَنَبُ عن إطلاقِ الربِّ على غيره تعالى.

المَطْلَبُ الثَّانِي: تحقِيقُ لفظِ العالَمِ

قوله²³⁰²: "والعالم" ²³⁰³ يَفْتَحُ اللَّامَ "اسمٌ" لا صِفَةً "لِما يُعَلِّمُ به" أي: وَضَعُ لِمَا يكونُ وسيلةً إلى العِلْمِ بالشَّيْءِ، فهو مُشْتَقٌّ من العِلْمِ بمعنى الإدراكِ، لا من العِلْمِ بفتحِ اللَّامِ بمعنى العلامةِ، والمقصودُ أنه

²²⁹⁸ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص28.

²²⁹⁹ صحيح البخاري، باب كراهية التطاول على الرقيق، وقوله: عبدي أو أمي 2552؛ صحيح مسلم، باب حكم إطلاق لفظة العبد، والأمة، والمولى، والسيد 2249.

²³⁰⁰ ب ج + و.

²³⁰¹ ب ج: وأرض.

²³⁰² ج- قوله/ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص28.

²³⁰³ جاء عن ابن عطية أن العالمين: جمع عالم، بفتح اللام، والعالم اسم لما يُعلم به، وغلب فيما يُعلم به الخالق، وهو مأخوذ من العلم والعلامة. "قال الأزهري: هو اسم بني على مثال فاعل كخاتم وطابق ودافق." وقال العجاج: "وهو في الأصل اسم لما يعلم به، كالخاتم لما يختم به، فالعالم آلة للدلالة على موجد، ولهذا أحلنا عليه في معرفة وحدانيته، فقال: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ... إلى أن

اسمٌ لهذا المفهوم الكُلِّيِّ المُشْتَرَكِ بَيْنَ مَجْمُوعِ المَوْجُودَاتِ وَبَيْنَ أَجْزَائِهِ مِنَ الأَجْنَاسِ، والأَنْوَاعِ والأَشْخَاصِ؛ لأنَّ هذا المَفْهُومَ الكُلِّيَّ كما يَصْدُقُ على المَجْمُوعِ وعلى/ [69ظ] كُلِّ جِنْسٍ وَنوعٍ يَصْدُقُ على كُلِّ شَخْصٍ، فَيَصِحُّ إِطْلَاقُهُ على الأَشْخَاصِ نَظراً إلى المَعْنَى.

وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ²³⁰⁴: "كَالْحَاتِمِ وَالْقَالِبِ" أَي: كَمَا أَنَّ الحَاتِمَ والقَالِبَ مَعَ اشتِقَاقِهِمَا مِنَ الحُتْمِ والقَلْبِ اسْمَانِ لما يُحْتَمُّ بِهِ وَيُقَلَّبُ بِهِ الشَّيْءُ مِنَ شَكْلِهِ الأَصْلِيِّ إلى شَكْلِهِ²³⁰⁵، وَليسا بِصِفَتَيْنِ كَسائِرِ أَسْمَاءِ الآلَةِ كَذَلِكَ العَالَمِ مَعَ اشتِقَاقِهِ مِنَ العِلْمِ اسْمٌ لما يُعْلَمُ بِهِ الشَّيْءُ.

ووجهُ التَّأْيِيدِ²³⁰⁶ أَنَّ كُلاًَّ مِنَ الحَاتِمِ والقَالِبِ يُطْلَقُ على الشَّخْصِ فَتَشْبِيهِه²³⁰⁷ بِمَا يُفِيدُ صِحَّةَ إِطْلَاقِهِ أَيْضاً على الشَّخْصِ²³⁰⁸، إِلا أَنَّهُ لَمْ يَقَعِ، وَعَدَمُ الوُقُوعِ لا يُنَافِي الصِّحَّةَ، لَكِنَّ هذا مُقْتَضِي النَّظَرِ الجَلِيلِ، وَأَمَّا النَّظَرُ الحُكْمِيُّ فَيَقْتَضِي أَنَّ الشَّخْصَ²³⁰⁹ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ شَخْصٌ لا يَعْلَمُ بِهِ الصَّانِعُ، وَسُحْفُهُ فَاصِبٌ صَبِراً جَمِيراً.

وقَوْلُهُ²³¹⁰: "غَلِبَ فِيمَا يَعْلَمُ بِهِ الصَّانِعُ... مِنَ الجِوَاهِرِ والأَعْرَاضِ"²³¹¹ خَبَرٌ بَعْدَ خَبَرٍ، أَي: غَلِبَ بَعْدَ مَا كَانَ فِي أَصْلِهِ عَامّاً يَصِحُّ²³¹² إِطْلَاقُهُ على كُلِّ ما يَعْلَمُ بِهِ الشَّيْءُ صَانِعاً كَانَ أَوْ غَيْرَهُ فِيمَا يَعْلَمُ بِهِ الصَّانِعُ خَاصَّةً، فلا يُطْلَقُ العَالَمِ على ما يَعْلَمُ بِهِ غَيْرُ الصَّانِعِ كَالدَّوَالِ الأَرْبَعِ مَثَلاً. وإِطْلَاقُ الصَّانِعِ

قال: وقال شيخنا: سمي الخلق عالماً، لأنه علامة على الصانع، وتغليبا لذوي العلم، وعلى كل مشتق من العلم لا العلامة" ينظر، ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج1، ص67؛ الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج33، ص133؛ الفيروزآبادي، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، ج4، ص95.

²³⁰⁴ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص28.

²³⁰⁵ ج: شكل/ ج+ آخر.

²³⁰⁶ ج: التأيد.

²³⁰⁷ ب: فالتشبيه.

²³⁰⁸ ج- فتشبيهه بما يفيد صحة إطلاقه أيضاً على الشخص.

²³⁰⁹ ج- أن الشخص.

²³¹⁰ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص28.

²³¹¹ ب- من الجواهر والأعراض.

²³¹² ب: يصلح

عليه تعالى وردَ في كلامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على ما أخرجَهُ الحَاكِمُ في المُستَدْرَكِ عن خُذِيْفَةَ أَنَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ²³¹³: ((إِنَّ اللهَ صَانِعُ كُلِّ شَيْءٍ²³¹⁴ صَانِعٌ وَصَنَعْتَهُ))، وأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ²³¹⁵ أيضاً حديثاً آخر²³¹⁶: ((اتَّقُوا اللهَ؛ فَإِنَّ اللهَ فَاتِحٌ لَكُمْ وَصَانِعٌ)). والمُرَادُ بما يَعْلَمُ به الصَّانِعُ ما يُسْتَدَلُّ به على وجودِ الصَّانِعِ وَصِفَاتِهِ العُلَى، فالصِّفَاتُ غَيْرٌ دَاخِلَةٌ فِيهِ؛ لِأَنَّهَا لَا يَعْلَمُ بِهَا الصَّانِعُ، بل هي كالصَّانِعِ يُعْلَمُ مِنَ المَصْنُوعِ. ثُمَّ إِنَّ وَجْهَ الدَّلَالَةِ على وجودِ الصَّانِعِ وَصِفَاتِهِ كما سيجيءُ هو الإمكانُ أو الحدوثُ²³¹⁷، وكُلُّهُمَا مِنَ الأُمُورِ العَامَّةِ الشَّامِلَةِ لِجَمِيعِ المَصْنُوعَاتِ، لا اختصاصٍ بشيءٍ²³¹⁸ منهما

²³¹³ "حديث صحيح" النيسابوري، المستدرک علی الصحیحین، ج1، ص85، الرقم 85.

²³¹⁴ ب ج - شيء.

²³¹⁵ الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم، المعجم الكبير، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، (دار النشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط2، 1994 م) ج4، ص65، رقم، 3648.

²³¹⁶ ب: آخره.

²³¹⁷ قال الرازي: "في إثبات العلم بالصانع، وقبل الخوض في المقصود، لا بد من تقديم مقدمات، المقدمة الأولى: في الفرق بين الإمكان والحدوث: الإمكان عبارة عن كون الشيء في نفسه، بحيث لا يتمتع وجوده ولا عدمه، امتناعاً واجباً ذاتياً. والحدوث: عبارة عن كون الوجود مسبوفاً بالعدم والفرق بين هذين الأمرين ظاهر. المقدمة الثانية: زعم كثير من مشايخ علم الأصول أن علة الحاجة إلى المؤثر، هي الحدوث. ومنهم من زعم: أن علة الحاجة هي مجموع الإمكان والحدوث. فيكون الحدوث على هذا القول شرط العلة. ومنهم من زعم: أن الحاجة هي الإمكان بشرط الحدوث. فيكون الحدوث على هذا القول شرط العلة. وعندنا: أن الحدوث غير معتبر في تحقق الحاجة. لا بأن يكون تمام العلة، ولا بأن يكون شرط العلة، ولا بأن يكون شرط العلة. والدليل عليه: أن الحدوث عبارة عن كون الشيء مسبوفاً بالعدم. ومسبوقية الوجود بالعدم صفة للوجود، الذي هو متأخر عن تأثير القادر فيه. والذي هو متأخر عن احتياجه إلى القادر، الذي هو متأخر عن علة تلك الحاجة، وعن جزء تلك العلة، وعن شرط تلك العلة. فلو جعلنا الحدوث علة للحاجة، أو جزءاً من هذه العلة، أو شرطاً لهذه العلة، لزم تأخر الشيء عن نفسه بمراتب. وهو محال. المقدمة الثالثة: زعم الجمهور من الفلاسفة والمعتزلة: أن تأثير المؤثر إنما يكون في وجود الأثر لا في ماهيته. وهذا القول عندنا باطل. لأن الوجود له ماهية. فلو امتنع أن يكون للقادر تأثير في الماهية، لامتنع أن يكون له تأثير في الوجود. فإن قيل: تأثير القادر في كون الماهية موصوفة بالوجود. قلنا: موصوفية الماهية بالوجود يمتنع أن يكون أمراً ثابتاً. وجاء في شرح المقاصد للفتنازاني: "قال: المبحث السادس: العقل يحكم الاحتياج بمجرد ملاحظة كون الذات غير مقتضية للوجود و العدم، فيكون المحوج هو الإمكان. الحدوث مستقلاً أو شرطاً أو شرطاً كيف. والحدوث صفة للوجود المتأخر عن التأثير المتأخر عن الاحتياج؟ وكثير من المتكلمين عكسوا الدعوى، و الدليل و الابطال. فقالوا: العقل يحكم بالاحتياج بمجرد ملاحظة أن الشيء لم يكن فكان، فيكون المحوج هو الحدوث لا الإمكان، كيف و هو كيفية نسبة الماهية إلى الوجود المتأخر عن الاحتياج. الجواب: بأننا لا نعي أن الإمكان يتحقق فيوجب احتياجاً، بل إن العقل يلاحظ الإمكان فيحكم بالاحتياج، كما يقال علة الاحتياج إلى الخير هو التحيز، جواهم بعينه، و الاعتراض بأنه لا احتياج حال البقاء، لأن التأثير حال البقاء في الوجود، تحصيل الحاصل. " ثم قال: "إلا أن ذلك عند الفلاسفة و بعض المتكلمين لإمكانه، و عند قدماء المتكلمين لحدوثه، و قيل لإمكانه مع الحدوث، و قيل بشرط الحدوث" الرازي، فخر الدين الرازي، الأربعين في أصول الدين، تحقيق: الدكتور احمد حجازي السقا (مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة) ج1، ص101؛ الفتنازاني، شرح المقاصد، ج1، ص286.

²³¹⁸ ب ج: لشيء.

بِشَخْصٍ دُونَ شَخْصٍ؛ فَالشَّخْصُ مِنْ حَيْثُ هُوَ شَخْصٌ وَمَشْتَمِلٌ²³¹⁹ عَلَى الْمُشَخَّصَاتِ لَا مُدْخَلَ لَهُ فِي الاسْتِدْلَالِ الْمَذْكُورِ؛ فَإِنَّا نَسْتَدِلُّ بِإِمْكَانِ الْمُمَكَّنِ بِمَا هُوَ مُمَكَّنٌ عَلَى وَجُودِ الْوَاجِبِ، لَا بِإِمْكَانِ زَيْدٍ بِخُصُوصِهِ، فَلَا يَصْدُقُ مَفْهُومٌ مَا يَعْلَمُ بِهِ الصَّانِعُ عَلَى الْأَشْخَاصِ مِنْ حَيْثُ هِيَ أَشْخَاصٌ، وَإِنْ صَدَقَ عَلَيْهَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا مُمَكِّنَاتٌ، وَبِهَذَا الْاِعْتِبَارِ هِيَ كَلِّيَّاتٌ أَجْنَاسٌ وَأَنْوَاعٌ، وَهَذَا هُوَ السَّرُّ فِي عَدَمِ انْتِطَاقِ لَفْظِ الْعَالَمِ عَلَى الْأَفْرَادِ فَهُوَ: اسْمٌ لِلْقَدْرِ الْمَشْتَرِكِ بَيْنِ أَجْنَاسٍ مَا يُعْلَمُ بِهِ الصَّانِعُ وَبَيْنَ [69و] مَجْمُوعِهَا، فَكَمَا يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ جِنْسٍ فَيُقَالُ: عَالَمٌ الْأَفْلَاكِ وَعَالَمٌ الْعِنَاصِرِ وَعَالَمٌ النَّبَاتِ وَعَالَمُ الْحَيَوَانِ، فَكَذَلِكَ يُطْلَقُ عَلَى الْمَجْمُوعِ فَيُقَالُ: الْعَالَمُ بِجَمِيعِ أَجْزَائِهِ مُحَدَّثٌ.

فَقَوْلُهُ²³²⁰: "هُوَ" أَي: مَا يُعْلَمُ بِهِ الصَّانِعُ وَيُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَيْهِ "كُلُّ" مَا سِوَاهُ مِنَ الْجَوَاهِرِ وَالْأَعْرَاضِ "عَامٌّ خُصَّ مِنْهُ الْبَعْضُ وَهُوَ الْأَشْخَاصُ بِقَرِينَةِ حَمَلِهِ عَلَى مَا يُعْلَمُ بِهِ الصَّانِعُ، فَكُلُّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِهِ²³²¹ الْجَوْهَرِ وَالْعَرَضِ، وَإِنْ صَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ سِوَاهُ، إِلَّا أَنَّهُ لَعَدَمِ كَوْنِهِ بِخُصُوصِهِ مِمَّا يُعْلَمُ بِهِ الصَّانِعُ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ عَالَمٌ؛ وَهَذَا احْتِيَاجٌ فِي إِطْلَاقِهِ²³²² عَلَى كُلِّ فَرْدٍ مِنْ فُرَادِ الْإِنْسَانِ إِلَى الْعِلَاقَةِ الْمَجَازِيَّةِ عَلَى مَا سَيَجِيءُ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ.

وَأَمَّا حَمَلُهُ عَلَى الْكُلِّ الْمَجْمُوعِيِّ فَمَعَ أَنَّهُ يَأْبَاهُ جَمْعُهُ؛ إِذْ لَا تَعُدُّدٌ فِي الْمَجْمُوعِ يَسْتَلْزِمُ خُرُوجَ الْأَجْنَاسِ وَالْأَنْوَاعِ مَعَ أَنَّهَا يَعْلَمُ بِهَا الصَّانِعُ وَيُطْلَقُ عَلَيْهَا²³²³ الْعَالَمُ كَمَا عَرَفْتُمْ. وَقَدْ يُقَالُ: الْكُلُّ مَجْمُوعِيٌّ وَإِنَّ الْعَالَمَ هُوَ مَجْمُوعُ الْجَوْهَرِ وَالْأَعْرَاضِ الْمَحْسُوسَةِ بِأَنَّ يُخَصَّ الْجَوْهَرُ وَالْأَعْرَاضُ بِالْمَحْسُوسَةِ²³²⁴ مِنْهَا؛ إِذْ هِيَ الَّتِي يُعْلَمُ بِهَا الصَّانِعُ، وَإِطْلَاقُهُ عَلَى الْأَجْنَاسِ وَالْأَنْوَاعِ مِثْلُ عَالَمِ الْحَيَوَانِ وَعَالَمِ الْإِنْسِ وَعَالَمِ الْجَنِّ مَجَازٌ، وَإِنْ جَمَعَهُ

²³¹⁹ ب: مشتمل.

²³²⁰ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص28.

²³²¹ ب ج: أفراد.

²³²² ج: إطلاق.

²³²³ ج: عليه.

²³²⁴ ج- بأن يخص الجوهر والأعراض بالمحسوسة.

باعتبار أنَّ الله²³²⁵ عوالم غير هذا العالم المحسوس كعالم الصدفات وعالم المثال وعالم الغيب وعالم المعاني.

أقول: إذا اعتُبر في مفهوم العالم كونه ممَّا يُعَلَّم به الصَّانِع حتى حُصَّ لأجله الجواهر والأعراض المحسوسة

فَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ لِلَّهِ عَوَالِمٌ غَيْرُ هَذَا²³²⁶ المحسوس حتى يَكُونَ جَمْعُهُ باعْتِبَارِهَا؟

ثُمَّ إِنَّهُ نَقَلَ²³²⁷ عَنِ الْمُصَنِّفِ فِي الْحَاشِيَةِ أَنَّ "قَوْلَنَا: مِنَ الْجَوَاهِرِ وَالْأَعْرَاضِ أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِ

صَاحِبِ الْكَشَافِ مِنَ الْأَجْسَامِ وَالْأَعْرَاضِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَنَاوَلُ الْجَوْهَرَ الْفَرْدَ²³²⁸ وَلَا الْمَرْكَبَ²³²⁹ مِنْ

جَوْهَرَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ عَرَضًا وَهِيَ ظَاهِرٌ، وَلَا جَسَامًا²³³⁰ عِنْدَ صَاحِبِ الْكَشَافِ؛ لِأَنَّ الْجِسْمَ

عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ هُوَ الطَّوِيلُ الْعَرِيضُ الْعَمِيقُ" انْتَهَى.

وَكَذَا لَا يَتَنَاوَلُ الْمُجَرَّدَاتِ²³³¹ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِثَبُوتِهَا²³³²، إِلَّا أَنَّ الَّذِي يُسْتَدَلُّ بِإِمْكَانِهِ²³³³ عَلَى

وَجُودِ الصَّانِعِ هِيَ الْأَجْسَامُ²³³⁴ وَالْأَعْرَاضُ؛ لِأَنَّهَا مُحْسُوسَةٌ وَمَعْلُومَةٌ الْأَحْوَالِ، وَمَا سِوَاهَا لَوْ سُلِّمَ وَجُودُهُ

فَلَيْسَ بِمَحْسُوسٍ وَلَا ظَاهِرٍ فَلَا تَيْسَّرُ²³³⁵ الْأَسْتِدْلَالُ بِهِ²³³⁶.

2325 ب ج: لله.

2326 ب ج+ العالم.

2327 آبادي، حاشية العلوي على تفسير البيضاوي، ج1، ص24.

2328 متحيز لا يقبل القسمة. السيوطي، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، ص72.

2329 الجواهر المركب من جواهر فردة. التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص746.

2330 ج: جسمًا.

2331 المجردات: كما تدعيه الفلاسفة من ارتسام صور الكائنات في العقل الفعال. تفتازاني، شرح المقاصد، ج1، ص348.

2332 جاء عن الذهبي في كتابه قائلًا: " وَقِيلَ بَلْ ذَلِكَ مُمَكَّنٌ فِي الْمُمْكِنِ وَالْوَاجِبِ وَهَذَا قَوْلُ بَعْضِ الْفَلَسَفَةِ مَا عَلِمْتَ قَالَهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ

الْمَلِكِ وَمَثَبُو ذَلِكَ يَسْمُونَهَا الْمَجْرَدَاتِ وَالْمَفَارِقَاتِ "الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، المنتقى من

منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال، المحقق: محب الدين الخطيب، ص105.

2333 ب ج: بإمكانها.

2334 الجسم عند المعتزلة هو: الطويل، العريض، العميق. وعند أهل السنة: هو الجسد والبدن الخارجي. أبو الحسن الأشعري، مقالات

الإسلاميين واختلاف المصلين، عني بتصحيحه: هلموت ريتز، (الناشر: دار فرانز شتايز، بمدينة فيسبادن ألمانيا، ط3، 1400 هـ -

1980 م) ص59؛ الخميس، محمد بن عبد الرحمن، شرح الرسالة التدمرية، (دار أطلس الخضراء ط5 1425هـ/2004م) ص202.

2335 يتيسر.

2336 ب+ أقول قد عرفت إنما يعلم به الصانع لا يصدق عليها.

وقوله²³³⁷: "فإثما" تعليلٌ لكونِ الجواهرِ والأعراضِ ما يُعلَمُ به الصَّانِعُ، واللَّامُ في قوله²³³⁸:

"الإمكانها وافتقارها إلى مؤثِّرٍ واجبٍ لذاته" يتعلَّقُ بما بعده من خبر (أنَّ)، أعني/[70ظ] قوله²³³⁹: "تدلُّ

على وجوده" أي: وجودِ الصَّانِعِ. فحاصلُ الكلامِ أنَّ كَوْنَ الجواهرِ والأعراضِ ما²³⁴⁰ يُعلَمُ به الصَّانِعُ إمَّا

هو لدلالاتها على وجودِ الصَّانِعِ من حيثُ إمَّا أمورٌ ممكنةٌ يتساوى طرفا وجودها وعدمها بالنظرِ إلى ذاتها

ككفَّتي الميزان، وذلك التَّساوي يُوجبُ الافتقارَ إلى مؤثِّرٍ يُرَجِّحُ وجوده على عدمه؛ لامتناعِ تَرَجُّحِ أحدِ

المُتساويين على الآخرِ من غيرِ مُرَجِّحِ.

[علَّةُ الافتقارِ إلى المؤثِّرِ هو الإمكان]

قال المصنِّفُ²³⁴¹ في الطَّوَالِعِ: "إنَّ الإمكانَ مُحَوِّجٌ للممكنِ إلى السَّبَبِ المؤثِّرِ؛ لأنَّ المُمكنَ

لَمَّا استوى طرفا وجوده وعدمه امتنع وجوده إلَّا لمُرَجِّحِ، والعِلْمُ به بديهيٌّ"، وذلك المُرَجِّحُ يجبُ أن

يكونَ واجباً لذاته، وإلَّا لكان مُمكناً فيحتاجُ إلى مُرَجِّحٍ آخر²³⁴²، فأمَّا أن يتسلسلَ أو يدور²³⁴³

فالمجموعُ المشتَمِلُ على التَّسلسلِ والدَّورِ مُمكنٌ أيضاً فيحتاجُ إلى مؤثِّرٍ واجبٍ، وهذا الدَّلِيلُ كما ترى مبنيٌّ

²³³⁷ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص28.

²³³⁸ نفس المصدر، ج1، ص28.

²³³⁹ نفس المصدر، ج1، ص28.

²³⁴⁰ ب ج: مما.

²³⁴¹ البيضاوي، طوابع الأنوار من مطالع الأنظار، ج1، ص89.

²³⁴² ب- آخر.

²³⁴³ الدور: هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه، وفيه: دور مصرح، ودور مضمَر. قال الفقهاء: توقف كل شئيين على الآخر، كالدجاجة

من البيضة، والبيضة من الدجاجة. الجرجاني، كتاب التعريفات، ص105؛ ابن فقيه فُصَّة، عبد الباقي بن عبد الباقي بن عبد القادر البعلي

الأزهري الدمشقيّ، تقى الدين، العين والأثر في عقائد أهل الأثر، المحقق: عصام رواس قلعجي، (الناشر: دار المأمون للتراث، ط1،

ص51. ٤٠٧هـ).

على أَنَّ عِلَّةَ الافتقارِ إلى المؤثِّرِ هو الإمكانُ كما ذهبَ إليه²³⁴⁴ الحكماءُ²³⁴⁵، واختاره المصنِّفُ وسائرُ المحقِّقين.

[عِلَّةُ الافتقارِ إلى المؤثِّرِ هي الحدوثُ]

وإن كان مذهبُ المتكلمين²³⁴⁶ أَنَّ عِلَّةَ الافتقارِ الحدوثُ²³⁴⁷؛ لأنَّ ملاحظةَ الحدوثِ لا يُدلُّ على ثبوتِ قديمٍ، فجازَ²³⁴⁸ أن يكونَ ذلكَ القديمُ مُمكنًا، فلا يدلُّ على ثبوتِ الواجبِ، وأيضاً لا حاجةَ في مسألِكِ الإمكانِ إلى الاستعانةِ ببطلانِ الدَّورِ والتسلسلِ كما أشرنا إليه، وهو أحدُ مسألِكِي إثباتِ الواجبِ على ما تفرَّرَ في موضعهِ فمن قَدَّرَ في كلامِ المصنِّفِ مُقدِّمةً أُخرى حيثُ قال²³⁴⁹ في توجيهه؛ فإنَّها لكونها مُمكنةٌ مُفتقِرةٌ إلى مؤثِّرٍ واجبٍ لذاته تدلُّ على وجوده²³⁵⁰ الصَّانعِ وفقاً²³⁵¹ للدَّورِ والتسلسلِ، فجعلَ الدليلُ موقوفاً على إبطالِ الدَّورِ والتسلسلِ، فقد ضيَّعَ ما قصدَه المصنِّفُ من أنَّ دليلَ إثباتِ الواجبِ لا يتوقَّفُ على ذلكَ وإنَّ تجرُّدَ²³⁵² ملاحظةِ الإمكانِ يُفيدُه، وإلى هذا ذهبَ²³⁵³ المُحقِّقون.

²³⁴⁴ ابن تيمية، أحمد عبد الحليم، كتاب الصَّفدية، تحقيق محمد رشاد سالم، (النشر 1406هـ) ج2، ص188، الرازي، الإمام فخر الدين محمد بن عمر، المطالب العالمة من العالم الالهي، ضبطه وخرج آياته محمد عبد السلام شاهين، (منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان) ج1، ص50.

²³⁴⁵ أي الفلاسفة.

²³⁴⁶ أي المعتزلة.

²³⁴⁷ ابن تيمية، كتاب الصَّفدية، ج2، ص181.

²³⁴⁸ ج: مجاز.

²³⁴⁹ ب: مولانا حسين رحمه الله، فائدة.

²³⁵⁰ ب ج: وجود.

²³⁵¹ ج: دفعاً.

²³⁵² ج: مجرد.

²³⁵³ الجوري، حسن بن السيد عبد القادر، حاشية الجوري، على شرح العقائد، للعلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، ويليهِ حاشية الجوري، على حاشية الخيالي، العلامة أحمد بن موسى الخيالي الرومي الحنفي، على شرح العقائد للتفتازاني (دار الكتب العلمية، اسسها محمد علي بيضون 1971م، بيروت لبنان) ص51؛ الإيجي، شرح المواقف للجرجاني مع حاشيتي السيلكوتي والفناري، ج8، ص7؛ الخفاجي، حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي، ج1، ص141.

[جمع لفظِ العالم]

قوله²³⁵⁴: "وإنما"²³⁵⁵ جمع لفظِ العالم مع أن الإفراد كان أصلاً وأخفَّ يشمل²³⁵⁶ ما تحته من الأجناسِ المختلفةِ ظاهرُهُ أن المرادَ شمولُهُ للأجناسِ أنفُسِها، لا شمولُهُ لأفرادِها بناءً على أن العالم لا يُطلقُ على الأفرادِ، فيكونُ المعنى لو لم يُجمع. وقيل²³⁵⁷: "رب العالم لتبادرَ منه بشهادة العُرف هذا العالمُ المُشاهدُ، فجمع ليشمل جميع ما تحت مفهوم العالم من الأجناسِ المختلفةِ". وإلى هذا المعنى حمل بعضُ شُراح الكشّاف²³⁵⁸/[70] قوله²³⁵⁹: "ليشمَل كلَّ جنس". وردَّ عليه²³⁶⁰ فُدسَ سيرُهُ: "بأنَّ المقامَ يقتضي ملاحظة شمولِ آحادِ الأشياءِ المخلوقةِ كُلِّها، وبأنَّ المُقابلَ للعالمِ المُشاهد²³⁶¹ العالمُ الغائبُ، فإذا كان الإفرادُ مُوهماً أن المقصودَ هو الأوَّل فقط ناسب أن يُنَيَّ ليتناولهُما معاً؛ فإنَّ الكلَّ مُندرجٌ فيهما قطعاً".

وأجيبَ بأنَّ ربوبيَّةَ الجنسِ مُستلزمةٌ لربوبيَّةِ أفرادِهِ وآحادِهِ؛ إذ إيجادُهُ في الآحادِ المُختلفةِ وجريانِ التَّشخُّصاتِ والعوارضِ عليها داخلٌ في ربوبيَّتِهِ، وأنَّ التَّشبيهُ لا إشعارَ لها بالكثرة، فالأولى الجمعُ لكونِهِ مُشعراً بها.

²³⁵⁴ ج- قوله/ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص28.

²³⁵⁵ ب ج+ جمعه أي إنما.

²³⁵⁶ ج: ليس.

²³⁵⁷ حاشية صبغة الله على تفسير البيضاوي، صبغة الله بن روح الله بن جمال الله البروجي الحسيني القشبندي (ت:1015هـ) مخطوطة في مكتبة علي باشا- تركيا رقم: (226). لوحة، 54.

²³⁵⁸ ينظر: الشريف الجرجاني، حاشية على الكشّاف للزمخشري، الورقة رقم: 23. الطيبي، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرب (حاشية الطيبي على الكشّاف)، ج1، ص731.

²³⁵⁹ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص11.

²³⁶⁰ الجرجاني، الحاشية على الكشّاف للزمخشري، ص189.

²³⁶¹ أ: المشاهدة، وما أثبتُّه: من نسخة ب ج المشاهد هو الصواب.

أقول: مُقتضى²³⁶² المقام أن يُؤتى بعبارة تدلُّ على رُبوبيّته لجميع الموجودات، ولزوم رُبوبيّتها في نفس الأمر لرُبوبيّة الجنس لا يستلزم دلالتها عليها؛ لجواز أن يكون الزوم غير بين. وأمّا أنّ التّشبيه لا إشعار فيها بالكثرة فنقول بعد اندراج الكلِّ في المُتقابلين: أيُّ حاجةٍ إلى الإشعار بالكثرة؟ وهاهنا احتمالٌ آخرٌ اختاره فُدس سرُّه، وإن كان خلاف ظاهر عبارة الشّيخين، وهو أن يُحمل الكلام على إرادة شمول أفرادها بأن يُقال: المراد أنه لو أُفرد مُعرِّفاً باللام.

وقيل: ربّ²³⁶³ العالمين²³⁶⁴ لربّما تُؤهمّ أنّ القصد إلى استغراق أفراد جنسٍ واحدٍ أو إلى الحقيقة؛ أي: القدر المشترك بين الأجناس، فلما جُمع وأشير بصيغة الجمع إلى تعدّد²³⁶⁵ الأجناس واستغراق أفرادهِ²³⁶⁶ بالتّعريف زال التّوهّم بلا شبهة وفهم المقصود بلا مَرِيّة²³⁶⁷، ولما كان يرِدُ على هذا الحمل أنّ العالم لا يُطلق على واحدٍ من الجنس المُسمّى به كزيدٍ مثلاً، فإذا عُرِف امتنع استغراقه لأفراد جنسٍ واحدٍ؛ فإنّ اللَّفظ المُفرد لا يستغرق إلاّ أفراداً ينطلق²³⁶⁸ على كُليّ واحدٍ منها.

أجاب عنه فُدس سرُّه²³⁶⁹: "بأنّ العالم لما كان مُنطلقاً على الجنس بأسره نُزِلَ منزلةً الجمع، ومن ثَمَّ قيل: هو جمعٌ لا واحد له من لَفْظِهِ، فكما أنّ الجمع إذا عُرِف استغرق أحادَ مُفردِهِ، وإن لم يكن صادقاً عليها، كذلك العالم إذا عُرِف يشملُ أفرادَ الجنس المُسمّى به، وإن لم يكن مُنطلقاً عليها، كأنّها

2362 ج: مقتضى.

2363 ب: يا رب.

2364 أ ب + لم.

2365 ج: تعدا.

2366 ب ج: أفرادها.

2367 مَرِيّة: بلا شك؛ مادة: (مري). المعجم الوسيط، ج2، ص 866.

2368 ج: يطلق.

2369 الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص 189.

آحادٌ مُفْرَدِهِ المُقَدَّرُ، فالعالمون بمنزلةِ جَمْعِ الجمعِ، فكما أنَّ لفظَةَ الأَقْوَالِ يتناولُ كُلَّ واحدٍ من آحادِ الأَقْوَالِ، كذلك العالمون يتناولُ كُلَّ واحدٍ من آحادِ²³⁷⁰ الأجناسِ " انتهى.

ولمَّا كان هذا خلافَ ظاهرِ عبارةِ الكَشَّافِ قال²³⁷¹ لدفعه "فقوله"²³⁷²: "ليشمل/[71ظ] كُلَّ جنسٍ" إلى²³⁷³ أفرادِهِ، فعلى هذا قولُ²³⁷⁴ المُصنِّفِ: "ليشمل ما تحته من الأجناسِ" معناه: ليشمل²³⁷⁵ أفرادَ ما تحته.

واعترض²³⁷⁶ على هذا الجوابِ بأنَّ لا نُسلِّمُ أنَّ الدَّالَّ على الأجناسِ بمنزلةِ الجمعِ، وأنَّ جمعه بمنزلةِ جَمْعِ الجمعِ، حتَّى يلزمَ التَّنَازُلُ المذكورُ بعد اللامِ؛ فَإِنَّ لفظَ (جنس) مثلاً يشملُ كُلَّ جنسٍ، والأجناسُ التي هي جمعه لا يشملُ آحادَ كُلِّ جنسٍ، وإلَّا لزمَ تناوُلُ الحُكْمِ للأشخاصِ؛ إذ قلنا: الأجناسُ كذا أو ليس كذا.

أقولُ: قد حَقَّقَ قُدِّسَ سرِّه²³⁷⁷ في تصانيفه "أنَّ المجموعَ المعرفةَ تُستعملُ على وجهين: أحدهما أن يُرادَ بها المجموعُ من حيثُ هو مجموعٌ، فيكونُ الحُكْمُ مُستنداً إليه دونَ كُلِّ واحدٍ كقولك: للرجالِ عندي درهمٌ؛ فَإِنَّ اللَّازِمَ دَرَهُمْ واحدٌ للكُلِّ، بخلافِ قولك: لِكُلِّ رجلٍ عندي درهمٌ، والثَّاني - وهو الأكثرُ والأشهرُ استعمالاً - أن يُرادَ بها كُلُّ واحدٍ من أفرادِها، فيكونُ الحُكْمُ مستنداً إلى كُلِّ فردٍ سواءً كان إثباتاً كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [ال عمران: 134/3] أي: كُلُّ محسنٍ، أو نفيًا كقولك: لا أشتري العبيدَ؛ أي: لا هذا ولا ذاك". انتهى.

²³⁷⁰ ج- الأَقْوَالِ كذلك العالمون يتناول كل واحد من آحاد.

²³⁷¹ الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص 189.

²³⁷² الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج 1، ص 11.

²³⁷³ ج: أي.

²³⁷⁴ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 28.

²³⁷⁵ ج- ليشمل ما تحته من الأجناس معناه ليشمل.

²³⁷⁶ ب: صدر الدين رحمه الله، فائدة.

²³⁷⁷ الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص 191.

فأقول: 2378 إذا 2379 قلنا: الأجناسُ كذا، فبمقتضى هذا التحقيق يجب أن لا يخلو عن أحدٍ

الوجهين:

أما الأول فكقولنا: الأجناسُ تترتب متصاعدة؛ فإن هذا الحكمُ مُستنداً إلى المجموع من حيث هو؛ إذ لا يُتصوَرُ الترتبُ في كلِّ جنسٍ فضلاً عن كلِّ فردٍ، وأما الثاني فكقولنا: الأجناسُ موجودةٌ في الخارج، فإنَّ هذا الحكمُ مُستندٌ إلى الفرد؛ لأنَّه الموجودُ في الخارج، والتخلُّفُ في بعضِ الموادِّ مثل قولنا: الأجناسُ تُوجدُ في ضمنِ الأنواعِ، فمنشؤه خصوصُ المادة؛ فإنَّ الجنسَ من حيث هو جنسٌ له أحكامٌ مخصوصةٌ لا تسري إلى أفرادهِ، ككونهِ كلياً وطبيعياً وذاتياً، وكونهِ موجوداً في أنواعهِ ممَّا يكونُ منشؤه الجنسيَّة.

بقي هاهنا شيءٌ، وهو أنَّه قد يُقصدُ بالجمعِ المُحلَّى باللامِ الجنسُ دون الاستغراقِ كما في قوله

تعالى: ﴿تَجْرِي مِنَ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [البقرة: 25/2] فالجمعُ أيضاً يُوهمُ أنَّ القصدَ إلى الجنسِ دون

الاستغراقِ.

وجوابه: أنَّ الجمعَ المُحلَّى باللامِ حقيقةٌ في الاستغراقِ، وأمَّا يُحملُ على الجنسِ مجازاً عند عدم

قرينةٍ/[71و] الاستغراقِ صرَّحوا به²³⁸⁰، فبعدَ ملاحظةِ اقتضاءِ المقامِ شمولَ الأفرادِ وعدمَ قرينةِ الجنسِ

لامجال لهذا التوهمِ.

[جمع العالمين بالياء والنون]

هذا، ثمَّ لما بين المصنِّف فائدةَ أصلِ الجمعِ سواءً كان مُصحَّحاً كالعالمين أو مكسراً كالعالم

أراد أن يُبيِّنَ وجهَ صحَّةِ خصوصيَّةِ الجمعِ بالواو والنون²³⁸¹؛ فإنَّ من²³⁸² شرط هذا الجمعِ إن كان اسماً

2378 ب- فأقول.

2379 ب: فإذا.

2380 الحنفي، حاشية محي الدين شيخ زاده، على تفسير البيضاوي، ج1، ص68؛ عصام الدين، إبراهيم بن محمد بن عريشاه الاسفراييني، شرح العصام على كافية ابن الحاجب، تحقيق: د. محمد باسل عيون السود (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1971م) ص171.

أن يكونَ علماً مُدَكَّرًا عاقلاً كزيدون، وإن كانَ صِفَةً أن يكونَ مُدَكَّرًا يَعْقِلُ نحو مسلمون، فقال²³⁸³:
 "وغلَّبَ العقلاء" المذكورين²³⁸⁴ "منهم" أي: من أفراد العالم كالمَلِكِ والإنسِ والجنِّ على غَيْرِ العقلاءِ
 كالأفلاكِ والعناصر، "فجمعه بالياءِ والنونِ كسائرِ أوصافهم" أي²³⁸⁵: كما يُجمع جميعُ أوصافهم بالياءِ
 والنونِ.

يعني أنه وإن لم يكن صِفَةً بل اسماً كما سبق، لَكِنَّهُ اسْمٌ يُشَابَهُ الصِّفَةَ فِي دَلَالَتِهِ عَلَى الدَّاتِ
 باعتبارِ معنى²³⁸⁶ كونه يُعَلَّمُ به، فجمع كما يُجمعُ جميعُ الصِّفَاتِ، فالسَّائِرُ بمعنى الجميع، ويجوزُ أن يكونَ
 بمعنى الباقي ويُراد بالأوصافِ ما هو أعمُّ من الحقيقةِ وما هو بمنزلتها.

[العالم اسمٌ وضعٌ لذوي العلم]

قوله²³⁸⁷: "وقيل: اسمٌ وضعٌ لذوي العلم" يعني: أنَّ العالمَ وإن كان اسماً مُشتقاً من العلمِ إلاَّ أنَّه
 موضوعٌ لذوي العلمِ خاصَّةً لا يُستعملُ بحسبِ الوضعِ في غيرِ ذَوِي العلمِ ممَّا يُعَلَّمُ به الصَّانِعُ، وقوله²³⁸⁸:
 "من الملائكةِ والثَّقَلينِ" بيانٌ لذوي العلمِ، وقوله²³⁸⁹: "وتناولهُ لغيرهم"²³⁹⁰ أي: تناولَ لفظِ العالمِ بهذا

²³⁸¹ قال ابن عثيمين في شرح ألفية ابن مالك: "قوله: (وعالمون عليون): عالمون: أيضاً ملحق بجمع المذكر السالم، قال الله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة:2] فالعالم جمعها عالمون، ونقول: هذا ملحق بجمع المذكر السالم في إعرابه، لأنه ليس علماً ولا صفة، ولا دالاً على المفرد، لأن عالم وعالمون معناهما واحد، فكل منهما يدل على الجمع، لذلك صارت عالمون ملحقاً بجمع المذكر السالم" وعلل السيوطي سبب جمعه بالياء والنون في تفسير الجلالين قاتلاً: "(رَبِّ الْعَالَمِينَ) أي مالك جميع الخلق من الإنس والجن والملائكة والدواب وغيرهم، وكل منها يُطلق عليه عالم، يقال عالم الإنس وعالم الجن إلى غير ذلك، وغلَّب في جمعه بالياء والنون أولى العلم على غيرهم، وهو من العلامة لأنه علامة على موجدته." ابن عثيمين، شرح ألفية ابن مالك، ج6، ص2؛ السيوطي، جلال الدين محمد بن أحمد المحلي، وجمال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي تفسير الجلالين، (الناشر: دار الحديث - القاهرة، ط1) ص2.

²³⁸² ج- من.

²³⁸³ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص28.

²³⁸⁴ ب ج: المذكورين.

²³⁸⁵ ج- أي.

²³⁸⁶ ب ج+ هو.

²³⁸⁷ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص28.

²³⁸⁸ نفس المصدر، ج1، ص28.

²³⁸⁹ نفس المصدر، ج1، ص28.

2390 إن لفظ العالمين يطلق في القرآن إما بشكل عام، أو بشكل خاص. فيكون عاماً عندما يراد به أصناف الأمم، وخصوصاً عند إطلاقه على كل صنف: عالم، قال الطبري: " والعالمون جمع عالم، والعالم جمع لا واحد له من لفظه، كالرهب والجيش، ونحو ذلك"، وأنه مشتق من العلم والعلامة. اختلف المفسرون بالمراد في قوله تعالى: ﴿العالمين﴾ على أربعة أقوال:

القول الأول: واتفق عليه جمع غفير من العلماء. بأن المراد بـ "العالمين" كل موجود سوى الله، أي المخلوقات جميعها بأجناسها المختلفة. وهذا القول اختاره: أبو عبيدة، والطبري، والراغب الاصفهاني، وابن عطية، والرازي، والقرطبي، والبيضاوي، والنسفي، وابن جزي، والسمين الحلبي، وابن كثير، وأبو السعود، والشوكاني، والألوسي، ومحمد رشيد رضا، وسيد قطب. ومن أدلتهم: قوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ * قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ ﴿ وجه الاستدلال: أن فرعون حينما سأل موسى عليه السلام عن رب العالمين فأجابته سيدنا موسى، كما جاء عن تفسير أبي السعود: "قال موسى عليه السلام مجيباً له: ﴿رب السماوات والأرض وما بينهما﴾ بتعيين ما أراده بالعالمين، وتفصيله لزيادة التحقيق، والتقرير، وحسم مادة تزوير اللعين وتشكيكه بحمل العالمين على ما تحت مملكته". وهذا تفسير القرآن ب القرآن. وجاء عن ابن عباس، قال: ((قَالَ جَبْرِيلُ لِمُحَمَّدٍ: يَا مُحَمَّدُ، قُلِ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاحة: ٢] قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَقُولُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ الْخَلْقُ كُلُّهُ، السَّمَوَاتُ كُلُّهُنَّ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَالْأَرْضُونَ كُلُّهُنَّ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَمَا بَيْنَهُنَّ، وَمَا يُعَلَّمُ وَمَا لَا يُعَلَّمُ. يَقُولُ: اعْلَمْ يَا مُحَمَّدُ أَنَّ رَبَّكَ هَذَا لَا يُشْبِهُهُ شَيْءٌ)) وقيل العالم: اشتقاقه من العلم والعلامة، ثموا بذلك؛ لظهور أثر الصنعة فيهم، ولأنه دال على وجود خالقه وصانعه.

القول الثاني: العالمين: اسم وضع للعقلاء من المخلوقات، أي أهل العلم والإدراك، وهم: الملائكة، والتقلان أي الإنس والجن، وهو مشتق من العلم وهذا القول اختار: ابن قتيبة، والزجاج، والهروي، والسمعاني، والزمخشري. ومن أدلتهم: "عالمين: اسم جمع لمن يعقل، وليس جمع عالم لأن العالم عالمٌ، وعالمين خاصٌ" ومن أدلتهم أيضاً أنهم قالوا: "إنما تجمع بالواو والنون صفات العقلاء، أو ما في حكمها من الأعلام". قال الشرواني أنهم قالوا: وأما استخدام لفظ العالم لغير العاقل كعالم الحيوان وعالم النبات فهو على سبيل الاستبعا.

القول الثالث: العالمين: هم المكلفون من الإنس والجن. كما جاء في تفسير البغوي رواية عن ابن عباس. ومن أدلتهم قوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ وجه الاستدلال: أي أنه عليه الصلاة والسلام جاء نذيراً للإنس والجن، ولم يكن للبهائم وغيرها من الجمادات نذيراً. القول الرابع: العالمين: هم الإنس فقط. "فإن كل واحد منهم عالم من حيث، إنه يشمل على نظائر ما في العالم الكبير من الجواهر والأعراض، يعلم بما الصانع، كما يعلم بما أبدعه في العالم، ولذلك سوى بين النظر فيهما، حيث قال: ﴿وَيَوْمَ أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾"، واختار هذا القول جعفر الصادق. ومن أدلتهم: قوله تعالى: ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾. وجه الاستدلال: أن المراد "بالعالمين" هنا الناس دون غيرهم.

يرى الباحث: أن القول الأول هو الراجح عند جمهور العلماء، أي أنّ المقصود من كلمة "العالمين" تشمل الجميع ما سوى الله، بدليل: قوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ * قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ ﴿ وكما جاء في تفسير الألوسي روح المعاني: "حمل الآية على العموم، وأن الكل في كل محتمل، والتخصيص دعوى من غير دليل". ينظر، أبو عبيدة، معمر بن المنثي التيمي البصري، مجاز القرآن، المحقق: محمد فواد سنكرين، (الناشر مكتبة الخانجي - القاهرة، ط: 1381هـ) ج1، ص22؛ ينظر، الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر، تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، (الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 2001م) ج1، ص144؛ ينظر، الراغب الأصفهاني، تفسير الراغب الأصفهاني، ج1، ص54؛ ينظر، ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج1، ص67؛ ينظر، الرازي، التفسير الكبير، ج1، ص161؛ ينظر، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، ج1، ص؛ ينظر، النسفي، تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، ج1، ص30؛ ينظر، ابن جزي الكلبي، التسهيل لعلوم التنزيل، ج1، ص64؛ ينظر، السمين الحلبي، الدر المنثور في علوم الكتاب المكنون، ج1، ص46؛ ينظر، ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، المحقق: محمد حسين شمس الدين (الناشر: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون - بيروت، ط1 - 1419 هـ) ج1، ص؛ ينظر، أبو السعود، تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ج1، ص13؛ ينظر، الشوكاني، فتح القدير، ج1، ص25؛ ينظر، الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج1، ص؛ ينظر، القلموني، محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني، تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، (الناشر: الهيئة

المعنى لغير ذَوِي العِلْمِ من الجماداتِ والحيواناتِ "على سبيلِ الاستتباعِ": جوابٌ لِمَا عسى أن يُتَوَهَّمَ أَنَّ رُبُوبِيَّتَهُ تعالى يَتَنَاوَلُ غيرَ ذَوِي العِلْمِ أيضاً، فما وجهُ التَّخْصِيصِ بذَوِي العِلْمِ.

وحاصلُ الجوابِ أَنَّهُ وإن لم²³⁹¹ يتَنَاوَلُ غيرَهُم بِطريقِ استعمالِ اللَّفْظِ في معنَى شاملٍ للكُلِّ، لكنَّهُ يتَنَاوَلُهُ بِطريقِ الاستتباعِ، أي: الاستلزامِ مِنْ غَيْرِ أن يُقْصَدَ مِنَ اللَّفْظِ وَيُسْتَعْمَلُ هو فيه؛ فَإِنَّ الاستتباعَ²³⁹² انْفِهَامُ معنَى مِنْ لُفْظٍ لم يُسْتَعْمَلْ فيه لا حقيقَةً ولا مجازاً ولا كنايةً، بل بمَعُونَةِ المقامِ كانْفِهَامِ مجيءِ العَسْكَرِ مِنْ قولنا: جاء السُّلْطَانُ²³⁹³، ووجهُ الاستتباعِ ههنا أَنَّ رُبُوبِيَّةَ²³⁹⁴ الأَصْلِ يَسْتَلْزِمُ مَرْبُوبِيَّةَ الفَرْعِ استلزامَ مجيءِ السُّلْطَانِ²³⁹⁵ مجيءَ خَدَمِهِ وحَشَمِهِ.

[المقصودُ بالعالمِ الإنسانُ]

المصرية العامة للكتاب سنة النشر: 1990 م) ج1، ص42؛ ينظر، سيد قطب، في ظلال القرآن، (دار الشروق، ط1، 1972م) ج1، ص22؛ أبو السعود، تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ج6، ص 239؛ أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي، تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، المحقق: أسعد محمد الطيب، (الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، ط: 3، 1419 هـ) ج9، ص2936؛ الطبري، تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج1، ص143؛ ينظر، ابن عادل دمشقي، ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ج1، ص183؛ ينظر، الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، ج1، ص19؛ ينظر، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص46؛ ينظر، الهروي، أبو عبيد أحمد بن محمد، الغريين في القرآن والحديث، تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي قدم له وراجعته: أ. د. فتحي حجازي (الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، ط1، 1419 هـ - 1999 م) ج4، ص1319؛ ينظر، السمعاني، تفسير القرآن، ج1، ص46؛ الثعالبي، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، المحقق: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود (الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الأولى - 1418 هـ) ج1، ص164؛ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص46؛ البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، ج1، ص52؛ الهروي، الغريين في القرآن والحديث، ج4، ص1320؛ نقل هذا القول عن البيضاوي، ج1، ص28؛ القلموني، تفسير المنار، ج1، ص42؛ النسفي، تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) ج2، ص577؛ ينظر، الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج1، ص82

ج- لم.²³⁹¹

ج- أي الاستلزام من غير أن يقصد من اللفظ ويستعمل هو فيه فإن الاستتباع.²³⁹²

ب: وقد حقق هذا في المعاني والبيان، فائدة.²³⁹³

ب ج: مرويبة.²³⁹⁴

ج- مجيء السلطان.²³⁹⁵

"وقيل: غنيّ به النَّاسُ هاهنا" أي: العالم وإن كان اسماً لمفهوماً عامّاً هو ما يُعلّم به الصّانع، لكن غنيّ به في قوله تعالى: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ الخاصُّ، وهو النَّاسُ خاصّة، كما غنيّ به ذلك في قوله تعالى: ﴿أَتَأْتُونَ﴾ [72ظ] الدُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ ﴿﴾ [الشعراء: 165/26].

وقوله²³⁹⁶: "فإنَّ كُلَّ واحدٍ منهم عالمٌ" إشارة إلى العِلَّةِ المُجَوِّزَةِ لهذه العنايةِ والمُصَحِّحَةِ لِجَمْعِهِ، يعني: أنَّ علاقةَ هذا المَجَازِ وَوَجْهَ صِحِّحَةِ جَمْعِهِ ح هو أنَّ كُلَّ فردٍ من أفرادِ النَّاسِ كالعالمِ "مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَشْتَمِلُ" كُلُّ مِنْهُم "على نظائرٍ ما في العالمِ الكبيرِ من الجواهرِ والأعراضِ".

قال المُصنِّفُ في الحاشية²³⁹⁷: "بيّأته على الوجهِ المُختَصِرِ الَّذِي يَحْتَمِلُهُ هذا المقامُ أنَّ بدنَ الإنسانِ المُتكوّنَ فِيهِ الأَخْلَاطُ الأربعةُ بمنزلةِ العالمِ السُّفْلِيِّ المُشْتَمِلِ على العناصرِ الأربعةِ الكائنةِ والفاسدةِ، فالسُّوداءُ لِكَوْنِهِ بارداً يابساً كالأرضِ، والبلغمُ لِكَوْنِهِ بارداً رطباً كالماءِ، والدّمُ لِكَوْنِهِ حارّاً رطباً كالهواءِ، والصَّفراءُ لِكَوْنِهِ حارّاً يابساً كالنَّارِ، ورأسُه المُشْتَمِلُ على الحواسِّ²³⁹⁸ الظَّاهِرةِ والباطنةِ المُدْبِرَاتِ لِأمرِ البدنِ والمُنَبِّتِ للأعصابِ الَّتِي هي محلُّ²³⁹⁹ الحسِّ والحركةِ كالعالمِ العُلُويِّ المَنوِطِ أمرُ السُّفْلِيَّاتِ به، قال اللهُ تعالى: ﴿يُدْبِرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ﴾ [السجدة: 5/32]، هذا كلامُه بعبارته.

وقال²⁴⁰⁰ الرَّاعِبُ: هذا القائلُ جعفرُ²⁴⁰¹ بنُ محمدٍ قال: العالمُ اثنانِ عالمٌ كبيرٌ²⁴⁰² وهو الفَلَكُ بما فيه، وعالمٌ صغيرٌ وهو الإنسانُ، سُمِّيَ كُلُّ إنسانٍ عالماً؛ لأنَّ فِيهِ مِنْ جواهرِ العالمِ الأكبرِ الأَخْلَاطِ

²³⁹⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 28.

²³⁹⁷ آبادي، حاشية العلوي على تفسير البيضاوي، ج 1، ص 25.

²³⁹⁸ ج: الحواشي.

²³⁹⁹ ج- محل، صح هامش.

²⁴⁰⁰ الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ج 1، ص 582.

²⁴⁰¹ هو: جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ويكنى جعفر الصادق (٨٠ - ١٤٨ هـ)، وقد تتلمذ على يديه الكثير منهم: أبو موسى جابر بن حيّان الملقب بأبي الكيمياء، وأبو حنيفة النعمان، ومالك بن أنس. ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج 1، ص ٣٢٧؛ الموسوي، العباس بن علي بن نور الدين المكي الحسيني، نزهة الجليس ومنية الأديب الأنيس (ط 1)، في إيران، 1375 هـ، منشورات المطبعة الحيدرية في النجف الاشرف، 1967 م) ج 2، ص 36.

الأربعة؛ ولأنَّ حَمَمَهُ كالأرضِ الرَّخْوَةَ، وَعِظَامَهُ كالجبالِ، ودمَهُ الجاري في العُرُوقِ كالمياهِ في الأنهارِ ونفسَهُ كالرَّيحِ، وشَعْرَهُ كالنَّبَاتِ، وفيهِ مِنَ المَلِكِ²⁴⁰³ العقلُ، وَمِن البهائمِ الشَّهْوَةُ، وَمِن النَّبَاتِ التَّمُؤُ، وفيهِ أيضاً من عَالَمِ الغَيْبِ الرُّوحُ والعقلُ، وَمِن عَالَمِ الشَّهَادَةِ البَدَنُ المُرَكَّبُ من الأَعْضَاءِ المُتخَالِفَةِ الحَقَائِقِ. ولقد فَصَّلَ²⁴⁰⁴ الغزاليُّ فِيهِ كُلَّ²⁴⁰⁵ التَّفْصِيلِ²⁴⁰⁶، فَلْيُرَاجِعْ إِلَى تصانيفِهِ.

وقوله²⁴⁰⁷: "يُعَلِّمُ بِهِ الصَّانِعُ" صِفَةً لِقَوْلِهِ²⁴⁰⁸: "نظائر ما في العالم" أي: يُعَلِّمُ بِتِلْكَ النِّظَائِرِ، وَيُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى الصَّانِعِ "كَمَا يُعَلِّمُ" وَيُسْتَدَلُّ "بِمَا أْبَدَعَهُ فِي العَالَمِ الكَبِيرِ" من الدَّلَائِلِ القاطِعَةِ عَلَى وجودِ الصَّانِعِ الخَبِيرِ، "ولِذَلِكَ" الاِشْتِمَالِ المذکورِ سَوَى عَلَى بِنَاءِ الفاعِلِ بقرينةِ قَوْلِهِ فِي المَعطُوفِ، و قَالَ²⁴⁰⁹: أي "سَوَى اللهُ بَيْنَ النَّظَرِ فِيهِمَا" أي: بَيْنَ العَالَمِينَ فِي النَّظَرِ والاسْتِدْلَالِ بِهُمَا، فباعتبارِ التَّعَدُّدِ المَعنَوِيِّ المَفهُومِ مِنْ لَفْظِ (فِيهِمَا) صَحَّ إِضَافَةُ لَفْظِ²⁴¹⁰ (بَيْنَ) إِلَى غَيْرِ المُتَعَدِّدِ؛ فَإِنَّ المُعْتَبَرَ فِي إِضَافَةِ (بَيْنَ) أَنْ يَكُونَ إِلَى مُتَعَدِّدٍ مَعْنَى، وَإِنْ كَانَ²⁴¹¹ مُفْرَدًا لَفْظًا كقَوْلِهِ/[72و] تَعَالَى: ﴿لَا تُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾ [البقرة: 285/2] عَلَى أَنَّ النَّظَرَ فِي أَحَدِهِمَا غَيْرُ النَّظَرِ فِي الأُخْرَى، ففِي النَّظَرِ أَيْضًا تَعَدُّدٌ مَعْنَى.

ثُمَّ إِنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِالتَّسْوِيَةِ مَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ﴾ [فصلت: 53/41] فَقَوْلُهُ²⁴¹²: "وقال: ﴿وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: 21/51] معطوفٌ

2402 أ- كبير، صح هامش.

2403 ج- الملك.

2404 الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي، إحياء علوم الدين، (الناشر: دار المعرفة - بيروت) ج 3، ص 3.

2405 ج- كل.

2406 ج: كالتفصيل

2407 ج- قوله/ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 28.

2408 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 28.

2409 نفس المصدر، ج 1، ص 28.

2410 ب- لفظ.

2411 ج- كان.

2412 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 28.

على²⁴¹³ "سَوَى"، لَكِنَّهُ لَا عَطْفًا تَفْسِيرِيًّا، بَلْ مُسْتَقِلٌّ فِي إِفَادَةٍ أَنْ مَنْشَأَ هَذَا الْقَوْلِ أَيْضًا²⁴¹⁴ الْاِشْتِمَالُ الْمَذْكُورُ كَمَا أَنَّهُ مَنْشَأُ²⁴¹⁵، وَإِنْ أَرَادَ بِهَا التَّسْوِيَةَ الْمَفْهُومَةَ مِنْ قَوْلِهِ: "وَفِي أَنْفُسِكُمْ"، حَيْثُ ذَكَرَ هَذَا الْقَوْلَ بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات: 20 / 51] فَعَطَفَ قَوْلَهُ²⁴¹⁶ وَقَالَ يَكُونُ حَ عَطْفًا تَفْسِيرِيًّا بَيَانًا لِلتَّسْوِيَةِ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: سَوَى بَيْنَهُمَا حَيْثُ قَالَ: ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ﴾ بَعْدَ مَا قَالَ ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾؛ فَإِنَّ مَعْنَاهُ: وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَيْضًا آيَاتٌ لَهُمْ ظَاهِرَةٌ كَأَنَّهَا مُحْسُوسَةٌ، أَفَلَا تُبْصِرُونَ.

وَقَدْ حَقَّقَ²⁴¹⁷ الْمُصَنِّفُ²⁴¹⁸ وَجَهَ اِشْتِمَالِ الْأَرْضِ وَالْأَنْفُسِ لِلآيَاتِ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ فِي سُورَةِ "الذاريات"²⁴¹⁹ بِمَا لَا مَزِيدَ²⁴²⁰ عَلَيْهِ، فَلْيُطَالَعِ تَمَّةً، وَإِنَّمَا مَرَّضَ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ؛ لِأَنَّ التَّخْصِيصَ خِلَافَ الظَّاهِرِ.

[قراءة رب العالمين بالنصب]

قَوْلُهُ²⁴²¹: "وَقُرِئَ رَبُّ الْعَالَمِينَ بِالنَّصْبِ"²⁴²² أَي: نَصَبِ لَفْظِ رَبِّ "عَلَى الْمَدْحِ" بِتَقْدِيرِ: أَعْنِي "أَوْ التَّدَاوِي" بِتَقْدِيرِ: يَا أَي: يَا رَبَّ²⁴²³ الْعَالَمِينَ، "أَوْ بِالْفِعْلِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ" لَفْظُ "الْحَمْدِ"؛ كَأَنَّهُ قِيلَ:

²⁴¹³ ج+ ما.

²⁴¹⁴ ج+ هو.

²⁴¹⁵ ب+ ج+ التسوية.

²⁴¹⁶ ب+ تعالى.

²⁴¹⁷ ج+ أيضاً/ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج5، ص146.

²⁴¹⁸ ج- المصنف.

²⁴¹⁹ ج: الذاريات.

²⁴²⁰ ج: بمزيد.

²⁴²¹ ج- قوله/ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص28.

²⁴²² ذَكَرَ السَّفَاقِسي فِي كِتَابِهِ: "قَرَأَ الْجَمْهُورُ (رَبَّ) بِالْخَفْضِ، وَهُوَ مُصَدَّرٌ وَصَفَ بِهِ عَلِيٌّ أَحَدَ الْوُجُوهِ فِي الْوَصْفِ بِالْمُصَدَّرِ. أَوْ اسْمُ فَاعِلٍ حَذَفَتْ أَلْفَهُ، وَأَصْلُهُ: رَبَّ، كِبَارٌ وَبَرٌّ". جَاءَ فِي أَمَلَاءِ مَا مَنَّ بِهِ الرَّحْمَنُ لِلْعَكْبَرِيِّ، وَكِتَابِ الْكَشَافِ: أَنَّ كَلِمَةَ "رَبِّ" هِيَ نَعْتُ اللَّهِ أَيِ صِفَةٍ مُشَبَّهَةٍ. وَقَرَأَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ (رَبَّ الْعَالَمِينَ) بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَدْحِ، إِلَّا أَنَّ أَبُو حَيَّانٍ، وَغَيْرَهُ قَالُوا: بِأَنَّهَا فَصِيحَةٌ لَوْلَا خَفْضُ الصِّغَاتِ بَعْدَهَا. قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: "يَجُوزُ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ فِي "رَبِّ" فَالنَّصْبُ عَلَى الْمَدْحِ، وَالرَّفْعُ عَلَى الْقَطْعِ، أَيُّ هُوَ رَبُّ الْعَالَمِينَ".

وسيدكر الإمام البيضاوي ثلاثة أسباب لقراءة (رب) بالنصب.

1- بالنصب على المدح بتقدير "أعني". أي (الحمد لله أعني رب العالمين).

نحمدُ ربَّ العالمين، أو نحمدُ الله ربَّ العالمين، فعلى الأوَّل يكونُ مفعولاً لِنحمدُ، وعلى الثاني صفةً لمفعوله، وأياً ما كان فهو²⁴²⁴ منصوبٌ بنحمد، وإمَّا لم يُجعلْ منصوباً بلَفْظِ الحمدِ المذكورِ لِمَا تَقَرَّرَ من أنَّ إعمالَ المصدرِ المُعرَّفِ باللامِ قليلٌ، فلا يُصارُ إليه بلا ضرورة، سيِّما في فصيحِ الكلام، ولا ضرورةً هاهنا لظهورِ الوجهِ الصَّحيحِ.

وقيل²⁴²⁵: للنَّصبِ وجهٌ آخرٌ ظاهر، وهو أنَّه فِعْلٌ ماضٍ والجُمْلَةُ لتعليلِ حَمْدِهِ تعالى، وُزِدَ بأنَّه لا بُدَّ لهذهِ الجُمْلَةِ. وإن كانت للتعليل. من موضع الإعراب، ولا مجالاً للوصفيَّة، والقولُ بالحالِ ينجزُ إلى التَّكْلِيفِ، وأيضاً لا يُناسِبُ الفصلُ بهذهِ الجُمْلَةِ بين الصِّفَتَيْنِ الآتِيَتَيْنِ وبين موصوفيهما، فَمَا²⁴²⁶ حَسْبَهُ²⁴²⁷ أظهرَ خلافُ الظَّاهرِ.

أقولُ: [73ظ] لم لا يجوزُ أن يكونَ جُمْلَةٌ مُعْتَرِضَةٌ لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ سبقت²⁴²⁸ للتعليلِ؟ ثُمَّ إنَّ ما ذكره من المحذورين مُشْتَرَكٌ بينَ هذا الوجهِ وبين الوجوهِ المذكورةِ في الكتاب، فما هو جوابكم فيها

2- بالنصبِ على النداء. أيّ (يا رب العالمين).

3- بالنصبِ على الفعل الذي دل عليه. أي (نحمد رب العالمين، أو نحمد الله رب العالمين) وذكر الإمام الشرواني أنه قيل: يوجد وجهاً آخر للنصب، وهو أنه فعل ماض. والجُمْلَةُ لتعليلِ حمده تعالى.

يرجح الباحث قراءة رب بالكسر لأنها قراءة الجمهور المعتمدة. السَّقَاقِسي، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم القيسي، المجيد في إعراب القرآن المجيد، المحقق: حاتم صالح الضامن، (الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ط1، 1430 هـ) ص39؛ العكبري، أبي البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله، إملاء مامن به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان) ج1، ص5؛ الصابوني، محمد علي، روائع البيان تفسير آيات الأحكام، طبع على نفقة: حسن عباس الشريتلي، (الناشر: مكتبة الغزالي - دمشق، مؤسسة مناهل العرفان - بيروت، ط:3، 1980 م) ج1، ص44؛ الاندلسي، أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، ج1، ص34؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج1، ص 139.

2423 ج: رب.

2424 ب- فهو.

2425 ب: عصام، فائدة.

2426 ب- فما.

2427 فأحسبه.

2428 ج: سبقت.

فهو الجواب فيه، والحقُّ أنَّ هذه الوجوهُ كُلُّها خلافُ الظاهرِ؛ ولذلك أتى بصيغةِ التَّمريضِ مع أنَّه نسب هذه القراءةَ إلى زيدِ بنِ عليٍّ²⁴²⁹. 2430

قوله²⁴³¹: "وفيه" أي: وصفه تعالى بكونه ربًّا للعالمين "دليلٌ على أنَّ المُمكناتِ كما هي مُفتقرةٌ إلى المُحدثِ حالَ حدوثِها فهي مُفتقرةٌ إلى المُبقيِ حالَ بقائِها".

أقول: لا يخفى أنَّ المُناسبَ إمَّا أن يُقالَ: وفيه دليلٌ على أنَّ المُمكناتِ كما هي مُفتقرةٌ إلى المُؤثِّرِ حالَ وجودِها بدلَ قوله²⁴³²: "إلى المُحدثِ حالَ حدوثِها"؛ ليكونَ إشارةً إلى مذهبِ الحُكَماءِ القائلينَ²⁴³³ بأنَّ عِلَّةَ الافتقارِ إلى المُؤثِّرِ هو الإمكانُ لا الحدوثُ. أو يُقالَ: دليلٌ على أنَّ المُحدثاتِ بدلَ قوله²⁴³⁴: "على أنَّ المُمكناتِ"، ليكونَ إشارةً إلى مذهبِ المُتكلِّمينَ القائلينَ²⁴³⁵ بأنَّ عِلَّةَ الافتقارِ هو الحدوثُ، لكنَّهُ أرادَ أن يُشيرَ إلى أنَّ الافتقارَ إلى العِلَّةِ وجوداً وبقاءً ثابتٌ على كِلَا المذهبينَ، لا كما زعمَ البعضُ من أنَّه لا افتقارَ إليه بقاءً عند القائلينَ بأنَّ العِلَّةَ هو الحدوثُ، إلَّا أنَّه قدَّم الإشارةَ إلى

²⁴²⁹ هو أبو الحسين الهاشمي، زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب لقبه زيد الأزياد، (80-112هـ) تعلم على يد والده علي الملقب بالسجاد بجانب الباقر والصادق، وامتاز بقراءة القرآن، جُمعت قراءته في كتاب النير الجلي في قراءة زيد بن علي لأبي حيان، ألف العديد من الكتب منها: مجموع الإمام زيد (المجموع الفقهي، ا لمجموع الحديثي)، تفسير غريب القرآن، ومناسك الحج والعمرة ومن تلاميذه: محمد بن مسلم وابنه الشهيد يحيى. ينظر: الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناي بالولاء، الليثي، أبو عثمان، البيان والتبيين، (الناشر: دار ومكتبة الهلال، بيروت، عام النشر: ١٤٢٣ هـ) ج3، ص ١١٦؛ ابن عساکر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، تاريخ دمشق، المحقق: عمرو بن غرامة العمري (الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٥ م) ج19، ص ٤٦٥؛ الحلبي، علي بن إبراهيم بن أحمد، السيرة الحلبية = إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون، (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط2، ١٤٢٧هـ) ج2، ص ٥٠؛ الزبير، وليد بن أحمد الحسين، الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة «من القرن الأول إلى المعاصرين مع دراسة لعقائدهم وشيء من طرائفهم، (الناشر: مجلة الحكمة، مانشستر - بريطانيا، ط1، ٢٠٠٣ م) ج1، ص ٩٢٦.

²⁴³⁰ قرأ الجمهور لفظ "الرب" في قوله تعالى: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ بالجر، وقرأ زيد بن علي (رب العالمين) بالنصب على المدح، إلا أن أبو حيان، وغيره قالوا: بأنها فصيحة لولا خفض الصفات بعدها. قال القرطبي: يجوز الرفع والنصب في "رب"، فالنصب على المدح، أي أمدح ربِّ العالمين، والرفع على القطع، أي هو ربِّ العالمين.

²⁴³¹ ج- قوله/ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص28.

²⁴³² البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص28.

²⁴³³ ابن تيمية، كتاب الصفدية، ج2، 188، الرازي، المطالب العالمة من العالم الالهي، ج1، ص50.

²⁴³⁴ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص28.

²⁴³⁵ ينظر: ابن تيمية، كتاب الصفدية، ج2، ص181.

مذهب الحكماء، لكونه مختاراً عنده كما سبق؛ ولاستقلاله²⁴³⁶ في إثبات المطلوب من غير حاجة إلى ضم شيء من الخارج كما في مسلك الحدوث، وبيانه على وجه يتضح به المراد هو أن من قال²⁴³⁷: "علّة الافتقار إلى المؤثر هي الإمكان"، ذهب إلى أن الممكن الباقي يحتاج إلى المؤثر حال بقائه؛ لأنّ علّة الحاجة أعني: الإمكان لازم لماهية الممكن لا ينفك عنها، فهي موجودة حال البقاء، فيوجد معلوها أيضاً، وإلى هذا²⁴³⁸ ذهب²⁴³⁹ المصنّف²⁴⁴⁰ قال²⁴⁴¹: في الطوالع "الممكن يستصحب الاحتياج إلى المؤثر حالة البقاء لبقائها"²⁴⁴² الإمكان الموجب للاحتياج؛ فإنّ الإمكان للممكن ضروري". انتهى.

ومن قال²⁴⁴³: "علّة هي الحدوث وحده أو مع الإمكان شرطاً، أو شرطاً يلزمه أن يكون حالاً²⁴⁴⁴ بقاءه مستغنياً عن المؤثر؛ إذ لا حدوث حال البقاء فلا حاجة، وقد التزمه جماعة منهم متمسكين ببقاء البناء بعد فناء البناء، وقالوا: إنّ العالم/[73و] يحتاج إلى الصانع في أن يُخرجه من العدم إلى الوجود، وبعد أن خرج إليه لم يبق حاجة إليه، حتى لو جاز العدم على الصانع. تعالى عن ذلك. لما ضرّ العالم، ولما كان هذا أمراً شنيعاً" لم يرض به المحققون كالمصنّف وغيره، فقالوا²⁴⁴⁵: "الاحتياج إلى المؤثر حال البقاء ثابت" على هذا القول أيضاً بملاحظة مُقدّماتٍ أُخر هي أنّ الحادث إمّا عرض أو جوهر.

2436 ج: ولاستقالة.

2437 الطوسي، علاء الدين علي بن محمد البتاركاني، تهافت الفلاسفة، ويليه الرد على الزنادقة للإمام أحمد بن حنبل، قرأها واعتنى بما د. يحيى مراد، (منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان) ص 59.

2438 ب- هذا.

2439 ب: مذهب.

2440 ب ج+ أيضاً.

2441 البيضاوي، طوالع الأنوار من مطالع الأنظار، ج 1، ص 91.

2442 ب ج: لبقاء.

2443 القائل: السيد الشريف أبو الحسن، علي بن محمد الجرجاني، في حاشية التجريد./ العطار، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، ج 2، ص 503. الشريف الجرجاني، شرح المواقف، ج 8، ص 4.

2444 أ- بقاءه مستغنياً عن المؤثر إذ لا حدوث حال البقاء فلا حاجة وقد التزمه جماعة منهم متمسكين، صح هامش.

2445 الإيجي، شرح المواقف للجرجاني مع حاشيتي السبلكوتي والفناري، ج 3، ص 152.

وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْأَعْرَاضَ غَيْرُ بَاقِيَةٍ، بَلْ مُتَحَدِّدَةٌ دَائِمًا، إِمَّا بِتَعَاقُبِ الْأَمْثَالِ أَوْ بِتَوَازُرِ الْوُجُودِ عَلَى مَا عُذِمَ بِعَيْنِهِ، فَهِيَ مُحْتَاجَةٌ إِلَى الصَّنَاعِ احْتِيَاجًا مُسْتَمِرًّا وَأَمَّا الْجَوَاهِرُ أَعْنَى: الْأَجْسَامَ وَمَا يَتَرَكَّبُ هِيَ مِنْهَا، أَعْنَى: الْجَوَاهِرَ الْفَرْدَةَ فَيَسْتَحِيلُ حُلُّوْهَا عَنِ الْأَكْوَانِ الْمُتَجَدِّدَةِ الْمُحْتَاجَةِ إِلَى الصَّنَاعِ، فَهِيَ أَيْضًا مُحْتَاجَةٌ إِلَيْهِ دَائِمًا، فَلِلَّهِ دَرُّ الْمُصَنِّفِ! حَيْثُ أَشَارَ فِي قَوْلِهِ²⁴⁴⁶: "عَلَى أَنَّ الْمُمْكِنَاتِ" إِلَى مَذْهَبِ الْحُكَمَاءِ الْقَائِلِينَ بِعِلِّيَّةِ الْإِمْكَانِ، وَفِي قَوْلِهِ²⁴⁴⁷: "إِلَى الْمُحَدِّثِ حَالَ حُدُوثِهَا" إِلَى مَذْهَبِ الْمُتَكَلِّمِينَ²⁴⁴⁸ الْقَائِلِينَ بِعِلِّيَّةِ الْحُدُوثِ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى مَا هُوَ تَحْقِيقُ مَذْهَبِ الْمُتَكَلِّمِينَ وَالْحُكَمَاءِ مِنْ احْتِيَاجِ مَا سِوَى اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الْمَوْجُودَاتِ إِلَى الْمُؤَثِّرِ وَجُودًا أَوْ بَقَاءً. فَمَنْ قَالَ²⁴⁴⁹: إِنَّ الْقَائِلِينَ بِعِلِّيَّةِ الْحُدُوثِ ذَهَبُوا إِلَى عَدَمِ افْتِقَارِهَا إِلَيْهِ حَالَ الْبَقَاءِ؛ لِانْعِدَامِ الْحُدُوثِ²⁴⁵⁰ حَالَ الْبَقَاءِ، وَاخْتَارَ الْمُصَنِّفُ مَذْهَبَ الْحُكَمَاءِ عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ سَابِقًا بِقَوْلِهِ: 2451 "فَإِنَّهَا لِإِمْكَانِهَا وَافْتِقَارِهَا" انْتَهَى.

فَقَدْ ذَهَلَ عَمَّا قَصَدَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ بِنَاءِ الْكَلَامِ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ مُرَادُ الْمُصَنِّفِ بِنَاءَ الْكَلَامِ عَلَى مَا اخْتَارَهُ مِنْ مَذْهَبِ الْحُكَمَاءِ لَوَجِبَ أَنْ يُقَالَ: وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمُمْكِنَاتِ كَمَا هِيَ مُفْتَقِرَةٌ إِلَى الْمُؤَثِّرِ فِي وَجُودِهَا بَدَلْ قَوْلِهِ²⁴⁵²: "إِلَى الْمُحَدِّثِ حَالَ حُدُوثِهَا"، ثُمَّ إِنَّ وَجْهَ دَلَالَةِ كَوْنِهِ تَعَالَى رَبًّا عَلَى مَا ذَكَرَ هُوَ أَنَّ التَّرْبِيَةَ . كَمَا مَرَّ . تَبْلِيغُ الشَّيْءِ إِلَى كِمَالِهِ اللَّائِقِ لَهُ عَلَى التَّدرِجِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا

²⁴⁴⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 28.

²⁴⁴⁷ نفس المصدر، ج 1، ص 28.

²⁴⁴⁸ ب ج - المتكلمين.

²⁴⁴⁹ ب: مولانا حسين الخليلي، فائدة. الايجي، شرح المواقف للجرجاني مع حاشيتي السيلالكوتي والفتاري، ج 3، ص 151.

²⁴⁵⁰ ج - ذهبوا إلى عدم افتقارها إليه حال البقاء لانعدام الحدوث.

²⁴⁵¹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 28.

²⁴⁵² نفس المصدر، ج 1، ص 28.

التبليغ لا يتصور بدون الوجود فهو مُستديم للوجود، فهو المُوجد والمُبقي إذا²⁴⁵³ البقاء دوام الوجود

واستمرار²⁴⁵⁴.

²⁴⁵³ ب ج: إذ.
²⁴⁵⁴ ب ج: واستمراره.

الفصلُ الخامسُ: التَّحْشِيَةُ عَلَى ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (3) مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ(4)﴾ الآيةُ الثالثةُ والرابعةُ

- المَبْحَثُ الأوَّلُ: تَكَرُّرُ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

- المَبْحَثُ الثَّانِي: مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ.

المَبْحَثُ الْأَوَّلُ: تَكَرُّرُ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تبصَّرَ قوله²⁴⁵⁵: "الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ كَرَّرَهُ" [74ظ] على صِيغَةٍ المَجْهُولِ، وفي بعضِ النُّسخِ (كَرَّرَهُ) بِإِفْرَادِ الضَّمِيرِ بِتَأْوِيلِ هَذَا اللَّفْظِ، وَغَرَضُهُ دَفْعُ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ التَّسْمِيَةَ لَيْسَتْ جُزْءاً مِنَ الْفَاتِحَةِ مِنْ أُمَّهَا لَوْ كَانَتْ جُزْءاً مِنْهَا لَزِمَ التَّكَرُّارُ بِلا فائِدَةٍ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ، وَحَاصِلُ الدَّفْعِ مَنْعُ الْمُتْلِزِمَةِ مُسْتَبَدّاً بِأَنَّ لِهَذَا التَّكَرِيرِ فَائِدَةً جَلِيلَةً هِيَ أَنَّهُ "لِلتَّلْعِيلِ"²⁴⁵⁶، أَي تَعْلِيلِ اسْتِحْقَاقِهِ تَعَالَى لِلْحَمْدِ؛ لِأَنَّهُ يُفِيدُ أَنَّ ذَلِكَ الْاسْتِحْقَاقَ لِأَجْلِ اتِّصَافِهِ تَعَالَى بِهِمَا "عَلَى مَا سَنَذَكُرُهُ" إِشَارَةً إِلَى قَوْلِهِ²⁴⁵⁷ فِيمَا بَعْدَ: "وَإِجْرَاءُ هَذِهِ الْأَوْصَافِ" إِلَى آخِرِهِ²⁴⁵⁸ مَعَ قَوْلِهِ²⁴⁵⁹: "فَإِنَّ تَرْتُّبَ الْحُكْمِ" إِلَى آخِرِهِ.²⁴⁶⁰

المَبْحَثُ الثَّانِي: ﴿مُلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: الْقِرَاءَاتُ فِي مَالِكٍ

[الْقِرَاءَةُ الْأُولَى: (مَالِكِ)]

²⁴⁵⁵ ج- قوله/ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 28.

²⁴⁵⁶ أي تَعْلِيلِ لاسْتِحْقَاقِ اللَّهِ تَعَالَى الْحَمْدَ، وَلرَبِيبَتِهِ تَعَالَى، فَكَأَنَّ تَرْبِيَتَهُ سَبْحَانَهُ وَرَبِيبَتَهُ لِمَخْلُوقَاتِهِ بِسَبَبِ رَحْمَتِهِ.

²⁴⁵⁷ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 28.

²⁴⁵⁸ ب ج- إلى آخره.

²⁴⁵⁹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 28.

²⁴⁶⁰ جاء في تفسير الجلالين أن «الرحمن الرحيم» أي ذي الرحمة وهي إرادة الخير لأهله.

وعَلِقَ صَاحِبُ تَفْسِيرِ الْوَسِيطِ عَلَى إِتْبَاعِ وَصْفِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِوَصْفِهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ قَائِلاً: "وَقَدْ أَتَبَعَ - سَبْحَانَهُ - هَذَا الْوَصْفَ وَهُوَ رَبِّ الْعَالَمِينَ، بِوَصْفِ آخِرِهِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ لِحُكْمِ سَامِيَةِ مِنْ أُبْرَازِهَا: أَنْ وَصَفَهُ - تَعَالَى - بِ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَي: مَالِكِهِمْ، قَدْ بَثِرَ فِي النُّفُوسِ شَيْئاً مِنَ الْخَوْفِ أَوْ الرَّهْبَةِ، فَإِنَّ الْمَرْبِيَّ قَدْ يَكُونُ خَشِئاً جَبَاراً مُتَعَتِّلاً، وَذَلِكَ مِمَّا يَخْدِشُ مِنْ حَمِيلِ التَّرْبِيَةِ، وَيَنْقُصُ مِنْ فَضْلِ التَّعَهُدِ. لِذَا قَرَنَ - سَبْحَانَهُ - كَوْنَهُ مَرْبِياً، بِكَوْنِهِ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ، لِيَنْفِي بِذَلِكَ هَذَا الْإِحْتِمَالَ، وَلِيَفْهَمَ عِبَادَهُ بِأَنَّ رَبِيبَتَهُ لَهُمْ مَصْدَرُهَا عَمُومَ رَحْمَتِهِ وَشُمُولِ إِحْسَانِهِ، فَهَمُ بِرَحْمَتِهِ يَوْجِدُونَ، وَبِرَحْمَتِهِ يَتَصَرَّفُونَ وَيَرْزُقُونَ، وَبِرَحْمَتِهِ يَبْعَثُونَ وَيَسْأَلُونَ. وَلَا شَكَّ أَنَّ فِي هَذَا الْإِفْهَامِ تَحْرِيزاً لَهُمْ عَلَى حَمْدِهِ وَعِبَادَتِهِ بِقُلُوبِ مَطْمَئِنَّةٍ، وَنُفُوسِ مَبْتَهَجَةٍ، وَدَعْوَةً لَهُمْ إِلَى أَنْ يَقِيمُوا حَيَاتَهُمْ عَلَى الرَّحْمَةِ وَالْإِحْسَانِ، لَا عَلَى الْجَبْرُوتِ وَالطَّغْيَانِ، فَالرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ." السُّيُوطِيُّ، تَفْسِيرِ الْجَلَالِينَ، ص 2؛ طَنْطَاوِيُّ، التَّفْسِيرِ الْوَسِيطِ لِلْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، ج 1، ص 19.

قوله²⁴⁶¹: "مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ" على وزنِ فاعل²⁴⁶² "قراءة"²⁴⁶³ عاصِمِ والكِسَائِيِّ ويعقوب،
 وبعضُهُ "أَي: يُقَوِّي مَا دُكِّرَ مِنْ قِرَاءَةِ عَاصِمٍ" قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ
 يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾ [الانفطار: 19/82]، ووجهُ كونه عاصِداً أَنْ تملك في هذه الآية من المَلِكِ بالكسْرِ، لِأَمِنْ
 المَلِكِ بالضمِّ بقريظةِ قوله: "شيئاً"؛ إذ لا معنى لِأَنْ يُقالَ يوم لا يكونُ نفسٌ ملكاً لنفْسٍ شيئاً، بخلافِ ما
 إذا قيل: لا يكونُ نفسٌ ملكاً لنفْسٍ شيئاً، أَي: نَفْعاً وضرراً²⁴⁶⁴. فقوله²⁴⁶⁵: "والأمرُ يومئذٍ لله"، وإن
 مَتَّ التَّقويةُ بدونه للإشارة إلى²⁴⁶⁶ المفعول في مالِكِ يومِ الدينِ محذوفٌ، وَأَنَّ التَّقديرَ مالِكِ الأمورِ يومَ
 الدينِ على ما سيجيءُ على أَنَّ اللّامَ في الله²⁴⁶⁷ ظاهرةٌ في المَلِكِ، ففيه أيضاً تقوية.

[القراءة الثانية: (مَلِكِ)]

"وقرأ الباقر" من القراء "مَلِكِ"²⁴⁶⁸ على وَزْنِ²⁴⁶⁹ فَعِلَ صِفَةً مُشَبَّهَةً، قال²⁴⁷⁰ صاحبُ الكَشَافِ
 "و²⁴⁷¹ هو الاختيار"²⁴⁷² ولَمَّا كانَ حَمَلُ الاختيارِ على ما قرأه الباقر غيرَ صحيحٍ عدلَ عنه المُصنِّفُ
 إلى قوله²⁴⁷³: "وهو المختار"²⁴⁷⁴.

²⁴⁶¹ ج- قول/ نفس المصدر ، ج1، ص28.

²⁴⁶² وجاء في تفسير البحر المحيط لابن حيان: "مَالِكٌ قَرَأَ مَالِكٌ عَلَى وَزْنِ فَاعِلٍ بِالْحُفْضِ، عَاصِمٌ، وَالْكَسَائِيُّ، وَخَلَفٌ فِي الْخِتْيَارِ، وَيَعْقُوبٌ،
 وَهِيَ قِرَاءَةُ الْعَشْرَةِ إِلَّا طَلْحَةَ، وَالرُّبَيْزَةَ، وَقِرَاءَةُ كَثِيرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْهُمْ: أَبِي، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَمُعَاذٌ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَالتَّابِعِينَ مِنْهُمْ: قَتَادَةُ
 وَالْأَعْمَشُ." أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، ج1، ص36.

²⁴⁶³ ج: قرار.

²⁴⁶⁴ ج+ فقوله وضرراً.

²⁴⁶⁵ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص28.

²⁴⁶⁶ ب ج+ أ.

²⁴⁶⁷ ب ج: لله.

²⁴⁶⁸ وذكر أبو حيان في تفسيره: "وَقَرَأَ مَلِكٌ عَلَى وَزْنِ فَعِلٍ بِالْحُفْضِ بَاقِي السَّبْعَةِ، وَزَيْدٌ، وَأَبُو الدَّرْدَاءِ، وَابْنُ عُمرَ، وَالْمَسْنُورُ، وَكثيرٌ مِنْ
 الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ." وقال أبو جعفر النحاس: إنه لا يجوز تقديم القراءات التي قرأ بها الجماعة بعضها على بعض فهما قراءتان حستانان. أبو
 حيان، البحر المحيط في التفسير، ج1، ص36.

²⁴⁶⁹ ج- وزن.

²⁴⁷⁰ الزمخشري، جار الله أبي القاسم محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقوال في وجوه التأويل، تحقيق:
 الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، (مكتبة العبيكان، ط1، 1998م) ج1، ص115.

قد يُقال: ولو قال بَدَلَ قوله: "وهو المختار" "وهو الأبلغ" لكان أقرب إلى التَّقوى؛ إذ الأدب مع كتابِ الله تعالى أن لا يُرَجَّحَ القراءاتُ بعضها على بعض.

قال 2475 أبو جعفر النَّحاس²⁴⁷⁶ بعد ان حكى اختلاف المُفسِّرين في ترجيح قراءة "فَكُّ رَقَبَةٍ"

مصدراً وفعلاً: إِنَّ الدِّيَانَةَ تحظُرُ الطَّعْنَ على القراءة التي قرأ بها الجماعة، فهما قراءتان حسنتان لا يجوز تقديم أحديهما على الأخرى²⁴⁷⁷.

2471 ب+ ملك.

2472 قال الكازروني في حاشيته على البيضاوي أن قول الزمخشري "هو الاختيار" بناءً على اعتقاد فاسد هو ان القراءة مبناها على الرأي والطبع دون الرواية. الكازروني، حاشية الكازروني على البيضاوي، ج1، ص28.

2473 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص28.

2474 سيذكر الإمام البيضاوي ثلاثة وجوه لترجيحه قراءة مَلِك:

1- لأنها قراءة أهل الحرمين، ووافقهم قراء البصرة، والشام، وحمزة من الكوفة.

2- قوله تعالى: ﴿لَمَن أَلْمَلِكُ الْيَوْمَ﴾.

3- إن لفظ الملك فيه من التعظيم ما ليس بلفظ مالك.

وأضاف الإمام الزمخشري استدلال آخر، غير الثلاث التي ذُكرت لترجيحه قراءة مَلِك وهي قوله تعالى: ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾

2475 المرادي، أبو جعفر النَّحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس، إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، (الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421 هـ) ج5، ص143.

2476 هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحاس، النحوي البصري، المتوفى (٣٣٨ هـ)، أخذ النحو عن أبي الحسن الأخفش، وأبي إسحاق الزجاج، وابن الأنباري، ونفطويه، ومن طلابه: محمد بن يحيى بن عبد السلام الأزدي، ومحمد بن إسحاق، ومن مؤلفاته: معاني القرآن الكريم، إعراب القرآن، الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، ينظر: الأندلسي، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ط2، الناشر: دار المعارف) ص220؛ التميمي، عبد العزيز بن أحمد بن محمد بن علي، ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، المحقق: د. عبد الله أحمد سليمان الحمد، (الناشر: دار العاصمة - الرياض، ط1، ١٤٠٩ هـ) ص69؛ ماکولا، سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر، الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان، ط1، ١٩٩٠ م) ج7، ص286؛ الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص ٢١٧.

2477 أقول: إن اختلاف القراءات لا يقتضي تفضيل بعضها على بعض وهذه قاعدة في علم القراءات أي: القراءتان كالأيتين المستقلتين. وقد نص على هذه القاعدة كثيراً من العلماء منهم شيخ الإسلام ابن تيمية قائلاً: "إن القراءتين كالأيتين، فزيادة القراءات كزيادة الآيات؛ لكن إذا كان الخط واحداً واللفظ محتملاً كان ذلك أخصر في الرسم." وقال أبو بكر الرازي: "تكون القراءتان بمنزلة آيتين مستقلتين، ولا سيما إذا كان الاختلاف من جهة المادة، أو من جهة الهيئة التي تفيد تغير المعنى، إذ لا يكون لفظ واحد حقيقة مجازاً، ولا كناية صريحاً، في حال واحدة، ونكون مع ذلك قد استعملنا حكم القراءتين على فائدتين دون الاقتصار بما على فائدة واحدة". ويقول الشنقيطي في تفسيره: "أعلم أن القراءتين إذا ظهر تعارضهما في آية واحدة لهما حكم الآيتين، كما هو معروف عند العلماء" وقال أيضاً: "وفي سورة الفاتحة: مالك يوم الدين والقراءة الأخرى: ملك يوم الدين في القراءتين معا إشعار بالفرق بين ملك الله وملك العباد، كالفرق بين الملك المطلق والملك النسبي، إذ الملك النسبي لا يملك، والملك المطلق، فهو الملك القدوس، والذي بيده ملكوت كل شيء وإليه ترجع الخلائق كلهم". ابن تيمية،

وقال²⁴⁷⁸ الشيخ أبو شامة²⁴⁷⁹: "قد أكثر المصنفون في التفاسير من الترجيح بين قراءتي مالك

وملك حتى بالغ/[74و] بعضهم إلى حدِّ يكادُ يُسقطُ وجهَ القراءة الأخرى، وليس هذا²⁴⁸⁰ بمحمودٍ بعد

ثبوتِ القراءتين، واتّصافِ الربِّ تعالى بمعناهما".

[أسبابُ ترجيحِ المصنّف لقراءة (ملك)]

ثمَّ إنَّ المصنّف علَّلَ كونه مُختاراً بوجودِ ثلاثة:

الأوَّلُ أنّه قراءة الثّقات²⁴⁸¹ وإليه أشارَ بقوله²⁴⁸²: "لأنّه قراءة أهلِ الحرّمين"، وهم أولى النَّاسِ بأنَّ **يقرؤوا**

القرآنَ غضّاً طريّاً كما أنزل، وقُرأَهُمُ الأعلونَ روايةً وفصاحةً، وقد وافقهم قُرأَةُ البصرة والشّامِ وحمزةٌ من الكوفة.

والثّاني التّأييدُ القرآنيُّ وإليه أشارَ بقوله²⁴⁸³: "ولقوله تعالى: ﴿لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾ [غافر: 16/40]" فإنَّ

المُرَادَ باليومِ يومُ القيمة، فقد وصفَ ذاته بأنّه المَلِكُ يومَ القيمة، والقرآنُ يتعاضدُ بعضُهُ ببعضٍ، ويُناسبُ معانيه في الموارد.

الفتاوى الكبرى لابن تيمية، ج4، ص421؛ الجصاص، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي، أحكام القرآن، المحقق: عبد السلام محمد علي شاهين، (الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1، 1415هـ/1994م) ج2، ص467، الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، ج2، ص11، نفس المصدر، ج9، ص177.

²⁴⁷⁸ أبو شامة، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي، إبراز المعاني من حرز الأمان، (الناشر: دار الكتب العلمية) ج1، ص70.

²⁴⁷⁹ أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة، (1203 - 1267م) أتقن جميع علوم القراءات على يد أستاذه علم الدين السخاوي المصري، من شيوخه: العز بن عبد السلام، وعلم الدين السخاوي، ومن طلابه: يحيى بن شرف النووي، ومن مؤلفاته: مختصر تاريخ ابن عساكر، الباعث على إنكار البدع والحوادث، إبراز المعاني (في شرح الشاطبية). ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ج1، ص366، السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج8، ص165؛ الداوودي، محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين، طبقات المفسرين للداوودي، (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت) ج1، ص268؛ ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج7، ص553.

²⁴⁸⁰ ب ج: وهذا ليس.

²⁴⁸¹ اعترض عليه بقوله: "قراءة الثقات" لأن ذلك يوهم أن بقية القراء ليسوا بثقات، فإن ما أجمع عليه علماء الأمة أن جميع القراءات السبعة المتواترة هي قرآن يتعبد بتلاوته.

²⁴⁸² البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص28.

والتَّالِثُ ما أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ²⁴⁸⁴: "ولِمَا فِيهِ مِنَ التَّعْظِيمِ"، بَيْنَهُ قُدْسٌ سِرُّهُ²⁴⁸⁵: "بِأَنَّ مَا تَحْتَ حِيَاظَةِ الْمَلِكِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَلِكٌ²⁴⁸⁶ مِمَّا تَحْتَ حِيَاظَةِ الْمَلِكِ²⁴⁸⁷ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَالِكٌ؛ فَإِنَّ الشَّخْصَ يُوصَفُ بِالْمَالِكِيَّةِ نَظراً إِلَى أَقَلِّ قَلِيلٍ، وَلَا يُوصَفُ بِالْمَلِكِيَّةِ إِلَّا نَظراً إِلَى أَكْثَرِ كَثِيرٍ²⁴⁸⁸، وَأَيْضاً الْمَلِكُ أَقْدَرُ عَلَى مَا يُرِيدُ فِي مُتَصَرِّفَاتِهِ، وَأَكْثَرُ تَصَرُّفاً فِيهَا وَسِيَاةً لَهَا، وَأَقْوَى تَمَكُّناً مِنْهَا، وَاسْتِيلاءً عَلَيْهَا مِنَ الْمَالِكِ فِي مَمْلُوكَاتِهِ، ثُمَّ قَالَ: وَلَا يَنْفَعُ فِي الْأَوَّلِ أَنَّهُ يُقَالُ: مَالِكِ الدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ، وَلَا يُقَالُ: مَلِكُهَا؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ حَيْثُ إِنَّ حِيَاظَتَهُ قَاصِرَةٌ عَنْهَا، بَلْ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمَلِكَ إِذَا يُضَافُ عُرفاً إِلَى مَا يَنْفَعُ فِيهِ التَّصَرُّفُ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَلَا فِي الثَّانِي أَنَّ الْمَالِكَ يَتَصَرَّفُ فِي مَمْلُوكِهِ بِالْبَيْعِ وَأَمْثَالِهِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِلْمَلِكِ فِي رِعَايَاهُ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْمَوْضُوعِ اللُّغَوِيِّ دُونَ الْعُرْفِ الشَّرْعِيِّ، فَلِلْمَلِكِ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِمْ بِمَا شَاءَ. وَأَمَّا كَوْنُ التَّصَرُّفِ حَقّاً أَوْ لَيْسَ بِحَقِّ فَمِمَّا لَا يَعْتَرَفُ²⁴⁸⁹ فِي الْمَلِكِ؛ وَلِأَنَّ²⁴⁹⁰ فِي الْمَلِكِ لُغَةً بَلْ شَرَعاً" انْتَهَى.

وَاعْتَرَضَ²⁴⁹¹ السَّيِّدُ الصَّدْرُ بِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ²⁴⁹²: "الْمَلِكُ يُضَافُ عُرفاً إِلَى مَا يَنْفَعُ فِيهِ التَّصَرُّفُ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ" حَصَرَ إِضَافَتَهُ إِلَى الْقَابِلِ²⁴⁹³ لِلْأَمْرِ وَالنَّهْيِ فَهُوَ غَيْرُ مُسَلَّمٍ؛ إِذْ كَثِيراً يُضَافُ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَهِيَ غَيْرُ قَابِلَةٍ لِهَمَّا، وَإِنْ لَمْ يُرِدِ الْحَصَرَ لَا يَكُونُ ذَلِكَ مَانِعاً عَنْ صِحَّةِ الْإِضَافَةِ إِلَى الدَّوَابِّ

²⁴⁸³ نفس المصدر ، ج 1، ص 28.

²⁴⁸⁴ نفس المصدر ، ج 1، ص 28.

²⁴⁸⁵ الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص 193.

²⁴⁸⁶ ب ج + أكثر.

²⁴⁸⁷ ب ج: الملك.

²⁴⁸⁸ ب: لأن كل أحد من أهل المملكة غنياً أو فقيراً مالك لشيء ما قليلاً كغنمة أو جبة أو ركوة أو غيرها بخلاف المالك لا يكون في المملكة انا واحد أعظم من جميع أهلها قدرة حتى إذا اجتمع كثير من المالكين لا يعطون عليه ووجوده تعظيم على المالك أكثر من أن يحصى فإن عورض اية لمن الملك اليوم بآية يوم لا تملك نفس لنفس يبقى هذا الوجه وكذا قوله لأنه قرأه أهل الحرمين سالماً من المعارض، فائدة.

²⁴⁸⁹ ب: لا يعتبر.

²⁴⁹⁰ ب ج: ولا.

²⁴⁹¹ ج + عليه.

²⁴⁹² الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص 193.

²⁴⁹³ ج: القائل.

والأنعام، وقد جعله مانعاً عنه هف، ثم [75ظ] قال: فَإِنْ قُلْتَ: إضافةً الملك إلى المدينة بتقدير المضاف، فالتقدير ملك سكان المدينة مثلاً، قُلْتَ: فَلْيَجُزْ إضافته إلى الدوابِّ والأنعام بتقدير مضاف، ويكون التقدير ملك مُلَّاكِ الدَّوَابِّ والأنعام مثلاً، وليس كذلك. انتهى. وقوله: وليس كذلك انتهى²⁴⁹⁴. قوله²⁴⁹⁵: "وليس كذلك" يعني: ليس يجوز إضافته إلى الدوابِّ والأنعام، ولو بتقدير مضاف، فأقول: وما يُدريك؟ لعله يجوز إضافته بتقدير المضاف؛ فَإِنَّ الْمُقَدَّرَ كالمفوض؛ فَإِنَّ مدارَ صحَّةِ إضافته كونُ المضافِ إليه حقيقةً مَّا يَقْبَلُ التَّصْرُفَ المذكورَ، ولا شكَّ أَنَّ قولنا: ملك أصحابِ الدَّوَابِّ صحيحٌ، وبعد تقدير المضاف لا فَرْقَ بين ملك الدوابِّ وبين ملك أصحابِ الدَّوَابِّ فتأمل.

وأورد صاحبُ الكشافِ للتأييدِ وجهاً آخرَ حيثُ قال²⁴⁹⁶: "ولقوله: ملك الناس" قيل: وجهُ التأييدِ فيه أنَّه كما عَقَّبَ تعالى وَصَفَهُ بالرُّبُوبِيَّةِ بالملكيَّةِ في خاتمةِ القرآنِ ناسبَ أن يُعَقَّبَهُ كذلك في الفاتحة²⁴⁹⁷، وتركه المصنِّفُ؛ لأنَّه تعالى مَلِكُ النَّاسِ في الدَّارَيْنِ، فالآيةُ لا تُطابِقُ موضعَ التأييدِ في اختصاصه تعالى بالملك يومَ القيمة.

[الفَرْقُ بين مالِكٍ ومَلِكٍ]

واعلم أنَّه قد ذهب قومٌ إلى أَنَّ معنى مالِكٍ ومَلِكٍ واحدٌ، كقاره وقره، وفاكهه وفكهه، وذهب²⁴⁹⁸ الجمهورُ إلى أَنَّ بينهما اختلافاً فالمعنى²⁴⁹⁹، وَأَنَّ معنى المَلِكِ أشملٌ وأتمُّ²⁵⁰⁰. واختاره المصنِّفُ حيثُ

²⁴⁹⁴ ب ج - وقوله وليس كذلك انتهى.

²⁴⁹⁵ ج - قوله.

²⁴⁹⁶ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج 1، ص 12.

²⁴⁹⁷ ب: الخاتمة/ ينظر: القنوي، حاشية القنوي على تفسير البيضاوي، ج 1، ص 198.

²⁴⁹⁸ الفيروز آبادي، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، ج 4، ص 522؛ الزبيدي، تاج العروس، ج 27، ص 365.

²⁴⁹⁹ ج: في المعنى.

²⁵⁰⁰ ذكر الواحد في تفسير البسيط: "فمن قرأ ملك قال: الملك أشمل وأتم؛ لأنه قد يكون مالك ولا ملك له، ولا يكون ملك إلى وله ملك، ولأنه لا يقال: مالك على الإطلاق، حتى يضاف إلى شيء، ويقال: ملك على الإطلاق واحتج محمد بن جرير لهذه القراءة فقال: إن الله نبه على أنه مالِكهم بقوله: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ فحمل قوله: ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾ على وصف زائد أحسن. " بينما خالفهم أبو عبيدة،

قال²⁵⁰¹: "والمالِك هو المُتَصَرِّفُ في الأعيانِ المملوكةِ كيف شاءَ" بِنَحْوِ بَيْعٍ وَهَبَةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ مُشْتَقٌّ "من الملك" بكسر الميم وسكون اللام بمعنى التَّمَلُّكِ، والمَمْلِكُ بفتح الميم وكسر اللام "هو المُتَصَرِّفُ بالأمر والنَّهْيِ"، أي: القادرُ على كُلِّ أمرٍ ونهيٍ "في المأمورين"، فلا يَصْدُقُ على الرساء²⁵⁰² بالنسبةِ إلى أتباعِهِمْ، وهذا مُشْتَقٌّ "من المُلْكِ" بِضَمِّ الميمِ وسكونِ اللامِ بمعنى السَّلْطَنَةِ والإمارةِ.²⁵⁰³

والأصمعي، وأبو سالم، والأخفش، وأبو الهيثم. فأهم قالوا أن مالك أجمع وأوسع وأمدح. جاء ذلك في كتاب الكشف والبيان "مالك أجمع وأوسع وأمدح، ألا ترى أنه يقال: الله مالك الطير والدواب والوحش وكل شيء، ولا يقال: ملك كل شيء، وإنما يقال: ملك الناس؟ قالوا: ولا يكون مالك الشيء إلا هو يملكه ويكون ملك الشيء وهو لا يملكه، كقولهم: ملك العرب والعجم والروم وقالوا أيضاً: إن (المالك) يجمع الفعل والاسم"، وجاء أيضاً في تفسير البغوي أنه "قيل للمالك والملك: هو القادر على اختراع الأعيان من العدم إلى الوجود ولا يقدر عليه أحد غير الله. قال أبو عبيدة: (مالك أجمع وأوسع لأنه يقال مالك العبد والطير والدواب ولا يقال ملك هذه الأشياء. لأنه لا يكون مالكا لشيء إلا وهو يملكه، وقد يكون ملك الشيء ولا يملكه)". وقال القرطبي في تفسيره: "اختلف العلماء أما أبلغ: ملك أو مالك؟ والقراءتان مرويتان عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر. فقيل: (ملك) أعم وأبلغ من (مالك) إذ كل ملك مالك، وليس كل مالك ملكا؛ ولأن الملك نافذ على المالك في ملكه، حتى لا يتصرف إلا عن تدبير الملك، قال أبو عبيدة والمبرد. جاء عن ابن عطية: "احتج من قرأ "ملك" بأن لفظة "ملك" أعم من لفظة "مالك" إذ كل ملك مالك وليس كل مالك ملكاً، والملك الذي يدبر المالك في ملكه حتى لا يتصرف إلا عن تدبير الملك. وتتابع المفسرون على سرد هذه الحجة وهي عندي غير لازمة، لأهم أخذوا اللفظتين مطلقتين لا بنسبة إلى ما هو المملوك وفيه الملك. فأما إذا كانت نسبة الملك هي نسبة المالك فالمالك أبلغ، مثال ذلك أن نقدر مدينة أهلة عظيمة ثم نقدر لها رجلاً يملكها أجمع أو رجلاً هو ملكها فقط إنما يملك التدبير والأحكام، فلا شك أن المالك أبلغ تصرفاً وأعظم، إذ إليه إجراء قوانين الشرع فيها، كما لكل أحد في ملكه، ثم عنده زيادة التملك، وملك الله تعالى ليوم الدين هو على هذا الحد، فهو مالكة وملكه، والقراءتان حسنتان." وقيل: "مالك" أبلغ؛ لأنه يكون مالكا للناس وغيرهم؛ فالمالك أبلغ تصرفاً وأعظم؛ إذ إليه إجراء قوانين الشرع، ثم عنده زيادة التملك." وقال قوم: ملك أولى لأن كل ملك مالك وليس كل مالك ملكاً ولأنه أوفق لسائر القرآن؛ مثل: قوله تعالى: ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ﴾ [114 - طه]، ﴿الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ﴾ [23 - الحشر]، ﴿مَلِكُ النَّاسِ﴾ [الناس]. "الواحدى، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدى، النيسابورى، الشافعى، التَّفْسِيرُ البَسِيطُ، المحقق: أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسببه وتنسيقه، (الناشر: عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1430هـ) ج1، ص499؛ الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، (الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط1، 1422هـ - 2002م) ج1، ص114؛ البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن، ج1، ص53؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج1، ص140؛ ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج1، ص69.

²⁵⁰¹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص28.

²⁵⁰² ب ج: الرؤساء.

²⁵⁰³ جاء في التحرير والتنوير قوله: "الملك بفتح الميم وكسر اللام هو ذو الملك بضم الميم والملك أخص من الملك، إذ الملك بضم الميم هو التصرف في الموجودات والاستيلاء ويختص بتدبير أمور العقلاء وسياسة جمهورهم وأفرادهم ومواطنهم فلذلك يقال: ملك الناس ولا يقال: ملك الدواب أو الدرهم، وأما الملك بكسر الميم فهو الاختصاص بالأشياء ومنافعها دون غيره" ابن عاشور، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، ج1، ص175.

ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْفَرْقَ وَقَدْ²⁵⁰⁴ جَعَلَهُ فِي الْكَشَافِ وَجْهًا آخَرَ لِلِاخْتِيَارِ، وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ، قِيلَ²⁵⁰⁵. وَجْهُ عَدَمِ الْإِلْتِفَاتِ أَنَّ الْحَقَّ أَنَّ النِّسْبَةَ هِيَ الْعَمُومُ مِنْ وَجْهِ²⁵⁰⁶ الْمُلْكِ²⁵⁰⁷ هُوَ التَّسْلُطُ عَلَى مَنْ شَأْنُهُ الطَّاعَةُ بِاسْتِحْقَاقٍ أَوْ بَدُونِهِ، وَالْمَلِكُ هُوَ التَّسْلُطُ بِاسْتِحْقَاقٍ/[75و] عَلَى مَنْ شَأْنُهُ الطَّاعَةُ وَغَيْرُهُ. فَإِنَّ قَوْلَهُ الْمَمْلُوكُ يَسْتَلِزُّمُ الْإِسْتِحْقَاقَ.

[الْقِرَاءَةُ الثَّلَاثَةُ: مَلِكٌ بِالتَّخْفِيفِ]

"وَقُرِئَ: مَلِكٌ بِالتَّخْفِيفِ"²⁵⁰⁸ أَي: بِتَخْفِيفِ اللَّامِ بِإِسْكَانِهَا، فَهُوَ إِمَّا مُحْفَفٌ مَالِكٌ بِحَذْفِ الْأَلْفِ وَإِسْكَانِ اللَّامِ أَوْ مُحْفَفٌ مَلِكٌ بِإِسْكَانِ اللَّامِ، أَوْ مُصَدَّرٌ وَصِفَ بِهِ مُبَالَغَةً كَمَا فِي الرَّبِّ.

[الْقِرَاءَةُ الرَّابِعَةُ: مَلِكٌ بِالْفِعْلِ الْمَاضِي]

"وَقُرِئَ مَلِكٌ بِلَفْظِ الْفِعْلِ" الْمَاضِي²⁵⁰⁹: مِنْ بَابِ نَصَرَ، أَوْ ضَرَبَ، وَالْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ عَلَى أَنَّهَا خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مُحذوفٌ، أَي هُوَ مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ، وَيَحْتَمِلُ الْإِسْتِثْنَانَ فَلَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ²⁵¹⁰.

²⁵⁰⁴ ب ج: قد.

²⁵⁰⁵ جاء عن السيوطي: "حاصله أن بين المَلِكِ بالكسر والمَلِكِ بالضم عموماً وخصوصاً مطلقاً، فكل ملك مالك، وليس كل مالك ملكاً، وهو ما جنح إليه الراغب والزمخشري، وقيل: إن بينهما عموماً وخصوصاً من وجه، فالمضموم التسلط على من يتأتى منه الطاعة، ويكون باستحقاق وغيره، والمكسور التسلط على من يتأتى منه الطاعة وغيره، ولا يكون إلا باستحقاق، وفي ثالث: هما بمعنى، كحاذر وحذر، وفاره وفره." السيوطي، نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي، ج 1، ص 188.

²⁵⁰⁶ ب+ فإن.

²⁵⁰⁷ ب: بفتح الميم هو الشد والربط أو بضمها هو القهر والتسلط على من يأتي منه الامتثال والطاعة وبكسرهما هو التسلط على من يأتي منه الطاعة وفي لا يأتي منه شيخ زاده، فائدة.

²⁵⁰⁸ جاء في كتاب البحر المحيط "وَقَرَأَ مَلِكٌ عَلَى وَزْنِ سَهْلٍ أَبُو هُرَيْرَةَ، وَعَاصِمٌ الْجَحْدَرِيُّ، وَرَوَاهَا الْجُعْفِيُّ، وَعَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَهِيَ لُغَةٌ بَكَرٌ بِنِ وَائِلٍ. وَقَرَأَ مَلِكِي بِإِشْبَاعِ كَثْرَةِ الْكَافِ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ وَرْثِ، عَنْ نَافِعٍ." أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، ج 1، ص 36.

²⁵⁰⁹ وجاء في كتاب المحيط "وَقَرَأَ مَلِكٌ فِعْلاً مَاضِيًّا أَبُو حَيَاةَ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَجُبَيْرُ بْنُ مَطْعَمٍ، وَأَبُو عَاصِمٍ عُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرِ اللَّيْثِيُّ، وَأَبُو الْمَحْضَرِ عَاصِمُ بْنُ مَيْمُونِ الْجَحْدَرِيُّ، فَيَنْصَبُونَ الْيَوْمَ. وَذَكَرَ ابْنُ عَطِيَّةَ أَنَّ هَذِهِ قِرَاءَةٌ يَحْتَجِي بِنِ يَعْمَرِ، وَالْحَسَنِ وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ" أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، ج 1، ص 36.

²⁵¹⁰ ب+ ح.

وقيل: في محلِّ النَّصْبِ²⁵¹¹ بإضمارِ (قَدْ)، وقيل: في محلِّ الجَرِّ على أنَّها صِفَةٌ لموصوفٍ مُنكَرٍ هو بَدَلٌ مِنْ لَفْظِ الجَلَالَةِ، أي: إله ملك يوم الدين، وهذه القراءةُ جَامِعَةٌ بمعنى القراءتين، لأنَّه من الملك، إمَّا بالكسْرِ أو الضَّمِّ، ونسب صاحبُ الكشَّاف²⁵¹² هذه القراءةَ إلى الإمامِ أبي ح رضى اللهُ عنه، وسكت عنه المُصنِّفُ؛ لأنَّ ابنَ عطية²⁵¹³ نقل²⁵¹⁴ أنَّها قِراءةُ عليِّ بنِ أبي طالب، والحسنِ بنِ أبي الحسين²⁵¹⁵، ويحيى بنِ يعمر²⁵¹⁶.

[القراءةُ الخامسة: مالكا مُنَوَّنًا بالنَّصْبِ]

وُفِرَّ "مالكا"²⁵¹⁷ أي: مُنَوَّنًا غيرَ مُضَافٍ، على ما في أكثر النُّسخ. ونقل²⁵¹⁸ ابنُ عقيل²⁵¹⁹ هذه القراءةَ عن اليماني²⁵²⁰ "بالنَّصْبِ على المدح" بتقدير: أعني، "أو الحال"، على أن يكونَ عامِلها معنى

²⁵¹¹ ج + حال.

²⁵¹² الرخشي، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج 1، ص 11.

²⁵¹³ هو أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي الحاربي (481 – 541هـ)، من طلابه: أبو علي منصور بن خميس وأبو بكر محمد بن خير الإشبيلي، ومن أساتذته: والده الحافظ أبو بكر غالب بن عبد الرحمن، ومن مؤلفاته: فهرس ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ينظر: الضبي، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر، بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، (الناشر: دار الكاتب العربي – القاهرة، ١٩٦٧ م) ص ٣٨٩؛ اليعمري، إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدى أبو النور (الناشر: دار التراث للطبع والنشر، القاهرة) ج 2، ص ٥٧؛ السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج 2، ص ٧٣؛ الأدنه وي، أحمد بن محمد، طبقات المفسرين، المحقق: سليمان بن صالح الخزري، (الناشر: مكتبة العلوم والحكم – السعودية، ط 1، 1997م) ص ١٧٥.

²⁵¹⁴ ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج 1، ص 68.

²⁵¹⁵ هو أبو سعيد القارئ الفقيه كان عالماً وعابداً قرأ القرآن على حطان القرشي عن أبي موسى. ينظر، ابن الجزري، غاية النهاية، ج 1، ص 235.

²⁵¹⁶ هو أبو سليمان يحيى بن يعمر العدواني البصري يكنى بأبي عدي، وهو من التابعين، توفي سنة (87هـ)، أخذ النحو عن أبي الأسود الدؤلي، وقيل هو أول من نطقت القرآن، من شيوخه: جرير بن عبد الله بن جابر، وسعد بن مالك بن سنان، ومن طلابه: أزرق بن قيس، وركبن بن الربيع بن عميلة. ينظر: الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص ٢٤؛ ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ج 2، ص ٣٨١.

²⁵¹⁷ جاء في تفسير المحيط "وقرأ "مالكا" ينصب الكاف الأعمش، وابن السَّمِيع، وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ قَاضِي الْهِنْدِ. وَذَكَرَ ابْنُ عَطِيَّةٍ أَنَّهَا قِراءةُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَأَبِي صَالِحِ السَّنَانِ، وَأَبِي عَبْدِ الْمَلِكِ الشَّامِيِّ. وَرَوَى ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ عَنِ الْيَمَانِ مَلِكًا بِالنَّصْبِ وَالتَّنْوِينِ." أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، ج 1، ص 36.

²⁵¹⁸ النحاس، إعراب القرآن، ج 1، ص 19.

الفعل المُسْتَنْبَطُ مِنَ الْحَمْدِ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ "وَمَالِكٌ بِالنَّصْبِ" أَي: مُضَافاً غَيْرَ مُنَوَّنٍ، وَهُوَ الْمَذْكُورُ فِي الْكشَافِ²⁵²¹، وَجَعَلَهُ قِرَاءَةً أَبِي هُرَيْرَةَ، وَنَقَلَهَا²⁵²² ابْنُ عَطِيَّةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَالْأَعْمَشِ²⁵²³ وَغَيْرِهِمَا.

[القِرَاءَةُ السَّادِسَةُ: مَالِكٌ مُنَوَّنًا بِالرَّفْعِ]

وَقُرِئَ "مَالِكٌ بِالرَّفْعِ مُنَوَّنًا"²⁵²⁴ فَيَوْمَ مَنْصُوبٌ حَ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، لَا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ كَمَا وَهَمَ؛ إِذْ لَا يُفْهَمُ حَ كَوْنُهُ مَالِكٌ كُلِّ شَيْءٍ، "وَمُضَافاً"، وَهَذَا قِرَاءَةٌ²⁵²⁵ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَبِالْجُمْلَةِ الرَّفْعُ "عَلَى أَنَّهُ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ"، أَي: هُوَ مَالِكٌ.

[القِرَاءَةُ السَّابِعَةُ: مَلِكٌ مُضَافاً بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ]

وَقُرِئَ²⁵²⁶ "مَلِكٌ مُضَافاً بِالرَّفْعِ"²⁵²⁷ عَلَى أَنَّهُ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ، وَهَذَا قِرَاءَةُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ "بِالنَّصْبِ" عَلَى الْمَدْحِ بِتَقْدِيرِ أَعْنِي، وَإِنَّمَا لَمْ يُقْرَأَ (مَلِكٌ) مُنَوَّنًا كَمَا قُرِئَ (مَالِكٌ) كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَلِكًا

²⁵¹⁹ هُوَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ الْقُرَشِيِّ الْهَاشِمِيِّ، وَلَقِبَ ابْنَ عَقِيلٍ نَسَبَةً إِلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، الْمَتَوَيِّ (769هـ)، مِنْ شَيْخُوهُ: أَبُو حَيَّانِ الْغُرْنَاطِيِّ، وَجَلَّالُ الدِّينِ الْقُرُونِيِّ. وَمِنْ تَلَابُهِ: سِرَاجُ الدِّينِ الْبَلْقِينِيُّ، وَوَلِيُّ الدِّينِ الْعِرَاقِيِّ، وَمِنْ مَوْلَفَاتِهِ: شَرَحَ ابْنَ عَقِيلٍ عَلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ، مَخْتَصِرَ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ، الْجَامِعِ النَّفِيسِ، التَّفْسِيرِ (وَصَلَ إِلَى شَرْحِ آخِرِ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ). يَنْظُرُ: الْعَسْقَلَانِيُّ، الدَّررُ الْكَامِنَةُ فِي أَعْيَانِ الْمَائَةِ الثَّامِنَةِ، ج3، ص ٤٢؛ السِّيَوطِيُّ، بَغِيَّةُ الْوَعَاةِ فِي طَبَقَاتِ اللَّغَوِيِّينَ وَالنَّحَاةِ، ج2، ص ٤٧؛ الشُّوكَانِيُّ، مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، الْبَدْرِ الطَّالِعُ بِمَحَاسِنِ مِنْ بَعْدِ الْقَرْنِ السَّابِعِ، (النَّاشِرُ: دَارُ الْمَعْرِفَةِ - بَيْرُوت) ج1، ص ٣٨٦.

²⁵²⁰ هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ السَّمِيفِعِ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْيَمَانِيُّ، لَهُ اخْتِيَارٌ فِي الْقِرَاءَةِ يَنْسَبُ إِلَيْهِ شَدَّ فِيهِ، قَرَأَ عَلَى أَبِي حَيَّوَةَ شَرِيحَ بِنِ يَزِيدٍ، نَافِعٍ وَطَاوُوسٍ، وَابْنَ كَيْسَانَ، وَقَرَأَ عَلَيْهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمِ الْمَالِكِيِّ، وَلَمْ يَذْكَرْ لَهُ تَارِيخُ وَفَاةٍ. يَنْظُرُ: ابْنُ الْجَزَرِيِّ، شَمْسُ الدِّينِ أَبُو الْخَيْرِ، غَايَةُ النِّهَايَةِ فِي طَبَقَاتِ الْقِرَاءَةِ، (النَّاشِرُ: مَكْتَبَةُ ابْنِ تَيْمِيَّةِ، الطَّبَعَةُ: عَنِي بِنَشْرِهِ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ عَامَ ١٣٥١هـ ج. بَرَجِسْتَرَسَر) ج2، ص 161.

²⁵²¹ الرَّحْمَشَرِيُّ، الْكشَافُ عَنِ حَقَائِقِ غَوَامِضِ التَّنْزِيلِ، ج1، ص 11.

²⁵²² ابْنُ عَطِيَّةٍ، الْمَحْرُورُ الْوَجِيزُ فِي تَفْسِيرِ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ، ج1، ص ٦٨.

²⁵²³ هُوَ سَلِيمَانُ بْنُ مَهْرَانَ الْأَعْمَشِ، (61 - 148هـ) أَخَذَ عِلْمَهُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَسَعْدِ بْنِ إِيَّاسِ الشَّيْبَانِيِّ، وَمِنْ تَلَابُهِ: وَكَيْعُ بْنُ الْجِرَاحِ، وَطَلْحَةُ بْنُ مَصْرُوفٍ، يَنْظُرُ: الذَّهَبِيُّ، سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ، ج6، ص 226؛ الْعَسْقَلَانِيُّ، تَهْدِيْبُ التَّهْدِيْبِ، ج4، ص 222.

²⁵²⁴ وَجَاءَ فِي تَفْسِيرِ أَبِي حَيَّانٍ: "وَقَرَأَ مَالِكٌ بِرَفْعِ الْكَافِ وَالتَّنْوِينِ عَوْنُ الْعُقَيْلِيِّ، وَرُوِيَتْ عَنْ خَلْفِ بْنِ هِشَامٍ وَأَبِي عُبَيْدٍ وَأَبِي حَاتِمٍ، وَبَنَصْبِ الْيَوْمِ." أَبُو حَيَّانٍ، الْبَحْرُ الْمَحِيْطُ فِي التَّفْسِيرِ، ج1، ص 36.

²⁵²⁵ الْأَصْبَهَانِيُّ، أَبُو جَعْفَرِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ نَصْرِ بْنِ خَالَوِيَّةِ، إِعْرَابُ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ وَعِلْمُهَا، ضَبْطُ نَصِهِ وَعَلَقَ عَلَيْهِ: أَبُو مُحَمَّدِ الْأَسْيُوطِيُّ، (النَّاشِرُ: دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوت - لُبْنَان، ط1، ٢٠٠٦ م) ص ٣٧.

لكونه صفةً مُشَبَّهَةً لازِمًا، فعلى تقدير كونه مُتَوَنًّا يلزَمُ النَّصْبُ يَوْمَ الدِّينِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، فَلَا يُفْهَمُ كَوْنُهُ ملكاً بالقياسِ إلى جميع ما فيه، وفي²⁵²⁸ جميع اليوم؛ إذ يكفي في صِدْقِ أَنَّهُ ملكٌ في ذلك اليوم²⁵²⁹ ملكاً/[76ظ] في بعض أجزائه لبعض ما فيه، بخلاف مالك مُتَوَنًّا؛ فَإِنَّهُ اسْمٌ فاعِلٍ مُتَعَدٍّ من ملكه يَمْلِكُهُ فيجوزُ انتصابُ (يوماً) فيه على المفعوليَّةِ، فَإِنْ قُلْتُ: يلزَمُ المحذُورُ المذكورُ على تقدير كون (ملك) مُضَافاً أيضاً، قلت: يكونُ إضافته لامِيَّة، لا بمعنى في، يكون²⁵³⁰ يوماً مفعولاً، لا ظرفاً، فيكون مملوكاً²⁵³¹ مع ما فيه²⁵³².

²⁵²⁶ الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، زاد المسير في علم التفسير، المحقق: عبد الرزاق المهدي، (الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط1، 1422هـ) ج1، ص 19.

²⁵²⁷ وجاء في كتاب اعراب القرآن للنحاس: "يقال ﴿ملك يوم الدين﴾ على النعت، والرفع على إضمار مبتدأ، والنصب على المدح، وعلى النداء، وعلى الحال، وعلى النعت، وعلى قراءة من قرأ رَبِّ الْعَالَمِينَ" النحاس، أبو جعفر النَّحَّاسُ أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، (الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ) ج1، ص19.

²⁵²⁸ ب: في.

²⁵²⁹ ب ج+ كونه.

²⁵³⁰ ب ج: فيكون.

²⁵³¹ ب ملكاً له.

²⁵³² إِنَّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾ قَرَأَتَانِ مُعْتَمَدَتَانِ وَهُمَا مَالِكٌ (اسْمٌ فاعِلٍ) وَمَلِكٌ (صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ) ، يَرَى البَاحِثُ أَنَّهُ لَا تَرْجِيحَ بَيْنَهُمَا، فَكِلَاهُمَا مُتَوَاتِرٌ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. عَدَّد الامام البيضاوي سبع قراءات مختلفة: (مَالِكٌ، مَلِكٌ، مَلْكَ، مَلَكٌ، مَلِكًا، مَالِكًا، ملكٌ يَوْمَ الدِّينِ) ورجح قراءة مَلِكٌ. قال ابن الأنباري: وفي مالك خمس قراءات وهي: "مالك، ومَلِكٌ، ومَلْكَ، ومَلِكٌ، ومَلِكًا." ورجح ابن الجوزي قراءة (مَلِكٌ)، فهي أظهر في المدح لأن كل ملك مالك، وليس كل مالك ملكاً. وهذا ما ذهب إليه ابن عاشور قالاً: "قراءة (ملك) بدون ألف تدل على تمثيل الهيئة في نفوس السامعين". قال ابن كثير في قراءات مالك: "قرأ بعض القراء: ملك يوم الدين وقرأ آخرون: مالك. وكلاهما صحيح متواتر في السبع. ويقال: مَلِكٌ أيضاً، وأشبع نافع كسرة الكاف فقرأ: ملكي يوم الدين وقد رجح كلا من القراءتين مرجحون من حيث المعنى، وكلاهما صحيحة حسنة، ورجح الزمخشري "ملك"؛ لأنها قراءة أهل الحرمين ولقوله: "لمن الملك اليوم" وقوله: "قوله الحق" وله الملك وحكي عن أبي حنيفة أنه قرأ ملك يوم الدين على أنه فعل وفاعل ومفعول، وهذا شاذ غريب جداً." وقال القرطبي: "قرأ محمد بن السميقة بنصب "مالك"؛ وفيه أربع لغات: مالك ومملك ومملك - مخففة من ملك - ومليك" ثم قال: "وروي عن نافع إشباع الكسرة في "ملك" فيقرأ "مليكي" على لغة من يشيع الحركات، وهي لغة للعرب ذكرها المهدي وغيره". ابن الأنباري، البيان في غريب القرآن، ج1، ص35؛ ابن عاشور، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، ج1، ص 175؛ ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج1، ص133؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج1، ص 139.

المَطْلَبُ الثَّانِي: ﴿يَوْمَ الدِّينِ﴾

قوله²⁵³³: "ويوم الدين يومُ الجزاء" أي: المرادُ بيوم الدِّين²⁵³⁴ ها هنا يومُ جزاء الأعمال . إن خيراً

فخير وإن شراً فشرٌّ وذلك يومُ القيمة، فاختيارُ يوم الدِّين على يوم القيمة وسائرِ الأسماء قيل: لرعاية الفاصلة و²⁵³⁵إفادة العموم؛ فَإِنَّ الجزاءَ يتناولُ جميعَ أحوالِ الآخرةِ إلى السَّرمَد، وأيضاً ذَكَرَهُ مع ربِّ العالمين يتضمَّنُ إشارةً إلى المَبْدَأِ²⁵³⁶ والمَعَاد.

²⁵³³ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص28.

²⁵³⁴ جاء في كتاب روائع البيان تفسير آيات الأحكام من القرآن "يوم الدين: يوم الجزاء والحساب، أي أنه سبحانه المتصرف في يوم الدين، تصرف المالك في ملكه، والدين في اللغة: الجزاء، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: (إفعل ما شئت كما تدين تدان) أي كما تفعل تجزي" وجاء عن ابن منظور: "الدين: الجزاء والمكافأة. ويوم الدين: يوم الجزاء. وفي المثل: كما تدين تدان أي كما تجزي أي تجزي يفعلك ويحسب ما عملت. وقوله تعالى: ﴿إِنَّا لَمَدِينُونَ﴾، أي تجزيون محاسبون" قال ابن كثير في تفسيره: "والدين الجزاء والحساب" وهذا ما قاله جمهور العلماء وقيل أن الدين الطاعة، القهر، القضاء. جاء في تفسير البغوي: "قال مجاهد: "الدين: الحساب"، قال الله تعالى: ﴿ذلك الدين القيم﴾ [36 - التوبة] أي الحساب المستقيم وقال ابن عباس ومقاتل والسدي: "ملك يوم الدين: قاضي يوم الحساب" وقال قتادة: "الدين: الجزاء". ويقع على الجزاء في الخير والشر جميعاً، يقال: كما تدين تدان. قال محمد بن كعب القرظي: "ملك يوم لا ينفع فيه إلا الدين" وقال يمان بن رباب: "الدين القهر، يقال دنته فدان أي قهرته فذل". وقيل: الدين الطاعة أي يوم الطاعة"، وقال القرظي: "الدين: الجزاء على الأعمال والحساب بما؛ كذلك قال ابن عباس وابن مسعود وابن جريج وقتادة وغيرهم، وقيل: القضاء، والدين أيضاً: الطاعة، ومنه قول عمرو بن كلثوم:

وَأَيَّامٌ لَنَا غُرٌّ طَوِيلٌ
عَصَيْنَا الْمَلِكَ فِيهَا أَنْ نَدِينَا

فعلى هذا هو لفظ مشترك. قال ثعلب: دان الرجل إذا أطاع، ودان إذا عصى، ودان إذا عز، ودان إذا ذل، ودان إذا قهر؛ فهو من الأضداد... ويطلق الدين على العادة والشأن... والدين: الداء؛ وعن اللحياني: "يرى الباحث: إن اختيار "يوم الدين" عن باقي أسماء الآخرة ليتناسب مع قوله تعالى: ﴿رب العالمين﴾ لأن معنى الدين: الجزاء، والطاعة، والقهر، والحساب، وهذا الأشياء تتعلق بالعالمين، والله اعلم، وقد ضعف المفسرون تفسير لفظة "الدين" بغير هذه الألفاظ، فالقاعدة تقول أنه ليس كل ما صح لغةً صح حمل القرآن عليه. إن تضعيف المفسرون لأقوال وردهم لبعضها في تفاسيرهم دليلاً على اعتمادهم هذه القاعدة. قال د مساعد بن سليمان: "فمن لم يحكم ظاهر التفسير وبادر إلى استنباط المعاني بمجرد فهم العربية كثر غلطة ودخل في زمرة من فسر القرآن بالرأي، والنقل والسمع لا بد له منه في ظاهر التفسير أولاً ليتقي به مواضع الغلط، ثم بعد ذلك يتسع الفهم والاستنباط." وذكرها شيخ الإسلام في حديثه عن الجهات التي يكثر فيها الخطأ، قائلاً: "الجهة الثانية: قوم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده بكلامه من كان من الناطقين بلغة العرب، من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن والمنزل عليه والمخاطب به... فهؤلاء راعوا اللفظ وما يجوز عندهم أن يريد به العربي من غير نظر إلى ما يصلح للمتكلم به ولسياق الكلام" الصابوني، روائع البيان تفسير آيات الأحكام، ج1، ص26؛ ابن منظور، لسان العرب، ج13، ص169؛ ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج1، ص48؛ البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن، ج1، ص53؛ القرظي، الجامع لأحكام القرآن، ج1، ص143؛ الطيار، د مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، التفسير اللغوي للقرآن الكريم، (الناشر: دار ابن الجوزي، ط1، 1432هـ) ص643؛ ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج13، ص355.

²⁵³⁵ ب: أو.

²⁵³⁶ ب: المبتدأ.

"ومنه" أي: من الدّين بمعنى الجزاءِ قولهم في المثل المشهور المرفوع إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ²⁵³⁷: ((كما تَدِينُ تُدَانُ))، والمرادُ الثاني؛ إذ الأوّلُ بمعنى الفعل؛ لأنّ المعنى: كما تَفَعَّلُ تُجْزَى، لكن سُمِّيَ الفِعْلُ²⁵³⁸ الأوّلُ دِينًا لِلْمُشَاكَلَةِ كقولهِ تعالى: ﴿فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: 194 / 2] والكافُ في (كما) اسميّةٌ محلُّها التَّنصِبُ على أنّها صِفَةٌ لمصدرٍ محذوفٍ، أي: تُدَانُ دِينًا مُمَثِّلًا لِفِعْلِكَ، بمعنى تُجْزَى جَزَاءً مُمَثِّلًا لِفِعْلٍ فَعَلْتَهُ أَوَّلًا.

وعن بَعْضِ أصحابِ الحديثِ أنّه مكتوبٌ في التّوراة: كما تَدِينُ تُدَانُ، وكما تَزْرَعُ تَحْصُدُ²⁵³⁹، وفي الإنجيل "كما تَدِينُ تُدَانُ، وبِالْكَيْلِ الَّذِي تَكِيلُ تُكَالُ"²⁵⁴⁰.

وقولُهُ²⁵⁴¹: "وبيثُ الحماسة"²⁵⁴² معطوفٌ على قولهِ²⁵⁴³: "كما تَدِينُ تُدَانُ"، والتّقديرُ: ومِنهُ هذا المثلُ وبيثُ الحماسة، والحماسةُ في اللّغة هي الشّدّةُ والشّجاعةُ، ثُمَّ غلبَ على كِتَابِ لأبي تمامٍ

²⁵³⁷ "حديث ضعيف" السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، المحقق: محمد عثمان الخشت (الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط1، 1985م) ج1، ص 518، رقم 834.

²⁵³⁸ ج- الفعل، صح هامش.

²⁵³⁹ ينظر: الرازي، أبو حاتم محمد بن إدريس، الزهد، تحقيق: منذر سليم الدومي، (ط1، السعودية الرياض، دار أطلس، 1421هـ/2000م): ص67.

²⁵⁴⁰ ينظر: أبو شجاع الديلمي، شيرويه بن شهرزاد، الفردوس بمأثور الخطاب، (ط1، لبنان، بيروت، دار الكتب العلميّة، 1406هـ/1986م): ج4، ص124. والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الفتح الكبير في ضمّ الزيادة إلى الجامع الصغير، تحقيق: يوسف النبهاني، (ط1، لبنان، بيروت، دار الفكر، 1423هـ/2003م): ج3، ص129؛ الأشقودري، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، ضعيف الجامع الصغير وزيادته، أشرف على طبعه: زهير الشاويش (الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: المجددة والمزيدة والمنقحة) ج1، ص 762، رقم، 5270.

²⁵⁴¹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص28.

²⁵⁴² يقصد بالحماسة، ديوان الحماسة لأبي تمام الطائي (ت231هـ). وهو مجموعة من الشعر صنفها أبو تمام بأكثر من فهرس. جاء في (كتاب في تاريخ الأدب الجاهلي): "ديوان الحماسة لأبي تمام: هو منتخبات جمعها أبو تمام المتوفى سنة 231هـ/845م وقسمها عشرة أقسام، جعل كل قسم منها بابًا، وهي: باب الحماسة، وباب المراثي، وباب الأدب، وباب النسيب، وباب المهجاء، وباب الأضياف والمديح، وباب الصفات، وباب السير والنعاس، وباب الملح، وباب مذمة النساء. وباب الحماسة، أول أبواب الكتاب وأكبرها، ولعل هذا هو السبب الذي جعل اسمه يطلق على المجموعة كلها، وكان أن أطلق هذا الاسم على ما تلاه من دواوين مماثلة في الاختيار، فيسمى كل منها بديوان الحماسة. وأبواب الكتاب العشرة متفاوتة الطول، فالأول أطولها، بل إنه يكاد يستغرق نصف الكتاب وحده والأبواب الأربعة الأخيرة قصيرة جدًا." وقال التبريزي: "وكان سبب جمع أبي تمام الحماسة أنه قصد عبد الله بن طاهر وهو بخراسان، فمدحه، وكان عبد الله لا يجيز شاعرًا إلا

الطائي²⁵⁴⁴ جمع فيه أشعارَ الجاهليَّة مُبتدئاً بما وقعَ في الحروب²⁵⁴⁵، فإذا قيل: قال الحماسيُّ، يرادُ به أبو تمام، وإذا قيل: بيتُ الحماسة يُرادُ ذلك الكتاب.

وقوله²⁵⁴⁶: "لم يَبْقَ سِوَى العَدُوِّ ... نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا"²⁵⁴⁷ بدلُ من بيتِ الحماسة، أي: ومنه ما وقعَ في هذا البيتِ أوَّلُه، فلَمَّا صرَّحَ الشُّرُّ وأمسى وهو عَرِيَانٌ، وصرَّحَ الشَّيْءُ أي: انكشف، وجواب لَمَّا: قوله²⁵⁴⁸: "دِنَاهُمْ"، والمعنى: فلَمَّا انكشفَ الشُّرُّ وصارَ كأنه عار عن كُلِّ سائرٍ، ولم يَبْقَ سِوَى الظُّلْمِ والعُدوانِ/[76و] جَزِينَاهُمْ بِمِثْلِ ما ابتدؤنا به، فسُمِّيَ الفعلُ الَّذِي جُوزِيَ عليه جزاءً الأجل²⁵⁴⁹ المشاكلة، فمحلُّ الاستشهادِ في البيتِ هو الأوَّلُ، أعني: دِنَاهُمْ على عكسِ المَثَلِ.

المَطْلَبُ الثَّالِثُ: إِضَافَةُ مَالِكٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ

قوله²⁵⁵⁰: "أضَافَ اسْمَ الفَاعِلِ" وهو لفظُ المالكِ "إلى الظَّرْفِ"، أعني: يومَ الدِّينِ، يُرِيدُ به تحقيقَ هذه الإضافة²⁵⁵¹، وأنَّه أيُّ جِنْسٍ من أجناسِ الإضافةِ، يدلُّ عليه أنَّ صاحبَ الكشَّافِ أوردَ هذا الكلامَ بطريقِ السُّؤالِ والجوابِ، فوجَّهَ التَّخصيصَ بإضافةِ مالكِ يومِ الدِّينِ هو أنَّ ملكَ يومِ الدِّينِ من

إذ رضيه أبو العمير "الجندي، علي الجندي، في تاريخ الأدب الجاهلي، (الناشر: مكتبة دار التراث، طبعة دار التراث الأول، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م) ص ١٦٤.

2543 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 28.

2544 مر ترجمته.

2545 ج: الحروف.

2546 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 28.

2547 الأصفهاني، شرح ديوان الحماسة، ج 1، ص 29.

2548 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 28.

2549 ج: لأجل.

2550 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 28.

2551 جاء في كتاب لمسات بيانية: "أن ذلك لقصد العموم، فملك اليوم هو ملكٌ لما فيه ومن فيه. فمالكه مالك لما اشتمل عليه من امور مادية ومعنوية، فملكية اليوم هي ملكية لكل ما يجري ويحدث في ذلك اليوم ولكل ما في ذلك اليوم ولكل من في ذلك اليوم، فهي إضافة عامة شاملة لاتقوم مقامها إضافة". السامرائي، د. فاضل صالح، لمسات بيانية في نصوص من التنزيل، (ط3)، الناشر: عمان الاردن، دار عمار للنشر، 2003م) ص 39.

إضافة الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ إلى غير مَعْمُولِهَا كما في ربِّ العالمين، فتكونُ معنويَّةً مثْلَ ملك العصر²⁵⁵²، وإمَّا اللَّفْظِيَّةُ في الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ إضافتها إلى فاعلِها.

وأما إضافة مالك²⁵⁵³ يوم الدين فهي إلى المفعول به حُكْمًا كما أشار إليه بقوله: "إجراءً له" أي: للظرف "مجرى المفعول به" والمجرى: يُروى بِضَمِّ وفتح، إمَّا مصدرًا أو²⁵⁵⁴ مكانًا "على الاتِّساع" أي التَّجَوُّز، يُحمَلُ الكلامُ على المجازِ العَقْلِيِّ في النَّسْبَةِ الإِضَافِيَّةِ بتركِ تَقْدِيرِ (في) وَجَعَلَ الظَّرْفَ بمنزلة المفعول به؛ فَإِنَّ الاتِّسَاعَ في الظَّرْفِ أن لا يُقَدَّرَ معه (في) تَوْسُّعًا، فَيُنَصَّبُ بنصبِ²⁵⁵⁵ المفعولِ به، أو يُضَافَ إليه على وتيرته²⁵⁵⁶ كما في "قولهم²⁵⁵⁷: يا سارقَ الليلة"²⁵⁵⁸، وهذا التَّشْبِيهُ في مُجَرَّدِ كَوْنِ الإِضَافَةِ على طريقة الاتِّساع، وإلا فالإضافة فيه²⁵⁵⁹ غيرُ حَقِيقِيَّةٍ، وفيما نَحْنُ فيه حَقِيقَةٌ كما سيجيء.

فالمقصودُ أَنَّهُ²⁵⁶⁰ جُعِلَتْ²⁵⁶¹ مسروقةً اتِّسَاعًا كذلك، جُعِلَ يومُ الدِّينِ مملوكًا اتِّسَاعًا، فهذه الإضافةُ مثلُ إضافة ضارب زيد في أمَّا إضافة اسمِ الفاعلِ إلى المفعولِ به بمعنى²⁵⁶² اللّام، وإمَّا لم يُحمَلْ

2552 ب: المصر.

2553 ب ج+ إلى.

2554 ج: وأما.

2555 ب: نصب.

2556 ب: وتيرته.

2557 يا سارق الليل أهل الدار. / سيبويه، الكتاب، ج1، ص 175.

2558 جاء في شرح كتاب سيبويه: "هذا باب ما جرى مجرى الفعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى وذلك قولك: يا سارق الليلة أهل الدار. قال أبو سعيد: أما قوله: هذا باب ما جرى مجرى الفعل الذي يتعدى فعله، وليس للفعل فعل، وإنما أراد مجرى الفعل الذي يتعدى في تصاريفه، يعني في ماضيه واستقباله واسم الفاعل منه. وقوله: "في اللفظ لا في المعنى" يعني أنك إذا قلت: يا سارق الليلة أهل الدار، فهو بمنزلة قولك: "يا معطي زيد الدرهم" أضفته إلى أحد المفعولين ونصبت الآخر؛ فلذلك أضفت "سارق" وهو اسم فاعل إلى "الليلة" كما تضيف اسم الفاعل إلى أحد المفعولين وتنصب الآخر، فهذا شبهه به في اللفظ. "قال في اللباب في علوم الكتاب: "لا يجوز بالمفعول الذي لم يُتَّسَعِ فيه بالفصل أجدر، ووجه ذلك على صَعْفِهِ وَقَلَّةِ الاستعمال... قال سيبويه في قولهم: يا سارقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ... بخفض «اللَّيْلَةِ» على التَّجَوُّزِ وبنصب «الأهل» على المَفْعُولِيَّةِ، ولا يجوز «يا سارقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ» إلا في شعر؛ كراهة أن يفصلوا بين الجارِّ والمَجْرُورِ". سيبويه، الكتاب، ج1، ص 175؛ ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ج8، ص 445.

2559 ب- فيه.

2560 ب ج+ كما.

2561 ب ج+ الليلة.

هذه الإضافة على إضافة اسم الفاعل إلى المفعول فيه بتقدير²⁵⁶³ في كما في مضارع²⁵⁶⁴ مصر و²⁵⁶⁵ عالم البلد، مع أنها كانت رافعة لمؤنة الاتساع وما يتبعه من إشكال وقوعه صفة للمعرفة؛ لكون الإضافة بمعنى (في) معنوية؛ لأن القول بالإضافة بمعنى (في) أخذ بالظاهر الذي عليه النحاة؛ لقصور نظرهم في تصحيح العبارة على ظاهرها.

وأما/[77ظ]التحقيق الذي عليه أرباب البيان فهو يقتضي هذا الحمل؛ لأن الاتساع يستلزم فخامة المعنى، وإثبات المطلوب بطريق برهاني؛ لأن كونه مالكا ليوم الدين يكون كناية عن كونه مالكا فيه للأمر كله بناء على أن تملك الظرف يستلزم تملك المظروف استلزاما عاديا، وأما الإشكال فسيجيء جوابه.

وقوله²⁵⁶⁶: "أهل الدار" منصوب بتقدير اتق أو احذر على معنى اتق يا سارق من أهل الدار، واحذرهم، وادخلها على حين غفلة من أهلها كيلا تقع في ورطة الهلاك، وقال²⁵⁶⁷ قدس سره: "منصوب بسارق؛ لاعتماده على حرف النداء كقولك: يا ضاربا زيدا، ويا طالعا جبلا، وتحقيقه أن النداء يناسب الذات، فافتضى تقدير موصوف: أي يا شخصا ضاربا انتهى.

وؤد عليه أنه كيف يصح كونه منصوبا بسارقا بعد جعله الليلة مفعولا به له على الاتساع، إلا أن يجعل بدلا من الليلة؛ فإن البدل في حكم تكرير العامل، أو يقال: إن الليلة وإن اتسع فيها إلا أن المعنى على الظرفية كما سيجيء، فالمفعول به الحقيقي لسارقا هو أهل الدار، فلا بُد من تقدير المضاف أي:

2562 ج: وبمعنى.

2563 ج+ في.

2564 ج: مضارع.

2565 ب: أو.

2566 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص28.

2567 المرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص194.

متاع أهل الدار، وقد يُقال: إنَّ سارقاً قد يتعدَّى إلى مفعولين، يُقال: سرَّقه مالا، كما يُقال: سرَّق منه مالا.

قوله²⁵⁶⁸: "ومعناه" جوابٌ عن إشكالٍ نشأ عن حمل الإضافة على إضافة الصِّفة إلى مفعولٍ به والإشكال هو أنَّ الظَّرْفَ إذا كان مُتَّسِعاً فيه جارياً مجرى المفعول به كانت إضافة اسم الفاعل إليه لفظيةً، فلا يتعرَّفُ بما المُضاف؛ لأنَّها لا تُفيدُ إلاَّ تخفيفَ المُضافِ، لا تعريفه فلا يصحُّ وقوعه صفةً للمعرفة.

وحاصلُ الجوابِ أنَّ إضافة اسم الفاعل إنما يكونُ لفظيةً إذا أُريدَ به الحالُ أو الاستقبالُ؛ ليكونَ عاملاً، وفي تقديرِ الانفصالِ، وأمَّا إذا فُصِدَ به الماضي أو الاستمرارُ فإضافته حقيقةً كإضافة الاسم الذي لا يدلُّ على الزَّمانِ أصلاً، ولا يُنصَبُ مفعولاً به قطعاً كمولى العبيد، وإلى هذا أشارَ المُصنِّفُ بقوله²⁵⁶⁹: "ومعناه" أي: ومعنى مالك يوم الدين "ملك" بلفظ الماضي "الأمور يوم الدين"، وأشارَ بِدَرْجِ لفظِ الأمور/[77و] إلى أنَّ يومَ الدين وإن أُجرِيَ مجرى المفعول به إلاَّ أنَّ المعنى على الظرفية، وأنَّ المقصودَ من جعلِ الظرفِ مملوكاً إفادةً مملوكيةِ المظروفِ على أبلغ وجه.

وقوله²⁵⁷⁰: "على طريقةٍ ونادى أصحاب الجنة" إشارةً إلى وجهِ صحَّةِ²⁵⁷¹ كونِ (مالك) بمعنى الماضي، مع أنَّ يومَ الدين ليس من الأيامِ الماضية حتى يُقالَ أنَّه ملكٌ في الزَّمانِ الماضيِ الأمورِ الواقعةِ فيه، فأشارَ إلى أنَّه من قبيلِ التَّعبيرِ على²⁵⁷² المُستقبلِ بلفظِ الماضي تنبيهاً²⁵⁷³ على تحقيقِ وقوعه كما في ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ [الاعراف:44/7].

²⁵⁶⁸ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص28.

²⁵⁶⁹ نفس المصدر، ج1، ص28.

²⁵⁷⁰ نفس المصدر، ج1، ص28.

²⁵⁷¹ ب- صحه.

²⁵⁷² ج: عن.

²⁵⁷³ تنبيهاً.

وقوله²⁵⁷⁴: "أو له المِلك" بكسر الميم عَطْفٌ على قوله²⁵⁷⁵: "ملك الأمور" أي: أو معنى مالك يوم الدين: له المِلك "في هذا اليوم على وجه الاستمرار"²⁵⁷⁶، أي: المُراد منه الزَّمان المُستمرُّ، لا الحال أو الاستقبال، فالحصْرُ المُستفادُ من التَّقديمِ في قوله²⁵⁷⁷ في إبرازِ المعنى: "أو له الملك"²⁵⁷⁸ بالقياسِ إليهما، فلا يُنابي تحويزَ الماضي، وجُوِّزَ²⁵⁷⁹ أن يُجعلَ ذلك الحصرُ²⁵⁸⁰ بالقياسِ إلى الكلِّ إشارةً إلى أنه المُختارُ الَّذي لا يُلْتَفَتُ معه إلى غيره، فكأنَّه إمَّا جُوِّزَ الماضي تنزُّلاً عن ذلك²⁵⁸¹.

قيل²⁵⁸²: هذا يدلُّ على أنَّ اسمَ الفاعلِ إذا أُريدَ به الاستمرارُ لا يكونُ عاملاً، ويكونُ إضافته معنويَّةً لا لفظيَّةً، وهذا يُنابي ما جَوَّزَه المُصنِّفُ²⁵⁸³ في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾ [الأنعام: 96/6]، حيثُ جَوَّزَ أن يكونَ نصب (سكناً) بجاعل، على أن يُرادَ به جعلٌ مُستمرٌّ في الأزمنة المُختلفة.

وأجيب عنه بأنَّ الزَّمانَ المُستمرَّ يشملُ على الماضي والمُستقبلِ والحالِ، فباعتبارِ اشتماله على الماضي قد يُجعلُ في حُكمه، ويُحكَّمُ بأنَّ إضافته معنويَّةٌ كما في مالك يوم الدين، وباعتبارِ اشتماله على مُقابله قد يُجعلُ إضافته لفظيَّةً، ويتعيَّنُ كُلُّ من الاعتبارين بحسبِ القرائنِ واقتضاءِ المقامِ.

وفرَّقَ بعضهم بين الاستمرارِ في (مالك يوم الدين) وبينه في (جاعل الليل) بأنَّ الأوَّلَ ثبوتيٌّ، والثَّاني تجدُّديٌّ، ويجوزُ أن يعملَ الثَّاني لورودِ المضارعِ بمعنى الاستمرارِ التَّجدُّديِّ، لا يُقالُ: الأمرُ الواقعةُ

²⁵⁷⁴ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص28.

²⁵⁷⁵ نفس المصدر، ج1، ص28.

²⁵⁷⁶ ب+ قال في الكشف هذا هو المراد في مالك يوم الدين قال قدس سره

²⁵⁷⁷ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص28.

²⁵⁷⁸ ب- المستفاد من التقديم في قوله: في إبراز المعنى أو له الملك.

²⁵⁷⁹ ب: وجاز.

²⁵⁸⁰ ب- ذلك الحصر.

²⁵⁸¹ ب+ انتهى والمصنف عدل عن تلك العبارة لئلا يحتاج في تصحيحها إلى تحمل ثم اعترض عليه بأن.

²⁵⁸² ب- قيل.

²⁵⁸³ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج2، ص 174.

يوم الدين متجددة متعاقبة في الوجود، ولا شك أن مالكيته فرغ وجودها، فاستمرار مالكيته لا يتصور أن يكون ثبوتياً، بل تجددياً لأننا نقول/[78ظ]: الثبوت عبارة عن²⁵⁸⁴ التحقق في الجملة من غير أن يُعتبر معه شيء آخر من الحدوث في أحد الأزمنة، فلا يُنابي التجدد بل يُجامعه؛ فإن كل متجدد ثابت بهذا المعنى، وإن لم يكن كل ثابت بهذا المعنى متجدداً، كما إذا كان ثبوتاً واحداً مستمرّاً كثبوت سواد²⁵⁸⁵ الجسم، فيكون المعنى مالك يوم الدين هو ثابت المالكية في يوم الدين بمعنى أن ملكية لجميع الامور مُطلقاً غير مُقيّد بحدوث تلك المالكية في ذلك اليوم ثابتة في ذلك اليوم²⁵⁸⁶، فيوم الدين²⁵⁸⁷ ظرف لثبوت المالكية له تعالى، لا لحدوثها.

وهذا يندفع توهم التناهي بين²⁵⁸⁸ استمرار يوم الدين وما فيه، وبين استمرار مالكيته، ووجه²⁵⁸⁹ الاندفاع أن ثبوت مالكيته، وان كان في ذلك اليوم، إلا أن كونه ثابت المالكية في ذلك اليوم واتصافه تعالى بها مستمر لا يتقيّد بوقت دون وقت، والسر فيه ما حققوا من أن صدق المطلقة دائمة²⁵⁹⁰ فإن اتصاف الموضوع بالمحمول²⁵⁹¹ فيها وإن كانت في الجملة وفي بعض الأوقات، إلا أنه يصدق دائماً أن الموضوع مُتَّصِفٌ به في الجملة²⁵⁹²، وقد يُقال: المالكية بمعنى القدرة على الإيجاد والإعدام ونحوهما، وهي بهذا المعنى مُستمرّة، على أن المُتَّحَقِّقَ الوقوع الغير المنقطع كالمُستمر.

2584 ج- عن.

2585 ج: سواء.

2586 ج- اليوم.

2587 ب+ فيه.

2588 ب+ ج+ عدم.

2589 ج: وجد.

2590 ينظر: شمس الدين الفناي، محمد بن حمزة بن محمد، فصول البدائع في أصول الشرائع، تحقيق: محمد حسين محمد حسن، (ط1)، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، 1427هـ/2006م): ج 1، ص 77.

2591 ج: بالمحمول.

2592 ب: مثلاً إذا كان زيد كاتباً في بعض الأوقات فكتابته وإن كانت في بعض الأوقات لكن كونه كاتباً في بعض الأوقات مستمر دائماً الإمام الرازي، فائدة.

وقوله²⁵⁹³: "لِتَكُونَ الْإِضَافَةُ" تَعْلِيلٌ لِجَعْلِ اسْمِ الْفَاعِلِ فِي مَالِكٍ يَوْمَ الدِّينِ بِمَعْنَى الْمَاضِي، أَوْ بِمَعْنَى الْاسْتِمْرَارِ، فَالْمَعْنَى إِتْمَا حَمَلْنَاهُ عَلَى أَحَدِ الْمَعْنِيَيْنِ، وَلَمْ نَجْعَلْهُ بِمَعْنَى الْحَالِ أَوْ الْاسْتِقْبَالِ عَلَى مَا هُوَ²⁵⁹⁴ الشَّائِعُ؛ لِتَكُونَ الْإِضَافَةُ فِي مَالِكٍ يَوْمَ الدِّينِ "حَقِيقِيَّةً" أَي: مَعْنَوِيَّةً لَا لَفْظِيَّةً، فَتَكُونَ "مُعَدَّةً" أَي مُصَحِّحَةً "لِوَقْوَعِهِ" أَي: لَوْقْوَعِ²⁵⁹⁵ الْمَالِكِ الْمُضَافِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ "صِفَةً لِلْمَعْرِفَةِ"، وَهُوَ لَفْظُ الْجَلَالَةِ، لَا يُقَالُ: الْحُكْمُ بِكَوْنِ الظَّرْفِ مُتَّسِعاً فِيهِ قَائِماً مَقَامَ الْمَفْعُولِ بِهِ، حُكْمٌ بِكَوْنِ اسْمِ الْفَاعِلِ عَامِلاً فِيهِ نَاصِباً لَهُ، فَكَيْفَ يُتَّصَرُّ أَنْ إِضَافَتَهُ إِلَيْهِ حَقِيقَتُهُ²⁵⁹⁶، وَهَلْ هَذَا إِلَّا تَنَاقُضٌ؛ لِأَنَّ نَقَوْلَ: لَا تَنَاقُضَ²⁵⁹⁷؛ لِأَنَّهُ إِتْمَا حُكْمٌ بِكَوْنِهِ مَفْعُولاً بِهِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، لَا مِنْ حَيْثُ الْإِعْرَابُ أَي: يَتَعَلَّقُ²⁵⁹⁸ الْمَالِكُ بِمَمْلُوكِهِ حَتَّى وَلَوْ كَانَتْ شَرَايِطُ الْعَمَلِ حَاصِلَةً يَعْمَلُ²⁵⁹⁹ فِيهِ، أَلَا يُرَى/[78و] أَنَّكَ تَقُولُ فِي مَالِكٍ عَبْدِهِ: إِنَّهُ مُضَافٌ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ، وَتُرِيدُ أَنَّهُ كَذَلِكَ مَعْنَى، لَا أَنَّهُ مَنْصُوبٌ مَحَلًّا لِفَقْدِ شَرْطِ عَمَلِهِ، كَذَا حَقَّقَهُ²⁶⁰⁰ التَّحْرِيرَانِ²⁶⁰¹.

[تَعْرِيفُ الدِّينِ]

²⁵⁹³ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص28.

²⁵⁹⁴ ج- هو.

²⁵⁹⁵ ج: وقوع.

²⁵⁹⁶ ب ج: حقيقة.

²⁵⁹⁷ ج- لأنا نقول لا تناقض.

²⁵⁹⁸ ب ج+ به تعلق.

²⁵⁹⁹ ج: لعمل.

²⁶⁰⁰ الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص197؛ الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد، الكشاف عن

حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل، ضبطه وصححه: محمد عبد السلام شاهين، (دار الكتب العلمية، بيروت

لبنان، 1971م) ج1، ص22.

²⁶⁰¹ الجرجاني، والزمخشري.

قوله²⁶⁰²: "وقيل²⁶⁰³: الدِّينُ: الشَّرِيعَةُ"، قال المُصنِّفُ²⁶⁰⁴ في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ

جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً﴾ [المائدة:48/5] "أي: شريعةً، وهي الطَّرِيقُ إلى الماء، شُبِّهَ بِهَا²⁶⁰⁵ الدِّينُ؛ لِأَنَّهُ طَرِيقٌ إلى ما هو سببُ الحِياةِ الأبدِيةِ."

"وقيل²⁶⁰⁶: الدِّينُ "الطَّاعَةُ"، والمعنى على كِلا التَّقديرين: يومُ الجزاءِ الدِّينِ، بتقديرِ المُضافِ؛

لظهورِ أَنَّ ذلكَ اليومَ²⁶⁰⁷ ليسَ يومَ الطَّاعَةِ، ولا يومَ الشَّرِيعَةِ، وإِنَّمَا هو يومُ جزاءِ الطَّاعَةِ، ويومُ ظُهورِ سلطانِ الشَّرِيعَةِ، وغلبةِ مَنْ تَمَسَّكَ بِهَا على مَنْ لم يَرَفَعِ إِلَيْهِ رَأْسَهُ بِإِثَابَةِ الأوَّلِ على قَبولِهِ، وَعِقَابِ الثَّانِي على تَرْكِ قَبولِهِ²⁶⁰⁸.

[تعليلُ إضافةِ مالِكِ إلى يومِ]

وقوله²⁶⁰⁹: "وتخصيصُ اليومِ بالإضافة"²⁶¹⁰: إشارةٌ إلى وجهِ التَّخصيصِ الواقعِ كما²⁶¹¹ في

مالِكِ يومِ الدِّينِ بسببِ²⁶¹² الإضافة²⁶¹³، أي: إضافةِ المالكِ إلى اليومِ مع كونه تعالى مالِكاً لجميعِ الأمورِ الزَّمانِ والمكانِ وما فيهِما²⁶¹⁴ و²⁶¹⁵ إضافةِ اليومِ إلى الدِّينِ مع أَنَّهُ تعالى مالِكٌ لِكُلِّ يومٍ.

²⁶⁰² البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص28.

²⁶⁰³ ب: السَّعد، فائدة.

²⁶⁰⁴ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج2، ص129.

²⁶⁰⁵ أ ب - بجا.

²⁶⁰⁶ ب: السَّيد، فائدة.

²⁶⁰⁷ ب - اليوم.

²⁶⁰⁸ ب: قال السكاكي في مفتاحه الأمر في التذكير والتأنيث سهلة، فائدة.

²⁶⁰⁹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص28.

²⁶¹⁰ جاء في كتاب روح المعاني: "وتخصيصُ اليومِ بالإضافة مع أَنَّهُ تعالى مالِكٌ وملكُ جميعِ الأشياءِ في كلِّ الأوقاتِ والأيامِ، إما للتعظيمِ، وأما لأنَّ الملكَ والمملكِ الحاصلين في الدنيا لبعضِ الناسِ بحسبِ الظاهرِ يزولان وينسلخُ الخلقُ عنهما انسلخاً ظاهراً في الآخرةِ وَكُلُّهُمُ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْداً وينفردُ سبحانه في ذلكَ اليومِ بما انفردا لا خفاءَ فيه ولذلك قال سبحانه ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئاً وَالْأَمْرُ لِلَّهِ وَلِمَنْ أَلْمَلِكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾" الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج1، ص88.

²⁶¹¹ ب ج - كما.

²⁶¹² ب - بسبب.

²⁶¹³ ب: بالإضافة.

[السَّبَبُ الْأَوَّلُ]

"إِذَا 2616 لتعظيمه" المراد إِذَا تعظيم يوم الدِّين بإضافة المالك الذي هو الله العليُّ العظيم إلى ذلك اليوم كتعظيم العرش والبيت بإضافة الرَّبِّ إليهما في رَبِّ العرش العظيم، وربِّ البيت العتيق، فيكون الإضافة لتعظيم المُضاف إليه.

أو المراد تعظيم اليوم بإضافته إلى الدِّين؛ فَإِنَّ ذلك اليوم لوقوع الجزاء فيه يومٌ مشهودٌ، ويومٌ فيه يقومُ النَّاسُ لربِّ العالمين، وإنَّ الأوَّلين والآخرين لمجموعونَ إلى ميقاتِ ذلك اليوم المعلوم، فيكونُ الإضافة لتعظيم المُضاف كما في عبد الخليفة.

ويجوزُ أن يُرادَ به تعظيمُ المالكِ بإضافته إلى اليوم؛ لأنَّ مالكيَّةَ الزَّمانِ وكذا مُلكيَّته تختصُّ به تعالى سيَّما يوماً بُجزى فيه كُلُّ نفسٍ بما كسبت، قالوا²⁶¹⁷: "أعظمُ المخلوقاتِ جلالَةً ومهابَةً المكانُ والزَّمانُ، فالمكانُ فضاءٌ لا نهايةَ له وخلاؤه لا غايةَ له، والزَّمانُ امتدادٌ وهميٌّ شَبَّهَ بنهرٍ خرجَ من قَعْرِ جبلٍ الأزل، فامتدَّ ودخلَ في قَعْرِ الأبدِ، فلا يُعرَفُ لانفجاره مبدئاً، ولا لاستقراره منزلٌ"، فما ظنُّكَ بِمَن كان مالكاً مثلِ هذا المخلوقِ ومُلكه، فسُبِّحانه ما أعظمُ / [79ظ] شأنه، فعلى هذا الاحتمال أيضاً يكونُ الإضافة لتعظيم المُضاف.

[السَّبَبُ الثَّانِي]

"أو" نقولُ: ذلك التَّخصيصُ "لِتفردِ تعالى"، وامتيازِهِ عن الغَيْرِ امتيازاً بَيِّناً "بِنُفوذِ الأمرِ فيه"، أي: في ذلك اليومِ سواءً كانَ أمراً مُتعلِّقاً بالمالكيَّةِ أو الملكيَّةِ؛ إذ في ذلك اليومِ لا تملكُ نفسٌ لنفسٍ شيئاً، والأمرُ يومئذٍ لله، ولِمَن المُلْكُ اليومِ لله الواحدِ القَهَّارِ، بخلافِ أَيَّامِ الدُّنيا؛ فَإِنَّ فيها مُلأَكَاً ومُلوَكاً

²⁶¹⁴ وفيها.

²⁶¹⁵ ب ج: أو.

²⁶¹⁶ ب ج- إ.إما.

²⁶¹⁷ الرازي، التفسير الكبير، ج1، ص ٢٣٧.

يَتَصَرَّفُونَ فِيمَا يَمْلِكُونَ وَيَحْكُمُونَ عَدْلًا وَجَوَازًا²⁶¹⁸ فِيمَا يَتَصَرَّفُونَ، فَسُبْحَانَ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ
وإليه تُرجعون.

المَطْلَبُ الرَّابِعُ: استحاقُّ الله تعالى للحمد

قوله²⁶¹⁹: "وإجراء هذه الأوصاف على الله تعالى"²⁶²⁰ مُبتدأً، خبره قوله الآتي: "للدلالة"²⁶²¹

إلخ، والغرض من هذا الكلام: أن هذه الصفات المُجرأة ليست بأجنبيّة فاصلة بين البيان والمُبين، أعني:
الحمد وما بين به من العبادة، بل هي إشارة إلى دليل الاختصاص المُستفاد من لامِي الملك والتعريف،

²⁶¹⁸ ج: وجوراً.

²⁶¹⁹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص28.

²⁶²⁰ جاء في كتاب فتح البيان: "في هذه الأوصاف التي أُجريت على الله تعالى، من كونه رباً للعالمين وملكاً للأمر كله يوم الجزاء، بعد الدلالة على اختصاص الحمد به في قوله: أَلْحَمْدُ لِلَّهِ في كل ذلك دليل على أن من كانت هذه صفاته لم يكن أحد أحق منه للحمد والثناء عليه، بل لا يستحق ذلك على الحقيقة سواه، فإن ترتب الحكم على الوصف مشعر بعليته له" قال في التحرير والتنوير: "وُصِفَ اللهُ تعالى بأنه رب العالمين كلهم، ثم عقب بوصفي الرحمن الرحيم لإفادة عظم رحمته، ثم وصف بأنه مَلِكٌ يوم الدين وهو وَصِفَ بما هو أعظم مما قبله لأنه يبيء عن عموم التصرف في المخلوقات في يوم الجزاء الذي هو أول أيام الخلود، فَمَلِكٌ ذلك الزمان هو صاحب الملك الذي لا يشذ شيء عن الدخول تحت مُلكه، وهو الذي لا ينتهي ملكه ولا ينقضي" ثم قال: "وإجراء هذه الأوصاف الجليلة على اسمه تعالى إيماء بأن موصوفها حقيق بالحمد الكامل الذي أعربت عنه جملة "الحمد لله"، لأن تقييد مُفاد الكلام بأوصاف مُتعلِّق ذلك المُفاد يُشعر بمناسبة بين تلك الأوصاف وبين مُفاد الكلام مُناسبة تفهم من المقام مثل التعليل في مقام هذه الآية. "القنوجي، فتح البيان في مقاصد القرآن، ج1، ص47، ابن عاشور، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، ج1، ص177.

²⁶²¹ تخلص ما سيذكره الإمام البيضاوي ومقارنته مع أقوال الزمخشري: إن الأوصاف التي اقترنت بالحمد هي دليل على استحقاقه تعالى للحمد. وهي:

أولاً: من كونه (رباً للعالمين موجداً له)، وجاء في الكشف: "من كونه رباً مالكاً للعالمين"، علل الشرواني عدول المصنف لأن الزمخشري فسر لفظ الرب ب"المالك"، فصار بمنزلة مالكاً مالكاً فاختار لفظ "موجداً" كصفة مقيدة، فإن الرب من المرئي وليس بموجد. فقوله: رباً موجداً دليل على كمال ربوبية تعالى.

ثانياً: (أنه تعالى منعماً على العالمين بالنعم كلها)، اختلف المصنف والزمخشري بتفسير (النعم كلها) فقال البيضاوي: ظاهرها وباطنها وعاجلها وآجلها، بينما قال الزمخشري: الظاهرة والباطنة والجليلة والدقيقة. علل الشرواني قول الإمام البيضاوي عاجلها وآجلها بدل الجليلة والدقيقة، لاختلاف العلة المستند عليها، فالبيضاوي بنى كلامه على ما هو أرجح عنده من تقديم الرحمن على الرحيم، بأن رحمة الدنيا عاجلة، ورحمة الآخرة آجلة، بينما الزمخشري اعتمد على تفسيره بأن الرحمن لجلائل النعم والرحيم لدقائقها. ثالثاً: (أنه مالكاً لأموار العالمين).

نسب البيضاوي الدلالة على ثبوت الحمد والمحاصرة فيه تعالى إلى إجراء الأوصاف عليه، بينما نسبها الزمخشري إلى قوله: "الحمد لله".

وبيانٍ لِمَ ذلك الاختصاص؟ وتوطئةٌ لِمَا بعده²⁶²² مِنْ قَوْلِهِ: إِيَّاكَ نَعْبُدُ الْآيَةَ؛ لِكُونِهِ إِشَارَةً إِلَى دَلِيلِهِ أَيْضًا.

[أ- استحقاقه للحمدِ مِنْ كُونِهِ مُوجِدًا لِلْعَالَمِينَ وَرَبًّا لَهُمْ]

وقوله²⁶²³: "مِنْ كُونِهِ رَبًّا لِلْعَالَمِينَ مُوجِدًا لَهُمْ" إلخ بيانٌ لهذه الأوصافِ، وهذا مدلولٌ لفظِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وعبارَةُ الكَشَافِ هكذا: "مِنْ كُونِهِ رَبًّا مَالِكًا لِلْعَالَمِينَ"، وَلَمَّا كَانَ ظَاهِرُهَا مُوَهَّمًا لَوْصِفِ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ فَسَّرَ²⁶²⁴ الرَّبَّ فِي الكَشَافِ بِالْمَالِكِ، فَلَفِظَ (رَبًّا مَالِكًا) بِمَنْزِلَةِ مَالِكًا مَالِكًا.

عَدَلُ²⁶²⁵ الْمُصَنِّفِ وَأُورِدَ بِدَلِّ قَوْلِهِ²⁶²⁶: "مَالِكًا" قَوْلَهُ²⁶²⁷: "مُوجِدًا"، ثُمَّ قَوْلُهُ: "مُوجِدًا لَهُمْ" صِفَةً مُقَيَّدَةً لِقَوْلِهِ²⁶²⁸: "رَبًّا لِلْعَالَمِينَ"؛ لِإِخْرَاجِ الرَّبِّ الَّذِي لَا يَكُونُ مُوجِدًا كَالْوَالِدِ يُرَبِّي وَلَدَهُ، وَلَيْسَ بِمُوجِدٍ، وَكَالْمُعَلِّمِ يُرَبِّي مَنْ يَتَعَلَّمُ²⁶²⁹ وَلَا يُوجِدُهُ، وَالذَّلَالُ عَلَى هَذَا الْوَصْفِ هُوَ إِضَافَةُ الرَّبِّ إِلَى الْعَالَمِينَ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ بِتَأْخِيرِ قَوْلِهِ²⁶³⁰: "مُوجِدًا" عَنْ قَوْلِهِ²⁶³¹: "لِلْعَالَمِينَ"، حَيْثُ لَمْ يَقُلْ: رَبًّا مُوجِدًا لِلْعَالَمِينَ تَنْبِيهًا عَلَى مَوْضِعِ اسْتِفَادَةِ هَذَا الْقَيْدِ. وَوَجْهُ دَلَالَةِ الْإِضَافَةِ هُوَ أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ رُبُوبِيَّتَهُ تَعَالَى رُبُوبِيَّةً كَامِلَةً لَا يُتَصَوَّرُ فَوْقَهَا رُبُوبِيَّةٌ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا يُفْرَضُ أَنَّهُ رَبٌّ، فَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْعَالَمِ، وَاللَّهُ تَعَالَى رَبُّ الْعَالَمِينَ، فَهُوَ رَبُّ ذَلِكَ الرَّبِّ أَيْضًا، وَلَاشَكَّ أَنَّ الرَّبَّ الْكَامِلَ مَنْ يُوجِدُ مَرْبُوبَهُ، وَيُبَلِّغُهُ إِلَى كَمَالِهِ/[79و] تَدْرِيجًا.

²⁶²² ج+ أَيْضًا.

²⁶²³ فِي النِّسْخَةِ الْمَقْتَبَسِ مِنْهَا قَوْلُهُ: "مِنْ كُونِهِ مُوجِدًا لِلْعَالَمِينَ رَبًّا لَهُمْ" بِدَلِّ قَوْلِهِ: "مِنْ كُونِهِ رَبًّا لِلْعَالَمِينَ مُوجِدًا لَهُمْ" النِّسْخَةِ مُخْتَلَفَةٌ.

²⁶²⁴ الرَّيْحَانِيُّ، الْكَشَافُ عَنْ حَقَائِقِ غَوَامِضِ التَّنْزِيلِ، ج1، ص10.

²⁶²⁵ ج+ عَنْهَا.

²⁶²⁶ الرَّيْحَانِيُّ، الْكَشَافُ عَنْ حَقَائِقِ غَوَامِضِ التَّنْزِيلِ، ج1، ص12.

²⁶²⁷ الْبَيْضَاوِيُّ، أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ وَأَسْرَارُ التَّأْوِيلِ، ج1، ص28.

²⁶²⁸ نَفْسُ الْمَصْدَرِ، ج1، ص28.

²⁶²⁹ ب: تَعَلَّمَ.

²⁶³⁰ الْبَيْضَاوِيُّ، أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ وَأَسْرَارُ التَّأْوِيلِ، ج1، ص28.

²⁶³¹ نَفْسُ الْمَصْدَرِ، ج1، ص28.

وفي بعض النسخ²⁶³² هكذا "مِنْ كَوْنِهِ مُوجِداً للعالمين رباً لهم" بتقديم قوله²⁶³³: "مُوجِداً" على قوله²⁶³⁴: "رباً" على عَكْسِ ما في النسخة الأولى، ووجه ما في هذه النسخة التَّنبِيهُ على أَنَّ إِبْجَادَ العالمين مُتَقَدِّمٌ على تَرْبِيَتِهِمْ؛ لِأَنَّ الكَمالاتِ بِأَسْرَها من تَوابعِ الوجودِ ومُتَفَرِّعةٌ عليه.

وهاهنا نسخةٌ أُخرى ثالثةٌ وهي قوله: "مِنْ كَوْنِهِ رَبّاً مُوجِداً للعالمين ربّاً لهم" بِتَكَرُّرِ رَبّاً قال بعضُ المُضَلِّينَ: وفي نسخةٍ مصحَّحةٍ عندي كذلك²⁶³⁵، ولم يُصَرِّحْ أَحَدٌ من المُحَشِّينَ بما هو الباعِثُ للمُصنِّفِ على تَكَرُّرِ قوله: "ربّاً لهم" بعد²⁶³⁶ قوله: رَبّاً مُوجِداً للعالمين.

وأقولُ واللهُ أعلمُ: لعلَّ ذلك مبنيٌّ على ما ذهبَ إليه المُصنِّفُ مِنْ أَنَّ لَفْظَ (الله) وصفٌ مُشْتَقٌّ مِنْ أَحَدِ الأَصُولِ المذكورةِ سابقاً، فقوله: "ربّاً مُوجِداً" بيانٌ تفسيريٌّ²⁶³⁷ للفظِ (الله)، وقولهم: (ربّاً لهم) بيانٌ لقوله: (رب العالمين) بمعنى المُبَلِّغِ المُوصِلِ لهم إلى كَمالاتِهِمْ على ما سبقَ مِنْ مَعْنَى الربِّ. انتهى كلامه.

أقولُ: قد عَرَفْتَ أَنَّ قَوْلَ المُصنِّفِ: "مِنْ كَوْنِهِ رَبّاً مُوجِداً" إلخ بيانٌ للأوصافِ الَّتِي أُجْرِيَتْ عليه تعالى، وهو ظاهرٌ ولا شكَّ أَنَّ لَفْظَ (الله) على تقديرِ كَوْنِهِ وَصفاً مُشْتَقّاً ليس مِنْ تِلْكَ الأوصافِ إِذَا لم يَجْرِ هو عليه تعالى، بل هو الَّذي أُجْرِيَتْ عليه تعالى²⁶³⁸ هذه الأوصافُ، فلا تُكُنْ من الغافلين، وَخُذْ ما آتَيْتُكَ، وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ.

[ب- استحقاقه للحمدِ مِنْ كَوْنِهِ مُنْعِماً على العالمين]

²⁶³² وهي النسخة المعزوة لها.

²⁶³³ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص28.

²⁶³⁴ نفس المصدر، ج1، ص28.

²⁶³⁵ لم أجد هذا القول فيما وقعت عليه يدي من الحواشي على تفسير البيضاوي.

²⁶³⁶ ب- قوله ربا لهم بعد.

²⁶³⁷ ج: وتفسير.

²⁶³⁸ ج- تعالى.

وقوله²⁶³⁹: "مُنِعِمًا عَلَيْهِم بِالنَّعَمِ كُلِّهَا": خبرٌ بعد خبر للكونِ في قوله²⁶⁴⁰: "مِنْ كَوْنِهِ"، وكذا ما سيأتي، من قوله²⁶⁴¹: "مَالِكًا لِأُمُورِهِمْ"، قيل: كان الأولى سَرَدَ هذه الأخبارِ بالعطف، لما تقرّر²⁶⁴² في النَّحْوِ²⁶⁴³: أَنَّ فِي صُورَةِ تَعَدُّدِ الْخَبَرِ إِنْ كَانَ الْكُلُّ عِبَارَةً عَنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ مِثْلَ: هَذَا خُلُوٌّ حَامِضٌ، أَيْ: مُرٌّ²⁶⁴⁴، فَالْأُولَى تَرْكُ الْعَطْفِ، وَإِلَّا فَالْأُولَى الْعَطْفُ²⁶⁴⁵ مِثْلَ: زَيْدٌ عَالِمٌ وَجَوَادٌ وَشُجَاعٌ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْأَخْبَارَ الْمَذْكُورَةَ هَاهُنَا إِنَّمَا هِيَ مِنَ الْقِسْمِ الثَّانِي أَنْتَهَى.

أقول: لَا شَكَّ أَنَّهَا مِنْ قَبِيلِ الْأَوَّلِ؛ إِذِ الْمَقْصُودُ هَاهُنَا تَعْلِيلُ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ الْحَمْدَ فِي الْحَقِيقِيَّةِ سِوَاهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ عِلَّةَ ذَلِكَ الْإِنْخِصَارِ هُوَ مَجْمُوعُ هَذِهِ الْأَوْصَافِ، لَا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا، وَإِنْ كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا دَخْلٌ فِيهَا، وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ هَذَا الْقَائِلُ فِيْمَا سَيَأْتِي فِي بَيَانِ التَّفْضِيلِ²⁶⁴⁶ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ²⁶⁴⁷: "فَالْوَصْفُ الْأَوَّلُ" لِكَذَا، "وَالثَّانِي" لِكَذَا إِلَى آخِرِهِ، حَيْثُ قَالَ لَمَّا بَيَّنَّ الْمُصَنِّفُ²⁶⁴⁸/[80ظ] فَائِدَةَ إِجْرَاءِ²⁶⁴⁹ مَجْمُوعِ تِلْكَ الصِّفَاتِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ حَيْثُ الْمَجْمُوعُ: أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا دَخْلًا فِي تِلْكَ الدَّلَالَةِ وَالْإِشْعَارِ، فَكَانَ مَجْمُوعُ الصِّفَاتِ عِلَّةً تَامَّةً، وَكُلُّ وَاحِدَةٍ عِلَّةً نَاقِصَةً. أَنْتَهَى كَلَامُهُ.

²⁶³⁹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 28.

²⁶⁴⁰ نفس المصدر، ج 1، ص 28.

²⁶⁴¹ نفس المصدر، ج 1، ص 28.

²⁶⁴² ج: تقر.

²⁶⁴³ الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص ٤٦.

²⁶⁴⁴ ج: مز.

²⁶⁴⁵ ج- وإلا فالأولى العطف.

²⁶⁴⁶ ب ج: التفصيل.

²⁶⁴⁷ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 28.

²⁶⁴⁸ نفس المصدر، ج 1، ص 28.

²⁶⁴⁹ ج+ به.

ثُمَّ إِنَّ الدَّالَّ عَلَى هَذَا الوَصْفِ أعني: كونه مُنْعِمًا بالنِّعَمِ كُلِّهَا هو الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ، والدَّلِيلُ عَلَى عُمُومِ النِّعْمَةِ بالتَّفْصِيلِ الَّذِي ذَكَرَهُ بقوله²⁶⁵⁰: "ظَاهِرُهَا وَبَاطِنُهَا عَاجِلُهَا وَأَجَلُهَا" هو ذَكَرُهَا فِي مَقَامِ المدح.

وعِبَارَةُ الكَشَافِ²⁶⁵¹: "بِالنِّعَمِ كُلِّهَا الظَّاهِرَةِ وَالبَاطِنَةِ وَالجَلِيلَةِ وَالدَّقِيقَةِ"، وَالمُصَنِّفُ غَيْرَ الجَلِيلَةِ وَالدَّقِيقَةَ بِالعَاجِلَةِ وَالأَجَلَةِ؛ لِأَنَّهُ بَنَى كَلَامَهُ عَلَى مَا هُوَ الأَقْوَى عِنْدَهُ مِنْ²⁶⁵² الوجودِ الَّتِي ذَكَرَهَا لِبَيَانِ نُكْتَةِ تَقْدِيمِ الرَّحْمَنِ مَعَ أَنَّهُ أبلَغُ، وَالقِيَاسُ يُفْتَضِي التَّرْقِي، وَذَلِكَ وَجْهٌ هُوَ تَقْدِيمُ رَحْمَةِ الدُّنْيَا، وَلَا شَكَّ أَنَّهَا عَاجِلَةٌ، وَرَحْمَةُ الآخِرَةِ آجَلَةٌ، وَقَدْ مَرَّ تَفْصِيلُهُ.

وَأَمَّا صَاحِبُ الكَشَافِ فَقَدْ بَنَى كَلَامَهُ عَلَى مَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ مِنْ تِلْكَ الوجودِ، وَهُوَ أَنَّ الرَّحْمَنَ يَتَنَاوَلُ جَلَائِلَ النِّعَمِ، وَالرَّحِيمَ يَتَنَاوَلُ دَقَائِقَهَا، فَدَقَّقَ النَّظْرَ.

[ج - استحقاقه للحمد من كونه مالكا للعالمين]

وقوله²⁶⁵³: "مَالِكًا لِأَمُورِهِمْ يَوْمَ الثَّوَابِ وَالعِقَابِ": مَدْلُولُ لِقَوْلِهِ: مَالِكٌ يَوْمَ الدِّينِ، وَبَنَى بَيَانَ المعنى عَلَى قِرَاءَةِ (مَالِكِ)، وَإِنْ كَانَ المَخْتَارُ عِنْدَهُ قِرَاءَةَ (مَلِكِ) لِتَقْدِيمِهِ ذِكْرَ قِرَاءَةِ (مَالِكِ)، وَالمعنى عَلَى قِرَاءَةِ (مَلِكِ) مَعْلُومٌ.

المَطْلَبُ الخَامِسُ: حَصْرُ الاستحقاقِ فِيهِ تَعَالَى

وقوله²⁶⁵⁴: "لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ الحَقِيقُ بِالحَمْدِ" خَبْرٌ لِقَوْلِهِ²⁶⁵⁵: "وَإِجْرَاءُ هَذِهِ الأَوْصَافِ"²⁶⁵⁶

الح²⁶⁵⁷ عَلَى مَا نَبَّهْنَا عَلَيْهِ، قَالَ²⁶⁵⁸ فِي الكَشَافِ: "وهذه الأوصافُ الَّتِي أُجْرِيَتْ عَلَى اللَّهِ²⁶⁵⁹ سُبْحَانَهُ

²⁶⁵⁰ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 28.

²⁶⁵¹ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج 1، ص 12.

²⁶⁵² ب: بي.

²⁶⁵³ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 28.

²⁶⁵⁴ نفس المصدر، ج 1، ص 28.

وتعالى مِنْ كونه ربّاً مالِكاً للعالمين، ومِنْ كونه مُنعِماً بالنعْمِ كُلِّها، ومِنْ كونه مالِكاً للأمرِ كُلِّهِ بعدَ الدِّلالة²⁶⁶⁰ على اختصاصِ الحمدِ به، وأنَّه به حقيقٌ في قوله الحمد لله دليلٌ على أنَّ مَنْ كانت هذه صفاتِه لم يكنْ أحدٌ أحقَّ منه بالحمدِ والثناءِ عليه بما هو أهله" انتهى.

قوله²⁶⁶¹: "بعدَ دلالة" ظرفٌ لقوله²⁶⁶²: "أجريت"، وقوله²⁶⁶³: "في قول: الحمد لله" ظرفٌ للدِّلالة على اختصاصِ الحمدِ به²⁶⁶⁴، ولا يخفى أنَّه أشارَ أولاً إلى انحصارِ الحمدِ فيه واستحقاقِه إيَّاهُ بِكونِ قول²⁶⁶⁵ الحمد لله دالّاً عليه دلالةً وضعيّة²⁶⁶⁶، ثُمَّ نَبَّه على أنَّ ذلكَ الاختصاصَ وانحصارَ

²⁶⁵⁵ نفس المصدر ، ج 1، ص 28.

²⁶⁵⁶ فخصر هذا الاستحقاق بإجراء الأوصاف عليه تعالى أي بكونه تعالى رباً للعالمين، فهو الموجد والمربي، وإن الإيجاد أول مرتبة من مراتب التربية. فهذا أول وصف. والوصف الثاني والثالث أي بكونه الرحمن الرحيم، يعني أنه تعالى متفضل على العالمين بالرحمة، وهو فعل اختياري كما سبق ذكره، وبسبب هذا التفضل والاختيار يستحق الحمد وحده. أما الوصف الرابع بكونه مالِكاً أو ملكاً يوم الدين، يحقق الاختصاص فلا شركة فيه فلا مالك ولا مَلِك في ذلك اليوم لأحد سواه تعالى.

²⁶⁵⁷ ب- إلخ.

²⁶⁵⁸ الرمحشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج 1، ص 13.

²⁶⁵⁹ ج- الله.

²⁶⁶⁰ ب: ومن قوله من ربّاً للعالمين إلى قوله بعد الدلالة نقل لخلاصة كلام الكشاف وإلا ففيه تفصيل ما في هذا البين، فائدة.

²⁶⁶¹ الرمحشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج 1، ص 12.

²⁶⁶² نفس المصدر ، ج 1، ص 12.

²⁶⁶³ نفس المصدر ، ج 1، ص 13.

²⁶⁶⁴ وجاء في كتاب لمسات بيانية: "وأقتران الحمد بهذه الصفات أحسن اقتران وأجمله، فالله محمودٌ بذاته وصفاته، فإن الله اسم للذات العلية المتصفة بالصفات العلية، فقولك: الحمد لله معناه: أنه المستحق للحمد بذاته وجميع صفاته، وأنه محمودٌ بربوبيته للعالمين، فإن من الأرباب مَنْ لا تُحمد ربوبيته، أما سبحانه فهو محمود بكل معاني الربوبية، وهو محمود في كونه رحمن رحيماً، وليست كل رحمة محمودة، فإذا وضعت الرحمة في غير محلها، كانت عيباً في صاحبها، أما الله فمحمود في رحمته يضعها في محلها، ويكتبها لمستحقها، ولذلك كان من الناس صنف منعماً عليهم وصنف مغضوباً عليهم. وهو محمود يوم الدين محمودٌ في مالكيته وملكه لذلك اليوم كله. وقد استغرق هذا الحمد الأزمنة كلها، فقد استغرق الحمد حين كان الله ولم يكن معه شيء وهو قوله: الحمد لله. واستغرق الحمد حين خلق العالم وربّه وأنشأه وذلك قوله: رب العالمين واستغرق الحمد، وقت كانت الرحمة تنزل وهي لم تنقطع، ولا تنقطع وذلك قوله: الرحمن الرحيم واستغرق الحمد يوم الجزاء كله، ويوم الجزاء لا ينتهي لأن الجزاء لا ينتهي، فأهل الجنة خالدون فيها وأهل النار خالدون فيها. وجزاء كل منهم فيها غير منقضى، فذلك هو يوم الدين" يرى الباحث: بأن الحمد ينحصر فيه تعالى بإقترانه بهذه الصفات الموجبة للحمد، فإن له الحمد في كل وقت وزمن، وأنه تعالى قال في كتابه الكريم: ﴿لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ﴾ أي له الحمد من الأزل إلى الأبد. والله اعلم . السامرائي، لمسات بيانية في نصوص من التنزيل، ص 40.

²⁶⁶⁵ ب ج: قوله.

²⁶⁶⁶ أي: دلالة المطابقة. الرازي، الحصول، ج 1، ص 219.

الاستحقاق فيه تعالى ادّعائي إيماءً إلى مذهبه من كون غيره أيضاً حقيقياً له في الجملة بناءً [80] و] على فعله الاختياري الحسن، وجعل الأوصاف المُجرّاة عليه تعالى دليلاً على ذلك الحصر الادّعائي حيث قال²⁶⁶⁷: "وهذه الأوصاف دليل على أنّ من كانت هذه صفاته لم يكن أحدٌ أحقّ منه بالحمد؛ فإنّ معناه أنّه أحقّ من كلّ واحد، فإنّ قولك: ليس أحدٌ أفضل من زيد، وإن دلّ لغةً على نفي الزائد في الفضل إلا أنّ المفهوم منه عرفاً نفي المساوي، فإذا كان معناه ما ذكر كان ذلك الحصر ادّعائياً، ودلّ أنّ غيره حقيق في الجملة، هذا تفصيل ما أجمله قدس سره²⁶⁶⁸.

و²⁶⁶⁹ هاهنا في توجيه كلام الكشاف، والمُصنّف غير كلامه، فأشار أولاً إلى أنّ قوله: الحمد لله: لا يدلّ إلا على ثبوت المحامد له تعالى واستحقاقه²⁶⁷⁰، لا على انحصار الحمد فيه حيث نسب الدلالة²⁶⁷¹ إلى إجراء الأوصاف، لا إلى قوله: الحمد لله، كما فعله في الكشاف²⁶⁷².

ثمّ نبّه في قوله²⁶⁷³: "إنّ الحقيق بالحمد" بتقديم المُسنَد إليه، وتعرّيف الخبر على أنّ ذلك الانحصار حقيقي لا ادّعائي إيماءً إلى مذهبه من أنّه تعالى هو المُستحقّ لجميع المحامد لا غيره، ولمّا لم يكن هذا نصّاً في الحصر الحقيقي، بل كان قوله²⁶⁷⁴: "لا أحدٌ أحقّ به" أي: بالحمد "منه" تعالى، بمعنى أنّه أحقّ من كلّ أحدٍ مُوهماً لكون الحصر ادّعائياً، أضرب عنه للتخصيص على المُراد²⁶⁷⁵ فقال²⁶⁷⁶: "بل

²⁶⁶⁷ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 28.

²⁶⁶⁸ الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص 198.

²⁶⁶⁹ ج-و.

²⁶⁷⁰ ب ج+ له.

²⁶⁷¹ ب ج+ عليه.

²⁶⁷² الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج 1، ص 13.

²⁶⁷³ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 28.

²⁶⁷⁴ نفس المصدر، ج 1، ص 28.

²⁶⁷⁵ جاء في حاشية الشيخ زاده على حاشية البيضاوي: "وهو كونه حقيقاً بالحمد، إلا أنه نفيت الأحقية للإشعار بأن أصل الاستحقاق ثابت لغيره تعالى، ثم بين بطريق الإضراب أن استحقاق الغير للحمد استحقاق ظاهري، والمستحق له على الحقيقة ليس إلا هو عز وجل." شيخ زاده، حاشية محي الدين شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي، ج 1، ص 76.

لا يستحقُّه "أي: الحمد "على الحقيقة سِواه"؛ فإنَّه إضرابٌ عن الأحقية المستلزِمة لاستحقاقِ الغير في الجملة إلى نفي الاستحقاق عن الغير مُطلقاً.

ويجبُ أن يُعلمَ أنَّ المرادَ باستحقاقِ الحمد حال²⁶⁷⁷ كونِ الحمدِ حقاً لازماً له، لا ما يُستعملُ في العرف؛ فإنَّه ثابتٌ للغيرِ غيرُ مسلوبٍ عنه، فإنَّ نسبةَ الفعلِ إلى العبدِ كسباً يكفي في كونه مُستحقاً لأنَّ يُحمدَ؛ فإنَّ الحمدَ وصفٌ يكونُ في مُقابلةِ الجميلِ المنسوبِ إلى أحد، ولو كانتِ نسبتُه إليه كسباً، لكن إنَّما يكونُ حقاً لازماً لمن اتَّصفَ بهذه الأوصافِ المُنحصرة فيه تعالى، فلا يكونُ إلَّا حقاً لازماً له تعالى.

ولمَّا لم تكن دلالةُ إجراءِ هذه الأوصافِ عليه تعالى على حصرِ استحقاقِ الحمد فيه تعالى من قبيلِ دلالةِ اللَّفظِ على معناه كدلالةِ الحمد²⁶⁷⁸ عليه²⁶⁷⁹، بل من قبيلِ دلالةِ الدليلِ على مدلوله كما صرَّح به في الكشَّاف حيثُ قال²⁶⁸⁰: "وهذه الأوصافُ.. دليلٌ على "كذا، وكان مرجعُه إلى التعليل كما نبَّه/[81ظ] عليه المُصنِّفُ أيضاً فيما سبق حيثُ قال²⁶⁸¹: "كَرَّرَهُ لِلتَّعْلِيلِ عَلَى مَا سَنَدُّهُ"، بيِّنَ وجهَ الدلالةِ بقوله²⁶⁸²: "فإنَّ تَرْتُبَ الحُكْمِ عَلَى الوَصْفِ يُشْعِرُ بِعِلِّيَّتِهِ" أي: عِلِّيَّةُ ذلك الوصفِ "له"، أي: لذلك الحُكْمِ. والمرادُ بالوصفِ الوصفُ المناسبُ، وهو الَّذي له صُلُوحُ العِلِّيَّةِ، صرَّح به²⁶⁸³ أئمَّةُ الأصولِ، فلا يَرُدُّ أنَّ هذه القاعدةُ ليست كُليَّةً لعدمِ جريانها في قولك: رأيتُ فاضلاً، فإنَّ الفُضْلَ ليس

²⁶⁷⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص28.

²⁶⁷⁷ ب ج - حال.

²⁶⁷⁸ ب ج + الله.

²⁶⁷⁹ ب+ على تقدير ثبوته.

²⁶⁸⁰ الزمخشري، الكشَّاف، ج1، ص12.

²⁶⁸¹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص28.

²⁶⁸² البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص28.

²⁶⁸³ الحلبي، ابن امير، التقرير والتجوير، على التحرير في أصول الفقه، الجامع بين اصطلاحى الحنفية والشافعية، للإمام محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السيوسي ثم السكندري، كمال الدين ابن الهمام الحنفي، ضبطه وصححه: عبدالله محمود محمد عمر، (منشورات، محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان) ج3، ص254.

عِلَّةٌ لِلرُّوْيَةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَصْفٍ مَنَاسِبٍ بِذَلِكَ الْمَعْنَى، وَالْمُرَادُ بِالرَّتِّيبِ²⁶⁸⁴ التَّرْتِيبُ الْمَعْنَوِيُّ الَّذِي هُوَ التَّعْلِيقُ وَالرَّيْطُ، فَلَا يُنَافِي تَقَدُّمَهُ لَفْظاً كَمَا فِيمَا نَحْنُ فِيهِ؛ فَإِنَّ الْحُكْمَ هُوَ حَصْرُ اسْتِحْقَاقِ الْحَمْدِ فِيهِ تَعَالَى، وَالْوَصْفُ هُوَ كَوْنُهُ رَبّاً لِلْعَالَمِينَ إِخ، وَهَذَا الْحُكْمُ وَإِنْ كَانَ مُقَدِّماً لَفْظاً إِلَّا أَنَّهُ مُرْتَبِطٌ بِمَا بَعْدَهُ وَمُعَلَّقٌ عَلَيْهِ.

بَقِيَ هَاهُنَا شَيْءٌ وَهُوَ أَنَّ الْحُكْمَ الْمُتَرْتَّبَ عَلَى الْأَوْصَافِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى مَا أَخَذَهُ الْمُصَنِّفُ هُوَ اسْتِحْقَاقُهُ تَعَالَى لِلْحَمْدِ، حَيْثُ بَنَى كَلَامَهُ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ تَعَالَى لِلْحَمْدِ. وَأَمَّا حَصْرُ ذَلِكَ الْاسْتِحْقَاقِ فِيهِ تَعَالَى فَقَدْ جَعَلَ الدَّلِيلَ عَلَيْهِ إِجْرَاءَ تِلْكَ الْأَوْصَافِ عَلَيْهِ تَعَالَى، وَبَيَّنَّهُ بِإِشْعَارِ تَرْتِّبِ الْحُكْمِ عَلَى الْوَصْفِ بِعِلِّيَّةٍ²⁶⁸⁵ لَهُ، وَلَا يَحْتَمَى أَنَّ اللَّازِمَ مِنْهُ عِلِّيَّةُ الْأَوْصَافِ لِلْحُكْمِ الْمُتَرْتَّبِ الَّذِي هُوَ اسْتِحْقَاقُهُ تَعَالَى لِلْحَمْدِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ حَصْرُ الْاسْتِحْقَاقِ فِيهِ تَعَالَى، وَهُوَ الْمُدَّعَى.

وَتَحْقِيقُ الْمَقَامِ أَنَّ هَذِهِ الْأَوْصَافَ لَمَّا انْحَصَرَتْ فِيهِ تَعَالَى لِكَوْنِهَا مُعْرِبَةً عَنْ وُجُوبِ ثُبُوتِهَا لَهُ تَعَالَى وَامْتِنَاعِ ثُبُوتِهَا لِغَيْرِهِ تَعَالَى دَالٌّ إِجْرَؤُهَا²⁶⁸⁶ عَلَيْهِ تَعَالَى عَلَى حَصْرِ الْاسْتِحْقَاقِ فِيهِ تَعَالَى كَمَا دَلَّ عَلَى أَصْلِ الْاسْتِحْقَاقِ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الدَّلَالُ عَلَى الْحَصْرِ نَفْسَ الْوَصْفِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ الْمَفْهُومِ الْمُخَالَفِ، وَقَدْ يُسْتَعَانُ فِي دَلَالَةِ التَّرْتِّبِ عَلَى الْحَصْرِ الْمَذْكُورِ فِيهِ بِالْمَفْهُومِ الْمُخَالَفِ، فَيُقَالُ: التَّرْتِّبُ الْمَذْكُورُ يَدُلُّ بِمَنْطِقِهِ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ تَعَالَى لِلْحَمْدِ، وَمِفْهُومِهِ الْمُخَالَفِ وَهُوَ انْتِفَاءُ الْحُكْمِ عِنْدَ انْتِفَائِهِ عَلَى حَصْرِ اسْتِحْقَاقِهِ فِيهِ تَعَالَى²⁶⁸⁷.

²⁶⁸⁴ ج: بالترتب.

²⁶⁸⁵ ب: بعليته.

²⁶⁸⁶ ب: إجراؤها.

²⁶⁸⁷ ب: وبعضهم حمل هذا المفهوم على مفهوم المخالفة نظراً إلى قوله لا يستأهل لأن يحمد مع قطع النظر عن قوله فضلاً إلى لكنه خلاف الظاهر، فائدة.

وعلى هذا لا بُدَّ أن يُرادَ مِنَ المَفْهُومِ في قوله²⁶⁸⁸: "وللإشعارِ مِنْ طَرِيقِ المَفْهُومِ" مفهوماً المُوافِقَةَ، وهو عَدَمُ استحقاقِ الغَيْرِ للعبادةِ كما يُنبئُ عنه قوله²⁶⁸⁹: "على أن مَنْ لم يَتَّصِفْ بتلكِ الصِّفَاتِ لا يَسْتَأْهِلُ"²⁶⁹⁰ أي: لا يَسْتَوْجِبُ "لأنَّ يُحَمَّدَ فَضْلاً عن أن يُعْبَدَ"، حيثُ جُعِلَ المقصودُ بالذاتِ في الإشعارِ/[81و] عَدَمُ استحقاقِ الغَيْرِ للعبادةِ؛ فإنَّ كَلِمَةَ (فضلاً) يتوسَّطُ بين الأعلى استبعاداً أو استحالةً، وبين الأدنى منه؛ ليستدلَّ بنفي الأدنى واستبعاده على نفي الأعلى واستحالته.

ولا يخفى أنَّ المقصودَ بالذاتِ هو المدلولُ، والدليلُ وسيلةٌ له ومقصودٌ بالتَّبَعِ²⁶⁹¹ وتمامٌ تحقيقِ كلمةِ "فضلاً" في شُروحِ المِفْتَاحِ²⁶⁹² والكشَّافِ²⁶⁹³، فقوله²⁶⁹⁴: "وللإشعارِ" عطفٌ على قوله²⁶⁹⁵: "للدلالة"، يعني: أنَّ إجراءَ مَلِكٍ²⁶⁹⁶ الأوصافِ عليه تعالى يَتَضَمَّنُ فائدتين:

إحديهما: تعليلُ ما سبقَ من استحقاقِهِ تعالى للحمْدِ على وجهِ يستلزمُ حَصَرَ ذلكِ الاستحقاقِ فيه تعالى، والثَّاني: التَّمهيدُ لِمَا لِحَقَّ مِنْ حَصْرِ العبادةِ والاستعانةِ عليه تعالى كما أشارَ إليه بقوله²⁶⁹⁷: "فيكون" أي: إجراءُ الأوصافِ مِنْ حيثُ إِنَّهُ مُعَلَّلٌ بالإشعارِ المذكورِ "دليلاً على ما بعده" من

²⁶⁸⁸ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص28.

²⁶⁸⁹ نفس المصدر، ج1، ص28.

²⁶⁹⁰ إن هذه الصفات كما سيجيء تفصيلها: انه سبحانه هو الخالق أي رب العالمين، وهو الرحمن الرحيم أي صاحب الرحمة العامة والخاصة، وهو مالك يوم الدين هذه الصفة التي لا ينازعه بها أحد.

²⁶⁹¹ ج: بالنبع.

²⁶⁹² الجرجاني، المصباح في شرح المفتاح، ص33.

²⁶⁹³ الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص119.

²⁶⁹⁴ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص28.

²⁶⁹⁵ نفس المصدر، ج1، ص28.

²⁶⁹⁶ ب: تلك.

²⁶⁹⁷ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص28.

الحَصْرِ المُستفادِ مِنْ تَقْدِيمِ المَفْعُولِ فِي إِيَّاكَ²⁶⁹⁸ نَسْتَعِينُ، وَوَجْهٌ كَوْنُهُ دَلِيلًا عَلَيْهِ هُوَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِأَنَّ فِي²⁶⁹⁹ ذَلِكَ الإِجْرَاءِ إِشْعَارَ عَلَيَّ أَنَّ اسْتِحْقَاقَ العِبَادَةِ مُنْتَفٍ مِنْ غَيْرِهِ بِالطَّرِيقِ الأَوَّلِي.

[حَصْرُ اسْتِحْقَاقِ الحَمْدِ بِكَوْنِهِ رَبًّا لِلْعَالَمِينَ]

"فَالوَصْفُ الأَوَّلُ" تَفْصِيلٌ لِمَا أَجْمَلَهُ مِنْ كَوْنِ مَجْمُوعِ الأَوْصَافِ دَلِيلًا عَلَيَّ حَصْرِ اسْتِحْقَاقِ الحَمْدِ فِيهِ تَعَالَى وَمُشْعِرًا²⁷⁰⁰ بِحَصْرِ العِبَادَةِ أَيْضًا فِيهِ، فَالْفَاءُ لِلتَّفْصِيلِ، وَالْمُرَادُ بِالْوَصْفِ الأَوَّلِ هُوَ كَوْنُهُ رَبًّا لِلْعَالَمِينَ، وَحَاصِلُ كَلَامِهِ أَنَّ مَجْمُوعَ الأَوْصَافِ وَإِنْ كَانَ دَلِيلًا لِحَصْرِ اسْتِحْقَاقِ الحَمْدِ فِيهِ تَعَالَى وَعِلَّةً لَهُ، إِلَّا أَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مُدْخَلًا فِي ذَلِكَ، فَمُدْخَلِيَّتُهُ²⁷⁰¹ الوَصْفُ الأَوَّلُ بِأَنَّهُ عِلَّةٌ مُوجِبَةٌ لِأَصْلِ الحَمْدِ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ²⁷⁰²: "لِيَبَيِّنَ مَا هُوَ المُوجِبُ لِلحَمْدِ، وَهُوَ" أَي المُوجِبُ لَهُ "الإِيجَادُ وَالتَّرْبِيَةُ" المَفْهُومُ كُلُّ مِنْهُمَا مِنْ كَوْنِهِ رَبًّا لِمَا سِوَاهُ؛ إِذَ الإِيجَادُ أَوَّلُ مَرَاتِبِ التَّرْبِيَةِ، كَمَا سَبَقَ تَحْقِيقُهُ. وَلَا شَكَّ أَنَّ إِفَاضَةَ الوجودِ وَمَا يَتَّبِعُهُ مِنَ الكَمَالَاتِ لَا يُوجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ شَيْءٌ إِلَّا وَيُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ.

[حَصْرُ اسْتِحْقَاقِ الحَمْدِ بِكَوْنِهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

"وَالوَصْفُ الثَّانِي وَالثَّلَاثُ" أَعْنِي: الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ "لِلدَّلَالَةِ عَلَيَّ أَنَّهُ تَعَالَى مُتَّفَضِّلٌ"²⁷⁰³ بِذَلِكَ" المَذْكُورِ مِنَ الإِيجَادِ وَالتَّرْبِيَةِ "مُخْتَارٌ"²⁷⁰⁴ فِيهِ "أَي: فِي ذَلِكَ المَذْكُورِ؛ وَهَذَا خَبْرٌ ثَانٍ؛ لِأَنَّ وَجْهَ²⁷⁰⁵ الدَّلَالَةِ عَلَيَّ مَا ذُكِرَ مَا سَبَقَ مِنْ أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا تُؤَخِّدُ بِاعتبارِ الغَايَاتِ الَّتِي هِيَ أَفْعَالٌ اخْتِيَارِيَّةٌ، ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّ

²⁶⁹⁸ ب ج + نعبد وإياك.

²⁶⁹⁹ ب- في.

²⁷⁰⁰ ب: مشعراً.

²⁷⁰¹ ب ج: فمدخلية.

²⁷⁰² البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص28.

²⁷⁰³ ب: يتفضل.

²⁷⁰⁴ أ ب: فمختار.

²⁷⁰⁵ ج: ووجه.

المُرَادُ بِكَوْنِهِ مَخْتَاراً فِيهِ أَنَّهُ "لَيْسَ يَصْدُرُ مِنْهُ" مَا يَصْدُرُ "لِلْإِجَابِ بِالذَّاتِ"، كَمَا يَقُولُهُ²⁷⁰⁶ الفلاسفةُ مِنْ أَنَّ²⁷⁰⁷ إِفَاضَةَ الْوُجُودِ / [82ظ] عَلَى مَا تَمَّ اسْتِعْدَاؤُهُ مُقْتَضَى ذَاتِهِ تَعَالَى فَيَمْتَنِعُ تَخَلُّفَهُ عَنْهُ.

وَقَوْلُهُ²⁷⁰⁸: "أَوْ وَجُوبٍ عَلَيْهِ" عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ²⁷⁰⁹: "لِلْإِجَابِ بِالذَّاتِ" أَي: وَلَيْسَ يَصْدُرُ ذَلِكَ عَنْهُ لَوْجُوبِهِ عَلَيْهِ، كَمَا يَقُولُهُ الْمُعْتَزَلَةُ²⁷¹⁰ مِنْ أَنَّ الْأَعْمَالَ السَّابِقَةَ حَقُوقٌ لِلْعِبَادِ، وَالْإِخْلَالَ بِهَا قَبِيحٌ وَبَاطِلٌ²⁷¹¹ مَعَهُ²⁷¹² تَعَالَى، فَيَجِبُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يُحَقِّقَ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ، فَيَجِبُ إِثَابَةُ الْمُطِيعِ وَعِقَابُ الْعَاصِي.

"قَضِيَّةٌ" أَي: قَضَاءٌ وَحَكْمًا "السَّوَابِقِ الْأَعْمَالِ" أَي: لِأَجْلِ الْأَعْمَالِ السَّابِقَةِ الْمُوجِبَةِ لِلْجَزَاءِ؛ بَحِثْ يَمْتَنِعُ عَلَى اللَّهِ تَرْكُهُ لِكَوْنِهِ خِلَافٌ مَا يَقْتَضِيهِ الْحِكْمَةُ وَهُوَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مُسْتَحِيلٌ، فَهَذَا الْوَجُوبُ لَيْسَ كَالْوَجِبِ عَلَى الْعَبْدِ حَتَّى لَا يَنَاقِزَ الْإِخْتِيَارَ؛ فَالْمُعْتَزَلَةُ وَإِنْ قَالُوا بِكَوْنِهِ تَعَالَى فَاعِلًا مُخْتَارًا لَكَانَ²⁷¹³ لَزِمَهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ الْقَوْلُ بِكَوْنِهِ غَيْرَ مُخْتَارٍ لِقَوْلِهِمْ بِالْوَجُوبِ عَلَيْهِ تَعَالَى.

وَقَوْلُهُ²⁷¹⁴: "حَتَّى يَسْتَحِقُّ بِهِ الْحَمْدَ" يَرْفَعُ²⁷¹⁵ الْفِعْلُ؛ لِكَوْنِ (حَتَّى) هَاهُنَا ابْتِدَائِيَّةً فَمَا بَعْدَهَا جُمْلَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ²⁷¹⁶ مُسَبَّبَةٌ عَمَّا قَبْلَهَا؛ كَمَا هُوَ مُقْتَضَى (حَتَّى) الْابْتِدَائِيَّةِ عَلَى مَا تَقَرَّرَ²⁷¹⁷ فَهُوَ مُتَعَلِّقٌ

²⁷⁰⁶ شيرازي، صدر الدين، الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، (الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1981م) ج6، ص38.

²⁷⁰⁷ ب- أن.

²⁷⁰⁸ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص28.

²⁷⁰⁹ نفس المصدر، ج1، ص28.

²⁷¹⁰ الأسد آبادي، المغني في أبواب التوحيد والعدل، إملاء القاضي أبي الحسن عبد الجبار الأسد آبادي، المخلوق، د. توفيق الطويل، سعيد زايد، ج6، ص7.

²⁷¹¹ ب ج + يمتنع.

²⁷¹² ب ج: منه.

²⁷¹³ ج: لكن.

²⁷¹⁴ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص28.

²⁷¹⁵ ج: يرفع.

²⁷¹⁶ ج + ابتدائية.

بقوله²⁷¹⁸: "مُتَفَضِّلٌ مُخْتَارٌ" باعتبارِ كَوْنِ ما بَعْدَهُ بَيَاناً لَهُ وَمُسَبَّباً عَنْهُ، فَالْمَعْنَى: إِنَّ هَذَيْنِ الْوَصْفَيْنِ يَدُلَّانِ عَنْ أَنَّهُ تَعَالَى مُتَفَضِّلٌ وَمُخْتَارٌ فِيمَا يَفْعَلُهُ مِنَ الْإِحْسَانِ فَبِسَبَبِ ذَلِكَ التَّفَضُّلِ وَالِاخْتِيَارِ يَسْتَحِقُّ الْحَمْدَ، فَلِهَذَا الْوَصْفَيْنِ أَيْضاً مُدْخَلِيَّةٌ فِي اسْتِحْقَاقِ أَصْلِ الْحَمْدِ؛ إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ مُخْتَاراً فِي تَفَضُّلِهِ وَإِحْسَانِهِ لَمْ يَسْتَحِقَّ بِهِ الْحَمْدَ لَوْجُوبِ كَوْنِ الْمَحْمُودِ عَلَيْهِ فَعِلاً اخْتِيَارِيّاً، فَلَا يَرِدُ مَا قِيلَ: الْمَفْهُومُ مِمَّا ذُكِرَ أَوَّلًا إِشْعَارُ تَرْتُّبِ الْحُكْمِ عَلَى الْأَوْصَافِ بِعِلِّيَّتِهَا، وَالْمَفْهُومُ مِنْ قَوْلِهِ²⁷¹⁹: "فَالْوَصْفُ الْأَوَّلُ" إِنَّ مُوجِبَ الْحَمْدِ هُوَ هَذَا الْوَصْفُ فَقَطْ وَكُلُّ مِنَ الْبَوَاقِي لَهُ فَائِدَةٌ أُخْرَى. وَوَجْهُ عَدَمِ الْوُرُودِ إِنَّ كَوْنَهُ تَعَالَى رَبّاً إِنَّمَا يُوجِبُ الْحَمْدَ لَوْ كَانَ مُخْتَاراً فِيهِ، وَهَذَا إِنَّمَا يُسْتَفَادُ مِنْ هَذَيْنِ الْوَصْفَيْنِ، فَهُمَا مِنْ تَمَمِّهِ الْوَصْفِ الْأَوَّلِ، وَبَيَانٌ لِكَوْنِهِ مُوجِباً لِأَصْلِ اسْتِحْقَاقِ الْحَمْدِ، وَلَيْسَ هَذَا فَائِدَةٌ أُخْرَى، بَلْ تَكْمِيلٌ لِلْفَائِدَةِ الْأُولَى وَمُنْدَرِجٌ فِيهَا.

[حَصْرُ اسْتِحْقَاقِ الْحَمْدِ بِكَوْنِهِ مَالِكاً أَوْ مَلِكاً لِيَوْمِ الدِّينِ]

وَالْوَصْفُ "الرَّابِعُ" وَهُوَ كَوْنُهُ تَعَالَى مَالِكاً أَوْ مَلِكاً يَوْمَ الدِّينِ "لِلتَّحْقِيقِ الْاِخْتِصَاصِ"²⁷²⁰: جِيءَ بِهِ لِيَفِيدَ تَحْقِيقَ الْاِخْتِصَاصِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْأَوْصَافُ السَّابِقَةُ؛ فَإِنَّ كُلَّأُ مِنْهَا - وَإِنْ أَفَادَ اِخْتِصَاصَ الْحَمْدِ بِهِ تَعَالَى لِاِخْتِصَاصِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا بِهِ تَعَالَى - إِلَّا أَنَّ فِي كُلِّ مِنْهَا شَائِبَةً شَرِكَةً نَظراً إِلَى [82و] الظَّاهِرِ، بِخِلَافِ الرَّابِعِ؛ فَإِنَّهُ لَا شَائِبَةَ فِي اِخْتِصَاصِهِ بِهِ تَعَالَى.

فَقَوْلُهُ²⁷²¹: "فَإِنَّهُ مِمَّا لَا يَقْبَلُ الشَّرِكَةَ فِيهِ" تَعْلِيلٌ لِكَوْنِ الْوَصْفِ الرَّابِعِ مُحَقَّقاً لِاِخْتِصَاصِ بِلَا شَائِبَةِ شَرِكَةٍ أَيْ: الْوَصْفِ الرَّابِعِ مِنَ الْأَوْصَافِ الَّتِي يَمْتَنِعُ الْاِشْتِرَاكُ فِيهَا "بِوَجْهِ مَا" مِنَ الْوُجُوهِ، لَا حَقِيقَةً

²⁷¹⁸ ج - على ما تقرر .

²⁷¹⁹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 28.

²⁷²⁰ نفس المصدر ، ج 1، ص 28.

²⁷²¹ ب + أي .

²⁷²¹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 28.

ولا مجازَ الظُّهورِ أنَّ لا مَلِكَ ولا مُلْكَ في ذلكِ اليومِ لِأحدٍ سواه، بِخِلافِ الرُّبوبيَّةِ والرَّحمةِ؛ فَإِنَّهُ يُنَوِّهُمُ في كُلِّ مِنْهُمَا الشَّرِكَةَ بِوَجْهِ مَا وَلَوْ مَجَازاً.

بَقِيَ هَاهُنَا شَيْءٌ، وَهُوَ أَنَّ اخْتِصَاصَ الْأُمُورِ بِهِ يَوْمَ الدِّينِ إِنَّمَا يُوجِبُ²⁷²² الْحَمْدَ الْوَاقِعَ بِإِزَائِهَا بِهِ، لَا اخْتِصَاصَ مُطْلَقِ الْحَمْدِ بِهِ؛ لِجَوَازِ أَنْ يُحْمَدَ عَلَى غَيْرِ مَا فِي هَذَا الْيَوْمِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُلاحِظَ أَنَّ هَذَا الْوَصْفَ لَمَّا كَانَ مِنْ إِجْزَاءِ²⁷²³ عِلَلِ الْحَمْدِ؛ لِكَوْنِهِ مِنَ الْأَوْصَافِ الْمُتَرْتِبَةِ الْمُشْعِرَةِ بِالْعِلِّيَّةِ الدَّالَّةِ بِمَفْهُومِهَا عَلَى انْتِفَاءِ الْحُكْمِ عِنْدَ انْتِفَائِهَا وَجِبَ مِنْ عَدَمِ قَبُولِهِ الشَّرِكَةَ أَنْ يَكُونَ الْحَمْدُ الْمُعْلَلُ بِهِ مُخْتَصَّماً أَيْضاً.

وَقَوْلُهُ²⁷²⁴: "وَيَتَضَمَّنُ" عَلَى صِيغَةِ الْمُضَارِعِ الْمَعْلُومِ²⁷²⁵ يُرِيدُ أَنَّ الْوَصْفَ الرَّابِعَ، وَإِنْ كَانَ لِإِفَادَةِ تَحْقِيقِ الْاِخْتِصَاصِ، إِلَّا أَنَّهُ يَتَضَمَّنُ "الْوَعْدَ" بِالْثَوَابِ "لِلْحَامِدِينَ"؛ لِدُخُولِهِمْ فِيْمَنْ يُجَازَى بِالْثَوَابِ يَوْمَ الدِّينِ الَّذِي أُرِيدَ بِهِ يَوْمُ الْجِزَاءِ "وَالْوَعِيدَ" بِالْعِقَابِ "لِلْمُعْرِضِينَ" عَنِ الْقِيَامِ بِمُوجِبِ الْحَمْدِ؛ لِدُخُولِهِمْ فِيْمَنْ يَسْتَحِقُّ الْجِزَاءَ بِالْعِقَابِ. وَفِي بَعْضِ النُّسخِ (وَتَضَمِينِ²⁷²⁶ الْوَعْدِ) إِخْلُوعِ صِيغَةِ الْمَصْدَرِ عَطْفاً عَلَى قَوْلِهِ²⁷²⁷: "لِلتَّحْقِيقِ"، وَأُورِدَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا دَخَلَ لَهُ فِيْمَا هُوَ بِصَدَدِهِ مِنْ تَفْصِيلِ مَا أَجْمَلَهُ سَابِقاً مِنْ بَيَانِ وَجْهِ إِجْرَاءِ الصِّفَاتِ عَلَيْهِ، فَذَكَرَهُ كَالْأَجْنَبِيِّ.

وَأُفِيدَ²⁷²⁸ فِي دَفْعِهِ أَنَّهُ أَشَارَ إِلَى فَائِدَةٍ أُخْرَى يَتَضَمَّنُهُ الْوَصْفُ الرَّابِعُ، وَلَا يَفْدَحُ فِي ذَلِكَ كَوْنُهُ مَجْمَعاً لَا دَخَلَ لَهُ فِي تَفْصِيلِ الْإِجْرَاءِ²⁷²⁹، أَقُولُ: الْإِيرَادُ هُوَ أَنَّهُ خَارِجٌ عَنِ الصَّدَدِ، لَا أَنَّهُ لَعُوٌّ لَا فَائِدَةَ فِيهِ

²⁷²² ب ج: اختصاص.

²⁷²³ ج: إجراء.

²⁷²⁴ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص28.

²⁷²⁵ ب- المعلوم.

²⁷²⁶ ج: ويضمن.

²⁷²⁷ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص28.

²⁷²⁸ ب: عصام، فائدة.

أصلاً، فلا يَنَدْفَعُ ببيانِ الفائدة. وقيل²⁷³⁰ في دفعه: كُـلُّ من الوَعْدِ والوَعِيدِ يُوجِبُ استحقاقَ الحمدِ،
فيندرجُ في الإجمالِ الَّذي مُجْمَلُهُ أَنَّ إِجْرَاءَ هذِهِ الأوصافِ للدَّلالةِ على أَنَّهُ تعالى مُسْتَحِقُّ للحمدِ، فلا
يكونُ ذِكْرُهُ أَجْنَبِيًّا، وَأنتَ خَبِيرٌ بما فيه من البُعْدِ والتكُفِّ.

ج: الإجزاء. 2729
ب: خلخالي، فائدة. 2730

الفصلُ السَّادسُ: التَّحْشِيَةُ عَلَى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (5) الآيةُ الخامسة

- المَبْحَثُ الأوَّلُ: اختصاصُ العبادة والاستعانة بالله.
- المَبْحَثُ الثَّانِي: تحقيقُ ألفاظِ الآية.
- المَبْحَثُ الثَّالِثُ: تقديمُ إِيَّاكَ على نَعْبُدُ ونَسْتَعِينُ فِي (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) الآية.
- المَبْحَثُ الرَّابِعُ: تقديمُ نَعْبُدُ على نَسْتَعِينُ فِي (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) الآية.

المَبْحَثُ الأوَّل: اختصاصُ العبادةِ والاستعانةِ بالله

ولمَّا أرادَ المُصنِّفُ أن يُبيِّنَ فائدةَ الالتفاتِ²⁷³¹ الواقعِ في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: 5/1] وتفصيلَ طريقه، وكان هذا الكلامُ مُنفصلاً / [83ظ] عمَّا سبق، أو أرادَ²⁷³² كلمةَ "ثمَّ" الدلالة²⁷³³ على تفاوتِ ما بين المعطوفين²⁷³⁴ تنبيهاً على تباينهما فقال: "ثمَّ إِنَّهُ" مُؤكِّداً بأنَّ الدَّاخلَةَ على ضميرِ الشَّانِ إشارةً إلى عَظِيمِ²⁷³⁵ شَأْنِ ما ذكره بعده، وهو قوله²⁷³⁶: "ذُكِرَ الحَقِيقُ بالحمد"، وخالفَ الكَشَّافُ حيثُ قدَّم هذا الوجهَ الَّذِي أحرَّه في الكَشَّاف؛ لأنَّ المُناسِبَ في كُلِّ مَوْقعٍ أن يُقدِّمَ ما يُخصُّه من اللَّطيفةِ على ما يُعمُّ جميعَ المواقعِ، فالأوَّلُ هاهنا أيضاً أن يُقدِّمَ بيانَ اللَّطيفةِ المُختصَّةِ بهذا الموقعِ على بيانِ اللَّطيفةِ العامَّةِ الَّتِي يجري في جميعِ مواقعِ الالتفاتِ.

²⁷³¹ تغير أسلوب الكلام من الغائب في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٢) الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (٣) مَا لِك يَوْمَ الدِّينِ ﴿ إلى المخاطب في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (٥) وهذا يسمى في اللغة الالتفات: وهو أسلوب بلاغي من أساليب التعبير ينتقل الكلام من التكلم إلى الخطاب أو إلى الغيبة، ومن الخطاب إلى التكلم أو إلى الغيبة، ومن الغيبة إلى التكلم وإلى الخطاب فينتج عن هذه التقسيمات ستة أساليب بلاغية. وأيضاً يعتبر انتقال الفعل من المستقبل إلى الأمر، أو من الماضي إلى المستقبل والعكس من أنواع الالتفات، كذلك يشمل خطاب الواحد إلى الاثنين، وإلى الجمع والعكس. له فوائد بلاغية منها: التعظيم، والمبالغة والاختصاص، والاهتمام... وغيرها. وفي قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ التفات من الغيبة إلى الخطاب، ومثله قوله تعالى: ﴿وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسان: 21] ثم قال: ﴿إِنَّ هَذَا كَانَ لَكُمْ جَزَاءً﴾ [الإنسان: 22] قال ابن عاشور: "والانتقال من أسلوب الحديث بطريق الغائب المبتدأ من قوله تعالى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿مَا لِك يَوْمَ الدِّينِ﴾ إلى أسلوب طريق الخطاب ابتداء من قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ إلى آخر السورة، فن بديع من فنون نظم الكلام البديع عند العرب وهو المسمى في علم الأدب العربي والبلاغة التفاتاً" قال أبو حيان في البحر: "ونظير هذا أن تذكر شخصاً متصفاً بأوصاف جليلة، مخبراً عنه إخبار الغائب، ويكون ذلك الشخص حاضرًا معك، فتقول له: إياك أقصد، فيكون في هذا الخطاب من التلطف على بلوغ المقصود، ما لا يكون في لفظ إياه" وفي ضابط أسلوب الالتفات رأيان لأئمة علم البلاغة: أحدهما رأي من عدا السكاكي من أئمة البلاغة وهو أن المتكلم بعد أن يعبر عن ذات بأحد طرق ثلاثة من تكلم أو غيبة أو خطاب ينتقل في كلامه ذلك فيعبر عن تلك الذات بطريق آخر من تلك الثلاثة، وخالفهم السكاكي فجعل مسمى الالتفات أن يعبر عن ذات بطريق من طرق التكلم أو الخطاب أو الغيبة عادلاً عن أحدهما الذي هو الحقيق بالتعبير في ذلك الكلام إلى طريق آخر منها. ابن عاشور، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، ج 1، ص 178؛ أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، ج 1، ص 43.

²⁷³² ب: ج: أورد.

²⁷³³ ب: الدالة.

²⁷³⁴ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 28.

²⁷³⁵ ب: ج: عظم.

²⁷³⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 28.

²⁷³⁷ ج+ ل: لمَّا.

وقوله²⁷³⁸: "لَمَّا ذُكِرَ بِصِغَةِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ، وكذا قوله²⁷³⁹: "ووصف" بقربنة قوله²⁷⁴⁰ -

فيما سيأتي-: "حُوطِبَ" بيان لطريق الالتفات، أي: لَمَّا ذُكِرَ فِي هَذَا الْمَقَامِ الْحَقِيقِ بِالْحَمْدِ فِي قَوْلِهِ²⁷⁴¹:

الْحَمْدُ لِلَّهِ "ووصف" ذلك الحقيقي "بصفات عظام"، وهي: الرُّبُوبِيَّةُ وَالْإِنْعَامُ الْعَامُّ وَمَالِكِيَّةُ جَمِيعِ الْأُمُورِ،

وقوله²⁷⁴²: "تَمَيَّزَ بِهَا" صفة ثانية لقوله²⁷⁴³: "صفات" أي: تَمَيَّزَ ذَلِكَ الْحَقِيقُ بِالْحَمْدِ عِنْدَ الْحَامِدِ بِسَبَبِ

تلك الصفات "عن سائر الدَّوَاتِ" المُشَارِكَةِ لَهُ فِي الْوُجُودِ.

وجواب (لَمَّا) قوله²⁷⁴⁴: "تَعَلَّقَ الْعِلْمُ بِمَعْلُومٍ مُعَيَّنٍ"²⁷⁴⁵، وتقييدُ المعلوم بالمُعَيَّنِ؛ لِأَنَّ أَصْلَ

المعلومية حاصلٌ فِي مَرْتَبَةِ ذِكْرِ ذَلِكَ الْحَقِيقِ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَتَعَيَّنْ فِي تِلْكَ الْمَرْتَبَةِ وَلَمْ يُشَخَّصْ²⁷⁴⁶ بِحَيْثُ لَا

²⁷³⁸ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص28.

²⁷³⁹ نفس المصدر، ج1، ص28.

²⁷⁴⁰ نفس المصدر، ج1، ص29.

²⁷⁴¹ نفس المصدر، ج1، ص28.

²⁷⁴² نفس المصدر، ج1، ص28.

²⁷⁴³ نفس المصدر، ج1، ص28.

²⁷⁴⁴ في النسخة المعرو إليها "وتعلق" بدل "تعلق"، نفس المصدر، ج1، ص29.

²⁷⁴⁵ ذكر البيضاوي تعلق قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ بالآيات التي سبقتها وهذا علم من علوم الشريعة يسمى علم المناسبات، هو علم يتحدث عن ارتباط الآيات القرآنية بعضها ببعض وفهم الحكمة من ترتيب الآيات. يقال أن أول من تكلم بهذا العلم هو أبو بكر النيسابوري. قال الفخر الرازي: "علم المناسبات علمٌ عظيمٌ أودعت فيه أكثر لطائف القرآن وروايعه وهو أمر معقول إذا عرض على العقول تلقته بالقبول". وقال السيوطي: "علم المناسبة علم شريف قلَّ اعتناء المفسرين به لدقته". وقد ذكر الزركشي علم المناسبات في بدايات كتابه البرهان في علوم القرآن قائلاً: "وَقَالَ الشَّيْخُ عَزُّ الدِّينِ بَنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْمُنَاسِبَةُ عِلْمٌ حَسَنٌ وَلَكِنْ يُشْتَرَطُ فِي حُسْنِ ارْتِبَاطِ الْكَلَامِ أَنْ يَقَعَ فِي أَمْرٍ مُتَّجِدٍ مُرْتَبِطٍ أَوَّلُهُ بِآخِرِهِ فَإِنْ وَقَعَ عَلَى أَسْنَابٍ مُخْتَلِفَةٍ لَمْ يُشْتَرَطُ فِيهِ ارْتِبَاطُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ... قَالَ بَعْضُ مَسَائِحِنَا الْمُحَقِّقِينَ: قَدْ وَهَمَ مَنْ قَالَ: لَا يَطْلُبُ لِلآيِ الْكَرْمَةِ مَنَاسِبَةٌ لِأَنَّهَا عَلَى حَسَبِ الْوَقَائِعِ الْمُتَفَرِّقَةِ... قَالَ: وَالَّذِي يُنْبَغِي فِي كُلِّ آيَةٍ أَنْ يُبْحَثَ أَوَّلُ كُلِّ شَيْءٍ عَنْ كَوْنِهَا مُكَمَّلَةً لِمَا قَبْلَهَا أَوْ مُسْتَقَلَّةً تَمُّ الْمُسْتَقَلَّةُ مَا وَجَّهَ مُنَاسِبَتَهَا لِمَا قَبْلَهَا؟ فَفِي ذَلِكَ عِلْمٌ جَمٌّ وَهَكَذَا فِي السُّورِ يُطَلَّبُ وَجْهٌ إِتِّصَالًا بِمَا قَبْلَهَا وَمَا سَبَقَتْ لَهُ. فُلْتُ وَهُوَ مُبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ تَرْتِيبَ السُّورِ تَوْقِيفِي وَهَذَا الرَّايِحُ كَمَا سَيَأْتِي وَإِذَا اعْتَبَرْتَ افْتِتَاحَ كُلِّ سُورَةٍ وَجَدْتَهُ فِي غَايَةِ الْمُنَاسِبَةِ لِمَا حَتَمَ بِهِ السُّورَةَ قَبْلَهَا... وَكَافِتَاحَ الْبَقْرَةِ بِقَوْلِهِ ﴿إِنَّمَا ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ إِشَارَةً إِلَى "الصِّرَاطِ" فِي قَوْلِهِ ﴿هُدًى لَنَا الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ﴾ كَأَنَّكُمْ لَمَّا سَأَلُوا الْهُدَايَةَ إِلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ قِيلَ لَهُمْ ذَلِكَ الصِّرَاطُ الَّذِي سَأَلْتُمْ الْهُدَايَةَ إِلَيْهِ هُوَ الْكِتَابُ". أقول: هناك اجماع على أن ترتيب الآيات في المصحف ترتيب توقيفي، اما ترتيب السور فقد اختلف العلماء فيه، فمهم من قال أنه اجتهادي من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا ما ذهب إليه الإمام مالك رحمه الله واستدلوا باختلاف المصاحف في زمن الصحابة. القول الثاني أنه توقيفي وهذا ما قاله كثيراً من العلماء منهم النحاس، وأيضاً ابن عاشور فإنه قال: "لا شك في أن زيد بن ثابت وعثمان بن عفان وهما من أكبر حفاظ القرآن من الصحابة، توخيا ما استطاعا ترتيب قراءة النبي صلى الله عليه وسلم للسور، وترتيب قراءة الحفاظ التي لا تخفى على رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان زيد بن ثابت من أكبر حفاظ القرآن وقد لازم النبي صلى الله عليه وسلم مدة حياته بالمدينة، ولم يتردد في ترتيب سور

يَقْبَلُ الشَّرِكَةَ أصلاً، وبعدَ إجراء²⁷⁴⁷ الأوصافِ بلغَ التَّمييزُ²⁷⁴⁸ مرتبةً صارَ كأنَّه حاضِرٌ وشاهدٌ²⁷⁴⁹؛ ولذا فَرَعَ عليه بالفاء في قوله²⁷⁵⁰: "فخوطب"، وأكَّده بقوله²⁷⁵¹: "بذلك" بالباءِ السَّببِيَّةِ، أي: صارَ تَعَلُّقُ العِلْمِ بمعلومٍ مُتميِّزاً تَميِّزاً تاماً مُستتَبِعاً لأنَّ يُخاطَبُ بسببِ ذلك التَّعَيُّنِ والتَّمييزِ التَّامِّ الَّذِي هو في الظُّهورِ بمنزلةِ الحُضورِ الَّذِي هو المُصَحِّحُ للخطابِ، وإن لم يكنِ بمَرأى مِنَ المُتكلِّمِ، كما في خِطابِ الأعمى ومَنْ هو في خارجِ الدَّارِ.

وفي بعضِ النُّسخِ²⁷⁵² (وتعلَّق) بالواو، وخُوطِبَ بلا واوٍ، ولا²⁷⁵³ فاء، فعلى هذه النُّسخةِ يكونُ قوله²⁷⁵⁴: "وتعلَّق" معطوفاً على "تميِّز" بحذفِ العائِدِ، أي: تَعَلَّقَ بها، ويكونُ قوله²⁷⁵⁵: "خُوطِبَ" جوابُ (لَمَّا) والنُّسخةُ الأولى، وهو المُوافقُ للكشَّافِ، ومال²⁷⁵⁶ المعنى فيهما واحداً، وهو ظاهر.

ثُمَّ فَسَّرَ المعنى الحاصِلَ بعدَ الخطابِ بقوله²⁷⁵⁷: [و83] "أي: يا من هذا شأنه"، وهذا مُبتدأٌ، وشأنه خبرٌ، والجُمْلَةُ صِفَةٌ مِنْ (أي): يا مَنْ هذا المذكورُ مِنَ الأوصافِ شأنُه وصِفَتُه "نُخَصُّكَ بالعبادةِ

القرآن على نحو ما كان يقرؤها النبي صلى الله عليه وسلم حين نسخ المصاحف في زمن عثمان. "أما القول الثالث: أن ترتيب سور القرآن غالبه توقيفي كالسبع الطوال، وبعضه اجتهادي؛ ومن قاله ابن عطية، والسيوطي فإنه قال أن ترتيب السور توقيفي إلا سورتي التوبة والأنفال. الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج1، ص35؛ نفس المصدر، ج1، ص37؛ السيوطي، الإتيقان في علوم القرآن، ج3، ص369؛ ابن عاشور، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» ج1، ص87؛ السيوطي، الإتيقان في علوم القرآن، ج1، ص219.

2746 ب ج: يتشخص.

2747 ب ج+ تلك.

2748 ب: التمييز.

2749 ب ج: ومشاهد.

2750 في النسخة المعزوة إليها "خوطب" بدل "فخوطب"، البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

2751 نفس المصدر، ج1، ص29.

2752 وهي النسخة المعزوة إليها.

2753 ب ج- لا.

2754 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

2755 نفس المصدر، ج1، ص29.

2756 ب- ومال، صح هامش.

2757 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

والاستعانة"، وإدراج لفظ (نخص) في بيان معنى الآية لإظهار فائدة تقديم المفعول، والمعنى: نجعلك مُمتازاً ومُتفرداً²⁷⁵⁸ من بين الموجودات بقصر العبادة والاستعانة²⁷⁵⁹، فالباء²⁷⁶⁰ داخلة على المقصور لا المقصور عليه.

وفي الكشف²⁷⁶¹: "إيّاك يا من هذه صفاته نخص بالعبادة والاستعانة"، والمُصنّف خالفه حيث لم يدكر في بيان المعنى قوله "إيّاك" كما ذكر في الكشف؛ لأنّ معنى²⁷⁶² الكلام في هذا المقام حمل التقديم على التخصيص، فدكر قوله: "إيّاك" في بيان المعنى وتقديمه على (نخص) يُفيد أنّ المراد بالتقديم نخصه²⁷⁶³ بالتخصيص بالعبادة، وليس كذلك، فبعد ذكر التخصيص في بيان المعنى المراد إشارة إلى فائدة التقديم يكون دكر (إيّاك) لغواً.

المطلب الأول: فوائد الالتفات في سورة الفاتحة

[الفائدة الأولى: أدل على الاختصاص]

وقوله²⁷⁶⁴: "ليكون" مُتعلّق بقوله²⁷⁶⁵: "خوِطب" لبيان الفائدة المُرجّحة للالتفات²⁷⁶⁶ بعد بيان طريقة المُصحّح له، أي: "ليكون الخطاب أدل" أي: أقوى دلالة "على الاختصاص" من الغيبة؛

²⁷⁵⁸ ب: ومنفرداً.

²⁷⁵⁹ ب ج + عليك.

²⁷⁶⁰ ب: فالياء

²⁷⁶¹ الزمخشري، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، ج 1، ص 14.

²⁷⁶² ب ج: مبنى.

²⁷⁶³ ب ج: تخصّيصه.

²⁷⁶⁴ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 29.

²⁷⁶⁵ نفس المصدر، ج 1، ص 29.

²⁷⁶⁶ ذكر الطوفي أن فائدة خطاب الغيبة في الآية هو الدلالة على الصدق والإخلاص. وقال الألوسي في توضيح فوائد الالتفات بسورة الفاتحة: "سر الالتفات من الغيبة إلى الخطاب وقد ازدحمت فيه أذهان العلماء بعد بيان نكته العامة وهي التفنن في الكلام والعدول من أسلوب إلى آخر نظرية له وتنشيطاً للسامع، فقيل: لما ذكر الحقيق بالحمد ووصف بصفات عظام تميز بها عن سائر الذوات، وتعلق العلم بمعلوم معين خوِطب بذلك ليكون أدل على الاختصاص والترقي من البرهان إلى العيان والانتقال من الغيبة إلى الشهود وكأن المعلوم صار عياناً والمعقول مشاهداً والغيب حضوراً" وقيل: أن العدول من أسلوب إلى أسلوب آخر أدخل في استجلاب النفوس واستمالة القلوب قاله

فإنهما وإن اشتركا في أصل الدلالة على الاختصاص، إلا أن الاختصاص الذي دل عليه الخطاب اختصاصٌ مُدللٌ؛ إذ لوحظ في الخطاب الأوصاف المذكورة، فيكون تعليق الحكم على الموصوف بصفة في أنه يدل بمنطوقه على ثبوت الحكم عند ثبوتها، وبمفهومه على انتفائه عند انتفائها، وهذا يُوجب الاختصاص ويدل عليه، فالتقديم في صورة الخطاب يدل على الاختصاص مع دليل²⁷⁶⁷، بخلاف الغيبة؛ فإنه يدل فيها على مجرد الاختصاص؛ لعدم ابتناء الغيبة على ملاحظة الأوصاف المذكورة، وإن كان ضمير الغائب راجعاً إليه بعد إجراء تلك الأوصاف.

[الفائدة الثانية: الترقّي من البرهان إلى العيان]

وقوله²⁷⁶⁸: "وللتّرقّي" باللام: عطّف على قوله²⁷⁶⁹: "ليكون"، لكن التعليل في المعطوف عليه لِقصد تحصيله كما في ضربته للتأديب، وفي المعطوف بسبب وجوده كما في قعدت عن الحرب للجبن، إذا²⁷⁷⁰ التّرقّي وكذا الانتقال مُتقدّمان في الوجود على الخطاب، وفي بعض النسخ "والتّرقّي" بلا لام، وجوّز ح عطفه على قوله²⁷⁷¹: "الاختصاص"، أو على قوله²⁷⁷²: "أدلّ"²⁷⁷³، ويرد على الأول أن

الإمام أبو السعود. جاء في التحرير والتنوير: "وما هنا التفات بديع فإن الحامد لما حمد الله تعالى ووصفه بعظيم الصفات بلغت به الفكرة منتهاها فتخيّل نفسه في حضرة الربوبية فخاطب ربه بالإقبال". أما الإمام البيضاوي فسيذكر ثلاثة فوائد للالتفات: أولاً: ليكون الخطاب أدل على الاختصاص.

ثانياً: الترقّي من البرهان إلى العيان، وعلل الإمام الشرواني: بأن هذا الترقّي يحصل عند الاستدلال بمقدمات يقينية مفيدة للعلم فهي برهان، وتنتقل إلى مرتبة عين اليقين التي هي أعلى من علم اليقين فيطمأن القلب.

ثالثاً: الانتقال من الغيبة إلى الشهود، وفسرها الإمام الشرواني: وهي أن ينتقل العارف من غفلته عن الحق إلى الإعراض عما سوى الله فلا ينشغل إلا بذكره تعالى. الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج1، ص91؛ ابن عاشور، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» ج1، ص179.

2767 ج: دليله.

2768 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

2769 نفس المصدر، ج1، ص29.

2770 ب ج: إذ.

2771 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

2772 نفس المصدر، ج1، ص29.

2773 ج- أدلّ.

كُونَ/[84ظ] الخطاب أدل على الترقّي والانتقال في حيز المنع، وعلى الثاني أنه يكون المعنى ليكون²⁷⁷⁴ الخطاب الترقّي. ولا يخفى ما فيه؛ إذ الخطاب ليس عين الترقّي، بل مُعلّلٌ به ومُتأخّرٌ عنه على ما عرفت. وبالجملة: المقصود أن لهذا الخطاب بعد الغيبة فوائد: إحداهما كونه أدل على الاختصاص، وثانيها أنه يُفيد أن المُتكلّم ترقّى في المعرفة التي هي الغاية في الإيجاد. "ومن²⁷⁷⁵" مقام "البرهان" الذي هو الاستدلال بترتيب مُقدّماتٍ يقينية مفيدة للعلم اليقيني، للعلم "إلى" مقام "العيان" الذي يطمئن فيه قلب العارف، وهو الذي طلب إبراهيم عليه السلام من ربه فيما حكى حكي²⁷⁷⁶ الله عز وجل عنه حيث: ﴿قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ وَلَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: 260/2]، ويُسمّى هذا المقام مقام عين اليقين، وهو أعلى من علم اليقين؛ فإنه قلما يخلو عن شكوك وأوهام، بخلاف عين اليقين؛ فإنه مُعانيّة البصيرة، وهي بمنزلة مُعانيّة البصر؛ لأنّ نسبته البصيرة إلى مُدركاتها كنسبة البصر إلى مُبصراته، فعلم اليقين بالنسبة إلى عين اليقين كالجزء²⁷⁷⁷ بالنسبة إلى المُعانيّة، فكما أن الخبر ليس كالعيان، فكذلك ليس العلم كالعين.

[الفائدة الثالثة: الانتقال من الغيبة إلى الشهود]

وقوله²⁷⁷⁸: "والانتقال" عطف على قوله²⁷⁷⁹: "والترقي" إشارة إلى فائدة ثالثة، وهي: انتقال العارف "من" مقام "الغيبة" التي هي اشتغال السّرّ بالخلق و غفلته عن الحق "إلى" مقام الشهود الذي هو الإعراض عمّا سوى الله، والتوجّه التام إليه بحيث لا يكون في لسانه إلا ذكره، ولا في قلبه إلا فكره، ولا في وهمه إلا حشيتته، ولا في روجه إلا محبته.

²⁷⁷⁴ ج: وليكون.

²⁷⁷⁵ ب ج: من.

²⁷⁷⁶ ج- حكي.

²⁷⁷⁷ ب ج: كالخبر.

²⁷⁷⁸ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

²⁷⁷⁹ نفس المصدر، ج1، ص29.

وقوله²⁷⁸⁰: "وكان²⁷⁸¹ المعلوم صار عياناً، والمعقول مُشاهداً" ناظراً إلى قوله²⁷⁸²: "والترقي"

إلخ، وإشارة إلى توجيهه، أي: حصول ذلك الترقي بسبب أنه صار المعلوم بالأوصاف المذكورة التي أوجبت زيادة تميزه كالمُعَين والمعقول، أي: المُدرِك بصُورٍ عَقَلِيَّةٍ كَلِيَّةٍ تَخْصُهُ صارَ كالمُشَاهِدِ²⁷⁸³ بِحُسْنِ البصر.

وكذا قوله²⁷⁸⁴: "والغيبه حضوراً" ناظراً إلى قوله²⁷⁸⁵: "والانتقال" أي ذلك الانتقال بسبب أنه

صارت الغيبه الحاصلة في مبادي الأمر كالحضور بواسطة المُراقِبَةِ التَّامَّةِ الحاصلة في مَرْتَبَةِ إِجْرَاءِ الصِّفَاتِ / [84و]، فيندرج فيها الإحسان المُفسَّرُ في كلام الشَّارِحِ: بأن تَعْبُدَ اللهُ كَأَنَّكَ تراه؛ فلذا قال: إِيَّاكَ نَعْبُدُ.

المَطْلَبُ الثَّانِي: مراتب السَّيرِ إلى الله

قوله²⁷⁸⁶: "بني أوَّل الكلام": فصله عمَّا قبله لِكَمالِ الاتِّصالِ بينهما مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ تَفْصِيلٌ وبيانٌ

له، والمُرَادُ بأوَّل الكلام قوله: الحَمْدُ لِلَّهِ إلى قوله: إِيَّاكَ نَعْبُدُ²⁷⁸⁷، أي: بني سُبْحانَه وتعالى أوَّل هذه السُّورَةِ الكَرِيمَةِ "على ما هو مبادي حال العارف"، أي: الطَّالِبِ لِمَعْرِفَةِ اللهِ حَسْبَمَا يَكُونُ مَقْدوراً للبشر.

واعلم أَنَّ الطَّالِبِ السَّائِرَ إلى اللهِ²⁷⁸⁸ يَلْزِمُهُ أَوَّلًا أَنْ يُعْرِضَ عَمَّا يُبْعِدُهُ عن المطلوب، أعني: متاع

الدُّنْيَا وَلِدَاتِهَا، فَيُسَمَّى بِاسْمِ الزَّاهِدِ، ثُمَّ يَلْزِمُ²⁷⁸⁹ أَنْ يُقْبِلَ على ما يُقَرِّبُهُ إليه، أعني: الطَّاعَاتِ، فَيُسَمَّى

²⁷⁸⁰ نفس المصدر ، ج 1، ص 29.

²⁷⁸¹ في النسخة المعزوة إليها "فكان" بدل "وكان".

²⁷⁸² نفس المصدر ، ج 1، ص 29.

²⁷⁸³ ج: كالشاهد.

²⁷⁸⁴ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 29.

²⁷⁸⁵ نفس المصدر ، ج 1، ص 29.

²⁷⁸⁶ ج- قوله/ نفس المصدر ، ج 1، ص 29.

²⁷⁸⁷ ب ج- نعبد.

²⁷⁸⁸ إن الصوفية يقسموا السائرين إلى الله على ثلاث مراحل، أولها: درجة العابدين، هذه المرتبة تخص العوام، وهم الذين يعبدون الله طمعاً في جنته وخوفاً من النار، وهي أدنى درجات السائرين؛ وتنقسم إلى سبع مراتب: التوبة، الورع، الزهد، الصبر، التوكل، الرضى، الحرية. أما المرتبة الثانية فهي المريدين وهم الأوسط من الناس، يعبدون الله حباً، بلا طمعاً بعوض منه. أما الدرجة الثالثة هي أعلا مراتب السائرين

باسم العابد، ثُمَّ إِذَا قَرَّبَ إِلَى الْمَطْلُوبِ وَوَجَدَهُ فِي الْجُمْلَةِ فَأَوَّلُ دَرَجَاتِ وُجْدَانِهِ هُوَ الْمَعْرِفَةُ، فَيُسَمَّى بِاسْمِ الْعَارِفِ.

وَلَهُ فِي سَيَرِهِ إِلَى اللَّهِ أَرْبَعُ مَرَاتِبٍ:

الْمَرْتَبَةُ الْأُولَى: تَهْدِيبُ الظَّاهِرِ بِاسْتِعْمَالِ الشَّرَائِعِ النَّبَوِيَّةِ وَالنَّوَامِيسِ الْإِلَهِيَّةِ.

وَالثَّانِيَةُ: تَهْدِيبُ الْبَاطِنِ عَنِ الْمُهْلِكَاتِ الرَّدِّيَّةِ وَالْأَخْلَاقِ الدَّمِيمَةِ.

وَالثَّلَاثَةُ: التَّحَلِّيُّ بِالصُّورِ²⁷⁹⁰ الْقُدْسِيَّةِ.

وهذه الثلاثةُ هُوَ الْمُرَادُ مِنْ مَبَادِيِّ حَالِ الْعَارِفِ، إِلَيْهِ أَشَارَ الْمُصَنِّفُ بَيَانًا بِقَوْلِهِ²⁷⁹¹:

"مِنَ الدِّكْرِ الْمُسْتَفَادِ مِنَ "الْحَمْدُ لِلَّهِ"

"وَالْفِكْرِ" فِي أَحْوَالِ الْأَنْفُسِ وَالْآفَاقِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ قَوْلِهِ: "رَبِّ الْعَالَمِينَ"

"وَالتَّأَمُّلِ فِي أَسْمَائِهِ الْحُسْنَى، وَالنَّظَرِ بِعَيْنِ الْإِعْتِبَارِ "فِي آيَاتِهِ"، وَنَعْمَائِهِ الَّتِي لَا تُحْصَى الْمُسْتَفَادِ مِنْ قَوْلِهِ:

"الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ"

"وَالاسْتِدْلَالَ بِصِنَائِعِهِ الْعَجِيبَةِ "عَلَى عِظَمِ²⁷⁹² شَأْنِهِ، وَبَاهِرِ سُلْطَانِهِ "أَي: الْقُدْرَةِ الْبَاهِرَةِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ

قَوْلِهِ: "مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ". وَوَجْهُ الْإِشَارَةِ أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ الْمَذْكُورَةَ فِي الْبَيَانِ لِأَمْرٍ لِتِلْكَ الْمَرَاتِبِ الْمَذْكُورَةِ،

فَهِيَ كِنَايَةٌ عَنْهَا.

إِلَى اللَّهِ، فَهِيَ خَاصَّةُ الْخَاصَّةِ مِنَ النَّاسِ، يَسْمَوْنَ بِالْعَارِفِينَ. قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي كِتَابِهِ مَدَارِجِ السَّالِكِينَ: "وَتَقْسِيمُ السَّائِرِينَ إِلَى اللَّهِ إِلَى طَالِبٍ وَسَائِرٍ وَوَاصِلٍ، أَوْ إِلَى مَرِيدٍ وَمَرَادٍ= تَقْسِيمٌ فِيهِ مَسَاهَلَةٌ لَا تَقْسِيمٌ حَقِيقِيٌّ، فَإِنَّ الطَّلِبَ وَالسُّلُوكَ وَالْإِرَادَةَ لَوْ فَارَقَ الْعَبْدَ انْقَطَعَ عَنِ اللَّهِ بِالْكَلْبِيَّةِ. وَلَكِنْ هَذَا التَّقْسِيمُ بِإِعْتِبَارِ تَنْقُلِ الْعَبْدِ فِي أَحْوَالِ سِيرِهِ، وَإِلَّا فِإِرَادَةُ الْعَبْدِ الْمَرَادَ وَطَلْبُهُ وَسَيْرُهُ أَشَدُّ مِنْ إِرَادَةِ غَيْرِهِ وَطَلْبِهِ وَسَيْرِهِ" ثُمَّ قَالَ: "فَمَنْ السَّالِكِينَ: مَنْ يَكُونُ سِيرُهُ بِيَدِهِ وَجَوَارِحِهِ أَغْلَبَ عَلَيْهِ مِنْ سِيرِهِ بِقَلْبِهِ وَرُوحِهِ. وَمِنْهُمْ: مَنْ سِيرُهُ بِقَلْبِهِ أَغْلَبَ عَلَيْهِ، أَعْنَى قُوَّةَ سِيرِهِ وَجِدَّتْهُ. وَمِنْهُمْ - وَهِيَ الْكَمَلَةُ الْأَقْوَى -: مَنْ يَعْطِي كُلَّ مَرْتَبَةٍ حَقَّهَا، فَيَسِيرُ إِلَى اللَّهِ بِيَدِهِ وَجَوَارِحِهِ، وَقَلْبِهِ وَرُوحِهِ." ابْنُ الْقَيْمِ، مَدَارِجِ السَّالِكِينَ فِي مَنَازِلِ السَّائِرِينَ، ج3، ص528.

²⁷⁸⁹ ب ج: يلزمه.

²⁷⁹⁰ ب: بالصبور.

²⁷⁹¹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

"ثم قَفَى²⁷⁹³" أي: عَقَبَ ما هو مَبَادِي حَالِ العَارِفِ "بما هو مُنتهى أمره"، وهو المرتبة الرَّابِعَةُ التي هي مُلاحظة جَمَالِ اللَّهِ وَجَلالِهِ، وَقَصُرَ النَّظَرُ فِي كَمالِهِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ²⁷⁹⁴: "وهو" أي: مُنتهى أمره "أن يَخُوضَ العَارِفُ لُجَّةً"²⁷⁹⁵ بَحْرِ "الوَصُولِ"، وَوَسَطَهُ، "فِيصِيرَ" بِسَبَبِ ذَلِكَ الخَوْضِ "مِنْ أَهْلِ المِشَاهِدَةِ" التي هي التَّوَجُّهُ التَّامُّ نَحْوَ جَنابِهِ الأَقْدَسِ، وَالإِعْرَاضُ الكَامِلُ عَمَّا سِوَاهُ بِحَيْثُ لا يَبْقَى فِي لِسَانِهِ وَقَلْبِهِ غَيْرُهُ تَعَالَى، فَإِنَّ هَذِهِ الحَالَةَ إِذَا صَارَتْ/[85ظ] مَلَكَةً تُسَمَّى عِنْدَهُمْ مُشَاهِدَةً لِمُشَاهِدَةِ البَصِيرَةِ إِيَّاهُ تَعَالَى، "فِيَرَاهُ" أي: بَعِينَ البَصْرَةَ²⁷⁹⁶ "عِياناً"، فَيَعْبُدُهُ كَأَنَّهُ يَرَاهُ "وَيُنَاجِيهِ"، أي: يُخَاطِبُهُ فِي تَضَرُّعِهِ إِلَيْهِ "شَفَاهاً" أي: مُخَاطَبَةً حَاضِرِينَ²⁷⁹⁷ يَدِيهِ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُرَادَ المُصَنِّفِ بِالمُشَاهِدَةِ وَبِالرُّؤْيَةِ عِياناً، وَهُوَ²⁷⁹⁸ ما ذَكَرْنَا، لا ما يَتَبَادَرُ مِنْهُ مِنْ رُؤْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَمُشَاهِدَتِهِ²⁷⁹⁹ فِي الدُّنْيَا قَوْلُ المِصْنَفِ²⁸⁰⁰ فِيمَا سَبَقَ: "فَكَأَنَّ العُلُومَ صَارَ عِياناً، وَالمَعْقُولَ مُشَاهِداً، وَالعِيبَةَ حَاضِراً" حَيْثُ شَبَّهَ تِلْكَ الحَالَةَ بِالمُشَاهِدَةِ وَالمُعَايِنَةِ، وَلَمْ يَجْعَلْهَا مُشَاهِدَةً وَمُعَايِنَةً، فَلا يَرِدُ ما قِيلَ إِنَّ غَايَةَ ما يَسْتَدْعِيهِ الخُطَابُ أَنْ يَكُونَ المُتَكَلِّمُ بِمَسْمَعٍ مِنَ المُخَاطَبِ، أي: بِحَيْثُ يَسْمَعُ المُخَاطَبُ صَوْتَهُ، فَلا يَسْتَدْعِي أَنْ يَرَى المُتَكَلِّمُ المُخَاطَبَ، سِيَّما إِذَا كانَ المُخَاطَبُ لَيْسَ بِجِسْمٍ، وَلا جِسْمَانِيٍّ، ففِي قَوْلِهِ²⁸⁰¹: "ثُمَّ قَفَى بِما هو مُنتهى أمره، وَهُوَ أَنْ

²⁷⁹² فِي النِّسْخَةِ المَعْرُوفَةِ إِلَيْهَا "عَظِيمٌ" بِدَلِّ "عَظْمٌ".

²⁷⁹³ ج: نَفَى.

²⁷⁹⁴ البِيضَاوِيُّ، أُنُورُ التَّنْزِيلِ وَأَسْرارُ التَّأْوِيلِ، ج 1، ص 29.

²⁷⁹⁵ تَرَدَّدَ أَمْواجُهُ. الحِدادِيُّ، زَيْنُ الدِّينِ مُحَمَّدُ المَدْعُو بَعْدَ الرُّؤُوفِ بِنِ تاجِ العارِفِينَ بِنِ عَلِيِّ بْنِ زَيْنِ العابِدِينَ، التَّوْقِيفُ عَلَى مَهْماتِ

التَّعَارِيفِ، (النَّاشِرُ: عَالَمُ الكُتُبِ 38 عَبدُ الخالِقِ ثَروَت-القاهِرَةُ، ط 1، 1990م) ج 1، ص 288.

²⁷⁹⁶ ب ج: البَصِيرَةُ.

²⁷⁹⁷ ب ج: حَاضِرِ بَيْنِ.

²⁷⁹⁸ ب ج: هُوَ.

²⁷⁹⁹ ب: مِشَاهِدَتُهُ.

²⁸⁰⁰ البِيضَاوِيُّ، أُنُورُ التَّنْزِيلِ وَأَسْرارُ التَّأْوِيلِ، ج 1، ص 29.

²⁸⁰¹ نَفْسُ المِصْنَفِ، ج 1، ص 29.

بخوض لجة الوصول فيصير²⁸⁰² من أهل المشاهدة فيراه عياناً، ويُناجيه شفاهاً. " نظرٌ كما لا يخفى على العارف. انتهى.

على أنه يمكن حمل كلام المصنف على ظاهره من غير تأويل على مذاق أهل التحقيق، وبيانه إجمالاً؛ لأن²⁸⁰³ الطالب الصادق إذا سلك طريق التصفية بإرشاد المرشد الكامل المكمل، واشتغل بالذكر الدائم، والتوجه التام إلى المبدأ ونفي الخواطر وتخلص سيره عن ذكر الغير وصقل قلبه بصقل الذكر والتوجه، وصفا عن الكدورات انعكس على باطنه أنوار الأشعة الإلهية، وانجذب نحو الملكوت الأعلى، وبقوة ذلك النور والجذبة النخلع من الصفات الموجبة لتقييد²⁸⁰⁴ السالك، وعبر عن مضايقتها، فأولاً عن الصفات البشرية والحيوانية والنباتية والغنصيرية.

وكل مرتبة عبر عنها السالك يحصل له فيها مكاشفات وحالات يعرفها صاحب الحال، ففي المرتبة²⁸⁰⁵ المذكورة يرى نفسه يطير بجسده المتالي في الهواء، ويسري²⁸⁰⁶ في البراري والصحاري وفي البحار، وأمثال ذلك²⁸⁰⁷ مما يعرفه أهله، ثم يحصل له العبور عن الصفات الملكية والفلكية، وفي كل مقام يشاهد عجائب وغرائب، ففي كل فلك يتصل روح السالك بروحانية ذلك الفلك، فيحصل له معلومات غريبة من معلولات/[85و] حركة ذلك الفلك، وإليه أشار عز من قائل بقوله: ﴿وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾²⁸⁰⁸ [الانعام: 75/6].

²⁸⁰² في النسخة المعزوة إليها "ويصير" بدل "فيصير".

²⁸⁰³ ب ج: أن.

²⁸⁰⁴ ب ج: لتقييد.

²⁸⁰⁵ ب ج: المراتب.

²⁸⁰⁶ ج: ويسير.

²⁸⁰⁷ ج- ذلك.

²⁸⁰⁸ ب ج- وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ.

ثُمَّ عَبَّرَ بِالرُّوحِ وَالْجَسَدِ الْمُكْتَسَبِ الْمِثَالِيَّ عَنِ الْعَرْشِ وَالْكَرْسِيِّ، وَيَنْخَلِعُ بِالْكُلِّيَّةِ عَنِ فُيُودِ
الْأَجْسَامِ وَالْجِسْمَانِيَّاتِ، فَيَصِيرُ مُجَرِّدًا صِرْفًا فَحَ يَتَجَلَّى لَهُ رَبُّهُ عَزَّ شَأْنُهُ بِإِلَّا كَيْفٍ وَلَا جِهَةٍ، فَعِنْدَ هَذَا
التَّجَلِّيِ الدَّائِيَّ الْأَحَدِيِّ يُفْنَى السَّالِكُ وَيَضْمَحِلُّ وَيَرْجِعُ إِلَى الْعَدَمِ الْأَصْلِيِّ، وَهَذَا هُوَ مَقَامُ الْفَنَاءِ فِي اللَّهِ
الْحَاصِلُ لِكُمُلِ الْأَوْلِيَاءِ.

وَبَعْدَ هَذَا الْفَنَاءِ يَصِيرُ بَاقِيًا بِاللَّهِ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى²⁸⁰⁹ "مَنْ قَتَلْتَهُ فَعَلَيْ دِينِهِ، وَمَنْ عَلَيَّ دِينُهُ
فَأَنَا دِينُهُ"²⁸¹⁰، فَهَذَا نَهَايَةُ ظُهُورِ كِمَالَاتِ الْحَقِيقَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ الَّتِي²⁸¹¹ مَظْهَرُ جَمِيعِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ
الْإِلَهِيَّةِ، وَهَذِهِ أُمُورٌ وَاجِدَانِيَّةٌ²⁸¹² يُعَايِنُهَا أَصْحَابُ الْبَصَائِرِ وَأَرْبَابُ الْمُكَاشَفَاتِ.
هَذَا²⁸¹³، وَلَمَّا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ مَبَادِيَّ حَالِ الْعَارِفِ وَمُنْتَهَى مُرَادِهِ²⁸¹⁴ وَجَدَ مِنْ نَفْسِهِ شَوْقًا إِلَى
نَيْلِ تِلْكَ الدَّرَجَاتِ، فَفَرَعَ بَابَ الْمُنَاجَاةِ، وَنَادَى قَاضِيَ الْحَاجَاتِ، فَقَالَ²⁸¹⁵: "اللَّهُمَّ اجْعَلْنَا مِنْ
الْوَاصِلِينَ إِلَى الْعَيْنِ"²⁸¹⁶ أَيْ²⁸¹⁷: الْمُطَّلَعِينَ عَلَى الْأَسْرَارِ، "ذَوْنَ السَّمَاعِينَ لِلْأَثَرِ"، أَيْ: لَا تَجْعَلْنَا مِنْ
الَّذِينَ يَقْرَعُ أَسْمَاعَهُمُ الْأَخْبَارُ، وَلَا يَنْكَشِفُ لَهُمُ الْحُجُبُ وَالْأَسْتَارُ.

2809 ج- قال الله تعالى.

2810 لم أجد له في كتب السنة أصلاً صحيحاً ولا ضعيفاً ولا موضوعاً ووجدته في موقع للشيععة.

2811 ج+ هي.

2812 ب: وجدانية/ ج: وجدانية.

2813 ج- هذا/ ب+ وسيجيء لهذا زيادة تفصيل إن شاء الله تعالى فانتظر.

2814 ب ج: أمره.

2815 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

2816 في النسخة المعزوة إليها "للعين" بدل "إلى العين"

2817 ب+ من.

المَطْلَبُ الثَّلَاثُ: الالتفات

ثُمَّ إِنَّ الْمُصَنِّفَ لَمَّا ذَكَرَ اللَّطِيفَةَ الْمُخْتَصَّةَ بِهَذَا الْمَوْقِعِ مِنَ الْاِلْتِفَاتِ شَرَعَ فِي بَيَانِ اللَّطِيفَةِ الْعَامَّةِ الَّتِي لَا تَخْتَصُّ بِمَوْقِعٍ دُونَ مَوْقِعٍ²⁸¹⁸، فَقَالَ²⁸¹⁹: "وَمِنْ عَادَةِ الْعَرَبِ التَّفَنُّنُ فِي الْكَلَامِ"، يُقَالُ: افْتَنَّ الرَّجُلُ وَتَفَنَّ: إِذَا أَخَذَ مِنْ فُنُونِ الْكَلَامِ وَطُرُقِهِ.

فَقَوْلُهُ²⁸²⁰: "وَالْعُدُولُ مِنْ أُسْلُوبٍ إِلَى آخَرَ" عَطْفٌ تَفْسِيرٌ لِلتَّفَنُّنِ؛ أَي: هَذَا التَّفَنُّنُ عَادَةٌ مَأْلُوفَةٌ لِّلْعَرَبِ الْعَرَبَاءِ فِي أُسَالِيبِ كَلَامِهِمْ، ففِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى فَائِدَةٍ عَائِدَةٍ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ، وَهِيَ²⁸²¹ الْقُدْرَةُ عَلَى التَّصَرُّفِ فِي الْكَلَامِ حَيْثُ²⁸²² يَشَاءُ؛ إِذِ التَّفَنُّنُ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ لَا يَكُونُ بَدُونِ تِلْكَ الْقُدْرَةِ.

وَقَوْلُهُ²⁸²³: "تَطْرِيهٌ لَهُ" بِالنَّصْبِ عِلَّةٌ لِلتَّفَنُّنِ، وَضَمِيرُ (لَهُ) يَعُودُ إِلَى الْكَلَامِ، فَهِيَ إِشَارَةٌ إِلَى الْفَائِدَةِ الْعَائِدَةِ إِلَى الْكَلَامِ فَإِنَّ التَّطْرِيهَ بِالْهَمْزَةِ عَلَى مَا هُوَ الرَّوَايَةُ الْمَشْهُورَةُ الْإِيرَادُ وَالْإِحْدَاثُ مِنْ طَرَأَ عَلَيْهِ: إِذَا وَرَدَ، وَبِالْيَاءِ التَّجْدِيدُ: أَي جَعَلَ الشَّيْءَ كَالْتَّجْدِيدِ²⁸²⁴ فِي الطَّرَاوَةِ وَالْبَرِيقِ: مِنْ طَرِبَتْ الثَّوْبَ إِذَا عَمَلَتْ بِهِ/[86ظ] مَا يَجْعَلُهُ كَالْجَدِيدِ، فَالطَّرَاوَةُ فِي الْأَجْسَامِ كِنَايَةٌ عَنْ صِقَالِهَا وَبَرِيقِهَا، وَفِي الْكَلَامِ عِبَارَةٌ عَنِ اللَّطَافَةِ وَحُسْنِ قَبُولِهِ.

²⁸¹⁸ قال الشوكاني في تفسير فتح القدير: "وَعَدَلَ عَنِ الْعَيْبَةِ إِلَى الْخَطَابِ لِقَصْدِ الْاِلْتِفَاتِ، لِأَنَّ الْكَلَامَ إِذَا نُقِلَ مِنْ أُسْلُوبٍ إِلَى آخَرَ كَانَ أَحْسَنَ تَطْرِيهً لِنَشَاطِ السَّمَاعِ، وَأَكْثَرَ إِيقَاطًا لَهُ كَمَا تَقَرَّرَ فِي عِلْمِ الْمَعَانِي." الشوكاني، فتح القدير، ج1، ص27.

²⁸¹⁹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

²⁸²⁰ نفس المصدر، ج1، ص29.

²⁸²¹ ب+ إظهار.

²⁸²² ب ج: كيف.

²⁸²³ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

²⁸²⁴ ب ج: كالجديد.

وقوله²⁸²⁵: "وتنشيطاً للسمع" إشارة إلى الفائدة العائدة²⁸²⁶ إلى السامع، وهي نشاطه أي: سروره وحسن إصغائه²⁸²⁷ إليه؛ فإن التصنع بأساليب الإيرادات في قرى الأرواح كالتصنع بألوان الأطعمة في قرى الأشباح²⁸²⁸، فيتلذذ بكل جديد، ويزيد سروراً.

واعلم أن صاحب الكشاف جعل التطرية والنشاط معاً فائدة واحدة بالنسبة إلى السامع حيث قال²⁸²⁹: "إذا نُقِلَ الكلام من أسلوب إلى أسلوب، كان ذلك أحسن تطريةً لنشاط السامع". والمصنف غير عبارته إلى ما ترى ليكون كل منهما²⁸³⁰ إلى فائدة على حدة تكثيراً للفائدة.

ثم لما كان قول²⁸³¹ المصنف: "ومن عاداتهم التفتن في الكلام" مجملاً إشارة²⁸³² إلى تفصيله بقوله²⁸³³: "فيعدل" بالياء على صيغة المضارع الغائب²⁸³⁴ المجهول، أي: فينقل الكلام، أو بالتاء على صيغة المضارع المعلوم المؤنث الغائبة، أي: فتعدل العرب في الكلام "من الخطاب إلى الغيبة، ومن الغيبة إلى التكلم، وبالعكس" أي: في كل من القسمين المذكورين، فهذه أربعة أقسام.

لكن الأقسام الحاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين ستة؛ لأن كلاً من الثلاثة يُنقل إلى الآخرين، فبقي قسمان آخران: العدول من الخطاب إلى التكلم، وعكسه، قيل: لم يتعرض لهما؛ لأنهما يعلمان بالمقايسة، أو لقلّة وقوعهما في الكلام، ورُدَّ²⁸³⁵ الأول بعدم اختصاصه بالقسمين المتروكين، والثاني بعدم

2825 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 29.

2826 ج: القائمة.

2827 ج: إصغائه.

2828 الشَّيخ: مَا بَدَأَ لَكَ شَخْصُهُ مِنَ النَّاسِ وَعَدَّيْهِمْ مِنَ الْخُلُقِ؛ مادة: (شبح). ابن منظور، لسان العرب، ج 2، ص 494.

2829 الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج 1، ص 14.

2830 ب ج + إشارة.

2831 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 29.

2832 ب ج: أشار.

2833 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 29.

2834 ب- الغائب.

2835 ب: لارى صيغة الله، فائدة.

ظهوره، وقيل: لم يَبَقَ شَيْءٌ مِنَ الْأَقْسَامِ السِّتَّةِ؛ لِأَنَّ الْعُدُولَ مِنَ التَّكْلِيمِ إِلَى الْخُطَابِ فَهُمْ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَبِالْعَكْسِ، لَكِنْ بِالْوَاسِطَةِ كَمَا فَهِمَ عَكْسُهُ مِنْ عَكْسِهِ.

أقول: لَا يُطْلَقُ الْعَكْسُ لَا لُغَةً وَلَا اصْطِلَاحًا إِلَّا عَلَى مَا يَكُونُ بِلَا وَاسِطَةٍ، كَيْفَ؟ وَإِذَا ذُكِرَ شَيْءٌ ثُمَّ قِيلَ: وَعَكْسُهُ كَذَا، لَمْ يُفْهَمْ مِنْهُ إِلَّا عَكْسُ الْمَذْكُورِ لَا غَيْرُ، وَ الْمَذْكُورُ هَاهُنَا قِسْمَانِ، فَعَكْسُهُمَا أَيْضًا قِسْمَانِ.

"كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرِينِ بِهِم﴾ [يونس: 22/10]" مثال للعدول من الخطاب إلى الغيبة؛ لأن مقتضى الظاهر (بكم)؛ لقوله: إذا كنتم، ومثال العدول من الغيبة/[86و] إلى التكلّم "قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاَهُ﴾ [فاطر: 9/35]" مكان (ساقه)²⁸³⁶

[الالتفات في شعر امرئ القيس]

وقوله²⁸³⁷: "قول امرئ القيس" مجرور معطوف على قوله²⁸³⁸: في "كقوله تعالى"، قيل:

هذا²⁸³⁹ امرؤ القيس بن الحجر²⁸⁴⁰ الكندي المشهور²⁸⁴¹ وقال ابن دُرَيْد²⁸⁴² هذه الأبيات لامرئ

²⁸³⁶ ج: ساقه.

²⁸³⁷ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

²⁸³⁸ نفس المصدر، ج1، ص29.

²⁸³⁹ ج- هذا.

²⁸⁴⁰ هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث، من أصحاب المعلقات في الجاهلية، المتوفى (540م). ينظر: الأصبهاني، الأغاني، ج9، ص55؛ السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، شرح شواهد المغني، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، مذيّل وتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ المركزي الشنقيطي (الناشر: لجنة التراث العربي، 1966م) ج1، ص21.

²⁸⁴¹ الأبيات موجودة في ديوان امرئ القيس. ينظر: امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط5، مصر، القاهرة، دار المعارف، د.تا): ص185.

²⁸⁴² هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد بن عناية الأزدي الدوسي المتوفى (321هـ-)، من شيوخه: عمه الحسن بن دريد، و عبد الرحمن بن أخي الأصمعي، وأبو حاتم السجستاني، ومن طلابه: أبو الفرج الأصفهاني صاحب كتاب "الأغاني، وأبو الحسن المسعودي، ومن مصنفاته: كتاب الاشتقاق، كتاب جمهرة اللغة، كتاب الملاحن، ينظر: الزيات، أحمد حسن، تاريخ الادب العربي، (دار نضمة مصر للطبع والنشر، الفجالة، القاهرة) ص374؛ الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ج1، ص191؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج11، ص398؛ المعري، أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، (الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط2، 1992م) ج1، ص225.

القيس بن عابس²⁸⁴³، وقد أدرك الإسلام²⁸⁴⁴. وُردَّ هذا بأنَّه بالموحدة قَبْلَ السِّينِ الْمُهْمَلَةِ عَدَّهُ
الذهبي²⁸⁴⁵ مِنَ الصَّحَابَةِ²⁸⁴⁶، ومَقُولُ القَوْلِ هُوَ هَذِهِ الأَبْيَاتُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي أَوْهَاهَا:

"تَطَاوَلَ لَيْلُكَ" بفتح الكاف؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ يُخَاطَبُ نَفْسَهُ، إِلَّا أَنَّ التَّأْنِيثَ فِي خِطَابِ النَّفْسِ لَيْسَ²⁸⁴⁷
حَتْمًا مَقْضِيًّا، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ: "وَلَمْ تَرْقُدِ" دُونَ تَرْقُدِي²⁸⁴⁸، وَتَدَكِيرُ الضَّمِيرِ فِي "بَات" أَيْضًا "بِالِإِثْمَادِ" بِفَتْحِ
الهمزة وَضَمِّ الميمِ، وَيُرْوَى بِكسْرِهِنَّ: اسْمُ مَوْضِعٍ، وَقِيلَ: حَجَرَ يُكْتَحَلُ بِهِ. "وَنَامَ الحَلِيُّ" أَي: الحَالِي عَنِ
العَمِّ والعِشْقِ²⁸⁴⁹، "وَلَمْ تَرْقُدِ" أَي: لَمْ تَنَمْ؛ لِقَرِظِ حُبِّكَ المَانِعِ مِنَ النَّوْمِ

"وَبَات" أَي: بَثُّ "وَبَاتتْ لَهُ لَيْلَةٌ": فَاعِلٌ لِبَاتتْ، وَلَهُ: حَالٌ مِنْهُ، قُدِّمَتْ عَلَيْهِ؛ لِكُونِهِ نَكْرَةً، وَلَا مَعْنَى
لِتَعَلُّقِهِ بِبَاتتْ كَمَا لَا يَخْفَى. "كَلِيلَةُ ذِي العَائِرِ" هُوَ بِمَعْنَى: العُورِ، وَهُوَ القَدِيُّ الرَّطْبُ الَّذِي تَلْفِظُهُ²⁸⁵⁰
العَيْرُ حَالَ الوَجَعِ "الأَرْمَدِ" صِفَةً ذِي العَائِرِ مِنْ رَمَدٍ بِالكسْرِ: إِذَا هَاجَتْ عَيْنُهُ، وَالمُرَادُ تَشْبِيهُ نَفْسِهِ بِذِي
العَائِرِ الأَرْمَدِ فِي القَلْقِ وَالاضطرابِ، وَتَشْبِيهِ لَيْلَتِهِ بِلَيْلَتِهِ، إِلَّا أَنَّهُ اخْتَصَرَ فِي الكَلَامِ.

²⁸⁴³ هُوَ امرؤ القيس بن عابس بن المنذر بن امرئ القيس بن عمرو الكندي، صحابي جليل من الشعراء المخضرمين، ينظر: ابن حجر
العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ج1، ص 262.

²⁸⁴⁴ ينظر: ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، جوهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، (ط1، لبنان، بيروت، دار العلم للملايين،
1987م): ج2، ص775.

²⁸⁴⁵ هُوَ مُحَمَّدُ بن أحمد بن عثمان الذهبي (٦٧٣ - ٧٤٨ هـ)، محدث وإمام حافظ. من شيوخه: ابن دقيق العيد، وجمال الدين المزي،
ومن طلابه: تاج الدين السبكي، وابن كثير الدمشقي، ومن مصنفاته: سير أعلام النبلاء، وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ينظر:
الصفدي، الوافي بالوفيات، ج2، ص 114؛ السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج9، ص 100، الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد
بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز، المعجم المختص بالمحدثين، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، (الناشر: مكتبة الصديق، الطائف، ط1، 1988
م) ج1، ص 97، صلاح الدين، محمد بن شاکر، فوات الوفيات، ج3، ص 315.

²⁸⁴⁶ ينظر: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، المهذب في اختصار السنن الكبير، (ط1، السعودية، الرياض، دار الوطن، 1422هـ/
2001م): ج8، ص4277.

²⁸⁴⁷ ج- ليس.

²⁸⁴⁸ ج: ترقدين.

²⁸⁴⁹ ب: والحزن.

²⁸⁵⁰ ج: تلفظ.

"وذلك" أي ما ذكر في البيتين²⁸⁵¹ من سوء الحال "من" أجل "نبأ جاءني وخبرته" أي ذلك النبأ "عن أبي الأسود" وهو كنية ولده يريد بذلك النبأ خبر قتله، قيل²⁸⁵²: سمع ذلك الخبر من أبي الأسود.

قال في الكشف²⁸⁵³: "وقد التفت امرؤ القيس ثلاث التفات في ثلاثة أبيات" والمصنف سكت عن ذكر عدد الالتفات في هذه الأبيات؛ لأن قوله²⁸⁵⁴: "في ثلاثة"²⁸⁵⁵ كالتص على أن في كل بيت التفاتة.

[تعليل الالتفات الثلاثة]

ولاشك أنه لا التفات في البيت الأول على مذهب الجمهور؛ لأنه ليس بمسبووق بالتعبير بطريق آخر، وهو شرط عندهم، نعم فيه التفات على مذاق السكاكي²⁸⁵⁶؛ إذ مقتضى الظاهر كان أن يقال: تطاول ليلى فعدل إلى الخطاب، وهذا يكفي عنده في الالتفات؛ لأن النقل/[87ظ] عنده أعم من أن يكون قد عبر²⁸⁵⁷ عن معنى بطريق، ثم عبر عنه بطريق آخر، أو يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق، فعدل إلى الآخر ابتداءً من غير سبق التعبير عنه بآخر.

وأما الالتفات في البيت الثاني فمن الخطاب فيه التفات على كلا المذهبين. لأنه سبق التعبير بالخطاب فيه التفات على كلا المذهبين.

وكذا في البيت الثالث؛ لأنه عدل فيه من العيبة في: جاءني إلى الحكاية؛ إذ القياس كان جاءه، وأما لم ترقد وباتت له فهما جاربان على ظاهر ما سبقهما، فلا التفات فيهما.

2851 الكندي، المرؤ القيس بن حجر بن الحارث، ديوان امرئ القيس، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، (الناشر: دار المعرفة - بيروت، 2، 2004 م) ص 87.

2852 ب ج: وقيل.

2853 الرمخشي، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، ج 1، ص 14.

2854 نفس المصدر، ج 1، ص 14.

2855 ب+ أبيات.

2856 ينظر: السكاكي، يوسف بن أبي بكر، مفتاح العلوم، ص 203.

2857 ج: غير.

2858 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 29.

المَبْحَثُ الثَّانِي: تَحْقِيقُ أَلْفَاظِ الْآيَةِ

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: تَحْقِيقُ لَفْظِ إِيَّاكَ

قوله²⁸⁵⁹: "وإيَّا: ضمير²⁸⁶⁰ شروعٌ في تحقيقِ لفظِ (إيَّاك) يعني: إنَّ²⁸⁶¹ (إيَّاك) ليس بمجموعه

كلمةً واحدةً، بل (إيَّا) وحده ضمير ليس باسمٍ ظاهر²⁸⁶² على ما ذهب²⁸⁶³ إليه الزجاج و

²⁸⁵⁹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

²⁸⁶⁰ اختلف العلماء في اعراب "إيَّا" في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ فمنهم من قال: أن لفظ "إيَّا" ضمير منصوب منفصل، وما يلحق بها حروف زيدت لبيان التكلم، والخطابة، والغيبة، ولا محل له من الإعراب. قاله البيضاوي والزمخشري. كما قاله الألوسي في روح المعاني: "إيَّا في المشهور ضمير نصب منفصل واللواحق حروف زيدت لبيان الحال، وقيل أسماء أضيف هو إليها، وقيل الضمير هي تلك اللواحق وإيَّا دعامة، وقيل الضمير هو المجموع، وقيل إيَّا مظهر مبهم مضاف إلى اللواحق، وزعم أبو عبيدة اشتقاقه وهو جهل عجيب والبحث مستوفى في علم النحو، وقد جاء ويَّاك بقلب الهمزة واوًّا ولا أدري أهو عن القراء أم عن العرب" وجاء في تفسير الثعالبي: "اختلف النحويون في "إيَّاك" فقال الخليل: "إيَّا": اسم مضمير أضيف إلى ما بعده، للبيان لا للتعريف، وحكي عن العرب: "إذا بلغ الرجل الستين، فأياه وإيَّا الشواب"، وقال المبرد: إيَّا: اسم مبهم أضيف للتخصيص لا للتعريف، وحكى ابن كيسان عن بعض الكوفيين أن (إيَّاك) بكماله اسم مضمير ولا يعرف اسم مضمير يتغير آخره غيره وحكي عن بعضهم أنه قال الكاف والهاء والياء هو الاسم المضمير، لكنها لا تقوم بأنفسها، ولا تكون إلا متصلات، فإذا تقدمت الأفعال جعل (إيَّا) عماداً لها، فيقال: إيَّاك، وإيَّاه، وإيَّاي، فإذا تأخرت، اتصلت بالأفعال، واستغني عن (إيَّا).". وقال الزجاج في كتابه: "و (إيَّا) اسم للمضمير المنصوب؛ إلا أنه يضاف إلى - سائر المضميرات، نحو: (إيَّاك ضربت)؛ و (إيَّاه ضربت)، و "إيَّاي حدثت"، ولو قلت: (إيَّا زيد)؛ كان قبيحاً؛ لأنه خص به المضمير؛ وقد روي عن بعض العرب، رواه الخليل: "إذا بلغ الرجل الستين فأياه وإيَّا الشواب". ومن قال: إن (إيَّاك)؛ بكماله الاسم، قيل له: لم تر اسماً للمضمير؛ ولا للمظهر يضاف؛ وإنما يتغير آخره؛ ويبقى ما قبل آخره على لفظ واحد؛ والدليل على إضافته قول العرب: "إذا بلغ الرجل الستين فأياه وإيَّا الشواب يا هذا"؛ وإجراؤهم الهاء في (إيَّاه)؛ مجراها في (عصاه)". ضعف المفسرون هذا القول. فقال ابن جني: "وتأملنا هذه الأقوال على اختلافها والاعتلال لكل قول منها فلم نجد فيها ما يصح مع الفحص والتنقيح غير قول أبي الحسن الأخفش، أما قول الخليل إن إيَّا اسم مضمير مضاف فظاهر الفساد، وذلك أنه إذا ثبت أنه مضمير لم تجز إضافته على وجه من الوجوه، لأن الغرض في الإضافة إنما هو التعريف والتخصيص والمضمير على نهاية الاختصاص فلا حاجة به إلى الإضافة، وأما قول من قال إن إيَّاك بكمالها اسم فليس بقوي" الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج1، ص89؛ التعلي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، ج1، ص165؛ الزجاجي، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص48؛ ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، سر صناعة الإعراب، (الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1، 1421هـ-2000م) ج1، ص320.

ج: لفظ.

ج-ظاهر.

²⁸⁶³ ينظر: أبو إسحاق الزجاج، إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، (ط1، لبنان، بيروت، عالم الكتب، 1408هـ/1988م): ج1، ص48. ينظر: أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي وعليّ سيّد عليّ، (ط1، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، 2008م): ج3، ص120، المرادي، الجني الداني في حروف المعاني، ص536.

السيرافي²⁸⁶⁴؛ فَإِذَا هُمَا ذَهَبَا إِلَى أَنْ: (إِيَا) اسْمٌ ظَاهِرٌ مُبْتَهَمٌ أُضِيفَ إِلَى الضَّمَائِرِ الَّتِي بَعْدَهُ لِإِزَالَةِ الْإِبْهَامِ، "منصوب" لا مرفوع ولا مجرور "منفصل" لا مُتَّصِلٌ، "وما يلحقه من الياء" فِي التَّكْلُمِ نَحْوُ إِيَايَ "والكاف" فِي الْخِطَابِ نَحْوُ إِيَاكَ، "والهاء" فِي الْغَيْبَةِ نَحْوُ إِيَاهُ "حروف" فِي صُورَةِ الضَّمَائِرِ لَا ضَمَائِرٍ؛ لِذَلِكَ لِيُحَالَتْ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهَا وَهُوَ (إِيَا) عَلَى مَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ²⁸⁶⁵: "زِيدَتْ" فِي آخِرِ (إِيَا)؛ "لِيُبَيِّنَ التَّكْلِمَ وَالْخِطَابَ وَالْغَيْبَةَ"؛ فَإِنَّهَا مَعَانٍ فِي (إِيَا) تَدُلُّ عَلَيْهَا هَذِهِ اللَّوَاحِقُ كَمَا هُوَ شَأْنُ الْحُرُوفِ، فَهِيَ حُرُوفٌ²⁸⁶⁶.

وقوله²⁸⁶⁷: "لا محل لها من الإعراب" تصريحٌ بما عُلِمَ ضَمْنًا²⁸⁶⁸ من قوله²⁸⁶⁹: "حروف" لتأكيدِ حَرْفِيَّتِهَا دَفْعًا لِمَذْهَبِ²⁸⁷⁰ الخليل، وإلا فالقولُ بكونها حروفًا يُغني عن التَّعَرُّضِ بِأَنَّهَا لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ؛ لِأَنَّ²⁸⁷¹ الْحُرُوفَ²⁸⁷² مَبْنَى الْأَصْلِ، وَلَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ الْإِعْرَابُ وَلَوْ مَحَلِّيًّا.

²⁸⁶⁴ هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان السيرافي النحوي، المتوفى (٢٨٤ - ٣٦٨ هـ)، قرأ القرآن الكريم على أبي بكر بن مجاهد، واللغة على ابن دريد، والنحو على أبي بكر بن السراج النحوي، ومن تلامذته: أبو حيان التوحيدى، يوسف بن الحسن السيرافي، ومن مصنفاته: شرح كتاب سيويه، أخبار النحويين البصريين، الوقف والابتداء. ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج2، ص 78؛ الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ج1، ص 227.

²⁸⁶⁵ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

²⁸⁶⁶ قال ابن الحاجب: إن اللواحق التي تلتحق "إيا" حروف لا محل لها من الإعراب وهذا مذهب البصريين؛ وخالفه الخليل فذهب إلى إن "إيا" مضاف إليها، أي أنّ اللواحق أسماء لا حروف؛ اعترض الزمخشري على هذا القول قائلًا: فشيء شاذ لا يُعمل عليه؛ وتبعه المصنف قائلًا: وهو شاذ لا يعتمد عليه. قيل: إنّ اللواحق ليست حروفًا، بل ضمائر، و"إيا" داعمة لها وهو مذهب الكوفيون. جاء في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: "ذهب الكوفيون إلى أن الكاف والياء من إِيَاكَ، وإِيَاهُ، وإِيَايَ هي الضمائر المنصوبة، وأن "إيا" عماد، وإليه ذهب أبو الحسن بن كَيْسَانَ، وذهب بعضهم إلى أن "إياك" بكامله هو الضمير. وذهب البصريون إلى أن "إيا" هي الضمير والكاف والياء حروف لا موضع لها من الإعراب. وذهب الخليل بن أحمد إلى أن "إيا" اسم مضمّر أضيف إلى الكاف والياء والياء؛ لأنه لا يفيد معنى بانفراده، ولا يقع معرفة، بخلاف غيره من المضمّرات؛ فخص بالإضافة عوضًا عما مُنِعَهُ، ولا يعلم اسم مضمّر أضيف غيره. وذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد إلى أنه اسم مبهم أضيف للتخصيص، ولا يعلم اسم مبهم أضيف غيره. وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنه اسم مظهر حُصَّ بالإضافة إلى سائر المضمّرات، وأنها في موضع جر بالإضافة. وحكي أيضًا عن الخليل بن أحمد -رحمه الله- أنه مظهر تاب مناب المضمّر. وحكي عن العرب إضافته إلى المظهر في قولهم في المثل إذا بلغ الرجل الستين فإِيَاهُ وإِيَا الشَّوَابِ . والذي عليه الأكثر من الفريقين ما حكيناه عنهما أولًا" الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، (الناشر: المكتبة العصرية، ط1، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م) ج2، ص ٥٧٠.

²⁸⁶⁷ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

²⁸⁶⁸ ج: ضمن.

²⁸⁶⁹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

واعلم أنَّ المُصنِّفَ بعد ما حكمَ على اللّواحقِ بإيّا بأمرين: بكونها حروفاً و بانتفاء الإعرابِ عنها قاسها على التّاءِ والكافِ حيث قال²⁸⁷³: "كالتّاءِ في (أنت) والكافِ في (أرايتك)" فإمّا أن يكونَ مُرادُ المُصنِّفِ قياسها عليهما في كونها حروفاً أو في انتفاء الإعرابِ عنها²⁸⁷⁴، ويؤيِّدُ الأوّلَ ما قال²⁸⁷⁵ ابنُ الحاجب: من "أنّ الدليلَ على أنّ اللّواحقَ التي تلحق (إيّا) حروفٌ تدلُّ على أحوالِ المرجوعِ إليه لا محلّ لها من الإعرابِ أنّها ألفاظٌ اتّصلت بما لفظه واحد، ويتبيّنُ بها ما يرجع إليه فوجب أن تكونَ حروفاً كاللّواحقِ/[87و] بأنّ في: أنتَ أنتما أنتم؛ فإنها حروفٌ مبنيةٌ لأحوالِ المرجوعِ إليه" انتهى.

فجعلها ابنُ الحاجبِ مقيساً عليها في كونها حروفاً لا في انتفاء الإعرابِ عنها محلاً، و يؤيِّدُ الثّاني ما صرّح به في الكشّاف حيث قال²⁸⁷⁶: "كما لا محلّ للكافِ في أرايتك؛ فإنه نصٌّ في أنّ القياسَ في انتفاء الإعرابِ لا في كونها حروفاً، قال²⁸⁷⁷ فُدسَ سرُّه: "الكافُ وأخواتها في: أرايتك أرايتكما أرايتكم بمعنى طلبِ الإخبارِ حروفٌ إجماعاً تدلُّ على أحوالِ المُخاطَب، و يتعيّنُ²⁸⁷⁸ بها ما أريدَ بالتّاء، فكانت أوّلى يجعلها مقيساً عليها في انتفاء الإعرابِ محلاً من اللّواحقِ بأنّ" انتهى.

²⁸⁷⁰ الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج2، ص ٥٧٠؛ المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني،

ص ٥٣٦.

²⁸⁷¹ ج: لأن.

²⁸⁷² ب ج: الحرف.

²⁸⁷³ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 29.

²⁸⁷⁴ ج: بما.

²⁸⁷⁵ الاستربادي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص 27.

²⁸⁷⁶ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص 13.

²⁸⁷⁷ الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص 203.

²⁸⁷⁸ ب: يتعلق.

أقول: وجه الأولوية أن اللواحق بأن ليست حروفاً إجماعاً؛ لأنّ مذهب الفراء: أن الضمير هو (أنت) بكماله²⁸⁷⁹، ومذهب بعضهم²⁸⁸⁰: أن اللواحق هي الضمائر التي كانت مرفوعةً مُتَّصِلَةً، و(أن) دعامة لها دُعِمَت بها حين أريد انفصالها، لِتَسْتَقِلَّ لفظاً وكأنّ مقصود²⁸⁸¹ فُدِّس سرُّه ترجيح قياسي صاحب الكشاف على قياس ابن الحاجب.

وأنت خبيرٌ بأنّ العبارة المنقولة عن ابن الحاجب نصٌّ في أنه جعل اللواحق مقيساً عليها في كونها حروفاً، لا في انتفاء الإعراب كما أشرنا إليه آنفاً، بل ربّما يدعى أن المحتاج إلى القياس هو كونها حروفاً؛ إذ انتفاء الإعراب من لوازم الحرفية، نعم يرد على ابن الحاجب أن الكاف كان هي الأولى بجعلها مقيساً عليها في كونها حروفاً أيضاً من اللواحق بأن؛ لأنّ الكاف حرفٌ إجماعاً، بخلاف اللواحق بأن، ثمّ أقول: لا يبعد أن يكون مقصود المصنّف القياس في كلاً الحكّمين، فيكون كلامه جامعاً لقياس الشيخين، ويؤيدّه أنه زاد التاء على الكشاف، فتأمل، وفي الحواشي الشريفة قال²⁸⁸² المصنّف²⁸⁸³: "لما كانت مُشاهدةُ الأشياء ورؤيتهاً طريقاً إلى الإحاطة بها علماً وصحّة الإخبار عنها، استعملوا: رأيت بمعنى أخبر، وهذا يدلُّ على أنّها من رؤية البصر، وذكر في سورة القلم ما يدلُّ على أنّها من رؤية القلب، وأياً ما كان فالاستفهام مُستعملٌ في معنى الأمر". انتهى. أقول²⁸⁸⁴: هذا ينفَعُك في مواضع كثيرة في التفسير، فاحفظه.

²⁸⁷⁹ نُسب هذا الرأي إلى الفراء في كتب النحو، غير أنّي لم أجده فيما توافر لي من كتب الفراء. ورأيه هذا موجود في الارتشاف، ينظر: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص930؛ الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص21.

²⁸⁸⁰ ينظر: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص930.

²⁸⁸¹ ب ج: مقصوده.

²⁸⁸² الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج3، ص39؛ الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص203.

²⁸⁸³ المقصود بالمصنّف هاهنا الزمخشري.

²⁸⁸⁴ ب- أقول.

قوله²⁸⁸⁵: "وقال²⁸⁸⁶ الخليل: إيا: مُضافٌ إليها" أي: ضميرٌ منصوبٌ/[88ظ] مُفصلٌ، ومع ذلك مُضافٌ إليها أي²⁸⁸⁷: اللّواحقُ، فتلك اللّواحقُ أسماءٌ لا حروفٌ؛ لأنَّ الحروفَ لا تُضافُ، ولا تُضافُ إليها "واحتجَّ" الخليلُ على ذلك أي: على كونه مُضافاً "بما حكاها" أي: بإضافته إلى المُظهِر فيما حكاها "عن بعضِ العرب"، وهو قوله²⁸⁸⁸: "إذا بلغَ الرَّجُلُ السِّتِينَ فَيَأْه وإيا الشّواب" بالغَ في التّحذيرِ، فأدخلَ (إيا) على الشّواب؛ لِيُوهِمَ أَنَّ كَلًّا مِنْهُمَا مُحَدَّرٌ مِنَ الآخِرِ، أي: عليه أن يَقي نفسه عن التّعرُّضِ للشّواب²⁸⁸⁹، و يقيهنَّ عن التّعرُّضِ له، وعليهنَّ مثل ذلك.

وأجاب عنه المُصنِّفُ بقوله²⁸⁹⁰: "وهو" أي: ما حكاها الخليل "شاذُّ لا يُعتمدُ عليه" صفةٌ لقوله²⁸⁹¹: "شاذُّ" إشارةً إلى أَنَّهُ شاذُّ²⁸⁹² مردودٌ؛ فَإِنَّ الشَّاذَّ على ثلاثة أقسام: قِسْمٌ يُخالفُ القياسَ ويوافقُ الاستعمالَ، وقِسْمٌ على عَكْسِهِ، وقِسْمٌ يُخالفُهُما، والأوَّلانِ مقبولان، والثَّالثُ مردود.

ومَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ قَبِيلِ الثَّالِثِ، أَمَّا مُخالفَةُ القياسِ، فَلأنَّ مُقتضى القياس²⁸⁹³ أن لا يُضافَ؛ لأنَّ الضميرَ لا يُضافُ، وأما مُخالفَةُ الاستعمالِ؛ فَإِنَّهُ لم يقع في استعمالِ الفصحاءِ، فلا يُعتبرُ شهادته. قيل:

²⁸⁸⁵ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

²⁸⁸⁶ الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ج2، ص ٥٧٠.

²⁸⁸⁷ ب ج+ إلى.

²⁸⁸⁸ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29؛ سيبويه، الكتاب، ج1، ص ٢٧٩.

²⁸⁸⁹ ب- للشواب.

²⁸⁹⁰ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

²⁸⁹¹ نفس المصدر، ج1، ص29.

²⁸⁹² شَذَّ يَشُدُّ وَيَشُدُّ شُدُودًا انْفَرَدَ عَنْ غَيْرِهِ وَشَدَّ نَفَرًا فَهُوَ شَادٍ. وهو على نوعين شاذ مقبول، وشاذ مردود؛ أما الشاذ المقبول؛ فهو الذي يجيء على خلاف القياس، ويقبل عند الفصحاء، والبلغاء، وأما الشاذ المردود؛ فهو الذي يجيء على خلاف القياس، ولا يقبل عند الفصحاء، والبلغاء؛ والفرق بين الشاذ، والنادر، والضعيف، هو: أن الشاذ يكون في كلام العرب كثيراً لكن بخلاف القياس، والنادر هو الذي يكون وجوده قليلاً لكن يكون على القياس، والضعيف هو الذي لم يصل حكمه إلى الثبوت. الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ج1، ص307؛ الجرجاني، كتاب التعريفات، ص ١٢٤.

²⁸⁹³ ج: الظاهر.

وفي الكشاف²⁸⁹⁴: "فشيء شاذ"، ويتوجه على ظاهره أنه وإن كان شاذاً، لكن لا يُنكرُ شهادته لإضافة (إيّا)²⁸⁹⁵ إلى ما بعده، وأمّا عبارة المُصنّف فلا يتوجه عليها ذلك؛ إذ لا يُعتبرُ شهادة ما²⁸⁹⁶ لا يُعتمدُ عليه.

أقول: عبارة الكشاف²⁸⁹⁷ هكذا: "فشيء شاذ لا يُعملُ عليه"، فلا فرق بين الكلامين في أنّ كلاً منهما يُفيدُ أنّه شاذٌ غيرُ مقبولِ الشهادة، نعم في عبارة الكشافِ زيادةُ شيء، ووجهه فليس سرّه حيثُ قال²⁸⁹⁸: "وإنما قال: فشيء شاذ، ولم يُقل: فشاذ، زيادةً استحقالٍ له، واستضعافٍ مُبالغٍ في أنّه لا يُعولُ عليه أصلاً".

"وقيل: هي"²⁸⁹⁹ اللّواحقُ بإيّا: ليست حُرُوفاً، بل هي "الضمائرُ" التي كانت مُتّصلةً، وإيّا عمدة" أي: دِعامَة دُعِمَت بها هذه الضمائرُ؛ "فإنّها لَمَّا فُصِلَت" أي: جُعِلَت مُنفصلةً "عن العواملِ" التي كانت هي مُتّصلةً بها "تعدّرُ النطقُ بها" على نحوٍ يدلُّ على ما يُقصدُ بها من المعاني "مُفردةً" غيرَ مُتّصلةٍ بشيء، "فضمُّ إليها" لفظُ "إيّا؛ لتستقلَّ به"، أي: لتصيرَ مُستقلةً بسببه، وضِعِفَ هذا القولُ بأنَّ الشّيء لا يُعتمدُ بأكثرَ منه حُرُوفاً.

"وقيل: الضميرُ هو المجموع" أي: إيّاك/[88و] بكمالِه هو المُضمَرُ، ورُيِّفَ هذا القولُ بأنَّ ليس في الأسماءِ المُظهِرةِ لا²⁹⁰⁰ المُضمرةِ ما يَخْتلِفُ آخرُه كافاً وهاءً وياءً، "وقُري: أيّاك بفتح الهمزة

²⁸⁹⁴ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج 1، ص 13.

²⁸⁹⁵ ج: إلّا.

²⁸⁹⁶ ب: من.

²⁸⁹⁷ في النسخة المعزوة إليها ذكرت هكذا: "فشيء شاذ لا يعول عليه"؛ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج 1، ص 13.

²⁸⁹⁸ المرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص 204.

²⁸⁹⁹ ب ج + أي.

²⁹⁰⁰ ب ج: ولا.

و((هَيْك)) بِقَلْبِهَا" أي: بقلبِ الهمزةِ المكسورةِ والمفتوحةِ "هَاءً"، وقُرئ بِكَسْرِ الهمزةِ والهَاءِ مع تخفيفِ الياءِ 2901.

المَطْلَبُ الثَّانِي: تحقيقُ لفظِ العبادَةِ

قوله²⁹⁰²: "والعبادةُ: أقصى غايةِ الخضوعِ"²⁹⁰³ استُشكِلَ في هذه العبارةِ بوجهين:

أحدهما أنَّ غايةَ الشَّيْءِ نهايتهُ، والأقصى أيضاً بمعنى النَّهايةِ، فأقصى الغايةِ يكونُ بمعنى نهايةِ النَّهايةِ و هذا معنى غيرُ صحيح؛ إذ النَّهايةُ ليستَ أمراً ممتداً حتى يكونَ لها نهاية، وثانيهما أنَّه قال²⁹⁰⁴ الرُّضِيُّ في تحقيقِ إضافةِ اسمِ التَّفْضِيلِ²⁹⁰⁵ ما حاصله: إِنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ²⁹⁰⁶ إذا أضيفَ، وأريدَ تفضيلُ²⁹⁰⁷

2901 جاء في روح المعاني: "وقرأ عمرو بن فائد عن أبي (إياك) بكسر الهمزة وتخفيف الياء وعلى وأبو الفضل الرقاشي (أياك) بفتح الهمزة والتشديد وأبو السوار الغنوي (هياك) بإبدال الهمزة مكسورة ومفتوحة هاء والجمهور (إياك) بالكسر والتشديد" الألويسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج1، ص89.

2902 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

2903 ذكر ابن عاشور في كتابة التحرير والتنوير أن العبادة هي فِعْلٌ ما يُرْضِي الرَّبَّ مِنْ خُضُوعٍ وَامْتِنَانٍ وَاجْتِنَابٍ. قال الرازي: العِبَادَةُ تَعْظِيمُ أَمْرِ اللَّهِ وَالشُّفُقَةُ عَلَى الْخَلْقِ. وَقَدْ فَسَّرَ الصُّوفِيَُّةُ الْعِبَادَةَ بِأَنَّهَا فِعْلٌ مَا يُرْضِي الرَّبَّ. وَالْعُبُودِيَّةُ بِالرِّضَا بِمَا يَفْعَلُ الرَّبُّ. أورد ابن فارس بكتابه مقاييس اللغة - في باب العين والباء وما يثلثهما - شرح عن لفظ عبد أذكر منه قوله: "الْعَبْدُ وَالْبَاءُ وَالذَّالُ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ، كَأَكْهَمَا مُتَضَادَّانِ، وَ [الأوَّل] مِنْ ذَيْنِكَ الْأَصْلَيْنِ يَدُلُّ عَلَى لِينٍ وَذَلٍّ، وَالْآخِرُ عَلَى شِدَّةٍ وَعِظَمٍ." ثم قال: "قال الخليل: إِلَّا أَنَّ الْعَائِمَةَ اجْتَمَعُوا عَلَى تَفْرُقَةٍ مَا بَيْنَ عِبَادِ اللَّهِ وَالْعَبِيدِ الْمَمْلُوكِينَ. يُقَالُ هَذَا عَبْدٌ بَيْنَ الْعُبُودَةِ. وَلَمْ نَسْمَعْهُمْ يَشْتَقُونَ مِنْهُ فِعْلاً، وَلَوْ اشْتَقَّ لَقِيلَ عَبْدٌ، أَيْ صَارَ عَبْدًا وَأَقْرَبَ بِالْعُبُودَةِ، وَلَكِنَّهُ أُمِيتَ الْفِعْلُ فَلَمْ يُسْتَعْمَلْ. قَالَ: وَأَمَّا عَبْدٌ يَعْبُدُ عِبَادَةً فَلَا يُقَالُ إِلَّا لِمَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ - تَعَالَى. يُقَالُ مِنْهُ عَبْدٌ يَعْبُدُ عِبَادَةً، وَتَعْبُدُ تَعْبُدُ تَعْبُدًا. فَالْمُتَعَبِدُ: الْمُتَفَرِّدُ بِالْعِبَادَةِ. وَاسْتَعْبَدْتُ فَلَانًا: اتَّخَذْتُهُ عَبْدًا... قَالَ طَرْفَةُ:

إِلَى أَنْ تَحَامَتْنِي الْعَشِيرَةُ كُلُّهَا وَأَفْرَدْتُ إِفْرَادَ الْبَعِيرِ الْمُعْبَدِ

والمُعْبَدُ: الدَّلُولُ، يُوصَفُ بِهِ الْبَعِيرُ أَيْضًا. وَمِنْ الْبَابِ: الطَّرِيقُ الْمُعْبَدُ، وَهُوَ الْمَسْلُوكُ الْمُدَلَّلُ. "قال الرازي: "مراتبُ العِبَادَةِ ثَلَاثٌ: الْأُولَى أَنْ يَعْبُدَ اللَّهُ طَمَعًا فِي الثَّوَابِ وَخَوْفًا مِنَ الْعِقَابِ وَهِيَ الْعِبَادَةُ، وَهِيَ دَرَجَةٌ نَازِلَةٌ سَاقِطَةٌ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْحَقَّ وَسَبِيلَهُ لِنَيْلِ الْمَطْلُوبِ. الثَّانِيَةُ أَنْ يَعْبُدَ اللَّهَ لِأَجْلِ أَنْ يَتَشَرَّفَ بِعِبَادَتِهِ وَالْإِنْتِسَابِ إِلَيْهِ بِقَبُولِ تَكْلِيفِهِ وَهِيَ أَعْلَى مِنَ الْأُولَى إِلَّا أَنَّهَا لَيْسَتْ كَامِلَةً لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالذَّاتِ عَزْرُ اللَّهِ. الثَّلَاثَةُ أَنْ يَعْبُدَ اللَّهَ لِكُونِهِ لَهَا خَالِقًا مُسْتَحَقًّا لِلْعِبَادَةِ وَكَوْنِهِ هُوَ عَبْدًا لَهُ، وَهَذِهِ أَعْلَى الْمَقَامَاتِ وَهُوَ الْمَسْمُوعُ بِالْعُبُودِيَّةِ" ابن عاشور، التحرير والتنوير، تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» ج1، ص180؛ الرازي، التفسير الكبير، ج1، ص214؛ ابن فارس،

معجم مقاييس اللغة، ج4، ص205.

2904 الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، ج2، ص247.

2905 ج: التفصيل.

2906 ج: التفصيل.

2907 ج: تفصيل.

موصوفه في معنى المَصْدَرِ المُشْتَقِّ هو منه على كُلِّ واحدٍ مِمَّا بقيَ بعده من أجزاء ما أُضيف إليه لم يَجْزِ إفرادُ ذلك المضافِ إليه إذا كان معرفةً، نحوُ أفضلِ الرجلِ و أفضلُ زيد، إلَّا إذا كان ذلك²⁹⁰⁸ المُفْرَدُ جنساً يُطَلَّقُ على القليلِ والكثيرِ نحو البرِّي²⁹⁰⁹ أطيبُ التَّمْرِ، فإذا تَقَرَّرَ هذا فنقول: أفضى: أفعَلُ تفضيل²⁹¹⁰ أُضيفَ إلى مُفْرَدِ مَعْرِفَةٍ بالمعنى المذكورِ، و ليس بِجِنْسٍ كالتَّمْرِ فأقصى غاية الخضوعِ كأفضل الرجلِ، فَلَيْسَ هذا تركيباً صحيحاً مِنْ حَيْثُ القاعدةُ النَّحْوِيَّةُ.

وأشارَ قُدِّسَ سرُّهُ إلى وجهِ صِحَّةِ هذا التَّركيبِ حيثُ قال²⁹¹¹: "للخضوعِ حُدُودٌ ونهاياتٌ، وَلَفْظُ الغايةِ شَمَلُهَا لكونِها اسمَ جنسٍ مُضافاً، فَصَحَّ إِضافةُ (أقصى) إليها، كأنَّهُ قال أقصى غايته" انتهى.

وحاصلُهُ أَنَّ المُضافَ إليه هاهنا في حُكْمِ الجُمُعِ في صِحَّةِ كَوْنِ ما قَبْلَهُ جزءَ مِنْ مَعْنَاهِ، وَأُورِدَ عليه أَنَّهُ ما الفرقُ بين اسمِ الجِنْسِ المُضافِ وبينَ المُفْرَدِ المُعَرَّفِ بلامِ الاستغراقِ؟ أقولُ: الفرقُ أَنَّ المُعَرَّفَ بلامِ الاستغراقِ²⁹¹² ليسَ بدنِ أجزاء، بل هو ذو جُزْئِيَّاتٍ؛ لِأَنَّهُ كُلِّيٌّ، لا كُلٌّ بِخِلافِ اسمِ الجِنْسِ المُضافِ؛ فَإِنَّهُ يجوزُ أن يكونَ المرادُ به الكُلُّ والمجموعُ بمعونةِ القرائنِ، ولا يخفى أَنَّهُ لا يندفعُ به الإشكالُ الأوَّلُ؛ إذ كما لا معنى لِنهايةِ النَّهايةِ، لا معنى لِنهايةِ النَّهاياتِ، بل إِنَّمَا يندفعُ ذلك بِأَنَّ يُقالَ: معنى الأقصى الأبعدُ لا النَّهايةُ، فأقصى غاياتِ الخُضُوعِ²⁹¹³ أبعَدُ نَهاياتِه، وما قيل²⁹¹⁴: من أَنَّ النَّهايةَ مرتبَةٌ، لا مرتبَةٌ بعَدها فلا معنى لِإثباتِ النَّهاياتِ للخضوعِ، نعم له مراتبٌ ودرجاتٌ/[89ظ]. انتهى.

2908 ب- ذلك.

2909 البرِّيُّ: هو أجود أنواع التمر، ولقد ذكره رسول الله صل الله عليه وسلم قائلاً: «خير تمراتكم البري يخرج الداء ولا داء فيه». وهو نوع من التمر في العراق ينتج في الصيف من كل عام. وتشتهر به قرية العيص في السعودية. ذكر ابن منظور في لسان العرب: «البرِّيُّ: ضربٌ من التمر أَصْفَرٌ مُدَوَّرٌ، وهو أَجودُ التمر، واحِدُهُ بَرِّيَّةٌ؛ قال أبو حنيفة: أَصله فارسي.» النيسابوري، المستدرک علی الصحیحین، ج4، ص ٢٢٦، رقم ٧٤٥٠؛ ابن منظور، لسان العرب ج13، ص ٤٩.

2910 ج: تفصيل.

2911 الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص206.

2912 ب- أقول الفرق أَنَّ المعرف بلام الاستغراق، صح هامش.

2913 ج+ نعم له مراتب.

فأقول: كون النِّهاية عبارة عن المرتبة المذكورة لا يُنافي أن يكون لشيء واحد نهايات كالحطّ الواحد المُتناهي، وكالمُضلعَات من المُثلث والمُرَبَّع وغير ذلك؛ فَإِنَّ لِكُلِّ²⁹¹⁵ منها نهاياتٍ على أَنَّهُ قُدِّسَ سِرُّهُ اشعار²⁹¹⁶ بقوله²⁹¹⁷: "للخضوعِ حدود" إلى²⁹¹⁸ أَنَّ الثَّابِتَ لِلخُضُوعِ هو المراتبُ والدَّرَجَاتِ على ما قاله هذا القائل؛ لأنَّ الحدَّ يجيءُ بمعنى المرتبة أيضاً، كما يُقال: حدُّ الإعجاز أي: مرتبته، وليكون كِلِّ مَرْتَبَةٍ²⁹¹⁹ ذاتَ نِهايَتين، عَطَفَ على قوله²⁹²⁰: "حدود" قوله²⁹²¹: "ونهايات".

[العبادةُ أقصى مراتبِ الخضوعِ]

فحاصلُ كلامه أَنَّ للخضوعِ مراتبَ ودرجاتٍ ذاتِ أطرافٍ ونهاياتٍ، فالعبادةُ أبعدُ نهاياتِ تلك المراتبِ والدَّرَجَاتِ، ونظيرُ²⁹²² ما تقرَّرَ²⁹²³ عندَ²⁹²⁴ الأَطْبَاءِ²⁹²⁵ أَنَّ لِكُلِّ واحدٍ من الكيفيَّاتِ الأربع التي هي الحرارةُ والبرودةُ والرُّطوبَةُ واليُبوسةُ مراتبَ أربع، ولكلِّ مرتبةٍ من تلك المراتبِ طرفانِ ووسطٌ، فيقولون تارةً هذه الدَّواءُ حارٌّ في أوَّلِ المرتبةِ الأولى، وتارةً أَنَّهُ حارٌّ في آخرِ تلك المرتبةِ أو في وسطِها، فكذلك مراتبُ الخضوعِ وأطرافُ تلك المراتبِ، وهذا بيانٌ لا عُبَارَ عليه. ثُمَّ إِنَّهُ لا يَلْزَمُ مِنْ كونِ العبادةِ عبارةً عن أقصى مراتبِ الخضوعِ أَنْ لا يكونَ أكثرُ المُؤمِنين عابدين؛ لأنَّ الصلاةَ التي تُقيمها أكثرُهم

²⁹¹⁴ ب: كازروني، فائدة.

²⁹¹⁵ ج+ واحد.

²⁹¹⁶ ب ج: أشار.

²⁹¹⁷ الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص 206.

²⁹¹⁸ ب: على.

²⁹¹⁹ ب- مرتبة.

²⁹²⁰ الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص 206.

²⁹²¹ نفس المصدر، ص 206.

²⁹²² ب ج: ونظيره.

²⁹²³ ب: كل ما يكون تأثيره في البدن بكيفيته إن لم يكن تأثيره محسوساً فهو في الدرجة الأولى وإن أحسن ولم يضر بالبدن فهو في الدرجة الثانية وإن أضر ولم يقتل فهو في الدرجة الثالثة وإن قتل فهو في الرابعة ولكل واحد من هذه الدرج غرض تحده طرفان إفراط وتفریط وبينهما وسط وقد فصل هذا في كتب الطب، فائدة.

²⁹²⁴ ج: عن.

²⁹²⁵ ب ج+ من.

مُشْتَمِلَةً عَلَى السُّجُودِ وَهُوَ لِكَوْنِهِ وَضَعَ أَشْرَفَ الْأَعْضَاءِ عَلَى الْأَرْضِ مِنْ أَقْصَى مَرَاتِبِ الْخُضُوعِ، عَلَى أَنَّ
عَدَمَ كَوْنِ أَكْثَرِهِمْ بِلِ كَلِّهِمْ عَابِدِينَ لَيْسَ مَحْدُورًا؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ لَا يَسْتَلْزِمُ الْعِبَادَةَ.

[تَعْرِيفُ التَّنَدُّلِ]

وقوله²⁹²⁶: "والتَّنَدُّلُ عَطْفٌ عَلَى "الخُضُوعِ" عَطْفٌ تَفْسِيرِيٌّ"²⁹²⁷، ومعناه الانقياد، وقوله²⁹²⁸:

"وَمِنَّهُ" أَي مِنَ الْعِبَادَةِ بِمَعْنَى: أَقْصَى غَايَةِ الْخُضُوعِ وَالتَّنَدُّلِ أُخِذَ قَوْلُهُمْ "طَرِيقٌ مُعَبَّدٌ" بِصِيغَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ
مِنَ التَّفْعِيلِ، "أَي: مُذَلَّلٌ"، إِمَّا مِنَ الذَّلِّ بِضَمِّ الذَّالِّ بِمَعْنَى الْانْقِيَادِ، وَيُقَابِلُهُ الْعِزُّ، فَوُصِفَ الطَّرِيقُ بِهِ
باعتبارِ كَثْرَةِ وَطْئِهِ بِالْأَقْدَامِ. وَإِمَّا مِنَ الذَّلِّ بِكَسْرِ الذَّالِّ بِمَعْنَى²⁹²⁹ اللَّيْنِ، وَيُقَابِلُهُ الصَّعْبُ، فَالْوَصْفُ
باعتبارِ سُهولةِ سُلُوكِهِ، وَمِنَّهُ أُخِذَ أَيْضًا قَوْلُهُمْ: هَذَا "ثَوْبٌ ذُو عِبْدَةٍ"، وَكَذَا ثَوْبٌ مُعَبَّدٌ "إِذَا: كَانَ" ذَلِكَ
الثَّوْبُ "فِي غَايَةِ الصَّفَاقَةِ"، وَالصَّفَاقَةُ²⁹³⁰ هِيَ: الثُّخْنُ وَقُوَّةُ النَّسْجِ وَجُودَتُهُ، وَيُقَابِلُهَا السَّخَافَةُ، وَلَمَّا كَانَ
الثَّوْبُ/[89و] الصَّفِيقُ لَا تَحْصُلُ صَفَاقَتُهُ إِلَّا بِالضَّرْبِ الشَّدِيدِ وَقَتَ النَّسْجِ صَارَ كَأَنَّهُ تَذَلَّلَ وَانْقَادَ لِذَلِكَ
الضَّرْبِ.

وقوله²⁹³¹: "ولذلك" أي: وليكون معنى العبادة أقصى غاية الخضوع "لا تُستعمل" هذا اللفظ "إلا

في الخُضُوعِ لِلَّهِ"²⁹³² استدلالٌ بِكَوْنِ مَعْنَى الْعِبَادَةِ²⁹³³ مَا ذُكِرَ عَلَى انْحِصَارِ اسْتِعْمَالِهَا فِي الْخُضُوعِ لِلَّهِ،

²⁹²⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

²⁹²⁷ ب ج: تفسير.

²⁹²⁸ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

²⁹²⁹ ج- الانقياد ويقابله العز فوصف الطريق به باعتبار كثرة وطئه بالأقدام وإما من الذل بكسر الذال بمعنى.

²⁹³⁰ مادة(صفق).ابن منظور ، لسان العرب، ج10، ص204.

²⁹³¹ ج- قوله/ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

²⁹³² جاء في كتاب عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ: "قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ أَي نَذَلْ وَنَخْضَعُ. وَالْعِبَادَةُ: إِظْهَارُ التَّنَدُّلِ،
وَالْعِبَادَةُ أَبْلَغُ لِأَنَّهَا غَايَةُ التَّنَدُّلِ. وَلَا تَلِيقُ إِلَّا بِمَنْ لَهُ غَايَةُ الْإِفْضَالِ كَالْبَارِي تَعَالَى". كَمَا جَاءَ فِي كِتَابِ النِّكَاتِ وَالْعَيُونِ: "أَنَّ الْعِبَادَةَ الْخُضُوعُ،
وَلَا يَسْتَحِقُّهَا إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، لِأَنَّهَا أَعْلَى مَرَاتِبِ الْخُضُوعِ، فَلَا يَسْتَحِقُّهَا إِلَّا الْمُنْعَمُ بِأَعْظَمِ النِّعَمِ، كَالْحَيَاةِ وَالْعَقْلِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ" يَرَى الْبَاحِثُ:
إِنَّ فِعْلَ الْعِبَادَةِ لَا يَجُوزُ أَنْ يُطْلَقَ عَلَى غَيْرِ اللَّهِ، فَالْعِبَادَةُ هِيَ التَّنَدُّلُ وَالْخُضُوعُ، وَلَا يَسْتَحِقُّهُ إِلَّا مَنْ لَهُ مَلَكُوتُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ. السَّمِينُ
الْحَلِي، أَبُو الْعَبَّاسِ، شَهَابُ الدِّينِ، أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الدَّائِمِ، عَمْدَةُ الْإِفْضَالِ فِي تَفْسِيرِ أَشْرَفِ الْأَلْفَاظِ، الْمُحَقِّقُ: مُحَمَّدُ بَاسِلُ عَيُونِ

وهذا يتوقف على أمرين: أن يكون مُطلقاً خُضوعه تعالى أقصى غاية الخُضوع، وأن يكون أقصى غاية الخُضوع مُنحصراً في خُضوعه تعالى، فلا بُدَّ من بيانهما.

وأشارَ المُصنِّفُ إليه فيما نُقلَ عنه في الحاشية²⁹³⁴ من قوله²⁹³⁵: "أي: لا يجوزُ شرعاً ولا عقلاً فعلُ العبادةِ إلَّا لله؛ لأنَّ المُستحقَّ لأقصى غايةِ الخُضوعِ مَنْ يكونُ مُولياً لأعظمِ النِّعمِ من الوجودِ والحياةِ وتوابعهما²⁹³⁶ ولذلك يُحرمُ السُّجودُ لغيرِ الله تعالى؛ لأنَّ وَضْعَ أشرفِ الأعضاءِ على أهونِ الأشياءِ وهو التُّرابُ غايةُ الخُضوعِ". انتهى.

وتقريره أنَّ أقصى غايةِ الخُضوعِ²⁹³⁷ الخُضوعُ للمولى لأعظمِ النِّعمِ، والمُولى لذلك هو الله لا غير، فأقصى غايةِ الخُضوعِ هو الخُضوعُ لله لا غير، فانحصَرَ معناه فيه، فلا يُستعملُ إلَّا فيه²⁹³⁸. ثمَّ²⁹³⁹ نقضَ هذا الحُكْمَ بِعِدَّةٍ من الآيات، وهي قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون:1/109] إلى آخرِ السُّورة، وقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء:98/21]، وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيِّنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ﴾ [سبأ:40/34، 41]، وقوله تعالى: ﴿أَفَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكُمْ شَيْئًا﴾ [الأنبياء:66/21] الآية وقوله تعالى: ﴿فَقَالُوا أَنْزُلْنَاهُ مِنْ سَمَوَاتٍ مِثْلِنَا

السود، (الناشر: دار الكتب العلمية، ط1، 1417 هـ - 1996 م) ج3، ص20؛ الماوردي، تفسير الماوردي = النكت والعيون، ج1، ص57.

²⁹³³ ج+ أقصى غاية الخُضوع لا يستعمل هذا اللفظ إلَّا في الخُضوع لله استدلالاً بكون معنى العبادة.

²⁹³⁴ ج+ في تفسير قوله ولا يستعمل.

²⁹³⁵ ج- من قوله/ الخفاجي، حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الرازي، ج1، ص180.

²⁹³⁶ ب ج: وتوابعها.

²⁹³⁷ ب ج+ هو.

²⁹³⁸ ب: لأن اللفظ لا يستعمل إلَّا في معناه، فائدة.

²⁹³⁹ ب: و.

وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدُونَ ﴿﴾ [المؤمنون: 47/23] وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْفِرْدَةَ وَالْحَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾
[المائدة: 60/5]

وَدَفَع²⁹⁴⁰ بِأَنَّ²⁹⁴¹ الْمُصَنِّفَ لَدَفَعَ هَذَا النِّقْضَ فَسَّرَ²⁹⁴² الْحَاشِيَةُ قَوْلَهُ: "لَا يُسْتَعْمَلُ"
بِقَوْلِهِ²⁹⁴³: "أَي: لَا يَجُوزُ شَرْعاً وَلَا عَقْلاً فِعْلُ الْعِبَادَةِ إِلَّا لِلَّهِ تَعَالَى"، وَرَدَّ ذَلِكَ بِأَنَّهُ يَأْبَى عَنِ كَوْنِ الْمُرَادِ
بِقَوْلِهِ²⁹⁴⁴: "لَا يُسْتَعْمَلُ"²⁹⁴⁵: "لَا يُفْعَلُ". قَوْلُهُ²⁹⁴⁶: "إِلَّا فِي الْخُضُوعِ لِلَّهِ" إِذَا²⁹⁴⁷ الْوَاجِبُ حَ إِلَّا
لِلَّهِ²⁹⁴⁸، وَأَجِيبَ عَنْهُ: بِأَنَّ مُرَادَ²⁹⁴⁹ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِعْلُ أَقْصَى غَايَةِ الْخُضُوعِ إِلَّا فِي ضِمْنِ
خُضُوعِهِ تَعَالَى، فَيَلْزِمُ أَنْ لَا يُفْعَلَ وَلَا يُوقَعَ إِلَّا لِلَّهِ، إِذْ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ²⁹⁵⁰.

وَأَقُولُ: لَيْسَ مَقْصُودُ الْمُصَنِّفِ فِي ذَلِكَ التَّفْسِيرِ/[90ظ] بَيَانٌ مَعْنَى لَفْظِ "لَا يُسْتَعْمَلُ" إِلَّا فِي
الْخُضُوعِ لِلَّهِ، بَلْ مَقْصُودُهُ بَيَانُ الْمُرَادِ عَلَى نَحْوِ لَا يَرِدُ عَلَيْهِ ذَلِكَ النَّقْضُ، وَيُظْهِرُ وَجْهَ حَصْرِ الِاسْتِعْمَالِ
فِيهِ كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ، لَا أَنَّ لَفْظَ "لَا يُسْتَعْمَلُ" مُسْتَعْمَلٌ فِي²⁹⁵¹ لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ الْعِبَادَةَ، وَأَنَّ ذَلِكَ مَعْنَى
حَاقٍ اللَّفْظِ وَهُوَ ظَاهِرٌ²⁹⁵²، وَقَدْ يُقَالُ²⁹⁵³ عَدَمُ الِاسْتِعْمَالِ الْمَذْكُورِ مَخْصُوصٌ بِلَفْظِ الْعِبَادَةِ، لَا بِمَا يَشْتَقُّ

2940 ب: أبو القاسم السمرقندي، فائدة. / ج: قيل.

2941 ج: أن.

2942 ب ج+ في.

2943 الخفاجي، حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي، ج1، ص180.

2944 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

2945 ج- لا يستعمل.

2946 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

2947 ب ج: إذ.

2948 ج+ وإن خبير بأن غرض المصنف من ذلك التفسير دفع النقص المذكور فيجب توجيه كلامه بحيث لا يتوجه عليه الرد المذكور فمراد

ج- وأجيب عنه بأن مراد.

2950 ب- إذ لا حول ولا قوة إلا بالله.

2951 ب+ معنى.

2952 ج- وأقول ليس مقصود المصنف في ذلك التفسير بيان معنى لفظ لا يستعمل إلا في الخضوع لله بل مقصوده بيان المراد على نحو لا
يرد عليه ذلك النقص ويظهر وجه حصر الاستعمال فيه كما أشرنا إليه لا أن لفظ لا يستعمل مستعمل في لا يجوز أن يفعل العبادة وأن ذلك
معنى حاق اللفظ وهو ظاهر.

منها، وُرِدَ²⁹⁵⁴ بأنَّ كَوْنَ العِبَادَةِ أَقْصَى غَايَةِ الخُضُوعِ لَمَّا صَارَ سَبَباً لِعَدَمِ اسْتِعْمَالِ العِبَادَةِ فِي غَيْرِهِ تَعَالَى لَزِمَ أَنْ يَكُونَ سَبَباً لِعَدَمِ اسْتِعْمَالِ مَا يُشْتَقُّ مِنْهَا أَيْضاً إِلَّا فِيهِ تَعَالَى²⁹⁵⁵، وَقَدْ يُقَالُ²⁹⁵⁶: إِنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ العِبَادَةُ مَنْسُوبَةً إِلَى المَوْجِدِ إِلَّا فِي الخُضُوعِ لِلَّهِ تَعَالَى.

المَطْلَبُ الثَّالِثُ: تَحْقِيقُ لَفْظِ الاسْتِعَانَةِ وَأَقْسَامُهَا

قوله²⁹⁵⁷: "والاستعانة: طلبُ المعونة"²⁹⁵⁸، واعلم أنَّ المعونة والإعانة والعون كُلُّها بمعنى واحد، وهو . لُعْنَةٌ . النَّصْرُ الَّذِي يُقَالُ لَهُ فِي الفَارْسِيَّةِ: يَارِي دَادَن، وَالْمُرَادُ هَاهُنَا إِفَاضَةُ الْقُدْرَةِ عَلَى إِيقَاعِ الفِعْلِ المُفَسَّرِ²⁹⁵⁹ فِي الأَصُولِ بِمَا يَتِمَكَّنُ بِهِ المُكَلَّفُ²⁹⁶⁰ مِنْ أَدَاءِ مَا لَزِمَهُ وَكُلِّفَ بِهِ، المُنْقَسِمَةُ:

2953 ب: صدر، فائدة.

2954 ب: كازروني، فائدة.

2955 ج+ فالأظهر.

2956 ج- وقد يقال.

2957 ج- قوله/ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

2958 الاستعانة: هي طلبُ العون. والعون والإعانة تسهيلُ فعلٍ شَيْءٍ يَشْتَقُّ وَيَعْمُرُ عَلَى المُسْتَعِينِ وَحَدَهُ. جاء في كتاب عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ: "قوله تعالى: ﴿وإياك نستعين﴾ [الفاتحة: 5] أي نطلب عونك. وأعانه، يعينه، إعانة. قال تعالى: ﴿فأعينوني بقوة﴾ أي ساعدوني". قال في مدارج السالكين: "والاستعانة بجمع أصليين: الثقة بالله، والإعتمادُ عَلَيْهِ، فَإِنَّ العَبْدَ قَدْ يَتَّقِي بِالوَاحِدِ مِنَ النَّاسِ، وَلَا يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ فِي أُمُورِهِ مَعَ تَقْوَاهُ بِهِ لِاسْتِعْنَائِهِ عَنَّهُ، وَقَدْ يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ مَعَ عَدَمِ تَقْوَاهُ بِهِ لِحَاجَتِهِ إِلَيْهِ، وَلِعَدَمِ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ، فَيَحْتَاجُ إِلَى اعْتِمَادِهِ عَلَيْهِ، مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ وَائِقٍ بِهِ". يرجح الباحث عدم تقييد الاستعانة بشيء لتشمل كل شيء يحتاجه الإنسان فإنه لم يقل نستعين على كذا، أو على كذا، فإن العبد يستعين على الطاعة، والعبادة، والرزق، والنصر، وقضاء حوائجه، فشملت الاستعانة كل أمور الدنيا والآخرة.

تَنْقَسِمُ الاسْتِعَانَةُ قِسْمَيْنِ ضَرْوِيَّتَيْنِ: أَيْ مَا يَتَوَقَّفُ الفِعْلُ عَلَيْهَا فَلَا يَحْضُلُ بِدُونِهَا أَيْ لَا يَحْضُلُ بِدُونِ تَوْفُرٍ مُتَعَلِّقِهَا وَهِيَ إِعْطَاءُ الإِقْتِدَارِ لِلْفَاعِلِ وَتَصَوُّرُهُ لِلْفِعْلِ وَحُضُورُ المَادَّةِ وَالآلَةِ، وَجَمُوعُ هَاتِهِ الأَرْبَعَةُ يُعَبَّرُ عَنْهُ بِالإِسْتِطَاعَةِ، وَيُعَبَّرُ عَنْهَا بِسَلَامَةِ الأَسْبَابِ وَالآلَاتِ وَبِهَا يَصِحُّ تَكْلِيفُ المُسْتَطِيعِ القِسْمَ الثَّانِي المَعُونَةَ غَيْرَ الضَّرُورِيَّةِ وَيَنْبَغِي أَنْ تُحْصَى بِاسْمِ الإِعَانَةِ وَهِيَ إِجَادَةُ المَعِينِ مَا يَنْتَسِرُ بِهِ الفِعْلُ لِلْمُعَانِ حَتَّى يَشْهَلَ عَلَيْهِ وَيُقْرَبَ مِنْهُ كإِعْدَادِ الرَّاحِلَةِ فِي السَّفَرِ لِلْقَادِرِ عَلَى المَشْيِ. وَسَمِيَ الرَّاعِبُ هَذَا القِسْمَ الثَّانِي بِالتَّوْفِيقِ. كما قاله ابن عاشور. السمين الحلبي، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، ج3، ص144؛ أبو بكر الجزائري، جابر بن موسى بن عبد القادر بن جابر، أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير (ومعه حاشية نهر الخير) (الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط5، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م) ج1، ص14؛ ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، المحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي، (الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م) ج1، ص96.

2959 ب: المفصرة.

2960 ب ج: التكلف.

إلى ممكنة يتوقَّف عليها أصلُ التَّمكُّنِ من الفعلِ؛ بحيثُ لولاه لامتنعَ صدوره، وإلى مُيسِّرة يتوقَّف عليها يَسِيرٌ²⁹⁶¹ الفعلِ والتَّمكُّنُ التَّامُّ منه²⁹⁶² دونَ أصله²⁹⁶³، ولا يجوزُ أن يُرادَ بها إفاضةُ القُدرةِ المُفسِّرةِ في الكلامِ بالصِّفةِ المؤثِّرةِ على وفقِ الإرادة؛ لأنَّها لا تَصْدُقُ على شيءٍ ممَّا ذكره المُصنِّفُ سوى اقتدارِ الفاعلِ، وكذا لا يجوزُ إرادةُ نفسِ القدرتين؛ لأنَّ إعانته تعالى ليست عينَ القُدرةِ، بل القُدرةُ قائمةٌ بنا والمطلوبُ منه تعالى خَلَقَ تلكَ القُدرةَ فينا وإفاضةً علينا فهي أثرُ الإعانةِ وترتُّبه علينا²⁹⁶⁴.

قيل: ²⁹⁶⁵ لا يَصِحُّ إرادةُ القُدرةِ بالمعنى الأصوليِّ أيضاً؛ لِما يَرِدُ عليها من وجوه²⁹⁶⁶:

أما أولاً: فَلِعَدَمِ صِدْقِهَا على شيءٍ ممَّا سيذكره المُصنِّفُ.

وأما ثانياً: فَلِأَنَّ القِسْمَ الثَّانِيَّ في كلامِ المُصنِّفِ لا يتوقَّفُ عليه صِحَّةُ التَّكْلِيفِ، كما سيذكره.

وأما ثالثاً: فَلِأَنَّ طلبَ قُدرةٍ يجبُ بها العبادةُ ممكَّنةٌ أو مُيسِّرةٌ ممَّا لا معنى له؛ إذ حاصلُه طلبُ الوجوبِ عليه؛ والمقصودُ طلبُ الإعانةِ في تفرِيعِ الدِّمَّةِ عمَّا وجبَ عليه.

وأما رابعاً: فَلِأَنَّ قولَه تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: 1 / 6] الآية لا يَصِحُّ أن يكونَ بياناً للمعونةِ بهذا المعنى، وقد قال [90و] المُصنِّفُ: إنَّه بيانٌ لها. انتهى.

²⁹⁶¹ ب ج: يُسر.

²⁹⁶² ج: فيه.

²⁹⁶³ القدرة الممكنة: عبارة عن أدنى قوَّة يتمكَّن بها المأمور من أداء ما لزمه، بدنياً كان أو مالياً، وهذا النوع من القدرة شرط في حكم كلِّ أمر، احترازاً عن تكليف ما ليس في الوسع.

القدرة الميسرة: ما يوجب اليسر على الأداء، وهي زائدة على القدرة الممكنة بدرجة واحدة في القوَّة، إذ بها يثبت الإمكان ثم اليسر، بخلاف الأولى إذ لا يثبت بها الإمكان، وشرطت هذه القدرة في الواجبات المألوية دون البدنية". **المرجاني، التعريفات، ص 173.**

²⁹⁶⁴ ج- وكذا لا يجوزُ إرادةُ نفسِ القدرتين لأنَّ إعانته تعالى ليست عينَ القدرة بل القدرة قائمةٌ بنا والمطلوبُ منه تعالى خلق تلكَ القدرة فينا وإفاضةً علينا فهي أثرُ الإعانةِ وترتبه علينا/ ب: مترتبة عليها.

²⁹⁶⁵ ب: مولانا خسرو، فائدة.

²⁹⁶⁶ ب: وبعض الشراح أورد هذه الوجوه وأجاب عنها بوجوهٍ أخرى، فائدة.

أقول في الجواب: أمّا عن الأوّل، فَلأَنَّ كُلاًّ مما سيذكره المُصنّفُ يصدّق عليه أنّه ما يتمكّنُ به

المُكلّفُ من أداء ما لزمه؛ لأنّه²⁹⁶⁷ لم يُكلّفُ إلاّ بالفعل الاختياريّ الذي لا يتمكّنُ فاعله منه بدون

شيءٍ من هذه المذكورات؛ لكونها من مبادي الأفعال الاختيارية.

وأما عن الثّاني، فَلأَنَّ المُرادَ من صحّة التّكليفِ في قوله²⁹⁶⁸: "لا يتوقّفُ عليه صحّة التّكليفِ" الصّحّةُ

العقليةُ لا الشرعيّة، وهذا لا يُنافي توقّف الصّحّة الشرعيّة عليه.

وأما عن الثّالث، فَلأَنَّ لا نُسلم²⁹⁶⁹ أنّ المُرادَ طلبُ قدرةٍ يجبُ بها الفعلُ حتّى لا يكونَ له معنى، بل

معناه طلبُ إفاضةٍ قدرةٍ يتمكّنُ بها من إيقاع ما يجبُ عليه، وتفريغِ ذمّته²⁹⁷⁰ منه، وهذا معنى صحيحٌ لا

عُبارَ عليه.

وأما عن الرّابع، فَلأَنَّ معنى كونه بياناً للمعونة كونه كاشفاً عن كيفية تلك الإعانة على ما سيشيرُ إليه

المُصنّف.

فكأنّه قيل: نطلبُ منك المعونة بأن تهدينا؛ فَإِنَّكَ إِنْ هَدَيْتَنَا فَقَدْ أَعَنْتَنَا، وَإِنْ²⁹⁷¹ أَفْضَتْ عَلَيْنَا

قُدْرَةً يَتِمَكَّنُ بِهَا مِنْ أَدَاءِ مَا لَزِمَ عَلَيْنَا؛ فَإِنَّ إِفَاضَةَ تِلْكَ الْقُدْرَةِ مِنْ لَوَازِمِ الْهَدَايَةِ، عَلَى أَنَّ هَذَا الْقَائِلَ حَمَلٌ

لِلْمَعُونَةِ عَلَى الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ، فَيَرِدُ عَلَيْهِ أَيْضاً أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿اهْدِنَا﴾ إِلَى آخِرِهِ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ بَيَاناً

لِلْمَعُونَةِ بِهَذَا الْمَعْنَى أَيْضاً، بَلْ لَا يَصْدُقُ هُوَ أَيْضاً عَلَى شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ؛ لِأَنَّهُ بِهَذَا الْمَعْنَى فَعَلَهُ

تَعَالَى وَقَائِمٌ بِهِ، وَلَا شَيْءٌ مِمَّا سَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ كَذَلِكَ، وَهُوَ ظَاهِرٌ²⁹⁷²، فَمَا هُوَ جَوَابُكُمْ فَهُوَ جَوَابُنَا.

²⁹⁶⁷ ج: لا.

²⁹⁶⁸ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

²⁹⁶⁹ ب: لانم.

²⁹⁷⁰ ب: ذمته.

²⁹⁷¹ ب ج- إن.

²⁹⁷² ج- بل لا يصدق هو أيضاً على شيء مما ذكره المصنف لأنه بهذا المعنى فعله تعالى وقائم به ولا شيء مما سيذكره المصنف كذلك وهو

ظاهر.

أقسام المَعونة:

[المَعونة المُمَكِّنة والمَعونة المُيسِّرة (الضرورية وغير الضرورية)]

ويؤيِّد ما قلنا من أن المراد بالمَعونة إفاضة القدرة بالمعنى الأصولي المنقسمة إلى المُمَكِّنة والمُيسِّرة تَفْصِيحُ المُصنِّفِ إياها أيضاً إلى ذَيْنِكَ القِسْمَيْنِ، إلا أنه عبَّرَ المصنِّفُ عنهما باسمِ الضَّروريَّةِ وغيرِ الضَّروريَّةِ حيث قال²⁹⁷³: "وهي" أي المَعونة باعتبار مُتعلِّقَهما²⁹⁷⁴ "إمَّا ضروريَّةٌ" أي: تدعو الضَّرورةُ إليها في إيقاعِ الفعلِ، ويُسمَّى في الأصول: مُمَكِّنةً، "أو غيرُ ضروريَّةٌ" أي: لا تدعو الضَّرورةُ إليها؛ لإمكانِ الفعلِ دُونَهُ ويُسمَّى في الأصول مُيسِّرةً.

[القِسْمُ الأوَّلُ: المَعونةُ الضَّروريَّةُ]

ثمَّ فسَّرَ الضَّروريَّةَ المُرادِفةَ للمُمَكِّنة فقال²⁹⁷⁵: "والضَّروريَّةُ ما لا يَتَأَتَّى الفِعْلُ دُونَهُ"، والمرادُ تحصيلُ ما لا يَتَأَتَّى الفِعْلُ دُونَهُ؛ لِأَنَّ المَعونةَ قائمةٌ بالمُعِينِ، وما لا يَتَأَتَّى الفِعْلُ إلاَّ به غيرُ قائمةٍ به، بل بعضُه قائمةٌ²⁹⁷⁶ بالمُسْتعِينِ/[91ظ] كالاتِّدارِ والتَّصوُّرِ، وبعضُه بغيرِهما، ويدلُّ على أنَّ المرادَ ذلك تفسيرُ²⁹⁷⁷ غيرِ الضَّروريَّةِ بتحصيلِ ما تيسَّرَ به، فعدمُ التَّصريحِ بِقَيِّدِ التَّحْصِيلِ في تفسِيرِ الضَّروريَّةِ التَّنْبِيهِ²⁹⁷⁸ على أنَّ الضَّرورةَ مِنْ جانِبِ المُسْتعِينِ لا المُعِينِ، ثمَّ المرادُ بتحصيلِ ما لا يَتَأَتَّى تحصيلُ المُعِينِ للمُسْتعِينِ ما لا يَتَأَتَّى صدورُ الفعلِ منه دُونَهُ، بمعنى أنَّه لولاه لامتنعَ ذلك منه، فقوله²⁹⁷⁹: "كاتِّدارِ الفاعلِ" أي: كونه مُقتدراً وكاملِ القدرةِ على الفِعْلِ: تمثيلٌ لما لا يَتَأَتَّى الفِعْلُ دُونَهُ، وكذا التَّلَاثَةُ

²⁹⁷³ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

²⁹⁷⁴ ج- باعتبار متعلقهما.

²⁹⁷⁵ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

²⁹⁷⁶ ج- به بل بعضه قائمة.

²⁹⁷⁷ ج: تفسيره.

²⁹⁷⁸ ج: للتنبية.

²⁹⁷⁹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

الباقية تمثيلات له²⁹⁸⁰ للمعونة التي هي تحصيلها وإيجادها لما عرفت أنها قائمة بالمعين²⁹⁸¹ لا يصح تمثيلها بما لا يقوم به، فلا حاجة إلى ما يقال²⁹⁸² أن يُقدَّر المُضَافُ أي: إعطاء القدرة والتَّصوُّر والحُصُول، أو إيراد المبادئ أي: الأقدار والتَّصوِير والتَّحْصِيل.

وقوله²⁹⁸³: "وتصوُّره": إمَّا مُضَافٌ إلى الفاعل، أي: تصوُّر الفاعلِ الفِعْل، أو مُضَافٌ إلى المفعول، أي: تصوُّر الفِعْلِ الَّذِي يُرِيدُ الفاعلُ أن يفعلَه، والمرادُ تصوُّره على وجهٍ جُزئِيٍّ لأنَّ التَّصوُّرَ الكُلِّيَّ لاستواءِ نِسْبَتِهِ إلى جميعِ الجُزئِيَّاتِ لا ينبعثُ منه شوقٌ جُزئِيٍّ إلى الفعلِ الجُزئِيِّ، ثُمَّ إِنَّ التَّصوُّرَ الجُزئِيَّ قَلَمًا ينفكُ عن ملاحظةِ وَصْفِ الملائمةِ أو المنافرة، فيؤدِّي إلى أن يُتصوَّرَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُلائِمٌ أو مُنافِرٌ، فيندرجُ فيه التَّصديقُ بالغاية، وهو أيضاً من جُملة ما لا يتأتَّى الفِعْلُ دونَه؛ لِكَونه من مبادئِ الأفعالِ الاختياريَّةِ على ما تقرَّرَ في محلِّه.

"وَحُصُولِ آلَةٍ وَمادَّةٍ يُفَعَلُ بِهَا" أي: يَتَلَكَّ الآلَةُ "فيها" أي: في تلكِ المادَّةِ، قال²⁹⁸⁴ الرَّاعِبُ: "المعونةُ على القولِ المُجْمَلِ أربعة: بِنِيَّةٍ صحيحةٍ وهي للفاعلِ، وتَصوُّره للفعلِ، وتأثُّرُ المادَّةِ له، والآلَةُ التي يعملُ بها، ويُصوَّرُ ذلكُ في الكاتبِ فهو يحتاجُ إلى بِنِيَّةٍ²⁹⁸⁵ وهو: العضو، وإلى تصوُّرٍ لها وهو: المعرفة، وإلى آلاتٍ كالِدَوَاةِ والقلمِ، وإلى مادَّةٍ توجُّهُ الفعلِ فيها وهو الكاغِدُ²⁹⁸⁶". انتهى.

2980 ب ج + لا.

2981 ج: للمعين.

2982 ج + أما.

2983 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 29.

2984 الراغب، تفسير الراغب الأصفهاني، ج 1، ص 58.

2985 ب: بنية.

2986 القرطاس، الصَّحيفةُ من أي شيء كانت. الدمشقي، أحمد بن مصطفى اللَّبَّايدي، اللطائف في اللغة = معجم أسماء الأشياء، (الناشر: دار الفضيلة - القاهرة) ج 1، ص 326.

ثُمَّ إِنَّهُ نَقَلَ عَنِ الْمُصَنِّفِ ههنا حاشيةً، وهي قوله²⁹⁸⁷: "فَإِنَّ الْفِعْلَ الْمَوْقُوفَ عَلَيْهِمَا لَا يَتَأْتَى بِدُونِهِمَا": يُرِيدُ بِهِ أَنْ تَمَثِيلَ مَا لَا يَتِمُّ الْفِعْلُ بِدُونِهِ بِحُصُولِ الْمَادَّةِ وَالْآلَةِ بِاعْتِبَارِ أَنْ مُطْلَقَ الْفِعْلِ أَي: مَهِيَّةَ الْمَأْخُودَةِ لَا بِشَرْطِ²⁹⁸⁸ لَا يَتَأْتَى بِدُونِهِمَا فِي ضِمْنِ الْفِعْلِ الْمَأْخُودِ بِشَرْطِ التَّوَقُّفِ عَلَيْهِمَا / [91و] لِمَا تَقَرَّرَ فِي مَحَلِّهِ أَنَّ اتِّصَافَ الْفَرْدِ بِأَمْرٍ عَيْنِ اتِّصَافِ الطَّبِيعَةِ لَا بِشَرْطِ بِذَلِكَ الْأَمْرِ، فَعَدَمُ تَأْتِي الْفِعْلِ الْمَأْخُودِ بِشَرْطِ التَّوَقُّفِ عَيْنِ عَدَمِ تَأْتِي الْمُطْلَقِ الْمَأْخُودِ لَا بِشَرْطِ. تَبَصَّرَ.

فَلَا يَرِدُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِضُرُورِيٍّ فِي مُطْلَقِ الْفِعْلِ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي فِعْلِ يَكُونُ فِي مَادَّةٍ، ثُمَّ إِنَّ مَا لَا يَتَأْتَى الْفِعْلُ دُونَهُ لَا يَنْحَصِرُ فِي الْأُمُورِ الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ؛ لِأَنَّ الشَّوْقَ وَالْإِرَادَةَ وَحَرَكَةَ الْعَضَلَاتِ وَرَفَعَ الْمَانِعِ مِمَّا لَا يَتَأْتَى الْفِعْلُ دُونَهُ، قَالَ²⁹⁸⁹ فِي التَّجْرِيدِ: "وَالْفَاعِلُ"²⁹⁹⁰ مِمَّا يَفْتَقِرُ إِلَى تَصَوُّرٍ جُزْئِيٍّ لِتَخْصُصِ²⁹⁹¹ بِهِ الْفِعْلَ، وَشَوْقٍ ثُمَّ إِرَادَةٍ ثُمَّ حَرَكَةٍ مِنَ الْعَضَلَاتِ؛ لِيَقَعَ مِمَّا الْفِعْلُ"، وَكَأَنَّهُ لِلإِشَارَةِ إِلَى هَذَا أوردَ الْمُصَنِّفُ كَافَ التَّشْبِيهِ.

وقوله²⁹⁹²: "وعند استجماعها" أي: استجماع هذه الأمور التي لا يتأتى الفعل بدونها "يصح" أن²⁹⁹³ يُوصَفَ الرَّجُلُ "أي: الإنسانُ البالغُ ذكراً كان أو أنثى ليشمل المرأة، إلا أنه عبَّرَ بِالرَّجُلِ لِإِنْبَاءِهِ عَنِ الْبُلُوغِ "بِالِاسْتِطَاعَةِ" الَّتِي يُعْبَرُ عَنْهَا الْمُتَكَلِّمُونَ بِسَلَامَةِ الْآلَاتِ وَالْأَسْبَابِ، وَيَقُولُونَ: إِنَّ التَّكْلِيفَ

²⁹⁸⁷ الخفاجي، أحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين، حاشية الشهاب المسماة عناية الراضي على تفسير البيضاوي، (دار صادر بيروت) ج1، ص118.

²⁹⁸⁸ ج+ مما.

²⁹⁸⁹ المطهر، الحسن بن يوسف بن علي، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، تحقيق: الشيخ حسن حسن زاده الأمالي (الناشر مؤسسة النشر الاسلامي) ص123.

²⁹⁹⁰ أ: والفعل وهو خطأ، وما أثبتته من كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد الفاعل، وهو الصواب.

²⁹⁹¹ ج: ليتخصص.

²⁹⁹² البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

²⁹⁹³ ب ج- يصح أن.

يعتمد هذه الاستطاعة، لا الاستطاعة بمعنى القدرة المُستجمعة لجميع شرائط التأثير؛ فإنَّها مع الفعل عند أهل السُّنة²⁹⁹⁴، لا قبله كما ذهب إليه المعتزلة²⁹⁹⁵.

"ويصحُّ" أي: شرعاً "أنَّ يُكَلَّفَ" الرَّجُلُ "بالفعل" أي: بإيقاعه وإحداثه، وتقييد الصِّحَّة بقولنا: شرعاً، اندفع ما يُقال: إنَّ تكليفَ العاجز جائز عند الأشاعرة²⁹⁹⁶؛ لأنَّ ذلك وإن جازَ عندهم²⁹⁹⁷، لكنَّه غيرُ واقعٍ في الشَّرْع، ومُمكنٌ حملُ الصِّحَّة على الإمكانِ الوُقوعيِّ بجعلها²⁹⁹⁸ بمعنى سلبِ الامتناع الشَّامِلِ للوقوع، فيندفع ذلك أيضاً من غير احتياجٍ إلى اعتبارِ قيدٍ زائد، وقد يُدفع ذلك بجعلِ قوله: بالفعل مُقابلاً للقوَّة حتَّى يكونَ القضيةُ فعليةً، فيرجعُ المعنى إلى أنَّه عندَ ذلك يقعُ التَّكليفُ بالفعل²⁹⁹⁹، العاجز وإن جازَ عندهم لكنَّه لم يقعَ بالفعل.

[القِسْمُ الثاني: المعونةُ غيرُ الضَّرورية]

ثمَّ فسَّر غيرَ الضَّرورية المُرادفةً للميسِّرة مُصرِّحاً بما هو المُراد، فقال³⁰⁰⁰: "وغيرُ الضَّرورية" أي: هذا القِسْمُ من المعونةِ "تَحصيلُ ما تيسَّر³⁰⁰¹ بهِ الفِعْلُ، وَيَسْهُلُ" أي: يحصلُ³⁰⁰² المُعين للمستعين شيئاً يتوقَّفُ صدورُ الفِعْلِ عن المُستعين بِيسرٍ وسهولةٍ عليه³⁰⁰³، وإن لم يتوقَّفْ صدورُ الفِعْلِ عنَّ عليه.

²⁹⁹⁴ التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ج1، ص 60.

²⁹⁹⁵ الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، عن بتصحيحه: هلموت ريتز، (الناشر: دار فرانز شتاينز، بمدينة فيسبادن (ألمانيا)، ط3، 1980 م) ج1، ص 230.

²⁹⁹⁶ إيجي - مير سيد شريف، شرح المواقف، (ناشر: الشريف الرضي مكان چاپ: افست قم سال چاپ: 1325 ق نوبت چاپ: اول) ج8، ص200.

²⁹⁹⁷ ب ج + عقلاً.

²⁹⁹⁸ ج: يجعل.

²⁹⁹⁹ ب ج + وتكليف.

³⁰⁰⁰ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

³⁰⁰¹ في النسخة المعزوة إليها قوله: "يتيسر" بدل قوله: "تيسر".

³⁰⁰² ج: تحصيل.

³⁰⁰³ ب - عليه.

وقوله³⁰⁰⁴: "كالرَّاحِلَةِ فِي السَّفَرِ لِلقَادِرِ عَلَى المَشْيِ": مِثَالٌ لِمَا يَتيسَّرُ الفَعْلُ/[92ظ] به لا لتحصيله؛ فَإِنَّهُ يُمكنُ مَشْيُهُ بَدُونِ الرَّاحِلَةِ، لَكِنَّهُ يُعَسِّرُ وصَعُوبَةً، فَإِنْ قَلت: جَعَلَ الأَصُولِيُّونَ³⁰⁰⁵ الزَّادَ والرَّاحِلَةَ فِي سَفَرِ الحَجِّ مِنْ قَبِيلِ القُدْرَةِ المُمكنَةِ، والمُصنِّفُ جَعَلَهَا³⁰⁰⁶ مِنْ قَبِيلِ القُدْرَةِ التَّيسِّرَةِ، قَلت: السَّفَرُ المَذكُورُ مِنْ غَيْرِ حَرَجٍ غَالِباً لا يَتَأْتِي بَدُونِ الزَّادِ والرَّاحِلَةِ، فَهُوَ مَأخُودٌ بِذَلِكَ القَيْدِ لا يُمكنُ بَدُونِ الرَّاحِلَةِ، وَأَمَّا فِي نَفْسِهِ فَالرَّاحِلَةُ شَرطٌ بِسَيْرِهِ³⁰⁰⁷ لا إِمكانِهِ، وَإِلَى ما ذَكَرنا أَشارَ صاحِبُ التَّوضيحِ حيثُ قال بَعَدَما قَيَّدَ بِقَوْلِهِ³⁰⁰⁸: "مِنْ غَيْرِ حَرَجٍ غَالِباً، وَإِنَّمَا قَيَّدَنا بِهِ؛ لِأَنَّهُم جَعَلُوا الزَّادَ والرَّاحِلَةَ فِي الحَجِّ مِنْ قَبِيلِ القُدْرَةِ المُمكنَةِ". انتهى.

وقوله³⁰⁰⁹: "أَوْ يُقَرَّبُ الفاعِلُ إِلَى الفَعْلِ، وَيُحْتَثُّ عَلَيْهِ" عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ³⁰¹⁰: "يَتيسَّرُ بِهِ الفَعْلُ" أَي: تَحْصِيلُ المُعِينِ لِلْمُسْتَعِينِ الأَمْرَ المُقَرَّبَ لَهُ إِلَى الفَعْلِ، والمُرْعَبَ لَهُ عَلَيْهِ مِثْلَ بَيانِ نَفْعِ الفَعْلِ وَالوَعْدِ عَلَيْهِ، وَبَيانِ ضَرَرِ التَّرْكِ³⁰¹¹، وَكَخَلْقِ رِجاءِ الثَّوَابِ عَلَى فَعْلِ الطَّاعَةِ؛ فَإِنَّهُ يُرْعَبُ عَلَيْهِ، وَكَخَلْقِ الخَوْفِ مِنْ العِقَابِ عَلَى فَعْلِ المَعْصِيَةِ؛ فَإِنَّهُ يُحْتَثُّ عَلَى الكَفِّ عَنِها، "وَهذا القِسْمُ" الغَيْرِ الضَّروريةِ مِنَ المَعونَةِ "لا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ صِحَّةُ التَّكْلِيفِ": أَرادَ بِها الصِّحَّةَ العَقْلِيَّةَ، وَإِلَّا فَالصِّحَّةُ الشَّرعِيَّةُ لِبَعْضِ التَّكْلِيفِ يَتَوَقَّفُ عَلَيْها كَأَكْثَرِ الواجِبَاتِ المَالِيَّةِ.

3004 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

3005 التفتازاني، شرح التلويح على التوضيح، ج1، ص414.

3006 ج: جعل.

3007 ج: يسرة.

3008 البخاري، لصدر الشريعة عبید الله بن مسعود بن تاج الشريعة الحنفي، التوضيح في حل غوامض التنقيح، وحاشيته الوجيزة النافعة منير التوضيح، لفضيلة الاستاذ المفتي آل مصطفى المصباحي (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1971م) ص279.

3009 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

3010 نفس المصدر، ج1، ص29.

3011 ب ج+ والوعيد على الترك.

قوله³⁰¹²: "والمراد" يعني: أن المُستعانَ فيه، وإن لم يُذكر لفظاً، لكنّه مرادٌ معنيٌّ؛ إذ ليس (نستعين) بمنزلة منزلة اللّازم، إذ لا معنى لأن يُقال: إِيَّاكَ³⁰¹³ نفعُ طلبِ الإعانةِ ونُجودُه، فالمُستعانُ فيه محذوفٌ، إمّا للتعميم³⁰¹⁴ على أن يكونَ المراد "طلبُ المعونةِ في المُهمّاتِ كلّها" كما هو المفهومُ من إطلاقِ الاستعانةِ؛ ولعدمِ المُخصّصِ ببعضٍ؛ ولكونه مُطابقاً لنفسِ الأمرِ؛ لافتقارِ جميعِ المُهمّاتِ إلى توفيقِ اللهِ وإعانتِهِ؛ ولأنّه المرويُّ³⁰¹⁵ عن ابنِ عبّاسٍ رضي اللهُ فكأنّه رجّح³⁰¹⁶ هذا الاحتمالَ حيثُ قدّمه.

3017"أو" يكونُ المرادُ طلبُ المعونةِ "في أداءِ العباداتِ"؛ لاقترانِ الاستعانةِ بالعبادةِ وفُرطِ افتقارِها على الإعانةِ؛ لكونِها على خلافِ هوى النَّفسِ الأُمّارةِ، فيكونُ محذُفٍ للاختصارِ³⁰¹⁸، ورجّح³⁰¹⁹ صاحبُ الكشّافِ هذا الاحتمالَ بتلاؤمِ الكلامِ، وفَسَّرَهُ قُدّسَ سِرُّهُ³⁰²⁰: "بتناسُبِ جُمْلَةٍ، وانتظامِ بعضها مع بعضٍ، حيثُ دلَّ (إيّاكَ نستعين) على طلبِ الإعانةِ على العبادةِ، فصار (اهدنا) بياناً للإعانةِ المطلوبةِ، فانتظمتِ الجُمْلَةُ الثَّلَاثُ انتظاماً/[92و] تاماً لمزيدِ ارتباطٍ بينها، وإذا جُعِلتِ الاستعانةُ عامّةً لم يُمكن (اهدنا) بياناً للمعونةِ المطلوبةِ، ولا المعونةُ مخصوصةٌ بالعبادةِ، فلم يكنِ الاتِّصالُ بينِ الجُمْلِ بتلكِ المثابةِ" انتهى. وسيجيءُ كلامٌ يتعلّقُ بهذا المقامِ.

3012 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

3013 ب ج - إيّاكَ.

3014 ب ج + مع الاختصار.

3015 الطبري، أبو جعفر، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، (توزيع: دار التربية والتراث - مكة المكرمة) ج1، ص

162.

3016 ب ج + المصنف.

3017 ب ج + وإما مجرد الاختصار وإليه أشار بقوله.

3018 ب ج - فيكون محذُفٍ للاختصار.

3019 الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص15.

3020 المرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ج1، ص215.

المَطْلَبُ الرَّابِعُ: الضَّمِيرُ المُسْتَرْتَرُ فِي نَعْبُدُ وَنَسْتَعِينُ

قوله³⁰²¹: "والضَّمِيرُ المُسْتَرْتَرُ" أي: ضميرُ المُتَكَلِّمِ مع الغيرِ المُسْتَرْتَرِ "في الفِعْلَيْنِ" أعني: نَعْبُدُ ونَسْتَعِينُ، وغرضُهُ بيانُ وجهِ صِيغَةِ الجمعِ³⁰²²، مع أنَّهَا إِنَّمَا تُسْتَعْمَلُ: إمَّا في الجمعِ حَقِيقَةً، ولا مجالَ له هاهنا لِكَوْنِ القارئِ شَخْصاً واحداً، وإمَّا للعِظَمَةِ وهي تُنَافِي مَقَامَ العِبَادَةِ الَّتِي هي نِهَايَةُ³⁰²³ الخِضُوعِ والتَّذَلُّلِ، وحاصِلُ بَيَانِهِ: أَنَّ المُرَادَ الجَمْعَ لا العِظَمَةَ. وَأَنَّ ضَمِيرَ (نَحْنُ) المُسْتَرْتَرِ فِي (نَعْبُدُ) و(نَسْتَعِينُ) "للقارئِ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الحِفْظَةِ" الظَّاهِرُ: أَنَّ المُرَادَ بِالحِفْظَةِ المَلَائِكَةُ الَّتِي يَحْفَظُونَهُ فَإِنَّ عَلَيْهِمُ الحَافِظِينَ.

3021 ج- قوله/ نفس المصدر، ج1، ص29.

3022 أ: يجمع/ ذكر المفسرون لطائف كثيرة في تفسيرهم لصيغة الجمع في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، فقال ابن كثير: "فإن قيل: فما معنى النون في قوله: إياك نعبد وإياك نستعين فإن كانت للجمع فالداعي واحد، وإن كانت للتعظيم فلا تناسب هذا المقام؟ وقد أجيبت: بأن المراد من ذلك الإخبار عن جنس العباد والمصلي فرد منهم، ولا سيما إن كان في جماعة أو إمامهم، فأخبر عن نفسه وعن إخوانه المؤمنين بالعبادة التي خلقوا لأجلها، وتوسط لهم بحجر. ومنهم من قال: يجوز أن تكون للتعظيم، كأن العبد قيل له: إذا كنت في العبادة فأنت شريف وجاهك عريض فقل: إياك نعبد وإياك نستعين، وإذا كنت خارج العبادة فلا تقل: نحن ولا فعلنا، ولو كنت في مائة ألف أو ألف ألف لا فتقار الجميع إلى الله عز وجل. ومنهم من قال: أطف في التواضع من إياك أعبد، لما في الثاني من تعظيمه نفسه من جعله نفسه وحده أهلاً لعبادة الله تعالى الذي لا يستطيع أحد أن يعبد حق عبادته، ولا يثني عليه كما يليق به، والعبادة مقام عظيم يشرف به العبد لا تتسابه إلى جناب الله تعالى". أما محمد سيد طنطاوي فقال: "قال: نعبد بنون الجماعة ولم يقل أعبد، ليدل على أن العبادة أحسن ما تكون في جماعة المؤمنين، وللإشعار بأن المؤمنين المخلصين يكونون في اتحادهم وإخائهم بحيث يقوم كل واحد منهم في الحديث عن شعورهم الظاهرة وغير الظاهرة مقام جميعهم، فهم كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: "المؤمنون تتكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، وهم يد على من سواهم" وجاء عن الرازي في تفسير قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾: "أَنَّ المُرَادَ مِنْ هَذِهِ النُّونِ نُونُ الجَمْعِ وَهُوَ تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الأَوَّلَى بِالْإِنْسَانِ أَنَّ يُؤَدِّي الصَّلَاةَ بِالْجَمَاعَةِ، وَأَعْلَمُ أَنَّ فَايِدَةَ الصَّلَاةِ بِالْجَمَاعَةِ مَعْلُومَةٌ فِي مَوْضِعِهَا، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ((التَّكْبِيرَةُ الأَوَّلَى فِي صَلَاةِ الجَمَاعَةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا))"، وقال أيضاً: "إِنَّ المُؤْمِنِينَ إِحْوَةٌ فَلَوْ قَالَ إِيَّاكَ أَعْبُدُ لَكَانَ قَدْ ذَكَرَ عِبَادَةَ نَفْسِهِ وَمِ يَذْكَرُ عِبَادَةَ غَيْرِهِ، أَمَّا لَمَّا قَالَ إِيَّاكَ نَعْبُدُ كَانَ قَدْ ذَكَرَ عِبَادَةَ نَفْسِهِ وَعِبَادَةَ جَمِيعِ المُؤْمِنِينَ شَرْقًا وَغَرْبًا فَكَأَنَّهُ سَعَى فِي إِصْلَاحِ مُهْمَاتِ سَائِرِ المُؤْمِنِينَ". قال الإمام الشوكاني: "والمعجى بالتون في الفعلين لقصد الإخبار من الداعي عن نفسه وعن جنسه من العباد، وقيل: إن المقام لما كان عظيمًا لم يستقل به الواحد استيفاضًا لنفسه واستيفاضًا لها، فالمعجى بالتون لقصد التواضع لا لتعظيم النفس"، وأقول: إن الإسلام دين الجماعة، فقوله: ﴿نَعْبُدُ وَنَسْتَعِينُ﴾ إشارة إلى أهمية الجماعة، وهناك مظاهر جماعية واضحة في الإسلام كصلاة الجماعة، والحج، والجهاد، وأيضاً الصوم لا يُعتبر عبادة فردية محضة، فالجتمع كاملاً يلتزم الصيام في شهر معلوم، وأيضاً الزكاة، والصدقة، مظهر للتكافل الاجتماعي وغير ذلك. فلنذكر (نَعْبُدُ وَنَسْتَعِينُ) في السورة التي تتكرر في كل ركعة من ركعات الصلاة إشارة واضحة لأهمية الجماعة في الإسلام. الرازي، التفسير الكبير، ج1، ص212؛ الشوكاني، فتح القدير، ج1، ص27؛ ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج1، ص135؛ طنطاوي، التفسير الوسيط للقرآن الكريم، ج1، ص22.

3023 ج: غاية.

وقيل: المراد: القراءة الحفظ، وأقول: لو أُريد ذلك لكان الظاهر أن يُقال: ومن معه من القراء؛

إذ لا دخل لكونهم حفظاً فيما نحن فيه، وأيضاً لا يتمشى هذا إلا إذا كان في الصلاة مع الجماعة، وأما

في الصلاة منفرداً، وفي خارج الصلاة فلا؛ إذ في هذين الوقتين لا يكون معه القراء الحفظ، وهو ظاهر،

فإن كان القارئ³⁰²⁴ في الصلاة منفرداً فله وللحفظ³⁰²⁵ فقط، وإن كان فيها مع الجماعة فلهما.

"وحاضري صلاة³⁰²⁶ الجماعة، أو له وليسائر الموحدين" أي: إن³⁰²⁷ كان³⁰²⁸ خارج

الصلاة³⁰²⁹، قيل: الأقرب أن يجعل المستكن لجميع العلاء موحدين أو مشركين؛ لأنّ المشرك أيضاً

يعبد الله ويستعينه، إلا أنه لم يعرفه حق المعرفة، وح يكون أقرب اتصالاً بقوله: "اهدنا الصراط المستقيم"

لأنه لما وجد شركاؤه في العبادة والاستعانة على قسامين، طلب الانخراط في سلك بعضهم والنجاة عمّا

ابتلّي به البعض الآخر، ورد³⁰³⁰ ذلك بأنّ المفهوم من قوله: "اهدنا الصراط المستقيم" طلب الهداية له

ولشركائه في العبادة والاستعانة؛ ولذا صحّ جعله بياناً للمعونة المطلوبة فكيف يُفهم منه طلب³⁰³¹ النجاة

عمّا ابتلّي به بعض شركائه؟! انتهى.

أقول: بل المفهوم منه ح طلب الهداية للكُل: بأنّ ينخرطوا في سلك بعضهم المحقّ، وينجوا

عمّا ابتلّي به الآخر، نعم يردّ على ذلك القائل أنّ الحصر لا يستقيم بالنسبة إلى المشرك، ولما كان ما

³⁰²⁴ ب ج- لا يتمشى هذا إلا إذا كان في الصلاة مع الجماعة وأما في الصلاة منفرداً وفي خارج الصلاة فلا إذ في هذين الوقتين لا يكون معه القراء الحفظ وهو ظاهر فإن كان القارئ. / ب ج+ قلما يوجد مع القارئ الحفظ فإن ذلك مختص بما إذا صلى مع الجماعة ويكون فيهم القراء والحفظ فحينئذ يدخل في قوله وحاضري الجماعة وأما إذا صلى منفرداً أو مع جماعة ليس فيهم قراء حفظ فلا والمتبادر من العبارة حيث لم يقل للقارئ ومن معه من الحفظ أن لا يكونوا منفكين عنه بحال فإن كان القارئ في خارج الصلاة أو.
³⁰²⁵ ب: للحفظ.

³⁰²⁶ ب ج- صلاة.

³⁰²⁷ ب- أي إن / ب+ سواء.

³⁰²⁸ ب+ في.

³⁰²⁹ ج- أي إن كان خارج الصلاة / ب ج+ أو فيها منفرداً أو مع الجماعة.

³⁰³⁰ ب: الخلالي، فائدة.

³⁰³¹ ج- منه طلب.

ذَكَرَ مُصَحِّحًا لِإِيرَادِ صِيغَةِ الْجَمْعِ أَرَادَ أَنْ يُشِيرَ إِلَى مَا يُرْجَّحُهُ/[93ظ] فقال³⁰³² على سبيل الاستئناف بترك الواو: "أدرج" في قوله: نَعْبُدُ "عِبَادَتَهُ فِي تَضَاعِيفِ" أَي: فِي 3033 أَثْنَاءِ "عِبَادَاتِهِمْ" مِمَّنْ مَعَهُ 3034 الْمَلَائِكَةُ وَالْجَمَاعَةُ وَ سَائِرُ الْمُؤَخِّدِينَ، "وخلطاً" فِي قَوْلِهِ: نَسْتَعِينُ "حَاجَتَهُ بِحَاجَتِهِمْ؛ لَعَلَّهَا تُقْبَلُ" أَي: رَجَاءً أَنَّ عِبَادَتَهُ تُقْبَلُ "بِبِرْكَتِهَا" أَي: بِبِرْكَةِ عِبَادَتِهِمْ، فَهَذَا نَظَرٌ إِلَى قَوْلِهِ 3035: "أدرج"، وَرَجَاءً أَنْ "يُجَابَ إِلَيْهَا" أَي: إِلَى حَاجَتِهِ بِبِرْكَةِ خَلَطِ حَاجَتِهِ بِحَاجَتِهِمْ كَالْمَلَائِكَةِ 3036 وَهَذَا نَظَرٌ إِلَى قَوْلِهِ 3037: "وخلطاً حَاجَتَهُ"، فِي الْكَلَامِ لَفٌّ وَ نَشْرٌ مَرْتَّبٌ، وَوَجْهُ ذَلِكَ الرَّجَاءِ أَنَّ فِي الْجَمِيعِ مَنْ تُقْبَلُ عِبَادَتُهُ وَتُجَابُ حَاجَتُهُ كَالْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْلِيَاءِ وَ الصُّلَحَاءِ، فَبَابُ الْقَبُولِ وَ الْإِجَابَةِ 3038 مَفْتُوحٌ لَهُمْ، فَتُقْبَلُ ضِمْنًا إِذْ لَا يَلِيقُ بِالكَرَمِ التَّامِّ تَمَيُّزُ الْبَعْضِ النَّاقِصِ، وَرَدَّهُ؛ "وَلِهَذَا" أَي: لِقَصْدِ الْقَبُولِ وَ الْإِجَابَةِ بِبِرْكَةِ الْإِنْدِرَاجِ وَ الْخَلْطِ "شَرِعَتِ الْجَمَاعَةُ" فِي الصَّلَاةِ حَيْثُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَازْكُرُوا مَعَ الرَّكْعَيْنِ﴾ [البقرة: 43/2] أَي: صَلُّوا مَعَ الْجَمَاعَةِ.

قال³⁰³⁹ عليه السلام: ((صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة³⁰⁴⁰))؛ إذ العبادة الحقيقية ما يكون ناشياً عن معرفة مقام العبودية، والاعتراف بالعجز والقصور³⁰⁴¹، ولا يتكامل ذلك إلا إذا استغرق في ملاحظة جلال الله وعظمته، وغاب عما سواه. وحصول هذه المرتبة في كل أحد

3032 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

3033 ب ج- في.

3034 ب ج+ من.

3035 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

3036 ب ج- كالملائكة.

3037 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

3038 ج- والإجابة.

3039 صحيح البخاري، باب وجوب صلاة الجماعة 645؛ صحيح مسلم، باب فضل صلاة الجماعة، وبيان التشديد في التخلف عنها 650.

3040 ب ج- درجة.

3041 ب ج: التقصير.

مِمَّا لَا يَكَادُ يَتَحَقَّقُ، فِي 3042 وَاحِدٍ بَعْدَ وَاحِدٍ 3043 لَا تَكَادُ تَدُومُ، بَلْ يَكُونُ كَبِيرٍ خَاطِفٍ. وَأَمَّا الْجَمَاعَةُ فَيُرْجَى أَنْ يَكُونَ 3044 فِيهِمْ مَنْ يَكُونُ شَأْنُهُ هَذَا وَلَوْ وَاحِدًا، عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَتَوَجَّهَ فِي الْجُمْلَةِ وَاحِدٌ مِنْهُمْ فِي زَمَانٍ، وَآخَرُ فِي زَمَانٍ آخَرَ، وَ هَكَذَا إِلَى أَنْ يَسْتَوْعِبَ مَجْمُوعُ الْوَاحِدِ جَمِيعَ أَجْزَاءِ زَمَانِ الْعِبَادَةِ، فَيَحْصُلُ التَّوَجُّهُ الْكُلِّيُّ الْمُسْتَمِرُّ فِي الْجَمْعِ 3045 مِنْ حَيْثُ هُوَ مَجْمُوعٌ، فَيَكُونُ أَقْرَبَ إِلَى الْإِجَابَةِ.

الْمَبْحَثُ الثَّلَاثُ: تَقْدِيمُ إِيَّاكَ عَلَى نَعْبُدُ وَنَسْتَعِينُ فِي ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ الْآيَةَ

وَلَمَّا كَانَ مِنْ حَقِّ الْمَعْمُولِ أَنْ يَكُونَ مُؤَخَّرًا عَنِ الْعَامِلِ، سَيِّمًا إِذَا كَانَ فَضْلَةً، وَلَمْ 3046 يُؤَخَّرْ هَهُنَا بَلْ قُدِّمَ، أَشَارَ 3047 وَجْهَهُ فَقَالَ 3048: "وَقُدِّمَ الْمَفْعُولُ" 3049 وَهُوَ: إِيَّاكَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، مَعَ أَنَّهُ كَانَ حَقُّهُ التَّأْخِيرُ؛ لَوْجُودِهِ 3050 خَمْسَةَ 3051: أَرْبَعَةً مِنْهَا تَشْتَمِلُ التَّقْدِيمَ (إِيَّاكَ) عَلَى (نَعْبُدُ) وَعَلَى (نَسْتَعِينُ)،

3042 ب ج: وفي.

3043 ج- بعد واحد.

3044 ج- أن يكون.

3045 ج: المجموع.

3046 ب: لم.

3047 ج+ إلى.

3048 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

3049 قال تعالى: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) فَقَدِّمَ الْمَعْمُولَ، وَمِنْ أَسْلِ التَّرْتِيبِ فِي الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ أَنْ يَأْتِيَ الْمَفْعُولُ بِهِ مَرْتَبًا بَعْدَ الْفَاعِلِ، وَلَكِنْ قَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ جَوَازًا، وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ وَجُوبًا، وَيَتَقَدَّمُ وَجُوبًا فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ :

أولاً: إِذَا اتَّصَلَ بِالْفَاعِلِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ، كَقَوْلِكَ: يَجْرُثُ الْأَرْضَ صَاحِبِهَا .

ثانياً: إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مَحْصُورًا بِ (إِلَّا) أَوْ (إِنَّمَا)، كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾.

ثالثاً: إِذَا كَانَ الْمَفْعُولُ بِهِ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا بِالْفِعْلِ، وَالْفَاعِلُ اسْمًا ظَاهِرًا، كَقَوْلِكَ: أَدْبَنِي أَبِي تَأْدِيبًا حَسَنًا.

والتقديم له أسباب عدة أهمها الحصر والاختصاص. فقولنا: (إياك نعبد) أفاد التقديم الحاصل في الآية حصر العبادة بالله عز وجل، فهي لا تكون إلا لله سبحانه، أي نعبدك وحدك ولا نعبد غيرك. فلو قلنا: نعبد إياك لجاز أن نكون نعبد الله وغيره والعباد بالله. تعالى الله الأحد.

قال في مدارج السالكين: "وأما تقديم المعبود والمستعان على الفعلين، ففيه: أدهم مع الله بتقديم اسمه على فعلهم، وفيه الاهتمام وشدة العناية به، وفيه الإيذان بالاختصاص، المسمى بالحصر، فهو في قوة: لا نعبد إلا إياك، ولا نستعين إلا بك، والحاكم في ذلك ذوق العربية والفقهاء فيها، واستقراء موارد استعمال ذلك مقدها، وسيبويه نص على الاهتمام، ولم ينف غيره" ابن القيم، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، ج1، ص 98.

3050 ب ج: لوجه.

3051 جاء في تفسير روح المعاني: "تقديم الضمير على الفعلين وذكروا له وجوهاً. الدلالة على الحصر والاختصاص كما يشعر به عدول البليغ عما هو الأصل من غير ضرورة، ولذلك قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: معناه لا نعبد غيرك، وهو حقيقي لا يستدعي رد خطأ

وخامسها وهو الذي يُشيرُ إليه بقوله: ³⁰⁵² "والْتَّبِيه" إلخ يختصُّ بتقديم (إِيَّاكَ) على (نعبد)، فلا تُكُن من الغافلين.

المطلبُ الأوَّل: وجوهُ التَّقديم

[الوجهُ الأوَّلُ للتَّقديم]

الأوَّل ما أشارَ إليه بقوله ³⁰⁵³: "للتَّعْظِيم"؛ فَإِنَّ التَّعْظِيمَ ³⁰⁵⁴ / [93] اللائقُ بالتَّقديم، فهو اعتبارٌ يُناسبُ التَّعْظِيمَ، فيُقصدُ به في مقامٍ يليقُ به.

[الوجهُ الثَّاني للتَّقديم]

والثَّاني: ما أشارَ إليه بقوله ³⁰⁵⁵: "والاهتمامُ به" بالجرِّ عطفٌ على "للتَّعْظِيم" ³⁰⁵⁶، والمرادُ بهذا الاهتمام: إمَّا الاهتمامُ الدَّائِي؛ فَإِنَّ المُنْعِمَ الحَقِيقِيَّ المَلْحُوظَ بالصِّفَاتِ الكَامِلَةِ المُمَيَّزَةِ له تَمَيُّزاً مُصَحِّحاً لِلخِطَابِ يَهْتَمُّ به بالدَّاتِ، ويتوجَّهُ إليه بالقصدِ أو الاهتمامِ العَرَضِيِّ بحسبِ اعتناءِ المُتكلِّمِ به؛ لِكونه نُصِبَ عَيْنِ المَؤْمِنِ عِنْدَ الشُّرُوعِ فِي أمرٍ ذي بَالِ.

[الوجهُ الثَّالِثُ للتَّقديم]

المخاطب والمقصود منه التبرئة عن الشرك، وتعريض بالمشركين، وتقديم ما هو مقدم في الوجود، فإنه تعالى مقدم على العابد والعبادة ذاتاً فقدم وضعاً ليوافق الوضع الطبع. وتنبه العابد من أول الأمر على أن المعبود هو الله تعالى الحق فلا يتكاسل في التعظيم، ولا يلتفت يميناً وشمالاً، والاهتمام فإن ذكره تعالى أهم للمؤمنين في كل حال لا سيما حال العبادة لأنها محل وسواس الشيطان من الغفلة والكسل والبطالة والتصريح من أول وهلة بأن العبادة له سبحانه فهو أبلغ في التوحيد، وأبعد عن احتمال الشرك فإنه لو أخر فقبل أن يذكر المفعول يحتمل أن تكون العبادة لغيره تعالى. " يرى الباحث: إن تقديم إياك في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ يفيد الاختصاص فمعناها نخصك بالعبادة، ونخصك بالاستعانة، فلا نعبد سواك ولا نستعين بغيرك، فلا يجوز أن إلا لله، قال الله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ فَاعْبُدْ﴾ وقال في موضع آخر: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا﴾. الألويسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج 1، ص 90.

³⁰⁵² أ- بقوله/ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 29.

³⁰⁵³ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 29.

³⁰⁵⁴ ج: العظيم

³⁰⁵⁵ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 29.

³⁰⁵⁶ ب- فيقصد به في مقام يليق به والثاني ما أشار إليه بقوله: "والاهتمام به" بالجرِّ عطف على للتعظيم، صح هامش. / ج: التعظيم

وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ³⁰⁵⁷: "وَالدَّلَالَةُ عَلَى الْحَصْرِ"³⁰⁵⁸ بِالْجَرِّ أَيْضاً عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ³⁰⁵⁹: "التَّعْظِيمُ وَالاهْتِمَامُ" غَيْرَ فِي الْمَعْطُوفِ أَسْلُوبَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ؛ إِذْ لَمْ يَقُلْ هُنَاكَ: لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّعْظِيمِ وَالاهْتِمَامِ، بَلْ قَالَ: "لِلتَّعْظِيمِ وَالاهْتِمَامِ"، وَهَاهُنَا لَمْ يَقُلْ: وَالْحَصْرَ عَلَى قِيَاسِهِمَا³⁰⁶⁰، بَلْ زَادَ قَيْدَ الدَّلَالَةِ؛ لِأَنَّ تَقْدِيمَ مَا حَقُّهُ التَّأخِيرُ لَا يُوجِبُ الْحَصَرَ وَالِاخْتِصَاصَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، غَايَةُ الْأَمْرِ أَنْ التَّخْصِيسَ لِازِمٌ لَهُ لُزُوماً جُزْئياً أَكْثَرِيّاً، فَهُوَ أَمَارَةٌ التَّخْصِيسِ وَدَالٌّ عَلَيْهِ دَلَالَةٌ ظَنِّيَّةٌ فَيُقْصَدُ فِي الْمَقَامِ الْخَطَائِيَّ.

قال³⁰⁶¹ صاحبُ التَّلْخِيسِ: "التَّخْصِيسُ"³⁰⁶² لِازِمٌ لِلتَّقْدِيمِ غَالِباً، وَقَالَ الشَّارِحُ: قَوْلُهُ³⁰⁶³: "غَالِباً: إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ التَّقْدِيمَ قَدْ لَا يَكُونُ لِلتَّخْصِيسِ، بَلْ لِمُجَرَّدِ الْاهْتِمَامِ أَوْ التَّبَرُّكِ، أَوْ الْاسْتِلْدَاذِ، أَوْ مُوَافَقَةِ كَلَامِ السَّمْعِ، أَوْ ضَرُورَةِ الشِّعْرِ، أَوْ رِعَايَةِ السَّجْعِ وَالْفَاصِلَةِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ".

فَإِنْ قُلْتُ: فَلَمْ يَكُنِ التَّقْدِيمُ مُوجِباً لِلْاهْتِمَامِ وَالتَّعْظِيمِ أَيْضاً؛ لِانْفِكَائِهِ عَنْهُمَا فِي الْمَوَاضِعِ الْمَذْكُورَةِ، فَلَا بُدَّ مِنْ زِيَادَةِ الدَّلَالَةِ فِيهِمَا أَيْضاً، قُلْتُ: التَّقْدِيمُ لَا يَنْفَكُ عَنْهُمَا.

قالَ صاحبُ التَّلْخِيسِ³⁰⁶⁴: وَيُفِيدُ التَّقْدِيمُ فِي الْجَمِيعِ اهْتِمَاماً بِالْمُقَدَّمِ، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ التَّعْظِيمَ لَا يَنْفَكُ عَنِ الْاهْتِمَامِ؛ فِي زِيَادَةِ الدَّلَالَةِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ حَالَ³⁰⁶⁵ التَّقْدِيمِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْاهْتِمَامِ وَالتَّعْظِيمِ هُوَ أَنَّهُ عَلَّةٌ لهُمَا، وَبِالنِّسْبَةِ إِلَى الْحَصْرِ أَنَّهُ دَالٌّ عَلَيْهِ، فَيُمْكِنُ تَخْلُفُهُ عَنْهُ.

³⁰⁵⁷ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

³⁰⁵⁸ ذكره ابن كثير في تفسيره قائلاً: "وَقُدِّمَ الْمَفْعُولُ وَهُوَ ﴿إِيَّاكَ﴾، وَكُرِّرَ؛ لِإِهْتِمَامِ وَالْحَصْرِ، أَي: لَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاكَ، وَلَا نَتَوَكَّلُ إِلَّا عَلَيْكَ، وَهَذَا هُوَ كَمَالُ الطَّاعَةِ" وخالفه **ابن الحاجب** بقوله: "قوله: الله أحمد" على طريقة "إياك نعبد" تقدماً للأهم، وما ينقل عنه أنه للحصر لا دليل عليه، والتمسك فيه بمثل "بل الله فاعبد" ضعيف لأنه قد جاء "فاعبد الله". ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج1، ص48.

³⁰⁵⁹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

³⁰⁶⁰ ج: قياسيهما.

³⁰⁶¹ المغربي، أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن يعقوب، مواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح، المحقق: الدكتور خليل إبراهيم خليل (الناشر: دار الكتب العلمية، ط1، 1424 هـ.) ج1، ص400.

³⁰⁶² ب- التخصيص.

³⁰⁶³ الفتازاني، المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، ص375.

وفيها أيضاً إشارة إلى دفع ما أورده ابن الأثير³⁰⁶⁶ على صاحب الكشاف حيث صرح "بأنّ التقديم في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ لمراعاة حُسْنِ النَّظْمِ"، لا للاختصاص على ما ذكره الرَّمَحْشَرِيُّ³⁰⁶⁷. ووجه الدَّفْعِ أن لا نَدْعِي أَنَّ التَّقْدِيمَ للاختصاصِ وَعِلَّةٌ لَهُ، بل المُدْعَى أَنَّهُ دَالٌّ عَلَيْهِ، وأما رةً له، فيجوزُ أن يُقصدَ إليه بمَعونَةِ المَقَامِ، وبهذا ظَهَرَ وَجْهُ العَدُولِ/[94ظ] أيضاً عن عبارة الكشاف حيث قال³⁰⁶⁸: "والتَّقْدِيمُ لِقَصْدِ الاختصاصِ".

ثُمَّ أُيِّدَ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى الحَصْرِ بِمَا ذَكَرَهُ رَئِيسُ المُفَسِّرِينَ فِي مَعْنَى الآيَةِ فَقَالَ³⁰⁶⁹ "ولذلك" المذكور من دلالة التقديم على الحصر "قال³⁰⁷⁰ ابنُ عَبَّاسٍ رضي اللهُ عنه: معناه "أي: معنى "إياك نعبد وإياك نستعين" "نعبدك ولا نعبد غيرك"، وهذا معنى حصري، لأن حقيقة الحصر مُرَكَّبَةٌ مِنْ إيجابٍ للمقصودِ عليه وَنَقْيٍ عَمَّا عداه بالاستشهادِ بما قاله ابنُ العباسِ يُسْقِطُ مَا ذَكَرَهُ ابنُ الحَاجِبِ فِي شرحِ المُفَصَّلِ حيث قال³⁰⁷¹: "قوله: اللهُ أَحْمَدُ عَلَى طَرِيقَةِ "إِيَّاكَ نَعْبُدُ" تَقْدِيمًا لِلأَهَمِّ، وَمَا يُنْقَلُ عَنْهُ أَنَّهُ لِلحَصْرِ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَالتَّمَسُّكُ فِيهِ بِمِثْلِ (بل اللهُ فاعبد) ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ فَاعِبدِ اللهُ" انتهى.

³⁰⁶⁴ المغربي، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، ج1، ص 407.

³⁰⁶⁵ ب- حال.

³⁰⁶⁶ ابن الأثير، ضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، المحقق: أحمد الحوي، بدوي طبانة (الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة - القاهرة) ج2، ص 174.

³⁰⁶⁷ الرمَحشَرِيُّ، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص13

³⁰⁶⁸ الرمَحشَرِيُّ، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص13.

³⁰⁶⁹ ج- فقال/ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

³⁰⁷⁰ أبو السعود، تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ج1، ص 17.

³⁰⁷¹ ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين، الإيضاح في شرح المفصل، المحقق: الدكتور إبراهيم محمد عبد الله (الناشر: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1425 هـ.) ج1، ص12.

ووجهه³⁰⁷² السُّقُوطِ أَنَّهُ كَفَى دَلِيلًا عَلَى الْحَصْرِ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ لِأَنَّهُ رَأْسُ الْمُفْسِّرِينَ، وَمِنْ أَهْلِ
 اللِّسَانِ، وَعَارَفٌ بِاللُّغَةِ وَخَوَاصِّ التَّرَاكِبِ؛ فَلَوْلَا دَلَالَةُ التَّقْدِيمِ عَلَى الْحَصْرِ لَمَا فَسَّرَهُ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ
 الْمُدَّعَى أَنَّهُ لِلْحَصْرِ وَعِلَّةٌ لَهُ، بَلِ الْمُدَّعَى أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْحَصْرِ، وَقَدْ عَرَفْتَ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا.
 قيل: يجوزُ أَنْ يَكُونَ مَا قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ مَبْنِيًّا عَلَى دَلَالَةِ الْخَطَابِ عَلَى الْأَوْصَافِ الْمُسْتَلْزِمَةِ نَفِي
 الْعِبَادَةِ عَنْ غَيْرِ الْمُخَاطَبِ، فَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَصْرَ مُسْتَفَادٌ مِنَ التَّقْدِيمِ، وَأَجِيبُ بِأَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الدَّلَالَةِ
 غَيْرُ مُلْتَفِتٍ إِلَيْهَا عِنْدَهُمْ، سَيِّمًا فِي بَابِ الْحَصْرِ.

[الوجه الرابع للتقديم]

والوجه الرابع ما أشار إليه بقوله³⁰⁷³: "وتقديم ما هو مُقَدَّم في الوجودِ" على الكلِّ، فهو أيضاً
 جُرْدٌ ومعطوفٌ على قوله³⁰⁷⁴: "للتعظيم"، يعني: أَنَّ من وجوه تقديم المفعول أَنَّهُ تعالى مُقَدَّم على الكلِّ
 في الوجودِ، فهو مُقَدَّم علينا وعلى عبادتنا ذاتاً وزماناً، فُقَدِّمَ في اللَّفْظِ أيضاً؛ لِيَكُونَ الوجودُ اللفظيُّ على
 وَفْقِ الوجودِ في نفس الأمرِ، فيكونَ تقديمنا إيَّاهُ تقديماً لِمَا حَقُّهُ التَّقْدِيمِ، فهو غايةٌ مُتَأَخَّرَةٌ فُصِدَ بالتقديمِ
 حُصُولُهَا كَسَائِرِ الوجودِ المذكورةِ، لَا عِلَّةٌ حَامِلَةٌ³⁰⁷⁵ مُتَقَدِّمٌ وجوده، فَلَا يَرِدُ عَلَيْهِ مَا يُقَالُ: إِنَّ عِلَّةَ التَّقْدِيمِ
 لَيْسَتْ تَقْدِيمَ مَا هُوَ مُقَدَّمٌ فِي الوجودِ، بَلِ عِلَّتُهُ إِنَّمَا هُوَ تَقَدُّمُ مَا هُوَ مُقَدَّمٌ فِي الوجودِ³⁰⁷⁶، فَأَمَّا أَنْ يُجْعَلَ
 التَّقْدِيمُ مَصْدَرًا مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ أَي: كَوْنُهُ مُقَدِّمًا، أَوْ يُجْعَلَ مَصْدَرٌ (قَدِم) اللَّازِمُ بِمَعْنَى (يَقْدُم)³⁰⁷⁷. انتهى.

[الوجه الخامس للتقديم]

³⁰⁷² ب ج: وجه.
³⁰⁷³ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 29.
³⁰⁷⁴ نفس المصدر، ج 1، ص 29.
³⁰⁷⁵ ب ج+ عليه.
³⁰⁷⁶ قريب من هذا ما قاله الرازي في تعليقه على تقديم الضمير (إياك) في هذه الآية، يقول: إنَّ "القديم الواجب لذاته متقدِّم في الوجود
 على المُحَدَّث المُمكن لذاته، فوجب أن يكون متقدِّمًا على جميع الأذكار، ولهذا السبب قدَّم قوله (إياك) على قوله (نعبد) ليكونَ ذكر
 الحقِّ متقدِّمًا على ذكر الخلق". فخر الدين الرازي، محمد بن عمر، مفاتيح الغيب، ج 1، ص 211.
³⁰⁷⁷ ب ج: تقدم.

وخامسٌ وجوهُ التَّقْدِيمِ هو ما أشارَ إليه بقوله³⁰⁷⁸: "والتَّنبُّهُ" لِيَحْصُلَ أَي: والتَّنبُّهُ³⁰⁷⁹

بذلك/[94و] التَّقْدِيمِ "على أنَّ العابدَ" مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ عَابِدٌ "يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ" عِبَادَتُهُ فِي أَعْلَى دَرَجَاتِ

العبادة. 3080.

المطلبُ الثاني: دَرَجَاتُ العِبَادَةِ

فإنَّ للعبادةِ ثلاثَ درجاتٍ: أدناها أن يعْبُدَ اللهُ رغبةً في ثوابه، ورهبةً من عقابه، فهو يجري مجرى

أجيرٍ يَعْمَلُ عملاً؛ لِأَخْذِ أَجْرِهِ عملِهِ، وَأَوْسَطُهَا أن يعْبُدَ اللهُ؛ لِكَوْنِهِ مُسْتَحِقًّا للعبادةِ وَقَبُولًا بتكاليفه³⁰⁸¹،

وأعلاها ما أشارَ إليه بقوله³⁰⁸²: "أنَّ يَكُونَ نَظْرُهُ إِلَى المَعْبُودِ أَوَّلًا وبالذَّاتِ، وَمِنْهُ إِلَى العِبَادَةِ" ثانيًا

وبالعَرَضِ، "لا مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا عِبَادَةٌ صَدَرَتْ عَنْهُ" ومكسوبةً له، "بل مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا نِسْبَةٌ شَرِيفَةٌ إِلَيْهِ" أي:

مُشْتَمِلَةٌ عَلَى نِسْبَةٍ شَرِيفَةٍ إِلَيْهِ، وَإِلَّا فَالعِبَادَةُ فِعْلٌ مَخْصُوصٌ مَخْلُوقٌ لَهُ تَعَالَى، لا نِسْبَةٌ؛ فَلِكُونِ تِلْكَ النِّسْبَةِ

هي المقصودةُ من العِبَادَةِ حُمِلَتْ عَلَيْهَا مُبَالِغَةً، وَوَجْهُ ذَلِكَ التَّنبُّهُ أَنَّ التَّقْدِيمَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ المُقَدَّمَ هو

المقصودُ بالذَّاتِ، وَغَيْرِهِ تابعٌ، وهو هاهنا المَعْبُودُ فَدَلَّ³⁰⁸³ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ مَطْمَحَ نَظْرِ العَابِدِ القَائِلِ: (إِيَّاكَ

نَعْبُدُ) بِتَقْدِيمِ (إِيَّاكَ) عَلَى (نَعْبُدُ) هو المَعْبُودُ الدَّالُّ عَلَيْهِ (إِيَّاكَ)، لا العِبَادَةُ الدَّالُّ عَلَيْهَا (نَعْبُدُ)، بل إِنَّمَا

لُوحِظَتِ العِبَادَةُ تَبَعًا عَلَى أَنَّهَا نِسْبَةٌ شَرِيفَةٌ إِلَيْهِ بِالْمَعْنَى المَذْكُورِ عَلَى مَا يُفِيدُهُ جَعْلُ (إِيَّاكَ) مَفْعُولَ (نَعْبُدُ)

"وُوصِلَةٌ" أَي: رابطةٌ تَأْكِيدَةٌ³⁰⁸⁴ "بَيْنَهُ وَبَيْنَ الحَقِّ"، كَأَنَّ العَابِدَ يَصِلُ³⁰⁸⁵ إِلَى المَعْبُودِ. وفي³⁰⁸⁶ هذه

³⁰⁷⁸ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

³⁰⁷⁹ ب: أي ليحصل التنبه/ ج: أي وليحصل التنبه.

³⁰⁸⁰ ذكر الإمام الرازي هذا الوجه في تفسيره قائلاً: "فَقَدَّمَ قَوْلُهُ: إِيَّاكَ عَلَى قَوْلِهِ: نَعْبُدُ وَلَمْ يَقُلْ نَعْبُدُكَ، أَنَّهُ تَعَالَى قَدَّمَ ذِكْرَ نَفْسِهِ لِيَتَنَبَّهُ

العَابِدُ عَلَى أَنَّ المَعْبُودَ هُوَ اللهُ الحَقُّ، فَلَا يَتَكَاَسَلُ فِي التَّعْظِيمِ وَلَا يَلْتَفِتُ يَمِينًا وَشِمَالًا" الرازي، التفسير الكبير، ج1، ص211.

³⁰⁸¹ ب ج: لتكاليفه.

³⁰⁸² البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

³⁰⁸³ ج+ على.

³⁰⁸⁴ ب ج: أكيدة.

³⁰⁸⁵ ج+ بها.

الدَّرَجَةِ الْعُلْيَا مِنَ الْعِبَادَةِ يَصِيرُ الْعَابِدُ عَارِفًا؛ وَلِذَا قَالَ³⁰⁸⁷: "فَإِنَّ الْعَارِفَ" مَعَ أَنَّهُ كَانَ الظَّاهِرُ أَنْ يَقُولَ: فَإِنَّ الْعَابِدَ، فَالْمُرَادُ أَنَّ الْعَابِدَ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَصِيرَ عَارِفًا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عِبَادَتُهُ عَلَى الْوَصْفِ الْمَذْكُورِ حَتَّى يَصِيرَ عَارِفًا، فَالآنَ³⁰⁸⁸ الْعَارِفَ "إِنَّمَا يَحِقُّ" أَنْ يَثْبِتَ "وُصُولَهُ" إِلَى الْحَقِّ "إِذَا اسْتَغْرَقَ فِي مُلَاحَظَةِ جَنَابِ الْقُدْسِ، وَغَابَ عَمَّا عَدَاهُ، حَتَّى" عَنِ نَفْسِهِ وَأَحْوَالِهِ بِحَيْثُ "إِنَّهُ لَا يُلَاحِظُ نَفْسَهُ"³⁰⁸⁹، وَلَا حَالًا مِنْ أَحْوَالِهَا إِلَّا مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا" أَي: تِلْكَ الْمُلَاحَظَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِنَفْسِهِ، أَوْ بِحَالٍ مِنْ أَحْوَالِهَا "مُلَاحَظَةٌ لَهُ تَعَالَى، وَمُنْتَسِبَةٌ إِلَيْهِ تَعَالَى": مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا مَرَّةً³⁰⁹⁰ لِمُلَاحَظَتِهِ³⁰⁹¹.

وَمَقْصُودُ الْمُصَنِّفِ بَيَانُ أَنَّ الْمُرَادَ بِوَصُولِ الْعَارِفِ إِلَى الْحَقِّ هُوَ الْاسْتِغْرَاقُ فِي مُلَاحَظَتِهِ، بِحَيْثُ يَغِيبُ عَنِ جَمِيعِ مَا عَدَا الْحَقَّ حَتَّى عَنِ نَفْسِهِ وَعَنْ أَحْوَالِ نَفْسِهِ، لَا الْوَصُولُ الْجِسْمَانِيَّ أَوْ الرُّوحَانِيَّ كَمَا يَزْعُمُهُ³⁰⁹² الْحَوْلِيَّةُ³⁰⁹³ وَالْإِتِّحَادِيَّةُ³⁰⁹⁴ وَالنَّصَارِيُّ فِي حَقِّ عَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالنَّصْرَانِيَّةُ/[95ظ] وَالنَّصِيرِيَّةُ فِي حَقِّ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

3086 ج: في.

3087 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

3088 ب ج: لأن.

3089 أ- وأحواله بحيث إنه لا يلاحظ نفسه.

3090 ج: مرآته.

3091 ب: يعني أن العارف لا يلاحظ نفسه ولا حالاً من أحواله ولا شيئاً من الأشياء إلا من حيث ان تلك الملاحظة ملاحظته تعالى فإن العارف لا يرى ولا يعرف شيئاً في الوجود إلا الله تعالى لأن الأشياء التي غير عند المحجوبين عين عند العارف، فائدة.

3092 ب ج: زعمه.

3093 الحلولية: هم الذين يزعمون أن الله عز وجل يحل بذاته في أجسام المخلوقات، وقد يكون الحلول جزئياً أو كلياً، وهو مذهب قديم موجود في معظم الديانات السابقة، منهم الشيعة وبعض الصوفية ينظر: العسقلاني، محمد بن أحمد بن عبد الرحمن، أبو الحسين المَلْطِي، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، المحقق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، (الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث - مصر) ج1، ص 22؛ ينظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، ج1، ص 288.

3094 الإتحادية: هم الذين يقولون بوحدة الوجود، فالله -تعالى- يحل في جميع الأجساد ويتحد معها، فكل ما يقع عليه عينك فهو الله، مثل محيي الدين بن عربي قال في كتابه "الفتوحات المكية":

ما الكلب والخنزير إلا الهنا وما الله إلا راهب في كنيسة.

تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً، وقد كفرهم ابن تيمية وابن القيم وابن الجوزي وعلماء السلف الغيورون على عقيدة التوحيد. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج6، ص 590.

وأصل هذا الكلام ذكره الشيخ في مقامات العارفين من كتاب الإشارات³⁰⁹⁵؛ فلتضمّنه فائدة

جلیلةً ننقله، وعند ذلك ينكشف ما ذكره المصنّف حقّ انكشافه.

فاعلم أنّه قال: وأما عبارة العارف فإن لاحظ العارف نفسه بالقياس إلى الحقّ الأوّل الذي هو

مُراده، ولا يُريد شيئاً غيره إلا لأجله، ولا يُؤثّر شيئاً على العرفان إلا الحقّ، فمتعلّقه بالحقّ فقط، وإن

لاحظ كلّ واحدٍ من الحقّ والعبادة بالقياس إلى الآخر، فباعتبار ملاحظة الحقّ بالقياس إلى العبادة فيعبده؛

لأنّه مُستحقّ³⁰⁹⁶، وباعتبار ملاحظة العبادة بالقياس إلى الحقّ فيعبده؛ لأنّها نسبة شريفة إليه لا لرغبة في

الثواب، أو رهبة من العقاب كما للزاهد غير العارف. كيف؟! ولو كانت الرغبة والرّهبة المذكورتان غائبتين

لعبادة العارف لزم أن يكون الثواب المرغوب أو العقاب المرهوب هو الداعي إلى العبادة³⁰⁹⁷، وفيهما³⁰⁹⁸

مطلوب عابد الحقّ، ويكون الحقّ غير الغاية، بل يكون واسطة إلى نيل الثواب أو الخلاص من العقاب

الذي هو الغاية وهو المطلوب، فيكون هو المعبود بالذات لا الحقّ، فمن يتزهد في الدنيا ويعبد الحقّ رغبة

في الثواب أو رهبة من العقاب فيستحقّ أن يُرحم عليه؛ لأنّه لم يطعم لذة البهجة به، وإنما معارفته مع

الذات الناقصة فهو حنونٌ إليها غافل³⁰⁹⁹ وراها.

وما مثله بالقياس إلى العارفين إلا كمثل الصبيان بالقياس إلى أرباب التجارب؛ فإنهم لما غفلوا

عن طبيّات يحرص عليها البالغون، واقتصرت بهم المباشرة على طبيّات اللّعب، صاروا يتعجبون من أهل

الجِدِّ إذا عدلوا عنها كارهين لها عاكفين على غيرها، كذلك من لم يقدر على مُطالعة البهجة الحقيقيّة

كالأعمى الذي يطلب شيئاً؛ فإنّه يُعلّق يده بما يليه سواء كان ما أعلق به يده مطلوبه أو لا.

³⁰⁹⁵ طوسي، خواجه نصير الدين، شرح الإشارات و التنبهات (مع المحاكمات)، موضوع: إلهيات، طبيعيات، منطق، زبان: عربي،

(ناشر: نشر البلاغة، مكان چاپ: قم سال چاپ: 1375 هـ) ج 3، ص 376.

³⁰⁹⁶ ب ج+ للعبادة.

³⁰⁹⁷ ب ج: عبادة / ب ج+ الحق.

³⁰⁹⁸ ب: منهما.

³⁰⁹⁹ ب ج+ عما.

فُزَّهْدٌ غَيْرِ الْعَارِفِ زُهْدٌ³¹⁰⁰ عن كُره؛ لَأَنَّهُ مَعَ كَوْنِهِ فِي صُورَةِ الزُّهَادِ أَحْرَصُ الْخَلْقِ بِالطَّبَعِ عَلَى
اللَّدَاتِ الْحِسِّيَّةِ³¹⁰¹ النَّاقِصَةِ؛ فَإِنَّهُ إِذَا تَرَكَهَا لِيَسْتَأْجَلَ أضعافَهَا، وَإِنَّمَا يَعْبُدُ اللَّهَ وَيُطِيعُهُ لِيَحْوِلَهُ³¹⁰² فِي
الْآخِرَةِ شَبْعَةً مِنْهَا فَيُبْعَثَ إِلَى مَطْعَمٍ شَهِيٍّ، وَمَشْرَبٍ هَيَّيٍّ، وَمَنْكَحٍ بَهِيٍّ، فَلَا يَرْفَعُ بَصَرَهُ فِي أَوْلَادِهِ وَأَخْرَاهُ إِلَّا
إِلَى قَبْقَبَةٍ وَلَقْلَقَةٍ وَ دَبْدَبَةٍ³¹⁰³.

وَأَمَّا الْعَارِفُ الْمُسْتَبْصِرُ/[95و] بِهَدْيَةِ الْقُدْسِ فِي طُرُقِ الْإِيثَارِ، فَقَدْ عَرَفَ اللَّذَّةَ الْحَقَّ وَوَلَّى
وَجْهَهُ نَحْوَهَا مُتَرَجِّحاً عَلَى هَذَا النَّاقِصِ الْمَأْخُودِ عَنْ رُشْدِهِ³¹⁰⁴ إِلَى ضِدِّهِ، وَإِنْ كَانَ هَذَا النَّاقِصُ الْمَرْحُومُ يَنَالُ
مَا يَرْجُوهُ وَيَطْلُبُهُ بِكَدِّهِ عَنِ³¹⁰⁵ اللَّذَاتِ الْحِسِّيَّةِ³¹⁰⁶ حَسْبَمَا وَعَدَّهُ الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ "انتهى. وبذلك
انكشفَ أَنَّ لِلْعِبَادَةِ مَرَاتِبَ، وَأَنَّ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ أَعْلَاهَا كَمَا ذَكَرْنَا سَابِقاً.

قَوْلُهُ³¹⁰⁷: "وَلِذَلِكَ" أَي: وَلِأَجْلِ "أَنَّ الْعَابِدَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ³¹⁰⁸ نَظْرُهُ إِلَى الْمَعْبُودِ أَوَّلًا" إِخ
"فُضِّلَ" عَلَى بِنَاءِ الْمَفْعُولِ وَالْقَائِمِ مَقَامَ الْفَاعِلِ³¹⁰⁹ قَوْلُهُ³¹¹⁰: "مَا حَكَى اللَّهُ" أَي: فِي كِتَابِهِ الْكَرِيمِ "عَنِ

3100 ج- زهد.

3101 ب: الحسنة.

3102 ب ج: ليخوله.

3103 ب: في الحديث: من وُقي شر قبقة ولقلقة ودبدبة فقد وُقي من النار قبقة البطن ولقلقة اللسان ودبدبة الفرج، فائدة. قبقة: وهو
صَوْتُ يُسْمَعُ مِنَ الْبَطْنِ. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري، النهاية في
غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي- محمود محمد الطناحي (الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) ج4،
ص ٧. لقلقة اللسان: إعجاله في النطق فلا ينطق ولا يتثبت. د أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج3، ص
٢٠٢٩.

3104 ب: مرشده.

3105 ب ج: من.

3106 ب: الحسنة.

3107 ج- قوله/ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

3108 ج- يكون.

3109 ب ج: فاعله.

3110 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

حبيبه " نبينا محمد صلى الله عليه وسلم " حين قال " أي: الله تعالى لا الحبيب؛ لأن قوله³¹¹¹: " حين قال " ظرفاً لقوله³¹¹²: " حكي "، والحكاية لم تقع حين صدور القول المذكور من الحبيب، يعني: قال الله تعالى حاكياً قول حبيبه خطاباً للصديق " ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ " [التوبة: 40/9]³¹¹³.
وقوله³¹¹⁴: " على ما حكاها " متعلق بقوله³¹¹⁵: " فُضِّلَ " أي: فُضِّلَ المحكي عن حبيبه " على ما حكاها عن كليمه موسى عليه السلام " حيث قال الله تعالى حاكياً لقول موسى ردعاً لقومه لما خافوا من الفراعنة فقالوا: ﴿إِنَّا لَمُدْرِكُونَ قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الشعراء: 62، 61/26] ووجه التفضيل أن في³¹¹⁶ قول الحبيب تقديم ملاحظة ذات الله، والتوجه إليه أولاً، وإلى نفسه ثانياً، وفي قول الكليم الأمر بالعكس.

المطلب الثالث: تكرار لفظ (إياك) في ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ الآية

قوله³¹¹⁷: "وَكَرَّرَ الضَّمِيرَ"³¹¹⁸ يعني: كان الظاهر أن يقال: إياك نعبد ونستعين بعطف (نستعين) على (نعبد) من غير أن يكرر لفظ (إياك) في الموضوعين، فلا بُدَّ للتكرار من فائدة وهي: أنه

³¹¹¹ نفس المصدر ، ج 1، ص 29.

³¹¹² نفس المصدر ، ج 1، ص 29.

³¹¹³ ب: وأما صورة الحكاية الواقعة في القرآن هي قوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: 40/9]، فائدة.

³¹¹⁴ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 29.

³¹¹⁵ نفس المصدر، ج 1، ص 29.

³¹¹⁶ ج- في.

³¹¹⁷ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 29.

³¹¹⁸ جاء في تفسير البحر المحيط: "وَكَرَّرَ "إِيَّاكَ" لِيَكُونَ كُلُّ مِّنَ الْعِبَادَةِ وَالِاسْتِعَانَةِ سِبْقًا فِي جُمْلَتَيْنِ، وَكُلٌّ مِنْهُمَا مَقْصُودَةٌ، وَلِلتَّنْصِيصِ عَلَى طَلَبِ الْعَوْنِ مِنْهُ بِخِلَافِ لَوْ كَانَ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَنَسْتَعِينُ، فَإِنَّهُ كَانَ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ إِخْبَارًا بِطَلَبِ لِعَوْنِ، أَيْ وَلِيَطْلُبَ الْعَوْنَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعَيَّنَ مِمَّنْ يَطْلُبُ" قال في تفسير روح المعاني: "في سر تكرار "إياك" فليل للتنصيص على طلب العون منه تعالى، فإنه لو قال سبحانه: (إياك نعبد ونستعين) لاحتمال أن يكون إخباراً بطلب المعونة من غير أن يعين ممن يطلب. وقيل: إنه لو اقتصر على واحد ربما توهم أنه لا يتقرب إلى الله تعالى إلا بالجمع بينهما والواقع خلافه" رأي الباحث: إن تكرار مفعولي "نعبد ونستعين" يفيد الحصر، فلو قيل: (إياك نعبد ونستعين) لربما كان الاختصاص بالعبادة فقط فلم ينص على اختصاص الاستعانة ولا على الذات المعنية بالاستعانة. وأيضاً يفهم أن العبادة والاستعانة مقترنان ببعض، فلا يتقرب العبد إلى الله إلا بالجمع بينهما، أي لا يُعبد دون استعانة، ولا يستعين دون عبادة، وهو غير صحيح، والله اعلم .

"للتَّصْيِصِ عَلَى أَنَّهُ الْمُسْتَعَانُ بِهِ لَا غَيْرَ" أَي: لِيَكُونَ حَصْرُ الاستِعَانَةِ بِهِ مَنْصُوصاً غَيْرَ مُحْتَمِلٍ؛ إِذْ لَوْ لَمْ يُكْرَرْ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَتَعَلَّقَ الْحَصْرُ الْمُسْتَفَادُ مِنْ تَقْدِيمِ (إِيَّاكَ) بِالْمَجْمُوعِ، لَا بِكُلِّ وَاحِدٍ، فَبِالتَّكْرَارِ صَارَ حَصْرُ كُلِّ مِنَ الْعِبَادَةِ وَالاستِعَانَةِ مَنْصُوصاً عَلَيْهِ.

المَبْحَثُ الرَّابِعُ: تَقْدِيمُ (العِبَادَةِ) عَلَى (الاستِعَانَةِ) فِي ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ الآية

المَطْلَبُ الأوَّلُ: وَجْهُ التَّقْدِيمِ

[الوجهُ الأوَّلُ للتَّقْدِيمِ: (ليتوافق رؤوسُ الآي)]

ولمَّا كَانَ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ تَأْخِيرَ الْعِبَادَةِ عَنِ الاستِعَانَةِ؛ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ لَا تَتَيَسَّرُ بَدُونِ الإِعَانَةِ أَشَارَ إِلَى 3119 وَجْهِ تَقْدِيمِهَا فَقَالَ 3120: "وَقُدِّمَتِ الْعِبَادَةُ عَلَى الاستِعَانَةِ" 3121 مَعَ كَوْنِهِ خِلَافَ مَا يَقْتَضِيهِ الظَّاهِرُ "لِيَتَوَافَقَ رُؤُوسُ الآيِ"، وَقَدْ سَبَقَ تَحْقِيقُهُ.

الاندلسي، أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، ج1، ص44؛ الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج1، ص93.

3119 ب: إلى.

3120 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

3121 ذكر الألوسي في تفسيره وجوهاً في التقديم قائلاً: "الأول: أن العبادة أمانة كما قال تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ﴾ [الأحزاب: 73] فاهتم للأداء فقدم، الثاني: أنه لما نسب المتكلم العبادة إلى نفسه أوهم ذلك تبجحا واعتدادا منه بما صدر عنه فعقبه بقوله: (وإياك نستعين) ليدل على أن العبادة مما لا تتم إلا بمعونة وتوفيق وإذن منه سبحانه، الثالث: أن العبادة مما يتقرب بها العبد إلى الله تعالى والاستعانة ليست كذلك فالأول أهم، الرابع: أنها وسيلة فتقدم على طلب الحاجة لأنه ادعى للإجابة الخامس: أنها مطلوبة لله تعالى من العبادة، والاستعانة مطلوبهم منه سبحانه فتقدم العبد ما يريد من مولاه منه أدل على صدق العبودية من تقديم ما يريد من مولاه، السادس: أن العبادة واجبة حتما لا مناص للعباد عن الإتيان بها حتى جعلت كالعلة لخلق الإنس والجن فكانت أحق بالتقديم، السابع: أنها أشد مناسبة بذكر الجزاء والاستعانة أقوى الثنما بطلب الهداية، الثامن: أن مبدأ الإسلام التخصيص بالعبادة والخلوص من الشرك والتخصيص بالاستعانة بعد الرسوخ التاسع: أن في تأخير فعل الاستعانة توافق رؤوس الآي، العاشر: أن أحدهما إذا كان مرتبطا بالآخر لم يختلف التقديم والتأخير كما يقال قضيت حقي فأحسنيت إلي وأحسنيت إلي فقضيت حقي" كما ذكر الخازن وجوهاً لتقديم العبادة على الاستعانة قائلاً: "أحدها أن هذا يلزم من يجعل الاستعانة قبل الفعل ونحن بحمد الله نجعل التوفيق والاستعانة مع الفعل فلا فرق بين التقديم والتأخير. الثاني أن الاستعانة نوع تعبد فكأنه ذكر جملة العبادة أولاً ثم ذكر ما هو من تفاصيلها ثانياً. الثالث كأن العبد يقول شرعت في العبادة فإني أستعين بك على إتمامها فلا يمنعني من إتمامها مانع. الرابع إن العبد إذا قال إياك نعبد حصل له الفخر وذلك منزلة عظيمة فيحصل بسبب ذلك العجب فأردف ذلك بقوله: (وإياك نستعين) ليزول ذلك العجب الحاصل بسبب تلك العبادة ﴿أَهْدِينَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ أي أرشدنا". جاء في مداح السالكين: "وتقديم "العبادة" على "الاستعانة" في الفاتحة من باب

[الوجه الثاني للتقديم: (العبادة وسيلة للإعانة)]

وقوله³¹²²: "وَيُعَلِّمُ الظَّاهِرُ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَطْفًا عَلَى "يَتَوَافَقُ"، وَوَجْهٌ ثَانٍ لِتَقْدِيمِ الْعِبَادَةِ، أَي:

وَلِيُعَلِّمَ "مِنْهُ" أَي: مِنْ تَقْدِيمِ الْعِبَادَةِ عَلَى طَلْبِ الْإِعَانَةِ "أَنَّ تَقْدِيمَ الْوَسِيلَةِ" الَّتِي هِيَ هَاهُنَا

الْعِبَادَةُ/[96ظ] وَ الْخُضُوعُ "عَلَى طَلْبِ الْحَاجَةِ" الَّتِي هِيَ هَاهُنَا الْإِعَانَةُ "أَدْعَى إِلَى الْإِجَابَةِ"³¹²³، وَوَجْهٌ

كَوْنِ مَا ذَكَرَهُ مَعْلُومًا مِنَ التَّقْدِيمِ هُوَ أَنَّ الدِّكْرَ لَمَّا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ عَلَى وَفْقِ الْوُجُودِ، فَإِذَا ذُكِرَ شَيْءٌ

مُقَدَّمًا عَلَى شَيْءٍ يُعَلِّمُ مِنْهُ أَنَّهُ يَجِبُ³¹²⁴ أَنْ يُقَدَّمَ عَلَيْهِ فِي الْوُجُودِ أَيْضًا سَيِّمًا إِذَا كَانَ الْمُقَدَّمُ وَسِيلَةً كَمَا

فِي مَا نَحْنُ فِيهِ³¹²⁵.

تقديم الغايات على الوسائل ، إذ " العبادة " غاية العباد التي خلقوا لها ، و " الاستعانة " وسيلة إليها ، ولأن " إياك نعبد " متعلق بألوهيته واسمه " الله " و " إياك نستعين " متعلق بربوبيته واسمه " الرب " فقدم " إياك نعبد " على " إياك نستعين " كما قدم اسم " الله " على " الرب " في أول السورة ، ولأن " إياك نعبد " قسم " الرب " ، فكان من الشطر الأول ، الذي هو ثناء على الله تعالى ، لكونه أولى به ، و " إياك نستعين " قسم العبد ، فكان من الشطر الذي له ، وهو " اهدنا الصراط المستقيم " إلى آخر السورة. ولأن " الاستعانة " جزء من " العبادة " من غير عكس ، ولأن " الاستعانة " طلب منه ، و " العبادة " طلب له. ولأن " العبادة " لا تكون إلا من مخلص ، و " الاستعانة " تكون من مخلص ومن غير مخلص. " وقال الشوكاني: " والمعنى: نخصك بالعبادة، ونخصك بالاستعانة، لا نعبد غيرك، ولا نستعينه، والعبادة أخصى غايات الخضوع والتذلل. " ثم قال: " وقدّمت العبادة على الاستعانة؛ لكون الأولى وسيلة إلى الثانية، وتقديم الوسائل سبب لتحصيل المطالب، وإطلاق الاستعانة لقصده التعميم " أما السعدي فقال في تفسيره: " وقدم العبادة على الاستعانة، من باب تقديم العام على الخاص، واهتماما بتقديم حقه تعالى على حق عبده. " لألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج1، ص91؛ الخازن، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيعي أبو الحسن، لباب التأويل في معاني التنزيل، تصحيح: محمد علي شاهين (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1415هـ) ج1، ص20؛ ابن القيم، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، ج1، ص97؛ الشوكاني، فتح القدير، ج1، ص27؛ السعدي، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، المحقق: عبد الرحمن بن معلا اللويحي، (الناشر: مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ - 2000م) ص39.

³¹²² البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

³¹²³ ب: للإجابة.

³¹²⁴ ب+ تأخير العبادة عن.

³¹²⁵ جاء في تفسير القيم: " وتقديم العبادة على الاستعانة في الفاتحة من باب تقديم الغايات على الوسائل إذ العبادة غاية العباد التي خلقوا لها، والاستعانة وسيلة إليها " ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزي، تفسير القرآن الكريم " ابن القيم "، المحقق: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية بإشراف الشيخ إبراهيم رمضان، (الناشر: دار ومكتبة الهلال - بيروت، ط1، 1410هـ) ص70.

و³¹²⁶ الكشّاف اقتصر على هذا الوجه ولم يذكر توافق الآي إلا أنه دسّ فيه من الاعتزال دسيّة حيث قال³¹²⁷: "قُدِّمَتِ العِبَادَةُ عَلَى الاستعانة بتقديم الوسيلة قبل الحاجة ليستوجبوا الإجابة"، فأشارَ إلى قاعدة الوجوبِ على الله تعالى، و المُصنِّفُ أصلحه حيث قال³¹²⁸: "أدعى للإجابة"، ولم يُقل: أوجبُ للإجابة، أو مثل هذا ممّا يُوهّمُ الوجوبَ على الله تعالى.

قيل: القولُ بِكونِ العِبَادَةِ وسيلةً للاستعانة إنّما هو على تقديرٍ أن يُرادَ الاستعانةُ في المهمّاتِ غيرِ العِبَادَةِ على ما اختاره قُدِّسَ سرُّه؛ إذ لو أُريدَ الاستعانةُ في أداءِ العِبَادَةِ لكانتَ الاستعانةُ وسيلةً للعِبَادَةِ³¹²⁹ لا عكسه، فتقديمُها ح لكونها مقصودة. وأمّا إذا أُريدَ الاستعانةُ في جميعِ المهمّاتِ فالتّقديمُ بالنّسبةِ إلى بعضِ أفرادِ الإعانة؛ لكونها وسيلةً، وبالنّسبةِ³¹³⁰ إلى بعضها لكونها مقصودة.

أقول: وسيلةُ الشّيءِ ما يتوقّفُ عليه ذلك الشّيءُ، فالاستعانةُ ليست وسيلةً للعِبَادَةِ على شيءٍ من التّقادير؛ لأنّ معنى الاستعانةِ طلبُ المعونةِ، والعِبَادَةُ إنّما تتوقّفُ على نفسِ المعونةِ، لا على طلبِها، فنفسُ المعونةِ، وإن كانت وسيلةً للعِبَادَةِ ومُتقدِّمةً عليها³¹³¹، لأنّها مُصحّحةٌ للمناسبةِ المُصحّحةِ للطلبِ، فالعِبَادَةُ وسيلةٌ لطلبِ المعونةِ، ونفسُ المعونةِ وسيلةٌ لها، لا يُقال: نفسُ المعونةِ تتوقّفُ على طلبِها، فتأخّرُ طلبُها عن العِبَادَةِ يستلزمُ تأخُّرها أيضاً عنها؛ لأنّنا نقول: نفسُ المعونةِ تحصلُ بدونِ الطلبِ، لكن إذا طوّلت لا بُدَّ من العِبَادَةِ ليحصلَ المناسبةُ بين الطّالِبِ المُستفيضِ والمطلوبِ منه المُفيضِ، وإليه أُشيرَ بقوله تعالى: ﴿وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ﴾ [الرعد:13/14]، مع أنّه قيل لإبليس: ﴿إِنَّكَ مِنَ الْمُنظَرِينَ﴾ [الأعراف:7/15] في جواب ﴿أَنْظِرْنِي﴾.

³¹²⁶ ب ج + ني.

³¹²⁷ الرّمحشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج 1، ص 14.

³¹²⁸ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 29.

³¹²⁹ ب- على ما اختاره قدس سرّه إذ لو أُريدَ الاستعانةُ في أداءِ العِبَادَةِ لكانتَ الاستعانةُ وسيلةً للعِبَادَةِ، صح هامش.

³¹³⁰ ج: بالنسبة.

³¹³¹ ب ج + لكن طلبها متأخر عنها ومتوقف عليها.

وبما قررنا يندفع ما يقال: "إنَّ قوله³¹³²: "ويعلم" مرفوعٌ على أنه كلامٌ مُستأنفٌ سبق³¹³³

لإفادة أن في هذا التقدّم إشعاراً بأنّ تقدّم الوسيلة المطلقة على الطلبِ/[96و] ادعى بالإجابة³¹³⁴ المطلوبة مع قَطْعِ النَّظَرِ عن هذا المقام، و ليس بمنصوبٍ عطفاً على (يتوافق) حتّى يكونَ عِلَّةً أُخْرَى للتقدّم؛ لأنّ الوسيلة التي ذُكِرَتْ وهي العبادة لا تيسرُ بدونِ الإعانة، فكيف تُقدّمُ عليها؟ ولأنّها ينبغي أن لا تكونَ وسيلةً إلى حاجةٍ دُنْيَوِيَّةٍ أو أُخْرَوِيَّةٍ.

ووجه الاندفاع هو أنّ العبادة، وإن لم تيسر³¹³⁵ بدونِ الإعانةِ إلا أنّها لم تُقدّم على الإعانة حتّى

يُقال: فكيف تُقدّمُ عليها، بل إنّما قُدِّمَتْ على ما هي وسيلةٌ لها، أعني: طلبِ الإعانة، و أمّا قوله: "ولأنّها ينبغي أن لا يكونَ وسيلةً إلى حاجةٍ أصلاً."

فأقول: إنّها ينبغي أن لا يُتَّخَذَ وسيلةً إلى شيء؛ لا أن لا يكونَ في نفسه وسيلةً إلى شيء؛

فالعبرة في نفسها وسيلةً إلى طلبِ المعونة، إلا أنّ اللّائق بحالِ العابدِ أن لا يتَّخَذَ عبادته وسيلةً إلى شيءٍ بأن يفعلها لكونها وسيلةً إليه، بل لا بُدَّ أن يفعلها لكونها نسبةً شريفةً إليه تعالى كما³¹³⁶ سبق تحقيقه.

[الوجه الثالثُ للتقدّم: (انتسابُ العبادةِ للنفسِ يُوهّمُ الافتخار)]

وهاهنا وجهٌ آخرٌ ذكره الإمامُ الرّازي في التفسير الكبير³¹³⁷ ونسبه المصنّف إلى نفسه

بقوله³¹³⁸: "وأقول" فهو إمّا من قبيل التّوارد، وإمّا إشارةً إلى أنّهُ المُختارُ عنده، فقال³¹³⁹: "لما نسب

³¹³² البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

³¹³³ ج: سبق.

³¹³⁴ ب ج: لإجابة.

³¹³⁵ ب: يتيسر/ ج: يتيسر.

³¹³⁶ ب: على ما/ ج: على.

³¹³⁷ الرّازي، التفسير الكبير، ج26، ص ٢٦٤.

³¹³⁸ ج- بقوله/ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

³¹³⁹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

المُتَكَلِّم "أولاً" العبادة إلى نفسه" بقوله: "إِيَّاكَ نَعْبُدُ" "أوهم ذلك" الانتساب "تبجُّحاً" بتقديم الجيم على
المُهْمَلَةِ أَي: سروراً وافتخاراً "واعتماداً منه" أي: من التكلم³¹⁴⁰ "بما يصدر عنه" من العبادة.

"فَعَقَّبَهُ بِقَوْلِهِ: وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ لِيَدُلَّ" أَي: التَّعْقِيبُ، أو قَوْلُهُ: وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ "على أَنَّ العبادة أيضاً³¹⁴¹"
كسائر الأعمال "مِمَّا لَا يَتِمُّ وَلَا يَسْتَتِبُّ"³¹⁴² "بالتَّامِينَ"³¹⁴³ أَي: لَا تَكْمُلُ "له" أَي: للعبادِ "إِلَّا بِمَعُونَةٍ مِنْهُ
تَعَالَى، وَتَوْفِيقٍ" أَي: جَعَلَ أَسْبَابَهَا مُسَاعِدَةً.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ هَذَا وَجْهٌ ثَالِثٌ لِتَقْدِيمِ العبادةِ عَلَى الاستعانة، لَكِنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ فَإِنَّ
الْوَهْمَ الْمَذْكُورَ إِنَّمَا نَشَأَ مِنْ تَقْدِيمِ العبادةِ، فَيَرْجِعُ الْمَعْنَى إِلَى أَنَّهُ قُدِّمَتِ العبادةُ؛ لِأَنَّهُ أَوْهَمَ تَقْدِيمُهَا تَبْجُّحاً
فَعَقَّبَ الاستعانة³¹⁴⁴، وَهَذَا كَلَامٌ غَيْرٌ مُنْتَظَمٌ، فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ عِلَّةٌ لِتَعْقِيبِ العبادةِ بِالاستعانة. وَيؤَيِّدُهُ أَنَّهُ
أورد³¹⁴⁵ الإمامُ الرَّازِي فِي جَوَابِ قَوْلِهِ³¹⁴⁶: "وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: الاستعانةُ عَلَى الْعَمَلِ إِنَّمَا يَحْسُنُ قَبْلَ
الشُّرُوعِ فِي الْعَمَلِ، وَهَاهُنَا ذَكَرَ³¹⁴⁷ قَوْلَهُ: إِيَّاكَ نَعْبُدُ، ثُمَّ ذَكَرَ عَقِيبَهُ: وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ، فَمَا الْحِكْمَةُ فِيهِ؟"
انتهى.

أَي فَمَا الْحِكْمَةُ فِي³¹⁴⁸ ذَكَرَ³¹⁴⁹ عَقِيبِهِ؟ فَحَ يَنْتَظِمُ هَذَا الْجَوَابُ/[97ظ] مَعَهُ حَقَّ الْإِنْتِظَامِ،
فَالصَّوَابُ أَنَّ مُرَادَ الْمُصَنِّفِ تَعْرِيفُ عَلَى مَنْ تَصَدَّى لِبَيَانِ وَجْهِ تَقْدِيمِ العبادةِ عَلَى الاستعانة كصاحبِ

3140 ج: المتكلم.

3141 ب-ج- أيضاً.

3142 ب: استتب الأمر أي تهيأ واستقام محتاج من عينه وفي بعض الحواشي استتب تم من التباب وهو الهلاك فإن الشيء إذا تم هلك
انتهى، فائدة.

3143 ج: بالتائين.

3144 ب ج: بالاستعانة.

3145 ج: أورد.

3146 الرازي، التفسير الكبير، ج1، ص 216.

3147 ج: ذكره.

3148 ج- في.

3149 ج: ذكره.

الكشّاف؛ فَإِنَّهُ³¹⁵⁰ إِنَّمَا يُجْتَاغُ إِلَى ذَلِكَ لَوْ كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا مَذْكُورًا قَصْدًا وبالذّات، وليس كذلك، فإنّ الذي استتبعه إجراء³¹⁵¹ الصّفات العظام عليه تعالى هو حصر العبادّة فيه تعالى، ثمّ صار هذا الحصر منشأً للوهم المذكور، فدكّر الاستعانة لدفع الوهم الناشئ من دكّر العبادّة، فوجب دكّرها عقيب العبادّة لا محالة، وهذا لكونه تصرّفًا من المصنّف صدره بقوله³¹⁵²: "وأقول" أي: أقول: لا تقدّم³¹⁵³ هاهنا حتّى يتبيّن وجهه، بل المحقّق هنا³¹⁵⁴ التّعقيب لدفع ما أوهمه الأوّل، هذا ما قصده³¹⁵⁵. والله أعلم بالضمائر.

"وقيل": وجه التّقديم أو وجه التّعقيب أنّ الثاني من تَمَمّة الأوّل وقيد له؛ إذ³¹⁵⁶ "الواو للحال، والمعنى: نعبّدك" حال كوننا "مستعينين بك"، وأما مرّضه؛ لأنّ المضارع المثبت إذا وقع حالاً يُكتفى فيه بالضمير، والواو فيه ضعيف، وجعلته جملة اسميّة بتقدير المبتدأ كما فعلوا في: فمّت وأصلك وجهه³¹⁵⁷، ارتكاب خلاف الأصل بلا ضرورة داعية، على أنّه لم³¹⁵⁸ يلزم أيضاً تقييد تخصيص العبادّة به تعالى بتخصيص الاستعانة به، وهذا كما ترى.

³¹⁵⁰ ب: لأنه.

³¹⁵¹ ب: أجزاء.

³¹⁵² البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص29.

³¹⁵³ ب: تقديم.

³¹⁵⁴ ب+ هو.

³¹⁵⁵ ب: وجدت.

³¹⁵⁶ ج: إذا.

³¹⁵⁷ صكّ وجهه: لطمه لطمًا شديدًا، لطمه بجميع أصابعه؛ مادة: (صكك). د أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية

المعاصرة، ج2، ص1309.

³¹⁵⁸ ب ج- لم.

المطلب الثاني: قراءة نعبد ونستعين بكسر التّون

"وقرئ بكسر التّون فيهما"³¹⁵⁹ قيل³¹⁶⁰: هذا قراءة زيد بن عليّ، وقيل: نسب في

القاموس³¹⁶¹ القراءة في (نعبد) إلى زيد³¹⁶²، وفي (نستعين) إلى جماعةٍ منهم الأعمش³¹⁶³، وخصّ في

³¹⁵⁹ قال ابن عطية: "وإنما الكسر في كل فعل سمي فاعله فيه زوائد، وفيما يأتي من الثلاثي على فعل يفعل نحو علم وشرب، وفي معتل العين نحو خال فإنهم يقولون يخال". قال الإمام الشرواني: إن المفهوم من كلامه أنه لا يجوز الكسر في نعبد. وجاء في الدرر المصون للسمين الحلبي: "وقرئ «نستعين» بكسر حرف المضارعة، وهي لغة مطردة في حروف المضارعة، وذلك بشرط ألا يكون حرف المضارعة ياء، لتقل ذلك". قال أبو حيان الأندلسي: "وقرأ عبيد بن عمير اللبني، وزر بن حبيش، ويحيى بن وثاب، والنحعي، والأعمش، بكسرها، وهي لغة قيس، وتميم، وأسد، وربيعة، وكذلك حكم حرف المضارعة في هذا الفعل وما أشبهه". وذكر السفاقي في كتابه: "وقرأ الجمهور بفتح نون نستعين، وهي لغة الحجاز، وهي الفصحى" خلاصة القول: إن الجمهور قرأها نستعين بالفتح، وقرأها عبيد بن عمير اللبني، وزر بن حبيش، ويحيى بن وثاب، والنحعي، والأعمش، بكسر النون، وهي لغة قيس، وتميم، وأسد، وربيعة، ويميل الباحث إلى ما قرأ إليه جمهور العلماء، أي بفتح نون المضارعة لأنه الأفصح والأصح والله اعلم. السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج1، ص60؛ الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، ج1، ص42؛ السفاقي، المجيد في إعراب القرآن المجيد، ص50.

³¹⁶⁰ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ج1، ص41.

³¹⁶¹ عادة ما يُطلق (القاموس) على القاموس المحيط، ويقال: صاحب القاموس ويُراد به الفيروزآبادي، لكن يبدو لي أنّ المصنّف يُطلق اسم (القاموس) على تاج العروس من جواهر القاموس، وأنّه يقصد بقوله (صاحب القاموس) المرتضى الزبيدي.

³¹⁶² بعد التتبع والبحث لم أجد ذلك في تاج العروس للمرتضى الزبيدي.

ينظر تخرّيج القراءة عند: الكرمانلي، أبو عبد الله محمّد بن أبي نصر، شواذّ القراءات، تحقيق: شمّان العجليّ، د.ط، (لبنان، بيروت، مؤسسة بلاغ، د.تا): ص43. أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ج1، ص41.

³¹⁶³ ينظر: مكّي بن أبي طالب القيسيّ، الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، (د.ط، مصر، القاهرة، دار تحفة مصر، د.تا): ص122، وابن عطية، الحزّ الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج1، ص72. والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، ج1، ص146. وابن الجزريّ، أبو الخير محمّد بن محمّد بن يوسف، النشر في القراءات العشر، تحقيق: عليّ محمّد الضبّاع، (د.ط، مصر، القاهرة، المطبعة التجارية الكبرى، د.تا): ج1، ص47. الشافعي، محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري، تفسير حدائق الروح والريحان في روي علوم القرآن، إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي (الناشر: دار طوق النجاة، بيروت - لبنان، ط1، 2001 م) ج1، ص73.

الكشّاف³¹⁶⁴ هذه القراءة بنسبتين، ونسبتها³¹⁶⁵ إلى ابن حُبَيْش³¹⁶⁶، "وهي" أي: قراءة الكسر "الغة" بني تميم"، ونسبها³¹⁶⁷ أبو حَيَّان³¹⁶⁸ إلى قيس³¹⁶⁹، وأسد³¹⁷⁰، وربيعه³¹⁷¹، وتميم.

"فإنهم" أي: بني تميم "يكسرون حروف المضارعة سوى الياء" التَّحْتَائِيَّة، فَإِنَّ الكسرة لا ستثاقها على الياء لا يكسرونها، وكسرتهم سوى الياء أيضاً مشروطة بما "إذا لم ينضمَّ ما بعدها" أي: إذا لم يكن ما بعد تلك الحروف مضمومة، سواءً كانت مفتوحة أو مكسورة أو ساكنة، وإنما اشترط ذلك لاستثاقها الخروج من الكسرة إلى الضمة.

³¹⁶⁴ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج 1، ص 15.

³¹⁶⁵ ب: ونسبها/ج: ولنسبها

³¹⁶⁶ هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنصاري الأندلسي، أبو القاسم بن حبيش (٥٠٤ - ٥٨٤ هـ) مؤرخ، وعالم بالعربية والقراءات، من الحفاظ. له كتاب (المغازي). ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 15، ص 328؛ السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج 2، ص 85.

³¹⁶⁷ ينظر: أبو حَيَّان الأندلسي، محمد بن يوسف، البحر المحيط، ج 1، ص 41. والنحاس، إعراب القرآن، ج 1، ص 20.

³¹⁶⁸ هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين، أبو حيان، الغرناطي الأندلسي، (٦٥٤ - ٧٤٥ هـ)، تتلمذ على يد ابن دقيق العيد، والبوصيري، من طلابه: تاج الدين السبكي، وبدر الدين بن جماعة، ومن مصنفاته: الإدراك في لسان الأترك، البحر المحيط، ينظر: العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ج 6، ص 58.

³¹⁶⁹ القبائل القيسية وهي مجموعة كبيرة من القبائل العرب المعروفة بكثرة أفرادها وتعود نسبتهم إلى قيس عيلان بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. (وهو شقيق إلباس بن مضر)، أنجب قيس ثلاث من البنين هم سعد، وخصفة، وعمرو وتفرغ منهم القبائل القيسية مثل غطفان وهوزان وعدوان، وسليم، وفهم، وغني وباهلة، ويلقبوا بـ"مضر السوداء". وقد استقروا في الحجاز ثم انتشروا في نجد واليمامة والعراق والشام وشمال أفريقيا. عاشت القبائل القيسية القمع والظلم في ظل الدولة العباسية مما دفعهم للسطو على القوافل وانضمامهم بجانب الفاطميين والقرامطة بالثورة ضد العباسيين. بنظر، ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، ج 1، ص ٤٨٠.

³¹⁷⁰ قبيلة أسد أو بنو أسد نسبة إلى أسد بن خزيمه بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. وكان له خمس من البنين دودان، كاهل، عمرو، صعب وحلمة. وتعتبر قبيلة بني كنانة هي الأقرب نسباً لهم. وتعد قبيلة أسد من القبائل العربية القديمة استقرت قبل الإسلام في منطقة نجد. كان لهم دورٌ قويٌّ في معركة القادسية أثناء الفتوحات الإسلامية، فاستقر كثير منهم في الكوفة والبعض في حلب وذلك بعد عام الرمادة سنة 19 هـ بعد أمر من الخليفة عمر بن الخطاب. ينظر: القلقشندي، نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، ص ٣٧.

³¹⁷¹ تنقسم العرب العدنانيون إلى شعبتين أساسيتين هم ربيعة ومضر. وتنسب قبيلة ربيعة إلى ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان، استقرت قبيلة ربيعة في وسط وشرق وشمال الجزيرة العربية، ثم إلى شمال العراق وعرفت المنطقة الجنوبية باسم ديار ربيعة نسبة إليهم. وذكرت كتب التاريخ حياز قبيلة ربيعة إلى القبائل اليمانية. وانقسمت القبائل الربيعية إلى شعبتين هم أسد بن ربيعة وضبيعة بن ربيعة، وتفرغت عنهم بطون وأفخاذ ما زال منها العدد الأوفر إلى اليوم. ينظر: الصحاري، أبو المنذر سلمة بن مسلم العوتبي، الأنساب، تحقيق: د. محمد إحسان النص، (ط4، 2006م) 157.

واعلم أنه ليس المراد بما بعد حروف المضارعة فاء الكلمة على ما هو المتبادر؛ لأن فاء المضارع لا يكون إلا ساكنة، وأما نحو يقوم وبيع ويخاف فهو أيضاً ساكنة الفاء في الأصل، نُقلت حركة العين إليها لأجل الإعلال، بل المراد³¹⁷² عين الكلمة؛ و لهذا جعل الصرّفيون³¹⁷³ همزة الوصل في الأمر مضمومة/[97و] فيما إذا كانت عين المضارع مضمومةً مثل: اكتب وانصر، مع أن الأصل في همزة الوصل أن يكون مكسورةً، وعلّوه باستثقال الخروج من الكسرة إلى الضمة، وعلى هذا لا يجوز الكسرة في (نعبد) لانضمام العين فيه، وكأنه لهذا اقتصر صاحب الكشاف في هذه القراءة على (نستعين).

والمفهوم من كلام ابن عطية أيضاً أنه لا يجوز الكسر في (نعبد) حيث قال³¹⁷⁴: "وأما الكسر في كل فعل سمي فاعله فيه زوائد، وفيما يأتي من الثلاثي على فعل يفعل نحو علم وشرب، وفي معتل العين نحو خال³¹⁷⁵؛ فإنهم يقولون: يخال".

³¹⁷² ب ج + به.

³¹⁷³ مقلد، طه عبد الفتاح، فن الإلقاء، (الناشر: مكتبة الفيصلية) ص ١٥٣.

³¹⁷⁴ ابن عطية، المحرر الوجيز ج 1، ص 72.

³¹⁷⁵ أ- نحو خال، صح هامش.

الفصل السابع: التَّحْشِيَةُ عَلَى ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ (6)﴾ الآية السادسة

- المَبْحَثُ الأوَّلُ: {أَهْدِنَا}

- المَبْحَثُ الثَّانِي: {الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ}

المَبْحَثُ الْأَوَّلُ: ﴿أَهْدِنَا﴾

قوله³¹⁷⁶: "بيانٌ للمعونة"³¹⁷⁷ يريد: بيانٌ وَجِهٍ فَصَّلِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾

[الفاتحة: 6/1] الآية عَمَّا سَبَقَ، وَتَرَكَ الْعَطْفَ بَيْنَهُمَا، وَبَيَّنَّهُ بَوَجهين:

الأوَّلُ أَنَّهُ مُرْتَبِطٌ بِقَوْلِهِ³¹⁷⁸: "نَسْتَعِينُ؛ لِأَنَّهُ بَيَانٌ لِّلْمَعُونَةِ"، أَي: جُمْلَةٌ اسْتِثْنَائِيَّةٌ سَبَقَتْ جَوَابًا لِّلسُّؤَالِ

اقتضتُه الجُمْلَةُ الأُولَى كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ³¹⁷⁹: "فَكَأَنَّهُ قَالَ: كَيْفَ أُعِينُكُمْ" يَعْنِي: أَنَّ لِّلْمَعُونَةِ أَنْحَاءَ شَتَّى،

وَتَقَعُ عَلَى وَجُوهِ مُخْتَلِفَةٍ وَكَيْفِيَّاتٍ مُتَنَوِّعَةٍ، فَمَا الَّذِي تَطْلُبُونَهُ؟" فَقَالُوا: أَهْدِنَا" أَي: المَعُونَةُ الَّتِي نَطْلُبُهَا مِنْكَ

هِيَ الهِدَايَةُ إِلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ؛ بَأَنَّ تَجْعَلَ جَمِيعَ مَهْمَاتِنَا . عِبَادَةً أَوْ غَيْرَهَا . واقِعَةً عَلَى نَهْجِ الصَّوَابِ،

فَوَجْهُ الفِصْلِ عَمَّا³¹⁸⁰ سَبَقَ عَلَى هَذَا الوَجْهِ³¹⁸¹ كَوْنُهَا كَالْمُتَّصِلَةِ بِالْجُمْلَةِ الأُولَى، بَلْ كَمَالُ الاتِّصَالِ مِنْ

جِهَةٍ كَوْنِهَا بَيَانًا لِاتِّحَادِهِمَا ح .

وَالوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ لَيْسَ مُرْتَبِطٌ بِمَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ إِخْبَارٌ عَنْ حَصْرِ طَلِبِهِمُ المَعُونَةَ فِيهِ تَعَالَى، وَهَذَا إِنْشَاءٌ؛

لِأَنَّهُ طَلِبٌ لِّمَا هُوَ الْمَطْلُوبُ الأَعْلَى وَالْمَقْصِدُ الأَقْصَى عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ³¹⁸²: "أَوْ إِفْرَادًا لِّمَا

هُوَ الْمَقْصُودُ الأَعْظَمُ" لِكُلِّ أَحَدٍ فِي كُلِّ حَالٍ، فَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ³¹⁸³: "بَيَانٌ لِّلْمَعُونَةِ"، وَإِشَارَةٌ إِلَى

³¹⁷⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

³¹⁷⁷ وجاء في كتاب السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير: " بيان للمعونة المطلوبة فكأنه قال: كيف

أعينكم فقالوا: اهدنا، والهداية الدلالة بلطف، ولذلك تستعمل في الخير، فإن قيل: قال الله تعالى: ﴿فأهدوهم إلى صراط الجحيم﴾

(الصفات، ٢٣) أجيب: بأنه وارد على التهكم " الشريبي، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشريبي الشافعي، السراج المنير في الإعانة

على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، (الناشر: مطبعة بولاق (الأميرية) - القاهرة، ١٢٨٥ هـ) ج1، ص11.

³¹⁷⁸ نفس المصدر، ج1، ص30.

³¹⁷⁹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

³¹⁸⁰ ج: بما.

³¹⁸¹ ب ج+ هو.

³¹⁸² البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

³¹⁸³ نفس المصدر، ج1، ص30.

وجهٍ آخَرَ لِتَوَكُّعِ الْعَطْفِ، وَهُوَ كِمَالُ الْإِنْقِطَاعِ؛ لِإِخْتِلَافِهِمَا خَبِراً وَإِنْشَاءً فِيمَا لَيْسَ لَهُ مَحَلٌّ مِنْ
الإعراب³¹⁸⁴.

المَطْلَبُ الأوَّلُ: تحقِيقُ لفظِ الهدايةِ

[تعريفُ الهدايةِ لُغَةً وَاصْطِلَاحاً]

تُمَّ شَرَعٌ فِي تحقِيقِ معنى³¹⁸⁵ الهدايةِ³¹⁸⁶ فقال³¹⁸⁷: "الهدايةُ" وهي في اللغة الإرشادُ، وفي
الاصطلاح³¹⁸⁸ "دلالةٌ" أراد بها الدلالةَ المُوصلةَ إلى البغيةِ³¹⁸⁹ على ما صرَّحَ به³¹⁹⁰ في تفسيرِ قوله
تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 2 / 2] في سورة البقرة³¹⁹¹.

³¹⁸⁴ أي أن البيضاوي ذكر وجهين للمناسبة، الأول: أن يكون قولنا: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ بيان لنوع المعونة المطلوبة من قولنا: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اسْتَعِينْ﴾. فكأننا نقول نستعين بك على الهداية، والوجه الثاني: أن الكلام منقطع عما قبله، وإنما هو ابتداء بسؤال أعظم فقال: "أو إفراد لما هو المقصود الأعظم" وإن أعظم ما يسأله المؤمن وهو الهداية.
ج: لفظ.

³¹⁸⁶ قال الراغب الأصفهاني: "الهداية: دلالةٌ بَلُطْفٍ، ومنه الهديةُ" وقال أيضاً: "الهدية، وهوادي الوحش متقدماً، لكونها هادية لسائرهما، وخص ما كان دلالةً بفعلت نحو: هديته الطريق، وما كان من الإعطاء بـ "أَفْعَلْتُ" نحو: أهديت الهدية، وأهديت إلى البيت، ولما تصور العروس على وجهين، قيل فيه: هديت وأهديت، فإن قيل: كيف جعلت الهدى دلالةً بلطف، وقد قال الله تعالى: ﴿فَاهْتَدَوْهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ﴾، وقال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ﴾؟ قيل: إن ذلك على حسب استعمالهم اللفظ على التهكم كما قال:

وَحَيْلٌ قَدْ دَلَّفْتُ لَهُ بِحَيْلٍ تَحْيِيئُهُ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيغٌ

وعرف ابن عطية الهداية قائلاً: "الهداية في اللغة الإرشاد، لكنها تصرف على وجوه يعبر عنها المفسرون بغير لفظ الإرشاد، وكلها إذا تومت رجعت إلى الإرشاد، فالهدى يجيء بمعنى خلق الإيمان في القلب" ثم قال: "قال أبو المعالي: فهذه آية لا يتجه حملها إلا على خلق الإيمان في القلب، وهو محض الإرشاد. قال القاضي أبو محمد رحمه الله: وقد جاء الهدى بمعنى الدعاء... وقد جاء بمعنى الإلهام، من ذلك قوله تعالى: ﴿أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ [طه: 5]. قال المفسرون: معناه "ألهم الحيوانات كلها إلى منافعها". وهذا أيضاً بين فيه معنى الإرشاد، وقد جاء الهدى بمعنى البيان، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ قال المفسرون: معناه بينا لهم" جاء في تفسير القرآن للسماعي: "الهداية في القرآن على معان، فتكون الهداية بمعنى الإلهام، وتكون بمعنى الإرشاد، وتكون بمعنى البيان، وتكون بمعنى الدعاء" جاء في البحر المديد في تفسير القرآن المجيد: "الهداية في الأصل: الدلالة بلطف، ولذلك تُستعمل في الخير، وقوله: فَاهْتَدَوْهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ على التهكم". الراغب الأصفهاني، تفسير الراغب الأصفهاني، ج1، ص60؛ السمعاني، تفسير القرآن، ج1، ص38؛ ابن عجيبة، أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجوري الفاسي الصوفي، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، المحقق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، (الناشر: الدكتور حسن عباس زكي - القاهرة، ط1419هـ) ج1، ص61؛ ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج1، ص73.

³¹⁸⁷ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

³¹⁸⁸ ب+ أي مطلق الدلالة على ما يوصل سواء كانت موصلة بالفعل أو لا وقيل أراد بها الدلالة البغية على ما نقله.

[تعريف اللُّطْفِ لُغَةً واصطلاحاً، وتعريفه عند المعتزلة]

فكأنه لم يذكره هاهنا اكتفاءً عنه بقوله³¹⁹²: [98ظ] "بِطُفٍ"، فَإِنَّ اللُّطْفَ³¹⁹³ إِنَّمَا هُوَ فِي الإِصْطِلَاحِ³¹⁹⁴ إِلَى البُعِيَّةِ، لَا فِي مُجَرِّدِ إِراءَةِ الطَّرِيقِ³¹⁹⁵، وَقَدْ يُقَالُ نَظَرًا إِلَى ظَاهِرِ الإِطْلَاقِ: إِنَّهُ مُشْتَمَلٌ عَلَى المَعْنِيَيْنِ المَشْهُورَيْنِ، أعني: الدلالة على ما يُوصَل، والدلالة الموصلة إلى البُعِيَّةِ، لَكِن لا يُلائِمُ ما ذَكَرَهُ فِي سورَةِ البَقَرَةِ، بَلْ يَكُونُ تَعْرِيفًا لِلقَدْرِ المُشْتَرَكِ بَيْنِ المَعْنِيَيْنِ، لَكِنَّهُ أُنْسَبُ لِلتَّفْصِيلِ الآتِي مِنْ تَنوُّعِهَا إِلَى أنواعٍ كثيرة³¹⁹⁶ مِنْ قَبِيلِ إِراءَةِ الطَّرِيقِ كما سيظهر.

ثُمَّ إِنَّ اللُّطْفَ: الرِّفْقُ والإِحْسَانُ لُغَةً، وَأَمَّا اصطلاحاً فَعِنْدَنَا حُلُقُ القُدْرَةِ عَلَى الطَّاعَةِ. وَعِنْدَ المَعْتزِلَةِ³¹⁹⁷: الأَمْرُ المُقَرَّبُ إِلَى الطَّاعَةِ، وَبِالجُمْلَةِ يَنْدَرِجُ فِي الهِدَايَةِ بِوِاسِطَةِ أَخِذِ اللُّطْفِ فِي مَفْهُومِهَا إعْطَاءُ القُدْرَةِ المُمْكِنَةِ والمُيسِّرَةِ، فيصَحُّ كَوْنُهَا بَيَانًا لِلْمَعُونَةِ المُفَسِّرَةِ بِالمَعْنَى الأَصُولِيَّةِ، وَقَدْ أَشْرْنَا إِلَيْهِ فِيمَا سَبَقَ، وَوَعَدْنَا بِأَنَّهُ يَجِيءُ تَفْصِيلُهُ، فَهَذَا ما وَعَدْنَا. "ولذلك" المذكور من اعتبار اللُّطْفِ فِي مَفْهُومِهَا "تُسْتَعْمَلُ فِي الخَيْرِ" أَي: فَقط، وَلَا تُسْتَعْمَلُ فِي الشَّرِّ أَصْلًا؛ لِأَنَّ الشَّرَّ لَيْسَتْ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ إِحْسَانًا، وَلَا فِيهِ طَاعَةٌ. قَوْلُهُ³¹⁹⁸: "وقوله تعالى: ﴿فَاهْتَدَوْهُمْ إِلَى صِرَاطِ الجَحِيمِ﴾ [الصفات: 23/37]" إِشارةً إِلَى جَوَابِ ما يَرِدُ عَلَى التَّعْرِيفِ المَذْكَورِ مِنْ أَنَّ الهِدَايَةَ فِي هَذِهِ الآيَةِ اسْتُعْمِلَتْ فِي الدَّلَالَةِ إِلَى العِقَابِ، وَلَا

3192 ج: البقية.

3190 ب- أراد بما الدلالة الموصلة إلى البعِيَّةِ على ما صرح به.

3191 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص36.

3192 نفس المصدر، ج1، ص30.

3193 ج: اللفظ.

3194 ب: الاتصال.

3195 ب+ لكنه خلاف ما ارتضاه.

3196 ب ج+ فإن أكثرها.

3197 الأسدآبادي، عبد الجبار بن أحمد الهمداني، شرح الأصول الخمسة، تعليق، الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، اعنى بما الأستاذ سمير مصطفى رباب، (الناشر: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط1، ص528).

3198 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

لُطْفَ فِيهِ وَلَا خَيْرَ . وَأَجَابَ عَنْهُ بِأَنَّهُ: "وَارِدٌ عَلَى التَّهْكُمِ" أَي: لَيْسَ هَذَا الْقَوْلُ عَلَى حَقِيقَتِهِ، بَلْ هُوَ مِنْ قَبِيلِ اسْتِعَارَةِ اسْمِ أَحَدِ الضَّيِّدِينَ لِلآخَرِ: بِتَنْزِيلِ التَّضَادِّ مِنْزَلَةَ التَّنَاسُبِ بِوَسْطَةِ التَّهْكُمِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [ال عمران: 21 / 3] عَلَى مَا صَرَّحُوا بِهِ³¹⁹⁹.

قِيلَ: وَمَا³²⁰⁰ يَعْجِبُنِي³²⁰¹ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ مِنْهُ تَعَالَى يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَقِيقَتِهِ؛ لِأَنَّ لَمَّا قَطَعُوا بِأَنَّ لَا مَنْزِلَةَ³²⁰² لَهُمْ سِوَى الْجَحِيمِ، وَلَا بُدَّ لَهُمْ مِنْهَا فَخَيَّرَهُمْ أَنْ يَعْرِفُوا طَرِيقَهَا؛ لَيْسَنَهْلَ عَلَيْهِمُ الْوُصُولُ إِلَيْهَا وَبِتَخَلُّصِهَا مِنْ تَعَبِ الطَّرِيقِ الَّتِي لَا بُدَّ لَهُمْ مِنْ سُلُوكِهَا. انْتَهَى. وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ لَمَّا قَطَعُوا بِأَنَّ مَنْزِلَتَهُمُ الْجَحِيمُ الَّتِي هِيَ النَّارُ الشَّدِيدَةُ اللَّهَبِ، فَقُفِدَانُ طَرِيقِهَا وَعَدَمُ سُلُوكِهَا، أَوْ سُلُوكُ طَرِيقِ غَيْرِ مُوَصِّلٍ إِلَيْهَا، وَلَوْ كَانَ مَعَهُ تَعَبٌ كَثِيرٌ، يَكُونُ مِنْ أَهَمِّ الْمُهْمَاتِ، وَأَتَمِّ الدَّرَجَاتِ لَهُمْ؛ فَإِنَّهُ كَلَّا تَعَبٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا يَصِلُ إِلَيْهِمْ مِنَ الْجَحِيمِ. انْتَهَى.

أَقُولُ: قَطَعَهُمْ بِأَنَّ مَنْزِلَتَهُمُ الْجَحِيمِ، وَبِأَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُمْ [98و] مِنْ سُلُوكِ طَرِيقِهَا يَسْتَلْزِمُ قَطْعَهُمْ بِعَدَمِ³²⁰³ قُفْدَانِ طَرِيقِهَا وَبِعَدَمِ سُلُوكِ طَرِيقِ غَيْرِ مُوَصِّلٍ إِلَيْهَا، فَخَيَّرَهُمْ فِي أَنْ يُسَارِعُوا إِلَى مَقَرِّهِمْ غَيْرَ مَا كَثُرَ فِي الطَّرِيقِ لِئَلَّا يَحْزَنَهُمُ الْفَرْعُ الْأَكْبَرُ وَيَكُونَ الْهُمُومُ هَمًّا وَاحِدًا.

"وَمِنْهُ" أَي: مِنْ لَفْظِ الْهَدَايَةِ أُخِذَتِ "الْهَدَايَةُ" وَهِيَ: مَا أُتْحَفَ، وَيُجْمَعُ عَلَى هَدَايَا، فَسُمِّيَتْ هَدِيَّةً لِذَلَالَتِهَا بِلُطْفٍ عَلَى مَحَبَّةِ الْمُهْدَى³²⁰⁴ إِلَيْهِ، وَمِنْهُ أَيْضًا "هُوَادِي الْوَحْشِ لِمُقَدِّمَاتِهَا" أَي: الَّتِي تَمْشِي أَمَامَ الْوَحْشِ، وَتَبْتَعُهَا الْوَحْشُ³²⁰⁵ خَلْفَهَا، فَكَأَنَّهَا تَدُلُّ مَا خَلَفَهَا عَلَى الْمَاءِ وَالْكَأَلِ.

3199 عصام واخلالي، فائدة.

3200 ب - ج - ما.

3201 ب + ج + ما قيل.

3202 ب + ج: منزل.

3203 ج: لعدم.

3204 ب + ج: للمهدى.

3205 ب - الوحش.

[اشتقاق الهداية]

ولمّا أرادَ أن يُبيّن ما هو الأصلُ في استعمالِ (هدى) مهدي له تَوَظُّفَةً فقال³²⁰⁶: "والفعلُ"

المُشْتَقُّ مِنْهُ" أي: من لفظِ الهداية "هدى" يُقال: هدى هدايةً و هُدِيَ، وأمّا الفِعْلُ المُشْتَقُّ من الهداية فهو أهدى يُقال: أهدى هدية.

[تعدّي (هدى) لمفعولٍ ثانٍ]

ثمّ إنهم بعد³²⁰⁷ ما اتَّفَقوا في أنّ (هدى) يتعدّى إلى المفعولين، وأنّ تعدّيته إلى المفعول الأوّل بنفسه لا محالة اختلفوا في أنّ تعدّيته إلى المفعول الثاني³²⁰⁸. فذهب بعضهم³²⁰⁹ إلى أنّه يتعدّى إليه بنفسه وبجرفِ الجرِّ مِنْ (إلى) واللام، وأنّ معنى المُتعدّي بنفسه الدلالةُ المُوصلةُ إلى المطلوب؛ ولذا يُسنَدُ إلى الله تعالى خاصّةً كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: 69/29]، ومعنى المُتعدّي بجرفِ الجرِّ الدلالةُ على ما يُوصِلُ إلى المطلوب، أعني: إراءة الطريقِ فيُسنَدُ إلى النبيّ صَلَّى اللهُ عليه وسلّم تارةً كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَنَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: 52/42]، وإلى القرآن³²¹⁰ تارةً كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلِّي هِيَ أَقْوَمٌ﴾ [الاسراء: 9/17].

³²⁰⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 30.

³²⁰⁷ ج - بعد.

³²⁰⁸ جاء عن ابن كثير: "وقد تعدّى الهداية بنفسها كما هنا ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾ فتضمن معنى الهدى، أو وقفنا، أو ازرقنا، أو اعطينا، ﴿وهديناه النجدين﴾ [البلد: 10] أي: بيّنا له الخير والشر، وقد تعدّى إلى، كقوله تعالى: ﴿اجتنباه وهداه إلى صراط مستقيم﴾ [التخل: 121] ﴿فاهدوهم إلى صراط الجحيم﴾ [الصافات: 23] وذلك بمعنى الإرشاد والدلالة، وكذلك قوله تعالى: ﴿وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم﴾ [الشورى: 52] وقد تعدّى باللام، كقول أهل الجنة: ﴿الحمد لله الذي هدانا لهذا﴾ [الأعراف: 43] أي وقفنا لهذا وجعلنا له أهلاً" وجاء عن ابن منظور في لسان العرب: "قال ابن بري: يُقال هديته الطريق بمعنى عرفته فيعدى إلى مفعولين، ويُقال: هديته إلى الطريق وللطريق على معنى أرشدته إليها فيعدى بجرف الجر كأرشدت، قال: ويُقال: هديت له الطريق على معنى بيّنت له الطريق" يرى الباحث: إن فعل الهداية في قوله تعالى: ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾ عدي بنفسه لمفعول ثان، وذلك لشمول المعنيين فمن كان على طريق الهداية يحتاج إلى هادٍ يعرفه بالطريق ليصير فيه أكثر. ولمن كان ضالاً يحتاج أيضاً إلى هادٍ يبدله عليه. **ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 1، ص 137؛ ابن منظور، لسان العرب، ج 15، ص 355.**

³²⁰⁹ العطار، حاشية العطار على شرح الجلال الخلي على جمع الجوامع، ج 1، ص 22.

³²¹⁰ ب - تارة كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَنَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: 52/42] وإلى القرآن.

وذهب صاحبُ الكشَّاف³²¹¹ وتبعَهُ المُصنِّفُ إلى أنَّ تعديته إليه بحرفِ الجرِّ، وأنَّ ما يُستعملُ
 متعدِّياً إليه بنفسه معدولٌ عن الأصلِ، وأنَّه بتقديرِ حرفِ الجرِّ، وإلى هذا أشار المُصنِّفُ بقوله³²¹²:
 "وأصله" أي: الأصلُ في (هدى) "أن يُعدَّى" أي: إلى المفعولِ الثَّاني لِمَا عَرَفْتَ أَنَّهُ لا يُعدَّى إلى الأوَّلِ
 إلَّا بنفسِه بالاتِّفاق، و"باللامِ أو إلى" يجمعهما قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ ۗ
 قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ﴾ [يونس:35/10]. وإذا كان الأصلُ في تعديته إلى المفعولِ الثَّاني ما ذكر "فَعُومِلَ"
 معه فيما عُدِلَ فيه عن ذلك الأصلِ وعُدِّيَ بنفسِه كما في قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ﴾ [الفاتحة: 6 / 1]
 "مُعَامَلَةً (اختار) في قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ﴾ [الأعراف:7/155]" / [99ظ]، حيثُ عُدِّيَ
 (اختار) في الآية بنفسِه مع أنَّ الأصلَ أن يُعدَّى مِن، فالأصلُ في هذه الآية أهدنا الصِّرَاطَ، و³²¹³ إلى
 الصِّرَاطِ المُسْتَقِيمِ، فأُخْرِجَ مجرى³²¹⁴ المُتعدِّي إلى المفعولين بنفسِه إشارةً إلى قُوَّةِ الهدايةِ المطلوبة³²¹⁵،
 فكأنَّه قيل: اهدنا هدايةً كاملةً لا يحتاجُ إلى الوساطة.

وفي قوله³²¹⁶: "فَعُومِلَ" مَعَهُ "مُعَامَلَةً (اختار)" إلى آخره إشارةً إلى أَنَّهُ لا فَرْقَ في المعنى بين
 المُتعدِّي بنفسِه وبينَ المتعدِّي بالحرف؛ لأنَّه قاسه على (اختار)، فدَلَّ على أنَّ المُعدَّى بنفسِه بمعنى
 المُعدَّى بالحرفِ الَّذي هو الأصلُ في تعديته، كما أنَّ معنى (اختار) حالَ كونه مُتعدِّياً بنفسِه معنى
 المُتعدِّي بالحرفِ، أعني: مِن قومه.

³²¹¹ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص15.

³²¹² البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

³²¹³ ب: أو.

³²¹⁴ ب ج: مخرج.

³²¹⁵ ب: المطلقة.

³²¹⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

قال³²¹⁷ قُدِّسَ سِرُّهُ "فيه إشعارٌ بعدَ الفرقِ معني، لَكِنَّهُ نُقِلَ عَنْهُ أَنْ هَدَاهُ لِكَذَا، أَوْ إِلَى كَذَا إِنَّمَا

يُقَالُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ فَيَصِلُ بِالْهَدَايَةِ إِلَيْهِ، وَهَدَاهُ كَذَا لِمَنْ يَكُونُ فِيهِ، فَيَزِدَادُ أَوْ يَثْبُتُ، وَلَمْ لَا يَكُونُ فِيهِ

فَيَصِلُ؟! " انتهى³²¹⁸.

المطلب الثاني: الأجناسُ الأربعةُ للتَّعْمَةِ

[مُطَلَّقُ الْهَدَايَةِ لَا يَنْحَصِرُ بِجِنْسٍ وَاحِدٍ]

ولمَّا دَلَّ تَعَلُّقُ الْهَدَايَةِ بِالصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ الْمُفَسِّرِ بِصِرَاطِ³²¹⁹ الْمُنْعَمِ عَلَيْهِمْ عَلَى تَنَوُّعِهَا

إِجْمَاعًا³²²⁰ بِاعْتِبَارِ تَنَوُّعِ النَّعْمِ وَتَكَثُّرِهَا وَعَدَمِ إِحْصَائِهَا، أَرَادَ أَنْ يُفَصِّلَهَا³²²¹ فَقَالَ³²²²: "وهداية الله"

³²¹⁷ الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص216.

³²¹⁸ خلاصة القول: أنَّ الفعلَ هَدَى يتعدى إلى مفعولين، اتفق العلماء على أنَّه يتعدى للمفعول الأول بنفسه، واختلفوا في تعديته للمفعول الثاني، فقال بعضهم: أنَّ الأصل يتعدى إليه بنفسه، إلا أن الزمخشري والبيضاوي اختارا أنَّ الأصل يتعدى بحرف الجر، ووضَّح الشرواني ذلك بتحشيته على قول المصنف: "وأصله أن يُعَدَّى بِاللَّامِ أَوْ إِلَى" قائلاً: أنَّ ما يُسْتَعْمَلُ مُتَعَدِّيًا إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ مَعْدُولٌ عَنِ الْأَصْلِ، وَأَنَّهُ بِتَقْدِيرِ حَرْفِ الْجَرِّ. فَقَوْلُهُ تَعَالَى: (اهدنا) عومل معاملة (اختار) في قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾، والأصل أن يتعدى (بمن). قالوا: الفرق بين المتعدي بنفسه والمتعدي بالحرف، أنَّ التعدي بالحرف تقال لمن لا يكون في الطريق وبالهداية يصل إليه، أما المتعدي بنفسه فتقال لمن يكون في الطريق ولمن لا يكون. ويرى الباحث: أن فعل الهداية عُدِّيَ بِنَفْسِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾، لشمول المعنيين. يقول أبو حيان في كتابه (البحر المحیط) : "والأصل في هدى أن يصل إلى ثاني معموله باللام يهدي للتي هي أقوم أو إلى لتهدي إلى صراط مستقيم ثم يتسع فيه فيعدي إليه بنفسه، ومنه اهدنا الصراط" أبو حيان، البحر المحیط في التفسير، ج1، ص45.

³²¹⁹ ج- المفسر بصراط، صح هامش.

³²²⁰ إجمالاً.

³²²¹ جاء في تفسير زهرة التفاسير عن مراتب الهداية: "المرتبة الأولى: أن يملأ سبحانه وتعالى نفوسهم وقلوبهم بالحق يميلون نحوه، ويتجهون إليه، وأن يكونوا ممن كتبت عليهم التقوى، وأن تكون هدايتها إلى نجد الخير، وقد قال، وقوله الحق: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾، والمرتبة الثانية: بعد أن تصغي قلوبهم إلى الحق وتفتح بقلوبه والنظر في بيناته وهي إقامة الدلائل على الحق ليتبعوه عن بينة، أو تفتح نفوسهم وعقولهم لقبول ما تدل عليه آيات الكون وأدلة الحق وهي أماراته، بل بيناته من سماء ذات أبراج، وأرض ذات جبال كالأوتاد، وزروع وثمار، ذات بهجة للناظرين، وأن يتدبروا في ملكوت الله تعالى وخلقه فينظروا نظرة الإدراك والاعتبار كما قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ (17) وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ (18) وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ (19) وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ (20) فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ (21) لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ (22) إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ (23) فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ (24) إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ (25) ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا جِسْمَهُمْ (26)﴾ هذه هي المرتبة الثانية من الهداية: وهي أن يهديهم سبحانه إلى مواضع العبر والاستدلال في آياته الكبرى في خلق السماء والأرض وما بينهما، وفي آياته الكونية، ما دقَّ منها وما جلَّ، فهو خالق كل شيء أما المرتبة الثالثة: فهي إرسال الرسل هداة مبشرين ومنذرين، ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾، وإن إرسال الرسل للهداية والإرشاد، وتبليغ رسالته، إنما هو لكي لا يكون على الله حجة بعد الرسل، فهو بعد أن يخلق الخلق على الفطرة المستقيمة، والاستعداد للعلم بالوجود، وما فيه من أدلة على منشئ الوجود، ثم يؤيد العلم الفطري بعلم كسبي وهو علم النبوة الذي يجيء به رسول مبين يدعو إلى الهدى بإذنه ويهدي إلى صراط مستقيم. والمرتبة الرابعة: مرتبة الوحي والكشف وتعليم الله

المُفسِّر بِمُطْلَقِ الدَّلَالَةِ³²²³، قِيلَ³²²⁴: أَي وَلِلْإِنْسَانِ³²²⁵؛ وَإِلَّا فَمِنْ الْهَدَايَةِ نَوْعٌ آخَرٌ لِسَائِرِ الْحَيَوَانِ بِهِ يَهْتَدِي إِلَى جَلْبِ مَنَافِعِهَا وَدَفْعِ مَضَارِّهَا، وَإِلَيْهِ يُشِيرُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ حَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ [طه:50/20] انتهى. ومقصوده تخصيصُ المُقسَمِ، واعتراضُ عليه بأنَّهُ إن أرادَ اختصاصَ كُلِّ واحدٍ من الأجناسِ بِالْإِنْسَانِ فَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ إِفَاضَةَ الْمَشَاعِرِ الظَّاهِرَةِ لَيْسَ مُخْتَصًّا بِهِ كَمَا لَا يَخْفَى، وَإِن أَرَادَ اخْتِصَاصَ الْمَجْمُوعِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْقَيْدِ لِذَلِكَ الْغَرَضِ، بَلِ الْأَوَّلَى³²²⁶ أَنْ لَا يُقَيَّدَ، نَعَمْ التَّرْتِيبُ³²²⁷ فِي الْأَجْنَاسِ مُخْتَصٌّ بِالْإِنْسَانِ كَمَا لَا يَخْفَى. انتهى.

أقول: لَيْسَ فِي كَلَامِ الْقَائِلِ دَعْوَى الْاِخْتِصَاصِ، وَلَا يَتَوَقَّفُ صِحَّتُهُ عَلَى تِلْكَ الدَّعْوَى أَيْضًا؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ: (لِلْإِنْسَانِ) تَقْدِيرٌ لِمُتَعَلِّقِ الْهَدَايَةِ؛ فَالْإِلَامُ صِلَةٌ لَهَا، وَلَيْسَ لِلْاِخْتِصَاصِ، فَمَقْصُودُهُ إِفَادَةٌ أَنَّ الْمُرَادَ لَيْسَ تَنْوِيعَ مُطْلَقِ الْهَدَايَةِ، بَلِ الْمُرَادُ تَنْوِيعَ الْهَدَايَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْإِنْسَانِ، وَبَيَانُ أَنْوَاعِهَا وَأَجْنَاسِهَا عَلَى مَا هُوَ مُقْتَضَى السَّبَبِ وَالسَّبَبِاقِ.

نعم، يَرِدُ عَلَى ذَلِكَ الْقَائِلِ أَنَّهُ لَا وَجْهَ لِتَخْصِيسِ سَائِرِ الْحَيَوَانِ/[99و]، بَلِ الْهَدَايَةُ تَعْمُ كُلَّ مَوْجُودٍ حَتَّى النِّبَاتِ وَالْمَعَادِنِ عَلَى³²²⁸ يَنْطَبِقُ³²²⁹ 3229 بِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ حَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾

تعالى لخلقها، وهو ما يكون للرسول الكرام دعاء الحق والهداة إليه، فهداية الله تعالى بالوحي، أو إرسال رسول أو أن يكلمه الله تعالى من وراء شيء من خلقه، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِيَشِيرَ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ "أبي زهرة، محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد، زهرة التفاسير (دار النشر: دار الفكر العربي) ج1، ص66.

3222 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

3223 ب ج - المفسر بطلق الدلالة.

3224 ب: ملا خسرو، فائدة.

3225 ج: للإنسان.

3226 ب: وجه أولوية عدم التقييد ح هو أن المتنوع إلى الأنواع والمنحصر في الأجناس المترتبة ليس هو المجموع إذ القسمة لا تكون إلا للكل لا لكل، فائدة.

3227 ب ج: الترتب.

3228 ب ج+ ما.

3229 ج: ينطق.

[طه:50/20]، فَإِنَّ الشَّيْءَ يَسَادِقُ³²³⁰ الموجود، فالأولى أن يُقال: أي: للإنسان، وإلا فمطلق الهداية لا تنحصر في الأجناس المذكورة، وبالجملة المقصود أن هداية الله المتعلقة بالإنسان، لا مطلق هدايته المتعلقة لجميع المخلوقات، سواء كان إنساناً أو غيره على ما وهم بناءً على قوله تعالى: ﴿ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه:50/20]؛ لأنه ياباه الحصر في الأجناس الأربعة المختصة بالإنسان.

ثُمَّ إِنَّ الْجِنْسَ الْأَوَّلَ إِفَاضَةُ الْقُوَى الَّتِي مِنْ جَمَلَتِهَا الْقُوَّةُ الْعَقْلِيَّةُ³²³¹ التي لا توجد في غير الإنسان، فيكون أخص من المقسم³²³² الذي هو الهداية المتعلقة بالإنسان³²³³ "تنوع أنواعاً لا يخصها عدداً؛ لأنها³²³⁴ أنعمها على الإنسان "وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها" [النحل: 18/16] إن "لكنها" مع كثرة أنواعها "تنحصر" حصراً استقرائياً "في أجناس" أربعة مترتبة لا³²³⁵ عقلياً؛ لجواز أن يهدي الله أحداً إلى الحق بطريق آخر غير الأجناس الأربعة. ووجه الضبط أن الهداية إما عامة أو خاصة، والأولى إما نفسية وهو الأول، وإما أفاقية، وهي إما تكوينية تُعرب عن الحق بلسان الحال وهو الثاني، أو تنزيلية ناطقة بالحق بلسان المقال وهو الثالث، وأما الثانية فهو الرابع الذي يختص بكامل أفراد الإنسان من الأنبياء والأولياء.

ثُمَّ لَيْسَ الْمُرَادُ بِتَرْتِيبِ هَذِهِ الْأَجْنَاسِ الْأَرْبَعَةِ تَصَاعُدَهَا فِي مَرَاتِبِ الْعُمُومِ إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى الْعَالِي كَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ، وَلَا التَّرْتِيبُ الدَّائِيَّ أَوْ الزَّمَانِيَّ بَيْنَهَا؛ لِأَنَّ إِفَاضَةَ الْقُوَى لَيْسَ مَقْدَمًا لَا ذَاتًا وَلَا زَمَانًا عَلَى نَصْبِ

³²³⁰ ب ج: يساق.

³²³¹ ب: القولية.

³²³² ب: القسم.

³²³³ ج- ثم إن الجنس الأول إفاضة القوى التي من جملتها القوة العقلية التي لا توجد في غير الإنسان فيكون أخص من المقسم الذي هو الهداية المتعلقة بالإنسان.

³²³⁴ ب ج+ نعمة.

³²³⁵ ب+ حصراً.

الدلائل. بل المراد الترتب بالنظر إلى الإنسان واهتدائه؛ فإن نَصَبَ الدلائل، وإن كان مُقَدِّمًا³²³⁶ على إفاضة القوى، لكنَّ اهتداء الإنسان بالاستدلال بها مُتَأَخَّرٌ عن إفاضة القوى، وكذا الاهداء بإنزال الكُتُبِ وإرسال الرُّسُلِ وبراءة الأشياء كما هي مُتَأَخَّرٌ عنها، إفاضة القوى مُقَدِّمٌ على الكلِّ بهذا الاعتبار، وكذا نَصَبُ الدلائل بالقياس إلى الباقين، وإتْمَا الإنسان³²³⁷ في تأخُّرِ الرَّابِعِ عن الكلِّ بهذا الاعتبار، وسيجيءُ تحقيقُهُ.

[الجنسُ الأوَّلُ: الهدايةُ بإفاضة القوى]

ولمَّا كانت الهدايةُ إِمَّا³²³⁸ تتعلَّقُ بالموجود، وتتأخَّرُ عن الإيجاد كما يُفصِّحُ عنه قوله عزَّ وجلَّ: [100ظ] ﴿أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ حَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ [طه:50/20] لم يجعل إفاضة الوجودِ من مراتبِ الهدايةِ مع تَقَدُّمِها على الكلِّ فقال³²³⁹: "الأوَّلُ" من تلك الأجناسِ الأربعةِ "إفاضة القوى" أي: الهدايةُ بإفاضةِ القوى ويؤيِّدُهُ ما ذكره في القسمِ الثَّالِثِ مِنْ قوله³²⁴⁰: "الهدايةُ بإرسالِ الرُّسُلِ" إلخ؛ لظهور أنَّ نَفْسَ إفاضةِ القوى ليست هدايةً، أي: دلالةٌ بلُطْفٍ، بل هي سببٌ للهدايةِ فلا يَرُدُّ أنَّها مِنْ مُقَدِّماتِ الهدايةِ، و ما يتوقَّفُ عليه الهدايةِ، ولا³²⁴¹ ينبغي عَدُّهُ من الهدايةِ ليزيدَ أشكالَ طلبِ الهدايةِ.

وما قيل في دفعه: كونُ هذه الإفاضةِ إرشاداً وإراءةً للطريقِ ظاهرٌ لا سِتْرَةَ فيه، فيدفعُهُ صِحَّةُ قولنا: أرشده وأراد³²⁴² الطريقَ بإفاضةِ القوى كما يصحُّ أدبه بالضرب³²⁴³؛ فَإِنَّ نِسْبَةَ الإِرشادِ والإراءةِ إلى الإفاضةِ

3236 ب- مقدا.

3237 ب ج: الشأن.

3238 ج- إنما.

3239 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

3240 نفس المصدر، ج1، ص30.

3241 ج: فلا.

3242 ب ج: وأراه.

3243 ب- أرشده وأراد الطريق بإفاضة القوى كما يصحُّ أدبه بالضرب، صح هامش.

نسبة التَّأْدِيبِ إِلَى الصَّرْبِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِصَّرْبٍ بَلْ مُتَوَلِّدٍ مِنْهُ عَلَى مَا صرَّحُوا بِهِ، وَكَذَا الْحَالُ فِي قَوْلِهِ³²⁴⁴:
"وَالثَّانِي" فِي³²⁴⁵ "نَصَبِ الدَّلَائِلِ".

ثُمَّ لَيْسَ الْمُرَادُ هَاهُنَا بِالْقُوَّةِ مَا يُقَابَلُ الْفِعْلَ وَيُرَادُفُ الْإِمْكَانَ كَمَا يُقَالُ لِلخَمْرِ فِي الدُّنِّ³²⁴⁶: إِنَّهُ مُسْكِرٌ
بِالْقُوَّةِ، أَي: يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ³²⁴⁷ مُسْكِرًا، بَلْ³²⁴⁸ يَكُونُ مَبْدَأً لِلتَّغْيِيرِ فِي شَيْءٍ آخَرَ مِنْ حَيْثُ هُوَ آخَرُ،
عَلَى مَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ³²⁴⁹: "الَّتِي بِهَا يَتِمَكَّنُ الْمَرْءُ مِنَ الْاهْتِدَاءِ إِلَى إِقَامَةِ مَصَالِحِهِ" الْمَعَايِشَةِ³²⁵⁰
وَالْمَعَادِيَّةِ، فَإِنَّ مَعْنَى³²⁵¹ تَمَكَّنَ الْمَرْءُ بِسَبَبِهَا مِنَ الْاهْتِدَاءِ كَوْنُهَا مَبْدَأً لِحَصُولِ الْاهْتِدَاءِ الَّذِي هُوَ تَغْيِيرٌ،
أَي: كَوْنٌ بَعْدَ الْعَدَمِ فِي الْآخِرِ الَّذِي هُوَ شَخْصٌ الْمُهْتَدِي الَّذِي هُوَ مَحَلٌّ لَتِلْكَ الْقُوَّةِ.

وَقَوْلُهُ³²⁵²: "كَالْقُوَّةِ الْعَقْلِيَّةِ" تَمَثِيلٌ لِلْقُوَى الْمُفَاضَةِ لَا لِلْإِفَاضَةِ الَّتِي هِيَ فِعْلُ اللَّهِ، وَالْمُرَادُ بِالْقُوَّةِ
الْعَقْلِيَّةِ الْقُوَّةُ الَّتِي هِيَ مِنْ جِنْسِ الْعَقْلِ وَفَرْدٌ مِنْ أَفْرَادِهِ يَمْتَازُ بِهَا الْإِنْسَانُ عَنِ سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ، وَتَصِيرُ مَبْدَأً
لِتَحْصِيلِ الْعُلُومِ وَالْإِدْرَاكَاتِ، وَتُمَيِّزُ الْحَسَنَ عَنِ الْقَبِيحِ وَالْخَيْرَ عَنِ الشَّرِّ؛ فَبِإِفَاضَةِ هَذِهِ الْقُوَّةِ يَهْتَدِي الْإِنْسَانُ
إِلَى طَرِيقِ التَّعْقُلِ، كَمَا أَنَّ بِإِفَاضَةِ الْحَوَاسِّ³²⁵³ إِلَى طَرِيقِ الْإِحْسَاسِ وَالتَّخْيُّلِ.

3244 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

3245 ج- في.

3246 الدُّنِّ: وعاء ضخم للخمر والخل ونحوهما؛ مادة: (دنن). د أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج1، ص
774.

3247 ب ج: بصير.

3248 ب ج+ ما.

3249 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

3250 ج: المعاشية.

3251 ب- والمعادية فإن معنى، صح هامش.

3252 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

3253 ج+ يُهْتَدَى.

وقوله³²⁵⁴: "والحواس الباطنة" التي هي الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة والمتخيلة لا يُخالف الشرع؛ لأنه لا شك في وجودها وفي أنه يحصل عقيب صرفها الإدراكات/[100و] الحسية بدليل أنه لو أصابت لواحدة هاهنا آفة لاختل ذلك الفعل كالحواس الظاهرة، وإنما يُخالف الشرع لو جعلت مؤثرة في تلك الأفعال، وفاعلة لها بتلك الآثار.

قال³²⁵⁵ في المقاصد³²⁵⁶: "إذا جعلنا القوى الجسمانية آلات³²⁵⁷ للإحساس وإدراك الجزئيات، والمُدرك هو النفس على ما صرح به المتأخرون من الحكماء، وارتفع النزاع بين الفريقين"، ومثله في المواقف³²⁵⁸ أيضاً. ولكن أدلة إثباتها لما كانت مبنية على أصول فلسفية ككون الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد، وأن النفس لا تدرك الجزئيات المادية بالذات، ثم³²⁵⁹ لم يثبتوها، وقدحوا في دلائلها الواهية، على أن المصنف ذكرها في الطوالع، وحققها وبين مواضعها من الدماغ، ثم قال³²⁶⁰: "والدليل على اختصاص هذه القوى بهذه المواضع اختلال الفعل بخللها"، ثم قال³²⁶¹: "والنفس إنما تدرك الجزئيات بواسطة تلك القوة".

³²⁵⁴ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

³²⁵⁵ التفتازاني، مسعود بن عمر بن عبدالله سعد الدين، شرح المقاصد، قدم له ووضع حواشيه وعلق عليه: ابراهيم شمس الدين (دار

الكتب العلمية، بيروت لبنان 1971م) ج2، ص477.

³²⁵⁶ أ- لو جعلت مؤثرة في تلك الأفعال وفاعلة لها بتلك الآثار قال في المقاصد الشرع، صح هامش.

³²⁵⁷ ج- آلات.

³²⁵⁸ إيجي، شرح المواقف، ج1، ص182.

³²⁵⁹ ب- ج- ثم.

³²⁶⁰ البيضاوي، طوالع الأنوار من مطالع الأنظار، ج1، ص157.

³²⁶¹ نفس المصدر، ج1، ص157.

وقوله³²⁶²: "والمشاعرِ الظاهرة" يريدُ بها الحواسَّ الخمسَ الظاهرةَ التي هي السَّمْعُ والبَصَرُ والشَّمُّ والدُّوقُ واللَّمْسُ، سُمِّيَتْ بالمشاعر: إمَّا باعتبارِ كونها محلاً للشُّعور؛ أو باعتبارِ كونها آلةً للشُّعور؛ فإنَّ المشاعرَ جمعَ مَشْعَرٍ بالفتحِ أو الكسرِ فهو: إمَّا اسمُ مكانٍ أو اسمُ آلة.

[الجِنْسُ الثَّانِي: الهدايةُ بِنَصْبِ الدَّلَائِلِ]

وقوله³²⁶³: "والثَّانِي" أي: الجِنْسُ الثَّانِي من الأجناسِ الأربعة "نَصْبُ الدَّلَائِلِ" أي: الهدايةُ الحاصلةُ بسببِ نَصْبِ الدَّلَائِلِ على ما عَرَفْتُ، وكونه ثانياً بالنسبة³²⁶⁴ إلى الإفاضةِ قد سبق تحقُّقه، فلا تَنَسُّ.

وقوله³²⁶⁵: "الفارقة³²⁶⁶ بينَ الحقِّ والباطلِ" أي: في الاعتقادِ وإشارةً إلى الكمالِ بحسبِ القُوَّةِ النَّظَرِيَّةِ، كما أنَّ قوله³²⁶⁷: "والصِّلاحِ والفسادِ" أي: في الأعمالِ والأخلاقِ إشارةً إلى الكمالِ بحسبِ القُوَّةِ العمليَّةِ،³²⁶⁸ "وإليه": إلى الثَّانِي "أشارَ" تعالى³²⁶⁹ "حيثُ قال: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ [البلد:10/90]" أي: هدَيْنا الإنسانَ طريقَ الخيرِ والشَّرِّ؛ بأنَّ نَصَبْنَا³²⁷⁰ له دليلَهُما، وأرِيناهُ ما فيه خيرُهُ وشُرُّهُ كما قال: ﴿فَأَهْمَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ [الشمس:8/91] فشَبَّهَ الدَّلِيلَ الواضِحَ بالنَّجْدِ الَّذِي هو

³²⁶² البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

³²⁶³ نفس المصدر، ج1، ص30.

³²⁶⁴ ب- بالنسبة.

³²⁶⁵ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

³²⁶⁶ ج: والفارقة.

³²⁶⁷ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

³²⁶⁸ ج- النظرية كما أن قوله والصلاح والفساد أي في الأعمال والأخلاق إشارة إلى الكمال بحسب القوة، صح هامش.

³²⁶⁹ ب ج+ وتقدّس.

³²⁷⁰ ب: نصب.

الطَّرِيقُ الْمُرْتَفِعُ؛ لِأَنَّهُ لَوْضُوحُهُ كَأَنَّهُ مَوْضِعُ مُرْتَفِعٍ يَرَاهُ كُلُّ أَحَدٍ، فِرَاءَةٌ طَرِيقِ الْخَيْرِ لَيْسَلُكَّهَا، وَإِرَاءَةٌ طَرِيقِ الشَّرِّ لِيَحْتَرِّزَ عَنْهَا، فَهِيَ مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ خَيْرٌ كَمَا قَالَ 3271 الشَّاعِرُ 3272:

عَرَفْتُ الشَّرَّ لَا لِلشَّرِّ لَكِنَّ لِتَوَقُّيهِ

[101ظ] وَمَنْ لَا يَعْرِفُ الشَّرَّ مِنْ النَّاسِ يَقَعُ فِيهِ

فَلَا يُنَافِي هَذَا مَا سَبَقَ مِنْ عَدَمِ اسْتِعْمَالِ الْهَدَايَةِ إِلَّا فِي الْخَيْرِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ 3273 أَيْضاً حَيْثُ قَالَ: ﴿وَأَمَّا تَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ [فصلت: 17/41]، فَسَرَّ الْمُصَنِّفُ هَذِهِ الْآيَةَ بِقَوْلِهِ 3274:

"فَدَلَّلْنَاهُمْ عَلَى 3275 الْحَقِّ بِنَصْبِ الْحُجَجِ وَإِرْسَالِ الرُّسُلِ".

قِيلَ 3276: هَذَا التَّفْسِيرُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْهَدَايَةَ فِيهَا لَيْسَتْ مَحْضَ النَّوعِ الثَّانِي، وَلَعَلَّهُ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ أَدُلُّ عَلَى شِقَاقِهِمْ، وَقِيلَ 3277 فِي دَفْعِهِ 3278: إِرْسَالُ الرُّسُلِ أَيْضاً مِنْ النَّوعِ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ مَقَارَنٌ بِالْآيَاتِ وَالْمُعْجَزَاتِ الدَّلَالَةِ 3279 عَلَى ذَاتِهِ تَعَالَى وَقُدْرَتِهِ الْكَامِلَةَ.

[الْجِنْسُ الثَّلَاثُ: الْهَدَايَةُ بِإِرْسَالِ الرُّسُلِ وَإِنزَالِ الْكُتُبِ مَعَهُمْ]

3271 الحمداني، الحارث بن أبي العلاء سعيد بن حمدان بن حمدان أبو فراس، ديوان أبي فراس الحمداني، شرح د. خليل الدويهي (الناشر: دار الكتاب العربي بيروت، ط2، 1994م) ص352.

3272 هو أبو فراس الحارث بن سعيد بن حمدان الحمداني التغلبي الرِّبَيعِي، (٣٢٠ - ٣٥٧ هـ) شاعر وقائد عسكري حمداني، لم يجمع أبو فراس شعره وقصائده، إلا أن ابن خالويه قد عاصره وجمع قصائده فيما بعد، ثم اهتم الثعالبي بجمع الروميات من شعره في يتيمة. ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج2، ص 58؛ الحنفي، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، (الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر) ج4، ص 19؛ الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، (الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992 م) ج14، ص 227.

3273 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

3274 نفس المصدر، ج5، ص69.

3275 ب-ج- علي.

3276 ب: عصام، فائدة.

3277 ب: لاري، فائدة.

3278 ب+ج+ إن.

3279 ب- الدالة.

وكأن في عبارة المُصنّف إشارة إلى هذا حيث لم يجعل نفس إرسال الرُّسل من النوع الثَّالث بأن³²⁸⁰
جعل الهداية الحاصلة بسببها من النوع الثَّالث حيث قال³²⁸¹: "والثَّالث: الهداية بإرسال الرُّسل وإنزال
الكتِّب معهم".

أقول: مُعجزات الأنبياء ليست دلائل إثبات الواجب وصفاته العلى، بل هي دلائل تدلُّ على
صدقهم في دعوى الرِّسالة؛ لأنَّها تصديقٌ من الله إليهم في دعواهم الرِّسالة على ما صرَّحوا به³²⁸²: فهَي
من الأدلَّة الفارقة بين المُحقِّ والمُبطِّل في دعوى الرِّسالة على أنَّه لو تمَّ ما ذكره هذا القائل لاندرج إرسال
الرُّسل في نصب الحُجج، فيلغوا عطف³²⁸³ عليه. وأيضاً³²⁸⁴ قد عرِّفت أنَّ المُراد في الأوَّل والثَّاني أيضاً
الهداية الحاصلة بهما؛ لظهور أنَّ نفس الإفاضة ونفس نصب الآلة³²⁸⁵ ليست هداية، بل كلُّ منهما
سبب لها، وفي كلام المُصنّف أيضاً إشارة إليه حيث فسَّر قوله تعالى: ﴿فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت: 17/41]
بقولهم³²⁸⁶ "فَدَلَّلْنَاهُمْ بِنَصْبِ الْحُجَج"، ولو كانت عبارة عن نفس نصب الآلة³²⁸⁷ لقال: فَصَبْنَا لَهُمْ
الْحُجَجَ وَالْأَدَلَّةَ الدَّالَّةَ عَلَى الْحَقِّ، وهو ظاهر³²⁸⁸. 3289 إلا أنَّ وَجَهَ ارتكاب المُسامحة في الأوَّل والثَّاني،

3280 ب ج: بل.

3281 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

3282 أبو السعود، تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ج1، ص ١٠٢؛ الخفاجي، حاشية الشهاب
المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي، ج2، ص256؛ البديسي، حسام الدين علي بن عبدالله، تفسير البديسي، تفسير إشاري صوفي
شارح لمقامات الدين الثلاث: الإسلام والإيمان والإحسان الشريعة والصوفية والحقيقة، اعتنى به وضبطه الشيخ الدكتور عاصم إبراهيم الكيالي
الحسيني الشاذلي الدرقاوي (كتب ناشرون بيروت لبنان) ج1، ص225؛ القوجوي، حاشية محي الدين شيخ زاده، ج2، ص49.
3283 ب: عطفه.

3284 ج- معجزات الأنبياء ليست دلائل إثبات الواجب وصفاته العلى بل هي دلائل تدلُّ على صدقهم في دعوى الرِّسالة لأنَّها تصديق
من الله إليهم في دعواهم الرِّسالة على ما صرَّحوا به فهي من الأدلة الفارقة بين الحق والمبطل في دعوى الرِّسالة على أنَّه لو تمَّ ما ذكره هذا
القائل لاندرج إرسال الرسل في نصب الحُجج فيلغوا عطف عليه وأيضاً.
3285 ب ج: الأدلة.

3286 ب: بقوله/ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج5، ص69.

3287 ب ج: الأدلة.

3288 ج- بل كلُّ منهما سبب لها وفي كلام المُصنّف أيضاً إشارة إليه حيث فسَّر قوله تعالى: فهديناهم بقولهم: فدللناهم بنصب الحُجج ولو
كانت عبارة عن نفس نصب الأدلة لقال فنصبنا لهم الحُجج والأدلة الدالة على الحق وهو ظاهر.

والتصريح بالمراد بالثالث³²⁹⁰ هو أن الهداية لكونها من خواص ذوي العقول لا تُسند حقيقةً إلى غيرهم فتُسند إلى الرُّسل حقيقة، فالمراد بالهداية بإرسال الرُّسل وإنزال الكتب³²⁹¹ الهداية بهداية الرُّسل المُرسلة المُنزَل عليهم الكتب، كالقسم³²⁹² الأوَّل، والثاني هو هداية الله بلا واسطة هداية شيء، وإن كان³²⁹³ بواسطة شيء كالقوى المُفاضة والأدلة المنصوبة؛ لأنها ليست هدايةً/[101و]، بخلاف القسم الثالث؛ فإنَّه هدايته³²⁹⁴ تعالى بواسطة هداية الرُّسل لظهورها بأيديهم، لا أنَّه هدايةً بسبب الإرسال ككون الأوَّل هدايةً بسبب إفاضة القوى، والثاني هدايةً بسبب نصب الأدلة.

وبهذا يندفع أيضاً ما يقال: إنَّ الكلام كان في أنواع هداية الله تعالى، والآيتان³²⁹⁵ أعني: ما ذكره بقوله³²⁹⁶: "وإياها" أي: هذه الهداية لا غيرها "عنى بقوله: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [الأنبياء: 73/21] وقوله: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الاسراء: 9/17] " لا تدلان عليها، بل على كون الرُّسل والقرآن هاديين. ووجه الاندفاع أنَّ معنى قوله: ﴿يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾: بإرادتنا وخلقنا تلك الهداية³²⁹⁷، وإظهارنا إياها في أيديهم، فإسناد الهداية إلى الرُّسل، وإن كانت حقيقةً باعتبار قيامها بهم وكونهم محلاً لها على ما هو مناط كون الإسناد حقيقةً، إلا أنَّها لما كانت فعل الله وخلقته عُدت من

3289 ج+ وإنما هما مبدآن للهداية ومفضيان إليها.

3290 ب ج: في الثالث.

3291 ب- وإنزال الكتب

3292 ج: فالقسم.

3293 ب ج: كانت.

3294 ب: هداية.

3295 ب: والآيات.

3296 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

3297 ب+ فيهم.

هُدَايَتِهِ³²⁹⁸ تعالى، وَأَمَّا هِدَايَةُ الْقُرْآنِ فَرَاغَةٌ إِلَى هِدَايَةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِوَسْطَتِهِ، فَهِيَ أَيْضاً هِدَايَةُ اللَّهِ³²⁹⁹، وَإِسْنَادُهَا إِلَى الْقُرْآنِ مَجَازٌ مِنْ إِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَى الْآلَةِ.

[الْجِنْسُ الرَّابِعُ: الْهِدَايَةُ بِكَشْفِ سِرَائِرِ الْأُمُورِ]

قَوْلُهُ³³⁰⁰ "وَالرَّابِعُ" أَي: الْجِنْسُ الرَّابِعُ مِنْ هِدَايَةِ³³⁰¹ اللَّهِ تَعَالَى "أَنْ يَكْشِفَ" اللَّهُ تَعَالَى "عَلَى قُلُوبِهِمْ" أَي: قُلُوبِ الْمُهْتَدِينَ الْكَامِلِينَ، وَهُمْ الْأَنْبِيَاءُ عَلَى مَا سَيُصْرِّحُ بِهِ³³⁰² "السَّرَائِرُ" أَي: مَخْفِيَّاتِ الْأُمُورِ الَّتِي لَا تَنْكَشِفُ بِالنَّظَرِ وَالْبُرْهَانِ، وَإِنَّمَا طَرِيقُ كَشْفِهَا الْمُشَاهَدَةُ وَالْعِيَانُ "وَيُرِيهِمْ"³³⁰³ أَي: يَجْعَلُهُمْ رَائِينَ بَعَيْنِ الْبَصِيرَةِ "الْأَشْيَاءَ" أَي: مَا سِوَى اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الْجَوَاهِرِ وَالْأَعْرَاضِ الْمَوْجُودَةِ كَمَا هِيَ عَلَيْهِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ.

وَتَحْقِيقُ الْمَقَامِ أَنَّ كُلَّ مَوْجُودٍ سِوَى الْوَاجِبِ³³⁰⁴ جَوْهَرًا كَانَ أَوْ عَرَضًا فَلَهُ حَقِيقَةٌ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ وَنَظَرِ الْعَقْلِ وَهِيَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ حُدُودُهَا، وَلَهُ أَيْضاً حَقِيقَةٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَهِيَ الصُّورُ الْعِلْمِيَّةُ الَّتِي هِيَ أَظْلَالٌ لِلْوُجُودِ الْوَاجِبِيِّ الْقَائِمِ بِنَاتِهِ. وَإِنَّ³³⁰⁵ الشَّيْخَ الْأَشْعَرِيَّ وَمَنْ تَبِعَهُ وَمُحَقِّقِي الصُّوفِيَّةِ وَجُمْهُورَ الْحُكَمَاءِ ذَهَبُوا³³⁰⁶ إِلَى أَنَّ الْوُجُودَ³³⁰⁷ الْوَاجِبِيَّ قَائِمٌ³³⁰⁸ بِنَاتِهِ، وَأَنَّ الصُّورَ الْعِلْمِيَّةَ الْمُرْسَمَةَ³³⁰⁹ فِي عَرَضِهِ عِلْمُ اللَّهِ تَعَالَى الْمُعَبَّرُ عَنْهَا بِاللُّوْحِ الْمَحْفُوظِ ظَهُورُ ذَلِكَ الْوُجُودِ فِي الْعِلْمِ، وَأَنَّ الْأَعْيَانَ الْخَارِجِيَّةَ ظَهُورُ تِلْكَ الصُّورِ

3298 ب: هداية.

3299 ب ج+ حقيقة.

3300 ج- قوله/ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

3301 ب: هدايات.

3302 وذلك في قوله: "وهذا القسم يختص بنيله الأنبياء والأولياء"، البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

3303 ب: ونريهم.

3304 ب+ تعالى.

3305 ب ج: فإن.

3306 الإيجي، شرح المواقف للجرجاني مع حاشيتي السبالكوتي والفتاري، ج1، ص95.

3307 ج: الموجود.

3308 ج: القائم.

3309 ب ج: المرتسمة.

العلمية/[102ظ] في العين، وحدوث الحوادث خروجها من العلم إلى العين وهو الوجود الخارجي³³¹⁰ لا من العدم إلى الوجود؛ لأنها كانت موجودة قبل الحدوث أيضاً، لكن في العلم لا في الخارج فلا تعدد في الوجود الواجبي ولا تغير وإتاما التعدد والتكثُر والتغير في المظاهر، وهو الآن كما كان.

ولنورد³³¹¹ ذلك مثلاً: إذا فرضنا أن شخصاً كان عالماً و كاتباً وقارئاً فلا شك أنه في هذه المرتبة شخص واحد، ثم إذا تصوّر نفسه من حيث إنه ذات له العلم ومن حيث إنه ذات له الكتابة و³³¹² ذات له القراءة فقد تحققت أمورٌ متعدّدة، لكن³³¹³ في الخارج بل في العلم، وهي تلك الصور العلمية، ثم إذا علم علمه أشخاصاً وكتابتهم أشخاصاً آخر، وكذا قراءته، فقد وجد في الخارج أشخاص كثيرة ظهرت فيها تلك الصور العلمية؛ فإنه من حيث إنه عالمٌ ظهر في تلامذته العلماء، ومن حيث إنه كاتبٌ ظهر في الكتاب، ومن حيث إنه قارئٌ ظهر³³¹⁴ القراء، ومع ذلك هو باقٍ على وحدته ولم يتغير علمه ولا كتابته ولا قراءته على³³¹⁵ الحالة الأولى، بل هو من حيث إنه متصّفٌ بهذه الصفات تجلّى فيهم، فظهر في كلّ منهم عكس أنوار هذه الصفات على حسب استعداده من غير أن يتحد هذا الشخص مع تلك الأشخاص، ولا أن يحلّ فيهم، ولا أن يلزم من كون تلك الصفات ناقصة في بعضٍ منهم كونها ناقصة فيه أيضاً.

ونظيره أيضاً³³¹⁶ أن يُشعل من شمع واحدٍ دهنه وفتيله في غاية الصفاء والحسن شموعٌ متعدّدةٌ متفاوتة في دهنها وفتيلها صفاءً وكُدورة³³¹⁷؛ فإنّ الشمع الأوّل لم يتحد بهذه الشموع ولا حلّ فيها ولم يتعدّد ولم

3310 ج- الخارجي.

3311 ج- ولنورد.

3312 ب ج+ من حيث إنه.

3313 ب ج+ لا.

3314 ب ج+ في.

3315 ب ج: عن.

3316 ب ج+ من وجه آخر.

3317 ب: وكُدرة.

يتغير صفاؤه وقوة نوره بحسب التعدد والتغير في هذه الشموع، وإنما التعدد والتفاوت³³¹⁸ بحسب تفاوت قابليتها. ثم إنه لا مانع عقلاً من كون الحال على هذا المنوال ولم يُرد الشرع أيضاً على خلافه؛ إذ لا يلزم نظراً إلى هذا التحقيق كونه تعالى عين العالم حتى يلزم منه المخالطة بالأشياء الحسية³³¹⁹، ويرتفع التكليف وسائر ما يلزم من سمات الحدوث ولو ازم الإمكان. [102و] وهذا هو مُراد القائلين³³²⁰ بوحدة الوجود، وأنه ليس في دار الوجود غيره ديار، كيف؟! وقد ثبت مثله في الشرع؛ فإن أهل السنة والجماعة من المتكلمين ذهبوا إلى أن الصفات الذاتية كالعلم والقدرة والكلام وغيرها كُلُّ منها واحدة ولها تعليقات يتصنف باعتبارها بالحدوث والتغير³³²¹، وسائرهما³³²² هو³³²³ سمات الحدوث، ولا يلزم³³²⁴ ذلك تغيراً في تلك الصفة الواحدة³³²⁵ على ما فصل في محله.

[أقسام الوحي]

وقوله³³²⁶: "بالوحي" مُتعلق بقوله³³²⁷: "يكشف"، أو بقوله³³²⁸: "يريه". والوحي ثلاثة أقسام: ما ثبت بلسان الملك فوقع في سمع النبي صلى الله عليه وسلم بعد علمه بالمبلغ بآية قاطعة، والقرآن من هذا القبيل.

³³¹⁸ ب ج + في هذه الشموع.

³³¹⁹ ب ج: الحسية.

³³²⁰ التفتازاني، العلامة مسعود بن عمر بن عبد الله سعد الدين التفتازاني، تقريب المرام في شرح تهذيب الكلام للتفتازاني، تأليف: أفضل المحققين فخر الملة والدين مرجع أفاضل علماء الأكراد الشيخ عبد القادر التختي السنندجي الكردستاني، وحاشيته المحاكمات لأخيه المحقق الرباني مولانا الشيخ محمد وسيم السنندجي الكردستاني، وحوش متفرقة لبعض الأفاضل، اعنتى به وضبطه: محمود أمين السيد (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان) ج 1، ص 327.

³³²¹ ب ج: والتغير.

³³²² ج: وسائر ما.

³³²³ ب ج + من.

³³²⁴ ب ج + من.

³³²⁵ ينظر: البيضاوي، ناصر الدين عبد الله بن عمر: شرح أسماء الله الحسنى، تحقيق: خالد الجندي، (ط3، مصر، القاهرة، دار المعرفة، 2015م): ص 119.

³³²⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 30.

والثاني: ما وضح له عليه السلام بإشارة المَلِكِ مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ بالكلام، كما قال³³²⁹ عليه السلام: ((إِنَّ

رُوحَ الْقُدْسِ نَفَثَ فِي رُوعِي أَنَّ النَّفْسَ لَا تَمُوتُ حَتَّى تَسْتَكْمَلَ رِزْقَهَا))، ويُسمى هذا خَاطِرَ الْمَلِكِ.

والثالث: ما تَبَدَّى لِقَلْبِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَن أَرَاهُ اللَّهُ تَعَالَى بِنُورٍ مِنْ عِنْدِهِ؛ كما قال الله: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ

بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النساء: 105/4] صرَّح بهذا التَّقْسِيمِ فِي كِتَابِ الْأَصُولِ³³³⁰.

فَمَنْ قَالَ: إِنَّ قَوْلَهُ³³³¹: "بالوحي" داخلٌ فِي إِنْزَالِ الْكُتُبِ إِلَّا أَنَّهُ اعْتَبَرَ إِنْزَالَ الْكُتُبِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأُمَّةِ؛

فَلِهَذَا تَقَابَلَا فَكَأَنَّهُ زَعَمَ أَنَّ الْوَحْيَ مُخْتَصُّ بِالْقِسْمِ الْأَوَّلِ، وَأَمَّا الْمَتَمَسِّكُ³³³² فِي عَدَمِ اخْتِصَاصِ الْوَحْيِ

بِإِنْزَالِ الْكُتُبِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾ [النحل: 68/16] فَضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ الْوَحْيَ فِيهِ بِمَعْنَاهُ

اللُّغَوِيِّ، وَهُوَ الْإِعْلَامُ، صرَّحَ بِهِ³³³³ أئِمَّةُ التَّفْسِيرِ.

والمراءُ فِي هَذَا الْمَقَامِ مَعْنَاهُ الْعُرْفِيُّ الْمُخْتَصُّ بِالْأَنْبِيَاءِ بِدَلِيلٍ جَعَلَهُ مُقَابِلًا لِلْإِلْهَامِ وَالْمَنَامِ فِي

قَوْلِهِ³³³⁴: "أَوْ بِالْإِلْهَامِ" وَهُوَ إِقْدَاءُ الْخَيْرِ فِي قَلْبِ الْغَيْرِ بِلَا اسْتِفَاضَةٍ فِكْرِيَّةٍ، "وَالْمَنَامَاتِ الصَّادِقَةِ" أَي: الَّتِي

لَا تَكُونُ أَضْغَاثَ أَحْلَامٍ، ثُمَّ إِنَّهُ لَا يَسْتَعِدُّ لِهَذِهِ الْمَرْتَبَةِ مِنَ الْهُدَايَةِ إِلَّا أَصْحَابُ النُّفُوسِ الْقُدْسِيَّةِ؛ لِأَنَّ

نَفُوسَهُمْ بِسَبَبِ تَهْذِيبِ الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ عَنِ رِذَائِلِ الْأَعْمَالِ وَالْأَخْلَاقِ³³³⁵ وَقَطَعَ عَوَائِقَهَا عَنِ التَّوَجُّهِ إِلَى

³³²⁷ نفس المصدر ، ج1، ص30.

³³²⁸ نفس المصدر، ج1، ص30.

³³²⁹ الدومي، عبد القادر بن بدران الحنبلي، شرح كتاب الشهاب، في الحكم والمواعظ والأدب للإمام القاضي، تحقيق: نور الدين طالب، الناشر وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، الكويت، ط1، (2007م) ص514.

³³³⁰ ابن نجيم، زين الدين بن ابراهيم الحنفي، فتح الغفار بشرح المنار، المعروف بمشكاة الأنوار في أصول المنار، وعليه بعض حواشي المرحوم الشيخ عبد الرحمن البحراوي الحنفي المصري (شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر، 1936) ج2، ص152؛ الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، المحقق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1415 هـ) ج9، ص175.

³³³¹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

³³³² ب ج: التمسك.

³³³³ الرازي، التفسير الكبير، ج11، ص266.

³³³⁴ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

³³³⁵ ب: والإخلال

مركزها الأصليّ اتّصلت بعالم الغيب اتّصلاً معنوياً، فينعكس إليها ما ارتسمت فيه من الصُّور العِلْمِيَّةِ
 القُدْسِيَّةِ / [103ظ] أي: الخالصة عن شوائب الشُّكوكِ والأوهام. ولهذا قال³³³⁶: "وهذا القِسْمُ" الرَّابِعُ
 من الهداية "يختصُّ بِنَيْلِهِ الأنبياءُ" ناظِرٌ إلى قوله³³³⁷: "بالوحيِّ" "والأولياءُ" ناظِرٌ إلى قوله³³³⁸: "أو
 بالإلهامِ"، وأما المناماتُ الصَّادِقَةُ فتعمُّها، والمقصودُ أنَّ الاهتداءَ بهذه الهدايةِ مقصودٌ على الأنبياءِ والأولياءِ
 لا تتعدَّاهُم إلى غيرهم؛ لاختصاصِ الوحيِّ والإلهامِ لهم³³³⁹، وأما اختصاصُ المناماتِ الصَّادِقَةِ³³⁴⁰ بهم
 فمحلُّ بحثٍ، نعم، كَشَفُ السَّائِرِ³³⁴¹ وإرادة³³⁴² الأشياءِ كما هي بسببِ المناماتِ الصَّادِقَةِ تختصُّ بهم.
 قوله³³⁴³: "وإيَّاهُ" أي: هذا الجنسُ الرَّابِعُ مِنَ الهدايةِ³³⁴⁴ لا غير "عنى" الله تعالى "بقوله: أُولَئِكَ"
 مُشِيرًا إلى الأنبياءِ المذكورين قَبْلَ الآيَةِ، وهم ثمانية عشرَ نبيًّا ذَكَرَهُمُ اللهُ تعالى في سُورَةِ الأنعام³³⁴⁵ أي:
 أُولَئِكَ المذكورونَ³³⁴⁶ هم "الَّذِينَ هَدَى اللهُ" أي: هَدَاهُمُ اللهُ إلى ما لا يَسْتَقِلُّ به العَقْلُ "فَبِهَدَاهُمُ افْتَدَاهُ"
 أي: فاختصَّ طريقَتَهُم بالافتداء. والدَّلِيلُ على أَنَّهُ إِنَّمَا عَنَى هذا القِسْمَ مِنَ الهدايةِ لا غيرَه في الآيَةِ المذكورةِ
 أنَّ الموصولَ الَّذِي قصدَ به الجِنْسَ في بابِ القَصْرِ بِمَنْزِلَةِ المُعْرَفِ بلامِ الجنسِ في أَنَّهُ يَكُونُ مقصوداً على

³³³⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

³³³⁷ نفس المصدر، ج1، ص30.

³³³⁸ نفس المصدر، ج1، ص30.

³³³⁹ ب: هم/ ج: بهم.

³³⁴⁰ ج- الصادقة.

³³⁴¹ ب: السراء/ ج: السرائر.

³³⁴² ب ج: إراءة.

³³⁴³ ج- قوله/ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

³³⁴⁴ ب ج+ خاصة.

³³⁴⁵ سورة الأنعام، من الآية 83 إلى الآية 86 (وهم: إبراهيم، إسحاق، يعقوب، نوح، داود، سليمان، أيوب، يوسف، موسى، هارون،

زكريا، يحيى، عيسى، إلياس، إسماعيل، اليسع، يونس، ولوط عليهم السلام أجمعين).

³³⁴⁶ ج: المذكورين الذين هم.

الخبر إن جُعِلَ مُبتدأً، وعلى المُبتدأِ إن جُعِلَ خبراً، صرَّحَ به في المُطوَّل³³⁴⁷، وفي الآيةِ وقعَ خبراً فيفيدُ حَصْرَ الهدايةِ فيهم، ومعلومٌ أنَّ الأجناسَ الثلاثةَ السَّابِقةَ ليست مُنَحْصِرَةً فيهم، فتعيَّنَ أنَّ المُرادَ هو القِسْمُ الرَّابِعُ لا غَيْرَ.

قوله: ³³⁴⁸ "وقوله" مجروراً عطفًا على المجرور في "يقوله" أي: "وإياه عنى" الله تعالى أيضاً بقوله: "وَالَّذِينَ جَاهَدُوا" [العنكبوت: 69/29] بأنواعِ المُجاهدةِ بالأعادي الظَّاهرةِ والباطنةِ مِنَ النَّفسِ الأَمَّارةِ والشَّيْطَانِ "فينا" أي: في حَقِّنا وإِعلاءِ كَلِمَتِنَا وانتصارِ ديننا "لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا" أي: السُّبُلُ المُوصِلَةَ إلى الرُّلْفَى عِنْدَنَا، ووجهُ دلالةِ هذه الآيةِ على³³⁴⁹ المُرادِ فيها هو القِسْمُ الرَّابِعُ فقط أَنَّهُ رَبَّبَ الهدايةَ فيها على المُجاهدةِ، و فعلية³³⁵⁰ مسببة³³⁵¹ عنها، والأقسامُ الثلاثةُ السَّابِقةُ ليست مُتَرْتِبَةً على المُجاهدةِ، بل هي عامَّةٌ، فتعيَّنَ الرَّابِعُ.

المَطْلَبُ الثَّالِثُ: الهدايةُ المطلوبةُ من قولنا: ﴿اهْدِنَا﴾

قوله³³⁵²: "المطلوب" ³³⁵³ تفرُّعٌ على ما فصَّلَه من أنواعِ الهدايةِ، وأجناسِها المُتَرْتِبَةُ، يعني: لَمَّا تحقَّقَ أنَّ هِدَايَةَ / [103و] اللهُ تعالى مُتَنَوِّعَةٌ إلى أنواعٍ لا تُحصى ومُنَحْصِرَةٌ في أجناسٍ مُتَرْتِبَةٍ فمطلوبٌ

³³⁴⁷ التفنيزاني، سعد الدين مسعود بن عمر، المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، تحقيق د. عبد الحميد هندواوي، (دار الكتب العلمية بيروت، ط3، 2013م) ص347.

³³⁴⁸ ج- قوله/ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

³³⁴⁹ ب ج+ أن.

³³⁵⁰ ب ج: جعلت.

³³⁵¹ ج: سببية.

³³⁵² البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

³³⁵³ جاء في تفسير روح المعاني: "وللمحققين في معنى "اهدنا" وجوه: أحدها: أن معناها ثبتنا على الدين كي لا تزلزلنا الشبهه وفي القرآن: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: وفي الحديث ((اللهم يا مقلب القلوب ثبت قلوبنا على دينك)) وثانيها: أعطنا زيادة الهدى كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد: ١٧] وثالثها: أن الهداية الثواب كقوله تعالى: ﴿يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِمَانِهِمْ﴾ [يونس: ٩] فالعنى اهدنا طريق الجنة ثوابا لنا وأيد بقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾ [الأعراف: ٤٣] ورابعها: أن المراد دلنا على الحق في مستقبل عمرنا كما دللتنا عليه في ماضيه "الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج1، ص96.

الحامدِ المُثَنِّي عليه بتلك الصِّفَاتِ العِظَامِ المُخَصَّصِ عِبَادَتَهُ واستِعانتَهُ فيه³³⁵⁴ مِنْ قولِهِ: "أَهْدِينَا" أَحَدُ
الأمورِ الثَّلَاثَةِ؛ لِأَنَّهُ³³⁵⁵ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ لَا يَحْصُلَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ أنواعِ الهدايَةِ وأجناسِهَا، وهو ظاهر.

فالحاصلُ فِيهِ: إمَّا جميعُ الأجناسِ أو بعضُهَا، وعلى التَّقْدِيرِينِ: إمَّا كاملاً كَمَا وكيفاً، أو ناقصاً
كذلك، فَإِنْ كَانَ الحاصلُ جميعاً ناقصاً أو بعضاً³³⁵⁶ مُطلقاً أي: كاملاً كان أو ناقصاً "المطلوبُ
إمَّا³³⁵⁷ زِيَادَةٌ ما مُنْحُوهُ" على صيغةِ المجهولِ أي: ما³³⁵⁸ أُعْطُوهُ مِنْ أنواعِ الهدى وأجناسِهَا، والمُرَادُ
بِزِيَادَةِ ما مُنْحُوهُ: إمَّا الزِّيَادَةُ على ما مُنْحُوهُ أو زِيَادَةُ نَفْسِ ما مُنْحُوهُ، وأيًّا ما كَانَ وتلك³³⁵⁹ الزِّيَادَةُ:
إمَّا بحسبِ الكميَّةِ: بأنْ يَحْصُلَ فِي ضِمْنِ أنواعِ أُخْرٍ وَأَفْرَادِ أُخْرٍ غيرِ الأنواعِ والأفرادِ الَّتِي حَصَلَ³³⁶⁰ فِي
ضِمْنِهَا إِنْ كَانَ الحاصلُ جميعَ الأجناسِ ناقصاً، وبأنْ يَحْصُلَ سائرُ الأجناسِ³³⁶¹ إِنْ كَانَ الحاصلُ البَعْضَ.
وإمَّا بحسبِ الكيفيَّةِ: فَبِأَنَّ يَشْتَدُّ³³⁶² الحاصلُ كُلاًّ أو بعضاً ويتقوى، وَإِنْ كَانَ الحاصلُ جميعاً كاملاً كَمَا
وكيفاً: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مقروناً بالثَّبَاتِ بِأَنَّ لَمْ يَكُنْ مَلَكََةً راسخَةً فالمطلوبُ ثباتُ هذه الحالِ ودوامه بحيثُ لَا
يَزُولُ، وإليه أشارَ بقوله³³⁶³: "أو الثَّبَاتُ عليه" بالرَّفْعِ عطفاً على قوله³³⁶⁴: "زِيَادَةٌ"، وَإِنْ كَانَ مع ذلك
مقروناً بالثَّبَاتِ فالمطلوبُ ما يترتَّبُ على الهدى، وهو فِي النِّشْأَةِ الآخِرَةِ الدَّرَجَاتُ العُلَى مِنَ الجَنَّةِ والمقامِ
المحمودِ والفوزِ بِلِقَاءِ اللَّهِ، وما لَا عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَفِي النِّشْأَةِ الأولى المقاماتُ العُلَى مِنَ التَّوَكُّلِ

3354 ب- فيه.

3355 ب- لأنه.

3356 ب ج: بعضها.

3357 ب- إما.

3358 ب ج- ما.

3359 ج: فتلك.

3360 ج: حصلت.

3361 ب ج+ أيضاً.

3362 ب: يستدل.

3363 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

3364 نفس المصدر، ج1، ص30.

والصَّبْرَ والإِخْلَاصَ وَالصِّدْقَ وَسَائِرِ مَقَامَاتِ الْعَارِفِينَ مِنْ نَحْوِ 3365 الظُّلْمَاتِ وَإِمَاطَةِ الْغَوَاشِي وَالْفَنَاءِ ثُمَّ
 الْبَقَاءِ بَعْدَ الْفَنَاءِ 3366. وَهَذَا هُوَ الْمَرَادُ مِنَ الْمَرَاتِبِ الْمُتَرْتِبَةِ فِي قَوْلِهِ 3367: "أَوْ حَصُولُ الْمَرَاتِبِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَيْهِ"
 أَي 3368: عَلَى الْهَدْيِ، وَلَيْسَ 3369 الْمَرَادُ بِهِ حَصُولُ مَرْتَبَةٍ مِنْ مَرَاتِبِ الْهَدَايَةِ لَمْ يَحْضُرْ بَعْدُ كَمَا تَوَهَّمُ
 الْبَعْضُ 3370؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ مَا مُنِحُوهُ 3371 تَشْمَلُ هَذِهِ الصُّورَةَ، وَأَيْضاً الْمَرَاتِبُ الْمُتَرْتِبَةُ عَلَى الْهَدَايَةِ لَا تَكُونُ
 مِنْ مَرَاتِبِهَا وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَصِيعَةٌ (أَهْدِينَا) فِي جَمِيعِ هَذِهِ الصُّورِ الثَّلَاثِ مَجَازاً؛ لِأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ
 لَطَلْبٍ/ [104ظ] الْهَدَايَةِ، لَا لَطَلْبِ زِيَادَتِهَا، أَوْ الثَّبَاتِ عَلَيْهَا، أَوْ لَطَلْبِ مَقَامَاتٍ تُرْتَّبُ 3372 عَلَيْهَا؛ فَإِنَّ
 كُلَّ ذَلِكَ خَارِجٌ عَمَّا وُضِعَ لَهُ.

وَفِي بَعْضِ النُّسَخِ 3373: "وَالثَّبَاتُ عَلَيْهِ" بِالْوَاوِ بَدَلِ (أَوْ) وَنُسخة (أَوْ) أَصَحُّ؛ لِأَنَّهَا الْمَوْافِقَةُ 3374 لِمَا فِي
 الْكَشَافِ 3375، وَلِأَنَّهَا أَوْفَى التَّأْدِيَةِ 3376 الْمَقَامِ حَقَّهُ مِنْ اسْتِيعَابِ 3377 جَمِيعِ الْأَقْسَامِ الْمُحْتَمِلَةِ، وَلِأَنَّ
 جَعَلَ مَجْمُوعَهُمَا وَاجِهاً 3378 وَاحِداً يَحْتَاجُ إِلَى تَمَحُّلٍ كَمَا فَعَلَهُ بَعْضُهُمْ 3379 حَيْثُ قَالَ 3380: وَتَحْقِيقُهُ "أَنَّ
 الْمُرَادَ بِالْهَدَايَةِ الْهَدَايَةَ الْكَامِلَةَ لِإِطْلَاقِ اللَّفْظِ، وَالْكَمَالُ إِذَا يَكُونُ إِذَا زَادَ عَلَى الْأَصْلِ وَوُجِدَ الثَّبَاتُ عَلَيْهِ؛

3365 ب: محن/ ج: محو.

3366 ب ج+ وهكذا.

3367 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 30.

3368 أ- عليه أي.

3369 ب ج: فليس.

3370 حاشية القاضي لعبد الحكيم السيلكوتي، ص 78.

3371 ب: منحوا.

3372 ب ج: تترتب.

3373 ولكن في النسخة المعزوة إليها لم يذكر قوله "أو الثبات عليه".

3374 ب ج: الموافق.

3375 الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص 217.

3376 ج: لتأدية.

3377 ب ج: استيفاء.

3378 ب ج: وجهاً.

3379 ب: خسرو، فائدة.

3380 القوجوي، حاشية محي الدين شيخ زاده، ج 1، ص 93.

فإنَّ انتفاء كُلِّ منهما يُوجبُ النَّقصَ فيكونُ (اهدنا) مجازاً" بلا مِريّة؛ لأنَّ طلبَ الهدايةِ مع الثَّباتِ بصيغةٍ وُضِعَتْ لطلبِ الهدايةِ مجازاً بلا شبهة.

واعلم أنّ صاحبَ الكشّافِ قال³³⁸¹: "ومعنى طلبِ الهدايةِ . وهم مهتدون . طلبُ زيادةٍ الهدى"، أو الثَّباتِ عليه، فهو في³³⁸² جوابِ إشكالِ³³⁸³ صرَّحَ به فُدِّسَ سِرُّه، وقال³³⁸⁴: "وتقريرُ الإشكالِ أنّ من خَصَّصَ الحمدَ بالله تعالى، وأجرى عليه تلك الصِّفَاتِ المُشتمَلَةَ على أحوالِ المبدأ والمعادِ وما بينهما، وحصرَ العبادةَ والاستعانةَ فيه كان مُهتدياً؛ فكيف يَطلبُ الهدايةَ وما هذا إلَّا طلبُ تحصيلِ الحاصلِ؟ والجوابُ: إنّ الحاصلِ أصلُ الاهتداءِ، والمطلوبُ زيادتهُ، أو الثَّباتُ عليه." والمُصنِّفُ عدلٌ عن عبارةِ الكشّافِ حيث ذكرَ أولاً أنّ الهدايةَ لها أنواعٌ كثيرةٌ وأجناسٌ مُترتبةٌ، ثُمَّ فرَّعَ عليه بالفاءِ قوله³³⁸⁵: "المطلوبُ" إلخ فسياقُ كلامه يَأبى عن كونه جواباً عن ذلك الإشكالِ كما توهم³³⁸⁶. وإن حُرِّجَ الجوابُ عنه أيضاً. بل سياقُ كلامه إفادةٌ أنّه يتفاوتُ الطَّلَبُ حسبَ تفاوتِ الهدايةِ وتنوعِها.

المَطْلَبُ الرَّابِعُ: السَّيْرُ إِلَى اللَّهِ وَالسَّيْرُ فِي اللَّهِ

قوله³³⁸⁷: "فإذا قاله العارِفُ": تفرُّعٌ على ما تقدَّم من أنّ المطلوبَ إمَّا الزَّيادةُ أو الثَّباتُ إلى آخره؛ لِذَفْعِ وَهْمِ أَنَّ المراتِبَ المُترتبةَ بعد الثَّباتِ على أجناسِ الهدايةِ حاصلةٌ للعارِفِ، فما معنى قوله: "اهدنا"؟ فأشارَ بالتَّفرُّعِ المذكورِ إلى أنّ مَطْلوبَه أيضاً حُصولُ تلك المراتِبِ؛ لأنَّ منها³³⁸⁸ ما³³⁸⁹ لا

3381 الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص15.

3382 ب ج - في.

3383 ب ج + على ما.

3384 الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص216.

3385 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

3386 التوهم في حاشية صيغة الله على البيضاوي، مخطوط 74.

3387 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

3388 ب- لأن منها.

3389 ج- ما.

يحصّل له في مراتب السّير إلى الله، وإمّا يحصل³³⁹⁰ في مراتب السّير في الله كرفع الحجب والغواشي على [104و] ما أشار إليه فيما سيأتي بقوله³³⁹¹: "لِتمحو عَنَّا ظُلُمَاتِ أحوالنا"³³⁹². فاذا قاله العارف بالله الواقف على سرّ تحقيق الوحدة³³⁹³ في الكثرة، وانصبغ الوجوب بالإمكان الواصل إلى مُنتهى السّير إلى الله، والمُريد للخوض جُتة بحر الوصول بالانخلاع عن القيود البشريّة آخذاً في السّير في الله³³⁹⁴ "عنى" هذا العارف "به" أي: بقوله: "اهدنا" "أرشدنا طريق السّير فيك"، والسّير في الله هو التخلّق بالأخلاق الربانيّة والتحقّق بالأسماء الإلهيّة.

أولاً: درجات السّير إلى الله

وتوضيح المقام يقتضي نوع بسط في الكلام؛ فإنّ لفظ السّير إلى الله وفي الله³³⁹⁵ يُوهم الجهة³³⁹⁶ والجسميّة³³⁹⁷ والحلول والاتحاد، فأمثال هذه العبارات إمّتها أكبر من نفعها؛ إذا³³⁹⁸ الذين في

³³⁹⁰ ج+ له.

³³⁹¹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

³³⁹² ج+ إلى آخره.

³³⁹³ ج: تحقّق الوحدة.

³³⁹⁴ قسم الجرجاني الأسفار أربعة أقسام قائلاً: "والسفر عند أهل الحقيقة: عبارة عن سير القلب عند أخذه في التوجه إلى الحق، بالذكر، والأسفار أربعة.

السفر الأول: هو رفع حجب الكثرة عن وجه الوحدة، وهو السير إلى الله من منازل النفس بإزالة التعشيق من المظاهر والأغيار، إلى أن يصل العبد إلى الأفق المبين، وهو تحاية مقام القلب.

السفر الثاني: وهو رفع حجاب الوحدة عن وجوه الكثرة العلمية الباطنية، وهو السير في الله بالاتصاف بصفاته والتحقّق بأسمائه، وهو السير في الحق بالحق إلى الأفق الأعلى، وهو تحاية حضرة الواحدة.

السفر الثالث: هو زوال التقيد بالضدين: الظاهر والباطن، بالحصول في أحدية عين الجمع، وهو الترقّي إلى عين الجمع والحضرة الأحدية، وهو مقام قاب قوسين، وما بقيت الاثنينية؛ فإذا ارتفعت فهو مقام: أو أدنى، وهو تحاية الولاية.

السفر الرابع: عند الرجوع عن الحق إلى الخلق، وهو أحدية الجمع والفرق بشهود اندراج الحق في الخلق، واضمحلال الخلق في الحق، حتى يرى عين الوحدة في صورة الكثرة، وصورة الكثرة في عين الوحدة، وهو السير بالله عن الله للتكميل، وهو مقام البقاء بعد الفناء والفرق بعد الجمع." الجرجاني، كتاب التعريفات، ص119.

³³⁹⁵ ج: في الله.

³³⁹⁶ جاء عن الذهبي: "قول المعطلة من الفلاسفة، والجهمية، والمعتزلة، ومتأخري الأشاعرة، والقرامطة الباطنية. وهؤلاء جميعاً ينفون علو الله وارتفاعه فوق خلقه، وكل ذلك تحت دعوى التوحيد والتنزيه ونفي التشبيه، فهم يزعمون أن إثبات علو الله تعالى فيه إثبات للجهة، والمحايثة، والحد، والحركة، والانتقال، وهذه الأمور على زعمهم تستلزم الجسميّة، والأجسام حادثّة، والله منزّه عن الحوادث فمن أجل ذلك نفوا العلو،

قلوبهم زيغٌ يتبعون ظواهرها فيضلُّون ويضلُّون، فحرِّي بنا أن نُبينَ غرضهم ومُحقِّق مرامهم على نحوٍ لا يحومُ حومه شائبةٌ نَقصٍ وقُصور، فاستمع لما تتلو عليك وهي: أن³³⁹⁹ للسالكين³⁴⁰⁰ درجاتٍ مُترتِّبةً ومقاماتٍ مُتصاعدةً على ما أشار إليه³⁴⁰¹ الشيخ³⁴⁰² في مقاماتِ العارفين:

[الدَّرَجَةُ الأولى: الإرادة]

أولها ما يُسمونه الإرادة: وهي حالةٌ تعترى بعد التصديق بوجود المبدأ الأوَّل تصديقاً جازماً مع سُكونِ نفسٍ، وتصورِ الكمالِ الدَّائِي الخاصِّ به الفائضة آثاره على المُستَعِدِّين بِقَدْرِ استعدادهم، وتلك الحالةُ هي الرَّغبةُ في الاعتصامِ بالغرورةِ الوثقى التي لا تزولُ ولا تتغيَّرُ، وهي مبدأ حركةِ السَّيْرِ إلى العالمِ القدسيِّ، غايتها³⁴⁰³ نيل³⁴⁰⁴ روح الاتِّصالِ بذلك العالمِ، فذلك³⁴⁰⁵ مقامُ الإرادة، فما دامت درجته هذه فهو مُريد.

وأولوا النصوص الثابتة فيه بأن المراد بما علو القهر والغلبة. "الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائمٍ الذهبي، العرش، المحقق: محمد بن خليفة بن علي التميمي، (الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط2، ٤٢٤هـ/٢٠٠٣م) ص155.

3397 جاء في الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية: " وقد قال المتكلمون من الأشاعرة، والمعتزلة، والكلابية، والماتريدية، وبعض الشيعة، والفلاسفة أيضاً، بنفي الجسم عن الله، من باب التنزيه بزعمهم، حتى جعلوا انتفاء الجسمية عن الله، ذريعة لانتهاء الصفات عنه؛ لأنه لو قامت به الصفات لكان جسماً، وهو منزّه عن الجسم؛ لأنه يعني المركب، والمؤلف من الجواهر المفردة. "العمرو، آمال بنت عبد العزيز العمرو، الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية، (د.ن، د.ط) ص251.

3398 ب ج: إذ.

3399 ج+ حركات.

3400 ج: السالكين.

3401 ابن سينا، الاشارات والتنبيهات، ج1، ص145.

3402 هو الشيخ الرئيس، أبو علي، الحسين بن عبد الله بن سينا، اشتهر بالطب والفلسفة واشتغل بهما (٣٧٠ - ٤٢٨ هـ)، وأشهر كتبه في الطب كتاب "القانون في الطب"، من تلامذته: أبو عبيدة الجوزجاني، محمد بن يوسف الإيلافي، تأثر بأبي الريحان البيروني، وأفلوطين، وأرسطو وغيرهم. ينظر ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج2، ص157؛ البيهقي، ظهير الدين، تاريخ حكماء الاسلام، (عني نشره كرد علي، مطبعة الرقي بدمشق، ط2، 1946م) ص52؛ البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج11، ص165.

3403 ب ج: وعايتها.

3404 ب- نيل.

[الدَّرَجَةُ الثَّانِيَّةُ: مَقَامُ الرِّيَاضَةِ]

وثانيها **مَقَامُ الرِّيَاضَةِ**: وهي تَهْيُ النَّفْسِ عن هَوَاهَا، وأمرُهَا بطَاعَةِ مَوْلَاهَا، وهي أصْنَافٌ: أدْقَاهَا رِيَاضَةُ الْعَارِفِينَ؛ لِأَنَّهُمْ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى لَا غَيْرَ، وَكُلُّ مَا سِوَاهُ شَاغِلٌ عَنْهُ، فَرِيَاضَتُهُمْ مَنَعُ النَّفْسِ عَنِ الْإِتْفَاتِ إِلَى مَا سِوَى اللَّهِ، وَإِجْبَارُهَا عَلَى التَّوَجُّهِ نَحْوَهُ؛ لِيَصْبِرَ الْإِقْبَالَ عَلَيْهِ وَالْإِنْقِطَاعَ عَمَّا دُونَهُ مَلَكَهَ لَهَا وَغَايَتُهَا نَيْلُ الْكَمَالِ الْحَقِيقِيِّ الْمَوْقُوفِ عَلَى حُصُولِ الْإِسْتِعْدَادِ الْمَشْرُوطِ بِإِزَالَةِ الْمَانِعِ الْخَارِجِيَّةِ، وَهِيَ تَنْحِيئَتُهُ مَا دُونَ الْحَقِّ عَنِ الطَّرِيقِ، وَإِزَالَةُ الْمَوَانِعِ الدَّاخِلِيَّةِ الَّتِي هِيَ الدَّوَاعِي الْحَيَوَانِيَّةُ، وَهِيَ تَطْوِيعُ النَّفْسِ الْأَمَّارَةَ الْمُطْمَئِنَّةَ لِيَتَجَذَّبَ³⁴⁰⁶/[105ظ] التَّحَيُّلُ وَالتَّوَهُُّمُ مِنَ الْجَانِبِ السُّفْلِيِّ إِلَى الْجَانِبِ الْعُلِيِّ³⁴⁰⁷ الْقُدْسِيِّ، وَيُشَبِّعُهَا سَائِرَ الثُّمُورِ بِالسَّرْعَةِ، فَبِإِزَالَةِ هَذِهِ الْمَوَانِعِ يَحْصُلُ تَلَطُّفُ السِّرِّ، أَعْنِي: تَهْيُؤُهُ³⁴⁰⁸ لِأَنَّهُ يَمْتَثِلُ فِيهِ الصُّورُ الْقُدْسِيَّةُ بِسُرْعَةٍ، وَيَنْفَعِلُ عَنِ الْأُمُورِ الْإِلَهِيَّةِ الْمُهَيِّجَةِ لِلشَّوْقِ وَالْوَجْدِ بِسَهُولَةٍ، فَعِنْدَ ذَلِكَ الْإِسْتِعْدَادُ لِنَيْلِ الْكَمَالِ.

[الدرجة الثالثة: الوقت]

وثالثها **الْوَقْتُ**: وَهُوَ خِلْسَةٌ لَدِيدَةٌ مِنْ إِطْلَاعِ نُورِ الْحَقِّ عَلَيْهِ كَأَنَّهَا بَرَقٌ تُومِضُ إِلَيْهِ³⁴⁰⁹، ثُمَّ تَحْمُدُ، وَهِيَ تُسَمَّى عِنْدَهُمْ: وَقْتًا، وَقَدْ لَاحِظُوا فِي هَذِهِ التَّسْمِيَةِ قَوْلَ³⁴¹⁰ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((لِي مَعَ اللَّهِ³⁴¹¹ وَقْتُ لَا يَسْعُنِي فِيهِ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ))، ثُمَّ كُلُّ وَقْتٍ مَخْفُوفٌ³⁴¹² بِوَجْدَيْنِ:

3405 ب ج: فهذا.

3406 ج: لينجذب.

3407 ب ج- العلي.

3408 ج: تهيو.

3409 ب- إليه.

3410 "لا أصل له حديث مكذوب" الهروي، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا، الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف بالموضوعات الكبرى، المحقق: محمد الصباغ، (الناشر: دار الأمانة / مؤسسة الرسالة - بيروت) ص ٢٩٩، الرقم ٣٩٢.

3411 أ- الله.

3412 ج: مخفوف.

الأوّل حُزْنٌ على استبطائه، والثّاني: أسفٌ على فواته، فالوقتُ أوّل درجاتِ التّوجّدِ والاتّصالِ، وإنّما يحصلُ بعد حُصولِ شيءٍ من الاستعدادِ المُكتسبِ بالإرادةِ والرّياضةِ، فيتزايدُ بتزايدِ³⁴¹³ الاستعدادِ، فيكثرُ عليه هذه الغواشي إذا³⁴¹⁴ أمعنَ في الرّياضةِ.

[الدَّرَجَةُ الرَّابِعَةُ: تَمَكُّنُ الْوَقْتِ]

ورابعُها تَمَكُّنُ الْوَقْتِ: بحيثُ يحصلُ في غيرِ حالِ الارتياضِ؛ فإنَّ الاتّصالَ بجنابِ القُدسِ إذا صارَ ملكةً فالوقتُ قد يحصلُ في غيرِ حالةِ الارتياضِ الَّذي كان مُعدّاً لحصوله من قبلِ، لكن في هذا الحدِّ يستعلي عليه غواشي الوقتِ، ويزولُ هو عن سكينته، ويتنبّه جليسه³⁴¹⁵ لاستيفازه عن قراره؛ لأنَّ الأمرَ العظيمَ إذا فاجأ الإنسانَ فقد يستفِزُه؛ لكونِ النَّفسِ غافلةً عن هُجومه، غيرَ مُتأهِّبَةٍ له، فتنهزمُ عنه دفعةً.

[الدَّرَجَةُ الْخَامِسَةُ: اسْتِقْرَارُ الْوَقْتِ]

وخامسُها اسْتِقْرَارُ الْوَقْتِ: بحيثُ يزولُ معه الاستفزازُ؛ لأنَّه إذا طالت عليه الرّياضةُ، وتوالت تلك الغواشي واستمرت أَلْفَ بها، وزال عنه الاستفزازُ؛ لأنَّ النَّفسَ قد تَأَهَّبَتْ لِتَلْقِيهِ³⁴¹⁶؛ لكونها مُتوقِّعةً لعوده.

[الدَّرَجَةُ السَّادِسَةُ: السَّكِينَةُ]

وسادسُها السَّكِينَةُ: وهو أنَّه يبلغُ به الرّياضةُ مَبْلَغاً يَنْقَلِبُ وَقْتُهُ سَكِينَةً، فيزدادُ الاتّصالُ بحيثُ يكونُ المخطوفُ مألوفاً ويحصلُ مُعارفته³⁴¹⁷ مستقرّه، ويستمتِعُ فيها بهجته، فإذا انقلبت³⁴¹⁸ منها انفلتَ حيرانَ أسفاً.

3413 ج- بتزايد.

3414 ج: إذ.

3415 ج: عليه.

3416 ب: لتغلبه.

3417 ب ج: معرفة.

[الدَّرَجَةُ السَّابِعَةُ: تَمَكُّنُ السَّكِينَةِ]

وسابِعُهَا تَمَكُّنُ السَّكِينَةِ: بحيثُ يَلْتَبِسُ أثرُ الحُصُولِ بِإِثْرِ اللَّاحِصُولِ؛ لأنَّه كانَ قَبْلَ هذا بِحَيْثُ يَظْهَرُ عَلَيهِ أثرُ الِابْتِهَاجِ عِنْدَ الحُصُولِ، وَالْأَسْفِ/[105و] عِنْدَ الانْفِلاتِ فَصارَ في هذا المَقامِ بِحَيْثُ يَقُلُّ ظُهُورُ³⁴¹⁹ ذَلِكَ عَلَيهِ، فِيراهُ جَلِيسُهُ حَالَ الاتِّصالِ بِجَنابِ الحَقِّ حاضِراً عِنْدَهُ مُقِيماً مَعَهُ، وَهُوَ بِالْحَقِيقَةِ غائِبٌ عَنهُ مُقِيمٌ مَعَ غِيرِهِ.

[الدَّرَجَةُ الثَّامِنَةُ: اسْتِقْرارُ السَّكِينَةِ]

وثامِنُها اسْتِقْرارُها: بِحَيْثُ تَحْصُلُ مَتى شاءَ؛ فَإِنَّهُ إِلى هذا الحَدِّ كانَ، إِنَّمَا تُبَسِّرُ³⁴²⁰ لَهُ هَذِهِ المُعارِفةُ أحياناً، ثُمَّ يَدْرِجُ إِلى أَن يَكُونَ لَهُ مَتى شاءَ.

[الدَّرَجَةُ التَّاسِعَةُ: حُصُولُ الاتِّصالِ مَعَ عَدَمِ المَشِيبَةِ]

وتاسِعُها حُصُولُ الاتِّصالِ مَعَ عَدَمِ المَشِيبَةِ: فَإِنَّهُ يَتَرَقَّى إِلى أَن لا يَتَوَقَّفَ أَمْرُهُ إِلى مَشِيبَتِهِ، بَلْ كُلَّمَا لَاحَظَ شَيْئاً لَاحَظَهُ عِبرَةً³⁴²¹، وَإِن لَمْ يُلَاحِظْهُ لِلاعتبارِ فَيَسْنَحُ لَهُ ارتقاءً عَن عَالَمِ الرُّؤْرِ إِلى عَالَمِ الحَقِّ مُسْتَقَرّاً في مَقْعَدِ صَدقٍ عِنْدَ مَلِيكٍ مُقْتَدِرٍ، وَيَطوِّفُ حَولَهُ الغافلونَ.

[الدَّرَجَةُ العاشِرةُ: اسْتِقْرارُ الاتِّصالِ مَعَ عَدَمِ الرِّياضَةِ]

وعاشِرُها اسْتِقْرارُها مَعَ عَدَمِ الرِّياضَةِ: فَإِنَّهُ إِذا تَمَّت رِياضَتُهُ واسْتغنى عَنها الوصولُ³⁴²² إِلى مَطْلوبِهِ الَّذي هُوَ اتِّصالُهُ إِلى الحَقِّ دائِماً صارَ سِرُّهُ الخالي عَمَّا سِوى اللَّهِ كَمِراةٍ مَجْلُوءَةٍ مُجازِئٍ³⁴²³ بِها شَطْرَ

³⁴¹⁸ ب ج: انفلت.

³⁴¹⁹ ب- ظهور.

³⁴²⁰ ب ج: يتيسر.

³⁴²¹ ج: عبره.

³⁴²² ج: لوصوله.

³⁴²³ ب ج: محاذي.

الحقّ بالإرادة، فيتمثّل فيه أثر الحقّ، وفاضت عليه اللدّات الحقيقيّة، وابتهج نفسه³⁴²⁴ لما ناله من أثر الحقّ، فكان له نظرٌ إن نظرَ إلى³⁴²⁵ ذاته المُبتَهجَةَ بالحقّ، وكان بعدُ في مقام التردّد، لأنّه مُتوجّهٌ تارةً إلى النَّفسِ المُنتَقِشَةِ بالحقّ المُتَرَبِّبَةِ بزينةٍ حصلت لها منه، وتارةً مُتوجّهٌ إلى الحقّ.

[الدَّرَجَةُ الحَادِيَةُ عَشْرَ والأخيرة: مقامُ الغيبة]

والحادي عشر مقامُ الغيبة: وهو أنّه يترقّى إلى أن يغيب عن نفسه بالكليّة، فيزول التردّد المذكور. ويتّم الوصولُ إلى³⁴²⁶ الحقّ، فلا يلاحظُ إلّا جنابَ القدّس فقط، فما دام العارفُ لم يَقْطَعْ هذه الدّرجات فهو سائرٌ إلى الله، فإذا انتهى إلى هذه المرتبة الأخيرة فقد انتهى هذا السّير.

ثانياً: السّيرُ في الله

ويليها درجاتُ السّيرِ في الله، فانتهاؤُ الأوّلِ بمنزلةِ الوصولِ إلى ساحلِ البحر³⁴²⁷، والثّاني³⁴²⁸ بمنزلةِ الحوضِ لجُةِ البحر، فلا يزولُ العارفُ الواصلُ الحائِضُ لجُةِ البحرِ الوصولَ ينخلعُ عن القيودِ البشريّة، ويرتفعُ عنه³⁴²⁹ الغواشي والحجُبُ الجِسْمانيّةُ إلى أن لا يبقى في تلك الغواشي³⁴³⁰. وهو المرادُ بقوله³⁴³¹: "التمحّو عَنّا ظُلُماتِ أحوالنا، وتُمَيِّطُ غواشي أبداننا"³⁴³² مُتعلّقٌ بقوله³⁴³³: "أزّشدنا"، والمرادُ بظُلُماتِ أحوالنا: الحجُبُ الطّاريّةُ لقلوبنا من جهةِ الاستغراقِ في تدبيرِ أحوالنا، والمرادُ بغواشي أبداننا: الأحوالُ العاشيةُ لأبداننا [106ظ] من الأعراضِ الجِسْمانيّةِ واللّواحيِ الماديّةِ

3424 ب- نفسه/ ج: بنفسه.

3425 ب ج+ الحقّ المبتهج به ونظر إلى.

3426 ب- إلى.

3427 ب+ ابتداء/ ج+ وابتدائه.

3428 ج: الثّاني.

3429 ب ج+ آثار.

3430 ب ج+ والحجُبُ أثرُ المُعاوِقة، وان لم تكن نفسُ تلك الغواشي والحجُبِ زائلةً عنه بالكليّة.

3431 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

3432 ج ب+ فهو.

3433 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

المُضَادَّ³⁴³⁴ للتَجَرُّدِ والاتِّصَالِ بالمَلَأِ الأعلى، والمرادُ بِمَحْوِهَا وإِمَاطَتِهَا جعلُهَا ضعيفَةً ورقيقَةً بحيثُ لا يبقى فيها أثرُ المُعَاوَفَةِ³⁴³⁵ كَالسِّرِّ³⁴³⁶ الرِّقِيقِ، وَإِلَّا فَالسَّالِكُ ما دام في النَّشْأَةِ الأولى لا يَنَمُجِي³⁴³⁷ عنه بِمُقْتَضَى البَشَرِيَّةِ تلكَ الظُّلُمَاتِ والعَوَاشِي بِالْكُلِّيَّةِ، إِلَّا أَنَّ في ابتداءِ السَّيْرِ³⁴³⁸ الأوَّلِ يأخُذُ في التَّقْصَانِ مُتَدَرِّجاً في مراتبه، ويتقوى في السَّيْرِ³⁴³⁹ الثَّانِي حَتَّى يَمَحُو آثارَهَا، فيموتَ قَبْلَ الموتِ.

وَأَمَّا نَفْسُ تلكَ العَوَاشِي والحُجُبِ، وإن ضَعُفَتْ ورَقَّتْ فَبَاقِيَةٌ كما أشار إليه النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بقوله³⁴⁴⁰: ((وَإِنَّهُ لَيُعَانُ عَلَى قَلْبِي، وَإِنِّي لِأَسْتَغْفِرُ اللهَ كُلَّ يَوْمٍ مِئَةَ مَرَّةٍ))؛ فَإِنَّ العَيْنَ: حِجَابٌ رَفِيقٌ يَقَعُ في قُلُوبِ حَوَاصِّ عِبَادِ اللهِ في أوقاتِ الغفلةِ بِمُقْتَضَى الفِطْرَةِ الإنْسَانِيَّةِ؛ إِذَا³⁴⁴¹ ما جعلَ اللهُ لِرَجُلٍ من قَلْبَيْنِ في جوفِهِ، وليس المرادُ بالعَيْنِ الغفلةَ عن الحَقِّ حين اشتغاله عليه السَّلَامُ بالدَّعْوَةِ المأمورةِ³⁴⁴² للخلْقِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كان لا يعتريه في تلكَ الحَالَةِ عَقْلَةٌ عن الحَقِّ.

قال³⁴⁴³ القاضي في تفسيرِ ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: 1/94] "أَلَمْ نُفَسِّحْ لَكَ حَتَّى وَسِعَ مُنَاجَاةَ الحَقِّ ودَعْوَةَ الخَلْقِ، فَكانَ غائِباً حاضراً"، واستغفاره عليه السَّلَامُ تَذَكُّرُهُ مداخلِ الشَّيْطَانِ واختلاسه فُرْصَةَ العَقْلَةِ، وتَبَصُّرُهُ في أمرِهِ كما قال عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ﴾ [الأعراف: 201/7]. ثمَّ³⁴⁴⁴ إرشادُ طريقِ التَّسْيِيرِ³⁴⁴⁵ في اللهُ يُفْضِي³⁴⁴⁶ إلى كَشْفِ

3434 ج: المضادة.

3435 ج: المعافة.

3436 ب: كالسير.

3437 ب: يحى.

3438 ج: السر.

3439 ج: السر.

3440 صحيح مسلم، باب استخباب الاستغفار والاستكثار منه ٢٧٠٢.

3441 ج ب: إذ.

3442 ج: المأثورة.

3443 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج5، ص ٣٢١.

3444 ب ج+ إن.

السَّرائِرِ، وإِراءةِ الأشياءِ كما هي، فهي³⁴⁴⁷ داخِلٌ تحتِ الجِنسِ الرَّابِعِ من الهداية، وليس قِسْماً خامِساً منها. وبالجملة العارفُ الواصلُ إذا سَلَكَ طريقَ السَّبْرِ في الله بإرشاده تعالى إِيَّاهُ، ومَحْوِه عنه تلك الظُّلماتِ والغواشي، فعِنْدَ ذلك يتخلَّقُ العارفُ³⁴⁴⁸ بأخلاقِ الله، فإذا يرى كُلَّ قُدْرَةٍ مُستغرِقَةٍ في قُدْرَتِهِ المُتعلِّقَةِ بجميعِ المقدوراتِ، وكُلُّ عِلْمٍ مُستغرِقٍ في عِلْمِهِ الَّذِي لا يعزُبُ³⁴⁴⁹ شيءٌ من الموجوداتِ، وكُلُّ إِرادةٍ مُستغرِقَةٍ في إِرادَتِهِ الَّتِي يمتنعُ أن يتأبَّى³⁴⁵⁰ عليها شيءٌ من المُمكناتِ، بل كُلُّ وُجودٍ³⁴⁵¹ كمالِ وجودٍ فهو صَادِرٌ عنه، وفائِضٌ من لَدُنْهِ فصار الحقُّ ح بصرُهُ الَّذِي به يُبصرُ، وسمعه الَّذِي به يسمعُ / [106و]، وقُدْرَتِهِ الَّتِي بها يَفْعَلُ، وعِلْمِهِ الَّذِي به يَعْلَمُ، وُجودِهِ الَّذِي به يُوجدُ، فهذه مرتبةٌ توحيدِ الصِّفَاتِ.

وإليه أشارَ المُصنِّفُ بقوله³⁴⁵²: "لِنَسْتَضِيءَ بنورِ قُدْسِكَ"³⁴⁵³ أي³⁴⁵⁴: الحاصلُ لنا³⁴⁵⁵ بعدَ المحوِ وفناءِ النَّاسوتِ في اللاهوتِ، والتَّخلُّقِ بأخلاقِ الله كالحديدة³⁴⁵⁶ الحاميةِ المُتخلِّقَةِ بأخلاقِ النَّارِ نوراً وإِنارةً وإِفاءً لِمَا يَصِلُ إليها وإِحالةً³⁴⁵⁷ إلى ما يُشاكِلُها³⁴⁵⁸، ثُمَّ بعدَ ذلك يُعابِنُ العارفُ أن يُكثِّرَ هذه الصِّفَاتِ وما يجري مجراها بالقياسِ إلى الكثرةِ الَّتِي هي شُيوناتٌ لِلذَّاتِ الأحديَّةِ مثل مراتبِ الأعدادِ

³⁴⁴⁵ ب ج: السير .

³⁴⁴⁶ ب: يقضي .

³⁴⁴⁷ ب: فهو .

³⁴⁴⁸ ب- العارف .

³⁴⁴⁹ ب+ عنه .

³⁴⁵⁰ ج: يتأبى .

³⁴⁵¹ ب ج+ و .

³⁴⁵² البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 30.

³⁴⁵³ ب: المقدس عن شوائب الظلمت لكونه حاصلاً، فائدة.

³⁴⁵⁴ ب+ النور .

³⁴⁵⁵ ب- الحاصل لنا .

³⁴⁵⁶ ب: كما في الحديدية .

³⁴⁵⁷ ج+ له .

³⁴⁵⁸ ج: يشاء كلها .

بالنسبة إلى الواحد، وأمّا بالقياس إلى مبدئها الواحد فمُتَّحِدَةٌ، بأن³⁴⁵⁹ عِلْمُهُ الدَّائِيُّ هو بعينه قُدْرَتُهُ الدَّائِيَّةُ، وهي بعينها إِرَادَتُهُ، وكذلك سامرها³⁴⁶⁰، وإذ لا وجودَ ذاتياً لغيره فلا صفاتٍ مُغَايِرَةٌ للذَّاتِ، ولا ذاتٍ موضوعةً للصفاتِ، وإمّا هو إلهٌ واحدٌ، وهذه مرتبةٌ توحيدِ الذَّاتِ، وإليه أشارَ المُصنِّفُ بقوله³⁴⁶¹: "فَنَرَكَ بِنُورِكَ" الَّذِي اسْتَضَّأْنَا بِهِ، لَا بِنُورِ أَبْصَارِنَا وَبَصَائِرِنَا³⁴⁶²، فَإِنَّا وَأَبْصَارُنَا وَبَصَائِرُنَا وَنُورُنَا أَعْدَامٌ صِرْفَةٌ، فَمِنْكَ النُّورُ وَإِلَيْكَ النُّورُ يَا نُورَ النُّورِ، يَا حَفِيّاً مِنْ فَرْطِ الظُّهُورِ، ففِي هَذِهِ المَرْتَبَةِ لَا وَاصِفٌ وَلَا مَوْصُوفٌ، وَلَا سَالِكٌ وَلَا مَسْلُوكٌ، وَلَا عَارِفٌ وَلَا مَعْرُوفٌ، فَهَذَا هُوَ الفَنَاءُ فِي التَّوْحِيدِ وَمَرْتَبَةٌ حَقِّي اليَقِينِ، ثُمَّ التُّعُوثُ³⁴⁶³ الإِلَهِيَّةُ والأَخْلَاقُ الرِّبَانِيَّةُ غَيْرُ مَتْنَاهِيَّةِ، فَلَوْ كَانَ البَحْرُ مِدَاداً لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَذَ البَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفِذَ الكَلِمَاتُ³⁴⁶⁴، فَلَا يَنْتَهِي هَذَا السَّيْرُ إِلَّا بِفَنَاءِ السَّائِرِ.

قال³⁴⁶⁵ صاحبُ الفتوحات³⁴⁶⁶: بعد ما انتهى أمرُ العارفِ إلى أن رآه في كُلِّ شَيْءٍ، وَظَهَرَ لَهُ نَسَمَاتٌ مِنْ مَهَبِّ: بِي يَسْمَعُ، وَيُبْصِرُ، أَرَادَ العَارِفُ أَنْ يُلْقِيَ عَصَا السَّفَارِ، وَيُزِيلَ عَنْهُ اسْمَ المُسَافِرِ، فَعَرَفَ أَنَّ الأَمْرَ لَا نِهَايَةَ لَهُ، وَأَنَّهُ لَا يَزَالُ مُسَافِراً.

3459 ب ج: فإن.

3460 ب ج: سائرهما.

3461 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

3462 ب- وبصائرنا.

3463 ج: نعوت.

3464 كلمات ربي.

3465 ابن عربي، أبو بكر محيي الدين محمد بن علي بن محمد بن أحمد، الفتوحات المكية، ضبطه: أحمد شمس الدين، (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان)، ج4، ص18.

3466 هو محيي الدين بن عربي، محمد بن علي الحاتمي الطائفي الأندلسي، (٥٦٠ - ٦٣٨ هـ) يلقب بالشيخ الكبير، من أشهر كتبه: الفتوحات المكية، وفصوص الحكم، وتفسير ابن عربي. من أساتذته: ابن قاسم التميمي، جمال الدين البغدادي، ومن تلامذته المشهورين عبد الكريم الجيلي، وصدر الدين الشيرازي. ينظر: صلاح الدين، محمد بن شاكر، فوات الوفيات، ج3، ص435؛ المكناسي، أحمد بن القاضي، جدوة الاقتباس، في ذكر من حل من الاعلام مدينة فاس (دار المنصور للطباعة والوراقة - الرباط، 1973م) ص281؛ السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، طبقات المفسرين العشرين، المحقق: علي محمد عمر (الناشر: مكتبة وهبة - القاهرة، ط1، 1396هـ) ج1، ص113؛ العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، لسان الميزان، المحقق: دائرة المعارف النظامية - الهند (الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت - لبنان، ط2، 1971م) ج5، ص311.

المطلب الخامس: الفرق بين الأمر والدعاء

قوله: ³⁴⁶⁷ "والأمر والدعاء يتشاركان لفظاً ومعنى" ³⁴⁶⁸: يريد بيان الفرق بين الأمر والدعاء حتى يتبين أن قولنا: اهدنا، دعاء لا أمر، وإن كان عل صيغة الأمر، قال ³⁴⁶⁹ في الكشاف: "وصيغة الأمر والدعاء واحدة، لأن كل واحدٍ منهما طلب". ولما كان يراد عليه أن دليله لا يُفيد المدعي، لأن معنى كون صيغة الأمر والدعاء واحدة [107ظ] أن الصيغة التي يصدق عليها مفهوم الأمر ³⁴⁷⁰ بعينها الصيغة التي يصدق عليها ³⁴⁷¹ مفهوم الدعاء، ومن البين أن كون كل من الأمر والدعاء طلباً لا يفيد، فإن أقسام الطلب كالأمر، والنهي، والاستفهام والتمني كل واحدٍ منها طلب مع أن صيغة كل منها غير صيغة الآخر. حتى إن السيد قدس سره أول عبارته وقال ³⁴⁷²: "يشير إلى أن ³⁴⁷³ الصيغة موضوعة لطلب الفعل مُطلقاً"، يعني أن مراده بواحدة صيغتهما وُحدتهما في الموضوع له، فيفيده الدليل، ومع هذا لا يتم الأمر ³⁴⁷⁴؛ لأن الثابت في نفس الأمر كونهما مُتحدّين في اللفظ والمعنى الموضوع ³⁴⁷⁵ معاً، لا في الموضوع له فقط.

³⁴⁶⁷ ج- قوله/ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 30.

³⁴⁶⁸ إن الأمر والدعاء والتماس يتشاركا في اللفظ والمعنى، ويختلفوا في الاستعلاء والتسفل أو في درجة الخطاب. يعني إما أن يكون الفعل من أعلى إلى أدنى، أو من أدنى للأعلى، أو من مساوي لمساوي، فمثلاً إذا كان من العبد إلى الله فهو الدعاء، وإذا كان الفعل موجه للوالدين فهو طلب، وإذا كان مساوي فهو التماس، إذا كان لمن هو أدنى فهو أمر.

³⁴⁶⁹ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج 1، ص 15.

³⁴⁷⁰ ج+ هي.

³⁴⁷¹ ج- الصيغة التي يصدق عليها.

³⁴⁷² الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص 217.

³⁴⁷³ أ- أن، صح هامش.

³⁴⁷⁴ ب ج- الأمر.

³⁴⁷⁵ ب ج+ له.

عدَلَ الْمُصَنِّفُ عَنْ عِبَارَةِ الْكَشَافِ مُصَرِّحاً بِمَا هُوَ الْوَاقِعُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَقَالَ³⁴⁷⁶: "وَالْأَمْرُ
 وَالِدُعَاءُ" أَي: مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ مَفْهُومُ لَفْظِ الْأَمْرِ، وَمَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ مَفْهُومُ لَفْظِ الدُّعَاءِ يَتَشَارَكَانِ لَفْظاً
 حَيْثُ يُعْبَرُ عَنْهُمَا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ كَلَفْظِ (صَلِّ) مِثْلاً، وَمَعْنَى حَيْثُ وُضِعَ كُلُّ مِنْهُمَا لَطَبِ الْفِعْلِ، وَمَعَ
 اشْتِرَاكِهِمَا فِي هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ³⁴⁷⁷ لَا فِي أَحَدِهِمَا³⁴⁷⁸ فَقَطْ يَفْتَرِقَانِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ³⁴⁷⁹: "وَيَتَفَاوَتَانِ فِي
 الِاسْتِعْلَاءِ وَالتَّسْفُلِ"³⁴⁸⁰، يَعْنِي: يُعْبَرُ فِي الْأَمْرِ أَنْ يَكُونَ الطَّلَبُ عَلَى وَجْهِ الِاسْتِعْلَاءِ: بِأَنْ يُعَدَّ الْأَمْرُ
 نَفْسَهُ عَالِيّاً سِوَاءً وُجِدَ فِيهِ الْعُلُوُّ أَوْ لَا، فَقَوْلُ³⁴⁸¹ الْأَدْنَى لِلْأَعْلَى عَلَى وَجْهِ الِاسْتِعْلَاءِ: أَفْعَلُ كَذَا أَمْرٌ،
 وَيُعْتَبَرُ فِي الدُّعَاءِ أَنْ يَكُونَ الطَّلَبُ عَلَى وَجْهِ يُعَدُّ الطَّلَبُ نَفْسَهُ أَسْفَلَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فِي نَفْسِهِ كَمَا
 إِذَا قَالَ الْأَعْلَى لِلْأَدْنَى عَلَى وَجْهِ الْخُضُوعِ: أَفْعَلُ كَذَا.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُصَنِّفَ قَالَ³⁴⁸² فِي مِنْهَاجِ الْأُصُولِ: "طَلَبُ تَحْصِيلِ الشَّيْءِ مَعَ الِاسْتِعْلَاءِ أَمْرٌ، وَمَعَ
 التَّسَاوِيِ التَّمَاسِ، وَمَعَ التَّسْفُلِ³⁴⁸³ سَأَلٌ"، وَدُعَاءٌ مُوَافِقاً لِمَا قَالَهُ هَهُنَا، غَيْرَ أَنَّهُ طَيَّبَ التَّسَاوِيِ هَاهُنَا عَنْ
 الْبَيْنِ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ الْأَصْلِيَّ هَاهُنَا بَيَانُ الْفَرْقِ بَيْنَ الدُّعَاءِ وَالْأَمْرِ. إِلَّا أَنَّهُ قَالَ³⁴⁸⁴ فِي الْمَنْهَاجِ أَيْضاً فِي

³⁴⁷⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

³⁴⁷⁷ ج+ كما.

³⁴⁷⁸ ج- لا في أحدهما.

³⁴⁷⁹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

³⁴⁸⁰ ج: السفلى.

³⁴⁸¹ ج: نقول.

³⁴⁸² السبكي، تقي الدين علي بن عبد الكافي، وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج
 الأصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي، وضع حواشيه وعلق عليه: محمود أمين السيد (دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1،
 1984م) ج1، ص167.

³⁴⁸³ ج: السفلى.

³⁴⁸⁴ السبكي، الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الأصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي، ج2، ص3.

موضع آخر: لفظ الأمر حقيقةً في القول الطالب للفعل، واعتبر المعتزلة العلو، وأبو الحسين³⁴⁸⁵ الاستعلاء³⁴⁸⁶، ويُفيدهما قوله تعالى حكايةً عن فرعون ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الاعراف: 110/7] " انتهى.

فَبَيَّنَ كَلَامِيهِ فِي الْمِنْهَاجِ تَنَافٍ، وَأَجَابَ عَنْهُ بَعْضُ الْفُحُولِ مِنْ شُرَّاحِ الْمِنْهَاجِ³⁴⁸⁷: "إِنَّهُ أَرَادَ بِالْأَمْرِ فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ مَا هُوَ عِنْدَ أَهْلِ الْعُرْفِ، وَلَا خَفَاءَ فِي اشْتِرَاطِ الْاسْتِعْلَاءِ فِيهِ/[107و] ح³⁴⁸⁸ لَا الْعُلُو؛ لِأَنَّ الْأَعْلَى رُتْبَةٌ إِذَا قَالَ: أَفْعَلُ تَضَرُّعًا لَا يُقَالُ: إِنَّهُ أَمْرٌ، وَالْعَبْدُ إِذَا قَالَ لِسَيِّدِهِ: أَفْعَلُ، اسْتِعْلَاءً، يُقَالُ: إِنَّهُ أَمْرٌ؛ وَلِذَا يُنْسَبُ إِلَى سُوءِ الْأَدَبِ، وَأَرَادَ بِالْأَمْرِ فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي مَا هُوَ عِنْدَ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ وَهُمْ يُسَمُّونَ الْكُلَّ أَمْرًا إِنْ كَانَ الْمَطْلُوبُ الْفِعْلَ، وَنَهْيًا إِنْ كَانَ الْمَطْلُوبُ الْكُفَّ". انتهى³⁴⁸⁹. فلا يَرِدُ عَلَى الْمُصَنِّفِ هَاهُنَا مَا أوردَهُ بَعْضُ أَرْبَابِ الْحَوَاشِي مِنْ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ هَاهُنَا يُخَالِفُ مَا فِي الْمِنْهَاجِ، وَيُؤَافِقُ مَذْهَبَ أَبِي³⁴⁹⁰ الْحُسَيْنِ الَّذِي أَبْطَلَهُ هُنَاكَ، فَلْيَتَأَمَّلْ.

[التفاوت بين الأمر والدعاء بالرتبة عند المعتزلة]

³⁴⁸⁵ هو محمد بن علي الطيب أبو الحسين البصري المعتزلي، (٤٣٦ هـ)، من شيوخه: القاضي عبد الجبار المعتزلي الكبير، وأخذ عنه: أبو علي بن الوليد، وأبو القاسم بن التبان، ومن كتبه: المعتمد في أصول الفقه. ينظر: القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف بن إبراهيم الشيباني، إخبار العلماء بأخبار الحكماء، المحقق: إبراهيم شمس الدين (الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 2005 م) ج1، ص221؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج17، ص587؛ ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج5، ص172؛ الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قاتماز، العبر في خبر من غير، المحقق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت) ج2، ص273؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج4، ص271.

³⁴⁸⁶ أبو الحسين، محمد بن علي الطيب أبو الحسين البصري المعتزلي، المعتمد في أصول الفقه، المحقق: خليل الميس (ناشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403هـ) ج1، ص43.

³⁴⁸⁷ الأسنوي، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن، نهاية السؤل، شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول، للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، وعليه حاشية سلم الوصول لشرح نهاية السؤل، لشيخ الإسلام محمد بنجيت المطيعي، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1999م) ج2، ص60.

³⁴⁸⁸ ج- ح.

³⁴⁸⁹ ج- انتهى.

³⁴⁹⁰ ب- أبي.

قوله³⁴⁹¹: "وقيل: بالرتبة" قال صاحبُ الكشاف³⁴⁹²: فإنه اختار ما ذهب إليه المعتزلة³⁴⁹³

من أن التفاضل بين الأمر والدعاء بالرتبة بأن يكون الأمر³⁴⁹⁴ أعلى³⁴⁹⁵ مرتبةً في نفس الأمر، والداعي أنزل مرتبةً فيه، ولا يكفي عددهما نفسهما عالياً ونازلاً، واستدلوا على ذلك باستقبح قول من قال: أمرت الأمير، واستحسان قوله: سألته. وإنما مرَّضه المصنّف لكونه مذهب المعتزلة، ولدلالة قوله تعالى حكايةً عن فرعون حين استشار قومه ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ على فساد اعتبار العلو الحقيقي في الأمر على ما صرح به في المنهاج³⁴⁹⁶، ووجه الدلالة أن القوم لم يكونوا (أعلن) منه حقيقة.

المبحث الثاني: الصراط المستقيم

المطلب الأول: تحقيق لفظ الصراط

قوله³⁴⁹⁷: "والصراط: من سراط الطعام"³⁴⁹⁸ بالنصب على أنه مفعول (سراط)، ثم إن ما هو

المكتوب في المصاحف³⁴⁹⁹. كما سيجيء. هو الصراط دون الصراط، إلا أنه تصدّى لبيان مافيه السبب؛

3491 ج- قوله / البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 30.

3492 الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج 1، ص 15.

3493 البدخيشي، محمد بن الحسن، شرح البدخشي، مناهج العقول، ومعه شرح الأسنوي نهایة السؤل، للإمام جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي، كلاهما شرح منهاج الوصول في علم الأصول، تأليف القاضي البيضاوي (دار الكتب العلمية بيروت) ج 2، ص 4.

3494 ب- الأمر.

3495 ب: الأعلى.

3496 الأسنوي، نهایة السؤل، شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول، ص 226.

3497 ج- قوله/ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 30.

3498 جاء في مقاييس اللغة: "سراط الطعام، إذا بلغت؛ لأنه إذا سراط غاب. وبعض أهل العلم يقول: الصراط مشتق من ذلك، لأن الداهب فيه يغيب غيبة الطعام المستراط". ذكر ابن القيم رحمه الله خمسة أوصاف للصراط: "فالمشهور أنه من صراط الشيء أصرطه إذا بلعته بلعاً سهلاً، فسمى الطريق: صراطاً؛ لأنه يسترط المارة فيه. والصراط ما جمع خمسة أوصاف: أن يكون طريقاً مستقيماً، سهلاً، مسلوفاً، واسعاً، موصلًا إلى المقصود، فلا تسمى العرث الطريق المعوج: صراطاً، ولا الصعب المشق، ولا المسدود غير الموصل، ومن تأمل موارد الصراط في لسانهم واستعمالهم تبين له ذلك قال [جريب]:

أمير المؤمنين على صراط إذا عوج الموارد مستقيم

لكونه أصلاً، وترك بيانه بالجادة حيث لم يُقل: والسيراط: الجادة كما قال³⁵⁰⁰ في³⁵⁰¹ الكشاف تنبيهاً على أن المقصود بيان أصلته لا بيان معناه اللغوي، مع أن شهرته فيها كفت عن مؤنة ذكرها.

ثم إن سرط فلان الطعام إنما يقال إذا ابتلعه، فكأنه "أي: السيراط التي هي الجادة" "سرط" أي: يتلغ³⁵⁰² "السبلة" وهي: الأقوام المختلفة المارة على الطريق، فالفاء في قوله³⁵⁰³: "فكأنه" تعليلية³⁵⁰⁴ جيء بها لبيان وجه تسمية الطريق بالسيراط، مأخوذ³⁵⁰⁵ من سرط بمعنى بلع، فالمعنى: إنما سمي بالسيراط؛ لأن أبناء السبيل إذا سلكوه كأنه يتلغهم، "ولذلك" المذكور من وجه تسمية الطريق بالسيراط؛ لكونه³⁵⁰⁶ يشرط السبلة، "سمي" الطريق "لقماً": بفتح اللام والقاف، وهو معظم الطريق ووسطه، وشكون³⁵⁰⁷ القاف مصدراً بمعنى/[108ظ] الابتلاع.

فقوله³⁵⁰⁸: "لأنه" أي: الطريق "يلتقمهم" - أي: السبلة - بدل من قوله³⁵⁰⁹: "ولذلك"، وفي بعض النسخ وكذلك بالكاف فح يكون قوله³⁵¹⁰: "لأنه يلتقمهم" تعليلاً.

[إبدال السين صاداً في السيراط]

مادة: (سرط). ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، (الناشر: دار الفكر، عام النشر: 1399هـ - 1979م) ج3، ص152؛ ابن قيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، (الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان) ج2، ص16.

3499 ب: المصحاب.

3500 الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص15.

3501 ج: صاحب.

3502 ب ج: ييلع.

3503 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

3504 ب+ حتى.

3505 ب: المأخوذ.

3506 ب ج+ كأنه.

3507 ب ج: بسكون.

3508 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

3509 نفس المصدر، ج1، ص30.

3510 نفس المصدر، ج1، ص30.

قوله³⁵¹¹: "والصِّراط" أي لفظ الصِّراط بالصَّادِ ليسَ أصلاً في اللُّغة³⁵¹²، بل إنّما حصلَ "مِنْ قَلْبِ السِّينِ صاداً" علَّله صاحبُ الكشَّاف بقوله³⁵¹³: "لأجل الطَّاء"، ولمَّا كان المُتبادِرُ منه أنّ الطَّاءَ مانعةٌ عن السِّينِ؛ لأجلِ الثَّقَلِ مع أنّ الثَّقَلِ لا يُوجِبُ القَلْبَ إلى الصَّادِ، وعدَل عنه المصنِّفُ إلى قوله³⁵¹⁴: "ليطابق" أي: الصَّادَ و"الطَّاءَ في الإطباق"³⁵¹⁵ تنبيهاً على أنّ هذا القلبَ إنّما هو لتحصيلِ المُطابَقةِ في الإطباق³⁵¹⁶ أي: في كونها من الحروف المُطبَّقة التي هي الصَّادُ ومعجمه³⁵¹⁷، وأمَّا السِّينُ فلكونها من المنفِحة لا يخلو الجميع³⁵¹⁸ بينهما³⁵¹⁹ وبين الطَّاءِ عن نوعٍ ثَقَلِ فبالقلبِ صارَ أفصحَ.

3511 ج- قوله/ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30

3512 الإبدال: هو إقامة حرف مكان حرف، مع الإبقاء على سائر أحرف الكلمة، قاله في شرح شافية ابن الحاجب. وهي ظاهرة صوتية في اللغة. قال ابن جني -في إبدال السين صاداً-: "ومن ذلك أن تقع السين قبل الحرف المستعلي، فتقرّب منه بقلبها صاداً، على ما هو مبين في موضعه من باب الإدغام، وذلك كقولهم في سُفَّت: صُفَّت، وفي السوق: الصوق، وفي سبقت: صبقت، وفي سملق وسويق: صملق وسويق، وفي سالغ وساخط: صالح وصاخط، وفي سقر: صقر، وفي مساليخ: مصاليخ" وقال ابن السيد: "قد أجاز النحويون في كل سين وقعت بعدها غين أو خاء معجمتان، أو قاف أو طاء: أن تبدل صاداً. فإن كان صاداً في الأصل لم يجر أن تقلب سيناً، نحو سخرت منه، وصخرت، (وأصبغ عليكم نعمه) وأصبغ، (وزادكم في الخلق بسطة) وبصطة؛ فمتى رأيت من هذا النوع ما يقال بالصاد والسين، فاعلم أن السين هي الأصل، لأن الأضعف يُرد إلى الأقوى، ولا يرد الأقوى إلى الأضعف" قال النيرباني -في قراءة السراط بالصاد-: "ومن قرأ بالصاد أبدل من السين حرفاً من مخرجها يؤاخي الطاء في الإطباق، وهو الصاد، وهي أخفّ على اللسان وأحسن في السمع، لأن العرب تكره الخروج من تسقل إلى تصعد، وتستخفّ الخروج من تصعد إلى تسفل". ابن جني، الخصائص، ج2، ص144؛ البطلاني، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطلاني، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، المحقق: الأستاذ مصطفى السقا - الدكتور حامد عبد المجيد، (الناشر: مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، 1996 م) ج2، ص197؛ النيرباني، عبد البديع النيرباني، الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، أصل الكتاب: رسالة دكتوراة من كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة حلب 2005 م، (الناشر: دار الغوثاني - دمشق، ط1، 1427 هـ - 2006 م) ص115.

3513 الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص15.

3514 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

3515 الإطباق: أن ترفع في التطق طربي اللسان إلى الحنك الأعلى مُطبّقاً له فيفجّم نُطق الحرف؛ وحروف الإطباق ذكرها ابن جزري بقوله:

وَصَادُ صَادٌ طَاءٌ طَاءٌ مُطَبَّقَةٌ وَقَرٌّ مِنْ لَبِّ الحُرُوفِ المِذْلَقَةُ

ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، مَثَنُ «طَبِيَّةِ النَّشْرِ» فِي الْقِرَاءَاتِ العَشْرِ، المحقق: محمد تميم الزغبي، (الناشر: دار الهدى، جدة، ط1، 1414 هـ - 1994 م) ص36.

3516 ب: الطباقي.

3517 ب ج+ والطاء ومعجمه.

3518 ب ج: الجمع.

3519 ب ج: بينها.

قال 3520 ابنُ خَلِّكان 3521: "قُلْتُ أنا: والذي ذكره أربابُ اللُّغَةِ في جوازِ إبدالِ الصَّادِ مِنْ 3522

السِّينِ أَنْ كُلَّ كَلِمَةٍ فِيهَا سِينٌ وَجاءَ بعدها أحدُ الحروفِ الأربعةِ وهي: الطَّاءُ والخاءُ والغينُ والقافُ، فيجوزُ إبدالُ السِّينِ بالصَّادِ فتقولُ في السِّراطِ: الصِّراطُ، وتقولُ في سَحَرٍ لَكُمْ: صَحَّرَ لَكُمْ، وفي مَسْعَبَةٍ: مَصْعَبَةٌ، وفي سَفَلٍ صَفَلٌ". انتهى. وكونُ القَلْبِ في السِّراطِ لِتحصيلِ المُطابِقَةِ في الإطباقِ لا يُوجِبُ أن يكونَ في كُلِّ مادَّةٍ لذلك، فتأمل.

[قراءةُ الصِّراطِ بِتَشْمِيمِ الصَّادِ صوتَ الزَّاءِ]

"وقَد يَشْمُ الصَّادُ صوتَ الزَّائِ" أي: يتلفظُ بالصَّادِ على نَحْوِ يَشْمُ السَّمْعَ مِنْهُ صوتَ الزَّاءِ المُعْجَمَةِ "ليكونَ" الصَّادُ الَّتِي شَمَّت صوتَ الزَّائِ "أقربَ إلى المُبدَلِ منه" الَّذي هو السِّينِ، لأنَّ الصَّادَ والسِّينَ والزَّاءَ تَشْتَرِكُ في الرِّخوةِ والصَّفارةِ، إلَّا أنَّ السِّينَ والزَّاءَ مِنَ المُنْخَفِضَةِ المُنْفَتِحَةِ، والصَّادُ مِنَ المُسْتَعْلِيَةِ المُطَبَّقَةِ، فبالشَّمِ المذكورِ يكتسي الصَّادُ نوعَ انْفِتاحٍ وانْخِفاضٍ، فيكونُ أقربَ إلى السِّينِ بعد ما كانت قَريبَةً مِنْها في كَوْنِها مِنَ المَهْمُوسِيَةِ 3523 مِثْلِها.

[القِراءاتُ في لَفْظِ الصِّراطِ]

"وقرأ ابنُ كثيرٍ القارئُ" ورويس 3524 "راوياً" عن يعقوبَ القارئِ "بالأصلِ" أعني: السِّينَ وقرأ "حمزةُ" القارئُ "بالإشمامِ" المذكورِ، وقرأ "الباقون" مِنَ القُرَّاءِ والزُّواةِ "بالصَّادِ" الخالصِ 3525، "وهو" أي: ما

3520 ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج5، ص403.

3521 هو أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان الشافعي، (681 هـ)، من أساتذته: أحمد بن كمال بن منعة، عبد اللطيف بن يوسف بن محمد، محمد بن أبي بكر بن علي، ومن كتبه: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. ينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج15، ص444؛ الإصهاني، الميرزا محمد باقر الموسوي الخوانساري، روضات الجنات في احوال العلماء والسادات (عنت بنشره مكتبة إسماعيليات، قم خيابان ارم)، ج1، ص320.

3522 أ- الصاد من، صح هامش.

3523 ب ج: المهموسة.

3524 هو أبو عبد الله محمد بن المتوكل اللؤلؤي البصري، يلقب بـ"رويس" أخذ القراءة عن يعقوب الحضرمي. توفي سنة (238هـ)، روى عنه محمد بن هارون التمار وأبو عبد الله بن الزبير وكثير. ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ج2، ص234.

قرأه الباقون أفضل القراءة³⁵²⁶؛ لأنه "لغة قريش" أي: على وفق استعمالهم، ولا يُنابي هذا كون الأصل

[108و] السنين، كما لا يُنابي الاستعمال المجازي كون الحقيقة أصلاً.

[شروط القراءة الصحيحة]

وهو "الثابت" أيضاً "في الإمام" وهو: لقب لمصحف أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه،

ومعنى الثبوت في ذلك المصحف أن يكون هو أو بدله مرسوماً فيه، ولما رُسم في الإمام بالصاد صدق

على السراط بالسين أنه ثابت فيه لكونه بديله ثابتاً فيه، فكان قرآناً، ولو كان في رسم السراط بالسين³⁵²⁷

لم يكن الصراط بالصاد ثابتاً فيه، فلم يكن قرآناً، فلا يرد أنه إذا كان الثابت في الإمام هو الصراط بالصاد

3525 ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج 1، ص 74.

3526 جاء عن ابن مجاهد: "فقرأ ابن كثير "السراط" بالسين في كل القرآن في رواية القواس وعبيد بن عقيل عن شبل وروى البري وعبد الوهاب بن فليح عن أصحابهما عن ابن كثير بالصاد في كل القرآن، وروى عبيد بن عقيل عن أبي عمرو أنه كان يقرأ "السراط" بالسين، وروى هرون الأغرور عن أبي عمرو أنه كان ربما قرأ بالسين وربما قرأ بالصاد. وروى الأصمعي عن أبي عمرو أنه قرأ "الزراط" بالزاي خالصة. وروى يزيد بن عبد الوارث بالصاد عنه في جميع القرآن، وروى عزبان بن أبي سفيان عن أبي عمرو أنه كان يقرأ بين الصاد والزاي مثل حمزة. الباقون "الصراط" بالصاد غير أن حمزة كان يشم الصاد فيلفظ بها بين الصاد والزاي ولا يضبطها الكتاب. وقال الكسائي عن حمزة إنه كان يفعل ذلك بالصاد الساكنة خاصة ولا يفعل بالمتحركة كان يقرأ "الزراط" بالزاي ويقرأ "صراط الدين" بالصاد. وكان سليم يخكى ذلك في الساكنة والمتحركة قال خلف وكذلك إذا سكنت وأتت بعدها ذال مثل "قصد السبيل" التلخ ٩ و "يصدر الرعاء" الفصص ٢٣ و "يصدفون" الأتعام ٤٦ و "المصيطرون" الطور ٣٧ و "بمصيطر" الغاشية ٢٢ وكان الفراء يخكى عن حمزة / الزراط / بالزاي خالصة ويخكى ذلك في الصاد الساكنة فقط فإذا تحركت لم يقلبها زايًا وجاء في البحر المحيط: "الصراط الطريق، وأصله بالسين من السراط، وهو اللقم، ومنه سمي الطريق لقمًا، وبالسين على الأصل قرأ قبل ورؤيس، وإنزال سينه صادًا هي الفصحى، وهي لغة قريش، وبها قرأ الجهمور، وبها كتبت في الإمام، وزايًا لغة رواها الأصمعي عن أبي عمرو، وإشمامها زايًا لغة قيس وبه قرأ حمزة بخلاف وتفصيل عن رؤيته. وقال أبو علي: ورؤي عن أبي عمرو، السين والصاد والمضارعة بين الزاي والصاد، ورواه عنه العزبان عن أبي سفيان، وروى الأصمعي عن أبي عمرو أنه قرأها بزاي خالصة. قال بعض اللغويين: ما حكاه الأصمعي في هذه القراءة خطأ منه إنما سمع أبا عمرو يقرأها بالمضارعة فتوهمها زايًا، ولم يكن الأصمعي نحوياً فيؤمن على هذا. وحكى هذا الكلام أبو علي عن أبي بكر بن مجاهد، وقال أبو جعفر الطوسي في تفسيره، وهو إمام من أئمة الإمامية: الصراط بالصاد لغة قريش، وهي اللغة الجيدة، وعامة العرب يجعلونها سينًا، والزاي لغة لعدرة، وكعب، وبنو القين. وقال أبو بكر بن مجاهد، وهذه القراءة تُشير إلى أن قراءة من قرأ بين الزاي والصاد تكلف حريف بين حرفين، وذلك صعب على اللسان، وليس يحرف يبنني عليه الكلام، ولا هو من حروف المعجم. لست أدفع أنه من كلام فصحاء العرب، إلا أن الصاد أفسح وأوسع". يرجح الباحث ما ذهب إليه المصنف بأن القراءة بالصاد في قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾، هي أفضل القراءات فهي لغة قريش، وثابتة أيضاً في مصحف أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه، وهي القراءة الأفصح لغة، وهذا ما قاله جمهور القراء. ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي، كتاب السبعة في القراءات، المحقق: شوقي ضيف، (الناشر: دار المعارف - مصر، ط 2، ٤٠٠ هـ) ص ١٠٥؛ أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، ج 1، ص 45.

3527 ب+ أنه ثابت فيه لكونه بديله ثابتاً فيه فكان قرآناً ولو كان في رسمه السراط بالسين.

ولا غير لم يَكُنِ القراءةُ بالسِّينِ والإشمامُ قراءةَ القرآن، ولم تَصِحَّ الصَّلَاةُ بها. لأَنَّهُم صرَّحوا³⁵²⁸ أَنَّهُ لا بُدَّ في

القرآنيَّةِ وفي جريانِ أَحكامِ القرآنِ عليه مِنْ جوازِ الصَّلَاةِ به ونحوه مِنْ أمورٍ ثلاثة: ³⁵²⁹

أحدها: صحَّةُ سَنَدِهِ.

والثَّاني: ثبوتُهُ في واحدٍ من المصاحفِ العُثمانيَّةِ الَّتِي هي أئمَّةُ المصاحفِ.

والثَّالثُ: صحَّتُهُ بحسبِ القواعدِ العربيَّةِ.

[جَمْعُ الصِّرَاطِ]

"وجمعه" أي: جمع ³⁵³⁰ صراط: صُرْط ³⁵³¹ بِضَمِّ الصَّادِ وَالرَّاءِ "ككُتِبَ" في جَمْعِ كِتَابٍ، وفي

بَعْضِ النُّسخِ ³⁵³² وَقَعَ "سُرْط" بالسِّينِ بَدَلَ صِرَاطٍ، فضميرُ وجمعه يكونُ ح راجعاً إلى السِّرَاطِ، لكن بيانُ

جَمْعِ السِّرَاطِ ههنا غيرُ مُلائِمٍ كما لا يَخْفَى.

³⁵²⁸ الزعيني، أبو عبد الله محمد بن شريح الأندلسي، الكافي في القراءات السبع، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 2000م) ص12.

³⁵²⁹ أن تكون صحيحة الإسناد: والمقصود بصحة السند في باب القراءات هو تواترها عن النبي صلى الله عليه وسلم يقول الصفاقسي: "من مذهب الأصوليين، وفقهاء المذاهب الأربعة والمحدثين القراء أن التواتر شرط في صحة القراءة ولا تثبت بالسند الصحيح غير المتواتر ولو وافقت رسم المصاحف العثمانية والعربية "أن تكون القراءة موافقة للغة العربية ولو بوجه ضعيف: وقد وضع الإمام ابن الجزري المقصود بالعربية قائلاً: "ومعنى "العربية مطلقاً" أي ولو بوجه من الإعراب نحو قراءة حمزة ﴿وَالْأَرْحَامِ﴾ [النساء: 1] بالجر وقراءة أبي جعفر ﴿لِيَجْزِي قَوْلًا﴾.

أن تكون موافقة للرسم العثماني ولو احتمالاً:

يقول ابن الجزري رحمه الله: "ومعنى أحد المصاحف العثمانية واحد من المصاحف التي وجهها عثمان رضي الله عنه إلى الأمصار. كقراءة ابن كثير في التوبة ﴿جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ بزيادة "من" فإنها لا توجد إلا في مصحف مكة". الصفاقسي، علي بن محمد بن سالم، أبو الحسن النوري، غيث النفع في القراءات السبع، المحقق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1425 هـ - 2004 م) ص14؛ محسن، محمد محمد محمد سالم، القراءات وأثرها في علوم العربية، (الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، ط1، 1404 هـ - 1984 م) ج2، ص15.

³⁵³⁰ ج- جمع.

³⁵³¹ أ: صراط، وما أثبتته: من نسخة ب ج صُرْط هو الصواب.

³⁵³² وهي النسخة المعزوة إليها.

"وهو" أي: الصِّراطُ "كالطَّرِيقِ فِي التَّدْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ" 3533 أي: فِي أَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ تَارَةً مُدَكَّرًا 3534
 وَأُخْرَى 3535 مُؤَنَّثًا، وَلَا يَتَفَاوَتْ جَمْعُهُ مُدَكَّرًا وَمُؤَنَّثًا؛ فَإِنَّهُ صُرِّطَ فَقَطْ سِوَاءِ اسْتِعْمَالِ مُدَكَّرًا أَوْ مُؤَنَّثًا 3536،
 وَإِلَيْهِ أَشَارَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ 3537: "وَجَمْعُهُ صُرِّطَ" 3538 حَيْثُ لَمْ يُقَلَّ: وَيُجْمَعُ صِرْطًا.

[الفرق بين الطَّرِيقِ وَالسَّبِيلِ وَالصِّرَاطِ]

وَفِي قَوْلِهِ 3539: "فِي التَّدْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ" أَشَارَ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ كَالطَّرِيقِ فِي الْمَعْنَى لَمَّا فَرَّقُوا بَيْنَ الطَّرِيقِ
 وَالسَّبِيلِ وَالصِّرَاطِ فِي الْمَعْنَى، وَقَالُوا 3540: الطَّرِيقُ كُلُّ مَا يَطْرُقُهُ طَارِقٌ مَعْتَادًا أَمْرٌ 3541 غَيْرُهُ، وَالسَّبِيلُ: مَا هُوَ
 مُعْتَادُ السَّلُوكِ، وَالصِّرَاطُ: مَا لَا 3542 التَّوَاءِ 3543 فِيهِ وَلَا اعْوِجَاجَ، فَلَا يَذْهَبُ يَمَنَةً وَلَا 3544 يَسْرَةً، بَلْ يَكُونُ
 عَلَى سَمْتِ الْمَقْصُودِ، فَهُوَ أَحْصَى الثَّلَاثَةَ، فَفَائِدَةٌ وَصَفِيهِ بِالْمُسْتَقِيمِ هُوَ أَنَّ الصِّرَاطَ يُطَلَّقُ عَلَى مَا فِيهِ صُعُودٌ
 وَهَبُوطٌ، وَالمُسْتَقِيمُ مَا لَا مِيلَ فِيهِ 3545 إِلَى الشَّيْءِ 3546 مِنَ الْجَوَانِبِ الأَرْبَعَةِ.

3533 جاء في تفسير التبيان للطوسي: "أهل الحجاز يؤنثون الطريق والسرائط والسبيل والسوق والزقاق والكلاء، وهو سوق البصرة، وبنو تميم
 يذكرون هذا كله." الطوسي، محمد بن الحسن، التبيان في تفسير القرآن، صححه ورتبه وعلق حواشيه ووضع فهرسه: احمد شوقي الامين،
 (المطبعة العلمية النجف، 1957م) ج1، ص42.

3534 ب ج+ وتارة.

3535 ج- وأخرى.

3536 ب: فقد غفل عن هذه الدقيقة من قال فإن استعمل مذكراً جمع على أفعال في العلة وعلى فعل في الكثرة نحو حمار وأحمر وحمر وإن
 استعمل مؤنثاً فقياسه أن يجمع على أفعال نحو ذراع وأذرع، فائدة.

3537 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

3538 في النسخة المعزوة إليها "سُرِّط"، بدل "صُرِّط".

3539 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

3540 أبو الفداء، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الحلوتي، روح البيان، (الناشر: دار الفكر - بيروت) ج5، ص13.

3541 ب ج: أم.

3542 ب: هو.

3543 ب: الاستواء.

3544 ج- لا.

3545 ب: منه.

3546 ب ج: شيء.

المَطْلَبُ الثَّانِي: تحقِيقُ لَفْظِ المُسْتَقِيمِ

ولهذا قَالَ³⁵⁴⁷ المُصَنِّفُ: "والمُسْتَقِيمُ" أي: من الصِّرَاطِ "المُسْتَوِي": أي: ما لا اعوجاج فيه

ولا ميلَ إلى جانبٍ أصلاً³⁵⁴⁸، وصفَ به الطَّرِيقَ: إمَّا لِعَدَمِ اعوجاجِهِ/[109ظ] في نَفْسِهِ، أو لِأَنَّ سَالِكَهُ يَسْتَقِيمُ فِيهِ³⁵⁴⁹.

[المراد بالصرراط المستقيم]

ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ المعنى المُرَادَ بالصِّرَاطِ المُسْتَقِيمِ؛ لِظُهُورِ بَأَنَّ³⁵⁵⁰ المعنى اللُّغَوِيَّ ليس بمراد

فقال³⁵⁵¹: "و المرادُ به³⁵⁵²"³⁵⁵³ أي: بالصِّرَاطِ المُسْتَقِيمِ "طريقُ الحَقِّ" أي: طريقُ يُوصلُ إلى ما هو

³⁵⁴⁷ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 30.

³⁵⁴⁸ ب: أي لا يمنة ولا يسرة ولا إلى صعود ولا إلى هبوط، فائدة.

³⁵⁴⁹ قال الرازي: "اعلم أن أهل الهندسة قالوا الخط المستقيم هو أقصر خط يصل بين نقطتين، فالخصل أن الخط المستقيم أقصر من جميع الخطوط المعوجة، فكأن العبد يقول: اهدنا الصراط المستقيم لوجود: الأول: أنه أقرب الخطوط وأقصرها، وأنا عاجز فلا يليق بضغفي إلا الطريق المستقيم. الثاني: أن المستقيم واحد وما عداه معوجة وبعضها يشبه بعضاً في الاعوجاج فيشبهه الطريق علي، أما المستقيم فلا يشابهه غيره فكان أبعد عن الخوف والآفات وأقرب إلى الأمان. الثالث: الطريق المستقيم يوصل إلى المقصود، والمعوج لا يوصل إليه. والرابع: المستقيم لا يتغير، والمعوج يتغير" الرازي، التفسير الكبير، ج 1، ص 220.

³⁵⁵⁰ ج: أن.

³⁵⁵¹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 30.

³⁵⁵² ج - به.

³⁵⁵³ وجاء عن الطبري: "أجمعت الأمة من أهل التأويل جميعاً على أن الصراط المستقيم هو الطريق الواضح الذي لا اعوجاج فيه. وكذلك ذلك في لغة جميع العرب؛ فمن ذلك قول جرير بن عطية بن الخطفي:

أُميرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى صِرَاطٍ إِذَا اعْوَجَّ الْمَوَارِدُ مُسْتَقِيمٌ
يُرِيدُ عَلَى طَرِيقِ الْحَقِّ. وَمِنْهُ قَوْلُ الْهَدَلِيِّ أَبِي دُوَيْبٍ:

صَبَحْنَا أَرْضَهُمْ بِالْحَيْلِ حَتَّى تَرْتَجَّهَا أَدَقُّ مِنَ الصِّرَاطِ

ومنه قول الرازي:

فَصَدَّ عَنْ تَمَجِّجِ الصِّرَاطِ الْقَاصِدِ

وَالشَّوَاهِدُ عَلَى ذَلِكَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى، وَفِيهَا ذِكْرُنَا غَيِّ عَمَّا تَرْتَجْنَا. ثُمَّ تَسْتَعِيرُ الْعَرَبُ الصِّرَاطَ فَتَسْتَعْمِلُهُ فِي كُلِّ قَوْلٍ وَعَمَلٍ وَصِفٍ بِاسْتِقَامَةٍ أَوْ اعْوَجَاجٍ، فَتَصِفُ الْمُسْتَقِيمَ بِاسْتِقَامَتِهِ، وَالْمُعْوَجَّ بِاعْوَجَاجِهِ. وَالَّذِي هُوَ أَوْلَى بِتَأْوِيلِ هَذِهِ الْآيَةِ عِنْدِي، أَعْنِي: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] أَنْ يَكُونَ مَعْنِيًّا بِهِ: وَقَفْنَا لِلثَّبَاتِ عَلَى مَا ارْتَضَيْنَاهُ وَوَقَفْتَ لَهُ مَنْ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِ مِنْ عِبَادِكَ، مِنْ قَوْلٍ وَعَمَلٍ. وَذَلِكَ هُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ، لِأَنَّ مَنْ وُفِّقَ لِمَا وُفِّقَ لَهُ مِنْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ، فَقَدْ وُفِّقَ لِلْإِسْلَامِ، وَتَصَدِّقَ الرُّسُلِ، وَالنَّمْسُكِ بِالْكِتَابِ، وَالْعَمَلِ بِمَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ، وَالْإِنْجَارَ عَمَّا نَهَى عَنْهُ، وَاتِّبَاعِ مَنْهَجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَنْهَاجِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ، وَكُلِّ عَبْدٍ لِلَّهِ صَالِحٍ. وَكُلُّ ذَلِكَ مِنَ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ. " يرى الباحث: إن المراد بالصرراط المستقيم طريق الإسلام، ووصف بالمستقيم

حقٌّ وثابتٌ في نفس الأمرِ عموماً، سواءً كان مِلَّةَ الإسلامِ المُوصِلَةَ إلى الاعتقادات³⁵⁵⁴ الحَقَّةِ والأعمالِ الصَّالِحَةِ والأخلاقِ الحسنةِ أو غيرها كالأنظارِ الصَّحيحةِ المُوصِلَةَ إلى المطالبِ اليقينيَّةِ.

ومَّا يقتضي³⁵⁵⁵ منه العجبُ ما قيل³⁵⁵⁶ تَبَعاً للْبَعْضِ: إلى³⁵⁵⁷ طريقِ الحَقِّ الشاملِ بِمِلَّةِ³⁵⁵⁸

الإسلامِ وغير³⁵⁵⁹ مِنَ العباداتِ كما في قوله تعالى: ﴿فَاعْبُدُوهُ ۖ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ [آل عمران: 51/3].

انتهى، فَإِنَّهُ جَعَلَ العباداتِ خارجَةً عن مِلَّةِ الإسلامِ وغيراً لها، مع أنَّها داخلَةٌ فيها، وتخصيصُ مِلَّةِ الإسلامِ

بِالأصولِ مِمَّا³⁵⁶⁰ لم يُقَلَّ به أحدٌ، وقد صرَّحَ فُديسَ سِرُّهُ³⁵⁶¹: بأنَّ مِلَّةَ الإسلامِ يتناولُ الأحكامَ والفروعَ،

ثُمَّ إِنَّ الآيَةَ المذكورةَ لا تُدُلُّ على التُّمُولِ، بل إِنَّمَا تُدَلُّ على أَنَّ المُرادَ به العبادَةُ خصوصاً كما استدلَّ

به³⁵⁶² مَنْ خَصَّهُ بها.

ولمَّا كان طريقُ الحَقِّ أعمَّ بحسبِ مفهومه عن مِلَّةِ الإسلامِ وغيرها لم يُفَسِّرَهُ المُصنِّفُ بِمِلَّةِ

الإسلامِ كما فعلَهُ في الكشَّافِ، بل أبقاهُ على عُمومِهِ، وجعلَ القولَ بِكونِ المُرادِ به مِلَّةَ الإسلامِ

مُقَابِلاً³⁵⁶³ له فقال³⁵⁶⁴: "وقيل: المُرادُ به مِلَّةُ الإسلامِ" القائلُ هو صاحبُ الكشَّافِ؛ فَإِنَّهُ وَإِنْ

دلالة على أنه أقصر الطرق الموصلة إلى الحق، وكل الطرق دونه تشق على السالك ولا توصل إلى المقصود، فالقصد من السلوك على الصراط الوصول إلى الله عزوجل. أي إلى رضاه كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذَكُّرَةٌ ۖ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾ والله اعلم. الطبري، أبو جعفر، محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، (توزيع: دار التربية والتراث - مكة المكرمة، الطبعة: بدون تاريخ نشر) ج1، ص170.

3554 ج: الاعتقاد.

3555 ب ج: يقضي.

3556 ب: خلخالي، فائدة.

3557 ب ج: أي.

3558 ب ج: لملة.

3559 ب ج: وغيرها.

3560 ج - مما.

3561 الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص130.

3562 ب: عصام، وجعل الآية تمثيلاً لإطلاق الصراط على العبادات لا للشامل لا يلائم المقام، فائدة.

3563 ج: فقابلاً.

3564 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

قال³⁵⁶⁵ كالمُصنّف: "والمُرَادُ به طريقُ الحقِّ"، إلّا أنّه قال³⁵⁶⁶: "وهو مِلَّةُ الإسلام"، فجعلَ طريقَ الحقِّ

مُتَّحِداً مع مِلَّةِ الإسلام، فلزِمَه أنَّ المُرَادَ به مِلَّةُ الإسلامِ حُصُوصاً.

قال العلامةُ الدَّوَّانِي فِي حَاشِيَةِ التَّهْذِيبِ³⁵⁶⁷: إِشَارَةٌ إِلَى تَوْجِيهِ الْقَاضِي وَالْكَشَّافِ: وَالْمُرَادُ

بِالطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ نَفْسُ الْأَمْرِ عُمُوماً أَوْ مِلَّةُ الْإِسْلَامِ حُصُوصاً، وَإِنَّمَا مَرَّضَهُ لِكَوْنِ التَّعْمِيمِ هُوَ الْمُنَاسِبُ

لِمَقَامِ³⁵⁶⁸ الدُّعَاءِ، وَأَنْسَبَ بِمَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنْوَاعِ الْهِدَايَةِ وَطَلَّبَهَا.

³⁵⁶⁵ الرَّمَحْشَرِيُّ، الْكَشَّافُ عَنْ حَقَائِقِ غَوَامِضِ التَّنْزِيلِ ج 1، ص 15.

³⁵⁶⁶ نَفْسُ الْمَصْدَرِ، ج 1، ص 15.

³⁵⁶⁷ الْفَتَّازَانِي، سَعْدُ الدِّينِ مَسْعُودُ بْنُ عَمْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، حَاشِيَةُ التَّهْذِيبِ، الْحَشِيَّةُ: مُحَمَّدُ بْنُ أَسْعَدِ الصَّدِيقِيِّ الدَّوَّانِي، جَلالُ الدِّينِ، ج 1،

ص 2.

³⁵⁶⁸ ب: بِمَقَامِ.

الفصل الثامن: التحشية على ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾
(7) الآية السابعة

- المَبْحَثُ الأَوَّلُ: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾

- المَبْحَثُ الثَّانِي: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾

المَبْحَثُ الْأَوَّلُ: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ بدل

قوله: ³⁵⁶⁹ "صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ" بدل من الأول ³⁵⁷⁰ أي: الصِّرَاطُ المضاف لا ³⁵⁷¹

الْمُنْعَمَ عَلَيْهِمْ، بدل من الصِّرَاطِ الْأَوَّلِ الموصوفِ بالمُسْتَقِيمِ "بدل الكل" من الكل، و هو أن يكون
البدل متّحداً مع المُبدل منه ذاتاً، وإنّ تغايرَ مفهومًا، نحو جاءني زيدٌ أخوك. وهاهنا كذلك/[109]؛

إذ لا شكَّ أنّ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ هو صِرَاطُ الْمُسْلِمِينَ ³⁵⁷²، ولا شكَّ في أنّه مُتَّحِدٌ مع الصِّرَاطِ

المُسْتَقِيمِ ³⁵⁷³.

"وهو" ³⁵⁷⁴ "البدل مُطلقاً" في حُكْمِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ "يعني: أنّ البدلَ ينفردُ عن ³⁵⁷⁵ سائرِ التَّوابعِ

في أنّه لا يَنْصَبُ عملُ الْعَامِلِ هاهنا على التَّابِعِ وَالمَتَّبِعِ انصبايةً ³⁵⁷⁶ واحدة كما في سائرِ التَّوابعِ، بل

يُقَدَّرُ على البدلِ عاملاً من جِنْسِ عامِلِ المُبدلِ منه، فكأنّه قيل هاهنا: اهدنا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ، اهدنا

³⁵⁶⁹ ج- قوله/ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

³⁵⁷⁰ قال في تفسير التحرير والتنوير، وجاء أيضاً عن تفسير الوسيط للقرآن الكريم: "بَدَلٌ أَوْ عَطْفٌ بَيَانٍ مِنَ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، وَإِنَّمَا جَاءَ تَنْظُمُ الْآيَةِ بِأَسْلُوبِ الْإِبْدَالِ أَوْ الْبَيَانِ دُونَ أَنْ يُقَالَ: اهِدِنَا صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ الْمُسْتَقِيمِ؛ لِيَدُلَّ أَنْ صِرَاطَ هَؤُلَاءِ الْمُنْعَمِ عَلَيْهِمْ هُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ". ابن عاشور، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، ج1، ص192؛ طنطاوي، محمد سيد طنطاوي، التفسير الوسيط للقرآن الكريم، (الناشر: دار تحفة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - ط1، 1997م) ج1، ص24.

³⁵⁷¹ ب ج: إلى.

³⁵⁷² ب+ كما سيشير إليه.

³⁵⁷³ ج- و هاهنا كذلك إذ لا شكَّ أنّ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ هو صِرَاطُ الْمُسْلِمِينَ ولا شكَّ في أنّه متّحد مع الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ.

³⁵⁷⁴ ب ج+ أي.

³⁵⁷⁵ ب: من.

³⁵⁷⁶ ج: انصباية.

صراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ، وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ صَاحِبُ الْكَشَافِ³⁵⁷⁷ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِلَّذِينَ اسْتَضَعُوا لِمَنْ أَمَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف: 75/7].

وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ³⁵⁷⁸ الْفُطْبُ: "بِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ مَجْمُوعُ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ بَدَلًا عَنْ مَجْمُوعِ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ، فَلَا تَكْرِيرَ لِلْعَامِلِ؛ لِأَنَّهُ الْفِعْلُ حِينئِذٍ، ثُمَّ أَجَابَ: بِأَنَّ إِبْدَالَ الْمُفْرَدِ مِنَ الْمُفْرَدِ أَكْثَرُ، فَكَانَ أَوْلَى". وَرَدَّهُ الْعَلَامَةُ التَّفْتَازَانِي: بِأَنَّ الْحَمْلَ³⁵⁷⁹ يَسْتَلْزِمُ تَكْرِيرَ الْعَامِلِ لِفِظًا وَهُوَ أَقْلٌ قَلِيلٌ، بَلْ جَمِيعُ صُورِهِ مُنَازَعٌ³⁵⁸⁰ فِيهِ³⁵⁸¹. وَقَالَ³⁵⁸² قُدْسَ سِرُّهُ: "وَنَحْنُ نَقُولُ: لَمَّا اعْتَبِرَ فِي الْبَدَلِ أَنْ يَكُونَ مَقْصُودًا بِالنِّسْبَةِ، وَاعْلَمْ أَنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ أَدَوَاتٌ لِإِفْضَاءِ مَعَانِي الْأَفْعَالِ إِلَى مَا بَعْدَهَا تَبَيَّنَ أَنَّ اللَّامَ لَيْسَتْ جُزْءًا مِنَ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ، فَلَا يَكُونُ جُزْءًا مِنَ الْبَدَلِ". انْتَهَى.

وَلَمَّا كَانَ هَذَا الْاسْتِدْلَالُ لَا يَخْلُو عَنْ شَوْبِ الْإِشْكَالِ عَدَلَ عَنْهُ الْمُصَنِّفُ إِلَى اسْتِدْلَالٍ آخَرَ فَقَالَ³⁵⁸³: "مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ الْمَقْصُودُ بِالنِّسْبَةِ" الْوَاقِعَةُ فِي الْكَلَامِ دُونَ مَتْبُوعِهِ عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ النَّحَاةُ³⁵⁸⁴، وَوَجْهُ الْاسْتِدْلَالِ بِهِ³⁵⁸⁵ هُوَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَقْصُودًا بِالنِّسْبَةِ إِذَا دُكِّرَ³⁵⁸⁶ فَقَدْ لَوْحِظَتِ النِّسْبَةُ مَعَهُ، فَيَتَكَرَّرُ الْعَامِلُ الدَّالُّ عَلَى النِّسْبَةِ³⁵⁸⁷ حُكْمًا وَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرْ لَفِظًا، لَا يُقَالُ: بَيْنَ كَوْنِ الْبَدَلِ مَقْصُودًا بِالنِّسْبَةِ دُونَ مَتْبُوعِهِ وَبَيْنَ كَوْنِهِ فِي حُكْمِ تَكْرِيرِ الْعَامِلِ مُنَافَاةً؛ لِأَنَّ تَكْرِيرَ الْعَامِلِ يَسْتَلْزِمُ كَوْنَ الْمَتْبُوعِ أَيْضًا

³⁵⁷⁷ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج 1، ص 15.

³⁵⁷⁸ ينظر: قطب الدين الرازي، محمد بن محمد: حاشية الكشاف، إستانبول، المكتبة السليمانية (مخطوط)، رقم المخطوط: 602، الورقة: 9؛ الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص 220.

³⁵⁷⁹ ب ج + عليه.

³⁵⁸⁰ ب ج: متنازع.

³⁵⁸¹ ينظر: السعد التفتازاني، مسعود بن عمر، حاشية السعد على الكشاف، الورقة رقم، 23.

³⁵⁸² الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص 220.

³⁵⁸³ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 30.

³⁵⁸⁴ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج 3، ص 129.

³⁵⁸⁵ ج - به.

³⁵⁸⁶ ج + فكان النسبة ذكرت معه فيقدر العامل الدال على النسبة هناك فيتكرر العامل.

³⁵⁸⁷ ج - فقد لوحظت النسبة معه فيتكرر العامل الدال على النسبة.

مقصوداً بالنسبة؛ لأننا نقول: أرادوا بقولهم³⁵⁸⁸: "إنَّه المقصودُ بالنسبةِ دونَ متبوعه أنَّ المقصودَ بالذاتِ من³⁵⁸⁹ نسبةٍ ما نُسبَ إلى المتبوعِ هو النسبةُ إليه دونَه، لا أنَّ المقصودَ بالنسبةِ مُطلقاً هو، والمتبوعُ ليس مقصوداً بالنسبةِ أصلاً، والذي يُنافي تَكريرَ العاملِ هو الثاني لا الأوَّل."

قوله³⁵⁹⁰ "وفائدته" ³⁵⁹¹: إشارةٌ إلى جواب³⁵⁹²/[110ظ] سؤال³⁵⁹³ نشأ من جعلِ قوله:

صِرَاطَ الَّذِينَ إِلَى آخِرِهِ بَدَلًا مِنَ الْأَوَّلِ بَدَلَ الْكُلِّ، وتقريره أنَّ بَدَلَ الْكُلِّ إِنَّمَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِذَا لَمْ يَتِمَّ الْمَقْصُودُ بِأَحَدِ الْبَدَلَيْنِ، وَهَاهُنَا لَوْ اقْتَصِرَ بِمَا جُعِلَ بَدَلًا وَقِيلَ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ: اهْدِنَا صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ، لَتَمَّ³⁵⁹⁴ الْمَقْصُودُ فَأَيُّ³⁵⁹⁵ حَاجَةٍ إِلَى الْإِطْنَابِ الْحَاصِلِ فِي طَرِيقَةِ الْإِبْدَالِ مَعَ أَنَّ فِيهِ مِنْ شَائِبَةِ التَّبَعِيَّةِ صُورَةٌ، وَإِنْ كَانَ مَقْصُودًا بِالنِّسْبَةِ حَقِيقَةً. فَأَجَابَ بِمَا حَاصِلُهُ أَنَّ الْفَائِدَةَ الْمَقْصُودَةَ هُوَ مَجْمُوعُ أَمْرَيْنِ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِطَرِيقِ الْبَدَلِ، وَذَلِكَ الْمَجْمُوعُ هُوَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ³⁵⁹⁶: "التَّوَكُّيدُ وَالتَّنْصِيفُ عَلَى أَنَّ طَرِيقَ الْمُسْلِمِينَ" الْمَفْهُومَ مِنَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ؛ لِكُونَ الْإِسْلَامِ أَعْظَمَ النَّعْمِ وَأَجْلَهَا هُوَ "الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ بِالْإِسْتِقَامَةِ" الْمَفْهُومَةِ مِنَ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ.

³⁵⁸⁸ الحنفي، حاشية القونوي على تفسير البيضاوي ومعه حاشية ابن التمجيد، ج 1، ص 251.

³⁵⁸⁹ ب- من.

³⁵⁹⁰ ج- قوله/ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 30.

³⁵⁹¹ جاء في كتاب فتح البيان في مقاصد القرآن: "﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ﴾ بَدَلَ كُلِّ مِنْ كُلِّ، وَفَائِدَتُهُ التَّوَكُّيدُ وَالتَّنْصِيفُ عَلَى أَنَّ صِرَاطَ الْمُسْلِمِينَ هُوَ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ بِالْإِسْتِقَامَةِ وَالْإِسْتِقَامَةُ عَلَى آكِدِ وَجْهِهِ وَأَبْلَغُهُ بَحِثٌ لَا يَذْهَبُ الْوَهْمُ عِنْدَ ذِكْرِهِ إِلَّا إِلَيْهِ، وَالْإِنْعَامُ إِصْطِلَاحٌ لِلنِّعْمَةِ وَالْإِحْسَانُ إِلَى الْغَيْرِ إِذَا كَانَ مِنَ الْعُقُلَاءِ، وَنِعْمَ اللَّهُ تَعَالَى مَعَ اسْتِحَالَةِ إِحْصَائِهَا يَنْحَصِرُ أَصُولُهَا فِي دُنْيَا وَأُخْرَى، وَأَطْلَقَهُ لِيَشْمَلَ كُلَّ إِنْعَامٍ، فَإِنَّ نِعْمَةَ الْإِسْلَامِ عِنْدَ النَّعْمِ كُلِّهَا، فَمَنْ فَازَ بِهَا فَقَدْ حَازَهَا بِحُذُفِهَا". الْقَوَّجِي، أَبُو الطَّيِّبِ مُحَمَّدُ صَدِيقُ خَانَ بْنِ حَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ لُطْفِ اللَّهِ الْحَسِينِيِّ الْبُخَارِيِّ الْقَوَّجِيِّ، فَتْحُ الْبَيَانِ فِي مَقَاصِدِ الْقُرْآنِ، عَنِي بِطَبْعِهِ وَقَدَّمَ لَهُ وَرَاجَعَهُ: خَادِمُ الْعِلْمِ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْأَنْصَارِيِّ (الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا - بيروت، عام النشر: ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م) ج 1، ص 52.

³⁵⁹² ب: جواز.

³⁵⁹³ ب ج: سؤال.

³⁵⁹⁴ ب: ليم.

³⁵⁹⁵ ب: فيأي.

³⁵⁹⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 30.

فحاصل ما ذكره أن فائدته حصول التأكيد مع التنصيص المذكور³⁵⁹⁷؛ لأن كلاً منهما فائدته على ما ذهب إليه³⁵⁹⁸ الشارحون؛ فإن التأكيد فائدة عامة للبدل المذكورة في موضعه ومفروع³⁵⁹⁹ عنها هاهنا، وإنما أتمهم³⁶⁰⁰ بيان وجه اختيار طريق البدل، وعدم الاكتفاء بذكر البدل استقلالاً وأصالةً، مع أن³⁶⁰¹ المقصود حقيقةً، فإذا كانت الفائدة المقصودة مجموع ما ذكر فلا بد من اختيار طريقة البدل؛ إذ³⁶⁰² المجموع لا يحصل إلا منها.

ثم إنه عدل عن عبارة الكشاف في موضعين: أحدهما أن الواقع فيه لفظ الإشعار، والمصنف³⁶⁰³ عدل عنه إلى لفظ "التنصيص"، والثاني أنه عدى الشهادة باللام كما هو المتعارف، والمصنف³⁶⁰⁴ عدلها بكلمة "على"؛ فوجه العدول: إما في الأول فهو أن الإشعار عبارة عن الدلالة الخفية، ودلالة البيان والتفسير على المبين والمفسر دلالة ظاهرة فيناسبه التنصيص الذي هو أقوى وأشد، وإما في الثاني³⁶⁰⁵ أن الشهادة المستعملة باللام بمعنى الإخبار، وحقيقته منتفية هاهنا، فلا بد من الحمل على المجازي، بخلاف المستعملة بكلمة (على) فإنها بمعنى الدلالة. قال³⁶⁰⁶ الشاعر³⁶⁰⁷ _ في وصف نجابة الفرس _:

3597 ج + لا .

3598 أبو السعود، تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ج 1، ص 18.

3599 ب ج: مفروع.

3600 ب ج: المهم.

3601 ج: أنه.

3602 ج: أو.

3603 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 30.

3604 نفس المصدر، ج 1، ص 30.

3605 ب ج+ فهو.

3606 النعالي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور، أبو الطيب المتنبي وما له وما عليه، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد (الناشر: مكتبة الحسين التجارية - القاهرة) ص 91.

3607 هو أحمد بن الحسين بن الحسن، المعروف بأبي الطيب المتنبي (٣٠٣ - ٣٥٤ هـ)، نظم 326 قصيدة. ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج 1، ص 120؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج 6، ص 208.

وَتُسَعِدُنِي فِي عَمْرَةٍ بَعْدَ عَمْرَةٍ
سَبُوخٌ لَهَا مِنْهَا عَلَيْهَا شَوَاهِدٌ

[110و] أي: دلائل تدلُّ على نجابتها، فالشَّهادةُ بمعنى الدَّلالة لا تحتاجُ إلى ارتكابِ المجاز.

وقوله³⁶⁰⁸ "على آكدٍ وجهٍ وأبلغه": مُتعلِّقٌ بقوله³⁶⁰⁹: "والتنصيص" لا بقوله³⁶¹⁰: "المشهودُ

عليه" كما ذهب إليه البعض³⁶¹¹؛ لأنَّ الحاصلَ هاهنا أصلُ الشَّهادة، لا³⁶¹² كونها على أبلغٍ وجهٍ

وأكده كما يَظْهَرُ بالتأمُّل. وأمَّا التَّنصيصُ فأصلُه حاصلٌ من غيرِ طريقةِ البدلِ أيضاً، وأمَّا الحاصلُ من

طريقةِ البدلِ فهو التَّنصيصُ الآكُدُ والأبْلَغُ على ما بيَّنه بقوله³⁶¹³: "لأنَّه" أي: لأنَّ هذا البدلَ الذي هو

صِراطُ الذين أنعمتَ عليهم "جُعِلَ كالتفسيرِ والبيانِ له" أي: للمُبَدَّلِ الذي هو الصِّراطُ المُستقيم،

وتوضيحه أنه لو اكتفى بما جُعِلَ بدلاً وقيل من أوَّل الأمر: اهدنا صِراطَ المسلمين المستقيم لأفادَ النَّصَّ

على كونِ طريقهم موصوفاً بالاستقامة إفادةً ظاهرةً، لكن أين هذا النَّصُّ من النَّصِّ الواقعِ في النَّظْمِ

الجليل؟! فَإِنَّ إيرادَه³⁶¹⁴ أولاً³⁶¹⁵ الصِّراطِ المُستقيمِ الذي هو مُبْهَمٌ³⁶¹⁶، ثُمَّ أَرَدَفَهُ³⁶¹⁷ لما³⁶¹⁷ هو كالبيانِ

والتفسيرِ أفادَ أَنَّ الاستقامةَ مُنْحَصِرَةٌ في طريقهم، وأنَّه كالعَلَمِ في الاستقامة؛ لأنَّ التفسيرَ بمنزلةِ التعريفِ،

فلا بُدَّ أن يكونَ أجلى عند المُخاطَبِ وأعرَف.

3608 ج- وقوله/ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

3609 نفس المصدر، ج1، ص30.

3610 نفس المصدر، ج1، ص30.

3611 الحنفي، حاشية القونوي على تفسير البيضاوي ومعه حاشية ابن التمجيد، ج1، ص255.

3612 ج- لا.

3613 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

3614 ب ج: إيراد.

3615 ب ج- أولاً.

3616 ب ج+ أولاً.

3617 ب ج: بما.

وإلى ما ذُكِرَ مُفَصَّلًا أشارَ إجمالاً بقوله³⁶¹⁸: "فكأنَّه من البَيِّنِ الَّذِي لا خفاءَ فيه أنَّ الطَّرِيقَ المُستَقِيمَ" ليس إلا "ما يكونُ طريقَ المؤمنِينَ"، ففي طريقةِ البَدَلِ كما أنَّ الوَصْفَ بالاستقامةِ منصوصٌ عليه، كذلك حَصُرَ الاستقامةِ فِيهِ منصوصٌ عليه أيضاً. ثُمَّ إِنَّهُ أشارَ بقوله³⁶¹⁹: "كالبيانِ والتفسيرِ" إلى أَنَّهُ ليسَ بياناً وتفسيراً حَقِيقَةً، ووجهُهُ ما حَقَّقَهُ فُؤَدِسُ سِرُّهُ³⁶²⁰ في حواشي الرِّضِيِّ في تحقيقِ الفَرْقِ بينَ البَدَلِ وعطفِ البيانِ: "أَنَّ³⁶²¹ مِثْلَ قولِكَ: جاءني أخوك زيدٌ. إنَّ فَصَدَّتْ فِيهِ إِسْنَادُهُ إِلَى الأَوَّلِ وَجِئْتُ بِالثَّانِي تَبَيَّنَ لَهُ وتوضيحاً فَالثَّانِي عطفٌ بيانٍ، وإنَّ فَصَدَّتْ فِيهِ الإِسْنَادُ إِلَى الثَّانِي وَجِئْتُ بِالأَوَّلِ تَوَطُّئاً لَهُ ومُبالغةً في الإِسْنَادِ فَالثَّانِي بَدَلٌ". انتهى.

فَلِإِتِّحَادِ بَدَلِ الكُلِّ مع عطفِ البيانِ ذاتاً وتُعَايُرِهِمَا اعتباراً نَزَلَهُ المُصَنِّفُ منزلةَ عطفِ البيانِ فقال³⁶²²: "كالتفسيرِ والبيانِ".

فإنَّ قُلْتُ: فَلِمَ لم يجعلِ الثَّانِي عَطْفَ بيانٍ للأوَّلِ حتَّى لا يُجْتَاجَ إلى التَّنْزِيلِ ويكونَ تفسيراً/[111ظ] وبياناً له³⁶²³ كالتفسيرِ والبيانِ له؟.

قلت: لأنَّ جَعَلَهُ بدلاً مع دلالتِهِ على التَّأكِيدِ والتَّقْرِيرِ الحاصِلِ مِنْ تَكَرُّرِ العَامِلِ يَدُلُّ أيضاً على أَنَّ المقصودَ بالذَّاتِ طلبُ هدايةِ صراطِ المسلمِينَ؛ ففي ذلك إشعارٌ بتعظيمِ طريقهم، وتكرُّمِ لهم، وترغيبٍ في طريقهم على أبلَغِ وجهٍ؛ حيثُ جُعِلَ طلبُهُ مقصودَ بالذَّاتِ، وهذه الفوائدُ فائتةٌ في عطفِ البيانِ.

ثُمَّ اعلم أَنَّ المُصَنِّفَ عبَّرَ هاهنا عن صِراطِ المُنْعَمِ عليهم تارةً بطريقِ المُسلمِينَ، وتارةً بطريقِ المؤمنِينَ فيدلُّ على اتِّحَادِ الإِيْمَانِ والإِسْلَامِ عنده، لكن صرَّحَ في شرحِ المصابيح³⁶²⁴: "بأنَّ الإِسْلَامَ والإِيْمَانَ

³⁶¹⁸ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

³⁶¹⁹ ذكرت في تفسير البيضاوي، كالتفسير والبيان، البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

³⁶²⁰ الجامي، الفوائد الضيائية وهو شرح الجامي لكافية ابن الحاجب، ص356.

³⁶²¹ ب- أن

³⁶²² البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

³⁶²³ ج+ لا

مُتباينان"، ونقل كلامَ الفائلينَ بالالتِّحادِ وردَّ عليهم، فَبَيْنَ كَلامِهِ تَنافٍ، والتَّوْفِيقُ: أَنَّ تَبَايُنَ الإِيمانِ والإِسلامِ لا تَنافِي تَصادُقِ المُؤمِنِ والمُسلِمِ؛ فَإِنَّ تَبَايُنَ مَبداً الاِشتِراقِ لا يَسْتلِزِمُ تَبَايُنَ المُشْتَقِّينَ كَالنُّطْقِ والضَّحْكِ؛ فَإِثْمَا مُتبايِنانِ، وَأَمَّا النَّاطِقُ والضَّاحِكُ فمُتصَادِقانِ³⁶²⁵ كُليّاً من الجانِبينِ.

المَطْلَبُ الثَّانِي: المُنْعَمُ عَلَيْهِمُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾

أَوَّلًا: المُنْعَمُ عَلَيْهِمُ هُمُ الأَنْبِياءُ

قَوْلُهُ³⁶²⁶: "وقيل: الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمُ الأَنْبِياءُ"³⁶²⁷ عَطْفٌ عَلَى مَفهُومِ الكَلامِ السَّابِقِ المُفِيدِ أَنَّ المُرادَ بِالَّذِينَ أَنْعَمْتَ³⁶²⁸: المُسْلِمونَ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ³⁶²⁹: المُرادُ بِهِمُ المُسْلِمونَ عَامةً، وَقِيلَ³⁶³⁰: المُرادُ بِهِمُ الأَنْبِياءُ خَاصَّةً، لَكُونِ النُّبُوَّةِ أَجَلَ نِعَمِ اللهِ تَعَالَى عَلَى عِبادِهِ وَأَكْمَلَهَا، فَكَأَنَّ النِّعْمَةَ المَدلولَ عَلَيْهَا بِقَوْلِهِ: أَنْعَمْتَ هِيَ نِعْمَةُ النُّبُوَّةِ لا غَيرَ بِنِباءٍ عَلَى انصِرافِ المُطَّلَقِ إِلَى الكَمالِ، فَيَكُونُ المَطْلُوبُ بِالمُهادِيةِ عَلَى هَذا القَوْلِ صِراطَ الأَنْبِياءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، والمُرادُ ح ما اتَّفَقوا عَلَيْهِ مِنْ³⁶³¹ التَّوْحِيدِ

³⁶²⁴ البيضاوي، القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر، تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة، المحقق: لجنة مختصة بإشراف نور الدين طالب (الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت عام النشر: 2012م) ج1، ص30.

³⁶²⁵ ب: فمتصادقا.

³⁶²⁶ ج- قوله/ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

³⁶²⁷ قال في فتح البيان: "المрад بالموصول هم الأربعة المذكورة في سورة النساء حيث قال ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ وقال ابن عباس: هم قوم موسى وعيسى الذين لم يغيروا ولم يبدلوا وقيل: هم أصحاب محمد - صلى الله عليه وسلم - وأهل بيته وقيل: هم الأنبياء خاصة وقيل: مطلق المؤمنين، والأول أولى، وفيه الإشارة إلى الإقتداء بالسلف الصالح وهو غير التقليد". وجاء عن تفسير الطبري: "يقول: طريق من أنعمت عليهم بطاعتك وعبادتك من الملائكة والنبيين والصديقين والشهداء والصالحين، الذين أطاعوك وعبدوك" يرجح الباحث القول أن قوله تعالى ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ آية عامة وشاملة، لكل من أنعم الله عليهم. فهي لا تختص بالأنبياء أو قوم موسى وعيسى. بدليل قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ مِنْ ذُرِّيَةِ آدَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ﴾. القنوجي، فتح البيان في مقاصد القرآن، ج1، ص52؛ الطبري، تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج1، ص177.

³⁶²⁸ ج+ عليهم.

³⁶²⁹ العكبري، التبيان في أعراب القرآن، ج6، ص119.

³⁶³⁰ السيوطي، نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي، ج1، ص233.

³⁶³¹ ب: وهو.

و³⁶³²أصول الدين، ومن الفروع ما اتفق فيه جميع الشرائع والأديان كحُرْمَةِ قَتْلِ النَّفْسِ وَأَخْذِ مَالِ الْغَيْرِ
 بغيرِ حَقِّ، والزَّنا والكذب، ووجوبِ العَدْلِ بين الخَلْق. قيل³⁶³³: هذا القولُ يُناسِبُ قَصْدَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ
 السَّلَامُ فِي قِرَاءَتِهِ، فَكَأَنَّهُ تَفْسِيرٌ عَلَى حَسَبِ قِرَاءَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَمَا أَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِمُ
 الْمُسْلِمُونَ يُناسِبُ قَصْدَ الْمُؤْمِنِينَ فِي قِرَاءَتِهِمْ³⁶³⁴ بِأَنَّهُ³⁶³⁵ يُخَالِفُ مَا بَيَّنَّهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ قَوْلِهِ³⁶³⁶: "فَإِذَا
 قَالَ الْعَارِفُ عَنِّي بِهِ" إلخ، وَأَيُّ عَارِفٍ أَعْرَفَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟! فَالْمُنَاسِبُ بِقِرَاءَتِهِ
 / [111و] صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا ذُكِرَ لَا هَذَا. انتهى.

يُرِيدُ أَنَّ طَرِيقَ السَّيْرِ فِي اللَّهِ طَرِيقُ الْمُسْلِمِينَ، فَإِذَا كَانَ مَطْلُوبُ الْعَارِفِ ذَلِكَ الطَّرِيقَ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ
 مَطْلُوبُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَيْضاً ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ أَعْرَفُ الْعَارِفِينَ، قَلْنَا: نَعَمْ، لَكِنَّ الْأَنْبِيَاءَ كُلَّهُمْ عَارِفُونَ، وَإِنْ كَانَ
 مِنْ³⁶³⁷ غَيْرِهِمْ مَنْ هُوَ عَارِفٌ أَيْضاً فَالْمُنَاسِبُ لِحَالِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنْ يَطْلُبَ طَرِيقَ السَّيْرِ فِيهِ مِنْ
 حَيْثُ كَوْنُهُ طَرِيقاً سَلَكَهُ الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ۖ
 فَبِهَدَاهُمْ أَخْتَدُونَ﴾ [الأنعام: 90/6]؛ فَإِنَّ مَنْ هَدَاهُمُ اللَّهُ، وَإِنْ لَمْ يَنْحَصِرْ فِيهِمْ، لَكِنْ هُمْ³⁶³⁸ أَوْلَى وَأَنْسَبُ
 بِأَنْ يَقْتَدِيَ بِهِمُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ غَيْرِهِمْ تَبَصَّرَ.

³⁶³² ب+ سائر.

³⁶³³ ب: صبغة الله، فائدة.

³⁶³⁴ ب ج+ ورد.

³⁶³⁵ ج+ ولا يخفى عليك أنه.

³⁶³⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

³⁶³⁷ ب: في.

³⁶³⁸ ج- لكن هم.

ثُمَّ إِنَّ قَوْلَ الْعَارِفِ أَرَشَدْنَا طَرِيقَ السَّبْرِ فَيْكَ لَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ أَهْلُ ذَلِكَ الطَّرِيقِ أَعْرَفَ مِنْهُ، سَيِّمًا إِذَا قَالَهُ بِطَرِيقِ التَّوَاضُعِ وَهَضَمِ النَّفْسِ كَمَا كَانَ دَأْبُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَا³⁶³⁹ يُنَابِي فِي هَذَا كَوْنَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَعْرَفَ الْخَلْقِ أَجْمَعِينَ نَبِيًّا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ.

ثَانِيًا: الْمُنْعَمُ عَلَيْهِمْ هُمْ أَصْحَابُ مُوسَى وَعِيسَى قَبْلَ التَّحْرِيفِ

قَوْلُهُ³⁶⁴⁰: "وَقِيلَ: الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ هُمْ أَصْحَابُ مُوسَى وَعِيسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَبْلَ التَّحْرِيفِ وَقَبْلَ النَّسْخِ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا حَ عَلَى الْحَقِّ، وَصِرَاطُهُمْ كَانَ مُسْتَقِيمًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ (117) وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الصافات: 37/117، 118].

وَوَجْهُ تَمْرِيزِ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ هُوَ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا تَخْصِيصٌ بِلَا مُوَجِبٍ، سَيِّمًا الْقَوْلَ الْأَخِيرَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَلِيقُ سَلَمٌ³⁶⁴¹ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَلَبُ طَرِيقِ أَصْحَابِ مُوسَى وَعِيسَى، وَلَوْ قَبْلَ النَّسْخِ وَالتَّحْرِيفِ؛ لِإِدْمِ جَوَازِ الْعَمَلِ لَنَا الْآنَ بِطَرِيقَتِهِمْ³⁶⁴²، وَلَوْ أُرِيدَ الْأَصُولُ الْإِعْتِقَادِيَّةَ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهَا لَمْ يَكُنْ لِتَخْصِيصِ أَصْحَابِهِمَا وَجْهٌ.

وَمَا قِيلَ³⁶⁴³: إِنَّ تَخْصِيصَهُمَا لَوْجُودِ أُمَّتَيْهِمَا فِي زَمَنِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَخَاطَبَتِهِ عَلَيْهِ³⁶⁴⁴ كَلِمَاتِ الْأُمَّتَيْنِ وَدَعْوَتِهِ إِيَّاهُمَا إِلَى الْإِسْلَامِ وَنَزُولِ الْقُرْآنِ فِي إِسَاءَتِهِمَا مَعَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَلَا يَصْلُحُ مُخْصَصًا؛ إِذْ لَا مَعْنَى لَطَلَبِ طَرِيقِ قَوْمٍ دَعَاهُمْ نَبِيُّنَا عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى الْإِسْلَامِ فَاسَأَوْا مَعَهُ وَنَزَلَ الْقُرْآنُ فِي

³⁶³⁹ ب ج: فلا.

³⁶⁴⁰ ج- قوله/ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 30.

³⁶⁴¹ ب: مسلم/ ج: لمسلم من.

³⁶⁴² ب: بطريقهم.

³⁶⁴³ ب: صبغة الله، فائدة.

³⁶⁴⁴ ج+ السلام.

إساءتهم، وإن كانوا قبلُ على الحقِّ، لا أَطُنُّكَ في مِرِيَّةٍ من هذا، فلزيادةِ ضَعْفِ القولِ الأخيرِ أَخْرَه المُصنِّفُ/[112ظ] وعدلَ عَمَّا في الكَشَّافِ من تقديمِ هذا القولِ على القولِ بأهمِّ الأنبياء. 3645

ثالثاً: قراءة صراط مَنْ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ بدل الذين

قوله 3646: "وقرئ: صراط مَنْ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ" 3647. بإيرادِ كلمة مَنْ . بدلَ (الذين)، وإثماً

قال 3648: "وقرئ" بصيغةِ البناءِ للمفعول، وعدلَ عَمَّا في الكَشَّافِ حيث قال 3649: "وقرأ ابنُ مسعودٍ؛ إذ

قد قرأ بها غيره أيضاً، نقلها السَّجَّاوندي 3650 عن عُمَرَ وعن ابنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنهما 3651.

3645 قيل أن المراد ب"المنعم عليهم" في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ عدة أقوال، القول الأول: أنهم المذكورون في سورة النساء، أي النبيين، والصديقين، والشهداء، والصالحين. واختاره الضحاك وغيره. القول الثاني: وهو ما ذهب البيضاوي، ووافقه الشرواني، وقاله وكيع: هم المسلمون عامة. القول الثالث: وهو اختيار أبو جعفر عن الربيع بن أنس فقال: هم النبيون. أما القول الرابع: هم المؤمنون كذا قال ابن جريح، عن ابن عباس. والقول الخامس: ما قاله عبد الرحمن: هم النبي ومن معه. القول السادس: هم أصحاب موسى وعيسى عليهما السلام قبل التحريف أي قبل أن يغيروا دينهم، وهو ما قاله ابن عباس. ويرجح الباحث: ما ذهب إليه الامام البيضاوي، لأنها أعم، وأشمل، بدليل قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ مِنْ ذُرِّيَةِ آدَمَ وَنُوحٍ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ﴾ [مریم\58\19]

3646 ج- قوله/ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

3647 جاء عن السيوطي: "قوله تعالى: صراط الذين أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غير المغضوب عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ أخرج وكيع وأبو عبيد وسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي داود وابن الأثيري كلاهما في المصاحف من طرق عمر بن الخطاب أنه كان يقرأ / صراط من أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غير المغضوب عَلَيْهِمْ وغير الضَّالِّينَ وأخرج أبو عبيد وعبد بن حميد وابن أبي داود وابن الأثيري عن عبد الله بن الزبير قرأ / صراط من أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غير المغضوب عَلَيْهِمْ وغير الضَّالِّينَ / في الصلاة" يرجح الباحث القراءة المعتمدة من معظم القراء وهي قراءة (صراط الذين أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) وأما قراءة (من أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) بإبدال اللذين بلفظ "من" فتعتبر من الشواذ. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، الدر المنثور، (الناشر: دار الفكر - بيروت) ج1، ص40.

3648 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

3649 الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص16.

3650 هو السجَّاوندي، سراج الدين أبو طاهر محمد بن محمد بن عبد الرشيد بن طيفور السجَّاوندي، المتوفى (560هـ)، مقرر، مفسر، نحوي، لغوي. من كتبه: "السراجية" في الفرائض، والوقف والابتداء الكبير. ينظر: الصفدي، الوافي بالوفيات، ج3، ص147؛ السيوطي، طبقات المفسرين العشرين، ج1، ص101؛ القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، (الناشر: المكتبة العنصرية، بيروت ط1، 1424 هـ) ج3، ص153؛ الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج12، ص206.

3651 القرطبي، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، ج1، ص149؛ الحنفي، حاشية القونوي، على تفسير الامام البيضاوي، ج1، ص257.

المطلب الثالث: بيان معنى الإنعام

واعلم أنّ صاحب الكشاف تصدّى لبيان نُكتة الإطلاق الإنعام وعدم تقييده بمفعوله الذي يتعدّى إليه بالباء، ولم يتعرّض لبيان معنى الإنعام، مع أنّه المُهمُّ في المقام؛ لاشتراكه بين معانٍ مُتعدّدة³⁶⁵² كالإعطاء وجعل الشّخصٍ مرير³⁶⁵³ العين. قال في القاموس³⁶⁵⁴: "أنعمها الله عليه وأنعم بها، وأنعم الله عطيته، وأنعم بك عيناً: أقرّ بك عين من حُبّه" انتهى.

ومن جملة معانيه نفع العالي من دونه بأمرٍ عظيمٍ خالياً عن العوضِ والتعبه³⁶⁵⁵ على ما يُستفاد من الرّاغب؛ ولذا عدل المصنّف عنه واشتغل بما هو أهمُّ ليتعيّن ما هو المراد من معنى المُشترَك فقال³⁶⁵⁶: "والإنعامُ إيصالُ النعمة" أي: المراد بالإنعام هاهنا هو هذا المعنى لا غير³⁶⁵⁷، قيل: كان مُقتضى كونه بمعنى إيصالِ النعمة: تعدّيته بالي، إلا أنّه عدّى بعلَى إشارةً إلى علوِّ مرتبة المنعم واستعلائه على المنعم³⁶⁵⁸ عليه، فكأنّه يُنزّل النعمة عليه من عال. أقول: قد صرّحوا أنّ أمر الصلّة موكولٌ إلى

³⁶⁵² جاء في تفسير فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب حاشية الطيبي على الكشاف: "أن المنعم عليهم هم الذين سلموا من غضب الله والضلال، أو صفة على معنى أنهم جمعوا بين النعمة المطلقة وهي نعمة الإيمان، وبين السلامة من غضب الله والضلال وما يتبعه من القوى كالفهم والفكر، أو كسبي: كتركبة النفس عن الرذائل، وتحليلتها بالأخلاق الفاضلة، وكنزيين البدن بالهيئات المستحسنة والمال والجاه. والأخروي: أن يغفر ما فرط منه، ويرضى عنه ويؤثقه في مقعد صدق. والمراد هنا القسم الأخير، فإن ما عداه يشترك فيه المؤمن والكافر". وجاء في بحر المحيط: "الأنعامُ ليجمع الأنعام، غني غنوم البَدل. وقيل أنعمَ عليهنَّ بخلقهنَّ للسعادة، وقيل بأنّ نجاهنَّ من الهلكة، وقيل بالهداية واتباع الرسول" أقول: إن نعم الله لا تُحصى، وهي شاملة للمؤمن والكافر في الدنيا، بدلالة قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ فيكون المراد من النعمة في قولنا: (الذين أنعمت عليهم) نعم خيرات الدنيا بلا عواقب سيئة والتي فيها نصل الى النعم الآخروية، وهي اتباع طريق الإسلام لنصل إلى رضا تعالى. الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب حاشية الطيبي على الكشاف، مقدمة التحقيق: إيداد محمد الغوج، القسم الدراسي: د. جميل بني عطا، المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، (الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط1، 2013م) ج1، ص 759؛ أبو حيان البحر المحيط في التفسير، ج1، ص49.

³⁶⁵³ ج: قرير.

³⁶⁵⁴ مادة: (نعم) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص 1163.

³⁶⁵⁵ ب ج: التبعة.

³⁶⁵⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

³⁶⁵⁷ ج: غيره.

³⁶⁵⁸ ج- واستعلائه على المنعم.

السَّماع، وقد عرِفَتْ مِمَّا نُقِلَ مِنَ الْقَامُوسِ أَنَّهُ عُدِّيٌّ بَعْلَى وَبِالْبَاءِ عَلَى حَسَبِ مَعَانِيهِ، فَلَا يَقْتَضِي نُكْتَةً تَأَمَّلُ.

ولمَّا كانت النِّعْمَةُ أَيْضاً مُشْتَرَكَةً بَيْنَ مَعَانِيهَا³⁶⁵⁹، كما قال³⁶⁶⁰ فِي الْقَامُوسِ: "التَّعِيمُ وَالتُّعْمَى - بِالضَّمِّ - الحَفْضُ"³⁶⁶¹ وَالدَّعَةُ وَالمَالُ كَالنِّعْمَةِ بِالكَسْرِ"، وَقَالَ أَيْضاً: "النِّعْمَةُ بِالكَسْرِ"³⁶⁶²: الْمَسْرَةُ وَاليَدُ الْبَيْضَاءُ الصَّالِحَةُ" انْتَهَى.

³⁶⁶³احتاجت إلى البيان ما هو المراد منها، لكن بين أولاً معناها اللُّغويَّ ثُمَّ العُرْبِيَّ ثُمَّ قَسَمَهَا إِلَى أَقْسَامٍ شَتَّى، ثُمَّ بَيَّنَّ³⁶⁶⁴ فِي الْآخِرِ مَا هُوَ الْمَرَادُ هَاهُنَا مِنْ بَيْنِ تِلْكَ الْأَقْسَامِ، عَلَى مَا سَيَجِيءُ.

[المعنى اللغوي للنعمة]

فقال³⁶⁶⁵ مُبْتَدِئاً ببيانِ المعنى اللُّغويِّ: "وهي" أي: النِّعْمَةُ الْمَأْخُوذَةُ فِي مَفْهُومِ الْإِنْعَامِ "في/[112و] الأصل" أي: فِي أَصْلِ وَضْعِهَا "الحَالَةُ الَّتِي يَسْتَلْذُّ بِهَا"³⁶⁶⁶ الْإِنْسَانُ" أي: يَعْذُّهَا لِذِيذًا، أَوْ يَجِدُّهَا لِذِيذًا، وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى³⁶⁶⁷ اشْتِهَارِ عِنْدَهُمْ³⁶⁶⁸ مِنْ أَنَّ الْفِعْلَةَ بِكَسْرِ الْفَاءِ لِلْحَالَةِ، كَمَا أَنَّهَا بَقْتَحِهَا لِلْمَرَّةِ³⁶⁶⁹.

³⁶⁵⁹ ب ج: معاني.

³⁶⁶⁰ مادة: (نعم). الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص 1162.

³⁶⁶¹ ب: الحفض بالتحريك إسقاط الشيء في اليد، فائدة.

³⁶⁶² ج- و قال أيضاً النعمة بالكسرة.

³⁶⁶³ ب+ جواب لَمَّا.

³⁶⁶⁴ ب- ثم بين.

³⁶⁶⁵ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 30.

³⁶⁶⁶ ب ج: يستلذها، وفي النسخة المعزوة إليها قوله: "يستلذها" بدل قوله: "يستلذ بها".

³⁶⁶⁷ ب ج+ ما.

³⁶⁶⁸ ب: حيث مشهور عندهم المفعول الموضع والمفعول لآلة والفعل للمرة والفعل للحال، فائدة.

³⁶⁶⁹ ينظر: ابن دُرَيْسَوَيْه، عبد الله بن جعفر، تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق: محمد بدوي المختون، (د.ط، مصر، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1419هـ/1998م): ص 241. السيرافي، شرح كتاب سيبويه: ج 4، ص 426. ابن سيده، المخصص، ج 4، ص 297.

[المعنى العُرْبِيُّ لِلنِّعْمَةِ]

تُشار إلى بيانِ المعنى العُرْبِيِّ بقوله³⁶⁷⁰: "فَأُطْلِقَتْ" أي: جُعِلَتْ فِي العُرْفِ مُطْلَقَةً أَي: عَامَةً شَامِلَةً "لِما يَسْتَلِدُّه" الإنسانُ³⁶⁷¹ سواءً كانت حالةً مُلائِمَةً أو غيرَها من الأمورِ المُلائِمَةِ الَّتِي لا تَكُونُ حالةً كالمالِ والمَسْرَةِ وغيرِها بعدَ ما كانت خاصَّةً في أصلِ اللُّغَةِ للحالةِ المُلائِمَةِ.

فالمُرَادُ بالإِطْلَاقِ ما يُرَادُفُ العُمومَ والشُّمولَ كما في قول³⁶⁷² صاحبِ الكَشَافِ: "وأُطْلِقَ الإِنعامُ لِيَشْمَلَ" إلى آخِرِهِ³⁶⁷³؛ ولِهذا عَدَّاهُ بِاللَّامِ لا ما يُرَادُفُ الاستِعْمالَ، ويُعَدَّى بَعلى، فلا يَرِدُ ما قِيلَ: إِنَّ حَقَّ العِبارَةِ³⁶⁷⁴ أَنْ يَقولَ عَلى ما يَسْتَلِدُّهُ الإِنسانُ؛ لِأَنَّ صِلَةَ الإِطْلَاقِ إِثْمًا هِيَ كَلِمَةُ (عَلى) فَكَأَنَّهُ قَصَدَ الاختِصاصَ، وأرادَ أَنَّهُما اختَصَّتْ في العُرْفِ لِمَا يَسْتَلِدُّ الإِنسانُ من الأُمورِ المُلائِمَةِ المُورِثَةِ لتلكِ الحَالةِ³⁶⁷⁵. انتهى.

عَلى أَنَّهُ يَرِدُ عَليه أَنَّهُ يَلِزَمُ عَلى هذا التَّوجِيهِ أَنْ تَكُونَ النِّسْبَةُ بَينَ المَعْنَى اللُّغَوِيَّةِ وَالعُرْبِيِّ التَّبَائِيهِ، لا³⁶⁷⁶ العُمومُ المُطْلَقُ مِنْ جانِبِ العَرَبِيِّ³⁶⁷⁷، ولا يَلْتَزِمُهُ ذُو طَبَعِ سَليمٍ في³⁶⁷⁸ ذِكْرناهُ مِنْ كَوْنِ المُرادِ بالإِطْلَاقِ العُمومَ والشُّمولَ معَ سَلامَتِهِ عَن التَّزامِ التَّأويلِ البَعيدِ لِتَصحيحِ جَعْلِ صِلَةِ اللَّامِ دُونَ كَلِمَةِ

³⁶⁷⁰ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص30.

³⁶⁷¹ ج+ أي لكل ما يستلذه الإنسان.

³⁶⁷² الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص16.

³⁶⁷³ ب- إلى آخره.

³⁶⁷⁴ ج: العبادة.

³⁶⁷⁵ ب- لتلك الحالة/ ب- كالجماع المورث للذة الإنزال، صح هامش/ ج+ كالجماع المورث للذة الإنزال لتلك الحالة.

³⁶⁷⁶ ج- لا.

³⁶⁷⁷ ب+ فيلزم أن تكون الحالة الملائمة التي هي أعظم أفراد النعمة خارجة عن المعنى العربي.

³⁶⁷⁸ ب ج: فما.

(على) يُفِيدُ فَائِدَةً قَوْلِ 3679 صاحب الكشاف: "وأطلق الإنعام ليشمل كلَّ إنعامٍ؛ لأنَّ شُمُولَ النِّعْمَةِ يُوجِبُ شُمُولَ الإنعامِ على أبلغِ وَجْهِ؛ فالْحَقُّ أَحَقُّ بِالِاتِّبَاعِ.

[الأصلُ الاشتقَاقِيُّ لِلنِّعْمَةِ]

وقوله 3680: "مِنَ النِّعْمَةِ" بيانٌ لأصلِها الاشتقَاقِيِّ، فهو خبرٌ ثانٍ لقوله 3681: "وهي الحالةُ" أي:

النِّعْمَةُ بِكَسْرِ التَّوْنِ مأخوذةٌ مِنَ النِّعْمَةِ بِفَتْحِ التَّوْنِ، وتجويزُ كَوْنِهِ حالاً مِنَ الحَالَةِ، أو مِنَ مفعولِ (يَسْتَلِدُّهَا) أو صفةً لها أي: الحَالَةُ النَّاشِئَةُ مِنَ النِّعْمَةِ يَا بَاهُ 3682 تَوسِيطُ بيانِ المعنى بَيْنَ الحَالِ وَذِيهَا.

ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ معنى المأخوذِ مِنْهُ لِئَظْهَرَ المُنَاسَبَةَ بَيْنَ المُشْتَقِّ والمُشْتَقِّ مِنْهُ لوجوبِها فقال 3683:

"وهي" أي: النِّعْمَةُ بِفَتْحِ التَّوْنِ "اللِّينُ" صُورِيّاً كما فِي التَّوْبِ الحَرِيرِ وَالبَدَنِ النَّاعِمِ، أو معنويّاً كَطَيْبِ العَيْشِ مِنْ نَعْمٍ بِالضَّمِّ/[113ظ] أي: صار ناعماً بمعنى 3684: لِيَنَّا، ومنها النُّعْمَةُ وَالتَّنَعُّمُ يُقال: كم ذِي نِعْمَةٍ لا نَعْمَةٍ لَهُ . بالفتح فِي الثانية . أي: لا تَنَعُّمَ لَهُ، قيل فِي بَعْضِ النُّسخِ: وهي الدِّينِ بالدَّالِ المُهْمَلَةِ، فكأنَّهُ تصحيفُ اللِّينِ. انتهى.

وفي بَعْضِ النُّسخِ: "فأُطْلِقْتُ لما يَسْتَلِدُّهُ الإنسانُ مِنْ نِعْمَةِ الإسلامِ، وهي الدِّينِ: وليسَ فِي هذه

النُّسخَةِ قَوْلُهُ: "مِنَ النِّعْمَةِ وهي الدِّينِ"، فعلى هذه النُّسخَةِ يكونُ قَوْلُهُ: "مِنَ نِعْمَةِ الإسلامِ" بياناً لقَوْلِهِ:

"ما يَسْتَلِدُّهُ" وضميرُ هي راجعاً إلى نِعْمَةِ الإسلامِ، ولا يُتَبادَرُ هذا ما سبقَ مِنْ إِرَادَةِ الشُّمُولِ وَالعُمومِ لِكُلِّ

3679 الرمحشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج 1، ص 16.

3680 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 30.

3681 نفس المصدر، ج 1، ص 30.

3682 ب: يَا بَاهُ.

3683 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 30.

3684 ج- بمعنى.

ما يَسْتَلِدُّهُ الإنسان؛ لأنَّ نِعْمَةَ الإسلامِ لاشتمالها على سَعَادَةِ النَّشَاطَيْنِ نِعْمَةً مُشْتَمِلَةً على النِّعَمِ كُلِّهَا، فَمَنْ فَازَ بِهَا فَقَدْ فَازَ³⁶⁸⁵ بِحَذَائِرِهَا، صرَّحَ به قُدِّسَ سِرُّهُ³⁶⁸⁶.

المَطْلَبُ الرَّابِعُ: أَقْسَامُ النِّعْمَةِ

ولمَّا فرَغَ المُصَنِّفُ عن بيانِ معنى النِّعْمَةِ لُغَةً وَعُرْفًا شرَعَ في تقسيمِها إلى أقسامِها المُختلفة؛ لِيَسْهُلَ بيانُ ما هو المرادُ هاهنا فقال³⁶⁸⁷: "وَنِعْمَ اللهُ"، وإِنَّمَا أَضَافَ إلى اللهِ مع أَنَّ المرادَ تقسيمَ مُطْلَقِ النِّعْمَةِ تنبيهاً على أَنَّ مُطْلَقَ النِّعْمَةِ³⁶⁸⁸ مِنَ اللهِ تعالى³⁶⁸⁹ قال: ﴿وَمَا بِكُمْ مِّنْ نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ﴾ [النحل: 53/16].

فالمرادُ أَنَّ النِّعْمَةَ المُطلَّقةَ الَّتِي³⁶⁹⁰ لا تكونُ إِلَّا مِنَ اللهِ "وان كانت لا تحصى"³⁶⁹¹ أنواعاً وأشخاصاً "كما قال اللهُ تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [النحل: 18/16]" أي: لا تُضْبَطُوا عددها. لكنَّها "تُنْخَصِرُ" إجمالاً "في جنسين": أحدهما: "دُنْيَوِيٌّ" أي: حاصلٌ في الدُّنْيَا³⁶⁹²، والآخَرُ: "أُخْرَوِيٌّ" أي: حاصلٌ في الآخرة، وفي بَعْضِ النُّسخ: (أو أُخْرَوِيٌّ) بكلمة (أو) فهي لِمَانَعَةِ الخُلُوقِ، فلا يَرِدُ أَنَّ معرفةَ اللهِ نعمةٌ في الدُّنْيَا والآخرة، وأمَّا على نُسخَةِ الواوِ فمعرفةُ اللهِ، وإن كانت واحدةً في الدَّارينِ، إِلَّا أَنَّهُمَا نِعْمَةٌ دُنْيَوِيَّةٌ خُدُونًا، وَأُخْرَوِيَّةٌ بقاءً.

³⁶⁸⁵ ب ج: حاز.

³⁶⁸⁶ المرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص 222.

³⁶⁸⁷ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 30.

³⁶⁸⁸ ج- تنبيهاً على ان مطلق النعمة.

³⁶⁸⁹ ب ج+ كما.

³⁶⁹⁰ ج- التي.

³⁶⁹¹ ب ج+ أي.

³⁶⁹² أ- أي حاصل في الدنيا، صح هامش.

ولا يصح تفسير³⁶⁹³ النِّعْمَةِ بما يَسْتَلِدُّهُ النَّفْسُ مِنْ طَيِّبَاتِ الدُّنْيَا، ثُمَّ تَقْسِمُهَا إِلَى الدُّنْيَوِيَّةِ
وَالْآخِرَوِيَّةِ إِلَى آخِرِ الْأَقْسَامِ، ثُمَّ الْقَوْلُ³⁶⁹⁴ بَأَنَّ الْمُرَادَ هَاهُنَا الْآخِرَوِيَّةُ، وَمَا يَكُونُ وُصْلَةً إِلَيْهَا مِنْ
الدُّنْيَوِيَّةِ³⁶⁹⁵؛ إِذْ يَلْزَمُ³⁶⁹⁶ فِي³⁶⁹⁷ عَدَمِ صِحَّةِ تَقْسِيمِهِ³⁶⁹⁸ لِأَنَّ³⁶⁹⁹ بَعْدَ مَا³⁷⁰⁰ أَخَذَ فِي الْمُقَسِّمِ كَوْنَهَا
دُنْيَوِيَّةً بِالتَّقْيِيدِ بِكَوْنِهَا³⁷⁰¹ مِنْ طَيِّبَاتِ الدُّنْيَا، فَيُخْرَجُ³⁷⁰² مَا يَسْتَلِدُّهُ النَّفْسُ مِنْ طَيِّبَاتِ الْآخِرَةِ، فَيَكُونُ
تَقْسِيمُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ، وَإِلَى غَيْرِهِ الْمُبَايِنِ، وَمِثْلُ هَذَا التَّقْسِيمِ فَاسِدٌ مِنْ وَجْهَيْنِ عَلَى مَا تَقَرَّرَ³⁷⁰³ فِي
مَحَلِّهِ.

أَوَّلًا: [الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: النَّعْمُ الدُّنْيَوِيَّةُ]

"وَالأَوَّلُ" مِنَ الْجِنْسَيْنِ أَعْنِي: النَّعْمُ / [113و] الدُّنْيَوِيَّةُ "قِسْمَانِ": أَحَدُهُمَا "مَوْهَبِي" أَي: حَاصِلٌ
بِمَحْضِ مَوْهَبَةٍ وَفَضْلٍ مِنْهُ، وَلَيْسَ لِكَسْبِ الْعَبْدِ مُدْخَلٌ أَصْلًا فِي حُصُولِهِ، وَثَانِيَهُمَا "كَسْبِي" أَي: حَاصِلٌ
بِمُدْخَلِيَّةِ الْكَسْبِ.

[النِّعْمُ الدُّنْيَوِيَّةُ _ 1 الْمَوْهَبِيَّةُ]

"والموهبي" أيضاً "قِسْمَانِ":

[النِّعْمُ الدُّنْيَوِيَّةُ _ 1 الْمَوْهَبِيَّةُ _ 1.1 الرُّوحَانِيَّةُ]

-
- 3693 ج- ولا يصح تفسير / ج+ ومن فسر.
3694 ج- القول / ج+ صرح في الآخر.
3695 ج+ كما فعله المصنف فلزمه.
3696 ج+ ب+ ح.
3697 ج- ب- في / ج- إذ يلزم في.
3698 ب: التقسيم.
3699 ج: لأنه.
3700 ج- بعد ما.
3701 ج- بالتقييد بكونها / ج+ حيث قيد بقوله.
3702 ب: يخرج.
3703 ب: من جهة كون الشيء أعم من نفسه ومن جهة كون الشيء مبايناً له مع وجوب كونه أخص منه، فائدة.

أحدهما "رُوحاني" أي: منسوبٌ إلى الرُّوح وعائدٌ إليه "كَنَفَخِ الرُّوحَ فِيهِ" أي: في البَدَنِ لدلالةِ الرُّوحِ عليه، فَإِنَّ أُريدَ³⁷⁰⁴ الرُّوحُ الإنسانيُّ المُجَرَّدُ المُرادُفُ للنَّفْسِ النَّاطِقَةِ فَنَفَخُهُ فِي البَدَنِ جَعَلَهُ مُتَعَلِّقًا بالبَدَنِ كما أشارَ إليه المُصنِّفُ في سُورَةِ الحِجْرِ في تفسِيرِ قولِهِ تعالى: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾ [الحجر: 29/15] حيثُ قال³⁷⁰⁵: "وأصلُ النَّفْخِ إجراءُ الرِّيحِ في تجويفِ جِسْمٍ آخَرَ ولمَّا كانَ الرُّوحُ يَتَعَلَّقُ أولاً بالبُخارِ اللَّطيفِ المُنبَعِثِ مِنَ القَلْبِ، ويُفِيضُ عليه القُوَّةَ الحيوانِيَّةَ فيَسْرِي حاملاً لها في تجاويفِ الشَّرَائِبِ إلى أعماقِ البَدَنِ جَعَلَ تَعَلُّقَهُ بالبَدَنِ³⁷⁰⁶ نَفْخًا" انتهى.

وإن أُريدَ الرُّوحُ الحيوانيُّ أعني: ذلك البُخارَ اللَّطيفَ المذكورَ، فمعنى نَفَخِهِ فِيهِ جَعَلَهُ حَيًّا بِنَفْخِهِ كما أشارَ إليه المُصنِّفُ في سُورَةِ ص حيثُ قال³⁷⁰⁷ في بيانِ معنى قولِهِ تعالى: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾ [ص: 72/38] أي: أحييته بِنَفْخِ الرُّوحِ، وفي التَّمثِيلِ بِنَفْخِ الرُّوحِ وما عَطَفَ عليه مُسَامِحَةٌ؛ إِذَا³⁷⁰⁸ النَّفْخُ وكذا الإِشراقُ وسائرُ ما أُوردَ مِنَ الأمثلةِ في هذا المَقامِ إِنْعاماتٌ، لا نَعَمٌ، بل النِّعْمَةُ: الرُّوحُ المنفوخُ، وكذا البواقِي.

قولُهُ³⁷⁰⁹: "وإِشراقُهُ" بِالجِرِّ عَطَفٌ على نَفْخِ الرُّوحِ، والضَّميرُ عائدٌ إلى الرُّوحِ، أي: كإِشراقِ³⁷¹⁰ الرُّوحِ بعدَ النَّفْخِ "بالعَقْلِ"، والمُرادُ به القُوَّةُ العاقلةُ الَّتِي تُدْرِكُ بِها النَّفْسُ النَّاطِقَةُ الكُلِّيَّاتِ إنَّ أُريدَ بالرُّوحِ

3704 ج+ بالروح.

3705 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج3، ص210.

3706 ج- بالبدن.

3707 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج5، ص34.

3708 ج: إذ.

3709 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص31.

3710 ب ج: وكإشراق.

النَّفْسُ النَّاطِقَةُ، ومعنى إشراقها بالقُوَّةِ العاقلةِ إضاءتها وتنويرها بها؛ فَإِنَّهَا³⁷¹¹ لِلنَّفْسِ بِمَنْزِلَةِ ضَوْءٍ يُدْرِكُ بِهِ مَا يُدْرِكُهُ مِنَ الكُلِّيَّاتِ.

وإن أُريدَ الرُّوحُ الحيوانيُّ فالمرادُ "بالعقل" النَّفْسُ النَّاطِقَةُ؛ فَإِنَّ الرُّوحَ الحيوانيَّ إِذَا تَعَلَّقَتْ بِهِ النَّفْسُ النَّاطِقَةُ صَارَ مُشْرِقًا مُتَأَلِّمًا يَظْهَرُ³⁷¹² بِذَلِكَ التَّعْلِيقِ لِلإِنْسَانِ مَا لَا يَظْهَرُ لِسَائِرِ الحَيَوَانِ مِنَ الكُلِّيَّاتِ والنَّظَرِيَّاتِ، فَيُدْرِكُ الكُلِّيَّاتِ وَيُحْصِلُ النَّظَرِيَّاتِ بالفكر، وَيُمَيِّزُ الحَسَنَ والقَبِيحَ، وَبِهِ يَحْصُلُ لَهُ كُلُّ مَا يَمْتَازُ بِهِ عَنِ سَائِرِ الحَيَوَانِ.

قوله³⁷¹³: "وما يَتَّبِعُهُ" معطوفٌ على العقل، أي: وَكإِشْرَاقِ الرُّوحِ بِمَا يَتَّبِعُ العَقْلَ/[114ظ]، أي: يَصِيرُ آلَةً لَهُ "مِنَ القُوَّةِ الحَسَّاسَةِ"³⁷¹⁴ الَّتِي هِيَ الحَوَاسُّ الخَمْسُ الظَّاهِرَةُ وَ³⁷¹⁵الباطنة، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرُ (يَتَّبِعُهُ) رَاجِعًا إِلَى الرُّوحِ؛ فَإِنَّ القُوَّةَ الدَّارِكَةَ تَتَّبِعُ نَفْخَ الرُّوحِ فِي الفَيْضَانِ عَلَى مَحَاهِهَا³⁷¹⁶.

ثُمَّ بَيَّنَّ إِشْرَاقَ الرُّوحِ بِالعَقْلِ وَمَا يَتَّبِعُهُ مِنَ الحَوَاسِّ بِقَوْلِهِ³⁷¹⁷: "كَالْفَهْمِ" أَي: فَهْمِ الخِطَابِ لَا إِحْسَاسِ الحَرَارَةِ وَالبُرُودَةِ وَسَائِرِ المحسوساتِ عَلَى مَا تُؤَهِّمُ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الأُمُورِ الجِسْمَانِيَّةِ، "والفِكْرُ" أَي الَّذِي يُعَدُّ مِنَ حَوَاسِّ³⁷¹⁸ الإِنْسَانِ وَهُوَ: حَرَكَةُ النَّفْسِ فِي المَعْقُولَاتِ حَرَكَةً مِنْ بَابِ الكَيْفِ، وَأَمَّا حَرَكَةُ النَّفْسِ فِي المحسوساتِ فَيُسَمَّى تَخْيُّلاً، وَلَا يَخْتَصُّ بِالإِنْسَانِ "والنُّطْقُ" أَي: الباطنيُّ، هُوَ³⁷¹⁹ إِدْرَاكُ الكُلِّيَّاتِ؛ إِذِ النَّطْقُ الظَّاهِرِيُّ مِنَ الأُمُورِ الجِسْمَانِيَّةِ.

3711 ج- فإنها.

3712 ج+ له.

3713 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص31.

3714 ب: الحاسة.

3715 ب+ ج+ الخمس.

3716 ج: لخالها.

3717 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص31.

3718 ب ج: خواص.

3719 ب ج: وهو.

[النَّعْمُ الدُّنْيَوِيَّةُ _ 1 المَوْهَبِيَّةُ _ 2.1 الجِسْمَانِيَّةُ]

قوله³⁷²⁰: "وجسماني" أي ثاني³⁷²¹ قَسَمِي المَوْهَبِي: جِسْمَانِيٌّ، أي: منسوبٌ إلى الجسم، وعائدٌ إليه "كتخليقِ البدنِ"، وتوديعِ "القوى الحَالَّةِ فيه"³⁷²² في البدنِ، والمُرَادُ غيرُ الحواسِّ الظَّاهِرَةِ والباطِنَةِ، وهي القُوَّةُ المُحَرِّكَةُ والنَّامِيَّةُ والفاذِبَةُ³⁷²³ والجاذِبَةُ والماسِكَةُ والمهاضِمَةُ والدَّفْعَةُ³⁷²⁴ وغيرها من القُوَى البدنيَّةِ غيرِ الدَّرَاكَةِ وإعطاءِ "الهيئاتِ العارضةِ له" أي: للبدنِ من الكيفيَّاتِ الفِعْلِيَّةِ والانفعاليَّةِ "من الصِّحَّةِ" وهي: كَيْفِيَّةٌ تصدرُ عنها الأفعالُ من الموضوعِ لها سليمةٌ، ويُقابِلُها المرضُ، لا يُقَالُ: للمعالجاتِ الطَّبِيَّةِ والاحتماءِ عن المُضِرَّاتِ دَخْلٌ تامٌّ في حُصُولِ الصِّحَّةِ؛ فهي نِعْمَةٌ كَسْبِيَّةٌ لا وَهَبِيَّةٌ، لأنَّا نقولُ: مُدْخِلِيَّةٌ في³⁷²⁵ تلكِ المُعَالَجَةِ³⁷²⁶ إمَّا هي في حِفْظِ الصِّحَّةِ أو إِزَالَةِ المرضِ، لا في نَفْسِ الصِّحَّةِ والكَلَامِ فيها³⁷²⁷.

قوله³⁷²⁸: "وكمالُ الأعضاء" أُرِيدَ به تَنَاسُبُها، وَكُونُ كُلِّ عَضْوٍ على وَجهِ يَلِيْقُ به وَيَتَرْتَّبُ عليه مَنَفَعَتُهُ الخاصَّةُ كالمشيِّ بالأرجلِ، والبَطْشِ بالأيدي، وهكذا.

[النَّعْمُ الدُّنْيَوِيَّةُ _ 2 الكَسْبِيَّةُ]

³⁷²⁰ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص31

³⁷²¹ ب ج: وثاني

³⁷²² ب ج+ أي

³⁷²³ ب ج: الفاذية

³⁷²⁴ ب ج: والدافعة

³⁷²⁵ ب ج- في

³⁷²⁶ ب ج: المعالجات

³⁷²⁷ ج: فيه

³⁷²⁸ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص31

قوله³⁷²⁹: "والكسبي" أي: المُقَابِلُ لِلْمُوَهَّبِ الْمُنْدَرَجِ مَعَهُ³⁷³⁰ تَحْتَ الْجِنْسِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ

نِعْمَةٌ دُنْيَوِيَّةٌ، وَهَذَا أَيْضاً قِسْمَانِ: رُوحَانِيٌّ وَجِسْمَانِيٌّ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُصَرِّحْ بِهِ اكْتِفَاءً بِمَا أَسَارَ إِلَيْهِ فِي ضَمْنِ كَلَامِهِ.

[النِّعَمُ الدُّنْيَوِيَّةُ _ 2 الْكَسْبِيَّةُ _ 1.2 الرُّوحَانِيَّةُ]

فَإِنَّ قَوْلَهُ³⁷³¹: "تَزْكِيَةُ النَّفْسِ": فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى الرُّوحَانِيَّةِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ التَّزْكِيَةَ عَائِدَةٌ إِلَى

النَّفْسِ/[114و] وَالرُّوحِ؛ فَإِنَّ الْمُرَادَ بِتَزْكِيَةِ النَّفْسِ تَطْهِيرُهَا "عَنِ الرَّذَائِلِ" أَي: الْمُهْلِكَاتِ³⁷³² الرَّدِّيَّةِ

كَالْكُفْرِ وَالْمَعَاصِي وَالْبِدْعَةِ وَالضَّلَالَةِ³⁷³³ وَسَائِرِ الْاِعْتِقَادَاتِ الْفَاسِدَةِ وَالْجَهْلِيَّاتِ الْمُرَكَّبَةِ وَالْأَخْلَاقِ

الذَّمِيمَةِ مِنَ الْحَقْدِ وَالْحَسَدِ وَالْبُخْلِ وَالْعُجْبِ وَسَائِرِ الذَّمَائِمِ.

وَهَذِهِ التَّحْلِيَّةُ³⁷³⁴ بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ³⁷³⁵ تَنْخَرِطُ النَّفْسُ فِي سِلْكِ الْمُفْلِحِينَ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ [الشمس: 9/91]، فَهِيَ فِي الطَّبِّ الرُّوحَانِيِّ بِمَنْزِلَةِ التَّنْقِيَةِ لِلْبَدَنِ عَنِ الْأَخْلَاقِ

الرَّدِّيَّةِ فِي الطَّبِّ الْجِسْمَانِيِّ، وَلَمَّا كَانَتِ التَّحْلِيَّةُ مُتَقَدِّمَةً عَلَى التَّحْلِيَّةِ³⁷³⁶ ذَكَرَهَا أَوَّلًا، وَعَطَفَ عَلَيْهَا

³⁷²⁹ نفس المصدر، ج 1، ص 31.

³⁷³⁰ ب- معه.

³⁷³¹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 31.

³⁷³² ب ج: الملكات.

³⁷³³ ب ج: والضلالات.

³⁷³⁴ ب ج: التخلية.

³⁷³⁵ ب ج- بالحاء المهملة.

³⁷³⁶ ج: التخلية.

الثَّانِيَةَ فَقَالَ³⁷³⁷: "وَتَحْلِيَّتُهَا" أَي: تَحْلِيَةُ³⁷³⁸ النَّفْسِ بِمَعْنَى: جَعَلَهَا مُتَحَلِّيَةً "بِالْأَخْلَاقِ"³⁷³⁹ السَّنِّيَّةِ "أَي:

الرَّفِيعَةِ"³⁷⁴⁰، "وَالْمَلَكَاتِ الْفَاضِلَةِ" مِنَ الْحِلْمِ وَالْجُودِ وَالصَّبْرِ وَالتَّوَكُّلِ وَالتَّوَاضُّعِ وَسَائِرِ الْأَخْلَاقِ الْحَمِيدَةِ.

ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْكَلَامَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْأَخْلَاقَ قَابِلَةٌ لِلتَّبَدُّلِ وَالتَّعْيِيرِ، وَيَجْرِي فِيهَا الْاِكْتِسَابُ وَلَوْ بِاعْتِبَارِ

مَرَاتِبِهَا الْمُتَفَاوِتَةِ شِدَّةً وَضَعْفًا، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ³⁷⁴¹ الْمُحَقِّقُونَ، وَمَنْ ذَهَبَ³⁷⁴² إِلَى أَنَّهَا هِيَ السَّبِيْرَةُ

وَهِيَ³⁷⁴³ لَا تَقْبَلُ التَّغْيِيرَ كَالصُّوْرَةِ: فَالْكَسْبِيُّ عِنْدَهُ هُوَ الْأَفْعَالُ الَّتِي³⁷⁴⁴ هَذِهِ الْكَيْفِيَّاتُ مَبَادٍ لَهَا، وَتَمَامُ

تَحْقِيقِ هَذَا الْمَبْحَثِ فِي عِلْمِ الْأَخْلَاقِ.

[التَّعْمُ الدُّنْيَوِيَُّّةُ _ 2 الْكَسْبِيَُّّةُ _ 2.2 الْجِسْمَانِيَّةُ]

وَأَشَارَ إِلَى الْجِسْمَانِيَّةِ بِقَوْلِهِ³⁷⁴⁵: "وَتَزْيِينُ الْبَدَنِ بِالْهَيْئَاتِ الْمَطْبُوعَةِ" أَي الْمَقْبُولَةِ عِنْدَ الطَّبَّاعِ

السَّلِيمَةِ كَتَطْهِيرِ الْبَدَنِ عَنِ الْأَوْسَاحِ، وَقَصِّ الشَّارِبِ، وَقَلْمِ الْأُظْفَارِ، وَحَلْقِ الْعَانَةِ، "وَالْحَلْيِ" بِكَسْرِ الْحَاءِ:

جَمْعُ حَلْيَةٍ، وَبَضْمِهَا وَكَسْرِ اللَّامِ جَمْعُ حَلَى "الْمُسْتَحْسَنَةِ" أَي: الَّتِي اسْتَحْسَنَهَا النَّاسُ وَزَيَّنُوا أَبْدَانَهُمْ بِهَا

كَالْخَاتَمِ وَالسَّوَارِ وَالتِّيَابِ الْفَاحِرَةِ وَتَكْحِيلِ الْعَيْنِ وَالْحِضَابِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ مِنَ الْعَوَارِضِ الْمَجَاوِرَةِ لِلْبَدَنِ

الْمُنْفَكَّةِ عَنْهُ³⁷⁴⁶.

³⁷³⁷ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص31.

³⁷³⁸ ج: وتخليتها أي تخلية.

³⁷³⁹ ج: بإطلاق.

³⁷⁴⁰ ج: الرفيقة.

³⁷⁴¹ الحاج خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج1، ص1.

³⁷⁴² الغزالي، إحياء علوم الدين، ج3، ص55.

³⁷⁴³ ب- وهي.

³⁷⁴⁴ ج: إلى.

³⁷⁴⁵ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص31.

³⁷⁴⁶ ب- عنه.

قوله³⁷⁴⁷: "وَحُصُولُ الْجَاهِ وَالْمَالِ" يَرْفَعُ الْحُصُولَ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ³⁷⁴⁸: "تَزْيِينُ الْبَدَنِ"، وَكَوْنُ
 هَذَا الْحُصُولِ كَسْبِيًّا بِنَاءً عَلَى الْأَعْمِ الْأَغْلِبِ، وَإِلَّا فَقَدْ يَكُونُ حُصُولُ الْمَالِ ضَرُورِيًّا كَالْمَالِ الْحَاصِلِ
 بِالْإِزْثِ، وَكَذَا الْجَاهُ أَعْنِي: الْمَنْصِبَ الْعَالِي وَالرُّتْبَةَ قَدْ يَنَالُهُ الشَّخْصُ بِلَا سَعْيٍ مِنْهُ كَأَكْثَرِ أَبْنَاءِ الْمُلُوكِ
 يَتَقَلَّدُونَ السُّلْطَنَةَ بِعَهْدٍ مِنْ آبَائِهِمْ، عَلَى أَنَّهُ/[115ظ] لَا بُدَّ مِنَ الْإِنْتِهَاءِ إِلَى الْكَسْبِ الْبَتَّةِ سِوَاهُ كَانَ
 مَالًا أَوْ جَاهًا، وَبِالْجُمْلَةِ: حُصُولُ الْمَالِ وَالْجَاهِ نِعْمٌ كَسْبِيَّةٌ مُتَعَلِّقٌ بِالنَّفْسِ وَالرُّوحِ؛ إِذْ بِمُجَرَّدِ حُصُولِ الْجَاهِ
 وَالْمَنْصِبِ وَحُصُولِ الْمَالِ تَلْتَذُ³⁷⁴⁹ النَّفْسُ، وَتَبْتَهِّجُ³⁷⁵⁰ لَهَا سُرُورٌ، فَهُوَ زِينَةُ النَّفْسِ³⁷⁵¹ كَمَا قَالَ اللَّهُ
 تَعَالَى: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ﴾ [النحل: 5/16] أَي: زِينَةٌ حِينَ تُرِيحُونَ، أَي: حِينَ تَرُدُّوْنَهَا مِنْ مَرَاعِيهَا إِلَى
 مَرَاحِهَا بِالْعَشِيِّ، وَحِينَ تَسْرَحُونَ أَي: تُخْرِجُونَهَا بِالْغَدَاةِ إِلَى الْمَرَاعِيِّ، قَالَ³⁷⁵² الْمُصَنِّفُ فِي تَفْسِيرِهِ: "فَإِنَّ
 الْأَفْنِيَةَ تَتَزَيَّنُ³⁷⁵³ بِهَا فِي الْوَقْتَيْنِ، وَبِحَالِ أَهْلِهَا فِي أَعْيُنِ النَّاطِرِينَ". انْتَهَى.
 وَكَذَلِكَ أَهْلُ الْجَاهِ يَجِلُّ فِي أَعْيُنِ النَّاسِ، فَحُصُولُ الْجَاهِ نِعْمَةٌ رُوحَانِيَّةٌ صِرْفَةً، وَمَا قِيلَ³⁷⁵⁴: إِنَّهُ
 مُشْتَرِكٌ بَيْنَ الرُّوحَانِيِّ وَالْجِسْمَانِيِّ فَإِنَّ حُصُولَ الْمَالِ وَالْجَاهِ مُؤَثِّرٌ فِي تَهْدِيبِ أَخْلَاقِ النَّفْسِ وَالْبَدَنِ كَمَا لَا
 يَخْفَى. فَيَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّ أَصْحَابَ الْأَمْوَالِ وَالْمَنَاصِبِ أَكْثَرُ³⁷⁵⁵ نَجْلَاءً وَخِيَلَاءً وَظَلَمَةً وَفَجْرَةً إِلَّا مَنْ عَصَمَ³⁷⁵⁶
 اللَّهُ تَعَالَى، وَقَلِيلٌ³⁷⁵⁷ مَا هُمْ؛ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى.

³⁷⁴⁷ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص31.

³⁷⁴⁸ نفس المصدر، ج1، ص31.

³⁷⁴⁹ ج: تلتذ.

³⁷⁵⁰ ب ج+ ويحصل.

³⁷⁵¹ ب ج: للنفس.

³⁷⁵² البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج3، ص220.

³⁷⁵³ أ- تتزين.

³⁷⁵⁴ ب: صبغة الله، فائدة.

³⁷⁵⁵ ج- أكثر.

³⁷⁵⁶ ب ج: عصمهم.

³⁷⁵⁷ ج: قليل.

ثانياً: [القِسْمُ الثَّانِي: النِّعَمُ الأُخْرَوِيَّةُ]

قوله³⁷⁵⁸: "والثَّانِي" أي: الجِنْسُ الأُخْرَوِيُّ مِنَ النِّعَمِ الإِلَهِيَّةِ، وهو أيضاً يَنْقَسِمُ إلى: جِسْمَانِيَّ

وَرُوحَانِيَّ.

[النِّعَمُ الأُخْرَوِيَّةُ _ الجِسْمَانِيَّةُ]

أشارَ إلى الأوَّلِ بقوله³⁷⁵⁹: "أَنْ يَغْفِرَ" اللهُ لِلْعَبْدِ الْمُؤْمِنِ "مَا فَرَطَ مِنْهُ" مِنَ الذُّنُوبِ وَالْمَعَاصِي³⁷⁶⁰؛

فَإِنَّ الْمَغْفِرَةَ سَبَبٌ لِنَجَاةِ الْبَدَنِ مِنْ عَذَابِ النَّارِ؛ فَإِنَّ³⁷⁶¹ كَانَتْ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ عَادِيٍّ مِنْ سَبْقِ عَمَلٍ، أَوْ

تَوْبَةٍ مِنَ الْعَبْدِ كَمَغْفِرَةِ عُصَاةِ³⁷⁶² الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ مَا اكْتَسَبُوا فِي إِيمَانِهِمْ خَيْرًا فَالْنَّجَاةُ الْمُتَرْتِبَةُ عَلَيْهَا نِعْمَةٌ

جِسْمَانِيَّةٌ مَوْهَبِيَّةٌ؛ فَانْ اكْتَسَبُوا فِي إِيمَانِهِمْ خَيْرًا صِرْفًا، أَوْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا فَهِيَ نِعْمَةٌ

جِسْمَانِيَّةٌ كَسْبِيَّةٌ.

[النِّعَمُ الأُخْرَوِيَّةُ _ الرُّوحَانِيَّةُ]

وأشارَ إلى الرُّوحَانِيَّ مِنَ الأُخْرَوِيَّ بِقَوْلِهِ³⁷⁶³: "وَيَرْضَى عَنْهُ"؛ فَإِنَّ رِضْوَانَ اللهِ مِنْ عِبْدِهِ نِعْمَةٌ

رُوحَانِيَّةٌ سَبَبٌ لِابْتِهَاجِ الرُّوحِ، قَالَ³⁷⁶⁴ الْمُصَنِّفُ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرِضْوَانٌ مِنَ اللهِ أَكْبَرُ﴾

[التوبة: 72/9] "لأنَّه المبدأ لكلِّ سَعَادَةٍ وَكِرَامَةٍ وَالمُؤَدِّي إلى نَيْلِ الوَصُولِ وَالفوزِ باللقاءِ". انتهى.

ولا شكَّ أَنَّ السَعَادَةَ وَالكِرَامَةَ وَالوَصُولَ وَاللقاءَ كُلُّهَا نِعَمٌ رُوحَانِيَّةٌ، وَلَدَّةٌ³⁷⁶⁵ نَفْسَانِيَّةٌ

لِلْحِظِّ³⁷⁶⁶ لِلْبَدَنِ مِنْهَا.

³⁷⁵⁸ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 31.

³⁷⁵⁹ نفس المصدر، ج1، ص 31.

³⁷⁶⁰ ب: المعاني.

³⁷⁶¹ ب: فما.

³⁷⁶² ج- عصاة.

³⁷⁶³ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 31.

³⁷⁶⁴ نفس المصدر، ج3، ص 89.

قوله³⁷⁶⁷: "وَيُبَوِّئُهُ" عطفٌ على قوله³⁷⁶⁸: "يَغْفِرُ"³⁷⁶⁹ أي: يُهَيِّئُ له منزلاً، وهو إِمَّا مَعْطُوفٌ على قوله: "يَغْفِرُ"؛ لِكَوْنِهِ أَسْبَقَ، وإِذَا عَلَى قَوْلِهِ³⁷⁷⁰: [115و] "يَرْضَى"؛ لِكَوْنِهِ أَقْرَبَ، وَأَمَّا التَّنَاسُبُ فِي كَوْنِهِمَا رُوحَانِيَيْنِ فَإِنَّمَا يُؤَثِّرُ فِي الْقُرْآنِ³⁷⁷¹

"فِي أَعْلَى عَلِيَيْنِ" وَبِمَكَّنُهُ فِيهِ، وَعَلِيَّيْنِ: جَمْعُ عَلِيٍّ: مَقَامٌ فِي السَّمَاءِ السَّابِعَةِ يَصْعَدُ إِلَيْهِ أَرْوَاحُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا فِي الْقَامُوسِ³⁷⁷²، فَأَصْلُهُ عَلِيُّو كَصِدِّيقٍ³⁷⁷³ وَقَيْسٍ³⁷⁷⁴، فَاجْتَمَعَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ، وَالسَّابِقُ سَاكِنٌ فَفُتِلِبَتِ يَاءٌ فَأُدْغِمَتْ³⁷⁷⁵.

ثُمَّ إِنَّ³⁷⁷⁶ التَّبَوُّةَ فِي أَعْلَى الْعَلِيِّينَ نِعْمَةٌ أُخْرَى رُوحَانِيَّةٌ أَيْضاً كَمَا يُفْصِحُ عَنْهُ قَوْلُهُ³⁷⁷⁷: "مَعَ الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ"، حَيْثُ لَمْ يُقَلِّمْ مَعَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ لِتَفْضِيلِ الْمَلَائِكَةِ بَلِ³⁷⁷⁸ لِأَنَّ مَقَامَاتِ الْمَلَائِكَةِ وَقُرْبَهُمْ مِنَ اللَّهِ قُرْبٌ مَعْنَوِيٌّ وَاسْتِعْرَاقُهُمْ فِي أَنْوَارِ قُدْسِ الْجَبْرُوتِ وَانْغِمَاسَهُمْ

3765 ب ج: لذات

3766 ب ج: لا حظ

3767 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 31.

3768 نفس المصدر، ج1، ص 31.

3769 ب ج- عطف على قوله: "يغفر".

3770 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 31.

3771 ب- وهو إِمَّا مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ يَغْفِرُ لِكَوْنِهِ أَسْبَقَ وَإِذَا عَلَى قَوْلِهِ يَرْضَى لِكَوْنِهِ أَقْرَبَ وَأَمَّا التَّنَاسُبُ فِي كَوْنِهِمَا رُوحَانِيَيْنِ فَإِنَّمَا يُؤَثِّرُ فِي

القرآن، صح هامش. / ب ج + فتأمل.

3772 مادة: (علو). الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص1314.

3773 ج: لصديق.

3774 ب: قيس.

3775 ج: وأدغمت.

3776 ب- إن.

3777 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 31.

3778 ج- بل.

في بحر وحدته³⁷⁷⁹ اللاهوت لذات رُوحانيَّة لا يناها إلا من أفنى النَّاسوت، وانخرط في سلكِ المُجَرَّدات،
وصارَ من أهلِ ملكوتِ السَّمَاوَاتِ، فسُبْحَانَ من بيده ملكوتُ كُلِّ شيءٍ وإليه يُرْجَعُ كُلُّ ضلٍّ وبيء.

فإن كان كلُّ من الرِّضَى والتَّبَوُّةِ في هذا المقامِ الأعلى مِنْ غَيْرِ سَبَقِ عَمَلٍ وَتَوْبَةٍ، بل بمحضِ فضلٍ
وموهبةٍ³⁷⁸⁰، فِعِمةٌ موهبيَّةٌ، وإلا فَكَسبيَّةٌ؛ لأنَّ الكسبَ³⁷⁸¹ الأعمالِ مُدخِليَّةٌ عاديَّةٌ في الأجزئةِ المُترتبةِ
عليها، فقد عَلِمَ مِمَّا حَقَّقْنَا أَنَّ الجِنْسَ الأخرَويَّ أيضاً ينقسمُ إلى الأقسامِ الأربعةِ، وإنَّ في كلامِ المُصنِّفِ
إشارةً إلى كُلِّ منها وأنه يكفي مُؤنةً تفصيلها، فَمَنْ أوردَ³⁷⁸² أمثلةً تلكِ الأقسامِ من الخارجِ فقال:

فالموهبيُّ الرُّوحانيُّ: كَنَفَخِ الرُّوحِ وتوابعه في الحشر، والموهبيُّ الجِسْمانيُّ: كَلْبَسِ حُلَّ الجَنَّةِ، لا في مُقابلةِ
الأعمالِ، والكسبيُّ الرُّوحانيُّ: كَرُويَةِ اللهِ تعالى في الجَنَّةِ، واستماعِ الألحانِ المُتناسِبةِ والنَّعماتِ الطيِّبةِ في
مُقابلةِ الأعمالِ الصَّالحةِ، والكسبيُّ الجِسْمانيُّ: كَلْبَسِ حُلَّ الجَنَّةِ وسائرِ النَّعمِ الجِسْمانيَّةِ من الأكلِ
والشُّربِ والخُورِ والفُصُورِ في مُقابلةِ الأعمالِ الحسنةِ.

فَلَمْ يَدْفِقِ النَّظَرَ في كلامِ المُصنِّفِ، وَتَبِعَهُ مَنْ قَلَدَهُ، وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعاً.

[تحقيقُ لفظِ الأبد]

قوله³⁷⁸³: "أبد الأبدين" ظرفٌ للتبوءة، والمرادُ طولُ الدَّهْرِ وعدمُ الانقطاعِ، في القاموسِ³⁷⁸⁴:

"الأبدُ . محرَّكةٌ . الدَّهْرُ، الجَمْعُ آبادٌ وأبُودٌ، والدَّائِمُ، والقَدِيمُ الأَرَبِيُّ، وقال أيضاً: واللهِ لآتيةُ أبدأ الأبديةِ، وأبدأ
الأبديةِ،/[116ظ] وأبدأ الأبديةِ، كأرضينَ، وأبدأ الأبدِ، محرَّكةٌ، وأبدأ الأبيدِ، وأبدأ الآبادِ، وأبدأ الدَّهْرِ،
وأبيدَ الأبيدِ بمعنى". انتهى.

³⁷⁷⁹ ب ج: وحدة.

³⁷⁸⁰ ب ج+ إلهية.

³⁷⁸¹ ب ج: لكسب.

³⁷⁸² ب: أراد/ ب: عصام وصبغة الله وبعض آخر، فائدة.

³⁷⁸³ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص31.

³⁷⁸⁴ مادة: (أبد). الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص264.

فالأبدَيْن: جمعُ أبدٍ مُبالغةُ الأبدِ كدأهر مُبالغةُ الدهر، يُقال: أبدأ أبدأ، كما يُقال: دَهْرٌ دأهر،

فَجُمِعَ لزيادةِ المُبالغةِ، وأما الياءُ فعلى خلافِ القياسِ، أو المرادُ بالآبِدِ الدَّائمُ جُمِعَ بهما تَغليياً للعُقلاء.

المَطْلَبُ الخامس: النِّعْمَةُ المَطْلُوبَةُ مِنْ قَوْلِنَا: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾

ثُمَّ لَمَّا بَيَّنَّ أَنَّ النِّعْمَةَ آلهِيَّةَ³⁷⁸⁵ أَنْوَاعٍ أَرَادَ أَنْ يُعَيِّنَ مَا هُوَ المَرادُ مِنْهَا فِي هَذَا المَقامِ، فَقَالَ³⁷⁸⁶:

"والمَرادُ" أي: مِنَ النِّعْمَةِ المَطْلُوبَةِ المَفهُومَةِ مِنْ قَوْلِهِ: أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ "هُوَ القِسْمُ الأَخِيرُ" أي: الجِنْسُ

الأُخْرَوِيُّ بِجَمِيعِ أَقْسَامِهِ الأَرْبَعَةِ وَبَعْضِ مِنَ القِسْمِ الأوَّلِ أعني: الجِنْسِ الدُّنْيَوِيِّ، وإليه أشارَ بقوله³⁷⁸⁷:

"وما يَكُونُ وُصْلَةً" أي: واسِطَةً قَرِيبَةً يُتَوَصَّلُ بِهَا تَوْصُلاً بلا واسِطَةٍ "إلى نَيْلِهِ" أي: إلى نَيْلِ هَذَا القِسْمِ

الأَخِيرِ الأُخْرَوِيِّ كائناً ذَلِكَ البَعْضُ الَّذِي يَكُونُ وُصْلَةً مِنَ القِسْمِ الأَخْر. بفتح الحاء. أعني: القِسْمِ الأوَّلِ،

فكَلِمَةُ (مِنْ) تَبْعِيضِيَّةٌ.

وَمُحْصَلُ كَلَامِهِ أَنَّ المَرادَ مِنَ النِّعْمَةِ هَاهُنَا هُوَ القِسْمُ الأُخْرَوِيُّ بِتَمَامِهِ وَبَعْضُ مِنَ أَقْسَامِ³⁷⁸⁸

الدُّنْيَوِيِّ الَّذِي يَكُونُ وُصْلَةً إلى نَيْلِ القِسْمِ الأُخْرَوِيِّ، وَهُوَ تَخْلِيَةُ النَفْسِ وَتَحْلِيَّتُهَا³⁷⁸⁹؛ لِأَنَّ الوُصْلَةَ بلا

واسِطَةٍ إمَّا يَصْدُقُ عَلَيْهِمَا، وَمَا عَدَاهُمَا مِنْ نَفْخِ الرُّوحِ وَتَخْلِيْقِ البَدَنِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَإمَّا هِيَ وُصْلَةٌ إلى

الوَسائِطِ وَبِوَأَسْطِهَا³⁷⁹⁰ إلى نَيْلِهِ.

ثُمَّ بَيَّنَّ وَجْهَ كَوْنِ المَرادِ القِسْمِ الثَّانِي مُطْلَقاً وَمَا يُتَوَصَّلُ إِلَيْهِ مِنَ القِسْمِ الأوَّلِ بِقَوْلِهِ: ³⁷⁹¹ "فَإِنَّ

مَاعدا ذَلِكَ" المَذْكُورَ مِنَ القِسْمِ الأُخْرَوِيِّ وَبَعْضِ القِسْمِ الدُّنْيَوِيِّ مِمَّا "يَشْتَرِكُ فِيهِ المُؤْمِنُ وَالكافِرُ" فلا يَلِيْقُ

³⁷⁸⁵ ب ج: الإلهية.

³⁷⁸⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 31.

³⁷⁸⁷ نفس المصدر، ج1، ص 31.

³⁷⁸⁸ ج: الأقسام.

³⁷⁸⁹ ج: وتخليتها.

³⁷⁹⁰ ب: وبواسطتها.

³⁷⁹¹ ب- بقوله/ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 31.

بِحَالِ الْمُؤْمِنِ مِنْ حَيْثُ³⁷⁹² إِنَّهُ مُؤْمِنٌ أَنْ يَتَّخِذَهُ مَطْلَبًا، فَإِنَّ نُصَبَ عَيْنِ الْمُؤْمِنِ وَالْمَطْلَبِ الْأَعْلَى عِنْدَهُ هُوَ النَّعْمُ الْأُخْرَوِيَّةُ، وَمَا يَكُونُ ذَرِيعَةً إِلَيْهَا مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا، فَلَا يَطْلُبُ إِلَّا طَرِيقَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ فِي الْآخِرَةِ، فَقَوْلُهُ: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ مِنْ قَبِيلِ التَّعْبِيرِ عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ بِلَفْظِ الْمَاضِي؛ لِتَحَقُّقِ وَقُوعِهِ.

المَبْحَثُ الثَّانِي: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ بدل

قَوْلُهُ³⁷⁹³: "بدل من الذين" أي: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ بدلٌ من الموصولِ فِي قَوْلِهِ: ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ بدل الكلِّ من الكلِّ وهو اختيارُ³⁷⁹⁴ أبي عليٍّ الفارسيِّ، واختار³⁷⁹⁵ سيبويه كونهَ صفةً له³⁷⁹⁶، وفي تقديم كونه/[116و] بدلاً إشارةً إلى أنَّ³⁷⁹⁷ المختارَ عنده لإفادة التأكيد والتقرير مع التنصيصِ على أنَّ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ إلى آخره³⁷⁹⁸ هم المشهودُ لهم بالإِنعامِ عليهم على نحو ما سبقَ فِي كَوْنِ الصِّرَاطِ الثَّانِي بدلاً من الأول، فَإِنَّ قِيلَ: على تقدير كونه بدلاً

3792 ب- حيث.

3793 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص31.

3794 الفارسي، أبو علي، الإيضاح العضدي، المحقق: د. حسن شاذلي فهدود (ط1، 1996م)، ص283.

3795 الفارسي، أبو الحسن بن عبد الله، التعليقة على كتاب سيبويه، المحقق: عوض بن محمد القوزي (ط1، 1991م)، ج2، ص62.

3796 قرأ العشرة "غير" بالجر، وفسر العلماء الجر إما بكونها بدل كاختيار الزمخشري، أو صفة للذين وهو ما قاله سيبويه ورجحه ابن عاشور قائلاً: "كلمة "غير" مجزورة باتفاق الثراء العشرة وهي صفة للذين أنعمت عليهم. أو بدل منه والوصف والبدلية سواء في المقصود، وإنما قدم في الكشف بيان وجه البدلية لاختصار الكلام عليها ليُفْضَى إلى الكلام على الوصفية، فيورد عليها كيفية صحة توصيف المعرفة بكلمة (غير) التي لا تُتعرَّف، وإلا فإن جعل "غير المغضوب" صفة "للذين" هو الوجه، وكذلك أعزبه سيبويه فيما نقل عنه أبو حيان ووجهه بأنَّ البدل بالوصف ضعيف إذ الشأن أنَّ البدل هو عيُّ المبدل منه أي اسم ذات له" وقال الطبري في تفسيره: "قال أبو جعفر: والقراءة مجمعة على قراءة "غير" بجر الراء منها. والخفض يأتيها من وجهين: أحدهما: أن يكون "غير" صفة ل"الذين" ونعنا لهم فتحفضها... والوجه الآخر من وجهي الخفض فيها: أن يكون "الذين" بمعنى المعرفة المؤقتة. وإذا وُجِّهَ إلى ذلك، كانت "غير" مخفضةً بنية تكرير "الصراط" الذي خُفض "الذين" عليها، فكأنك قلت: صراط الذين أنعمت عليهم، صراط غير المغضوب عليهم." ابن عاشور، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، ج1، ص195؛ الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج1، ص180.

3797 ج: أنه.

3798 ب ج- إلى آخره.

من الذين أنعمت عليهم كان المناسب غير الذين غضبت عليهم وأضللتهم، قلنا: عدل عنه تحاشياً عن التصريح بنسبة الغضب والإضلال إليه تعالى في مقام طلب³⁷⁹⁹ اللطف والإنعام.

قوله³⁸⁰⁰: "على معنى أن المنعم عليهم هم الذين سلموا من الغضب والضلال" عبارة الكشاف

بلا تغيير³⁸⁰¹ قال³⁸⁰² فُدِسَ سِرُّهُ: "أي: إذا جعل بدلاً أريد بالثاني أيضاً الذات مع قصد تكرير العامل وتفسير المبهم، فيوجد فيه تلك المبالغات فالبديل في الآية أوقع من الصفة". انتهى.

ومقصوده فُدِسَ سِرُّهُ دفع ما يتوجه على جعله بدلاً من أن لفظ (غير) لكونه أصلاً في الصفة

يدل على المفهوم والمبدل منه³⁸⁰³ موصولاً يدل على الذات، فكيف يصح جعل المفهوم بدلاً من الذات، وحاصل الدفع أنه أريد به الذات أيضاً ليصح جعله بدلاً فيفيد فوائد لا تحصل إلا بالبديل.

قال³⁸⁰⁴ بعض المفسرين³⁸⁰⁵ من فضلاء المتأخرين رداً على الكشاف والقاضي في اختيارهما

البديل على الصفة: "لا سبيل إلى جعل غير المغضوب عليهم بدلاً من الموصول؛ لما عرفت من أن شأن

البديل أن يفيد متبوعه مزيد تأكيد وتقرير وفضل إيضاح وتفسير، ولا ريب في أن³⁸⁰⁶ قصارى أمر ما نحن

3799 ج - طلب.

3800 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 31.

3801 ب ج: تغيير.

3802 الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص222.

3803 ب ج+ لكونه.

3804 أبو السعود، تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ج1، ص 19.

3805 ب: أبو السعود، فائدة. / القاضي: أبو السعود محمد بن مصطفى العماد، (898 - 982هـ)، قرأ على والده كثيراً، ولازم المولى

سعدى جلي، وأخذ العلم عن مؤيد زاده تلميذ الجلال الدواني، من تصانيفه: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم في تفسير القرآن،

بضاعة القاضي في الصكوك، تحافت الأمجاد في فروع الفقه الحنفي، أحمد بن مصطفى طاشكُزُري زادة، الشقائق النعمانية في علماء الدولة

العثمانية، ج1، ص 440. اللكنوي، الفوائد البهية في تراجم الحنفية، ج1، ص81. كحالة، معجم المؤلفين، ج11، ص302.

3806 أ ب - أن.

فيه أن يكتسب بما أُضيف إليه³⁸⁰⁷ نوعٌ تعرّفٍ مُصححٍ لوقوعه صفةً للموصول، وأما استحقاقُ أن يكون مقصوداً بالنسبة مُفيداً لما ذُكر من الفوائدِ فكل³⁸⁰⁸. انتهى.

أقول: قد صرّح هذا الفاضل³⁸⁰⁹ في توجيه ما اختاره من كونه "صفةً للموصول على أنه عبارة عن إحدى الطوائفِ المذكورة المشهورة بالإنعام عليهم، وباستقامة المسلك ومن ضرورة هذه الشهرة شُهرتهم بالمُعَايَرَةِ لما أُضيف إليه كلمة (غير) من المُتَصَنِّفِينَ بِضِدِّي الوصفين المذكورين، أعني: مُطلقِ المغضوبِ عليهم والضّالين/[117ظ]، فاكسبت بذلك تعرّفاً مُصححاً لوقوعها صفةً للمعرفة". انتهى³⁸¹⁰.

³⁸¹¹ وقد عرّفت فيما سبق أن مناط ما ذُكر من الفوائد في البديل هو كونه مشهوداً له بما وُصف به المُبدل منه، ولا شك أن شهرة المُنعم عليهم بالمُعَايَرَةِ المذكورة عين كون غير المغضوب عليهم مشهوداً لهم بالإنعام عليهم بحيث لا يذهب الوهم عند ذكر المُنعم عليهم إلا إلى غير المغضوب عليهم. وبذلك يحصل ما ذُكر من الفوائد، أعني: التأكيد والتقرير وفضل الإيضاح والتفسير، فتلك الشهرة التي اعترف بها هذا الفاضل، كما تصحح وقوعها صفةً للمعرفة تصحح وقوعها³⁸¹² بياناً وتفسيراً، فيصح وقوعها بدلاً أيضاً، بل³⁸¹³ يترجّح ذلك لدلالته على تلك الفوائد الفاتية في الوصف على ما صرّح قُدس سرّه فيما نقلناه³⁸¹⁴ عنه، كيف وتلك الفوائد تابعة للبديل وغاية متأخرة عنه، لا أنّها

3807 ج- إليه.

3808 ب: فكلاً.

3809 ابو السعود، تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ج1، ص18.

3810 ب- انتهى.

3811 ب+ أعني.

3812 ب- صفة للمعرفة تصحح وقوعها، صح هامش.

3813 ج- بل.

3814 ج: نقلنا.

يجبُ حُصُولُهَا أَوْلًا بِأَنْ يَكُونَ حَامِلًا يَتَقَدَّمُ وَجُودُهُ حَتَّى يَصِحَّ الْبَدَلُ مَعَ³⁸¹⁵ أَنَّهُ يَجُوزُ إِبْدَالُ النَّكَرَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، فَمَا كَتَسَبَ نَوْعٌ تَعْرِيفٍ بِطَرِيقِ الْاَوَّلِ³⁸¹⁶.

الْمَطْلَبُ الثَّانِي: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ صِفَةٌ

وقوله³⁸¹⁷: "أو صفةٌ له" أي: للموصول: فإِذَا صِفَةٌ "مَبْنِيَّةٌ" للموصول³⁸¹⁸ وكاشفةٌ عن المراد منه إِنْ أُخِذَ عَلَى وَجْهِ يُسَاوِي مَوْصُوفَهُ وَيَلَازِمُهُ، "أَوْ مُقَيَّدَةٌ" لَهُ وَمُخَصَّصَةٌ إِتْيَاهُ بِبَعْضِ أَفْرَادِهِ إِنْ أُخِذَ عَلَى وَجْهِ يَكُونُ الْمَوْصُوفُ بِهِ³⁸¹⁹ أَعَمَّ مِنْهَا، وَيَتَنَاوَلُ غَيْرَهَا. وَتَوْضِيحُهُ أَنَّهُ قَدْ بَيَّنَّ أَنَّ الْمُرَادَ النَّعْمَةَ الْأُخْرَوِيَّةَ الَّتِي هِيَ الْمَغْفَرَةُ وَالرِّضَاءُ وَالتَّبَوُّثُ فِي أَعْلَى عِلِّيِّينَ إِلَى آخِرِهِ، وَلَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يُفَارِقَهَا الْعُضْبُ وَالضَّلَالُ³⁸²⁰ وَيَتَأَخَّرَ عَنْهَا، فَمَا أَنْ يَكُونَ تِلْكَ النَّعْمَةُ مَسْبُوقَةً بِمَا كَمَا فِي عُصَاةِ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ أُدْخِلُوا نَارًا، ثُمَّ غَفَرَ اللَّهُ لَهُمْ وَرَضِيَ عَنْهُمْ، وَأَخْرَجَهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ، أَوْ تَكُونَ³⁸²¹ مَسْبُوقَةً بِمَا أَصْلًا كَمَا فِي الصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ؛ فَإِنَّ³⁸²² الْمُنْعَمَ³⁸²³ عَلَيْهِم بِالنَّعْمِ الْأُخْرَوِيَّةِ يَلْزُمُهُمْ أَنْ لَا يَكُونُوا مَغْضُوبِينَ وَلَا ضَالِّينَ حِينَ مَا أَنْعَمُوا فِي الْآخِرَةِ، وَلَا بَعْدَمَا أَنْعَمُوا فِيهَا فَبَقِيَتْ طَائِفَتَانِ مَنْ غَضِبَهُ اللَّهُ وَأَضَلَّهُ قَبْلَ الْعُفْرَانِ وَالرِّضَاءِ، وَمَنْ لَمْ يَمْسَسْهُ الْعُضْبُ وَالضَّلَالُ رَأْسًا.

³⁸¹⁵ ب ج: على.

³⁸¹⁶ ب ج: بالطريق الأولى.

³⁸¹⁷ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 31.

³⁸¹⁸ ب ج: للموصوف.

³⁸¹⁹ ب ج- به.

³⁸²⁰ ب: أو.

³⁸²¹ ب ج: لا تكون.

³⁸²² ب ج- فإن.

³⁸²³ ج: فالمنعم.

فإن أُريدَ بغيرِ المغضوبِ عليهم ولا الضَّالِّينَ مَنْ/[117و] لم يكونوا مَغضوبِينَ ولا ضالِّينَ حِينَ أنعمَ عليهم
وغفَرَ لهم ولا بعدَه، فالصِّفةُ مَبْنِيَّةٌ لِأَنَّ المُنْعَمَ عليهم بِالآخِرَةِ³⁸²⁴ لا يَكُونُ إِلَّا كذالك، وإن أُريدَ بِهِ³⁸²⁵
مَنْ لم يكونوا مَغضوبِينَ ولا ضالِّينَ أصلاً، ولو قَبْلَ الإِنعامِ فَهِيَ³⁸²⁶ مُقَيَّدَةٌ تُخَصِّصُ الموصوفَ بِبعضِ
أفرادِهِ الَّذِينَ لم يَكُنْ نِعْمَتُهُمْ³⁸²⁷ الأُخْرِيَّةُ مَسبُوقَةً بِالغَضَبِ وَالضَّلَالِ أصلاً، فيكونُ المَطْلُوبُ طَرِيقَتَهُمْ،
لا غير، وقد ذَكَرُوا هاهنا وَجوهاً أُخَرَ فَالحَقُّ أَحَقُّ الاتِّباعِ³⁸²⁸.

وقولُه³⁸²⁹: "على معنى أَهْمَ جَمَعُوا بَيْنَ النِّعْمَةِ المُطْلَقَةِ، وَهِيَ: نِعْمَةُ الإِيْمَانِ، وَبَيْنَ السَّلَامَةِ مِنَ
الغَضَبِ وَالضَّلَالِ" بَيَانٌ للمعنى المُرادِ على تَقْدِيرِ كَوْنِ غيرِ المَغضُوبِ عَلَيْهِمْ إلى آخِرِهِ³⁸³⁰ صِفَةً سِوَاءَ
كَانَتْ مُبَيَّنَّةً أَوْ مُقَيَّدَةً، وَإِشَارَةٌ إلى أَنَّهُ على تَقْدِيرِ كَوْنِهِ صِفَةً يُرَادُ بِكَلِمَةِ (غَيْرِ) مَعْنَاهَا الوَصْفِيُّ لا الذَّاتُ،
فَيَكُونُ فِي معنى الصِّلَةِ³⁸³¹ فِي الحَقِيقَةِ صِفَةً للموصوفِ، فيكونُ الموصولُ الموصوفُ جَامِعاً فِي الحَقِيقَةِ بَيْنَ
الصِّفَتَيْنِ، وَالى هَذَا أَشَارَ قُدْسَ سِرُّهُ إِجْمالاً³⁸³² حَيْثُ قال³⁸³³: "لِأَنَّ النِّعْمَةَ المُطْلَقَةَ أُثْبِتَتْ لَهُمْ بِطَرِيقِ
الصِّلَةِ وَالسَّلَامَةِ بِطَرِيقِ الصِّفَةِ، وَيُفْهَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُم جَمَعُوا بَيْنَهُمَا". انتهى.

³⁸²⁴ ب ج: في الآخرة.

³⁸²⁵ ب- به.

³⁸²⁶ ج+ صفة.

³⁸²⁷ ج+ في.

³⁸²⁸ ب ج: بالاتباع.

³⁸²⁹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 31.

³⁸³⁰ ب- إلى آخره.

³⁸³¹ ب- لأن الصلة، صح هامش/ج+ لأن الصِّلَةَ.

³⁸³² ب- إجمالاً، صح هامش.

³⁸³³ المرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص222.

والمُرَادُ بِالتَّعْمَةِ الْمُطْلَقَةِ مَا يَكُونُ مَقْصُوداً بِالذَّاتِ غَيْرَ مُقَيَّدٍ بِكَوْنِهِ تَمْهِيداً وَتَوْطِئَةً لِغَيْرِهِ وَمَقْصُوداً بِالْعَرَضِ؛ فَإِنَّ الْمَوْصُوفَ مَقْصُودٌ بِالذَّاتِ، وَالصِّفَةَ تَابِعَةٌ لَهُ عَلَى عَكْسِ الْبَدَلِ³⁸³⁴، أَوْ الْمُرَادُ بِهَا مَا كَانَ نِعْمَةً بِلا شَرْطِ شَيْءٍ كَالْإِيمَانِ بِخِلَافِ الْعَمَلِ؛ فَإِنَّهُ نِعْمَةٌ بِشَرْطِ اقْتِرَانِهِ بِالْإِيمَانِ.

ثُمَّ إِنَّهُ فَسَّرَ النِّعْمَةَ الْمُطْلَقَةَ بِقَوْلِهِ³⁸³⁵: "وهي نعمة الإيمان"، وكان الظاهر أن يقول: وهي نعمة المغفرة والرِّضَاءِ إِلَى آخِرِهِ³⁸³⁶؛ لِكَوْنِ الْمُرَادِ النِّعْمَةَ الْأُخْرَوِيَّةَ، لَكِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُشِيرَ إِلَى أَنَّ الْمُعْتَبَرَ³⁸³⁷ فِي بَيَانِ كَوْنِهِ بَدَلاً أَوْ صِفَةً هُوَ الْمَنْطُوقُ؛ لِأَنَّهُ الْمَذْكُورُ صَرِيحاً، فَلَا مَعْنَى لِأَنَّ يُقَالُ لِمَا لَيْسَ بِمَذْكُورٍ وَلَا مُقَدَّرٍ فِي نَظْمِ الْكَلَامِ: إِنَّ قَوْلَنَا كَذَا: بَدَلٌ مِنْهُ أَوْ صِفَةٌ لَهُ، وَإِنْ كَانَ مُرَاداً، فَافْهَم.

قَوْلُهُ³⁸³⁸: "وذلك" أي جعل ﴿غَيْرِ الْمَعْضُوبِ عَلَيْهِمْ³⁸³⁹ وَلَا الضَّالِّينَ³⁸⁴⁰﴾ صِفَةً لِلْمَوْصُولِ الَّذِي هُوَ³⁸⁴¹ أَقْسَامُ الْمَعْرِفَةِ "إِنَّمَا يَصِحُّ بِأَحَدِ التَّأْوِيلَيْنِ"؛ إِذْ بَدُونَ التَّأْوِيلِ يَلْزِمُ وَصْفُ الْمَعْرِفَةِ/[118ظ] بِالنِّكْرَةِ؛ لِأَنَّ كَلِمَةَ (غَيْرِ) لِكَوْنِهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُتَوَغَّلَةِ فِي الْإِبْهَامِ لَا يَكْتَسِبُ التَّعْرِيفَ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ الْمَعْرِفَةَ.

فَإِنْ قُلْتُمْ: كَمَا لَا يَجُوزُ وَصْفُ الْمَعْرِفَةِ بِالنِّكْرَةِ كَذَلِكَ³⁸⁴² لَا يَجُوزُ إِبْدَالُ النِّكْرَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَوْصُوفَةً نَحْوُ "بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ" صَرَفُوا³⁸⁴³ بِهِ. فَمَا وَجْهُ تَخْصِيصِ التَّأْوِيلِ بِجَعْلِهِ وَصِفاً بَلْ لَا بَدَّ فِي جَعْلِهِ بَدَلاً أَيْضاً، وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ الْبَدَلُ لِعَدَمِ كَوْنِهِ مَوْصُوفاً.

3834 ب: يعني أن النعمة مأخوذة من جانب الموصول لكونها صلة والموصول لاتيم جزءاً إلا بالصلة على ما صرحوا به فعلى تقدير الوصفية تكون مأخوذة في جانب وهو مقصود بالذات على عكس البديل، فائدة.

3835 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص31.

3836 ب- إلى آخره.

3837 ب: قوله المعتبر هو المنطوق لأنه المذكور صريحاً هذا مبني على ما سبق من أن المراد بالمنعم عليهم المؤمنين مطلقاً فكان الإيمان لكونه أجلّ النعم هو النعمة لا غيرها فإذا أطلق النعمة تنصرف إليه بناء على أن المطلق ينصرف إلى الكمال وبهذا الاعتبار معنى أنعمت عليهم أحسنت إليهم نعمة الإيمان فتكون منطوق ولا ينافي هذا كون المراد النعمة الأخروية لأنها معنى ثان يدور عليه قصد المتكلم كما في طويل النجاد فإن منطوقه طول النجاد والمراد طول القامة، فائدة.

3838 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص31.

3839 ب+ ج+ الآية.

3840 ب- ج- ولا الضالين.

3841 ب+ ج+ من.

قلت: قال 3844: الرضي 3845 "الحقُّ أنه يجوزُ تركُ وصفِ النَّكْرَةِ المبدَلَةِ من المعرفة إذا استُفيد من البدل ما ليس في المبدلِ منه، كقوله تعالى "بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى" ﴿ [طه: 12/20] إذا لم يجعل اسم الوادي من الطي 3846؛ لأنه قُدِّسَ مرتين فكأنه طوي بالتقدِّس " انتهى 3847.

أولاً: [التأويلُ الأوَّلُ: إجراءُ الموصولِ مجرى النَّكْرَةِ]

فلهذا 3848 حُصِّ التَّأْوِيلُ بصورة الوَصْفِ، فلا بُدَّ هاهنا من التَّأْوِيلِ: إمَّا في الموصوفِ بإخراجه إلى حيِّزِ النَّكْرَةِ، وإمَّا في الصِّفَةِ بِجَعْلِهَا مِنْ عِدَادِ المَعْرِفَةِ.

وإلى الأوَّلِ أشارَ بقوله 3849: "إجراءُ الموصولِ" أي: أوْلُهُما إجراءُ الموصولِ المعرفةِ "مجرى النَّكْرَةِ إذا لم يقصد به" أي: هذا الإجراءُ إذا لم يقصد بالموصولِ "معهوداً" أي: معيَّن. وبَيَّنَّه قُدِّسَ سِرُّهُ 3850: "بأنَّ الموصولَ في حُكْمِ المَعْرِفِ بِاللَّامِ، فاذا أُريدَ به الجُنْسُ مِنْ حيثُ وجودُه في ضِمْنِ أفرادِه . لا بعينه . كان في المعنى كالتَّكْرَةِ، وهو المُسمَّى بالمعهودِ اللَّهني، فتارةً يُنظَرُ إلى معناه فيُعَامَلُ مُعامَلَةَ النَّكْرَةِ كالوَصْفِ بالنَّكْرَةِ، وبالْجُمْلَةِ، وأخرى إلى 3851 لَفْظِهِ فيُوصَفُ بالمَعْرِفَةِ، ويُجْعَلُ مُبتدأً وذا حالٍ". انتهى.

3842 ب- كذلك.

3843 ب ج: صرحوا/ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج2، ص 265.

3844 الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح كافي ابن الحاجب، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه د. اميل بديع يعقوب (دار الكتب العلمية بيروت لبنان، 1998م) ج2، ص405.

3845 الرضي: هو محمد بن الحسن نجم الملة والدين الأستراباذي، من أشهر نحاة المشرق، عالم في العربية، توفي سنة (686هـ)، ألف شرحه على الكافية لابن الحاجب في النحو، وللرضي شرح ألفه على الشافية لابن الحاجب أيضاً في الصرف. عبد الكريم محمد الأسعد، الوسيط في تاريخ النحو العربي، (الرياض: دار الشواف 1992م)، ص140-141. محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تحقيق: عبد الرحمن بن إسماعيل، (مكة: مكتبة إحياء التراث الإسلامي 2005م)، ص193.

3846 أ: الدطي.

3847 ج- انتهى.

3848 ب ج: فلذا.

3849 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 31.

3850 الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص222.

3851 أ: أي.

وهاهنا إشكالٌ مشهورٌ وهو أنه قد سبقَ أنَّ المُرادَ بالموصولِ أعني: الذين أنعمت عليهم هم المؤمنون مُطلقاً أو الأنبياءُ و³⁸⁵² أصحابُ موسى وعيسى عليهما السَّلامُ قبل النَّسخِ والتَّحريفِ، فهو على الأخيرين عهدٌ خارجيٌّ تقديريٌّ فيكونُ مُعيَّناً، وعلى الأوَّلِ مُستغرقٌ لِلْكَلِّ، وهو³⁸⁵³ أمرٌ مُعيَّنٌ لا تَعُدُّ فيه أصلاً، فليس هُناك معنى لا تَعَيَّنَ فيه، أجاب عنه³⁸⁵⁴ سيِّدُ المُحقِّقينِ قُدِّسَ سرُّه بأنَّه: "يَحْتَمِلُ أن يُريدَ بالمؤمنين طائفةً منهم لا بأعيانهم، وإذا حُمِلَ على الاستغراقِ المُتبادِرِ مِنَ العبارةِ تَعَيَّنَ أن يكونَ هذا³⁸⁵⁵ ما ذَكَرَ في الجوابِ وَجْهاً رابعاً لِتِلْكَ الثَّلَاثَةِ، وهو العهدُ الدَّهْنِيُّ". انتهى³⁸⁵⁶. وأوردَ³⁸⁵⁷ عليه قُدِّسَ سرُّه أنَّ إرادةَ طائفةٍ لا بأعيانهم / [118و] لا يُناسِبُ جَعَلَ طريقيهم مشهوداً عليه بالاستقامةِ علماً فيها.

أقول: مُرادُه³⁸⁵⁸ قُدِّسَ سرُّه بطائفةٍ مِنْهُمْ لا بأعيانهم طائفةً غيرَ مُعيَّنةٍ من الطَّوائِفِ الثَّلَاثَةِ المذكورةِ أعني: المؤمنين مُطلقاً و³⁸⁵⁹ الأنبياءُ أو أصحابُ موسى وعيسى عليهما السَّلامُ؛ فَإِنَّ كُلَّ واحدٍ مِنْ تِلْكَ الطَّوائِفِ، وإن كان مُتعيَّناً، لكن لا يَتَعَيَّنُ حَمْلُ الموصولِ على واحدٍ مُعيَّنٍ منها؛ لانتفاءِ قَرِينَةٍ ظاهرةٍ في الآيةِ على ذلك، بل يَحْتَمِلُ أن يُحمَلَ على كُلٍِّ منها على سبيلِ البَدَلِ وعلى غيرها أيضاً فَمِنْ هذا الوجهِ

³⁸⁵² ب ج: أو.

³⁸⁵³ ب ج+ أيضاً.

³⁸⁵⁴ الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص 223.

³⁸⁵⁵ ب ج- هذا.

³⁸⁵⁶ ج- انتهى.

³⁸⁵⁷ ب: هذا الإيراد للسمرقندي وتبعه أبو السعود، فائدة. / أبو السعود، تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب

الكريم، ج 1، ص 19. السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم، بحر العلوم، ج 1، ص 77.

³⁸⁵⁸ ب: فمراده قدس سره بالمؤمنين ما هو أعم من المأخوذ بشرط العموم كما في الوجه الأول من تلك الثلاثة ومن المأخوذ بشرط الخصوص كما في الأخيرين والحاصل أنه أخذه لا بشرط فيعم المأخوذ وبشرط شيء وهو العموم والمأخوذ بشرط لا شيء أي عدم العموم أعني الخصوص لما تقرر عندهم أن المأخوذ لا بشرط شيء أهم من المأخوذ بشرط شيء والمأخوذ بشرط لا شيء تبصر، فأراد بقوله طائفة منهم طائفة كانوا مؤمنين سواء كانوا جميعهم كما في الحمل على الاستغراق أو بعضهم كما في الأخيرين، فائدة.

³⁸⁵⁹ ب ج: أو.

يَعْرِضُ³⁸⁶⁰ له الإبهام، ويصيرُ بمنزلة ما أُريدَ به فَرْدٌ لا³⁸⁶¹ بَعِيْنَه؛ إذ ليس المرادُ بِفَرْدٍ لا بَعِيْنَه: ما لا تَعِيْنُ له في نَفْسِ الأمر، بل أُريدَ به أحدُ الأفرادِ المُعَيَّنَةِ أيها كانت، وإطلاقُ (لا بَعِيْنَه) عليه باعتبار أن الغرضَ لا يتعلَّقُ بتعيينه، والكلامُ خَلُوٌّ عن الدلالةِ على ذلك.

وقوله³⁸⁶²: "كالمُحَلَّى" أي: كما أُجْرِي المُحَلَّى باللام الذي أصلُه التَّعْيِينُ مجرى نَكْرَةِ لِقْصْدِ عَدَمِ التَّعْيِينِ³⁸⁶³ "في قوله في وَصْفِ نَفْسِهِ بِالْأَنَاءَةِ"³⁸⁶⁴ والوقارِ "ولقد أمرُ على اللَّيْمِ يَسْبِي" ³⁸⁶⁵ "إذ لم يُرِدْ بِاللَّيْمِ الْحَقِيقَةَ مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ"³⁸⁶⁶؛ إذ لا يُناسِبُه المرورُ لا³⁸⁶⁷ جميع الأفراد، إذ لا مُرورَ عليه، ولا المعهودُ المُعَيَّنُ لِقْصوره عن إفادة ما هو المقصودُ مِنَ التَّمَدُّحِ بِالْأَنَاءَةِ والوقارِ في مواضع بطش³⁸⁶⁸ فيها أولو الأحلامِ السَّخِيفَةِ، ولا يثبتُ إلا أربابُ العزائمِ الكاملةِ، بل المرادُ³⁸⁶⁹ الحقيقةُ باعتبار وجودها في ضَمْنِ فَرْدٍ لا بَعِيْنَه أي: على لَيْمٍ مِنَ اللَّئَامِ، وتماثُ تحقيقِ معنى البيت ليس هذا موضعه.

وقوله³⁸⁷⁰: "وقولهم: إِنِّي لَأَمْرٌ عَلَى الرَّجُلِ مِثْلِكَ فَيُكْرِمُنِي" تمثيلٌ آخَرٌ؛ لإجراء المُعَرَّفِ بِاللَّامِ مُجْرَى النَّكْرَةِ لِقِيَامِ الْمَانِعِ عَنِ التَّعْرِيفِ فِي كَلِمَةِ (مثل) أَيضاً؛ لِتَوْعُّلِهَا فِي الْإِبْهَامِ كَغَيْرِ، فالمقصودُ بِالرَّجُلِ

3860 ج: لعرض.

3861 ب: إمام.

3862 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 31.

3863 ج: التعيين.

3864 ج: الأتارة.

3865 قال الشاعر:

ولقد أمرُ على اللَّيْمِ يَسْبِي فمضيتُ نَمْتُ قَلْتُ لا يَغْنِينِي

البيت أنشده سيبويه، وهو منسوب لرجل مولد من بني سلول، سيبويه، الكتاب، ج3، ص24.

3866 ب ج - هي.

3867 ب ج: ولا.

3868 ج: يطيش.

3869 ب: المواد.

3870 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 31.

هو 3871 فردٌ ما لا يَعْنِيهِ؛ إذ لا قرينة على العهدِ الخارجيِّ، ولا يُتصوَّرُ المرورُ على الأفرادِ ولا على الحقيقةِ من حيثُ هي كما سبق، فتعيَّنَ العهدُ الدَّهْنِيُّ، وهذا زيادةٌ على الكشَّافِ أوردتها؛ لأنَّ المِثَالَ الأوَّلَ، وإن كانَ كالمِثَلِ في وَصْفِ المُحَلِّي بِاللَّامِ بِالْجُمْلَةِ، لكنَّهُ ليسَ نَصًّا فِيهِ؛ لاحتمالِ الحَالِيَّةِ ولو مرجوحاً، ولزيادةِ مُناسِبَةِ هذا المِثَالِ بِالآيَةِ/[119ظ] في كَوْنِ الموصوفِ والصِّفَةِ معرفتينِ صُورَةً ونكرتينِ معنًى.

ثانياً: [التأويلُ الثاني: جعلُ غيرِ مَعْرِفَةٍ بالإضافة]

والتأويلُ الثاني ما أشارَ إليه بقوله³⁸⁷²: "أو جَعَلُ" لَفْظِ "غيرِ مَعْرِفَةٍ بالإضافة"³⁸⁷³، فهو تأويلٌ في الصِّفَةِ، يعني: أنَّ مُنشَأَ تَوَعُّلِهِ في الإبهامِ والمناحِ مِنْ عَدَمِ تَعَرُّفِهِ بالإضافةِ إلى المعرفةِ هو تعدُّدُ ما يُعَايَرُ المُضَافَ إليه، ولا تَعَدَّدَ هاهنا؛ "لأنَّه أُضِيفَ إلى ماله ضِدًّا واحدًا"، فينساكُ الدَّهْنُ مِنْ غَيْرِهِ إلى ذلك الضِدِّ الواحدِ؛ فَإِنَّ للمغضوبِ عليهم والضَّالِّينَ ضِدًّا واحدًا "وهو المُنْعَمُ عليهم"، فتعيَّنَ المُنْعَمُ عليهم بالإرادةِ مِنْ قولنا غيرِ المغضوبِ عليهم إلخ³⁸⁷⁴ "تعيَّنَ الحركةِ مِنْ غَيْرِ السُّكُونِ" أي: مثل تَعَيُّنِ الحركةِ للإرادةِ مِنْ قولنا غيرِ السُّكُونِ؛ فلذا يُوصَفُ به الحركةُ، ويُقال: عليكِ بالحركةِ غيرِ السُّكُونِ، وتُعرَفُ به أيضاً فيقال: الحركةُ غيرِ السُّكُونِ، وفي بعضِ النُّسخِ: تَعَيُّنِ الحركةِ بغيرِ السُّكُونِ، أي: بقولنا غيرِ السُّكُونِ؛ فَإِنَّ الحركةَ تَعَيَّنَ بالإرادةِ منه³⁸⁷⁵، ومآلُ النُّسخَتَيْنِ واحدٌ، وهو أنَّ للسُّكُونِ ضدَّ واحدًا هو الحركةُ، فلا

3871 ب- هو.

3872 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص31.

3873 قال أبو البقاء: " فَإِنَّ قُلْتَ الذِّينَ مَعْرِفَةً «وَعَيْرٌ» لَا يَتَعَرَّفُ بِالْإِضَافَةِ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لَهُ، فَبِيهِ جَوَابَانِ. أَحَدُهُمَا: أَنَّ «عَيْرٌ» إِذَا وَقَعَتْ بَيْنَ مُتَضَادَّيْنِ، وَكَانَا مَعْرِفَتَيْنِ تَعَرَّفَتْ بِالْإِضَافَةِ؛ كَقَوْلِكَ عَجِبْتُ مِنَ الْحَرَكَةِ غَيْرِ السُّكُونِ؛ وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ هُنَا؛ لِأَنَّ الْمُنْعَمَ عَلَيْهِ، وَالْمَغْضُوبَ عَلَيْهِ مُتَضَادَّانِ. وَالْجَوَابُ الثَّانِي: أَنَّ الذِّينَ قَرِيبٌ مِنَ التَّكْرَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُقْصِدْ بِهِ قَصْدَ قَوْمٍ بِأَعْيَانِهِمْ؛ وَغَيْرُ الْمَغْضُوبِ قَرِيبَةٌ مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِالتَّخْصِيسِ الْحَاصِلِ لَهَا بِالْإِضَافَةِ؛ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِيهِ إِجْمَاعٌ مِنْ وَجْهِ وَاحْتِصَاصٍ مِنْ وَجْهِ. " العكبري، التبيان في أعراب القرآن، ج1، ص10.

3874 ج- إلخ.

3875 ب- منه.

يَنْسَاقُ الدَّهْنُ مِنْ غَيْرِ السُّكُونِ إِلَّا إِلَيْهِ، إِذَا³⁸⁷⁶ الْمُتَبَادِرُ إِلَى الدَّهْنِ مِنْ غَيْرِ الشَّيْءِ ضِدُّهُ؛ لِأَنَّهُ الْمُغَايِرُ
لِلشَّيْءِ حَقِيقَةً.

وَلَمَّا كَانَتِ الْمُخَالَفَةُ أَعَمَّ مِنَ التَّضَادِّ، وَكَانَ مَنَاطُ حُصُولِ التَّعْيِينِ هُوَ التَّضَادُّ، وَعَدَلَ الْمُصَنِّفُ
عَنْ لَفْظِ الْخِلَافِ الْمَذْكُورِ فِي الْكَشَافِ، فَأُورِدَ³⁸⁷⁷ لَفْظَ "الضدِّ" بَدَلَهُ، ثُمَّ الْفَرْقُ بَيْنَ التَّأْوِيلَيْنِ أَنَّهُ عَلَى
التَّأْوِيلِ الْأَوَّلِ يُحْمَلُ الْمَغْضُوبُ عَلَيْهِمُ وَالضَّالِّينَ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى؛ لِيَبْقَى (غَيْر) عَلَى إِبْهَامِهِ نَكِرَةً مِثْلَ
مُوصُوفَةٍ³⁸⁷⁸ فَيُظْهِرُ التَّشْبِيهَ بِاللَّثِيمِ يَسْبُنِي الْخ.

وَعَلَى الثَّانِي يُحْمَلَانِ عَلَى مُطْلَقِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمُ وَالضَّالِّينَ؛ لِيَكُونَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مِمَّا لَهُ ضِدٌّ وَاحِدٌ، وَهُوَ
الْمُنْعَمُ عَلَيْهِمُ، وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ مَا يُورَدُ هَاهُنَا مِنْ أَنَّ جَعَلَ (غَيْر) مَعْرِفَةً بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا لَهُ ضِدٌّ وَاحِدٌ يَسْتَلْزِمُ
أَنْ لَا يَكُونَ الْوَجْهَ الثَّانِي تَأْوِيلًا؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ ح³⁸⁷⁹ مَعْرِفَةً حَقِيقَةً لَا تَأْوِيلًا، وَلَا الْوَجْهَ الْأَوَّلُ تَأْوِيلًا
صَحِيحًا؛ لِأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِ لَفْظِ (غَيْر) مَعْرِفَةً قَطْعًا، لَا يَكُونُ كَقَوْلِهِ: وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّثِيمِ يَسْبُنِي الْخ.
وَوَجْهَ الْإِنْدِفَاعِ هُوَ أَنَّ كَوْنَهُ مِنْ قَبِيلِ مَا أُضِيفَ إِلَى ضِدِّ وَاحِدٍ لَيْسَ بِمُتَّعِينَ؛ فَإِنَّ حَمَلَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى
مُطْلَقِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمُ كَانَ مِنْ ذَلِكَ الْقَبِيلِ، وَصَارَ/[119و] مَعْرِفَةً قَطْعًا، فَلَا يَتِمُّشَى الْوَجْهَ الْأَوَّلُ وَإِنْ
حُمِلَ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى لَمْ يَكُنْ مِنْ ذَلِكَ الْقَبِيلِ، بَلْ يَبْقَى عَلَى نَكَارَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ، فَيَكُونُ مِنْ قَبِيلِ
اللَّثِيمِ³⁸⁸⁰ يَسْبُنِي³⁸⁸¹، وَلَمَّا كَانَ مَدَارُ الْوَجْهَيْنِ أَحَدَ الْحَمَلَيْنِ وَلَمْ يَتَّعِينَ شَيْءٌ مِنْهُمَا صَارَ كُلُّ مَنْ
الْوَجْهَيْنِ تَأْوِيلًا صَحِيحًا³⁸⁸².

3876 ب: و / ج: إذ.

3877 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 31.

3878 ج: موصوفه.

3879 ج-ح.

3880 ج: اللثيم.

3881 وهو جزء من بيت شعر لرجل سلولي، ونُسب إلى شمر بن عمرو الحنفي، قال فيه:

ولقد مررتُ على اللثيم يسبني فمضيتُ مُتَّ قُلْتُ لا يغنيني

[أوجهٌ وُقوع (غير) في الجملة]

قال 3883 بعضُ الفحول 3884: "وإنَّما وُصِفَ المعرفةُ بغيرِ تنزيلاً للموصولِ منزلةَ النكرةِ" 3885؛ إذ لم يُقصدَ به 3886 معهوداً ورفعاً لغير 3887 إلى درجةِ المعرفة؛ لزوالِ إبهامِهِ بالإضافةِ إلى ما لَهُ ضِدُّ واحد، ثُمَّ قال: اعلم أنَّ غيراً لها ثلاثةٌ أوجه:

أحدها: أن يقعَ في موضعٍ 3888 لا يكونُ فيه إلا نكرةً، وذلك إذا أُريدَ به النَّفْيُ السَّادِجُ كما في لك 3889 مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِ زَيْدٍ 3890.

عَضْبَانٌ مَمْتَلَأٌ عَلَيَّ إِهَابُهُ إِنِّي وَرَيْتُكَ سُخْطُهُ يَرْضِيَنِي

يستشهد علماء اللغة بقوله: (الليثيم يسبني)، على جواز نعت المعرفة بأل الجنسية بالجملة. وهو كقوله تعالى: ﴿وَأَيُّهُ هُمُ اللَّيْلُ نَسَلَحُ مِنْهُ النَّهَارُ﴾ جاء في شرح ألفية ابن مالك أن "قائله: هو رجل من بني سلول، وهو من الكامل. الشاهد فيه: "الليثيم يسبني" حيث وقعت الجملة نعتاً للمعرفة وهو "الليثيم" المقرون بأل. وإنما ساغ ذلك؛ لأن "أل" فيه جنسية، فهو قريب من النكرة. قال السمين الحلبي في تفسير قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة 183] "قوله: "كَمَا كُتِبَ" فيه خمسةٌ أوجه... الخامس: أن يكونَ في محلِّ رفعٍ لأَنَّهُ صِفَةٌ لِلصِّيَامِ، وهذا مردودٌ بأنَّ الجارَّ والمجرورَ من قبيلِ النكراتِ والصِّيَامُ معرفةٌ، فكيف تُوصَفُ المعرفةُ بالنكرة؟ وأجابَ أبو البقاء عن ذلك «بأنَّ الصِّيَامَ غَيْرُ مُعَيَّنٍ» كأنه يعني أنَّ «أل» فيه للجنسِ والمعرُفُ بأل الجنسية عندهم قريبٌ من النكرة، ولذلك جازَ أن تُعْتَبَرَ لفظةً مرَّةً ومعناه أخرى، قالوا: «أهلك الناسَ الدينارُ الحمرُّ والديزهمُ البيضُ» ومنه:

ولقد أُمِرُّ على الليثيم يسبني فَمَصَّبْتُ ثَمَّتْ قُلْتُ لَا يُغْنِيَنِي

المراي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج2، ص 948؛ السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج2، ص 268.

3882 ب ج: وصحياً.

3883 ابن كمال، تأليف العالم العلامة والمحقق الفهامة وحيد دهره وفريد عصره شيخ الاسلام، شمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا، رسائل ابن كمال، (ناشر الكتاب أحمد جودت صاحب جريدة أقدم ورئيس محرريها، طبع في مطبعة "اقدام" بدار الخلافة العلية سنة 1316هـ)، ص 14.

3884 ب: العلامة ابن الكمال، فائدة.

3885 ج: المنكر.

3886 ج-به.

3887 ب+ لفظ غير.

3888 ب ج: موقع.

3889 ج- لك.

3890 ب: يريد أن المجرور ليس زيدا، فائدة.

والثاني: أن يقع موقِعاً لا يكون فيه إلا معرفةً، وذلك إذا أُريدَ به شيءٌ قد عرِفَتْ³⁸⁹¹ بمُضادَّةِ المُضادِّ إليه في معنى لا يُضادُّه فيه إلا هو، كما إذا قُلت: مررتُ بِعَبْرِكَ إلى³⁸⁹² المعروفِ بِمُغايِرِ تلك³⁸⁹³، إلا أنه في هذا لا يجري صفةً، فيُذكَّرُ غيرَ جارٍ على الموصوف.

و³⁸⁹⁴الثالثُ أن يقع موقِعاً يكون فيه³⁸⁹⁵ نكرةً تارةً، ومعرفةً تارةً³⁸⁹⁶ أخرى كما إذا قلت: مررتُ برجلٍ كريمٍ غيرٍ لئيم، وعاقِلٍ غيرٍ جاهل، والرجلُ الكريمُ غيرُ اللئيم، كذا قاله³⁸⁹⁷ صدرُ الأفاضل³⁸⁹⁸.

وقد تَبَيَّنَ مِنْهُ أَنَّ مَنْ قَالَ³⁸⁹⁹: إِنَّ غيراً لا يتعرَّفُ أصلاً. وإن أُضيفَ إلى المعارف. لم يُصِبْ، وأنَّ مَنْ زَعَمَ³⁹⁰⁰ أَنَّهُ بِالإضافةِ إلى ماله ضِدُّ واحدٌ يتعيَّنُ تعيُّنُ الحركةِ من غيرِ السُّكُونِ، فقد أخطأ من وجوه:

أما الأوَّلُ³⁹⁰¹: فلأنَّه، وإن أُضيفَ إلى ماله ضِدُّ واحدٌ، لكنَّه لم يُعرَفَ ما أُريدَ به بِمُضادَّةِ المُضادِّ إليه في معنى لا يُضادُّه فيه إلا هو؛ ولهذا لم يكن من قبيلِ الثاني، فلم يتعيَّنَ تعيُّنُ الحركةِ من غيرِ السُّكُونِ.

وأما ثانياً: فلأنَّه ح يكون معرفةً بالحقيقة على ما مرَّ، لا بالتأويل كما ظنَّه ذلك الرَّاعِم.

3891 ب ج: عرف.

3892 ج: أي.

3893 ج: بمغاييرتك.

3894 ج- و.

3895 ب- فيه.

3896 ب ج- تارة.

3897 ب ج: قال/ الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم، بالتخمير، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العنيمين (الناشر مكتبة العبيكان، ط1، 2000م) ج2، ص16، 17.

3898 هو صدر الأفاضل الخوارزمي، القاسم بن الحسين بن أحمد الخوارزمي، (555 - 617 هـ) عالم بالعربية ومن فقهاء الخنفة له كتب، منها "شرح المفصل للزمخشري". و "الزوايا والخبايا" في النحو، و "السر" في الإعراب. من أساتذته: العارض السرخسي، ورضي الدين النيسابوري، وعبد الكريم الأنماطي. ومن تلامذته: ابن المستوفى الأربلي. ينظر الحموي، معجم الأديباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ج5، ص2191؛ السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج2، ص252.

3899 القائل: الزمخشري، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص16.

3900 الزاعم: البيضاوي، البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص31.

3901 ب ج: أولاً.

وأما ثالثاً: فلأنه ح لا يجري صفة، وإنما يُدكر غير جارٍ على الموصوف، وهو في صدده توجيه كونه صفةً لما قبله". انتهى كلامه. أراد بالقائل: صاحب الكشاف، وبالزاعم: البيضاوي.

[الجواب على تعليل الأول]

وأقول في جواب الأول: إن صاحب الكشاف إنما قال ما نقله في تقرير السؤال حيث قال³⁹⁰²:
"فإن قلت: كيف صح أن يقع (غير) صفة للمعرفة وهو لا يتعرف، وإن أضيف إلى المعارف؟
وأما [120ظ] في تقرير الجواب فقد صرح بتعرفها بها حيث قال³⁹⁰³: الذين أنعمت عليهم لا توقيت
فيه كقوله: ولقد أمر الخ، ولأن المغضوب عليهم والضالين خلاف المنعم عليهم، فليس في (غير) إذا
الإبهام الذي يأتي عليه أن يتعرف". انتهى.

فانظر كيف نفى الإبهام المانع عن التعريف³⁹⁰⁴ في صورة الإضافة إلى الضد، وقال³⁹⁰⁵ قدس سره أيضاً
في توجيه جوابه: "أجاب أولاً بأن الموصوف نكرة في المعنى، وثانياً بأن الصفة معرفة". انتهى.
نعم، المسألة تختلف فيها بين النحاة واختار³⁹⁰⁶ الرضي عدم تعرفه ولو بال إضافة إلى المعرفة، وابن
السري³⁹⁰⁷ إلى³⁹⁰⁸ تعرفه بها³⁹⁰⁹، واستدل عليه بهذه الآية، وتفصيله يُطلب من الرضي.

[الجواب على تعليل الثاني]

وأقول: من جواب الثاني: أما أولاً: فقوله³⁹¹⁰: "أما³⁹¹¹ أولاً فلأنه" إلى آخره مدفوع بأنه من
أين علم أنه لم يُعرف ما أريد به هاهنا بمضادة المضاف إليه في معنى لا يُضاده فيه إلا هو؛ فإن التصريح

³⁹⁰² الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج 1، ص 16.

³⁹⁰³ ب ج + قلت.

³⁹⁰⁴ ب: التعرف.

³⁹⁰⁵ الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص 224.

³⁹⁰⁶ ينظر: الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، ج 2، ص 210-211.

³⁹⁰⁷ المراد به: الزجاج واسمه إبراهيم بن السري، وقد مر ترجمته.

³⁹⁰⁸ ج - إلى.

³⁹⁰⁹ ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج 1، ص 53.

بذلك المعنى ليس بلازم كما في المثال الذي أورده هذا القائل؛ فإن قولنا: مررت بغيرك أي: المعروف بمُعَايَرَتِكَ، لم يُصَرِّح فيه بالمعنى الذي لا يُعَايَرُكَ فيه إلا ما أريد بغيرك فَلَعَلَّ هاهنا معنى لا يُضَادُّ المغضوبين والضَّالِّين فيه إلا المؤمنون كالكون منعاً عليهم في الآخرة، فسَقَطَ قوله³⁹¹²: "ولهذا لم يكن من قبيل الثاني، فلم يتعين تعيين الحركة بغير السكون."

وأجاب عن هذا بعض الفضلاء بأن في كلام المُصنِّفِ تصريحاً: بأنه أراد بقوله³⁹¹³: "تعيين تعيين الحركة من غير السكون" أنه أزال³⁹¹⁴ إبهامه بالإضافة إلى ماله ضد واحد كما أراد هذا القائل، لا أنه صار معرفة؛ لأنَّ تعيين الحركة من غير السكون هو تعيين ماهية الحركة، وليست بمعرفة³⁹¹⁵ كالإنسان والفرس المراد بهما مفهوماهما، فقوله³⁹¹⁶: "ولهذا لم يكن من قبيل الثاني" إلى آخره حَبْطٌ عظيم، وخطأٌ جسيم؛ لأنَّ عدم كونه من قبيل الثاني لا يستلزم أن لا يكون ماهيةً من المهيئات معلومةً بمُعَايَرَةِ مَهِيَّةٍ أُخْرَى. انتهى. وفيه نظر؛ لأنه صرَّفَ لكلام المُصنِّفِ عن ظاهره، وهو ادَّعى تصريحه به، كيف والمُصنِّفُ ادَّعى في الجواب الثاني جعل (غير) معرفةً بالإضافة، واستدلَّ عليه بقوله³⁹¹⁷: "لأنَّه أضيف إلى ماله ضد واحد"، ثمَّ فرَّغ عليه تعيينه تعيين الحركة من غير السكون، فلو أراد بتعيينه زوال إبهامه من [120و] غير أن يصير معرفةً، ولم يتمَّ التقريب، وقياسه على ما أراد القائل فاسدٌ لأنَّ ذلك القائل لم يدع جعله معرفةً بل ادَّعى رفعه إلى درجة المعرفة، فتكفي فيه زوال الإبهام، وإن لم يصير معرفةً.

3910 ابن كمال باشا، رسائل ابن كمال، ص 15.

3911 ب- أما.

3912 ابن كمال باشا، رسائل ابن كمال، ص 15.

3913 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 31.

3914 ب ج: زال.

3915 ج: لمعرفة.

3916 ج- فقوله.

3917 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 31.

وقوله³⁹¹⁸: "تعيّن الحركة مِنْ غَيْرِ السُّكُونِ" تعيّن ماهيّة الحركة وليست بمعرفة، كلامٌ واهٍ، أليسَ أحدُ أقسامِ المعرفةِ المُعرّفِ بلامِ الجنسِ؟ فإنَّ القصدَ فيه إلى تعيّنِ مفهومٍ مدخولها مِنْ حَيْثُ هو مع قَطْعِ النَّظَرِ عن تَحْقُقهِ في ضِمْنِ الفَرْدِ بعضاً أو كُلاًّ وأيضاً على ما ذَكَرَهُ يكونُ معنى قولِ المُصنّفِ³⁹¹⁹: "تعيّنَ كَتعَيّنِ الحركةِ مِنْ غَيْرِ السُّكُونِ": في معنى قولك³⁹²⁰ زالَ إبهامه كَتعَيّنِ ماهيّة الحركةِ بِمُغايرةِ مَهْيَةِ السُّكُونِ، وهذا كلامٌ خالٍ عن التَّحصيلِ. هذا، ولتَرْجِعِ إلى ما كُنّا فيه، فنقولُ:

وأما ثانياً: فَلأَنَّ ما ذَكَرَهُ بقوله³⁹²¹: "وأما ثانياً فَلأنّه ح يكونُ معرفةً بالحقيقة، لا بالتأويلِ كما ظنّه الرّاعم" مدفوعٌ بما ذَكَرنا سابقاً مِنْ أنّ كونه معرفةً مبنيٌّ على أحدِ الحُمَلَيْنِ اللّذينِ ليسَ واحدٌ مِنْهُما مُتعيّناً، فهو معرفةٌ حقيقةً إن حُمِلَ المغضوبُ عليهم³⁹²² المطلق، وباقي على نِكَارتهِ إن حُمِلَ على اليهودِ والنّصارى، فمداوُ كونه معرفةً صرفةً عن ظاهره الَّذي هو التّكارة، وجعله معرفةً³⁹²³ بالحملِ المَدكُورِ، ولا نَعْنِي بالتأويلِ إلّا هذا، لا ما³⁹²⁴ يُقَابِلُ الحقيقةَ.

وأما ثالثاً: فَلأَنَّ ما أفادهُ بقوله³⁹²⁵: "وأما ثالثاً: فَلأنّه إنّما يُدكَرُ ح غيرَ جارٍ على الموصوفِ": كلامٌ تفرّد به صَدْرُ الأفاضلِ³⁹²⁶ وكلامُ النُّحاةِ³⁹²⁷ مَشحونٌ بأنّه إذا كان للمُضافِ إليه ضِدٌّ واحدٌ يُعرَفُ³⁹²⁸ بِغَيْرِيَّتِهِ يتعرّفُ هناك (غيرُ)، ويقعُ صِفَةً للمعرفة، ومثّلوه بقولهم: عليكِ بالحركةِ غيرِ السُّكُونِ؛ فإنَّ غَيْرَ

³⁹¹⁸ نفس المصدر، ج1، ص31.

³⁹¹⁹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص31.

³⁹²⁰ ب ج - في معنى قولك.

³⁹²¹ ابن كمال باشا، رسائل ابن كمال، ص15.

³⁹²² ب - والضالين، صح هامش. / ب + على / ج + والضالين على.

³⁹²³ ب ج - وجعله معرفة.

³⁹²⁴ ج - ما.

³⁹²⁵ ابن كمال باشا، رسائل ابن كمال، ص15.

³⁹²⁶ الخوارزمي، شرح المفصل في صنعة الاعراب الموسوم بالتخمير، ج2، ص17.

³⁹²⁷ الجامي، عبد الرحمن بن أحمد نور الدين، شرح ملاً جامي، المحقق: الشيخ أحمد عزّو عناية و الأستاذ علي محمد مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان ط1، ج1، ص451.

³⁹²⁸ ج - يعرف.

السُّكُونِ ذُكِرَ فِيهِ جَارِيًا عَلَى الْمُوصُوفِ، وَالْمُصَنِّفُ بِنَى كَلَامَهُ عَلَى هَذَا، فَلَا يُعْقَلُ مُخَالَفَةُ الْجُمْهُورِ
لِكَلَامِ³⁹²⁹ صَدَرَ عَمَّنْ حَرَقَ³⁹³⁰ إِجْمَاعَ الْقَوْمِ، وَلَوْ كَانَ صَدْرًا لِلْأَفْضَلِ.

المَطْلَبُ الثَّلَاثُ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾

أَوَّلًا: نَصْبُ غَيْرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾

قَوْلُهُ³⁹³¹: "وَعَنْ ابْنِ كَثِيرٍ نَصَبُهُ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ"³⁹³² أَي: رُوي³⁹³³ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ
نَصَبَ (غَيْرِ)³⁹³⁴ عَلَى أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ فِي (عَلَيْهِمْ) وَ³⁹³⁵(أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ)، فَيَقَى ح
لِظ (غَيْرِ) عَلَى نَكَارَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الْحَالِ أَنْ تَكُونَ نَكْرَةً.

وَقَالَ³⁹³⁶ فِي الْكَشَّافِ: "وَهِيَ قِرَاءَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"، وَالْمُصَنِّفُ سَكَتَ عَنْ
هَذَا؛ لِأَنَّهُ أوردَ عَلَيْهِ أَنَّ جَمِيعَ [121ظ] الْقِرَاءَاتِ قِرَاءَتُهُ عَلَيْهِ السَّلَامِ، حَتَّى إِنَّ شُرَّاحَ الْكَشَّافِ خَاضُوا

³⁹²⁹ ج - لكلام.

³⁹³⁰ ب ج: حرق.

³⁹³¹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص31.

³⁹³² جاء في معاني القراءات للأزهري: "قوله جلَّ وعزَّ (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) قرأ أبو عمرو. ونافع. وابن عامر. وعاصم، وحمة والكسائي، ويعقوب، (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ)، بالكسر. واختلف عن ابن كثير، فقال أبو حاتم: قال بكَّار: حدثني الخليل بن أحمد عن ابن لعبد الله بن كثير المكي أنه قرأ، (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) نصباً. قال بكَّار وحدثني الغمر بن بشير عن عباد الخواص قال: قراءة أهل مكة غَيْرِ الْمَغْضُوبِ، بالنصب، قال أبو حاتم: روى هارون الأعمور عن أهل مكة النصب في (غَيْرِ). "يرى الباحث أن القراءة الصحيحة والمعتمدة هي بكسر الراء في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾. أما قراءة غَيْرِ بالنصب فهي شاذة غير معتمدة عند جمهور القراء. الأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، معاني القراءات، (الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، ط1، 1412 هـ - 1991 م) ج1، ص115.

³⁹³³ ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، المحقق: محمد حسين شمس الدين (الناشر: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون - بيروت، ط1، 1419 هـ)، ج1، ص54.

³⁹³⁴ ج - غير.

³⁹³⁵ ب ج: في.

³⁹³⁶ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص17.

في توجيه عبارته فقال³⁹³⁷ القُطْبُ³⁹³⁸، وتبعه³⁹³⁹ الطيبي³⁹⁴⁰ أي: عادته قَبْلُ³⁹⁴¹ العَرْضَةِ الأخيرة،
وإلا فكلُّ القراءاتِ قراءته.

وقال³⁹⁴² صاحبُ الكشّاف: كُلُّ واحدٍ من السَّبْعِ المُتَوَاتِرَةِ³⁹⁴³ نُسِبَ إلى³⁹⁴⁴ واحدٍ من
الأئمّة؛ لاشتهاره³⁹⁴⁵ بها، وتفردّه فيها بأحكامٍ خاصّةٍ في الأداء، وأمّا غيرها فإذا ظهرَ فيها أمرُ الرِّوَايَةِ ولم
يَشْتَهَرِ بها نُسِبَ إلى النَّبِيِّ عليه السَّلَام، ولا يلزَمُ من ذلك اعتياده بها.

ورجّحهُ قُدِّسَ سرُّه وقال³⁹⁴⁶: "وهذا أولى"، واختصره العلامةُ التَّفْتَازَانِيُّ فقال³⁹⁴⁷: نُسِبَتْ إليه صَلَّى اللهُ
عليه وسلّم إذا³⁹⁴⁸ لم تتواتر بالطَّرِيقِ المنسوبِ إلى واحدٍ من القُرَّاءِ السَّبْعَةِ، وإلا فالكُلُّ قراءته عليه السَّلَام.
وقوله³⁹⁴⁹: "والعاملُ" أي: في الحالِ وذِيها هو "أنعمت"، أمّا في الحالِ فظاهراً، وأمّا في ذي
الحالِ أعني: الضَّميرِ المجرورِ في "عليهم" فالأَنَّ حرفَ الجَرِّ أداةٌ تُوصِلُ معنى الفعلِ إلى مجروره، فالجُرورُ وحدَه
منصوبُ المَحَلِّ بالفعلِ، وبهذا الاعتبار وقعَ ذا حالِ، فلا يَرِدُ أَنَّ العَامِلَ في الحالِ هو الفعلُ، وفي ذي
الحالِ هو الجارُّ، فقد اختلفَ عامِلُ الحالِ وذِيها، وذا غيرُ جائز، كذا في حاشية قُدِّسَ سرُّه، على أَنَّ

³⁹³⁷ الرازي، التفسير الكبير، ج1، ص70.

³⁹³⁸ المراد: الإمام الرازي. وقد مر ترجمته.

³⁹³⁹ الطيبي، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، حاشية الطيبي على الكشاف، ج16، ص167.

³⁹⁴⁰ هو الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي. المُنْتَوَى (٧٤٣ هـ)، من علماء الحديث والتفسير، من أهم كتبه: شرح الطيبي
على مشكاة المصابيح المسمى بالكشاف عن حقائق السنن، والتبيان في المعاني والبيان، والخلاصة في معرفة الحديث. ينظر: العسقلاني،
الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ج2، ص185؛ ينظر: الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، ج1، ص229.

³⁹⁴¹ ب: هذه زيادة الطيبي على القطب، فائدة.

³⁹⁴² الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج2، ص69.

³⁹⁴³ ب ج: المتواتر.

³⁹⁴⁴ ج: لما.

³⁹⁴⁵ ب: لاستشهاده.

³⁹⁴⁶ الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص225.

³⁹⁴⁷ العاملي، بهاء الدين محمد بن حسين، الكشكول، ضبطه وصححه: محمد عبد الكريم النمري (دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1،

1998م) ج1، ص36.

³⁹⁴⁸ ج: إذ.

³⁹⁴⁹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص31.

الرّضي نقل³⁹⁵⁰ عن المالكِيّ جوازَ اختلافِ العَامِلِ فيهما، ثُمَّ قال³⁹⁵¹ قُدِّسَ سِرُّهُ: "وما يُقالُ مِنْ أَنَّ الجارَ والمجرورَ في محلِّ النَّصْبِ أو الرَّفْعِ فَمِنْ قَبِيلِ المُساهلةِ في العبارةِ اتِّكالا"³⁹⁵² على ما تقرَّرَ من القواعد. نعم، محلُّ الظَّرْفِ المُستَقَرِّ مُتعلِّقٌ بمجموعِهِ الواقعِ موقعَ عاملِهِ؛ فَإِنَّ الخبرَ مثلاً هو مجموعٌ في الدَّارِ، لا الدَّارِ وحدَها، إِلَّا أَنَّ كَلامنا في النَّصْبِ أو الرَّفْعِ الَّذي أوجبَهُ معنى الفعلِ الَّذي أوصلَهُ الجارُ إلى ما بعده؛ فَإِنَّهُ لِلْمَجْرورِ وحدَهُ". انتهى.

واعترضَ عليه قُدِّسَ سِرُّهُ بوجهين:

الأوَّل: أَنَّ معنى الفعلِ إذا وُصِلَ إلى ما بعده بِنَفْسِهِ وجبَ رفعُهُ أو نَصْبُهُ، وأمَّا إذا وُصِلَ بواسطةِ حرفِ الجرِّ إلى ما بعده فإيجابُهُ لأحدِهِما ممنوعٌ، كيف؟ ولو كانَ كذلكَ لكانَ كُلُّ مجرورٍ بحرفِ الجرِّ إمَّا منصوبٌ المحلِّ أو مرفوعه، فكانَ (البَصْرَةُ) و(الكُوفَةُ) في: سِرْتُ مِنَ البَصْرَةِ إلى الكُوفَةِ منصوبَ المَحَلِّ بوصول³⁹⁵³ معنى السَّيْرِ بواسطةِ (من) و(إلى) إليهما، ولم يُقلْ به أحد.

والثَّاني: أَنَّهُ لا حاجةٌ في كونِ المجرورِ / [121و] ذا حالٍ إلى كونهِ منصوبَ المَحَلِّ لِصِحَّةِ وقوعِ الحالِ عن المجرورِ، لا يكونَ منصوبَ المَحَلِّ كقولهِ تعالى: ﴿وَاتَّبَعَ مَلَّةً إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النساء: 125/4] وقولهِ: ﴿النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [الانعام: 128/6].

والجوابُ عن الأوَّلِ أَنَّ قولهُ: "لم يُقلْ به أحدٌ" ممنوعٌ؛ فَإِنَّ الرّضِيَّ قال³⁹⁵⁴ به³⁹⁵⁵: "إذا تعدَّى، أي: الفعلُ بِحرفِ الجرِّ فالجارُ والمجرورُ في محلِّ النَّصْبِ على المفعولِ به، والتَّحقيقُ أَنَّ المجرورَ وحدَهُ منصوبٌ

³⁹⁵⁰ الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، ج 1، ص 280.

³⁹⁵¹ ج: نقل / الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص 226.

³⁹⁵² أ: إشكالاً.

³⁹⁵³ ج: موصول.

³⁹⁵⁴ ابن الحاجب، جمال الدين أبي عمر وعثمان بن عمر، الكافية في النحو، شرحه: رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي (دار الكتب العلمية بيروت لبنان)، ج 2، ص 273.

³⁹⁵⁵ ب ج+ حيث قال.

المحلّ، لامع الجارّ؛ لأنّ الجارّ هو المُوصِلُ للفعل إليه³⁹⁵⁶ كالهزمة والتّضعيف، لكنّ لمّا كانتِ الهمزة والتّضعيفُ من تمامِ صيغةِ الفِعْلِ، والجارُّ مُتّصِلاً به كالجُزءِ من المفعولِ به توسّعا في اللَّفْظِ وقالوا: هما في محلِّ النَّصْبِ". انتهى، وهذا نصٌّ مِنْهُ في أنّ البَصْرَةَ والكوفَةَ منصوبا المَحَلِّ.

وعن الثاني: أنّ المُضَافَ في قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعَ مَلَائِكَةُ إِبْرَاهِيمَ حَنِيْفًا﴾ [النساء: 125/4] لمّا صحَّ حَدْفُهُ وإقامة المُضَافِ إليه³⁹⁵⁷، فكأنَّه المفعولُ، وكذا قوله تعالى: ﴿النَّارُ مَثْوَاكُمْ﴾ [الأنعام: 128/6] معناه مَوْضِعُ ثَوَابِكُمْ³⁹⁵⁸ خالدین، فالحالُ فيهما حالٌ³⁹⁵⁹ عن المفعولِ حقيقةً، كلُّ ذلك³⁹⁶⁰ مذکورٌ في الرّضِيِّ³⁹⁶¹، فهو أحقُّ بالرّضِيِّ.

وقوله³⁹⁶²: "أو بإضمامٍ أعني" عطفٌ بحسبِ المعنى على قوله³⁹⁶³: "على الحالِ" أي: النَّصْبُ المروئِي عن ابنِ كثيرٍ: إمّا بِكونِهِ حالاً، أو بِكونِهِ مفعولاً لفعلٍ مُضَمَّرٍ، وهو: أعني، فيكونُ ما بعدَ (أعني) تفسيراً لما قَبْلَهُ، فتجبُ أن³⁹⁶⁴ مُساوياً لما قَبْلَهُ، أو أَحْصَى لامتناعِ تفسيرِ أحدِ المُتبايِنينِ بالآخر وتفسيرِ الأخصِّ بالأعمِّ؛ فإنَّ كانَ المرادُ بما بعده: الَّذِينَ لا غَضَبَ عَلَيْهِم أصلاً، وبما قَبْلَهُ المؤمنون الكاملون في الإيمان، و³⁹⁶⁵ كانَ المرادُ به³⁹⁶⁶ الَّذِينَ سَلِمُوا مِنَ العذابِ الأبدِ ولو بعدَ حينٍ، وكان

3956 ج- إليه.

3957 ب ج+ مقامه.

3958 ج: ثوابكم/ ب: ثوى بالمكان إذا أقام به، فائدة.

3959 ب+ فيهما حال.

3960 ب- ذلك.

3961 ينظر: الرضي الأسترباذي، محمّد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية، ج2، ص8-9.

3962 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص31.

3963 نفس المصدر، ج1، ص31.

3964 ج+ يكون.

3965 ب ج: أو.

3966 ب- به.

المُرَادُ بِمَا قَبْلَهُ مُطْلَقُ الْمُؤْمِنِينَ كَانَ تَفْسِيرًا بِالمُساوي³⁹⁶⁷، والمعنى: أعني بهم، وإن أُريدَ بما قَبْلَهُ مُطْلَقُ الْمُؤْمِنِينَ وَأُريدَ بِالمَغضُوبِ عَلَيْهِمَ مَا لَا عَضْبَ عَلَيْهِمَ أَصْلًا، كَانَ تَفْسِيرًا بِالأَخَصِّ، وَكَانَ المعنى: أعني منهم. تبصّر.

"أو³⁹⁶⁸ بالاستثناء" أي: بِحَمَلِ (عَير) عَلَى الاستثناء؛ فَإِنَّ إعرابه في الاستثناء كإعراب المُستثنى، وَهُوَ مَحْفُوضٌ بِإِضَافَةِ (غَير) إِلَيْهِ، وَلَمَّا كَانَ حَمَلُ (غَير) عَلَى الاستثناء مُطْلَقًا خِلافَ أَصْلِهِ الَّذِي هُوَ أَنْ يَكُونَ صِفَةً، كَانَ الأَوَّلَى حَمَلَهُ³⁹⁶⁹ عَلَى الاستثناء المُتَّصِلِ؛ إِذْ فِي حَمَلِهِ عَلَى المُتَّصِلِ الَّذِي هُوَ أَيْضًا خِلافُ الأَصْلِ فِي الاستثناء يَلِزَمُ ارْتِكَابُ خِلافِ عَلَى خِلافِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ³⁹⁷⁰: "إِنَّ فُسِّرَ النَّعْمُ³⁹⁷¹/[122ظ] بِمَا يَعُمُّ القَبِيلَيْنِ³⁹⁷²"، أَي: المُؤْمِنَ وَالكَافِرَ؛ بَأَنَّ لَا يُحْصَى النَّعْمُ بِالأُخْرَوِيَّةِ³⁹⁷³، بَلْ يُرَادُ مُطْلَقَ النَّعْمِ دُنْيَوِيَّةً أَوْ أُخْرَوِيَّةً، فَيَتَحَقَّقُ شَرْطُ الاستثناء المُتَّصِلِ، وَهُوَ دَخُولُ المُسْتثنَى فِي المُسْتثنَى مِنْهُ بَيَقِينِ، فَاستثناء المَغضُوبِ عَلَيْهِمَ وَالمُضَالِّينَ مِنَ القَبِيلَتَيْنِ يَكُونُ مُتَّصِلًا³⁹⁷⁴.

3967 ب- بالمساوي.

3968 أ: تبصروا.

3969 ب: وحمله.

3970 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 31.

3971 ج- نعم.

3972 ب ج: القبيلتين.

3973 ج: وبالأخروية.

3974 روي عن لفظ "غير" في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ النصب والخفض؛ فقرأ أبو عمرو. ونافع. وابن عامر. وعاصم، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، (غير المغضوب). فالخفض على البدل من: "الذين" أو من الهاء والميم في: "عليهم"؛ وقال أبو المنصور: "قرأت بالخفض لأنما نعت للذين، لا للهاء والميم من عليهم." أو لأن: "غير" تعرفت لكونها بين شيئين لا وسط بينهما، كقولك: الساكن غير المتحرك. وقرأ بالنصب في الرأ على وجهين: على الحال من "الذين"، أو من الهاء والميم في "عليهم"، كأنك قلت: أنعمت عليهم لا مغضوبًا عليهم. أو على الاستثناء، كأنك قلت: إلا المغضوب عليهم. والقولان: الأول للفارسي، والثاني للزمخشري. وحكي عن الخليل يجوز النصب بأعني. نقل عنه أبو حاتم قائلًا: قال بكار: حدثني الخليل بن أحمد عن ابن لعبد الله بن كثير المكي أنه قرأ، (غير المغضوب عليهم) نصبًا قال بكار: وحدثني الغمر بن بشير عن عباد الخواص قال: قراءة أهل مكة غير المغضوب، بالنصب. قال أبو منصور: وروى غير هؤلاء عن ابن كثير أنه قرأ (غير) بالكسر كما قرأ سائر القراء، والقراءة الصحيحة المختارة "غير المغضوب" بكسر الراء، ونصب الراء شاذ. وهذا ما رجحه الباحث.

ثانياً: تحقيق لفظ الغضب

قوله³⁹⁷⁵: "والغضب: ثوران النفس"³⁹⁷⁶ بالمثلثة من ثار العبار: إذا هاج وانتشر، وعرفوه³⁹⁷⁷

بأنه³⁹⁷⁸ كيفية تعرض للنفس تستتبع³⁹⁷⁹ غليان دم مودعة في أحد جنبي الشكل الصنوبري، وحركتها

الخارج³⁹⁸⁰: "إرادة الانتقام"، وفي الحديث³⁹⁸¹: (اتقوا الغضب؛ فإنه جمره تُوقد في قلب ابن آدم، ألم تروا

إلى انتفاخ أوداجه ومحمرة³⁹⁸² عينه؟) فالمراد بالنفس إما الدم أو النفس الناطقة، وثورتها³⁹⁸³ على الأول

غليانها وحركتها إلى ظاهر البدن، وعلى الثاني قلقتها واضطرابها.

[امتناع إسناد الغضب لله تعالى]

³⁹⁷⁵ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص31.

³⁹⁷⁶ جاء في تفسير الماوردي: " وفي غضب الله عليهم , أربعة أقاويل: أحدها: الغضب المعروف من العباد. والثاني: أنه إرادة الانتقام , لأن أصل الغضب في اللغة هو الغلظة , وهذه الصفة لا تجوز على الله تعالى. والثالث: أن غضبه عليهم هو دمه لهم. والرابع: أنه نوع من العقوبة سمي غضباً، كما سميبت نعمه رَحمةً" يرى الباحث أن صفة الغضب لله تعالى ترجع إلى قولين:

القول الأول: ذهب إليه أهل السلف من أهل السنة والجماعة. واختاره الطحاوي بقوله: " والله يغضب ويرضى لا كأحد من الورى" وقال ابن العز الحنفي: "ومذهب السلف وسائر الأئمة إثبات صفة الغضب، والرضى، والعداوة، والولاية، والحب، والبغض، ونحو ذلك من الصفات، التي ورد بها الكتاب والسنة، ومنع التأويل الذي يصرّفها عن حقائقها اللائقة بالله تعالى. كما يقولون مثل ذلك في السمع والبصر والكلام وسائر الصفات، كما أشار إليه الشيخ فيما تقدم بقوله: إذ كان تأويل الرؤية وتأويل كل معنى يضاف إلى الرؤية - ترك التأويل، ولزوم التسليم، وعلمه دين المسلمين."

القول الثاني: إن تأويل الصفات تنزيها لله عز وجل هو مذهب الخلف من أهل السنة والجماعة، ومعظم المفسرين يؤولون. الماوردي، تفسير الماوردي = النكت والعيون، ج1، ص61؛ الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري، تخريج العقيدة الطحاوية، شرح وتعليق: محمد ناصر الدين الألباني، (الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط2، 1414 هـ) ص80؛ ابن أبي العز، صدر الدين محمد بن علاء الدين علي بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذرع الصالحى الدمشقي، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عبد الله بن المحسن التركي (الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط10، 1417 هـ - 1997 م) ج2، ص185.

³⁹⁷⁷ ابن عاشور، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، ج1، ص197.

³⁹⁷⁸ ج- وعرفوه بأنه.

³⁹⁷⁹ ج: يتبعها.

³⁹⁸⁰ ب ج+ إلى.

³⁹⁸¹ الشيباني، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج18، ص132؛ الترمذي، سنن الترمذي، ج4، ص483، رقم 2191.

³⁹⁸² أ: جمره.

³⁹⁸³ ب: لأن الثوران هو الهيجان وهو الوثب والاضطراب وهو من أفعال النفس الناطقة ويؤيدة ما اشتهر أن الرحمة والغضب من الأعراض النفسانية "صبغة الله" فائدة.

ولمَّا امتنعَ وَصَفُهُ تَعَالَى بِحَقِيقَةِ³⁹⁸⁴ الْغَضَبِ كَمَا فِي الرَّحْمَةِ؛ لَكُونَهَا مِنَ الْأَعْرَاضِ النَّفْسَانِيَّةِ الْمُسْتَحِيلَةِ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ، وَجِبَ صَرَفُ الْكَلَامِ عَنْ ظَاهِرِهِ؛ فَلِذَا قَالَ³⁹⁸⁵: "فَإِذَا³⁹⁸⁶ أُسْنِدَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى" كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح: 6/48] "أُرِيدَ بِهِ الْمُنتَهَى وَالْغَايَةُ عَلَى مَا مَرَّ" فِي بَيَانِ مَعْنَى الرَّحْمَةِ مِنْ أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا تُؤَخِّدُ بِاعْتِبَارِ الْغَايَاتِ الَّتِي هِيَ أَفْعَالٌ دُونَ الْمَبَادِي الَّتِي هِيَ انْفِعَالَاتٌ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْمُرَادُ بِالْمُنْتَهَى وَالْغَايَةِ هَاهُنَا هُوَ الْإِنْتِقَامُ، كَمَا أَنَّ الْمُرَادَ بِالرَّحْمَةِ كَانَ³⁹⁸⁷ التَّفَضُّلَ وَالْإِحْسَانَ عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ الْمُصَنِّفُ هُنَاكَ.

وقيل: يجوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ إِرَادَةُ الْإِنْتِقَامِ كَمَا هُوَ الْمَلَائِمُ لِمَا ذَكَرَهُ فِي التَّعْرِيفِ مِنْ قَوْلِهِ³⁹⁸⁸: "إِرَادَةُ الْإِنْتِقَامِ"، وَأَقُولُ: فِيهِ نَظَرٌ: أَمَّا أَوَّلًا: فَلِأَنَّ إِرَادَةَ الْإِنْعَامِ وَكَذَا إِرَادَةَ الْإِنْتِقَامِ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْهُمَا فِعْلًا؛ لِأَنَّ إِرَادَةَ الْفِعْلِ لَيْسَتْ فِعْلًا³⁹⁸⁹، فَلَا تَدْخُلُ تَحْتَ تِلْكَ الضَّابِطَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ مِنْ أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا تُؤَخِّدُ... إلخ. وَأَمَّا ثَانِيًا: فَلِأَنَّ الْوَصْفَ بِالْإِنْعَامِ وَالْإِنْتِقَامِ أَشَدُّ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ مِنَ الْوَصْفِ بِإِرَادَتِهِمَا. وَقَوْلُهُ³⁹⁹⁰ فِي التَّعْرِيفِ: "إِرَادَةُ الْإِنْتِقَامِ" مَعْنَاهُ: إِنَّ مَبْدَأَ تِلْكَ الْكَيْفِيَّةِ الْعَارِضَةِ الْمُسْتَتَبِعَةِ لِعَلِيَّانِ الدَّمِّ هُوَ إِرَادَةُ الْإِنْتِقَامِ وَانْبِعَاثُ الشُّوقِ وَالْمِيلِ إِلَيْهِ. تَدَبَّرْ.

قيل³⁹⁹¹: فَإِنَّ قُلْتُ: لَا حَاجَةَ هَاهُنَا إِلَى صَرَفِ الْكَلَامِ عَنْ ظَاهِرِهِ، وَإِنَّمَا يُجْتَاجُ إِلَيْهِ فِيمَا أُثْبِتَ لَهُ الْغَضَبُ، وَهَاهُنَا [122و] نُفِي عَنْهُ الْغَضَبُ، قُلْتُ: نُفِي غَضَبِ اللَّهِ عَنْ جَمِيعِ مَخْصُوصٍ يُشْعَرُ ثُبُوتَ

3984 ج: تحقيقه.

3985 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 31.

3986 ب ج: فإن.

3987 ب ج+ هو.

3988 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 31.

3989 ج- فعلاً.

3990 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 31.

3991 ب: كازروني، فائدة

غضبه تعالى لجمع آخر. قيل³⁹⁹²: وأنت خير بما فيه؛ لأنه لا يلزم³⁹⁹³ أن لا يكون المنفيّات في المجازات

كما أنبت الربيع البقل، وما بنى الأمير المدينة منها، ولا يذهب إليه من له عقل سليم.

أقول: كون المنفيّات في المجازات منها لكون إثباتها منها؛ لأن معنى الإسناد والمجازي في النفي أنه لو

اعتبر الكلام مجرداً عن النفي وأدى بصورة الإثبات كان مجازاً كما³⁹⁹⁴ صرح به في المطول³⁹⁹⁵،

فمقصود القائل أن المحتاج إلى التأويل إنما هو صورة الإثبات، وما نحن فيه منفي.

وأنا أقول في دفعه: إن الم غضوب عليهم معناه: الذين غضبت عليهم؛ لأنه في مقابلة الذين

أنعمت عليهم إلا أنه عدل عنه إلى صيغة المجهول لكون المقام مقام طلب اللطف المُناني لِنِسْبَةِ الْعَضْبِ

إليه والتصريح بها كما مر.

ثم إنّه جوز صاحب الكشاف³⁹⁹⁶ أن يكون إسناد الغضب إليه تعالى من قبيل الاستعارة التمثيلية بأن

يُشَبَّه حال الله مع العصاة في عصيانهم إيّاه وإرادته الانتقام منهم وإنزال العقوبة بهم بحال الملك إذا غضب

على من عصاه فأراد أن ينتقم منهم وعاقبهم.

والمصنّف طواه عن البين لعدم جريانه في جميع ما أسند إليه مما يجب صرفه عن الظاهر، ولا استدعائه

اعتبار التركيب في ثلاثة مواضع لوجوب كون كل من الطرفين ووجه الشبه في الاستعارة التمثيلية هيئة

مُتَنَزَعَةً من أمور متعدّدة كما صرحوا به³⁹⁹⁷، فيكثر المؤنة بلا ضرورة تدعو إليه³⁹⁹⁸.

3992 ب: صيغة الله، فائدة.

3993 ب ج: يلزم.

3994 ب ج- كما.

3995 التفتازاني، المطول شرح تلخيص المفتاح، ص 196.

3996 الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج 1، ص 17.

3997 الهاشمي، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي

(الناشر: المكتبة العصرية، بيروت)، ج 1، ص 275.

3998 ج- فيكثر المؤنة بلا ضرورة تدعو إليه.

ثالثاً: إعراب "عليهم" في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾

"وعليهم: في محلِّ الرَّفْعِ" أي: الضَّميرُ المجرورُ فيه؛ لأنَّ المرفوعَ³⁹⁹⁹ المحلَّ فيه هو المجرورُ وحدَه، لا

مجموعُ الجارِّ والمجرورِ، فلا يَرُدُّ الإشكالُ بأنَّ المجموعَ ليسَ باسمٍ والإسنادُ إليه من خواصِّه.

[المفعولُ ما لم يُسمَّ فاعلُه]

وأشارَ بقوله⁴⁰⁰⁰: "لأنَّه نائبُ مَنْابِ الفاعلِ" إلى أنَّ مفعولَ ما لم يُسمَّ فاعلُه ليسَ بفاعلٍ، بل

هو قائمٌ مقامَ الفاعلِ وهو مُختارُ ابنِ الحاجبِ⁴⁰⁰¹ وسائرِ المحقِّقين، وأما المُختارُ عندَ صاحبِ الكشَّافِ

فهو⁴⁰⁰² أنَّه فاعلٌ وهو مذهبُ⁴⁰⁰³ عبدِ القاهر؛ ولهذا أطلقَ في المُفصَّلِ⁴⁰⁰⁴ تَعْرِيفَ الفاعلِ عن قيد

على جهةِ قيامه به، وصرَّحَ به في الكشَّافِ ها هنا أيضاً حيثُ قال⁴⁰⁰⁵: "ومحلُّ الثَّانِيَةِ الرَّفْعِ على

الفاعليَّةِ"، فالمصنِّفُ عدلٌ عنه تنبيهاً على أنَّ المُختارَ عنده ما ذهبَ/[123ظ] إليه ابنُ الحاجبِ، وهو

المُناسِبُ تسميةً⁴⁰⁰⁶ بمفعولٍ ما لم يُسمَّ فاعلُه كما لا يخفى.

"بخلافِ" عليهم "الأوَّل" أي: الذي في ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ والمرادُ أيضاً: المجرورُ وحدَه؛ فإنَّه

منصوبٌ المحلَّ على أنَّه مفعولٌ (أَنْعَمْتَ).

³⁹⁹⁹ ج: مرفوع.

⁴⁰⁰⁰ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 31.

⁴⁰⁰¹ ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي، الكافية في علم النحو، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر الناشر: مكتبة الآداب - القاهرة، ط1، 2010م)، ص15.

⁴⁰⁰² ج- فهو.

⁴⁰⁰³ الجرجاني، عبد القاهر، كتاب المقتصد في شرح الايضاح، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، (منشورات وزارة الثقافة والاعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، 1982م) ج1، ص345.

⁴⁰⁰⁴ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج4، ص306.

⁴⁰⁰⁵ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص17.

⁴⁰⁰⁶ ب ج: لتسمية.

المَطْلَبُ الرَّابِعُ: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾

أولاً: تحقيق لفظ (لا) في قوله تعالى: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾

قوله⁴⁰⁰⁷: "و(لا) مزيدة لتأكيد ما في (غير) من معنى النَّفْيِ"⁴⁰⁰⁸ يُرِيدُ أَنْ لَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا

الضَّالِّينَ﴾ لَيْسَتْ بِعَاطِفَةٍ لِاتِّفَاءٍ شَرْطٍ كَوْنِهَا عَاطِفَةٌ. قَالَ⁴⁰⁰⁹ فِي مَعْنَى اللَّيْبِ: "لَهَا ثَلَاثَةٌ شُرُوطٌ: أَحَدُهَا

أَنْ يَتَقَدَّمَهَا إِثْبَاتٌ: كَجَاءِ زَيْدٌ لَا عَمْرُو، أَوْ أَمْرٌ كَاضْرَبَ زَيْدًا لَاعْمَرًا، الثَّانِي: أَنْ لَا يَقْتَرَنَ بِعَاطِفٍ فَإِذَا

قُلْتُ: مَا جَاءَ زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو فَالْعَاطِفُ الْوَاوُ وَلَا تَوْكِيدٌ لِلنَّفْيِ، وَفِي هَذَا الْمَثَلِ مَانِعٌ آخَرٌ مِنَ الْعَطْفِ بِلَا

وَهُوَ تَقْدُمُ النَّفْيِ، وَقَدْ اجْتَمَعَا أَيْضًا فِي ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾" انتهى⁴⁰¹⁰.

وَلَيْسَ الْمَانِعُ مِنَ كَوْنِهَا عَاطِفَةً لِزَوْمِ اجْتِمَاعِ حَرْفِي الْعَطْفِ كَمَا تَوَهَّمُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَحْذُورٍ كَمَا فِي

قَوْلِكَ: الْعَدْدُ إِذَا زُوِجَ، وَإِنَّمَا فَرَدَ، وَمَا جَاءَ فِي زَيْدٌ وَلَكِنْ عَمْرُو. وَالْقَوْلُ⁴⁰¹¹ بِأَنَّ عَبْدَ الْقَاهِرِ وَأَبَا عَلِيٍّ⁴⁰¹²

مَنَعَا كَوْنَ (إِنَّمَا) عَاطِفَةً⁴⁰¹³ وَأَنَّ (لَكِنْ) فِي الْمَثَلِ الْمَذْكُورِ لِمْجَرَّدِ الْاسْتِدْرَاكِ تَعَسُّفٌ؛ لِأَنَّ النَّحَاةَ عَدَّوْهُمَا

⁴⁰⁰⁷ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص31.

⁴⁰⁰⁸ الزيادة البلاغية: هي الزيادة التي لا تجلب معنى جديد، وإنما تؤكد وتقوي المعنى العام في الجملة كلها. إن "لا" في قوله تعالى: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ عند البصريين: زائدة لتأكيد معنى النفي المفهوم من «غير» لئلا يُتَوَهَّمُ عَطْفُ «الضَّالِّينَ» على «الذين أنعمت»، وأيضاً لزوال توهم أنه وصف للمغضوب عليهم، لأنه قد تعطف النعت بالواو. وقال الكوفيون: هي بمعنى «غير»، وهذا قريب من كونها زائدة، فإنه لو صرح ب «غير» كانت لتأكيد أيضاً، وقد قرأ بذلك عمر بن الخطاب أي: "غير المغضوب عليهم وغير الضالين" وهي محمولة على أنها صدرت منه على وجه التفسير، فيدل ذلك على أنه إنما جيء ب "لا" لتأكيد النفي. ينظر، السمين الحلبي، الدر المنصور في علوم الكتاب المكنون، ج1، ص74.

⁴⁰⁰⁹ ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص318.

⁴⁰¹⁰ ب: ولم نقل الشرط الثالث لعدم تعلق الغرض به، فائدة.

⁴⁰¹¹ ب: صبغة الله، فائدة.

⁴⁰¹² هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن أبان الفارسي، المثنوي (307هـ) من أكابر أئمة النحويين، أخذ عن أبي بكر بن السراج، وأبي إسحاق الزجاج، وصنف كتباً كثيرة: منها الإيضاح في النحو، والحجة في علل القرآن السبع، وأخذ عنه جماعة من حذاق النحويين: كأبي الفتح بن جني، وعلي بن عيسى الربيعي. ينظر: الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ياقوت بن عبد الله الرومي، معجم الأدباء، تحقيق: إحسان عباس (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993م)، ج2، ص811-812.

⁴⁰¹³ ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد، أبو محمد، جمال الدين، شرح قطر الندى وبل الصدى، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد (الناشر: القاهرة، 11، 1383هـ) ص308؛ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج5، ص24.

من حروفِ العطف، وإنَّ بعضَ المُحَقِّقِينَ صرَّحوا⁴⁰¹⁴ بأنَّ (إمَّا) لِعَطْفِ ما بعدها على ما قبلها، وأنَّ الواوَ لِعَطْفِ (إمَّا) الثَّانِيَةِ على (إمَّا) الأوَّلَى. وإنَّ عَدَّ صاحبُ المُعْني⁴⁰¹⁵ عطفَ حَرْفِ على الحَرْفِ غريباً، وقيل⁴⁰¹⁶: أشارَ المُصنِّفُ بقوله⁴⁰¹⁷: "مزيدة لتأكيد ما في (غير)" إلخ إلى أنَّ المزيدة لا تبيحُ إلاَّ بَعْدَ النَّفي كما لا يَخفى. انتهى.

أقول: هذا الحصرُ ممنوعٌ؛ لأنَّ صاحبَ المُفصَّل بعدما عدَّ⁴⁰¹⁸ (لا) من حُرُوفِ الزِّيادَةِ
⁴⁰¹⁹وقال اللهُ: ﴿لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: 29/57] أي: لأنَّ يعلمَ، وقال ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ
 النُّجُومِ﴾ [الواقعة: 75/56] وقال⁴⁰²⁰ العجاج: "في بئرٍ لا حُورٍ"⁴⁰²¹ وما شَعَرَ⁴⁰²² "انتهى كلامه".
 قال⁴⁰²³ ابنُ الحاجبِ في الكافية: و(لا) تُزادُ مع الواوِ بعدَ النَّفي لفظاً نُحُو: ما جاءني زيدٌ ولا عمرو، أو
 معنى نُحُو: غيرِ المغضوبِ عليهم و⁴⁰²⁴الضالين، وبعدَ (أن) المصدرية نُحُو قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا
 تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف: 12/7].

وقُلتُ: قَبْلَ (أقسم) نُحُو "لا أقسم"، وشدَّت مع المُضَافِ نُحُو "بئر لا حُورٍ وما شَعَرَ" وصرح في
 المُعْني⁴⁰²⁵ أيضاً "بأنَّها زِيدَت لمَجَرَّدِ التَّوكِيدِ وتقوية الكلام كما في ﴿لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد:

⁴⁰¹⁴ الفاكهي، جمال الدين عبدالله بن أحمد، الفواكه الجنية وهو شرح على متممة الآجرومية، لأبي عبدالله الخطاب الرعيني، اعتنى بها: خليل إبراهيم إبراهيم (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 2016م) ص234؛ ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين، التحفة الشافية في شرح الكافية، تأليف الشيخ الأوحى لسان العرب وترجمان الأدب، أبي إسحاق إبراهيم بن الحسين بن عبدالله الطائي تقي الدين النيلي البغدادي، حققه وعلق عليه: أبو الكمي محمد مصطفى الخطيب (دار الكتب العلمية بيروت لبنان، 2019) ج2، ص419.

⁴⁰¹⁵ ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص85.

⁴⁰¹⁶ ب: صبغة الله، فائدة.

⁴⁰¹⁷ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص31.

⁴⁰¹⁸ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج5، ص75.

⁴⁰¹⁹ ب ج+ قال.

⁴⁰²⁰ الأصمعي، عبد الملك قريش، ديوان العجاج، تحقيق: د. عزة حسن (دار الشرق العربي، بيروت لبنان، 1995م)، ص72.

⁴⁰²¹ أ- سري.

⁴⁰²² ب+ سري به.

⁴⁰²³ الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، ج4، ص436.

⁴⁰²⁴ ج+ لا.

[29/57]، "ثُمَّ إِنَّ فَائِدَةَ تَأْكِيدِ النَّفْيِ فِيهِ أَنَّهٗ يَدُلُّ/ [123و] عَلَى انْسِحَابِ النَّفْيِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُعْطُوفِ وَالْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَلَا يَبْقَى مَجَالٌ أَنْ يُتَوَهَّمَنَّ أَنَّ الْمَنْفِيَّ هُوَ الْمَجْمُوعُ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَجْمُوعٌ، وَقِيلَ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَائِدَةُ زِيَادَةِ كَلِمَةِ (لَا) بَعْدَ الْوَائِ وَهَاهُنَا دَفْعُ أَنْ يُتَوَهَّمَنَّ فِي أَوَّلِ الْوَهْلَةِ أَنَّهٗ مُعْطُوفٌ عَلَى الْمَوْصُولِ، يَعْنِي: لَوْ قِيلَ: وَالضَّالِّينَ لَتُؤَهَّمَنَّ أَوَّلَ الْوَهْلَةِ أَنَّهٗ مُعْطُوفٌ عَلَى الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ، وَأَنَّ الْمَعْنَى: اهْدِنَا صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ وَصِرَاطَ الضَّالِّينَ⁴⁰²⁶.

أَقُولُ: لَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ أَحَدٌ أَصْلًا لَا أَوَّلَ وَهْلَةٍ، وَلَا فِي الْمَنَامِ، وَلَا فِي السُّكْرِ، وَلَا فِي الْبِرْسَامِ، لَا أَظُنُّكَ فِي مَرِيَّةٍ مِنْ ذَلِكَ، وَقَوْلُهُ⁴⁰²⁷: "فَكَأَنَّهٗ قَالَ: لَا الْمَغْضُوبَ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ" تَحْقِيقٌ لِتَضَمُّنِ غَيْرِ مَعْنَى النَّفْيِ وَتَصْوِيرٌ لَهُ.

اعْتَرَضَ الْعَلَامَةُ التَّفْتَازَانِيُّ عَلَى هَذَا التَّصْوِيرِ بِمَا حَصَلَهُ⁴⁰²⁸ مَا حَرَّرَهُ فُؤَادٌ سِرُّهُ بِقَوْلِهِ⁴⁰²⁹: "لَا يُقَالُ: كَلِمَةُ "لَا" فِي قَوْلِهِ لَا الْمَغْضُوبَ عَلَيْهِمْ "لَيْسَتْ عَاطِفَةً؛ إِذْ لَمْ يُرَدِّ: اهْدِنَا صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ لَا صِرَاطَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ، بَلْ أُرِيدَ وَصَفَ الْمُنْعَمِ عَلَيْهِمْ بِمُغَايَرَةِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ، فَلَا وَجْهَ لَهَا سِوَى أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى (غَيْرِ)، فَلَا فَائِدَةَ حَ لَتَبْدِيلِ (غَيْرِ) بَ (لَا) فِي تَصْوِيرِ مَعْنَى النَّفْيِ وَتَحْقِيقِهِ".

⁴⁰²⁵ ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص329.

⁴⁰²⁶ ينظر: ابن فارس، أبو الحسين أحمد، الصحاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، (ط1، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، 1418هـ/ 1997م): ص122. وابن عطية، المحرر الوجيز، ج 1، ص77. وأبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين: التبيين في إعراب القرآن، ج1، ص10. والزرکشي، البرهان في علوم القرآن، ص356.

⁴⁰²⁷ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص31.

⁴⁰²⁸ ب ج: حاصله.

⁴⁰²⁹ نسب الشرواني هذا القول للتفتازاني والصواب أنه للسيد الشريف الجرجاني وهو موجود في حاشيته على تفسير الكشاف. ينظر: الشريف الجرجاني، علي بن محمد بن علي: حاشية على الكشاف للزمخشري: الورقة رقم: 228. في حين أن كلام التفتازاني في حاشيته على الكشاف هو: "ما ذكره [أي: الزمخشري] في تحقيق معنى النفي في (غير) من أن التقدير: (لا المغضوب عليهم) فيه إشكال، فكلمة (لا) فيه ليست عاطفة لاختلال المعنى، ولا وجه سوى أن تكون بمعنى (غير). ينظر: السعد التفتازاني، مسعود بن عمر بن عبد الله: حاشية السعد على الكشاف، (مصر، القاهرة، دار الكتب القومية)، رقم المخطوط: 286 تفسير، الورقة رقم: 23.

ثُمَّ أَجَابَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ⁴⁰³⁰: "لِأَنَّ نَقُولَ: لَفْظَةُ "لَا" فِي أَصْلِهَا مَوْضُوعَةٌ لِلنَّفْيِ وَاشْتَهَرَتْ بِهَذَا الْمَعْنَى⁴⁰³¹ كَأَنَّهَا عَلِمَتْ لَهُ، فَهِيَ وَإِنْ جُعِلَتْ بِمَعْنَى (غَيْرِ)، أَظْهَرُ دَلَالَةً عَلَى النَّفْيِ وَأَرْسَحُ قَدَمًا فِيهِ". انْتَهَى.

[(غَيْرِ) تَقَعُ فِي حُكْمِ (لَا)]

وقوله⁴⁰³²: "ولذلك جاز: أنا زيدا غير ضارب" استدلالاً على أن (غيراً) في حكم (لا) حيث جَوَّزَ فِيهِ تَقْدِيمَ مَعْمُولٍ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ (لَا)، فَكَأَنَّهُ لَا إِضَافَةَ هَاهُنَا، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمَا جَازَ ذَلِكَ⁴⁰³³ التَّقْدِيمُ لِامْتِنَاعِ تَقْدِيمِ مَا فِي حَيِّزِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى الْمُضَافِ؛ لِأَنَّ الْمَعْمُولَ لَا يَقَعُ إِلَّا مِنْ⁴⁰³⁴ حَيْثُ يَصِحُّ وُقُوعُ عَامِلِهِ فِيهِ.

قال⁴⁰³⁵ فُؤَيْسَ سِرُّهُ: "وتلخيص الكلام أن (غيراً) وُضِعَتْ لِلْمُعَايَرَةِ فَهِيَ مُسْتَلْزِمَةٌ لِلنَّفْيِ، فَتَارَةً يُرَادُ بِهَا إِثْبَاتُ الْمُعَايَرَةِ كَمَا فِي الْآيَةِ، فَيَكُونُ إِثْبَاتًا فِي حُكْمِ النَّفْيِ لِتَضْمُنِهِ إِيَّاهُ، فَيَجُوزُ تَأْكِيدُهُ بِ (لَا)، وَأُخْرَى يُرَادُ بِهَا النَّفْيُ كَقَوْلِكَ: أَنَا غَيْرُ ضَارِبٍ زَيْدٍ⁴⁰³⁶، أَيْ: لَسْتُ⁴⁰³⁷ ضَارِبًا لَهُ، لَا أَيْ مُعَايِرٌ لِشَخْصٍ ضَارِبٍ لَهُ فَيَكُونُ نَفْيًا صَرِيحًا، وَالْإِضَافَةُ بِمَنْزِلَةِ الْعَدَمِ فِي الْمَعْنَى فَيَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمَعْمُولِ أَيْضًا". انْتَهَى.

ثُمَّ قَاسَ الْمُصَنِّفُ جَوَازَ تَقْدِيمِ الْمَعْمُولِ فِي (غَيْرِ) عَلَى جَوَازِ التَّقْدِيمِ فِي صُورَةِ (لَا) // [124ظ] فقال⁴⁰³⁸: "كما جاز: أنا زيدا لا ضارب" لعدم إضافة (لا) إلى ما بعده لكونها حرفاً.

⁴⁰³⁰ ينظر: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، (د.ط، لبنان، بيروت، عالم الكتب، د.تا):

ج4، ص357. وابن هشام الأنصاري، جمال الدين: مغني اللبيب، ص313. الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص228.

⁴⁰³¹ ب- بهذا المعنى.

⁴⁰³² البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص31.

⁴⁰³³ ب- ذلك.

⁴⁰³⁴ ب- من.

⁴⁰³⁵ الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص228.

⁴⁰³⁶ ج: زيدا.

⁴⁰³⁷ ج: ليست.

⁴⁰³⁸ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص31.

وما نُقِلَ⁴⁰³⁹ من السَّخاوي⁴⁰⁴⁰ مِنْ أَنَّ " (لا) فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: أَنَا لَا ضَارِبٌ زَيْدًا اسْمٌ بِمَعْنَى (غَيْرِ) إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ عَلَى صُورَةِ الْحَرْفِ أُجْرِي إِعْرَابُهُ عَلَى مَا بَعْدَهُ كَمَا فِي (إِلَا)، فَوَجِبَ أَنْ يَمْتَنِعَ تَقْدِيمُ الْمَعْمُولِ فِيهِ أَيْضًا" فَمَدْفُوعٌ بِأَنَّهُمْ صَرَّحُوا⁴⁰⁴¹ بِأَنَّ حَرْفَ السَّلْبِ فِي الْقَضَايَا الْمَعْدُولَةِ جُزْءٌ مِنَ الْحَمُولِ تَحْصِيلاً لِمَفْهُومِ عَدَمِيٍّ، فَلَا يَكُونُ اسْمًا، عَلَى أَنَّ صُورَةَ الْحَرْفِيَّةِ الْمُقْتَضِيَّةَ لِانْتِفَاءِ الْإِضَافَةِ الْمَانِعَةِ مِنَ التَّقْدِيمِ يَكْفِي فِي جَوَازِ التَّقْدِيمِ.

وقال⁴⁰⁴² قُدِّسَ سِرُّهُ: "لَا يُقَالُ: هُنَاكَ مَانِعٌ آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ مَا فِي حَيْزِ النَّفْيِ يَمْتَنِعُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ نَقُولَ: إِنَّمَا يَمْتَنِعُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ النَّفْيُ⁴⁰⁴³ بِ(مَا)، أَوْ (إِنْ)؛ فَإِنَّهُمَا لَمَّا دَخَلَا عَلَى الْاسْمِ وَالْفِعْلِ أَشْبَهَا الْاسْتِفْهَامَ فَلَمْ يُجْزَ تَقْدِيمُ مَا فِي حَيْزِهِمَا عَلَيْهِمَا بِخِلَافِ (لَمْ) وَ(لَنْ)؛ فَإِنَّهُمَا اخْتَصَّ بِالْفِعْلِ وَعَمِلَا فِيهِ وَصَارَا كَالْجُزْءِ مِنْهُ، فَجَازَ أَنْ يَعْمَلَ مَا بَعْدَهُمَا⁴⁰⁴⁴ فِيمَا قَبْلَهُمَا، وَأَمَّا (لَا) فَإِنَّمَا جَازَ التَّقْدِيمُ مَعَهَا وَأَنَّ دَخَلَتْ عَلَى الْقَبِيلَتَيْنِ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ يُتَصَرَّفُ فِيهَا حَيْثُ أُعْمِلَ مَا قَبْلَهَا فِيمَا بَعْدَهَا نَحْوُ جِئْتُ بِلا شَيْءٍ، وَأُرِيدُ أَنْ لَا تَخْرُجَ، فَجَازَ أَيْضًا إِعْمَالُ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا".

⁴⁰³⁹ نسب بعض المفسرين هذا الرأي إلى السخاوي غير أنني لم أجده فيما توافر لي من كتبه. ينظر: السعد التفتازاني، مسعود بن عمر: حاشية السعد على الكشاف، الورقة رقم: 23. والشريف الجرجاني، علي بن محمد: حاشية على الكشاف للزمخشري، الورقة رقم: 229. ⁴⁰⁴⁰ علم الدين السخاوي، هو علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي. (٥٥٨ - ٦٤٣ هـ) عالم بالقراءات والنحو واللغة تعلم في القاهرة على يد الشيخ محمد القاسم الشاطبي المقرئ و غياث بن فارس بن مكّي، من كتبه: "جمال القراء وكمال الإقراء" في التجويد، وله أيضاً منظومة مرتبة على حروف المعجم في متشابه كلمات القرآن مسماة بـ "هداية المرتاب". ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج3، ص 340؛ ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج7، ص385.

⁴⁰⁴¹ الحنفي، حاشية القونوي على تفسير الامام البيضاوي، ج1، ص281.

⁴⁰⁴² الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص229.

⁴⁰⁴³ ب- النفي.

⁴⁰⁴⁴ ب+ فجاز أن يعمل ما بعدهما.

وقوله⁴⁰⁴⁵: "وإن امتنع: أنا زيداً مثلاً ضارب" أي: وإن لم يَجْزِ ذلك التَّقْدِيمُ في لَفْظِ (مثل) مع

مُشَارِكْتِهِ لِلْفَظِّ (غير) في كَوْنِهَا⁴⁰⁴⁶ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُتَوَعَّلَةِ في الإِبْهَامِ؛ لِأَنَّ الإِضَافَةَ فِيهِ لَيْسَتْ فِي حُكْمِ العَدَمِ.

ثانياً: قراءة ﴿غَيْرِ الضَّالِّينَ﴾ بدل ﴿وَالضَّالِّينَ﴾

وقوله⁴⁰⁴⁷: "وَقُرِئَ وَغَيْرُ الضَّالِّينَ" أي: قُرِئَ بِتَبْدِيلِ (لا) بِ:(غير)⁴⁰⁴⁸، وَحَمَلَهُ صَاحِبُ

القَامُوسِ⁴⁰⁴⁹ عَلَى أَنَّهُ⁴⁰⁵⁰ وَجْهُ التَّفْسِيرِ، وَكَأَنَّهُ لِهَذَا لَمْ يَنْسِبْهُ الْمُصَنِّفُ إِلَى عُمَرَ وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَمَا نَسَبَهُ إِلَيْهِمَا فِي الكَشَّافِ⁴⁰⁵¹.

ثالثاً: تحقيقُ لفظ الضَّالِّ

قوله⁴⁰⁵²: "والضَّالُّ: العَدُولُ عَنِ الصِّرَاطِ السَّوِيِّ"⁴⁰⁵³، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ⁴⁰⁵⁴ الطَّرِيقِ السَّوِيِّ،

والمُرَادُ بِالْعَدُولِ عَنْهُ تَرْكُ سُلُوكِهِ بِأَنْ لَا يَسْلُكُهُ أَصْلًا، أَوْ يَخْرُجُ عَنْهُ بَعْدَ أَنْ سَلَكَهُ، سِوَاءَ كَانَ هَذَا التَّرْكَ

⁴⁰⁴⁵ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 31.

⁴⁰⁴⁶ ب ج: كونهما.

⁴⁰⁴⁷ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 31.

⁴⁰⁴⁸ نسب ابن أبي داود هذه القراءة إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ينظر: ابن أبي داود، أبو بكر عبد الله بن سليمان، كتاب المصاحف، تحقيق: محمد عبده، (ط1، مصر، القاهرة، مكتبة الفاروق الحديثة، 1423هـ/ 2002م): ص59. ومكي بن أبي طالب القيسي، الإبانة عن معاني القراءات، ص54. وهي في الكشاف منسوبة إلى عمر وعلي رضي الله عنهما، ينظر: الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف: ج1، ص17.

⁴⁰⁴⁹ ينظر: الزبيدي، تاج العروس، ج 40، ص466.

⁴⁰⁵⁰ ج+ علي.

⁴⁰⁵¹ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص17.

⁴⁰⁵² البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 31.

⁴⁰⁵³ جاء في أيسر التفاسير: "الضلال: الانحراف والبعد عن الهدى المطلوب، وهو في الشرع نوعان: ضلال في الاعتقاد، وضلال في العمل. فالضلال في الاعتقاد: هو كل اعتقاد مخالف كلاً أو بعضاً للمعتقد الإسلامي الذي بينه الله تعالى في كتابه وعلى لسان رسوله محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. والضلال في العمل: هو عبادة الله تعالى بغير ما شرع والتقرب إليه عز وجل بما لم يشرعه قربة، ولا ينجو من هذا الضلال إلا من تمسك بكتاب الله وسنة رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ". الجزائري، أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، ج1، ص16.

⁴⁰⁵⁴ في النسخة المعتمدة ذكرت الطريق.

"عمداً" بِأَنَّ 4055 عَرَفَ الطَّرِيقَ السَّوِيَّ ولم يَسْئَلْهُ عِنَاداً و 4056 استكباراً، أو خَرَجَ عَنْهُ بعد أن سَلَكَه كذلك عِنَاداً وَعُلُوًّا و 4057 لم يَعْرِفْهُ بِأَنَّ قَعَدَ عَنِ الطَّلَبِ عَمْدًا تَهَاوُنًا، "أو" كان "خطأً" بِأَنَّ طَلَبَ الطَّرِيقِ السَّوِيَّ 4058 فَأَخْطَأَ فِي الْجِهَةِ فلم يَجِدْهُ، أو وَجَدَهُ وَسَلَكَه 4059 فَتَرَكَ التَّشْبِثَ 4060 فِيهِ ولم يَتَحَقَّقْ فَخَرَجَ عَنْهُ.

وَبِالْجُمْلَةِ لا يَلِزُ فِي الْعُدُولِ عَنِ الطَّرِيقِ سَبْقُ وَجْدَانِهِ وَسُلُوكِهِ ثُمَّ الْخُرُوجُ/[124و] عَنْهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام:1/6] عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّ الْكُفْرَةَ لم يَسْأَلُوا طَرِيقَ شُكْرِ النِّعْمَةِ رَأْسًا، لا أَنَّهُمْ وَجَدُوهُ وَسَلَكَوهُ ثُمَّ خَرَجَ 4061 عَنْهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَبِمَا قَرَّرْنَا مِنْ مَعْنَى الْعُدُولِ وَتَحْقِيقِ مَعْنَى الْعَمْدِ وَالْخَطَأِ فِيهِ انْدَفَعَ مَا قِيلَ: الضَّلَالُ فُقْدَانُ الطَّرِيقِ السَّوِيَّ سِوَاءَ سَبْقِهِ الْوُجْدَانِ أَوْ لا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾ [الضحى: 7/93] وَإِنَّمَا عَدَلْنَا عَنْ تَفْسِيرِهِ بِالْعُدُولِ عَنِ الطَّرِيقِ السَّوِيَّ عَمْدًا أَوْ خَطَأً؛ لِأَنَّ مَنْ طَلَبَ الطَّرِيقَ السَّوِيَّ ولم يَجِدْهُ، أَوْ قَعَدَ عَنِ الطَّلَبِ فَهُوَ ضَالٌّ، وَلا عُدُولٌ ثُمَّ لا عَمْدًا وَلا خَطَأً. انْتَهَى.

إِذْ قَدْ عَرَفْتَ دُخُولَ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الصُّورَتَيْنِ فِي تَعْرِيفِ الْمُصَنِّفِ أَيْضًا. وَأَمَّا قَوْلُهُ: "فلا عدول ثمَّ" فَمَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْعُدُولَ خُرُوجٌ مَسْبُوقٌ بِالْدُخُولِ وَالْوُجْدَانِ، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّهُ لا يَلِزُ ذَلِكَ، فَلا تَعْدِلْ عَمَّا هُوَ الْحَقُّ. وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾ [الضحى: 7/93] فَإِنَّ أُرِيدَ بِهِ ضَلَالُهُ فِي صِبَاهُ فِي بَعْضِ شِعَابِ مَكَّةَ، أَوْ ضَلَالُهُ بِوَادِي تَهَامَةَ عِنْدَ شَجَرِ السَّمَرِ، أَوْ ضَلَالُهُ عِنْدَ مُرْضِعَتِهِ لَدَى بَابِ مَكَّةَ، أَوْ

4055 ب: أن.

4056 ج: أو.

4057 ج: أو.

4058 ب- السوي.

4059 ب ج+ فيه.

4060 ب ج: التشبث.

4061 ب ج: خرجوا.

ضلاله في طريق الشام حين ما خرج به أبو طالب، فكلٌّ منها مسبوقةً بالوجدان، وإن أُريدَ به ضلاله عن الشرائع والحكم والأحكام فكونه ضالاً منها كونه غافلاً عنها؛ لعدم الاهتداء إليها⁴⁰⁶² بالعقول، صرح⁴⁰⁶³ بكُلِّ ما ذكرنا أئمة التفسير.

4064 "وله" أي: للضلال "عرض عريض" التركيب من قبيل ظلّ ظليلّ وليلّ أليلّ⁴⁰⁶⁵، فالمراد المُبالغة في طولِه وامتدادِه؛ فإنّه إذا كان عرضُ الشّيءِ ذا عرضٍ، فما ظنُّك بطولِه وامتدادِه؟! فالمعنى إنّ للضلال امتداداً مديداً ومراتبَ كثيرةً مُتفاوتةً تفاوتاً فاحشاً كما قال⁴⁰⁶⁶: "والتفاوت ما بين أدناه" كارتكاب المكروهات وترك المُستحسنات "وأقصاه" الذي هو الشرك بالله العياذ بالله "كثير" بل غير متناهية⁴⁰⁶⁷ وبيانه أنّ الطريق الموصل إلى المطلوب هو الاعتدال بين طرفي الإفراط والتفريط اعتقاداً وعملاً وخلقاً فهو لا ينقسم في الجهتين ولا يمكن تعدده كالخط المستقيم الواصل بين النقطتين فإنه لا يكون إلا واحداً مع ان الخطوط الواصلة بينهما عن جنبيه غير متناهية فمراتب الإفراط/[125ظ] والتفريط عن جنبي الاعتدال الحقيقي كذلك، إلا أنّ المراتب القريبة إلى الوسط من الجانبين شبيهة بالوسط وملتبسةً به كالخطوط القريبة إلى الخط الوسطاني المستقيم فإنه كلما بعد عن⁴⁰⁶⁸ الوسط زاد اقوساساً وكلّما قرب منه يترائى مستقيماً فلكون الاعتدال الحقيقي معموراً⁴⁰⁶⁹ بين الأطراف المتشابهة يشبه⁴⁰⁷⁰ الأمر على السالك فيظن القريب من الوسط الاعتدالي وسطاً فيسلكه فيضل ولهذا قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي

4062 ج- إليها.

4063 القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج20، ص 97؛ الرازي، التفسير الكبير، ج31، ص197؛ ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج8، ص413.

4064 ب ج+ قوله.

4065 ب ج: ليل.

4066 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص31.

4067 ج: متناه.

4068 ب: من.

4069 ج: معموراً.

4070 ج: يشته.

مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ﴿﴾ [الانعام:6/153] قال⁴⁰⁷¹ المتأهلون: الصراط

الآخر هو صورة هذه الصراط فلماذا كان احد من السيف وادق من الشعر.

المَطْلَبُ الخامس: المقصود بالمغضوب عليهم والضالين في قوله تعالى: ﴿المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا

الضَّالِّينَ﴾

أولاً: من هم المغضوب عليهم ومن هم الضالين

قوله⁴⁰⁷²: "قيل: المغضوب عليهم⁴⁰⁷³ اليهود⁴⁰⁷⁴" في بعض النسخ بالواو فيكون عطفاً على ما

يُفْهَمُ من الكلام السَّابِقِ مِنْ جَعْلِ غيرِ المغضوبِ عليهم ولا الضَّالِّينَ بدلاً من الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ أو

⁴⁰⁷¹ الشيرازي، الحكمة المتعالية في الاسفار العقلية الاربعة، ج 9، ص 285.

⁴⁰⁷² البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 31.

⁴⁰⁷³ ب- عليهم.

⁴⁰⁷⁴ ذهب بعض المفسرون إلى أن (المغضوب عليهم) يخص اليهود، و(الضالين) يخص النصارى، مع علمهم بأن اللفظين عامان يشملان غير اليهود والنصارى، إلا أن في هذا المقام المراد اليهود والنصارى على وجه الخصوص. جاء في تفسير الألوسي: "المراد بالمغضوب عليهم اليهود والبالضالين النصارى". من أصحاب هذا القول: الطبري، وابن كثير، والشوكاني، ولألوسي، وسيد طنطاوي، ومن أدلتهم:

قوله تعالى في اليهود: ﴿وَبَاؤُا بِغَضَبِ مِّنَ اللَّهِ﴾. قاله القرطبي. قال ابن عطية: فهؤلاء اليهود، بدلالة قوله تعالى بعده: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾. واعترض على هذا القول: أن لفظ الآية عام، والتخصيص خلاف الأصل فإن المراد بهما جميع ملل الكفر، لأنه تعالى نسب كل واحد من الغضب والضلال إلى جميع الكفار حيث قال الله عز وجل: ﴿وَلَكِن مِّن شَرِّ مَا كَفَرُوا بِأَلْقَامِهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ وَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا ضَلًّا بَعِيدًا﴾. وذهب البعض إلى عدم تخصيص اللفظين باليهود والنصارى، فيكونا على العموم وتكون هاتين الطائفتين من ضمن المقصودين فالمعنى مطلق المغضوب عليهم والضالين بلا تقييد ولا تخصيص. وجاء في تفسير النيسابوري: "المغضوب عليهم هم المائلون في كل خلق أو اعتقاد إلى طرف التفريط ومنهم اليهود، والضالون هم المائلون إلى طرف الإفراط ومنهم النصارى". وجاء عن الإمام الرازي: "المَشْهُورُ أَنَّ الْمَغْضُوبَ عَلَيْهِمْ هُمُ الْيَهُودُ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ﴾ [المائدة: 60] وَالضَّالِّينَ: هُمُ النَّصَارَى لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: 77] وَقِيلَ: هَذَا ضَعِيفٌ، لِأَنَّ مُنْكَرِي الصَّانِعِ وَالْمُشْرِكِينَ أَحَبُّ دِينًا مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، فَكَانَ الْإِخْتِرَازُ عَن دِينِهِمْ أَوْلَى، بَلِ الْأَوْلَى أَنْ يُحْمَلَ الْمَغْضُوبُ عَلَيْهِمْ عَلَى كُلِّ مَنْ أخطأ فِي الْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ وَهُمُ النَّسَائِقُ، وَيُحْمَلُ الضَّالُّونَ عَلَى كُلِّ مَنْ أخطأ فِي الْإِعْتِقَادِ لِأَنَّ اللَّفْظَ عَامًّا وَالتَّقْيِيدُ خِلَافُ الْأَصْلِ" من أصحاب هذا القول: الرنخشي، والرازي، والبيضاوي، والنسفي، وأبو حيان، والنيسابوري، وسيد قطب. يستدلوا بأن قوله تعالى: "المغضوب عليهم ولا الضالين" آية تعم جميع الكفار دون تخصيص بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَكِن مِّن شَرِّ مَا كَفَرُوا بِأَلْقَامِهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ وَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا ضَلًّا بَعِيدًا﴾. فيدلان على أنهما للعموم، أي أن اليهود مغضوب عليهم لا على أن المغضوب عليهم هم اليهود، وأن النصارى ضالون لا أن الضالين هم النصارى. فليست الآية للتخصيص بل هي لعموم الكفار. يرجح الباحث القول الثاني وهو أن المراد مطلق المغضوب عليهم والضالين، فإنما تشمل كل من غضب الله عليه أو ضل عن طريقه المستقيم سواء أكان كافر أو فاسق أو منافق، أو كان يهودياً أو نصرانياً، دون التخصيص بما فقط، وهذا هو مراد المؤمن بدعائه. والله اعلم. الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع

صفة له؛ إذ لا شك أنّ الذين أنعمت عليهم أعني: المؤمنين موصوفون بمغايرة مُطلق الكفرة، لا بمغايرة اليهود والنصارى فقط.

ومعلومٌ أيضاً أنّ مُطلق الكفرة مغضوبون وضالّون⁴⁰⁷⁵ ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء:167/4] ولقوله: ﴿وَلَكِنْ مَن شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ﴾ [النحل: 106/16] فكأنّه قيل: هم مُطلق الكفرة.

وقيل: لا بل المغضوب عليهم اليهود، والضالّون النصارى، وبالجملة خصّ هذا القائل المغضوب باليهود "لقوله تعالى فيهم" أي: في شأنهم، وفي بعض النسخ (منهم) بدل فيهم. وهو غلط. وقع من النَّاسخ؛ لأنّ أوّل الآية ﴿قُلْ هَلْ أَنْبِئُكُمْ بِشَرٍّ مِّنْ ذَلِكَ مُثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ ۗ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ﴾ [المائدة:60/5] الآية⁴⁰⁷⁶ من لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ، والدليل على أنّ هذه الآية نزلت في شأن اليهود أنّ آخر الآية ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ﴾ [المائدة:60/5]. وقد أجمعوا على أنّ المسخّ إلى القردة والخنازير لم يقع إلا في اليهود.

"والضالّين: النصارى لقوله تعالى: " في شأنهم " ﴿قَدْ ضَلُّوا مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا﴾ [المائدة:77/5] "، والدليل عليه أنّ ما قبل الآية ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾

المثاني، ج1، ص98؛ ينظر، الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج1، ص188؛ ينظر، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج1، ص55؛ ينظر، الشوكاني، فتح القدير، ج1، ص29؛ ينظر، الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج1، ص98؛ ينظر، طنطاوي، التفسير الوسيط للقرآن الكريم، ج1، ص25؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، ج1، ص100؛ ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج1، ص77؛ ينظر، القوجوي، حاشية محي الدين شيخ زاده، على تفسير القاضي البيضاوي، ج1، ص107؛ النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، المحقق: الشيخ زكريا عميرات، (الناشر: دار الكتب العلميّه - بيروت، ط1، 1416 هـ) ج1، ص112؛ الرازي، التفسير الكبير، ج1، ص222؛ ينظر، الرازي، التفسير الكبير، ج1، ص222؛ ينظر، النسفي، تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) ج1، ص33؛ ينظر، ابن حبان، البحر المحيط، ج1، ص50؛ ينظر، النيسابوري، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، ج1، ص112؛ ينظر، سيد قطب، في ضلال القرآن، (الناشر دار الشروق، القاهرة، ط32، 2003م) ج1، ص26؛ ينظر، القوجوي، حاشية محي الدين شيخ زاده، على تفسير القاضي البيضاوي، ج1، ص107.

⁴⁰⁷⁵ ب ج+ لقوله تعالى.

⁴⁰⁷⁶ ج- وفي بعض النسخ منهم بدل فيهم وهو غلط وقع من النَّاسخ لأنّ أوّل الآية قل هل انبئكم بشر من ذلك مثوبة عند الله من لعنه الله الآية.

[المائدة:75/5] الآية، ثم قال⁴⁰⁷⁷: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ﴾ [المائدة:77/5]

بأن ترفعوا عيسى من مرتبة الرسالة إلى مرتبة الألوهية ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ﴾ [125و] قَبْلُ﴾

[المائدة:77/5] وقالوا: عيسى ابن الله وأضلوا ممن شاعهم في ذلك كثيراً.

ولما كانت الآيتان بظاهرها لا تدلان على أن⁴⁰⁷⁸ المُدْعَى لَأَنَّ الْآيَةَ الْأُولَى إِنَّمَا تُدَلُّ عَلَى أَنَّ

اليهود مغضوب عليهم، لا على أن المغضوب عليهم هم اليهود، والمُدْعَى هو الثاني دون الأول، وكذا

الآية الثانية إنما تدل على أن النصارى ضالون، لا أن الضالين هم النصارى وهو المُدْعَى.

مرض صاحب الكشاف هذا القول حيث قال⁴⁰⁷⁹: "وقيل: المغضوب عليهم اليهود" إلى آخره،

والمصنف أيضاً نقل القول المذكور، ولكن زاد على الكشاف قوله⁴⁰⁸⁰: "وقد روي هذا مرفوعاً رداً عليه

في تضعيفه أي: كيف يمرض القول المذكور ويُعدُّ ضعيفاً وقد ثبت أنه حديث مرفوع إلى النبي غير موقوف

على الصحابي حتى يكون حديثاً ضعيفاً وهو ما أخرجه الترمذي عن عدي بن حاتم أن النبي عليه السلام

قال: 4081 (المغضوب عليهم اليهود⁴⁰⁸² والضالون النصارى)، وفي مسند الإمام أحمد⁴⁰⁸³: (سأل رجل

النبي عليه السلام فقال: يا رسول الله من هؤلاء المغضوب عليهم؟ فقال عليه السلام: اليهود، وقال: من

هؤلاء الضالون، فقال عليه السلام: النصارى).

⁴⁰⁷⁷ ب ج + قل.

⁴⁰⁷⁸ ب ج - أن.

⁴⁰⁷⁹ الرخشي، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج 1، ص 17.

⁴⁰⁸⁰ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 31.

⁴⁰⁸¹ ج - قال / الترمذي، باب وَمِنْ سُورَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ 2953.

⁴⁰⁸² ج - اليهود.

⁴⁰⁸³ الساعاتي، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد البناء، الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ومعه بلوغ الأماني من

أسرار الفتح الرباني، (الناشر: دار إحياء التراث العربي، ط 3) ج 18، ص 68.

ومن قال هذا⁴⁰⁸⁴ من مقول قيل⁴⁰⁸⁵ فمع بعده حيث لم ينقله الكشاف لا يقدح فيما ذكرنا من ان في هذه الزيادة على الكشاف ردّاً لتضعيفه وتقويةً لما ضعّفه.

واعجب⁴⁰⁸⁶ السيوطيّ انه اعترض على القاضي في هذا المقام حيث قال⁴⁰⁸⁷: "من العجب العجاب⁴⁰⁸⁸ تضعيفه التفسير الوارد عن النبي عليه السلام وجميع الصحابة والتابعين واختراعه تفسيراً برأيه وجعله اياه المتجه" ثم قال⁴⁰⁸⁹: "فكيف يجوز العدول عن الاجماع والنص المرفوع إلى قوله⁴⁰⁹⁰ بالرأي" انتهى.

أقول: هذا النصّ المرفوع لا يجوزُ حَمْلُهُ على ظاهره الذي هو التّقييدُ والتّخصيصُ؛ لأنّه مع كونه خلافَ الأصلِ مخالفٌ للآياتِ النّاطقةِ بعمومِ الغضبِ والضّلالِ لجميعِ الكفّارِ كما نقلناه⁴⁰⁹¹ سابقاً، فهو محمولٌ على أنّه بيانٌ من الشّارعِ عليه السّلامِ لما هو الأصلُ في ذلك لشدّةِ ظهورِ الغضبِ في اليهودِ والضّلالِ في النّصارى فيفسّره⁴⁰⁹² بغيرِ ما فسّره الشّارعُ ممّا يحتمله اللفظُ لا يكونُ مخالفاً للنّصِّ وقولاً بالرأي؛ ولذا قال⁴⁰⁹³: "ويتجه عليه⁴⁰⁹⁴" أي: يصيرُ موجّهاً ومقبولاً، أو يسنحُ ويظهرُ بناءً على هذا التفسيرِ المنقولِ عن الشّارعِ / [126ظ] المبنيّ على بيانِ ما هو الأصلُ من غيرِ اعتبارِ تقييدٍ وتخصيصٍ،

4084 ب ج: وما قيل وهذا.

4085 ب: ملا خسرو وصبغة الله، فائدة.

4086 ب ج: والعجب/ ج + من.

4087 السيوطي، نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي، ج 1، ص 244.

4088 أ ب: العجائب.

4089 السيوطي، نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي، ج 1، ص 245.

4090 ب ج: قول.

4091 ب ج: نقلنا.

4092 ب ج: فتفسيره.

4093 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 31.

4094 في النسخة المعزوة إليها لا يوجد لفظ عليه.

وفاعلٌ يَتَّجُهُ هو قوله⁴⁰⁹⁵: "أَنَّ يُقَالَ: المَغْضُوبُ عَلَيْهِمُ العُصَاةُ، والضَّالِّينَ الجَاهِلُونَ بالله" أي: الذي يَتَّجُهُ وَيَسْنَحُ بناءً على التَّفْسِيرِ المَرْوِيِّ مِنَ الشَّارِعِ هو هَذَا القَوْلُ، أعني: تَفْسِيرُ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمُ بِالْعُصَاةِ، والضَّالِّينَ بِالجَاهِلِينَ بالله؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ لَمَّا لم يُرِدِ التَّقْيِيدَ وَالتَّخْصِيسَ، بل اكَتَفَى بِبَيَانِ مَا هُوَ الأَصْلُ فَقَد وَسَّعَ دَائِرَةَ التَّفْسِيرِ، فَلَكَلِّ أَحَدٍ أَنْ يُفَسِّرَهُ بِمَا سَنَحَ وَظَهَرَ لَهُ مِنْ غَيْرِ لَزُومٍ مَخَالَفَةً لِلنَّصِّ.

وبهذا اندفع أيضاً ماتوهم⁴⁰⁹⁶ صاحبُ الكَشَافِ منشأً لِتَمْرِيطِ القَوْلِ المَذْكُورِ مِنْ عَدَمِ دَلَالَةِ الآيَتَيْنِ عَلَى المُدَّعَى لَمَّا تَبَيَّنَ مِنْهُ أَنَّ المُدَّعَى لَيْسَ حَصْرَ المَغْضُوبِ وَضَالِّ عَلَى اليَهُودِ وَالنَّصَارَى وَتَقْيِيدُهُمَا بِهَمَا، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ المُصَنِّفُ أَيْضاً بِتَرْكِ لَفْظِ (هَم) المَذْكُورِ، فِي المَوْضِعَيْنِ فِي الكَشَافِ فِي قَوْلِهِ⁴⁰⁹⁷: "وقيل: المَغْضُوبُ عَلَيْهِمُ هُمُ اليَهُودُ، وَضَالُّونَ هُمُ النَّصَارَى".

و⁴⁰⁹⁸المُصَنِّفُ لم يَذْكُرْهُ، بل قَالَ⁴⁰⁹⁹: "قِيلَ: المَغْضُوبُ عَلَيْهِمُ اليَهُودُ وَالنَّصَارَى⁴¹⁰⁰، وَضَالُّونَ النَّصَارَى"، فَلَا يَرِدُ عَلَى عِبَارَةِ المُصَنِّفِ عَدَمُ دَلَالَةِ الآيَتَيْنِ عَلَى المُدَّعَى؛ إِذِ المُدَّعَى عَلَى مَا أَخَذَهُ المُصَنِّفُ تَصَادُقُ الوَصْفَيْنِ مَعَ⁴¹⁰¹ الفِرْقَتَيْنِ، وَالآيَتَانِ تَدْلَانِ عَلَيْهِمَا لَا مَحَالَةَ.

وَمِنَ الشَّرَاحِ مَنْ تَوَهَّمَ أَنَّ قَوْلَهُ: "وَيَتَّجُهُ" عَلَيْهِ إِيرَادُ، وَالمَعْنَى أَنَّهُ يَرِدُ عَلَى هَذَا القَائِلِ أَنَّهُ أَحْصَى⁴¹⁰² المَغْضُوبَ عَلَيْهِمُ بِالْيَهُودِ وَضَالِّينَ بِالنَّصَارَى مَعَ عَمُومِهَا بِحَسَبِ المَفْهُومِ، بل الأَوَّلَى أَنَّ يُقَالَ: المَغْضُوبَ عَلَيْهِمُ العُصَاةُ إِلَى آخِرِهِ. وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا يَرْتَبِطُ حَقِيقَةُ قَوْلِهِ⁴¹⁰³: "أَنَّ يُقَالَ"⁴¹⁰⁴ إِلَى آخِرِهِ بِقَوْلِهِ⁴¹⁰⁵:

⁴⁰⁹⁵ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 31.

⁴⁰⁹⁶ ب ج: توهمه.

⁴⁰⁹⁷ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص 17.

⁴⁰⁹⁸ ب+م.

⁴⁰⁹⁹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 31.

⁴¹⁰⁰ ج- والنصارى.

⁴¹⁰¹ ج: على.

⁴¹⁰² ج: خص.

⁴¹⁰³ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 31.

"ويَتَّجِه" حقَّ الارتباط كما لا يخفى، بل يصيرُ هذا في الحقيقة إيراداً على الحديث المرفوع، ولا يتقدم⁴¹⁰⁶ عليه عاقل، على أن كلمة (عليه) غير موجودة في بعض⁴¹⁰⁷ النسخ⁴¹⁰⁸، وح يتعين ما ذكرناه، ولا يصحَّ حمله على الإيراد⁴¹⁰⁹.

وأيضاً أصلُ هذا الكلام للإمام الرّازي في التفسير الكبير⁴¹¹⁰، وعبارته صريحة في أنه تفسيره⁴¹¹¹ على حدة، لا إيراد على القول المذكور، وعبارته هذا⁴¹¹²: "ما الحكمة في جعل المقبولين طائفة واحدة، وهم الذين أنعم الله عليهم، والمردودين فرقتين: المغضوب عليهم والضالين؟ والجواب: إن الذين كُملت عليهم نعم الله تعالى هم الذين جمعوا بين/[126] معرفة الحق لذاته، والخير لأجل العمل به، فهؤلاء هم المرادون بقوله: (أنعمت عليهم)؛ فإن اختل قيد العمل فهم الفسقة، وهم المغضوب عليهم كما قال تعالى ﴿وَمَنْ يَفْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَنَزَاؤُهُ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا وَعَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ﴾ [النساء: 93/4] وإن اختل قيد العلم فهم الضالون لقوله تعالى ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس: 32/10]. انتهى.

وقوله⁴¹¹³: "لأنَّ المنعم عليه" دليل لقوله⁴¹¹⁴: "يتَّجِه" الخ⁴¹¹⁵ وجه كون القول المذكور موجهاً هو أن المنعم عليه المستفاد من الذين أنعمت عليهم "من وُفق" على بناء المجهول، أي: جعل

4104 ج+ أن يقال.

4105 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 31.

4106 ب: يقدم.

4107 ج: أكثر.

4108 وهي النسخة المعزوة إليها.

4109 ج- بل يصير هذا في الحقيقة إيراداً على الحديث المرفوع ولا يتقدم عليه عاقل على أن كلمة عليه غير موجودة في أكثر النسخ وح يتعين ما ذكرناه ولا يصح حمله على الإيراد، صح هامش.

4110 الرّازي، التفسير الكبير، ج1، ص 224.

4111 ب ج: تفسير.

4112 ج: هذه.

4113 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 31.

4114 نفس المصدر، ج1، ص 31.

4115 ب- الخ/ ب ج+ أي.

مُوقَفًا "لِلجَمْعِ بَيْنَ مَعْرِفَةِ الْحَقِّ" أَي: الْعَقَائِدِ الْحَقِّقَةِ الثَّابِتَةِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ الْمُطَابِقَةِ لِلْوَاقِعِ. وَقَوْلُهُ⁴¹¹⁶:
"لِدَاتِهِ" مُتَعَلِّقٌ بِالْمَعْرِفَةِ، وَالضَّمِيرُ لِلْحَقِّ؛ فَإِنَّ مَعْرِفَةَ الْعَقَائِدِ الْحَقِّقَةِ وَالتَّصْدِيقَ بِهَا إِنَّمَا يُقْصَدُ لِذَاتِهَا؛ لِأَنَّهَا
الْكَمَالُ فِي جَانِبِ الْعِلْمِ، وَقَوْلُهُ⁴¹¹⁷: "وَالْخَيْرِ" عَطْفٌ عَلَى الْحَقِّ، وَالْمُرَادُ بِهِ الْأَحْكَامَ الْعَمَلِيَّةَ الْمُتَعَلِّقَةَ
بِالْخَيْرَاتِ الَّتِي هِيَ الْأَعْمَالُ الصَّالِحَةُ.

"لِلْعَمَلِ بِهِ" أَي: لِأَجْلِ الْعَمَلِ؛ فَإِنَّ غَايَةَ الْعِلْمِ⁴¹¹⁸ بِالْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْعَمَلِ هُوَ الْعَمَلُ
بِخِلَافِ الْعِلْمِ بِالْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْعَقَائِدِ الْحَقِّقَةِ؛ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ التَّصْدِيقِ بِوُجُودِ الصَّانِعِ وَتَوْحِيدِهِ وَسَائِرِ
صِفَاتِهِ الْعُلَى هُوَ حَصُولُ هَذِهِ التَّصْدِيقَاتِ أَنْفُسَهَا، وَأَمَّا الْمَقْصُودُ مِنْ مَعْرِفَةِ وُجُوبِ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ هُوَ
الْعَمَلُ أَي: إِيقَاعُ هَذِهِ الْأَفْعَالِ الْوَاجِبَةِ، وَمِنْ هَاهُنَا قِيلَ: لَنَا أَنْ نَعْلَمَ لِنَعْلَمَ، وَلَنَا أَنْ نَعْلَمَ لِنَعْمَلَ، فَالْأَوَّلُ
إِشَارَةٌ إِلَى الْاِعْتِقَادِيَّاتِ، وَالثَّانِي إِلَى الْعَمَلِيَّاتِ.

وَقِيلَ⁴¹¹⁹ فِي حَلِّ هَذَا الْمَقَامِ: إِنَّ "قَوْلَهُ"⁴¹²⁰: "لِدَاتِهِ" مُتَعَلِّقٌ بِالْحَقِّ؛ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الثَّابِتُ لِذَاتِهِ،
بِخِلَافِ مَا سِوَاهُ، فَإِنَّهُ الْحَقُّ لَكِنْ لَا لِذَاتِهِ، بَلْ بِاللَّهِ الَّذِي هُوَ الْحَقُّ لِذَاتِهِ، وَإِنَّ الْخَيْرَ هُوَ مَا سِوَاهُ مِنَ الْخَلْقِ
الْأَعْيَانِ وَالْأَكْوَانِ بِأَنْفُسِهِمْ وَأَوْصَافِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ وَمَرَاتِبِهِمْ؛ فَإِنَّهُ خَيْرٌ لِلْعَمَلِ لَا لِذَاتِهِ؛ فَإِنَّهُ مَعْدُومٌ مُحْضٌ، مَا
شَمَّ رَائِحَةَ الْوُجُودِ، وَالْخَيْرُ هُوَ الْوُجُودُ؛ لِأَنَّ الْوُجُودَ خَيْرٌ مُحْضٌ كَمَا أَنَّ الْعَدَمَ شَرٌّ مُحْضٌ". انْتَهَى.

أَقُولُ: هَذَا كَلَامٌ لَا خَيْرَ فِيهِ لَا لِذَاتِهِ، وَلَا لِلْعَمَلِ بِهِ

⁴¹¹⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 31.

⁴¹¹⁷ نفس المصدر، ج1، ص 31.

⁴¹¹⁸ ج- العلم.

⁴¹¹⁹ ب: صبغة الله، فائدة.

⁴¹²⁰ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 31.

أَمَّا أَوَّلًا: فَلَأَنَّ مَا سَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس: 10/32] لَا يُنَاسِبُ الْحَقَّ بِالْمَعْنَى⁴¹²¹ الَّذِي ذَكَرَهُ.

وَأَمَّا ثَانِيًا: فَلَأَنَّ قَوْلَهُ⁴¹²²: "لِلْعَمَلِ بِهِ" مُتَعَلِّقٌ بِالْمَعْرِفَةِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُقَابِلَهُ/[127ظ]. أَعْنِي قَوْلَهُ: "لِدَاتِهِ". أَيْضًا مُتَعَلِّقًا بِهَا، وَهُوَ جَعَلَهُ مُتَعَلِّقًا بِالْحَقِّ.

وَأَمَّا ثَالِثًا: فَلَأِنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِالْخَيْرِ مَا سِوَى اللَّهِ مِنَ الْأَعْيَانِ وَالْأَكْوَانِ وَقَدْ ذَكَرَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَقِّ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى لَرَجَعَ الْمَعْنَى إِلَى أَنَّ الْمُنْعَمَ عَلَيْهِ مَنْ وُفِّقَ لِلْجَمْعِ بَيْنَ مَعْرِفَةِ الصَّانِعِ وَمَعْرِفَةِ الْمَصْنُوعَاتِ لِلْعَمَلِ بِهَا، وَهَذَا مِمَّا يَلُوحُ عَلَيْهِ أَثَرُ الْإِهْمَالِ.

وَأَمَّا رَابِعًا: فَلَأَنَّ الْمُتَصَوِّفَةَ يُثَبِّتُونَ الْأَشْيَاءَ تَعْيُنًا عِلْمِيًّا، وَيُسَمُّونَ الْأَشْيَاءَ بِتِلْكَ الْاِعْتِبَارِ أَعْيَانًا ثَابِتَةً، وَيَقُولُونَ⁴¹²³: الْأَعْيَانُ الثَّابِتَةُ مَا مَتَّ رَائِحَةُ الْوُجُودِ، لَا أَنَّ الْأَعْيَانَ الْخَارِجِيَّةَ الْمَوْجُودَةَ فِي الْخَارِجِ مَا شَمَّتْ رَائِحَةَ الْوُجُودِ.

وَأَمَّا خَامِسًا: فَلَأَنَّ قَوْلَهُمْ: الْوُجُودُ خَيْرٌ وَالْمُعَدَّمُ شَرٌّ مُتَقَدِّمَةٌ⁴¹²⁴ إِفْنَاعِيَّةٌ مَا صَحَّحُوهَا بِبُرْهَانٍ، بَلْ قَنَعُوا فِيهَا بِالْمِثَالِ، صَرَّحَ بِهِ⁴¹²⁵ فِي شَرْحِ التَّجْرِيدِ، وَبِالْجُمْلَةِ مَا ذَكَرَهُ هَذَا الْقَائِلُ هَاهُنَا كَلَامٌ خَالٍ عَنِ التَّحْصِيلِ.

[الْقُوَّةُ النَّظَرِيَّةُ وَالْقُوَّةُ الْعَمَلِيَّةُ (الْعَاقِلَةُ وَالْعَامِلَةُ)]

4121 ب- بالمعنى، صح هامش.

4122 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص31.

4123 التلمساني، غيف الدين سليمان بن علي، شرح فصوص الحكمة للشيخ الأكبر ابن عربي، تحقيق: أكبر راشدي نيا، (دار الكتب العلمية بيروت لبنان، 2015م)، ص116.

4124 ج: مقدمة.

4125 الحلبي، كشف المراد في شرح التجريد، الشيخ حسن حسن زاده الآملي، (الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي، ط14، 1433هـ)، ج1، ص29.

وقوله⁴¹²⁶: "وكان المُقابلُ له" مُتفرِّغٌ على ما قَبَلَهُ أي: لَمَّا كان المُنعَم عليه مَنْ كان مُوقِّفاً للجمْع المذكور، فالمُقابلُ له ح "مَنْ اختلَّ إحدى قُوَّتَيْهِ"، وقوله⁴¹²⁷: "العاقلةُ والعاملةُ" بدلٌ من القوتين، والمُرادُ بالقُوَّةِ العاقلةُ ويُسمَّى قُوَّةَ نظريَّةً أيضاً: ما يتأثرُ به النَّفسُ عمَّا فوقها من المبادئِ العاليةِ وتستفيضُ منها العلومُ النَّظريَّةُ، وكماها بهذا الاعتبارِ هو معرفةُ الحَقِّ لذاته، وأمَّا العاملةُ ويُسمَّى قُوَّةَ عمليَّةً أيضاً فهي التي تُؤثِّرُ بما فيما تحتهَا من الأبدان، ويُتصرَّفُ فيها، وكماها بهذا الاعتبارِ تهذيبُ الظَّاهرِ بالشَّرائِعِ النَّبويَّةِ؛ والباطنِ بالأخلاقِ المَرْضِيَّةِ، وهو الَّذي أشارَ إليه بقوله⁴¹²⁸: "والخيرُ للعملِ به".

وما قيل⁴¹²⁹: إِنَّ العاملةَ هي التي بها معرفةُ الخيرِ للعملِ به فَناشٍ من عَدَمِ إعمالِ العاقلةِ؛ فَإِنَّ أثرَ العاملةِ هو العملُ فقط، وأمَّا معرفةُ الخيرِ⁴¹³⁰ أيضاً من أثرِ العاقلةِ، ولذلك قيل: القُوَّةُ العمليَّةُ مُستمدَّةٌ من القُوَّةِ النَّظريَّةِ، صرَّحَ به⁴¹³¹ في شَرْحِ المَطالِعِ.

ولمَّا كان الإخلالُ بالعملِ مع العِلْمِ أقبحَ من الإخلالِ به مع الجهلِ كما قال⁴¹³² عليه السَّلَام: ((ويلٌ للجاهلِ مرَّةً، وللعالِمِ سبعينَ مرَّةً)) قَدَّمَ الإخلالَ باعتبارِ القُوَّةِ العاملةِ فقال⁴¹³³: "والمُخِلُّ بالعملِ" أي: التَّارِكُ للعملِ الَّذي كان هو المقصودُ من معرفةِ الخيرِ كتاركِ الصَّلَاةِ العالمِ بوجودِها "فاسقٌ"

⁴¹²⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 31.

⁴¹²⁷ نفس المصدر، ج1، ص 31.

⁴¹²⁸ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 31.

⁴¹²⁹ ب: صبغة الله رحمه الله، فائدة.

⁴¹³⁰ ب ج +فهي.

⁴¹³¹ الرازي، قطب الرازي، شرح المطالع، تعليق: السيد الشريف الجرجاني، وبعض التعليقات الأخرى، راجعه وضبط نصه: اسامى الساعدي، منشورات ذوي القربى، ط1، 1391هـ، ج1، ص22.

⁴¹³² البيهقي، الحسين بن علي بن حجاج بن علي، حسام الدين، الكافي شرح البيهقي، المحقق: فخر الدين سيد محمد قانت، (الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ط1، 2001م) ج5، ص 2397.

⁴¹³³ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 31.

أي: خارج عن حدود الله وعن دائرة الحكيم والمصالح التي هي⁴¹³⁴ حدّها الله وعينها لنظام العالم، ومصالح/ [127] والعباد.

وقوله⁴¹³⁵: "مغضوبٌ عليه" خبرٌ بعد خبر "القولُ تعالى في" حَقِّ "القاتلِ عمداً" ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَعَذِبُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَلَعْنَةُ اللَّهِ﴾ [النساء: 93/4]، وموضعُ الاستشهاد هو قوله⁴¹³⁶: "وغضبَ اللهُ عليه؛ ولذا اقتصرَ عليه.

"والمُخِلُّ بالعلم"⁴¹³⁷ أي: تاركُ العلمِ بما يجبُ أن يعلمَ، وإن كان عاملاً وعبداً "جاهلٌ" بالحقِّ "ضالٌّ" عن الطَّريقِ المستقيم؛ إذ لا واسطةَ بين الحقِّ والضَّلالِ "القولُ تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّالُّ﴾ [يونس: 32/10]" فالْمُخِلُّ بالْقَوْتَيْنِ معاً فاسِقٌ مغضوبٌ عليه، وجاهلٌ ضالٌّ، فينتج هذه المُتَدِمَاتُ أَنَّ المغضوبَ عليهم هم الغصاةُ مُطلقاً، وأنَّ الضَّالِّينَ هم الجاهلون بالله، إلا أنَّ اليهودَ من بين الغصاةِ لمزيدِ استحقاقهم للغضب؛ والنَّصاري من بين الجاهلين لمزيدِ اختصاصهم بالضَّلالِ صاروا كأُحْمَا لا مغضوبٍ ولا ضالٌّ سِوَاهُمَا؛ فَلِذَا خَصَّهْمَا الشَّارِعُ بِالذِّكْرِ فِي تَفْسِيرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمِ وَالضَّالِّينَ بِطَرِيقِ الْاِكْتِفَاءِ بِالْأَصْلِ، لا لِلتَّفْيِيدِ وَالتَّخْصِصِ كَمَا عَرَفْت.

ثانياً: قراءة الضَّالِّينَ بالهمزة

وقوله⁴¹³⁸: "وُفِرِّي: ولا" الضَّالِّينَ" بالهمزة⁴¹³⁹ المفتوحة المُبدلةِ عن الألفِ بعدَ الضَّادِ؛ لِكَوْنِ الألفِ أُحْتِ الهمزة، وهذه القراءةُ ليست مُختصَّةً بواحدٍ من القُرَّاءِ كما يُوهَّم⁴¹⁴⁰ قولُ صاحبِ

⁴¹³⁴ ب ج-هي.

⁴¹³⁵ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 31.

⁴¹³⁶ نفس المصدر، ج1، ص 31.

⁴¹³⁷ في النسخة المعزوة إليها قوله: "المخل بالعقل" بدل قوله: "المخل بالعلم"، البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 31.

⁴¹³⁸ نفس المصدر، ج1، ص 31.

⁴¹³⁹ وجاء عن ابن الجزري قائلاً: "وَقَرَأَ أُيُوبُ السَّخْتِيَانِيُّ (وَلَا الضَّالِّينَ) بِهَمْزَةٍ مَفْتُوحَةٍ فِي مَوْضِعِ الألفِ وَهُوَ قَلِيلٌ فِي كَلَامِ العَرَبِ، قَالَ: فَهَذَا كُلُّهُ مُوَافِقٌ لِطَبِّ المُنْصَحِفِ والقراءةُ بِهِ لِمَنْ رَوَاهُ عَنِ الثَّقَاتِ جَائِزَةٌ لِصِحَّةِ وَجْهِهِ فِي العَرَبِيَّةِ وَمُوافِقَةٌ لِطَبِّ إِذَا صَحَّ نَقْلُهُ" يرى الباحث

الكشّاف⁴¹⁴¹: "وقرأ أُيُوبُ السَّخْتِيَانِي⁴¹⁴²: ولا الضَّالِّينَ بالهمزة"، بل هذه "على لُغَةٍ مَن جَدَّ" أي: اجتهد اجتهداً تامّاً "في الهَرَبِ من التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ"، ولم يُجَوِّزْهُ أصلاً، وإن كان على حَدِّهِ بِأَنْ يَكُونَ الأَوَّلُ حَرْفٌ مَدٌّ والثَّانِي حَرْفًا مُشَدَّدًا، والمفهومُ من كلامِ أبي البقاء أَنَّ هذه قِيَاسِيَّةٌ؛ لِأَنَّهُ قال⁴¹⁴³: "هذه لُغَةٌ فَاشِيَّةٌ فِي العَرَبِ فِي كُلِّ أَلْفٍ وَقَعَ بَعْدَهَا حَرْفٌ مُشَدَّدٌ"، ويُخَالِفُهُ ما نُقِلَ عن صاحبِ القاموسِ مِنَ الذين⁴¹⁴⁴ نصَّ عليه جماهيرُ التَّحْوِيلِ⁴¹⁴⁵ أَنَّ ذلك لا يُقاسُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لم يَكْثُرْ، وَأَمَّا سَمِعَ مِنْهُ أَلْفًا: مِنْهَا دَابَّةٌ وَشَابَّةٌ فِي دَابَّةٍ وَشَابَّةٍ.

أن القراءة الصحيحة والمعتمدة بترك الهمزة في الضَّالِّينَ. وقراءة (وَلَا الضَّالِّينَ) بِالْهَمْزَةِ شاذة، فنأخذ بما قاله جمهور القُراء. كما جاء في كتاب التبيان في إعراب القرآن: "وَأَلْجُمُهُوُ عَلَى تَرْكِ الِهْمَزِ فِي الضَّالِّينَ". ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، النشر في القراءات العشر، المحقق: علي محمد الضباع، (الناشر: المطبعة التجارية الكبرى تصوير دار الكتاب العلمية) ج1، ص47؛ العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص11.

ج: يوهمه.

الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص17.

ج: السخيتاني/ هو أيوب السخيتاني، سيد العلماء أبو بكر بن أبي تيممة كيسان الغنزي. (687 – 749م)، تعلم لدى: مجاهد بن جبر، والحسن البصري، ومحمد بن سيرين. ومن تلامذته: سفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وشعبة بن الحجاج. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج6، ص196؛ الأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ج3، ص3؛ العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج1، ص397.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، التبيان في إعراب القرآن، المحقق: علي محمد البجاوي (الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه) ج1، ص11.

ج: الذي.

الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهد العالم الجليل عبد القادر البغدادي، ج1، ص228.

الفصل التاسع: التَّحْشِيَةُ عَلَى لَفْظِ (آمِينَ)

- المَبْحَثُ الأوَّلُ: تحقِيقُ لَفْظِ آمِينَ

- المَبْحَثُ الثَّانِي: مَدُّ الألفِ وَقَصْرُهَا فِي آمِينَ

- المَبْحَثُ الثَّالِثُ: عَدَمُ قُرْآنِيَّةِ آمِينَ

- المَبْحَثُ الرَّابِعُ: مَسْأَلَةُ تَأْمِينِ الإِمَامِ

المَبْحَثُ الْأَوَّلُ: تحقيق لفظ آمين

ولمَّا كان لفظُ آمينُ يكتب⁴¹⁴⁶ في خاتمة الفاتحة، وإن لم يكن جزءاً منها، تصدَّى المُفسِّرون لتفسيره، وتحقيق معناه وبيان وزنه ولُغَاتِهِ، ووجه كون ختم السُّورة به مسنوناً، فاقتفى المُصنِّفُ أثرهم فقال⁴¹⁴⁷: "آمين" أي: هذا اللَّفْظُ "اسمُ الفعل"⁴¹⁴⁸ الَّذي هو استجب⁴¹⁴⁹.

وفي الكشَّاف⁴¹⁵⁰: "آمين: صوتٌ سُمِّيَ به الفعلُ الَّذي هو: استجب" والمُصنِّفُ غيَّر الصَّوتَ إلى الاسم؛ لأنَّ المُتبادِرَ مِنْهُ/[128ظ] أَنَّهُ مِنَ الأصواتِ المَبْنِيَّةِ أو مِن أسماءِ الأفعالِ المنقولةِ عن المصادرِ الَّتِي كانت في الأصلِ أصواتاً كصه، وليس (آمين) مِنْهُمَا في شيء. فلا بُدَّ مِن ارتكابِ تَكَلُّفٍ في إطلاقِ الصَّوتِ عليه بأن يُقال: إِنَّهُ مِن قَبيلِ إطلاقِ العامِّ وإرادةِ الخاصِّ أن⁴¹⁵¹ يُرادَ من الصَّوتِ اللَّفْظُ كما فعله قُدَّسَ سِرُّهُ، ثُمَّ احتاجَ إلى بيانِ وجهِ اختيارِهِ على اللَّفْظِ، ولا نُطوِّلُ الكلامَ بِنَقْلِهِ، وأيضاً غيَّرَ أسلوبَ الكشَّافِ فَإِنَّهُ قال⁴¹⁵²: "سُمِّيَ به الفِعْلُ"، والمُصنِّفُ قال⁴¹⁵³: "اسمُ الفعل"⁴¹⁵⁴ لأنَّ المُتبادِرَ من قولنا: سُمِّيَ فُلانٌ به⁴¹⁵⁵ أَنَّهُ عَلِمَ له.

4146 ب ج: يقرأ.

4147 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 31.

4148 أ: للفعل.

4149 جاء في إعراب القرآن: "أما لفظ آمين فليس منها ولا من القرآن مطلقاً وهو اسم بمعنى استجب ويسرّ ختم الفاتحة به وفيه لغتان: المدّ والتقصير قال ابو نواس في المد:

صلى الإله على لوط وشيعته

أبا عبدة قل بالله: آمينا

وقال آخر في القصر:

تباعد مني فطلح إذ دعوته

أمين فزاد الله ما بيننا بعداً"

درويش، إعراب القرآن وبيانه، ج1، ص20.

4150 الرّمحشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص17.

4151 ب ج: بأن.

4152 الرّمحشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص17.

4153 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 31.

4154 أ: للفعل.

4155 ب: به فلان.

[أسماء الأفعال]

ولم يَرْضَ الرَّضِيُّ بِكَوْنِ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ أَعْلَاماً لِأَلْفَاظِ الْأَفْعَالِ حَيْثُ قَالَ⁴¹⁵⁶: "وليس⁴¹⁵⁷ ما قال بعضهم أَنَّ (صه) مثلاً اسمٌ لِلْفِعْلِ (اسكت) الَّذِي⁴¹⁵⁸ دالٌّ على معنى الفعل، فهو عَلَمٌ لِلْفِعْلِ الْفِعْلِ لا لِمَعْنَاهُ، وليس ما قال⁴¹⁵⁹ بشيء؛ إذِ الْعَرَبِيُّ⁴¹⁶⁰ الْفُحَّ⁴¹⁶¹ رُبَّمَا يَقُولُ: صه، مع أَنَّهُ لم يَخْطُرْ بِبَالِهِ لَفْظُ: اسكُتْ، ورُبَّمَا لم يَسْمَعْهُ أصلاً". ولهذا قال⁴¹⁶² ابنُ الْحَاجِبِ: "هُوَ ما كان بمعنى الأمرِ أو الماضي، ولم يُقَل: ما كان معناه الأمرَ والماضي⁴¹⁶³". انتهى.

لَكِنَّ الْمُتَبَادِرَ من عبارة الْمُصَنِّفِ ما ذهبَ إليه بعضُ النُّحاة⁴¹⁶⁴ من أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ موضوعةٌ لِصِيغِ الْأَفْعَالِ بِأَنْ يَكُونَ بمعنى آمين مثلاً لفظُ اسْتَجَب مُراداً به معناه، وهو: طلبُ الإجابة، فيكونُ مدلولُهُ لفظاً غيرَ مُقْتَرِنٍ بزمانٍ، وإن كان مدلولُ ذلك اللَّفْظِ مُقْتَرِناً به، فهذا الاعتبارُ صَحَّ كَوْنُهَا أَسْمَاءً، وإن استفدنا منها معاني الأفعال، وهذا وإن كان مناسباً لتسميتها بأسماء⁴¹⁶⁵ الأفعال؛ إلا أَنَّهُ يَرُدُّ عَلَيْهِ ما أورده الرَّضِيُّ⁴¹⁶⁶ مِنْ أَنَّ هذه الأسماءَ إذا أُطْلِقَتْ لا يَخْطُرُ بِالْبَالِ أَلْفَاظُ الْأَفْعَالِ، بل معانيها.

⁴¹⁵⁶ الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص168.

⁴¹⁵⁷ ب: حيث.

⁴¹⁵⁸ ب ج + هو.

⁴¹⁵⁹ ب- ما قال.

⁴¹⁶⁰ ب: العربي.

⁴¹⁶¹ ب+ أي الخالص.

⁴¹⁶² الجامي، الفوائد الضيائية وهو شرح الجامي لكافية ابن الحاجب، ص398.

⁴¹⁶³ ب- الأمر والماضي، صح هامش.

⁴¹⁶⁴ الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص192؛ الغلابي، جامع الدروس العربية، ج1، ص155.

⁴¹⁶⁵ ب ج: أسماء.

⁴¹⁶⁶ الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج3، ص83.

فالحقُّ ما ذهب إليه ابنُ الحاجب⁴¹⁶⁷ مِنْ أنَّها موضوعَةٌ لمعاني الأفعال، فكان حَقُّها أَنْ يُعَدَّ مِنْ أصنافِ الفعل كما فعله المنطقيُّون⁴¹⁶⁸، إِلَّا أَنْ الذي حملهم على أَنْ قالوا: إِنَّ هذه الكلمات ليست بأفعالٍ مع تأديتها معاني الأفعالِ أمرٌ لفظيٌّ، وهو أَنْ صِيغَها مُخالفَةٌ لصيغِ الأفعالِ، وأَنَّها لا تتصرَّفُ تصرُّفَها، ويدخلُ اللَّامُ في بَعْضِها، والتَّنوينُ في بَعْضِها، صرَّحَ به الرُّضِّيُّ⁴¹⁶⁹.

وقال بعض النحاة⁴¹⁷⁰: إِنَّها أسماءٌ للمصادرِ السَّادَّةِ مسدَّةٌ أفعالها، فصَّه معناه: سكوتك بالنَّصب، أي: اسكت سكوتك، فهي بمعنى المصدر، لا الأفعالِ، ومن ثَمَّ كانت أسماءً، والقولُ بأنَّها أسماءٌ للأفعالِ مُفيدةٌ لمعناها، فَصَّرَ للمسافة/[128و] وَيؤيِّدُ هذا القولَ نصُّ الزجاج⁴¹⁷¹: على أَنَّ (آمين) كلمةٌ موضوعَةٌ موضعَ الاستجابة كصه موضعَ السُّكوتِ إِلَّا أَنَّهُ يُشكِّلُ عِلَّةً بناؤها على هذا القول.

وقال⁴¹⁷² الرُّضِّيُّ: "وأما (آمين) فقيل: سريانيٌّ، وليس إِلَّا من أوزانِ العجميَّةِ كقبايلٍ وهابيلٍ بمعنى: افعِل، على ما فسَّره النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم حين سألَهُ ابنُ عَبَّاسٍ، وبُني على الفتح، وحُقِّفَ بِجَدْفِ الألفِ فيقال: آمين على وزن كريم ولا مَنَعَ أَنْ يُقالَ: أصلُهُ القصر، ثُمَّ مَدَّ فيكونَ عربيًّا مُصدِّراً في الأصلِ كالنَّذير والنَّكير".

وقولُهُ⁴¹⁷³: "وعن ابنِ عَبَّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: سألتُ رسولَ اللهِ عليه السَّلام عن⁴¹⁷⁴ معناه"

أي: معنى آمين "فقال: افعِل" دليلٌ لكونه اسماً لفعلٍ استجب.

⁴¹⁶⁷ ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي، الكافية في علم النحو، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر (الناشر: مكتبة الآداب - القاهرة، ط1، 2010م)، ص35.

⁴¹⁶⁸ الحنفي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص194.

⁴¹⁶⁹ الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج3، ص84.

⁴¹⁷⁰ أبو البقاء الكفوي، (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، ص1075.

⁴¹⁷¹ الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق، معاني القرآن وإعرابه، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي (الناشر: عالم الكتب - بيروت، ط1، 1988م) ج1، ص54.

⁴¹⁷² الأسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، ج3، ص167.

⁴¹⁷³ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص31.

فإن قلت: فالدليل لا يوافق الدعوى! قلت: حاصل جميع صيغ الأمر هو (افعل)، وأنه المفهوم العام لها، فإن (استجب) معناه افعِل الإجابة واضرب: معناه افعِل الضرب، وانصُر⁴¹⁷⁵ افعِل النصر، وهكذا فهو تفسيرٌ بالحاصل فصراً للمسافة، فهو من جملة جوامع الكلم.

ولما كانت هذه⁴¹⁷⁶ أسماء الأفعال من قبيل المبنيات لمشابهتها الفعل الماضي والأمر، كان عدُّ (آمين) منها مُتضمِّناً للقول بأنه مبني لتلك المشابهة؛ فهذا⁴¹⁷⁷ لم يتعرَّض المُصنِّفُ لعلَّةِ بنائه، ولكن لما كان الأصل في البناء السكون احتيج إلى بيان وجه بنائه على الحركة الخاصة؛ فلذلك قال⁴¹⁷⁸: "وبني على الفتح كآين"، فمن قال⁴¹⁷⁹: لم يتعرَّض لعلَّةِ أصل البناء للظهور؛ لأنه صوت بمعنى الأمر واقع موقعه، فقد اغترَّ بما⁴¹⁸⁰ وقع في الكشف⁴¹⁸¹: من أنه "صوت سمي به الفعل"، وقد عرفت ما فيه، وأنَّ المُصنِّفَ عدلَ عنه؛ لعدم كونه صوتاً.

ثم إنَّه بيَّن وجه بنائه على الفتح بقوله⁴¹⁸²: "الالتقاء الساكنين"، وهو بظاهره إنما يقتضي البناء على مُطلقِ الحركة ولا⁴¹⁸³ على خصوصية الفتح، وهو المُدعى، فتوجيهه أن يقال: لو لم يُبنَ على الفتح لتعيَّن أن ليني⁴¹⁸⁴ على السكون، إذ لا مجال لبنائه على الكسر؛ لِزوم وقوع الياء بين الكسرتين، ولا

4174 ب: من.

4175 ج+ معناه.

4176 ج- هذه.

4177 ج: فلذا.

4178 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 31.

4179 ب: صبغة الله، فائدة.

4180 ج: لما.

4181 الزمخشري، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص17.

4182 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 31.

4183 ب ج: لا.

4184 ب: ييني.

على الضمِّ أيضاً لِلزومِ الانتقالِ من الياءِ المكسورِ ما قبلها إلى الضمَّة، وكلاهما في غايةِ الثقل، فتعيَّن البناءُ على السُّكون، فيلزمُ التقاءُ الساكنين.

فقوله⁴¹⁸⁵: "لالتقاءِ السَّاكنين" معناه: لِلزومِ هذا المحذورِ على تقديرِ عدمِ البناءِ على الفتح؛ لتعيَّنِ السُّكون ح قيل⁴¹⁸⁶: في زيادةِ لفظِ (كائن) إشارةٌ صريحةٌ إلى أنَّ فَتْحَهُ لِأجلِ الياءِ فلو كسِرَ/[129ظ] يبقى الياءُ بين الكسرتين، ولو ضُمَّ لِثقلِ فلا يُمكنُ إلا الفتحه، وأنت خبيرٌ بأنَّ (أين) لو كسِر لا يبقى الياءُ فيه بين الكسرتين وأيضاً البناءُ على الضمِّ ليس في غايةِ الثقلِ مُطلقاً لوقوعه في ألفاظٍ كثيرةٍ كحيثُ وقيل⁴¹⁸⁷ وبعده، بل الأثقلُ هو الانتقالُ من الياءِ المكسورة⁴¹⁸⁸ ما قبلها إلى الضمِّ فقوله⁴¹⁸⁹: "كأين" لِمجَرَّدِ التَّنظيرِ⁴¹⁹⁰؛ لكونه مبنياً على الفتح، وليس فيه إشارةٌ إلى ما ذكره فضلاً أن يكونَ تلكِ الإشارةُ صريحةً.

المَبْحَثُ الثَّانِي: مَدُّ الألفِ وَقَصْرُها في آمين

تُمنَّ إنَّ⁴¹⁹¹ المُصنِّفِ⁴¹⁹² شرَّحَ في بيانِ ما جاءَ فيه⁴¹⁹³ من اللُّغات، فقال⁴¹⁹⁴: "وجاءَ" فيه لُغتان⁴¹⁹⁵: الأولى "مَدُّ أَلِفِه" للإشباعِ ورفعِ الصَّوْتِ بالدُّعاء، فوزنُه فَعِيل، لا افعيل ولا فاعيل ولا

⁴¹⁸⁵ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 31.

⁴¹⁸⁶ ب: صبغة الله رحمه الله، فائدة.

⁴¹⁸⁷ ب ج: قبل.

⁴¹⁸⁸ ج: المكسور.

⁴¹⁸⁹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 31.

⁴¹⁹⁰ ج: النظر.

⁴¹⁹¹ ب ج: إنه.

⁴¹⁹² ب ج- المصنف.

⁴¹⁹³ ب- فيه.

⁴¹⁹⁴ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 31.

⁴¹⁹⁵ اجمع جمهور العلماء على جواز مد وقصر لفظ آمين، وقالوا فيها العديد من اللغات، كالمد، والقصر، والمد مع التشديد، والمد مع الإمامة والتخفيف، وغيرهم. قال الفيروزبادي: "آمين: بالمد والقصر وقد يُشَدُّ الممدودُ ومألٌ أيضاً." روي عن رسول الله أنه كان صلى الله عليه وسلم إذا انتهى من قراءة فاتحة قال: (آمين) فيجهر بمد بها صوته، قال الإمام ابن كثير: "ونقل أبو نصر القشيري عن الحسن وجعفر

فَعِيل⁴¹⁹⁶؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ أَوْزَانِ الْعَرَبِيَّةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ سِرِّيَانِيًّا كَشَاهِينِ، وَاللُّعَّةُ الثَّانِيَةُ قَصْرُهَا فَوْزْنُهُ فَعِيلٌ لَا مَحَالَةَ. وَقِيلَ: مُعَرَّبٌ هَمِينٌ، وَآخِرُ لُغَةٍ قَصْرُ الْأَلْفِ مَعَ أَنَّهَا الْأَصْلُ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ حَ عَرَبِيًّا كَمَا هُوَ مُقْتَضَى جَعَلِهِ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ؛ لِأَنَّ الْمَدَّ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا فَيَتَرَجَّحُ عَلَى مَا هُوَ أَقْلُ اسْتِعْمَالًا، وَلَوْ كَانَ أَصْلًا مَعَ أَنَّهُ حَكَمَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ الْقَصْرَ لَيْسَ بِمَعْرُوفٍ، وَلَمْ يَجِئْ إِلَّا لِضَرُورَةِ الشِّعْرِ.

[آمِينٌ بِتَخْفِيفِ الْمِيمِ]

وعلى كِلْتَا اللَّغَتَيْنِ فَالْمِيمُ مُخَفَّفَةٌ حَتَّى قَالَ⁴¹⁹⁷ فِي الصِّحَاحِ: "وَتَشْدِيدُ الْمِيمِ خَطَأٌ، وَمَعْنَاهُ: كَذَلِكَ فَلْيَكُنْ"، لَكِنْ فِي الْقَامُوسِ⁴¹⁹⁸: "وَأَمِينٌ، بِالْمَدِّ وَالْقَصْرِ، وَقَدْ يُشَدَّدُ الْمَمْدُودُ وَيُمَالُ أَيْضًا، عَنِ الْوَاحِدِيِّ فِي "الْبَسِيطِ": اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَعْنَاهُ: اللَّهُمَّ اسْتَجِبْ، أَوْ كَذَلِكَ فَلْيَكُنْ، أَوْ كَذَلِكَ فَافْعَلْ" انْتَهَى مَا فِي الْقَامُوسِ.

الصادق أَمَّا شَدَّدَا الْمِيمَ مِنْ ((آمِين)) وجاء عن الزجاج أنه قال: "في قول القارئ بعد الفراغ من فاتحة الكتاب آمين: فيه لغتان: تقول العرب آمين بقصر الألف، وآميين بالمد، والمد أكثر" ويمد لفظ " آمين".

أولاً: تمد الألف والياء مداً طبيعياً، أي بمقدار حركتان، قال الرحيباني رحمه الله: "(وَكُرَّةُ إِفْرَاطٍ بِتَشْدِيدِ وَمَدٍّ)؛ لِأَنَّهُ إِخْرَاجٌ لِلْقِرَاءَةِ عَنْ مَوْضُوعِهَا" ينظر، الرحيباني، مصطفى بن سعد بن عبده السيوطي، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، (الناشر: المكتب الإسلامي، ط2، 1415هـ - 1994م) ج1، ص 431.

ثانياً: يجوز مد الألف والياء حركتين أو أربع أو ست، عند حفص بمد بمقدار حركتين، وفي رواية ورش عن نافع بمد بمقدار حركتين أو أربع أو ست قال القاري رحمه الله: "قَالَ: (آمِينٌ، يَمْدُ بِهَا) أَي: بِالْكَلِمَةِ يَعْني فِي آخِرِهَا، وَهُوَ مَدٌّ عَارِضٌ، وَيَجُوزُ فِيهِ الطُّوْلُ وَالنَّوَسُطُ وَالْقَصْرُ، أَوْ مَدٌّ بِالْفِيءِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ قَصْرُهَا وَمَدُّهَا، وَهُوَ مَدٌّ الْبَدَلِ، وَيَجُوزُ فِيهِ الْأَوْجُهُ الثَّلَاثَةُ أَيْضًا" ينظر، الملا علي القاري، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (الناشر: دار الفكر، بيروت - لبنان، ط1، 1422هـ - 2002م) ج2، ص 696؛ الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص 1176؛ ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج1، ص 145؛ ابن منظور، لسان العرب، ج13، ص 26.

ويرى الباحث: إن المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم والمستحب في نطق كلمة آمين بمد الألف (مدّ بدل)، بمقدار حركتين، ومدّ الياء (مدّ عارض للسكون) حركتين أو أربع أو ستاً دون إفراط. مع عدم تشديد الميم، لئلا تصير بمعنى "قاصدين".⁴¹⁹⁶ ب: فيعيل.

⁴¹⁹⁷ الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج5، ص 2072.

⁴¹⁹⁸ الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص 1176.

وروي عن الحسن وجعفر الصادق جواز تشديد الميم مع المد⁴¹⁹⁹ صوتاً لصلاة العامة عن الفساد، فلا يكون ح اسم فعل بمعنى: استجب، بل يكون جمع أم بالمد اسم فاعل من أم بمعنى: قصد كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ﴾ [المائدة: 2/5] بمعنى: قاصدين، فيكون نصبه ح على الحال من مفعول (اهدنا) أي: نطلب منك الهداية قاصدين إجابتك لطلبنا. تدبر.

ثم إنه أورد لكل من لعتي المد والقصر شاهداً فقال⁴²⁰⁰: مستشهداً أولاً لمجيء مد ألفه "قال": أي: المجنون العامري⁴²⁰¹ المشهور بحب ليلي، روي⁴²⁰² أنه لما أمره أبوه حين قدم مكة أن يتشبت بأستار الكعبة ويسأل الله الخلاص من حب ليلي أخذ بحلقه الباب فقال: اللهم من علي ليلي، فضربه أبوه فبكى قائلاً:

يا رب لا تسلبني حبها أبداً " ويرحم الله عبداً قال: آمينا"

بمد الألف، وروي⁴²⁰³/[129] أنه لما أنشد هذا البيت بكى أبوه، وقال: آمينا⁴²⁰⁴ فخلاه سبيله⁴²⁰⁵، ولم يمنع بعد عن حبها

ثم قال⁴²⁰⁶ مستشهداً لمجيء قصر ألفه "وقال"⁴²⁰⁷ آخر⁴²⁰⁸. أي غير الأول.:

⁴¹⁹⁹ ينظر: النووي، المجموع شرح المهذب، ج3، ص370. والسمين الحلبي، الدر المنصون في علوم الكتاب المكنون، ج1، ص78.
⁴²⁰⁰ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص31.
⁴²⁰¹ مجنون ليلي هو قيس بن الملوح العامري (٢٤-٦٨ هـ)، لقب بمجنون ليلي لشدة حبه لها وتعلقه بها. وقد ترك ديوان شعر في عشقه لها، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج4، ص511؛ صلاح الدين، محمد بن شاعر، فوات الوفيات، ج3، ص208؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ج24، ص223.
⁴²⁰² الوابلي، أبو بكر، ديوان قيس بن الملوح مجنون ليلي، دراسة وتعليق: يسري عبد الغني (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1999م)، ص31.
⁴²⁰³ ج: روى.
⁴²⁰⁴ ب ج: آمينا.
⁴²⁰⁵ ب ج: وسبيله.
⁴²⁰⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص31.
⁴²⁰⁷ التبريزي، الخطيب، تهذيب اصلاح المنطق، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة (منشورات دار الافاق الجديدة بيروت، ط1، 1983م) ص439. ؛ثعلب، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، الفصح، تحقيق ودراسة: دكتور عاطف مذكور (الناشر:

تباعدي فطحل إذ دعوته "أمين، فزاد الله ما بيننا بعدا"

فأمين . بقصر الألف . متعلق بقوله⁴²⁰⁹: "فزاد الله" فدم للوزن، وقيل: للاهتمام بالإجابة، وفتح . على

وزن جعفر . اسم رجل .

المبحث الثالث: عدم قرآنية أمين

وقوله⁴²¹⁰: "وليس" أمين "من القرآن"⁴²¹¹ للرد على من زعم أنه من القرآن، ولتأكيد هذه الرّد

قيده بقوله⁴²¹²: "وفاقاً" يعني أن عدم قرآنيته مما اتفق فيه الأمة وصار مجمعا عليه حتى قالوا⁴²¹³:

"بارتداد من قال بقرآنيته؛ لأنه لم يكتب في الإمام، ولم ينقل أحد من نقل القرآن من الصحابة والتابعين

أنه من القرآن."

ولما أوهمت المبالغة في نفي كونه قرآناً أن لا يسن، بل لا يجوز ذكره في الخاتمة السورة دفعه بقوله⁴²¹⁴:

"لكن يسن حتم" قراءة "السورة" أي: سورة الفاتحة "به"، لكن بعد سكتة يسيرة؛ ليمتاز القرآن بما⁴²¹⁵

دار المعارف) ، ج2، ص 316؛ ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، إصلاح المنطق، المحقق: محمد مرعب (الناشر: دار إحياء التراث العربي ط 1 ، 2002 م) ص 135.

⁴²⁰⁸ وهو جبير بن الأضبط.

⁴²⁰⁹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 31.

⁴²¹⁰ نفس المصدر ، ج1، ص 31.

⁴²¹¹ لا خلاف بين أهل العلم أن أمين لفظ دعاء، ليست قرآناً. إنما هي سنة عن رسول الله صل الله عليه وسلم. وقال فيها: « ما حسدكم اليهود على شيء ما حسدوكم على أمين وتسليم بعضكم على بعض ». جاء في لسان العرب لابن منظور: "وأمين و أمين كلمة تقال في إثر الدعاء. قال الفارسي: هي جملة مركبة من فعل واسم، معناه اللهم استجب لي، قال: ودليل ذلك أن موسى، عليه السلام، لما دعا على فرعون وأتباعه فقال: ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم، قال هارون، عليه السلام: أمين، فطبق الجملة بالجملة، وقيل: معنى أمين كذلك يكون، ويقال: أمن الإمام تأمينا إذا قال بعد الفراغ من أم الكتاب أمين، وأمن فلان تأمينا." قال ابن حجر: "التأمين قائم مقام التلخيص بعد البسط، فالداعي فصل المقاصد بقوله: (إهدنا الصراط المستقيم) إلى آخره ، والمؤمن أتى بكلمة تشمل الجميع ، فإن قالها الإمام فكانه دعا مرتين : مُفَصِّلاً ثُمَّ مُجْمِلاً" ابن منظور، لسان العرب، ج13، ص ٢٦؛ ابن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج2، ص ٢٦٣.

⁴²¹² البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، ج1، ص 31.

⁴²¹³ الحنفي، حاشية القونوي على تفسير الامام البيضاوي، ج1، ص 293.

⁴²¹⁴ نفس المصدر ، ج1، ص 31.

⁴²¹⁵ ب ج: عما.

ليس بِقُرْآن، وَلِمَبَالِغَتِهِمْ فِي تَجْرِيدِ الْقُرْآنِ وَتَمَيُّزِهِ عَنْ غَيْرِهِ لَمْ يُجَوِّزُوا كِتَابَتَهُ أَيْضاً فِي الْمَصَاحِفِ، وَقَالُوا⁴²¹⁶:
إِنَّهَا بَدْعَةٌ.

وَلَمَّا كَانَ الْقَوْلُ بِأَنَّ حَتَمَ السُّورَةِ بِهِ سُنَّةٌ مُخَالَفاً لِلْقِيَاسِ، اسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِالنَّصِّ فَقَالَ⁴²¹⁷: "لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ
السَّلَامِ: عَلَّمَنِي جِبْرَائِيلُ"، وَفِي الْكَشَافِ⁴²¹⁸ مُوَافِقاً لِكُتُبِ الْحَدِيثِ: "لَقَنَنِي" بِدَلِّ "عَلَّمَنِي"، وَهَذَا
الْحَدِيثُ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ⁴²¹⁹ وَغَيْرُهُ⁴²²⁰. وَقَوْلُهُ⁴²²¹: "آمِينَ" مَفْعُولٌ ثَانٍ لِعَلَّمَنِي، أَي: عَلَّمَنِي جِبْرَائِيلُ أَنْ
أَقُولَ: آمِينَ "عِنْدَ فَرَاغِي مِنْ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ".

[تَشْبِيهُ آمِينَ بِالْحَتَمِ]

وَقَوْلُهُ⁴²²²: "وَقَالَ: إِنَّهُ كَالْحَتَمِ عَلَى الْكِتَابِ" أَي: الْمَكْتُوبِ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَطْفاً بِحَسَبِ
الْمَعْنَى عَلَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ إِذْ مَعْنَاهُ لِأَنَّهُ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَحَاصِلُ الْمَعْنَى: لِأَنَّهُ قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ:
عَلَّمَنِي جِبْرَائِيلُ... الْحَدِيثُ. وَقَالَ أَيْضاً عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثٍ آخَرَ: إِنَّهُ كَالْحَتَمِ إِخ، فَيَكُونُ ضَمِيرُ
(قَالَ) رَاجِعاً إِلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَطْفاً عَلَى (عَلَّمَنِي) دَاخِلاً مَعَهُ تَحْتَ مَقُولِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ
السَّلَامُ، فَضَمِيرُ قَالَ حَ يَرْجِعُ إِلَى جِبْرَائِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَي: عَلَّمَنِي⁴²²³ جِبْرَائِيلُ، وَقَالَ⁴²²⁴ جِبْرَائِيلُ
أَيْضاً كَذَا، فَيَكُونُ الْمَحْكِيُّ مَجْمُوعَ فِعْلِ جِبْرَائِيلَ وَقَوْلِهِ مَعاً. تَدَبَّرْ.

⁴²¹⁶ الحنفي، حاشية القونوي على تفسير الامام البيضاوي، ج1، ص293.

⁴²¹⁷ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص31.

⁴²¹⁸ ذكر لفظ "لقني" بدل "لقنني"؛ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1، ص18.

⁴²¹⁹ لم أجده في كتب البيهقي.

⁴²²⁰ الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد، تخریج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسیر الكشاف للزمخشري،

المحقق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد (الناشر: دار ابن خزيمة - الرياض، ط1، 1414هـ) ج1، ص27.

⁴²²¹ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص31.

⁴²²² نفس المصدر، ج1، ص31.

⁴²²³ ب- داخلاً معه تحت مَقُولِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَضَمِيرُ قَالَ حَ يَرْجِعُ إِلَى جِبْرَائِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَي عَلَّمَنِي، صح هامش.

⁴²²⁴ ج: فقال.

وقوله⁴²²⁵: "وفي معناه" أي: في معنى الحديث المنقول عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو جبرائيل عليه السَّلَام مِنْ كونه كالحِثْمِ على الكتاب "قولُ عليِّ رضي اللهُ عنه: آمين خاتمُ ربِّ العالمين، ختمٌ به دُعاءُ عبْدِهِ" [130ظ]، فهذا كالتفسيرِ لذلكِ الحديثِ، ولهذا قال⁴²²⁶: "وفي معناه".

واعلم أنَّ ما نُقِلَ عن عليِّ⁴²²⁷ يدلُّ على أنَّ الحِثْمَ مِنْ جانبِ ربِّ العالمين، ويُوفِّقُهُ ما رُوِيَ⁴²²⁸: عن أبي هريرة مرفوعاً: (آمين خاتمُ ربِّ العالمين على دُعاءِ عباده المؤمنين)، وكذا ما رُوِيَ⁴²²⁹: (عن كعب الأحرار أنَّه قال: آمين خاتمُ ربِّ العالمين يَحْتَمُّ به دُعاءُ عبْدِهِ المؤمن)، فوجهُ الشَّبهِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حِثْمِ الكتابِ أنَّه كما أنَّ مَنْ عَظَّمَ شَأْنَهُ إِذَا وَقَعَ كِتَابٌ أَحَدٍ مِنْ صَلِّكَ أَوْ مَحْضِرٍ وَوَضَعَ عَلَيْهِ خَاتَمَهُ يَصِيرُ ذَلِكَ سَبَباً لِنَفَاذِهِ وَقَبُولِهِ، كذلك آمين إذا قال⁴²³⁰ العبدُ بعد الدُّعاءِ؛ كأنَّه توقيُّعٌ من ربِّ العالمين، وختمٌ على كتابِ دُعاءِ عباده الرَّاجينَ، وأيُّ قَبُولٍ فَوْقَ هَذَا الْقَبُولِ؟!.

وأما ما رُوِيَ أنَّ النبيَّ عليه السَّلَامُ قال⁴²³¹: (لِرَجُلٍ قَدِ أَحْلَحَ فِي سُؤْالِهِ أَوْجَبَ إِنْ حُتِمَ، فَقِيلَ: بِأَيِّ شَيْءٍ؟ قال: بآمين) وكذا ما رُوِيَ⁴²³² في حديثٍ آخر: (إذا دعا أحدكم بدُعاءٍ فَلْيَحْتَمِمْه بآمين؛ فَإِنَّ (آمين) في الدُّعاءِ مِثْلُ الطَّابِعِ فِي الصَّحِيفَةِ)، فَيَدُلُّ على أنَّ الحِثْمَ مِنْ جَانِبِ الدَّاعِي، فَوْجَهُ الشَّبهِ ح أَنَّه كما أنَّ المُفَاوِضَاتِ وَالتَّدَاكِيرِ المُراسلةَ إلى أَحَدٍ إِذَا تَعَبَّرَ وَتَعَتَّدَ بِهَا إِذَا كَانَ عَلَيْهِ حِثْمُ المُرْسَلِ، كذلك تَذَكُّرُهُ

⁴²²⁵ ب- وقوله/ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 31.

⁴²²⁶ نفس المصدر، ج1، ص 31.

⁴²²⁷ ولم أجد هذا الأثر في مظانِّه مروياً عن عليِّ كرم الله وجهه، وقد نقله بعض المفسرين كالبيضاوي وابن عطية. ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز: ج1، ص79.

⁴²²⁸ السيوطي، الدر المنثور، ج1، ص 44.

⁴²²⁹ السمرقندي، تفسير السمرقندي، المسمى بحر العلوم، ج1، ص84.

⁴²³⁰ ج: قاله.

⁴²³¹ الألباني، محمد ناصر الدين، ضعيف أبي داود، (دار النشر: مؤسسة غراس للنشر و التوزيع - الكويت، ط1، 1423هـ) ج1، ص 358.

⁴²³² البجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي، سنن أبي داود، المحقق: شعيب الأرنؤوط - محمد كامل قره بللي (الناشر: دار الرسالة العالمية، ط1، 2009م) ج2، ص 199.

دُعَاءِ الْعَبْدِ إِذَا كَانَتْ مَخْتُومَةً بِآمِينَ، يَكُونُ لَهَا وَزْنٌ عِنْدَ رَبِّ الْعَالَمِينَ؛ لِدَلَالَتِهَا عَلَى أَنَّهَا دُعَاءٌ صَدَرَ عَنْ تَوَجُّهِ صَادِقٍ وَرَجَاءٍ وَاثِقٍ إِلَى اسْتِجَابَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَيَكُونُ أَدْعَى لِلْإِجَابَةِ.

وقد يُقال⁴²³³ "وجه كونه كالحتم أنه يمنع الدعاء عن فساد الحبيبة، كما أن الحتم يمنع الكتاب عن فساد التغيير أو ظهور ما فيه لغير أهله". أقول: هذا⁴²³⁴ إنما يُناسب حتم الباب والصورة وغيرهما من الظروف والأواني بنحو الطين والشمعة وسائر الطلأيا، ولو بغير الحاتم، وهو أحد معاني الحتم على ما يُفهم من القاموس⁴²³⁵ ومنه قوله تعالى: ﴿يُسْقُونَ مِنْ رَحِيْقِ مَخْتُومٍ خِتَامُهُ مِسْكٌ﴾ [المطففين: 25/83]، [26]، قال المُصنّف⁴²³⁶: "أي: محتوم أوانيه بالمسك مكان الطين"، ولكن لا يلائم⁴²³⁷ ختم الكتاب، أي: المكتوب إذا وضع عليه خاتمه ورسم فيه نقشه، فالملائم لهذا هو ما ذكرنا.

المبحث الرابع: مسألة تأمين الإمام

واعلم أنهم اختلفوا في أن الإمام هل يقول آمين في خاتمة الفاتحة ويجهر به في الجهرية أو لا يقول⁴²³⁸ أصلاً، أو يقوله ويخفيه؟

[تأمين الإمام عند الشافعية]

فعند الشافعي⁴²³⁹ "يقوله الإمام" في كل صلاة، "ويجهر به في/[130] و] الجهرية لما روي عن وائل⁴²⁴⁰ بالهمزة كقائل "بن حجر" بتقديم المهملة المضمومة⁴²⁴¹، ثم الجيم الساكنة، ثم الراء المهملة

⁴²³³ الحنفي، حاشية القونوي على تفسير الإمام البيضاوي، ج1، ص293.

⁴²³⁴ ج- هذا.

⁴²³⁵ مادة: (ختم). الفيروزابادي، القاموس المحيط، ص743.

⁴²³⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج5، ص296.

⁴²³⁷ ج+ ختم الكتاب لأنه إنما يقال.

⁴²³⁸ ب: يقول.

⁴²³⁹ الشافعي، أحمد بن لؤلؤ بن عبد الله الرومي، أبو العباس، شهاب الدين ابن التقي، عمدة السالك وعدة الناسك، غني بطبعه ومراجعته: خادّم العلم عبد الله بن إبراهيم الأنصاري (الناشر: الشؤون الدينية، قطر، ط1، 1982 م) ج1، ص48.

"أَنَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ إِذَا قَرَأَ ((وَلَا الضَّالِّينَ)) قَالَ: آمِينَ، وَرَفَعَ بِهَا صَوْتَهُ" أي: فيما يَجْهَرُ به، وهذا الحديثُ وإن رواه⁴²⁴² الدَّارِقُطِيُّ⁴²⁴³ وابنُ حَبَّانٍ⁴²⁴⁴ وصَحَّحَاهُ.

[تأمين الإمام عند الحنفية]

إِلَّا أَنَّ الْأَئِمَّةَ الْحَنْفِيَّةَ يَحْمِلُونَهُ عَلَى تَعْلِيمِ الْأَصْحَابِ. وَرُوي⁴²⁴⁵ "عن أبي حنيفة أَنَّهُ لَا يَقُولُهُ" الإمامُ أصلاً لِأَنَّ الدَّاعِي، وَلِأَنَّ قَوْلَهُ⁴²⁴⁶ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((إِذَا قَالَ الْإِمَامُ⁴²⁴⁷: وَلَا الضَّالِّينَ، فَقُولُوا: آمِينَ)) قِسْمَةٌ، فَتُنَافِي الشَّرِكَةِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ مَالِكٌ⁴²⁴⁸، وَعَنْ الْحَسَنِ⁴²⁴⁹ أَيْضاً مِثْلُهُ، لَكِنَّ هَذِهِ الرَّوَايَةُ عَنْ أَبِي ح غيرُ مشهورة.

⁴²⁴⁰ هو وائل بن حجر بن ربيعة الحضرمي، يُكْنَى أبا هنيذة. من أبناء ملوك حضرموت. شارك وائل في وقعة صفين. وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث. واستعمله النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على الأقبال من حضرموت. ينظر ابن الأثير، أسد الغابة، ج5، ص405؛ العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ج6، ص466.

⁴²⁴¹ ب- المضمومة.

⁴²⁴² الدارقطني، سنن الدارقطني، ج2، ص128، رقم 1270 (وائل بن حجر سمعت النبي صلى الله عليه وسلم إذا قال "غَيْرِ الْمُغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ" قال آمين يمدُّ بها صوته قال أبو بكرٍ هذه سنة نَفَرَدَ بِهَا أَهْلُ الْكُوفَةِ)؛ أبو حاتم، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، الدارمي، البُستي، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، المحقق: شعيب الأرنؤوط (الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت ط2، 1993م) ج5، ص109، رقم 1805 (عَنْ وائلِ بْنِ حُجْرٍ، أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «فَوَضَعَ الْيَدَ الْيُمْنَى عَلَى الْيَدِ الْيُسْرَى فَلَمَّا قَالَ "وَلَا الضَّالِّينَ" [الفاحة: 7]، قَالَ: آمِينَ، وَسَلَّمَ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ).

⁴²⁴³ هو الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي ويلقب بـ الدَّارِقُطِيِّ، من مشايخه: أبو القاسم عبد الله بن محمد البغوي، أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل الضبي البغدادي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي، ومن طلابه: أبو عبد الله بن البيهقي، ومن مؤلفاته: سنن الدارقطني، علل الحديث، المؤلف والمختلف، توفي في بغداد سنة 385هـ. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، ص414.

⁴²⁴⁴ ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: 739 هـ) حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط (الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1988م) ج5، ص110.

⁴²⁴⁵ الحنفي، الشيخ أكمل الدين محمد بن محمد بن محمود البابري، العناية شرح الهداية، وهو شرح على الهداية شرح بداية المهتدي، في فروع الفقه الحنفي، لشيخ الاسلام برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيباني الحنفي، اعتنى به: ابو محروس عمرو بن محروس (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 2007م) ج1، ص244.

⁴²⁴⁶ الدرامي، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ج5، ص106، رقم 1804.

⁴²⁴⁷ ج- الإمام.

⁴²⁴⁸ المالكي، المعونة على مذهب عالم المدينة "الإمام مالك بن أنس"، ص219؛ المازري، أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري المالكي، شرح التلقين، المحقق: سماحة الشيخ محمد المختار السلامي (الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط1، 2008م) ج1، ص554.

"والمشهور عنه" أي: الإمام يقول؛ لأن حديث تأمين الإمام بما اتفق عليه⁴²⁵⁰ الشيخان⁴²⁵¹،

وصححه غيرهما أيضاً، إلا "أنه" لا يجهر به في الجهرية، بل "يخفيه" مطلقاً؛ لأنه ذكر، فلا يجهر به كسائر

الأذكار "كما رواه" أي: روى الإخفاء عن الرسول صلى الله عليه وسلم "عبد الله بن مَعْقَل⁴²⁵²" بصم

الميم وفتح الغين المعجمة والفاء المشددة: اسم مفعول من التغفل "وأنس" بن مالك، لكن الزيلعي⁴²⁵³

قال⁴²⁵⁴: لم أجده عن واحدٍ منهما.

"والمأموم يؤمن معه" أي: مع تأمين الإمام باتفاق من الحنفية والشافعية، وإنما الخلاف في الجهر

والإخفاء: فعند الشافعية بالجهر في الجهرية، وعند الحنفية بالإخفاء في الجميع.

وقوله⁴²⁵⁵: "لقوله صلى الله عليه وسلم⁴²⁵⁶" دليل للقدر المشترك بين الفريقين من أن المأموم

يؤمن مع الإمام "إذا قال الإمام: ((ولا الضالين)) فقولوا: آمين" قيل: هذا الحديث إنما يدل على تأمين

⁴²⁴⁹ الخطيب الشربيني، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي، السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، (الناشر: مطبعة بولاق (الأميرية) - القاهرة عام النشر: 1285 هـ) ج1، ص14.

⁴²⁵⁰ صحيح البخاري، باب غير المغضوب عليهم ولا الضالين 4475؛ صحيح مسلم، باب التشهد في الصلاة 404.

⁴²⁵¹ ب: أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال إذا أمن الإمام فأمنوا فإن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وإنما آثره على ما رواه الشيخان لكونه أدل على المعية كما لا يخفى، وقيل جملة حالية هي الملائكة بقول حال كون الإمام قائلاً به فلا يشكل أنه لا يظهر وجه الفصل به بين قوله فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة إلخ وبين قوله فإن الملائكة تقول آمين انتهى. وأنت خير بأن جعله حالاً لا يظهر وجه الفصل وإنما يظهر الجواز لأنه ليس بأجنبي كما لا يخفى فالمظهر للوجه هو ما ذكرت كما لا يخفى فتأمل. من حاشية السيد صبغة الله، فائدة.

⁴²⁵² هو عبد الله بن مَعْقَل المُرْزِي، المتوفى (60هـ)، صحابي جليل وكان والده صحابي كذلك. ينظر: ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة، ج3، ص395؛ ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت ط1، 1990 م) ج7، ص9؛ العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ج4، ص206.

⁴²⁵³ هو جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي الحنفي المصري، المتوفى (762هـ)، تفقه بمذهب أبي حنيفة النعمان، واشتغل بالحديث، فبرع بعلوم الحديث، من شيوخه: الإمام المزني، والذهبي، وابن عقيل النحوي، ومن مؤلفاته: الكاف الشاف بتحرير أحاديث الكشاف، نصب الراية لأحاديث الهداية، ينظر: العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ج3، ص95؛ الأذنه وي، طبقات المفسرين، ص291.

⁴²⁵⁴ قال الزيلعي: غريب جدا. الزيلعي، تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، ج1، ص28.

⁴²⁵⁵ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص32.

⁴²⁵⁶ الدرامي، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ج5، ص106، رقم 1804.

المأموم فقط؛ لما سَبَقَ مِنْ أَنَّهُ⁴²⁵⁷ قِسْمَةٌ مُنَافِيَةٌ لِلشَّرِكَةِ، فلا يُوَافِقُ الدَّلِيلُ عَلَى الدَّعْوَى الَّتِي هِيَ
مَعْنِيَتُهُ⁴²⁵⁸ تَأْمِينُهَا. وَأَجِيبُ: بِأَنَّ تَأْمِينَ الإِمَامِ قَدْ عَلِمَ مِمَّا سَبَقَ وَمِمَّا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ، فَيَلْزَمُ مُقَارَنَةُ
التَّأْمِينِ، وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ التَّكْلِيفِ⁴²⁵⁹.

وَأَقُولُ: لَعَلَّ المُخَاطَبَ يَقُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (قُولُوا آمِينَ) الإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ جَمِيعاً، وَالْمَعْنَى: أَيُّهَا المُصَلُّونَ؛ إِذَا
قَالَ الإِمَامُ مِنْ بَيْنِكُمْ: وَلَا الضَّالِّينَ، فَقُولُوا جَمِيعاً إِمَامُكُمْ وَمَأْمُومُكُمْ: آمِينَ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْمَعْنَى
قَوْلُهُ⁴²⁶⁰: "فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَقُولُ" فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ: "آمِينَ، فَمَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ": بِأَنَّ صَادِقاً وَقْتاً
وَاحِداً "عُفِّرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ"، فَإِنَّ التَّعْلِيلَ / [131ظ] بِأَنَّ المُوَافَقَةَ تَتَسَبَّبُ وَتُفْضِي إِلَى مَغْفِرَةِ
الدَّنْبِ تَرْغِيبٌ وَحَثٌّ يَنْبَغِي أَنْ يُعَمَّ الإِمَامُ وَالْمَأْمُومَ جَمِيعاً، وَلَا يُحْرَمُ الإِمَامُ عَنْ نَيْلِ هَذِهِ الْفَضِيلَةِ، عَلَى أَنَّهُ
وَقَعَ فِي أَكْثَرِ النُّسخِ بَعْدَ قَوْلِهِ "فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ"⁴²⁶¹ يَقُولُونَ: آمِينَ زِيَادَةً وَهِيَ: أَنَّ الإِمَامَ يَقُولُ: آمِينَ، وَهُوَ
المُوَافِقُ لِمَا فِي التَّيْسِيرِ وَمَعَالِمِ التَّنْزِيلِ⁴²⁶² فَحِ يَتِمُّ التَّقْرِيبُ وَيُوَافِقُ الدَّلِيلُ الدَّعْوَى؛ لِأَنَّهُ جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ أُجِبَ بِهَا
لِإِفَادَةِ الْمَعْنَى الْمَطْلُوبَةِ، فَلَا تَعْقَلُ.

4257 ج- أنه.

4258 ج: معية.

4259 ب ج: التكلف.

4260 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 32.

4261 ب- الملائكة.

4262 البغوي، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء الشافعي، معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي،
المحقق: عبد الرزاق المهدي (الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت ط1، 1420 هـ) ج1، ص 77.

الفصلُ العاشر: بيانُ فضيلةِ سورةِ الفاتحة

- المَبْحَثُ الأوَّلُ: بيانُ فضيلةِ سُورَةِ الفاتحةِ (بالحديثِ الأوَّل)
- المَبْحَثُ الثَّانِي: بيانُ فضيلةِ سُورَةِ الفاتحةِ (بالحديثِ الثَّانِي)
- المَبْحَثُ الثَّالِث: بيانُ فضيلةِ سُورَةِ الفاتحةِ (بالحديثِ الثَّالِث)
- المَبْحَثُ الرَّابِع: الحاتمة

المَبْحَثُ الأوَّل: بيانُ فضيلةِ سُورَةِ الفاتحةِ (بالحديثِ الأوَّل)

واعلم أنَّ عادةَ المُصنِّفِ قد جرت في هذا الكتابِ ببيانِ فضائلِ السُّورِ⁴²⁶³ ترغيباً على تلاوتها، وأكثرُ المُفسِّرينَ أوردَها في أوائلِ السُّورِ حتَّى على مُطالعةِ تفسيرِها⁴²⁶⁴، والمُصنِّفُ يُؤخِّرها⁴²⁶⁵ تبعاً للكشَّافِ نظراً إلى أنَّها أوصافٌ، فحقُّها أنْ تتأخَّرَ عن موصوفِها⁴²⁶⁶، كذا نَقَلَ عن صاحبِ الكشَّافِ. فقولُه⁴²⁶⁷: "وعن أبي هُريرةَ رضي اللهُ عن رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ قال⁴²⁶⁸ لِأبيِّ بنِ كَعْبٍ: "ألا أُخبرُكَ بِسُورَةٍ لم تَنزَلْ⁴²⁶⁹ في التَّورَةِ والإنجيلِ والقرآنِ مِثْلُها⁴²⁷⁰؟ قُلْتُ: بلى يا رسولَ اللهِ" شروعٌ في بيانِ فضيلةِ سُورَةِ الفاتحةِ⁴²⁷¹.

قال⁴²⁷² قُدِّسَ سِرُّهُ: "هذا حديثٌ صحيحٌ، وقولُ بعضِ⁴²⁷³ المُحدِّثينَ: إنَّ منَ الموضوعِ⁴²⁷⁴ الأحاديثِ المرويَّةَ عن أبيِّ بنِ كعبٍ في فضائلِ السُّورِ⁴²⁷⁵، أرادَ بما أكثرَها، قال الصَّغاني: وضعها رجلٌ من عبَّادان،

⁴²⁶³ ب ج: كل سورة.

⁴²⁶⁴ ب: والترغيب بعد التفسير أولى وأشد لكونه يفضي إلى المراجعة ولو غفل عنه فتأمل، صبغة الله رحمه الله، فائدة.

⁴²⁶⁵ ب: يؤخر.

⁴²⁶⁶ ب ج: موصوفتها.

⁴²⁶⁷ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 32.

⁴²⁶⁸ سنن الترمذي، باب ما جاء في فضل فاتحة الكتاب 2875.

⁴²⁶⁹ في النسخة المعزوة إليها قوله: "يُنزَل" بدل قوله: "تنزل".

⁴²⁷⁰ في النسخة المعزوة إليها + قال.

⁴²⁷¹ ب: رواه الترمذي وحسنه والحاكم وصححه على شرط مسلم قاله زكريا، فائدة.

⁴²⁷² الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص 234.

⁴²⁷³ ب: يريد الإمام النووي صاحب الروضة، فائدة.

⁴²⁷⁴ ب: المواضع.

⁴²⁷⁵ ينظر: النسفي، عمر بن محمَّد: التيسير في التفسير، تحقيق: ماهر حبّوش وآخرون، (تركيا، استانبول، دار اللباب، 1440هـ/

2019م): المقدمة/ 96. والخطيب الشربيني، السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض كلام ربنا الحكيم الخبير، ج 1، ص 277.

فاعتذر بِأَنَّ النَّاسَ لَمَّا اشْتَغَلُوا بِالشُّعَارِ، وَفِيهِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَنَبَدُوا الْقُرْآنَ⁴²⁷⁶ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ
أَرَدْتُ أَنْ أَرْغَبَهُمْ فِيهِ⁴²⁷⁷. انتهى.

[اكتسابُ التَّائِيثِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ]

وقوله: "لم تنزل" قال⁴²⁷⁸ قُدِّسَ سِرُّهُ: "أَنَّتِ الْفِعْلَ الْمُسْتَنْدَ إِلَى الْمَثَلِ لِاِكْتِسَابِهِ التَّائِيثَ مِمَّا أُضِيفَ إِلَيْهِ أَوْ
لَأَنَّهُ أُرِيدَ بِهِ سُورَةٌ أُخْرَى تُمَاتِلُهَا فِي الْفَضِيلَةِ". انتهى.

أقول: اكتسابُ التَّائِيثِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ⁴²⁷⁹ لَهُ نِظَائِرٌ فِي الْقُرْآنِ، مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ
مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا﴾ [النساء: 40/4]، وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ
لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا﴾ [الأنعام: 158/6] فَيَمُنُّ قَرَأَ (تَنْفَع) بِالتَّاءِ، صَرَّحَ بِهِ الْمُصَنِّفُ⁴²⁸⁰ فِي
تَفْسِيرِهِمَا⁴²⁸¹.

قَالَ⁴²⁸² الرَّضِيُّ: "مَنْ أَنَّ الْمُضَافَ إِذَا يَكْتَسِبُ التَّائِيثَ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ إِذَا صَحَّ حَذْفُ الْمُضَافِ
وَإِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ كَمَا فِي قَوْلِكَ: سَقَطَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ؛ إِذْ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: سَقَطَتْ
أَصَابِعُهُ بِمَعْنَاهُ"، فَهُوَ شَرْطٌ لَوْجُوبِ الْاِكْتِسَابِ، لَا لِجَوَازِهِ، وَلَمْ / [131و] يَذْكَرِ الزُّبَيْرُ قِيلَ: إِذَا لَأَنَّهُ لَمْ

4276 ج - القرآن، صح هامش.

4277 ولم أجد هذا عند الصغاني. وقد قال المناوي "أما الحديث عن أبي في فضائل السور سورة سورة فموضوع وضعه رجل من عبّادان، قرية من قرى البصرة، واعترف بوضعه، كما هو معروف عند أهل الحديث". ينظر: المناوي، زين الدين محمد، الفتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي، تحقيق: أحمد مجتبي، (د.ط، السعودية، الرياض، دار العاصمة، د.تا): ج1، ص117. وفي فتح القريب أن "رجلاً من الزهاد انتدب في وضع أحاديث في فضل القرآن وسوره، فقليل له: لم فعلت هذا؟ فقال: رأيت الناس زهدوا في القرآن فأحببت أن أرغبهم فيه". ينظر: الفيتومي، حسن بن علي، فتح القريب المجيب على الترغيب والترهيب للإمام المنذري، تحقيق: محمد إسحق آل إبراهيم، (ط1، السعودية، الرياض، مكتبة دار السلام، 1439هـ/2018م): ج1، ص774.

4278 الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص234.

4279 ب ج - إليه.

4280 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج2، ص75؛ نفس المصدر، ج2، ص190.

4281 ب ج + فما.

4282 الأسترآبادي، شرح الرضي على الكافية، ج2، ص215.

يُكْنَى 4283 مَتَلَوًّا كِتَابَةَ الْكُتُبِ الثَّلَاثِ، وَإِمَّا لَا 4284 تَابِعَ لِلتَّوْرَةِ، وَإِمَّا لِأَنَّهُ يُفْهَمُ بِطَرِيقِ دَلَالَةِ النَّصِّ؛ لِأَنَّ مِثْلَهَا إِذَا لَمْ يُنَزَّلْ فِيهَا 4285، فَبِالْأُولَى أَنْ لَا يُنَزَّلَ فِيهِ لظَهْوَرِ كَوْنِهَا أَشْرَفَ مِنْهُ.

وَاعْلَمْ أَنَّ صَاحِبَ الْكَشَافِ لَمْ يُصَرِّحْ بِاسْمِ الرَّوَايِ حَيْثُ قَالَ 4286: "((عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي: أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِسُورَةٍ لَمْ تَنْزَلْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ مِثْلَهَا؟ قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ))" 4287، وَأُورِدَ عَلَيْهِ أَنَّ الَّذِي يَقْتَضِيهِ سِيَاقُ الْكَلَامِ أَنْ يُقَالَ: قَالَ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ: قَالَ أَبُو بِيٍّ ذَلِكَ فِي جَوَابِهِ، وَقَالَ الْعَلَامَةُ التَّفْتَازَانِيُّ فِي الْجَوَابِ: فِيهِ حَذْفٌ أَيُّ: قَالَ أَبُو بِيٍّ: قُلْتُ: بَلَى 4288، وَرَدَّهُ قُدْسٌ سِرُّهُ 4289 بِأَنَّ فَسَادَهُ بَيِّنٌ.

أَقُولُ: لِأَنَّهُ يَصِيرُ الْمَعْنَى حَ قَالَ أَبُو بِيٍّ فِي جَوَابِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: قُلْتُ: بَلَى، مَعَ أَنَّ الَّذِي قَالَهُ فِي الْجَوَابِ هُوَ لَفْظُ (بَلَى) فَقَطْ دُونَ مَجْمُوعِ قَوْلِهِ: (قُلْتُ: بَلَى)، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

ثُمَّ أَجَابَ قُدْسٌ سِرُّهُ 4290: "بِأَنَّ التَّقْدِيرَ وَعَنْ أَبِي أَنَّهُ قَالَ: قُلْتُ: بَلَى، فَكَأَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ أَنَّهُ رُويَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَذَا، سَأَلَ سَائِلٌ: مَاذَا رُويَ عَنْ أَبِي؟ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ رُويَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: قُلْتُ: بَلَى، لَكِنَّهُ اخْتَصَرَ فِي الْعِبَارَةِ" 4291.

4283 ب ج + ح .
4284 ب ج : لأنه .
4285 ب : فيهما .
4286 "لِحَدِيثِ حَسَنٍ صَحِيحٍ" الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج 1، ص 19؛ الترمذي، باب ما جاء في فضل فاتحة الكتاب 2875.
4287 ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم (الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1995م) ج 14، ص 7.
4288 ينظر: السعد التفتازاني، مسعود بن عمر: حاشية السعد على الكشاف: الورقة رقم: 24.
4289 الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص 235.
4290 الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص 235.
4291 ب: لأنَّ الظاهر كان أن يقول وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قال لأبي كذا قلت بلى يا رسول الله على أن بعضهم سبق عليه حيث قال أي عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أي قلت بلى حال كونه صلى الله عليه وسلم قائلاً لأبي ألا أخبركم الحديث جواباً عنه " السيد صبغة الله رحمه الله " فائدة.

ولمَّا كَانَ تَصْحِيحُ عِبَارَةِ الْكَشَافِ يَحْتَاجُ إِلَى تَكْلُفٍ تَقْدِيرٍ كَثِيرٍ عَدَلَ الْمُصَنِّفُ عَنْهَا، وَصَرَّحَ بِاسْمِ الرَّاويِ حَيْثُ قَالَ⁴²⁹²: "وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ" إِنْ لَمْ يَلَا يَرِدُ عَلَيْهِ مَا يَرِدُ عَلَى عِبَارَةِ الْكَشَافِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ ح أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ هُوَ الَّذِي أَجَابَ بِقَوْلِهِ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، شَوْقًا إِلَى بَيَانِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِنْ كَانَ الْمُخَاطَبُ أُبَيًّا؛ لِعِلْمِهِ أَنَّ الْمُخَاطَبَ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مِثْلِهِ غَيْرُ مُتَعَيِّنٍ، فَيَصِيرُ حَاصِلُ الْكَلَامِ أَنَّهُ رُوِيَ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا قَالَ لِأُبَيٍّ: أَلَا أُخْبِرُكَ إِنْ خَلَّجْتَ إِلَى الْجَوَابِ، وَقُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَهَذَا كَلَامٌ مُنْتَظَمٌ لَا يَرِدُ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

وَأَكْثَرُ شَارِحِي هَذَا الْكِتَابِ لَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ عِبَارَتَيْ الْكَشَافِ وَالْقَاضِي، وَلَمْ يَتَّبِعُوا لِعُدُولِ الْمُصَنِّفِ عَنْ عِبَارَةِ الْكَشَافِ زَعْمًا مِنْهُمْ أَنَّ مَقْصُودَ الْمُصَنِّفِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَرَوِي مَا وَقَعَ فِي مَجْلِسِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْمُكَالَمَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أُبَيٍّ، فَالَسِّيَاقُ يَقْتَضِي أَنْ يَقُولَ: (قَالَ)، بَدَلًا (قُلْتُ).

أَقُولُ: فعلى/[132ظ] ما زَعَمُوا لَا يَكُونُ لِعُدُولِ الْمُصَنِّفِ عَنْ عِبَارَةِ الْكَشَافِ فَائِدَةٌ بَلْ زِيَادَةٌ نِعْمَةً فِي طُبُورِ الْإِيرَادِ؛ لِأَنَّهُ يَرِدُ عَلَيْهِ مَا لَا يَنْدَفِعُ بِمَا ذَكَرَهُ قُدْسَ سِرُّهُ أَيْضًا؛ إِذْ رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ ح يَكُونُ قَاصِرَةً عَنِ إِفَادَةِ الْمَقْصُودِ وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَالْوَاقِعُ فِي بَعْضِ نُسَخِ الْقَاضِي لَفْظُ (قَالَ) بَدَلًا (قُلْتُ)، فَكَأَنَّهُ مِنْ تَصَرُّفِ النَّاسِخِينَ لِذَفْعِ⁴²⁹³ الْإِشْكَالِ عَنْهُ، وَإِلَّا فَالشُّرَاحُ كُلُّهُمْ نَقَلُوا لَفْظَ (قُلْتُ)، وَأُورِدُوا عَلَيْهِ أَنَّ لَفْظَ الظَّاهِرِ كَانَ أَنْ يَقُولَ⁴²⁹⁴.

وقوله⁴²⁹⁵: "قال" أي: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواب قائل (بلى): "فاتحة

الكتاب" أي: السورة التي لم تنزل مثلها في الكتب الإلهية هي سورة فاتحة الكتاب.

⁴²⁹² البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 32.

⁴²⁹³ ج+ هذا.

⁴²⁹⁴ ب ج+ قال.

⁴²⁹⁵ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 32.

وقوله⁴²⁹⁶: "إِنَّهَا السَّبْعُ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُوتِيَتْهُ": إشارة إلى تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ

آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجرات:87/15]، فالقرآن العظيم في الحديث الشريف مرفوعٌ

على أنه معطوفٌ على قوله⁴²⁹⁷: "السبع المثاني"، وقوله⁴²⁹⁸: "الذي أوتيته" بضم التاء صفة له، فيلزم

ح⁴²⁹⁹ كون القرآن العظيم أيضاً خبراً لأنّ، ومحمولاً على الفاتحة. وهذا يستلزم أن يكون المراد بالقرآن

العظيم في الآية أيضاً الفاتحة، لكنّ المصنّف قال⁴³⁰⁰ في تفسير الآية: "إن أُريدَ بالسَّبْعِ المثاني الآياتُ أو

السُّورُ، فَمِنَ عَطْفِ الْكُلِّ عَلَى بَعْضٍ أَوْ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ، وَإِنْ أُريدَ به الأَسْبَاعُ فَمِنَ عَطْفِ أَحَدِ

الوصفين على الآخر". انتهى.

أقول: ففي هذا الحديث إشارة إلى توجيه آخر في الآية: بأن يُرادَ بالقرآن العظيم أيضاً الفاتحة

بناءً على أنّ الفاتحة أمُّ القرآن ومُجْمَلُهُ، فكأنَّه القرآنُ كُلُّهُ، ويكونُ العَطْفُ أيضاً مِن عَطْفِ أَحَدِ الوصفين

على الآخر⁴³⁰¹، فاتِّبَاعُ جَوَامِعِ الْكَلِمِ هُوَ الْأَوَّلَى.

وقيل⁴³⁰²: "لَمَّا كَانَ فِي هَذَا الْعَطْفِ بَيَانٌ شَرَفِ الْفَاتِحَةِ عَلَى أُمَّ الْوَجْهِ حَيْثُ جَعَلَهَا الْمُقْصِدَ الْأَصْلِيَّ،

وجعل القرآن تابعاً لها أوردَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَدَلَ سُورَةِ الْفَاتِحَةِ هَذَا الْكَلَامَ بَيَاناً لَشَرَفِ الْفَاتِحَةِ بِأَنَّهَا

مَتَّبِعَةُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ كَمَا فِي الْآيَةِ، وَلَمْ يَلْزَمْ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ مَحْمُولاً عَلَيْهَا كَمَا لَا يَخْفَى فَتَأَمَّلْ. ثُمَّ إِنَّهُ

لو كان القرآن محمولاً على الفاتحة لكان من أسمائها كالسَّبْعِ المثاني، ولم يُصْرَحْ أَحَدٌ بِأَنَّ الْقُرْآنَ مِنْ أَسْمَاءِ

الفاتحة، بل عَدَّ السَّبْعَ الْمَثَانِيَّ مِنْ أَسْمَائِهَا دُونَ الْقُرْآنِ أَدُلُّ/[132و] دليل على أنّ القرآن ليس من

⁴²⁹⁶ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 32.

⁴²⁹⁷ نفس المصدر، ج1، ص 32.

⁴²⁹⁸ نفس المصدر، ج1، ص 32.

⁴²⁹⁹ ب-ج-ح.

⁴³⁰⁰ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج3، ص 217.

⁴³⁰¹ ب: أي عطف القرآن العظيم بالنصب على قوله سبعا من المثاني، فائدة.

⁴³⁰² ب: ج: قيل/ ب: صبغة الله رحمه الله، فائدة.

أسمائها؛ لأنه لو كان من أسمائها⁴³⁰³ لعدوه منها عند⁴³⁰⁴ عدِّ السَّبْعِ المثاني منها لكونهما في آية واحدة". انتهى كلامه.

أقول: لا نزاع في أن القرآن العظيم ليس من أسماء الفاتحة، إلا أن عطف القرآن العظيم في الحديث الشريف بالرفع على السَّبْعِ المثاني المحمول على الفاتحة يستلزم استلزماً بيئاً كونه أيضاً محمولاً على الفاتحة؛ إذ المعطوف على المحمول محمول كما لا يخفى، وبيان شرف الفاتحة بجعلها متبوعاً للقرآن العظيم كما في الآية لا يُنافي كون القرآن محمولاً عليه؛ لأن ذلك البيان يحصل بمجرّد العطف المفيد لمتبوعيّة المعطوف عليه. والتّحقيق أنّه لا يلزم من ذلك كونه من أسمائها لأنّ حمل الشّيء على الشّيء لا يستلزم أن يكون اللفظ الدالّ على المحمول من أسماء الموضوع، وإلا لكان الحيوان والجسم والجوهر والضاحك والكاتب والماشي وغير ذلك ممّا يُحمل على الإنسان من أسماء الإنسان، كما أنّ العصفور والليث والقسورة من أسماء الأسد، ولا يتفوّه⁴³⁰⁵ به عاقل، والسّر فيه أن اسم الشّيء ما وُضِعَ لذلك الشّيء، فإذا تعدّد كما في الألفاظ المرادفة يكون كلّ منها من أسماء ذلك الشّيء، ومجرّد الحمل لا يستلزم الوضْع، فقولُه⁴³⁰⁶: "لو كان القرآن محمولاً على الفاتحة لكان من أسمائها" كلمة هو قائلها ومن ورائه منع قويّ، ثمّ إنّ قوله: "أورد صلى الله عليه وسلّم بدل سورة الفاتحة هذا الكلام" ممّا لا يظهر له كثير معنى، فتأمل.

المبحث الثاني: بيان فضيلة سورة الفاتحة (بالحديث الثاني)

وقوله⁴³⁰⁷: "وعن ابن عباس" رواه مسلم⁴³⁰⁸، لكنّه بلفظ آخر، وقوله⁴³⁰⁹: "قال" أي: قال

ابن عباس: "بيننا أصله (بين) فأشيعت فتحة الثون فتولدت منها الألف فصار (بيننا) وقد يزداد قبل الألف

4303 ج- لأنه لو كان من أسمائها.

4304 ب- عند.

4305 ب ج: يتفق.

4306 ج: وقوله.

4307 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 32.

ميمٌ فيقال: بينما، وأياً ما كان يُضاف إلى جُملةٍ إسميَّةٍ بعدها بتقديرِ الظَّرْفِ، فقوله⁴³¹⁰: "رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ" مُبتدأٌ وخبرُهُ⁴³¹¹ محذوفٌ، أي: بين أوقاتِ رسولِ اللهِ عليه السَّلامُ "جالِسٌ" أو كائِنٌ بيننا "إذ⁴³¹² أتاهُ ملكٌ" من الملائكةِ غيرِ جبريلَ⁴³¹³؛ لأنَّ لفظَ مُسلمٍ⁴³¹⁴: ((بينما جبريلُ قاعدٌ عندَ النبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ، سَمِعَ نَقِيضًا مِنْ فَوْقِهِ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: هَذَا بَابٌ مِنَ السَّمَاءِ فُتِحَ الْيَوْمَ لَمْ يُفْتَحْ قَطُّ إِلَّا الْيَوْمَ، فَانزَلَ مِنْهُ مَلَكٌ، فَقَالَ: هَذَا مَلَكٌ نَزَلَ إِلَى الْأَرْضِ لَمْ يَنْزَلْ قَطُّ إِلَّا الْيَوْمَ، فَسَلَّمَ، وَقَالَ: أُبَشِّرُ بُنُورَيْنِ)) الحديث.

والنَّقِيضُ بالتَّوْنِ والقافِ والياءِ / [133ظ] الأخيرةِ والضَّادِ المُعْجَمَةِ صوتٌ كصوتِ البابِ إذا فُتِحَ، ومعنى: "أُبَشِّرُ" صرٌّ ذا بَشَارَةٍ، وقوله⁴³¹⁵: "بُنُورَيْنِ" أي: بأمرينِ باطنُهُما نورٌ يتلألأُ في قلبِ العارفِ ويُؤوِّرُهُ؛ فإنَّ العِلْمَ وما هو حكمةٌ فهو في موطنِ المثالِ والملكوتِ نورٌ، كما أنَّ الجهلَ وما هو بدعةٌ فهو في ذلكِ الموطنِ ظُلْمَةٌ؛ ولذا يقولُ المنافقونَ والمنافاتُ للَّذين آمنوا ﴿انظرونا نقتبس من نوركم﴾.

وقوله⁴³¹⁶: "أُوتِيَتْهُمَا لَمْ يُؤْكُهُمَا نَبِيٌّ قَبْلَكَ" يعني: أَنَّ ذَيْنِكَ التَّوْرَيْنِ مِمَّا حَصَّكَ اللهُ تَعَالَى واصطفيك⁴³¹⁷ بهما مِنْ بَيْنِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، أحدهما "فاتحةُ الكتابِ"، أي: هذه السُّورَةُ بتمامِها، والنُّورُ الْآخِرُ "خواتيمُ سورةِ البقرة" مِنْ قَوْلِهِ: ﴿أَمِنَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: 2/ 285] إلى آخِرِ السُّورَةِ.

⁴³⁰⁸ صحيح مسلم، بابُ فَضْلِ الْفَاتِحَةِ، وَخَوَاتِيمِ سُورَةِ الْبَقْرَةِ، وَالْحَثِّ عَلَى قِرَاءَةِ الْآيَاتَيْنِ مِنْ آخِرِ الْبَقْرَةِ 806.

⁴³⁰⁹ نفس المصدر، ج 1، ص 32.

⁴³¹⁰ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 32.

⁴³¹¹ ب ج: خبره.

⁴³¹² ج: إذا.

⁴³¹³ ب: أخرج هذا الحديث الإمام محيي السنة في المعالم المشهور بالبعوي لكن بغير هذه الألفاظ "صبغة الله رحمه الله" فائدة.

⁴³¹⁴ صحيح مسلم، بابُ فَضْلِ الْفَاتِحَةِ، وَخَوَاتِيمِ سُورَةِ الْبَقْرَةِ، وَالْحَثِّ عَلَى قِرَاءَةِ الْآيَاتَيْنِ مِنْ آخِرِ الْبَقْرَةِ 806.

⁴³¹⁵ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 32.

⁴³¹⁶ نفس المصدر، ج 1، ص 32.

⁴³¹⁷ ب: اصطفيك.

وقيل⁴³¹⁸: سُبِيَا نورين؛ لَأَنَّ جَمِيعَ الحُرُوفِ النُّورَانِيَّةِ⁴³¹⁹ عَلَى مَا ذَكَرُوا مَوْجُودَةٌ فِيهِمَا، وَهِيَ الحُرُوفُ الْمُقَطَّعَةُ الَّتِي فِي أَوَائِلِ السُّورِ الْقُرْآنِيَّةِ، وَهِيَ أَرْبَعَةٌ عَشَرَ حَرْفًا بَعْدَ طَرَحِ المُكْرَرَاتِ.

وقوله⁴³²⁰: "لَنْ تَقْرَأَ حَرْفًا مِنْهُمَا" أَي: مِنْ ذَيْنِكَ التُّورِينَ، وَالْمُخَاطَبُ، وَإِنْ كَانَ هُوَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ، لَكِنَّهُ بِحَسَبِ الحَقِيقَةِ عَامٌّ لِجَمِيعِ الأُمَّةِ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ⁴³²¹: "إِلَّا أُعْطِيَتْهُ": إِلَّا أُعْطِيَتْ ثَوَابًا لِأَجْلِ قِرَاءَةِ ذَلِكَ الحَرْفِ سِوَى الثَّوَابِ الَّذِي أُعْطِيَتْ لِأَجْلِ قِرَاءَةِ كَلِمَاتِهِمَا الْمُؤَلَّفَةِ مِنْهَا، وَسِوَى مَا أُعْطِيَتْ لِأَجْلِ قِرَاءَةِ مَجْمُوعِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَلَا يَرِدُ أَنَّ هَذَا مُشْتَرِكٌ بَيْنَ جَمِيعِ الْقُرْآنِ؛ فَإِنَّ جَمِيعَهُ بِحَيْثُ لَنْ تَقْرَأَ حَرْفًا مِنْهُ إِلَّا أُعْطِيَتْ ثَوَابَ ذَلِكَ الحَرْفِ؛ لِأَنَّنا نَقُولُ: نَعَمْ، لَكِنْ فِي ضِمْنِ ثَوَابِ المَجْمُوعِ.

وقيل⁴³²²: "أَيُّ أُعْطِيَتْ بِقِرَاءَتِهِ مِنَ الثَّوَابِ الجَزِيلِ مَا لَا يُحْصِيهِ إِلَّا اللهُ، أَوْ لَنْ⁴³²³ تَدْعُو بِحَرْفٍ مِنْهُمَا فِيهِ الدُّعَاءُ نَحْوَ⁴³²⁴ اهدنا واعفُ عنَّا واغفر لنا إِلَّا أَجَبْتَ، وَرَدَّ بَأَنَّ هَذَا تَخْصِصٌ⁴³²⁵ بِلَا حَاجَةٍ وَتَعْمِيمٌ بِلَا طَائِلٍ؛ لِأَنَّ الغَرَضَ وَجْهَ اِخْتِصَاصِهِمَا مِنْ بَيْنِ جَمِيعِ الْقُرْآنِ، وَهُوَ لَا يَحْصُلُ بِمَا ذُكِرَ لِاشْتِرَاكِ غَيْرِهِمَا فِيهِ، فَالضَّمِيرُ فِي أُعْطِيَتْ رَاجِعٌ إِلَى (حَرْفًا) وَالمَعْنَى⁴³²⁶: أُعْطِيَتْ ذَلِكَ الحَرْفَ المَقْرُوءَ تَتَصَرَّفُ بِهِ فِي مُلْكِ اللهِ كَمَا تَشَاءُ؛ إِذْ لَيْسَ المُلْكُ إِلَّا مَظَاهِرُ الأَسْمَاءِ وَمُتَصَرَّفُ الحُرُوفِ العَالِيَةِ⁴³²⁷ الَّتِي هِيَ المُلْكِيَّةُ⁴³²⁸

4318 ب: صبغة الله رحمه الله، فائدة.

4319 وردت الحروف النورانية في 29 سورة، وإذا أسقطنا من هذه الحروف المكررات نحصل على 14 حرفاً وهي: (ا ح ر س ص ط ع ق ك ل م ن ه ي).

4320 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 32.

4321 نفس المصدر، ج1، ص 32.

4322 ب: الشيخ صبغة الله، فائدة.

4323 ب: ولن.

4324 ب: ونحو.

4325 أ- إلا الله أو لن تدعو بحرف منهما فيه الدعاء نحو اهدنا واعفو عنَّا واغفر لنا إلا أجبت ورد بأن هذا تخصيص، صح هامش.

4326 ب + ج + إلا.

4327 ب ج: العاليات.

لمسماة⁴³²⁹ بها، فلو فُرِضَ تَعَلُّقُ القِراءَةِ بالحروفِ الَّتِي هي غيرُ النُّورانيَّةِ، أُعْطِيَ تلكَ الحروفَ أيضاً فيكونُ مُتَصَرِّفاً بها في جميعِ/[133و] الممالكِ خيراً وشرّاً، وهذا المعنى هو المقصود⁴³³⁰.
أقول: إذا كان تَعَلُّقُ القِراءَةِ بالحروفِ مُطلقاً مُوجباً لإعطاءِ تلكَ الحروفِ المُفْضِي إلى التَّصَرُّفِ بها كما اعترفَ به، لم يَكُنْ لاختصاصِهما وجهٌ من بين جميعِ القرآنِ؛ لاشتراكِ الكلِّ فيه، وكونِ جميعِ الحروفِ النُّورانيَّةِ موجودةً فيهما لا يصلحُ وجهاً للتَّخصيصِ؛ لأنَّ السُّورَ الطَّوَالَ يوجدُ فيها جميعُ الحروفِ نورانيَّةً و⁴³³¹غيرِ نُورانيَّةٍ، فتصرف⁴³³² بقراءَتِها في جميعِ الممالكِ خيراً وشرّاً كما اعترفَ به، ولا شكَّ أنَّ هذا أعلى من⁴³³³ التَّصَرُّفِ في مظاهرِ الحروفِ النُّورانيَّةِ خيراً؛ لأنَّ كُلَّ ما هو شرٌّ فهو مُتضمَّنٌ⁴³³⁴ لخيرٍ كثيرٍ على ما تَقَرَّرَ في محلِّه.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: بيانُ فضيلةِ سورةِ الفاتحةِ (بالحديثِ الثَّالثِ)

وقوله⁴³³⁵: "عن حُذيفةَ بنِ اليمانِ" أخرجه⁴³³⁶ الثَّعلبيُّ بإسنادٍ في روايةٍ قدحَ فإنَّ الشَّيخَ ووليَّ الدِّينِ العراقيَّ⁴³³⁷ قالَ⁴³³⁸ "في سندهِ أحمدُ بنُ عبدِ اللهِ⁴³³⁹، ومأمونُ بنُ أحمدَ الهرويَّ⁴³⁴⁰ وهما كذاً بانٍ، وهذا الحديثُ مِنْ وَضَعِ أَحَدِهِمَا، فهو موضوعٌ بالجملة⁴³⁴¹.

4328 ب ج: الملائكة.

4329 ب ج: المسماة.

4330 ب ج+ انتهى.

4331 ب: أو.

4332 ج: فيتصرف.

4333 ب- من.

4334 ب: مضمَّن.

4335 البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج1، ص 32.

4336 الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم، أبو إسحاق، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي (الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان ط 1422 هـ - 2002 م) ج1، ص90.

4337 هو أبو زرعة ولي الدين العراقي، أحمد بن أبي الفضل، المعروف بابن العراقي (٧٦٢ - ٨٢٦ هـ)، اشتغل بالفقه، والعربية. من كتبه (البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح وقد مس بضر من التجريح) و (فضل الخيل)، (حاشية على الكشاف) و (أخبار المدلسين) وغيرها. لازم الشيخ سراج الدين البلقيني. من أساتذته: برهان الدين القيراطي، وابن عقيل. ينظر الشافعي، أبو الحسن محمد بن علي بن

المروي عن خديفة أن النبي صلى الله عليه وسلم⁴³⁴² قال: "إنَّ القومَ" أي: قوماً من الأقوام "ليبعث الله عليهم" بسبب⁴³⁴³ شؤم⁴³⁴⁴ معاصيهم الموجهة⁴³⁴⁵ لحلول غضب الله عليهم "العذاب الذي استحقوه" حتماً" أي: واجباً أوجبه على نفسه لإغصائهم إياه "مقضيّاً" أي: تعلق به قضاء الله في الأزل، أو قدّر وسطر في اللوح "فيقرأ صبي من صبيانهم في الكتاب".

[تحقيق لفظ الكتاب]

بضم الكاف وتشديد التاء جمع كاتب وقد يُطلق على المكتب أيضاً وهو المراد هاهنا، كذا أفاده قدس سره⁴³⁴⁶، ويؤايقه ما في الصحاح⁴³⁴⁷: "الكتاب والمكتب واحد"، لكن خطأ صاحب القاموس حيث

الحسن بن حمزة الحسيني، ذيل تذكرة الحفاظ، (الناشر: دار الكتب العلمية ط1، 1998م) ج1، ص 284؛ الشوكاني، البدر الطالع بحاسن من بعد القرن السابع، ج1، ص 354.

⁴³³⁸ أ- قال/ المناوي، الفتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي، ج1، ص 119.

⁴³³⁹ أحمد بن عبد الله بن خالد، المعروف بأحمد بن عبد الله الجويباري، كنيته: أبو علي، يلقب بالجويباري نسبة إلى جويبار أو جويبار، إحدى قرى هراة. كان كذاباً وضاعاً. يضع الحديث على الرسول صلى الله عليه وسلم. من تلاميذه: إسحاق بن محمد، عبد الله بن محمد بن النضر، محمود بن يزيد بن زيد بن أسلم. ومن أساتذته: عبد الله بن حماد، وكيع بن الجراح، شقيق بن إبراهيم. الدارمي. ينظر: محمد بن حبان، البستي، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، المحقق: محمود إبراهيم زايد الناشر: دار الوعي - حلب ط1، 1396هـ) ج1، ص 142؛ العسقلاني، لسان الميزان، ج1، ص 193؛ الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي (الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان ط1، 1963 م) ج1، ص 106؛ ينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج5، ص 1007.

⁴³⁴⁰ هو مأمون بن أحمد السلمي الهروي، المُكَنَّى بأبي عبد الله، من هراة. قال أبو حاتم محمد بن حبان: مأمون بن أحمد السلمي، من أهل هراة، كان دجالاً من الدجاجة، من أساتذته: أحمد بن عبيد الله بن سهيل. ينظر العسقلاني، لسان الميزان، ج5، ص 7؛ ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين الانصاري الرويفعي الإفريقي، مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، المحقق: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع (دار النشر: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق - سوريا ط1، 1984 م) ج24، ص 78.

⁴³⁴¹ لم أجد هذا الكلام عند ابن العراقي، وقد جاء عند المناوي: "قال الولي العراقي: فيه أحمد بن عبد الله الجويباري ومأمون بن أحمد الهروي، كذابان، وهو من وضع أحدهما". ينظر: المناوي، الفتح السماوي: ج1، ص120.

⁴³⁴² الجراحي، إسماعيل بن محمد العجلوني، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، (الناشر: مكتبة القدسي، لصاحبها حسام الدين القدسي - القاهرة، ١٣٥١ هـ) ج1، ص 221.

⁴³⁴³ ب- بسبب.

⁴³⁴⁴ ب: لشؤم.

⁴³⁴⁵ ب: الجالبة.

⁴³⁴⁶ الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص235.

⁴³⁴⁷ مادة: (كتب). الرازي، مختار الصحاح، ص 266.

قال⁴³⁴⁸: "والكُتَّابُ، كَرُمَانٍ: الكَاتِبُونَ، والمَكْتَبُ، كَمَقْعَدٍ: مَوْضِعُ التَّعْلِيمِ، وَقَوْلُ الجَوْهَرِيِّ: الكُتَّابُ
والمَكْتَبُ واحِدٌ، غَلَطٌ، كَتَاتِبٌ، وَسَهْمٌ صَغِيرٌ مُدَوَّرُ الرَّاسِ يَتَعَلَّمُ بِهِ الصَّبِيُّ الرَّمِيَّ، وَجَمْعُ كَاتِبٍ. "انتهى.

فهو على ما في القاموس: إمَّا اسمٌ جمعٍ كَرُمَانٍ، أو جمع كَاتِبٍ، فقد تَبَعَ صاحبُ القاموسِ في
هذه التَّخْطِئَةِ المُبَرَّدَ، حيث خَطَأَ إطلاَقَه على المكتب، لكن قال⁴³⁴⁹ فُدِّسَ سِرُّهُ: "وَرَدَّ تَخْطِئَةُ المَبْرَدِ بِنَقْلِ
الليثِ إِيَّاهُ، فما إن⁴³⁵⁰ يكونُ حَقِيقَةً بالاشْتِرَاكِ أو مجازاً؛ لِأَنَّهُ⁴³⁵¹ موضعُ الكُتَّابِ بمعنى الكَتَبَةِ جمعُ
كَاتِبٍ"4352.

وقوله⁴³⁵³: "الحمدُ لله ربِّ العالمين" / [134ظ] منصوبُ المحلِّ على أَنَّهُ مَفْعُولٌ (يقْرَأُ) أي: فيقرأ
صَبِيٌّ من صِبْيَانِهِمْ هذه السُّورَةَ الكَرِيمَةَ في المَكْتَبِ "فيسمعه الله" سَمِعَ قَبُولٍ وِرْضَاءً⁴³⁵⁴ عن ذلك الصَّبِيِّ
المعصوم، "فيرفع" الله تعالى أي: يُؤَخِّرُ "عنهم بذلك" أي: بسببِ ذلك المقروء. فقوله⁴³⁵⁵: "العذاب"
منصوبٌ على أَنَّهُ مَفْعُولٌ (يرفع) أي: يرفعُ ذلك العذابَ المختومَ المَقْضِيَّ عن ذلك القومِ ببركةِ قِراءَةِ ذلك
الصَّبِيِّ هذه السُّورَةَ في المَكْتَبِ.

⁴³⁴⁸ مادة: (كتب). الفيروزابادي، القاموس المحيط، ص 128.

⁴³⁴⁹ الجرجاني، الحاشية على الكشاف للزمخشري، ص 235.

⁴³⁵⁰ ج - إن.

⁴³⁵¹ أ: إلا أنه.

⁴³⁵² وقد كانت عبارة الزبيدي هي: "والمَكْتَبُ: المُعَلِّمُ، والكُتَّابُ: الصبيان، قاله المبرد. وقول الليث وتبعه الجوهري: إنَّ (الكُتَّابَ) بوزن
(رمان)، و(المَكْتَبُ) ك(مقعد) واحد، وهما موضع تعليم الكتاب غلط، وهو قول المبرد، لأنه قال: ومَن جعل موضع الكُتَّابِ فقد أخطأ...
وأصله جمع (كاتب)، مثل: كَتَبَةٌ، فأُطْلِقَ محلَّه مجازاً للمجاورة، وليس موضوعاً ابتداءً. مادة: (كتب). ينظر: الزبيدي، محمد بن محمد: تاج
العروس من جواهر القاموس: ج 4، ص 104.

⁴³⁵³ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 32.

⁴³⁵⁴ ب: إجابة.

⁴³⁵⁵ البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 1، ص 32.

وقوله⁴³⁵⁶: "أربعين سنة" ظرفٌ ليرفع، أي: لا يُدْفَعُ ذلك العذابُ رأساً بل يُؤَخَّرُ⁴³⁵⁷ هذه المدةُ ثمَّ يَحِلُّ عليهم لِيَقْضِيَ اللهُ أمراً كان مفعولاً، ففيه إشارةٌ إلى أنَّ القضاءَ المحتومَ لا يقبلُ التَّغْيِيرَ ولا التَّبْدِيلَ⁴³⁵⁸؛ إذ لا رادَّ لما⁴³⁵⁹ قُضِيَ⁴³⁶⁰، والتأخيرُ إلى يومِ الوقتِ المعلومِ لا يُنافي ذلك، بل يُحَقِّقُه كما قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَئِنْ أَخْرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَىٰ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْسِبُهُ ۖ أَلَّا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود:8/11]، فما قيل فيه إشعارٌ بأنَّ القضاءَ المحتومَ يقبلُ التَّغْيِيرَ؛ فقد عَيَّرَ الكَلِمَ عن مَوَاضِعِهَا، وصرفَ كثيراً من النُّصوصِ عن مَوَاقِعِهَا⁴³⁶¹.

المَبْحَثُ الرَّابِعُ: خاتمة الحاشية

تمَّ ما يَتَعَلَّقُ بسورةِ الفاتحةِ، فَلَلهِ الحَمْدُ في الأوَّلِ والأخرى يومَ الأربعاءِ الرَّابِعِ عشرَ⁴³⁶² من ربيعِ الأوَّلِ المُنْخَرِطِ في سِلْكِ شَهْرِ سنةِ أَرْبَعٍ وَثَلَاثِينَ وَأَلْفٍ بِسُطْنِطِينَةِ الحَمِيَّةِ، حُرِسَتْ عن الآفَاتِ والبليَّةِ، ويتلوهُ إن شاء اللهُ تعالى ما يَتَعَلَّقُ بسورةِ البقرةِ، وقد كُنَّا⁴³⁶³ كتبنا قبلَ هذا التَّاريخِ بعشرينَ سنةً على سورةِ الفاتحةِ ما يَتَعَلَّقُ لِجُلِّ مَوَاضِعِهَا المُشْكِكَلَةِ، لكنِ الآنَ وَقَعَ تَبْدِيلٌ كَثِيرٌ وَتَغْيِيرٌ غَيْرٌ يَسِيرٌ، والتعويلُ على الأخيرِ، واللهُ⁴³⁶⁴ على ما شاء⁴³⁶⁵ قدير⁴³⁶⁶.

⁴³⁵⁶ نفس المصدر ، ج 1، ص 32.

⁴³⁵⁷ ج: يؤخره.

⁴³⁵⁸ ج- ولا التبديل.

⁴³⁵⁹ ب- لما.

⁴³⁶⁰ ب: لقضائه.

⁴³⁶¹ ج- وصرف كثيراً من النصوص عن موقعها.

⁴³⁶² ب- عشر.

⁴³⁶³ ج- كنا.

⁴³⁶⁴ ج: وهو.

⁴³⁶⁵ ب: يشاء/ ج: كل شيء.

⁴³⁶⁶ ج+ قد وقع الفراغ من هذه النسخة الشريفة في غرة شهر ربيع الأول من شهر سنة سبع وخمسين وألف.

الخاتمة والنتائج

أحمدُ اللهَ وأشكُرُه على نِعَمِهِ وَفَضْلِهِ، وأسأله عَزَّ وَجَلَّ أن يتقبَّلَ هذا العملَ، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم، ونافعاً للأُمَّةِ الإسلاميَّةِ، والصَّلَاةُ على نَبِيِّنا مُحَمَّدٍ وعلى آلِهِ وصحبِهِ أجمعين.

وبعدُ:

في ختامِ هذه الرِّحلةِ الَّتِي أخذت مِنِّي وقتاً وجُهداً كبيراً في تحقيقِ هذه الحاشيةِ للشَّيخِ النَّحْوِيِّ مُحَمَّدِ آمينِ بنِ صدرِ الدِّينِ الشُّرواني، هذا الشَّيخُ الَّذِي تركَ للأُمَّةِ الإسلاميَّةِ ذخائرَ نفيسة، ومنها المخطوطَةُ الَّتِي بين أيدينا، وهي حاشيته على تفسيرِ البيضاوي، الَّتِي زخرت بعلومِ نافعةٍ في مُختلفِ الفنون، وها أنا أسطَّرُ بعضَ الأمورِ، وأهمَّ النَّتائجِ، والتَّوصياتِ الَّتِي توصلتُ إليها في نهايةِ هذا التَّحقيقِ، وهي:

- بعد تتبع كتب تراجم العلماء، ونسخ المخطوط المعتمدة في التحقيق، توصلنا إلى أنَّ هذا المخطوط لمؤلفه المذكور بشكل واضح في العنوان "محمد أمين بن صدر الدين الشرواني"
- إنَّ الإمام الشرواني عالمٌ جليل من علماء الأمة، وأنه برع في فنون العلوم الشرعية والعربية رغم أعجميته، ولكنه للأسف لم يحظ بحقه في التعريف والدراسة بين طلاب العلم.
- أنَّ حاشية الشرواني على تفسير البيضاوي لسورة الفاتحة كتاب جامع للطائف كثيرة مفرقة بين كتب وحواشي التفسير لعل أهمها: حاشية الجرجاني على الكشاف، والتفسير الكبير للرازي.
- من خلال دراسة حياة المؤلف تعرفنا على نشأة الدولة العثمانية، وعنايتها بالعلماء، وكيف أثر ذلك في حياة الشرواني.
- تعرفنا على آثار الإمام الشرواني، ومؤلفاته القيِّمة.
- أن هناك فروق كثيرة بين النسخ، إلا أن أصحابها النسخة التي اعتمدها (أ).

- احتوت هذه الحاشية على علومٍ شتى، منها علمُ النَّحو، والصَّرْف، والبَلَاغَةِ، والعقيدة، والحديث، وغيرها، كما أشرتُ إليها في منهج الشَّرواني المُتَّبَع في التَّحْشِيَةِ.
- عند تناول المؤلف مسائل علم الكلام فإنه يذكر آراء المعتزلة وتوجهاتهم.
- عناية الشَّيْخ بالحدود والتَّعْرِيفَات، لُغَةً، واصطلاحاً.
- الباء في البسملة هي باء المصاحبة.
- لفظ العالمين كل شيء ماسوى الله.
- إنَّ لفظ الرحمن غير منصرف.
- اللام في لفظ الحمد بقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ لام الاستغراق لا الجنس.
- تقديم العبادة على الاستعانة من تقديم الحاجة على الوسيلة.
- المغضوب عليهم والضالين لفظ عام وشامل ليس مختص باليهود والنصارى.
- الطريق المستقيم هو ملة الإسلام.
- ابطال قاعدة الوجوب على الله سبحانه وتعالى.
- غَلَبَ على الشَّرواني في مواضع كثيرة من حاشيته النَّقْلُ عَنْ غَيْرِهِ من العلماء، مثل: الجُرْجَانِي، والتَّفْتَازَانِي، والرَّضِيّ وغيرهم.
- كان للمُقَارَنَةِ بين الرَّمَحْشَرِيِّ والبيضاوي، والتَّرْجِيحِ بينهما حَيْزٌ كبيرٌ في الحاشية، معتنياً بتوظيف المنطق والعقل في بيان ذلك.
- أن الإمام الشَّرواني صاحب حجة وبرهان، فهو يرجح رأيه بعد أن يذكر أقوال العلماء وآرائهم في المسألة.
- اهتمَّ الشَّرواني بالمباحث النَّحْوِيَّةَ بشكلٍ خاصٍّ، واللُّغَوِيَّةَ والبَلَاغِيَّةَ بشكلٍ عامٍّ.

- لم يُظهر الشرواني عنايةً بتصحيح الأحاديث، والحُكْم عليها، ودراسة أسانيدِها، وذلك في القسم الذي حَقَّقْتَهُ.
- تبين لنا أنَّ مُحَمَّدَ أمين اتَّفَقَ مع الشَّيْخِ الجرجاني في أغلبِ تعريفاتِهِ وشُرُوحِهِ، وخاصةً في حاشيته على الكشَّاف.
- غَلَبَ على أسلوبِهِ في عرض المسألة الطَّريقةُ العلميَّةُ في صُورةِ سؤالٍ وجوابٍ.
- يعرِّضُ الشَّرواني أقوالَ العُلَماءِ حولَ مسألةٍ ما، ثُمَّ يذْكرُ اختلافَ آرائِهِم وتوجُّهاتِهِم، وقد يذْكرُ ترجيحَهُ وقد لا يَفْعَلُ.
- حَسَدَ الشَّواهِدَ من القرآنِ الكريمِ، والأحاديثِ النَّبويَّةِ، والأبياتِ الشَّعريَّةِ، بالإضافة إلى استشهاده بأقوالِ العُلَماءِ من الكُتُبِ والحواشي.
- اهتمَّ بالمسائلِ النَّحويَّةِ، وكان يُقارِنُ بين آراءِ النُّحاةِ في المسألةِ الواحدةِ، يرجحُ بينها فيأخذُ ببعضها ويردُّ الأخرى، ويردُّ بعضَ الآراءِ.
- عاش الشَّيْخُ في القُرُونِ الَّتِي كَثُرَتْ فيها الحواشي والشُّروحُ، ولا تُعتَبَرُ هذه المرحلةُ انحساراً أو تأخراً في العلمِ، إمَّا هي أحدُ مراحلِ تطوُّرِ العلمِ.
- من خلالِ مُؤلَّفاتِهِ تبين لنا أنَّه عالمٌ في التَّفْسيرِ، وعلمِ الكلامِ، والمنطقِ، والفِرْقِ الإسلاميَّةِ.
- غلبَ على منهجه التفسير بالرأي، متأثراً بالإمام البيضاوي.
- تبين من خلال عرض المؤلف لمسائل العقيدة أنه ماتريدي.
- تجلَّى من ترجمة العلماء للشرواني أنه حنفي المذهب.
- حشى المؤلف على معظم عبارات البيضاوي، وشرحها شرحاً دقيقاً.
- كان له مكانةٌ علميَّةٌ بين الأمراءِ العُثمانيِّين، فشغَلَ مناصِبَ عديدةً في الدَّولةِ العُثمانيَّةِ آنذاك.

- تَبَيَّنَ لَنَا مِنْ خِلالِ التَّحْقِيقِ أَنَّ الشَّيْخَ يَتَّبِعُ المَنْهَجَ الصُّوفِيَّ.

التَّوَصِيَّاتُ وَالْمُقْتَرَحَاتُ:

- إِنَّ المَكْتَبَاتِ الإِسْلامِيَّةَ بِحَاجَةٍ إِلَى تَرْجُمَةِ المِصَادِرِ الفَارِسيَّةِ الَّتِي اِهْتَمَّتْ بِتَرَاجِمِ العُلَمَاءِ.

- العُنْيَةُ بِتَحْقِيقِ الثَّرَاثِ الإِسْلامِيِّ المَخْزُونِ فِي دُورِ الكُتُبِ والمَخْطُوطَاتِ، وَضُرُورَةُ الإِهْتِمَامِ بِهِ.

- تَدْرِيسُ مَادَّةٍ خَاصَّةٍ بِعِلْمِ المَخْطُوطَاتِ فِي السَّنَوَاتِ الدِّرَاسِيَّةِ الجَامِعِيَّةِ، حَتَّى يَكُونَ لِلطَّالِبِ دَافِعٌ فِي تَحْقِيقِ المَخْطُوطَاتِ.

- ضُرُورَةُ دِرَاسَةِ مُؤَلَّفَاتِ وَأَثَارِ الشَّرَوَانِيِّ؛ لِأَنَّهَا كَتَبَتْ عِلْمِيَّةً قِيَمَةً، وَتَعْرِيفَ العَالَمِ الإِسْلامِيِّ بِشَخْصِيَّةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ أَمِينِ بِنِ صَدْرِ الدِّينِ الشَّرَوَانِيِّ.

- العُنْيَةُ بِثَّرَاثِ عِلْمِ التَّفْسِيرِ، وَتَحْقِيقِ مَخْطُوطَاتِهِ عَامَّةً، وَدِرَاسَةِ أَعْلَامِهِ دِرَاسَةً شَامِلَةً.

وَخَتَامًا، رُبَّمَا لَمْ أُحِطْ بِالمَسَائِلِ المُتَعَلِّقَةِ بِهَذَا البَحْثِ، لَكِنِّي بَدَلْتُ مَا فِي وُسْعِي فِي البَحْثِ وَالاِسْتِقْصَاءِ،

وَسَعَيْتُ بِقُصَارَى جِهْدِي إِلَى أَنْ أُعْطِيَ التَّحْقِيقَ حَقَّهُ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ وَفِيئُهُ مَا يَسْتَحِقُّ مِنْ جُهْدٍ

وَإِخْلَاصٍ، وَأَنْ أَكُونَ اقْتَرَبْتُ قَدْرَ المُسْتَطَاعِ مِنَ الصَّوَابِ. وَآخِرُ كَلَامِنَا الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ

عَلَى سَيِّدِ المُرْسَلِينَ مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

فهرس المصادر والمراجع

القران الكرم

- 1- أبادي، وجيه الدين العلوي الاحمد، حاشية العلوي على تفسير البيضاوي، حققه: محمد حنيف خان الرضوي البريلوي (دار الكتب العلمية، دار التراث، بيروت لبنان، 1971م).
- 2- إيشيرلي محمد، الملازمة (إسطنبول: موسوعة ديي 2006 م).
- 3- ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكرم، الكامل في التاريخ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، (الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط1، 1997م).
- 4- ابن الأثير، ضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، المحقق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة (الناشر: دار نفضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة - القاهرة)
- 5- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكرم الشيباني الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي- محمود محمد الطناحي (الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، 1399هـ - 1979م).
- 6- ابن الانباري، ابو البركات، البيان في غريب اعراب القران، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400هـ - 1980م).
- 7- ابن البيع، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1411 - 1990).
- 8- ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضبّاع، (د.ط، مصر، القاهرة، المطبعة التجارية الكبرى، د.تا).

- 9- ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، مَتْنُ «طَبِيبَةِ النَّشْرِ» فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ، المحقق: محمد تميم الزغبي، (الناشر: دار الهدى، جدة، ط 1، 1414 هـ - 1994 م).
- 10- ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير، غَايَةُ النِّهَايَةِ فِي طَبَقَاتِ الْقِرَاءِ، (الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام 1351 هـ ج. برجستراسر).
- 11- ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، زَادَ الْمَسِيرِ فِي عِلْمِ التَّفْسِيرِ، المحقق: عبد الرزاق المهدي (الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط 1 - 1422 هـ).
- 12- ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين، التَّحْفَةُ الشَّافِيَّةُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَّةِ، تأليف الشيخ الأوحدي لسان العرب وترجمان الأدب، أبي إسحاق إبراهيم بن الحسين بن عبدالله الطائي تقي الدين النيلي البغدادي، حققه وعلق عليه: أبو الكميث محمد مصطفى الخطيب (دار الكتب العلمية بيروت لبنان، 2019).
- 13- ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمر المعروف، شَرْحُ مُلَّا جَامِي عَلَيَّ مَتْنِ الْكَافِيَّةِ فِي النُّحُوِّ الْفَوَائِدِ الضَّابِيَّةِ، يليه حواشي وتعليقات لدولوزاده، المحقق: أحمد عزو عناية، على محمد مصطفى، (دار النشر، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط 1، تاريخ النشر 2009 م).
- 14- ابن الحاجب، جمال الدين أبي عمر وعثمان بن عمر، الْكَافِيَّةُ فِي النُّحُوِّ، شرحه: رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي (دار الكتب العلمية بيروت لبنان).
- 15- ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي، الْكَافِيَّةُ فِي عِلْمِ النُّحُوِّ، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر الناشر: مكتبة الآداب - القاهرة، ط 1، 2010 م).

16- ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين، الإيضاح في شرح

المفصل، المحقق: الدكتور إبراهيم محمد عبد الله (الناشر: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع،

ط1، 1425هـ).

17- ابن الحاجب، للإمام أبي عمرو عثمان، شرح مختصر المنتهى الاصولي، شرحه العلامة القاضي

عضد الدين عبد الرحمن الإيجي، وعلى المختصر والشرح حاشية العلامة سعد الدين التفتازاني،

وحاشية السيد الشريف الجرجاني، وعلى حاشية الجرجاني حاشية المحقق الشيخ حسن الهروي الفناري،

وعلى المختصر وشرحه وحاشية السعد والجرجاني حاشية الشيخ محمد أبو الفضل الوراقي الجيزاوي،

تحقيق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل (منشورات محمد علي بيضون، لنشر كتب السنة والجماعة،

دار الكتب العلمية، بيروت لبنان).

18- ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، إصلاح المنطق، المحقق: محمد مرعب (الناشر:

دار إحياء التراث العربي ط1، 2002م).

19- ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد

الطناحي، (ط1، مصر، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1413هـ / 1991م).

20- ابن الغزي، شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن، ديوان الإسلام، المحقق: سيد كسروي

حسن (الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1990م).

21- ابن الفراء، القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي، العدة في أصول الفقه،

حققه وعلق عليه وخرج نصه: د أحمد بن علي بن سير المباركي، الأستاذ المشارك في كلية الشريعة

باليابان - جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية، (بدون نشر، ط2، 1410 هـ - 1990 م).

- 22- ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان شارك في التخريج: أبو عمر أحمد عبد الله أحمد (الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 1423 هـ).
- 23- ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزي، تفسير القرآن الكريم "ابن القيم"، المحقق: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية بإشراف الشيخ إبراهيم رمضان، (الناشر: دار ومكتبة الهلال - بيروت، ط1، 1410 هـ).
- 24- ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، المحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي، (الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط3، 1416 هـ - 1996 م).
- 25- ابن النجار الحنبلي، تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحى، شرح الكوكب المنير = المختبر المبتكر شرح المختصر، المحقق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، (الناشر: مكتبة العبيكان، ط2، 1418 هـ - 1997 م).
- 26- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، (ط1، السعودية، الرياض، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1426 هـ).
- 27- ابن تيمية، أحمد عبد الحليم، كتاب الصفدية، تحقيق محمد رشاد سالم، (النشر 1406 هـ).
- 28- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، الفتاوى الكبرى لابن تيمية، (الناشر: دار الكتب العلمية، ط1، 1408 هـ - 1987 م).

- 29- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحرائي الحنبلي الدمشقي، النبوات، المحقق: عبد العزيز بن صالح الطويان، (الناشر: أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1420هـ/2000م).
- 30- ابن تيمية، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، **مجموع الفتاوى**، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم رحمه الله، وساعده: ابنه محمد وفقه الله، (الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة - السعودية، عام النشر: 1425 هـ - 2004 م).
- 31- ابن تيمية، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية، **جامع المسائل**، تحقيق: محمد عزيز شمس، (الناشر: دار عطاءات العلم، الرياض - دار ابن حزم، بيروت، ط2، 1440 هـ - 2019 م).
- 32- ابن جزى، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزى الكلبي الغرناطي، **التسهيل لعلوم التنزيل**، المحقق: الدكتور عبد الله الخالدي (الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، ط1 - 1416 هـ).
- 33- ابن جنى، أبو الفتح عثمان بن جنى الموصلي، **المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الحلیم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، (الناشر: وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، 1386 - 1389 هـ، 1966 - 1969 م).
- 34- ابن جنى، أبو الفتح عثمان بن جنى الموصلي، **سر صناعة الإعراب**، (الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1، 1421 هـ - 2000 م).

35- ابن جَيِّ، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، (ط4، مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.تا).

36- ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، **البُستي، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: 739 هـ) حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط (الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1988 م).

37- ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، **الثقات**، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، (الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط1، 1973 م).

38- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، المحقق: مراقبة / محمد عبد المعيد ضان، (الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد/ الهند، ط2، 1972 م).

39- ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، (الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1379).

40- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، **المحلى بالآثار**، المحقق: عبدالغفار سليمان البنداري (دار الفكر - بيروت، د.ط، د.ت).

- 41- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، (د.ط، لبنان، بيروت، دار ومكتبة الهلال، 1985م).
- 42- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، المحقق: خليل شحادة، (الناشر: دار الفكر، بيروت، ط2، 1988م).
- 43- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، المحقق: إحسان عباس، (الناشر: دار صادر - بيروت، ط 1900).
- 44- ابن دُرُسْتَوَيْه، عبد الله بن جعفر، تصحيح الفصح وشرحه، تحقيق: محمد بدويّ المختون، (د.ط، مصر، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1419هـ / 1998م).
- 45- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، (ط1، لبنان، بيروت، دار العلم للملايين، 1987م).
- 46- ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، (الناشر: دار الحديث - القاهرة، د.ط، 1425هـ - 2004م).
- 47- ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت ط1، 1990م).
- 48- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي، المخصص، المحقق: خليل إبراهيم جفال، (الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 1996م).
- 49- ابن سينا، أبو علي، الاشارات والتنبيهات، مع شرح نصير الدين الطوسي، تحقيق: د. سليمان دنيا، (مؤسسة النعمان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت الغبيري، ط2، 1993م).

- 50- ابن عابدين، محمد أمين بن عمر، ردّ المختار على الدرّ المختار، (ط2، مصر، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبيّ، 1386هـ / 1966م).
- 51- ابن عادل، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبليّ الدمشقيّ النعمانيّ، اللباب في علوم الكتاب، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ عليّ محمد معوض (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان ط1، 1998م).
- 52- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، (الناشر: الدار التونسية للنشر - تونس سنة النشر: 1984هـ).
- 53- ابن عاشور، محمد الفاضل، التفسير ورجاله (الناشر: - مجمع البحوث الإسلامية سلسلة البحوث الإسلامية، ط2، سنة النشر: 1417هـ).
- 54- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، الاستذكار، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد عليّ معوض، (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1421 - 2000).
- 55- ابن عثيمين، محمد بن صالح العثيمين، الأصول من علم الأصول، (الناشر: دار ابن الجوزي، ط4، 1430هـ - 2009م).
- 56- ابن عثيمين، محمد بن صالح العثيمين، الشرح الممتع على زاد المستقنع، (دار النشر: دار ابن الجوزي، ط1، 1422 - 1428هـ).

- 57- ابن عثيمين، محمد بن صالح بن محمد العثيمين، شرح العقيدة الواسطية، خرج أحاديثه واعتنى به: سعد بن فواز الصميل، (الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط6، ١٤٢١هـ).
- 58- ابن عجيبة، أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسيني الأنجزي الفاسي الصوفي، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، المحقق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، (الناشر: الدكتور حسن عباس زكي - القاهرة، ط1419هـ).
- 59- ابن عجية، أحمد بن محمد بن عجية الحسيني، الفتوحات الأهلية، تحقيق: عبد الرحمن حسن محمود عفا الله عنه، (عالم الفكر، ميدان سيدنا الحسين - الأزهر الشريف).
- 60- ابن عربي، أبو بكر محيي الدين محمد بن علي بن محمد بن أحمد، الفتوحات المكية، ضبطه: أحمد شمس الدين، (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان).
- 61- ابن عريشاه، أبو محمد أحمد بن محمد، عجائب المقدور في أخبار تيمور، (الطبعة: طبعة كلكتا سنة 1817).
- 62- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، تاريخ دمشق، المحقق: عمرو بن غرامة العمري (الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٥ م).
- 63- ابن عصفور، أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور، شرح الجمل الزجاجي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار، أشرف الدكتور اميل بديع يعقوب، (دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1).
- 64- ابن عصفور، علي بن مؤمن، الممتع في التصريف، (ط1، لبنان، بيروت، مكتبة لبنان، 1996م).

- 65- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي الحاربي،
المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد (الناشر: دار الكتب
العلمية - بيروت، ط1، 1422هـ).
- 66- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام، المحرر الوجيز في تفسير
الكتاب العزيز، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت ط1، -
1422 هـ).
- 67- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن
مالك، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (الناشر: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة،
سعيد جودة السحار وشركاه، ط20، 1980م).
- 68- ابن عقيل، أبو الوفاء، علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الظفري، الواضح في أصول
الفقه، المحقق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، (الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر
والتوزيع، بيروت - لبنان، ط1، 1420 هـ - 1999 م).
- 69- ابن فارس، أبو الحسين أحمد، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في
كلامها، (ط1، لبنان، بيروت، دار الكتب العلميّة، 1418هـ/ 1997م).
- 70- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، معجم مقاييس اللغة، المحقق:
عبد السلام محمد هارون، (الناشر: دار الفكر، عام النشر: 1399 هـ - 1979 م).
- 71- ابن فقيه فُصَّة، عبد الباقي بن عبد الباقي بن عبد القادر البعلي الأزهرى الدمشقي، تقيّ الدين،
العين والأثر في عقائد أهل الأثر، المحقق: عصام رواس قلعجي، (الناشر: دار المأمون للتراث، ط1،
1407هـ).

- 72- ابن فُورُك، محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، أبو بكر، تفسير ابن فورك، دراسة وتحقيق: علال عبد القادر بندويش (ماجستير) عدد الأجزاء: (الناشر: جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية، ط2009، م1).
- 73- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، غريب القرآن، المحقق: أحمد صقر، (الناشر: دار الكتب العلمية "علها مصورة عن الطبعة المصرية" السنة: ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م).
- 74- ابن قدامة المقدسي، عبد الله بن أحمد، روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، (ط2، لبنان، بيروت، مؤسّسة الريّان، 1423هـ / 2002م).
- 75- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، المحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي، (الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م).
- 76- ابن قيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، المحقق: علي بن محمد العمران، راجعه: سليمان بن عبد الله العمير (ج ١ - ٥)، محمد أجمل الإصلاحي (ج ١ - ٢)، جديع بن محمد الجديع (ج ١ - ٥)، (الناشر: دار عطاءات العلم "الرياض" - دار ابن حزم "بيروت" ط5، ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م).
- 77- ابن قيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، مدارج السالكين في منازل السائرين، (الناشر: دار عطاءات العلم الرياض - دار ابن حزم بيروت، ط2، ١٤٤١ هـ - ٢٠١٩ م).

- 78- ابن قيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تفسير القرآن الكريم ابن القيم، المحقق: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية بإشراف الشيخ إبراهيم رمضان، (الناشر: دار ومكتبة الهلال - بيروت، ط 1، 1410 هـ).
- 79- ابن قيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، طريق الهجرتين وباب السعادتين، (الناشر: الدار السلفية، القاهرة، مصر، ط2، 1394 هـ).
- 80- ابن قيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، المحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي، (الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط3، 1416 هـ - 1996 م).
- 81- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، المحقق: سامي بن محمد السلامة، (الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2، 1420 هـ - 1999 م).
- 82- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، (الناشر: دار الفكر عام النشر: 1986 م).
- 83- ابن كمال، تأليف العالم العلامة والمحقق الفهامة وحيد دهره وفريد عصره شيخ الاسلام، شمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا، رسائل ابن كمال، (ناشر الكتاب أحمد جودت صاحب جريدة أقدم ورئيس محرريها، طبع في مطبعة "اقدام" بدار الخلافة العلية سنة 1316 هـ).
- 84- ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي).

- 85- ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين، شرح الكافية الشافية، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي (الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط1).
- 86- ابن مالك، محمد بن عبد الله، حاشية محمد الخضري على شرح ابن مالك محمد بن عبد الله
- 87- ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيّد ومحمد بدوي المختون، (ط1، مصر، القاهرة، دار هجر، 1410هـ/1990م).
- 88- ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي، كتاب السبعة في القراءات، المحقق: شوقي ضيف، (الناشر: دار المعارف - مصر، ط2، 1400هـ).
- 89- ابن مضاء القرطبي، أحمد بن عبد الرحمن، الرد على النحاة، تحقيق: محمد إبراهيم البناء، (ط1، مصر، القاهرة، دار الاعتصام، 1399هـ/1979م).
- 90- ابن مفلح، شمس الدين محمد، أصول الفقه، تحقيق: فهد بن محمد السدحان، (ط1، السعودية، الرياض، مكتبة العبيكان، 1420هـ/1999م).
- 91- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين الانصاري الرويفعي الإفريقي، مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، المحقق: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع (دار النشر: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق - سوريا ط1، 1984م)
- 92- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين، لسان العرب، (الناشر: دار صادر - بيروت، ط3، 1414).
- 93- ابن نجم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (ط2، تصوير: دار الكتاب الإسلامي).

- 94- ابن نجيم، زين الدين بن ابراهيم الحنفي، **فتح الغفار بشرح المنار**، المعروف بمشكاة الأنوار في أصول المنار، وعليه بعض حواشي المرحوم الشيخ عبد الرحمن البحراوي الحنفي المصري (شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر، 1936).
- 95- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف، **مغني اللبيب عن كتب الأعراب**، تحقيق: مازن المبارك ومحمد عليّ حمد الله، (ط6، سوريا، دمشق، دار الفكر، 1985م).
- 96- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد، أبو محمد، جمال الدين، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، المحقق: محمد محي الدين عبد الحميد (الناشر: القاهرة، 11، 1383هـ).
- 97- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، (الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع).
- 98- ابن وهب، أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القرشي، **تفسير القرآن من الجامع لابن وهب**، المحقق: ميكلوش موراني، (ط1، الناشر: دار الغرب الإسلامي، 2003م).
- 99- ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلية، **شرح المفصل للزمخشري**، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، (الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1422 هـ - 2001 م).
- 100- أبو إسحاق الزجاج، إبراهيم بن السري، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شليبي، (ط1، لبنان، بيروت، عالم الكتب، 1408هـ/1988م).

- 101- أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، (الناشر: المكتبة العصرية، ط1، 2003م).
- 102- أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: عليّ محمد البجاوي، (د.ط، مصر، القاهرة، مكتبة عيسى البابي الحلبي، د.تا).
- 103- أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، (ط1، لبنان، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1406هـ/ 1986م).
- 104- أبو البقاء، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، المحقق: عدنان درويش - محمد المصري (الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت).
- 105- أبو الحسين، محمد بن علي الطيب أبو الحسين البصري المعتزلي، **المعتمد في أصول الفقه**، المحقق: خليل الميس (ناشر دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1403هـ).
- 106- أبو الخير، أحمد بن مصطفى بن خليل، **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**، (الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1985م).
- 107- أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى، **تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، (الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت).
- 108- أبو الفداء، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوئي، **روح البيان**، (الناشر: دار الفكر - بيروت).

109- أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة، **الكناش في فني النحو والصرف**، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن

حسن الخوام، (الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، عام النشر: ٢٠٠٠ م)

110- أبو بكر الجزائري، جابر بن موسى بن عبد القادر بن جابر، **أيسر التفاسير لكلام العلي**

الكبير (ومعه حاشية نهر الخير) (الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية

السعودية، ط5، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).

111- أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد، **معاني القرآن**، تحقيق: محمد علي صابوني، (ط1،

السعودية، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، 1409هـ).

112- أبو حاتم، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، التميمي، الدارمي، البستي،

صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، المحقق: شعيب الأرنؤوط (الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت

ط2، 1993م).

113- أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، **المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى**،

المحقق: بسام عبد الوهاب الجابي (الناشر: الجفان والجابي - قبرص، ط1، 1987).

114- **أبو حيان الأندلس**، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، **البحر**

المحيط في التفسير، المحقق: صدقي محمد جميل، (د.ط، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط

1420هـ).

115- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف: **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب

عثمان محمد، (ط1، مصر، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1418هـ/ 1998م).

- 116- أبو دريد، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، **جمهرة اللغة**، المحقق: رمزي منير بعلبكي، (الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، ط1، 1987م).
- 117- أبو زهرة، **أصول الفقه**، (ملتزم الطبع والنشر دار الفكر العربي).
- 118- أبو زينة، منصور محمود، **حمل المشترك اللفظي على معانيه عند ابن عاشور في تفسيره (دراسة مقارنة)**، (الجامعة الأردنية، مجلة علوم الشريعة والقانون، مج 47، ع1، 2020م).
- 119- أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، **شرح كتاب سيوييه**، تحقيق: أحمد حسن مهدي وعليّ سيّد عليّ، (ط1، لبنان، بيروت، دار الكتب العلميّة، 2008م).
- 120- أبو شامة، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي، **إبراز المعاني من حرز الأماني**، (الناشر: دار الكتب العلمية).
- 121- أبو شجاع الديلمي، شيرويه بن شهرزاد، **الفردوس بمأثور الخطاب**، (ط1، لبنان، بيروت، دار الكتب العلميّة، 1406هـ/ 1986م).
- 122- أبو طالب، المفضل بن سلمة بن عاصم، **الفاخر**، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، مراجعة: محمد علي النجار، (الناشر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ط1، 1380 هـ).
- 123- أبو عُبيد، القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي، **فضائل القرآن للقاسم بن سلام**، تحقيق: مروان العطية، ومحسن خراية، ووفاء تقي الدين، (الناشر: دار ابن كثير "دمشق - بيروت"، ط1 1415هـ - 1995م).
- 124- أبو عبيدة، معمر بن المثنى التيمي البصري، **مجاز القرآن**، المحقق: محمد فواد سنركين، (الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، ط: 1381هـ).

125- أبو عقيل العامري، لبيد بن ربيعة بن مالك، ديوان لبيد بن ربيعة العامري، اعتنى به: حمدو طمّاس، (الناشر: دار المعرفة، ط1، 2004م).

126- أبو عليّ الفارسيّ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار، الحجّة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين فهوجي وبشير جويجايي، (ط2، سوريا، دمشق/ لبنان، بيروت، دار المأمون للتراث، 1413هـ/ 1993م).

127- أبو عليّ الفارسيّ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار، المسائل البصريّات، تحقيق: محمد الشاطر أحمد، (ط1، مصر، القاهرة، مطبعة المدني، 1405هـ / 1985م).

128- أبي العز، صدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذري الصالحي الدمشقي، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عبد الله بن المحسن التركي (الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1، 1417هـ، 10، 1997م).

129- أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي، تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، المحقق: أسعد محمد الطيب، (الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، ط: 3، 1419هـ).

130- أبي داود، أبو بكر عبد الله بن سليمان، كتاب المصاحف، تحقيق: محمّد عبده، (ط1، مصر، القاهرة، مكتبة الفاروق الحديثة، 1423هـ / 2002م).

131- أبي زهرة، محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد، زهرة التفاسير (دار النشر: دار الفكر العربي).

132- أحمد بن مصطفى طاشكُبري زادة، الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية (بيروت: دار الكتاب العربي 1985م)، ج1، ص440.

- 133- الاخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، معاني القرآن، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة (الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الأولى، 1411 هـ - 1990 م).
- 134- الأدنه وي، أحمد بن محمد، طبقات المفسرين، المحقق: سليمان بن صالح الخزي، (الناشر: مكتبة العلوم والحكم - السعودية، ط1، 1997م).
- 135- ارسلان، الأمير شكيب، تاريخ الدولة العثمانية، جمع أصوله وحقق عليه: حسن السماحي سويدان (دار ابن كثير، دمشق بيروت، ط1، 2011م)
- 136- الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان، ط1، 1421هـ - 2000م).
- 137- الأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، تهذيب اللغة، المحقق: محمد عوض مرعب، (الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 2001م).
- 138- الأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، معاني القراءات، (الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، ط1، 1412هـ - 1991م).
- 139- الأسترابادي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، (الناشر: مؤسسة الصادق طهران، 1975م).
- 140- الأسترابادي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح كافية ابن الحاجب، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه د. اميل بديع يعقوب (دار الكتب العلمية بيروت لبنان، 1998م)

141- الاسترابادي، محمد بن الحسن الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهد للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزنة الأدب، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية محمد الزفراف - المدرس في كلية اللغة العربية محمد محي الدين عبد الحميد - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية (الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، 1975 م).

142- الأسد آبادي، القاضي أبو الحسن عبد الجبار الأسد، المغني في أبواب التوحيد والعدل، المخلوق، تحقيق: د. توفيق الطويل، راجعه: د. إبراهيم مدكور، سعد زايد، بإشراف د. طه حسين، (وقفية الأمين غازي للفكر القرآني).

143- الأسد آبادي، عبد الجبار بن أحمد الهمداني، شرح الأصول الخمسة، تعليق، الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، اعتنى بها الأستاذ سمير مصطفى رباب، (الناشر: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط1)،.

144- الأسعد، د. عبد الكريم محمد الأسعد، الوسيط في تاريخ النحو العربي، (دار الشواف، للنشر والتوزيع، ط1، 1992م).

145- الأسنوي، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن، نهاية السؤل، شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول، للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، وعليه حاشية سلم الوصول لشرح نهاية السؤل، لشيخ الإسلام محمد بنحيت المطيعي، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1999م).

146- الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله، مقالات

الإسلاميين واختلاف المصلين، عنى بتصحيحه: هلموت ريتز، (الناشر: دار فرانز شتايز، بمدينة

فيسبادن (ألمانيا)، ط3، 1980م).

147- الأشقودري، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، ضعيف الجامع

الصغير وزيادته، أشرف على طبعه: زهير الشاويش (الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: المجددة

والمزيدة والمنقحة).

148- الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي، شرح الأشموني

على ألفية ابن مالك، (الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط1، 1419هـ - 1998م)

149- الأصبهاني، أبو جعفر محمد بن أحمد بن نصر بن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها،

ضبط نصه وعلق عليه: أبو محمد الأسيوطي، (الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1،

2006م).

150- الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران، حلية الأولياء

وطبقات الأصفياء، (الناشر: السعادة - بجوار محافظة مصر، 1394هـ - 1974م، دار الكتاب

العربي - بيروت).

151- الأصبهاني، أبي علي بن الحسين، الأغاني، تحقيق: إحسان عباس، (ط1، دار صادر بيروت،

1423هـ-2002م).

152- الإصبهاني، الميرزا محمد باقر الموسوي الخوانساري، روضات الجنات في احوال العلماء

والسادات (عنيت بنشره مكتبة إسماعليات، قم خيابان ارم).

153- الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، المفردات في غريب

القرآن، المحقق: صفوان عدنان الداودي، (الناشر: دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، ط1،

1412هـ).

154- الأصفهاني، أبو الثناء شمس الدين بن محمود بن عبدالرحمن الأصفهاني، مطالع الأنظار على متن

طوابع الأنوار، وهو شرح لكتاب طوابع الانوار، للقاضي عبدالله بن عمر البيضاوي، ويليه حاشية

السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (دار الكتب).

155- الأصمعي، عبد الملك قريب، ديوان العجاج، تحقيق: د. عزّة حسن (دار الشرق العربي، بيروت

لبنان، 1995م).

156- أعشى قيس، ميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير، ديوان

الاعشى، المحقق: محمد حسين، (الناشر مكتبة الآداب بالجماميزات).

157- الأفغاني، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية، (الناشر: دار الفكر

- بيروت - لبنان، 1424هـ - 2003م).

158- الأقسهري، علي بن عثمان، تلخيص الاساس في التصريف، وهو تلخيص لكتاب أساس

البناء، لرشدي احمد مفتي قره طاغ، وكتاب الأساس هو شرح على كتاب بناء الأفعال، للمولى عبد

الله، ويليه شرح البناء والأساس، للشيخ أبي الفيض محمد بن حميد الكفري، تحقيق وتعليق محمد علي

المالح (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1971م).

159- الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، إشراف: زهير

الشاويش، (الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط2، 1985م).

160- الألباني، محمد ناصر الدين، **ضعيف أبي داود**، (دار النشر: مؤسسة غراس للنشر و التوزيع - الكويت، ط1، 1423هـ).

161- الألويسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، المحقق: علي عبد الباري عطية، (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1415هـ).

162- الأمدي، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي، **الأحكام في أصول الاحكام**، المحقق: عبد الرزاق عفيفي، (الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - لبنان).

163- الأمدي، علي بن محمد بن سالم الثعلبي، أبو الحسن، سيف الدين، **أبكار الأفكار في أصول الدين**، تحقيق: أ. د. أحمد محمد المهدي، (الناشر: دار الكتب والوثائق القومية - القاهرة، ط2، 2004م).

164- امرؤ القيس، **ديوان امرئ القيس**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط5، مصر، القاهرة، دار المعارف، د.تا).

165- أمير بادشاه، محمد أمين المعروف بأمر بادشاه الحسيني الحنفي الخراساني البخاري المكي، **تيسير التحرير على كتاب التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاح الحنفية والشافعية لكامل الدين ابن همام الدين الإسكندري**، (الناشر: مصطفى الباني الحلبي - مصر 1351 هـ - 1932 م، وصورته: دار الكتب العلمية - بيروت (1403 هـ - 1983 م)، ودار الفكر - بيروت، 1417 هـ - 1996 م).

166- الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار، **شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (الناشر: دار المعارف، ط5).

167- الأنباري، أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن قروة بن

قطن بن دعامة الأنباري، الأضداد، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (الناشر: المكتبة العصرية،

بيروت - لبنان، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م)

168- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين، الإنصاف في

مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، (الناشر: المكتبة العصرية، ط1، ١٤٢٤هـ -

٢٠٠٣م).

169- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، المحقق:

إبراهيم السامرائي، (الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ط3، 1985م).

170- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين، ارتشاف

الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد مراجعة: رمضان عبد التواب

(الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ط: 1، 1418 هـ - 1998م).

171- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين، البحر المحيط

في التفسير، المحقق: صدقي محمد جميل، (الناشر: دار الفكر - بيروت، ط 1420هـ).

172- الأندلسي، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري، سمط اللآلي في شرح أمالي القاضي،

(الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان).

173- الأندلسي، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين،

المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ط2، الناشر: دار المعارف).

174- الأنصاري، أبو زيد، النوادر في اللغة، تحقيق ودراسة: الدكتور محمد عبد القادر أحمد، (الناشر:

دار الشروق، ط1، 1981م).

175- اونان، فخري اونان كلية الفاتح منذ انشائها الى اليوم (انقرة: مؤسسة التاريخ التركي 2003م).

176- إيحيى - مير سيد شريف، شرح المواقف، (ناشر: الشريف الرضي مكان چاپ: افست قم سال چاپ: 1325 ق نوبت چاپ: اول).

177- الإيحيى، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد، كتاب المواقف، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة (الناشر: دار الجيل - بيروت، ط1، 1997م).

178- الإيحيى، عضد الدين عبد الرحمن، شرح المواقف، تأليف: الجرجاني، السيد الشريف علي بن محمد، ومعه حاشيتا السياالكوتي والجلبي، على شرح المواقف، ضبطه وصححه محمود عمر الدمياطي، (ط1، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1419هـ - 1998م)

179- الإيحيى، عضد الدين عبد الرحمن، شرح مختصر المنتهى الأصولي للإمام أبي عمرو عثمان ابن الحاجب المالكي، وعلى المختصر والشرح/ حاشية سعد الدين التفتازاني، وحاشية السيد الشريف الجرجاني، وعلى حاشية الجرجاني/ حاشية الشيخ حسن الهروي الفناري، وعلى المختصر وشرحه وحاشية السعد والجرجاني/ حاشية الشيخ محمد أبو الفضل الوراقى الجيزاوي، المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، (الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 2004م)

180- الباقلائي، أبو بكر محمد بن الطيب، التقريب والإرشاد، تحقيق: عبد الحميد أبو زنيد، (ط2، لبنان، بيروت، مؤسّسة الرسالة، 1418هـ / 1998م).

181- باكالين، محمد زكي، قاموس التعبيرات والمصطلحات التاريخية العثمانية (اسطنبول: دار أم إي بي للطباعة 1993م).

182- البُجَيْرِيُّ، سليمان بن محمد بن عمر البُجَيْرِيُّ، تحفة الحبيب على شرح الخطيب = حاشية

البجيرمي على الخطيب، (الناشر: دار الفكر، د.ط، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م)

183- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، صحيح البخاري، المحقق: د.

مصطفى ديب البغا، (الناشر: دار ابن كثير، دار الإمامة - دمشق، ط5، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).

184- البخاري، لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة الحنفي، التوضيح في حل

غوامض التنقيح، وحاشيته الوجيزة النافعة منير التوضيح، لفضيلة الاستاذ المفتي آل مصطفى

المصباحي (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1971م).

185- البخاري، محمد بن إسماعيل، الأدب المفرد، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (ط2، مصر،

القاهرة، المطبعة السلفية، 1379هـ).

186- البدخيشي، محمد بن الحسن، شرح البدخشي، مناهج العقول، ومعه شرح الأسنوي نهاية

السؤل، للإمام جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي، كلاهما شرح مناهج الوصول في علم الأصول،

تأليف القاضي البيضاوي (دار الكتب العلمية بيروت).

187- البدليسي، حسام الدين علي بن عبدالله، تفسير البدليسي، تفسير إشاري صوفي شارح لمقامات

الدين الثلاث: الإسلام والإيمان والإحسان الشريعة والصوفية والحقيقة، اعتنى به وضبطه الشيخ

الدكتور عاصم إبراهيم الكيالي الحسيني الشاذلي الدرقاوي (كتب ناشرون بيروت لبنان).

188- بديع الزمان سعيد النورسي، إشارات الإعجاز في مظان الإيجاز، المحقق: إحسان قاسم الصالحي

(الناشر: شركة سوزلر للنشر - القاهرة، ط2، 2002).

189- البروسوي، محمد طاهر رفعت بك البروسوي، عثمانلي مؤلفاري، (اسطنبول مطبعة عامر

1333هـ).

- 190- البَطْلِيُّوسِي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيّد البَطْلِيُّوسِي، الاقتصاب في شرح أدب الكتاب، المحقق: الأستاذ مصطفى السقا - الدكتور حامد عبد المجيد، (الناشر: مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، 1996م).
- 191- البعلبكي، منير، معجم أعلام الموارد، إعداد الدكتور رمزي البعلبكي (دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1992م)
- 192- البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب، تاريخ بغداد، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، (الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط1، 2002م).
- 193- البغدادي، إسماعيل باشا، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، (الناشر: دار إحياء التراث العربي).
- 194- البغدادي، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، (الناشر: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول 1951، دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان).
- 195- البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، (الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997م).
- 196- البغوي، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء الشافعي، معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، المحقق: عبد الرزاق المهدي (الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت ط1، 1420 هـ).

197- البغوي، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي، التهذيب

في فقه الإمام الشافعي، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض (الناشر: دار الكتب

العلمية، ط1، 1997م).

198- البلسني، أبو عبد الله محمد بن علي البلسني، تفسير مبهمات القرآن «الموسوم بصلة الجمع

وعائد التذييل لموصول كتابي الإعلام والتكميل»، دراسة وتحقيق: الدكتور حنيف بن حسن القاسمي،

(الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط1، 1411 هـ - 1991 م).

199- البليهد، خالد سعود، إيضاح مسائل العربية على متن الأجرية، (تاريخ النشر،

30 يناير 2016).

200- البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، كشف القناع عن متن الإقناع، راجعه وعلّق

عليه: هلال مصيلحي مصطفى هلال - أستاذ الفقه والتوحيد بالأزهر الشريف، (الناشر: مكتبة

النصر الحديثة بالرياض، لصاحبها: عبدالله ومحمد الصالح الراشد، د.ط، دار الفكر بيروت، ودار

عالم الكتب بيروت).

201- البوصيري، شرف الدين محمد بن سعيد بن حماد الصنهاجي، بردة المديح (من منشورات دار

التراث البوديلمي).

202- البيضاوي، القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر، تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة، المحقق:

لجنة مختصة بإشراف نور الدين طالب (الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت عام

النشر: 2012م).

203- البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، أنوار التنزيل

وأسرار التأويل، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، (الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت،

ط1، 1418هـ).

204- البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي، طواع الأنوار من مطالع

الأنظار، المحقق: عباس سليمان، (دار النسر: المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة، دار الجيل - بيروت،

تاريخ 1991م).

205- البيضاوي، ناصر الدين عبد الله بن عمر شرح أسماء الله الحسنى، تحقيق: خالد الجندي، (ط3،

مصر، القاهرة، دار المعرفة، 2015م).

206- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، الأسماء والصفات للبيهقي، حققه وخرج أحاديثه

وعلق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي، قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، (الناشر:

مكتبة السوادي، جدة - المملكة العربية السعودية، ط1، 1413هـ - 1993م).

207- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسرُوْجُردِي الخراساني، أبو بكر، شعب الإيمان،

حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه

وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي - الهند (الناشر: مكتبة الرشد

للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط1، 2003م).

208- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسرُوْجُردِي الخراساني، أبو بكر، السنن الصغير

للبيهقي، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي (دار النشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي -

باكستان، ط1، 1410هـ - 1989م).

- 209- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسرُوْجِردِي الخراساني، أبو بكر، السنن الكبرى، المحقق: محمد عبد القادر عطا (الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ط3، 1424 هـ - 2003م).
- 210- البيهقي، ظهير الدين، تاريخ حكماء الاسلام، (عني نشره كرد علي، مطبعة الرقي بدمشق، ط2، 1946م).
- 211- التبريزي، الخطيب، تهذيب اصلاح المنطق، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة (منشورات دار الافاق الجديدة بيروت، ط1، 1983م).
- 212- التبريزي، يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا، شرح ديوان الحماسة، (الناشر: دار القلم - بيروت).
- 213- الترمذي، محمد بن عيسى بن سَورة بن موسى بن الضحاك، سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف، (الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، ط2، 1395 هـ - 1975م).
- 214- تفتازاني، سعد الدين تفتازاني، شرح المقاصد، (ناشر: الشريف الرضي).
- 215- التفتازاني، العلامة مسعود بن عمر بن عبد الله سعد الدين التفتازاني، تقريب المرام في شرح تهذيب الكلام للتفتازاني، تأليف: أفضل المحققين فخر الملة والدين مرجع أفاضل علماء الأكراد الشيخ عبد القادر التختي السنندجي الكردستاني، وحاشيته المحاكمات لأخيه المحقق الرباني مولانا الشيخ محمد وسيم السنندجي الكردستاني، وحوشٍ متفرقة لبعض الأفاضل، اعتنى به وضبطه: محمود أمين السيد (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان).

216- التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله، حاشية التهذيب، المحشي: محمد بن أسعد الصديقي الدوّاني، جلال الدين.

217- التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله، شرح العقائد النسفية، تحقيق: د / أحمد حجازي السقا، (الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - ط1987، 1م).

218- التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر، المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، تحقيق د. عبد الحميد هنداي، (دار الكتب العلمية بيروت، ط3، 2013م).

219- التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر، شرح التلويح على التوضيح، (الناشر: مكتبة صبيح بمصر الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ).

220- التفتازاني، سعد الدين، مختصر المعاني " في البلاغة" وهو شرح لكتاب " تلخيص المفتاح" للخطيب القزويني الذي وضعه تلخيصا للقسم الثالث الخاص ب " البيان والمعاني" من كتاب " مفتاح العلوم " للسكاكي، تحقيق خليل ابراهيم خليل (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان 1971م).

221- التفتازاني، مسعود بن عمر بن عبد الله سعد الدين، شرح المقاصد، قدم له ووضع حواشيه وعلق عليه: ابراهيم شمس الدين (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان 1971م).

222- التفتازاني، مسعود بن عمر، مختصر المعاني، (الناشر دار الفكر، 2016)

223- التلمساني، عفيف الدين سليمان بن علي، شرح فصوص الحكمة للشيخ الاكبر ابن عربي، تحقيق: أكبر راشدي نيا، (دار الكتب العلمية بيروت لبنان، 2015م).

224- التميمي، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر، الجرح والتعديل، (الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 1952م).

- 225- التميمي، عبد العزيز بن أحمد بن محمد بن علي، ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، المحقق: د. عبد الله أحمد سليمان الحمد، (الناشر: دار العاصمة - الرياض، ط1، 1409هـ).
- 226- التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: د. علي دحروج، (الناشر: مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، ط1، 1996م)
- 227- توناي كاراكوك، تقييم المدارس الدينية في الدولة العثمانية كمؤسسة للتعليم العالي (مجلة جامعة بارتن التربوية، المجلد 2، العدد ص 208 - 234، شتاء 2013 م).
- 228- الثعالبي، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، المحقق: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود (الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الأولى - 1418هـ).
- 229- الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، المحقق: عبد الرزاق المهدي، (الناشر: إحياء التراث العربي، ط1، 1422هـ - 2002م).
- 230- الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور، أبو الطيب المتنبي وما له وما عليه، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد (الناشر: مكتبة الحسين التجارية - القاهرة).
- 231- الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور، المنتحل، المحقق: الشيخ أحمد أبو علي (الناشر: المطبعة التجارية - عرزوزي وجاويش - الإسكندرية، 1901 م).
- 232- ثعلب، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، الفصيح، تحقيق ودراسة: دكتور عاطف مذكور (الناشر: دار المعارف).

233- الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق مجموعة من الباحثين، (ط1، السعودية، جدة، 1436هـ / 2015م).

234- الثعلبي، أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي، المعونة على مذهب عالم المدينة "الإمام مالك بن أنس"، المحقق: حميش عبد الحق (الناشر: المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز - مكة المكرمة أصل الكتاب: رسالة دكتوراة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة).

235- الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم، أبو إسحاق، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي (الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان ط1، 1422، هـ - 2002م).

236- الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناي بالولاء، الليثي، أبو عثمان، البيان والتبيين، (الناشر: دار ومكتبة الهلال، بيروت، عام النشر: ١٤٢٣ هـ).

237- جامي، عبد الرحمن بن احمد، شرح ملا جامي على متن الكافية في النحو، محقق: مصطفى، على محمد (ناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان).

238- الجبرين، عبد الله بن عبد العزيز بن حمادة الجبرين، تسهيل العقيدة الإسلامية، (الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، ط2، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م).

239- الجراحي، إسماعيل بن محمد العجلوني، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، (الناشر: مكتبة القدسي، لصاحبها حسام الدين القدسي - القاهرة، ١٣٥١ هـ).

- 240- الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد بن علي، الحاشية على المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم " في علوم البلاغة"، قرأ وعلق عليه، د. رشيد أعرضي (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1971م).
- 241- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، دلائل الإعجاز في علم المعاني، المحقق: محمود محمد شاكر أبو فهر، (الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، ط3، 1992م).
- 242- الجرجاني، أبي الحسن علي بن محمد، الحاشية على الكشاف للزمخشري، تحقيق: رشيد بن عمر أعرضي، (دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، سنة 2016).
- 243- الجرجاني، السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، شرح المواقف للقاضي عضد الدين عبد الرحمن الايجي، ومعه حاشيتا السيالكوتي والجلبي، على شرح المواقف، ضبطه وصححه محمود عمر الدمياطي (دار الكتب العلمية بيروت لبنان، 2012م).
- 244- الجرجاني، السيد الشريف علي بن محمد بن علي، المصباح في شرح المفتاح، (رسالة دكتوراه، إعداد يوكسل جليك، إشراف الأستاذ الدكتور أحمد طوران أرسلان، استنبول، 2006م، جامعة مرمرة).
- 245- الجرجاني، عبد القاهر، المفتاح في الصرف، تحقيق: علي توفيق الحمد، (ط1، لبنان، بيروت، مؤسّسة الرسالة، 1407هـ / 1987م).
- 246- الجرجاني، عبد القاهر، كتاب المقتصد في شرح الايضاح، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، (منشورات وزارة الثقافة والاعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، 1982م).

247- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، المحقق: ضبطه

وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، (الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1،

١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م).

248- الجرجاني، علي بن محمد، المصباح في شرح المفتاح (=شرح القسم الثالث من مفتاح العلوم)

للسيد الشريف أبي الحسن (تاريخ النسخ: القرن 9 تقديراً).

249- جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية (القاهرة: دار الهلال 1957م).

250- الجزري، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني،

أسد الغابة في معرفة الصحابة، المحقق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، (الناشر: دار

الكتب العلمية، ط1، 1994م).

251- الجزري، شمس الدين أبو الخير، غاية النهاية في طبقات القراء، (الناشر: مكتبة ابن تيمية، ط،

عني بنشره لأول مرة عام 1351 هـ ج. برجستراسر).

252- الجصاص، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي، أحكام القرآن، المحقق: عبد السلام

محمد علي شاهين، (الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1، ١٤١٥ هـ/١٩٩٤ م).

253- الجمل، سليمان بن عمر بن منصور العجيلي المصري الشافعي، حاشية الجمل على شرح

المنهاج، على شرح منهاج الطلاب لشيخ الاسلام زكريا بن محمد بن أحمد الانصاري، وهو مختصر

منهاج الطالبين للإمام محي الدين يحيى بن شرف النووي، علق عليه الشيخ عبد الرزاق غالب المهدي

(دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1971م).

254- الجندي، علي الجندي، في تاريخ الأدب الجاهلي، (الناشر: مكتبة دار التراث، طبعة دار التراث

الأول، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م).

- 255- جواد علي، **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**، (الناشر: دار الساقبي، ط4، 2001م).
- 256- الجواليقي، موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن، أبو منصور، **شرح أدب الكاتب لابن قتيبة**، قَدَّمَ له: مصطفى صادق الرافعي، (الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت).
- 257- الجوري، حسن بن السيد عبد القادر، **حاشية الجوري، على شرح العقائد**، للعلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، ويليه حاشية الجوري، على حاشية الخيالي، العلامة أحمد بن موسى الخيالي الرومي الحنفي، على شرح العقائد للتفتازاني (دار الكتب العلمية، أسسها محمد علي بيضون 1971م، بيروت لبنان).
- 258- الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، **المنتظم في تاريخ الأمم والملوك**، المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، (الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992م).
- 259- الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، **زاد المسير في علم التفسير**، المحقق: عبد الرزاق المهدي، (الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط1، 1422هـ).
- 260- الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، **صفة الصفوة**، المحقق: أحمد بن علي (الناشر: دار الحديث، القاهرة، مصر، ط2000م).
- 261- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، ط4، 1407هـ - 1987م).
- 262- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، **منتخب من صحاح الجوهري**، (الكتاب مرقم آلياً، الغالب أن هذه نسخة إلكترونية لا توجد مطبوعة).

263- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو

الحاج خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، (الناشر: مكتبة المثنى - بغداد (وصورتها

عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار

الكتب العلمية) تاريخ النشر: 1941م).

264- حازم خنفر، البرعومة في النحو، سلسلةٌ مُتُونِ الكُتُبِ وَمُخْتَصَرَاتِهَا، (د.ن، د.ط).

265- الحازمي، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمين، فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية، (الناشر:

مكتبة الأسد، مكة المكرمة، 1431هـ - 2010م).

266- حاشية أبي العباس سيّد أحمد بن محمّد ابن حمّدون بن الحاج، على شرح الإمام أبي زيد سيدي

عبد الرحمن المكودي، إشراف مكتب البحوث والدراسات (دار الفكر للطباعة والتوزيع، بيروت

لبنان، 1424هـ، 2003م).

267- حاشية اللارى على تفسير البيضاوي، محمد بن صلاح بن جلال الملتوي الانصاري مصلح

الدين اللارى (ت979هـ) وهي مخطوطة بدار الكتب القومية -مصر- برقم (216).

268- حاشية صبغة الله على تفسير البيضاوي، صبغة الله بن روح الله بن جمال الله البروجي الحسيني

القشبندي (ت:1015هـ) مخطوطة في مكتبة علي باشا- تركيا رقم: (226).

269- الحدادي، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين،

التوقيف على مهمات التعاريف، (الناشر: عالم الكتب 38 عبد الخالق ثروت-القاهرة، ط1،

1990م).

270- الحسيني، محمد خليل الحسيني، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر (بيروت: دار البشائر

الإسلامية 1988م).

- 271- الحصفكي، محمد بن علي، الدرّ المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، (ط1، لبنان، بيروت، دار الكتب العلميّة، 1423هـ/2002م).
- 272- الحلبي، ابن امير، التقرير والتجبير، على التحرير في أصول الفقه، الجامع بين اصطلاحى الحنفية والشافعية، للإمام محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السيوسي ثم السكندري، كمال الدين ابن الهمام الحنفي، ضبطه وصححه: عبدالله محمود محمد عمر، (منشورات، محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان).
- 273- الحلبي، علي بن إبراهيم بن أحمد، السيرة الحلبية = إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون، (الناشر: دار الكتب العلميّة - بيروت، ط2، 1427هـ).
- 274- الحلبي، الحسن بن يوسف ابن المطهر، مبادئ الوصول إلى علم الأصول، (ط1، مطبعة الادب النجف الأشرف، 1390هـ-1970م).
- 275- الحلبي، كشف المراد في شرح التجريد، الشيخ حسن حسن زاده الآملي، (الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي، ط14، 1433هـ).
- 276- الحمداني، الحارث بن أبي العلاء سعيد بن حمدان بن حمدون أبو فراس، ديوان أبي فراس الحمداني، شرح د. خليل الدويهي (الناشر: دار الكتاب العربي بيروت، ط2، 1994م).
- 277- الحموي، ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزاري، خزانة الأدب وغاية الأرب، المحقق: عصام شقيو، (الناشر: دار ومكتبة الهلال-بيروت، دار البحار-بيروت، د. ط، 2004م).
- 278- الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي، معجم الأدباء = إرشاد الأرب إلى معرفة الأديب، المحقق: إحسان عباس (الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت ط1، 1993م).

279- الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي، معجم البلدان، (الناشر: دار صادر، بيروت، ط2، 1995م).

280- الحنبلي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الحباني (دار النشر: أضواء السلف - الرياض، ط1، 2007م).

281- الحنبلي، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، حققه: محمود الأرنؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط، (الناشر: دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط1، 1986م).

282- الحنفي، إبراهيم بن محمد بن عريشاه عصام الدين الحنفي، الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، حققه وعلق عليه: الدكتور عبد الحميد، (منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت لبنان).

283- الحنفي، ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي، رد المختار على الدر المختار، (الناشر: دار الفكر-بيروت، ط2، 1992م).

284- الحنفي، الشيخ أكمل الدين محمد بن محمد بن محمود البابرقي، العناية شرح الهداية، وهو شرح على الهداية شرح بداية المهتدي، في فروع الفقه الحنفي، لشيخ الاسلام برهان الدين علي بن أبي بكر المرغياني الحنفي، اعتنى به: ابو محروس عمرو بن محروس (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 2007م).

- 285- الحنفي، محمد بن مصلح الدين مصطفى القوجوي، حاشية محي الدين شيخ زاده، على تفسير البيضاوي، ضبطه وصححه وخرج 3 آياته محمد عبد القادر شاهني (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1131م).
- 286- الحنفي، عبد العزيز بن أحمد بن محمد، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، (الناشر: دار الكتاب الإسلامي).
- 287- الحنفي، عصام الدين اسماعيل بن محمد، حاشية القونوي على تفسير الامام البيضاوي، الشيرازي، ناصر الدين عبدالله بن عمر بن محمد، ومعه حاشية ابن التمجيد، مصلح الدين مصطفى، ضبطه وصححه عبدالله محمود محمد عمر (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ط1، 2001م).
- 288- الحنفي، محمد بن محمد بن مصطفى بن عثمان، أبو سعيد الخادمي، بريقة محمودية في شرح طريقة محمدية وشريعة نبوية في سيرة أحمدية، (مطبعة الحلبي).
- 289- الحنفي، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري، المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، حققه ووضع حواشيه: الدكتور محمد محمد أمين، تقديم: الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور (الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب).
- 290- الحنفي، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، (الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر).
- 291- الحوري، عبد الإله: أسباب اختلاف المفسرين في تفسير آيات الأحكام، (بحث مقدّم لنيل درجة الماجستير في جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم الشريعة الإسلامية، إشراف: أحمد يوسف سليمان، 1422هـ / 2001م).

292- الخازن، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشحي أبو الحسن، **لباب التأويل في**

معاني التنزيل، تصحيح: محمد علي شاهين (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط1،

1415هـ).

293- الخطيب الشربيني، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي، **السراج المنير في**

الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، (الناشر: مطبعة بولاق (الأميرية) - القاهرة

عام النشر: 1285 هـ).

294- الخفاجي، للقاضي شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر، **حاشية الشهاب المسماة عناية**

القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، الإمام أبو سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر بن

محمد، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ عبد الرزاق المهدي (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان،

1971م).

295- الخُلُق. الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين، **معجم ديوان الأدب،** تحقيق: دكتور

أحمد مختار عمر، مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس (مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر،

القاهرة، 2003م).

296- الخميس، محمد بن عبد الرحمن، **شرح الرسالة التدمرية،** (دار أطلس الخضراء

ط ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م).

297- الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين، **شرح المفصل في صناعة الإعراب الموسوم،**

بالتخمير، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (الناشر مكتبة العبيكان، ط1، 2000م).

298- الخياط، أبي الحسين عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الخياط، **الانتصار،** تحقيق: الدكتور نيجرج،

(مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة، 1925م)

299- د أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، (الناشر: عالم الكتب، ط1، 2008م).

300- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي، سنن الدارقطني، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم (الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط1، 1424هـ - 2004م).

301- الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَرام بن عبد الصمد، مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، (الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 2000م).

302- الدارمي، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، صحيح ابن حبان، المحقق: شعيب الأرنؤوط، (الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط2، 1993م).

303- داماد أفندي، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، (الناشر: دار إحياء التراث العربي).

304- الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، التيسير في القراءات السبع، تحقيق: أوتو تريبزل، (ط2، لبنان، بيروت، دار الكتاب العربي، 1404هـ / 1984م).

305- الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، البيان في عدّ آي القرآن، المحقق: غانم قدوري الحمد، (الناشر: مركز المخطوطات والتراث - الكويت، ط1، 1414هـ - 1994م)

306- الداوودي، محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي، طبقات المفسرين، (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت).

307- الدُّبْيَانِ، أبو عمر دُبْيَانِ بن محمد، موسوعة أحكام الطهارة، (الناشر: مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط2، 2005م).

308- درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش، إعراب القرآن وبيانه، (دار الإرشاد للشئون الجامعية - حمص - سورية، "دار اليمامة - دمشق - بيروت"، "دار ابن كثير - دمشق - بيروت"، ط4).

309- الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، (الناشر: دار الفكر، د.ط، د.ت).

310- الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي، على مختصر السعد، الامام سعد الدين مسعود بن عمر بن عبدالله التفتازاني، شرح تلخيص المفتاح، للإمام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني، تحقيق: د. خليل ابراهيم خليل، (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان).

311- الدسوقي، محمد بن عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني، ومختصر السعد هو شرح تلخيص مفتاح العلوم لجلال الدين القزويني، المحقق: عبد الحميد هنداي، (الناشر: المكتبة العصرية، بيروت).

312- الدمشقي، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998م).

313- الدمشقي، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَكَة الميداني الدمشقي، البلاغة العربية، (الناشر: دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط1، 1416 هـ - 1996م).

314- دمشق، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة، **معجم المؤلفين**، (الناشر: مكتبة
المنشي - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت).

315- الدومي، عبد القادر بن بدران الحنبلي، **شرح كتاب الشهاب**، في الحكم والمواعظ والأدب للإمام
القاضي، تحقيق: نور الدين طالب، (الناشر وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، الكويت، ط1،
2007م).

316- الديرشوي، عبد الله بن محمد نوري، **مذاهب الأصوليين في استعمال المشترك في معانيه معاً**،
(جامعة قطر، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ع20، 2002م).

317- الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، **الشعر والشعراء**، (الناشر: دار الحديث،
القاهرة، عام النشر: 1423هـ).

318- ديوان ابن جفاجة الأندلسي، شرحه وضبط نصوصه وقدم له: الدكتور عمر فاروق الطباع (دار
القلم للطباعة والنشر، بيروت لبنان)

319- الذهبي، الدكتور محمد السيد حسين الذهبي، **التفسير والمفسرون**، (الناشر: مكتبة وهبة،
القاهرة)

320- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، **المنتقى من منهاج
الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال**، المحقق: محب الدين الخطيب

321- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، **العرش**، المحقق:
محمد بن خليفة بن علي التميمي، (الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة،
المملكة العربية السعودية، ط2، 1424هـ/2003م).

322- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز، سير أعلام النبلاء،

المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط(الناشر: مؤسسة الرسالة، ط3،

1985م).

323- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز، المعجم المختص بالمحدثين،

تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، (الناشر: مكتبة الصديق، الطائف، ط1، 1988م).

324- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز، العبر في خبر من غير،

المحقق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت).

325- الذهبي،

326- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز، ميزان الاعتدال في نقد الرجال،

تحقيق: علي محمد البجاوي (الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان ط1، 1963م).

327- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، المهذب في اختصار السنن الكبير، (ط1، السعودية،

الرياض، دار الوطن، 1422هـ / 2001م).

328- الذهبي، محمد السيد حسين، التفسير والمفسرون، (الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة).

329- الذهبي، محمد بن أحمد بن قَائِمَاز الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق:

بشار عواد معروف (بيروت: دار الغرب الإسلامي 2003 م، ط1).

330- الرازي، أبو حاتم محمد بن إدريس، الزهد، تحقيق: منذر سليم الدومي، (ط1، السعودية،

الرياض، دار أطلس، 1421هـ / 200م).

331- الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين،

التفسير الكبير، (الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط3 - 1420 هـ).

- 332- الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين
الرازي خطيب الري، **المحصل**، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، (الناشر: مؤسسة
الرسالة، ط3، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م).
- 333- الرازي، الإمام فخر الدين محمد بن عمر، **المطالب العالية من العالم الالهي**، ضبطه وخرج آياته
محمد عبد السلام شاهين، (منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان).
- 334- الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي، **مختار الصحاح**، المحقق:
يوسف الشيخ محمد، (الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، ط5،
1999م).
- 335- الرازي، فخر الدين الرازي، **الأربعين في أصول الدين**، تحقيق: الدكتور احمد حجازي السقا
(مكتبة الكليات الازهرية، القاهرة).
- 336- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر الخطيب الرازي، **شرح اسماء الله الحسنى**، عني بتصحيحه السيد
بدر الدين أبو فراس الحلبي، (ط1، 2010م).
- 337- الرازي، قطب الرازي، **شرح المطالع**، تعليق: السيد الشريف الجرجاني، وبعض التعليقات الأخرى،
راجعه وضبط نصه: اسامى الساعدي، (منشورات ذوي القربى، ط1، 1391هـ).
- 338- راشد كوندوغدو، **السلطين العثمانيون**، (دار الرموز للنشر، ط1، 2017).
- 339- راضي، محمد فخري، **تاريخ وأمجاد وقبائل البحرين**، (الناشر: دار أمجد للنشر والتوزيع،
2015/01/01).
- 340- الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، **تفسير الراغب الأصفهاني**، تحقيق ودراسة:
د. محمد عبد العزيز بسيوني (الناشر: كلية الآداب - جامعة طنطا ط1 1420 هـ - 1999م).

- 341- الراغب الاصفهائي، الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان الداودي، (ط1، سوريا، دمشق، دار القلم، 1412هـ).
- 342- الرحيباني، مصطفى بن سعد بن عبده السيوطي، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، (الناشر: المكتب الإسلامي، ط2، 1415هـ - 1994م).
- 343- رشدي عليان، الإجماع في الشريعة الإسلامية، (الناشر: الجامعة الإسلامية، ط10، العدد الأول، جمادى الآخرة 1397هـ مايو - يونيو 1977م).
- 344- الرضي الأسترابادي، محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، (ط2، ليبيا، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1996م).
- 345- الرعيني، أبو عبد الله محمد بن شريح الأندلسي، الكافي في القراءات السبع، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 2000م).
- 346- الرعيني، أحمد بن يوسف، تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، (ط2، السعودية، الرياض، كنوز إشبيلية، 1482هـ / 2007م).
- 347- الرماني، أبي الحسن علي بن عيسى، معاني الحروف، حققه وخرج شواهد، الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي (دار الشروق، جدة المملكة العربية السعودية، للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، 1981م).
- 348- الرملي، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أحمد بن حمزة، فتح الرحمن بشرح زيد ابن رسلان، عنى به: الشيخ سيد بن شلتوت الشافعي، باحث شرعي وأمين فتوى بدار الإفتاء ال(مصري الناشر: دار المنهاج، بيروت - لبنان، ط1، 2009م).

349- الرومي، فهد بن عبد الرحمن بن سليمان، جمع القرآن الكريم في عهد الخلفاء الراشدين، (فهد

بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، مكتبة الملك فهد الوطنية اثناء النشر، ط1، 2003م).

350- رينهارت بيتر آن دُوزي، تكملة المعاجم العربية، نقله إلى العربية وعلق عليه: ج 1 - 8: محمّد

سليم النعيمي ج 9، 10: جمال الخياط، (الناشر: وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ط1،

2000م).

351- الزبيدي، محمد بن الحسن بن عبید الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر،

طبقات النحويين واللغويين، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (الناشر: دار المعارف، ط2).

352- الزبيدي، محمّد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: جماعة من

المختصين، (أعوام النشر: 1385 - 1422هـ = 1965 - 2001م، دار الهداية، ودار إحياء

التراث وغيرهما).

353- الزبيدي، وليد بن أحمد الحسين، الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو

واللغة «من القرن الأول إلى المعاصرين مع دراسة لعقائدهم وشيء من طرائفهم، (الناشر: مجلة

الحكمة، مانشستر - بريطانيا، ط1، 2003م).

354- الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، تفسير أسماء الله الحسنى، المحقق:

أحمد يوسف الدقاق، (الناشر: دار الثقافة العربية).

355- الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق، معاني القرآن وإعرابه، المحقق: عبد الجليل

عبده شليبي (الناشر: عالم الكتب - بيروت، ط1، 1408 هـ - 1988م).

356- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، اشتقاق أسماء الله، تحقيق: عبد الحسين المبارك،

(ط2، لبنان، بيروت، مؤسّسة الرسالة، 1406هـ/ 1986م).

- 357- الزحيلي، الأستاذ الدكتور محمد مصطفى، **الوجيز في أصول الفقه الإسلامي**، (الناشر: دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - سوريا، ط2، 2006م).
- 358- الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الشافعي، **المنثور في القواعد الفقهية**، حققه: د تيسير فائق أحمد محمود، راجعه: د عبد الستار أبو غدة، (الناشر: وزارة الأوقاف الكويتية، طباعة شركة الكويت للصحافة، ط2، 1405هـ - 1985م).
- 359- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط1، مصر، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، 1376هـ / 1957م).
- 360- الزركشي، بدر الدين، محمد بن عبد الله، **البحر المحيط في أصول الفقه**، (ط1، مصر، القاهرة، دار الكتبي، 1414هـ / 1994م).
- 361- الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، **الأعلام**، (الناشر: دار العلم للملايين، ط15، 2002م).
- 362- زكي صالح زنقي، **مراحل تطور التعليم الديني العالي في تركيا منذ العهد العثماني إلى عهد الجمهورية** (انقرة: مجلة الديانة العلمية باللغة العربية 2019م).
- 363- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، **أساس البلاغة**، تحقيق: محمد باسل عيون السود (الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1998م).
- 364- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، **المفصل في صنعة الإعراب**، المحقق: د. علي بو ملحم (الناشر: مكتبة الهلال - بيروت، ط1، 1993م).
- 365- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، **الفائق في غريب الحديث والأثر**، المحقق: علي محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم (الناشر: دار المعرفة - لبنان، ط2).

- 366- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، القسطاس في علم العروض، المحقق: الدكتور فخر الدين قباوة (الناشر: مكتبة المعارف بيروت - لبنان، ط2 المجددة، 1989م).
- 367- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، (الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط3، 1407هـ).
- 368- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، المفصل في صنعة الإعراب، المحقق: د. علي بو ملح، (الناشر: مكتبة الهلال - بيروت، ط1، 1993م).
- 369- الزيات، أحمد حسن، تاريخ الادب العربي، (دار نُهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة، القاهرة).
- 370- الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد، تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، المحقق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد (الناشر: دار ابن خزيمة - الرياض، ط1، 1414هـ).
- 371- الزيلعي، عثمان بن علي بن محجن البارع، فخر الدين، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، (الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، ط1، 1313هـ).
- 372- الساريسي، عمر عبد الرحمن الساريسي، الراغب الأصفهاني وجهوده في اللغة، (الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط13، العدد الثاني والخمسون - 1401 هـ/ 2001م).
- 373- الساعاتي، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد البناء، الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ومعه بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني، (الناشر: دار إحياء التراث العربي، ط3).
- 374- السامرائي، د. فاضل صالح، لمسات بيانية في نصوص من التنزيل، (ط3، الناشر: عمان الاردن، دار عمار للنشر، 2003م).

- 375- السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، طبقات الشافعية الكبرى، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو (الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1413هـ).
- 376- السبكي، تقي الدين علي بن عبد الكافي، وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الأصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي، وضع حواشيه وعلق عليه: محمود أمين السيد (دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1984م).
- 377- السبكي، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي، سنن أبي داود، المحقق: شعيب الأرنؤوط - محمد كامل قره بللي (الناشر: دار الرسالة العالمية، ط1، 2009م).
- 378- السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان، الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، المحقق: إبراهيم باجس عبد المجيد، (الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط1، 1999م).
- 379- السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، المحقق: محمد عثمان الخشت (الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط1، 1985م).
- 380- السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة، أصول السرخسي، (الناشر: دار المعرفة - بيروت).
- 381- السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة، المبسوط، (الناشر: دار المعرفة - بيروت، - 1993م).

- 382- السعد التفتازاني، مسعود بن عمر بن عبد الله: حاشية السعد على الكشاف، (مصر، القاهرة، دار الكتب القوميّة)، رقم المخطوط: 286 تفسير.
- 383- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، المحقق: عبد الرحمن بن معلا اللويجق، (الناشر: مؤسسة الرسالة، ط 1، 1420هـ - 2000م)
- 384- السّعناني، حسام الدين حسين بن علي بن حجاج بن علي، الكافي شرح أصول البرودي، دراسة وتحقيق: فخر الدين سيد محمد قانت، أصل التحقيق: رسالة دكتوراه من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، (الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ط 1، 1422هـ - 2001م)
- 385- السفاريني، شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم، غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب، (الناشر: مؤسسة قرطبة - مصر، ط 2، 1993م).
- 386- السّفّاقُسيّ، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم القيسي السّفّاقُسيّ، المجيد في إعراب القرآن المجيد، المحقق: حاتم صالح الضامن، (الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ط 1، 1430هـ).
- 387- السكاكي، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، (الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 2، 1987م).
- 388- السلمي، عياض بن نامي السلمي، أصول الفقه الذي لا يسعُ الفقيه جهله، (الناشر: دار التدمرية، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط 1، 1426هـ - 2005م).
- 389- سليمان بن محمد بن عمر، حاشية البجيرمي، على شرح منهج الطلاب، للإمام زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري الشافعي، ومع شرح تقارير وتعليقات، الشيخ محمد بن أحمد المرصفي، ضبطه وصححه: عبدالله محمود محمد عمر (دار الكتب العلمية بيروت لبنان).
- 390- السمرقندي، أبو القاسم بن أبي بكر، شرح الرسالة الوضعية العضدية (تاريخ النسخة 14هـ).

391- السمرقندي، نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم، بحر العلوم، تحقيق الشيخ علي محمد معوض،
(الناشر: دار الكتب العلمية، 1993م).

392- السمعاني، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي، تفسير القرآن، المحقق:
ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم (الناشر: دار الوطن، الرياض - السعودية ط1،
1418هـ - 1997م).

393- السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي، الأنساب، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى
المعلمي اليماني وغيره، (الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط1، 1962م).

394- السمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، الدر المصون في
علوم الكتاب المكنون، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط (الناشر: دار القلم، دمشق).

395- السمين الحلبي، شهاب الدين أحمد بن يوسف، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ،
تحقيق: محمد باسل عيون السود، (ط1، لبنان، بيروت، دار الكتب العلميّة، 1417هـ / 1996م).

396- السنوسي، للإمام أبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي التلمساني، أم البراهين، ويليها شرح أم
البراهين، لتلميذ السنوسي الشيخ أبي عبد الله محمد بن عمر بن إبراهيم، تحقيق: الدكتور خالد زهري
(دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط2، 2009م)

397- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، (ط1، لبنان، بيروت،
دار الكتب العلميّة، 1412هـ / 1992م).

398- السيالكوّتي، عبد الحكيم بن شمس الدين، حاشية السيالكوّتي على كتاب المطول للتفتازاني،
تحقيق: محمد السيد عثمان (دار الكتب العلمية بيروت لبنان، 2012م)

399- السیالکوتی، عبد الحکیم، حاشیة السیالکوتی علی کتاب المطول، (الناشر: منشورات الشریف الرضی).

400- سیبویه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثی بالولاء، أبو بشر، کتاب، المحقق: عبد السلام محمد هارون، (الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ - 1988م).

401- سید شریف، علی بن محمد بن علی الشریف الحسینی الجرجانی، شرح المواقف للجرجانی مع حاشیة السیالکوتی والفناری، حاشیة الفناری: حسن جلبي بن محمد شاه الفناری الحنفی، حاشیة السیالکوتی: عبد الحکیم بن شمس الدین الهندی السیالکوتی البنجایی، (ط1، الناشر: مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر).

402- سید قطب، فی ضلال القرآن، (الناشر دار الشروق، القاهرة، ط32، 2003م).

403- السیرانی، أبو سعید السیرانی الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح کتاب سیبویه، المحقق: أحمد حسن مهدي، علی سید علی، (الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 2008م).

404- السیوطی، جلال الدین عبد الرحمن بن أبي بكر، الفتح الكبير في ضمّ الزيادة إلى الجامع الصغير، تحقیق: یوسف النبھائی، (ط1، لبنان، بیروت، دار الفکر، 1423هـ / 2003م).

405- السیوطی، جلال الدین عبد الرحمن بن أبي بكر، المزهر في علوم اللغة وانواعها، ضبطه ووضحه ووضع حواشیه: فؤاد علی منصور (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1418هـ - 1998م).

406- السیوطی، جلال الدین عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقیق: عبد الحمید هنداوئی، (د.ط، مصر، القاهرة، المكتبة التوفيقية، د.تا).

- 407- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمى إعجاز القرآن ومعترك الأقران، (دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط1، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- 408- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م).
- 409- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، المحقق: فؤاد علي منصور، (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م).
- 410- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب، المحقق: التهامي الراجي الهاشمي، (الناشر: مطبعة فضالة - بإشراف صندوق إحياء التراث الإسلامي، المشترك بين المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية المتحدة).
- 411- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، الدر المنثور، (الناشر: دار الفكر - بيروت).
- 412- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم (الناشر: المكتبة العصرية - لبنان / صيدا).
- 413- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، شرح شواهد المغني، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، مذيّل وتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ التركي الشنقيطي (الناشر: لجنة التراث العربي، 1966م).
- 414- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، طبقات المفسرين العشرين، المحقق: علي محمد عمر (الناشر: مكتبة وهبة - القاهرة، ط1، 1396هـ).

- 415- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، المحقق: أ. د محمد إبراهيم عبادة (الناشر: مكتبة الآداب - القاهرة / مصر، ط1، 2004م).
- 416- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، نواهد الأبيكار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي، (الناشر: جامعة أم القرى - كلية الدعوة وأصول الدين، 2005م)
- 417- الشاطبي، القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعيبي، أبو محمد، متن الشاطبية = حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع، المحقق: محمد تميم الزعبي، (الناشر: مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، ط4، 2005م).
- 418- الشافعي، أبو المحاسن محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني، ذيل تذكرة الحفاظ، (الناشر: دار الكتب العلمية ط1، 1998م).
- 419- الشافعي، أحمد بن لؤلؤ بن عبد الله الرومي، أبو العباس، شهاب الدين ابن النقيب، عمدة السالك وعدة الناسك، غني بطبعه ومراجعه: خادِمُ العِلْمِ عبدُ الله بن إبراهيم الأنصاري (الناشر: الشؤون الدينية، قطر، ط1، 1982م).
- 420- الشافعي، الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس، ديوان الشافعي، تحقيق: الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، (ط2، مصر، القاهرة، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية).
- 421- الشافعي، جلال الدين محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المحلي، شرح الورقات في أصول الفقه، قدّم له وحققه وعلّق عليه: الدكتور حسام الدين بن موسى عفانة، صف وتنسيق: حذيفة بن حسام الدين عفانة، (الناشر: جامعة القدس، فلسطين، ط1، 1999م).

- 422- الشافعي، محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري، تفسير حدائق الروح والريحان في روي علوم القرآن، إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي (الناشر: دار طوق النجاة، بيروت - لبنان، ط1، 2001م).
- 423- شُرَّاب، محمد بن محمد حسن، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري»، (الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط1، 2007م).
- 424- الشرييني، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشرييني الشافعي، السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، (الناشر: مطبعة بولاق (الأميرية) - القاهرة، 1285هـ).
- 425- الشريف الجرجاني، علي بن محمد بن علي، حاشية على الكشاف للزمخشري، (مصر، الإسكندرية، مخطوطات المكتبة المركزية)، المخطوط رقم: 6818.
- 426- الشعراني، الامام أبو المواهب عبد الوهاب بن أحمد، اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الاكابر، ضبطه وصححه: الشيخ عبد الوارث محمد علي (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان).
- 427- شلي، د. أحمد شلي، موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الاسلامية (مكتبة النهضة المصرية، 9 شارع عدلي باشا بالقاهرة، ط7، 1986م).
- 428- شمس الدين الفناري، محمد بن حمزة بن محمد، فصول البدائع في أصول الشرائع، تحقيق: محمد حسين محمد حسن، (ط1، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، 1427هـ/2006م).
- 429- الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، (الناشر: دار عطاءات العلم، الرياض - دار ابن حزم، بيروت، ط5، 1441هـ - 2019م).

- 430- الشهي، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة، **طبقات الشافعية**، المحقق: د. الحافظ عبد العليم خان (دار النشر: عالم الكتب - بيروت، ط1، 1407هـ).
- 431- الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد، **الملل والنحل**، تحقيق: محمد سيد كيلاني، (الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1404هـ).
- 432- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله، **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، (الناشر: دار المعرفة - بيروت).
- 433- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله، **فتح القدير**، (الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت ط1، 1414هـ).
- 434- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، (الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان).
- 435- الشيباني، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، (الناشر: مؤسسة الرسالة، ط1، 2001م).
- 436- الشيباني، أبو عمرو إسحاق بن مزار الشيباني بالولاء، **الجيم**، المحقق: إبراهيم الأبياري، راجعه: محمد خلف أحمد (الناشر: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، عام النشر: 1974م).
- 437- شيرازي، صدر الدين، **الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة**، (الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1981م).

- 438- الصابوني، محمد علي، **روائع البيان تفسير آيات الأحكام**، طبع على نفقة: حسن عباس الشريتلي، (الناشر: مكتبة الغزالي - دمشق، مؤسسة مناهل العرفان - بيروت، ط:3، 1980م).
- 439- الصالح، د. صبحي إبراهيم الصالح، **دراسات في فقه اللغة**، (الناشر: دار العلم للملايين، ط1، 1379هـ - 1960م)
- 440- الصاوي، سيدى أحمد، **حاشية على شرح الخريدة البهية**، (مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده، 1947م).
- 441- الصبّان، محمد بن عليّ، **حاشية الصبّان على شرح الأشموني**، (ط1، لبنان، بيروت، دار الكتب العلميّة، 1417هـ / 1997م).
- 442- الصحاري، أبو المنذر سلمة بن مسلم العوتبي، **الأنساب**، تحقيق: د. محمد إحسان النص، (ط4، 2006م).
- 443- الصّحاري، سلّمة بن مُسلم العوّتي، **الإبانة في اللغة العربية**، المحقق: د. عبد الكريم خليفة - د. نصرت عبد الرحمن - د. صلاح جرار - د. محمد حسن عواد - د. جاسر أبو صافية، (الناشر: وزارة التراث القومي والثقافة - مسقط - سلطنة عمان، ط1، 1420هـ - 1999م).
- 444- الصغاني، الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني، **الموضوعات**، تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف، (الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق، ط2، 1405 هـ).
- 445- الصفاقسي، علي بن محمد بن سالم، أبو الحسن النوري، **غيث النفع في القراءات السبع**، المحقق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1425هـ - 2004م).

- 446- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أبيك بن عبد الله، الوافي بالوفيات، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى (الناشر: دار إحياء التراث - بيروت عام النشر: 2000م).
- 447- صلاح الدين، محمد بن شاعر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاعر بن هارون بن شاعر، فوات الوفيات، المحقق: إحسان عباس، (الناشر: دار صادر - بيروت، ط1، 1974م).
- 448- الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، التَّنْوِيرُ شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ، المحقق: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم (الناشر: مكتبة دار السلام، الرياض، ط1، 2011م).
- 449- الضبي، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر، بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، (الناشر: دار الكاتب العربي - القاهرة، 1967م).
- 450- الطباطبائي، السيد محمد حسين، بداية الحكمة، (مؤسسة المعارف الإسلامية).
- 451- الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم، المعجم الكبير، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، (دار النشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط2، 1994م).
- 452- الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر، تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، (الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 2001م).
- 453- الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر، جامع البيان في تأويل القرآن، المحقق: أحمد محمد شاعر (الناشر: مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ - 2000م).

454- الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري

المصري، **تخريج العقيدة الطحاوية**، شرح وتعليق: محمد ناصر الدين الألباني، (الناشر: المكتب

الإسلامي - بيروت، ط2، 1414هـ).

455- الطَّرائُلسِيّ، ابن عَبْدِ الحَقِّ العُمَرِيّ الطَّرائُلسِيّ، **دُرُرُ الفَرَايِدِ المُسْتَحْسَنَةِ فِي شَرَحِ مَنَظُومَةِ ابْنِ**

الشَّخْنَةِ "في علوم المعاني والبيان والبديع"، تحقيق ودراسة: الدكتور سُليمان حُسَيْن العُمَيْرَات، (الناشر:

دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط1، 1439هـ - 2018م)

456- الطنطاوي، الشيخ محمد الطنطاوي، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، المحقق: أبو محمد عبد

الرحمن بن محمد بن إسماعيل (الناشر: مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط1، 2005م).

457- طنطاوي، محمد سيد طنطاوي، **التفسير الوسيط للقرآن الكريم**، (الناشر: دار تحفة مصر

للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة - القاهرة، ط1، 1997م).

458- طوسي، خواجه نصير الدين، **شرح الإشارات و التنبهات (مع المحاكمات)**، موضوع: إلهيات،

طبعيات، منطق، زبان: عربي، (ناشر: نشر البلاغة، مكان چاپ: قم سال چاپ: 1375هـ).

459- الطوسي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، **مشكاة الأنوار**، حققها وقدم لها: الدكتور أبو العلا

عفيفي، (الناشر: الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة).

460- الطوسي، سلطان المحققين الخواجه نصير الدين محمد بن الحسن الطوسي، **كشف المراد في شرح**

تجريد الاعتقاد، (انتشارات شكوری - قم خييان آيت الله نجفي ارم)

461- الطوسي، علاء الدين علي بن محمد البتاركاني، **تهافت الفلاسفة**، ويليه الرد على الزنادقة للإمام

أحمد بن حنبل، قرأها واعتنى بهما د. يحيى مراد، (منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية،

بيروت لبنان).

462- الطوسي، محمد بن الحسن، التبيان في تفسير القرآن، صححه ورتبه وعلق حواشيه ووضع

فهارسه: احمد شوقي الامين، (المطبعة العلمية النجف، 1957م).

463- الطوفي، سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين، شرح

مختصر الروضة، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، (الناشر: مؤسسة الرسالة، ط1، 1407هـ/

1987م).

464- الطيار، د مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، التفسير اللغوي للقرآن الكريم، (الناشر: دار

ابن الجوزي، ط1، 1432هـ).

465- الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرب (حاشية

الطيبي على الكشاف)، تحقيق: جميل بني عطاء، (ط1، الإمارات، دبي، جائزة دبي الدولية للقرآن

الكريم، 1434هـ/ 2013م).

466- عادل نويهض، معجم المفسرين " من صدر الاسلام وحتى العصر الحاضر"، (بيروت: مؤسسة

نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر 1988م).

467- العاملي، بهاء الدين محمد بن حسين، الكشكول، ضبطه وصححه: محمد عبد الكريم النمري

(دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1998م).

468- عائشة زيشان فرات، طريقة التعليم في المدارس الدينية العثمانية الكلاسيكية، التعليم المدرسي

العثماني، الادارة والتمويل (إسطنبول: محيا للنشر 2019م).

469- عبد الكريم محمد الأسعد، الوسيط في تاريخ النحو العربي، (الرياض: دار الشواف 1992م).

470- عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، (الناشر: مكتبة

الآداب، ط 17، 2005م).

471- عتيق، عبد العزيز عتيق، علم المعاني، (الناشر: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط1، 1430 هـ - 2009 م).

472- العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1415هـ).

473- العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، تهذيب التهذيب، (الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط1، 1326هـ).

474- العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، لسان الميزان، المحقق: دائرة المعارف النظامية - الهند (الناشر: مؤسسة الأعلمي للطبوعات بيروت - لبنان، ط2، 1971م).

475- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل، فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، (الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1379).

476- العسقلاني، محمد بن أحمد بن عبد الرحمن، أبو الحسين الملقب، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، المحقق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، (الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث - مصر).

477- عصام الدين، إبراهيم بن محمد بن عربشاه الاسفراييني، شرح العصام على كافية ابن الحاجب، تحقيق: د. محمد باسل عيون السود (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1971م).

478- العطار، العلامة الشيخ حسن بن محمد بن محمود، حاشية العطار، على شرح الجلال المحلي، على جمع الجوامع في أصول الفقه الشافعي، للإمام تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، خرج أحاديثه وعلق عليه محمد محمد تامر (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان 1971م).

- 479- عقيلة، محمد بن أحمد بن سعيد الحنفي المكي، شمس الدين، الزيادة والإحسان في علوم القرآن، المحقق: أصل هذا الكتاب مجموعة رسائل جامعية ماجستير للأساتذة الباحثين: محمد صفاء حقي، وفهد علي العندس، وإبراهيم محمد المحمود، ومصالح عبد الكريم السامدي، خالد عبد الكريم اللاحم، (الناشر: مركز البحوث والدراسات جامعة الشارقة الإمارات ط1، 1٤٢٧هـ).
- 480- العك، خالد عبدالرحمن، أصول التفسير وقواعده، (دار النفائس، ط2، 1986م).
- 481- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، التبيان في إعراب القرآن، المحقق: علي محمد البجاوي، (الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه).
- 482- العكبري، أبي البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله، إملاء مامن به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن (دار الكنب العلمية، بيروت لبنان).
- 483- علي الرضا بلوطا- احمد طوران بلوط، معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم (قيصري: دار العقبة 2001م).
- 484- عمر جليك، الحياة الشخصية والاثار العلمية لمحمد أمين بن صدر الدين الشرواني، مقالة باللغة التركية (مجلة كلية الالهيات بجامعة مرمرة) العدد: 13-14، 1996م، اسطنبول 1997م.
- 485- العمرو، آمال بنت عبد العزيز العمرو، الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية، (د.ن، د.ط).
- 486- عياض، أبو الفضل القاضي، الشفا بتعريف حقوق المصطفى - مذيلاً بالحاشية المسماة مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء، الحاشية: أحمد بن محمد بن محمد الشمفي، (الناشر: دار الفكر الطباعة والنشر والتوزيع، 1988م).

- 487- العيني، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين،
عمدة القاري شرح صحيح البخاري، (الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت).
- 488- العيني، محمود بن أحمد بن موسى، البناءة شرح الهداية، (ط1، لبنان، بيروت، دار الكتب
العلمية، 1420هـ / 2000م).
- 489- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، المستصفي، تحقيق: محمد عبد السلام الشافعي، (ط1، لبنان،
بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ / 1993م).
- 490- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، جواهر القرآن، المحقق: الدكتور الشيخ محمد رشيد رضا
القباني، (الناشر: دار إحياء العلوم، بيروت، ط2، 1986م).
- 491- الغزالي، حجة الاسلام أبو حامد محمد بن محمد، الوجيز في فقه مذهب الامام الشافعي، قدم
له وضبطه طارق فتحي السيد، ويليه التذنيب في الفروع على الوجيز للغزالي، لشيخ الاسلام عبد
الكريم بن محمد الرافعي، تحقيق احمد فريد المزيدي (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1971م).
- 492- الغزي، نجم الدين محمد بن محمد، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، المحقق: خليل
المنصور، (الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1997م).
- 493- الغلابي، مصطفى بن محمد سليم، جامع الدروس العربية، (الناشر: المكتبة العصرية، صيدا -
بيروت الطبعة: الثامنة والعشرون، 1993م).
- 494- الغيتابي، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين، عمدة القاري شرح صحيح
البخاري، (الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت).
- 495- الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق:
أحمد عبد الغفور عطار (الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، ط4، 1987 م).

496- الفارسي، أبو الحسن بن عبد الله، **التعليقة على كتاب سيبويه**، المحقق: عوض بن محمد القوزي (ط1، 1991م).

497- الفارسي، أبو القاسم زيد بن علي، **شرح كتاب الحماسة للفارسي**، المحقق: د. محمد عثمان علي (الناشر: دار الأوزاعي - بيروت، ط1).

498- الفارسي، أبو علي الفارسي، **الإيضاح العضدي**، المحقق: د. حسن شاذلي فرهود "كلية الآداب - جامعة الرياض" (ط1، 1389 هـ - 1969 م).

499- الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي، **كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب**، تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي، (الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط1، 1408 هـ - 1988 م).

500- الفارسي، شمس الدين محمد الفارسي الحنبلي، **شرح الامام الفارسي على ألفية ابن مالك**، المحقق: أبو الكميث، محمد مصطفى الخطيب، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان - بيروت، ط1، 1439 هـ - 2018 م).

501- الفاكهي، جمال الدين عبدالله بن أحمد، **الفواكه الجنية وهو شرح على متممة الآجرومية**، لأبي عبدالله الخطاب الرعييني، اعتنى بها: خليل إبراهيم إبراهيم (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 2016م).

502- الفاكهي، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي، **شرح كتاب الحدود في النحو**، المحقق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، المدرس في كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر، والأستاذ المساعد في كلية التربية بالمدينة المنورة جامعة الملك عبد العزيز، (الناشر: مكتبة وهبة - القاهرة، ط2، 1414 هـ - 1993 م).

- 503- فتح الله الحمودي، **فوائد الارتحال ونتائج السفر في أخبار القرن الحادي عشر**، تحقيق: عبد الله محمد الكندي (دمشق: دار النوادر 2011م).
- 504- فخر الدين الرازي، محمد بن عمر، **المحصل**، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، (ط3، لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1418هـ/ 1997م).
- 505- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، **معاني القرآن**، المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي (الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط1).
- 506- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري، **كتاب العين**، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي (الناشر: دار ومكتبة الهلال).
- 507- الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز**، تحقيق: الأستاذ محمد علي النجار، (الكتاب الخامس، القاهرة، 1992م).
- 508- الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، (الناشر: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2000م).
- 509- الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي (الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان الطبعة: الثامنة، 1426هـ - 2005م).
- 510- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، (الناشر: المكتبة العلمية - بيروت).

511- الفيومي، حسن بن علي، فتح القريب المجيب على الترغيب والترهيب للإمام المنذري، تحقيق:

محمد إسحق آل إبراهيم، (ط1، السعودية، الرياض، مكتبة دار السلام، 1439هـ / 2018م).

512- القاشاني، العارف بالهلل تعالى الشيخ عبد الرزاق، اصطلاحات الصوفية ويليهِ رشح الزُّلال في

شرح الالفاظ المتداولة بين أرباب الأذواق والأحوال، ضبطهما وصحّحهما وعلّق عليهما الشيخ

الدكتور عاصم ابراهيم الكيالي الحسيني الشاذلي الرفاوي (دار الكتب العلمية بيروت لبنان).

513- القاضي، عبد الجبار بن أحمد، شرح الاصول الخمسة، تعليق الإمام أحمد بن الحسين بن أبي

هاشم، حققه: الدكتور عبد الكريم عثمان، (الناشر مكتبة وهبة، القاهرة، ط3، 1996م،

1416هـ).

514- القاضي، عبد الفتاح، القراءات الشاذة وتوجيهها في لغة العرب، (الناشر دار الكتاب العربي

بيروت لبنان، 1981م).

515- القرشي، عبد القادر بن محمد بن نصر الله، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، (الناشر: مير

محمد كتب خانه - كراتشي).

516- القرطاس، الصّحيفة من أي شيء كانت. الدمشقي، أحمد بن مصطفى الببائدي، اللطائف في

اللغة = معجم أسماء الأشياء، (الناشر: دار الفضيلة - القاهرة).

517- القرطي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين، الجامع

لأحكام القرآن = تفسير القرطي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش (الناشر: دار الكتب

المصرية - القاهرة، ط2، 1384هـ - 1964م).

518- القرطي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري، الاستيعاب في

معرفة الأصحاب، المحقق: علي محمد الجاوي، (ط1، 1992م).

- 519- القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، الكافي في فقه أهل المدينة، المحقق: محمد محمد أحمد ولد مادريك الموريتاني، (الناشر: مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط2، 1400هـ/1980م).
- 520- القرطبي، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، جمهرة أنساب العرب، تحقيق: لجنة من العلماء (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1983م).
- 521- قطب الدين الرازي، محمد بن محمد: حاشية الكشاف، إستانبول، المكتبة السليمانية (مخطوط)، رقم المخطوط: 602.
- 522- القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف بن إبراهيم الشيباني، إخبار العلماء بأخبار الحكماء، المحقق: إبراهيم شمس الدين (الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 2005م).
- 523- القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، (الناشر: المكتبة العنصرية، بيروت ط1، 1424هـ).
- 524- قلعجي، محمد رواس قلعجي، معجم لغة الفقهاء، (الناشر: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1408هـ - 1988م)
- 525- القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي، نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، المحقق: إبراهيم الإبياري (الناشر: دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، 1980م)
- 526- القلموني، محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني، تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، (الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة النشر: 1990م).

527- القنّوجي، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني، أبجد العلوم، (الناشر: دار ابن حزم، ط2002، م1).

528- القنّوجي، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القنّوجي، فتح البيان في مقاصد القرآن، عني بطبعه وقدم له وراجعته: خادم العلم عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، (الناشر: المكتبة العصريّة للطباعة والنشر، صيدا - بيروت، عام النشر: ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م).

529- القوجي، محمد بن مصلح الدين مصطفى، حاشية محي الدين شيخ زاده، على تفسير القاضي البيضاوي، ضبطه وصححه وخرج آياته محمد عبد القادر شاهين، (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1971م).

530- القونوي، عصام الدين إسماعيل بن محمد الحنفي، حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، ضبطه وصححه: عبد الله محمود محمد عمر، (ط1، لبنان، بيروت، دار الكتب العلميّة، 1422هـ/ 2001م).

531- القيسي، أبو علي الحسن بن عبد الله، إيضاح شواهد الإيضاح، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني (الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط1، 1987م).

532- الكازروني، ابي الفضل القرشي الخطيب المشهور الكازروني، حاشية الكازروني على البيضاوي، (دار الكتب العربية الكبرى مصر).

533- الكاساني، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (الناشر: دار الكتب العلمية، ط2، 1986م).

534- كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، (الناشر: مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت).

535- الكرماي، أبو عبد الله محمد بن أبي نصر، شواذ القراءات، تحقيق: شمران العجلي، (د.ط، لبنان، بيروت، مؤسسة بلاغ، د.تا).

536- الكرماي، محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين، غرائب التفسير وعجائب التأويل، تحقيق الدكتور شمران سركال يونس العجلي، (دار النشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن - بيروت).

537- الكسائي، علي بن حمزة، معاني القرآن، اعاد بناءه وقدم له: الدكتور عيسى شحاته عيسى، (الناشر: دار انباء للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة عبده غريب، تاريخ النشر: 1998م).

538- الكلبي، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزى، التسهيل لعلوم التنزيل، المحقق: الدكتور عبد الله الخالدي (الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت ط1 - 1416هـ).

539- الكندي، امرؤ القيس بن حجر بن الحارث، ديوان امرئ القيس، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، (الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط2، 2004م).

540- الكوفي، أبو حنيفة النعمان بن ثابت، شرح مسند أبي حنيفة، مع شرح الإمام الهمام ناصر السنة الملا علي القاري الحنفي (دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1985م).

541- الكوفي، للإمام الاعظم أبي حنيفة النعمان بن ثابت، شرح كتاب الفقه الاكبر، شرحه الامام الملا علي القاري، خرج آياته واحاديثه وعلق عليه علي محمد دندل، (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان 1971م).

542- لسترنج، كي، بلدان الخلافة الشرقية (مطبعة الرابطة - بغداد، 1954م) ص214.

543- الليثي أبو القاسم بن أبي بكر، حاشية الليثي على تفسير البيضاوي لسورة الفاتحة، إستانبول، المكتبة السليمانية (مخطوط)، رقم المخطوط: 79.

544- المازري، أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري المالكي، شرح التلقين، المحقق: سماحة الشيخ محمد المختار السلامي (الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط1، 2008م).

545- ماکولا، سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر، الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط1، 1990م).

546- المالقي، عبد الواحد بن محمد، الدر النثير والعذب المنير، تحقيق: أحمد عبد الله المقرئ، (د.ط، السعودية، جدة، دار الفنون، 1411هـ / 1990م).

547- المالكي، للإمام أبي عمر وعثمان بن الحاجب، شرح مختصر المنتهى الاصولي، شرحه العلامة القاضي عضد الدين عبد الرحمن الإيجي، وعلى المختصر الشرح حاشية العلامة سعد الدين التفازاني، وحاشية السيد الشريف الجرجاني، وحاشية المحقق الشيخ حسن الهروي الفناري، وعلى المختصر وشرحه وحاشية السعد والجرجاني، حاشية الشيخ محمد ابو الفضل الوراق الجيزاوي، تحقيق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان).

548- المالكي، محمد حسين مخلوف العدوي، المدخل المنير في مقدمة علم التفسير، (طبع في جمادى الأولى سنة 1351هـ، مطبعة المعاهد قسم الجمالية بالقاهرة، ادارة محمد عبد اللطيف).

549- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، تفسير الماوردي = النكت والعيون، المحقق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان).

550- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي،

الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المنزي، المحقق: الشيخ علي محمد

معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، (الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان،

ط1، 1419هـ-1999م)

551- المباركفوري، أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام بن خان محمد بن أمان الله، مرعاة

المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (الناشر: إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء - الجامعة السلفية

- بنارس الهند، ط3، 1984).

552- المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، (د.ط، لبنان،

بيروت، عالم الكتب، د.تا).

553- المثني، أبو عبيدة معمر، شرح نقائض جرير والفرزدق، تحقيق: محمد إبراهيم حور - وليد محمود

خالص، (الناشر: المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات، ط2، 1998م).

554- مجمع اللغة العربية بالقاهرة إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار،

المعجم الوسيط، (الناشر: دار الدعوة).

555- المحبي، محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي الحموي الأصل، الدمشقي،

خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، (الناشر: دار صادر - بيروت).

556- المحلى، الشيخ نجم الدين أبي القاسم جعفر بن الحسين بن يحيى بن سعيد الهذلي صاحب

الشرائع، معارج الأصول، اعداد محمد حسين الرضوي (ط1، 1203هـ، مطبعة سيد الشهداء عليه

السلام، ايران قم).

- 557- محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تحقيق: عبد الرحمن بن إسماعيل، (مكة: مكتبة إحياء التراث الإسلامي 2005م).
- 558- محمد بكر إسماعيل، دراسات في علوم القرآن، (الناشر: دار المنار، ط2، 1999م).
- 559- محمد بن حبان، البُستي، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، المحقق: محمود إبراهيم زايد الناشر: دار الوعي - حلب ط1، 1396هـ).
- 560- محمد بن خليفة بن علي التميمي، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى، الناشر: أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1999م).
- 561- محمد زاهد الكوثري، مقالات الكوثري (القاهرة: المكتبة التوفيقية، د.ت).
- 562- محمد قطب، ركائز الإيمان، حققه وخرج أحاديثه ونسقه، الباحث في القرآن والسنة، علي بن نايف الشحود، (ط1، 1430هـ - 2009م "بهاج - دار المعمور").
- 563- محمود توفيق محمد سعد، الإمام البقاعي ومنهجه في تأويل بلاغة القرآن، (القاهرة، ط1، 1424هـ)
- 564- محيسن، محمد محمد محمد سالم، القراءات وأثرها في علوم العربية، (الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، ط1، 1404هـ - 1984م).
- 565- مخطوط عنوانه: شرح ديباجة طوابع الأنوار من مطالع الأنظار، المؤلف: محمد بن أسعد (أحمد) الدوّاني، الباطني.
- 566- المخلوف، محمد بن محمد بن عمر بن علي بن سالم، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، علق عليه: عبد المجيد خيالي، (الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2003م).

567- المدني، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي، المدونة، (الناشر: دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ - 1994م).

568- المرادي، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس، إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، (الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ).

569- المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، (الناشر: دار الفكر العربي، ط1، 2008م).

570- المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والاستاذ: محمد نديم فاضل، (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1992م).

571- المراغي، أحمد بن مصطفى، علوم البلاغة «البيان، المعاني، البديع»، (الناشر: دار الكتب العلميّة، ط4).

572- مرتضى، الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، تاج العروس من جواهر القاموس، المحقق: مجموعة من المحققين (الناشر: دار الهداية).

573- المرادوي، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرادوي الدمشقي الصالحي الحنبلي، التحرير شرح التحرير في أصول الفقه، المحقق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح (الناشر: مكتبة الرشد - السعودية / الرياض، ط1، 2000م).

574- المرزباني، للإمام أبي عبيد الله محمد بن عمران، معجم الشعراء، بتصحيح وتعليق: الأستاذ

الدكتور ف. كرنكو، (الناشر: مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان،

ط2، 1982م).

575- المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، المحقق: غريد الشيخ، وضع

فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، (الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط2003، 1م).

576- المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، تهذيب الكمال في أسماء الرجال،

المحقق: د. بشار عواد معروف، (الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1، 1980م).

577- مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، المحقق:

أحمد بن رفعت بن عثمان حلمي القره حصاري - محمد عزت بن عثمان الزعفران بوليوي - أبو

نعمة الله محمد شكري بن حسن الأنقروي، (الناشر: دار الطباعة العامرة - تركيا، عام النشر:

١٣٣٤هـ).

578- المطهر، الحسن بن يوسف بن علي، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، تحقيق: الشيخ

حسن حسن زاده الأمالي (الناشر مؤسسة النشر الاسلامي).

579- معجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، (مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004م).

580- المعري، أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي، تاريخ العلماء النحويين من البصريين

والكوفيين وغيرهم، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، (الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع

والإعلان، القاهرة، ط2، 1992م).

581- المغربي، أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن يعقوب، مواهب الفتاح في شرح تلخيص

الفتاح، المحقق: الدكتور خليل إبراهيم خليل (الناشر: دار الكتب العلميّة، ط1، 1424 هـ).

582- المكناسي، أحمد بن القاضي، **جذوة الاقتباس**، في ذكر من حل من الاعلام مدينة فاس (دار المنصور للطباعة والوراقة - الرباط، 1973م).

583- مكّي بن أبي طالب القيسي، **الإبانة عن معاني القراءات**، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، (د.ط، مصر، القاهرة، دار نهضة مصر، د.تا).

584- مكّي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: حاتم الضامن، (ط2، لبنان، بيروت، مؤسّسة الرسالة، 1405هـ).

585- مكّي، أبو محمد مكّي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي، **الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه**، المحقق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، (الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، ط1، 1429هـ - 2008م).

586- الملا علي القارئ، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري، **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، (الناشر: دار الفكر، بيروت - لبنان، ط1، 1422هـ - 2002م).

587- المناوي، زين الدين محمّد، **الفتح السماوي بتخریح أحاديث القاضي البيضاوي**، تحقيق: أحمد مجتبى، (د.ط، السعودية، الرياض، دار العاصمة، د.تا).

588- مؤسسة آل البيت، **الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط**، (الناشر: مآب - مؤسسة آل البيت، سنة النشر: 1987م).

589- الموسوي، العباس بن علي بن نور الدين المكي الحسيني، **نزهة الجليس ومنية الاديب الأنيب** (ط1، في إيران، 1375هـ، منشورات المطبعة الحيدرية في النجف الاشرف، 1967م).

590- الموصلي، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، **الخصائص**، (الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4).

591- الميداني، تأليف الشيخ الأوحى صدر الأفاضل أبي الفضل، أحمد بن محمد الميداني، **كتاب نزهة الطرف في علم الصرف**، ويليه النموذج في النحو، تأليف أستاذ الزمان، وفريد العصر والأوان، فخر خوارزم الشيخ العلامة محمد بن عمر الزمخشري، وفي آخره الإعراب، تأليف إمام العربية أفضل المتأخرين جمال الدين أبي محمد، عبدالله بن يوسف بن هشام، (ط1، طبع بمطبعة الجوائب، قسطنطينية، 1299).

592- النجدي، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي، **حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع**، (د.ن، ط1، 1397هـ).

593- النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، **القطع والائتناف**، المحقق: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، (الناشر: دار عالم الكتب - المملكة العربية السعودية ط:1 الأولى، 1413 هـ - 1992 م).

594- النَّحَّاس، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، **إعراب القرآن**، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، (الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421 هـ).

595- النَّحَّاس، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد، **معاني القرآن**، المحقق: محمد علي الصابوني (الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط1، 1409).

596- الندوي، أبو الحسن الندوي، ماذا خسّر العالم بالخطاط المسلمين، (مكتبة الإيمان المنصورة، أمام جامعة الأزهر).

597- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة (الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ط2، 1406هـ - 1986م).

598- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، النسائي في السنن الكبرى، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي (بمساعدة مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة) أشرف عليه: شعيب الأرنؤوط قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي (الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1، 1421هـ - 2001م).

599- النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين، البحر الرائق، شرح كنز الدقائق في فروع الحنفية، والشرح البحر الرائق، الشيخ زين الدين بن إبراهيم، ومعه الحواشي المسماة: منحة الخالق على البحر الرائق، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه الشيخ زكريا عميرات، طبعة جديدة راجعها وحققها تسليم الدين الهندي، (الناشر: دار الكتب العلمية بيروت لبنان، 1971م).

600- النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين، تفسير النسفي مدارك التنزيل وحقائق التأويل، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بدوي راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو (الناشر: دار الكلم الطيب، بيروت، ط1، 1419هـ - 1998م).

601- النسفي، عمر بن محمد: التيسير في التفسير، تحقيق: ماهر حبّوش وآخرون، (تركيا، استانبول، دار اللباب، 1440هـ / 2019م).

602- النعيم، عبير بنت عبد الله النعيم، قواعد الترجيح المتعلقة بالنص عند ابن عاشور في تفسيره

التحرير والتنوير، أصل الكتاب: أطروحة دكتوراة، تقديم: أ. د. فهد بن عبد الرحمن الرومي،

(الناشر: دار التدمرية، الرياض - المملكة العربية السعودية، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م).

603- نكري، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم في

اصطلاحات الفنون، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، (الناشر: دار الكتب العلمية -

لبنان / بيروت، ط1، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).

604- النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، الأذكار، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط رحمه الله،

(الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، 1994م).

605- النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، المجموع شرح المهذب ((مع تكملة السبكي

والمطيعي))، (الناشر: دار الفكر).

606- النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج،

(الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط2، 1392م).

607- النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، تحرير ألفاظ التنبيه، المحقق: عبد الغني الدقر

(الناشر: دار القلم - دمشق ط1، 1408هـ).

608- النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، تهذيب الأسماء واللغات، عنيت بنشره وتصحيحه

والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، (يطلب من: دار الكتب

العلمية، بيروت - لبنان).

609- النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، روضة الطالبين وعمدة المفتين، تحقيق: زهير

الشاويش (الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - عمان، ط3، ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م).

610- النويري، أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي، نهاية الأرب في فنون الأدب،
(الناشر: دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط1، 1423هـ).

611- النيرباني، عبد البديع النيرباني، الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، أصل الكتاب:
رسالة دكتوراة من كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة حلب ٢٠٠٥ م، (الناشر: دار الوثائق -
دمشق، ط1، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م).

612- النيسابوري، محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم، طبقات الصوفية، المحقق:
مصطفى عبد القادر عطا (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1998م).

613- النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري، غرائب القرآن وورائب
الفرقان، المحقق: الشيخ زكريا عميرات، (الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، ١٤١٦هـ).

614- الهاشمي، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ضبط وتدقيق
وتوثيق: د. يوسف الصميلي (الناشر: المكتبة العصرية، بيروت).

615- الهروي، أبو عبيد أحمد بن محمد، الغريبين في القرآن والحديث، تحقيق ودراسة: أحمد فريد
المزيدي قدم له وراجعته: أ. د. فتحي حجازي (الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية
السعودية، ط1، 1419هـ - 1999م).

616- الهروي، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا، الأسرار المرفوعة في الأخبار
الموضوعة المعروف بالموضوعات الكبرى، المحقق: محمد الصباغ، (الناشر: دار الأمانة / مؤسسة
الرسالة - بيروت).

617- الهندي، أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي، الفوائد البهية في تراجم الحنفية، عنى بتصحيحه وتعليق بعض الزوائد عليه: محمد بدر الدين أبو فراس النعساني، (الناشر: طبع بمطبعة دار السعادة بجوار محافظة مصر - لصاحبها محمد إسماعيل، ط1).

618- الهندي، الشيخ عبد الحكيم البالكوتي، حاشية علي حاشية السيد الشريف الجرجاني على شرح المطالع.

619- الهيثمي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، روجعت وصححت: على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء، (الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، دار إحياء التراث العربي - بيروت، 1983م).

620- الوابلي، أبو بكر، ديوان قيس بن الملوح مجنون ليلي، دراسة وتعليق: يُسري عبد الغني (دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1999م).

621- الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي، التفسيرُ البسيط، المحقق: أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، (الناشر: عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1430هـ).

622- الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي، الوسيط في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: وتعليق الشيخ عادل احمد عبد الموجود، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس قدمه وقرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي (الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1415هـ - 1994م).

623- الوارداري، عبد الكريم أفندي، فصل الخطاب في تفسير ام الكتاب، تحقيق: الدكتور الخضر

السيد أحمد عجلان (دار الكتب العلمية بيروت لبنان).

624- الوقاد، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، شرح التصريح على

التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، (الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان،

ط1، 2000م).

625- ياسمين بايزيد، القوانين العثمانية العلمية والتعليم المدرسي في القرن السادس عشر (بيلتين،

7 ديسمبر 2014).

626- ياسين يلماز، أساتذة في التربية النظامية العثمانية ومدارس السلطانية (جامعة حران، كلية

الإلهيات)، مجلة السنة: 10، العدد: 14.

627- اليعمري، إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين، الديباج المذهب في معرفة أعيان

علماء المذهب، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمد أبو النور (الناشر: دار التراث للطبع والنشر،

القاهرة).

628- يلماز، أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، مراجعة وتنقيح: دكتور محمود الانصاري (منشورات

مؤسسة فيصل للتمويل تركيا اسطنبول 1988م).

629- اليميني، نشوان بن سعيد الحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، المحقق: د

حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله (الناشر: دار الفكر

المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية) ط1، 1999م).

السيرة الذاتية

اجتاز المرحلة الثانوية في مدرسة الحدباء الإسلامية، العراق/الموصل، عام 2003م، ثم أكمل مسيرته العلمية بدراسة البكالوريوس في جامعة الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان رحمه الله-العراق، كلية الشريعة الإسلامية، قسم الدعوة والخطابة، تخرج فيها عام 2007م، ثم حصل على الماجستير من جامعة سليمان ديميرال- تركيا، دفعة 2017م، كلية العلوم الإسلامية، وكانت عنوان رسالته: "أثر القواعد النحوية والبلاغية في الترجيح الفقهي لمسائل الطهارة"



**HAŞİYETÜ TEFSİR-İ SÛRETİ'L-FÂTİHATİ ALÂ
ENVÂRİ'T-TENZİL Lİ MUHAMMED EMİN
SADRİDDİN EŞ-ŞİRVÂNÎ (M.1626/H.1036)
DİRÂSETEN VE TAHKİKÂN**

**2023
DOKTORA TEZİ
TEMEL İSLAM BİLİMLERİ**

Zeyad Husham Mustafa MUSTAFA

**Tez Danışmanı
Doç.Dr Tuğrul TEZCAN**